٣٣

| DATE ISSUED | DATE DUE | DATE ISSUED | DATE DUE |
|---|---|---|---|
| | | | |
| | | | |
| | | | |
| | | | |
| | | | |
| | | | |
| | | | |
| | | | |
| | | | |

H فإن الصدار الليل تخشى قلة  سعيد ابن سامي شو كل البلاد راح

al-Tūnisī, Muḥammad ibn ʿAlī ibn Saʿīd

Ẓawāhir al-Kawākib

الحاشية الموسومة

# * بظواهر الكواكب * لبواهر المواكب *

على شرح

العلامة الامام نور الدين ابي الحسن علي بن محمد الاشموني الشافعي

المعنـــــون

« منهج السالك الى الفية ابن مالك »

تـــــاليف

العالم الاعلم المحقق المدقق الشيخ ابي عبد الله محمد

ابن علي بن سعيد التونسي المـالكي

شمل الله الجميع برحمته

ومتعهم بنعيم جنته

ءامين

طبعة اولى

في مطبعة الدولة التونسية المحروسة

سنة ١٢٩٠

٨٦٤٢

بسم الله الرحمن الرحيم

بالثناء عليك * نتقرب اليك * وبشكر نعمك * نقرع باب كرمك * فقد قرنت رضاك
بذكرك * وزيادة نعماك بشكرك * وكيف يخيب قاصدك وانت اكرم الاكرمين * او
يرجع صفرا ءاملك وانت ارحم الراحمين * يا من جميع الكائنات باسرها دلت على ان
لا اله سواه * ونستوهب منك صلوات لا تشرحها الافهام * وتحيات زاكيات لا تسرحها
الاوهام * يلوحان في سماء القبول بدرا منيرا * ويفوحان في بلوغ المامول روضا نضيرا *
حتى نرى الاجابة سائرة في اعنتهما * ومياهها العذبة سائلة في اجنتهما * على حلية حلة الرسالة
وعمدة عدة الجلالة * السر الساري في سائر الاسرار * والعز العاري من عامة الاعذار *

السيد الداعي الى سنن الهدى    طه النبي الهاشمي محمد

وعلى جبال الدين الشوامخ * واصوله الرواسي الرواسخ * صدور الجحافل وبدور المحافل *
ءاله العظماء الامجاد * واصحابه الكبراء الانجاد *

ءال وصحب الفت هواهم    فسلوت عن اهلي وعن اصحابي

هذا وان افقر العبيد * محمد بن علي بن سعيد * احسن الله عاقبته * وقرن بالسعادة دنياه
وءاخرته * يقول راجيا ان يقابل صنيعه بالقبول * هذه حواشي * رقيقة الحواشي * وسمها
بعض اساتيذنا الكرام * علم الصلحاء وصالح الاعلام * في عالم المنام * بزواهر الكواكب *
لبواهر المواكب * تروق مجتليها * وتشوق مجتنيها * استقدحت من صحيح الاشارة زندا
وريا * واستكملت من فصيح العبارة اثاثا وريا * الى تحقيق ضرب لديها قبابه * وتدقيق
خلع عليها ثيابه * وامعان الاح عليها لمعانه * واتقان افاح لديها روحه وريحانه *

فجاءت كما جاء النسيم معطرا    يبشر من بعد القطيعة بالوصل

دعاني

دعاني اليها حق دعوته فاجاب * وخطا ردته فانجاب * في مسائل لبست على فضلاء عظام * فلم يعرفوا لها لحوما من عظام * لم التفت فيها الى ما قيل فالحق اولى بذلك * ولم اعول فيها على اقاويل فلكل نظر مسالك *

قد عرفنا الرجال بالعلم لما   عرف العلم بالرجال الناس

يستحسن وصفها العلماء الاخيار * ويستجيد رصفها الاذكياء الاحبار * وحسبها ذلك ذكرا وكفاها شرفا وفخرا *

وهبني قلت هذا الصبح ليل   انعمى العالمون عن الضياء

اما السخفة الكسدة الجهال * والسفلة الحسدة الاندال * الذين يعارضون النكهة العنبرية بالبخر * ويصفون اللواحظ العمية بالحور * المالئون زجاجتهم صدعا * وانوفهم قذعا * وهم يحسبون انهم يحسنون صنعا * فيرون حسنها ليس بالحسن * وينكرون عليها انكار الخوارج على ابي الحسن * لكن صديد الذباب لا يكدر البحور * وهرير الكلاب لا يحط البدور *

واذا اتتك مذمتي من ناقص   فهي الشهادة لي باني كامل

على انها اقسمت ان لا تحط نقابها * او تميط جلبابها * او تعطي اقبالها * او تمنح وصالها * إلّا لمَن حنكه التحصيل * وسقاه الذكاء ماءه السلسبيل * واقطعه الاطلاع الواسع نجده ووهاده * واودعه التدبر القاطع شوقه وسهاده * عربي السليقة * المعي الظاهر والحقيقة *

فقل لكثيف الطبع ويحك ليس ذا   بعشك فادرج سالما غير غانـــــم

امليتها للشرح الشريف * والوضع الجيد المنيف * المسمى بمنهج السالك * الى الفية ابن مالك * المنسوب لافضل المحققين * واكمل المدققين * بحر العلوم الزاخر * وفخر الاوائل والاواخر * الجهبذ العلامة * المتبحر الفهامة * نور الدين ابي الحسن علي بن محمد الاشموني الشافعي سقى الله ثراه صوب الغفران * وجعل نزله وماواه جنة الرضوان * حللت فيها مشكل الفاظه * واوضحت فيها مبهم اغراضه * ودفعت عنه وعليه ما امكنني دفعه على وجه الانصاف * وتجنبت ما لم يتجنبه غيري من الجور والاعتساف * وربما حققت من كلام التسهيل والتوضيح * ما لم يقدر احد من شراحها على النظر لوجهه المليح * ولامر ما تركت كثرة القيل والقال * فيما يعود على اقوال المجتهدين من التصحيح والاعلال * فان تلك وظيفة ارباب الاجتهاد * فلا يسوغ لغيرهم ان يتلقاها باصلاح او افساد * على ان العلة الحقيقية في هذا الفن انما هي السماع * واما غيره فلا يتعذر نقضه او معارضته على يد الاختراع * ومع هذا فلم التزم كغيري التصريح * بجل ما في التصريح بل ما تكلفت صنعة التوضيح * لما نقله الشارح من التوضيح * ولا فرضت على نفسي التسهيل * لكل ما في التسهيل * ولا نظرت بعيني * الى شيء مما كتبه ابن العيني * اللهم إلّا مواضع منها صيرتها الضرورة * بمنزلة حجة الصرورة * فليس مذهبي مجرد اتعاب الاقلام * او تكثير سواد النسخ في الاسلام * وجعلت قداح النظر * ومناط السهم والوتر * حواشي الفاضل الوجيه * والكامل الخير النزيه * ابي البهاء يوسف الحفني قدس الله روحه * ونور ضريحه * فانها

خلاصة اراء من قال على ذلك الشرح * ولباب افكار من اشرف على قنة ذلك الصرح * وغيرهم ممن كتب على غيره من متناول التصانيف * ومتداول التآليف * الى غيره مما افاده له فضلاء اخيار * او قيده له علماء احبار * بيد انهم مع كونهم لم يقدروا على حل اشكالات كانها اعلام * مرت عليها في الاسلام المئون من الاعوام * كثيرا ما ينسبون للشارح الخطا والخطل * وينيطون به الزيغ والزلل * مع انهم ما علموا ما نواه * ولا تحققوا ما لواه * لا يعرفون ما طبعت عليه التراكيب * ولا ما جبلت عليه الاساليب * يلمحون خالص النقد بالنقد * ويلطمون وجنات الورد بالرد *

ان السلاح جميع الناس تحمله وليس كل ذوات المخلب السبع

ومع ذلك فقد افاد واجاد * وجمع شتائت الاحسان او كاد * فكم حل من عويصة * وصاد من قنيصة * وركب من خطيرة * وضم من حوراء عطيرة *

ومن ذا الذي ترضي سجاياه كلها كفى المرء نبلا ان تعد معايبه

ومع هذا فما ابرئُ نفسي من جميع الريب * ولا ابيع بضاعتي على البراءة من كل عيب * فكيف وفي غاية الاشتهار حتى عند اللفيف * ما منا الّا رد ورد عليه الّا صاحب هذا القبر الشريف * وما الغرض من سلوك هذه المسالك * واقتحام هاته المعارك * الّا التعلق بموائد الاخرة والتسلق على ذخائرها الفاخرة * بما يبقى ان شاء الله بعد الموت * ولا يعقب حسرة عند الفوت * حين يمتطي به الطالبون مركب النجاح * ويصل به المحصلون الى ساحل الفلاح *

وما كمد الحساد شيء قصدته ولكنه من يزحم البحر يغرق

اسال الله ان يعينني على ما قصدت * ويسهل لي ما اردت * ويوصل لي مطالبي * ويحصل لي مآربي * فعليه كان تعويلي * وبه تعلق رجاءي وتاميلي * لا اله الّا هو ( قوله اما بعد حمد الله ) اقول حديث البسملة والحمدلة اشهر من ان يذكر * واجل من ان ينكر * فلا فائدة في التنبيه عليه * ولو بالاشارة اليه * وانما الذي يتعلق به الغرض * ونعده من الحق المفترض * مطلبان * المطلب الاول * في التعريف بالشارح المحقق * قال ابو عبد الله الزرقاني في شرح المواهب اللدنية : العلامة ابو الحسن نور الدين الاشموني بضم الهمزة وسكون المعجمة نسبة الى اشمون بلدة بصعيد مصر كان اماما عالما ورعا زاهدا متقشفا في ماكله وملبسه وفراشه * قال الشعراني صحبته نحو ثلاث سنين كانت كانها سنة من حسن سمته وحلاوة كلامه ولم يزل على ذلك حتى مات رحمه الله . والذي في لواقح الانوار في طبقات الاخيار للعارف الشعراني هذه العبارة : شيخنا شيخ الاسلام العالم الصالح الورع الزاهد نور الدين الاشموني الشافعي رضي الله عنه كان متقشفا في ماكله الى ءاخر ما نقله شارح المواهب المذكور ثم قال اثره نظم المنهاج في الفقه وشرحه ونظم جمع الجوامع في الاصول وشرحه وشرح الفية ابن مالك شرحا عظيما رضي الله عنه ونفعنا ببركاته وبركة علومه ومدده ءامين . الى هنا كلامه ولم يذكر له شرح التوضيح اما لعدم علمه به او انه صنف بعد ذلك . واعلم ان الذي ذكره ابن جزي جامع رحلة ابن بطوطة ان اشمون بفتح الهمزة . وقال غيرهما الشيخ نور الدين علي بن محمد الاشموني النحوي توفي سنة تسعمائة * المطلب الثاني * في ابحاث تعلقها بعبارة الشارح المحقق *

البحث

شرح الاشموني

بسم الله الرحمن الرحيم

امـــا بعـد حمد الله

البحث الاول * انهم يقولون اما بعد كلمة يوتى بها للانتقال من اسلوب الى ءاخر واهل البديع صرحوا بان الانتقال من مقام الى ءاخر يكون على ثلاثة انحاء . الاول الاقتضاب وهو الانتقال مما شبب به الكلام الى المقصود مع عدم الملايمة بينهما كقوله

لو راى الله ان في الشيب خيرا   جاورته الابرار في الخلد شيبا

كل يوم تبدي صروف الليالي   خلقا من ابي سعيد غريبا

الثاني التخلص وهو الانتقال مما شبب به الكلام الى المقصود مع الملايمة المرعية بينهما كقوله

تقول في قومس قومي وقد اخذت   منا السرى وخطا المهرية القود

امطلع الشمس تبغي ان تؤمَّ بنا   فقلت كلا ولكن مطلع الجود

الثالث الاقتضاب القريب من التخلص وهو الانتقال من مقام الى ءاخر من غير رعاية الملايمة مع التنبيه على ما به الانتقال كقولهم بعد الحمد لله اما بعد فانه اقتضاب من جهة عدم رعاية الملايمة بين ما انتقل منه وهو حمد الله والثناء على رسوله وبين ما انتقل اليه لكنه شبيه بالتخلص من جهة انه لم يوت بالمنتقل اليه فجاة بل اوتى بكلمة اما بعد قصدا الى ربط الاول بالثاني وحينئذ فيقال ان اتيان الشارح بكلمة اما بعد في صدر الكلام من غير سبقية مقام مما لا تقبله صاغة الكلام * البحث الثاني * انه لم يمتثل الحديث المشهور في القديم والحديث وهو ما قال الحافظ ابن حجر لم يعرف غيره قوله عليه الصلاة والسلام كل امر ذي بال لا يبدا فيه بالحمدلة فهو اقطع اذ غاية ما استفيد منه ربط مقوليته هذا شرح الخ بوجود شيء ما بعد حمد الله وصلاته ومجرد ذلك لا يكون حمدا * البحث الثالث * انه وجه اتيان المصنف بالجملة الفعلية في قوله احمد ربي الله خير مالك بوجهين ستراهما ومقتضى ذلك ان ياتي هو بذلك فما باله عدل عنه وقد يجاب عن الاول بان ذلك انما هو في اما بعد بعدم ذكر المضاف اليه لا في اما بعد حمد الله بذكره لان صورة الذكر لا تحتاج لسبقية المقام بخلاف صورة الحذف فانها تحتاج اليه لتبيين المحذوف ويرده كثرة استعمال بلغاء الكتاب كلمة اما بعد من غير سبقية شيء يعرف ذلك المتتبع لكلامهم على ان اما بعد حمد الله اقوى في اقتضاء سبقية المقام فالاجود في الجواب ان يقال ان الاتيان بها في صدر الكلام لا ينافي اقتضاءها سبقية المقام لانه يكفي فيه ان يسبق لفظا من غير كتابة وعليه تكون اضافة الحمد الى الله والى الصلاة بعد ذلك عهدية ذكرية فان ابيت فنقول بسبقيته كتابة لان البسملة التي تقدمت كتابة اريد منها جهة كونها ذكرا كما ان قوله حمد الله اريد منه ذلك ايضا والاضافة على هذا كالاول اذ لا يشترط في العهد الذكري اتحاد العنوان ويرد عليه انه لا فائدة في دعوى تقدم البسملة وتاخر حمد الله ثم يراد منهما جهة العموم وهي الذكر بل اما ان يقال بعد بسم الله فيتوافق العنوان والمعنون عليه على ما هو الاصل وان لم يشترط واما بعد ذكر الله فيشير الى ان البسملة اريد منها جهة كونها ذكرا وجوابه ان فائدة ذلك الايماء الى ان حديثي البسملة والحمدلة يرجع بهما الى حديث الذكر كما صرح به الاصوليون من انه اذا وجد مطلق ومقيدان بقيدين متنافيين يرد بهما الى المطلق نعم يرد انه لا يطرد في الصلاة وبهذين الجوابين يندفع البحث الثاني ايضا مع عدم اطراد الثاني في الصلاة والجواب عن الثالث انه تلفظ بالحمد كذلك

بقرينة ذلك التوجيه او انه انما وجه اختيار الجملة الفعلية على الجملة الاسمية مطلقا او ان ذلك العدول للتنبيه على عدم تعيين ذلك الاتيان الموجه فانه قد يتوهم ذلك ولبعضهم هنا كلمات لا تليق عند التدبر ( قــوله على ما منح ) الظرف متعلق بحمد وهو اما على اصله او مستعار للام التعليل كما في قوله تعالى « ولتكبروا الله على ما هداكم » وانما قيد الحمد بالظرف رغبة منه في كثرة الثواب فان الحمد المقيد اكثر ثوابا وما موصول اسمي صلته منح بمعنى اعطى من المنحة بمعنى العطية وعليه المثل ـ شر ما اجاءك الى منحة عرقوب ـ والعائد محذوف اي منحه والاسباب جمع سبب وهو لغة الحبل وكل ما يتوصل به الى الشيء وفي اصطلاح الاصوليين ما يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم والبيان المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير اي النطق الظاهر الذي لا يلتبس بعضه ببعض كما في الحان الطيور والمظهر عما في الضمير بدلالة وضعية كما في الحواشي السلكوتية على المطول وهو محتمل لان يراد به المنطوق به وتكون اسبابه الفهم والنظر مثلا او ارادة ان تطلع الغير عما في ضميرك وارادة ان تطلع عما في ضمير الغير والسببية على هذا بالنسبة للمتكلم او الجوارح التي يتوصل بها للالفاظ من اللسان والشفتين ونحوهما وهذه الاوجه الثلاثة على ان الاضافة لامية فاما ان كانت بيانية فلا ويكون المسبب حينئذ الاطلاع والاطلاع المذكورين لكن بالنسبة الى السامع فالسر على هذا في جمع المبين وافراد البيان المبالغة والايماء الى ان البيان له وحدة نوعية وانها لا تنافي تعدد افراده ولان يراد منه المعنى المصدري فالاسباب والاضافة على ما تبين فما قيل البيان هو المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير اي المنطوق به لا المعنى المصدري لانه لا يوصف بالفصاحة واسبابه كالنظر والفهم غير صحيح دعوى ودليلا تدبر ( قــوله من ابواب التبيان ) الابواب جمع باب وهو معروف ويجمع ايضا على ابوبة قــال

هتاك اخبية ولاج ابوبة   يخالط البر منه الجد واللين

والتبيان بفتح التاء كما هو القياس وبالكسر على خلافه وان ورد به قوله تعالى وتبيانا لكل شيء وهو بيان مع دليل فهو ابلغ من البيان جريا على ما تقرر من ان زيادة المبنى من دلائل زيادة المعنى وكان في التعميم بفتح الابواب ايماء خفيا الى ذلك ثم الاضافة يحتمل ان تكون بيانية وجمع المبين وافراد البيان لما تقدم وان تكون لامية اما من اضافة المشبه به الى المشبه كما في لجين الماء او على طريق الاستعارة التصريحية بان تشبه الادراكات القوية او المدركات بالابواب ويستعار لها اسم الابواب والقرينة الاضافة وفتح ترشيح او المكنية في التبيان بان يشبه بقصور ونحوها من ذوات الابواب فالقصور او التبيان بادعاء انه القصور او تشبيه التبيان بالقصور المضمر في النفس استعارة مكنية على مذهب السلف او السكاكي او الخطيب واثبات الابواب او نفس الابواب التخييلية على مذهب السلف او السكاكي التي هي قرينتها وانما قدم منحة اسباب البيان على فتح ابواب التبيان لقصد الترقي من الاعم الى الاخص وللتنبيه من اول الامر على ان الثناء هنا وقع في مقابلة عطية فيكون شكرا ولئن شكرتم لازيدنكم وانما لم يعطف ابواب التبيان على اسباب البيان من غير زيادة فتح لمزيد المناسبة بين الفتح والابواب بل والتبيان ايضا على ما مر وفي الكلام من البديع براعة الاستهلال حيث جاء في طالعة الكتاب

بالفتح

على ما منح من اسباب البيان *

وفتح من ابواب التبيان *

بالفتح الذي هو من متعلقات غرضه وتورية حيث احتمل ذلك معنيين بل ثلاثة حل الابواب وقسيم الكسر وابتداء الكلام لانه جاء به في مستهله فلعمري انه احسن ما شاء والسجع المطرف حيث كانت الكلمة التي ختم بها القرينة الاولى مغايرة في الوزن لما ختم به القرينة الثانية نحو « مالكم لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم اطوارا » ولزوم ما لا يلزم حيث التزم ان يجيء قبل الحرف الذي بني عليه السجع وهو النون بالالف والياء نحو « فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر » وقول المقري

لا تطلبن بآلة لك رتبة  قلم البليغ بغير خط مغزل

سكن السماكان السماء كلاهما  هذا له رمح وهذا اعزل

وتشريع حيث بني الكلام على نوعين من السجع فانه لو حذف البيان والتبيان وقال على ما منح من اسباب وفتح من ابواب لكان سجعا تاما إلّا انهم صرحوا بان هذا لا يظهر حسنه إلّا في النظم نحو قول ابن جابر الاندلسي من قصيدة

يرنو بطرف فاتر * سهمى رنا * فهو المنا * لا تنتهي عن حبه

يهفو كغصن ناضر * حلو الجنا * يشفي الضنا * لا صبر لي عن قربه

وتخيير حيث تمكن من ان ياتي في مكان التبيان بالاحسان او الامتنان مثلا واختار عليه التبيان لانسبيته بالفتح والبيان على ما مر وفي الكتاب العزيز « ان في السموات والارض لآيات للمومنين وفي خلقكم وما يبث من دابة ءايات لقوم يوقنون واختلاف الليل والنهار وما انزل الله من السماء من رزق فاحيا به الارض بعد موتها وتصريف الرياح ءايات لقوم يعقلون » فان ذكر العالم بجملته دليلا على ان المخترع قادر عالم حليم فرع التصديق به الذي هو الايمان وخلق الانسان وتدبير امر الحيوان يكسب المتفكر فيه زيادة ايقان ومعرفة جزئيات العالم من اختلاف الليل والنهار وانزال الرزق من السماء واحياء الارض بعد موتها وتصريف الرياح تقتضي رياضة العقل ليتم لصاحبها الاستدلال وروي ان اعرابيا سمع شخصا يقرا « جزاء بما كسبا نكالا من الله والله غفور رحيم » فقال ما ينبغي ان يكون الكلام كذا فقيل ان القاري غلط والقرءان عزيز حكيم فقال هكذا تكون فاصلة الكلام فانه لما عز حكم ومن جيده ايضا قول ديك الجن

قولي لطيفك ينثني  عن مضجعي عند المنام

عند الرقاد عند الهجوع  عند الهجود عند الوسن

فعسى انام فتنطفي  نار تاجج في عظام

في فواد في ضلوع  في كبود في البدن

جسد تقلبه الاكف  على فراش من سقام

من قتاد من دموع  من وقود من حزن

اما انا فكما علمت  فهل لوصالك من دوام

من معاد من رجوع  من وجود من ثمن

واعلم انه لو قال وشكره جل جلاله على ما فتح من ابواب البيان لسلم من قصر السجعة الثانية على الاولى بافراط ( قوله والصلاة والسلام ) من القضايا الضرورية المذكورة في العلوم الحقيقية

والصلاة والسلام

ان استفادة القابل من المبدا تتوقف على مناسبة بينهما وقد بنى الحكماء عليها اشياء اسهلها قولهم ان الروح الحيواني الذي في العروق الضوارب اشد مناسبة في اللطافة للنفس الناطقة فيتعلق به اولا ويفيض منها عليه سائر القوى ثم تتعلق بالاعضاء ويسري اليها بتوسط تلك القوى وقولهم ان جميع الكائنات باسرها قابلة للوجود وكمالاتها على وجوه شتى إلّا ان بعض تلك الوجوه ابلغ نظاما واحسن انتظاما للكل من حيث هو كل فهو من حيث قبولها لذلك الوجه الابلغ الاكمل اشد مناسبة للكامل من جميع الجهات فاستحسنت ان يفيض عليها ذلك الوجه الابلغ الاحسن اعني النظام المشاهد الواقع فيها ومن امثلتها في المواد المعلم والمتعلم فانه كلما كانت المناسبة بينهما اتم كانت استفادة المتعلم اكثر والنار والحطب فانه كلما زاد يبس الحطب كان اميل للاحتراق من النار بسبب المناسبة في اليبوسة والادوية الحارة فانه كلما كان البدن اسخن كان اشد تاثيرا فيه للمناسبة في السخونة وحينئذ نقول ان النفس الانسانية في الاغلب متعلقة بالعلائق البشرية والعوائق البدنية متدنسة بادناس اللذات الجسمية وذات الواجب عز اسمه في غاية التجرد ونهاية التقدس وحينئذ تتعذر استفاضة المطالب واستفادة المآرب لعدم المناسبة بين المفيض والمستفيض وبعد الملايمة بين المفيد والمستفيد فوجب التوسل اليه بمتوسط يكون ذا جهتين حتى يستفيض بجهة تجرده من الواجب ويفيض بجهة تعلقه على الطالب وهم اصحاب الوحي واعظمهم نبينا صلى الله عليه وسلم وكذا ءاله واصحابه بالنسبة اليه فانهم له اشد ملايمة منا فلهذا اردف اصحاب التصانيف حمد الله تعالى بالدعاء للنبي والثناء عليه والدعاء للاصحاب والال والثناء عليهم رضوان الله على جميعهم ( قـــولـه على من رفع بماضي العزم ) الظرف متعلق بالسلام ومتعلق الصلاة محذوف لدلالة هذا عليه فهو من حذف الاوائل لدلالة الاواخر وقد يجوز العكس والرفع ضد الحطة والخفض والعزم عقد الضمير على الفعل شبه هنا بسيف ماض وحذف ورمز له بماضي على وجه الاستعارة المكنية والتخييلية او اضيف اضافة مشبه به لمشبه كلجين الماء والاصل بالعزم الذي هو كالسيف الماضي ويحتمل على بعد ان يراد من الماضي المتقدم فالاضافة محض اضافة صفة لموصوف وانما اختار العزم على الحزم مع انه اشد مناسبة بالجزم من حيث الصورة الحرفية للتنبيه على انه صلى الله عليه وسلم احد اولي العزم اي اصحاب الشرائع الذين اجتهدوا في تاسيسها وصبروا على تحمل مشاقها ومشاهيرهم نوح وابراهيم وموسى وعيسى وقيل انهم اصحاب الصبر على بلاء الله كنوح صبر على اذى قومه حتى كانوا يضربونه حتى يغشى عليه وابراهيم على النار وذبح ولده والذبيح على الذبح ويعقوب على فقد الولد والبصر ويوسف على الجب والسجن وايوب على الضر وموسى قال له قومه انا لمدركون قال كلا ان معي ربي سيهدين والقواعد جمع قاعدة وهي اساس الشيء الذي بني عليه والايمان ان حمل على التصديق القلبي فالمراد من قواعده براهينه الدالة على حقيته على طريق الاستعارة التصريحية ويجوز ان تكون بالكناية في الايمان بان يشبه بحيطان ونحوها من ذوات القواعد واثبات القواعد تخييلية قرينة الاستعارة بالكناية وان حمل على الاسلام فالمراد من قواعده الامور الخمس المبينة في حديث بني الاسلام على خمس ( قـــولـه وخفض بعامل الجزم ) الخفض ضد الرفع وعامل الجزم ءالته كالسيف والرمح ونحوهما والجزم القطع والمراد من الكلمة غير

على من رفع بماضي العزم قواعد الايمان *

وخفض بعامل الجزم كلمة البهتان *

خصوص

خصوص القول المفرد فهو من مشمولات - وكلمة بها كلام قد يوم - . وفي الكلام من البديع السجع المتوازن حيث كان ليس جميع ما في القرينة ولا اكثر مثل ما يقابله من الاخرى نحو « سرر مرفوعة واكواب موضوعة » . والمطابقة حيث جمع بين الرفع والخفض والجزم وهي اضداد نحو قوله تعالى « وما يستوي الاعمى والبصير ولا الظلمات ولا النور ولا الظل ولا الحرور وما يستوي الاحياء ولا الاموات » ونظيره قول دعبل

لا تعجبي يا سلم من رجل   ضحك المشيب براسه فبكى

ولطافة التوجيه على طريقة المتاخرين حيث وجه الكلام الى اسماء متلايمة في الاصطلاح فانه ذكر القواعد وهو اسم كتاب في الفن مع الرفع والماضي والخفض والعامل والجزم والكلمة ونحوه قول امين الدين علي التلمساني

يا نصب عيني غرامي كيف اجزمه   والقد مرتفع والشعر مجرور

والجناس المضارع بين العزم والجزم حيث اختلفا بحرفين متفقين في المخرج نحو قوله تعالى « وهم ينهون عنه وينأون عنه » وفي الحديث الخيل معقود في نواصيها الخير وقول ابن نباتة

رق النسيم لرقتي من بعدكم   فكاننا في حبكم نتغاير
ووعدت بالسلوان واش عابكم   فكاننا في كذبكم نتخاير

والتلميح حيث اشار بماضي العزم الى قصص اولي العزم ونظائره حكايات كثيرة مذكورة في كتبه وكذلك في قوله قواعد الايمان على الاحتمال الثاني حيث اشار الى قصة بني الاسلام على خمس الحديث نحو قوله

فليفعلوا ما ارادوا   فانهم اهل بدر

فانه اشار لقوله صلى الله عليه وسلم لعمر حين سال قتل حاطب - لعل الله اطلع على اهل بدر فقال افعلوا ما شئتم فقد غفرت لكم - . والموازنة حيث اتى بكلام يتضمن ما يكون سبب انكار ويستحضر بحذفه المخلص من ذلك بتحريف او تصحيف او زيادة او نقص وذلك لان قوله وخفض بعامل الجزم كلمة البهتان قد ينكر من جهة ان عامل الجزم لا يخفض فيتخلص بحذف الميم وابدال الزاي راء ولذلك تعجب منه من يقول

خفضت مقامي ان جزمت وسائلي   فكيف جمعت الجزم عندي والخفض

ونحو قول ابي نواس في خالصة جارية الرشيد

فقد ضاع شعري على بابكم   كما ضاع در على خالصه

فانه لما تهدده الرشيد بذلك قال انا قلت ضاء ولم اقل ضاع فاستحسن الرشيد ذلك وقال بعض من حضر هذا البيت قلعت عيناه فابصر . والاختيار حيث اثر البهتان على الطغيان اشارة الى كذبهم فيما يدعونه وان ذلك موجب خفضهم ( قوله المنتخب ) من الانتخاب وهو الاختيار وخلاصة الشيء ولبابه بمعنى واحد ومعد وعدنان من اجداده صلى الله عليه وسلم فانه صلى الله عليه وسلم محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لوي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن الياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان ( قوله الذين احرزوا الخ )

محمد المنتخب من خلاصة معد ولباب عدنان ❊ وعلى آله واصحابه الذين احرزوا قصبات السبق في مضمار الاحسان ❊

الموصول صفة للال والاصحاب وصلته احرزوا بمعنى حازوا والمضمار مدة تضمير الفرس وهو ان تعلفه حتى يسمن ثم ترده الى القوت وذلك في اربعين يوما ويطلق ايضا على موضع التضمير كذا في الصحاح وفي كتاب الخلاصة في اللغة المضمار الميدان والمراد هاهنا موضع تسابق الفرسان فانه كان من عادة العرب ان تغرز قصبة في آخر ميدان السبق فمن اعدى فرسه واخذها عد سابقا وحينئذ فيحتمل ان يكون الكلام كناية عن بلوغ الصحابة في الاحسان الى حيث لم يبلغ غيرهم . ويحتمل ان يكون اضافة المضمار للاحسان من اضافة المشبه به للمشبه وقصبات السبق ترشيح لذلك التشبيه . ويحتمل ان تكون استعارة بالكناية في الاحسان بان يشبه بساحة ذات مضمار واثبات المضمار تخييل واحراز قصبات السبق ترشيح . ويحتمل ان تكون استعارة تصريحية بان يشبه ما يكون به العلو والشرف بقصبات السبق وقد صرح باسم المشبه به والمضمار ترشيح . ويحتمل ان تكون استعارة تمثيلية بان يشبه حال الصحابة في غلبتهم لكل من جاراهم في باب الاحسان بحال احد المتسابقين الذي احرز قصبات السبق على مسابقة الاخر واستعمل التركيب الموضوع للهيئة المشبه بها في الهيئة المشبهة والجامع الشرف . ويحتمل ان يكون مجازا عقليا ليس إلّا في النسبة الايقاعية في احرزوا قصبات فان الاحراز واقع على الشرف الملابس في الجملة لقصبات السبق والاحسان جائز ان يراد منه الانعام او ما فسر به حديث جبريل وهو ان تعبد الله كانك تراه فان لم تكن تراه فهو يراك . واعلم انه اختلف اهل اللغة هل لكل فرس من الخيل في حلبة السباق اسم يخصه وهو الذي عليه غير واحد من اهل اللغة او انما الاسم للتالي للسابق وهو المصلي وللعاشر وهو السكيت فقط وليس لما بينهما اسم بل انما يسمى باسم العدد وهو الذي فى كتاب ابن المزين وعلى الاول فجمعها بعضهم في بيتين فقال

اتاني المجلي والمصلي وبعده الـ ... مسلي وتال بعده عاطف يسري
ومرتاحها ثم الحظي ومومـــل ... وجاء لطيم والسكيت له يبري

كذا ذكره القرافي ونقله ابن عرفة عنه ثم نقل عن ابي عبد الله محمد بن عيسى بن اصبغ الازدي القرطبي المعروف بابن المناصف في ارجوزته المسماة بالمذهبة ابياتا خالف في تقديم المرتاح على العاطف ونصها

وهيئة الحلبة في المضمـــار ... وقوفها في دركك الاخطـــار
وما الذي يحرز خصل السبق ... منها اذا جاء كسهم الرشق
منسوبة جملتها للعـــرب ... وبعضها قيل لاهـــل الادب
وهاكها مسرودة ميســـرة ... مشتقة اسماوها مفســرة
بحسب الوسع على ما يمكن ... في الغرض الذي به يبيــن
فالحلبة التى هنا تعــرف ... جماعة الخيـل التى تؤلف
من حلب القوم وايضا احلبـوا ... كل بمعنى اجتمعوا وحزبـوا
وموضع الجري هو المضمــار ... ثم المدى غاية ما يســار
والخطر ما يجعل للسوابــق ... عند المدى من خطر المسابق

وكان من فعلهم فيما مضى ... ان يجعل الشيء الذي قد فرضا
على رووس قصب الرماح ... في طرف الغاية للافصاح
ومنه قالوا في الذي قد كملا ... حاز فلان قصب السبق علا
وجملة المخصوص عند العرب ... من سبق الخيل بوضع اللقب
عشرة محفوظة الاسماء ... موثوقة النقل عن الفراء
اولها سبقا هو المجلي ... ينقض مثل النجم او كالنبل
اشتق من اجلى بمعنى اظهر ... ما كان من امر الرهان ظهرا
وقد يقال انه المبرز ... والسابق الكل بمعنى يبرز
والفرس الثاني هو المصلي ... لانه الذي يليه دون فصل
فهو كان راسه تراه ... عند صلا الاول في اخراه
وثالث الخيل هو المسلي ... من السلو في اشتقاق الفعل
كانما صاحبه به سلا ... اذ جاء بعد السابقين اولا
وبعده الرابع هو التالي ... لتلوه الثالث في الاعجال
فنسبة الرابع للمسلي ... كنسبة الثاني من المجلي
ثم يليه الخامس المرتاح ... كانه من كره يرتاح
اذ كان يخشى ان يكون بعد ... لكونه في السبق منه بعد
وبعده السادس وهو العاطف ... عطفا على المرتاح يعني الواصف
لانه قد فاته ما قبل ... فانضاف للمرتاح ايضا يتلو
فنسبة منه الى التولي ... كنسبة التالي من المسلي
والسابع الذي هو المحظ ... واصله سن في خطاه يحظو
لانه يحظى وان تاخرا ... بسبق ما خلفه موخرا
والثامن الذي هو المومل ... ليس وراءه لسبق امل
فهو مومل الثلاث الباقية ... بان يفوز من ملام اللاحية
والتاسع اللطيم فهو يحرم ... حظ الجياد قبله ويلطم
لانه لم يترك المومل ... لتلوه حظا عليه يعمل
والعاشر السكيت ليس ينظر ... وما اتى من بعده لا يذكر
واصله ووزنه فعيل ... من السكوت اذ عداه القول
لانه ماذا عسى تراه ... يقول واللطيم في اولاه
ويوثر السكيت والسكيت ... كلاهما فيه وقد وفيت

وابرزوا ضمير القصة والشان *

(قوله وابرزوا الخ) من الابراز وهو الاظهار والضمير للآل والاصحاب وضمير القصة والشان اريد منه كلمة التوحيد لانها فسرته في قوله تعالى فاعلم انه لا اله إلّا الله فهو مجاز مرسل ويحتمل ان يكون من مجاز الحذف على ان الاصل وابرزوا مفسر ضمير القصة والشان فحذف منه المضاف والاجود ان ضمير بمعنى المضمر اي المستتر والمراد من القصة والشان قصة الاسلام

وشانه اي انهم اظهروا الاسلام بعد ما كان مخفيا وذلك ان الاسلام كان مخفيا في اول الامر الى ان اسلم عمر ببركة دعائه عليه السلام فقد قال انس بن مالك خرج عمر متقلدا سيفه فلقيه رجل من بني زهرة فقال اين تعمد يا عمر فقال اريد ان اقتل محمدا فقال وكيف تامن من بني هاشم وبني زهرة وقد قتلت محمدا فقال له عمر اراك قد صبات وتركت دينك الذي انت عليه قال افلا ادلك على العجب يا عمر ان اختك وختنك اي سعيد بن زيد احد العشرة المبشرين بالجنة قد اسلما فمشى مغضبا حتى اتاهما وعندهما رجل من المهاجرين يقال له خباب فلما سمع خباب حس عمر توارى في البيت فدخل عليهما فقال ما هذه الهينمة التي سمعت عندكم قال وكانوا يقراون طه فقال يا عمر حديث تحدثناه بيننا فقال لعلكما قد صباتما فقال له ختنه ارايت يا عمر ان كان الحق في غير دينك فوثب عمر على ختنه فوطئه وطا شديدا فجاءت اخته فدفعته عن زوجها فضرب راسها فادماه فقالت وهي غضباء كان ذلك على رغم انفك اشهد ان لا اله إلّا الله واشهد ان محمدا رسول الله فلما ايس عمر قال اعطوني هذا الكتاب الذي عندكم فاقراه وكان عمر يقرا الكتاب فقالت له اخته انك رجس لا يمسه إلّا المطهرون فقم واغتسل او توضا فقام وتوضا ثم اخذ الكتاب وقراه حتى اتى الى قوله تعالى « انني انا الله لا اله إلّا انا فاعبدني واقم الصلوة لذكري » فقال عمر دلوني على محمد * وفي رواية اخرى انه وجد في الكتاب سورة الحديد فقرا حتى بلغ قوله تعالى ءامنوا بالله ورسوله فقال دلوني على محمد فلما سمع خباب قول عمر خرج من البيت فقال ابشر يا عمر ارجو ان تكون دعوة رسول الله صلى الله عليه وسلم لك ليلة الخميس اللهم اعز الاسلام باحد العمرين عمر بن الخطاب او عمرو بن هشام قال واين رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في الدار التي اسفل الصفا فانطلق عمر حتى اتى الدار قال وعلى الباب حمزة وطلحة وناس من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما راى حمزة وجل القوم من عمر قال حمزة نعم هذا عمر فان يرد الله به خيرا يسلم ويتبع النبي صلى الله عليه وسلم وان يرد غير ذلك يكن قتله هينا قال والنبي صلى الله عليه وسلم يوحى اليه فخرج رسول الله صلى الله عليه حتى اتى عمر فاخذ بمجامع ثوبه وحمايل السيف وقال اما انت منته يا عمر حتى ينزل الله بك يعني من الخزي والنكال ما انزل الله بالوليد ابن المغيرة اللهم اهد عمر بن الخطاب اللهم عز الدين بعمر بن الخطاب فقال عمر اشهد انك رسول الله * ولابن عباس انه قال اشهد ان لا اله إلّا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله فكبر اهل الدار تكبيرة سمعها اهل الحجر ثم قال يا رسول الله السنا على الحق ان متنا وان حيينا قال بلى والذي نفسي بيده انكم على الحق ان متم وان حييتم قال فمم الاختفاء والذي بعثك بالحق لنخرجن فخرج في صفين حمزة في احدهما وعمر في الآخر حتى دخلوا المسجد فنظرت قريش الى حمزة والى عمر فاصابتهم كآبة لم يصبهم مثلها فلقبه صلى الله عليه وسلم يومئذ بالفاروق ( قوله بسنان اللسان الخ ) الظرف متعلق بابرزوا وربما يطلبه احرزوا والسنان طرف الرمح واللسان الجارحة المعلومة والتركيب اما مخرج على انه استعارة بالكناية وتخييلية حيث شبه اللسان برمح وحذف ورمز له بسنانه وشبه السنان بانسان وحذف ورمز له بلسانه او تصريحية حيث استعير السنان لطرف اللسان واللسان لطرف السنان

بسنان اللسان ولسان السنان *

او اضافة

او اضافة مشبه به الى مشبه اي اللسان الذي هو كالسنان والسنان الذي هو كاللسان والوجه في جعل كل منهما مشبها ومشبها به مع تنافيهما بالاصالة والفرعية وتناهي المشبه به في وجه الشبه دون المشبه الايماء الى انهما صارا بحيث لا يفرق بينهما لما ان كلا منهما في غاية من وجه الشبه فما نظر الى واحد منهما إلّا وظن انه هو الاصل ولهذا السر نفسه قالت الانمارية فاطمة بنت الخرشب في بنيها حين سئلت عنهم عمارة افضل لا بل فلان لا بل فلان ثم قالت ثكلتهم ان كنت اعلم ايهم افضل هم كالحلقة المفرغة لا يدرى اين طرفاها . وفي الكلام من انواع البديع السجع وهو ظاهر . والتوجيه حيث اشار الى الخلاصة وهي اسم الكتاب المشروح واللباب اسم كتاب من كتب الفن مع الابراز وضمير القصة والشان والتلميح حيث اشار بقوله المنتخب الى حديث رواه الترمذي وصححه ان الله اصطفى من ولد ءادم ابراهيم واصطفى من ولد ابراهيم اسماعيل واصطفى من ولد اسماعيل بني كنانة واصطفى من بني كنانة قريشا واصطفى من قريش بني هاشم واصطفاني من بني هاشم وبقوله ابرزوا الخ الى قوله تعالى فاعلم انه لا اله إلّا الله او القصة التي بينا * والارصاد حيث جعل قبل العجز من السجعة ما يدل عليه اذا عرف الروي فانه هنا لما قال من خلاصة معد ولباب يعلم المتيقظ ان بعده عدنان اذا علم ان الاسجاع على النون نحو قوله تعالى « وما ظلمناهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون » وقوله

اذا لم تستطع شيئا فدعه وجاوزه الى ما تستطيع

والجناس اللاحق بين احرزوا وابرزوا حيث اختلفا بحرفين غير متوافقي المخرج نحو قوله تعالى « ويل لكل همزة لمزة » وقول البحتري

ليس عن ثروة بلغت مداها غير اني امرؤ كفاني كفافي

والعكس حيث قدم سنان واخر اللسان ثم عكس نحو قوله تعالى « يولج الليل في النهار ويولج النهار في الليل ويخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي » وقول الحسن بن سهل لمن قال لا خير في السرف لا سرف في الخير وقول الاضبط

قد يجمع المال غير ءاكله ويأكل المال غير من جمعه
ويقطع الثوب غير لابسه ويلبس الثوب غير من قطعه

> فهـــــذا شرح لطيف بديع على الفية ابن مالك * مهذب المقاصد واضح المسالك *

( قوله فهذا شرح ) لا بد من اعتبار تقدير اقول قبل هذا ليكون جواب الشرط مستقبلا ثم يحتمل تقدم الديباجة على الشرح فالاشارة اما الى ما في الخارج من نقوش مثلا ولا بد من تقدير اي نوع هذا واما الى ما في الذهن من نحو المعاني فان قلنا ان الذهن تقوم به المفصلات فلا يحتاج لتقدير المضاف وإلّا فلا بد من تقدير اي مفصل هذا . ويحتمل تاخرها فالاشارة ايضا الى ما في الذهن حسبما تقدم وعلى هذين فاستعمال هذا الذي لا يشار به إلّا للمحسوس في المعقول ايماء الى ان هذه المعاني بلغت مبلغ المحسوسات في كمال ظهورها لكن ذكر بعض المحققين ان الترديد في تقديم الديباجة لا ينبغي ان يصدر من احد لانها اجمال ما فصل والاجمال مقدم على التفصيل وفيه نظر ( قوله بديع ) يقال لمعان منها المحدث العجيب فيكون من صفة المفعول ويكون ايضا من صفة الفاعل . ومنها البديع في اسمائه

تعالى لابداعه الاشياء واحداثها من غير مثال فمعنى كون الشرح بديعا انه محدث عجيب او انه مبدع صاحبه مجاز عقلي على حد عيشة راضية • ومنها الجديد يقال ماء بديع وحبل بديع اي جديدان فالمعنى انه جديد لم يسبق اليه • ومنها الفن المخصوص فالمعنى ذو بديع في تراكيبه فعلى هذا يعتبر حذف المضاف • واعلم ان الفنري قال في حاشية المطول اشار صاحب الكشاف في قوله تعالى بديع السموات والارض الاية الى ان الفعيل بمعنى المفعل لم يثبت ومثله في الحواشي السلكوتية (قوله يمتزج بها امتزاج الخ) وصف بالجملة بعد المفرد كما ان بديع ولطيف وعلى الفية ومهذب وواضح كلها مفردات اما الاولان والاخيران فواضح واما الوسط فلان الاولى تقدير كائن لا استقر مثلا لما سياتي للشارح عند قول المصنف وعكسا استعمل تجده سهلا من ان الاولى تاويل قد حبا او دارج بحاب او دارج ويقصد في اسوقها وجائز بقاصد وجائز لان المعطوف عليه وقع نعتا والاصل فيه ان يكون اسما • ومن زعم ان على في على الفية بمعنى اللام متعلقة بشرح فقد وهم لما انه يلزمه وصف المصدر قبل تمام عمله وهو لا يجوز لما فيه من الفصل بين الموصول وصلته كما نبه عليه الشارح في باب اعمال المصدر مع انه صرف للحرف عن معناه وللشرح عن الظاهر منه وللتركيب عما هو المتبادر منه من غير ضرورة وحينئذ فما هنا من قبيل تقديم النعت بالمفرد على النعت بالجملة كما هو الغالب وان اوجبه بعضهم كما سياتي للشارح • واعلم ان الناس في الروح على فرقتين فرقة امسكت عن الخوض في حقيقته ولم تتعرض له باكثر من كونه موجودا وقوفا مع قوله تعالى «قل الروح من امر ربي» فان معناه كما قيل اجعلوا الروح من الكثير الذي لم توتوه ولا تسالوا عنه فانه سر من اسراري فعلى هذا يكون يمتزج بها امتزاج الروح بالجسد اشارة الى ان الشرح مع تعلقه بالمشروح غاية التعلق انما تصل الناس منه لظواهره واما خفاياه وخباياه فبحيث تقصر عنها سوابق الافكار وتعجز عنها ثواقب الانظار وهذا غلو منه في مدح شرحه • وفرقة خاضت فيه فمنهم من قال انه اجسام لطيفة تشتبك بالاجسام الكثيفة اشتباك الماء بالعود اجرى الله عادته باستمرار حياة الاجسام ما دامت مشابكة لها وعليه يكون اشارة الى ان هذا الشرح في غاية اللطافة وان اشتباكه بالمشروح يكون سببا عادة في كون المشروح كانه حي بين الناس ولولاه لكان كالميت الذي لا ينتفع به • ومنهم من قال انه عرض وهو الحياة التي صار البدن بوجودها حيا وعليه يكون اشارة الى ان هذا الشرح ممتزج ومتعلق بالمشروح امتزاج وتعلق الصفة بالموصوف وانه نفس حياة المشروح وظهوره والفرق بين هذا التوجيه والذي قبله قوة الامتزاج على الاول وضعفه على هذا وكون الشرح كسبب الحياة على الاول وكنفسها على هذا • ومنهم من يقول انه ليس بجسم ولا عرض بل هو جوهر مجرد قائم بنفسه غير متحيز له تعلق خاص بالبدن بالتدبير والتحريك غير داخل في البدن ولا خارج عنه وعليه يكون اشارة الى ان الشرح مع كونه ممتزجا بالمشروح في غاية اللطافة وان الفاظه كافية في اداء معانيه وان المصالح العائدة للمشروح من دفع الاعتراضات وفك المشكلات وبيان المجملات لا تكون إلّا به مع انه لشدة اتصاله لا يعد غيره كما لا يعد عينه • ومنهم من يقول انه على صورة الجسم له عينان واذنان ويدان ورجلان في داخل الجسم يقابل كل

يمتزج بها امتزاج الروح بالجسد * ويحل منها محل الشجاعة من الاسد *

عضو

تجد نشر التحقيق من ادراج عباراته يعبق * وبدر التدقيق من ابراج اشاراته يشرق *

عضو وجزء منه نظيره من البدن وعليه يكون اشارة الى ان هذا الشرح امتزج بالمشروح وتعلق به تعلق الحال بالمحل مع انه لم يفت الشرح شيء مما في المشروح الى غير ذلك من الاقوال الكثيرة التي لولا مخافة التطويل لسمحنا بكل منها لعبارة الشارح بوجه جميل . وبالجملة فقد بنى لشرحه بهذه العبارة قصورا واقام عليها من انواع المدائح عسكرا منصورا سيما وقد ضم اليه ان جعله كالشجاعة التي ما اشير في الاسد إلّا اليها ولا عول من اوصافه إلّا عليها غير انه كان الاولى التعبير بالجراءة لانها صفة الاسد لا الشجاعة ففي حياة الحيوان انه يفر من العصفور ونحوه لجبنه (قوله تجد نشر التحقيق الخ) النشر الرائحة الطيبة والتحقيق اثبات المسالة بدليلها . وقيل او علتها مع رد قوادحها . والادراج بفتح الهمزة جمع درج بسكون الراء وفتحها ما يكتب فيه . وقولهم انفذت هذا في درج كتابي اي في طيه . ويعبق مضارع عبق كفرح ظهرت رائحته فنشر التحقيق اما من اضافة المشبه به للمشبه كلجين الماء ويعبق ترشيح للتشبيه او استعارة تصريحية بان يشبه النكت التي تتبع التحقيق بالنشر ويصرح باسم المشبه به والقرينة الاضافة ويعبق ترشيح الاستعارة او استعارة بالكناية بان يشبه التحقيق بعنبر ونحوه من ذوات الروائح الطيبة واثبات النشر تخييل ويعبق ترشيح وانما اختار التعبير بادراج على طي مع انه يصير في النشر تورية لان به يحصل تجنيس وترصيع كما يتبين والتورية وان كانت مقدمة لكن الضعيفان يغلبان القوي مع ان طي العبارات يوهم ما لا يناسب مثل هذا المقام (قوله وبدر التدقيق من ابراج الخ) البدر احد اسماء القمر ويسمى ايضا الباهر والغاسق والزبرقان والهلال والساهور وغير ذلك . وقد وصفت العرب القمر من اول لياليه الى آخرها فقالت - ابن ليلة . رضاع سخيلة . حل اهلها برميلة * وابن ليلتين . حديث امتين . كذب ومين * وابن ثلاث . قليل اللباث * وابن اربع . عتمة ربع . لا جائع ولا مرضع * وابن خمس . حديث وانس * وابن ست . تحدث وبت * وابن سبع . دلجة ضبع . وحديث جمع * وابن ثمان . قمر اضحيان * وابن تسع . ملتقط جزع * وابن عشر . ختن فجر . وثلث الشهر * وابن احدى عشرة . يرى عشاءً وبكرة * وابن اثنتى عشرة . مونق للبشر . بالبدو والحضر * وابن ثلاث عشرة . قمر باهر . يعشي عين الناظر * وابن اربع عشرة . مقبل الشباب . مضيءٌ وجنات السحاب * وابن خمس عشرة . قمر تام . يهدي الانام * وابن ست عشرة . نقص الخلق . في الغرب والشرق * وابن سبع عشرة . امكنت المقتفر الفقرة * وابن ثمان عشرة . قليل البقاء . سريع الفناء * وابن تسع عشرة . بطيء الطلوع . بين الخشوع * وابن عشرين . يطلع سحرة . ويغيب بكرة * وابن احدى وعشرين . يطلع كالقبس . في الغلس * وابن اثنتين وعشرين . يطيل السرى . وربما لا يرى * وابن ثلاث وعشرين . يطلع في قتمة . ولا يجلو ظلمة * وابن اربع وعشرين . يطلع في ظلمة الليال . لا ظلمة ولا هلال * وابن خمس وعشرين . دنا الاجل . وانقطع الامل * وابن ست وعشرين . يطلع نكرا . ولا يرى ظهرا * وابن سبع وعشرين . دنا ما دنا . فليس فيه من سنا * وابن ثمان وعشرين . يسبق الشمس . ولا يرى له حس * وابن تسع وعشرين . ضئيل صغير . لا يراه إلّا البصير * والتدقيق اثبات دليل المسالة بدليل آخر او اثباتها بدليلها على وجه فيه دقة . والابراج جمع برج محل سير

خلا من الافراط الممل * وعلا عن التفريط المخل * وكان بين ذلك قواما * وقد لقبته بمنهج السالك * الى الفية ابن مالك * ولم أآل جهدا في تنقيحه وتهذيبه * وتوضيحه وتقريبه *

الكواكب وهي اثنا عشر برجا معروفة . فبدر التدقيق ايضا اما من اضافة المشبه به الى المشبه كلجين الماء وابراج ويشرق ترشيح للتشبيه . او اريد ببدر التدقيق ما يظهر معه من النكات على طريق الاستعارة التصريحية وابراج ويشرق ايضا ترشيح او يشبه التدقيق بالسماء من حيث الرفعة والمتانة وعدم تطرق الخلل واثبات البدر تخييل والابراج ويشرق ترشيح . وقد يجعل ابراج اشاراته من اضافة المشبه به للمشبه او استعارة مصرحة او مكنية ( قوله خلا من الافراط الخ ) الافراط مجاوزة الحد في الشيء حتى يحصل الملل والسآمة والتفريط التقصير في الشيء حتى لا تعطيه حقه. وفي الممل والمخل مجاز عقلي على حد عيشة راضية او مكنية وتخييلية حيث شبه التفريط بالمفرط والافراط بالمفرط وحذفه ورمز له بلازمه وهو المخل والممل او تبعية بان يشبه سببية الافراط في الملل بالايقاع فيه وسببية التفريط في الخلل بايقاع انسان ءاخر في الخلل ويطلق اسم المشبه به وهو الاخلال والاملال على المشبه وهو سببية الافراط في الملل والتفريط في الخلل ويشتق من الاخلال والاملال بمعنى التسبب في الخلل والملل الممل والمخل فتثبت . وفي الكلام من انواع البديع السجع المرصع حيث كان ما في نشر التحقيق من ادراج عباراته يعبق من الالفاظ مثل ما يقابله من بدر التدقيق من ابراج اشاراته يشرق في الوزن والتقفية نحو قوله تعالى « ان الينا ايابهم ثم ان علينا حسابهم » وقول الحريري : وهو يطبع الاسجاع بجواهر لفظه * ويقرع الاسماع بزواجر وعظه * وكذا قوله خلا من الافراط الممل مع ما بعده . والجناس اللاحق بين الجسد والاسد والتحقيق والتدقيق والادراج والابراج والممل والمخل . والتوجيه في اشاراته . والجناس المضارع بين خلا وعلا . والتشريع على ما تقدم حيث كان يكفيه ان يقول تجد نشر التحقيق من ادراج عباراته . والتلميح الى المثل السائر وهو قوله احسن الامور اوسطها . والاقتباس ( قوله وقد لقبته ) الاظهر ان يكون مستانفا استئنافا بيانيا واختار لقبته على سميته اشارة الى انه قصد به ايضا الاشعار بمدح الشرح والضمير للشرح بمعنى الالفاظ او النقوش او المعاني او اثنين منها او المجموع الاقوال السبعة ومختارها اولها كما قال السيد السند . والمنهج الطريق والسالك اسم فاعل سلك يتعلق به الى الفية بعد اعتبار حذف المضاف اي الى فهمها ( قوله ولم أآل جهدا الخ ) ءال مشتق من الالو على وزن العتو او من الالو على وزن النصر بمعنى التقصير وجهدا بضم اوله وفتحه الاجتهاد وقال الفراء بالاول الطاقة وبالثاني المشقة وهو اما حال من فاعل آل على تاويله بمجتهد او على جعله على حذف المضاف اي ذا اجتهاد لتصدق الحال على صاحبها الّا ان يحمل على المبالغة واما ان يكون تمييزا محولا عن الفاعل واما ان يكون منصوبا على انتزاع الخافض والاوجه الثلاثة مبنية على ان آل قاصر لم يضمن معنى فعل متعد ويجوز ان يضمن معنى فعل يتعدى لواحد كاترك فيكون جهدا مفعوله وان يضمن معنى ما يتعدى لاثنين كامنع كما في قولهم لا آلوك جهدا فيكون جهدا المفعول الثاني والمفعول الاول محذوف اقتصارا واختير هذا الوجه منها لانه الابلغ من جهة ان جهدا في سياق النفي فيعم اي لم امنعك شيئا من الاجتهاد ولهذا قال صاحب الكشاف في قوله تعالى « لا يالونكم خبالا » يقال ءال في الامر اذا قصر فيه ثم استعمل متعديا الى

والله اسال ان يجعله خالصا لوجهه الكريم * وان ينفع به من تلقاه بقلب سليم * انه قريب مجيب * وما توفيقي إلّا بالله عليه توكلت واليه انيب * (بسم الله الرحمن الرحيم قال محمد هو)

مفعولين في قولهم لا آلوك نصحا ولا آلوك جهدا على التضمين والمعنى لا امنعك جهدا ولا انقصكه . ومنها موافقته للاستعمال المشهور . ومنها ان وقوع المصدر حالا ليس بقياسي إلّا فيما يكون المصدر نوعا من العامل نحو اتاني سرعة وبطئًا كما صرح به الرضي في باب المفعول به والحال . ومنها ان النصب على نزع الخافض ليس مقيسا إلّا في مواضع ليس منها هذا . ومنها انه لا ابهام في نسبة التقصير الى الفاعل بل لا يصح ان يكون فاعلا إلّا على اعتبار الاسناد المجازي . ومنها ان تضمينه معنى الترك وان فعله السيد في شرح المواقف يفيد انه لم يترك الجهد في تحقيقه بل جهد والمقصود بذل كل الجهد وفي هذا نظر تدبره . بقي انه نقل عن ابي البقاء ان آل من الافعال الناقصة بمعنى زال فعليه يكون جهدا بمعنى جاهدا او مجتهدا خبرها ثم عطف التهذيب على التنقيح تفسيري واما عطف التقريب على التوضيح فعطف مسبب على سبب (قوله والله اسال الخ) اختار مادة السوال لما فيها من الاشعار بانكسار قلب السائل وذلته وذلك مطلوب في مثل هذا المقام ثم السوال ان كان بمعنى التوسل تعدى بالباء كما في سالتك بالله وان كان بمعنى الاستفهام تعدى للاول بنفسه والثاني بعن كما في « يسالونك عن الروح » او بما في معناها كما في « فاسال به خبيرا » اي عنه وربما تعدى لاثنين بنفسه كما في ـ سالتها يوم زارت نضو برقعها ـ والعبارة من هذا السبيل فالمفعول الثاني ان يجعله والاول اسم الجلالة قدمه على عامله اما اهتماما به واما اشعارا بالحصر ايضا ردا على من يسال غير الله او يساله وغيره وعلى هذا فقوله انه قريب مجيب تعليل لاصل السوال وقوله وما توفيقي إلّا بالله عليه توكلت واليه انيب تعليل لقصره على الله دون غيره . وفي الكلام من انواع البديع المذهب الكلامي وهو ايراد حجة للمطلوب على طريق اهل الكلام فانه اشار الى قياس اقتراني تقديره ان يقال الله قريب مجيب مقصور توفيقي واعتمادي عليه وكل من كان كذلك لا يسال غيره . واستثنائي تقديره لو لم يكن قريبا مجيبا توكلي واعتمادي مقصوران عليه لما قصرت سوالي عليه نحو قول الحلي

كم بين من اقسم الله العلي به    وبين من جاء باسم الله في القسم

والاقتباس ولا يخفى لطف اقتباس هذه الاية لما انها دالة بآخرها على انه قد رجع من الكلام على الخطبة الى المقصود بالذات فهو اقتباس متضمن لبراعة الختم . واعلم انه يمكن ان يستخرج من كلام الشارح في هذه المقدمة من انواع البديع وغيرها اكثر مما اخرجنا لكنا اقتصرنا على ما ذكر لان الغرض التمرين وفيما ذكرناه كفاية (قوله قال محمد الخ) قال فعل اجوف مشتق من القول على القول المنتخب الاتي وهو يقال للراي والاعتقاد كما في قال ابو حنيفة كذا وللظن عند سليم مطلقا وبشروط عند غيرهم ستاتي وللتبليغ كما في « ما قلت لهم إلّا ما امرتني به » وبمعنى الحكاية وهو المراد هنا وفاعله محمد وهو علم المصنف سمي به تبركا باسمه الشريف ودخولا تحت ظل علمه المنيف كما هو الغالب في مقاصد اهل الاسلام وقد كشف عن وجه هذا المعنى غطاءه من يقول

فان لي ذمة منه بتسميتي    محمدا وهو اوفى الخلق بالذمم

واضافة ابن الى مالك غير صحيحة على ظاهرها لان مالكا اما جده كما يستفاد من الشرح او

جد جده كما لغيره فيخرج اما على مجاز الحذف لمضاف او لثلاثة او الاستعارة التصريحية بان يشبه ابن الابن او ابن ابن ابن الابن بالابن ويراد به ما ذكر او الوقوف مع ظاهر قوله

بنونا بنو ابنائنا وبناتنا  بنوهن ابناء الرجال الاباعد

ثم في قال التفات على راي السكاكي قطعا واما على راي الجمهور فلا هذا ان لم يراع متعلق البسملة والا فان قدر ابتدا بزنة الماضي لمناسبة قال فالالتفات على راي السكاكي في ابتدا فقط وان قدر بزنة المضارع فالالتفات في قال فقط على راي الجمهور ايضا ولا يريبك قولهم التعبير عن معنى بطريق من الطرق الثلاثة بعد التعبير عنه بآخر منها لما ان التعبير يتحقق في ذلك يشهد لذلك انهم قالوا ان تقديم المعمول يفيد القصر وذكروا في زيدا ضربته انه ان كان التقدير زيدا ضربت ضربته افاد القصر والا فلا فما قيل فيه التفات من التكلم الى الغيبة على مذهب الجمهور ان روعي متعلق الجار في البسملة وعلى مذهب السكاكي ان لم يراع ليس على ما ينبغي تدبر ( قوله الامام ) اي المقتدى به من امك اي صار قدامك وهو هنا مفرد ويستعمل ايضا جمعا وعليه « واجعلنا للمتقين اماما » ( قوله جمال الدين ) لا يمترى في كونه لقبا للمصنف كما لا يمترى في كون محمد اسمه وابي عبد الله كنيته فان ارباب التواريخ عينوا ذلك ونقله الاثبات المتكاثرة وقد قال الفقهاء يقبل في باب التاريخ الواحد والمراة والعبد فلا يرد هاهنا شيء ولا يجاب عنه نعم يرد في باب العلم على قولهم الكنية ما صدرت باب وام واللقب ما اشعر برفعة المسمى او ضعته والاسم ما عدا ذلك ان الكنى تشعر برفعة المسمى وكذلك بعض الاسماء وسنقول عليه فتدبر كل التدبر فانه مزلقة ( قوله ابن عبد الله ) اختار ذلك لما انه المعروف عند من عرف بالمصنف من شارحي كتبه وارباب طبقات النحاة واللغويين وتعريضا بالبدر الدماميني في شرح التسهيل وابن جابر في شرح هذا الكتاب حيث قالا هو ابو عبد الله محمد بن عبد الله ابن محمد بن عبد الله ايضا ابن مالك ( قوله الشافعي مذهبا ) قيل انه كان اولا على مذهب مالك بن انس مدة كونه بالاندلس وما انتقل الى مذهب الشافعي الا بعد ما استقر بالشام والله اعلم بموجب ذلك ( قوله الجياني منشا ) نسبة الى جيان بالجيم المفتوحة والياء المشددة المثناة من اسفل والنون احدى مدن الاندلس ( قوله الاندلسي اقليما ) نسبة الى الاندلس بفتح الهمزة وسكون النون وفتح الدال المهملة وضم اللام بعدها سين مهملة جزيرة معروفة محيط بها البحر الا من الجهة الشمالية متصلة بالبر الطويل المتصل بالقسطنطينية العظمى سميت باسم اول من عمرها بعد الطوفان وهو اندلس بن يافث بن نوح عليه السلام ( قوله الدمشقي دارا ) نسبة الى دمشق بفتح الميم وكسرها احدى مدن الشام . واعلم ان نسبا ومذهبا ومنشا واقليما ودارا كلها منصوبة على تمييز النسبة المحول عن الفاعل لما ان الطاءي والشافعي والجياني والاندلسي والدمشقي كلها ترفع الفاعل لكونها في معنى المشتق والاصل الطاءي نسبته والشافعي مذهبه والجياني منشاه والاندلسي اقليمه والدمشقي داره فحول الاسناد عنها الى ضمير محمد ابن مالك ونصبت مثل زيد متصبب عرقا وطيب نفسا وهذا مصرح به في كلامهم . وسيقول الشارح في طالعة باب النسب والثالث حكمي وهو معاملته معاملة الصفة المشبهة في رفعه

الامام العلامة ابو عبد الله جمال الدين ابن عبد الله ( ابن مالك ) الطاءي نسبا الشافعي مذهبا الجياني منشا الاندلسي اقليما الدمشقي دارا ووفاته لاثنتي عشرة ليلة خلت من شعبان عام اثنين وسبعين وستمائة وهو ابن خمس وسبعين سنة

( احمد ربي الله خير مالك ) اي اثني عليه الثناء الجميل اللائق

الظاهر والمضمر باطراد . اه . وليست من تمييز المفرد لعدم وجود المقادير وما يشبهها والعدد فمن زعم انها من تمييز المفرد او من تمييز النسبة الغير المحول عن شيء فقد وهم ( قوله احمد ربي الخ ) اختار مادة الحمد على الشكر للدلالة على ان المحمود له من عظائم النوال ما لا يحد كما ان له من صفات الكمال ما لا يعد كما اشار الى ذلك الشارح بقوله بجلال عظمته وجزيل نعمته ولتصدير الكتاب العزيز بذلك وللامتثال التام لحديث ـ كل امر ذي بال لا يبدا فيه بالحمد لله فهو اقطع ـ ولقوله عليه السلام ـ ما شكر الله عبد لم يحمده . وعلى المدح للدلالة على ان المحمود حي وان احسانه وصل لعباده ولاتباع لفظي الكتاب والحديث . واما اختيار الفعلية فقد تكفل الشارح بتوجيهه واختيار الهمزة على النون فلان التعاظم لا يناسب مقام حمد رب العالمين ولانه قصد الاشارة الى انه تولى ذلك بنفسه وعمله فهو تحقيق لمقام الربوبية كما يشير الى ذلك ايضا قوله خير مالك والاضافة في ربي . ومعنى ربي مالكي اختاره ايضا ايماءً الى ان المحمود حي عالم قادر مريد بل متصف بجميع صفات الكمال لانه لا ينقل من حالة الى حالة على الحقيقة إلّا من كان كذلك واعقبه باسم الله اما لانه اسم الله الاعظم واما لانه الذي اشتهر فهم استجماع الذات سائر اوصاف الكمال من اطلاقه وخير اسم تفضيل محذوف الهمزة لكثرة الاستعمال كما سياتى واضافته الى مالك استغراقية اي خير من كل مالك فمالك هذا لكونه صفة غير مالك الاول لكونه علما فبينهما الجناس التام المتماثل لاتفاق الكلمتين في انواع الحروف واعدادها وهيئاتها وترتيبها مع كونها من نوع واحد فهو كقول الحريري

قدم لنفسك زادا  ما دمت مالك مالك

من قبل ان تفنى  ولون حالك حالك

فلست والله تدري  اي المسالك سالك

اما لجنة عدن  او هالك في المهالك

لا كقول الاخر

اذا ملك لم يكن ذا هبة  فدعه فدولته ذاهبة

إلّا في الجناس التام لانه من جناس التركيب المتشابه لتركيب احد لفظيه مع اتفاقهما خطا وقيل ايضا كان مقتضى الظاهر ان يقول يحمد بياء الغيبة لكنه التفت من الغيبة الى التكلم والانصاف انه لا التفات الى هذا الالتفات فان الظاهر ان مقول قال احمد الخ وهو الذي اشار اليه الشارح وغيره وبنوا الغازهم واجوبتهم عليه وبين انه ليس من خلاف ما يترقبه السامع عند سماعه قال محمد . وقد قال سعد الدين عند قول صاحب التلخيص والمشهور ان الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من الطرق الثلاثة بعد التعبير عنه بآخر منها ما صورته بشرط ان يكون التعبير الثاني على خلاف ما يقتضيه الظاهر ويترقبه السامع ولا بد من هذا القيد ليخرج نحو قولنا انا زيد وانت عمرو ونحن اللذون صبحوا الصباحا وقوله تعالى « اياك نعبد واياك نستعين واهدنا وانعمت » فان الالتفات انما هو في اياك نعبد والباقي جار على اسلوبه . ومن زعم ان في مثل « يا ايها الذين ءامنوا » التفاتا والقياس آمنتم فقد سها عما

تشهد به كتب النحو فهذه عبارته في المختصر واتم منها في المطول فتثبت ( قــولــه بجلال عظمته الخ ) الاضافة اضافة صفة لموصوف وهي في الثاني ظاهرة وفي الاول على حد خيار الخيار وعيون العيون لان الجلال هو العظمة والنعمة هنا تفسر بافاضة النفس الناطقة لما انه قال سعد الدين في شرح الشمسية لما انعم الله عليه بافاضة نفسه الناطقة المتحلية بالعلوم والمعارف التي تاليف هذه الرسالة اثر من ءاثارها وفيض من انوارها وكان شكر المنعم واجبا صدر الرسالة بحمد الله هذا كلامه ويجوز ان يفسر بنفس النفس الناطقة التي هي منعم بها بناءً على ان التي في كلام السعد صفة للنفس لا للافاضة ولا شك ان هذا النظم وتلك الرسالة اثر من ءاثار النفس الناطقة على معنى كونها سببا عاديا فيهما . وبالجملة انه كثير من النعم يتفرع عليها ءاثار ورعاية ذلك هاهنا جائزة ولكن الاوجه رعاية العقل لحديث ـ انت اعز خلقي علي ـ ولقول المتنبي

لولا العقول لكان ادنى ضيغم    ادنى الى شرف من الانسان

ويجوز ايضا ان يراد من النعمة المنعم به ويعاد اليها الضمير بمعنى الانعام على طريق الاستخدام فما قيل المراد من النعمة الانعام بقرينة قوله التي هذا النظم اثر من ءاثارها لانه ليس اثرا للنعمة بمعنى المنعم به بل هو فرد من افراده غير صحيح ( قــولــه واختار صيغة المضارع المثبت الخ ) المضارع صفة لمحذوف اي الفعل المضارع فيندرج تحت هذه القضية مطالب اختيار الفعلية على الاسمية والمضارعية على الماضوية وعلى الامرية والمثبتة على المنفية اما الاول فلان المقصود التجدد ليشير الى ان نعم الله متجددة علينا والاسمية لا تفيده . واما الثاني فلان المقصود الاستمرار ليشير الى ان نعم الله مستمرة ايضا والماضوية لا تفيده . واما الثالث فلان المقصود ان يحمد المتكلم لا ان يطلب الحمد الذي لم يحصل من المخاطب او دوام حصوله والامرية لا تفيده . واما الرابع فلان المقصود اثبات الحمد لله والمنفية لا تفيده وحينئذ فقول الشارح لما فيها من الاستمرار التجددي معناه لما في صيغة المضارع المثبت من الوقوع لا طلبه ولا نفيه والاستمرار لا الانقطاع والتجددي لا الثبوتي فينتج تلك المطالب باسرها لكن لا يخفى ان قوله وايضا فهو رجوع الى الاصل دليل ثان لهذا المدعى مستقل فيما قصد له مع انه لا ينتج إلا عدم الاتيان بالاسمية وذلك ليس هو المدعى بل يدل على ان اختيار المضارعية على الماضوية غير مطلوب حيث قال اذ الاصل احمد او حمدت مع ان التعبير بالاختيار يفيد ان صلوحية المقام لكل من تلك الامور على حد سواءٍ مسلمة وانما السوال عما به الاختيار لعدم ظهوره في بادي الراي فيهما او فيما عدل اليه فقط وما هنا ليس كذلك اذ ليس صلوحية المقام للامر او المضي او النفي مما يساوي المضارعية بخلاف الاسمية فانها مساوية المضارعية بل فيها ما يقتضي اولويتها لما انها المصدر بها كلام رب العالمين والمحلاة بحلية الدوام والثبات فلا جرم يسال عن سبب تركها واختيار غيرها عنها فيجاب بان في هذه الفعلية ما يقتضي ترجيحها في هذا المقام وهو الايماء الى ان نعم الله متجددة مستمرة وليس ذلك في الاسمية مع ان في الفعلية مرجح الاصالة ايضا فالحق ان قول الشارح واختار اي على الاسمية كما هو الواقع في عبارة غيره لتقع كلمة اختار موقعها ويصادم الدليل المدعى . ثــم ان روح العلة هو

بجلال عظمته وجزيل نعمته التي هذا النظم اثر من ءاثارها واختار صيغة المضارع المثبت لما فيها من الاشعار بالاستمرار التجددي وقصد بذلك الموافقة بين الحمد

قوله

قوله وقصد بذلك الموافقة بين الحمد والمحمود عليه وهو بظاهره يقتضي ان الحامل على ذلك الاختيار بالاخرة مجرد كون المحامد والنعم اشتركا في وصفي التجدد والاستمرار وهو وان كفى في انتاج المطلوب لكنه مقصد لا براعة فيه وقد سلمت براعة الخطاءي من هذا كله حيث قال وءاثر الجملة الفعلية على الاسمية مع كونها عاطلة عن حلية الدوام والثبات الذي تدل عليه الاسمية لان الفعل المضارع يدل على الاستمرار التجددي وانه اولى بالاعتبار في هذا المقام * من الثبات والدوام * لدلالة الاول بمقتضى المقابلة على ان ما يقابل بالحمد من انواع الانعام * واصناف الافضال التام * متجدد على الاستمرار فلا تخلو لمحة عن انعام جديد * ومزيد الاحسان غب مزيد هذه عبارته . فمن قال واختار صيغة الخ اي على الاسمية والماضوية لما فيها من الاشعار بالاستمرار التجددي اي المناسب للمقام كما بينه بعد وكل من الاسمية والماضوية لا تفيد ذلك لم يقتصر على الحق ولا استوعب ما سواه ( قوله والمحمود عليه ) اي الذي اشار اليه بحذف المعمول الموذن بالعموم ( قوله كذلك نحمده بمحامد لا تزال تتجدد ) اي ننشيء له الحمد بصيغة دالة على محامد لا تزال تتجدد لقوله فيما سياتي ولفظها خبر ومعناها الانشاء مع ان بقاء الجملة على ما هو ظاهرها من كونها خبرا لفظا ومعنى باطل لعدم امكان تحقق مضمونها من مثلنا وهذا كما تنشيء الصلاة على النبي الف مرة بقولك صلى الله على محمد الف مرة وبالجملة انه من باب انشاء الحمد بالمضمون لا من باب انشاء المضمون . فمن قال بجعل الجملة انشائية كما صرح به بعد لا يظهر ما ذكر لان الحمد الانشاءي ينقطع بانقطاع التلفظ به فاين التجدد وانما يظهر ذلك على جعلها خبرية لفظا ومعنى لم يصب لا في الدعوى ولا في الدليل ولا في الاستظهار فتامل . وهاهنا بحث وهو انهم صرحوا بان الحمد والنعم لا يمكن تكافوهما لما ان الانسان ولو بلغ بحمده ما بلغ لا يفي إلّا ببعض ما وجب عليه من الحمد لما ان الالهام والاقدار على الحمد مما يقتضي ايضا الحمد وكلام الشارح اقتضى بظاهره التكافو حيث قال كما ان آلاءه لا تزال تتجدد كذلك نحمده بمحامد لا تزال تتجدد . وجوابه منع ذلك الاقتضاء او تسليمه وادعاء ان ذلك انما هو في صور التفصيل واما انه يلاحظ النعم كلها على وجه الاجمال ما حصل منها وما لم يحصل ويأتي بلفظ واحد دال على محامد تقابلها فلا شك في امكان ذلك وان كان في الحقيقة لم يات بجميع المحامد ( قوله ثم عدل الى الرفع الخ ) اي ولو بقي النصب لانتفت تلك الدلالة لاقتضائه الفعل الغير الدال على ذلك ( قوله ثم ادخلت ال لقصد الاستغراق ) يحتمل ان يكون ادعاء انها للاستغراق تعريضا بصاحب الكشاف حيث ادعى انها للجنس ووجه بان الاستغراق لا يناسب مذهبه . ويحتمل ان يكون تبيينا لمقصوده بذلك اي بانها للجنس لينتقل منه الى الاستغراق الذي هو المقصود فيكون دعوى انها للجنس لتدل على الاستغراق بطريق برهاني وهذا انسب بلفظ القصد والمسالة مبسوطة في المطول وحواشيه ( قوله والله علم الخ ) عبارة السعد اسم الخ فقال عليه الفاضل السلكوتي على ما ذهب اليه البعض من انه في الاصل صفة صار علما بالغلبة وتفصيله في التفسير وانما اورد المعرف باللام في قوله الذات اشارة الى انه اي لفظ الله اسم للذات المعينة بالشخص فهو تحقيق لعلميته ثم ذكر من صفاته ما هو

والمحمود عليه اي كما ان ءالاءه تعالى لا تزال تتجدد في حقنا دائما كذلك نحمده بمحامد لا تزال تتجدد وايضا فهو رجوع الى الاصل اذ اصل الحمد لله احمد او حمدت حمدا لله فحذف الفعل اكتفاء بدلالة مصدره عليه ثم عدل الى الرفع لقصد الدلالة على الدوام والثبوت ثم ادخلت عليه ال لقصد الاستغراق والرب المالك والله علم على الذات الواجب الوجود اي لذاته المستحق لجميع المحامد ولم يسم به سواه قال تعالى « هل تعلم له سميا » اي هل تعلم احدا مسمي الله غير الله

وهو عربي عند الاكثر وعند المحققين انه اسم الله الاعظم وقد ذكر في القرءان العظيم في الفين وثلاثمائة وستين موضعا واختار الامام النووي تبعا لجماعة انه الحي القيوم قال ولهذا لم يذكر في القرءان إلّا في ثلاثة مواضع في البقرة وآل عمران وطه والله اعلم * تنبيه *

مختص به لفظا ومعنى اشارة الى طريق استحضاره والى اشتهار هذين الوصفين في ضمن اطلاق ذلك الاسم كحاتم بالجود ( قوله وهو عربي عند الاكثر ) مقابله محذوف اي وعجمي عند غيرهم ( قوله وعند المحققين انه الاسم الاعظم ) استدلوا له بانه الاسم الخاص به الجامع لمعاني اسمائه فلذا تضاف اليه جميع الاسماء فيقال الرحمن من اسماء الله تعالى وكذا الباقي ولا يضاف هو الى شي وبانه الذي وقع به الاعجاز اذ لم يسم به احد « هل تعلم له سميا » اي هل تعلم احدا يسمى الله غير الله . وبانه الذي اذا حذفت همزته او لامه الاولى او الثانية بقي للباقي معنى صحيح وهو لله وله وهو وبتكرره في القرءان ذلك العدد وعدم الاجابة به لكثير من الداعين لعدم توفر شروط الدعاء التي منها اكل الحلال او ان الله يؤخرها لما يريد لا لما تريد ان ربك فعال لما يريد ( قوله وقد ذكر في القرءان الخ ) غير متفق عليه فقد قال بعضهم ذكر فيه الفين وخمسمائة وستين مرة ( قوله واختار النووي الخ ) ليس هذا فقط مقابل ما للمحققين بل يقابله اقوال كثيرة منها انه لا وجود له والاعظم الوارد بمعنى العظيم لما انه لا يجوز تفضيل بعض اسمائه على بعض . ومنها انه مما استاثر الله بعلمه . ومنها انه هو ومنها انه الله الرحمن الرحيم . ومنها انه الرحمن الرحيم الحي القيوم . ومنها انه الحنان المنان بديع السموات والارض ذو الجلال والاكرام . ومنها انه ذو الجلال والاكرام . ومنها انه الله لا اله إلّا هو الاحد الصمد الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا احد . ومنها انه رب رب . ومنها انه مالك الملك . ومنها انه دعوة ذي النون . ومنها انه كلمة التوحيد . ومنها انه هو الله الذي لا اله إلّا هو رب العرش العظيم . ومنها انه مخفي في الاسماء الحسنى . ومنها انه كل اسم دعا به العبد ربه مستغرقا بحيث لا يكون حينئذ في فكره غير ربه . ومنها انه اللهم . ومنها انه الم . ومنها انه يا الله يا الله . ومنها انه الم كهيعص حم عسق . ومنها انه الواحد الاحد ومنها انه في اللهم اني اسالك باني اشهد انك انت الله لا اله إلّا انت الاحد الصمد الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا احد . ومنها انه العلي العظيم . ومنها انه اللطيف الخبير . ومنها انه هو الكافي . ومنها انه هو الغفار . ومنها انه هو الوهاب . ومنها انه هو خير الوارثين . ومنها انه حسبنا الله ونعم الوكيل . ومنها انه في سورة الانعام . ومنها انه في سورة الحواميم . ومنها انه في سورة الفتح . ومنها انه في سورة الحديد . ومنها انه في سورة الحشر . ومنها انه في اول سورة الحديد وءاخر سورة الحشر . ومنها انه يا الله يا رحمن . ومنها انه في اللهم اني اسالك بان لك الحمد لا اله إلّا انت الحنان المنان بديع السموات والارض يا ذا الجلال والاكرام يا حي يا قيوم . ومنها انه في اللهم اني اسالك باسمائك الحسنى كلها ما علمت منها وما لم اعلم وباسمك العظيم الاعظم وباسمك الكبير الاكبر . ومنها انه يا ودود يا ودود يا ودود يا ذا العرش المجيد يا مبدي يا معيد يا فعالا لما يريد اسالك بنور وجهك الذي ملا اركان عرشك واسالك بقدرتك التي قدرت بها على جميع خلقك وبرحمتك التي وسعت كل شيء لا اله إلّا انت يا مغيث اغثني . وقيل غير ذلك ( قوله تنبيه ) هو مسكن على انه موقوف او هو مبتدا لخبر محذوف او عكسه لا مفعول لفعل محذوف وهو كاسماء الكتب في الاقوال السبعة ثم الفرق بين لغويه واصطلاحيه لا يحتاج للتنبيه عليه انما الذي ينبغي ان ينبه عليه

هنا هو

هنا هو ان جل تنبيهات الشارح لغوية لا اصطلاحية كما لا يخفى (قوله اوقع الماضي موقع المستقبل الخ) اعلم ان الفعل سواء كان ماضويا او مضارعيا او امريا انما يكون حقيقة اذا استعمل في الحدث والزمان الذي عينه بازائه الواضع والا كان مجازا مرسلا ان كانت علاقته غير المشابهة المعنوية والا فهو استعارة تبعية ثم هي على قسمين احدهما ان يستعار فعل لاخر ويتحدا هيئة ويختلفا مادة كاستعارة قتل لضرب والثاني ان يتفقا مادة ويختلفا هيئة كضرب ليضرب واذا تمهد هذا فنقول بَيَّنَ أنّ المصنف حين ابتدائه بكلمة قال لم يوجد منه مقول في الزمن الذي قبله على ما هو الظاهر حتى يحكيه بها فلا جرم ان التعبير الحقيقي انما هو يقول مثلا واما قال فاستعارة تصريحية تبعية من ثاني القسمين الذي بينا بان يشبه القول بقيد كونه في الزمن المستقبل بالقول بقيد كونه في الماضي وينزل الاول المشبه منزلة الثاني المشبه به حتى كانه عينه لما ان الاستعارة مبنية على تناسي التشبيه وادعاء العينية ويستعمل القول الذي هو موضوع للثاني في الاول ثم يشتق منه . الا ان العلاقة التي بها يتم ما ذكر وعليها ينبني ما ذكر اما ان تكون المشابهة في مطلق الحصول الذهني فانه كاف في تحصيل العلاقة التي تتوقف عليهما الاستعارة او المشابهة في تحقق الحصول الخارجي ولا يقتصر على الحصول الذهني ونظير هذا في تنويع العلاقة ان تقول في مثل رايت شمسا في الجامع اوقعت شمسا موقع وجه والعلاقة اما المشابهة في مطلق الضياء وذلك كاف او المشابهة في الاشراق التام وان ما عداه من الوجوه لا يظهر مع وجوده كما لا تظهر الكواكب مع الشمس وهذا معنى ما قال الشارح المحقق اوقع الماضي موقع المستقبل اي جعل صيغة الماضي وهو قال واقعة موقعا هو بالحقيقة لصيغة المستقبل . وانما ساغ ذلك تنزيلا لمقوله الذي لم يحصل منزلة مقول حصل وادعاء انه عينه وحينئذ لابد من علاقة يتم بها التنزيل فاما ان يكتفي في بيان العلاقة بالمشابهة في الحصول الذهني الموجود في المشبه والمشبه به فانه يكفي ان يكون جامعا واما ان يذكر في بيانها ما هو اولى وهو ان ينظر الى تحقق الحصول الخارجي كما في الاية هذا كله اذا بنينا على ما هو الحق المشهور عند علماء البيان من ان الاستعارة مجاز لغوي وكذا ان بنينا على مقابله عندهم من ان اللفظ فيها مستعمل في حقيقته لكن بعد تصرف في امر عقلي وتنزيل الفرع منزلة الاصل لان القولين متفقان على اعتبار سائر ما يعتبر في الاستعارة الا ان الاول يرى ان ذلك التنزيل يصير اللفظ مستعملا في غير ما وضع له وهو الحق والثاني يرى انه يصيره مستعملا في ما وضع له وواقعا موقعه ويتفق القولان على انه قبل ذلك ليس مستعملا فيما وضع له هكذا يجب ان يفهم هذا الكلام في هذا المقام حتى تعلم ان كلام الشارح المحقق في غاية الصحة وانه جار على كلام البيانيين بقوليهم على اتم وجه وان جميع ما هولوا به عليه من التصويب ومن كونه لا يصح لا على مذهب النحويين ولا البيانيين في غاية الفساد وليت شعري من اين اخذوا الخلاف الذي ذكروا انه واقع بين النحويين والبيانيين فان من مارس الفنين وعرف مقاصد الفئتين لا يرهب من استبعاده بل لا يشك في فساده (قوله والباء في موضع جر بالاضافة) الوجه ان تكون باء بالاضافة سببية او الاضافة بمعنى المضاف لان بقاء الباء على ما هو المتبادر من كونها للالة والاضافة على

اوقع الماضي موقع المستقبل تنزيلا لمقوله منزلة ما حصل اما اكتفاء بالحصول الذهني او نظرا الى ما قوي عنده من تحقق الحصول وقربه نحو « اتى امر الله فلا تستعجلوه » وجملة هو ابن مالك معترضة بين قال ومقوله لا محل لها من الاعراب ولفظ رب نصب تقديرا على المفعولية والياء في موضع جر بالاضافة والله نصب بدل من رب او عطف بيان وخير نصب ايضا بدل او حال على حد دعوت الله سميعا وموضع الجملة نصب مفعول لقال ولفظها خبر ومعناها الانشاء اي أنشئ الحمد (مصليا) اي طالبا من الله صلاته اي رحمته (على النبي) بتشديد الياء من النبوة اي الرفعة لرفعة رتبته على غيره من الخلق او بالهمز

المصدرية يقتضي ان يكون قد درج على ان العامل هو الاضافة وهو خلاف الراجح من ان العامل هو المضاف ( قــولـه من النبا وهو الخبر ) يتبادر منه انهما مترادفان والمناوي في شرح الفية العراقي خلافه فانه قــال ان النبأ هو خبر ذو فائدة يحصل العلم به قــال ولا يسمى نبأ حتى تجتمع فيه هذه القيود الثلاثة وهذا وان كان صحيحا في المقام لتحقق جميع ذلك في خبره عليه السلام فهو غريب جدا فان المعروف في كتب اللغة هو الاول . واعلم ان خلاصة الكلام مع تحقق المقام ان تقول النبي اما من غير المهموز وهي النبوة اي الرفعة وعليه فاما ان يكون بمعنى مفعول اي مرفوع الرتبة على غيره من الخلق او بمعنى فاعل اي رافع رتبة اصحابه بل وجميع من اتبعه واما من المهموز اي النبا ثم هو اما بمعنى الخبر واما بمعنى الرفعة . ففي القاموس نبا الشيء اي بالهمزة ارتفع وعليهما فاما بمعنى فاعل اي مخبر عن الله تعالى ولو ببعض وقائعه في خلقه او رافع رتبة من اتبعه واما بمعنى مفعول اي مخبر عن الله بواسطة الملك او دونه او مرفوع الرتبة على غيره وحينئذ ترى ان كلام الشارح المحقق فيه امران الاول قصر كونه بمعنى فاعل على اخذه من النبا وكونه بمعنى مفعول على اخذه من النبوة وقد اريناك خلافه الّا ان تدفعه بالحمل على طريق الاحتباك . والثاني انه قال من النبا وهو الخبر فاقتضى بظاهره انه لا يكون بمعنى الرفعة وليس كذلك بشهادة كلام القاموس المتقدم بقي انه يجوز ان يكون النبيء بالهمز ماخوذا من النبيء على وزنه وهو الطريق الواضح لان النبيء طريق الى الله وكذا يجوز ان يكون النبي بالادغام ماخوذ من النبي على وزنه واويا وهو الطريق ايضا ( قــولـه منوية ) اشار به لدفع السوال الذي حاصله ان المراد من الحمد الحمد اللغوي كما هو الظاهر وهو لا يكون الّا باللسان والصلاة كذلك فمهما اعرب مصليا حالا الّا ولزم ان يكون حامدا في حال الصلاة ووقتها . ووجه الدفع انها ليست حالا مقارنة حتى يلزم ذلك وانما هي حال منوية اي مقدرة مثلها في قوله تعالى « لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله ءامنين محلقين رووسكم ومقصرين » ومررت برجل معه صقر صائدا به غدا ورد هذا الجواب بان ليس للمصنف حينئذ الّا نية الصلاة وتقديرها وليس ذلك المقصود في مثل هذا المقام حتى قيل انه ليس للمصنف حينئذ الّا اجر الهم بالحسنة . واجيب عن اصل السوال بالتزام انها حال تحقيقية مفيدة للمقارنة الّا ان الحمد لساني والصلاة قلبية اي احمد بلساني في حال صلاتي بقلبي . والفرق بين هذا وبين الحال المنوية انه هاهنا ادى الامرين في زعمه وفي الحال المنوية ادى الحمد ولم يود الصلاة الّا انه نوى ان يوديها . ورد بانه يلزم حينئذ عدم الاتيان بالصلاة المطلوبة لما ان الاحاديث طافحة بطلبها ايضا فان المقصود من هذه الصلاة ان تكون وسيلة بين يدي المطلوب لرجاء حصوله . والسنة في ذلك الذكر باللسان كما هو ظاهر الاحاديث . وعدم الاتيان بالحمد لعدم النية فيه لانصرافها للصلاة وانما الاعمال بالنيات . واجيب ايضا بان حالة الصلاة على الرسول حالة حمد الله تعالى لتضمن الصلاة عليه الثناء على الله وذكر نعمته بارسال هذا الرسول ولا معنى للحمد الّا ذلك فكانه قيل يصدر مني حمد الله اذا صليت على الرسول عليه السلام . ورد بانه نهاية التكلف وملزوم لعدم الاتيان بالحمد صريحا وانما اتى بالصلاة المتضمنة له . واجيب ايضا بان الحمد ادي باحمد والصلاة

من النبا وهو الخبر لانه مخبر من الله فعلى الاول هو فعيل بمعنى مفعول وعلى الثاني بمعنى فاعل ومصليا حال من فاعل احمد منوية لاشتغال مورد الصلاة بالحمد

اي ناويا الصلاة على النبي ( المصطفى ) مفتعل من الصفوة

بمصليا نفسه فيكون حمد بالاول وصلى بالثاني ولا اشكال هكذا بلغني عن بعض (١) المشائخ الاجلة قدس الله روحه وانه قال وقد اطلعت عليه علماء الديار المصرية فما اجابوا بشيء يعتمد عليه. ثم بعد برهة من الزمان دفعه الفاضل المنوفي بان المقصود في المقام انما هو انشاء الصلاة والانشاءات لا تودى إِلَّا بالجمل واسم الفاعل وان كان متحملا للضمير إِلَّا انه في قوة المفرد وكان رحمه الله تعالى يستحسن هذا الجواب كثيرا . وَبَيِّنٌ ان سوال هذا الفاضل مردود جدا لانه لم يمنع حالية مصليا من فاعل احمد . فيصير المعنى اودي الحمد بلفظ احمد في حال اداء الصلاة بلفظ مصليا وهذا هو المحذور بعينه فكيف يكون دافعه وكذا جواب من لقيه (٢) عنه فانه يقتضي انه لو تم انشاء الصلاة بمصليا لاندفع الاعتراض المشهور عن كلام المصنف وقد علمت خلافه والذي يغلب على ظني من كلام ذلك الفاضل السائل انه ما اراد الجواب عن اصل السوال وانما اراد به الجواب عما اورد على كون الحال منتظرة من عدم صلاة المصنف اذ ذاك فيجيء جواب من لقيه لكن كون الحال مقدرة مردود من غير ذلك الوجه لما انه اذا انشا الحمد في حال نيته ان يصلي يكون ساذجا من نية الحمد لاستحالة قصد كل من الحمد والصلاة في آن واحد وانما الاعمال بالنيات . واجيب ايضا بان السوال مبني على ضيق الزمن الحالي على ما هو راي الحكيم . ولو نظر الى ما عند الادباء ما لزم ذلك لاتساعه بحيث يجتمع فيه اكثر من الحمد والصلاة فضلا عنهما يدل على ذلك ان النحاة استشهدوا على ان الازمنة ثلاثة بقول زهير

واعلم علم اليوم والامس قبله ولكنني عن علم ما في غد عمي

وعندي ايضا انه ليس بالقوي اما اولا فان الحال هنا ليس مقابل الماضي والمستقبل واما ثانيا فان زمن الحال وان اتسع ما اتسع لا بد فيه من تقارن الحال وعاملها تقارنا حقيقيا اجتماعيا لتتم المقارنة المسلمة للمجيب يدلك على ذلك انه لا يصح جلس زيد متبسما بمجرد كون التبسم وقع بعد انقضاء الجلوس بقيام تلاه . واجيب ايضا بان مصليا حال لكن لا من فاعل احمد بل من فاعل فعل محذوف والتقدير ثم اصلي مصليا وعامل الحال وصاحبها يحذفان نحو « بلى قادرين » اي نجمعها قادرين وعلى هذا فالحال موكدة لعاملها نحو « وارسلناك للناس رسولا » ويرد بانه تكلف مع انه ليس ثمة ما يدل على العامل بخلاف الاية فان فيها ان لن نجمع مع ان في التاكيد والحذف عدم ملائمة . واجيب ايضا بان الحال هنا مقارنة إِلَّا ان المقارنة مجازية بتنزيل الامرين المتقارنين تقارن تعاقب منزلة الامرين المتقارنين تقارن تصاحب على ما اشار اليه العلامة ابن هشام في شرح طالعة التسهيل وهذا جيد وان زعم بعضهم انه غير مخلص فافهم فان المقام مزلة اقدام (قوله وهو الخلوص) ذكر الضمير لما انه اذا توسط ضمير بين مبتدا وخبر احدهما مذكر والاخر مونث فالارجح مراعاة الخبر (قوله لانفتاح) اي وتحرك ما قبلها (قوله اقاربه الخ) هذا تفسير للال بمعناه في باب الزكاة والفيء على ما هو راي الشافعي وجماعة من اهل مذهب مالك واما في مثل هذا المقام فيفسر بالاتباع لما قال النووي انه في مقام الدعاء يراد به كل مومن تقي وهو معنى لغوي للال ففي المختار آل الرجل اهله وعياله وآله ايضا اتباعه . اه . فكان الاولى للشارح ان يقول اي اتباعه لتشمل الصلاة سائر الاصحاب ولا يريبك قول المصنف المستكملين الشرفا فانه على

(١) هو شيخه العلامة العامل سيدي عبد الله السوسي نفعنا الله به

(٢) ضمير لقيه يعود على السائل وضمير عنه عائد على السوال

وهو الخلوص من الكدر قلبت تاوه طاء لمجاورة الصاد ولامه الفا لانفتاح ما قبلها ومعناه المختار (وآله) اي اقاربه من بني هاشم والمطلب (المستكملين) باتباعه (الشرفا) اي العلو * تنبيه * اصل آل اهل قلبت الهاء همزة كما قلبت الهمزة هاء في هراق الاصل اراق ثم قلبت الهمزة الفا لسكونها وانفتاح ما قبلها كما في آدم وآمن هذا مذهب سيبويه وقال الكسائي اصله اول كجمل من آل يوول تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت الفا

جعل الشرفا معمول المستكملين صحيح في الآل والاصحاب كما هو ظاهر وفي اتباعه غيرهم لما ان اصل الشرف حاصل لنوع الانسان على غيره واستكملوا ما بقى منه باتباعه واما على جعله وصفا ثانيا ومعمول المستكملين محذوفا فصحيح فيهما ايضا وان كان في الثاني بادعاء واعلم ان في كلام المصنف حينئذ ايهاما مجردا حيث كان لفظ الآل له معنيان قريب وبعيد واريد البعيد اعتمادا على قرينة خفية وهي هنا حال المصنف فانه يقتضي ان لا يهمل صحابيا من الصلاة لا مجرد عدم ذكر الصحب على ما قيل . هذا ومن اللطائف في هذا المقام ما في حواشي الفاضل الدواني لشرحه هياكل النور ءال الشخص ما يوول اليه ذلك الشخص بحسب النسب او النسبة . اما الاول فهم الذين حرمت عليهم الصدقة وهم مومنو بني هاشم والمطلب واما الثاني فهم العلماء ان كانت النسبة بحسب الكمال الصوري اعني علم التشريع والاولياء والحكماء المتاهلون ان كانت النسبة بحسب الكمال الحقيقي اعني علم الحقيقة وكما حرم على الاول الصدقة الصورية حرم على الثاني الصدقة المعنوية اعني تقليد الغير في العلوم والمعارف الالهية فآل النبي ما يوول اليه نسبه عليه السلام لحياته الجسمانية كاولاده النسبية ومن يحذ حذوهم ومن اقاربه الصورية او بحسب نسبته لحياته العقلية كاولاده الروحانية من العلماء الراسخين في العلم والاولياء الكاملين والحكماء المتاهلين المقتبسين من مشكاة النبوة سواء سبقوه زمانا او لحقوه . ولا شك ان الثانية ءاكد من الاولى والثالثة ءاكد منهما واذا اجتمع النسبتان بل النسب الثلاث كان نورا على نور كما في الايمة المشهورين من العترة الطاهرة . اه . (قوله وقد صغروه على اهيل) اي تصغير تعظيم او تحقير في الذوات الواقع عليها لا المضاف اليه او فيه ايضا وان كان شريفا لان الشرف تتفاوت مراتبه بحسب الاضافة وعلى كل فلا منافاة بين تصغيره وكونه لا يضاف إلّا لذي شرف (قوله ولا يضاف إلّا الى ذي شرف) في الحواشي التفتازانية على الكشاف جرى في الآل تخصيصات حيث لا يضاف الى البلاد ولا يضاف إلّا لمن له خطر في الدين او الدنيا . هذا ووجه تخصيصه بالاضافة لذوي الخطر بانه جبر للنقص القوي الذي حصل فيه بسبب قلب الهاء الذي هو حرف حلقي ثقيل لكونه من اقصى الحلق الى الالف الذي هو حرف خفيف وبهذا يوجه ايضا تخصيصه بعدم الاضافة الى البلاد وكذا راي من خصصه بالاضافة للظاهر وان رده السماع (قوله واستعين الله) اي اطلب من الله العون اي الظهور على الامر لانه لولا عونه تعالى لتعذرت المطالب على قاصديها * وانسدت طرقها على سالكيها *

اذا كان عون الله للمرء ناصرا تهيا له من كل صعب مراده
وان لم يكن عون من الله للفتى فاول ما يجني عليه اجتهاده

وانما لم يقدم اسم الجلالة مع كونه اهم ومشعرا بالتخصيص ايماء الى ان الاهتمام العرضي بالاستعانة مقدم بلاغة على الاهتمام الذاتي وان قصر استعانته على الله بلغ من الظهور الى حيث لا يحتاج ان يدل عليه ولم يقل بالله اشارة بعدم الواسطة اللفظية الى ترك الوسائط بينه وبين ربه وعدم الالتفات الى غيره بوجه من الوجوه فهو في حضرة المشاهدة (قوله الف او الفان) يريد ان عبارة المصنف ليست نصا في كونها الفا تعريضا بمن قال ان المصنف نص

وقد صغروه على اهيل وهو يشهد للاول وعلى اويل وهو يشهد للثاني ولا يضاف إلّا الى ذي شرف بخلاف اهل فلا يقال ءال الاسكاف ولا ينتقض بآل فرعون فان له شرفا باعتبار الدنيا واختلف في جواز اضافته الى الضمير فمنعه الكسائي والنحاس وزعم ابو بكر الزبيدي انه من لحن العوام والصحيح جوازه قال عبد المطلب

وانصر على ءال الصليب وعابديه اليوم ءالك

وفي الحديث اللهم صل على محمد وءاله

(واستعين الله في) نظم قصيدة (الفية) اي عدة ابياتها الف او الفان بناء على انها من كامل الرجز او مشطوره ومحل هذه الجملة ايضا نصب عطفا على جملة احمد

على

على انها الف بيت فوجب ان يحمل على عدم الشطر وهو الاصل . ووجه التعريض انا نمنع نصوصية كلام المصنف في ذلك لكون الفية تحتمل النسبة الى الف والى الفين . وحذفت علامة التثنية للنسب كما ياتي في كلام الناظم وقدم الاحتمال الاول لكونه الظاهر المتبادر للفهم . هذا وكونها الف بيت بناءً على ان ما قارب الشيء يعطى حكمه والّا فهي ناقصة عنها بعدد يسير (قوله والظاهر ان في بمعنى الخ) الغرض الاشارة الى سوال يرد في المقام والجواب عنه . محصول الاول ان الاستعانة وما اشتق منها من افعال واسماء فاعلين ومفعولين وغيرها ما جاءت في الاستعمال متعدية لمفعولها الثاني الّا بعلى دون غيرها فتعديها بفي كما فعل المصنف استعمال لها على غير ما جاءت عليه فلا يكون مقبولا . ومحصول الثاني انه يجاب بوجهين . احدهما ان يجعل ذلك قرينة على انه مجاز تبعي في الحرف فيشبه تعلق الاستعانة بالالفية الذي هو تعلق استعلاء بتعلق المظروف بالظرف فيسري التشبيه من ذلك في معنى الحرفين فيستعمل في المشبه اللفظ الموضوع للمشبه به . ثانيهما ان يجعل ذلك من باب التضمين والاتيان بفي لاجل ذلك المضمن بالفتح اي استعين مستخيرا في الفية . ولا يذهب عليك انه يمكن في المقام ادعاء غير الاستعارة التبعية في الحرف والتضمين من الاستعارة بالكناية بان تشبه الاستعانة والالفية بمظروف وظرف حقيقيين تشبيها مضمرا في النفس بجامع الارتباط بين شيئين في كل منهما ولم يصرح من اركان التشبيه بسوى المشبه ودل على التشبيه بذكر ما يخص المشبه به وهو لفظة في . والاستعارة التمثيلية بان تشبه الهيئة المنتزعة من الاستعانة والالفية وارتباط احداهما بالاخرى بالهيئة المنتزعة من الظرف والمظروف وارتباط احدهما بالاخر والجامع شدة التمكن واستعير للمشبه المركب الدال على المشبه به الّا انه لم يصرح من المركب المستعار الّا بلفظة في اكتفاءً بدلالتها عليه . والاستعارة التبعية في الفعل بان تشبه الاستخارة بالاستعانة ويطلق اسم الثاني على الاول ويشتق من الاستعانة بمعنى الاستخارة استعين بمعنى استخير . والتشبيه البليغ بحذف الاداة اي استعين استعانة كانها في الفية . وحينئذ فاستظهار احد ذينك الوجهين لما انهما الشائعان عند النحاة اعتبارا كما يشهد لذلك استقراء كلامهم في بابي تعدي الفعل ولزومه وحروف الجر ولان حدث الاستعانة هو المقصود الاهم من لفظ استعين لتيسير المطالب . واعلم ان تقديم الشارح في اللفظ لاحتمال المجاز التبعي في الحرف على التضمين لسهولته ولما في التضمين من جمع الحقيقة والمجاز في اللفظ على ما زعم بعضهم والّا فاحتمال التضمين هو الاولى لدلالته على طلب العون والخيرة في الفعل معا . واما ان الاستخارة تقتضي التردد والمصنف جازم لشروعه في الفعل على وجه خاص فيرد بان ذلك انما هو اذا حملت على خصوص الاستخارة الشرعية اما اذا كان المراد منها مجرد طلب ان يجعل الله في الفعل خيرا فلا كما لا يخفى . هذا والتضمين المعرف في احدى العبارات باشراب لفظ معنى آخر هو الموجه بان يقدر حال من فاعل الفعل المذكور تتعدى بذلك الحرف وهو بحث نحوي صرف نعم اهل البيان يبحثون عليه من حيث انه مجاز او كناية او من مستتبعات التراكيب او غير ذلك تتحقق ذلك على وجه اليقين عند ما تطلع على ما حررناه آخر بحث التعدي واللزوم . فمن ادعى ان للتضمين معنيين احدهما

والظاهر ان في بمعنى على لان الاستعانة وما تصرف منها انما جاءت متعدية بعلى قال تعالى « واعانه عليه قوم آخرون * والله المستعان على ما تصفون » او انه ضمن استعين معنى استخير ونحوه مما يتعدى بفي اي واستخير الله في الفية (مقاصد النحو)

ذلك كالاشراب وكالاخر هذا التقدير وقابل بينهما ونسب احدهما لاهل البيان والاخر لاهل النحو فقد اخطا مرات كثيرة ( قوله اي اغراضه وجل مهماته ) اشار بهذا الى دفع سوال اشتهر في المقام وتبيينه ان يقال ان صيغة مقاصد صيغة عموم لما تقرر في كتب الاصول من ان صيغة الجمع المعرف بالاضافة عند عدم العهد للعموم خلافا لابي هاشم فيقتضي احتواء الكتاب على جميع المقاصد والواقع بخلافه مع انه يعارضه خصوص قوله * نظما على جل المهمات اشتمل * حيث اقتضى انه لم يشتمل على بعض المقاصد . وتحقيقه ان صيغة العموم السابقة تستدعي صدق موجبة كلية قائلة كل فرد من افراد مقاصد النحو احرزه هذا التاليف وفساده من وجهين الاول انه امر غير مطابق للواقع قطعا لصدق نقيضه وهو السالبة الجزئية القائلة بعض المقاصد لم يحرزها كباب التقاء الساكنين واما باب القسم فقد اشار الى بعض احكامه في ابواب متفرقة ولم يهمله كما وهم . الثاني انا لو قطعنا النظر عن الواقع وما فيه لا يصح لان قوله نظما على جل المهمات اشتمل يلزمه بعض المقاصد لم يحرزها هذا التاليف وبيان اللزوم ان المهمات هي المقاصد فاذا اشتمل على جلها فلم يشتمل على البعض الاخر بطريق المفهوم وذلك اللازم سالبة جزئية تناقض هاتيك الموجبة الكلية فلا سبيل الى صدقهما معا والا لصدق النقيضان فاما ان تصدق الاولى فتكذب الثانية او بالعكس . وتلخيص الجواب ان المسالة من تعارض العام والخاص فيحمل العام على الخاص كما حمل قوله عليه السلام « فيما سقت السماء العشر » على قوله « ليس فيما دون خمسة اوسق صدقة » فتلك الصيغة لم يرد منها العموم بقرينة ما ذكره اخرا . وحينئذ فلا تقتضي الا قضية جزئية وهي لا تناقض ما في نفس الامر وما يقتضيه كلامه اخرا . اذ لا تناقض بين جزئيتين فالمعنى بقوله مقاصد النحو جل مهماته واغراضه الا انه اختار صيغة العموم في اول الكتاب ترغيبا للطالبين وعلى هذا فقول الشارح اي اغراضه وجل مهماته اشار بادراج كلمة جل الى سلب ارادة العموم مع كون المهمات هي الاغراض المفسر بها المقاصد . ويحتمل ان يكون اغراضه تفسيرا وجل مهماته تفسيرا للمقاصد فيكون مشيرا الى منع ان المقاصد هي المهمات بسند انها اخص وبعض افراد المهمات . لشمول المهمات للمقاصد والوسائل وحينئذ فكونها لم تشتمل على جميع المهمات لا يعارض او يناقض احتواءها على جميع افراد المقاصد لكن لا يخفى انه حينئذ لا يندفع الا المعارضة والمناقضة بين الكلامين واما بطلان الاحتواء على جميع المقاصد في نفس الامر فلا . بقي انه قد يدعى ان المهمات اخص من المقاصد وعليه فالتوجيهان الاولان وجوابهما بحالهما لكون الواقع انه لم يحو جميع المقاصد فكيف يقول جميع المقاصد محوية بها . وما لم يشتمل على جميع افراد الاخص محال ان يشتمل على جميع افراد الاعم فاذا اريد من مقاصد . جلها لا كلها لم يلزم شيء ويمكن تنزيل كلام الشارح عليه واما احتمال ان المقاصد والمهمات متباينان فما يذهب اليه وهم ويقرب منه احتمال العموم والخصوص الوجهي ( قوله حد النحو في الاصطلاح ) الحد بالاصطلاح المنطقي القول المشتمل على ذاتيات الشيء فقط اختاره الشارح هنا مع ان التعريف الذي ذكره ليس منه بل من الرسم اذ قد اخذ فيه الاستخراج بالمقاييس وهو خارج عن حقيقة النحو عرضي تنبيها على ان ذلك اصطلاح خاص باهل المنطق والا فاهل العربية كاهل الاصول

يريدون

اي اغراضه وجل مهماته ( بها ) اي فيها ( محوية ) اي محوزة * تنبيه * النحو في الاصطلاح هو

يريدون به الجامع المانع ليس إلّا سواءٌ كان رسما او حدا إلّا ان هذا على بعض نسخ فيها كلمة حد وفي غالبها اسقاطه وقدم بيان المعنى الاصطلاحي على بيان المعنى اللغوي مع ان الغالب العكس لانه الاصل واشارة الى ان ذلك ليس بواجب مع ان كونه المقصود هنا بالذات مما يقضي له بالتقديم والجار والمجرور ظرف مستقر صفة بتقدير العامل معرفا او لغو متعلق بالنحو لما فيه من معنى الحصول كما لوح لذلك السعد في بحث فصاحة المفرد حسبما دل عليه كلام الشريف (قوله العلم) هو خبر الحد على ما في بعض النسخ والنحو على ما في غالبها والمستخرج صفته والمقاييس بالياء لا بالهمز جمع مقياس ما يختبر به نفس الشيء ويتعلق بالمستخرج والمستنبطة نعت للمقاييس والاستنباط والاستخراج متقاربان وبه يتعلق من استقراء كلام العرب وهو من اضافة الصفة لموصوفها اي من كلام العرب المستقرى والموصلة نعت ثان للمقاييس وبه يتعلق المجرور بعده والموصول نعت كاشف للاجزاء وضمير ائتلف يعود للكلام لا للاجزاء فالصلة جرت على غير من هي له وعدم الابراز رعاية للمذهب الكوفي الذي هو مرضي المصنف كما صرح به في شرح التسهيل وعساك ترى كلامه في محله ان شاء الله لا لما قال الشيخ الاثير واقتضاه كلام التسهيل بظاهره من انه انما يجب الابراز في الوصف دون الفعل وعلله وخالفه فيه تلميذه المرادي في شرحه وجعل الكلام عاما في الوصف والفعل كما صرح به المصنف في شرحه وارتضاه البدر الدماميني بما نريكه ان شاء الله لانه ليس في ذلك اباحة ان يستتر الضمير بل انه يبرز او يصرح بالاسم الظاهر كما ياتي ولا لان الخلاف بين اهل البلدين انما هو في الوصف واما الفعل فلا يجب فيه الابراز اتفاقا فان ذلك شيء زعمه الرضي وقد وهموه فيه . واعلم ان العلم يطلق على الادراك وعلى متعلقه وهو المعلوم وعلى تابعه في الحصول الذي يكون وسيلة لبقائه وهو الملكة والمعنى الاول هو الحقيقي واما الاخيران فاما حقيقيان عرفيان او اصطلاحيان او مجازيان مشهوران وحينئذ فنقول يمكن ان يحمل العلم هنا على الملكة والمقاييس على الاصول والقوانين المستنبطة من كلام العرب مثل الفاعل مرفوع والمفعول منصوب ومعنى استخراج الملكة من المسائل انها تحصل بسببها على معنى انها تكتسب بممارستها ومزاولتها فالمسائل سبب والممارسة شرط وليس الاستخراج هو الاستنباط كما قد يشير اليه اختيار التعبير اولا بالاستخراج وثانيا بالاستنباط . والمعنى ان النحو ملكة تكتسب من ممارسة مسائل اخذها المجتهد من كلام العرب بالاستقراء يتوصل الى معرفة احكام اجزاء الكلام بتلك المسائل بالطريق المشهور . ويمكن ان يحمل على القواعد والاصول والمقاييس على الاعتبارات التى اخذت من استقراء كلام العرب التى بها قعّد المجتهد قواعد الفن واصّلها اصولا جامعة لاحكام جزئياتها كلها ماخوذة من كلام العرب ثم هذه المسائل توصل الى احكام الجزئيات بالطريق المشهور ويلزم ضرورة ان توصل اليها المقاييس بالمعنى المتقدم لان الموصل للموصل للشيء موصل لذلك الشيء . والمعنى ان النحو اصول اصلها المجتهد واخذها بادلة اخذها من حيث وجوه دلالتها من كلام العرب بالاستقراء وتلك الادلة بواسطة ايصالها الى القواعد توصل الى معرفة احكام اجزاء الكلام . واعترض بان كون الفروع مستخرجة من المسائل يقتضي توقفها عليها واستنباط المسائل من كلام العرب يقتضي توقفها على الجزئيات .

العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة الى معرفة احكام اجزائه التى ائتلف منها قاله

واجيب بان الاول بالنسبة لمن بعد الصدر الاول والثاني بالنسبة لهم . ويمكن ان يحمل على الادراك ويكون بالمقاييس متعلقه على اللغوية الّا انه ملزوم لفسادين احدهما صناعي وهو وصف المصدر قبل عمله . والثاني عدم صحة وصف الادراك بالاستخراج حقيقة الّا ان يثبت اغتفار ذلك في الظروف او يدعى صحة تلك الوصفية في السنة العلماء . فما قيل لا جائز ان يراد بالعلم الادراك او المسائل او الملكة ليس بشيء . بقي ان الناظرين جوزوا بل عينوا ان يراد من العلم هنا فروع القضايا الكلية اي القضايا الجزئية المستخرجة منها بالطريق المشهور قالوا وان كان هو عند محققي الفلاسفة مجازا لان علومهم كلها قواعد كلية لكنها حقيقة عرفية عند علماء الشريعة والادب كما صرح به الفاضل سري الدين في حاشيته على شرح نخبة الفكر . اقول ليس ذلك في كل علم شرعي ولا كل علم ادبي بل في مثل علم متن الحديث وعلم البديع مما لا مسائل كلية فيه لا في مثل الفقه مما له ذلك فقد قال ابن عرفة الفقيه العارف بكبريات الاقيسة والقاضي العارف بصغرياتها وفي مثل النحو فان نصوص الايمة متضافرة على انه يقال فلان يعلم النحو ويراد المسائل فكلام ذلك الفاضل صحيح وانما الباطل تنزيله في هذا المقام . هذا والعلم جنس يشمل سائر الملكات والمستخرج بالمقاييس لاخراج الملكات الجبلية على الاول والاحكام الضرورية على الثاني والمستنبطة من استقراء كلام العرب يخرج الملكات الماخوذة من الادلة الشرعية او العقلية او المسائل الماخوذة من ذلك فتخرج العلوم العقلية والشرعية باسرها وعلوم العربية كلها الّا النحو والصرف يخرجها الموصلة الى معرفة احكام اجزائه التى ائتلف منها ولا بد من مراعاة الحيثية اي الموصلة الى معرفة احكام الاجزاء التى ائتلف منها من حيث انها اجزاءٌ يأتلف منها الكلام والّا فعلم المعاني مثلا علم مستخرج بادلة مستنبطة من استقراء كلام العرب يوصل الى معرفة احكام اجزاء الكلام لكن من حيث المطابقة لمقتضى الحال وحينئذ فاحكام اجزاء الكلام العوارض اللاحقة للكلم حال افرادها كصيغ الماضي والمضارع والامر والمصادر والصفات والمجموع والمثنى والمصغر ونحوها من التصاريف والاعلال والادغام والحذف والابدال او حال تركيبها كالاعراب والبناء بانواعهما فتامل ( قوله صاحب المقرب ) هو الشيخ الاستاذ النحوي ابو الحسن علي بن مومن بن محمد بن علي بن احمد بن محمد بن احمد بن عمر بن عبد المومن بن منصور بن عصفور الحضرمي الاشبيلي مولده عام السيل باشبيلية سنة ٥٩٧ وتوفي بثغر تونس يوم السبت الرابع والعشرين من ذي القعدة سنة ٦٦٩ والمقرب ضبطه بعضهم بكسر الراء على ما هو الظاهر وبعضهم بالفتح ( قوله فعلم الخ ) تفريع على قوله الموصلة الى معرفة احكام اجزائه فانها شاملة للعوارض اللاحقة حال الافراد واللاحقة حال التركيب كما علمت ثم علم العربية وان كان اصله يطلق على اثني عشر علما قد يطلق ايضا على النحو والصرف فقط وهذا هو المراد هنا لا الاول كما فهمه بعض من اعترض على الشارح ( قوله وهو مصدر ) اي قياسي لان فعله نحا وهو ثلاثي متعد وسيجيء – فعل قياس مصدر المعدى * من ذي ثلاثة ... ( قوله وسبب تسمية ) بقي عليه موضوعه وهو الكلمات العربية من حيث الاحوال اللاحقة لها حال الافراد او التركيب على ما تقدم . واستمداده وهو من كلام العرب لان كل علم مادته الشيء الذي ينبني عليه . وحكمه وهو الفرضية كفاية على ما نص عليه غير

صاحب المقرب فعلم ان المراد هنا بالنحو هنا يرادف قولنا علم العربية لا قسيم الصرف وهو مصدر اريد به اسم المفعول اي المنحو كالخلق بمعنى المخلوق وخصته غلبة الاستعمال بهذا العلم وان كان كل علم منحوا اي مقصودا كما خصت الفقه بعلم الاحكام الشرعية الفرعية وان كان كل علم فقها اي مفقوها اي مفهوما وجاء في اللغة لمعان خمسة القصد يقال نحوت نحوك اي قصدت قصدك والمثل نحو مررت برجل نحوك اي مثلك والجهة نحو توجهت نحو البيت اي جهة البيت والمقدار نحو له عندي نحو الف اي مقدار الف. والقسم نحو هذا على اربعة انحاء اي اقسام وسبب تسمية هذا

واحد لان معرفة الاحكام الشرعية واجبة اجماعا ومعرفة الاحكام بدون الادلة باطلة والادلة ترجع الى الكتاب والسنة وهما واردان بلغة العرب ونحوهم فلا بد من معرفة ذلك لان ما لا يتم الواجب المطلق إلّا به واجب . ومسائله وهي قضاياه التي تطلب نسبة محمولاتها لموضوعاتها وهذه الموضوعات اما موضوع العلم مجردا كما في الكلمة اما معربة او مبنية واما متصرفة او غير متصرفة او نوع من موضوع العلم كما في قولنا الاسم اما معرب او مبني او هو مع ذاتي له كما في قولنا كل اسم معرب اما بالحروف او الحركات واما المحمولات فهي الاعراض الذاتية للموضوع . وفضله فقد قال علي كرم الله وجهه اعربوا الكلام كي تعربوا القرءان وقال ابو بكر رضي الله عنه لأنْ اقرا واسقط احب الي من ان اقرا والحن وكان ابنا عباس وعمر رضي الله عنهم يضربان اولادهما على اللحن . وغايته الاستعانة على فهم كلام الله وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم . وفائدته معرفة صواب الكلم من خطائه ( قوله ما روي الخ ) في الاشباه والنظائر للحافظ السيوطي قال ابو القاسم الزجاج في اماليه حدثنا ابو جعفر محمد بن رستم الطبري حدثنا ابو حاتم السجستاني حدثنا يعقوب بن اسحاق الحضرمي حدثنا سعيد بن اسلم الباهلي حدثنا ابي عن جدي عن ابي الاسود الدولي قال دخلت على علي بن ابي طالب رضي الله عنه فرايته مطرقا مفكرا فقلت فيم تفكر يا امير المومنين قال اني سمعت ببلدكم هذا لحنا فاردت ان اصنع كتابا في اصول العربية فقلت ان فعلت هذا احييتنا وابقيت فينا هذه اللغة ثم اتيته بعد ثلاثة فالقى الي صحيفة فيها بسم الله الرحمن الرحيم الكلام كله اسم وفعل وحرف فالاسم ما انبا عن المسمى والفعل ما انبا عن حركة المسمى والحرف ما انبا عن معنى ليس باسم ولا فعل ثم قال لي تتبعه وزد فيه ما وقع لك واعلم يا ابا الاسود ان الاشياء ثلاثة ظاهر ومضمر وشيء ليس بظاهر ولا مضمر وانما تتفاضل العلماء في معرفة ما ليس بظاهر ولا مضمر قال ابو الاسود فجمعت منه اشياء وعرضتها عليه فكان من ذلك حروف النصب فذكرت منها ان وان وليت ولعل وكان ولم اذكر لكن فقال لي لم تركتها فقلت لم احسبها منها فقال بل هي منها فزدها ( قوله الديلي ) قيل ضبطه بعض المحققين بكسر الدال المشددة وسكون الياء التحتية هذا كلامه وكانه اراد به ابن الكلبي فانه قال في الصحاح وقال ابن الكلبي هو ابو الاسود الدئلي فقلبت الهمزة ياءً حيث انكسرت فاذا انقلبت ياءً كسرت الدال لتسلم الياءُ لكنه قال قبله قال احمد بن يحيى لا نعلم اسما جاء على فعل غير هذا قال الاخفش والى المسمى بهذا الاسم نسب ابو الاسود الدئلي إلّا انهم فتحوا الهمزة على مذهبهم في النسبة استثقالا لتوالي الكسرتين مع ياء النسب كما تنسب الى نمر نمري وربما قالوا ابو الاسود الدولي فقلبوا الهمزة واوا لان الهمزة اذا انفتحت وكان ما قبلها ضمة فتخفيفها ان تقلبها واوا محضة هذه عبارته وقال الناظم في باب النسب ـ .... وفعل * وفعل عينهما افتح وفعل * وقال عليه الشارح هناك يعني ان المنسوب اليه اذا كان ثلاثيا مكسور العين وجب فتح عينه سواءٌ كان مفتوح الفاء كنمر او مكسورها كابل او مضمومها كدئل فتقول نمري وابلي ودئلي كراهة اجتماع الكسرة مع الياء وفي القاموس والنسبة دؤلي ودولي بفتح عينهما وديلي كخيري ودئلي بكسرتين نادر وفي شرح اللمع للاصبهاني وابو الاسود ظالم بن عمرو الدئلي انما هو بكسر الدال

ما روي ان عليا رضي الله تعالى عنه لما اشار على ابي الاسود الديلي ان يضعه وعلمه الاسم والفعل والحرف وشيئا من الاعراب قال انح هذا النحو يا ابا الاسود

وفتح الهمزة نسبة الى دئل كعنب وهي قبيلة اخرى غير المتقدمة ابن القطاع الدئل في كنانة رهط ابي الاسود بالضم وكسر الهمزة والدول في حنيفة كزور وفي عبد القيس الديل كزير وكذلك الديل في الازد تدبر (قوله تقرب) اسناد مجازي وحقيقته اللغوية يقرب مولفها على ما اخذوه من كلام السكاكي من ان الحادث الذي يظهر فاعله ينسب اليه والذي لا يظهر ينسب لذاته تعالى هذا واما الفاعل في الحقيقة بمعنى نفس الامر فهو الله تعالى (قوله اي الابعد) التفسير به لكون المفسر على زنة التفضيل حيث قال المصنف الاقصى ولم يقل القاصي وانما اختاره المصنف لما انه محل توهم عدم تقريب الابعد لها لمزيد البعد فيه والّا فهي كما تقرب الاقصى الابعد تقرب البعيد القاصي بل يلزم تقريب البعيد بالاولى على معنى ان الالفاظ المسماة بالفية اذا كانت في غاية التنقيح والتهذيب بحيث ان ما هو من معانيها زائد بُعْدُهُ في نفسه يتقرب بها الى الافهام فما هو من معانيها ليس في تلك المرتبة بل دونها احرى بان يتقرب بها الى الافهام وهذا مما لا شك فيه وليس المراد ان كل ما تكفل بان يبين المسائل الزائدة البعد يتكفل بتبيين ما هو ليس في تلك المرتبة حتى يرد عليه انها قد تقرب الابعد لشدة خفائه اهتماما به ولا تقرب البعيد وان فهمه الناظرون (قوله اي تفعل ذلك مع وجازة اللفظ) الاشارة للتقريب والغرض من هذا الكلام الاشارة الى تصحيح المصاحبة التى اشكلت عليهم بانها مصاحبة شيء لنفسه وحاصل الدفع ان المصاحبة بين التقريب الماخوذ من تقرب والوجازة الماخوذة من موجز لا من مضاف محذوف على ما وهم وانما اختار كون الباء بمعنى مع على كونها سببية لما انه يستفاد حينئذ ان الالفية جمعت بين وصفين قل ان يجتمعا وان كثر وجود كل منهما بانفراده اما على مقابله فلم يستفد الّا وصف التقريب بسبب وجازة الالفاظ وللرد على من زعم فساده وفي الاول مدح لها بامرين لم يوجدا في غيرها وفي الثاني بواحد فقط مبين سببه وليس للرد على مدعي السببية بعدم تسبب التقريب على الايجاز لان القائل بذلك جعل السبب وجازة اللفظ واصابة المعنى وتنقيح العبارة ولا شك في صحة السبب حينئذ بين الالفية واللفظ الموجز (قوله وهو اشارة) قيل بطريق الاستعارة المكنية حيث شبه الالفية بانسان كريم ينجز وعده ورمز للمشبه به بلازمه وهو الوعد والانجاز وما معه ترشيح • وقيل بطريق الاستعارة التمثيلية حيث شبه سرعة اتيان المقاصد عقب التراجم والجزئيات عقب الكليات بهيئة كريم يوفي سائله بما وعده بجامع حصول المطلوب في كل واطلق التركيب الموضوع للمشبه به على المشبه وقيل غير ذلك • واعلم ان في بيت الناظم جناسا لاحقا وطباقا ومراعاة نظير مرتين وارصادا فتدبر (قوله ووعد للخير) اي عند الاطلاق ايضا • واعلم ان عبارة الصحاح في هذا هكذا الوعد يستعمل في الخير والشر قال الفراء يقال وعدته خيرا ووعدته شرا قال الشاعر

الا علاني كل خير معلل  ولا تعداني الشر والخير مقبل

فاذا اسقطوا الخير والشر قالوا في الخير الوعد والعدة وفي الشر الايعاد والوعيد قال الشاعر

واني وان اوعدته او وعدته  لمخلف ايعادي ومنجز موعدي

فان ادخلوا الباء في الشر جاءوا بالالف قال الراجز

اوعدني

(تقرب) هذه الالفية للافهام (الاقصى) اي الابعد من المعاني (بلفظ موجز) الباء بمعنى مع اي تفعل ذلك مع وجازة اللفظ اي اختصاره (وتبسط) اي توسع (البذل) بالمعجمة اي العطاء وهو اشارة الى ما تمنحه لقارئها من كثرة الفوائد (بوعد منجز) اي موفى سريعا *

* تنبيه * قال الجوهري اوعد عند الاطلاق يكون للشر ووعد للخير وانشد

واني وان اوعدته او وعدته
لمخلف ايعادي ومنجز موعدي

اوعدني بالسجن والاداهم رجلي فرجلي شثنة المناسم

تقديره اوعدني بالسجن واوعد رجلي بالاداهم فان رجلي شثنة اي قوية على القيد هذا كلامه (قوله وتقتضي الخ) عبر به دون تطلب اشارة الى ان الرضى كانه دين لها على كل ناظر فيها ففيه استعارة بالكناية حيث شبه الرضى بالدين وحذفه واثبت له الاقتضاء تخييلا او شبه الالفية بشخص طالب لدينه واثبات الاقتضاء تخييل او تبعية في تقتضي وزيادة بغير سخط للاحتراس من توهم احتمال اشتمالها على اسباب كل من السخط والرضى مع ما في ذلك من ايهام التضاد . وبالجملة فالمقصود من هذا الكلام طلب الاقبال عليها والنظر اليها بعين الرضى الصرف حتى تظهر حسناتها وتمحى سيئاتها

وعين الرضى عن كل عيب كليلة ولكن عين السخط تبدي المساويا

(قوله بسبق) المراد به مطلق السبق هنا وان كان اصله التقدم في السير وباؤه للسببية كما قال الشارح والعامل حائز والتقديم للاهتمام وللوزن وقد يحمل على انه للحصر اي لا بزيادة في العلم ونحو ذلك . وحينئذ فالتنكير في تفضيلا نوعي يؤيده ما اعلن به في التسهيل من ان الله ادخر له ما عسر فهمه على كثير من المتقدمين فقد قال في طالعته واذا كانت العلوم منحا الهية * ومواهب اختصاصية * فغير بعيد ان يدخر لبعض المتاخرين * ما عسر فهمه على كثير من المتقدمين * (قوله حائز تفضيلا) حائز الشيء من استولى عليه والتفضيل الحكم للشيء بالفضل او جعله فاضلا ولا بد من حمله على انه ماخوذ من المبني للمفعول اي المفضلية او على انه مراد منه سببه وهو الفضل او على حذف المضاف اي استحقاق التفضيل لئلا يرد ان التفضيل وصف المفضل واما وصف المفضل فهو الفضل . واعلم ان السبق على قسمين احدهما بالزمان وهو من مقتضيات التفضيل لما ان فيه مبادرة للخيرات واحراز اليوم الذي هو خير من الغد بشهادة حديث خير القرون قرني الحديث وادراك قدم السن الذي هو احد الثلاث المقتضية لتوسيع المجالس بشهادة حديث لا توسع المجالس إلّا لثلاث لذي علم ولذي سن ولذي نسب . والتقدم في باب الامامة كما هو معروف عند الفقهاء ولكثرة الثواب فان كل مهتد وعامل الى يوم القيامة يحصل له الاجر ولشيخه وشيخ شيخه وهكذا . قال الشافعي رحمه الله تعالى ما من خير يعمله احد من امة النبي صلى الله عليه وسلم إلّا والنبي صلى الله عليه وسلم اصل فيه فجميع حسناتهم واعمالهم الصالحة في صحائف نبينا عليه السلام وبهذا يعلم تفضيل السلف على الخلف . ثانيهما باستخراج الامور الحسنة * وابتداع الطرائق المستحسنة * حتى يكون من بعده يسري بدلالته * ويغترف من فضالته * وهو ايضا من مقتضيات التفضيل بدليل قوله صلى الله عليه وسلم من سن سنة حسنة كان له اجرها واجر من عمل بها الى يوم القيامة ومن سن سنة سيئة كان له وزرها ووزر من عمل بها الى يوم القيامة وعليه قول القائل

فلو قبل مبكاها بكيت صبابة بسعدى شفيت النفس قبل التندم

ولكن بكت قبلي فهيج لي البكا بكاها فقلت الفضل للمتقدم

فان الحمامة لما بكت علمته ان يبكي سعداه وحينئذ فقول المصنف بسبق يحتمل ان يحمل على المعنى الاول وهو ظاهر ويحتمل ان يحمل على المعنى الثاني على معنى انه الذي فتح

---

(وتقتضي) اي تطلب لما اشتملت عليه من المحاسن (رضى) محضا (بغير سخط) يشوبه (فائقة الفية) لامام العلامة ابي الحسن يحيى (ابن معطي) بن عبد النور الزواوي الحنفي الملقب زين الدين سكن دمشق طويلا واشتغل عليه خلق كثير ثم سافر الى مصر وتصدر بالجامع العتيق لاقراء الادب الى ان توفي بالقاهرة في سلخ ذي القعدة سنة ثمان وعشرين وستمائة ودفن من الغد على شفير الخندق بقرب تربة الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه ومولده سنة اربع وستين وخمسمائة * تنبيه * يجوز في فائقة النصب على الحال من فاعل تقتضي والرفع خبرا لمبتدا محذوف والجر نعتا لالفية على حد «وهذا كتاب انزلناه مبارك» في النعت بالمفرد بعد النعت بالجملة والغالب العكس واوجبه بعضهم (وهو) اي ابن معطي (بسبق) الباء للسببية اي بسبب سبقه اياي (حائز تفضيلا) علي (مستوجب) علي (ثنائي الجميلا) عليه لما يستحقه السلف من ثناء الخلف وثنائي مصدر مضاف الى فاعله وهو الياء

والجميل اما صفة للمصدر او معمول له ( والله يقضي ) اي يحكم ( بهبات ) جمع هبة وهي العطية اي عطيات ( وافرة ) اي تامة ( لي وله في درجات الاخرة ) الدرجات قال في الصحاح هي الطبقات من المراتب وقال ابو عبيدة الدرج الى اعلى والدرك الى اسفل والمراد مراتب السعادة في الدار الاخرة ولفظ الجملة خبر ومعناها الطلب ❊ تنبيه ❊ وصف هبات وهو جمع بوافرة وهو مفرد لتاوله بجماعة وان كان الافصح وافرات لان هبات جمع قلة والافصح في جمع القلة مما لا يعقل وفي جمع العاقل مطلقا المطابقة نحو الاجذاع انكسرن ومنكسرات والهندات والهنود انطلقن ومنطلقات والافصح في جمع الكثرة مما لا يعقل الافراد نحو الجذوع انكسرت ومنكسرة ❊ خاتمة ❊ بدا بنفسه لحديث كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دعا بدا بنفسه رواه ابو داود وقال تعالى حكاية عن نوح عليه السلام « رب اغفر لى ولوالدي » وعن موسى عليه السلام « رب اغفر لى ولاخى » وكان الاحسن ان يقول رحمه الله تعالى

والله يقضي بالرضى والرحمة
لى وله ولجميع الامة

لما عرفت ولان التعميم مطلوب

❊ ( الكلام وما يتالف منه ) ❊

الاصل هذا باب شرح الكلام وشرح ما يتالف الكلام منه اختصر للوضوح ( كلامنا )

باب نظم القصيدة الالفية للمصنف وبه اقتدى إلّا ان قول الشارح لما يستحقه السلف من ثناء الخلف ربما يميل بها الى الاول ( قوله والجميل اما صفة للمصدر او معمول له ) على الاول هو للكشف على ما هو الاظهر في الثناء من اختصاصه بالخير لتكاثر ظواهر ادلته المفيدة للقطع وللتخصيص على مقابله من عمومه الخير والشر لتاويل تلك الظواهر باخراجها من نحو باب المشاكلة وعلى الثاني فهو مفعول مطلق ان كان التقدير ثناءي الثناء الجميل وإلّا فهو مفعول به على حذف الجار او على التوسع والفرق بينهما مصرح به في الاشباه والنظائر ( قوله اي يحكم ) فسره بذلك تنبيها على كونه المراد هنا من معانيه فان القضاء يطلق على اعطاء ما في الذمة من الدين وعلى الاعلام بالشيء وعلى الموت وعلى الفراغ من الشيء وغير ذلك ( قوله وفي جمع العاقل مطلقا المطابقة ) اراد من الاطلاق حالتي القلة والكثرة ووجه الافصحية حينئذ ان من يعقل يعتنى بشانه فان عكسه بعكس النقيض الموافق الى ما لا يعتنى بشانه ما لا يعقل ثم بالمستوي الى ما لا يعقل ما لا يعتنى بشانه ظهر وجه عدم المطابقة فيما لا يعقل لكن يستثنى منه جمع القلة فانه يطابق جبرا لقلته ولئلا يتوهم فيه الافراد تامل ( قوله بدا بنفسه الخ ) في شرح البرهانية لليفرني انه يقدم الدعاء للاخوان ايثارا لهم لما ورد في الحديث ان العبد اذا دعا لاخيه المسلم قال الله تعالى عبدي وبك ابدا فاي فضيلة تلتمس وراء هذه وهي كونه مبدوءا به في الاجابة فمقام الايثار مقام عال شريف . اه . واما حديث الترمذي المذكور فقد قال الزركشي في حواشى ابن الصلاح ان ذلك اذا كان المدعو به واحدا فان تغاير فهو مخير ( قوله ولان التعميم الخ ) اي تعميمه في المدعو له على ما اقتضاه كلام القرافي في الفروق فانه قال من ءاداب الدعاء اذا قال الانسان اللهم اغفر لى ان يقول ولجميع المسلمين . وقد اخبر الله عن الملائكة انهم يقولون « ربنا وسعت كل شيء رحمة وعلما فاغفر للذين تابوا واتبعوا سبيلك وقهم عذاب الجحيم » وحينئذ فلا ينفع ان يقال ان المصنف قد عمم حيث جمع الهبات ونكرها تنكيرا تكثيريا تعظيميا لان ذلك تعميم في المدعو به . وقد اجيب عن المصنف باحتمال انه عمم لفظا واسقط خطا وليس بشيء لان ذلك انما ينفع في التصحيح وهو مسلم وانما الكلام في الاحسنية كما هو صريح الشارح وذلك لا ينفيها كما لا يخفى

( الكلام وما يتالف منه )

( قوله الاصل هذا باب شرح الكلام الخ ) لم يرد انه وقع التلفظ به اولا اي عند التاليف بهذه العبارة ثم حذفت منه تلك الالفاظ وانما اراد ان العبارة المتعارفة في اداء هذا المعنى هذا باب شرح الكلام وشرح ما يتالف منه الكلام فاختصر اي ادى بهذه العبارة التى هى اقل لوضوح ما ادي بتلك العبارة من هذه العبارة التي هى اقل فالمراد بيان المعنى وايجاز العبارة لا ان ذلك كان مذكورا وحذف ونظيره ما قاله بعض المحققين في قول سيبويه اما زيد فمنطلق معناه مهمى يكن من شيء فزيد منطلق ان مراده بيان المعنى البحت وان اما تفيد لزوم ما بعد فائها لما قبلها لا انه في الاصل كان كذلك نعم ان كان الكلام مبتدا فلا بد من ان يقدر له خبر وان كان خبرا فلا بد من ان يقدر له مبتدا وان كان مفعولا به فلا بد من تقدير فعل ولا

يقدر

ايها النحاة (لفظ) اي صوت مشتمل على بعض الحروف تحقيقا كزيد او تقديرا كالضمير المستتر (مفيد) فائدة يحسن السكوت عليها (كاستقم) فانه لفظ مفيد بالوضع فخرج باللفظ غيره

يقدر زائد على هذا ففي المغني الحذف الذي يلزم النحوي النظر فيه هو ما اقتضته الصناعة وذلك كان يجد خبرا بدون مبتدا او بالعكس او شرطا بدون جزاء او بالعكس او معطوفا بدون معطوف عليه او معمولا بدون عامل نحو «ليقولن الله» ونحوه قالوا خيرا ونحو عافاك الله قال واما قولهم في «سرابيل تقيكم الحر» ان التقدير والبرد وفي نحو «وتلك نعمة تمنها علي ان عبدت بني اسرائيل» ان التقدير ولم تعبدني ففضول في علم النحو هذا كلامه. فاندفعت شكوك الناظرين على ان تلك اللوازم واكثر منها لو تمت لا تضر لانه اعتبار لا استعمال كما نبه عليه الفاضل السلكوتي في حواشي المطول بل اوما اليه السعد ايضا في الشرحين في مواضع فتدبر (قوله ايها النحاة) عامله محذوف وجوبا كما ياتي اي اخص ايها النحاة وانما قيد المصنف بالاضافة المفسرة بما ذكر احترازا من اصطلاحي اللغة والكلام ولا يكفي في ذلك مقاصد النحو بها محوية ولا كون الكتاب في نفس الامر في النحو لانه لا يلزم من الاحتواء والكون المذكورين ان لا يكون في الكتاب غيرهما كيف وقد قال — وكلمة بها كلام قد يوم — فتامل (قوله اي صوت الخ) تفسير للفظ بحقيقته الاسمية فانهم يقولون اللفظ هو الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية التي اولها الالف وءاخرها الياء. واعلم انه قال في الاشباه والنظائر ما خرج من الفم ان لم يشتمل على حرف فصوت وان اشتمل على حرف ولم يفد معنى فلفظ وان افاد معنى فقول فان كان مفردا فكلمة او مركبا من اثنين ولم يفد نسبة مقصودة فجملة او افاد ذلك فكلام او من ثلاثة فكلم. ولا يخفى انه صريح في ان الصوت لا يشتمل على حرف فيعارض قول الشارح اي صوت مشتمل على بعض الحروف والتوفيق بينهما اما بحمل الصوت هنا على ما خرج من الفم هناك او بحمل الصوت هناك على الفرد الذي يتحقق به عمومه على كل قسم من اقسامه اي صوت فقط وهذا هو الحق فانهم قالوا في تعريف الصوت انه الهواء المنضغط بين قارع ومقروع او قالع ومقلوع. هذا والاشتمال المذكور اشتمال المطلق على المقيد فان الصوت اسم للماهية المعبر عنها بالهواء المنضغط من حيث هو اي من غير قيد والحرف اسم للهواء المنضغط المخصوص فان كل حرف لفظ وكل لفظ صوت والاخص هو المقيد لاشتماله على الاعم. وبالجملة فكون الصوت اعم من اللفظ وان الصوت هو الهواء المنضغط مما اجمع عليه اهل الادب ويرادف ذلك ان تقول من اشتمال الاعم على الاخص والكلي على الجزءي لا اشتمال كل على جزء لظهور ان الصوت ليس اسما لكل الحروف او مجموعها وانه منها امتد وتركب. فما قيل انه من اشتمال الكل على جزئه المادي لا من اشتمال المطلق على المقيد ليس بشيء (قوله كالضمير المستتر) اي فانه صوت مشتمل على بعض الحروف تقديرا بمعنى انه لا تحقق له خارجا إلّا ان العقل يقدر ذلك ويعتبره لداع من جهة الفن فاذا قلت قم او اقعد مثلا فليس ثَمَّ لفظ محقق إلّا لفظ الفعل اما لفظ الفاعل فليس كذلك لكنه مقدر ومعتبر فهو امر اعتباري ليس إلّا وحينئذ فليس يندرج تحت جنس الجوهر ولا تحت جنس من اجناس الاعراض التسعة لما ان تلك انما هي اجناس الموجودات وهذا ليس بموجود ولذلك لم يرد على الحكماء حين حصروا الاجناس في العشرة الوحدة والنقطة كما بين في كتبهم. فما قيل انه ليس من مقولة معينة بل تارة يكون واجبا

وتارة يكون ممكنا جسما او عرضا وتارة يكون من مقولة الصوت اذا رجع الضمير الى الصوت غير صحيح بل هو غلط محض منشاه التباس الشيء بما وقع عليه لان تلك الاقسام انما هي في موقع الضمير فتامل (قوله من الدوال مما يطلق عليه في اللغة كلام) قيل ان من الاولى بيانية والثانية تبعيضية كما هو ظاهر وقد يوجه ببقاء لسان الحال ونحوه ويرد بدخوله تحت الكاف في كالخط فتكون من الثانية بيانية ايضا وقد يوجه ايضا بان دوال جمع وما يطلق عليه في اللغة كلام من خط او رمز او اشارة او نحو ذلك بعض لذلك الجمع ويرد ايضا بانه خرج من باب المجموع الى باب كل مفرد بال الاستغراقية وما يطلق عليه في اللغة كلام من تلك الاشياء يبين تلك الافراد وقد يوجه ايضا بان الدوال جمع دال وهو يعم اللفظ ايضا فتلك الاشياء بعض افراد كل الدوال ويرد ايضا بانه بعد جعل من الدوال بيانا لغير اللفظ لا يمكن ان يكون شاملا له ايضا على ان غير اللفظ يشمل كل مغاير له وما يطلق عليه في اللغة بعض منه قطعا فلم لا تكون من تبعيضية فيه على انه قد تكون التبعيضية بيانية كما ياتي في باب حروف الجر وانما قيد الشارح الغير بمن الدوال التي يطلق عليها في اللغة انها كلام دفعا لما يتوهم في ذلك العموم من التخصيص بما عدا ما ذكر اعتمادا على اطلاق اللغويين اسم الكلام عليه سيما عند النظر لمشاركته للكلام الاصطلاحي في وصف الافادة او ايماء الى عذره في الاخراج بلفظ مع انه جنس بان تلك الاشياء تفيد فتدخل في عموم مفيد وتخرج بخصوص لفظ كما ان نحو زيد والمركب الاضافي يدخل في عموم لفظ ويخرج بخصوص مفيد وهو معنى قولهم ان الجنس اذا كان بينه وبين فصله عموم وجهي صح ان يخرج بكل ما يتناوله عموم الاخر (قوله والمعلوم مدلوله بالضرورة كالنار حارة الخ) في بعض شروح التسهيل قد صرح سيبويه وغيره بعدم كلامية ما ليس مفيدا مفردا كزيد او مركبا دون اسناد كبعلبك وخير منك او باسناد مقصود لغيره كان قمت او لا لغيره مما لا يجهله احد كالنار حارة . ووقع في سر الفصاحة الانكار على النحاة في تخصيصهم الكلام بالمفيد وقال انه لا دليل عليه . واوما ابن جني في الخصائص لرده بما تحريره ان الاشتقاق قضى بذلك ودل عليه فان الكلام ماخوذ من الكلم وهو الجرح والتاثير

جراحات السنان لها التئام ولا يلتام ما جرح اللسان

وليس يظهر ذلك كل الظهور الّا مع الافادة اذ لا تتاثر النفوس تاثرا تاما الّا مع ذلك . ولذلك منعوا الابتداء بالنكرة التي لا تفيد وصححوا ان الجملة اعم من الكلام وهذا امر حسن راعاه اهل الاصطلاح وجعلوه مناطا للتسمية بالكلام تدور معه وجودا وعدما وان لم يراعه اهل اللغة مثلا حتى ان التركيب الواحد عندهم يسمى كلاما عند وجود مناط التسمية وهو ان يخاطب به من يجهله ولا يسماه عند عدم وجود ذلك ولا خلف في ذلك وان زعمه بعض معاصري الشيخ الاثير . واما المحكي في قال زيد النار حارة مثلا فليس بكلام لذلك فلا تصح حكايته ايضا بناءً على ان قول سيبويه . واعلم ان قلت في كلامهم انما وقعت ليحكى بها ما كان كلاما مراد من الكلام فيه الكلام على بابه كما فهمه المصنف عنه وهو الظاهر المتبادر فيكون مجموع الحكاية والمحكي ممنوعا فان اريد منه الجملة كما فهم الشيخ الاثير فالمحكي ايضا ليس بكلام لذلك واما مجموع الحكاية والمحكي فكلام على ما هو الاظهر وان نفى بعضهم كلاميته الّا اذا كان الغرض منه التعجب

فلا نفع

من الدوال مما يطلق عليه في اللغة كلام كالخط والرمز والاشارة وبالمفيد المفرد نحو زيد والمركب الاضافي نحو غلام زيد والمركب الاسنادي المعلوم مدلوله بالضرورة كالنار حارة وغير المستقل كجملة الشرط نحو ان قام زيد

فلا نفع ولا تمام في هذا المقام لقول الشيخ الاثير ما اظن احدا يمنع قال زيد النار حارة ولا قال زيد الكل اعظم من الجزء ومن هنا يظهر ان راي سيبويه والجمهور اعتبار افادة المخاطب شيئا يجهله وانه المرتضى لا مجرد حصول الاسناد ولو بدون ذلك كما ارتضى الشيخ الاثير وانه لا عجب في جعل اصدق القضايا كالنقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان ونحو ذلك ليس بكلام كما زعم بعض من عاصر الشيخ الاثير . واعلم ان تقسيم الكلام للخبر والانشاء كتقسيم الانسان الى ابيض واسود فان الانسان الابيض والانسان الاسود اخص من مطلق الانسان وان كان بينه وبين مطلق الابيض العموم الوجهي وكذا الكلام الخبري والكلام الانشاءي اخص من مطلق الكلام وان كان مطلق الخبر بينه وبين مطلق الكلام العموم الوجهي . هذا تحقيق المقام بعد الاطلاع على غالب ما لهم من الكلام وقد تركنا ما في كلام الناظرين مخافة التطويل ولعلك ان احسنت التدبر في ما تلوناه عليك ترتقي في تحقيق المقام ورد كلام الناظرين الى رتبة عالية (قوله وغير المقصود) هذا مذهب سيبويه واعتمده المصنف والجمهور وهو الحق لما علمت . واعلم ان غير المقصود يعم الخطا على ما يقضي به كلام المصنف فانه قال في شرح التسهيل قد قسم سيبويه الكلام الى مستقيم حسن نحو اتيت امس ومستقيم كذب كحملت الجبل ومستقيم قبيح نحو قد زيدا رايت والى محال كذب نحو ساحمل الجبل امس وزاد الاخفش الخطا كضربني زيد تريد ضربت زيدا والظاهر ان سيبويه لا يرى الخطا كلاما لخلوه من القصد (قوله فانه اقتصر في شرح الكافية) اقحم كلمة شرح لان عبارته فيها * قول مفيد طلبا او خبرا * هو الكلام كاستمع وسترى * وهي مساوية لعبارته هاهنا من جهة ان قوله كاستمع وسترى محتمل لان يكون تتميما وان يكون تمثيلا وينبغي ان يكون قوله فانه اقتصر علة لجواز ان يكون كاستقم تمثيلا واما علة كونه الظاهر فمحذوفة اي لان ذكر الجزءي مقرونا بالكاف بعد الكلي يتبادر منه التمثيل المجرد واياك ان تتوهم ان الاستدراك الاتي في قوله لكنه صرح بهما الخ مما يوكد ذلك ولو بوجه فليتامل (قوله نظرا الى ان الافادة تستلزمهما) اي التركيب والقصد واستلزام الافادة القصد صحيح واما استلزامها التركيب فقد انكره ابن الفخار وذلك انه لما اورد عليه طلبة مالقة ان اشتراط الجزولي المركب في حد الكلام حشو اجاب على المحال بلزوم دخول اسماء الاعداد في التعريف نحو ثلاثة اربعة فانها مفيدة مع كونها غير مركبة بدليل نطقهم بها على الوقف وقولهم ثلاثة اربعة اذا ادرجوا ولا تسمى كلاما واعترض بانها افادت مع القرينة الا ترى انها لا تفيد اذا عد بها من غير حضور معدود فقد حصل التركيب بوجه ما فلذلك حصلت الافادة فليست الفاظ العدد اذا عد بها من المفردات على الاطلاق وعلى هذا التقدير تسمى كلاما . واجيب بان القرينة سبب للفائدة لا للدلالة على تقدير محذوف يحصل به التركيب والّا لما كانت موقوفة . وبان كلام ابن الفخار ليس مخصوصا باسماء الاعداد حتى يتم قول المعترض بل يطرد في كل المسرودات ومن ذلك القبيل احرف الجواب كنعم وبلى فانها مفردات مفيدة ودعوى تقدير الجمل بعدها ممنوعة والسند كما قال بعضهم ان القائم مقام الشي له حكمه . ولا يريبك الاستدلال بعمل افعال تلك الجمل المحذوفة في تابع او حال في نحو الم تضرب زيدا فتقول بلى وعمرا « ايحسب الانسان ان

وغير المقصود كالصادر من الساهي والنائم * تنبيهات * الاول اللفظ مصدر اريد به اسم المفعول اي الملفوظ به كالخلق بمعنى المخلوق . الثاني يجوز في قوله كاستقم ان يكون تمثيلا وهو الظاهر فانه اقتصر في شرح الكافية على ذلك في حد الكلام ولم يذكر التركيب والقصد نظرا الى ان الافادة تستلزمهما لكنه في التسهيل صرح بهما وزاد فقال الكلام ما تضمن

لن نجمع عظامه بلى قادرين » فقد رده بعض شراح التسهيل بان حرف الجواب نفسه العامل لنيابته مناب تلك الافعال معنى فاطي حكمها وكم لذلك من نظير في كلامهم ( قوله من الكلم ) ليس من بيانية والّا لامتنع صدق الكلام على ذي الكلمتين بل تبعيضية هي ومجرورها في موضع نصب على الحال من مستكن تضمن اللهم الّا ان يراد البيانية بالمعنى الاخر كما قدمنا ( قوله ومن ثم جعل الشارح قوله كاستقم تتميما للحد ) اي لانه قال . فاكتفى عن تتميم الحد بالتمثيل . فان معنى هذه العبارة ان الحد ناقص محتاج لان يكمل بفصوله الباقية ويوتى بها على ما هو المعلوم في الفصول لكنه لم يذكر ذلك بل اقام التمثيل مقامه حتى يستفاد منه ما يستفاد من ذلك وهذا كما تقول اكتفيت بزيد عن عمرو اي ان ما قصدته من عمرو حصل لي من زيد فلم احتج له بخصوصه ولذلك فرعها الشارح على قوله كانه قال الكلام لفظ مفيد فائدة تامة يصح الاكتفاء بها كالفائدة في استقم وهذا اصل عبارته الكلام عند النحويين هو اللفظ الدال على معنى يحسن السكوت عليه وهذا الذي اراده بقوله مفيد كاستقم كانه قال الكلام لفظ مفيد فائدة تامة يصح الاكتفاء بها كالفائدة في استقم فاكتفى عن تتميم الحد بالتمثيل هذا تقرير كلامه وعليه فهمه سائر من جاء بعده . وبالجملة فدلالته على كون التمثيل تتميما للحد كاد ان يكون ضروريا ومع ذلك فقد ضل فيه بعض الناظرين ( قوله وهي وقوع الالفة بين الجزاين ) المراد بالالفة النسبة التي تحصل الفائدة فقد قال الامام بهاء الدين ابن النحاس في تعليقه على المقرب الفرق بين التاليف والتركيب انه لا بد في التاليف من نسبة تحصل فائدة تامة مع التركيب فالمركب اعم من المولف هذا كلامه ولعله لاجله قال بعض المحققين الظاهر ان مثل غلام زيد تركيب لا تاليف واراد بمثل غلام زيد الحيوان الناطق ونحوه . فما قيل ان الالفة المناسبة والارتباط بين الكلمتين باسناد احداهما الى الاخرى او اضافتها اليها او وصفها بها بخلاف ضمها اليها بدون شيء من ذلك غير صحيح ( قوله الكلم مبتدا خبره ما قبله ) اختار هذا الاعراب على ما قيل من ان الكلم مبتدا واسم وفعل وحرف خبر والمراد اسماء وافعال وحروف لما فيه من كثرة التجوز ومن بقاء اقسام اخر خارجة كثلاث كلمات هي اسم وفعل وحرف واسمين وفعل وعكسه يشير لهذا قوله لان الكلم ليس مخصوصا بهذه الثلاثة بل هو مقول على كل ثلاث كلمات فصاعدا . وعلى ما قيل من ان الكلم مبتدا اول وواحده مبتدا ثان وكلمة خبر الثاني والثاني وخبره خبر الاول واسم وفعل وحرف خبر وهي محذوفة لادائه لاشتمال البيت على التعقيد اللفظي والحذف من غير دليل مع اداء المقصود منه بما ذكر ولا يخفاك انه على هذا التركيب يكون قول الناظم واحده كلمة قليل الجدوى هذا وقد اورد بعض الناظرين على القيل الثاني ان المراد بكلمة في واحده كلمة الماصدق والمراد بالكلمة التي تقع مخبرا عنها بالاسم الخ المفهوم فيتغاير الضمير ومرجعه . واجاب بانه من شبه الاستخدام . ولا يذهب عليك ان بين قولنا واحد الكلم كلمة وهي اسم وفعل وحرف وبين تخالف العائد والمعاد والاستخدام وما يشبهه من البعد اكثر مما بين الرقمتين ووادي الغضا فانه في الاستخدام وفي شبهه لا بد من نقل اللفظ عن معناه الموضوع له الى معنى آخر بوضع آخر ولو مجازيا الّا انه في شبه الاستخدام لا ينقل عنه بالمرة كان يكون اللفظ موضوعا لجميع الافراد

من الكلم اسنادا مفيدا مقصودا لذاته فزاد لذاته قال لاخراج نحو قام ابوه من قولك جاءني الذي قام ابوه وهذا الصنيع اولى لان الحدود لا تتم بدلالة الالتزام ومن ثم جعل الشارح قوله كاستقم تتميما للحد . الثالث انما بدا بتعريف الكلام لانه المقصود بالذات اذ به يقع التفاهم . الرابع انما قال وما يتالف منه ولم يقل وما يتركب منه لان التاليف كما قيل اخص اذ هو تركيب وزيادة وهي وقوع الالفة بين الجزاين

( واسم وفعل ثم حرف الكلم ) الكلم مبتدا خبره ما قبله اي الكلم الذي يتالف منه الكلام ينقسم باعتبار واحده الى ثلاثة انواع نوع الاسم ونوع الفعل ونوع الحرف فهو من تقسيم الكلي الى جزئياته لان المقسم وهو الكلمة صادق على كل واحد من الاقسام الثلاثة اعني الاسم والفعل والحرف وليس الكلم منقسما اليها باعتبار ذاته لانه لا جائز حينئذ ان يكون من تقسيم الكل الى اجزائه لان الكلم

فتنقله للبعض كما ذكروه في « والمطلقات يتربصن » وبذلك يتحقق التخالف بين العائد والمعاد مع ان المحقق لشارح المطالع ان المراد من المفهوم المراد من المحمول مفهوم المسمى وبه لا يتوهم ما ذكر تدبر ( قوله ليس مخصوصا بهذه الثلاث ) اي باجتماعها بل يطلق على كل ثلاث كلمات اجتمعت سواء كانت من الانواع الثلاثة او من نوع واحد منها او مختلفة . قيل قال بعض المحققين بقي النظر في ان المراد من الكلمات التى يستعمل فيها هل هي الكلمات الاصطلاحية فلا يطلق على ثلاثة الفاظ مهملة او اعم فيطلق على ذلك محل نظر ويظهر الثاني لان الظاهر بيان معنى الكلم لغة لا اصطلاحا ويوخذ من كلام التوضيح كغيره ان القول عبارة عن اللفظ الدال على المعنى وانه اعم من الكلم عموما مطلقا لا وجهيا وان المراد الكلمات الاصطلاحية اذ لو لم يرد ذلك كان اعم منه عموما من وجه هذه عبارته . ولعمري انها اشتملت على سبع عجائب * الاولى ارتضاء ناقله له * الثانية العنوان عن قائله في هذا المقام ببعض المحققين الثالثة كونه نظرا بقي . الرابعة استظهار الثاني . الخامسة استظهار ان المراد بيان معنى الكلم لغة لا اصطلاحا . السادسة التزام ان الكلمات كلمات لغوية . السابعة استنباط ان المراد الكلمات الاصطلاحية من كلام التوضيح يشهد لجميع ذلك قول الناظم .... * واسم وفعل ثم حرف الكلم - واحده كلمة والقول عم * .... لمن كان له قلب او القى السمع وهو شهيد . واعلم انهم صرحوا بان الكلمة ليست كالكلام اذ لم تنقل عن معناها اذ القول المفرد هو معناها الحقيقي لغة واصطلاحا وستستقبل في ذلك تحقيقا ان شاء الله ( قوله ان الكلمة الخ ) اختار هذه الطريقة لما انه قال بعض الفضلاء انها احسن الطرق . اما على الطريقة التى في كلام ابن الحاجب وهي ان الكلمة اما ان تدل على معنى في نفسها او لا الثاني الحرف والاول اما ان يقترن باحد الازمنة الثلاثة او لا الثاني الاسم والاول الفعل فلامرين . احدهما دعوى دلالة الاسم على معنى في نفس اللفظ وهو يقتضي بظاهره قيام المسميات بالالفاظ وهو محال . والثاني دعوى دلالة الحرف على معنى في غيره وهو وان كان هو المشهور إلّا انه رده الشيخ بهاء الدين ابن النحاس وقال انه دال على معنى في نفسه وتبعه الشيخ الاثير في شرح التسهيل وقد حقق المقام السيد السند في حواشي المطول بما لا مزيد عليه . واما على طريقة ابن معطي وهو ان المنطوق به اما ان يدل على معنى يصح الاخبار عنه وبه وهو الاسم واما ان يصح الاخبار به لا عنه وهو الفعل واما ان لا يصح الاخبار عنه ولا به وهو الحرف فلما قال ابن اياز من ان فيه خللا لما ان قسمته غير حاصرة اذ يحتمل وجها رابعا وهو ان يخبر عنه لا به وان لم يكن هذا القسم واقعا وهو يرد على طريقة ابن الحاجب ايضا . لكن اورد على ذلك المختار انه استدلال بالعوارض لا بالذاتيات لانتفاء الاسناد إلّا حالة التركيب وانما الترديد في الذاتيات لا في العوارض . وانه يلزم ان يكون ملازم الظرفية او المصدرية او النداء او الحالية حرفا لانه لا يصلح للاسناد . وان الف قاما لا يسند إلّا اليها فلا تقبل الاسناد بطرفيها فلا تكون اسما بل فعلا وهي اسم لا فعل . والتخلص من ذلك بان الترديد في الصلاحية للاسناد لا في نفسه وهو موجود في حالة الافراد فالترديد في الذاتيات لا في العوارض على انا نمنع ان لا ترديد إلّا في الذاتيات . وبان الصلاحية للاسناد انما تعتبر وضعا كما في كتاب الفاخر فان الاسماء هي

ليس مخصوصا بهذه الثلاثة بل هو مقول على كل ثلاث كلمات فصاعدا ولا من تقسيم الكلي الى جزئياته وهو ظاهر ودليل انحصار الكلمة في الثلاثة ان الكلمة اما ان تصلح ركنا للاسناد او لا الثاني الحرف والاول اما ان يقبل الاسناد بطرفيه او بطرف الاول الاسم والثاني الفعل والنحويون يجمعون على هذا إلّا من لا يعتد بخلافه وقد ارشد بتعريفه الى كيفية تالف الكلام من الكلم

بانه ضم كلمة الى كلمة فاكثر على وجه تحصل معه الفائدة المذكورة لا مطلق الضم واقل ما يكون منه ذلك اسمان نحو ذا زيد وهيهات نجد او فعل واسم نحو استقم وقام زيد بشهادة الاستقراء ولا نقض بالنداء فانه من الثاني * تنبيه * ثم في قوله ثم حرف بمعنى الواو اذ لا معنى للتراخي بين الاقسام ويكفي في الاشعار بانحطاط درجة الحرف عن قسيميه ترتيب الناظم لها في الذكر على حسب ترتيبها في الشرف ووقوعه طرفا واعلم ان الكلم اسم جنس على المختار وقيل جمع وقيل اسم جمع وعلى الاول فالمختار انه اسم جنس جمعي لانه لا يقال الّا على ثلاث كلمات فاكثر سواء اتحد نوعها او لم يتحد افادت ام لم تفد وقيل لا يقال الّا على ما فوق العشرة وقيل افرادي اي يقال على القليل والكثير كماء وتراب وعلى الثاني فقيل جمع كثرة وقيل جمع قلة ويجري هذا الخلاف في كل ما يفرق بينه وبين واحده بالتاء وعلى المختار

التي وضعت لاجل ان يسند اليها تارة وتسند اخرى وتضاف مرة ويضاف اليها اخرى ولا عبرة بلزوم تلك الاشياء لهاتيك الاحوال لعروضها وبعد ذلك كله يرد على قوله الثاني الفعل انه صادق على ذلك القسم الغير الموجود فلا بد من التعويل على الاستقراء . هذا وخبر ان في قوله ان الكلمة هو ان تدل من غير تقدير لفظ حال قبل الكلمة لان المراد تقسيم الكلمة لا حال من احوالها ولا ذو قبل ان تصلح لما قال السيد السند من قضاء الوجدان بصحة حمل ان والفعل على الذات بدون تقدير بخلاف المصدر الصريح ( قوله بانه ضم الخ ) المناسب لتصوير التالف ان يعبر بالانضمام لا بالضم فان المناسب له التاليف فيحمل التالف على التاليف او الضم على الانضمام وفي كثير من النسخ التاليف والامر حينئذ بين ( قوله واقل ما يكون منه ذلك الخ ) اي الائتلاف او الكلام على وجه الاجمال اسمان الخ اي على وجه التفصيل . فيندفع اتحاد المولف والمولف منه واسقاط الاسناد من الاقسام التي ذكرها اشارة الى انه شرط لا جزء كما اختاره الشريف الصفوي ليندفع انه لا يوجد كلام وهو غير لفظ حقيقة لان المركب من اللفظ وغير اللفظ غير لفظ ثم التعبير باقل اشارة الى انه قد يتركب من اكثر كجملتين وكفعل واسمين او ثلاثة اسماء او اربعة اسماء وعليه جماعة الّا ان الذي دلت عليه عبارة الشيخ ابن الحاجب وارتضاه المحققون انه لا يتركب الّا من اسمين او من فعل واسم والبواقي لا دخل لها في تقومه ( قوله واعلم ان الكلم ) اي هذا اللفظ لان القول بجمعيته او بكونه اسم جنس او جمع انما هو في لفظه كما هو ضروري وهذا بخلافه سابقا حيث قال اي الكلم الذي يتالف منه الكلام لانه بيان لما اريد منه ولا تعرض فيه لشيء من جميع ما ذكره هنا لما ان الاحكام الواردة على الالفاظ مصروفة لمعانيها كما هناك الّا لقرينة كما هنا ثم قوله فيما تقدم الكلم الذي يتالف منه الكلام لا يستفاد منه ان الكلم لا بد وان يكون مفيدا فان مجرد كون الكلام يتالف من الكلم لا يقتضي ان يكون الكلم مفيدا وان كان الكلام لا بد وان يكون مفيدا . وبالجملة لم يفد ما تقدم الّا ان الكلام يتركب من الكلم ولم يفد ما هنا الّا ان لفظ الكلم جمع او اسم جنس او اسم جمع فلا تنافي بين كلامي الشارح بوجه من الوجوه فما قيل انه حمل الكلم فيما سبق على ما يتالف الكلام منه وهو الكلمات النحوية والكلم بهذا المعنى غير الكلم الذي هو مورد الخلاف لانه ما تركب من ثلاث كلمات فصاعدا افاد ام لا ففي كلامه تناف ليس بشيء . فان اراد ان الكلم فيما تقدم نحوية ليس الّا وهاهنا لغوية ايضا لشموله ديز فليس بشيء ايضا . اما اولا فلان الكلمة لا تطلق على نحو ديز ولو لغة كما بينا . واما ثانيا فلان ما تركب من ثلاث كلمات سواء افاد ام لا لم يقتض الّا ان ذلك المركب لا يتقيد بالافادة واما ان الكلمات المركب منها تتناول المهملات فلا يقتضيه بوجه . واما ثالثا فتلك العبارة حينئذ في غاية الرداءة فليتدبر ( قوله لانه لا يقال الّا على ثلاث كلمات فاكثر ) خلاصته انه استدلال على ان الكلم اسم جنس جمعي لا افرادي بقياس تركيبه الكلم لا يقال الّا على ثلاث كلمات فاكثر واسم الجنس الافرادي ليس كذلك ينتج من الثاني الكلم ليس باسم جنس افرادي واما على قول من يرى ان اسم الجنس الجمعي لا يطلق الّا على ما فوق العشرة فيقال الكلم لا يقال الّا على ما فوق العشرة واسم الجنس الافرادي ليس كذلك ينتج الكلم ليس باسم جنس

افرادي

افرادي هذا مقتضى كلامه وقد توقف فيه بانه لم يعلم من الايمة من يقول بان الكلم بخصوصه
لا يقال إلّا على ما فوق العشرة . وانا اظن ان كلام الشلوبين وابن عصفور ربما دل على انهما
قائلان بانه اسم جنس جمعي وانه لا يطلق إلّا على ما فوق العشرة إلّا ان الاول يرى انه
هنا كذلك بخلاف الثاني وذلك لانهما اعتذرا عن اطلاق الكلم على الانواع الثلاثة مع رايهما
انه اسم جنس جمعي للكثير فقال الاول اريد بها اي بتلك الثلاثة الاجناس وهي لا تنحصر
افرادها . ورد عليه بان اسم الجنس انما يطلق على ما فوق العشرة من آحاده وآحاد الكلم
انما هي الكلمة المراد بها جنس الاسماء والمراد بها جنس الافعال وجنس الحروف فلم يقع
الكلم إلّا على ثلاثة خاصة . وقال الثاني انما اوقعوا اسم الجنس على ما فوق العشرة والجمع
بالالف والتاء على ما دون ذلك تفرقة بين القليل والكثير حتى لا يلتبس احدهما بالاخر وذلك
هنا غير متصور لان الكلم اذا كان جمعا للكلمة الواقعة على كل من الاجناس الثلاثة لم يكن
لها جمع قليل ولا كثير فيفرق بينهما اذ ليس للكلم الذي هو اسم الجنس والكلمة ما يقعان عليه
إلّا الاجناس الثلاثة خاصة فلما امتنع تصور التفرقة ساغ وقوع الجنس موقع الجمع بالالف
والتاء لامن اللبس اذ ذاك هذا كلامه . واعلم ان جنسية اسم الجنس الجمعي وضعية وجمعيته
استعمالية كما صرح به الشارح في خاتمة جمع التكسير . فلا يرد ان كونه اسم جنس يلزمه
الوضع للماهية وكونه جمعيا يلزمه الوضع للافراد وتنافي اللوازم يدل على تنافي الملزومات
( قوله يجوز في ضميره التانيث ) ضمير ضميره للكلم بقرينة سابقه وهو قوله وعلى المختار
اذ هو محكي في الكلم لا في مطلق اسم الجنس ولاحقه وهو نحو « اليه يصعد الكلم الطيب
الخ » لا لمطلق اسم الجنس لان منه ما يجب في ضميره التذكير ومنه ما يجب فيه التانيث
ومنه ما يجوز فيه الوجهان (قوله فاسم الجنس الجمعي الخ ) ليس تفريعا على قول الناظم
واحده كلمة بمجرده اذ ليس كون الكلمة واحدة الكلم يقتضي ان الجنس الجمعي من
حيث هو يفرق بينه وبين واحده بالتاء بل عليه مع ضميمة ان الكلم اسم جنس جمعي
وان له نظائر كلم وكلمة ونبق ونبقة فتدبر ( قوله والاحتراز بغالبا ) اي الثانية لا الاولى
فان محترزها وقد يفرق ( قوله وحد الكلمة قول مفرد ) حد مبتدا والكلمة مضاف اليه والخبر
قول مفرد ولا يتوهم هنا جواز ان يقال قولة فضلا عن وجوبه ويعلل ذلك بان الخبر لا بد ان
يطابق المبتدا في التانيث وان شرائط التطابق متوفرة لان المبتدا حد وهو مذكر لا الكلمة التى
هي مونث نعم قيل ذلك على من قال الكلمة قول مفرد ولذلك عدل عنه الشارح الى ما ذكره .
فمن قال هنا لم يونث الخبر مع ان شروط التطابق موجودة وهي كونه مشتقا او موولا به
وكونه رافعا لضمير المبتدا وعدم استواء المذكر والمونث فيه لكونه في الاصل مصدرا واعتبار
الاصل جائز في مثله فقد ظن انه يقول على عبارة غير الشارح ( قوله وتطلق في الاصطلاح )
عبر بالفعل المضارع المشعر بالاستمرار ولم يات بقد المشعرة بالتقليل للتنبيه على استمرار هذا
التجوز في الاصطلاح وعدم قلته والتقييد بفي الاصطلاح لاخراج اللغة فان هذا التجوز ليس
بمستمر فيها عكس اطلاق الكلمة على الكلام فانه مجاز مستمر عند اللغويين دون النحاة .
واصل ذلك ان للكلمة ثلاثة اطلاقات اطلاقها على القول المفرد وهو اطلاق حقيقي مستعمل

يجوز في ضميره التانيث ملاحظة
للجمعية والتذكير على الاصل وهو الاكثر
نحو « اليه يصعد الكلم الطيب يحرفون
الكلم عن مواضعه » وقد انثه ابن معطي
في الفيته فقال واحدها كلمة وذكره
الناظم فقال ( واحده كلمة ) ونظير كلم
وكلمة من المصنوعات لبن ولبنة ومن
المخلوقات نبق ونبقة فاسم الجنس
الجمعي هو الذي يفرق بينه وبين
واحده بالتاء غالبا بان يكون واحده
بالتاء غالبا والاحتراز بغالبا عما جاء منه
على العكس من ذلك اي يكون بالتاء
دالا على الجمعية واذا تجرد منها يكون
للواحد نحو كمء وكماة وقد يفرق بينه
وبين واحده بالياء نحو روم ورومي
وزنج وزنجي وحد الكلمة قول مفرد
وتطلق في الاصطلاح مجازا على احد
جزءي العلم المركب نحو امرء القيس
فمجموعهما كلمة حقيقة وكل منهما كلمة
مجازا وفيها ثلاث لغات كلمة على وزن
نبقة

في عرف النحاة بل وفي عرف اهل اللغة وهذا الذي قدمه الشارح بقوله وحد الكلمة قول مفرد واطلاقها على احد جزءي العلم وهذا اطلاق مجازي معروف فيما بينهم ولم يتعارف في عرف اللغة وهو الذي اشار اليه الشارح هنا بقوله وتطلق في الاصطلاح مجازا الخ واطلاقها على الكلام وهو اطلاق مجازي مهمل في عرفهم وان كان متعارفا في اللغة وهو الذي ياتى في قوله - وكلمة بها كلام قد يوم - هذا هو الكلام المحرر في هذا المقام وقد اوما اليه الناظم في شرح التسهيل فانه قال هذه العبارة - اطلاق الكلمة على ثلاثة اقسام حقيقي مستعمل في عرف النحاة وهو الذي يتعرض له ومجازي مهمل في عرفهم وهو اطلاق الكلمة على الكلام فلا يتعرض له بوجه ومجازي مستعمل وهو اطلاقها على احد جزءي العلم المضاف فيجوز ترك التعرض له والتعرض اجود لان فيه مزيد فائدة - الى هنا كلامه . فما قيل الصواب اسقاط قوله في الاصطلاح لان كلا من الجزءين ان روعي حاله قبل العلمية كان كلمة حقيقة لغة واصطلاحا وان روعي حاله بعد العلمية كان اطلاق الكلمة عليه على سبيل المجاز لغة واصطلاحا لانه حينئذ بمنزلة الزاي من زيد غير صواب تامل ( قوله وتجمع على كلم ) اي اذا قيل كلم تحصل الجمعية وهل مع اسمية الجنس او لا يجري على التفصيل السابق بل الكلام انما هو في الاستعمال الذي باعتباره لا فرق هنا بين الجمع واسم الجنس الجمعي لما مر من ان جنسيته وضعية ليس إلّا فليس هذا مبنيا على قول من القولين المرجوحين المتقدمين فليتامل ( قوله لفظ ) اي تحقيقا او تقديرا كما تقدم مفردا او مركبا من كلمتين او اكثر مفيدا او لا دل على معنى دلالة وضعية لا عقلية ولا طبيعية اذ لا نظر لاهل هذا الفن في واحدة منهما فيخرج حينئذ اح الدال طبعا على وجع الصدر من حيث هو كذلك وعقلا على حياة لافظه من حيث هو كذلك وتدخل المجازات والمركبات لان المراد بالوضع ما يشمل النوعي الذي هما منه وحينئذ ظهرت اعمية القول من الثلاث واندفع تشكيك المصرح ( قوله عم ) الاظهر لفظا انه فعل ماض لعدم الاحتياج الى دعوى الحذف منه ولذا اختاره هنا . ومعنى انه اسم تفضيل لانه الذي يفيد انفراد القول عن الثلاث بخلاف الاول ولذا زاد الشارح قوله عموما مطلقا لا لفظا لاحتياجه الى ان يقال ان الهمزة حذفت منه كما حذفت من خير وشر مع ان كثرة الاستعمال مفقودة هنا فلا يجوز إلّا للضرورة واما كونه اسم فاعل فمشتمل على مرجوحي الاول والثاني وعلى كل فالمفعول محذوف اي ما ذكر او مما ذكر او فيما ذكر ولا يدخل اللفظ كما لا يدخل مفيد باستقلاله لانهما لم يقصدا بتقسيم او تحديد وانما قصدا لمجرد ان يكونا مرءاة لتعريف مفهوم الكلام وكذا لا يدخل مفهوم واحده لانه انما قصد لمجرد ان يعنون به عن الكلمة ولا الاسم والفعل والحرف لانه انما قصد بها بيان انقسام الكلم اليها وذلك ظاهر للمتامل . واعلم ان قول الشارح وهو على الصحيح لفظ دال على معنى وقوله بعد فلانطلاقه الخ كالصريح فى كون القول مشتركا بين الثلاثة اشتراكا معنويا لا لفظيا ولا انه حقيقة في البعض مجاز في البعض هذا ولو اقتصر الشارح على ان يقول والمركب من كلمتين او اكثر او والمركب لكفاه ( قوله وقد بان لك ان الكلام والكلم الخ ) اي من قولنا والكلام مختص بالمفيد فانه صريح في انه اخص من جهة الافادة ومن قولنا والكلم مختص بهذا الثالث فانه صريح في ان جهة خصوصه ليست هي

وتجمع على كلم كنبق وكلمة على وزن سدرة وتجمع على كلم كسدر وكلمة على وزن تمرة وتجمع على كلم كتمر وهذه اللغات في كل ما كان على وزن فعل ككبد وكتف فان كان وسطه حرف حلق جاز فيه لغة رابعة وهي اتباع فائه لعينه في الكسر اسما كان نحو فخذ او فعلا نحو شهد ( والقول ) وهو على الصحيح لفظ دال على معنى ( عم ) الكلام والكلم والكلمة عموما مطلقا فكل كلام او كلم او كلمة قول ولا عكس اما كونه اعم من الكلام فلانطلاقه على المفيد وغيره والكلام مختص بالمفيد واما كونه اعم من الكلم فلانطلاقه على المفرد وعلى المركب من كلمتين وعلى المركب من اكثر والكلم مختص بهذا الثالث واما كونه اعم من الكلمة فلانطلاقه على المركب والمفرد وهي مختصة بالمفرد وقيل القول عبارة عن اللفظ المركب المفيد فيكون مرادفا للكلام وقيل هو عبارة عن المركب خاصة مفيدا كان او غير مفيد فيكون اعم مطلقا من الكلام والكلم ومباينا للكلمة وقد بان لك ان الكلام والكلم بينهما

الافادة بل التركيب من ثلاث فصاعدا ولا يجعل ذلك من مجرد كلام الناظم فانه لم يعلم منه الّا ان الكلام مختص بالمفيد واما كون الكلم لا يتركب الّا من ثلاث فلم يتعرض له بوجه سواء كان خبر الكلم فيه واحدة كلمة او اسم وفعل ثم حرف اذ لم يقتص على كليهما الّا ان واحد الكلم كلمة وانها منقسمة الى الاسم والفعل والحرف • وكون معنى الكلم في نفس الامر ما تركب من ثلاث كلمات لا ينفع شيئا كما هو ظاهر ولبعض الناظرين هاهنا كلمات في نهاية التخليط عساك تطلع على ذلك بنور التوفيق والّا فنطاق تعبيرنا يضيق عن ان يحيط ببيان ذلك • ( قوله عموم وخصوص من وجه ) اي عموم من وجه وخصوص من وجه وهذا اعني العموم والخصوص الوجهي هو الاسم الخاص لهذه النسبة المخصوصة من النسب الاربع المذكورة في علم المنطق وليس هذا هو الذي يعبر عنه بالتباين الجزءي انما الذي يعبر عنه بذلك ما يعم العموم والخصوص الوجهي والتباين الكلي ونظير ذلك ان الحيوان الناطق يعبرّ عنه بالانسان وليس هذا هو الذي يعبر عنه بالحيوان بل ذلك الجسم ذو الابعاد المتحرك بالارادة الذي يعم الانسان والفرس مثلا وهذا معلوم لمن له ادنى ممارسة المنطق فتدبر ( قوله على الصحيح ) انما قيد به مع ان الاخصية المذكورة ليست مقيدة به لوجودها في القولين المرجوحين لينتهض على المصنف حقية ان ياخذ القول جنسا للكلام وذلك لان القول على القول الاول من المرجوحين مرادف للكلام فلا يمكن للمصنف ان ياخذه جنسا للكلام ولا ان يحكم بانه اعم من الكلمة والكلم والكلام وعلى القول الثاني يلزم الثاني مع انه ليس من الحق ان يكون من الحق ان يبني المصنف كلامه على المرجوح فاندفع ان الاولى اسقاط قيد على الصحيح لايهامه انه على مقابليه وهما القول بمرادفة الكلام والقول بانه اعم مطلقا منه ومن الكلم وليس كذلك فتامل ( قوله ولا حاجة الى ذلك ) يشير الى انه صحيح في الجملة لعدم المنافاة بين التنويع وارادة اللفظ لجواز ان يقال ان لفظ كلمة فيه اعتباران احدهما ان يوخذ من حيث المعنى وهو حينئذ واحد الكلم وهذا نوع ثانيهما ان يوخذ من حيث ذاته وهو حينئذ يطلق على الكلام وهذا نوع ثان فافهم • ( قوله على الجمل المفيدة ) التقييد بالافادة صرح به غير واحد من عظماء الفن كالناظم في شرح التسهيل بل وهنا حيث قال كلام والشيخ الاثير وابن هشام وغيرهم وهو للاحتراز عن الجمل الغير المفيدة فانها وان ساغ اطلاق الكلمة عليها مجازا لغة لتلك العلاقة الّا انه ليس مجازا كثير الاستعمال في عرف اللغة بخلاف اطلاق الكلمة على الجمل المفيدة فانه كثير فيما بينهم كما اريناك سابقا غير مرة ولذلك قال الشارح فيما سياتي لا قليل في نفسه فانه كثير فمن قال ان الافادة ليست بقيد فقد وهم والاستدلال عليه بالعلاقة التي هي الارتباط كالاستدلال بها على التقييد اشد وهما لان الذي في العلاقة عدم اقتضاء شي لا اقتضاء عدم التقييد او اقتضاء التقييد كما هو في غاية الظهور فتدبر فانهم لم يحصلوا في المقام على طائل ( قوله اصدق كلمة الخ ) في الصحيحين عن ابي هريرة رضي الله عنه عنه صلى الله عليه وسلم انه قال اصدق كلمة قالها شاعر كلمة لبيد - الا كل شي ما خلا الله باطل - وكاد امية ابن ابي الصلت ان يسلم • وفي رواية لهما قال اشعر كلمة تكلمت بها العرب كلمة لبيد الخ وكذا في الشمائل وروي ان اصدق كلمة قالها الشاعر • وروي ان اصدق بيت قاله الشاعر • وروي اصدق

عموم وخصوص من وجه فالكلام اعم من جهة التركيب واخص من جهة الافادة والكلم بالعكس فيجتمعان في الصدق في نحو زيد ابوه قائم وينفرد الكلام في نحو قام زيد وينفرد الكلم في نحو ان قام زيد * تنبيه * قد عرفت ان القول على الصحيح اخص من اللفظ مطلقا فكان من حقه ان ياخذه جنسا في تعريف الكلام كما فعل في الكافية لانه اقرب من اللفظ ولعله انما عدل عنه لما شاع من استعماله في الراي والاعتقاد حتى صار كانه حقيقة عرفية واللفظ ليس كذلك

---

( وكلمة بها كلام قد يوم ) اي يقصد كلمة مبتدا خبره الجملة بعده قال المكودي وجاز الابتداء بكلمة للتنويع لانه نوعها الى كونها احدى الكلم والى كونها يقصد بها الكلام • اه • ولا حاجة الى ذلك فان المقصود اللفظ وهو معرفة اي هذا اللفظ وهو لفظ كلمة يطلق لغة على الجمل المفيدة قال تعالى « كلا انها كلمة هو قائلها » اشارة الى « رب ارجعون لعلي اعمل صالحا فيما تركت » وقال عليه الصلاة والسلام اصدق كلمة قالها الشاعر كلمة لبيد

الا كل شيء ما خلا الله باطل

وهو من باب تسمية الشيء باسم بعضه كتسميتهم

بيت قاله الشاعر • وروي اصدق بيت قالته الشعراء • وروي اشعر كلمة قالتها العرب •
هذا وقيل ينبغي ان يكون بعده في الصدق قول الاخر

وما حملت من ناقة فوق رحلها … ابر واوفى ذمة من محمد

هذا وفي كلامهم على ما قيل انصف بيت

اتهجوه ولست له بكفو … فشركما لخيركما الفداء

واكذب بيت

نجوم سماء كلما انقض كوكب … بدا كوكب تاوي اليه كواكبه
اضاءت لهم احسابهم ووجوههم … دجى الليل حتى نظم الجزع ثاقبه

واحكم بيت

ستبدي لك الايام ما كنت جاهلا … ويأتيك بالاخبار من لم تزود
عن المرء لا تسال وسل عن قرينه … فكل قرين بالمقارن يقتدي

واحمق بيت

اذا مت فادفني الى جنب كرمة … تروي عظامي بعد موتى عروقها
ولا تدفنني في الفلاة فانني … اخاف اذا ما مت ان لا اذوقها

واغزل بيت

ان العيون التي في طرفها حور … قتلننا ثم لم يحيين قتلانا
يصرعن ذا اللب حتى لا حراك له … وهن اضعف خلق الله انسانا

واهجى بيت

قوم اذا استنبح الاضياف كلبهم … قالوا لامهم بولي على النار
فتمسك البول بخلا ان تجود به … فما تبول لهم الا بمقدار

وامدح بيت

الستم خير من ركب المطايا … واندى العالمين بطون راح

واعلم ان الذي في بعض نسخ الشرح ذكر عجز البيت في المحكي عن النبي صلى الله عليه وسلم وليس بصحيح فقد ذكر ابن البلوي في تاريخ الف با ان رسول الله صلى عليه وسلم لم يكمل البيت لان فيه اعتراضا بان نعيم الاخرة لا يزول وكذلك وقع في الشمائل والصحيحين كما ذكرنا وبه تعلم انه لا يحتاج لتعسف الناظرين (قوله ربيئة القوم عينا) الربيئة الطليعة والجمع الربايا والمراد الناظر يجلس على مكان عال ينظر للقوم وفي الصحاح ربات القوم ربئا واربائهم اي رقبتهم والربيئة الطليعة والجمع الربايا • وفي القاموس رباهم ولهم كمنع صار ربيئة لهم اي طليعة وعلا وارتفع ورفع واصلح واذهب وجمع من كل طعام وتثاقل في مشيته واشرف كارتبا واربانه حذرته واتقيته وراقبته وحارسته والرباة الاداوة من ادم اربعة والمربا والمربأة والمرتبا المرقبة (قوله والبيت من الشعر قافية) القافية عند الخليل من اخر حرف البيت الى اول ساكن يليه مع الحركة التي قبل ذلك الساكن ويروى عنه ايضا ان المتحرك الذي قبل ذلك الساكن هو اول القافية فالقافية من قوله - يا خاطب الدنيا الدنية انها شرك الردى -

ربيئة القوم عينا والبيت من الشعر قافية
وقد يسمون القصيدة قافية لاشتمالها عليها

الردى - هي من حركة الكاف من شرك الردى الى الاخر او مجموع قوله ك الردى وهاهنا اقوال اخر مذكورة في علم القوافي (قوله وهو مجاز مهمل في عرف النحاة) التقييد بالظرف للاحتراز عن عرف اللغويين فانه فيه مجاز مستعمل ثم كون هذا الاطلاق مجازا والحقيقة القول المفرد في اللغة والاصطلاح مما اطبقت عليه كلمتهم كما دل عليه كلام الناظم في شرح التسهيل والشيخ الاثير وغيرهم ولذلك تراهم في اوائل كتبهم حين يذكرون الكلام ويعرفونه قد يبينون معناه اللغوي المنقول عنه ولا يذكرون ذلك في الكلمة وما ذلك إلّا لان حقيقتها اللغوية هي حقيقتها الاصطلاحية وهذا ليس بالخفي على احد ولذلك وقع حتى في الحواشي الياسينية على الفاكهي ويقال ايضا لغة على اللفظ المفرد وهذا الاطلاق مدلولها الحقيقي ولهذا سكت عن بيانه لانه علم من ذكره الاطلاق المجازي ان معناها الحقيقي مساو للاصطلاحي وفيها ايضا وهذا الاطلاق يعني اطلاق الكلمة على الجمل المفيدة مجاز كما ياتي فلا وجه لانكاره وان كان المنكر كونه حقيقة فلم يدعه احد هذا كلامه وحينئذ فما قيل ان اعتبار العلاقة انما يناسب اذا كان الاطلاق مجازيا وليس كذلك بل على سبيل الحقيقة عند اللغويين وهم (قوله وهذا شروع في ذكر العلامات الخ) المشار اليه قول المصنف بالجر الخ وهو غير الشروع فيقدر المضاف اي ذو شروع او يتجوز في النسبة على ما هو المقرر في شروح التلخيص في - فانما هي اقبال وادبار - وينبغي ان يعلم ان العلامة اعم من الوجودية كما في الاسم والفعل والعدمية كما في الحرف وان صيغة العلامة لم يرد منها الاستغراق لان المصنف لم يذكر جميعها في هذا الكتاب بل ولا في غيره من كتبه على كثرتها وقد استوفاها صاحب الاشباه والنظائر (قوله قال في شرح الكافية الخ) كانه انما اسنده اليه لانه عورض بان على وعن والكاف يستدل على اسميتها بذكر حروف الجر لا بالكسرة التي هي الجر . ووجه ايضا بان حرف الجر قد يدخل على ما ليس باسم نحو عجبت من ان قمت . والانصاف ان ان قمت اسم تاويلا وعن وعلى مجرورة تقديرا فتظهر اولوية الجر على حرف الجر بما ذكر بل لا اقل باخصرية اللفظ . واعلم ان تعريفهم للجر بانه الكسرة التي يحدثها عامل الجر تعريف لفظي لمن عرف الطرفين وجهل النسبة والمعرف الجر بالاصالة لا بالنيابة امتثالا لحكم شرف الاصالة فلا دور ولا قصور . هـذا وينبغي تاويل الاضافة بالمضاف او جعل الباء المسلطة عليه بطريق العطف سببية كما اريناك سابقا ليوافق ما هو الارجح من ان العامل هو المضاف (قوله ثم غلب) اي صار اسما جامدا علما بالغلبة فحالته الاصلية المصدرية والحالة الطارئة كونه اسما جامدا علما بالغلبة ويعلم كون المسمى في الحالة الثانية ليس هو الحدث السابق وانه امر مخصوص من قوله بعد حتى صار اسما لنون تلحق الاخر لفظا لا خطا لغير توكيد فانه يدل على انه نقل من المصدر لاثر من آثاره ثم خصص باثر خاص فاندفع ما قيل ان الصواب ان يقول ثم نقل وجعل الخ لان ما ذكره لا يصح اعتبار كونه علما بالغلبة لان ما وقع علما بالغلبة وضع لمعنى كلي وغلب استعماله في بعض جزئياته وهنا ليس كذلك لان النون مغاير للادخال مباين له وان كان اثرا من آثاره هذا والغرض التعريض بالسهيلي حيث التبس عليه المعنى الاصلي بغيره حتى منع صحة حمل النون على التنوين بسند مباينتها له (قوله عوضا عن مدة الاطلاق) هذا يدل على انه

وهو مجاز مهمل في عرف النحـــاة * تنبيـه * قد في قوله قد يوم للتقليل ومراده التقليل النسبي اي استعمال الكلمة في الجمل قليل بالنسبة الى استعمالهـا في المفرد لا قليل في نفسه فانه كثير وهذا شروع في ذكر العلامات التي يمتاز بها كل من الاسم والفعل والحرف عن اخويه وبدا بالاسم لشرفه فقـال (بـالجر) ويرادفه الخفض قال في شرح الكافية وهو اولى من التعبير بحرف الجر لتناوله الجر بالحرف والاضافة (والتنوين) وهو في الاصل مصدر نونت اي ادخلت نونا ثم غلب حتى صار اسما لنون تلحق الاخر لفظا لا خطا لغير توكيد فقيد لا خطا فصل مخرج للنون في نحو ضيفن اسم للطفيلي وهو الذي يجيء مع الضيف متطفلا وللنون اللاحقة للقوافي المطلقة اي التي آخرها حرف مد عوضا عن مدة الاطلاق في لغة تميم وقيس كقوله

اقلي اللوم عاذل والعتابن
وقولي ان اصبت لقد اصابن

الاصل العتابا واصابا وكقوله
افد الترحل غير أن ركابنا
لما تزل برحالنا وكان قدن
الاصل قدى ويسمى تنوين الترنم على حذف مضاف اي قطع الترنم لان الترنم مد الصوت بمدة تجانس الروي ومخرج ايضا للنون اللاحقة للقوافي المقيدة وهي التى رويها ساكن غير مد كقوله
احار بن عمرو كأني خمرن
ويعدو على المرء ما ياتمرن
الاصل خمر ويأتمر وقوله
وقاتم الاعماق خاوي المخترقن
الاصل المخترق وقوله
قالت بنات العم يا سلمى وانن
كان فقيرا معدما قالت وانن
فان هاتين النونين زيدتا في الوقف كما زيدت نون ضيفن في الوصل والوقف وليستا من انواع التنوين حقيقة لثبوتهما مع ال وفي الفعل والحرف وفي الخط والوقف وحذفهما في الوصل ويسمى التنوين الغالي زاده الاخفش وسماه بذلك لان الغلو الزيادة وهو زيادة على الوزن وزعم ابن الحاجب انه انما سمى غاليا لقلته وقد عرفت ان اطلاق اسم التنوين على هذين مجاز فلا يردان على الناظم وقيد لغير توكيد فصل آخر مخرج لنون التوكيد الثابتة في اللفظ دون الخط نحو لنسفعا وهذا التعريف منطبق على انواع التنوين وهي اربعة الاول تنوين الامكنية

ليس المراد ان آخر القافية الذي هو حرف المد يجتمع مع التنوين المذكور على ما يتبادر من لحوقه القافية التى آخرها ما ذكر لانه لا يجتمع العوض والمعوض فتدبر (قوله الاصل العتابا واصابا) هو مبني على ان كل مصراع بيت والّا فلا قافية في المصراع الاول وكذا يقال في قوله الاتي الاصل خمر ويأتمر (قوله على حذف مضاف) هو راي المصنف وذهب غيره الى انه لا حذف لانه عند التنوين يحصل الترنم لان التنوين غنة في الخيشوم (قوله وليستا من انواع التنوين حقيقة الخ) يعني ان هذين ليسا تنوينا حقيقة والدليل عليه قياس من الشكل الثاني تقريره ان يقال هذان التنوينان يثبتان مع ال وفي الخط والتنوين الحقيقي ليس كذلك ينتج فهذان ليسا بتنوين حقيقة وخلاصته ان لازم هذين الثبوت مع ال وفي الوقف ولازم التنوين حقيقة عدم الثبوت مع ذلك وتنافي اللوازم يدل على تنافي الملزومات لكن ذكر القاضي البيضاوي في تفسير «فاذا افضتم من عرفات» ما اقتضى ان الذي لا يجامع ال هو تنوين التمكين فانه قال هذه العبارة وعرفات جمع سمي به كاذرعات وانما نون وكسر وفيه العلمية والتانيث لان تنوين الجمع تنوين المقابلة لا تنوين التمكين ولذلك لا يجمع مع اللام (قوله وقد عرفت ان اطلاق اسم التنوين الخ) اشار به لدفع السوال المشهور وهو قوله ان التنوين يتناول تنوين الترنم والغالي مع انهما ليسا من خصائص الاسماء لوجودهما في الفعل والحرف وحاصل الدفع منع التناول المذكور والسند انهما ليسا فردين حقيقيين للتنوين فلا يتناولهما عند الاطلاق وانما يطلق اسمه عليهما مجازا وانما عدل عن الجواب بان اللام في التنوين للعهد لانه رد بانه لا معهود يصرف له النظر عند من يذكر له علامات الاسم . واعلم انه ينبغي ان يحمل اختصاص تلك الانواع الاربعة بالاسم على ما يعم الاختصاص الاتفاقي فان الشيخ ابن الحاجب لما اسقط تنوين المقابلة والعوض وجهه النجم سعيد بانه ذكر خصائص تقتضي ذاتها الاسم وذات تنوين المقابلة والعوض لا تقتضي الاسم لان تنوين العوض يمكن ان يقع في الافعال المعتلة اللام التى اسقط لامها الجازم عوضا عن اللام المحذوفة وتنوين المقابلة يمكن ان يقع في الفعل المضارع المسند للمذكر المخاطب الواحد في مقابلة النون في الواحدة المخاطبة لكن اتفق عدم دخولهما في الفعل واما تنوين التمكين والتنكير فتقتضي ذاتهما الاسم لان معنى الاول كون مدخوله لا يشبه الفعل والحرف وذلك لا يكون الّا في الاسم ومعنى الثاني كون مدخوله غير معين والفعل وضع على التنكير فلا يحتاج اليه لكن لا يذهب عليك انه ضعيف فانه ان اخذ كل من التنوينات الاربعة بمعناه المشهور لم يمكن ان يدخل الفعل وان اخذ بمعنى غير ذلك امكن ان يدخل الفعل فيقال يدل تنوين التمكين على ان الاسم متمكن في بابه لا يخرج الى باب الفعل او الحرف وتنوين التنكير يدل على ان مدخوله نكرة فالفرق تحكم بحث فالاحسن توجيه من وجه بانه يرى انهما تنوين تمكين (قوله نحو لنسفعا) لم يزد نحو لتضربن يا قوم ولتضربن يا هند تعريضا بالموضح في الاتيان بهما مع انهما خارجان بقيد لا خطا لانهما يكتبان كما سنبينه ان شاء الله تعالى في بابه وكانه راى ان قياسهما الكتابة الفا فلذلك اخرجهما بقيد لغير توكيد لا بما قبله (قوله الاول تنوين الامكنية) منه على الحق تنوين الحكاية كان تسمي بعاقلة مونثا فتحكيه بتنوينه وتنوين صرف ما لا ينصرف كقوله — ويوم

دخلت

دخلت الخدر خدر عنيزة ـ كما ياتي في بابه وكذا تنوين المنادى في الضرورة نحو ـ سلام الله يا مطر عليها ـ كما ياتي ايضا في بابه بناءً على ما ذهب اليه بعضهم لان الضرورة كما اباحت التنوين اباحت الاعراب واختار الناظم فيه انه كتنوين ضيفن كثر به اللفظ وليس بتنوين ونظر فيه صاحب المغني بما اعترضه عليه الدماميني ( قوله ويقال تنوين التمكن الخ ) اي ان الخلاف انما هو في العبارة واما المقصود من العبارات الثلاث فواحد وقدم العبارة الاولى على الثانية لانها هي المعلنة بكون مدخول مسماها لم يشبه الفعل ولا الحرف بخلاف الثانية يطلعك على ما ذكرناه زيادة المضاف في قوله ليدل على شدة تمكنه واخر الثالثة لما فيها بالنظر للمعنى الاصلي من ايهام وصف الشي بوصف واضعه وان رده ان الاضافه لادنى ملابسة فليتدبر ( قوله كرجل وقاض ) خصهما بالتمثيل مع ان تنوين الامكنية يكون في المعارف ايضا دفعا لما يتوهم في تنوين قاض من انه تنوين عوض عن الياء المحذوفة كتنوين جوار وغواش . وللرد على من زعم ان تنوين رجل للتنكير اعتمادا على كون مدلوله نكرة . ووجه الرد بقاؤه بعد زوال التنكير حيث سمي به لكن منع بقاؤه بعد زوال التنكير بل زال بزواله وخلفه تنوين التمكين بل قد قيل انه للتمكين لكون مدخوله منصرفا وللتنكير لكونه وضع لشيء غير معين قال الرضى واني لا ارى مانعا من ان يكون تنوين واحد للتمكين والتنكير معا فان سمي به تمحض كونه للتمكين لوجود مانع التنكير وعلى هذا لا يختص تنوين التنكير بالمبنيات انما المختص بها المتمحض منه ( قوله وهو اللاحق لبعض المبنيات ) يجب ان يقيد اللحوق بالغير الشاذ او البعض باسمي الصوت والفعل والعلم المختوم بويه لئلا يرد تنوين هولاء ( قوله اذا استزدت مخاطبك من حديث معين الخ ) هذا التقرير انما يناسب القول بان مدلول اسم الفعل المصدر واما على القول بان مدلوله لفظ الفعل فيقال تقول ايه بغير تنوين اذا اردت الفعل من حيث حصوله في المصدر من غير اعتبار التلفظ به اي الفعل الذي وضع له من حيث التعيين الذهني فاذا اردت واحدا من آحاد الفعل الذي يتعدد اللفظ به قلت ايه بالتنوين فاندفع قول المصرح هو مبني على ان مدلول اسم الفعل المصدر واما على القول بان مدلوله الفعل فلا لان جميع الافعال نكرات هكذا قيل ولا يذهب عليك ان اعتبار التعريف والتنكير بذلك المعنى في لفظ الفعل مع كونه تعسفا جدا لا ينبغي ان يلتفت اليه في هذا المقام مع انه لا دليل عليه بخلافه في نحو اسامة فانه انما ارتكب فيه لانهم منعوا صرفه مع التانيث ونحو ذلك بل لا تصح علمية الجنس هنا ولو باعتبار المعنى الحدثي لما انه غير المفهوم من اسماء الافعال في الاستعمال الا ترى انك اذا قلت صه بغير تنوين لا يفهم منه الّا طلب السكوت المعين واذا قلت صه بالتنوين لا يفهم منه الّا طلب سكوت مبهم يعرف ذلك من يعرف الاستعمال العربي . والتحقيق ان اسماء الافعال يوخذ منها الحدث عند من يقول بان مدلولها لفظ الفعل او مدلوله الّا انه على الاول بواسطة دلالة الفعل عليه وعلى الثاني مباشرة وهو عند تنوين لفظ اسم الفعل يوخذ منكرا وعند عدم تنوينه يوخذ معرفا لانتسابه له ولو بواسطة لكونه حينئذ ماخوذا من حيث انه مدلول اسم والمعنى من حيث هو كذلك يقبل التعريف والتنكير وان كان من حيث اخذه من لفظ الفعل لا يكون الّا منكرا لان الحدث المعتبر في الفعل الحدث المبهم فلو عين لزم

ويقال تنوين التمكن وتنوين التمكين كرجل وقاض سمي بذلك لانه لحق الاسم ليدل على شدة تمكنه في باب الاسمية اي انه لم يشبه الحرف فيبني ولا الفعل فيمنع من الصرف والثاني تنوين التنكير وهو اللاحق لبعض المبنيات في حالة تنكيره ليدل على التنكير تقول سيبويه بغير تنوين اذا اردت معينا وايه بغير تنوين اذا استزدت مخاطبك من حديث معين فاذا اردت غير معين قلت سيبويه وايه بالتنوين والثالث تنوين التعويض ويقال له تنوين العوض باضافة بيانية وبه عبر في المغني

وهو اولى وهو اما عوض عن حرف وذلك
تنوين نحو جوار وغواش عوضا عن الياء
المحذوفة في الرفع والجر هـذا مذهب
سيبويه والجمهور وسياتي الكلام على
ذلك في باب ما لا ينصرف مبسوطا ان
شاء الله تعالى واما عوض عن جملة وهو
التنوين اللاحق لاذ في نحو يومئذ وحينئذ
فانه عوض عن الجملة التي تضاف اذ
اليهـا فان الاصل يوم اذ كان كذا
فحذفت الجملة وعوض عنها التنوين
وكسرت اذ لالتقاء الساكنين كما كسرت
صه ومه عند تنوينهما وزعم الاخفش
ان اذ مجرورة بالاضافة وان كسرتها
كسرة اعراب ورد بملازمتها للبناء لشبهها
بالحرف في الوضع وفي الافتقار دائما
الى الجملة وبانها كسرت حيث لا شيء
يقتضي الجر في قوله

نهيتك عن طلابك ام عمرو
بعافية وانت اذ صحيح

قيل ومن تنوين العوض ما هو عوض عن
كلمة وهو تنوين كل وبعض عوضا عما
يضافان اليه ذكره الناظم والرابع تنوين
المقابلة وهو اللاحق لنحو مسلمات مما
جمع بالف وتاء سمي بذلك لانه في
مقابلة النون في جمع المذكر السالم في
نحو مسلمين وليس بتنوين الامكنية
خلافا للربعي لثبوته فيما لا ينصرف
منه وهو ما سمي به مونث كاذرعات
لقرية ولا تنوين تنكير لثبوته مع
المعربات ولا تنوين عوض وهو ظاهر وما
قيل انه عوض عن الفتحة نصبا مردود
بان الكسرة قد عوضت عنهـا

خلاف وضعه وهذا كما ان الحدث الضربي ان اخذ من لفظ ضرب المصدر يقبلهما وان اخذ من لفظ ضرب الفعل يقبل الثاني فقط ثم التعيين في مثل صه ليس تعيين اعلام الاجناس ولا الحقيقة من حيث هي مطلقا لان الغرض قد يكون تعيين المفرد لا الحقيقة من حيث هي فتبين ان اسماء الافعال تتصف بالتعريف والتنكير ولو قلنا ان مدلولها لفظ الفعل وان المعرف المعنى الحدثي لا لفظ الفعل وان تعريفه ليس دائما تعريف علم الجنس ولا المعرف بال التي للجنس من حيث هو . وبهذا التحرير يندفع ما في التصريح وما رد به عليه الناظرون وتلقوه بالقبول فاعرفه كل المعرفة فانه دقيق ( قوله وهو اولى ) اي للاخصرية مع انه يدل باعتبار المعنى الاصلي التركيبي على وصف العوضية الذي هو في الاسم فيناسب ما دل عليه تنوين الامكنية والتنكير الدالين على وصف في الاسم واما عبارة تنوين التعويض فلا تدل على وصف الفاعل الا ان يتكلف اخذه من المبني للفاعل هذا وبين تنوين وعوض تباين جزئي تامل ( قوله وذلك تنوين نحو جوار الخ ) فان الاصل جواري بالضم والتنوين حذفت الضمة استثقالا ثم الياء لالتقاء الساكنين ثم تنوين الصرف لوجود صيغة منتهى الجموع تقديرا لما ان المحذوف لعلة كالثابت ثم عوض عن الياء التنوين خوفا من رجوعها بزوال التقاء الساكنين في غير المنصرف المستثقل لفظا بكونه منقوصا ومعنى بكونه فرعا وهذا مبني على ان الاعلال مقدم على منع الصرف وهو المختار لان حال الكلمة كمنع الصرف انما يكون بعد تمامها باعلالها واما على مقابله من ان منع الصرف مقدم على الاعلال بشهادة لغة من اثبت الياء حال الجر مفتوحة فالتنوين عوض عن حركة وهي الضمة او الفتحة النائبة عن الكسرة فالاصل جواري بلا تنوين حذفت الضمة في حالة الرفع او الفتحة النائبة عن الكسرة الثقيلة استثقالا ثم اوتي بالتنوين عوضا عنها ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين وقيل عن حرف وهو الياء لانه لما حذفت الضمة او الفتحة حصل ثقل بوجود ياء مكسور ما قبلها فحذفت وعوض عنها التنوين لئلا يكون في اللفظ اخلال بالصيغة ( قوله في نحو يومئذ وحينئذ ) الظاهر ان الاضافة فيه اضافة اعم الى اخص لا احد المترادفين الى الاخر . واعلم ان الذي وقع في عبارات المحققين اطلاق الاضافة البيانية على اضافة احد المترادفين الى الاخر كسعيد كرز واضافة البيان على اضافة الاعم الى الاخص والاضافة على معنى من على اضافة الشيء للاعم منه من وجه . وقد يتساهل فتطلق عبارة في موضع على اخرى فاعرفه وسياتيك بعد ايضا ( قوله وبانها كسرت حيث لا شيء يقتضي الجر الخ ) منعه الاخفش وقال بوجود المقتضي تقديرا اذ الاصل حينئذ فحذف المضاف وبقي الجر كقراءة بعضهم « والله يريد الآخرة » اي ثواب الاخرة ( قوله قيل ومن تنوين العوض الخ ) تبع في هذا التضعيف المصرح حيث قال ان تنوينها تنوين تمكين يذهب مع الاضافة ويثبت مع عدمها لكنه قال عليه بعضهم لا مخالفة بل هو عوض عن المضاف اليه والتمكين لان المدخول معرب بخلاف تنوين حينئذ فانه عوض لا غير لكون مدخوله ظرفا مبنيا . هذا ولم يذكر ما هو عوض عن الف كجندل اصله جناديل بغير تنوين حذف منه الالف وعوض عنه التنوين لان المختار كما في المغني انه للتمكين ( قوله لانه في مقابلة النون الخ ) قال الرضي معناه قائم مقام التنوين الذي في الواحد في المعنى الجامع لاقسام التنوين وهو

كونه علامة لتمام الاسم كما ان النون قائمة مقام التنوين الذي في الواحد في ذلك وقال غيره معناه ان جمع المذكر السالم زيد فيه حرفان وفي المونث لم يزد الّا حرف واحد لان التاء موجودة في مفرده فزيد التنوين فيه ليوازن النون في جمع المذكر السالم · ورد بان التاء التي في المفرد ليست هي التي في الجمع وبان هذا الجمع لا يختص بما في مفرده التاء · ويجاب عن الاول بان التاء التي في المفرد وان كانت ليست هي التي في الجمع الّا انها مثلها وذلك مفقود في جمع المذكر فلا جرم يزاد التنوين للموازنة المذكورة · وعن الثاني بان ما ليس في مفرده التاء محمول على ما هي فيه (قوله والندا) هو بالكسر والقصر كما هو احد لغاته التي سيذكرها الشارح في بابه فلا ضرورة للقول بانه ضرورة ولا للقول بانه يمد ولكن تسقط همزة ال لانها همزة وصل لان الهمزة هنا للقطع على القطع لارادة لفظها (قوله فانها لمجرد التنبيه) تقديم هذا وحكاية ما بعده بقيل يشعر بترجيحه وقد صرح بذلك الشيخ الاثير في شرح التسهيل فانه قال واما دخول يا على الفعل والحرف فليس بنداء على اصح القولين بل تنبيها بيا واعلم انه اعترض على الجواب الذي ذكره الشارح بوجهيه بان التاويل بالدخول على المحذوف او بكون يا للتنبيه انما عرف بعد استقرار ان ما دخلت عليه يا في مثل ذلك ليس اسما ونحن انما نخاطب بهذه العلامات من يجهل الاسم ليعرفه بها وكان الشارح حيث مال عنه يمنعه والسند ان ادعاء الدخول على المحذوف او كون يا للتنبيه يتبع الوصول الى المعنى المراد لا ما ذكره مع ان المخاطب بهذه العلامة يعرف بها كثيرا من الاسماء وان كان في مثل ما ذكر يحتاج الى نوع توقيف (قوله وهو مقيس في الامر كالاية وفي الدعاء) في التسهيل وقد يحذف المنادى قبل الامر والدعاء فتلزم يا · وفي شرحه للمصنف ما خلاصته كان حق المنادى ان يمنع حذفه لان عامله قد حذف لزوما فاشبه الاشياء التي حذف عاملها وصارت هي بدلا من اللفظ به كاياك في التحذير الّا ان العرب اجازت حذف المنادى والتزمت دليلا على حذفه وهو بقاء يا وكون ما بعده امرا او دعاء فاستعملوا النداء قبلهما مع يا كثيرا جدا نحو «يا آدم اسكن» «يا بني اسرائيل اذكروا» «يا بني آدم خذوا» «يا بني اركب» «يا يحيى خذ الكتاب» «يا موسى ادع» «يا ابانا استغفر» «يا مالك ليقض»

يا رب هب لي من لدنك مغفرة ... تمحو خطاياي واكفى المعذرة

حتى صار الموضع منبها على المنادى اذا حذف نحو الا يا اسجدوا وقوله

يا لعنة الله والاقوام كلهم ... والصالحين على سمعان من جار

وقوله ... الا يا اسلمي يا دار مي على البلا ... ولا زال منهلا بجرعائك القطر

وقوله ... الم تعلمي يا عمرك الله انني ... كريم على حين الكرام قليل

واعترضه الشيخ الاثير بما محصوله ان مقتضى النظر عدم الجواز لان حذف فعل النداء ومتعلقه اجحاف كثير مع ان باب النداء كباب التحذير وما الحق به من الامثال وشبهها وهي لا يحذف منها شيء ولم يقل عربي اني حذفت المنادى واجتزيت بحرف النداء حتى يقال ان العرب اجازوه مع ذلك والدليل المذكور تلفيق هذياني واستقراء غير سائغ وثبوت ما في تلك الايات ونحوها لا يدل على جواز الحذف وقراءة الكسائي الا يا اسجدوا والابيات بعدها

(والندا) وهو الدعاء بيا او احدى اخواتها فلا يرد «يا ليت قومي يعلمون» - يا رب سار بات ما توسدا - الا يا اسجدوا في قراءة الكسائي لتخلف الدعاء عن يا فانها لمجرد التنبيه وقيل انها للنداء والمنادى محذوف تقديره يا هولاء وهو مقيس في الامر كالاية وفي الدعاء كقوله - الا يا اسلمي يا دار مي على البلا - (وال) معرفة كانت كالفرس والغلام او زائدة كالحارث وطبت النفس ويقال فيها ام في لغة طيء ومنه ليس من امبر امصيام في امسفر وسياتي الكلام على الموصولة ويستثنى الاستفهامية فانها تدخل على الفعل نحو ال فعلت بمعنى هل فعلت حكاه قطرب وانما لم يستثنها لندرتها

مخرجة على ان يا للتنبيه . ولانصاف انه تحامل فان كثرة استعمال المنادى بيا في تلك المواضع الامرية او الدعائية يدل على انه عند وجود يا والامر والدعاء هناك المنادى مقدر لانه اذا كثر اتيانهم بشيء فى مكان ثم ازالوه منه يعلم انه معتبر عندهم فى ذلك المكان كما صرح به الشيخ المذكور تصريحا كثيرا الغاية بل ينزلونه منزلة الموجود تصريحا ويثبتون له احكامه وهذا كاف في مطالب امثال هذا الفن ولو توقف جواز الحذف على ان يقول العربي اني حذفت واجتزيت لامتنع الحذف في كل مكان يدعى فيه بالسند المذكور ولا يقدم عليه من له ادنى مسكة ولا اجحاف لان المنادى وان حذف ايضا الّا ان نائبه وهو حرف النداء باق مع ان وجود لازم المنادى الاغلبي من الامر او الدعاء نزله منزلة ما لم يحذف وبهذا يفرق بينه وبين باب التحذير ونحوه مما يمتنع فيه مع ان له شبها بباب الاستغاثة ايضا بل شبهه به اقوى مما ذكره وقد اجيز فيه حذف المستغاث فقياس الشبه يجوز الحذف هنا وقراءة الكسائي والابيات المذكورة وان جاز فيها الحمل على التنبيه الّا ان الحمل على النداء ارجح لانه الموجود عند التصريح بالاسم في الصور المذكورة وحينئذ فالدليل المذكور تلفيق اتفاقي . لا هذياني . واستقراء عذب مليح . فى مذاق كل ادراك صحيح . (قوله اي محكوم به) اختار هذا التفسير لما انه المشهور الاصح . وقيل ان كلا مسند ومسند اليه . وقيل ان المسند هو الاول مبتدا كان او غيره والمسند اليه هو الثاني فقام من قام زيد وزيد من زيد قائم مسند والاخير منهما مسند اليه . وقيل بعكسه . وللمسالة نظائر احدها المضاف والمضاف اليه الاصح قول سيبويه الاول المضاف والثاني المضاف اليه وقيل عكسه وقيل كل منهما مضاف ومضاف اليه . ثانيها البدل والمبدل منه فيهما اقوال الاضافة والاصح هنا ان الاول المبدل منه والثاني البدل . ثالثها بدل الاشتمال قيل سمي بذلك لاشتمال الاول على الثاني . وقيل لاشتمال الثاني على الاول . وقيل للقدر المشترك بينهما وهو عموم الملابسة والتعلق اذ لا ينفك احدهما عن ذلك . هذا ولف الامثلة على ترتيب النشر (قوله ولا حاجة الى هذا التكلف الخ) يريد ان الشارح البدر حمل كلام والده على المجاز المرسل حيث اطلق اسم المفعول واراد المصدر ومجاز الحذف حيث حذف صلة ذلك المصدر واعتمد في ذلك كله على توقيف المعلم العارف بمقاصد الكلام للمتعلم وهو يقول فى رده انما يرتكب مثل هذا التكلف والتجوز المتعدد والاعتماد على التوقيف لو لم يوجد سبيل لتصحيح الكلام غيره كيف وتركه على ظاهره من عدم جميع ما ذكر كاف فى التصحيح وحينئذ فالمعنى من علامات اسمية الكلمة ان يوجد معها مسند فتكون هى مسندا اليها هذا غاية التبيين لهذا الكلام . والظاهر ان ما ارتكبه الشارح البدر وان كان تكلفا لفظا الّا انه دقيق معنى لان خاصية الاسم فى التحقيق هى الاسناد اليه على ما يقتضيه كلام السيد السند في مواضع لا المسند وان كان لا يوجد الاسناد بدون المسند لان ذلك ضرورة لاحقة وهي ان الاسناد من الامور النسبية التى لا تقع الّا بين اثنين فان سلم انه ايضا خاصة كان رعاية ما في المرتبة الاولى ارجح مما في المرتبة الثانية وقد عبر المصنف في تسهيله بالاخبار عنه وما عبر بالخبر . وفي حواشي المطول الشريفية لا بد من رعاية جوانب المعاني وان احوجتك الى تقدير فى الالفاظ مع انه يقال على الشارح الاخير وتابعيه انه

(ومسند) اي محكوم به من اسم او فعل او جملة نحو انت قائم وقمت «وانا نحن نزلنا الذكر» * تنبيه * حمل الشارح لفظ مسند في النظم على اسناد فقال ومسند اي اسناد اليه فاقام اسم المفعول مقام المصدر وحذف صلته اعتمادا على التوقيف ولا حاجة الى هذا التكلف فان تركه على ظاهره كاف اي من علامات اسمية الكلمة ان يوجد معها مسند فتكون هي مسندا اليها ولا يسند الّا الى الاسم

ليس مجرد وجود مسند في الدنيا يدل على اسمية الكلمة بل لا بد من قيد كون اسناده اليها فلا بد من القول بالصلة والاعتماد فيها على التوقيف ثم اذا قدر الصلة يقدرها اليه ليناسب الاسم وبعد ذلك يصير المعنى من علامات اسمية اللفظ ان يوجد معه مسند اليه وعلى قياس ما قال من علامات اسمية الكلمة ان يوجد معها مسند اليه فيوهم ان قام من زيد قام اسم لوجود زيد معها الذي هو مسند اليه فلا بد من ان يعتمد في مثل هذا على التوقيف كما اعتمد عليه الشارح البدر في ارادة المصدر ايضا . وما قيل لا حاجة الى تكلف ان يكون مسند بمعنى اسناد لان مصدر المزيد يستعمل ميميا كما يقال ادخل يدخل ادخالا ومدخلا فوزن مفعل مشترك بين المصدر واسم المفعول واسمي الزمان والمكان فمدفوع بانه ان سلم ذلك فالمجاز خير من الاشتراك ففي جمع الجوامع وهو اي المجاز والنقل خلاف الاصل واولى من الاشتراك فليتدبر ( قوله واما تسمع بالمعيدي خير من ان تراه ) المعيدي تصغير معدي على طريقة الترخيم واصل هذا ان المنذر لما سمع بالمعيدي واعجبه ما يبلغه عنه من حسن صيته وكرمه فلما رءاه استحقره وقال تسمع بالمعيدي خير من ان تراه فارسلها مثلا فقال ان الرجل ليس بجزور وانما المرء باصغريه قلبه ولسانه وان قاتل قاتل بجنانه فاعجب المنذر كلامه . ومما يناسبه ان الحريري كان دميم الصورة فقصده انسان للاخذ عنه فلما رءاه لم يرضه لذلك فانشد له الحريري

ما انت اول سار غره قمــــر    ورائد اعجبته خضرة الدمـــن

فاختر لنفسك غيري انني رجــل    مثل المعيدي فاسمع بي ولا ترني

هذا وتسمع بالرفع لما في الهمع من ان الفعل يرفع مع الحذف وينصب مع الاضمار لان المضمر في قوة المذكور بخلاف المحذوف . وقد يرد انه لا يناسب التاويل بالمصدر لانتفاء ان بالكلية حتى انها لم تنصب إلّا ان يفرق بان التاويل ضعيف يكفي فيه وجود ان ولو حذفت بعد ذلك ولذلك اجيز في بعض الابواب من غير سابك راسا بخلاف الحذف تامل ( قوله زعموا مطية الكذب ) ليس بمثل فقد قال الحافظ السيوطي لم اقف عليه في شيء من كتب الامثال بل ذكره بعضهم حديثا عن النبي صلى عليه وسلم وذكر انه روي مظنة الكذب بالظاء المعجمة والنون . واخرج ابن ابي حاتم في تفسيره عن صفوان بن عمر الكلابي قال بيست مظنة المسلم زعموا انما زعموا مطية الشيطان . واخرج ابن سعد في الطبقات من طريق الاعمش عن شريح القاضي قال زعموا كنية الكذب . وقال بعضهم لا يوجد الزعم في فصيح الكلام إلّا عبارة عن الكذب او قولا انفرد به القائل او تبقى عهدته على الزاعم وفي ذلك ما ينحو الى تضعيف . وقول سيبويه زعم الخليل كذا انما يجيء به فيما انفرد الخليل به وبقيت عليه عهدته لا انه كذب فيه وقد ياتي زعم مع القطع بصدق الزاعم كما في السير من قول سعد رضي الله عنه للقرشي بمكة ان محمدا يزعم انه قاتلك ولم يكن المخبر يشك في صدق محمد عليه السلام بل ايقن القرشي مع كفره بذلك فقال انا لا نكذب محمدا في خبره . ومن هذا القبيل

زعم العواذل انني في غمـــرة    صدقوا ولكن غمرتي لا تنجلي

وقول ابي طالب

واما - تسمع بالمعيدي خير من ان تراه - فتسمع منسبك مع ان المحذوفة بمصدر والاصل ان تسمع اي سماعك فحذفت ان وحسن حذفها وجودها في ان تراه وقد روي ان تسمع على الاصل واما قولهم زعموا مطية الكذب

ودعوتني وزعمت انك ناصح ولقد صدقت وكنت ثم امينا

وقول الآخر هلكت ولكن ان هلكت فانما على الله ارزاق العباد كما زعم

والمطية الناقة التي يركب مطاها اي ظهرها وفي الصحاح ان المطية تذكر وتؤنث وعليه فهي بمعنى المركوب جملا او ناقة والجمع مطايا قال - الستم خير من ركب المطايا - ومطي . وفي الحديث يوشك ان يضرب الناس اباط المطي في طلب العلم فلا يجدون عالما اعلم من عالم المدينة . ومعنى التركيب ان الانسان اذا اراد ان يتحدث قال زعموا كذا وزعموا ان الامر كذا وزعموا ان كذا واقع فلما كان هذا اللفظ يقدم امام كلامه ويتوصل به الى حاجته شبه بالمطية المركوبة بجامع التوصل بها الى الغرض ثم انهم قالوا انما يقال هكذا في حديث لا سند له ولا ثبت وانما يجري على الالسن واكثر ما يكون ذلك كذبا . وفي الحديث حسب الرجل من الكذب ان يحدث بكل ما سمع وقد يعبر به من يتعمد الكذب لسهولته وستره حيث لم يعين المكذوب عليه ولا المنقول عنه حتى يفتضح الناقل عند سواله اشير الى هذا في المزهر ( قوله فعلى ارادة اللفظ ) يحتمل ان يكون ناقصة واللفظ حينئذ اسم فالعلامة والمعلم عليه حينئذ موجودان وهذا بناءً على ما اشار اليه العضد وقال به السعد التفتازاني من ان الالفاظ موضوعة لانفسها بوضع غير قصدي ويكفي في تحقق الاسمية ويحتمل ان يكون تامة والاسناد المراد انما هو حيث يراد المعنى فلم توجد العلامة ولا المعلم عليه وهذا بناءً على ما حققه السيد السند من منع وضع اللفظ لنفسه وان القول به مكابرة في اللغة والحروف والافعال المذكورة في تلك الجمل باقية على حرفيتها وان كانت مبتدءات هنا لان اشتراط الاسمية في كالمبتدا انما هو حيث اريد الحكم على المعاني هذا هو الكلام الضروري في هذا المقام وفي المسالة مزيد تحقيق تركناه لمواضع اخر خوف الاطالة ( قوله للاسم الخ ) اعلم ان هاهنا نسختين اولاهما هذه والثانية ميزه حصل ولبعض تلامذة المصنف فى ذلك رسالة بين فيها ان الاولى هي النسخة الاولى ثم غيرها الناظم قبل موته بخطه الى الثانية وان الحق الثانية لا الاولى لان تمييز اما مبتدا مسوغه تخصيصه بللاسم وجملة حصل الخبر واما مبتدا مسوغه حصل والخبر بالجر وما بعده واما مبتدا مسوغه حصل والخبر للاسم . ويرد على الاول ان المصدر لا يعمل فيما قبله فلا يتخصص به وانه يقتضي اطلاق مسند الذي هو بمعنى اسناد لكون الاسم متعلقا حينئذ بتمييز مع انه لا بد من تقييده . وعلى الثاني انه لا يفيد ان المميز بهذه العلامات هو الاسم والمقصود ذلك . وعلى الثالث انه يلزم تقديم صلة المصدر عليه لان تمييز مصدر وحصل صفته وفاعله ضمير التمييز واطلاق اسناد مع انه لا بد من تقييده هذا خلاصة الرسالة على طولها ويومي كلام الشارحين لرده . ووجهه ان المصدر يعمل فيما قبله اذا كان ظرفا او مجرورا ضرورة وان الاطلاق اعتماد على التوقيف وان كون تمييز مصدرا وحصل صفته وفاعله ضمير التمييز لا يقتضي تقديم صلة المصدر عليه . هذا وقد جوز فى البيت وجوه حاصلها ان تمييز مبتدا خبره بالجر او للاسم او حصل او مجموعها وعلى الاول يحتمل في الظرف الثاني ان يكون خبرا ومتعلقا بحصل او بمتعلق الظرف الواقع خبرا او في محل نصب على الحال من الضمير في الخبر او نعتا للمبتدا او حال منه على راي سيبويه

او معمولا

فعلى ارادة اللفظ مثل من حرف جر وضرب فعل ماض فكل من زعموا ومن ضرب اسم للفظ مبتدا وما بعده خبر ( للاسم تمييز ) عن قسيميه ( حصل ) تمييز مبتدا والجملة بعده صفة له وللاسم خبر وبالجر متعلق بحصل وقدم معمول الصفة على الموصوف الممنوع اختيارا للضرورة وسهلها كونه جارا ومجرورا وانما ميزت هذه الخمسة الاسم لانها خواص له اما الجر فلان المجرور مخبر عنه في المعنى ولا يخبر الّا عن الاسم واما التنوين فلان معانيه الاربعة

او معمولا له وعلى الثاني فيحتمل في الظرف الاول الوجوه المذكورة فهذه اربعة عشر وجها ويتوجه في حصل خمسة اوجه كونه خبرا او صفة او حالا من الضمير في الظرف الاول او الثاني او مستانفا . والحاصل من ضرب الخمسة في الاربعة عشر سبعون وجها هكذا قيل ولا يخفى ان الصور العقلية اكثر من ذلك وانها على ذلك الوجه الذي اعتبره اكثر من السبعين فتدبر ( قوله لا تتاتى في غير الاسم ) اما الامكنية فلان الفعل والحرف لا يدخلان في باب الاسم فضلا عن ان يتمكنا فيه مع انه لا معنى لكونهما يخرجان الى باب الفعل والحرف واما التنكير فلان الفعل والحرف ليسا قابلين للتعريف والتنكير حتى يفرق بينهما بتنوين واما العوض فلان اصل العوضية ان تكون عن مضاف اليه جملة او مفردا مع ان له جهة هو بها تنوين تمكين على ما رايت واما المقابلة فلان الافعال لا تجمع وهو انما يدخل الجموع فافهم ( قوله والمفعول به لا يكون الّا اسما ) اي ولو تاويلا ليتناول نحو قال زيد عمرو منطلق اي قال زيد هذا اللفظ ونحو اظن زيدا ابوه قائم لانه في معنى قائم الاب فتدبر ( قوله بتاء الفاعل متكلما الخ ) يريد ان المصنف كنى بتا فعلت الظاهر في تاء الخطاب عن لازمه الاعم وهو تاء الفاعل مطلقا وكذا يقال في تا انت ويا افعلي . هذا ويستفاد من قوله بتا فعلت انه لا بد من كون الضمير متصلا لاتصال المنفصل بالصفة فيما اذا جرت على غير من هي له وانه لا بد من كونه بارزا لاتصال المستكن بكاسم الفاعل وانما اختص هذا الضمير بالفعل لما قال الدماميني من ان مثنى الاسم ومجموعه جمع سلامة يستحق الالف والواو فلو لحق ضمير الرفع البارز لاجتمع في المثنى الفان وفي الجمع واوان فان لم تحذف احداهما استثقل او حذفت فاللبس . واعلم ان الشارح اعتبر في علامة الفعل تاء الفاعل فتتوقف معرفة الفعل على معرفة الفاعل وعرف الفاعل فيما سياتي بانه الذي اسند اليه فعل تام اصلي الصيغة او مووّل به فتتوقف معرفة الفاعل على الفعل ويدور . واما عبارة المصنف بمجردها فبريئة من ذلك . ودفعه ان الفاعل الماخوذ في علامة الفعل اريد به من تعلق به الفعل لا بعنوان كونه الفاعل الاصطلاحي فتنفك الجهة وبعد ذلك يرد عليه ان العلامة صادقة على التاء من انت في ما قام الّا انت اذ هي تاء فاعل . قيل فكان على الشارح ان يقول بتاء ضمير الفاعل كما قال المصرح لدفع هذا الايراد . ولا يخفى انه ليس بشيء لاندفاع الايراد بمجرد ان الاضافة بيانية اي تاء هي الفاعل والّا فالتصويب ايضا لا يخلص من الايراد ولذلك مع الاخصرية لم يرتكبه الشارح . هذا مع ان ظاهر تقريرهم لكلام الشارح يقتضي انه صنع ما صنعه المصرح لدفع الدور دون الايراد الثاني وليس كذلك اذ عبارته عين عبارة الاوضح فتامل ( قوله الساكنة ) تسكينها للفرق بين تاءي الافعال والاسماء ولم يعكس ليعادل السكون ثقل الفعل والحركة خفة الاسم ( قوله عن الحركة العارضة ) اي عن خروجها كما هو الحق وما سواه مما قيل تخليط ( قوله لذلك ) هو كقوله سابقا لالتقاء الساكنين تعليل لجهة العموم وهو التحريك لا لجهة الخصوص وهو الكون كسرة او الكون فتحة وانما اقتصر على ذلك لان جهة الخصوص غير مرادة هنا بدليل السابق وهو الحركة العارضة وحركة الهمزة واللاحق وهو المتحركة اصالة وحركتها اعرابا وسياتي في اسباب البناء ما يوخذ منه ان علة جهة

لا تتاتى في غير الاسم واما النداء فلان المنادى مفعول به والمفعول به لا يكون الّا اسما واما ال فلان اصل معناها التعريف وهو لا يكون الّا للاسم واما المسند فلان المسند اليه لا يكون الّا اسما * تنبيه * لا يشترط لتمييز هذه العلامات وجودها بالفعل بل يكفي ان يكون في الكلمة صلاحية لقبولها ( بتا ) الفاعل متكلما كان نحو ( فعلت ) بضم التاء او مخاطبا نحو تباركت يا الله بفتحها او مخاطبة نحو قمت يا هند بكسرها ( و ) تاء التانيث الساكنة اصالة نحو ( اتت ) هند والاحتراز بالاصالة عن الحركة العارضة نحو « قالت امة » بنقل ضمة الهمزة الى التاء « وقالت امراة العزيز » بكسر التاء لالتقاء الساكنين وقالتا بفتحها لذلك اما تاء التانيث المتحركة اصالة فلا تختص بالفعل بل ان كانت حركتها اعرابا اختصت بالاسم نحو فاطمة وقائمة وان كانت غير اعراب فلا تختص بل تكون في الاسم نحو لا حول ولا قوة الّا بالله وفي الفعل نحو هند تقوم وفي الحرف نحو ربت وثمت وبهاتين العلامتين

وهما تاءُ الفاعل وتاءُ التانيث الساكنة رد على من زعم من البصريين كالفارسي حرفية ليس وعلى من زعم من الكوفيين حرفية عسى وبالثانية رد على من زعم من الكوفيين كالفراء اسمية نعم وبئس

* تنبيه * اشترك التآن في لحاق ليس وعسى وانفردت الساكنة بنعم وبئس وانفردت تاءُ الفاعل بتبارك هكذا مشى عليه الناظم فانه قال في شرح الكافية وقد انفردت يعني تاءَ التانيث بلحاقها نعم وبئس كما انفردت تاءُ الفاعل بلحاقها تبارك وفي شرح الاجرومية للشهاب البجائي ان تبارك تقبل التاءين تقول تباركت يا الله وتباركت اسماءُ الله (ويا افعلي) يعني ياءَ المخاطبة ويشترك في لحاقها الامر والمضارع نحو قومي يا هند وانت يا هند تقومين (ونون) التوكيد ثقيلة كانت او خفيفة نحو (اقبلن) ونحو لنسفعا وقد اجتمعتا حكاية في قوله « ليسجنن وليكونا » واما لحاقها اسم الفاعل في قوله ـ

ـ اشاهرن بعدنا السيوفا ـ

الخصوص في الاول الكون اصلا في التخلص من التقاء الساكنين وفي الثاني لمناسبة الالف وبعض الناظرين سلم صحة التعليل لجهة الخصوص في الاول واعترضه في الثاني فقال على قوله بفتحها لذلك هذه العبارة كان المناسب والظاهر ان يقول لمناسبة الالف فان التخلص من التقاء الساكنين كما يحصل بالفتحة يحصل بالكسرة بل الاصل فيه ان يكون بالكسرة هذا كلامه . ويرد عليه ايضا انه اعترف بكون علة الحركة هو التقاء الساكنين فبعد تصويب العبارة على الوجه الذي ذكره يبقى الشارح ايضا مطالبا بعلة جهة التحريك التي هي ذلك الالتقاء تدبر (قوله وهما تاءُ الفاعل) اي تاءٌ تسمى في الاصطلاح فاعلا ولو مجازا كتاء لست وان لوحظت سابقا بعنوان من تعلق به الفعل فرارا من الدور وتاءُ التانيث الساكنة الدالة على تانيث ما يسمى فاعلا اصطلاحا ولو مجازا ولو لم يكن فاعلا في نفس الامر . وبما حررنا اندفع ما اورده بعض المحققين من ان التاء اللاحقة لعسى وليس ليست فاعلا اصطلاحا بل اسم لهما ولا لغة اذ مسماها لم يفعل النفي ولا الرجا وان تاء التانيث هي الدالة على تانيث الموصوف بمعنى ما هي فيه من الفاعل كقامت هند والتاء اللاحقة للافعال الاربعة ليست كذلك اما ليس وعسى فلان مرفوعها ليس موصوفا بمعناها كما مر واما نعم وبئس ان كان معناهما امدح واذم فكذلك وان كان حسن وقبح فان الفاعل هو المحسن وهو لا يقبل ذكورة ولا انوثة (قوله ان تبارك تقبل التاءين) قال المصرح وهو ان كان مسموعا فذاك والَّا فاللغة لا تثبت بالقياس يعني ان المدرك الحقيقي في هذا الفن هو السماع فاذا سمع منهم شيء فانه يقال ثم ان لم يوجد مانع فيطرد الحكم في نظيره والَّا يوقف عند خصوص المسموع وحينئذ مثل ـ قالت بنات العم ... ـ « ما قلت لهم » يقال قطعا ويطرد الحكم في مثل قام وضرب وقعد ونحوها اذ لا مانع وليس هنا قياس في اللغة واما تبارك فانهم التزموا فيه عدم الحاق تاء التانيث فلا تسوغ مخالفتهم فان ثبت عنهم بنقل صحيح ينفي تلك المخالفة فلا مخالفة والَّا فيلزموا فيه ما التزموا فان اريد ان يوخذ ذلك بالقياس على مثل قالت ويقال ان لغتهم كذلك لان مناط الالحاق موجود وان التزموا عدم الالحاق في استعمالهم كما انا نسمي النبيذ خمرا وان التزموا عدم تسميته بذلك في استعمالهم كان ذلك قياسا في اللغة وهي لا تثبت بالقياس على ما ذهب اليه الباقلاني وامام الحرمين والغزالي والامدي ولا يضر في هذا ما قال العضد ليس الخلاف فيما ثبت تعميمه بالنقل كالرجل والضارب وبالاستقراء كرفع الفاعل ونصب المفعول واقره السيد السند في حاشيته وغيره لان ما لم يعلم ما ينافي التزامهم فيه عدم دخول التاء المذكورة لم يثبت تعميم ان كل ماض يستعمل بالتاء المذكورة حتى يكون من الذي لا خلاف فيه لصدق نقيضه وهو السالبة الجزئية في تلك المادة هذا تحقيق كلامه وبه تندفع شكوك الناظرين عند التامل الصادق (قوله ونون التوكيد ثقيلة الخ) قال البدر الدماميني اعلم ان هذه العلامة غير محتاج اليها اذ لا تعرف الَّا بعد معرفة ما يوكد قياسا وما يوكد شذوذا وهو لا يتعرف الَّا بعد معرفة الفعل فيجيء الدور . ولا يذهب عليك انه غير لازم لما ان قوله وهو لا يتعرف الَّا بعد معرفة الفعل ان اراد من الفعل فيه افراده من حيث ذلك الوصف فيمنع ذلك الحصر لجواز ان يعرف افرادا من الكلم وان توكيدها شائع او شاذ مع جهله عنوان كونها افعالا وان اراد منه مجرد

وقولـــه ـ اقائلن احضروا الشهودا ـ فشاذ ( فعل ينجلي ) مبتدا وخبر وسوغ الابتداء بفعل قصد الجنس مثل قولهم تمرة خير من جرادة وبتا متعلق ينجلي اي يتضح الفعل ويمتاز عن قسيميه بهذه العلامات لاختصاصها به فلا توجد مع غيره إلّا في شذوذ كما تقدم * تنبيه * قولهم في علامات الاسم والفعل يعرف بكذا وبكذا هو من باب الحكم بالجميع لا بالمجموع اي كل واحد علامة بمفرده لا جزء علامة ( سواهما ) اي سوى قابلي العلامات التسع المذكورة ( الحرف ) لما علم من انحصار انواع الكلمة في الثلاثة اي علامة الحرفية ان لا تقبل الكلمة شيئا من علامات الاسماء ولا شيئا من علامات الافعال ثم الحرف

افراده من غير اعتبار ذلك فيمنع قوله فيجيء الدور ( قوله وقوله اقائلن احضروا الشهودا ) قال الدماميني القائل ان يقول لا نسلم ان في قوله اقائلن توكيدا بالنون لاحتمال ان يكون اصله اقائل انا فحذفت الهمزة اعتباطا ثم ادغم التنوين في النون من انا على حد « لكنا هو الله ربي » وقال غيره نقلت حركة الهمزة الى التنوين قبلها ثم حذفت الهمزة ثم ادغم التنوين في نون انا قال المصرح وعليهما اعتراض من وجهين احدهما انه يعتبر في المقيس ان يكون على وزان المقيس عليه وهنا ليس كذلك لان الالف الثانية في المقيس عليه مذكورة وفي المقيس محذوفة والثاني ان هذا الاحتمال انما يتمشى حيث كان المعنى اقائل انا على التكلم اما اذا كان على الخطاب كما تقتضيه السوابق واللواحق فلا على ان العيني قال المعنى هل انتم قائلون فاجرى مجرى اتقولون هذا كلامه . ولقائل ان يقول عليه فيه نظر من وجوه . الاول ان الفرق بين المقيس والمقيس عليه انما يكون ضارا بالقياس اذا كان بابداء خصوصية في المقيس عليه مشروطة في الحكم او في المقيس مانعة من الحكم على ما حقق في الاصول وظاهر انه هنا ليس كذلك لان ذلك الحذف والادغام او والنقل لم يشترط فيه احد وجود تلك الالف على انّ ان بحذف الالف لغة في انا كما ياتي على ان ما ذكر في لكنا هو الله ربي اجازوه في قول الشاعر ـ لكن اياك لا اقل ـ . الثاني انه لا شهادة للسوابق واللواحق لكون المعنى على الخطاب لصحته على التكلم ومن تدبره وجده . الثالث انا نسلم ان المعنى على الخطاب ونسوغ دعوى ان الاصل قائل انا على الالتفات ونكتته العامة معروفة ولعله لا تتعذر له نكتة خاصة هنا عند التامل . الرابع ان كلام العيني هو بالرد اولى منه بان يجعل تحقيقا بل حجة على الدماميني لان المساعد له بناء على ما قال المصرح ان يقول الشاعر ـ اريتم لا ـ اريت .. ـ مع ان النصوص لم تساعده كما قال المصرح وانما الجواب عن كلام الدماميني ان يقال ان دعوى الشذوذ التي رءاها الجمهور اولى من جهة ان البيت لا يكون معها ضارا للقاعدة ولو باحتمال بخلاف ما ذكره كما لا يخفى وهذا ينفعك في مواضع كثيرة يورد عليها مثل هذا فاحفظه ( قوله وسوغ الابتداء بفعل قصد الجنس ) المراد بالجنس هنا الماهية في ضمن اي فرد من افرادها والمعنى ان افراد الفعل تتميز عن افراد الاسم والحرف بتا فعلت واتت ويا افعلي ونون اقبلن وهذا وان كان كلاما مجملا لم يُدرَ منه ان تاء فعلت مثلا باي انواع الفعل تختص لكنه نصب قرينة المعنى المراد بعده بقوله ـ وماضي الافعال بالتا مز وسم * بالنون فعل الامر الخ ـ ومن هنا تضمحل اوهام الناظرين ( قوله سواهما الحرف ) فيه تقديم وتاخير لان الحرف هو المعلوم فهو المبتدا وسواهما الخبر وحذف مضافين والاصل سوا قابل علامتهما قيل ولو لم يحمل على ذلك اختل المعنى فانه قد علم من قوله ـ واسم وفعل ثم حرف الكلم ـ ان كلا من الثلاثة غير الاخرين قطعا وقد منع بعضهم ملازمة هذه الشرطية بقوله سواهما اي سوى المميزين للنوعين مميز الحرف لا سوى النوعين لان ذلك معلوم من القسمة السابقة للكلمة وثنى وان كانت المميزات متعددة باعتبار انهما نوعان . اه . وقد يقال عليهما ان الاستدراك بالوجه الذي اعتبروه بعد ذلك كله باق بحاله لان كون الحرف لا يقبل شيئا مما ذكر معلوم من كونها خواص لما جعلت له يتميز بها ويعلم من قسيميه وكون مميز الحرف غير مميزهما يعلم ايضا من ذلك مع المغايرة من ـ واسم وفعل ثم حرف الكلم ـ على انه

على ثلاثة انواع مشترك (كهل) فانك تقول هل زيد قائم وهل يقعد (و) مختص بالاسماء نحو (في و) مختص بالافعال نحو (لم) * تنبيهان * الاول انما عدت هل من المشترك نظرا الى ما عرض لها في الاستعمال من دخولها على الجملتين نحو «فهل انتم شاكرون» «وهل يستطيع ربك» لا نظرا الى اصلها من الاختصاص بالفعل الا ترى كيف وجب النصب وامتنع الرفع بالابتداء في نحو هل زيدا اكرمته كما سيجيء في بابه ووجب كون زيد فاعلا لا مبتدا في هل زيد قام التقدير هل قام زيد قام وذلك لانها اذا لم تر الفعل في حيزها تسلت عنه ذاهلة وان راته في حيزها حنت اليه لسابق الالفة فلم ترض حينئذ إلّا بمعانقته . الثاني حق الحرف المشترك الاهمال وحق المختص بقبيل ان يعمل العمل الخاص بذلك القبيل وانما اعملت ما ولا وان النافيات مع عدم الاختصاص لعارض الحمل على ليس على ان من العرب من يهملهن على الاصل كما سياتي وانما لم تعمل ها التنبيه وال المعرفة مع اختصاصهما بالاسماء ولا قد والسين وسوف واحرف المضارعة مع اختصاصهن بالافعال لتنزيلهن منزلة الجزء من مدخولهن وجزء الشيء لا يعمل فيه وانما لم تعمل ان واخواتها واحرف النداء الجر لما يذكر في موضعه وانما عملت لن النصب دون الجزم حملا على لا النافية للجنس لانها بمعناها على ان بعضهم جزم بها كما سياتي ولما كانت انواع الفعل ثلاثة

ليس المقصود مجرد ان مميز الحرف غير مميزهما مع ان غير مميزهما اعم من مميز الحرف . نعم من اراد دفعه ودفع امثاله فليلتزم ان سواهما مبتدا كما في قوله ـ فسواك بائعها ... ـ والحرف بدل وهو المقصود وما قبله توطئة له فقط والخبر كهل وفي ولم فهو اشارة الى تعريف الحرف بالمثال كما هو فيما سياتي في قوله ـ الفاعل الذي كمرفوعي اتى ـ وهل مرءاة لتعرف سائر الحروف المشتركة وفي مرءاة لتعرف سائر الحروف المختصة بالاسماء ولم مرءاة لتعرف سائر الحروف المختصة بالافعال . بل لك ان تدفع به ايضا ايراد شمول الجملة من غير احتياج الى ان يجاب بتقدير الكلمة فانه لا دليل عليه في كلام المصنف . وتدفع به ايضا النقض بقط من غير احتياج الى الجواب بدعوى التعريف بالاعم ولا الى زيادة الشارح البدر ما لم يقم على نفي الحرفية دليل فان فيه من العسر ما لا خفاء فيه لاقتضاء ان المبتدي لا يعرف الحرف حتى يعرف جميع الامور المنافية له . وتدفع به ايضا الاداء الى خطا المبتدي اذ يعتقد حرفية بعض الاسماء بعد تسليم ورود هذا على المصنف . وتدفع به ايضا ان عدم قبول ما ذكر من قبيل الاعدام والحرف وجودي وقد صرحوا بان العدم لا يكون علامة على الوجودي من غير احتياج الى ان يجاب بان محل ذلك في العدم المطلق وما هنا عدم مقيد . وهذا الاعراب وان كان فيه نوع تكلف من جهة انه خلاف ما يقتضيه ظاهر كلام المصنف في مثل هذا المقام من غيره من كتبه لكن كثرة منافعه تسوغه بل توثره والانصاف انه لو تم لكان تعسفا الغاية (قوله على ثلاثة انواع) المراد الانواع اللغوية فلا يحتاج لتفسيرها بالاصناف رعيا لكون الحرف نوعا من جنس الكلمة ومقصود الشارح بذلك التنبيه على فائدة تكرير المثال بانها الانقسام الى مشترك ومختص بالاسماء ومختص بالافعال وكذلك المهمل والعامل الجر والعامل الجزم لتفرعها على ما تقدم كما سينبه عليه من الاختصاص (قوله بالفعل) اي لكونها حينئذ بمعنى قد (قوله وذلك انها اذا لم تر الخ) الاولى ان يرجع لما تضمنه الكلام السابق من عدم تقدير الفعل في نحو «فهل انتم شاكرون» وتقديره في نحو هل زيدا اكرمته وهل زيد قام كما هو ظاهر . وقيل اي وبيان انها مشتركة نظرا الى ما عرض لها في الاستعمال ومختصة بحسب الاصل ثابت لاجل انها الخ (قوله حق الحرف المشترك الخ) حاصله ادعاء ثلاث قضايا وبيان اشكالات ترد عليها والجواب عنها . اما الاول فهو كل حرف مشترك بين الاسماء والافعال حقه الاهمال وكل حرف مختص بالاسماء حقه ان يعمل العمل الخاص بها وهو الجر وكل حرف مختص بالافعال حقه ان يعمل العمل الخاص بها وهو الجزم . واما الثاني فهو انه يرد على الكلية الاولى ما ولا وان النافيات فانها مشتركة بين الاسماء والافعال ولم تهمل وحينئذ تصدق سالبة جزئية قائلة بعض الحروف المشتركة لم تهمل فيكذب نقيضها وهي تلك الموجبة الكلية الاولى . وعلى الكلية الثانية ها التنبيه وال فانهما مختصتان بالاسماء ولم تعملا فتصدق سالبة جزئية قائلة بعض الحروف المختصة بالاسماء لم تعمل فيكذب نقيضها وهي تلك الموجبة الكلية الثانية وبتقدير التسليم نمنع صحة تقييد العمل بالمختص وسند المنع ان ان واخواتها واحرف النداء احرف مختصة بالاسم وقد عملت غير الجر . وعلى الكلية الثالثة قد والسين وسوف واحرف المضارعة فانها مختصة بالفعل ولم تعمل فتصدق سالبة جزئية قائلة بعض

الحروف

الحروف المختصة بالافعال لم تعمل فيكذب نقيضها وهي تلك الكلية الثالثة وبتقدير التسليم نمنع صحة تقييد العمل بالمختص وسند المنع ان لن حرف مختص بالافعال وقد عمل النصب دون الجزم . واما الثالث فهو ان الكليات المذكورة منظور في احكامها للاصل بشهادة كلمة حق فيهن وتلك السوالب الجزئيات المنقوض بها منظور فيها لخلافه فيصدقان معا ولا تناقض لانتفاء وحدة النسبة التي هي شرطه . وبيانه في الاولى ان ما ولا وان وان كان الاصل فيها الاهمال لكن عارض قياسها على ليس بجامع النفي اقتضى العمل لكن لا يحتاج لهذا على لغة من يهملهن من العرب . وفي الثانية ان ها التنبيه وال وان كان الاصل فيهما ان يعملا الجر لكن عارض تنزيلهما من مدخولهما منزلة الجزء من حيث ان العامل يتخطاهما ويعمل فيما بعدهما اقتضى الاهمال . وفي الثالثة ان قد والسين وسوف واحرف المضارعة وان كان الاصل فيها ان تعمل الجزم لكن عارض تنزيلها ايضا منزلة الجزء من مدخولها من حيث ان احرف المضارعة يتخطاها العامل ايضا وقد مع مدخولها بمنزلة فعل موضوع للزمن القريب والسين وسوف مع مدخولهما بمنزلة فعل دال على الزمن المستقبل من غير اشتراك اقتضى الاهمال لان جزء الشيء لا يعمل فيه . واما قيد المختص فاما في الكلية الثانية فصحيح ولا يستند في منعه لان واخواتها واحرف النداء لان ذلك لنيابتها عن الفعل فان معنى ان وان اوكد وليت اتمنى ولعل اترجى وكان اشبه ولكن استدرك واحرف النداء ادعو . واما في الكلية الثالثة فصحيح ايضا ولا يستند في منعه للن فان ذلك لحملها على لا النافية للجنس لانها بمعناها وهو مطلق النفي لكن لا يحتاج على هذا لجزم بعضهم بها فقوله وحق المختص اشارة للكليتين الاخيرتين وقوله حق المشترك الاهمال اشارة للكلية الاولى وهو على حذف الموصوف اي الحرف المختص ولذلك صرح به في قوله حق الحرف المشترك وال فيهما استغراقية واضافة عارض الى الحمل من اضافة الصفة الى الموصوف وعلى ان من العرب من يهملهن وعلى ان بعضهم جزم بها بمعنى لكن لدفع الاتفاق الذي قد يتوهم مما قبلها على حد قوله

بكل تداوينا فلم يشف ما بنا ... على ان قرب الدار خير من البعد
على ان قرب الدار ليس بنافع ... اذا كان من تهواه ليس بذي ود

وها التنبيه بالقصر لما في المغني لا يجوز المد لانه علم على الكلمة المركبة من هاء والف ثم نكر ذلك العلم واضيف للتنبيه . هذا وقد قيل على قوله حق الحرف المشترك الاهمال الظاهر ان حقه عدم العمل الخاص لاعدم العمل مطلقا وذلك صادق بالاهمال وبعمله المشترك وهو غير صحيح ففي الاشباه والنظائر ان الاصل في الحروف الاهمال وحينئذ فظاهر ان حق المشترك الاهمال كما قالوا لانه الاصل ولا مقتضي للعدول عنه هكذا يجب ان يفهم هذا الكلام في هذا المقام ( قوله مضارع وماض وامر ) تبع في هذا الترتيب عبارة الناظم وهي احدى طرق اربعة . وجهها اما تقديم المضارع فللشرف الذي قال الشارح واما تقديم الماضي على الامر فلقلة الكلام عليه . ثانيتها وهي التي في كلام سيبويه واعتمدها صاحب التسهيل ماض وامر ومضارع . ثالثتها وهي التي في العمدة والكافية ماض ومضارع وامر . رابعتها وهي التي في كلام الشيخ الاثير امر ومضارع وماض . ووجه الثانية ان الاول فيها يدل على الماضي والثاني يدل على المستقبل وكل منهما يكون

مضارع وماض وامر اخذ في تمييز كل منها عن اخويه مبتدئا بالمضارع

مجردا ومزيدا فيه فقد اشتركا في النصوصية في زمن معين وفي تداول التجرد والزيادة فلذلك قد ما على المضارع المشترك بين الحال والاستقبال الملازم للزيادة ولكون تجرد الماضي اكثر قدم على الامر . ووجه الثالثة رعاية الترتيب في الوجود لان كل حادث مسبوق باراد ثم بان يقول ثم بكن قال تعالى « انما امرنا لشيء اذا اردناه ان نقول له كن فيكون » . ووجه الرابعة رعاية الترتيب الوجودي من حيث ان الفعل يكون معدوما غير مسبوق بوجود ثم موجودا ثم معدوما مسبوقا به ( قوله لشرفه بمضارعته الاسم ) عبارة غيره لشرفه بالاعراب وانما عدل عنها لانه قيل عليها انها انما تناسب ذكر المعرب من الافعال . هذا وذكر الشيخ الاثير ان المضارعة ماخوذة من لفظ الضرع وكانهما ارتضعا من ثدي . ورد بان قصاراه ان يكون شبه اشتقاق لا اشتقاقا محضا فلا يسلم ذلك الاخذ لكونه امرا وهميا نظير ما ذكر بعضهم من ان الانسان مشتق من النسيان تمسكا بقول حبيب

قالت وقد حم الفراق وكاسه　　قد خولط الساقي بها والحاسي

لا تنسين تلك العهود فانما　　سميت انسانا لانك ناس

فدفع بانه تخيل شعري لا يستلزم التحقيق . وقال ابن عصفور الاصل المراضعة فقلب . ورد بانه لا ضرورة للقلب فان اللفظ كامل التصرف ضارعه يضارعه مضارعة فهو مضارع بالفتح والكسر ( قوله المذكورة اي تا فعلت واتت ) اشار بوصف المذكورة الى ان ال في التا للعهد الذكري لا للجنس إلَّا ان يراد الجنس المتقدم وبقوله اي تا فعلت واتت الى ان المعهود على ما يقتضيه كلام المصنف حيث لم يقل بتا فعلت وتا اتت صراحة مفرد وهو تا وان اضيف الى فعلت تارة والى اتت اخرى وكلتا الاضافتين مرادة والغرض من ذلك التعريض بالشيخ الاثير فانه قال كلتا التاءين تميزه وقد افرد ولا ادري ايتهما اراد وارادة الجميع ممتنعة لانه من اطلاق المفرد على المثنى وهو سماعي . وحاصل ذلك التعريض منع ان تكون ارادة الجميع ممتنعة وانه ليس ذلك من اطلاق المفرد على المثنى لما ان المعهود هو لفظ تا وهو مفرد وان اعتبر فيه كلتا اضافتيه . فبهذا ينبغي ان يجاب لا بمجرد ما قيل لا حاجة الى التحقيق في الالفاظ اذا عرفت المعاني لان كلا من التاءين خاصة له فايهما قصد كان صحيحا والاولى ان يحمل على ارادة التاءين معا فيكون من اطلاق المفرد على المثنى . فانه اعتراف بورود الاعتراض على العبارة كما لا يخفى ( قوله فهم من اللفظ ) اي لفظ الفعل فلا يرد المضارع باللام لكون الطلب من اللام ( قوله فالدور الخ ) اي بسبب تغاير الامرين حيث اريد من الاول الاصطلاحي ومما في التعريف اللغوي الدور اي الحاصل من اخذ الدلالة على الامر في تعريف الامر منتف ( قوله مجموع شيئين ) الغرض من هذا التفسير والتصريح فيه بمجموع شيئين التعريض بالشيخ الاثير حيث قال اي العلامة في فعل الامر التي تميزه من الماضي والمضارع هي النون فيلزم من حيث هي علامة للامر ان لا توجد في غيره وهذا فاسد لانها توجد في غيره وهو المضارع بشرطه فظهر بهذا انها لا تكون علامة لفعل الامر . وحاصل التعريض انه وهم حيث ظن جزء العلامة علامة وغفلة عن قوله . . . . ان امر فهم . وعن قوله . والامر الخ . واعلم ان ظاهر كلام المصنف ان فهم الامر شرط لا جزء وهو خلاف ما يقتضيه قول الشارح مجموع امرين ( قوله فعل تعجب ) تبع فيه الشارح الثاني المرادي وهو غفلة عما قيل عليه من

لشرفه بمضارعته الاسم اي بمشابهته كما سياتي بيانه فقال ( فعل مضارع يلي ) اي يتبع ( لم ) النافية اي ينفى بها ( كيشم ) بفتح الشين مضارع شممت الطيب ونحوه بالكسر من باب اعلم يعلم هذه اللغة الفصحى وجاء ايضا من باب نصر ينصر حكى هذه اللغة الفراء وابن الاعرابي ويعقوب وغيرهم ولا عبرة بتخطئة ابن درستويه العامة في النطق بها ( وماضي الافعال بالتا ) المذكورة اي تا فعلت واتت ( مز ) لاختصاص كل منهما به ومز امر من مازه يميزه يقال مزته فامتاز وميزته فتميز ( وسم ) اي علم ( بالنون ) المذكورة اي نون التوكيد ( فعل الامر ان امر ) اي طلب ( فهم ) من اللفظ اي علامة فعل الامر مجموع شيئين افهام الكلمة الامر اللغوي وهو الطلب وقبولها نون التوكيد فالدور منتف فان قبلت الكلمة النون ولم تفهم الامر فهي مضارع نحو هل تفعلن او فعل تعجب نحو احسنن بزيد فان احسن لفظه لفظ الامر وليس بامر على الصحيح كما ستعرفه

انه لا ينبغي مع اعترافه بان توكيده بالنون نادر لانه حينئذ لا يرد ليحترز عنه كما قاله اولا في الجواب عن توكيد اسم الفاعل ( قوله والامر اي اللفظ الدال على الطلب ) فائدة هذا التفسير التنبيه على انه ليس المراد بالامر فعل الامر كما يشعر به تغيير المصنف للاسلوب هنا حتى ينافيه الحكم باسميته في قوله هو اسم . ويرد عليه افعل في التعجب لانه امر ولا تحله النون وليس باسم اتفاقا . والمراد من اللفظ ما لا يتناول الفعل المضارع المقرون باللام بدلالة المقام كما بين سابقا ولقوله .. ان لم يك للنون محل * فيه .. فلا يرد المضارع المقرون باللام . ومن الدلالة على الطلب ولو بواسطة كونه مدلول المدلول فلا يرد ان ما ذكره من ان الامر ان لم يصلح للنون فهو اسم ليس بشيء لانه اما ان يقول بقول الكوفيين فلا يصح لان اسماء الافعال عندهم افعال او بقول البصريين فاسم الفعل عندهم ليس بامر بل مدلوله هو الامر والتعويل في ذلك على التبادر والسياق والسباق . هذا وقد قيل على المصنف انه ارتكب ضرورة بحذف الفاء من جواب الشرط وهو هو اسم . واجيب بانه غفلة عن قاعدة وهو انه اذا تقدم الشرط مبتدا جاز ان يتاخر خبره عن الشرط ويكون الجواب محذوفا مدلولا عليه بالمبتدا وخبره كقوله تعالى « وانا ان شاء الله لمهتدون » واليه يشير قول الشارح فليس بفعل امر ( قوله اما مصدر الخ ) الاشارة بهذا التقسيم الى ان الاسم له فردان افادهما المصنف بالاطلاق ولذلك لم يقل هو اسم فعل فاندفع ما اورد عليه انه اطلق في محل التقييد اذ كان من حقه ان يقول هو اسم فعل ولا يحتاج للجواب بان في مثاله ما يرشد للمراد ولا بان المقام مقام تمييز اصناف الفعل لا مقام تمييز اصناف الاسم ( قوله كما ينتفي كون الكلمة الدالة الخ ) يريد ان علامتي الماضي والمضارع تساويان علامة الامر في انتفاء ما جعلنا علامة عليه عند انتفائهما فالتعرض لعلامة الامر دونهما تحكم . وحاصل الجواب المشار له باداة الترجي منع التحكم والسند ان الكلمة الدالة على الطلب عند انتفاء علامة الامر تكون اسم فعل دالا على الامر وسياتي ان ذلك كثير في قوله - وما بمعنى افعل كآمين كثر - فلذلك اقتصر عليه ولا كذلك الكلمة الدالة على معنى المضارع او الماضي فانها عند انتفاء العلامة المذكورة تكون اسم فعل بمعنى الماضي او المضارع وسياتي ان ذلك قليل في قوله - وغيره كوي وهيهات نزر - ولعله انما اتى بلعله لان هذا الجواب انما ينفع للسوال عن سر تخصيص ما يرى كفعل الامر بخصوص كونه اسم فعل دون ما يرى كالفعل الماضي او المضارع لا في السوال عن مجرد بيان انتفاء الفعلية المضارعية عند انتفاء لم والماضوية عند انتفاء التاء كانتفاء الفعلية الامرية عند انتفاء قبول النون وقد حمل قوله سابقا هو اسم على عموم الاسم لا خصوص الكون اسم فعل كما صنع غيره . وقد يجاب من اصل السوال بانه انما خصص فعل الامر بذلك لانه بين انه لابد في تمييز فعل الامر بالنون من الدلالة على الامر وعندها توجد الفعلية فربما يتوهم انه يكفي في ذلك من غير احتياج للنون وان الاولى به الاقتصار عليه . فاشار لرده بوجوده مع الاسمية فلا بد من النون ايضا ليحصل التمييز ولم يصنع مثله في الماضي والمضارع حتى يلحقهما بالامر فيما ذكر . وبانه للتنبيه على ان الدلالة على الطلب ليست كالنون التي لا تكون إلا في الافعال لوجودها في الاسماء . وبانه للتنبيه على ان نسبة الدلالة على الطلب والنون للامر ليست كالتاءين للماضي من حيث ان الدلالة على الطلب تنفرد عن النون بالكون في الاسم ولا كذلك

( والامر ) اي اللفظ الدال على الطلب ( ان لم يك للنون محل فيه ) فليس بفعل امر بل ( هو اسم ) اما مصدر نحو - فندلا زريق المال .. - اي اندل واما اسم فعل امر ( نحو صه ) فان معناه اسكت ( وحيهل ) معناه اقبل او قدم او عجل ولا محل للنون فيهما * تنبيهات * الاول كما ينتفي كون الكلمة الدالة على الطلب فعل امر عند انتفاء قبول النون كذلك ينتفي كون الكلمة الدالة على معنى المضارع فعلا مضارعا عند انتفاء لم كاوه بمعنى اتوجع واف بمعنى اتضجر وينتفي كون الكلمة الدالة على معنى الماضي فعلا ماضيا عند انتفاء قبول التاء كهيهات بمعنى بعد وشتان بمعنى افترق فهذه ايضا اسماء افعال فكان الاولى ان يقول -

وما يرى كالفعل معنى وانخزل
عن شرطه اسم نحو صه وحيهل

ليشمل اسماء الافعال الثلاثة ولعله انما اقتصر في ذلك على فعل الامر لكثرة مجيء اسم الفعل بمعنى الامر وقلة مجيئه بمعنى الماضي والمضارع كما ستعرفه . الثاني انما يكون انتفاء قبول التاء دالا على انتفاء الفعلية اذا كان للذات فان كان لعارض فلا وذلك كما في افعل في التعجب وما عدا وما خلا وحاشا في الاستثناء وحبذا في المدح فانها لا تقبل احدى التاءين مع انها افعال ماضية لان عدم قبولها التاء عارض نشا من استعمالها في التعجب والاستثناء والمدح بخلاف اسماء الافعال فانها غير قابلة للتاء لذاتها

احدى التاءين بالنسبة للاخرى . وبانه لما ذكر سابقا علامات الافعال لم يذكر فيها لم والدلالة على الطلب فلما ذكرهما هنا نبه على ان الدلالة على الطلب ليست كلم من حيث ان الدلالة على الطلب المذكورة تكون في الاسماء وليس كذلك لم فتثبت (قوله انما دل انتفاء قبول لم الخ) ذكر سابقا ان قولهم في علامات الاسم والفعل يعرف بكذا وكذا من باب الحكم بالجميع لا بالمجموع اي كل واحد علامة بمفرده لا جزء علامة . وحينئذ فيقال ان اراد ان الدال على انتفاء الفعلية هو المجموع نافاه ما تقدم وفسدت الجمعية في قوله مع كون هذه الاحرف علامات وان اراد ان الدال على انتفاء الفعلية هو الجميع صح ذلك ولكن يفسد قوله لكونها مساوية للازم لما انه لا مساواة حينئذ اذ لا يلزم من انتفاء لم مثلا انتفاء الفعلية ولا يصح التنظير بالانسان وقابل الكتابة بل لا مساواة حتى على الاول لما انه لا يلزم من انتفاء تلك العلامات الاربع انتفاء الفعلية لوجودها بدونها مع احدى العلامات التي لم يذكرها في هذا الكتاب للفعلية إلّا ان هذا مندفع بتعبيره بالقبول والمراد به الذاتي كما مر والاسم كالفعل في ذلك فان قبول واحد وهو العلامة غير مساو والمجموع غير علامة وان ساوى فلا فرق بين علامات الاسم والفعل في ذلك وان العلامات فيهما غير منعكسة على ما هو الاصل فلا يصح ايضا قوله بخلاف الاسم . وجوابه ان الفعلية في كلامه اريد منها انواعها يعني الماضي والمضارع والامر والمساواة اذن موجودة لان انتفاء قبول لم يدل على انتفاء الفعلية المضارعية وانتفاء التاء يدل على انتفاء الماضوية وهكذا فلا مخالفة بين ما هنا وما تقدم وصح التنظير ومخالفة الاسم للفعل وان العلامة على الاصل في الاسم دون الفعل (قوله والعلامة ملزومة لا لازمة) اي ذلك هو الاصل فيها كما يدل عليه قوله وهذا هو الاصل في العلامة فلا ينافي انها تكون لازمة ايضا على خلاف الاصل (قوله لكونها مساوية) متعلق بقوله دل مع رعاية متعلقه وهو قوله مع كون هذه الاحرف علامات . واعلم ان بعض المحققين قال الفرق بين التعريف بالعلامة والتعريف بالرسم ان التعريف بالرسم تعريف بهو هو فيجب فيه الامران اي الاطراد والانعكاس والتعريف بالعلامة تعريف بقولك الاسم مثلا يعرف بالجر مثلا فقولك ما يقبل الجر غير صحيح وقولك الاسم يعرف بالجر صحيح

## (المعرب والمبني)

(قوله المعرب والمبني) اي من الاسماء لقوله ـ والاسم منه معرب ومبني ـ ومن الافعال لقوله ـ وفعل امر ومضي بنيا * واعربوا مضارعا ... ـ ويحتمل على بعد ان يدعى التقييد بالاول فقط او بالثاني فقط لانه لا ضرر في نقص العنوان عن المعنون عليه انما هو في عكسه والاصل ان يتساويا . وما قيل اي من الاسماء بدليل ذكر المعرب من الفعل في اثناء الكتاب وبدليل قوله ـ والاسم منه معرب ومبني ـ فليس بشيء اما الثاني فلما تقدم واما الاول فلان المذكور للمضارع فيما سياتي تفصيل اعرابه وانه يرفع تارة وينصب اخرى ويجزم اخرى وبيان نواصبه وجوازمه واما انه معرب في الجملة فهو المذكور هنا وهذا كما انه ذكر اعراب الاسم في الجملة هنا وفصل المرفوعات والمنصوبات والمجرورات بعد ذلك في اثناء الكتاب كما هو ظاهر (قوله فوجب ان يقدم بيان الاعراب والبناء) جعل الواجب هو التقديم للتنبيه على ان مجرد ذكر المصنف

الثالث انما دل انتفاء قبول لم والتاء والنون على انتفاء الفعلية مع كون هذه الاحرف علامات والعلامة ملزومة لا لازمة فهي مطردة ولا يلزم انعكاسها اي يلزم من وجودها الوجود ولا يلزم من عدمها العدم لكونها مساوية للازم فهي كالانسان وقابل الكتابة يستلزم نفي كل منهما نفي الاخر بخلاف الاسم وقبول النداء فان قبول النداء علامة للاسم ملزومة له وهي اخص منه اذ يقال كل قابل للنداء اسم ولا عكس وهذا هو الاصل في العلامة

(المعرب والمبني)

المعرب والمبني اسما مفعول مشتقان من الاعراب والبناء فوجب ان يقدم بيان الاعراب والبناء فالاعراب في اللغة مصدر اعرب

الاعرب في قوله - والرفع والنصب اجعلن اعرابا - والبناء في قوله - والاصل في المبني ان يسكنا * ومنه ذو فتح وذو كسر وضم الخ انما يخرجه من عهدة الذكر ولا يخرجه من عهدة وجوب التقديم • فما قيل كلام الشارح يوهم ان المصنف اغفل الكلام على الاعراب مع انه سياقي في قوله - والرفع والنصب اجعلن اعرابا - ليس بشيء • لا يقال ان الايهام المدعى انما هو من قول الشارح فالاعراب لا من قوله فوجب ان يقدم بيان الاعراب والبناء لانه يقال بعد تقديم قوله فوجب ان يقدم بيان الاعراب والبناء المشعر بما تقدم لاوهم يبقى لا سيما وذكره تعداد المعاني اللغوية للاعراب وذكر الخلاف في معناه الاصطلاحي اي هل هو لفظي او معنوي وبيان الاصح منهما وتعيين القائل بهما يدل على ان المراد بقوله فالاعراب تفصيله كل التفصيل الزائد على اصل المعرفة التي تتوقف عليها معرفة المشتق • واعلم ان ذلك الواجب دليله ما اشير اليه من ان معرفة المشتق تستدعي سبقية معرفة المشتق منه وهي مقيدة بان يكون المقصود تعيين المشتق من حيث تعيين المشتق منه كما وقعت الاشارة اليه في كلام المحقق الدواني وليس هذا في كلام المصنف بشهادة تدبر كلامه هذا هو الاوجه في الجواب • وقد اجيب ايضا بان تقديم المعرب على الاعراب لضرورة تقديم المحل على الحال لان المعرب محل الاعراب • ففي مغني ابن فلاح ان من قدم حد المعرب نظر الى انه محل الاعراب ولا يقدم العرض دون محله فتقديمه بمنزلة تقديم المحل على الحال هذا كلامه • وفيه ضعف فانه ان اريد ان معرفة الاعراب الذي هو كالحال تستدعي سبقية معرفة المحل الذي هو المعرب من حيث انه محل للاعراب ورد ان المعرب حينئذ اخص والاعراب اعم ومعرفة الاعم من حيث عمومه تسبق معرفة الاخص من حيث خصوصه • وان اريد ان معرفة الاعراب الذي هو كالحال تستدعي سبقية معرفة المعرب الذي هو المحل او لا من حيث ذلك العنوان ورد ان تقديم الكلمة واقسامها وعلاماتها وغير ذلك مما ذكر في الباب السابق يكفي في دفع تلك الضرورة فتامل ( قوله اي ابان ) في شرح الحدود الفاكهية المناسب من معانيه الابانة لان المقصود به ابانة المعاني المختلفة • وقال في الفواكه الجنية ان التغيير انسب بالمعنى الاصطلاحي لكن في الاشباه والنظائر ما اقتضى ان المناسبة لا تقصر على ما ذكر فانه قال البحث الثاني في وجه نقله من اللغة الى اصطلاح النحويين قال ابن فلاح في المغني فيه خمسة اوجه • احدها انه منقول من الاعراب الذي هو البيان ومنه قوله عليه الصلاة والسلام الثيب يعرب عنها لسانها اي يبين والمعنى على هذا ان الاعراب يبين معنى الكلمة كما يبين الانسان عما في نفسه • الثاني انه مشتق من قولهم عربت معدة الفصيل اذا فسدت واعربتها اي اصلحتها والهمزة للسلب كاشكيت الرجل اذا ازلت شكايته والمعنى على هذا ان الاعراب ازال عن الكلام التباس معانيه • الثالث انه مشتق من ذلك والهمزة للتعدية لا للسلب والمعنى على هذا ان الكلام كان فاسدا بالتباس المعاني فلما اعرب فسد بالتغيير الذي لحقه وظاهر التغيير فساد وان كان صلاحا في المعنى • الرابع انه منقول من التحبب ومنه امراة عروب اذا كانت متحببة لزوجها والمعنى على هذا ان المتكلم بالاعراب يتحبب الى السامع • الخامس انه منقول من اعرب الرجل اذا تكلم بالعربية لان اللغة الفاسدة ليست من العربية

اي ابان اي اظهر او اجال او حسن او غير او ازال عرب الشي وهو فساده او تكلم بالعربية او اعطى العربون او ولد له ولد عربي اللون او تكلم بالفحش او لم يلحن في الكلام او صار له خيل عراب او تحبب الى غيره ومنه العروبة المتحببة الى زوجها واما في الاصطلاح ففيه مذهبان احدهما انه لفظي

والمعنى على هذا ان المتكلم بالاعراب موافق للغة العربية (قوله واختاره الناظم ونسبه الى المحققين) قال في شرحه لتسهيله الاعراب عند المحققين من النحويين عبارة عن المجعول ءاخر الكلمة مبينا للمعنى الحادث فيها بالتركيب من حركة او سكون او ما يقوم مقامهما وذلك المجعول قد يتغير لتغير مدلوله وهو الاكثر كالضمة والفتحة والكسرة في ضرب زيد غلام عمرو وقد يلزم للزوم مدلوله كرفع لا نولك ان تفعل وكنصب سبحان الله ورويدك وكجر الكلاع وعريط من ذي الكلاع وام عريط وبهذا الاعراب اللازم يعلم فساد قول من جعل الاعراب تغييرا • وقد اعتذر عن ذلك بوجهين • احدهما ان ما لزم وجها واحدا من وجوه الاعراب فهو صالح للتغيير فيصدق عليه متغير وعلى الوجه الذي لازمه تغيير • والثاني ان الاعراب تجدد في حال التركيب فهو تغيير باعتبار كونه منتقلا اليه من السكون الذي كان قبل التركيب • والجواب عن الاول ان الصالح لمعنى لم يوجد فيه بعد لا ينسب اليه ذلك المعنى حقيقة حتى يصير قائما به الا ترى ان رجلا صالح للبناء اذا ركب مع لا وخمسة عشر صالح للاعراب اذا فك تركيبه ومع ذلك لا ينسب اليهما إلّا ما هو حاصل في الحال • والجواب عن الثاني ان المبني على حركة مسبوق باصالة السكون فهو متغير ايضا وحاله تغيير فلا يصلح ان يحد الاعراب بالتغيير لكونه غير مانع من مشاركة البناء ولا يخلص من هذا القدح قولهم لتغير العامل فان زيادة ذلك توجب زيادة فساد لان ذلك يستلزم كون الحالة المنتقل عنها حاصلة بعامل تغير ثم خلفه عامل ءاخر حال التركيب وذلك باطل بيقين اذ لا عامل قبل التركيب واذا لم يصلح ان يعبر عن الاعراب بالتغيير صح التعبير عنه بالمجعول ءاخرا من حركة او سكون او غيرهما على الوجه المذكور (قوله ما جيء به) اي شيء حدث بعد ان لم يكن على ما هو المتبادر الذي يشير له قوله في شرحه المجعول لان الاعراب لم يكن قبل التركيب وهو في بعض الحركات ظاهر وكذا في كسرة مثل غلامي على ما عند المصنف من انها كسرة اعراب وان كانت موجودة قبل لانهم ادعوا له ان كسرة المناسبة ذهبت وخلفتها كسرة الاعراب وليدع له مثل هذا ايضا في نحو واو ابوك من نحو جاء ابوك فان الواو وان كانت لام الكلمة رجعت عند الاضافة إلّا انها بوصف كونها مقتضى العامل لم تكن قبل • فاندفع انه على تفسير المجيء بالحدوث بعد ان لم يكن لا يصدق التعريف على ابوك مثلا اذا دخل عليه عامل الرفع اذ الواو كانت موجودة قبل دخوله (قوله لبيان مقتضى العامل) اي بيان الامر الذي يطلبه من فاعلية او مفعولية او اضافة او امرية او علية او معطوفية او استيناف • ففي شرح التسهيل للمصنف ويجب ان يعلم ان المعاني العارضة للمتكلم ضربان ما يعرض قبل التركيب وما يعرض معه كالفاعلية والمفعولية والاضافة وكون المضارع مامورا به او علة او معطوفا او مستانفا فهذا الضرب متعاقبة معانيه على صيغة فافتقر الى اعراب يميز بعضها من بعض والاسم والمضارع شريكان في قبول ذلك مع التركيب فاشتركا اعرابا • وفي شرحه الاثيري ان المعاني المقصورة على الاسم والفعل مشتركة بين ما يدخلهما قبل التركيب كالتصغير والجمع في الاسم وكالمضي والاستقبال في الفعل وما يدخلهما بعده كالفاعلية والمفعولية في الاسم وكالامر والنهي والشرط في الفعل وكذا في غيرهما من شروحه • ومنه يعلم ان من اقتصر في بيان المقتضي على الفاعلية

واختاره الناظم ونسبه الى المحققين وعرفه في التسهيل بقوله ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة او حرف او سكون او حذف والثاني انه معنوي والحركات دلائل عليه

والمفعولية والاضافة لم يرد حصرا إلّا انه ءاثرها بالتعرض لكونها التي في الاسماء التي الاعراب اصل فيها والعامل ما اثر في ءاخر الكلمة اثرا له تعلق بالمعنى التركيبي فيخرج مثل التقاء الساكنين الموثر للحركة نحو مَن ابنك ومن الله فانه وان اثر الكسرة في ءاخر الاول والفتحة في ءاخر الثاني لكن لا تعلق لهذا الاثر بالمعنى الحاصل من تركيب اسم الاستفهام مع تاليه والحرف مع مجروره وانما هو امر مرجعه مجرد اللفظ ونحو القاء حركة غيره عليه مثل كم خذت وكم بلك وكم ختا لك اي كم اخذت وكم ابلك وكم اختا لك ودخل من العوامل ما كان زائدا او غيره • فالاول كمن الزائدة نحو ما قام من احد لتاثيرها كسرة احد ولها تعلق بالمعنى التركيبي من حيث كونه علامة على محلية مدخولها لما دل عليه الحرف من نصوصية الاستغراق • والثاني كالفعل من قام زيد لتاثيره في ءاخر زيد حركة الرفع ولها تعلق بالمعنى الحادث بالتركيب ايضا من حيث كونها علامة على الفاعلية وهذا تعريف المصنف للعامل فلا يرد عليه دور • نعم مَن عرف الاعراب بما ذكر والعامل بما يتقوم به المعنى المقتضي للاعراب يرد عليه الدور • ودفع بانه تعريف لفظي لبيان المعنى الذي وضع له اللفظ ( قوله واختاره الاعلم ) اختاره الشيخ الاثير واحتج له بان الاعراب اذا اطلق اصطلاحا على التغيير فقد خصص ببعض التغيير وهو تخصيص له ببعض مطلقاته او على اللفظ كان نقلا للفظ بالكلية عن مدلوله اللغوي وليس للمصطلحين نقل اللفظ عن معناه بالكلية • وفيه ان دعوى انه ليس للمصطلحين نقل اللفظ عن معناه بالكلية ممنوعة والسند انهم نقلوا التنوين عن معناه المصدري الى النون المخصوصة واللفظ عن الطرح الى ما يطرحه اللسان فقط وغير ذلك مما هو كثير في سائر الفنون ولم ينكره احد ( قوله تغيير اواخر الكلم الخ ) التغيير باق على معناه المصدري لان المعرف الذي هو الاعراب كذلك ومقابلة الاواخر بالعوامل تقتضي ان يكون تغيير كل ءاخر بعامل ويخرج بذلك التغيير بنقل او اتباع ونحو ذلك والمراد بالداخلة المسلطة فيدخل العامل المتاخر والمتقدم والمعنوي واللفظي ويخرج نحو - اتاك اتاك اللاحقون ... - فانه غير مسلط ولفظا وتقديرا اما حالان من تغيير على انهما مصدران بمعنى المفعول اي ملفوظا اثره لان نفس التغيير ليس ملفوظا او مقدرا لان الحال حينئذ مصدر منكر وصاحبها الخبر واما مفعولان مطلقان و يراد اسم المفعول ايضا اي تغييرا ملفوظا او مقدرا على ما سلف واما تمييزان محولان عن المضاف اليه اي تغيير لفظ اواخر الكلم او تقديرها اما اضافة تغيير الى اللفظ فواضحة واما الى التقدير فلادنى ملابسة لان الاخر محل التقدير واما خبران لكان المحذوفة مع اسمها اي سواءٌ كان ذلك لفظا او تقديرا • ويحتمل ان يكون تفصيلا لتغيير الاواخر واختلاف العوامل على انه من باب تنازع المصدرين بناءً على ان التنازع يجري في العاملين الجامدين لكن صرح الاوضح بمنعه ( قوله لان المذهب الثاني يقتضي الخ ) قد اجيب عنه بان المراد من اختلاف العوامل لازمه وهو الوجود وكانه لم يلتفت اليه وقد اكثر الناظرون من امثاله في هذا التعريف على ما اريناكه لانه مجاز بلا قرينة في التعريف ( قوله على صفة يراد بها الثبوت ) اما التي لا يراد بها ذلك فليست بناءً كوضع ثوب على ثوب والمراد من الارادة ما يجري على العرف فلو اريد الثبوت في المثال لم يكنه ايضا ( قوله لا لبيان مقتضى العامل ) اخرج به الاعراب

واختاره الاعلم وكثيرون وهو ظاهر مذهب سيبويه وعرفوه بانه تغيير اواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا او تقديرا والمذهب الاول اقرب الى الصواب لان المذهب الثاني يقتضي ان التغيير الاول ليس اعرابا لان العوامل لم تختلف بعد وليس كذلك والبناء في اللغة وضع شيء على شيء على صفة يراد بها الثبوت واما في الاصطلاح فقال في التسهيل ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الاعراب

وشبه بكسر فسكون او بفتحتين لغتان بمعنى الشبيه اي من الامر المشابه للاعراب اي في كونه حركة ضم او فتح او كسر وكونه آخر الكلمة لا حشوها ( قوله وليس حكاية الخ ) اسم ليس ضمير يعود لما والحكاية نحو من زيدا او من زيد لقائل ارايت زيدا او مررت بزيد والاتباع كقراءة زيد بن علي وغيره « الحمد لله » بكسر الدال وقراءة الحسن « للملائكة اسجدوا » بضم التاء ثم كسرة الاتباع اما متاخرة « كالحمد لله » او متقدمة نحو « في ام الكتاب » في قراءة الاخوين وهي لغة قريش وهذيل وهوازن والتقاء الساكنين كقراءة ورش « الم تعلم ان الله » والتخلص من التقاء الساكنين نحو « من يشا الله يضلله » « لا يتخذ المومنون الكافرين اولياء من دون المومنين » وانما لم يزد على ما ذكره ولا للمناسبة كضم ضربوا ولا لكراهة اربع متحركات اما اكتفاء بالتعريف بالاعم واما رعاية للقول ببناء الاول على الضم والثاني على السكون ( قوله وهو لزوم آخر الكلمة ) احترز بآخر الكلمة عن اولها ووسطها وبالحركة والسكون عن المعرب المختلف لعدم لزوم ذلك فيه وبلغير عامل مما لزم ذلك للزوم عامل واحد وبولا اعتلال عن نحو الفتى من حيث لزوم الفه السكون فليس هو من حيث ذلك مبني . واما من حيث تقدير الحركات في الالف فخارج بما قبله لوجود الاختلاف بذلك التقدير فليس قيد ولا اعتلال مستدركا كما وهم ولا ترد حيث من حيث لغاتها لانها من حيث كل لغة لازمة غير مختلفة * واعلم ان التعبير بلزوم حالة واحدة كما وقع في كلام غيره اولى من التعبير بلزوم حركة او سكون لانه يوهم ارادة لزوم الاحد المبهم بمعنى عدم الخروج عن الحركات الثلاث والسكون الى غيرها وليس كذلك وكانه اعتمد على المعنى المتبادر مع ما في هذا من الاشارة الى تفصيل الملزوم بكونه حركة تارة وسكونا اخرى ( قوله والمناسبة في التسمية الخ ) لا يريد انه ظاهر بالنسبة لجميع المعاني اللغوية التي قدمها فانه غير ظاهر كما هو ظاهر ( قوله ومنه الخ ) يريد ان ظاهر العبارة ان مجموع المعرب والمبني قسم واحد وليس كذلك وانه يخرج على تقدير منه معرب ومنه مبني فحذف منه الثاني اعتمادا على وضوح المعنى المراد ونظيره « فمنهم شقي وسعيد » « منها قائم وحصيد » وغير ذلك مما هو كثير . هذا والاحسن في اعراب كلام المصنف ان تكون كلمة منه بمعنى بعضه مبتدا ومعرب خبر لانه محط الفائدة وكذلك ومنه مبني كما اشار اليه السعد في قول التلخيص ثم الاسناد منه حقيقة عقلية ومنه مجاز عقلي وحققه في شرح الكشاف واقتضاه كلام الكشاف ايضا في قوله تعالى « فاخرج به من الثمرات رزقا لكم » حيث اشار الى ان من تبعيضية في موضع المفعول به ورزقا مفعولا من اجله وقال الطيبي واذا قدرت من مفعولا كانت اسما كقوله ـ من عن يميني تارة وامامي ـ وقال السيد السند من الثمرات على تقدير التبعيض مفعول به وقال بعض الفضلاء في قوله تعالى « ومن الناس من يقول » كون من التبعيضية مبتدا ومن يقول خبر هو الذي تقتضيه جزالة نظم التنزيل اذ لم يستفد على عكسه من الخبر زيادة على المبتدا ( قوله اي وبعضه الاخر ) كلمة بعض تفسير لمنه وزيادة قيد الاخر تنبيه على ان العبارة بمجردها ان لم تكن صريحة في عدم الحصر بقرينة العدول عن القضية المنفصلة الشائعة في امثال هذا المقام فلا اقل من الاحتمال وهو مضر وان ذلك مندفع بارادته هذا التقييد بدليل ان مذهبه ذلك وانه قال فيما سياتي ـ ومعرب الاسماء

وليس حكاية او اتباعا او نقلا او تخلصا من سكونين فعلى هذا هو لفظي وقيل هو لزوم اخر الكلمة حركة او سكونا لغير عامل او اعتلال وعلى هذا هو معنوي والمناسبة في التسمية على المذهبين فيهما ظاهرة ( والاسم منه ) اي بعضه ( معرب ) على الاصل فيه ويسمى متمكنا ( و ) منه اي وبعضه الاخر ( مبني ) على خلاف الاصل فيه ويسمى غير متمكن ولا واسطة بينهما على الاصح الذي ذهب اليه الناظم ويعلم ذلك من قوله ـ ومعرب الاسماء ما قد سلما * من شبه الحرف ...

ما قد سلما * من شبه الحرف - ... يدلك على ان مراده ما ذكرنا قوله ولا واسطة بينهما على الاصح الذي ذهب اليه الناظم ويعلم ذلك من قوله الخ . فما قيل هذا يفيد ان قوله منه كذا ومنه كذا يفيد الحصر وليس كذلك بل ربما يقال يفيد عدم الحصر بقرينة العدول عن المنفصلة الشائعة في امثال ذلك ليس بشيء ( قوله وبناوه ) هذا التقدير اشارة الى ان قوله لشبه متعلق بخبر مبتدا محذوف لا بقوله مبني لان مقابلته للمعرب من غير تقييد تقتضي عدم تقييده لكن يقال تلك المقابلة تتم بدون ذلك مع تقييد معرب بما لا يشابه الحرف بل هو اولى من حذف ركني الاسناد معا . ويدفع بان في ذلك حوالة على مجهول حيث لم يعلم مشابهة الحرف اثباتا وشبه تكرار مع - ومعرب الاسماء ما قد سلما الخ ثم يحتمل تقييد بناوه بالواجب على ما يدل عليه التقييد بقوله مدني وبقوله اصلا لئلا يرد بقاء الاضافة الى مبني واما حذام فقد قيل بنيت لتضمنها معنى تاء التانيث اذ اصله حاذمة فلا يحتاج في دفعه لما ذكر ويحتمل ابقاء الاطلاق على حاله ويجعل قوله كالشبه اشارة للاسباب المجوزة كالاضافة المذكورة ونحوها وهذا انما يتم لو دخلت الكاف على شبه من الحروف مدني لا على الشبه الوضعي ( قوله لشبه من الحروف مدني ) اورد على هذا التعليل انه يقتضي تقدم وضع الحرف لئلا يلزم حمل الاسم الموجود على المعدوم ولا معنى له . واجيب بالمنع والسند انه يمكن مع تقدم وضع الاسم الحاقه بالحرف مع تاخير وضعه بان يوضع الاسم اولا ثم الحرف ثانيا ثم يحكم للاسم بحكم الحرف لوجود المشابهة ولو سلم فيجوز ذلك باعتبار تعقل الواضع وما رتبه في عقله بان تعقل اولا الانواع الثلاثة عند ارادة وضعها ولاحظ معانيها ومقتضاها وحكم باستحقاق بعضها الحمل على بعض فيما يقتضيه من الحكم . والجواب المحرر ان يقال ان المقتضى لاعراب المعربات انما هو اعتوار المعاني المختلفة التي تلتبس فتفتقر لمميز وذلك منوط بالاستعمال وتلك المشابهة المانعة من الاعراب القاضية بالبناء منوطة بذلك ايضا فلا يقتضي التعليل المذكور تقدم وضع الحرف . واعلم انه يكفي في بناء الاسم شبهه بالحرف من وجه واحد اتفاقا ولا يكفي في منع الصرف مشابهته للفعل من وجه واحد اتفاقا بل لا بد من مشابهته له من وجهين . قال في البسيط والفرق ان مشابهة الحرف تخرجه الى ما يقتضيه الحرف من البناء وعلة البناء قوية فلذلك جذبته العلة الواحدة واما مشابهة الفعل فانها لا تخرجه عن الاعراب وانما تحدث فيه ثقلا ولا يتحقق الثقل بالسبب الواحد . وفي الامالي لابن الحاجب ان قيل لم بني الاسم لشبه واحد وامتنع من الصرف لشبهين وكلا الامرين خروج عن اصله . فالجواب ان الشبه الواحد بالحرف يبعده عن الاسمية ويقربه مما ليس بينه وبينه تناسب إلّا في الجنس الاعم كالحرف الا ترى انك اذا قسمت الكلمة خرج الحرف اولا لانه احد القسمين ويبقى الاسم والفعل مشتركين فيفرق بينهما بوجه اخص من وصفهما بالنسبة للحرف فوزان الحرف من الاسم كالجماد بالنسبة للادمي ووزان الفعل من الاسم كالحيوان من الادمي فشبه الانسان بالجماد ليس كشبهه بالحيوان فقد علمت ان المناسبة الواحدة بين الشيء وبين ما هو ابعد كمناسبات متعددة بينه وبين ما هو قريب منه . وقال ابن النحاس في تعليقه على المقرب فان قيل

وبناوه ( لشبه من الحروف مدني ) اي مقرب لقوته يعني ان علة بناء الاسم منحصرة في مشابهة الحرف شبها قويا يقربه منه والاحتراز بذلك من الشبه الضعيف وهو الذي عارضه شيء من خواص الاسم

( كالشبه الوضعي ) وهو ان يكون الاسم
موضوعا على صورة وضع الحروف بان
يكون قد وضع على حرف او حرفي هجاء
كما ( في اسمي ) قولك ( جئتنا ) وهما
التاء ونا اذ الاول على الحرف الاحادي
حرف والثاني على حرفين فشابه الاول
كباء الجر وشابه الثاني الحرف الثناءي
كعن والاصل في وضع الحروف ان تكون
على حرف او حرفي هجاء وما وضع على
اكثر فعلى خلاف الاصل واصل الاسم
ان يوضع على ثلاثة فصاعدا فما وضع
على اقل منها فقد شابه الحرف في وضعه
واستحق البناء واعرب نحو يد ودم لانهما
ثلاثيان وضعا * تنبيه * قال الشاطبي
فا في قوله جئتنا موضوعة على حرفين
ثانيهما حرف لين وضعا اوليا كما ولا فان
شيئا من الاسماء على هذا الوضع غير موجود
نص عليه سيبويه والنحويون بخلاف
ما هو على حرفين وليس ثانيهما حرف
لين فليس ذلك من وضع الحرف المختص
به ثم قال وبهذا بعينه اعترض ابن جني
على من اعتل لبناء كم ومن بانهما موضوعان
على حرفين فاشبها هل وبل ثم قال فعلى
الجملة وضع الحرف المختص به انما هو
اذا كان ثاني الحرفين حرف لين على
حد ما مثل به الناظم فما اشار اليه هو
التحقيق ومن اطلق الوضع على حرفين
واثبت به شبه الحرف فليس اطلاقه
بسديد انتهى ( و ) كالشبه ( المعنوي )
وهو ان يكون الاسم قد تضمن معنى من
معاني الحروف لا بمعنى انه حل محلا
هو للحرف كتضمن الظرف معنى في
والتمييز معنى من بل بمعنى انه خلف
حرفا في معناه اي ادى به معنى حقه ان
يودى بالحرف لا بالاسم سواء تضمن معنى

لم بنيتم الاسم لشبهه بالحرف من وجه واحد . فالجواب ان الاسم بعيد من الحرف فشبهه به يكاد يخرجه عن حقيقته فلولا قوته لم يظهر ذلك فيه فلا جرم اعتبرناه ( قوله كالشبه الوضعي ) عبر عنه ابن العطار باللفظي فانه قال في تقييد الجمل وهذا الشبه على ضربين لفظي ومعنوي فاللفظي نحو كم لانها اشبهت هل لكونها على حرفين والمعنوي ان يتضمن الحرف او يكون مفتقرا الى ما بعده وهذا التعبير وان كان حسنا باعتبار مقابلته للمعنوي لكن التعبير بالوضعي احسن للتنبيه على شرط تاثيره ( قوله والاصل في وضع الحروف ) اي الغالب وقول الصيرفيين الاصل في كل كلمة ان تكون موضوعة على ثلاثة احرف حرف يبتدا به وحرف يوقف عليه وحرف يكون واسطة بينهما اي الملايم طبعا كما صرحوا به فلا تعارض ووجه هذه الاصالة ان الحروف ءالات فالمناسب فيها الخفة ( قوله واعرب نحو يد ودم الخ ) الحكمة في ردهم الياء للتصغير لزوما حيث قالوا يدية مثلا دون التثنية حيث قالوا يدان باطراد وان قالوا

ايضا — يديان بيضاوان عند محرق — قد تنفعانك منهما ان تهضما

وقالوا — فلو انا على حجر ذبحنا — جرى الدميان بالخبر اليقين

ان التثنية كثيرة الدوران على الالسنة والتصغير قليله فاظهروا الياء في التصغير دون التثنية على الوجه المتقدم ليخف في كلامهم ما يستثقلون ويقل ما يستكثرون وهذا اوجه من حكمة الناظرين ( قوله اوليا ) احترز به عن ما بالقصر ( قوله فان شيئا من الاسماء الخ ) الاظهر انه تعليل لمحذوف من هذه العبارة تقديره كما يدل عليه بخلاف الخ وانما كان ذلك من وضع الحرف المختص به والمراد الاسماء المعربة التي هي الاصل فلا يرد ان من اسماء الشرط والاستفهام ما هو على ظاهر هذا النحو ولا ما الموصولة ( قوله على حد ما مثل به الناظم فما اشار اليه هو التحقيق ) لا يناسبه كلامه في شرح التسهيل حيث مثل فيه بعن ومن ولم يعتبر بالوضع الخاص بالاسماء ولا بالوضع الخاص بالحروف وانما اعتبر الاصالة فيهما فقط مع انه الذي يناسب ما ذهب اليه من ان سبب البناء محصور في الشبه الحرفي ذي الانواع الاربعة او الخمسة والا لوردت عليه من النكرة الموصوفة فانها لم يوجد فيها واحد من ذلك وقد بنيت قال في الشرح وجعل شبه الاسم للحرف سببا للبناء اولى من جعل غيره لاغناء اعتباره عن اعتبار غيره وعدم اغناء اعتبار غيره عن اعتباره فاما شبهه به لفظا فبان يكون على حرف او حرفين ولا ثالث له يعود اليه فان الاصل في الاسم كينونته على ثلاثة فصاعدا لانقسامه بالسوية على المراتب الثلاثة من المبتدا والمنتهى والوسط والاصل في الحرف كونه على حرف كباء الجر ولامي الجر والجزم او حرفين كقد وعن ( قوله قد تضمن معنى من معاني الحروف ) اي صار معنى الحرف مودى بلفظ الاسم لا بمعنى انه حل محلا هو للحرف اي وقع في مكان هو مكان لان يقع فيه الحرف ويودي معناه بنفسه من غير ان يودى بلفظ ولهذا طرح لفظ الحرف وصار غير منظور اليه في الاول دون الثاني . وسترى تحقيق هذا المقام فيما تستقبله منا في طالعة باب الظرف ان شاء الله ( قوله اي ادي به معنى حقه ان يودى بالحرف ) اي وذلك ملزوم للبناء حال كونه في الحرف فليكن كذلك حال كونه في الاسم ولما كانت الفاظ الحروف ليست تدل الا على ذلك لم يكن لها الا البناء بخلاف الاسماء فانها

تدل على ذلك وعلى معاني اخرى سميت اعطوها البناء لفظا قضاءً لحق ذلك والاعراب محلا نظرا لتلك المعاني الاصلية فاندفعت تشكيكات الناظرين فتدبر ( قوله لانها تضمنت معنى حرف كان من حقهم ان يضعوه فما فعلوا الخ ) اعلم ان فهم المعاني من الالفاظ انما هو بعد العلم بالوضع فلا بد ان تكون المعاني متميزة عند السامع فاذا دل الاسم على معنى فان لوحظ مع ذلك الكون مميزا معهودا ملحوظا عند السامع فهو معرفة وان لم يلاحظ مع ذلك فنكرة وكل اسم كغيره من الالفاظ الموضوعة مشار به الى مدلوله الّا ان النكرة يشار بها الى ما لم يلاحظ تعيينه. والمعرفة يشار بها الى ما لوحظ فيه ذلك ثم التعيين المشار اليه في المعرفة ان كان من جوهر اللفظ فعلم جنسي ان كان المعهود الجنس وشخصي ان كان حصة وان لم يكن من جوهر اللفظ فلا بد من قرينة لذلك التعيين فان كانت الاشارة الحسية فاسماء الاشارة وان كانت تكلما او خطابا او غيبة فالضمائر وان كانت نسبة خبرية فالموصولات او اضافية فالمضاف الى واحد منها وان كانت حرف التعريف فالمعرف بالاداة . واذا تمهد هذا فنقول اذا اردت الاخبار عن حال الالفاظ الغير المهملة بوضعها لمعانيها تقول كل لفظ غير مهمل موضوع لمعناه اسما كان او فعلا او حرفا ولا تقول كل لفظ كذلك موضوع لان يشار به لمعناه الّا ان تجعل لام لان يشار ليس صلة موضوع بل للتعليل كما هي في قول بعضهم اللام العهدية موضوعة لان يشار بها الى معهود مع ما في قوله معهود من المسامحة فانه ظاهر ان العهدية انما وضعت بالوضع الافرادي لتعيين مدخولها المعهود ذهنا او خارجا والغرض من ذلك الوضع ان يشار بها لذلك التعيين ويشار بها مع مدخولها بسبب الوضع التركيبي للامر المعين المعهود ذهنا او خارجا . نعم اسماء الاشارة نحو ذا موضوعة للمشار اليه والغرض من ذلك ان يشار بذلك اللفظ للذات المعينة بالاشارة الحسية اليها فالاشارة المذكورة جزءُ مسمى من اسماء الاشارة وهي معنى ءالي جزئي ادي بما هو اسم وحقه ان يودى بالحرف كالتنبية والخطاب اللذين يكتنفان اسماء الاشارة في نحو ذلك زيد لانها التى تودي المعاني الالية الّا انهم لم يضعوا لها حرفا بشهادة استقراء الحروف العاملة والمهملة فثبت ان الاشارة معنى حرفي وانه لم يوضع له حرف وان كان من حقهم ان يضعوه وهذا تحقيق نفيس يندفع به الايراد المشهور الذي لم يدفعه الناظرون بما يليق ان يعتمد عليه ( قوله وكنيابة عن الفعل الخ ) اي وكالشبه الاستعمالي الذي يجمع فيه بين الاسم والحرف بالنيابة عن الفعل مع عدم الانفعال للعوامل في كل الذي هو مقتض للاعراب في اللفظ او المحل ويتحقق هذا النوع بخصوصه من الشبه بين اسماء الافعال كهيهات مثلا وبعض الحروف كليت ولعل مثلا فان ليت ولعل وضعا لان يدلا على معنى اتمنى واترجى ومهمى اردت ان تدخل عليهما عاملا من العوامل المقتضية لنوع من الاعراب لم تنفعل له وتقبله لا لفظا ولا محلا فلا يدخلها اعراب لا لفظا ولا محلا فلا جرم تكون مبنية اذ لا واسطة وقد وجد ذلك بعينه في هيهات مثلا فانها بمعنى بعد ومهمى اردت ان تدخل عليها عاملا من العوامل المقتضية لنوع من الاعراب لم تنفعل له لا لفظا ولا محلا الّا ان مجيءَ تلك الحروف على هذا الوجه مجيءٌ على الاصل لكون اصلها البناء واما مجيءُ هذه الاسماء على هذا الوجه فليس كذلك بل كان ينبغي ان تنفعل للعوامل

---

حرف موجود كما ( في متى ) فانها تستعمل للاستفهام نحو متى تقوم وللشرط نحو متى تقم اقم فهي مبنية لتضمنها معنى الهمزة في الاول ومعنى ان في الثاني وكلاهما موجود او غير موجود ( و ) ذلك كما ( في هنا ) اي اسماء الاشارة فانها مبنية لانها تضمنت معنى حرف كان من حقهم ان يضعوه فما فعلوا لان الاشارة معنى حقه ان يودى بالحرف كالخطاب والتنبيه ( وكنيابة عن الفعل ) في العمل ( بلا تاثر ) بالعوامل ويسمى الشبه الاستعمالي وذلك موجود في اسماء الافعال فانها تعمل نيابة عن الافعال ولا يعمل غيرها فيها بناء على الصحيح من ان اسماء الافعال لا محل لها من الاعراب كما سياتي فاشبهت ليت ولعل مثلا الا ترى انهما نائبتان عن اتمنى واترجى ولا يدخل عليهما عامل والاحتراز بانتفاء التاثر عما ناب عن الفعل في العمل ولكنه يتاثر بالعوامل كالمصدر النائب عن فعله فانه معرب لعدم كمال مشابهته للحرف ( وكافتقار اصلا ) ويسمى الشبه الافتقاري

وهو ان يفتقر الاسم الى الجملة افتقارا موصلا اي لازما كالحرف كما في اذ واذا وحيث والموصولات الاسمية اما ما افتقر الى مفرد كسبحان او الى جملة لكن افتقارا غير موصل اي غير لازم كافتقار المضاف في « هذا يوم ينفع الصدقين صدقهم » الى الجملة بعده فلا يبنى لان افتقار يوم الى الجملة بعده ليس لذاته وانما هو لعارض كونه مضافا اليها والمضاف من حيث هو مضاف مفتقر الى المضاف اليه الا ترى ان يوما في غير هذا التركيب لا يفتقر اليها نحو هذا يوم مبارك ومثله النكرة الموصوفة بالجملة فانها مفتقرة اليها لكن افتقارا غير موصل لانه ليس لذات النكرة وانما هو لعارض كونها موصوفة بها والموصوف من حيث هو موصوف مفتقر الى صفته وعند زوال عارض الموصوفية يزول الافتقار * تنبيهان * الاول انما اعربت اي الشرطية والاستفهامية والموصولة وذان وتان واللذان واللتان لضعف الشبه بما عارضه في اي من لزوم الاضافة

حتى يدخلها الاعراب لانها اسماء والاصل في الاسماء الاعراب وانما خصصت لعل واخواتها بان يشبه بها هنا لكونها اقرب لاسماء الافعال من سائر الحروف التي لم تنفعل للعوامل بسبب الاشتراك في الامرين معا وحمل الشيء على ما هو به اشبه اولى • وحينئذ فقد وجدت العلة اللمية للبناء في لعل مثلا وفي هيهات مثلا فلا جرم تكون مبنية فالمصنف لم يتعرض في هذا القسم والذي بعده لاسم النوع كما تعرض له فيما قبلهما وانما تعرض للجامع الذي هو علة لمية لوجوب البناء هنا وهو النيابة عن الفعل مع عدم الانفعال للعوامل الذي هو سبب للاعراب اما ان اريد العلة الانية فقط فيقال ان الاسماء المخصوصة واجبة البناء فهي نائبة عن الافعال ولم تنفعل للعوامل اذ لا سبب له سواه • وانما لم يتعرض المصنف ومن تبعه لكون العامل لا يدخل اصلا لكونه في الحروف بديهيا واما في اسماء الافعال فانه وان كان حقا إلّا ان الكلام هنا انما هو في تحرير سبب البناء وذلك لا دخل له فيه فليس المقام له بل يذكر في باب اسم الفعل مع احكام اخر كما اطردت بذلك عادتهم • وبما حررنا عند التامل الصادق اندفع المنقول عن بعض الشيوخ وما وقع لغيره من الناظرين فتدبر ( قوله وهو ان يفتقر الخ ) الضمير للشبه الافتقاري لا للافتقار الموصل لانه المناسب لقوله سابقا كالشبه الوضعي وهو ان يكون الاسم الخ ولقوله بعده وكالشبه المعنوي وهو ان يكون الاسم الخ ولئلا يكون في التعريف دور حيث اخذ الافتقار الموصل في تعريف الافتقار الموصل • بقي ان هذا غير ما للمصنف في شرح التسهيل فانه سمى هذا والذى قبله بالشبه الاستعمالى ( قوله كما في اذ واذا وحيث ) قيل سياتى ان ايا الشرطية والاستفهامية والموصولة اعربت لمعارضة لزوم الاضافة فهلا اعربت اذ واذا وحيث لذلك فانه سياتي - والزموا اضافة الى الجمل * حيث واذ ... - والزموا اذا اضافة الى * جمل الافعال ... - ودفع بان الاضافة للجملة كلا اضافة لكونها في تقدير الانفصال ( قوله وعند زوال الوصفية يزول الافتقار ) يقال كما يزول الافتقار عند زوال عارض الوصفية والنظر الى مجرد كونها نكرة يزول الافتقار في من مثلا عند زوال عارض الموصولية والنظر الى مجرد كونها معرفة فلا معنى للحكم بالافتقار اللازم في المعرفة الموصولة دون النكرة الموصوفة • والجواب انه ليس الكلام في النكرة الموصوفة مطلقا فانها خارجة بقيد الجملة لا بقيد اللزوم بل في النكرة المخصوصة بكونها موصوفة بجملة فانها لكونها وصفت بجملة يصدق عليها انها افتقرت لجملة فلا تخرج إلّا بقيد اللزوم • ويقال ان افتقار الموصولات للجملة لذات كونها موصولات فهو لازم لان ما بالذات لا يتخلف بخلاف النكرة الموصوفة بالجملة فان افتقارها الى الجملة انما هو لعارض كونها وصفت بها اما اذا نظر لذات كونها نكرة موصوفة لم تفتقر لخصوص الجملة لزوما بل للوصف ولو بمفرد على ان الاصل في النعت الافراد فعند زوال ذلك العارض الذي هو الوصفية يزول ذلك الافتقار المخصوص" ولذا قال الشارح اولا ومثله النكرة الموصوفة بالجملة وثانيا لعارض كونها موصوفة بها فيحمل قوله ليس لذات النكرة على معنى ليس لذات النكرة الموصوفة والموصوف الخ على معنى والموصوف بها من حيث هو موصوف بها مفتقر الى صفته المخصوصة بكونها جملة • وقوله وعند زوال الخ على معنى وعند زوال عارض الوصفية بالجملة يزول الافتقار الى الجملة فلا لزوم • هذا

والموصوف

والموصوف في عبارته من المبني للنائب لقوله قبله كونها موصوفا بها فتامل ( قوله من لزوم الاضافة ) التقييد بالالزوم لاخراج كم فانها انما بنيت مع اضافتها لعدم اللزوم ( قوله وفي البواقي من وجود صورة التثنية ) الاضاف ان زيادة لفظ صورة يقتضي انها ليست مثنى تحقيقا وذلك يحتمل ان يكون لكونها صيغا مرتجلة للدلالة على الاثنين لعدم استيفاء شروط المثنى الحقيقي وهو محل القول بالبناء الذي هو الاصح . ويحتمل ان يكون لكون القياس ان يقال في التثنية ذيان وتيان واللذيان واللتيان وان كان مثنى حقيقة بمعنى انها ليست بذلك الارتجال فيحمل على الثاني لكونه المناسب للقول بالاعراب الذي الكلام فيه دون الاول المنافي له ولا قول ثالث يتنزل عليه الكلام وغايته انه حمل المجمل على احد معنييه لقرينة ولا ضرر فيه . وبهذا يندفع ما في التصريح ( قوله فصارت كانها منقطعة عن الاضافة لفظا ) لان المضاف حل في محل صدر الصلة وليس ذلك حقيقة لانه مجرد تنزيل وكانها منقطعة عن الاضافة نية لانه معتبر في مقام صدر الصلة وليس ذلك نية حقيقة لانه لا معنى لنية انقطاع ما كان مضافا مع قيام موجب البناء وهو مشابهة الحرف فمن لاحظ ذلك التنزيل وقيام موجب البناء بنى ومن لاحظ الحقيقة وترك التنزيل اعرب لمعارضة الاضافة هذا تبيين عبارته . ويقال عليه ان المعارض انما هو لزوم الاضافة كما تقدم وليس كذلك كما هو ظاهر ويجاب بانها لازمة لان حالة الاعراب قام فيها التنوين مقام المضاف اليه كما سياتي ( قوله ورد برسم الخ ) نشر على غير ترتيب اللف فان رسم المصحف الضمير متصلا يرد اعراب هم مبتدا واشد خبرا والاجماع على اعرابها اذا لم تضف يرد قطعها عن الاضافة وبناءها ( قوله عد في شرح الكافية الخ ) عد في شرح التسهيل اللفظي فانه ذكر فيه ان حاشا الاسمية بنيت لشبهها لحاشا الحرفية في اللفظ . وعد فيه ايضا الشبه الجمودي فانه ذكر في الضمائر ان من وجوه بنائها انها عديمة التصرف في لفظها حتى بالتصغير والوصف . وعد فيه ايضا الاستغناء عن الاعراب فانه ذكر فيه ايضا انه من وجوه بناء الضمائر استغناؤها من الاعراب باختلاف صيغها لاختلاف المعاني وذلك مغن عن الاعراب لحصول الامتياز به ( قوله والمراد الخ ) يريد ان المتبادر من التمثيل بخصوص فواتح السور نحو ق ص ن من بين الاسماء عدم تعدي هذا النوع من الشبه لغيرها ولكن المراد غير ما يتبادر بل اعم منه حتى يشمل تلك وغيرها من جميع الاسماء قبل التركيب الاسنادي او الاضافي التي تستحق الاعراب بعد التركيب ( قوله وبعضهم الى انها معربة حكما الخ ) في الاشباه والنظائر قيل ان بينهما واسطة لا معربة لعدم موجب الاعراب ولا مبنية لعدم مشابهة مبني الاصل واختاره ابن عصفور وابو حيان واختار ابن مالك انها مبنية واختار الزمخشري انها معربة هذا كلامه وهو مخالف لكلام الشارح حيث لم يزد في القول الثالث لفظة حكما لكن في حواشي السيد السند على الرضي جعل صاحب الكشاف الاسماء المعدودة العارية عن المشابهة المذكورة اي في قول الكافية في حد المعرب المركب الذي لم يشبه مبني الاصل معربة وليس النزاع في المعرب الذي هو اسم مفعول من قولك اعربت فان ذلك لا يحصل إلا باجراء الاعراب على الكلمة بعد العقد والتركيب بل في المعرب اصطلاحا فاعتبر العلامة يعني صاحب الكشاف

وفي البواقي من وجود صورة التثنية وهما من خواص الاسماء وانما بنيت اي الموصولة وهي مضافة لفظا اذا كان صدر صلتها ضميرا محذوفا نحو « ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد » قرى بضم اي بناء وبنصبها لانها لما حذف صدر صلتها نزل ما هي مضافة اليه منزلته فصارت كانها منقطعة عن الاضافة لفظا ونية مع قيام موجب البناء فمن لاحظ ذلك بنى ومن لاحظ الحقيقة اعرب فلو حذف ما تضاف اليه اعربت ايضا لقيام التنوين مقامه كما في كل وزعم ابن الطراوة ان ايهم مقطوعة عن الاضافة فلذلك بنيت وان هم اشد مبتدا وخبر ورد برسم المصحف الضمير متصلا والاجماع على انها اذا لم تضف كانت معربة وانما بنى الذين وان كان الجمع من خواص الاسماء لانه لم يجر على سنن الجموع لانه اخص من الذي وشان الجمع ان يكون اعم من مفرده ومن اعربه نظر الى مجرد الصورة وقيل هو على هذه اللغة مبني جيء به على صورة المعرب ومن اعرب ذو وذات الطائيتين حملهما على ذي وذات بمعنى صاحب وصاحبة * الثاني * عد في شرح الكافية من انواع الشبه الشبه الاهمالي ومثل له بفواتح السور والمراد الاسماء مطلقا قبل التركيب فانها مبنية لشبهها بالحروف المهملة في كونها لا عاملة ولا معمولة وذهب بعضهم الى انها موقوفة اي لا معربة ولا مبنية وبعضهم الى انها معربة حكما ولاجل سكوته عن هذا النوع اشار الى عدم الحصر فيما ذكره بكاف التشبيه

مجرد الصلاحية لاستحقاق الاعراب بعد التركيب وهو الظاهر من كلام الامام عبد القاهر واعتبر المصنف يعني ابن الحاجب حصول الاستحقاق بالفعل وذلك بالتركيب مع العامل واما وجود الاعراب في كون الاسم معربا فلم يعتبره احد ولذلك لم تعرب الكلمة وهي معربة الى هنا عبارته والظاهر ان مثار هذا الخلاف ان مقابلة المعرب والمبني هل من تقابل الضدين او من تقابل العدم والملكة فمن قال بالاول امكنه دعوى ارتفاعهما لجواز ارتفاع الضدين فساغ له القول بانها لا معربة ولا مبنية ومن قال بالثاني لا يسعه ذلك لان المتقابلين تقابل العدم والملكة كالنقيضين بالنسبة لتقابل الملكة فلا يجتمعان فيه ولا يرتفعان عنه فمنهم من قال انها معربة حكما نظرا الى كون الاعراب ملكة وهي اشرف من عدمها فلذلك خصت بالاعتبار ومنهم من قال انها مبنية نظرا الى ان الشبه الاهمالى يقتضيه • واعلم ان هذا احد المواضع التى قيل فيها بالواسطة ❊ ثانيها المنادى المفرد قال قوم فيه انه واسطة بين المعرب والمبني ❊ ثالثها المضاف الى ياء المتكلم قال قوم فيه انه واسطة بين المعرب والمبنى وسموه خصيا ❊ رابعها سحر قال الرماني وغيره فيه انه لا معرب ولا مبني ❊ خامسها امس قال قوم منهم الكسائي انه لا معرب ولا مبني ❊ سادسها الفعل المضارع المتصل بالنون قيل انه كالمضاف الى ياء المتكلم لا معرب ولا مبني ❊ سابعها ما كانت فيه اللام او الاضافة نحو الرجل وغلامك قال ابن جني في الخصائص لا منصرفا ولا غير منصرف ❊ ثامنها التثنية والجمع قال ايضا لا منصرفة ولا غير منصرفة ❊ تاسعها العلم بالغلبة ذكر الشيخ الاثير انه لا منقول ولا مرتجل وزاد في البسيط ايضا كعمر وزفر ❊ عاشرها ايا قال ابن درستويه لا ظاهر ولا مضمر ❊ حادي عشرها ... له زجل كانه صوت حاد - قال ابن جني حذف الواو من كانه لانه لا على حد الوقف ولا على حد الوصل لان الوقف يقتضي السكون والوصل يقتضي اثبات الواو فهو منزلة بين الوصل والوقف ❊ ثاني عشرها اللام المقوية قيل انها لا زائدة ولا معدية بل بينهما ❊ ثالث عشرها الندا قيل فيه بالواسطة بين القرب والبعد ❊ رابع عشرها الاشارة قيل فيها ايضا بالواسطة بين القرب والبعد (قوله ومعرب الاسماء الخ) ينبغي ان يجوز في الاضافة كونها بمعنى من او من اضافة الصفة للموصوف وشرط الاول من العموم الوجهي موجود وكذا الحمل ولا يضر التكلف فيه كما لا يضر التكلف في التوصيف على الوجه الثاني على ما اشار اليه في قول التلخيص او الايماء الى وجه بناء الخبر واقتضاه كلامهم في مثل جرد قطيفة • واما ايجاب الثاني وتحريم الاول كما فعله بعض الناظرين فلا ينبغي ثم ان ما واقعة على الاسم لانه هو المقسم للقسمين في قوله • والاسم منه معرب ومبني ... - والمقسم يعتبر جنسا لكل واحد من اقسامه • فلا يرد صدق التعريف على الحرف واضافة شبه الحرف للعهد الخارجي والمعهود لشبه من الحروف مدني اي غير معارض كما يشير لذلك قول الشارح الشبه المذكور • فلا يرد ان ايا بنيت ولم تسلم من شبه الحرف • والمقصود من البيت بيان انحصار سبب البناء في مشابهة الحرف والتنبيه على عدم الواسطة بين المعرب والمبني كما نزلنا عليه عبارة الشارح سابقا والاشارة الى ان الاعراب لفظي وتقديري كما صرح به الشارح هنا • فلا يرد انه مستغنى عنه • بقي ان قوله الشبه المذكور يراد الذكر ولو حكما ليتناول ما ذكره اشارته بالكاف في كالشبه الخ تامل

( ومعرب الاسماء ما قد سلما من شبه
( الحرف ) الشبه المذكور وهذا على
قسمين صحيح يظهر اعرابه ( كارض و)
معتل يقدر اعرابه نحو ( سما ) بالقصر
لغة في الاسم وفيه عشر لغات منقولة
عن العرب اسم وسم وسما مثلثة والعاشرة
سماة وقد جمعتها في قولى

لغات الاسم قد حواها الحصر
في بيت شعر وهو هذا الشعر
اسم وحذف همزه والقصر
مثلثات مع سماة عشر

❊ تنبيه ❊ بدا في الذكر بالمعرب لشرفه

قوله

( قوله وفي التعليل بالمبني ) يريد ان المصنف ذكر اولا ان علة البناء هي شبه الحرف حيث قال لشبه من الحروف وقد عرف المعرب بما سلم من مشابهة الحرف فيفهم منه قطعا بتلك القرينة ان ذلك هو علة الاعراب كما ان مقابله علة مقابله لكن تقديم ذلك التعليل الصريح على هذا التعليل الذي في قوته لكونه ملكة وهي تستحق التقديم على عدمها ولا يمكن للشارح ان يبدل كلمة التعليل بالتعريف لقوله بعد لكون علته الخ فان ابدله ايضا بلكون تعريفه ورد ايضا انه عرف المعرب لا المبني فاندفعت شكوك الناظرين ( قوله فلان افراد الخ ) علة البناء شبه الحرف ومعلولها المبني اي موصوف معلولها لان شبه الحرف علة موجبة للبناء كما هو ظاهر وافراده النوعية محصورة فى ستة ابواب * المضمرات * والاشارات واسماء الاستفهام * واسماء الافعال * والاسماء الموصولة * ويصح ان يراد الافراد الشخصية لان جزئيات هذه الانواع محصورة ايضا بخلاف افراد معلول علة الاعراب فانها غير محصورة لا بالنوع ولا بالشخص كذا قيل ٠ ويرد عليه ان مجرد كون جزئيات تلك الانواع الستة محصورة لا يقتضي صحة ارادة الافراد الشخصية من العبارة بل لا بد من اثبات كون المصنف بينها لقول الشارح ليبين افراد معلولها ولا سبيل له كما لا يخفى بل يرد هذا حتى على حملها على الافراد النوعية لان المصنف لم يبين بعد المبني تلك الافراد الستة كما هو ظاهر وان اشار الى بعضها كما اشار الى بعض افراد معلول علة الاعراب بقوله كارض وسما فلا يتجه ما ذكر وجها ثانيا لتقديم علة البناء على علة الاعراب ٠ والانصاف ان هاهنا توجيهين ٠ احدهما انه انما قدم علة المبني على علة المعرب لان افراد المبني النوعية او الشخصية محصورة والذي افراده محصورة اولى بالتقديم ٠ ثانيهما انه انما فعل ذلك لان افراد علة المبني محصورة في الاربعة المذكورة او الخمسة وافراد علة المعرب غير محصورة فقدم علة المبني ليذكر افرادها ثم يتخلص لذكر المعرب ٠ وحينئذ فان اراد الشارح الاول فكان ينبغي ان يسقط قوله فقدم علة البناء ليبين افراد معلولها لانه لم يذكرها هنا جميع تلك الافراد بوجهيها فان اريد بيان البعض كان المعرب شريكا له في ذلك وان اراد الثاني فكان ينبغي اسقاط كلمة معلول ويقتصر على ان يقول لان افراد علة البناء محصورة بخلاف افراد علة الاعراب فقدم علة البناء ليبين افرادها فليتامل ( قوله وفعل مضي ) يشير الى ان الف بنيا للتثنية لان الاخبار في التحقيق عن المذكور والمحذوف معا لان المقصود ان الفعل الماضي وفعل الامر مبنيان ( قوله بنيا ) اصله بنوهما بدليل واعربوا فحذف الفاعل للعلم به وابدل الضمير المنصوب ضميرا مرفوعا نائبا عن الفاعل ( قوله الاول على ما يجزم به مضارعه ) اي فيما اذا كان له مضارع او على تقديره ان لم يوجد وترك قيد ان لو كان معربا لشهرته فلا يرد الامر الذي لا مضارع له كهات وتعال ولا امر جمع المونث صحيحا كان او معتلا مع ان مضارعه ليس مجزوما لبنائه لاتصاله بنون الاناث هذا تلخيص ما لهم فى هذا المقام ٠ وقد يقال ليس المراد ان اشخاص الافعال الامرية تابعة لاشخاص افعالها المضارعية على معنى انه لا بد من قياس كل امر على خصوص مضارع ماخوذ من مادته بل المراد ان انواع الافعال الامرية تابعة لانواع الافعال المضارعية ويبين ان الافعال المضارعية على ثلاثة انواع نوع اتصل به الف الاثنين او واو

وفي التعليل بالمبني لكون علته وجودية وعلة المعرب عدمية والاهتمام بالوجودي اولى من الاهتمام بالعدمي وايضا فلان افراد معلول علة البناء محصورة بخلاف علة الاعراب فقدم علة البناء ليبين افراد معلولها ( وفعل امر و ) فعل ( مضي بنيا ) على الاصل في الافعال الاول على ما يجزم به مضارعه من سكون او حذف والثاني على الفتح لفظا كضرب او تقديرا كرمى وبني على الحركة

لمشابهته المضارع في وقوعه صلة وصفة
وخبرا وحالا وشرطا وبني على الفتح لخفته
واما نحو ضربت وانطلقنا واستبقن
فالسكون فيه عارض اوجبه كراهتهم توالى
اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة
لان الفاعل كجزء من فعله وكذلك ضمة
ضربوا عارضة اوجبها مناسبة الواو * تنبيه *
بناء الماضي مجمع عليه واما الامر فذهب
الكوفيون الى انه معرب مجزوم بلام الامر
مقدرة وهو عندهم مقتطع من المضارع
فاصل قم لتقم فحذفت اللام للتخفيف
وتبعها حرف المضارعة قال في المغني
وبقولهم اقول لان الامر معنى فحقه ان
يودى بالحرف ولانه اخو النهي وقد دل
عليه بالحرف . اه . ( واعربوا مضارعا )
بطريق الحمل على الاسم

الجماعة او ياء المخاطبة وهو يجزم بحذف النون فكذا الامر المتصل به ذلك يبنى على حذف النون وان كان بعض افراده لا مضارع له ونوع لم يتصل به ذلك وهو معتل الاخر وهو يجزم بحذف حرف العلة وان كان بعض افراده بني لاتصاله باحدى النونين فكذا الامر الذي هو بذلك الوصف بني على حذف حرف العلة وان كان بعض افراده لا مضارع له ونوع لم يتصل به ذلك وهو صحيح الاخر وهو يجزم بالسكون فكذلك الامر الذي بذلك الوصف بني على السكون . وبتدبره تندفع تلك الشبه من غير احتياج لما تكلفوا ( قوله لمشابهة المضارع ) تمام التعليل والمضارع معرب والاصل في الاعراب ان يكون بالحركات ( قوله في وقوعه صلة الخ ) اي صدر صلة لما هو ضروري من ان تلك الانواع الاربعة معروضها الجملة بتمامها فلا يرد ان الواقع ما ذكر هو الجملة لا الماضي ( قوله واما نحو ضربت ) من كل ماض اسند لتاء الفاعل ونحو انطلقنا من كل ماض اسند الى ضمير المتكلم المعظم نفسه او المشارك ونحو استبقن من كل ماض اسند لنون جمع النسوة ولا يسكن في غير هذه الانواع الثلاث ( قوله كراهتهم الخ ) الاولى في التعليل اوجبه تمييز الفاعل من المفعول اذا اتصل بنون المعظم او المشارك وحملت التاء والنون على نا للمساواة في الرفع والاتصال وذلك لان التعليل الاول ينتقض بعلبط وجندل وان كان الاصل علابط وجنادل و بتاء التانيث في نحو شجرة وقد يمنع النقض والسند ان التوالى المكروه هو ما كان بطريق الاصالة في اصل الكلمة ( قوله فيما هو كالكلمة الخ ) الظرف متعلق بتوالى كما يقتضيه المعنى لئلا يلزم ظرفية الشيء لنفسه من جهة ان الاربع متحركات قد تكون كلمة على ما وهم لان الظرف ما هو كالكلمة الواحدة من حيث عمومه لا من حيث صدقه بخصوص ما فالظرفية حينئذ ظرفية اعم لاخص ( قوله بناء الماضي الخ ) يلوح ان الغرض من هذا التنبيه التعريض بسوء صنيع المصنف حيث لم يقدم ذكر الماضي للاتفاق على بنائه على الامر للاختلاف في بنائه مع ان الراجح اعرابه . ويحتمل ان يكون الغرض التنبيه على ان مقتضى تقديم الامر ترجيح بنائه على اعرابه فيعارض ترجيح صاحب المغني ( قوله قال في المغني الخ ) ملخص كلامه فيه الاستناد في ذلك الترجيح الى سبع ادلة * اولها ان الامر معنى من المعاني وكل ما كان كذلك حقه ان يودى بالحرف ينتج الامر حقه ان يودى بالحرف * الثاني ان الحرف ادي به النهي وما ادي به النهي يودى به الامر ينتج ان الحرف يودى به الامر اما الصغرى فظاهرة واما الكبرى فلانهما اخوان * الثالث ان الامرية خارجة عن مقصود الفعل وكل ما هو خارج عن مقصود الفعل لا يودى به الفعل ينتج ان الامرية لا يودى بها الفعل فتودى بالحرف * الرابع انهم صرحوا باللام في الاماكن التى حذفوها منها وكلما صرحوا بشيء في مكان حذفوه منه فقد قدروه في ذلك ينتج انهم قدروها في ذلك * الخامس ان فيه صفة المعرب وكل ما فيه صفة المعرب معرب ينتج انه معرب وبيان الصغرى انك تقول اغز واخش وارم واضرب واضربا واضربي كما تقول في الجزم والكبرى ضرورية * السادس انه على زعمكم بناوه بالحذف والبناء بالحذف غير معهود ينتج ان هذا على زعمكم غير معهود * السابع انه لو كان امرا لكان انشاء ولو كان انشاء لتجرد عن الزمان ولو تجرد عن الزمان لكان لعارض ولكن لاعارض فلا

لمشابهته اياه في الابهام والتخصيص وقبول لام الابتداء والجريان على لفظ اسم الفاعل في الحركات والسكنات وعدد الحروف وتعيين الحروف الاصول والزوائد

تجرد عن الزمان فلا انشاء فلا امر اما الملازمة فظاهرة واما الانشائية فلانه لو كان له عارض لكان له حالتان كبعت مثلا وهو ليس له إلّا حالة واحدة فكيف يكون فعلا مع عدم دلالته على الزمان • ويمكن ان يجاب عن الاول ببطلان الكبرى لانه لا يلزم من كونه معنى من المعاني اداوه بالحرف ولا يدعى انه معنى ملحوظ على وجه الالية من جهة ان الطلب نسبة بين الطالب والمطلوب لانه ليس كل نسبة ملحوظة ءالة كما صرحوا به في قولك زيد هو قائم ونسبة القيام الى زيد واقعة على ما حققه الشريف ولانه يلزم مثله في الخبر على انا لا نسلم انه ليس من حق الافعال اداء المعاني الالية كيف والمحققون على ان النسبة الى الفاعل داخلة في مفهومه * وعن الثاني بانه يلزم ان يكون لا فرق بين كف عن الضوب ولا تضرب لكون طلب الكف حينئذ يكون ملحوظا ءاليا فى كليهما مع ان مناط الفرق بينهما ملاحظته مستقلا في الاول دون الثاني كما حققه السيد السند في مواضع وتابعوه * وعن الثالث بانه مصادرة اذ كون الامر خارجا عن مدلوله فرع ثبوت تقدير دال ءاخر وهو اول المسالة * وعن الرابع بانه لو سلم كونه غير نادر لكان معارضا بان تجرده منها في المواضع الكثيرة ادل على الاصالة والاستقلال من الاقتران القليل على الفرعية والاقتطاع سيما مع الاجماع على اولوية عدم التقدير اذا امكن خلافه مع انه مصادرة ايضا اذ كونهم حذفوا اللام وصرحوا بها في الاماكن التى حذفوها منها فرع ثبوت كونها افعالا مضارعية وان اللام محذوفة منها وهو اول المسالة * وعن الخامس بان الاشتراك في وصف لا يقتضي اتحاد المشتركين لكثرة الامور المتباينة المشتركة في بعض الاوصاف وإلّا فنقول ان التاء من ضربت معربة لانك تقول ضربتُ ضربتَ ضربتِ نحو جاء احمد ورايت احمد ومررت باحمد * وعن السادس بانه مصادرة ايضا لان كون البناء مطلقا لم يعهد بالحذف فرع كونها معربة وهو اول المسالة ولو سلم فيرد انه يمكن حيئذ انكار احكام كثيرة فيقال عند ايراد حكم مختص بنوع من الانواع هذا غير معهود في غير ما ذكر ولو سلم فيقال القول باقتطاع الامر من المضارع قول باقتطاع فعل من فعل والقول باقتطاع الفعل من الفعل لم يعهد فالقول باقتطاع الامر من المضارع قول بما لم يعهد * وعن السابع بان الانشاء لا زمان له او له زمن حالى ولا بد على القولين فيه ان يكون ذلك من حيث انشائيته لا من حيث فعليته اما من حيث فعليته فلا بد لحدثه من زمان والزمان الذي اثبتناه لنحو اضرب لا من حيث انشائيته فانه من حيث انشاوك لطلب الضرب به لا زمان له على قول وله زمان حالى على ءاخر بل من حيث انه فعل اعتبر فيه ان يقع حدثه من المخاطب في الزمن المستقبل فلا بد له من زمان • هــذا ما عندي في هذا المقام فعليك بالتامل التام ( قوله لمشابهته اياه الخ ) المعني بالابهام احتمال الصيغة للزمانين المستقبل والحال احتمال رجل كل فرد من جنس الرجال و بالتخصيص تخصيصه بالسين او سوف للاستقبال تخصيص رجل بالالف واللام • وبدخول اللام نحو ان زيدا ليقوم « ان ربك ليحكم » و بالجريان المذكور ما هو ظاهر في نحو يضرب وضارب بل ولو تقديرا كما في نحو يقوم وقائم فانه جار عليه فى تحريك الاول والثالث وتسكين الثاني لان اصل يَقُومُ يَقْوُمُ وفي تعيين الاصول التى هي فاء الكلمة وعينها ولامها من الزوائد وهي ما عدى ذلك • هذا وقد رد المصنف هذه الاوجه

وقال الناظم في التسهيل بجواز شبه ما
وجب له يعنى من قبوله بصيغة واحدة
معاني مختلفة لولا الاعراب لالتبست
واشار بقوله بجواز الى ان سبب الاعراب
واجب للاسم وجائز للمضارع لان الاسم
ليس له ما يغنيه عن الاعراب لان معانيه
مقصورة عليه والمضارع يغنيه عن الاعراب
وضع اسم مكانه كما في نحو ـ لا تعن بالجفاء
وتمدح عمرا ـ فانه يحتمل المعاني
الثلاثة في لا تاكل السمك وتشرب اللبن
ويغنى عن الاعراب في ذلك وضع الاسم
مكان كل من المجزوم والمنصوب والمرفوع
فيقال لا تعن بالجفاء ومدح عمرو ولا تعن
بالجفاء مادحا عمرا ولا تعن بالجفا ولك
مدح عمرو ومن ثم كان الاسم اصلا والمضارع
فرعا خلافا للكوفيين فانهم ذهبوا الى ان
الاعراب اصل في الافعال كما هو اصل
في الاسماء قالوا لان اللبس الذي اوجب
الاعراب في الاسماء موجود في الافعال في
بعض المواضع كما في نحو لا تاكل السمك
وتشرب اللبن كما تقدم واجيب بان
اللبس في المضارع كان تمكن ازالته
بغير الاعراب كما تقدم وانما يعرب
المضارع (ان عريا من نون توكيد مباشر)
له نحو «ليسجنن وليكونا» (ومن نون
اناث كيرعن) من قولك النسوة يرعن
اي يخفن (من فتن) فان لم يعر منهما

اما الاول فبان الماضي بدون قد مبهم وبها مخلص للقرب . واما الثاني فبان لام الابتداء في المضارع تقاومها اللام الواقعة بعد لو الداخلة على الماضي نحو «ولو اسمعهم لتولوا» . واما الثالث فبان الماضي شريك في ذلك كفرح فهو فرح واشر فهو اشر ولبعض الناظرين هنا تطويل بلا طائل (قوله وقال الناظم في التسهيل الخ) اصل عبارته فيه وهو يعنى الاعراب في الاسم اصل لوجوب قبوله بصيغة واحدة معاني مختلفة والفعل والحرف ليسا كذلك فبنيا الا المضارع فانه شابه الاسم بجواز شبه ما وجب له . ولا يخفى ان ضمير له للاسم وان ما في قوله ماوجب له واقعة على قبوله بصيغه واحدة معاني مختلفة وان ادراج كلمة جواز يشير الى ان ذلك القبول في الفعل لجوازه ليس كنفسه في الاسم لوجوبه به الا ان كلمة شبه المضافة لما الواقعة على القبول تقتضي ان الذي شابه به الفعل الاسم ليس قبول المعاني المختلفة بل شيء ءاخر يشبهه وليس كذلك لان ذات القبول الذي وصفه في الاسم الوجوب غير ذات القبول الذي وصفه في الفعل الجواز فالجائز هنا عين الواجب هناك وهو القبول بصيغة واحدة لمعاني مختلفة . نعم لو نص في الاسم على معاني مخصوصة كما لو قال لقبوله بصيغة واحدة الفاعلية والمفعولية والاضافة مثلا لصح ادراج شبه حينئذ قطعا لانه انما يقتضي ان القبول بصيغة واحدة لخصوص تلك المعاني الذي وصفه في الاسم الوجوب ليس بعينه في الفعل بل يشبهه وهو القبول بصيغة واحدة لمعاني اخر مخصوصة كالنهي والمصاحبة والاستيناف . وهذا ما قال الفاضل الدماميني في شرحه على التسهيل ذكر الشبه هنا فاسد بل الجائز هنا عين الواجب هناك لا شبهه فان الذي اوجب اعراب الاسم على ما ذكر هو قبول المعاني المختلفة بصيغة واحدة وذلك بعينه ثابت للفعل ولعل الشارح المحقق يشير اليه حيث اوما الى ان صاحب التسهيل وان نكر المعانى المختلفة في الاسم واضاف لها القبول حتى لم يستقم له زيادة شبه لكنه اراد ما هو معين وهي المعانى المخصوصة التى لا يميزها الا الاعراب بدليل كلامه في شرحه وحينئذ يتم الشبه المذكور اذ ليس الذي في الفعل قبول المعانى المختلفة التى لا يميزها الا الاعراب بل معاني اخر شبيهة بها تتميز بالاعراب وغيره فيستقيم المراد وان لم تستقم العبارة التى هي ءالة له ولهذا قال يعنى من قبوله بصيغة واحدة معاني مختلفة لولا الاعراب لالتبست . وهذا بحيث لا يخفى على ذي طبع عربي ومع ذلك فقد زلت فيه اقدام حتى من بعض شروح التسهيل وبعض الناظرين لم يدر كلام الشارح هنا من كلام التسهيل فليتدبر (قوله لان معانيه مقصورة الخ) يريد ان المراد من كون قبول المعاني المختلفة واجبا في الاسم ان معاني الاسم مقصورة عليه ولازمة له ومن كون قبول المعاني المختلفة جائزا في الفعل انها غير مقصورة عليه ولازمة له فيتسبب عن الاول وجوب الاعراب فى الاسم وعن الثاني جوازه في الفعل وهذا صريح كلام الشارح فلا ينبغي التوقف فيه (قوله لا تعن) بالبناء للمفعول وكذا الفاضل فقد نقل فيه ذلك كما ستستقبله منا في باب التعجب ومن الشارح في ءاخر الكتاب (قوله مباشر) ذكر بعضهم انه يدل على اعرابه عند عدم مباشرة النون رجوع علم الرفع وقفا على المؤكد بالنون الخفيفة نحو هل تفعلن فاذا وقفت حذفت النون رادا لواو الجماعة ونون الرفع ولو بني لم يختلف وصلا ووقفا (قوله نون اناث) اي نون موضوعة للاناث ولو غير عقلاء

كالاثن ولو استعملت في مذكر نحو - ويرجعن من دارين ... - ثم انه لم يقيد نون الاناث بالمباشرة كما فعل في نون التوكيد لانها لا تكون إلَّا كذلك بخلاف نون التوكيد . ولهذا قال البدر الدماميني على قول التسهيل ما لم تتصل به نون التوكيد كلامه يوهم ان الاتصال شرط وتخلفه ممكن وقوله في الخلاصة - واعربوا مضارعا ان عريا * من نون توكيد مباشر ومن * نون اناث ... - سالم من هذا الايهام ( قوله لم يعرب ) اي لفظا لا ولو محلا ( قوله لمعارضة شبه الاسم بما هو الخ ) فرق بين النون حيث رجعت بالفعل لاصله والجوازم وحرف التنفيس وياء المخاطبة حيث لم ترجع به لذلك مع ان الكل من خصائص الافعال بان النون لما اتصلت بالاخر وصارت كالجزء وتعذر الاعراب بالحركة والحرف وتقديرهما لا حاجة اليه رجعت به الى الاصل دون ما ذكر . قيل وهذا الفرق انما يظهر بالنسبة لغير ياء المخاطبة واما هي فهي متصلة بالاخر وكالجزء من الفعل وهو وهم فان المفرق زاد تعذر الاعراب بالحركة والحرف وعدم الاحتياج للتقدير وبذلك يفرق بين المضارع المقرون بالنون والمضارع المسند لياء المخاطبة لوجود الاعراب فيه بالحرف وهو النون كما لا يخفى ( قوله لتركبه معها ) قيل انه علة للبناء وكونه على الفتح وانما احتاج لتعليل بنائه لان الاعراب فيه كالمتاصل بسبب المشابهة السابقة فاذا خرج عنه فكانه خرج عن الاصل وانما شبه تركيبه معها بتركيب خمسة عشر لا بتركيب معدي كرب ونحوه لان معدي كرب كلمتان ركبتا وصارتا كالكلمة الواحدة والمعنى واحد غير منظور فيه لتعدد والفعل مع النون ليس كذلك لان الفعل دال على الحدث الواقع في الزمن المعين والنون على التوكيد فهما نظير خمسة عشر لان المعنى فيه متعدد لانه بمنزلة خمسة وعشر هذا كلامه . والانصاف ان عبارة الشارح هذه المنقولة عن شرح الكافية كالصريحة في ان علة البناء المجيء على الاصل حيث علل عدم الاعراب بالمعارضة لشبه الاسم وان قوله لتركبه علة في البناء على الفتح كما ان قوله حملا على الماضي علة لكون البناء على السكون بشهادة قوله لانهما مستويان في اصالة السكون وعروض الحركة . هذا وفي متوسط الرضي انما بني لانه لو اعرب مع نون التوكيد لم يعلم انه مسند الى الواحد او الى الجمع في مثل هل تضربن ولو اعرب على نفس النون لجرى الاعراب على ما يشبه التنوين وهو غير جائز ( قوله حملا على الماضي ) الاوجه انه توجيه لقوله ومع الثانية على السكون مع ملاحظة رد ان يقال بنائه على الفتح للتركيب فالمعنى وانما بني على السكون مع وجود التركيب الذي علل به البناء على الفتح في الاول لانه حملوه على ما هو اشد به شبها وهو الماضي المتصل بها وانما حملوه عليه لاستوائهما في اصالة السكون وعروض الحركة فالتعليل ليس لمجرد البناء على السكون بل لعدم تاثير المقتضي الاول . فيندفع ما قيل اي حاجة للحمل على الماضي وهلا علل باصالة السكون في البناء ولا يحتاج للجواب بانه لما احتاج المعارض للاعراب الذي اصله الحركة وبني مع نون التوكيد على الحركة دل ذلك على ان الحركة هي المنظور اليها فيه والسكون ملغى الاعتبار فاذا خرج عن الحركة مع نون الاناث احتيج الى وجه في اخراجه ولا يكفي ان يتمسك بان الاصل في البناء السكون فتامل فقد اكثروا هاهنا من الاقاويل ( قوله لئلا يلتبس بفعل الواحد ) اي بفعل المسند اليه الواحد وذلك لان يضربان اذا حذفت منه الالف وقيل يضربن زال منه ما

لم يعرب لمعارضة شبه الاسم بما هو من خصائص الافعال فرجع الى اصله من البناء فيبنى مع الاولى على الفتح لتركبه معها تركيب خمسة عشر ومع الثانية على السكون حملا على الماضي المتصل بها لانهما مستويان في اصالة السكون وعروض الحركة كما قاله في شرح الكافية والاحتراز بالمباشر عن غير المباشر وهو الذي فصل بين الفعل وبينه فاصل ملفوظ كالف الاثنين او مقدر كواو الجماعة وياء الواحدة المخاطبة نحو هل تضربان يا زيدان وهل تضربن يا زيدون وهل تضربن يا هند الاصل تضربانن وتضربونن وتضربينن حذفت نون الرفع لتوالي الامثال ولم تحذف نون التوكيد لفوات المقصود منها بحذفها ثم حذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين وبقيت الضمة والكسرة دليلا على المحذوف ولم تحذف الالف لئلا يلتبس بفعل الواحد وسياتي الكلام على ذلك في موضعه مستوفى فهذا ونحوه معرب

والضابط ان ما كان رفعه بالضمة اذا اكد بالنون بني لتركبه معها وما كان رفعه بالنون اذا اكد بالنون لم يبن لعدم تركبه معها لان العرب لم تركب ثلاثة اشياء * تنبيه * ما ذكرناه من التفرقة بين المباشرة وغيرها هو المشهور والمنصور وذهب الاخفش وطائفة الى البناء مطلقا وطائفة الى الاعراب مطلقا واما نون الاناث فقال في شرح التسهيل ان المتصل بها مبني بلا خلاف وليس كما قال فقد ذهب قوم منهم ابن درستويه وابن طلحة والسهيلي الى انه معرب باعراب مقدر منع من ظهوره ما عرض فيه من الشبه بالماضي (وكل حرف مستحق للبنا) الذي به بالاجماع اذ ليس فيه مقتضى الاعراب لانه لا يعتوره من المعاني ما يحتاج الى الاعراب (والاصل في المبني) اسما كان او فعلا او حرفا (ان يسكنا) اي السكون لخفته وثقل الحركة

يستدل به على التثنية وهو الالف ورجعت فتحة النون لسقوط مقتضي كسرها فيتبادر الواحد والمقصود المثنى وذلك لبس قطعا فلا يرد منع اللبس بسند بقاء كسر النون الذي لا يكون مع المفرد ولا يدعى ان اللبس يوجد عند الذهول عن الكسرة اذ يرده ان اللبس بهذا المعنى يوجد حتى مع الالف على انه يقتضي ان لا تحذف الواو والياء اذ يقال قد يغفل عن الضمة والياء (قوله والضابط) اي للصور المتفرقة الملتبسة وهي صور بناء الفعل مع نون التوكيد واعرابه ان الفعل المضارع اذا كان رفعه بالضمة اذا اكد بالنون بني لرجوعه الى الاصل بسبب العارض وعلى الفتح لتركبه معها تركيب خمسة عشر فالمراد من قوله بني البناء على الفتح لا مطلق البناء بدليل كلامه السابق . فان ابيت فاجعل في كلامه هناك نحو الاحتباك فيكون ذكر المعلول الاول وهو البناء وحذف علته وهي الرجوع للاصل وحذف المعلول الثاني وهو البناء على الفتح واثبت علته وهي تركيب خمسة عشر . هذا واوردوا انهم ركبوا الثلاثة اشياء في باب لا حيث قالوا في لا ماء بارد انه ركبت الصفة والموصوف ثم ركبت معهما لا فليجر هنا ذلك . والاوجه لهم الفرق بانه لما ركبت الصفة والموصوف وادخلت عليهما لا والعامل في التابع هو العامل في المتبوع صار الجميع بسبب ذلك كالشيء الواحد بخلاف الفعل فانه وان عمل في الفاعل إلّا انه لا تسلط له على النون . إلّا انه يرده ان الغرض انما هو جعل الشيئين كشيء واحد ليكون الثالث معهما كانه ليس ثالثا وبين ان مجرد كون الفعل مع فاعله كشيء يكفي في كون النون معهما كانها ليست ثالثة وهذا القدر في الصورتين على حد سواء والزائد عليه لا دخل له فلا يعتبر . وعندي ان الاوجه ان يقال في الفرق ان الثلاثة الاشياء هنا يمتنع تركيبها بخلاف الثلاثة اشياء في باب لا لان احد الثلاثة اشياء هنا فعل وهو لكونه له دلالة هيئية ودلالة مادية بمنزلة كلمتين فلو وقع التركيب فيما ذكر لكان تركيب اربعة اشياء بالاخرة ولا كذلك في باب لا ولذلك لا تركيب في مثل لا رجل يتكلم موجود فليتدبر (قوله وليس كما قال) اصل هذا الاعتراض للشيخ الاثير فان الناظم لما قال في التسهيل ما لم تتصل به نون توكيد او اناث قال في الشرح بعد او اناث فيبنى اتفاقا فتعقبه الاثير بان القول باعرابه لابن درستويه وابن طلحة والسهيلي وجماعة لاستحقاق المضارع اياه فلا يعدم الاعراب إلّا بعدم موجبه وبقاء موجبه من المضارعة دليل بقائه وهو معها اي النون مقدر منع من ظهوره ما فيه من الشبه بالماضي (قوله الذي به) كان غرضه بهذا الكلام ان المقصود من البيت انما هو بيان ان بناء الحرف بالاستحقاق واما مجرد اتصافه بالبناء الذي هو محل اجماع فمعلوم كيف وقد ذكر ان الاسم اذا شابهه بني فكيف لا يكون مبنيا وعلى هذا يندفع الاعتراض على المصنف بعدم التوفية بالمراد لعدم استلزام الاستحقاق الاعطاء من غير احتياج لان يجاب بان الواضع يعطي الاشياء ما تستحق (قوله لا يعتوره من المعاني الخ) نقضه الشيخ الاثير بتوارد التبعيض والبيان والابتدائية على من مثلا ورده البدر الدماميني بان الكلام في المعاني الطارية بالتركيب لا الافرادية (قوله ان يسكنا اي السكون) الظاهر ان يقول اي التسكين إلّا انه عدل للازمه لكونه عبارة النحاة ولانه وصف الكلمة من غير احتياج لتكلف ولانه لا يقتضي ان الحركة كانت موجودة

بخلافه هو (قوله والمبني ثقيل) اي لكون معناه مفتقرا لمتسببين حتى كانه تركب معهما ان كان حرفا وحدثا وزمانا ونسبة ان كان فعلا ولانضمام شبه الحرف الى معناه الاصلي سواء كان في المعنى او في الوضع او في الاستعمال او في الافتقار ان كان اسما . وما قيل اي لتضمنه معنى الحرف زيادة على معناه الاصلي فيكون مركبا ففيه قصور ظاهر لعدم جريانه في الحرف بل في الفعل ايضا بل فيما عدى النوع الاول من الاربعة التي ذكرت للشبه فتامل (قوله اي وبعض المبني الخ) احد الابعاض ما تقدم في قوله ... والاصل في المبني ان يسكنا . وانما زاد ما ذكر دفعا لما عسى ان يتوهم منه ان ما خرج عن ذلك الاصل ليس من المبني (قوله لثقلهما) اما الاول فلانه انما يحصل باعمال العضلتين الواصلتين الى طرف الشفة . واما الثاني فلانه انما يحصل باعمال العضلة الواحدة الجاذبة الى اسفل (قوله وثقل الفعل) بدلالته على الحدث والزمان والنسبة وضعا (قوله لتضمنه معنى حرف التعريف) التعبير بالتضمن للتنبيه على انه لم يرد فيه عدل واقحام كلمة معنى ظاهر في ان المعنى الذي كان في الحرف سلب منه وادي بكلمة امس فالحرف مطروح غير منظور اليه . ولا يريبك قوله بعد لانه معرفة بغير اداة ظاهرة فان النفي المستفاد من غير ينصرف للاداة وظهورها بهذه القرينة وهذا بحيث لا يخفى (قوله وبني كم للشبه الوضعي او لتضمن الخ) هذا الترديد منظور فيه لما قدمه قبل من ان بعضهم لم يشترط فى الشبه الوضعي كون الثاني حرف لين والبعض اشترطه (قوله وما بني من الافعال الخ) هذا كلام حق لا يمترى فيه فقد اتفقت عليه كلمة القوم ولا يخالفه كلام الشارح السابق فقد قلنا ما ينبغي التنبه اليه على انه ولو كان ضروري البطلان لا يواخذ به . هذا وما قيل انه غير ظاهر بالنسبة للفعل المضارع لما تقدم لك من انه لما استحق الاعراب بسبب المشابهة السابقة استحق ان يسال عنه اذا سكن كما يدل عليه قول الشارح سابقا ومع الثانية على السكون حملا على الماضي المتصل بها فغير صحيح مبني على تلك الشجرة التي اريناك كيف اجتثت من فوق الارض ما لها من قرار فتثبت (قوله التقاء الساكنين) هاهنا اشكال مشهور وهو ان الناظم عرف البناء بقوله ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الاعراب وليس حكاية ولا نقلا ولا اتباعا ولا تخلصا من سكونين فاقتضى ان تلك الحركة ليست حركة بناء كاخواتها . واجيب بان تلك الحركة الموجودة في المعربات بدليل تمثيلهم لها بنحو « لم يكن الذين كفروا » وما هنا في الموجودة في المبنيات وبان حركة التقاء الساكنين التي لا تكون بناء فيما اذا كان الساكنان في كلمتين لا فيما اذا كانا في كلمة كما هنا (قوله او لها اصل في التمكن) يريد ان البناء الاصل فيه السكون كما تقدم والاعراب الاصل فيه الحركة فاذا بني الاسم على حركة يشار بحركته تلك الى انه له اصل في التمكن وان خرج عنه وعليه يتنزل قول غيره ليعلم ان لها اصلا في الاعراب وغير ءاخر للاعلام بان البناء غير اصلي . فلا ينافي ما سبق من ان من فائدة تنوين التمكين الدلالة على تمكن الاسم في باب الاسمية حيث لم يشبه الحرف فيبنى وقولهم ان المبني لا تمكن فيه وان زعمه الناظرون (قوله نحو يا مضار الخ) الانصاف ان حركته على لغة من ينتظر حركة بنية لا حركة بناء فلا ينبغي ذكره فيه وكذا يقال فيماياتى (قوله باداة واحدة) متعلق بمحذوف

والمبني ثقيل فلو حرك اجتمع ثقيلان (ومنه) اي وبعض المبني حرك لعارض اقتضى تحريكه والمحرك (ذو فتح وذو كسر و) ذو (ضم) فذو الفتح (كاين) وضرب ورب وذو الكسر نحو (امس) وجير وذو الضم نحو (حيث) ومنذ (والساكن) نحو (كم) واضرب وهل فالبناء على السكون يكون في الاسم والفعل والحرف لكونه الاصل وكذلك الفتح لكونه اخف الحركات واقربها الى السكون واما الضم والكسر فيكونان في الاسم والحرف لا الفعل لثقلهما وثقل الفعل وبني اين لشبهه بالحرف في المعنى وهو الهمزة ان كان استفهاما وان ان كان شرطا وبني امس عند الحجازيين لتضمنه معنى حرف التعريف لانه معرفة بغير اداة ظاهرة وبني حيث للافتقار اللازم الى جملة وبني كم للشبه الوضعي او لتضمن الاستفهامية معنى الهمزة والخبرية معنى رب التي للتكثير * تنبيه * ما بني من الاسماء على السكون فيه سوال واحد لم بني وما بني منها على حركة فيه ثلاثة اسئلة لم بني ولم حرك ولم كانت الحركة كذا وما بني من الافعال او الحروف على السكون لا يسال عنه وما بني منهما على حركة فيه سوالان لم حرك ولم كانت الحركة كذا واسباب البناء على الحركة خمسة التقاء الساكنين كاين وكون الكلمة على حرف واحد كبعض المضمرات او عرضة لان يبتدا بها كباء الجر اولها اصل في التمكن كاول او شابهت المعرب كالماضي فانه اشبه المضارع في وقوعه صفة وصلة وحالا وخبرا كما تقدم واسباب البناء على الفتح طلب الخفة كاين ومجاورة الالف كايان وكونها حركة الاصل نحو يا مضار ترخيم مضارر اسم مفعول والفرق بين معنيين باداة واحدة نحو يا لزيد لعمرو والاتباع

نحو كيف بنيت على الفتح اتباعا لحركة الكاف لان الياء بينهما ساكنة والساكن حاجز غير حصين واسباب البناء على الكسر التقاء الساكنين كامس ومجانسة العمل كباء الجر والحمل على المقابل كلام الامر كسرت حملا على لام الجر فانها في الفعل نظيرتها في الاسم والاشعار بالتانيث نحو انت وكونها حركة الاصل نحو يا مضار ترخيم مضارر اسم فاعل والفرق بين اداتين كلام الجر كسرت فرقا بينها وبين لام الابتداء في نحو لموسى عبد والاتباع نحو ذه وته بالكسر في الاشارة المؤنثة واسباب البناء على الضم ان لا يكون للكلمة حال الاعراب نحو « لله الامر من قبل ومن بعد » بالضم ومشابهة الغايات نحو يا زيد فانه اشبه قبل وبعد قيل من جهة انه يكون متمكنا في حالة اخرى وقيل من جهة انه لا تكون له الضمة حالة الاعراب وقال السيرافي من جهة انه اذا نكر او اضيف اعرب ومن هذا حيث فانها انما ضمت لشبهها بقبل وبعد من جهة انها كانت مستحقة للاضافة الى المفرد كسائر اخواتها فمنعت ذلك كما منعت قبل وبعد الاضافة وكونها حركة الاصل نحو يا تحاج ترخيم تحاجج مصدر تحاج اذا سمي به وكونه في الكلمة كالواو في نظيرتها كنحن ونظيرتها همو وكونه في الكلمة مثله في نظيرتها نحو اخشوا القوم ونظيرتها قل ادعوا والاتباع كمنذ وقد بان لك ان القاب البناء ضم وفتح وكسر وسكون ويسمى ايضا وقفا وهذا شروع في ذكر القاب الاعراب وهي ايضا

صفة لمعنيين اي مدلول عليهما باداة واحدة لا بالفرق لانه انما هو باختلاف الحركة لا بالاداة الواحدة ثم فتح لام المستغاث لوقوعه موقع الضمير وكسر لام المستغاث من اجله للفرق كما سياتي في بابه وقيل الاول لان المطلوب منه الفتح والنصر والثاني لان المطلوب كسرة (قوله نحو كيف) انما مثل بها للاتباع وباين لطلب الخفة لخفة الكاف وثقل الهمزة (قوله التقاء الساكنين) اي دفع التقاء الساكنين بما هو اصل فيه بدليل عده فيما تقدم مقتضيا لاصل الحركة والاولى له التصريح به (قوله نظيرتها في الاسم) اي وليست هي لتخالف العمل (قوله ومشابهة الغايات نحو يا زيد) هذا احد التوجيهات في المنادى والاخر الفرق بينه وبين المنادى المضاف في بعض لغاته (قوله قيل من جهة انه يكون متمكنا) الملحوظ في وجه الشبه على هذا هو ان كلا منهما يكون متمكنا في حالة اخرى فاتى بالحركة لتنبه على ذلك وعلى ما بعده هو ان كلا منهما لا تكون له الضمة حالة الاعراب وعلى ما بعده هو ان كلا منهما اذا نكر او اضيف اعرب ومعنى كون نحو يا زيد متمكنا في حالة اخرى انه ان لم يكن منادى مفردا علما لم يبن فلم يتمكن ومعنى كونه لا تكون له الضمة في حال الاعراب انه لو كان منادى واعرب فلا يعرب الّا بالنصب نكرة او مضافا ويقصد تنكيره (قوله ومن هذا) اي ومما يبنى على الضم لمشابهة الغايات (قوله فمنعت ذلك) اي الاضافة الى المفرد واما الاضافة الى الجمل فهي لازمة لها (قوله ترخيم تحاجج) اي على لغة من لا ينتظر اما على لغة من ينتظر فالحركة للبنية لا للبناء (قوله كنحن ونظيرتها همو) يريد ان نحن وهمو متناظران في الدلالة على جماعة ولما كان في ءاخر همو واوا اختار في نحن ان يكون مبنيا على ضمة لتناسب واو النظير (قوله نحو اخشوا القوم) يعني ان اخشوا وقل نظيران ولما اتصل بقل ادعوا ضمت لام قل اتباعا لعين ادعوا فضم واو اخشوا لما اتصل به القوم وان لم يكن ما يتبع لتلك المناظرة . واعترض بان الضمتين المذكورتين للاتباع والمناسبة وما هما فيه مبني على السكون فلا ينبغي عدهما فيه في حركات البناء (قوله وقد بان لك الخ) انما لم يعبر بالفاء لانه ليس المقصود ان يكون هذا نتيجة لما تقدم وانما الغرض استيناف كلام علم بعض مقدماته من الكلام السابق ليبين به كلام المصنف الذي بعده على وجه المناسبة (قوله ان القاب البناء الخ) الاضافة لادنى ملابسة اي القاب انواعه وفي التحقيق على حذف مضاف لظهور ان البناء لا يرادف كل واحد من الضم والفتح واخويهما وكذلك الضم مع البقية مثلا وكذلك قولهم القاب الاعراب لظهور ان الاعراب لا يرادف الرفع والنصب واخويهما وكذا الرفع مع البقية مثلا بل مع التصريح بذلك المضاف ايضا يبقى التسامح على راي من يقول بمعنوية البناء والاعراب لظهور ان الرفع والضم ليسا نوعي الاعراب والبناء بل التغيير ذو الرفع واللزوم ذو الضم . وبالجملة فليس مراد من عبر بتلك العبارة الّا ان القوم في باب الاعراب يعبرون بالرفع والنصب والخفض والجزم وفي باب البناء بالضم والفتح والكسر والسكون وانما ترك التصريح بالانواع لانه مع عدم جريانه على القولين نقدوه بان السكون عدمي فلا يشارك الثبوتيات في النوعية وان رد بان المراد النوعية اللغوية لا المنطقية وبان محل ذلك في العدم المطلق . واعلم ان هذه التفرقة بين القاب البناء والقاب الاعراب

هي للبصريين متقدميهم ومتاخريهم واما الكوفيون فيجوزون استعمال كل واحد منهما في موضع الاخر نص عليه الرضي . هذا وانما قدم القاب البناء على القاب الاعراب لانه كان بصدد الكلام عليه ولاجل ان يذكر بعدها القاب الاعراب فيتخلص للكلام على عبارة المصنف يشهد بذلك قوله وهذا شروع في ذكر علامات الاعراب وقوله وقد اشار الى الاول بقوله فلا حاجة لما تكلفوه (قوله اربعة) اورد عليه ان الضم لا يتناول الالف في نحو يا زيدان والفتح لا يتناول الياء في نحو لا رجلين والسكون لا يتناول الحذف في نحو اغز مع انها بناء وليس لاحد ان يقول المراد انواعه الاصلية اذ الاصالة والفرعية لا تعقل في الانواع كذا قيل . وجوابه ان الانواع انما هي تلك الاربعة وما ذكر ليست منها وانما هي نائبة عنها كما لا يخفى فان اطلق عليها اسم النوع فبتلك النيابة ليس إلّا (قوله والرفع والنصب الخ) تقديم الرفع كما صنع كثيرون لانه الاشرف اذ هو اعراب العمد ولا يخلو منه كلام وبدا سيبويه بالنصب لكونه اوسع مجالا فقال وهي تجري على ثمانية مجار على النصب والرفع والجر والجزم والفتح والضم والكسر والوقف فقدم النصب على الرفع والضم وهذا كله ترتيب استحساني لا ضروري واعلم انه ان حملت البيت على ان المراد ان الاسم والفعل يشتركان في الرفع وفي النصب وان الاسم يختص بالجر والفعل يختص بالجزم وكذا ان حملت على ان المراد ان الرفع والنصب اشترك فيهما الاسماء والافعال وان الجر يختص به الاسم وان الجزم يختص به الفعل وتكون الباء داخلة على المقصور على الاستعمال الجيد القليل فالامر بين فان حملت على ان المراد الرفع والنصب اشترك فيهما الاسماء والافعال وان الجر يختص بالاسم وان الجزم يختص بالفعل والباء داخلة على المقصور عليه على ما هو الكثير الشائع فيه فيكون اللفظ مقلوبا حينئذ والاصل والجر قد خصص بالاسم والجزم قد خصص بالفعل ولهذا عبر في التسهيل بقوله وخص الجر بالاسم وخص الجزم بالفعل . بقي انه اعترض على المصنف بان ما هنا مكرر مع قوله سابقا بالجر واجيب بان المستفاد من هنا ان الجر نوع من انواع الاعراب مختص بالاسماء ولا شك انه لم يستفد مما تقدم (قوله لان عامله لا يستقل الخ) اصل العبارة في التسهيل هكذا وخص الجر بالاسم لان عامله لا يستقل فيحمل غيره عليه بخلاف الرفع والنصب وخص الجزم بالفعل لكونه كالعوض من الجر هذا كلامه اي وخص الجر بالاسم لان عامله لا يستقل لافتقاره الى ما يتعلق به فيحمل بالنصب بان مضمرة بعد الفاء غيره اي غير الجر يريد غير الجر في الاسماء وهو الجر في الافعال لو كان ومن ثم فقد الجر من المضارع دون الرفع والنصب بخلاف الرفع والنصب لاستقلال عامل كل منهما فجعل الفعل مشاركا للاسم فيهما بطريق الحمل والتفريع واختص الجر بالاسم لضعفه وتباعده عن ان يحمل غيره عليه وخص الجزم بالفعل لكونه فيه كالعوض من الجر جبرا لما فاته من المشاركة فيه فصار لكل من صنفي المعرب ثلاثة اوجه من الاعراب الرفع والنصب والجر للاسم والرفع والنصب والجزم للفعل . وجماع القول في ذلك وبيانه ان الاسم لما كان اصلا في الاعراب للفعل كانت عوامله اصلا لعوامله وقيل رافع الاسم وناصبه التفريع عليهما لاستقلالهما بالعمل وعدم تعلقهما بعامل ءاخر بخلاف عامل الجر فغير مستقل لافتقاره الى متعلق ومن ثم اذا حذف الجار انتصب معموله واذا عطف على المجرور

اربعة رفع ونصب وجر وجزم ومن المازني ان الجزم ليس باعراب فمن هذه الاربعة ما هو مشترك بين الاسماء والافعال وما هو مختص بقبيل منهما وقد اشار الى الاول بقوله (والرفع والنصب اجعلن اعرابا * لاسم وفعل) فالاسم نحو ان زيدا قائم والفعل (نحو) اقوم و (لن اهابا) والى الثاني اشار بقوله (والاسم قد خصص بالجر) اي فلا يوجد في الفعل قال في التسهيل لان عامله لا يستقل فيحمل غيره عليه بخلاف الرفع والنصب (كما * قد خصص الفعل بان ينجزما) اي بالجزم لكونه فيه حينئذ كالعوض من الجر قاله في التسهيل واعلم ان الاصل في كل معرب ان يكون اعرابه بالحركات او السكون والاصل في كل معرب بالحركات ان يكون رفعه بالضمة ونصبه بالفتحة وجره بالكسرة والى ذلك الاشارة بقوله

جاز نصب المعطوف وربما اختير النصب فشارك المضارع الاسم في الرفع والنصب لقوة عاملهما بالاستقلال وامكان التفريع عليهما وضعف عامل الجر لعدم استقلاله عن تفريع غيره عليه فانفرد به الاسم وجعل جزم الفعل عوضا عما فاته من المشاركة في الجر فانفرد به ليكون لكل من صنفي المعرب ثلاثة اوجه فتعادلا وذلك ان الجزم راجح باستغناء عامله عن تعلق بغيره والجر راجح بكونه ثبوتيا بخلاف الجزم فانه بحذف حركة او حرف فتعادلا كذا في شرح المصنف . وفي شرح الشيخ الاثير وما اعتل به المصنف لاختصاص كل من الصنفين باحد النوعين ولو كان صحيحا كان الاولى ان لا يذكره في هذا الكتاب لكونه جامعا لاكثر احكام النحو موضوعا لذلك لم يقصد مصنفه الى تمثيل حكم ولا لتعليله ولا لدليله السمعي فايراد ذلك فيه ليس بالمناسب واما طلب العلة لاختصاص كل منهما بما اختص به فشيء قد بحث فيه ارباب هذه الصناعة ومدوا اطناب القول فيه بما لا طائل تحته . والصواب ما حرره بعض اصحابنا ان التعرض لامتناع جر المضارع المعرب ولامتناع جزم المعرب من الاسماء على الاطلاق تعرض للسوال عن مبادي اللغاة ولا سبيل اليه لادائه الى التسلسل الا ترى وقوعه على انفراد الاسماء بالجر والافعال بالجزم لا يخلو ان يقال لاي شيء لم تجزم الاسماء بجوازم الافعال او بعامل من عواملها يعمله بدل عمله او مع عمله وكذا لاي شيء لم تخفض الافعال بخوافض الاسماء او بعامل من عواملها يعمله بدل عمله او مع عمله وكيفما فرض السوال لزم مثل ذلك في الرفع والنصب فيقال لاي شيء لم ترفع الافعال بروافع الاسماء او بعامل من عواملها غير الناصبة فيعمله بدل عمله او مع عمله حتى تعمل روافع الافعال بدل عملها نصبا او مع عملها الرفع نصبا ويلزم ايضا مثله في روافع الاسماء ونواصبها اذ بتقدير كون الامر على ما سئل عنه تسوغ اسئلة اخر فيودي الى تسلسل الاسئلة وكذا لا يتعرض لامتناع خفض الافعال وجزم الاسماء مطلقا وانما يسال عما كان يجب قياسا فامتنع كخفض المضارع مضافة اليه اسماء الازمنة نحو « يوم ينفع الصادقين صدقهم » لكونه فعلا معربا لعامل الخفض ولم يوثر فيه وكذا يجب ايضا قياسا جزم الاسماء غير المنصرفة لمضارعتها الفعل بزوال التنوين والخفض فيجب بدخول عوامل الخفض اخلاوها من علامته بمقتضى الشبه لكون الجزم ان يدخل عامل فلا يحدث علامة بل يكون ترك العلامة علامة له وانما لم توثر الاضافة الى الفعل المعرب لكونها في المعنى الى المصدر المفهوم منه الم تر ان معنى الاية يوم نفع الصادقين ودلالة الفعل على المصدر دلالة تضمن والعرب لا تخبر عن شيء او تضيف اليه الا وهي ءاتية في الاخبار والاضافة باللفظ الدال عليه مطابقة فلا تقول اعجبني السقف مرادا به الحائط الكائن هو عليه او خشبة منه فمن ثم لم توثر الاضافة في الفعل لكونها لا اليه من حيث عدم دلالته على المصدر مطابقة واما الاسماء الممنوعة من الصرف فلم تبق ساكنة حالة الخفض فيكون في ترك العلامة لها علامة له اذ لو فعلوا كان اجحافا بها لما يلزم من حذف شيئين من جهة واحدة وكل منهما لمعنى وهو مفقود في كلامهم فيما ليس له معنى هذا كلامه وانما سقناه برمته لنفاسته ( قوله فارفع بضم ) قال الشيخ الاثير هكذا يعني كقول التسهيل فارفع بضمة الخ قال غيره وكان القياس على راي البصرية بدل ضمة رفعه وفتحة نصبه وكسرة جره لان الضم

( فارفع بضم وانصبن فتحا وجر * كسرا كذكر الله عبده يسر ) فذكر مبتدا وهو مرفوع بالضم والاسم الكريم مضاف اليه وهو مجرور بالكسر وعبده مفعول به وهو منصوب بالفتح ثم اشار الى ما بقي وهو الجزم بقوله ( واجزم بتسكين ) نحو لم يقم

والفتح

والفتح والكسر انما هي للمبني فينسب ما هو من لفظها الى المبني والرفع والنصب والجر للمعرب فينبغي نسبة ما هو من لفظها للمعرب غير انهم اطلقوا على الحركات الاعرابية ضمة وفتحة وكسرة توسعا لان اللفظ بالمضموم والمفتوح والمكسور كهو بالمرفوع والمنصوب والمجرور وقال الرضي اذا اطلق الضم والفتح والكسر في عبارة البصرية فهي لا تقع إلّا على حركات غير اعرابية بنائية كانت كضمة حيث او لا كضمة قاف قفل ومع القرينة تطلق على الاعرابية ايضا كقول المصنف يعني ابن الحاجب بالضمة رفعا وقال ابن النحوية في شرح الفية ابن معطي وحركاته اي الاعراب تلقب بالرفع او بالنصب او بالجر بقرينة قوله والجزم من القابه واما القاب البناء فضم وفتح وكسر ووقف وهذه التفرقة بين القاب الاعراب والقاب البناء هي للبصريين المتقدمين والمتاخرين واما الكوفيون فيجوزون استعمال كل منهما في موضع الاخر فيقولون في حيث مرفوع وفي قام زيد مضموم وكذلك باقيها وفي الكتاب وشروحه مثل ذلك فما قاله البدر الدماميني وتابعوه من انه لا خلاف ان الحركات الثلاث ضمة وفتحة وكسرة وانما اكثر البصريين قصدوا الفرق في القاب المعربات والمبنيات لا في القاب الحركات لا ينبغي (قوله لا منافاة الخ) يعني ان المصنف حيث قال - والرفع والنصب الخ - يتبادر منه انه جعل الرفع وما معه اعرابا فيكون الاعراب عنده لفظيا ومذهبه في نفس الامر ذلك وذلك ينافي قوله فارفع بضم الخ اذ يفهم ان الضم مثلا علامة اعراب لا اعراب إلّا ان المنافاة مندفعة بان الاعراب اذ ذاك الاثر مطلقا وحينئذ فهو كلي تحته حقائق مختلفة يتحقق في ضمن نوع الرفع ونوع النصب مثلا اللذين يتحققان في شخص الحركة التي في ءاخر المرفوع والمنصوب والمجرور مثلا ويستدل عليهما بخصوص الضمة التي في ءاخر زيد مثلا كما يستدل على سائر الحصص الجنسية والنوعية بالاشخاص الجزئية ونظيره ان وجود زيد في مكان يدل على ان الانسانية والحيوانية تحققا في ذلك المكان وهذا مما لا سبيل للشك فيه فتثبت واحذر فضول الناظرين (قوله فرع عما ذكر) لا اشكال فيه في نفسه لان غاية ما اقتضت هذه العبارة ان ما سياتي في الجملة فرع عما ذكر في الجملة ثم فصل ذلك بما فرعه عليه من قوله فينوب عن الضمة الواو الخ واما زيادته على كلام المصنف فحرصا على المناسبة في الدخول على كلام المصنف فيقع قول المصنف ينوب مع قوله فرع عما ذكر احسن موقع (قوله الحذو) مجرور بدل من هذا وعامل المجرور محذوف اي احذ او مرفوع مبتدا او منصوب لمحذوف (قوله نيابة عن الحركات الثلاث) ليس متنازعا فيه لكون الرفع بالواو مثلا ليس نيابة عن الحركات الثلاث ولا معمولا للمجموع وإلّا اجتمعت عوامل على معمول واحد بل معمول لمحذوف اي ينوب ما ذكر نيابة (قوله فان الاشهر فيها البناء عند طيء) يريد بذلك دفع ايراد وهو انه ان لم يبن الصحبة فلا يتعين البناء بل يجرى فيه هذا الاعراب فكيف يحترز عنه . وحاصل الدفع ان الاحتراز منظور فيه لما هو الاشهر وهو البناء . واما ما قيل من انه لا يسوغ الاحتراز بهذا القيد لان الكلام في المعربات فمدفوع بان التعويل على المقام يكون عذرا لمن ياتي بما هو خلاف الاصل من التقييد في العبارة لا على مقابله (قوله والفم) لا يذهب عليك ان المستفاد من كلامه ان الفم لا يثبت له الاعراب بالواو رفعا وبالالف نصبا وبالياء جرا

تنبيــــه ❋ لا منافاة بين جعل هذه الاشياء اعرابا وجعلها علامات اعراب اذ هي اعراب من حيث عموم كونها اثرا جلبه العامل وعلامات اعراب من حيث الخصوص

(وغير ما ذكر) من الاعراب بالحركات والسكون مما سياتي فرع عما ذكر (ينوب) عنه فينوب عن الضمة الواو والالف والنون وعن الفتحة الالف والياء والكسرة وحذف النون وعن الكسرة الفتحة والياء وعن السكون حذف الحرف فللرفع اربع علامات وللنصب خمس علامات وللجر ثلاث علامات وللجزم علامتان فهذه اربع عشرة علامة منها اربعة اصول وعشرة فروع لها تنوب عنها فالاعراب بالفرع النائب (نحو جا اخو بني نمر) فاخو فاعل والواو فيه نائبة عن الضمة وبني مضاف اليه والياء فيه نائبة عن الكسرة وعلى هذا الحذو واعلم ان النائب في الاسم اما حرف واما حركة وفي الفعل اما حرف واما حذف فنيابة الحرف عن الحركة في الاسم تكون في ثلاثة مواضع الاسماء الستة والمثنى والمجموع على حده فبدا بالاسماء الستة لانها اسماء مفردة والمفرد سابق المثنى والمجموع ولان اعرابها على الاصل في الاعراب بالفرع من كل وجه فقال (وارفع بواو وانصبن بالالف ❋ واجرر بياء) اي نيابة عن الحركات الثلاث (ما) اي الذي (من الاسما اصف) لك بعد (من ذاك) اي من الذي اصفه (ذو ان صحبة ابانا) اي اظهر لا ذو الموصولة الطائية فان الاشهر فيها البناء عند طيء (والفم

حيث الميم منه بانا ) اي انفصل فان لم ينفصل منه
اعرب بالحركات الظاهرة عليها وفيه حينئذ عشر لغات
نقصه وقصره وتضعيفه مثلث الفاء فيهن والعاشرة اتباع
فائه لميمه وفصحاهن فتح فائه منقوصا و ( اب ) و
( اخ ) و ( حم كذاك ) مما اصف ( وهن ) وهي كلمة
يكنى بها عن اسماء الاجناس وقيل عما يستقبح ذكره
وقيل عن الفرج خاصة فهذه الاسماء الستة تعرب
بالواو رفعا وبالالف نصبا وبالياء جرا وهذا الاعراب
متعين في الاول منها وهو ذو ولهذا بدا به وفي الثاني
منها وهو الفم في حالة عدم الميم ولهذا ثنى به وغير متعين
في الثلاثة التي تليهما وهي اب واخ وحم لكنه الاشهر
والاحسن فيها ( والنقص في هذا الاخير ) وهو هن
( احسن ) من الاتمام وهو الاعراب بالاحرف الثلاثة
ولذلك اخره والنقص ان تحذف لامه ويعرب بالحركات
الظاهرة على العين وهي النون وفي الحديث من تعزى
بعزاء الجاهلية فاعضوه بهن ابيه ولا تكنوا ولقلة
الاتمام في هن انكر الفراء جوازه وهو محجوج بحكاية
سيبويه الاتمام عن العرب ومن حفظ حجة على من
لم يحفظ ( وفي اب وتاليه ) وهما اخ وحم ( يندر )
اي يقل النقص ومنه قوله

بابه اقتدى عدي في الكرم    ومن يشابه ابه فما ظلم

( وقصرها ) اي قصر اب واخ وحم ( من نقصهن اشهر )
قصرها مبتدا واشهر خبره ومن نقصهن متعلق باشهر وهو
من تقديم من على افعل التفضيل وهو قليل كما ستعرفه
والمراد ان استعمال اب واخ وحم مقصورة اي بالالف
مطلقا اكثر واشهر من استعمالها منقوصة اي محذوفة
اللامات معربة على الاحرف الصحيحة بالحركات الظاهرة
ومن القصر قوله

ان اباها وابا اباها    قد بلغا في المجد غايتاها

* وفي المثل * مكره اخاك لا بطل وحاصل ما ذكره ان
في اب واخ وحم ثلاث لغات اشهرها الاعراب بالاحرف
الثلاثة والثانية ان تكون بالالف مطلقا والثالثة ان
تحذف منها الاحرف الثلاثة وهذا نادر وان في هن
لغتين النقص وهو الاشهر والاتمام وهو قليل وزاد في التسهيل

إلّا بشرطين . احدهما ان لا يبقى على حالته تلك المتلفظ به معها بل لا بد
من زوال الميم لقوله حيث الميم منه بانا . الثاني ان يضاف لغير الياء لقوله
وشرط ذا الاعراب ان يضفن لا لليا فاذا توفرت الشروط واريد الاتيان بالمشروط
فيقال مثلا هذا فوك ورايت فاك ونظرت الى فيك وهذا معنى لا شك في استفادته
من كلامه ومطابقته وان عاقت عنه الناظرين الوساوس والاوهام ( قوله حيث
الميم منه بانا ) اي في التركيب الذي زالت من الفم فيه الميم فحيث للمكان
( قوله والعاشرة اتباع الخ ) ذكر بعضهم انها الثالثة عشرة لان ست النقص والقصر
تضرب في حالتي التضعيف وعدمه فيخرج اثنتا عشرة ثالثة عشرتها الاتباع ثم ظاهر
انه على لغة القصر الاعراب بالحركات المقدرة فكان الاولى للشارح ان يسقط الظاهر
مما تقدم إلّا ان يقال انه رعاية لقوله وفصحاهن فتح فائه منقوصا ( قوله اب
اخ الخ ) هي معارف بقصد اللفظ ( قوله عن اسماء الاجناس الخ ) عبارة الصحاح
المنقولة في هذا المقام لا تقتضي انه كناية عن نفس الجنس لا عن اسمه لان
قوله ومعناه شيء يحتمل ان يراد لفظ شيء . نعم في كلامهم ما يدل على انه كناية
عن نفس الشيء لا عن لفظه فقد قال علي رضي الله عنه من يطل هن ابيه
ينتطق به وقال الشاعر

رحت وفي رجليك ما فيهما    وقد بدا هنك من المئزر

وقال آخر

الا ليت شعري هل ابيتن ليلة    وهني جاذ بين لهزمتي هن

( قوله من تعزى بعزاء الجاهلية الخ ) اقتصر ابن الاثير في النهاية على هذه
الرواية وفي الجامع الصغير للحافظ السيوطي اذا رايتم الرجل يتعزى بعزاء الجاهلية
فاعضوه بهن ابيه ولا تكنوا وتعزى انتسب وانتمى اي قال يا لفلان ليخرج الناس
معه الى القتال في الباطل فاعضوه اي قولوا له اعضض على هن ابيك الذي انتسبت
اليه عساه يجيبك ولا تكنوا لا تذكروا له كناية الذكر وهي الهن بل صريح الاسم
وتعزى بمثناة مفتوحة فعين مهملة فزاي مشددة واعضوا بفتح الهمزة وكسر العين
المهملة وضاده معجمة مشددة وتكنوا بفتح التاء وسكون الكاف ( قوله انكر الفراء
جوازه ) وذلك لانه قال واما ما لم يتم في حال فدم وهن وهنة اذ لم نجد له في
الواحد تماما ( قوله بابه اقتدى الخ ) اعترضت هذه الشهادة باحتمال حذف
الياء من الاول والالف من الثاني ضرورة وفيه نظر لان مثل هذا لا يتعذر في
شعر مع انه انشد حمزة ايضا قوله

سوى ابك الادنى وان محمدا    على كل حال يا بن عم محمد

والظواهر اذا تكاثرت تفيد القطع مع انه حكى الفراء هذا ابك وهو لا يجري فيه
ما ذكر تامل ( قوله وان في هن لغتين ) بقيت ثالثة نبه عليها في التسهيل
بقوله وقد تشدد نونه . اه . مثل قوله

الا ليت شعري هل ابيتن ليلة      وهني جاذ بين لهزمتي هــن

كنى بهني المشددة عن ذكره وجاذ بجيم وذال معجمة اي منتصب يقال جذا واجذا اي انتصب قائما واللهزمتان بكسر اللام والزاي عظمان ناتئان في اللحيين تحت الاذنين كذا في الصحاح غير ان الشاعر استعملهما في جانبي الفرج على جهة الاستعارة وقد عد الجواليقي الفتح من لحن العوام (قوله في اب التشديد) حكى الازهري اللغوي انه يقال استاببت فلانا ابا اتخذته ابا وفي الكشاف في سورة عبس والاب المرعى لانه يوب اي يوم وينتجع والاب والام اخوان قال      جذمنا قيس ونجد دارنـــا      ولنا الاب به والمكرع

وفي شرح التسهيل للدماميني فلعل من سمى الاب ابا بالتشديد مراع فيه من المعنى ما روعي في اسم المرعى كما ان من سمى الوالدة اما مراع فيها كونها توم اى تقصد ورد بان قصاراه انه شبه اشتقاق لا يدل على ما ذكر (قوله واخوا باسكان الخاء) اي على وزن فلس نحو ما انشده الفرا      ما المرء اخوك ان لم تلفه وزرا      عند الكريهة معوانا على النوب

(قوله وفي حم حموا الخ) عبارة التسهيل وحم مماثل قرو او قرء او خطا . اه . الاول بفتح القاف وسكون الراء وواو يطلق على قدح من خشب وعلى ميلغة الكلب والثاني بفتح القاف وسكون الراء وهمزة يطلق على الوقت والحيض والطهر والثالث بفتح المعجمة والطاء المهملة والهمزة ضد الصواب (قوله ان ذو بمعنى صاحب وزنها فعل بالتحريك) اي فاصلها ذوي حذفت الياء لتطرفها وللتخفيف وبقيت الواو خوف حذف الاعراب . وفي شرح التسهيل وزنه عند سيبويه فعل بفتحتين حذفت لامه بدليل ذواتي في التثنية باعادة اللام كما قالوا ابوان في تثنية اب كائنا عنده من باب طويت وبه قال الاخفش محتجا بذلك . قال ابو علي والفتح لا يلزم لانه كما استمر تحريك العين لحذف اللام لم يعتبر ردها لعروضه فتركوها محركة كما قالوا دموي . وقال – يدوان بيضاوان عند محرق – وفي شرح الدماميني وزنه فعل بفتح الفاء والعين بدليل ذوي مال وفيه نظر . قلت وهو بين الوجه واصحه وان استدل به سيبويه اذ لو كان الفتح الاصل على مقتضى هذا الدليل لقالوا في الجمع ذوو مال كما في مصطفون فكانت الالف تسقط لمكان واو الجمع ويفتح متلوها دلالة على المحذوف هذا كلامه . وفي شرح فصول ابن معطي لابن اياز بعد ان ذكر مثل ما ذكر الشارح فان قيل فلم حكمت على عينه بالتحريك وهلا كانت ساكنة . قيل بعضهم يستدل على ذلك بقولهم في جمعه اذواء لان افعالا جمع فعل كما قدمنا وهذا ضعيف اذ لقائل ان يقول الاصل فعل بسكون العين لكن جمع على افعال لكونه عينه معتلة فهو اذا كثوب واثواب وحوض واحواض و بعضهم يستدل عليه بانهم قالوا في تثنية مونثه الذي هو ذات ذواتا والاصل ذويتا فقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ولو كانت الواو ساكنة لقيل ذيتا والاصل ذويتا فلما اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون قلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وعلى هذا يعتمد فان قيل فلم كانت اللام المحذوفة من ذو ياء وهلا كانت واوا . قيل قد تبين ان عينها واو لقولهم في جمعها ذوو وذوات ولم يقولوا ذيوا ولا ذيات واذا كان كذلك فجعل اللام ياء اولى من جعلها واوا لان باب طويت وشويت اكثر من باب قوة وحوة ومعنى ذلك ان ما عينه

في اب التشديد فيكون فيه اربع لغات وفي اخ التشديد واخوا باسكان الخـاء فيكون فيه خمس لغات وفي حم حموا كقرو وحما كقرء وحما كخطا فيكون فيه ست لغات ❋ تنبيه ❋ مذهب سيبويه ان ذو بمعنى صاحب وزنها فعل بالتحريك ولامها ياء ومذهب الخليل ان وزنها فعل بالاسكان ولامها واو

فهي من باب قوة واصله ذوو قال ابن كيسان يحتمل الوزنين جميعا وفوك وزنه عند الخليل وسيبويه فعل بفتح الفاء وسكون العين واصله فوه لامه هاء وذهب الفراء الى ان وزنه فعل بضم الفاء واب واخ وحم وهن وزنها عند البصريين فعل بالتحريك ولاماتها واوات بدليل تثنيتها بالواو وذهب بعضهم الى ان لام حم ياء من الحماية لان احماء المراة يحمونها وهو مردود بقولهم في التثنية حموان وفي احدى لغاته حمو وذهب الفراء الى ان وزن اب واخ وحم فعل بالاسكان ورد بسماع قصرها وبجمعها على افعال واما هن فاستدل الشارح على ان اصله التحريك بقولهم هنة وهنوات وقد استدل بذلك بعض شراح الجزولية واعترضه ابن اياز بان فتحة النون في هنة يحتمل ان تكون لهاء التانيث وفي هنوات لكونه مثل جفنات فتح لاجل جمعه بالالف والتاء وان كانت العين ساكنة في الواحد وقد حكى بعضهم في جمعه اهناء فبه يستدل على ان وزنه فعل بالتحريك (وشرط ذا الاعراب) بالاحرف الثلاثة في الكلمات الست (ان يضفن لا لليا) مع ما هن

واو ولامه ياء اكثر مما عينه واو ولامه واو ومن قواعدهم الحمل على الاكثر لا على الاقل (قوله فهي من باب قوة) فاصله ذو بالتشديد حذفت الواو الثانية لتطرفها وللتخفيف وبقيت الواو خوف حذف الاعراب وضمت الذال لمناسبة الواو . هذا ووجه دعوى اسكان العين بانه الاصل والحركة زائدة فلا يقدم عليها إلّا بثبت (قوله واصله فوه) اي وحذفت الهاء اعتباطا (قوله لامه هاء) اي بدليل افواه وفويه (قوله ورد بسماع قصرها) وجه الرد بان الالف منقلبة عن الواو لتحركها وانفتاح ما قبلها ولو كان ما قبلها ساكنا لما صح ذلك (قوله وبجمعها على افعال) قيل هو رد بالنظر للحم فقط لا بالنظر لاب واخ لان مذهبه ان ما كان على وزن فعل بالاسكان وفاوه همزة يجوز جمعه على افعال وافعل (قوله واعترضه ابن اياز الخ) عبارته في شرح فصول ابن معطي هكذا فان قيل فما الدليل على ان لامها واو وان عينها متحركة قيل هذا فيه نظر بعد ما قال بعضهم لا اعرف ما يدل على ذلك وقال شيخنا ابراهيم بن جعفر في شرح الجزولية انه وان لم يسمع فيه اهناء فقد قالوا في مونثه هنة بالتحريك واصله هنوة ولذلك جمعوه على هنوات قال الشاعر

اری ابن نزار قد جفاني ورابني    على هنوات شانها متتابـــــع

ولا ارى فيما ذكره حجة . ولقائل ان يقول الاصل هنوة بسكون النون ولكن حذفت الواو وحركت النون بالفتحة لاجل تاء التانيث اذ لا يكون ما قبلها إلّا مفتوحا او الفا وفعلة اذا كان اسما يجمع على فعلات كجفنات وقصعات وان كانت العين ساكنة في الواحد وهذا واضح ونقل ابن يعيش في شرح الملوكي انه قيل في جمعه اهناء فعلى هذا يستدل لجمعه على انه فعل الى هنا عبارته (قوله فبه يستدل) اي لا بما تقدم عن بعض شراح الجزولية لاعتراض ابن اياز عليه (قوله بالاحرف الثلاثة الخ) يريد ان الاعراب في كلام المصنف اريد منه ما تقدم في قوله - فارفع بواو وانصبن بالالف ❊ واجرر بياء ما من الاسما اصف - كما يشير الى ذلك العنوان بالاعراب وكون الفصل معقودا للاعراب بالحروف والمثال المذكور اذ لو كان المشار اليه القصر لعنون به وقال وشرط هذا القصر . هذا وقيل لا يحتاج لشرط الاضافة في ذو ولا في الفم بلا ميم لانهما لا يكونان إلّا مضافين واشتراط ذلك يوهم انهما قد يفردان ويختلف هذا الحكم وليس كذلك ولا حاجة الى قوله لا للياء في ذو لانها لا تضاف الى الياء ولا للضمير اصلا وقد اكد الاعتراضين في ذو تمثيله بها في قوله ذا اعتلا فانه موذن بانها مقصودة بالاشتراط واجيب بان ذو تضاف عند المبرد للضمائر وكذلك الفم بلا ميم يضاف للضمائر فالاشتراط بالنظر لذلك وبان المصنف لما اتى اولا بذو غير مضافة وبالفم بلا ميم يتوهم انهما يفردان فنبه بذلك الاشتراط على انه وان امكن فيهما ما ذكر في حد ذاتهما فهما لا يستعملان كذلك لان اعرابهما دائما بالحروف وذلك مشروط بالاضافة على ان المخاطب بذلك هو المتعلم الذي يمكن عنده افراد تلك الالفاظ واضافتها للياء ولغيرها . واورد لا ابا لك واجيب بانه مضاف للضمير واللام مقحمة ورد بانه يكون حينئذ معرفة فيجب الرفع وتكرار لا واجيب بانه وان كان مضافا حينئذ لكن قصدوا من اقحام تلك اللام والفصل بها ان تكون الاضافة كلا اضافة فهو في صورة النكرة والخبر محذوف فلا جرم يترك الرفع والتكرار (قوله مع ما هن

عليه

عليه الخ ) يريد بذلك دفع ما اورد على المتن من انه بقي شرطان ءاخران ان تكون مكبرة لا مصغرة ومفردة لا مثناة ولا مجموعة وحاصل الدفع انهما لم يبقيا عليه لاشارته اليهما بالنطق بتلك الاسماء كذلك واقتصر على هذا الجواب لاقربيته وإلّا فقد اجيب ايضا بانها اذا ثنيت او جمعت تدخل في البابين بعد واذا صغرت تكون كسائر الاسماء المصغرة محكوما لها بحكم الاسماء الصحيحة وتظهر فيها الحركات واما اشتراط ان لا تكون منسوبا اليها فقد رد بانه يغني عنه اشتراط الاضافة ( قوله فانها تكون منقوصة الخ ) لا يرد عليه قوله ـ خالط من سلمى خياشيم وفا ـ حيث اعرب فا بالحرف مع انه غير مضاف لانه اما شاذ واما بحذف المضاف اليه في المتعاطفين اي خياشيمها وفاها كما قال المصنف ( قوله لخلوف فم الصائم الخ ) الخلوف بضم الخاء المعجمة وقد تفتح تغير رائحة الفم من خلو المعدة من الطعام ومعنى اطيبيته عند الله رضاه به دنيا واخرى والتقييد في رواية مسلم بيوم القيامة لانه يوم الجزاء والغرض من الحديث حمل العبد على طاعة الصوم وتسليته عن مشاقه بان في ذلك رضاء الله وعنده جزاءه ( قوله وانما تضاف لاسم جنس ظاهر غير صفة ) المراد باسم الجنس في هذه العبارة ما يشمل نحو مال وضرب والمال والضرب قال تعالى « ذي قوة عند ذي العرش » وكذا يشمل نحو الضمير العائد اليه بدليل التقييد بالظاهر والاصل في التقييد التخصيص واطلاق اسم الجنس على ضميره كاطلاق المصدر على ضميره حيث شرطوا في عمل المصدر ان لا يكون ضميرا كما سياتي وكذا يشمل نحو القائم مما اخذ من المصدر للدلالة على ذات وحدث تتصف به الذات بدليل التقييد بغير صفة والاصل فيه ما سمعت وانما اختصت بالاضافة لاسم الجنس الظاهر لانها موضوعة لان يتوصل بها للوصف باسماء الاجناس حيث لم تصلح لذلك بذاتها ولهذا لم تدخل على الصفة لصلوحيتها لذلك بذاتها واما في قول التسهيل ولا يضافان يعني ذو وفروعه إلّا الى اسم جنس ظاهر فالمراد منه ما لا يتناول الصفة اذ لم يقيده بغير الصفة وهو اعم من المعرفة والنكرة ولهذا قال الدماميني في شرحه واعلم ان المراد ما يقابل الصفة ولهذا صح قوله بعد ذلك ظاهر فلا يقال ذو عاقل ثم قال وقد توهم بعض الاغبياء ان المراد باسم الجنس النكرة واستشكل بسبب هذا الوهم الفاسد ما وقع في الحديث « ان تصل ذا رحمك » وغاب عنه مواضع في التنزيل والله ذو الفضل العظيم ذو العرش المجيد ذو الجلال والاكرام ( قوله وما خالف ذلك فهو نادر) بان كان المضاف اليه ضميرا نحو قوله

انما يصطنع المعـــ روف في الناس ذووه

وقال الاحوص

وانا لنرجوا عاجلا منك مثل ما رجوناه قدما من ذويك الافاضلا

او علما وفيه قسمان لانه اما ان يقترن المضاف بالمضاف اليه وضعا نحو ذو يزن وذو سلم وذو كلاع وهذا يضاف وجوبا او لا يقترن وضعا نحو ذو تبوك وذو قطري قال

تمنى شبيب ميتة سفلت به وذو قطري كفه منك وابـــل

وهذا يضاف جوازا فقط او صفة نحو قراءة ابن مسعود « وفوق كل ذي عالم عليم » في احد التخريجات او جملة نحو اذهب بذي تسلم ( قوله او مجموعة جمع سلامة ) جمعها جمع

عليه من الافراد والتكبير ( كجا اخوابيك ذا اعتلا ) فكل واحد من هذه الاسماء مفرد مكبر مضاف واضافته لغير الياء وقد احتوت هذه الامثلة على انواع غير الياء فان غير الياء اما ظاهر او مضمر والظاهر اما معرفة او نكرة والاحتراز بالاضافة عما اذا لم تضف فانها تكون منقوصة معربة بالحركات الظاهرة نحو جاء اب ورايت اخا ومررت بحم وكلها تفرد إلّا ذو فانها ملازمة للاضافة واذا افرد فوك عوض من عينه وهي الواو ميم وقد تثبت الميم مع الاضافة كقوله ـ يصبح ظمآن وفي البحر فمه ـ ولا يختص بالضرورة خلافا لابي علي لقوله صلى الله عليه وسلم « لخلوف فم الصائم اطيب عند الله من ريح المسك » والاحتراز بقوله لا لليا عما اذا اضيفت للياء فانها تعرب بحركات مقدرة كسائر الاسماء المضافة للياء وكلها تضاف للياء إلّا ذو فانها لا تضاف لمضمر وانما تضاف لاسم جنس ظاهر غير صفة وما خالف ذلك فهو نادر وبكونها مفردة عما اذا كانت مثناة او مجموعة جمع سلامة فانها تعرب اعرابهما وان جمعت جمع تكسير اعربت بالحركات الظاهرة وبكونها مكبرة عما اذا صغرت فانها تعرب ايضا بالحركات الظاهرة ۰ واعلم ان

ما ذكره الناظم من ان اعراب هذه الاسماء بالاحرف هو مذهب طائفة من النحويين منهم الزجاجي وقطرب والزيادي من البصريين وهشام من الكوفيين في احد قوليه قال في شرح التسهيل وهذا اسهل المذاهب وابعدها عن التكلف ومذهب سيبويه والفارسي وجمهور البصريين انها معربة بحركات مقدرة على الحروف واتبع فيها ما قبل الاخر للاخر فاذا قلت قام ابو زيد فاصله ابو زيد ثم اتبعت حركة الباء لحركة الواو فصار ابو زيد فاستثقلت الضمة على الواو فحذفت واذا قلت رايت ابا زيد فاصله ابو زيد فقيل تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت الفا وقيل ذهبت حركة الباء ثم حركت اتباعا لحركة الواو ثم انقلبت الواو الفا قيل وهذا اولى ليتوافق النصب مع الرفع والجر في الاتباع واذا قلت مررت بابي زيد فاصله بابو زيد فاتبعت حركة الباء لحركة الواو فصار بابو زيد فاستثقلت الكسرة على الواو فحذفت كما حذفت الضمة ثم قلبت الواو ياء لسكونها بعد كسرة كما في نحو ميزان وذكر في التسهيل ان هذا المذهب اصح وهذان المذهبان من جملة عشرة مذاهب في اعراب هذه الاسماء وهما اقواها * تنبيه * انما اعربت هذه الاسماء بالاحرف توطئة لاعراب المثنى والمجموع على حده بها وذلك انهم ارادوا ان يعربوا المثنى والمجموع بالاحرف للفرق بينهما وبين المفرد فاعربوا بعض المفردات بها ليانس بها الطبع فاذا انتقل الاعراب بها الى المثنى والمجموع لم ينفر منه لسابق الالفة وانما اختيرت هذه الاسماء لانها تشبه المثنى لفظا ومعنى اما لفظا فلانها لا تستعمل كذلك إلّا مضافة والمضاف مع المضاف اليه اثنان واما معنى فلاستلزام كل واحد منها آخر فالاب يستلزم ابنا والاخ يستلزم اخا

سلامة لمذكر ثابت سماعه في جميعها (قوله ما ذكره الناظم من ان الخ) لان الباء في وارفع بواو الخ ومثلها في قوله فارفع بضم الخ وفي قوله وجر بالفتحة ما لا ينصرف للتصوير وقد صرح بان غير ما ذكر ينوب ولم يذكر هذه الاسماء فيما يقدر اعرابه تدبر (قوله قال في شرح التسهيل وهذا اسهل المذاهب) زاد فيه بعده لان الاعراب انما جيء به لبيان مقتضى العامل فلا فائدة في جعل مقدر متنازع فيه دليلا والغاء ظاهر واف بالدلالة المطلوبة ولا يمنع منه اصالة الحروف لصلاحية الحرف المختلف الهيئات للدلالة اصلا مع ان في جعل الحروف المشار اليها نفس الاعراب مزيد فائدة مع كون ذلك توطئة لاعراب المثنى والمجموع على حده لفرعيتهما عن الواحد ولا مندوحة عن اعرابهما بالحروف فاذا سبق مثله في الاحاد . امن الاستبعاد . فلا يخرج عن المعتاد . واعترض الشيخ الاثير على قوله لا فائدة في جعل مقدر متنازع فيه دليلا بانه لا يتم إلّا على راي من يرى الاعراب مقدرا في الحروف او في متلواتها اما على راي من يرى الحركات قبل الحروف هي الاعراب وهو المازني والاعلم والربعي كما سياتي فلا اذ ليس الاعراب مقدرا . وعلى قوله ايضا ولا يمنع منه اصالة الحروف بان الحرف الاصلي لا يكون اعرابا لما علم ضروريا من زيادة الاعراب على مباني الكلم او ما نزل منزلتها من الزوائد . وعلى قوله ولا مندوحة عن اعرابهما بالحروف بالخلاف الشهير في اعراب المثنى والمجموع بل لا يرى الاكثرون اعرابهما بالحروف . ولك رد الاول بان غرضه انما هو التفضيل على قول من قال باعرابها بحركات مقدرة على الحروف واتبع فيها ما قبل الاخر للاخر لكونه الذي قال به سيبويه وصححوه حتى المصنف اما ان الحركات قبل الحروف هي الاعراب فان كانت الحروف اشباعا كما هو راي المازني فقد ردوه بان بابه الضرورات قال

وانني حيث ما يثني الهوى بصري  من حيث ما سلكوا ادنو فانظـــور

وان كانت الحركات منقولة من هذه الاحرف لما قبلها كما هو راي الربعي فقد ردوه ايضا بان شرط النقل الوقف بشرط كون المنقول اليه ساكنا صحيحا والمنقول منه ايضا صحيحا . والثاني بان المصنف يسوغ كون الحرف الاصلي مختلف الهيئات اعرابا والذي علم ضروريا من زيادة الاعراب ان سلمت ضروريته انما هو الاعراب بالحركات على انه لا يستحيل دعوى الاصالة والزيادة هنا كما نبهنا عليه قبل . والثالث بانه ليس معنى قوله ولا مندوحة لا خلاف بل ان ذلك لازم بناء على ما قضى به الدليل للقول المشهور باعرابهما بالحروف . وقد شيد اركانه في موضع آخر من شرح التسهيل بما يطول بل بناء على ما اشار اليه قوله هنا لا فائدة في جعل مقدر متنازع فيه دليلا والغاء ظاهر واف بالدلالة المطلوبة على ان الغرض انما هو الاسهلية والابعدية عن التكلف ولا شك في كفاية ما ذكره فيه (قوله من جملة عشرة مذاهب) عاشرها ان الحروف دلائل اعراب قال ابن السراج وابن كيسان معناه انها حروف اعراب ولا اعراب فيها ظاهرا او مقدرا فهي بهذا التقدير ادلة اعراب فاعرفه فانه لم يعرف . واعلم ان ابن ابي الربيع اورد قولا حادي عشر وهو ان فيها حالة الرفع النقل وحالة النصب البدل وقد اجتمعا حالة الخفض فالاصل في جاء اخوك جاء أخُوك فحولت حركة الواو الى الخاء وفي رايت اخاك أخَوك فعادت الواو الفا فنصبه بحركة مقدرة

على

على الالف وفي مررت باخيك مررت باخوك ثم نقلت حركة الواو الى متلوها فاستحالت لكسره ياء (قوله وكذا البواقي) اي حتى هن وذو فانهما يستلزمان معنى اللفظ الذي لا بد من الاضافة اليه ❋ المثنى ❋ (قوله بالالف) كان تقديم المعمول للقصر القلبي اي لا ترفعه الا بها ردا على سيبويه ومن تابعه حيث قالوا باعرابه بحركات مقدرة ولم يفعل ذلك في الجمع استغناء بما فعل في المثنى لعدم الفرق وانما لم يقدم المعمول لذلك في الاسماء الستة مع ان سيبويه قال فيها بذلك لانه اختار مذهبه فيها دون المثنى فلم يختره ولا في كتاب من كتبه بل ضعفه بما ستراه في ءاخر الباب (قوله المثنى) اي سواء اضيف الى ظاهر او مضمر او لم يضف وسواء كان تثنية اسم مفرد مذكر كالزيدين او مونث كالهندين او صفة كالمسلمين والمسلمتين او جمع تكسير كالجمالين او اسم جمع كالركبين او اسم جنس كالغنمين وقد يوخذ ذلك من كلامه هنا فان تقييده كلا وكلتا بالاضافة وكونها لمضمر يشير الى ان المثنى الحقيقي لا يشترط فيه ذلك وتقسيم الجمع الى جمع سلامة بالواو او الياء والنون وجمع بالالف والتاء يشير الى ان حال المثنى لا يختلف في ذلك وتخصيص الجمع المذكور بنحو عامر ومذنب يشير الى ان المثنى لا يتقيد بذلك وكون الغرض من المثنى الدلالة على اثنين فردين او جمعين يشير الى انه يجري في جمع التكسير او اسم الجمع او اسم الجنس وقد صرح المصنف بذلك التعميم في شرح التسهيل وجعله وجها لاولوية تعبيره بالاسم دون الواحد لكن قال الشيخ الاثير قضيته قياس التثنية في جميعها وانما هي مقيسة في الواحد اما الجمع فقد صرحوا بامتناعه الا ضرورة او ندورا كقوله

تبقلت في زمن التبــــقل  بين رماحي مالك ونهشــــل

وقوله  لاصبح الناس اوفادا ولم يجدوا  عند التفرق في الهيجا جمالين

واما اسم الجمع فمقصور ايضا على الضرورات كقوله

وكل رفيقي كل حي وان همـــا  تعاطى القنا قوماهمـــا اخوان

واما اسم الجنس فقد منعوا تثنيته باقيا على جنسيته فان تجوز بوقوعه على بعض الجنس جازت نحو لبنان وماءان اي ضربان من اللبن والماء هذا ولم يشترط في المثنى ان يكون من الاسماء لشهرة كون التثنية من خواص الاسماء ولدلالة قوله جرا ونصبا بعد فتح قد الف عليه ولان نحو يفعلان لا يتوهم انه تثنية للفعل لان مدلول نحو يضربان ان الضرب صدر من اثنين لا انك ضممت يضرب الى يضرب ءاخر واما ان الضرب الصادر من احدهما غير الصادر من الاخر فمن دلالة العقل لا اللفظ كما صرح بمثله الشريف في حاشية المطول (قوله اتفقا في الوزن والحروف) الاولى ان يزيد والمعنى ليخرج المشترك باعتبار مدلوليه والحقيقة والمجاز جميعا فانه لا يثنى على قول الاكثرين الا شذوذا كقول ابي العلا

الم تر في جفني وفي جفن منصلي  غرارين ذا نوم وذاك مشطب

وقول الحريري في المقامات

جاد بالعين حين اعمى هـــواه  عينه فانثنى بلا عينيـــــن

ولكنه تركه ميلا مع المصنف فانه اختار الجواز قال في شرح التسهيل والاصح الجواز لان

وكذا البواقي وانما اختيرت هذه الاحرف لما بينها وبين الحركات الثلاث من المناسبة الظاهرة (بالالف ارفع المثنى) نيابة عن الضمة والمثنى اسم ناب عن اثنين اتفقا في الوزن والحروف بزيادة

التثنية والجمع كالعطف وان خيف لبس بعد التثنية ازيل بمزيله قبلها اذ لا فرق بين رايت ضاربا ضربا وضاربا ضربة وبين ضاربين ضربا وضربة وممن صرح بالجواز ابن الانباري تمسكا بقوله عليه السلام « الايدي ثلاث فيد الله العليا ويد المعطي والسائل السفلى الى يوم القيمة » ويؤيده قوله تعالى « قالوا نعبد الهك واله ءابائك ابراهيم واسماعيل واسحق » وقولهم القلم احد اللسانين والخال احد الابوين وخفة الظهر احد اليسارين والغربة احد الشتاتين واللبن احد اللحمين وقال بعض شعراء طي

كم ليث اغتر لي ذا اشبل غرثت  فكانني اعظم الليثين اقداما

اي فكان اعظم الليثين اقداما اياي فسمى نفسه ليثا مجازا ثم ثنى فقال ليثين (قوله اغنت عن العاطف والمعطوف) اورد عليه ان التعريف صادق بالضمير في انتما قائمان وباثنين واثنتين اذ هي مغنية عن انت وانت ورجل ورجل وامراة وامراة واجيب عن الاول بان المراد من الاسم الذي هو جنس التعريف المعرب لا مطلقا بقرينة ان الكلام في المعربات لا في المبنيات ايضا وعن الذي بعده بان المتبادر من النيابة ان المتعاطفين المنوب عنهما من لفظ الاسم النائب . واعلم ان ايراد الثاني هنا مما لا معنى له فان الشارح قال اولا ناب عن اثنين اتفقا في الوزن والحروف بزيادة اغنت عن العاطف والمعطوف وثانيا وبالثالث كلا وكلتا واثنان واثنتان اذ لم يسمع كل ولا كلت ولا اثن ولا ثنت وهو صريح في كون العاطف والمعطوف من لفظ الاسم وفي خروج اثنين واثنتين . نعم هذا لا يلزم صاحب الايراد العلامة الناصر فانه انما اورده على عبارة التوضيح وهي ليست كعبارة الشارح فانه جعل الزيادة مغنية عن العاطف والمعطوف فيكون المعطوف عليه باقيا مع الزيادة وقد اشترط في الاثنين الاتفاق في الوزن والحروف فلا جرم يكون النائب من لفظ المنوب عنهما وانما يلزم من علقه بعبارة الشارح حيث اساء التنزيل . هذا وكان بعض الفضلاء (١) ممن لم نعاصره يجيب عن الاول بالمنع والسند ان مدلول انتما شخصان مخاطبان بخطاب واحد في زمن واحد ومدلول انت وانت شخصان مخاطب احدهما بعد خطاب الاخر بخطاب ءاخر فلا يصلح حينئذ انتما للنيابة عن انت وانت لتخالف مدلوليهما فهو خارج بفصل النيابة عن اثنين . وقد افرط بعض من رءاه في استحسانه وعندي انه ليس بصواب فقد صرحوا بان في ذان وتان النيابة وانهما انما لم يعدا من المثنى حقيقة لعدم الاعراب مع انه يقال مدلول ذان وتان شخصان مشار اليهما باشارة واحدة في ءان واحد ومدلول ذا وذا او تا وتا شخصان مشار اليهما اشير الى احدهما بعد الاشارة الى الاخر باشارة اخرى فلا تكون فيه النيابة عن الاثنين بل يلزم ان لا يكون نحو يا زيدان من المثنى لانتفاء تلك النيابة بعين ما ذكره اذ يقال ان مدلول يا زيدان بالوضع التركيبي شخصان مناديان بنداء واحد في زمن واحد ومدلول يا زيد يا زيد شخصان مناديان نودي احدهما بعد نداء الاخر بنداء ءاخر فلا تكون فيه النيابة عن اثنين بل يلزم ان لا يكونه نحو الزيدين لانتفاء تلك النيابة فيه بعين ما ذكره اذ يقال ان مدلول الزيدان ذاتان معينتان بتعين واحد انصب عليهما انصبابة واحدة في زمن واحد ومدلول زيد وزيد ذاتان معينتان عين احدهما بعد تعيين الاخر بتعيين ءاخر فلا تكون فيه النيابة عن اثنين ويتقوى

اغنت عن العاطف والمعطوف

(١) هو العلامة العامل سيدي قاسم ابن عاشور

نفى

نفي النيابة في هذا بان التعريف في المنوب عنه علمي وفي اللاحق بال . وتحقيق ذلك ان مدلول انتما وانت وانت واحد وهو الشخصان المخاطبان واما ان الخطاب في الاول واحد وفي الثاني متعدد فانما هو بدلالة عقلية نشات من جهة ان زمن التكلم بانت غير زمن التكلم بانت الاخر فيلزم قطعا ان يكون في الاول خطاب وفي الثاني آخر يغايره ولا كذلك انتما والمراد الدلالة الوضعية هنا لا العقلية فليتثبت ( قوله فاسم ناب عن اثنين الخ ) الاولى في التقرير فاسم جنس وناب عن اثنين يخرج المفرد وهو ظاهر والمجموع لان قيد فقط مراد من جهة ان القيود انما تخرج ما ينافيها لا ما يغايرها ولا يشمل ما سمي به من المثنى لان الافعال في التعاريف قيد الزمان ملغى فيها والقيد الاول وما بعده يخرج نحو العمرين الخ ( قوله نحو العمرين في عمرو وعمر ) ان ثبت ضبطه بضم العين وفتح الميم ورد عليه ان قانون التغليب مراعاة الاخف قال

اخذنا باطراف السماء عليكم     لنا قمراها والنجوم الطوالـــع

قال الاخر     ما كان يرضى رسول الله فعلهما     والعمران ابو بكر ولا عمـــر

ويجاب بان ذلك ليس واجبا كما يدل عليه كلام المطول لكثرة نكات التغليب . هذا واعلم ان مثل العمرين في تثنية عمرو وعمر لا يخرج إلّا بقيد اتفاق الوزن ومثل الزيدين في تثنية زيد وعمرو لا يخرج إلّا بقيد اتفاق الحروف واما مثل العمرين في تثنية ابي بكر وعمر فيصح اسناد اخراجه الى الاول وكذا الى الثاني لما في المطول من ان القيدين اذا استاثر كل منهما باخراج شيء واشتركا في اخراج آخر يصح اسناد اخراجه لاي منهما شئت . وبما حررنا اندفع ما قيل قد يقال هو خارج بالاول للاختلاف في الوزن ايضا فلا حاجة لاخراجه بالقيد الثاني فليتامل ( قوله وبالثالث كلا وكلتا الخ ) يخرج به ايضا نحو شفع وزوج مما لا زيادة فيه اصلا إلّا انه اقتصر على ما ذكره لانها المذكورة في عبارة المصنف بعد والمعربة باعراب المثنى فهي محل الايهام التام ( قوله وكلا الخ ) عطف على المثنى فيفيد انه غيره واذا متعلقة بجوابها المحذوف وليست خالية من معنى الشرط متعلقة بارفع المذكور لانه يقتضي ان تكون قيدا في رفع المثنى ولا حالا من كلا لان ظرف الزمان لا يكون حالا من الجثة ومتعلق بمضمر وصلا والباء للتعدية ومضافا حال من مضمر على احد الاقوال التي قدمنا في المضاف والمضاف اليه او من الضمير العائد الى كلا في وصلا . وقيل ان الحال المذكورة موسسة محترز بها عما اذا اتصلت بالضمير غير مضافة اليه كقولك زيد وعمرو هما كلا الرجلين فان الاتصال يشمل القبلي والبعدي . وادعى بعضهم ظهوره وانه لا محيد عنه . وفيه ان الذي في المثال المذكور الضمير موصل بكلا لا ان كلا موصل بالضمير كما هو في البيت وفرق بينهما وان تلازما فالحق انها حال لازمة وهو ظاهر لا محيد عنه . وفي التصريح وزن كلا فعل والفها قيل عن واو لقلبها تاء في كلتا وقيل عن ياء لقلبها ياء في التثنية عند سيبويه اذا سمي بها ووزن كلتا فعلى كذكرى والفها للتانيث والتاء بدل من لام الكلمة وهي واو وهو اختيار ابن جني او ياء وهو اختيار ابي علي ( قوله كلتا كذاك ) جوز ان يكون عطفا على كلا بحذف العاطف على حد اكلت لحما سمنا تمرا كما ياتي في باب العطف وكذاك خبر مبتداه اثنان وكابنين

فاسم ناب عن اثنين يشمل المثنى الحقيقي كالزيدين وغيره كالقمرين واثنين واثنتين وكلا وكلتا والالفاظ الموضوعة للاثنين كزوج وشفع فخرج بالقيد الاول نحو العمرين في عمرو وعمر وبالثاني نحو العمرين في ابي بكر وعمر وبالثالث كلا وكلتا واثنان واثنتان وثنتان اذ لم يسمع كل ولا كلت ولا اثن ولا اثنة ولا ثنت واما قوله — في كلت رجليها سلامى واحده — فانما اراد كلتا فحذف الالف للضرورة فهذه المخرجات ملحقات بالمثنى في اعرابه وليست منه ( وكلا اذا بمضمر مضافا وصلا ) الالف للاطلاق اي وارفع بالالف كلا اذا وصل بمضمر حال كونه مضافا الى ذلك المضمر حملا على المثنى الحقيقي و ( كلتا كذاك ) اي ككلا في ذلك تقول جاءني الرجلان كلاهما والمراتان كلتاهما فان اضيفا الى ظاهر اعربا بحركات مقدرة على الالف رفعا ونصبا وجرا

وبعضهم يعربهما اعراب المثنى في هذه الحالة ايضا
وبعضهم يعربهما اعراب المقصور مطلقا ومنه قوله

نعم الفتى عمدت اليه مطيتي    في حين جد بنا المسير كلانا

تنبيه * كلا وكلتا اسمان ملازمان للاضافة ولفظهما
مفرد ومعناهما مثنى ولذلك اجيز في ضميرهما اعتبار المعنى
فيثنى واعتبار اللفظ فيفرد وقد اجتمعا في قوله

كلاهما حين جد الجري بينهما    قد اقلعا وكلا انفيهما رابي

الا ان اعتبار اللفظ اكثر وبه جاء القرءان قال تعالى
« كلتا الجنتين ءاتت اكلها » ولم يقل ءاتتا فلما كان
لكلا وكلتا حظ من الافراد وحظ من التثنية اجريا في
اعرابهما مجرى المفرد تارة ومجرى المثنى تارة وخص
اجراءهما مجرى المثنى بحالة الاضافة الى المضمر لان
الاعراب بالحروف فرع عن الاعراب بالحركات والاضافة
الى المضمر فرع الاضافة الى الظاهر لان الظاهر اصل
المضمر فجعل الفرع مع الفرع والاصل مع الاصل
مراعاة للمناسبة ( اثنان واثنتان ) بالمثلثة اسمان من
اسماء التثنية وليسا بمثنيين حقيقة كما سبق ( كابنين
وابنتين ) بالموحدة اللذين هما مثنيان حقيقة ( يجريان )
مطلقا فيرفعان بالالف ومثل اثنتين ثنتان في لغة تميم
( وتخلف اليا في ) هذه الالفاظ ( جميعها ) اي المثنى
وما الحق به ( الالف جرا ونصبا بعد فتح قد الف )
اليا فاعل تخلف قصره للضرورة والالف مفعول به وجرا
ونصبا نصبا على الحال من المجرور بفي اي مجرورة
ومنصوبة وسبب فتح ما قبل الياء الاشعار بانها خلف
عن الالف والالف لا يكون ما قبلها الا مفتوحا وحاصل
ما قاله ان المثنى وما الحق به يرفع بالالف ويجر
وينصب بالياء المفتوح ما قبلها * تنبيهان * الاول في
المثنى وما الحق به لغة اخرى وهي لزوم الالف رفعا
ونصبا وجرا وهي لغة بني الحارث بن كعب وقبائل اخر
وانكرها المبرد وهو محجوج بنقل الايمة    قال الشاعر

فاطرق اطراق الشجاع ولو راى
مساغا لناباه الشجاع لصمما

وجعل منه « ان هذان لساحران » ولا وتران في ليلة *
الثاني لو سمي بالمثنى ففي اعرابه وجهان احدهما اعرابه
قبل التسمية والثاني ان يجعل كعمران فيلزم الالف ويمنع
الصرف وقيده في التسهيل بان لا يجاوز سبعة احرف فان جاوزها كاشهيبابين لم يجز اعرابه بالحركات ( وارفع بواو )
نيابة عن الضمة ( وبيا اجرر وانصب ) نيابة عن الكسرة والفتحة ( سالم جمع عامر و )

---

وابنتين بدل من كذاك والاشارة حينئذ للمثنى . وفائدة الاتيان على هذا بقوله
كابنين وابنتين يجريان دفع ما يتوهم ان المشار اليه كلا لقربه لا المثنى لبعده
لاستعمال اشارة البعيد في القريب والعكس وان يكون مبتدا خبره كذاك والاشارة
حينئذ لكلا وان كان قريبا واثنان مبتدا خبره يجريان . ولهذا الوجه يميل كلام
الشارح ( قوله وبعضهم يعربهما اعراب المثنى في هذه الحالة ) هم كنانة
( قوله وبعضهم يعربهما اعراب المقصور مطلقا ) هم بالحارث على ما حكى الفراء
( قوله وبه جاء القرءان ) الظاهر ان التقديم للقصر . واما « وفجرنا خلالهما
نهرا » فيحتمل ان الضمير للجنتين لا لكلتا ( قوله مطلقا ) اي اضيفا او لم
يضافا لا ككلا وكلتا في اشتراط الاضافة للضمير ركبا او لا الا انه لا يكون المضاف
اليه اثنان واثنتان ضمير تثنية لانهما نصان في التثنية فيلزم صريح اضافة
الشيء الى نفسه . وعلى هذا يحمل ما نبه عليه ابن هشام في شرح اللمحة
( قوله وتخلف اليا الخ ) في الحواشي الياسينية قال الراعي اعترض على الناظم
قوله تخلف بانه يوهم ان الياء تكون في الرفع والالف تكون في الجر والنصب
لان الخلف يقع موقع ما هو خلف عنه وذلك لا يكون فيهما . واجاب ابن هشام
بان المراد بتخلف انها تكون في موضعها وقائمة مقامها من حيث انها دالة
على مقتضى العامل لا في الفرع الخاص الذي ثبت لها مثل « فخلف من بعدهم
خلف » واورد ايضا على قوله تخلف الخ نحو لبيك فانه مثنى منصوب بالياء
ولا يقال خلفت الياء الالف لانه لم يستعمل مرفوعا . واجيب بانها خلفتها في
التقدير . فان قلت هذا مثنى فاين مفرده . قلت انشدوا دعوت بيالبى نعم
ينبغي ان لا يعد من المثنى لانه لا يدل على اثنين بل على التكثير . فان قلت
يرد    ان سن صاد عقعقا لمشوم    كيف سن صاد عقعقان وبوم
اجيب بان العرب قد ترفع الفاعل والمفعول معا لفهم المعنى قال ابن هشام واجود
منه ان الاول جاء على قصر المثنى فتبعه المعطوف على ظاهر اللفظ فهو عطف
على المتوهم ( قوله في هذه الالفاظ ) بيان معنى لا اعراب حتى يلزم حذف الموكد
( قوله بعد فتح قد الف ) فائدته التنبيه على ان ما قبل ياء المثنى مخالف
لما قبل ياء الجمع وتعليل الفتح بانه اوتي به للالف وبقي مع الياء لانها لا
تقتضي زواله ( قوله وقبائل اخر ) قال الكسائي وهي ايضا لغة خثعم وهمدان
وزبيد وقال ابو الخطاب وكنانة وقال غيرهما وبني العنبر وبني الهجيم وبطون
من ربيعة وبكر بن وائل وبني غارة ( قوله وجعل منه الخ ) صيغة تبري تشعر
بعدم تعين هذا الجعل لكن صرح الفراء بانه احسن التخاريج في الاية ( قوله
كاشهيبابين ) اي السنتين المجدبتين * جمع المذكر السالم * ( قوله
اجرر ) قدمه لان النصب محمول عليه ( قوله نيابة عن الكسرة والفتحة )
اي نابت الياء نيابة او اعرب بما ذكر وقت نيابة او لاجل نيابة ( قوله

جمع

جمع مذنب ) ادراج كلمة جمع كانه اشارة الى ما قيل كان حق المصنف ان يقول جمعي بالتثنية . وقد اجيب عنه بان جمع اريد منه الجنس الصادق بالمتعدد ( قوله لسلامة بناء واحده ) كان الاولى تاخيره على قوله ويقال جمع السلامة لمذكر ليكون تعليلا للتسميتين فيكون بذلك مع قوله لان كلا منهما يعرب بحرف علة الخ قد افاد علل الاسماء الثلاثة وسلامة الواحد في مقابلة تكسيره باحد الامور الستة المشهورة لا في مقابلة الاعلال فلا يرد نحو الاعلون . هذا وقد يقال لا سلامة في جمع السلامة لكون زيدون كصنوان . ويرد بان الزائد في جمع السلامة في تقدير الانفصال لسقوط بعضه في باب الاضافة وجميعه في باب النسب ولا كذلك الزيادة في التكسير ( قوله علما لمذكر ) ادخل صاحب التصريح في العلم علم التوكيد كاجمع وقيده المازني بكونه غير معدول ومنع تثنية نحو عمر وجمعه تصحيحا وتكسيرا وقال اقول جاءني رجلان كلاهما عمر وكلهم عمر . قال الشيخ الاثير ولا اعلم احدا وافقه . والمراد بكونه لمذكر ان يكون مسماه مذكرا فيشمل هندا اسم رجل ويخرج زيد اسم امراة . وانما عد التذكير قيدا مع ان الكلام في جمع المذكر لئلا يتوهم ان قولهم جمع المذكر السالم لم يتناول ما كان لمونث كما تناول قولهم جمع المونث السالم المذكر والمكسر ( قوله عاقل ) اي عالم فيدخل جميع اسماء الله وان امتنع فيه اطلاق عنوان العاقل . وتخصيص ذوي العلم بجمع التصحيح للموافقة بين الشرفين لكن قال المصنف في شرح التسهيل ولا حاجة لتنكب التعبير بمن يعقل مستبدلا بمن يعلم كما فعل بعضهم ادراجا لاسمائه تعالى فيما يجمع هذا الجمع لان العلم مما يخبر به عنه تعالى دون العقل وباعثهم غير ماخوذ به ولا معول عليه لانه لا يرتكب ذلك الّا فيما سمع نحو « وانا على ذهاب به لقادرون » فليس لغيره تعالى ان يجمع من اسمائه سبحانه او يخبر عنه الّا بما اختاره لنفسه في كتابه العزيز او على لسان نبيه عليه السلام فاذا لم يدع الى تغلب لفظ العقل داع كان اولى من العلم لكونه على المقصود ادل هذا كلامه ومنه تعلم ان ملحقات الجمع لا تنحصر في الانواع الاربعة في كلامهم ولهذا زاده فيها في التسهيل . بقي ان بعض المحققين قال ينقض اعتبار الخلو من التاء والتذكير والعقل قوله تعالى « ءاتينا طائعين » ولا يخرجه تنزيله منزلة العاقل عن ذلك اي كونه لغير العاقل هذا كلامه وجوابه ان اتينا تركيب منقول من اتيان شخصين مذكرين عاقلين لانقياد السموات والارض لامر الله مثل نقل اني اراك تقدم رجلا وتوخر اخرى من الذي يقدم رجلا تارة ويوخرها تارة اخرى الى المتردد في الاقدام والاحجام لا يدري ايهما احرى . ففي تفسير القاضي والاظهر ان المراد تصوير تاثير قدرة فيهما وتاثيرهما بالذات وتمثيلهما بامر المطاع واجابة المطيع المطاع كقوله تعالى « كن فيكون » ( قوله خاليا من تاء التانيث ) ادراج كلمة تاء ليخرج ما انث بالالف مقصورة كحبلى او ممدودة كحمراء فانه يجمع هذا الجمع بحذف المقصورة وابدال الممدودة واوا على ما تبين في باب الكيفية . والتعبير بتاء دون ها لاخراج نحو اخوات ومسلمات علمي رجلين فانهما لا يجمعانه . هذا وفي شرح التسهيل للبدر الدماميني وانظر لاي شيء امتنع طلحون وقيل طلحات فاعطي حكم المونث اعتبارا بلفظه وقيل في العدد ثلاثة طلحات اعتبارا بمعناه ولاي شيء قيل زيينب فلم ترد التاء في التصغير تنزيلا للحرف

جمع ( مذنب ) وهما عامرون ومذنبون ويسمى هذا الجمع جمع المذكر السالم لسلامة بناء واحده ويقال له جمع السلامة لمذكر والجمع على حد المثنى لان كلا منهما يعرب بحرف علة بعده نون تسقط للاضافة واشار بقوله ( وشبه ذين ) الى ان الذي يجمع هذا الجمع اسم وصفة فالاسم ما كان كعامر علما لمذكر عاقل خاليا من تاء التانيث

ومن التركيب ومن الاعراب بحرفين
فلا يجمع هذا الجمع ما كان من الاسماء
غير علم كرجل او علما لمونث كزينب
او لغير عاقل كلاحق علم فرس او فيه
تاء التانيث كطلحة او التركيب المزجي
كمعدي كرب واجازه بعضهم او الاسنادي
كبرق نحره بالاتفاق او الاعراب بحرفين
كالزيدين او الزيدين علما والصفة ما
كان كمذنب صفة لمذكر عاقل خالية
من تاء التانيث ليست من باب افعل
فعلاء ولا من باب فعلان فعلى ولا مما
يستوي في الوصف به المذكر والمونث
فلا يجمع هذا الجمع ما كان من الصفات
لمونث كحائض او لمذكر غير عاقل كسابق
صفة فرس او فيه تاء التانيث كعلامة
ونسابة او كان من باب افعل فعلاء
كاحمر وشذ قوله

فما وجدت نساء بني تميم
حلائل اسودين واحمرين

او من باب فعلان فعلى كسكران فان
مونثه سكرى او يستوي في الوصف به
المذكر والمونث كصبور وجريح فانه يقال
فيه رجل صبور وجريح وامراة صبور
وجريح * تنبيهات * الاول اجاز
الكوفيون ان يجمع نحو طلحة هذا
الجمع * الثاني يستثنى مما فيه التاء ما
جعل علما من الثلاثي المعوض من فائه
تاء التانيث نحو عدة او من لامه نحو
ثبة

الزائد منزلة تاء التانيث ولم يقل في زينب منقولا للمذكر زينبات تنزيلا له منزلة طلحة
واجيب بان امتناع طلحون لما انه لو جمع هذا الجمع فاما مع التاء او دونها وفي الاول
جمع بين علامتين متدافعتين التاء الدالة على التانيث والواو المدلول بها على ضده فاما قولهم
في ورقاء علما لمذكر ورقاوون فليس جمعا بين متنافيين اذ ليست الواو علم تانيث بل بدل
من الهمزة المبدلة من الف التانيث فلم يكن فيها دلالة عليه لنزوحها بكونها بدلا مما المبدل
منه بدل من علامته وفي الثاني اخلال بمقتضاها لكونها حرف معنى مع صيرورتها بالعلمية
جزءا من الكلمة للزومها حينئذ لان العلمية تستحسن الاسم وتحصره ان يزاد فيه او ينقص وفي
حذفها اداء الى ذهاب المعنى المدلول عليه بها ومن ثم جوزوا جمع رويجل ونحوه من المصغرات
هذا الجمع وان كان منكرا ولم يكسروه لما يفضي اليه التكسير من ذهاب ءاية التصغير فيذهب
به ما دل به عليه واما جواز طلحات فلعدم الاخلال بحذفها لمعاقبة تاء تانيثها تاء الالف
والتاء واما قولهم ثلاثة طلحات فجبرا لما قد يفوت من التذكير بالصيغة الظاهرة في تذكير
مدلولها بالصيغة الظاهرة في تانيث مدلولها واما قولهم زيينب فعدم رد التاء في تصغيره لاستطالة
اللفظ بما اشتمل عليه من الثقل المستكثر بعلامتي التصغير والتانيث وكلتاهما فرعية على ما
فيه من الزيادة التي لا تنفك من البنية فخفف بالاكتفاء عن بعض ذلك واما عدم قولهم في
زينب منقولا الى المذكر زينبات بتغليب جانب المعنى فمن حيث كون المدلول الذي هو
التذكير اصلا لاسيما وليس فيه من التدافع ما في طلحة مجموعا بالواو والنون هذا هو الجواب
وما في الحواشي غير تام فليتدبر (قوله ومن التركيب ومن الاعراب بحرفين) ذكرهما مع ان
الشارح الثاني حذفهما معللا بانهما شرطان للجمع ولو مكسرا والكلام في شرط جمع السلامة
بخصوصه كانه ايماء الى اولوية خلافه بان الاولى ان يتعرض لما يلزم من عدمه عدم هذا
الجمع ولو شاركه فيه غيره (قوله واجازه بعضهم) في التصريح وقيل يجوز مطلقا وقيل ان
ختم بويه جاز والا فلا وعلى الجواز في المختوم بويه فمنهم من يلحق العلامة بآخره فيقول
سيبويهون ومنهم من يحذف ويه ويقول سيبون . هذا وقد اغفل الشارح المركب الاضافي
وفي التصريح ايضا وسكت عن المركب الاضافي فانه يجمع اول المتضائفين ويضاف للثاني
فيقال في غلام زيد غلامو زيد وعن الكوفيين اجازة جمعهما معا فيقال غلامو الزيدين وغلامي
الزيدين بكسر الدال فيهما (قوله اجاز الكوفيون ان يجمع نحو طلحة هذا الجمع) وذلك
لانهم خالفوا في قيد الخلو من التاء فاجازوا طلحون وربعون جمع ربعة للمعتدل القامة الا
ان جمهورهم اقتصروا على ذلك واما ابن كيسان منهم فقال بفتح عين الكلمة مستدلا بانه لما
جمع ما لا علامة فيه من المونث على فعل بالسكون فتحوا فقالوا ارضون . وعورض بجمع اهل
على اهلون على ان ارضون شاذ لا ينبغي القياس عليه . هذا وقد استند الكوفيون في منع
الشرط المذكور لسماع الامثلة السابقة وللقياس على جمعه تكسيرا مع التاء كقوله — وعقبة
الاعقاب في الشهر الاصم — وكما زالت التاء في التكسير فتلزم في التصحيح وانتهض البصريون
للرد عليهم فقالوا ان شاهد السماع مجروح بالشذوذ وقاضي القياس معزول بالفرق لان تانيث
جمع التكسير يعقب التاء المحذوفة وليس لجمع التصحيح تانيث فيعقب بجواز قامت الرجال

دون الزيدون على انه يمنع كون الاعقاب جمعا لعقبة العلم لجواز ان يكون جمعا لعقبة بمعنى الاعتقاب وهب انا سلمنا علميته فهو من الشذوذ بحيث لم يرد منه إلّا هذا البيت . بقي هنا امران احدهما ان كلام الشارح ربما يوهم ان محل الخلاف العلم ليس إلّا وقد اريناك خلافه . الثاني انما لم يذكر التنبيه الرابع اثر الاول مع مناسبته له بكونه متعلقا بخلاف الكوفيين ايضا رعاية لتعلقه بالشرط الاخير في كلامه ( قوله فانه يجوز جمعه هذا الجمع ) اي وان كان شاذا في القياس كما سياتى التصريح به في عبارة الشارح ( قوله وإلّا لزم الخ ) اقتصر في كلا اللازمين على اقل ما يتحقق فيه الجمع وهو ثلاث ثلاثات في الاول وثلاث عشرات في الثاني وإلّا فيلزم في الاول ايضا ان يطلق الى الثلاثين وفي الثاني ان يطلق ايضا الى المائة ولا يتجاوز ذلك على ما ذهب اليه سيبويه في جموع السلامة من انها جموع قلة ثم الغرض من ذلك الاستدلال التنبيه على فساد ما زعمه بعضهم من ان الثلاثين واخوانه جموع على سبيل التعويض كما ذكر في ارض لسقوط التاء من مفرداتها اذا عد بها المونث ولم يكن من حقها ذلك فجمعت هذا الجمع تعويضا وعوملت بذلك العشرة مع خلو العشرين من معنى الجمعية اذ قد يعرب المثنى اعراب الجمع وغيرت عينها وشينها تغيير سين سنة وراء ارض . هذا وعشرين عطف على ثلاثين لا على تسعة ( قوله فاهل ليس بعلم ولا صفة ) في شرح التسهيل للمصنف وحسن جمعه على شذوذه انه قد يستعمل بمعنى مستحق فيقال هو اهل ذلك واهل له فاجري مجراه قال تعالى « شغلتنا اموالنا واهلونا » « من اوسط ما تطعمون اهليكم » وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ان لله اهلين من الناس » ومثله قول الشاعر

وما رحم الاهلين ان سالموا العدا ... بمجدية إلّا مضاعفة الكرب

ولكن اخو المرء الذين اذا دعى ... اجاب بما يرضيه في السلم والحرب

ونظيره مخالفة للقياس جمع مرء على مرءين في قول الحسن بن ابي الحسن رضي الله عنه « احسنوا صلاتكم ايها المرءون » وزعم بعضهم قياسية جمعه تمسكا بانه صفة لما مر من قولهم اهل كذا واهل له وبقولهم الحمد لله اهل الحمد . ورد بان المجموع هذا الجمع انما هو ما هو بمعنى القرابة ( قوله لانه اما ان لا يكون الخ ) ذكر بعضهم انه جمع له مرادا به من يعقل وفعل ذلك به لتقوم جمعيته مقام ذكره موصوفا بما يدل على عقله . قال المصنف في شرح التسهيل وهو باطل وإلّا ساغ في غيره من اسماء الاجناس واقعة على ذي العقل وغيره فيقال في جمع شيء او شخص مرادا به العاقل شيئون وشخصون وفي امتناع ذلك دليل على فساد ما افضى اليه . واجاب الشيخ الاثير بانه لا يلزمه ذلك إلّا لو كان يراه قياسيا وهو انما يراه شاذا لفوات شرطه وهي العلمية . هذا وزعم بعضهم انه جمع قياسي لا اسم جمع مراد به العموم من العقلاء وغيرهم ومفرده وان كان اسم جنس لكنه فيه معنى الوصف لكونه علامة على وجود صانعه كما اشار اليه الزمخشري ( قوله على كل ما سوى الله الخ ) المراد من كل الكل الافرادي اي كل جنس او كل نوع مما سوى الله ليناسب الاطلاق اللغوي المراد هنا لا الكل المجموعي لان ذلك اصطلاح لاهل الكلام لا يراد في مثل هذا المقام إلّا انه على هذا لا يظهر ما قاله الشارح من اخصية المفرد انما اللازم اذا كان الجمع لمجموع العوالم كلها ان يكون مساويا

فانه يجوز جمعه هذا الجمع * الثالث يقوم مقام الوصف التصغير فنحو رجيل يقال فيه رجيلون * الرابع لم يشترط الكوفيون الشرط الاخير مستدلين بقوله

منا الذي هو ما ان طر شاربه ... والعانسون ومنا المرد والشيب

فالعانس من الصفات المشتركة التى لا تقبل التاء عند قصد التانيث لانها تقع للمذكر والمونث بلفظ واحد ولا حجة لهم في البيت لشذوذه ( وبه ) اي وبالجمع السالم المذكر ( عشرونا وبابه ) الى التسعين ( الحق ) في الاعراب بالحرفين وليس بجمع وإلّا لزم صحة انطلاق ثلاثين مثلا على تسعة . وعشرين على ثلاثين وهو باطل ( و ) الحق به ايضا ( الاهلونا ) لانه وان كان جمعا لاهل فاهل ليس بعلم ولا صفة والحق به ( اولو ) لانه اسم جمع لا جمع ( و ) الحق به ايضا ( عالمون ) لانه اما ان لا يكون جمعا لعالم لانه اخص منه اذ لا يقال إلّا على العقلاء والعالم يقال على كل ما سوى الله ويجب كون الجمع اعم من مفرده

لبعض المفردات صدقا وصفة وهو عالم جنس العقلاء ومباينا لبعض ءاخر صدقا وصفة وهو عالم الحمار مثلا فان جعل جمعا لعالم الجن وعالم الانس وعالم الملك فقط لم يلزم حينئذ شيء من جهة مجرد الجمعية . نعم يظهر ذلك على ما للمتكلمين من ان العالم مجموع ما سوى الله لكنه لا يناسب المقام على ما علمت وكان هذا الوجه مبني عليه بخلاف ما بعده فتامل . ( قوله او يكون جمعا له باعتبار تغليب الخ ) يعني ان عالم يقال على كل نوع او جنس عاقل او غيره . فقد روي عن مقاتل ان العوالم ثمانون الف عالم نصفها في البر ونصفها في البحر . وعن الضحاك هي ثمانمائة وستون عالما لا يعرفون خالقهم وستون الفا يعرفونه . وعن ابن المسيب لله الف عالم ستمائة في البحر واربعمائة في البر . وعن وهب ثمانية عشر الف عالم الدنيا كلها عالم منها ولما جمع اريد منه مجموع تلك الانواع الا انه غلب العاقل منها لشرفه على غيره مراعاة لتلك الصيغة وهو حين اذ اريد منه المجموع من تلك الافراد الذي لا يصح ان يراد من المفرد جار على ما هو الواجب من كون الجمع اعم من مفرده اي اشمل من كل مفرد من مفرداته دائما لا غالبا فقط لا اخص بمعنى ان المفرد يشمل شيئا لا يشمله الجمع ولا مساو بمعنى التماثل في الشمول وكيف ومدلول الجمع من حيث هو جمع المجموع ومدلول المفرد من حيث هو مفرد جزء من اجزاء ذلك المجموع فانى يعكس او يتساويان وهذا بحيث لا يخفى . فما قيل وهو حينئذ مساو لمفرده والمحظور انما هو كون المفرد اوسع دلالة من الجمع ولا ينافيه قول الشارح ويجب ان يكون الجمع اعم من مفرده لانه ناظر للغالب فليس بشيء وكذا ما قيل لغيره في هذا المقام فليتامل ( قوله لانه ليس بجمع ) مقابله انه جمع لعلي اسم مكان فهو جمع لم يستوف الشروط لفوات العقل او جمع قياسي لعلي اسم ملك وعلى هذا فيقدر في الاية مضاف اي لفي حفظ ملائكة اسم كل واحد منهم علي لكنك تعلم ان وصف التذكير لم يوجد ( قوله وانما هو اسم لاعلى الجنة ) اي اسم مفرد لما هو شي فوق شي وكانه ارتفاع لا غاية له . وقال المصنف كانه في الاصل فعيل من العلو فجمع هذا الجمع مسمى به اعلى الجنة . ونظيره من اسماء الامكنة صريفون وصفون ونصيبون والسيلحون وقنسرون ويبرون ودورون وفلسطون . وفي شرح التسهيل للدماميني عليه نقود منقودة ( قوله بفتح الراء ) حكي اسكانها ايضا ( قوله قياسا ) اي لا استعمالا وكل من تكسيره وتانيث مفرده وعدم عقله علة في شذوذه القياسي والمسوغ لجمعه كذلك في الجملة كما قال المصنف انهم يجمعون كذلك ما يستعظم ويتعجب منه لان اعجب الاشياء ذو العقل فالحق به الاشياء التعجبية في نفع او ضر تنبيها على منصبها واستعظاما لها . وبهذا علل الفراء عليين وقالت العرب اطعمنا مرقة مرقين ويويد هذا الاعتبار في ارضين حسن ايراده في مقام التعجب والاستعظام كقوله

وايه بلدة الا اتينـــا    من الارضين تعلمه نزار

وقوله    لقد ضجت الارضون اذ قام من بني    هداد خطيب فوق اعواد منبـــر

وقيل انما جمع كذلك ليكون جمعه كذلك عوضا من عدم التانيث بالتاء لان ارض كسنة ونحوها بجامع التانيث المجازي وعدة الاصول ونقصان ما حقه ان لا ينقص لكون الارض

اسما

او يكون جمعا له باعتبار تغليب من يعقل فهو جمع لغير علم ولا صفة والحق به ( عليون ) لانه ليس بجمع وانما هو اسم لا على الجنة ( و ) الحق به ايضا ( ارضون ) بفتح الراء جمع ارض بسكونها وهو مما ( شذ ) قياسا لانه جمع تكسير ومفرده مونث بدليل اريضة وغير عاقل ( و ) كذلك ( السنونا ) بكسر السين جمع سنة بفتحها ( وبابه ) كذلك شذ قياسا والمراد ببابه كل كلمة ثلاثية حذفت لامها وعوضت منها هاء التانيث ولم تكسر فهذا الباب

اسما ثلاثيا فحقه ان يكون بعلامة التانيث فحين خلا منها نزل نقصه منزلة لام سنة فاستويا في الجمعية تعويضا ومن ثم غيرت راء ارضين تغير سين سنة وقيل غير ذلك (قوله يطرد فيه الخ) الاولى يكثر لان المطرد هو الجاري على القياس لكنه كثيرا ما يستعمل كل منهما بمعنى الاخر قوله سنو او سنه) او للشك في تعيين ما هو الاصل منهما لتعارض الادلة تدبر (قوله عضيته وعضوته تعضية اي فرقته تفرقة) المتبادر منه انهما معا بالتشديد وانه ورد فيه القلب وعدمه وان التفسير لهما ايضا فليحرر (قوله ذو الرمة) الذي في التصريح ومنه قول روبة واعلم ان ذا الرمة بضم الراء وتشديد الميم وقد تكسر وهي في الاصل قطعة من حبل هو ابو الحارث غيلان بن عقبة بن مسعود بن حارثة العدوي الشاعر الاسلامي المشهور معدود في الطبقة الثالثة من شعراء الاسلام روى عنه ابو عمرو بن العلا عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث ان من الشعر حكمة وانما لقب ذا الرمة لانه اتى مي صاحبته وعلى كتفه قطعة من حبل واستسقاها فقالت اشرب يا ذا الرمة مات باصبهان سنة سبع عشرة ومائة قال ابو عمرو بن العلا فتح الشعر بامرء القيس وختم بذي الرمة وكان آخر ما تكلم به

يا مخرج الروح من نفسي اذا احتضرت وفارج الكرب زحزحني عن النـــــار

(قوله لانهم فرقوا اقاويلهم فيه) اي وذلك المعنى بتفريق القرءان هنا (قوله او عضه) عطف على قوله عضو واو للشك في تعيين ما هو الاصل لان جمعه على عضوات يدل للاول وتصغيره على عضيهه يدل للثاني وعلى كل من القولين فعلة ابدال ها التانيث كراهة تعاقب حركات الاعراب على الواو المعتلة او الهاء الخفيفة (قوله في لغة قريش) في الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم قال «اتدرون ما العضة» نقل الحديث من بعض الناس الى بعض . هذا واما غير قريش فالعضة عندهم كما قال الكساءى الكذب والكمائة (قوله واصل عزة وهي الفرقة من الناس عزو) الذي في التصريح اصلها عزي فلامها ياء الا ان قولهم العزون الفرق المختلفة لان كل فرقة تعتزي الى غير من تعتزي له الاخرى يدل على انه من العزو فلعله لذلك عدل اليه الشارح (قوله ولا يجوز ذلك) اي الجمع بالواو او الياء والنون باطراد اي بكثرة (قوله كقناة) تبع فيه ما يظهر من الصحاح حيث قال الاضاة الغدير والجمع اضا مثل قناة وقنى لكن قال السيرافي المشهور فيه الكسر (قوله الغدير) الغدير قطعة من الماء يغادرها السيل والمغادرة الترك وغدير فعيل بمعنى مفاعل من غادره او مفعول من اغدره وقيل بمعنى فاعل لانه يغدر باهله اي ينقطع عند شدة الحاجة اليه (قوله واحرون جمع احرة) هذا هو الاصل واما حرة وحرون ففرع بحذف الهمزة . هذا وفي التذكرة لابي علي الفارسي انما قالوا احرة واحرون واوزة واوزون مع انه لا نقص فيه فيجبر كما في ثبة ولا هو ثلاثي مجرد من التاء مع انه مونث فيعوض من التاء الذاهبة بل رباعي يقوم رابعه مقام التاء لانه مضاعف والتضعيف اعتدال ويحذف في القوافي والاسجاع نحو من شر ومن ضر ومن انس وجان فكانه ثلاثي فعوض كما في ارض . وان شئت قلت لما الحقوا التاء تصغير وراء وقدام واملم مع تجاوز الثلاثة جمعوا هذين وان تجاوزا الثلاثة . وان شئت قلت لما لم

يطرد فيه الجمع بالواو والنون رفعا وبالياء والنون جرا ونصبا نحو عضة وعضين وعزة وعزين وارة وارين وثبة وثبين وقلة وقلين قال الله تعالى «كم لبثتم في الارض عدد سنين» «الذين جعلوا القرءان عضين» «عن اليمين وعن الشمال عزين» واصل سنة سنو او سنه لقولهم في الجمع سنوات وسنهات وفي الفعل سانيت وسانهت واصل سانيت سانوت قلبوا الواو ياء حين جاوزت متطرفة ثلاثة احرف واصل عضة عضو من العضو واحد الاعضاء اي ان الكفار جعلوا القرءان اعضاء اي مفرقا يقال عضيته وعضوته تعضية اي فرقته تفرقة قال ذو الرمة

وليس دين الله بالمعضى

اي بالمفرق لانهم فرقوا اقاويلهم فيه او عضه من العضه وهو البهتان والعضه ايضا السحر في لغة قريش قال الشاعر

اعوذ بربي من النافثا
ت في عقد العاضه العضه

واصل عزة وهي الفرقة من الناس عزو واصل ارة وهي موضع النار اري واصل ثبة وهي الجماعة ثبو وقيل ثبي من ثبيت اي جمعت والاول اقوى وعليه الاكثر لان ما حذف من اللامات اكثره واو واصل قلة وهي عودان يلعب بهما الصبيان قلو ولا يجوز ذلك في نحو تمرة لعـدم الحذف وشذاضون جمع اضاة كقناة وهي الغدير وحرون جمع حرة واحرون جمع احرة والاحرة والحرة الارض ذات الحجارة السود واوزون جمع ارزة وهي البطـة ولا في نحو عدة وزنة لان المحذوف الفاء وشذ رقون

في جمع رقة وهي الفضة ولدون في جمع لدة وهي الترب وحشون في جمع حشة وهي الارض الموحشة ولا في نحو يد ودم لعدم التعويض وشذابون واخون ولا في نحو اسم واخت لان المعوض غير الهاء اذ هو في الاول الهمزة وفي الثاني التاء وشذبنون في جمع ابن وهو مثل اسم ولا في نحو شاة وشفة لانهما كسرا على شياه وشفاه وشذظبون في جمع ظبة وهي حد السهم والسيف فانهم كسروه على ظبي بالضم واظب ومع ذلك جمعوه على ظبين * تنبيه * ما كان من باب سنة مفتوح الفاء كسرت فاوه في الجمع نحو سنين وما كان مكسور الفاء لم يغير في الجمع على الافصح نحو مئين وحكى مئون وسنون وعزون بالضم وما كان مضموم الفاء ففيه وجهان الكسر والضم نحو ثبين وقلين (ومثل حين قد يرد ذا الباب) فيعرب بالحركات الظاهرة على النون مع لزوم الياء كقوله

دعاني من نجد فان سنينه    لعبن بنا شيبا وشيبننا مردا

وفي الحديث «اللهم اجعلها عليهم سنينا كسنين يوسف في احدي الروايتين (وهو) اي مجيء الجمع مثل حين (عند قوم) من النحاة منهم الفراء (يطرد) في جمع المذكر السالم وما حمل عليه وخرجوا عليه قوله

رب حي عرندس ذي طلال    لا يزالون ضاربين القباب

وقوله    وما ذا تبتغي الشعراء مني
وقد جاوزت حد الاربعين

والصحيح انه لا يطرد بل يقتصر فيه على السماع * تنبيهان * الاول

تثبت الهمزة في احرة واحرون لم يعتدوا بهن في العدة لعروضها وكانهم انما جمعوا ثلاثيا وكذا اوزون في قولهم اوزة فالهمزة غير لازمة ٠ وان شئت قلت لما كانت الهمزة انما لحقت في احرون للتكسير كما كسرت سين سنين لذلك كانت بمنزلة الحركة فلم يعتد بها وهم لا يقيمون الحركة مقام الحرف والعكس (قوله في جمع رقة وهي الفضة) قيدها الطيبي بالدراهم المضروبة هذا وفي المثل - وجدان الرقين يغطي افن الافين - اي وجدان الفضة او الدراهم المضروبة يغطي حمق الاحمق (قوله وهي الترب) هو المساوي في السن سمي بذلك لنزولهما للتراب في عام واحد (قوله في جمع ظبة) المصرح به المصرح انه كعزة وصاحب القاموس كثبة (قوله فيعرب بالحركات الظاهرة الخ) نائب فاعل يعرب يعود الى ما اشير اليه بذا الباب وهو باب سنة والتفريع على المثلية في قوله ومثل حين فان المشبه به معرب بالحركات الثلاث الظاهرة على النون مع لزوم الياء (قوله مع لزوم الياء الخ) انما لزمت الياء لانها اخف من الواو ولان باب الياء اوسع ولان الواو كانت اعرابا صريحا اذ لم يشترك فيها شيئان فلو لزمت عند الاعراب بالحركات كان الرفع معها كرفعين بخلاف الياء لاشتراك الجر والنصب فيها (قوله وفي الحديث اللهم اجعلها عليهم سنينا الخ) في السير انه صلى الله عليه وسلم كان يصلي عند البيت وثمة كرش ذبيحة فيها قاذورات فقال ابو جهل لعنه الله لجماعة جالسين ثمة الا رجل يقوم الى هذا القذر فيلقيه على محمد وهو ساجد فانبعث اشقاها وهو عقبة بن ابي معيط فالقاه عليه فقال صلى الله عليه وسلم «اللهم اشدد وطاتك على مضر واجعلها عليهم سنينا كسنين يوسف» وكانوا ابا جهل وعتبة بن ربيعة وشيبة بن ربيعة والوليد بن عقبة وعقبة بن ابي معيط وامية بن خلف وعمار بن الوليد وهم المستهزؤون فاهلكهم الله جميعا وبه يعلم ما في كلام الشارح فتامل (قوله اي مجيء الجمع) المجيء بمعنى الورود فهو جار على ان الضمير عائد الى الورود الماخوذ من يرد وانما اضاف المجيء مثل حين اي المجيء معربا بالحركات الى الجمع لكونه به عهد فيما تقدم فالمعنى المجيء معربا بالحركات الثلاث المعهود سابقا بكونه في الجمع وان كان بحسب مفهومه اعم هو بحسب ذلك المفهوم عند قوم لا يقتصر على سماع ولا على نوع من الجموع بل يطرد في كل جمع مذكر سالم وفي كل ما حمل عليه وهذا المعنى لا ريب في استقامته ٠ فما قيل ان اريد بمجيء الجمع مجيء جمع سنة فظاهر والا ففي الكلام على حل الشارح ركاكة لصيرورة المعنى ومجيء جمع المذكر السالم مثل حين يطرد في جمع المذكر السالم فمدفوع على ان الشارح لم يقتصر بل زاد وما حمل عليه وبالنسبة اليه تلزم الركاكة على حمل الجمع على جمع سنة بمثل ما لزمت على حمله على جمع المذكر السالم بالنسبة لقوله في جمع المذكر السالم (قوله وقوله وماذا تبتغي الخ) اي قول سحيم بن وثيل الرباحي

سيد من سادات العرب وليس عبدا لبني الحسحاس على ما وهم انما ذلك سحيم الذي ليس ابنا لوثيل وليس قبل البيت اكل الدهر حل وارتحال الخ بل هو من قصيدة اخرى موافقة لها وزنا ورويا للمثقف العبدي انما الذي قبله

انا ابن جلا وطلاع الثنايا    متى اضع العمامة تعرفوني

وبعده    اخو خمسين مجتمع اشدي    ويحذني مداورة الشئون

(قوله قد عرفت الخ) اما الاول فمن قول الناظم وغير ما ذكر ينوب . واما الثاني فمن قوله هو سابقا ءاخر باب الاسماء الستة وانما اختيرت هذه الاحرف لما بينها وبين الحركات الثلاث من المناسبة الظاهرة فتذكر (قوله لزم ان يكون للفرع مزية على الاصل) اي لان المفرد من حيث وصف الافراد مطلقا اصل المثنى والمجموع من حيث وصف التثنية والجمع مطلقا فلا يرد ان التثنية والجمع فرعان لمفرد تلك التثنية والجمع ليس إلّا . نعم يرد على قوله وهو غير جائز وقوعه في جمع التكسير فانه معرب بالحركات فيلزم ان يكون له مزية على الاسماء الستة . ويجاب بان الاعراب بالحركات في جمع التكسير لما كان جبرا لما فاته من سلامة الواحد صار منزلا منزلتها كالاعراب ببعض الحركات مع تانيث جمع المونث فكانه غير موجود مع انه كجمع المونث السالم ليس في ءاخرهما حروف تصلح للاعراب . وبما ذكرنا اندفع ما قيل لو كان سبب اعرابهما بالحروف مجرد الفرعية لوجب ان يكون كل جمع معربا بالحروف وليس كذلك فتثبت (قوله ولانهما لما كان في ءاخرهما الخ) يعني ان المثنى والمجموع في ءاخرهما حروف تصلح لان تكون اعرابا بتغير بعضها الى بعض وهي لا بد منها لاجل الدلالة على التثنية والجمع فاما ان تجعل هي الاعراب او يقال الاعراب حركات عليها تظهر او تقدر فان كان الثاني ففيه ثقل اما في القسم الاول فظاهر واما في الثاني فلكلفة التقدير وان كان الاول فليس فيه ذلك لخفة الحرف بلا حركة ولو تقديرا فلذلك ارتكب (قوله فلان حروف الاعراب ثلاثة) اي في الاسماء فقط (قوله في نحو رايت زيداك الخ) اي من كل مثنى او مجموع اوتي به منصوبا بالالف اضيف وقيد بالاضافة لانه اذا لم يضف لا تحذف نونه فيمكن دفع اللبس بتخالف في تحريكها وانما قيد بفي نحو زيداك للاحتراز عن نحو زيدوك وزيديك من كل مثنى او مجموع اوتي به مرفوعا بالواو او مجرورا بالياء فان اللبس المذكور غير لازم فيه لامكان ازالته بكفتح ما قبل واو المثنى ويائه وكسر ما قبل واو الجمع ويائه نظير ما هو المعروف في ياء المثنى وياء الجمع . فمَن قال على قول الشارح في نحو زيداك اي من كل مثنى او مجموع اضيف سواء كان مع الالف او الواو او الياء لم يتدبر حق التدبر (قوله لكونها مدلولا بها على التثنية) انما دلوا بها على التثنية وبالواو على الجمع لخفة الالف المناسبة لكثرة دور المثنى الكثير الدور على الالسنة ولثقل الواو المناسب لقلة

قد عرفت ان اعراب المثنى والمجموع على حده مخالف للقياس من وجهين الاول من حيث الاعراب بالحروف والثاني من حيث ان رفع المثنى ليس بالواو ونصبه ليس بالالف وكذا نصب المجموع اما العلة في مخالفتهما القياس في الوجه الاول فلان المثنى والمجموع فرعان عن الاحاد والاعراب بالحروف فرع عن الاعراب بالحركات فجعل الفرع للفرع طلبا للمناسبة وايضا فقد اعرب بعض الاحاد وهي الاسماء الستة بالحروف فلو لم يجعل اعرابهما بالحروف لزم ان يكون للفرع مزية على الاصل وهو غير جائز ولانهما لما كان في ءاخرهما حروف وهي علامة التثنية والجمع تصلح ان تكون اعرابا بقلب بعضها الى بعض فجعل اعرابهما بالحروف لان الاعراب بها بغير حركة اخف منها مع الحركة واما العلة في مخالفتهما للقياس في الوجه الثاني فلان حروف الاعراب ثلاثة والاعراب ستة ثلاثة للمثنى وثلاثة للمجموع فلو جعل اعرابهما بها على حد اعراب الاسماء الستة لالتبس المثنى بالمجموع في نحو رايت زيداك ولو جعل اعراب احدهما كذلك دون الاخر بقي الاخر بلا اعراب فوزعت عليهما واعطى المثنى الالف لكونها مدلولا بها على التثنية مع الفعل اسما في نحو اضربا وحرفا في نحو ضربا اخواك واعطي المجموع الواو لكونها مدلولا بها على الجمعية في الفعل اسما نحو اضربوا وحرفا في نحو اكلوني البراغيث وجرا بالياء على الاصل وحمل النصب على الجر فيهما ولم يحمل على الرفع لمناسبة النصب للجر دون الرفع لان كلا منهما فضلة ومن حيث المخرج

لان الفتح من اقصى الحلق والكسر من وسط الفم والضم
من الشفتين الثاني ما افهمه النظم وصرح به في
شرح التسهيل من ان اعراب المثنى والمجموع على حده
بالحروف هو مذهب قطرب وطائفة من المتاخرين
ونسب الى الزجاج والزجاجي قيل وهو مذهب الكوفيين
وذهب سيبويه ومن وافقه الى ان اعرابهما بحركات
مقدرة على الاحرف (ونون مجموع وما به التحق) في
اعرابه (فافتح) طلبا للخفة من ثقل الجمع وفرقا بينه
وبين نون المثنى (وقل من بكسره نطق) من العرب
قال في شرح التسهيل يجوز ان يكون كسر نون الجمع
وما الحق به لغة وجزم به في شرح الكافية ومما ورد منه
قوله عرفنا جعفرا وبني ابيه    وانكرنا زعانف آخرين
وقوله    وقد جاوزت حد الاربعين

(ونون ما ثني والملحق به) وهو اثنان واثنتان وثنتان
(بعكس ذاك) النون (استعملوه) فكسروه كثيرا على
الاصل في التقاء الساكنين وفتحوه قليلا بعد الياء
(فانتبه) لذلك وهذه اللغة حكاها الكسائي والفراء
كقوله    على احوذيين استقلت عشية
فما هي الا لمحة وتغيب
وقيل لا تختص هذه اللغة بالياء بل تكون مع الالف
ايضا وهو ظاهر كلام النظم وبه صرح السيرافي كقوله
اعرف منها الجيد والعينانا    ومنخرين اشبها ظبيانا
وحكى الشيباني ضمها مع الالف كقول بعض العرب
هما خليلان وقوله
يا ابتا ارقني القذان    فالنوم لا تالفه العينان
* تنبيه * قيل لحقت النون المثنى والمجموع عوضا
عما فاتهما من الاعراب بالحركات ومن دخول التنوين
وحذفت مع الاضافة

دور الجمع القليل الدور عليها (قوله لان الفتح الخ) هذا ظاهر لا خفاء فيه فانك اذا نطقت بالباء مثلا التي هي من حروف الشفة تجد معها حين فتحها هواء خرج من الحلق لا تجده عند تسكينها زائدا على ما حصل من انطباق الشفتين وتجد معها حين ضمها خارجا من ضم الشفتين مغايرا للامر الذي حصل من مجرد انطباق الشفتين وهكذا في الكسر وهذا امر لا ينكره ذو وجدان صحيح (قوله بحركات مقدرة على الاحرف) اعترضه الناظم بانه يلزم ظهور النصب في الياء لخفته وقلب الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها . واجاب الشيخ الاثير بانهم لو حملوا نصبه على جره اجروا الحكم على الياء حكما واحدا فكما قدروا الكسرة قدروا الفتحة تحقيقا للحمل والمانع من قلبها الفا قصد الفرق بين المثنى وغيره (قوله ونون مجموع الخ) يتراءى من الموضح التعريض بالمصنف بان الاولى له تقديم الكلام على نون المثنى على الكلام على نون الجمع لان المثنى سابق على المجموع . وجوابه ان تقديم نون الجمع لكون الباب معقودا له وغيره تبع له (قوله وفرقا بينه وبين نون المثنى) ضمير بينه لنون الجمع اي للفرق بين نفس نون الجمع ونفس نون المثنى والمراد لاصل الفرق . ومن قال اي مبالغة في الفرق والا فالفرق حاصل بحركة ما قبل الياء ولا يضر تخلف ذلك في نحو المصطفين بحصول الفرق فيه بحذف الف في الجمع وقلبها ياء في المثنى فقد ظن ان ضمير بينه للجمع ونسي لفظ نون في قول الشارح وبين نون المثنى وابعد الغاية وجعل الحركات التي على الحرف الذي قبل الحرف الذي قبل النون فارقة بين النونين هذا ومجموع المتعاطفين علة لتخصيص نون المثنى بالكسرة ونون الجمع بالفتحة اما الثانية فقط فلا تنتج الا تخالف الحركتين كما هو ظاهر (قوله بعكس ذاك) العكس هاهنا لغوي متعارف فانه امر بالفتح هناك وعكس هنا لان المامور به هنا الكسر وحكى هناك قلة الكسر والمحكي هنا قلة الفتح ولا يمترى في كون هذا عكسا ولهذا فرع عليه الشارح قوله فكسروه كثيرا الخ . وبالجملة فكون هذا يصدق فيه اسم العكس الغير المنطقي اوضح من شمس الضحى فغير صواب ان يدعى انه غير صواب (قوله عوضا عما فاتهما من الاعراب بالحركات) اي عوضا عن نفس الحركات التي حق الاعراب ان يكون بها لا عن شرف ذلك الاعراب بدليل آخر كلامه حيث قال نظرا الى التعويض بها عن الحركة فان حمل على انه عوض عن شرفها فبعد تسليم منع جمع العوضين لا يرد ان النون لكونها عوضا عن الحركات مع كون حروف العلة عوضا من الحركات ايضا يلزم فيها الجمع بين عوضين ولا يحتاج للجواب بان النون عوض عن مجموع الحركة والتنوين واما الحرف فعن الحركة فقط فليس العوضان محضين كما هو الممتنع . والاوجه ما قيل ان النون عوض عن التنوين فقط الا انها لم تسقط مع ال لكونها لا تكون للتنكير اصلا بخلاف التنوين فانه قد يكون له فلو ثبت ال لقبح

اجتماع علامتي تنكير وتعريف (قوله نظرا الى التعويض بها عن الحركة) انما لم يعكس فينظر في الاضافة الى الحركة وفي ال للتنوين لئلا يلزم الفصل بين المضاف والمضاف اليه بغير الامور المذكورة في قوله فصل مضاف شبه فعل الخ (قوله ودفع توهم الافراد) اي توهما لا يزول بالوقف على المضاف وبهذا فارق جمع المنقوص نصبا وجرا كرايت قاضيك ومررت بقاضيك فان التباسه بالمفرد المضاف يزول برجوع النون عند الوقف على المضاف (قوله طلبا للفرق) اي التام بدليل قوله بعد وانما لم يكتف فيندفع ما قيل لا يضر هذا التخلف لحصول الفرق بحذف الالف في الجمع وقلبها ياءً في التثنية كما سياتي على انه لا معنى لعد كون الياء منقلبة عن الف في التثنية وكونها ليست منقلبة عنه في الجمع فارقا بين لفظين حروفهما واحدة من جميع الوجوه لولا حركة النون فتامل * جمع المونث السالم * (قوله وما بتا والف قد جمعا) اي قياسيا كان او سماعيا والاول محصور في خمس * اولها ذو التاء مطلقا إلّا امراة ومراة وامة وشاة وشفة وفلة في الندا * ثانيها ذو الف التانيث مطلقا ايضا إلّا فعلى افعل وفعلى فعلان * ثالثها مصغر ما لا يعقل كدريهم * رابعها علم مونث لا علامة فيه كزينب * خامسها وصف غير العاقل كايام معدودات . والثاني ما عداها خلافا لابن عصفور فانه قال ان مذكر ما لا يعقل ان لم تكسره العرب يجمع بالالف والتاء قياسا نحو حمامات وإلّا استغني بذلك التكسير . ورد بان التصحيح فيها قليل فالواجب الرجوع الى اوسع البابين هذا ويصح في ما ان تكون واقعة على المفرد وحينئذ فالاخبار عنه بيكسر الخ بعد صدق صلته عليه فان الكسر في الحالتين حكم للجمع لا للمفرد وان تكون واقعة على الجمع والصلة لبيان تلك الجمعية بماذا حصلت اي الجمع الذي حصلت جمعيته بالالف والتاء وهو ظاهر (قوله بسبب ملابسته) يشير بالاول الى ان الباء للسببية وبالثاني الى ما تستلزمه السببية من ملابسة السبب للمدخول ضرورة ان مجرد وجود الالف والتاء في الدنيا لا تتسبب عليه الجمعية المسببة او ان اضافة سبب الى ملابسة للبيان للتنبيه على ان الباء للسبب القريب الذي هو ملابسة الالف والتاء فان ذات الالف والتاء سبب بعيد . وحينئذ فالامران معا ماخوذان من الباء ولا مضاف مقدر ولا شبه تناف على ما زعمه الناظرون (قوله للالف والتاء) تقديم الالف في الذكر ايماءٌ الى ان عبارة المصنف معدول بها عن ذلك للضرورة وإلّا فترتيبها الذكري على خلاف الترتيب الوجودي (قوله اي كان لهما مدخل في الدلالة على جمعيته) يشير به الى ان السبب مجموع الالف والتاء لا احدهما والى وجه اسقاط التقييد بمزيدتين الذي اشتهر اعتباره والى وجه اخراج ابيات وقضاة (قوله يكسر في الجر الخ) تقديم الجر للاشارة الى كونه الاصل المحمول عليه ولولا ذلك لما ذكره كالرفع لمجيئه على الاصل والمعية بمعنى الاجتماع في الكسر لا اجتماع حالة النصب والجر في آن واحد في كلمة وذلك لان كلمة معا بمعنى جيعا . وقد صرحوا في باب التوكيد بان جميعا بمعنى كل ولا اقتضاء له بالاجتماع في الزمان الواحد إلّا على ما ذهب اليه بعض الحنفية في «فسجد الملائكة كلهم اجمعون» نعم راي ثعلب ان معا تقتضي الاجتماع في الزمان الواحد كما في شرح التسهيل (قوله اذ لا موجب لبنائه) اي لا مصحح اطلاقا للملزوم وارادة للازمه فيفيد نفي الموجب والمجوز ولا ينتقض

نظرا الى التعويض بها عن التنوين ولم يحذف مع الالف واللام وان كان التنوين يحذف معهما نظرا الى التعويض بهما عن الحركة ايضا وقيل لحقت لدفع توهم الاضافة في نحو جاءني خليلان موسى وعيسى ومررت ببنين كرام ودفع توهم الافراد في نحو جاءني هذان ومررت بالمهتدين وكسرت مع المثنى على الاصل في التقاء الساكنين لانه قبل الجمع ثم خولف بالحركة في الجمع طلبا للفرق وجعلت فتحة طلبا للخفة وقد مر ذلك وانما لم يكتف بحركة ما قبل الياء فارقا لتخلفه في نحو المصطفين ولما فرغ من بيان ما ناب فيه حرف عن حركة من الاسماء اخذ في بيان ما نابت فيه حركة عن حركة وهو شيئان ما جمع بالف وتاء وما لا ينصرف وبدا بالاول لان فيه حمل النصب على غيره والثاني فيه حمل الجر على غيره والاول اكثر فقال

(وما بتا والف قد جمعا) الباء متعلقة بجمع اي ما كان جمعا بسبب ملابسته للالف والتاء اي كان لهما مدخل في الدلالة على جمعيته (يكسر في الجر وفي النصب معا) كسر اعراب خلافا للاخفش في زعمه انه مبني في حالة النصب وهو فاسد اذ لا موجب لبنائه وانما نصب بالكسرة مع تاتي الفتحة ليجري على سنن اصله وهو جمع المذكر السالم في حمل نصبه على جره وجوز الكوفيون نصبه بالفتحة مطلقا

وهشام فيما حذفت لامه ومنه قول
بعض العرب سمعت لغاتهم ومحل هذا
القول ما لم يرد اليه المحذوف فان رد
اليه نصب بالكسرة كسنوات وعضوات
* تنبيه * انما لم يعبر بجمع المونث
السالم كما عبر به غيره ليتناول ما كان
منه لمذكر كحمامات وسرادقات وما لم
يسلم فيه بناء الواحد نحو بنات واخوات
ولا يرد عليه نحو ابيات وقضاة لان
الالف والتاء فيهما لادخل لهما في الدلالة
على الجمعية (كذا اولات) وهو اسم
جمع لا واحد له من لفظه يعرب هذا
الاعراب الحاقا له بالجمع المذكور قال
تعالى « وان كن اولات حمل »
(والذي اسما قد جعل) من هذا الجمع
(كاذرعات) اسم قرية بالشام وذاله
معجمة اصله جمع اذرعة التي هي جمع
ذراع (فيه ذا) الاعراب (ايضا قبل)
على اللغة الفصحى ومن العرب من يمنعه
التنوين ويجره وينصبه بالكسرة ومنهم
من يجعله كارطاة علما فلا ينونه ويجره
وينصبه بالفتحة واذا وقف عليه قلب
التاء هاء وقد روى بالاوجه الثلاثة قوله

تنورتها من اذرعات واهلها
بيثرب ادنى دارها نظر عالي

والوجه الثالث ممنوع عند البصريين
جائز عند الكوفيين * تنبيه * قد تقدم
بيان حكم اعراب المثنى اذا سمي به
واما المجموع على حده ففيه خمسة
اوجه الاول كاعرابه قبل التسمية به *
والثاني ان يكون كغسلين في لزوم الياء
والاعراب بالحركات الثلاث على النون
منونة * والثالث ان يجري مجرى

بدعوى تضمن حرف العطف لانه يودي لاعراب كل مثنى وكل جمع من جمع المونث رفعا وجرا (قوله وهشام فيما حذفت لامه) وجه نصب هذا النوع بانه تشبيه لهذه التاء بالتاء التي تبدل في الوقف هاء وجبرا لما فاته من حذف لامه (قوله ومنه قول بعض العرب سمعت لغاتهم) الضمير المجرور بمن يعود الى جمع المحذوف اللام المنصوب بالفتحة والمقصود من التنصيص على كون ما ذكر من هذا الرد على ابي علي الفارسي حيث انكر كونه منه وقال ان ما تخيل من ذلك جمعا في قولهم سمعت لغاتهم وخرجت النحل ثباتا مردود اللام والاصل لغوة وثبوة فاستحالت لتحركها وانفتاح متلوها الواو الفا قال المنصف وهو مردود باوجه بانه لم يسمع في لغة ردها . وبما مر من نحو رايت بناتك بالفتح وهو نص في الجمعية . وبان التاء عوض عنها ففي ردها جمع بين العوض والمعوض . وباقتضائه الاشتراك وهو خلاف الاصل . وبان النحل اذا دخن عليها خرجت جماعات لا جماعة . واجيب بانه معارض بان الاصل عدم نصب المجموع بالالف والتاء بالفتحة . وبانه قد اجيز ان يكون ذلك من المشترك . وبان التاء حينئذ بمنزلتها في حصاة ونواة لانها حال الرد غير عوض فليس في ذلك جمع بين العوض والمعوض منه . وبانهن لازدحامهن في خروجهن دفعة جعلن جماعة (قوله ليتناول ما كان منه لمذكر الخ) اي تناولا ماخوذا من عنوان الاسم فان عنوان ما جمع بالف وتاء يتناول المكسر والمذكر ايضا بخلاف عنوان جمع المونث السالم فانه لا يتناول واحدا منهما مع ان تسمية ارباب الفنون من ناحية التوصيف هذا مراده والا فيقال عليه نمنع عدم تناول جمع المونث السالم لما ذكر دون الجمع بالف وتاء لانهما اسمان اصطلاحيان حصل مفهومهما اولا بحيث لا يشذ منه فرد ووضعت اسماوهما بازائهما فاحفظه فان نفعه غير مقصور على هذا المكان مع انهم غفلوا عنه (قوله لا دخل لهما في الدلالة على الجمعية) اي لان التاء في الاول والالف في الثاني لام الكلمة (قوله كذا اولات) ذكر ابو علي الفارسي ان وزنها فعل كهدى فالعين متحركة لا ساكنة لانقلاب اللام وهي لا تنقلب قياسا الا مفتوحا ما قبلها فاللام فيهما كالعين في ذات انقلابا غير ان الالف محذوفة مع الالف والتاء فوزنها فاعت . لا يقال لو كانت على فعل لم تجمع في المذكر على اولوا لانها حينئذ كمصطفون . لانا نقول لما كسروا مع الياء في ذوين وضموا مع الواو في ذوون اجروه مجراه لفرط القرب بينهما (قوله والذي اسما قد جعل) المراد بالاسم هنا العلم نظير ما سياتي - واسما اتى وكنية ولقبا ... - لا مقابل الفعل والحرف (قوله اصله جمع اذرعة التي هي جمع ذراع) هكذا وقع في تهذيب الاسماء واللغات ان النسبة اليها اذرعي بالفتح وهي جمع اذرعة التي هي جمع ذراع في لغة من ذكر وكان الغرض للشارح التعريض بالدماميني في شرح التسهيل حيث اعترض التمثيل به وبعرفات قائلا لا واحد لهما اذ لم يسمع اذرعة وعرفة (قوله ذا الاعراب ايضا قبل) كلمة ايضا مربوطة بذا الواقعة على اعراب جمع المونث السالم الذي هو النصب بالكسرة مع تنوين المقابلة عند عدم المانع منه لا بالذي كما هو الظاهر (قوله بيثرب) اسم المدينة المشرفة سميت باسم يثرب بن عبيد من العمالقة اول من نزل بها بعد الطوفان وفي حفظي ان الذي في البيت بالتاء وفتح الراء وانه اسم مكان غير المدينة المشرفة (قوله قد تقدم بيان حكم اعراب المثنى الخ)

اضافة اعراب الى المثنى اضافة اسم جنس لمعرفة فتفيد العموم اي تقدم بيان سائر اعاريب المثنى عند التسمية به واما الجمع فلم يتقدم بيان كل ذلك فيه فنقول في بيانه فيه خمسة اوجه فاندفع انه تقدم الجمع اذا سمي به في قول الناظم وعليون ( قوله عربون ) افصح لغاته الست فتح العين والراء * ما لا ينصرف * ( قوله وجر بالفتحة ) يحتمل الماضي بالنظر للماضي والمستقبل بالنظر للمستقبل والمراد بالفتحة ولو مقدرة كموسى ( قوله فامتنع الجر بالكسرة لمنع التنوين الخ ) راى ابن الانباري والسهيلي ان امتناع الجر بالكسرة لانه لو جر بها لتوهمت اضافته الى ياء المتكلم محذوفة اجتزاءً عنها بالكسرة ( قوله ولتعاقبهما على معنى واحد ) هو رفع الايهام عن الراقود كما في المثال وكان المراد من التعاقب على المعنى الواحد ولو نظرا لاحد الاحتمالين والّا فسيقول الشارح في باب الاضافة النصب في ذنوب ماءً وجب عسلا اولى من الجر لان النصب يدل على ان المتكلم اراد انه عنده ما يملا الوعاء المذكور من الجنس المذكور واما الجر فيحتمل ان يكون مراده ذلك وان يكون مراده بيان ان عنده الوعاء الصالح لذلك ( قوله ما لم يضف او يك بعد ال ) اي مدة انتفاء كل واحد منهما لا احدهما المعين وان كان العطف باو لانها وقعت في حيز النفي فتفيد عموم السلب نحو « ما لم تمسوهن او تفرضوا لهن فريضة » « ولا تطع منهم آثما او كفورا » ( قوله فان اضيف او تبع ال ضعف شبه الفعل ) بين ان هذا التضعيف غير مقصور على الالف واللام والاضافة فان حروف الجر ان لم تكن اقوى منهما في ذلك تساويهما والفرق من وجوه * احدها ان اللام والاضافة يغيران معنى الاسم بالنقل من التنكير الى التعريف ولا كذلك حروف الجر * ثانيها ان حروف الجر تجري مما بعدها مجرى الاسماء التي تجر ما بعدها والافعال قد تقع في موضع الجر باضافة ظروف الزمان اليها فصار وقوع الاسماء بعد حروف الجر كانه غير مختص بها اذا كان مثل ذلك يقع في الافعال فلذلك لم يعتد به ذكر هذين الوجهين ابن اياز * ثالثها ان اللام والاضافة ابعدا الاسم الذي لا ينصرف من شبه الفعل واخرجاه منه فلما دخل عليه بعد ذلك العامل صادفه غير مشبه للفعل فعمل فيه فاما اذا دخل قبل دخول اللام والاضافة فانه يصادفه ثقيلا فلا ينفذ فيه * رابعها ان اللام والاضافة قاما مقام التنوين فكان الاسم منون والتنوين هو الصرف وعلامة الامكن وليس العامل كذلك * خامسها انا لو اعتبرنا العوامل بطل اصل ما لا ينصرف لان التي تدخل على الاسم غير داخلة على الفعل فلو كان ينتقل بدخول العوامل لكان كل عامل يدخل عليه يوجب صرفه ويبطل الفرق بين ما ينصرف وما لا ينصرف ذكر هذه الثلاثة السيرافي * سادسها ان حروف الجر جاءت لتوصل معاني الافعال الى الاسماء فقولك ذهبت بزيد بمنزلة اذهبت زيدا فكان معدودا في جملة الفعل من جهة المعنى فكانه لم يتصل بالاسم ( قوله والموصولة نحو كالاعمى والاصم الخ ) وقع في شروح التسهيل للمصنف وغيره التمثيل بالاعمى والاصم للمعرفة وباليقظان ناظره للموصولة فقال الدماميني انه تحكم فلعل تمثيل الشارح بالكل للموصولة ميل اليه لكن ذكر بعض ان لذلك الصنيع وجها وهو ان الاعمى والاصم وان كان كل منهما صفة مشبهة كاليقظان لكن الاستعمال صيرهما اسمين جامدين وقلما يذكر موصوفاهما او يرفعان ظاهرا بخلاف اليقظان

عربون في لزوم الواو والاعراب بالحركات على النون منونة والرابع ان يجري مجرى هارون في لزوم الواو والاعراب على النون غير مصروف للعلمية وشبه العجمة والخامس ان تلزمه الواو وفتح النون ذكره السيرافي وهذه الاوجه مترتبة كل واحد منهـا دون ما قبله وشرط جعله كغسلين وما بعده ان لا يتجاوز سبعة احرف فان تجاوزها كاشهيبايين تعين الوجه الاول قاله في التسهيل ( وجر بالفتحة ) نيابة عن الكسرة ( ما لا ينصرف ) وهو ما فيه علتان من علل تسع كاحسن او واحدة منها تقوم مقامهما كمساجد وصحراء كما سياتي في بابه لانه شابه الفعل فثقل فلم يدخله التنوين لانه علامة الاخف عليهم والامكن عندهم فامتنع الجر بالكسرة لمنع التنوين لتاخيهما في اختصاصهما بالاسماء ولتعاقبهما على معنى واحد في باب راقود خلا وراقود خل فلما منعوه الكسرة عوضوه منها الفتحة نحو « فحيوا باحسن منها » وهذا ( ما لم يضف او يك بعد ال ردف ) اي تبع فان اضيف او تبع ال ضعف شبه الفعل فرجع الى اصله من الجر بالكسرة نحو « في احسن تقويم » « وانتم عاكفون في المساجد » ولا فرق في ال بين المعرفة كما مثل والموصولة نحو « كالاعمى والاصم » وقوله وما انت باليقظان ناظره اذا

نسيت بمن تهواه ذكر العواقب

بناء على ان ال توصل بالصفة المشبهة وفيه ما سياتي

والزائدة كقوله - رايت الوليد بن اليزيد مباركا - ومثل ال ام في لغة طيء كقوله
ان شمت من نجد بريقا تالقا
تبيت بليل ام ارمد اعتاد او لقا

* تنبيهان * الاول ما الاولى موصولة والثانية حرفية وهي ظرفية مصدرية اي مدة كونه غير مضاف ولا تابع لال * الثاني ظاهر كلامه ان ما لا ينصرف اذا اضيف او تبع ال يكون باقيا على منعه من الصرف وهو اختيار جماعة وذهب جماعة منهم المبرد والسيرافي وابن السراج الى انه يكون منصرفا مطلقا وهو الاقوى واختار الناظم في نكته على مقدمة ابن الحاجب انه اذا ازيلت منه علة فمنصرف نحو باحمدكم وان بقيت العلتان فلا نحو باحسنكم ولما فرغ من مواضع النيابة في الاسم شرع في مواضعها في الفعل فقال (واجعل لنحو يفعلان) اي من كل فعل مضارع اتصل به الف اثنين اسما او حرفا (النون رفعا) الاصل علامة رفع فحذف المضاف واقام المضاف اليه مقامه يدل على ذلك ما بعده والتقدير اجعل النون علامة الرفع لنحو يفعلان (و) لنحو (تدعين) من كل فعل مضارع اتصل به ياء المخاطبة (وتسالون) من كل فعل مضارع اتصل به واوا لجماعة اسما او حرفا

فلذلك جعلت فيهما معرفة وفيه موصولة (قوله والزائدة) هذا هو الحق ولذا غلطوا السخاوي حيث رد على من قال ان ال في قوله - ولقد نهيتك عن بنات الاوبر - زائدة بانها لو كانت زائدة كان وجودها كالعدم فكان يخفض بالفتحة لان فيه العلمية والوزن (قوله ظاهر كلامه الخ) ادراج كلمة ظاهر اشارة الى ان له باطنا يخالف ذلك لما ان قول المصنف ما لم يضف او يك بعد ال كما يحتمل ان يكون قيدا لقوله - وجر بالفتحة ما - يحتمل ان يكون قيدا فيه وفي قوله لا ينصرف (واجعل لنحو يفعلان النون الخ) وجه الرضي اعراب هذه الامثلة بالنون بانه لما اشتغل محل الاعراب وهو اللام بالفتحة المناسبة للالف والضمة المناسبة للواو والكسرة المناسبة للياء لم يمكن دور الاعراب عليه ولا علة بناء فيه فيمنع الاعراب بالكلية فجعلت النون بدلا من الضمة لمشابهتها في الغنة للواو وخص هذا الابدال بالفعل اللاحق به هذه الاحرف الثلاثة دون يخشى ويدعو ويرمي والقاضي وغلامي وان قدر الاعراب في علامتها ليكون الفعل اللاحق به هذه الاحرف كالمثنى والمجموع على حده لمضارعة الف يضربان الف ضاربان وواو يضربون واو ضاربون وان اتضح بينهما الفرق من حيث حرفية اللاحق للاسم وحملت ياء تفعلين على اختيها الالف والواو في الحاق النون وانما جاز وقوع رفع الفعل بعد فاعله من الالف والواو والياء لكون الضمير المرفوع المتصل كالجزء وخاصة اذا كان على حرف ولا سيما وهو حرف مد ولين هذا كلامه . وفي عبارة لغيره كل فعل معرب لم تلحقه الف ولا واو ولا ياء يرفع بالضمة فاذا لحقت هذه الاحرف كان ينبغي ان يرفع بالضمة لكنها تعذرت لانك ان جعلتها فيما قبل هذه الاحرف لحق الاعراب وسطا لان الفعل والفاعل كالشيء الواحد وان جعلت الضمة في هذه الاحرف لزم ان تكون مقدرة ووجب ان تحذف هذه الاحرف في الجزم كما حذفت الواو من يغزو والياء من يرمي والالف من يخشى والفاعل لا يحذف فلما تعذرت الضمة هنا وجب ان تلحق الواو لانها اصل الضمة لكن تعذرت الواو لانه لا يجمع بين ساكنين فلما تعذرت الواو اتوا بالنون لانك لا تجد من الحروف الصحاح ما يدغم في الواو والياء غير النون لقربها منها لان النون لها غنة والواو لها مد فهما مشتبهان الا ترى ان النون ضمير جمع المونث والواو ضمير جمع المذكر ثم حركت النون بالكسر ان وقعت بعد الالف وبالفتح ان وقعت بعد الواو والياء ليجري ذلك مجرى الزيدان والزيدون والزيدين واما سقوطها في الجزم فلانها علامة الرفع فوجب ان تسقط للجازم وحمل المنصوب على المجزوم لان الجزم في الافعال كالجر في الاسماء ويضربان ويضربون نظير الزيدان والزيدون وقد حمل نصب الزيدان والزيدون على جرهما (الف اثنين الخ) التعبير هنا باثنين دون المثنى ليشمل نحو زيد وعمرو اذ لا يقال له عرفا مثنى وفيما سياتى بالجماعة دون الجمع ليشمل نحو زيد وعمرو وبكر اذ لا يقال له عرفا جمع (الاصل علامة رفع) الحامل له على ذلك ما يتراءى من التنافر بين قول الناظم هنا ... - النون رفعا ... - المقتضي لكون الاعراب لفظيا وبين قوله الاتي - وحذفها للجزم والنصب سمة ... - المقتضي لكون الاعراب معنويا يشير الى ذلك قوله يدل على ذلك ما بعده غير انه اختار التاويل هنا موافقة للشارح البدر ولسهولته والا فالموافق لمذهب الناظم من ان الاعراب لفظي ولكون المقام للاول التاويل فيما سياتي اما

يحمل

يحمل الحذف على المعنى المصدري والجزم والنصب على المعنى الحاصل بالمصدر وهو الذي يكون نوع اعراب واما بالعكس وهو ان يحمل الحذف على المعنى الحاصل بالمصدر وهو الذي يكون نوع اعراب وصفا للفظ والجزم والنصب على المعنى المصدري والتقدير على الاول واجعل حذف النون اي اسقاطها علامة على كون تلك الامثلة منجزمة ومنتصبة لان ذلك الكون اثر المعنى المصدري فصح ان يكون مدلولا له . وعلى الثاني واجعل كون النون محذوفة علامة على جعل تلك الامثلة منجزمة ومنتصبة لان ذلك الكون اثر ذلك الجعل فصح ان يكون دليلا عليه . هذا محصول ما حققوه في هذا المقام وانا لا اراه شيئا فان كون الحذف علامة الجزم والنصب لا يقتضي ان الاعراب معنوي لجريانه على كل من القول بلفظية الاعراب ومعنويته اما الاول فلان حذف النون كالفتحة والسكون النائب عنهما في الكون اعرابا من حيث عموم الاثر علامة اعراب من حيث الخصوص يصرح بذلك قول الشارح سابقا على ما بينا لا منافاة بين كون هذه الاشياء اعرابا وكونها علامة اعراب الخ مع قول التسهيل الاعراب ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة او حرف او سكون او حذف واما الثاني فلان تغيير الجزم والنصب اللذين هما نوعا الاعراب على هذا القول يعلم عليهما بالسكون او الحذف وبالفتحة او الحذف فلا يتنافى مع جعل النون رفع الامثلة الخمسة الظاهر في لفظية الاعراب حتى يحتاج الى ذلك التاويل على تقدير صحته إلّا انه لما كان المقام لتبيين علامات الاعراب من جهة انه من قوله - فارفع بضم وانصبن ... - الى فصل النكرة والمعرفة تبيين للعلامات الاصلية والفرعية وقد صرح في الحذف بانه سمة للجزم والنصب زاد الشارح كلمة علامة بين النون ورفعا اشارة الى ذلك وحرصا على شدة تناسق الكلام لا على انه تاويل لدفع التناقض . واعلم ان المراد من حذف النون انحذافها لا حذفك اياها لانه في مقابلة الثبوت او الثبات في قولهم علامة رفعها ثبوت او ثبات النون ومن الجزم والنصب نوعا الاعراب المتعارفان ووزانهما وزان صفتي معنى في علم الكلام لا فعلك الذي هو نصبك الكلمة او جزمك الموازن لصفات الافعال ولا كون الكلمة منتصبة او منجزمة الموازن للصفات المعنوية للمتكلمة فتثبت حق التثبت لتخلص مما وقعوا فيه (قوله فالامثلة خمسة) اي بالنظر للاجمال وإلّا فترجع بالتفصيل الى عشرة لان تفعلان بالفوقية صالح للمخاطبين والمخاطبتين والغائبتين وعلى الثالث فقط فالالف اسم او حرف تلك اربعة ويفعلان بالتحتية للغائبين فقط مع وجهي الالف تلك ستة . وتفعلون لجمع الذكور المخاطبين فقط وواوه اسم ليس إلّا تلك سبعة . ويفعلون لجمع الذكور الغائبين فقط مع وجهي واوه تلك تسعة والعاشر تفعلين للمخاطبة ولا تكون ياوه إلّا اسما خلافا للمازني (قوله وذهب بعضهم) المراد بالبعض الاخفش وابن درستويه فانهما زعما ان النون دليل الاعراب المقدر قبل الاحرف الثلاثة كما في غلامي . قال الشيخ الاثير حكاه لنا صاحبنا ابو جعفر احمد بن عبد النور المالقي صاحب كتاب وصف المباني في حروف المعاني عن السهيلي معتلا باشتغال تلك الحروف بالحركات المناسبة لها فكما منعت الاضافة الى ياء المتكلم ظهور الحركة آخر المضاف لشغله بالحركة المطلوبة لياء المتكلم فكذا هنا فقيل له فما بال هذه النون تثبت رفعا لا جزما ونصبا فقال لانها انما لحقت

فالامثلة خمسة على اللغتين وهي يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين فهذه الامثلة رفعها بثبات النون نيابة عن الضمة (وحذفها) اي النون (للجزم والنصب سمه) اي علامة نيابة عن السكون في الاول وعن الفتحة في الثاني (كلم تكوني لترومي مظلمه) الاصل تكونين وترومين فحذفت النون للجازم في الاول وهو لم وللناصب في الثاني وهو ان المضمرة بعد لام الجحود * تنبيهان * الاول قدم الحذف للجزم لانه الاصل والحذف للنصب محمول عليه وهذا مذهب الجمهور وذهب بعضهم الى ان اعراب هذه الامثلة بحركات مقدرة على لام الفعل * الثاني انما ثبتت النون مع الناصب في قوله تعالى « إلّا ان يعفون » لانه ليس من هذه الامثلة اذ الواو فيه لام الفعل والنون ضمير النسوة والفعل معها مبني مثل يتربصن ووزنه يفعلن بخلاف الرجال يعفون فانه من هذه الامثلة اذ واوه ضمير الفاعل ونونه علامة الرفع تحذف للجازم والناصب نحو « وان تعفوا اقرب للتقوى » ووزنه تفعوا واصله تعفووا ولما فرغ من بيان اعراب الصحيح من القبيلين شرع في بيان اعراب المعتل منهما وبدا بالاسم فقال (وسم معتلا من الاسماء ما) اي الاسم المعرب الذي حرف اعرابه الف لينة لازمة (كالمصطفى) وموسى والعصا او ياء لازمة قبلها كسرة كالداعي (والمرتقي مكارما) * تنبيه * انما سمي كل من هذين الاسمين معتلا لان آخره حرف علة او لان الاول يعل آخره بالقلب اما عن ياء نحو الفتى او عن واو نحو المصطفى والثاني يعل آخره بالحذف فخرج بالمعرب نحو متى والذي وبذكر الالف في الاول المنقوص نحو المرتقي وبذكر اللينة المهموز نحو الخطا وبذكر الياء في الثاني المقصور نحو الفتى وبذكر اللزوم فيهما نحو رايت اخاك وجاء الزيدان في الاول ومررت باخيك وغلاميك وبنيك في الثاني وباشتراط الكسرة قبل الياء نحو ظبي وكرسي (فالاول) وهو ما كان كالمصطفى (الاعراب فيه قدرا * جميعه) على الالف

هذه الافعال لوقوعها موقع الاسماء فهي من تمام الرفع في المضارع لقيامه مقام الاسماء فكما قلت ان زيدا يقوم فرفعته لوقوعه موقع قائم فكذا ان الزيدين يقومان ملحقا اياه اياها لحلوله محل قائمان فاذا لم يقع ذلك الموقع لم تلحق كما في لم يقوما ولن يقوما لعدم صحة لم قائمان ولن قائمان ومن ثم اذا حصل الناصب والجازم في نحو لم يضرب ولن يضرب ذهب الرفع لعدم احتلاله محل الاسم فعلامة الرفع على رايه في نحو يقومان ضمة مقدرة في الميم وفي النصب فتحة مقدرة فيها واما في الجزم فسكون الميم تقديرا قال المصنف وهو ضعيف لان فيه دعوى تقدير لا حاجة اليه لاختلاف الاعراب دلالة على ما يحدث العامل والنون في ذلك وافية فدعوى اعراب غيرها مدلول عليه بها مردودة (قوله لتعذر تحريكها) وجه التعذر كونها هوائية تجري مع النفس وذلك لا يتم مع التحريك لكون الحركة تمنع الجري المذكور وتقطع الاستطالة ولذا اذا حركت الالف انقلبت همزة (قوله لانه محبوس الخ) هذا كقوله بعد لحذف لامه للتنوين او لانه نقص منه الخ مناسبات لا توجب التسمية فلا يضر عدم تسمية كيخشى مقصورا وكفتى وكيدعو منقوصا (قوله فيوما يوافين الخ) محل الشهادة منه ظهور الكسرة في ماضي فانه دليل على ان الجر ممكن لا متعذر والّا لما وقع في الضرورة ومثل البيت في ظهور الكسرة للضرورة ما وقع للقاضي ابي الفضل عياض من ابياته الشهيرة التي اودعها كتابه الشفا يذكر فيها المدينة ويصف اليها شوقه وحنينه

يا دار خير المرسلين ومن به ... هدي الانام وخص بالايات
عندي لاجلك لوعة وصبابة ... وتشوق متوقد الجمرات
وعلي عهد ان ملات محاجري ... من تلكم الجدران والعرصات
لاعفرن مصون شيبي بينها ... من كثرة التقبيل والرشفات
لولا الاعادي والعوادي زرتها ... ابدا ولو سحبا على الوجنات
لكن ساهدي من جميل تحيتي ... لقطين تلك الدار والحجرات
اذكى من المسك المفتق نفحة ... تغشاه بالاصال والبكرات
وتخصه بزواكي الصلوات ... ونوامي التسليم والبركات

وقد عارضها الامام الفاضل العبدري الحاجي بما لم اقف عليه بعد البحث الشديد ، وعارضها ايضا العلامة ابو عبد الله محمد بن المرابط شارح التسهيل سنة ست واربعين بعد الالف بقوله

يا دار خير الخلق يا مثوى المنى ... قلبي لاجلك ثائر اللوعات
يهنيك انك مهبط الوحي الذي ... يعتاده جبريل بالايات
مغنى الرسول ومنزل قد طالما ... فيه تردد دائم البكرات
اسمى الخليقة منصبا وشفيعهم ... يوم المعاد بمجمع الحسرات
عندي لبعدك لوعة عذرية ... وحشا البلابل مضمر الجنبات
ولواعج لفح الفواد لهيبها ... وجوانح ترنض بالزفرات
لو ساعد المقدار او يقصي العنا ... لسعيت قبل الراس بالوجنات
ولثمت من ترب عبير قد زرى ... بالمسك مذفورا لدى النشقات

لتعذر تحريكها (وهو الذي قد قصرا) اي سمي مقصورا والقصر الحبس ومنه «حور مقصورات في الخيام» اي محبوسات على بعولتهن وسمي بذلك لانه محبوس عن المد او عن ظهور الاعراب (والثاني) وهو ما كان كالمرتقي (منقوص) سمي بذلك لحذف لامه للتنوين او لانه نقص منه ظهور بعض الحركات (ونصبه ظهر) على الياء لخفته نحو رايت المرتقي ومرتقيا «واجيبوا داعي الله» «وداعيا الى الله باذنه» (ورفعه ينوى) على الياء ولا يظهر نحو «يوم يدعو الداعي» «لكل قوم هاد» فعلامة الرفع ضمة مقدرة على الياء الموجودة او المحذوفة و(كذا ايضا يجر) بكسر منوي نحو «اجيب دعوة الداعي» «وانهم في كل واد» وانما لم يظهر الرفع والجر استثقالا لا تعذرا لامكانهما قال جرير

فيوما يوافين الهوى غير ماضي

وقال الاخر

لعمرك ما تدري متى انت جاءي
ولكن اقصى مدة العمر عاجل

❋ تنبيه ❋ من العرب من يسكن الياء في النصب ايضا قال الشاعر

ولو ان واش باليمامة داره
وداري باعلى حضرموت اهتدى ليا

قال ابو العباس المبرد

ولئن نايت ولا نايت لانثرن ... اسفا عليك لئالي العبرات
وعلى الذي وثقت به منك العرى ... ازكى سلام عاطر النسمات

وقد جاريتهما اذا ايضا سنة اثنتين وتسعين بعد المائة والالف بتواي

يادار قطب دوائر الشرف الذي ... لم تحوه الاقمار في الهالات
يا مربع النبا الجليل ومنبع الـ ... ـعلم الجزيل ومطلع الايات
شوقي اليك رمى بقلبي جذوة ... من دونها متوقد الجمرات
وافاض من عيني بحرا زاخرا ... يرمي بامواج على وجناتي
ان ساعد المقدار واتسع المدا ... ءاتي اليك ولو على لحظاتي
لا اختشي فيك العوادي والعدا ... موتي لاجلك هو عين حياتي
لم لا وانت ديار طه المصطفى ... والال والاصحاب والزوجات
مخدوم جبريل الامين المجتبى ... ورئيس كل مرفع الدرجات
ذاك الذي لبس النبوءة حلة ... والخلق في حلل من العدمات
كهف الخلائق كلهم وملاذهم ... يوم امتداد ازمة الازمات
من لي به الفاه حتى في الكرا ... واشم منه معطر النسمات
واكحل الاجفان من ءاثاره ... واشنف الاسماع بالنغمات
واقول يا خير الورى يا من به ... ارجو جميل الصفح عن زلاتي
كن لي شفيعا يوم يمتد الردى ... وموءمنا من روعة العرصات
فلقد كرعت من المئاثم كلها ... ووقفت دون مشارب الحسنات
وركضت في مضمار كل كريهة ... ورميت اغراضا من الشهوات
وعليك كل تحية بسامة ... تزري بعطر الورد في النفحات
وذواكي الخيرات والبركات ... وزواكي التسليم والصلوات

وهو من احسن ضرورات الشعر لانه حمل حالة النصب على حالتي الرفع والجر ( واي فعل ) كان ( ءاخر منه الف ) نحو يخشى ( او واو ) نحو يدعو ( او ياء ) نحو يرمي ( فمعتلا عرف ) اي شرط وهو مبتدا مضاف وفعل مضاف اليه وكان بعده مقدرة وهي اما شانية وءاخر منه الف جملة من مبتدا وخبر خبرها مفسرة للضمير المستتر فيها او ناقصة وءاخر اسمها

(قوله وهو من احسن ضرورات الشعر) هو راي الجمهور ايضا وهو مقابل للاول من انه لغة لبعض العرب الذي هو راي ابي حاتم والمصنف قال ابو حاتم انها لغة فصيحة وقال المصنف في التسهيل ويقدر لاجلها اي الضرورة كثيرا وفي السعة قليلا نصبها وانما صدر الشارح براي ابي حاتم والمصنف كانه لكونه الحق عنده كما صرح بذلك بعض شراح التسهيل ايضا فقد قرا جعفر الصادق رضي الله عنه « من اوسط ما تطعمون اهاليكم » باسكان الياء (قوله وكان بعده مقدرة) اعترضه صاحب التمرين بان الفعل لا يحذف بعد شيء من ادوات الشرط غير ان ولو إلّا اذا كان مفسرا بفعل بعده ( قوله وهي اما شانية وءاخر الخ ) مقابله ما سياتي من قوله او ناقصة الخ وخلاصة كلامه ان كان المقدرة يجوز فيها وجهان * احدهما ان يكون اسمها ضمير الشان وخبرها الجملة بعد ولا تحتاج لرابط لكونها مفسرة له اذ هي عينه معنى وسياتي - وان تكن اياه معنى اكتفى بها ... - * ثانيهما ان لا يكون اسمها ضمير الشان بل هو ءاخر والف خبرها مفرد لا جملة إلّا ان الشارح لم يبين على الوجه الاول كون الجملة خبرا لظهوره مع انه سيقع التنبيه على امثاله فيما سياتي وانما بين ما قد يخفى من امر رابط

والف خبرها ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة وعرف جواب الشرط وفيه ضمير مستكن نائب عن الفاعل عائد على فعل وخبر المبتدا جملة الشرط وقيل هي وجملة الجواب معا وقيل جملة الجواب فقط ومعتلا حال منه مقدم على عامله والمعنى اي فعل كان ءاخره حرفا من الاحرف المذكورة فانه يسمى معتلا ( فالالف انو فيه غير الجزم ) وهو الرفع والنصب نحو زيد يسعى ولن يخشى لتعذر الحركة على الالف والالف نصب بفعل مضمر يفسره الفعل الذي بعده ( وابد ) اي اظهر ( نصب ما ) ءاخره واو ( كيدعو ) او يا نحو ( يرمي ) لخفة النصب واما قوله ـ ابى الله ان اسمو بام ولا اب

وقوله ما اقدر الله ان يدني على شحط

من داره الحزن ممن داره صول

فضرورة ( والرفع فيهما ) اي الواوي واليائي ( انو ) لثقله عليهما ( واحذف جازما ثلاثهن ) وابق الحركة التي قبل المحذوف دلالة عليه ( تقض حكما لازما ) نحو لم يخش ولم يغز ولم يرم فالرفع نصب بالمفعولية لانو وفيهما متعلق به واحذف عطف على انو وفي كل منهما ضمير مستتر هو فاعله وجازما حال من فاعل احذف وثلاثهن مفعول به اما لا حذف والضمير في ثلاثهن لاحرف العلة الثلاثة ومعمول الحال محذوف وهي الافعال الثلاثة المعتلة والتقدير احذف احرف العلة ثلاثهن حال كونك جازما الافعال الثلاثة المذكورة او يكون معمولا للحال والضمير للافعال ومعمول الفعل محذوف وهو الاحرف الثلاثة والتقدير احذف احرف العلة حال كونك جازما الافعال ثلاثهن وتقض مجزوم جواب احذف وحكما مفعول به ان كان تقض بمعنى تودي ومفعول مطلق ان كان بمعنى تحكم * خاتمة * قد ثبت حرف العلة مع الجازم في قوله وتضحك مني شيخة عبشمية كان لم ترا قبلي اسيرا يمانيا

وقوله ـ الم ياتيك والانباء تنمي : بما لاقت لبون بني زياد

وقوله هجوت زبان ثم جئت معتذرا

من هجو زبان لم تهجو ولم تدع

فقيل ضرورة وقيل بل حذف حرف العلة ثم اشبعت الفتحة في ترا فنشات الف والكسرة في ياتك فنشات ياء والضمة في تهج فنشات واو واما « سنقرئك فلا تنسى » فلا نافية لا ناهية اي فلست تنسى

الجملة واختصر كون اسمها ضمير الشان في قوله شانية وانما لم يعبر عن الاولى بكونها ناقصة مع ان كلا لا بد له من اسم وخبر لما انه وقع الاصطلاح على ان التى لها اسم الشانية لا ينعت اسمها ولا يعطف عليه ولا يبدل منه ولا يخبر عنها إلّا بجملة ولا تحتاج تلك الجملة الى رابط بخلاف التى لها اسم الناقصة ففي الاشباه والنظائر للحافظ السيوطي ومن زعم ان كان التى يضمر فيها الامر والشان هي الناقصة فقد اخطا وانما هي غيرها والفرق بينهما ان التى على معنى الشان لا ينعت اسمها ولا يعطف عليه ولا يبدل منه والناقصة يجوز في اسمها كل ذلك والتى على معنى الشان لا يكون خبرها إلّا جملة ولا تحتاج الجملة الى ان يكون فيها عائد يعود الى الاول والناقصة ليست كذلك هذا كلامه وما يقع في بعض النسخ ناقصة ناصبة فتصحيف من الكتبة لما اريناك من ان كلا منهما ينصب ويرفع . فما قيل في كونها مقابلة للشانية نظر لان الشانية هي المسندة لضمير الشان فالجملة الواقعة بعدها خبرها وفي بعض النسخ بدل ناقصة ناصبة وعليها فلا نظر ليس بشيء فتدبر ( قوله والف خبرها ) هو ظاهر ان كان روي او واوا او ياءً بالنصب وإلّا فيدعى انه خبر عن هو محذوف عائد الى ءاخر الفعل والجملة عطف على ما قبلها ( قوله ومعتلا حال ) قيد بما اذا كان عرف متعديا لواحد وإلّا فهو المفعول الثاني . وقد اقتصر بعض هنا على الوجه الاول وفي جمع التكسير على الوجه الثاني اشارة لتجويز الامرين ( قوله بفعل مضمر الخ ) تقديره لابس ( قوله واحذف جازما ثلاثهن ) ظاهره ولو بدلا من همزة كيقرا في يقرا ويقري في يقرئ ويوضو في يوضا وفصل بعض النحاة بين ان يقدر دخول الجازم قبل البدل فيمتنع الحذف لعمل الجازم عمله في حذف الضمة قبل الابدال او بعده فيجوز حذفها نظرا الى لفظها واقرارها نظرا الى اصلها . هذا وذكر الشيخ الاثير ان الذي يقتضيه النظر ان تلك الاحرف حذفت عند الجازم لا به فان القياس ان يحذف الجازم الضمة المقدرة فيها غير انه يلتبس بالمرفوع لو اقتصر على ذلك فحذف الجازم الضمة المقدرة وتبعتها هذه الحروف فرقا بين صورتي المجزوم والمرفوع ( قوله او يكون معمولا للحال ) عطف على معنى ما تقدم اي اما ان يكون مفعولا به لاحذف او يكون معمولا للحال والاولى اسقاط يكون وانما اخر هذا الوجه لكون الاول انسب تدبر ( قوله وحكما مفعول به ان كان تقض بمعنى تودي ) اي كما في قوله

قضى كل ذي دين فوفى غريمه وعزة ممطول معنى غريمهـــا

( قوله ومفعول مطلق ان كان بمعنى تحكم ) اي كما في قوله

قضى الله يا سماء ان لست زائلا احبك حتى يغمض الجفن مغمض

( قوله فقيل ضرورة الخ ) اي ان وجود حرف العلة مع الجازم مختلف فيه فمنهم من اعترف بمخالفة اللغة المشهورة وادعى ان المسوغ لتلك المخالفة انما

هو الضرورة ومنهم من انكر ان يكون ذلك مخالفا لها وادعى ان تلك الحروف حروف اشباع ليس إلّا بعد استيفاء الجازم مقتضاه . فما قيل في هذه المقابلة نظر لان المقابل للقول بالضرورة انما هو القول بان ذلك لغة ليس بشيء . والقول بان وقيل بل حذف حرف العلة الخ ليس مقابلا لقوله ضرورة وانما هو مقابل لقوله سابقا قد ثبت حرف العلة الخ لا يرضى بسماعه من له ادنى ممارسة بالاساليب التركيبية . نعم يبقى على الشارح ان هنالك من يرى المخالفة المذكورة ايضا ولكن يقول انها لغة فلعله تركه اما لندرة قائله واما لانه مبني على ان الضرورة ما لا مندوحة للشاعر عنه فافهم

## ( النكرة والمعرفة )

فيهما لطافة من حيث ان لفظ المعرفة معرفة فيشبه التوجيه ومن حيث ان لفظ النكرة معرفة فيشبه ايهام التضاد فان نظر الى ان لفظي النكرة والمعرفة لم يرد منهما نكرة معينة ولا معرفة كذلك كان في المعرفة ايضا شبه ايهام التضاد وفي النكرة شبه التوجيه فليتدبر (قوله نكرة) قيل نكر لفظ المحدود ولعله لا يصح لا استعمالا ولا طبعا . ووجهه اما الاول فظاهر واما الثاني فلان المعرف لما كان معلوما بوجه والتعريف معلوم ايضا وانما المجهول النسبة لانه مطلق الماهية الاسمية او الحقيقية ولان قضية التعريف والمعرفة طبيعية ولو جعل موضوعا نكرة لربما كانت مسورة فلا جرم انه لا بد من تحلية المعرف من حيث هو معرف بال الجنسية او ما جرى مجراها فليتامل (قوله قابل ال) علامة النكرة دخول لام التعريف عليها نحو رجل والرجل ودخول رب نحو رب رجل وتختص بالدخول على غيرك ومثلك وشبهك من دخول اللام كذا في البسيط لضياء الدين ابن العلج وهو صريح في ان غير واخواتها وكذا احد وديار وعريب لا تندرج تحت دخول اللام فلا يطرد تعريف المصنف . ولا يجاب بان هذه علامة كما هو صريح البسيط وقد تقدم ان الاصل فيها عدم الانعكاس لانه يرده . وغيره معرفة .., حيث يدخل تحته ذلك ولا يرده التزام تعويد ضمير غيره الى نكرة لا لقابل ال لانه يرده انه يصير الغير حينئذ مبهما لانه ما لم تعلم النكرة بتعريف جامع مانع لا يعرف الغير فلا فائدة في التعريف إلّا الرد الى الجهالة . وكذا لا يجاب بان القبول في عبارة المصنف يتبادر منه الذاتي فلا يضر التخلف في ذلك لكونه لعارض لانه يرده انه يمكن ادعاء مثل ذلك في امثال ذي بمعنى صاحب فانها من حيث ذات كونها اسماء قابلة لال فلا فائدة في قوله او واقع موقع ما قد ذكرا إلّا الحشو والحق الفرق . وكذا لا يجاب بانه مندرج تحت او واقع موقع ما قد ذكر لانه يرده ان تلك الالفاظ لا تقبل تعريفا البتة فكيف يقع موقعها معرف إلّا ان يقال يقع موقعها شيء ملزوم للتنكير وهو يقبل ال بان يقال الشيء الملزوم للتنكير ان يقع موقعها اسم يقبل ان يحلى بال التي هي لمجرد تعريف الجنس الذي هو في معنى النكرة او ان ذلك مما عرض لها من استعمالها مبهمة ليس إلّا وهو لم يعتبر في الوضع المنظور له هنا . واورد ايضا على طريق التعريف اسماء الفاعلين والمفعولين فانها غير قابلة لال الموثرة للتعريف ولا واقعة موقع ما يقبلها . واجيب بان المراد بكونها موثرة التعريف اعم من ان تكون معرفة بنفسها او معرفة بغيرها والحق ان عبارة المصنف لا تساعده فان ما واقعة موقع ذات وقع منها او عليها

( النكرة والمعرفة )

( نكرة قابل ال موثرا ) فيه التعريف

الحدث فتندرج تحت او واقع موقع ما قد ذكر واورد ايضا الضمير العائد لنكرة نحو ضربت رجلا واكرمته فانه واقع موقع رجل وهو يقبل ال فيكون نكرة والصحيح انه معرفة . واجيب بانه واقع موقع الرجل المعهود لا رجل وهو لا يقبل ال ولا يرد على المصنف علم الجنس نحو ان رايت اسامة اي فردا منه ففر منه لانه عند المصنف تعريف لفظي فقط غير متجاوز للماهية ولا لافرادها كما دل عليه قوله - ... كعلم الاشخاص لفظا وهو عم - وصرح بذلك في شرح التسهيل . واعلم ان التقابل بين التعريف والتنكير اما تقابل العدم والملكة او الشيء والمساوي لنقيضه فلا يجتمعان البتة واما المعرف بال الجنسية فانه معرفة ليس إلّا لتعيين الماهية فيه وان اعطوه بعض احكام النكرة لمشابهته لها في ان الفرد غير معين خارجا ثم قوله او واقع معطوف على قابل وليس موقع مفعولا به لواقع لانه لا ينصب المفعول به بنفسه ولا مفعولا مطلقا لفساد المعنى وانما هو مفعول فيه اي واقع في مكان يقع فيه قابل ال فليتامل (قوله كرجل وفرس الخ) الاولى ان تعداد الامثلة للاشارة الى انه لا فرق في النكرة بين ان يوجد من افرادها المتعدد كما في الاولين او الواحد كما في الاخرين ولا بين ان يكون لمذكر كل او مونثه وتقديم رجل لشرفي العقل والتذكير ثم فرس لمشاركته له في جنسه القريب ولكونه من آلات منافعه ثم شمس مع كون القمر مذكرا لشدة نورها واستتباعها للنهار وخفة وسطها وكون نور القمر مستفادا منها (قوله خلافا لابن كيسان في الاستفهاميتين فانهما عنده معرفتان) استدل على ذلك بوقوع جوابهما معرفة كما في « قل مَن انزل الكتاب الذي جاء به موسى نورا وهدى للناس تجعلونه قراطيس تبدونها وتخفون كثيرا وعلمتم ما لم تعلموا انتم ولا آباؤكم قل الله » وتقول في جواب ما دعاك الى كذا لقاوك والجواب طبق السوال . قال المصنف في شرح التسهيل واستجاده الشيخ الاثير وهو ضعيف لان تطابقهما غير لازم ولا نزاع في صحة ان يقال فيمن عندك رجل من بني فلان وفيما دعاك الى كذا امر مهم وايضا فهما قائمان مقام اي انسان واي شيء وهما نكرتان فكذا ما قام مقامهما والتمسك بهذا اقوى منه بتعريف الجواب لان تطابق شيئين قام احدهما مقام الاخر الزم وآكد من تطابق الجواب والسوال وايضا فالتعريف فرع فمَن ادعاه فعليه البيان بخلاف التنكير هذا كلامه . واعلم ان ابن كيسان كما خالف في هذه المسالة خالف في ان الموصول اعرف من ذي الاداة وقال ان ذا الاداة قبل الموصول واستدل على ذلك بان ذا الاداة وصف بالموصول كما في قوله تعالى « مَن انزل الكتاب الذي جاء به موسى نورا وهدى للناس » فان الذي نعت للكتاب والصفة اما مساوية للموصوف واما دونه ولا قائل بالمساواة فثبت الدون وهو المطلوب . وقال المصنف في شرح التسهيل في رده انا لا نسلم وصفية الذي في الاية وانما هو بدل او نعت مقطوع او الكتاب علم بالغلبة لان المعني بالخطاب بنو اسرائيل وقد غلب عندهم على التوراة فالتحق بالاعلام فلم يلزم من وصفه بالموصول جواز وصف غيره مما لم يلتحق بها هذا كلامه وقال غيره لا نسلم انه لا قائل بالمساواة بين الموصول وذي الاداة كيف والاخفش والمغاربة يرون ان الموصول معرف بال ولو مقدرة فقد قال الشيخ الاثير الموصول عند اصحابنا من قبيل ما عرف بال كما يقوله الاخفش هذا كلامه . وقد اشار المصنف في التسهيل للمسالتين معا

كرجل وفرس وشمس وقمر (او واقع موقع ما قد ذكرا) اي ما يقبل ال وذلك كذى بمعنى صاحب ومن وما في الشرط والاستفهام خلافا لابن كيسان في الاستفهاميتين فانهما عنده معرفتان فهذه لا تقبل ال لكنها تقع موقع ما يقبلها

عاطفا

عاطفا على قوله وليس ذو الاشارة قبل العلم خلافا للكوفيين بقوله ولا ذو الاداة قبل الموصول ولا من وما المستفهم بهما معرفتين خلافا لابن كيسان في المسالتين . اه . فمن قال على كلام الشارح هنا واستدل ابن كيسان للاول بقوله تعالى « قل من انزل الكتاب الذي جاء به موسى » اذ الصفة اما مساوية واما دون الموصوف ولا قائل بالمساواة فثبت الثاني واجاب المصنف بان الذي بدل او نعت مقطوع او الكتاب علم بالغلبة لان المعني بالخطاب بنو اسرائيل وقد غلب الكتاب عندهم على التوراة فالتحق بالاعلام فقد نادت الاية عليه بقولها « تجعلونه قراطيس تبدونها وتخفون كثيرا الخ » فتدبر (قوله اذ الاولى تقع موقع صاحب) الاولى تقع موقع ذات ثبت لها الصحبة لان ال في الصاحب موصولة . وقيل ان صاحب يقبل ال الموثرة التعريف في الجملة لانه يقبلها باعتبار معناه الاسمي الغلبي وان لم يقبلها باعتبار معناه المراد من ذو هنا وهو الاولى في التوجيه واما قول المصنف وحينئذ ليست فيه موصولة لانه قد تنوسي فيه معناه الاصلي بحسب الاستعمال وصار من قبيل الجوامد فقد اورد عليه ان الرضي صرح بان ذو يتحمل الضمير لكونه بمعنى صاحب فما بالك بصاحب نفسه (قوله وهو سكوتا وانكفافا) هذا تبيين لما هو المقصود هنا وهو التنكير ولذا لم يتعرض للطلب مع انه معتبر فيهما ايضا فان صه ومه منونين واقعان موقع طلب سكوت وانكفاف بالتحقيق إلّا انه لما كان مناط التعريف والتنكير المقصودين هنا بالبيان في اسماء الافعال الاحداث لا طلبها فيما يفيد ذلك اطلق على صه ومه انهما واقعان موقع سكوت وانكفاف فالمراد من سكوتا وانكفافا المصدر المجرد عن الطلب . فاندفع ما قيل ان اريد بسكوتا وانكفافا المصدر النائب عن فعله اي اسكت لم يقع في موضعه صه بل في موضع طلب السكوت من حيث هو والانكفاف فقد فات التنكير وان اريد المصدر المجرد عن النيابة فالامر فيه اظهر لفوات الطلب المقصود من صه ومه وللناظرين في دفعه كلمات لا تليق (قوله قصد الجنس) اي الماهية المطلقة اي من حيث هي لا المجردة ولا المخلوطة على ما هو المعروف في التعاريف والمعنى ان ماهية النكرة تميز عن ماهية المعرفة بهذا المفهوم اي الاسم القابل لال الموثرة او الواقع موقع ما يقبلها نظير ما يقال الانسان هو الحيوان الضاحك اي تتميز ماهية الانسان عن ماهية غيره بهذا المفهوم اي الحيوان الضاحك وبتدبره يعلم ان ما قيل قصد الجنس اي باعتبار ماصدقاته ليصح الاخبار لان الجنس باعتبار ذاته لا يقبل ال ولا يقع موقع ما يقبلها ليس بشيء فتامل ولهم وراء ذلك اوهام اخر (قوله لانها الاصل اذ لا يوجد معرفة الخ) اقتصر في التعليل على هذين الوجهين لشهرتهما وإلّا ففي التذكرة لابن هشام يدل على ان الاصل في الاسماء التنكير ان التعريف علة تمنع الصرف وعلل الباب كلها فرعية . وفي شرح المفصل لابن يعيش اصل الاسماء ان تكون نكرات ولذلك كانت المعرفة ذات علامة وافتقار الى وضع لنقلها عن الاصل . وفي البسيط النكرة سابقة على المعرفة لاربعة اوجه * احدها ان مسمى النكرة اسبق في الذهن من مسمى المعرفة بدليل طريان التعريف على التنكير * الثاني ان التعريف يحتاج الى قرينة من تعريف وضع او آلة بخلاف النكرة ولذا كان التعريف فرعا عن التنكير * الثالث ان لفظ شيء يقع على المعرفة والنكرة فاندراج المعرفة

اذ الاولى تقع موقع صاحب ومن وما يقعان موقع انسان وشيء ولا يوثر خلوهما من تضمن معنى الشرط والاستفهام فان ذلك طار على من وما اذ لم يوضعا في الاصل له ومن ذلك ايضا من وما نكرتين موصوفتين كما في مررت بمن معجب لك وبما معجب لك فانهما لا يقبلان ال لكنهما واقعان موقع انسان وشيء وكلاهما يقبل ال وكذلك صه ومه بالتنوين لا يقبلان ال لكنهما يقعان موقع ما يقبلها وهو سكوتا وانكفافا وما اشبه ذلك ونكرة مبتدا والمسوغ قصد الجنس وقابل ال خبر وموثرا حال من المضاف اليه وهو ال وشرط جواز ذلك موجود وهو اقتضاء المضاف العمل في الحال وصاحبها واحترز بموثرا عما يدخله ال من الاعلام لضرورة او لمح وصف على ما سياتي بيانه فانها لا توثر فيه تعريفا فليس بنكرة * تنبيه * قدم النكرة لانها الاصل اذ لا يوجد معرفة إلّا وله اسم نكرة ويوجد كثير من النكرات لا معرفة له

تحت عمومها دليل على اصالتها كاصالة العام بالنسبة للخاص فان الانسان مندرج تحت الحيوان لكونه فرعا منه والجنس اصلا لانواعه * الرابع ان فائدة التعريف تعيين المسمى عند التركيب وقبل التركيب لا اخبار فلا تعريف قبل ولينظر هذا (قوله والمستقل اولى بالاصالة) يعني ان النكرة مستقلة دون المعرفة وكل مستقل اولى بالاصالة ينتج من الاول النكرة اولى بالاصالة من المعرفة وهو المطلوب اما الصغرى فلانا نجد بعضا بل كثيرا من النكرات لا معرفة له ولا كذلك المعرفة لكونها ملزومة للنكرة من حيث ان ما اطلقت عليه تطلق عليه النكرة ولا بد فكانت النكرة مستقلة دون المعرفة واما الكبرى فلان الاحتياج شان الفروع لا الاصول كما هو ظاهر فقوله والمستقل اولى بالاصالة كبرى القياس وقوله اذ لا يوجد دليل الصغرى اقامه مقامها فالتعبير بالمستقل في مكانه نعم لو قال لانها الاصل لكثرة النكرات على المعارف لكان الاولى التعبير بالكثير بدل المستقل لصيرورة نظم القياس النكرات كثيرة على المعارف والكثير اولى بالاصالة . فما قيل كان الظاهر ان يقول والكثير بدل المستقل غير صحيح تدبر (قوله فالشيء اول وجوده الخ) يريد ان الذات معروضة لاسماء عامة تقال عليها وعلى غيرها ولاسماء خاصة بها لا تقال الّا عليها بحسب الوضع لها فقط وكل ذلك اذا كانت بوصف الوجود الّا انها في ازمنة وجودها تلزمها الاسماء العامة على معنى انها لا تنفك عنها بان تستحضر بغيرها اذ الفرض انها ليس لها حينئذ غيرها ثم بعد ذلك تعرض لها الاسماء الخاصة ولا يلزمها حينئذ واحد منها اللزوم المذكور اذ يمكن التعبير عنها بالعامة او بالخاصة بدلها وذلك كالادمي فانه معروض لاسماء عامة كانسان ومولود وموجود وخاصة كمحمد وزين العابدين وابي عبد الله لكنه عند ما يولد وقريب من ذلك لا يطلق عليه الّا انه انسان او مولود او موجود او نحوها ثم بعد ذلك يسمى بكمحمد ويلقب بكزين العابدين ويكنى بكابي عبد الله ويصح ان يطلق عليه حينئذ ايضا مولود وانسان وموجود هذا شرح عبارته . واعلم ان للاسم اطلاقات فيطلق على ما قابل المسمى * وعلى ما قابل الفعل والحرف * وعلى ما قابل الخبر * وعلى ما قابل الصفة . وكذا ايضا للعلم اطلاقات فيطلق على ما يقابل الكنية واللقب فيرادف الاسم في احد اطلاقاته * وعلى ما يعم اسم الذات وكنيتها ولقبها * وعلى غير ذلك ويتبين المقصود بالقرائن كما في قول الشارح هنا تلزمه الاسماء الخ وفي قوله الاتي الاسم العلم واللقب والكنية فانه اراد به مقابل المسمى بقرينة فالشيء اول وجوده وكما في قول المصنف الاتي - واسما اتى وكنية ولقبا ... - فانه اراد به مقابل الكنية واللقب بقرينة عطفهما عليه وجعلهما قسيمين له وكما في قول الشارح هنا العلم فانه اراد به مقابل الكنية واللقب بدليل جعلهما قسيمين له وكما في قول المصنف فيما سياتي العلم فانه اراد به ما يعم الثلاثة بدليل واسما اتى وكنية ولقبا . وانما لم يقل الشارح هنا الاسم والكنية واللقب ولم يقل المصنف هناك وعلما اتى وكنية ولقبا لما فيه ظاهرا من تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره وانما لم يقل المصنف هناك الاسم اولا وثانيا اسمه لما فيه ظاهرا من قبح تعريف الشيء بنفسه في الثاني ومن المخالفة لهم في الاول من حيث ان المتعارف لهم في ترجمة الباب العلم لا الاسم وانما لم يقل الشارح هنا العلم الاسم واللقب والكنية لانه اخذ الاسم اولا مقابلا للمسمى وقسمه الى عام وخاص

فالخارج

والمستقل اولى بالاصالة وايضا فالشيء اول وجوده تلزمه الاسماء العامة ثم يعرض له بعد ذلك الاسماء الخاصة كالادمي اذا ولد فانه يسمى انسانا او مولودا او موجودا ثم بعد ذلك يوضع له الاسم العلم واللقب والكنية وانكر النكرات مذكور ثم موجود ثم محدث ثم جوهر ثم جسم ثم انسان ثم نام ثم حيوان ثم رجل

فالخارج من هذا التقسيم الاسم الخاص لا العلم فلا جرم يكون هو المقسم لما بعد ولما كان في تقسيمه الى الاسم والكنية واللقب ما ذكرنا جعله مقسما الى العلم بالمعنى الاخص بقرينة المقابلة واللقب والكنية ولذا وقع في الجامع ثم تعرض له الاسماء الخاصة كالاعلام والكنى والالقاب فكل من صنيعي الشارح هنا والمصنف هناك صحيح حسن هو بمقامه انسب منه بغيره ولا اولوية لعبارة المصنف الاتية على عبارة الشارح هنا حتى يعدل بها اليها كالعكس هذا تحقيق المقام * ودفع الاوهام * فليتثبت (قوله ثم عالم) ذكره بعد انسان الاعم من الاعم منه يدل على ان المراد المتصف به بالفعل ومقابله الجاهل وبين ان بينه وبين رجل العموم الوجهي لاجتماعهما في زيد العالم وانفراد رجل في زيد الجاهل وعالم في الشخص العالم كهند فلا يصح ان بينهما العموم المطلق كما ذكره الشارح فكانه اراد ثم رجل عالم تامل (قوله واستغنى بحد النكرة عن حد المعرفة الخ) صريح في انه ذكر تعريفا للنكرة وانه لم يذكر تعريفا للمعرفة وانه يتنزل عليه كلامه في شرح التسهيل والاول حق والاخيران باطلان فان قول المصنف وغيره معرفة معناه كما ذكره ان المعرفة ما لا يقبل ال الموثرة ولا يقع موقع ما يقبلها وذلك تعريف جامع مانع حسبما تقدم فلا يتنزل عليه كلامه في شرح التسهيل وانما يتنزل على كلامه في التسهيل المخالف لصنيعه هنا فانه قال فيه الاسم معرفة ونكرة فالمعرفة مضمر وعلم ومشار به ومنادى وموصول ومضاف وذو اداة . ثم قال والنكرة ما سوى المعرفة . ثم قال عليه في الشرح تلك العبارة فحق عبارة الشارح بعد قلبها ان تناط بكلام التسهيل لا بكلامه والفرق مثل الصبح ظاهر . هذا واعلم انا اذا قلنا الانسان الحيوان الناطق مثلا فليس هناك نحوي من حيث انه نحوي ينكر ان الانسان مبتدا خبره ما بعده لصدق قياسين ضروريي المقدمات عنده الاول الانسان اسم مجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة للاسناد وكل ما كان كذلك فهو مبتدا والثاني ما بعد الانسان جزء تتم به الفائدة مع مبتدا غير الوصف المذكور وكل ما كان كذلك فهو خبر وليس وراء هذا للنحوي من حيث انه نحوي كلام في صحة ما ذكر وليس هناك ايضا منطقي ينكر ان الانسان موضوع وما بعده محمول لنظير ذلك . ووراء هذا له مسالتان * الاولى هل هذا الحمل حقيقي كما في سائر التصديقات او هو صوري فقط وهو الحق الذي مال اليه السيد السند وكان من قال معرف الشيء ما يحمل عليه لافادة تصوره اراده * الثانية ان الحيوان وحده والناطق وحده هل هو في هذه الحالة محمول على المعرف او لا الحق الثاني لان المحمول هو المجموع واما هو فليس محمولا بالمواطاة ولا بالاشتقاق . هذا خلاصة كلام طويل مفرق في كتب الميزان . ومن تحققه مع ما حققناه قبله علم ان التعرض لنكرة وقابل هل بينهما حمل او لا فضول في النحو وان نفي الحمل بينهما عند المنطقي لا يقتضي نفي الابتدائية والخبرية عند النحوي لانه ليس مبناه عنده مع ان الحمل الصوري لم ينكره احد وان كون اجزاء التعريف ليس شيء منها محمولا لا بالمواطاة ولا بالاشتقاق لا يتوهم ان يكون سند المنع ابتدائية نكرة وخبرية ما بعده وانما يتوهم ذلك من كون المعرف غير محمول على المعرف . وليت شعري من منع ابتدائية وخبرية ما ذكر في اي باب من المرفوعات يدرجه وبالجملة فلبعض الناظرين هاهنا كلام يستحي منه حتى ناقلوه ولو شاء ربك

ثم عالم فكل واحد من هذه اعم مما تحته واخص مما فوقه فتقول كل عالم رجل ولا عكس وهكذا كل رجل انسان الى ءاخره ( وغيره ) اي غير ما يقبل ال المذكورة او يقع موقع ما يقبلها ( معرفة ) اذ لا واسطة واستغنى بحد النكرة عن حد المعرفة

قال في شرح التسهيل من تعرض لحد المعرفة عجز عن الوصول اليه دون استدراك عليه وانواع المعرفة على ما ذكره هنا ستة المضمر (كهم و) اسم الاشارة نحو (ذي و) العلم نحو (هند و) المضاف الى المعرفة نحو (ابني و) المحلى بال نحو (الغلام و) الموصول نحو (الذي) وزاد في شرح الكافية المنادى المقصود كيا رجل واختار في التسهيل ان تعريفه بالاشارة اليه والمواجهة ونقلـه في شرحه عن نص سيبويه وذهب قوم الى انه معرفة بال مقدرة وزاد ابن كيسان من وما الاستفهاميتين كما تقدم ولما فات على الناظم ترتيب المعارف في الذكر على حسب ترتيبها في المعرفة لضيق النظم رتبها في التبويب على ما ستراه فاعرفها المضمر على الاصح ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم الموصول ثم المحلى وقيل هما في مرتبة واحدة وقيل المحلى اعرف من الموصول واما المضاف فانه في رتبة ما اضيف اليه مطلقا عند الناظم وعند الاكثر ان المضاف الى المضمر في رتبة العلم واعرف الضمائر ضمير المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب السالم عن الابهام وجعل الناظم هذا في التسهيل دون العلم (فما) وضع (لذى غيبة) تقدم ذكره لفظا او معنى او حكما على ما سياتي في ءاخر باب الفاعل (او) لذى (حضور) متكلم او مخاطب (كانت) وانا (وهو) وفروعها (سم) في اصطلاح البصريين (بالضمير) والمضمر وسماه الكوفيون كناية ومكنيا * تنبيـه * رفع ايهام دخول اسم الاشارة في ذى الحضور بالتمثيل (وذو اتصال منه ما لا يبتدا) به (ولا يلي إلا) الاستثنائية

ما فعلوه (قوله قال في شرح التسهيل الخ) قال عليه الشيخ الاثير انه كلام ظاهري خال عن التحقيق واطال في بيانه (قوله وزاد في شرح الكافية الخ) زاد قوم ايضا امثلة التوكيد اجمعون واجمع وجمعاء وجميع وجمع وقال انها صيغ مرتجلة وضعت لتاكيد المعارف لخلوها عن القرائن الدالة على التعريف من خارج وتقدير المعرف الخارجي بعيد قال في البسيط ويوكد هذا القول انه لم يتنكر بجمعه ولو كان جمع اجمع لتنكر كما يتنكر العلم عند الجمع فدل على انها صيغ مرتجلة لتاكيد الجمع المعرف (قوله فات على الناظم) ضمنه معنى عسر فلذلك عداه بعلى كما يشير اليه قوله لضيق النظم وإلا فهو يتعدى بنفسه (قوله المضمر على الاصح) اي لا العلم ولا اسم الاشارة ولا ذو الاداة كما قيل بكل ثم اطلاق ان المضمر مطلقا اعرف هو المشهور واما جعل المصنف في التسهيل ضمير الغائب السالم من الابهام بعد العلم فقد قال عليه الشيخ الاثير لا اعلم احدا فصل هذا التفصيل في المضمر فجعل العلم اعرف من ضمير الغائب إلا هذا الرجل والمعروف ان اعرفها المضمر على الاطلاق (قوله واعرف الضمائر الخ) واعرف الاعلام اعلام الاماكن ثم اعلام الاناسي ثم اعلام الاجناس واعرف الاشارات ما للقريب ثم ما للمتوسط ثم ما للبعيد واعرف المحلى ذو العهد الحضوري ثم ذو العهد الشخصي ثم ذو العهد الجنسي (قوله فما وضع لذي غيبة الخ) اي لفظ معرفة وضع لجزءي ذي غيبة استحضره الواضع بمرءاة كلية وهي مفهوم الغائب وكذا ما بعده على ما هو التحقيق الذي ذهب اليه المصنف والعضد والسيد السند وجماعة لا لمفهوم كل ذي غيبة بشرط الاستعمال في الجزئيات كما ذهب اليه الشيخ الاثير والعلامة التفتازاني وجماعة وادلة كل مبسوطة في محلها وفي حواشي المطول السلكوتية ان الخلاف لفظي وعلى كلا البيانين لا يرد على التعريف لفظ متكلم ومخاطب وغائب اذ لم توضع للجزءي ولا شرط الواضع استعماله فيه ولا يرد ايضا عليه زيد من قول من اسمه زيد زيد ضرب ومن قول غيره يا زيد اضرب وزيد فعل كذا لان الغيبة والحضور لم يعتبرا فيه وضعا . واعلم انه لا ينقض ايضا بالمتكلم والمخاطب والغائب بالتعريف من حيث الوضع التركيبي لكون الواضع لم يلاحظ فيها خصوص حدوث التكلم او الخطاب او الغيبة لكونها موضوعة بالوضع النوعي كسائر المشتقات لا بالوضع الشخصي فتثبت (قوله تقدم ذكره لفظا او معنى او حكما) تقدم الذكر اللفظي التصريح به قبل الضمير ولو لفظا فقط لا مرتبة نحو ضرب زيدا غلامه والمعنوي ان لا يصرح به قبل الضمير ويكون مقتض لذكره قبل كتقدم مرتبة المبتدا على الخبر والفاعل على المفعول والمفعول الاول على الثاني وكتضمن الكلام السابق للمرجع او استلزامه له استلزاما قريبا او بعيدا نحو في داره زيد وضرب غلامه زيد بنصب الغلام واعطيت درهمه زيدا « واعدلوا هو اقرب للتقوى » « ولابويه لكل واحد الخ « حتى توارت بالحجاب » والحكمي ان لا يصرح بالمرجع قبل ولا يقتضي تقدم ذكره سياق ولا سباق إلا ان حكم الواضع ان ما يصلح مرجعا للضمير يلزم ان يتقدمه يقتضي ذكره حكما وان كان قد يخالف ذلك الحكم لغرض (قوله وسماه الكوفيون الخ) في الحقائق لابن كيسان وكثير من النحاة يسميه كناية وليس بذاك لان الكناية تطلق على ظاهر اقيم مقام ظاهر نحو « كانا ياكلان الطعام » « او لا مستم النساء » (قوله ما لا يبتدا به) اي باقيا

على

( اختيارا ابدا ) وقد يليها اضطرارا كقوله

وما نبالى اذا ما كنت جارتنا
الا يجاورونا الاك ديار

وذلك ( كالياء والكاف من ) قولك ( ابني اكرمك * والياء والها من ) قولك ( سليه ما ملك ) فالاول وهو الياء ضمير متكلم مجرور والثاني وهو الكاف ضمير مخاطب منصوب والثالث وهو الياء ضمير المخاطبة مرفوع والرابع وهو الهاء ضمير الغائب منصوب وهي ضمائر متصلة لا تتاتى البداءة بها ولا تقع بعد الا ( وكل مضمر ) متصلا كان او منفصلا ( له البنا يجب ) باتفاق النحاة واختلف في سبب بنائه فقيل لمشابهته الحرف في المعنى لان كل مضمر مضمن معنى التكلم او الخطاب او الغيبة وهي من معاني الحروف وذكر في التسهيل لبنائها اربعة اسباب الاول مشابهة الحرف في الوضع لان اكثرها على حرف او حرفين وحمل الباقي على الاكثر والثاني مشابهته في الافتقار لان المضمر لا تتم دلالته على مسماه الا بضميمة من مشاهدة او غيرها والثالث مشابهته له في الجمود فلا يتصرف في لفظه بوجه من الوجوه حتى بالتصغير ولا بان يوصف او يوصف به الرابع الاستغناء عن الاعراب باختلاف صيغه لاختلاف المعاني قال الشارح ولعل هذا هو المعتبر عند الشيخ في بناء المضمرات

على معناه الذي كان عليه فلا يرد ان المتصل في ضربتهم وضربتهما يبتدا به ويقع بعد إلَّا لانه لم يبق على المفعولية حال تقديمه واما الضمير المستتر في نحو قم فتقديره بانت للتدريب فقط والضمير الذي حكموا ببروزه في زيد هند ضاربها هو فليس هو المتصل في التحقيق وانما هو توكيد له او ذهب ذلك المتصل واتى بهذا المنفصل مع انها لا يبتدا بها باقية على معانيها ثم زيادة كلمة به للايماء الى ان المصنف حذف الجار فارتفع الضمير واستتر كما قالوا في المشترك . فلا يردان فيه حذفا للضمير المجرور العائد من الصلة للموصول من غير شرطه وحذف المجرور النائب عن الفاعل ( قوله اختيارا ) هذا التقييد ذكره في اكثر كتبه متابعة للقوم وخالفه في باب الاستثناء من شرح التسهيل فذكر انه يليها في الاختيار . قيل والصواب ما ذكره هنا واما ما ذكره هناك في دعوى عدم الاضطرار من انه كان يمكن للشاعر ان يقول - ... ان لا يجاورنا خل ولا دار - فمبني على ان الضرورة عدم المندوحة وهو خلاف المصطلح عليه مع انه ينسد حينئذ باب الضرورة اذ ما من شعر إلَّا يمكن تغييره وقد مد الشيخ اثير الدين اطراف الكلام في ذلك . هذا وقد يقال ان التغيير لما ذكر يصير المعنى اذا كنت جارة لنا لا نكترث بان لا يجاورنا خل ولا دار فظاهر جوهر اللفظ ولو كنتِهِ فلا جرم احْتِيجَ لِإِلَّاكَ مع انه لامكان حينئذ في البيت لدار فليتامل ( قوله وكل مضمر الخ ) انما لم يذكره بعد تعريف الضمير لانه لما قسم في البيت قبله الضمير بحسب مواضع الاعراب خيف ان يتوهم من مجرد ذلك اعرابها فاشار الى ان ذلك لمحلها واما الفاظها فواجبة البناء وانما لم يستغن عنه بما تقدم من - كالشبه الوضعي في اسمي جئتنا - لانه لا يلزم من وجوب البناء في ذينك الاسمين وجوبه في جميع الضمائر سيما والشبه الوضعي لا يطرد في جميعها . هذا وقد قيل على قوله البنا يجب هذه العبارة . استشكل بان هذا لا يعطي ان الضمائر مبنية بالفعل اذ لا يلزم من الوجوب الاعطاء على قياس ما استشكلوه في قوله السابق - وكل حرف مستحق للبنا ... - ويجاب هنا بما يصلح مما اجيب به هناك ولعل الشارح لم ينبه عليه هنا كما نبه هناك اكتفاءً بما اسلفه ويبعده البعد هذا كلامه وليس بشيء فان الفرق الضروري بين الواجب والمستحق يهدم اساس ذلك القياس فان الواجب لوجوبه اي عدم الجواز والامتناع لا يقبل إلَّا الثبوت ولا يقبل الانتفاء بحال فيلزم من وجوب البناء للضمائر اخذها له والمستحق بمعنى المتاهل له الشيء الحقيق به كما يكون واجبا يكون جائزا فلم يلزم وقوعه واخذ من استحقه له فلذا اجرى البحث فيما سبق ولم يمكن جريانه هنا . وبالجملة فالواجب لا يتخلف لوجوبه قطعا بخلاف المستحق وهذا بحيث لا يخفى ( قوله وذكر في التسهيل لبنائها اربعة اسباب ) فهو منه استيعاب لما ذكروه لا على انه مرضيه وإلَّا فهو يرى حصر اسباب بناء الاسم في شبه الحرف فكيف يعد الاستغناء عن الاعراب باختلاف صيغه لاختلاف المعاني الذي لا يكون في الحروف حتى يرجع للشبه كما وهم مع ان اختلاف الصيغ كما قال الشيخ الاثير انما يستدعي اختلاف المعاني بمعنى التكلم والخطاب والغيبة لا المعاني بمعنى الفاعلية والمفعولية والاضافة التي يجاء بالاعراب لاجلها والافتقار الى المشاهدة او غيرها مع انه ضبط في شرح التسهيل الشبه الافتقاري بان يفتقر الاسم الى الجملة افتقارا متاصلا ولم يعد الجمودي منها ( قوله ولعل الخ )

ولذلك عقبه بتقسيمها بحسب الاعراب
كانه قصد بذلك اظهار علة البناء فقال
(ولفظ ما جر كلفظ ما نصب) نحو انه
وله ورايتك ومررت بك (للرفع والنصب
وجر نا) الدال على المتكلم المشارك او
المعظم نفسه (صلح) مع اتحاد المعنى
والاتصال (كاعرف بنا فاننا نلنا المنح)
فنا في بنا في موضع جر بالباء وفي فاننا
في موضع نصب بان وفي نلنا في موضع
رفع بالفاعلية واما الياء وهم فانهما
يستعملان للرفع والنصب والجر لكن
لا يشبهان نا من كل وجه فان الياء وان
استعملت للثلاثة وكانت ضميرا متصلا
فيها الا انها ليست فيها بمعنى واحد
لانها في حالة الرفع للمخاطبة نحو
اضربي وفي حالة الجر والنصب للمتكلم
نحو لي واني وهم يستعمل للثلاثة ويكون
فيها بمعنى واحد الا انها في حالة الرفع
ضمير منفصل وفي الجر والنصب ضمير
متصل (والف والواو والنون) ضمائر
رفع بارزة متصلة (لما غاب وغيره) اي
المخاطب فالغائب (كقاما) وقاموا
وقمن (و) المخاطب نحو (اعلما) واعلموا
واعلمن * تنبيه * رفع توهم شمول قوله
وغيره المتكلم بالتمثيل ولما كان الضمير
المتصل على نوعين بارز وهو ما له وجود
في اللفظ ومستتر وهو ما ليس كذلك
وقدم الكلام على الاول شرع في بيان
الثاني بقوله (ومن ضمير الرفع)

لم يجزم به لانه خلاف ما يراه المصنف من حصر موجبات بناء الاسم في شبه الحرف مع انه لا يناسبه - كالشبه الوضعي في اسمي جئتنا ... - (قوله ولذلك عقبه بتقسيمها بحسب الخ) اي الذي افاده بقوله - ... ولفظ ما جر كلفظ ما نصب - الى قوله - ... والتفريع ليس مشكلا - فانه يوخذ منه ضمنا ان الضمائر قد تختلف باختلاف التكلم والخطاب والغيبة (قوله كانه قصد بذلك) اي بذلك التقسيم اظهار علة البناء المتضمن ذلك التقسيم لها حسبما تقدم وانما اتى بكان لاحتمال انه لم يقصد المصنف إلّا مجرد تقسيم الضمائر كما ذكر سيما وهو الذي يناسب ما يراه من حصر علة البناء في الشبه الحرفي وانما ادرج كلمة علة لان البناء اظهره سابقا بوصفه حيث قال - وكل مضمر له البنا يجب ... - فلا يتوهم بعد ذلك ان هذا التعقيب يقتضي الاعراب بل هو قرينة على انه مهمى حكم على ضمير بالاعراب إلّا والمراد منه المحلى تدبر (قوله ولفظ ما جر) الاضافة للبيان لا بيانية لعدم كون الثاني مرادفا للاول ولا على معنى من التى لبيان الجنس لعدم العموم والخصوص الوجهي وقد يطلقون البيانية في مكان التى للبيان والعكس بل وقع في كلام الدماميني اطلاق اضافة البيان على مثل فرعون موسى وحاتم طي وسبحان الله وستراه هنا في باب اسماء الاشارة ان شاء الله . ثم هذا كلام على المتصل لقوله ما جر ولا فراده المنفصل بالبيان في قوله - وذو ارتفاع الخ - (قوله الدال على المتكلم المشارك او المعظم نفسه) الدلالة على الاول بالوضع اللغوي واما على الثاني فمجاز بالنسبة له تنزيلا للواحد منزلة الجماعة لقيامه مقامهم (قوله بالفاعلية) اي بسبب انه فاعل او على انه فاعل (قوله واما الياء وهم الخ) جواب دخل يرد على المصنف ماخصه ان اقتصاره على لفظ نا يوهم ان الصلوحية المذكورة لا تكون لغيره وليس كذلك لوجودها في الياء وهم وتقرير الجواب حينئذ ظاهر وقد يقرر الدخل بان يقال تقديم المجرور يفيد الحصر فيقتضي ان الصلوحية المذكورة لا تكون لغير نا إلّا ان الجواب لا يصح إلّا ان يكون بارخاء العنان وتسليم الحصر على لوجه المذكور وإلّا فقصرنا على الصلوحية المذكورة التى هو مفاد التقديم لا يستلزم العكس حتى يرد السوال . واعلم ان بعضهم اراد ان يجعل منشا السوال قصر الصلوحية للاشياء المذكورة على نا من جهة ان تقديم المسند اليه الغير الموالي لحرف النفي على المسند الفعلي قد يفيد قصر المسند على المسند اليه كما ذهب اليه عبد القاهر وبين ان هذا انما يكون اذا كان المسند صلح اما اذا كان للرفع فلا يكون المسند اليه المقدم واما القصر الموجود على كلا الاحتمالين فهو قصر نا على الصلوحية المذكورة . وقد علمت انه لا يكون موردا للسوال على ما هو الظاهر ولهذا قال وعلى هذا الاحتمال اي احتمال ان يكون صلح الخبر لا الجار والمجرور يكون التقديم مفيدا للحصر اي حصر الصلوحية المذكورة في نا فيرد عليه الياء وهم فاحتاج الشارح للتقييد المذكور واما على الوجه الاول وهو ان يكون المسند الجار والمجرور فلا حصر اي للصلوحية في نا وان وجد حصر نا في الصلوحية المذكورة فلا حاجة الى ذلك التقييد بناء على ان مورده الحصر المذكور المستفاد من العبارة وان لم تكن نصا فيه فان كان هذا مراده يكون قول من قال عليه انه ناشي عن سهو وجل من لا يسهو ناشئا عن خفاء وجل من لا يخفى عليه شيء (قوله لانها في حالة الرفع) اي الاصلي فلا نقض بكوني مسافرا فان رفع الياء لعروض كون

السكون

الكون يقتضي اسما مرفوعا (قوله اي لا النصب الخ) ماخذه اما مفهوم الرفع وهو الاقرب او تقديم الجار والمجرور (قوله بامر الواحد المخاطب) مثله نهيه (قوله او بافعل التفضيل) اي في اغلب احواله للاحتراز عن نحو مسالة الكحل والحق اسقاطه (قوله قال في التوضيح الخ) يريد ان ابن مالك ومن معه يحكمان على الضمير في زيد قام بالاستتار الجائز وهو ممنوع بل هو من الواجب اذ ليس يستتر تارة ويبرز تارة وما يتوهمان به ذلك من بروزه في مثل زيد قام هو باطل لانه انما يتم لو كان فاعلا وهو باطل لانه لا يقال زيد قام هو على الفاعلية وما يتوهمان من انه خلفه الظاهر في زيد قام ابوه والضمير المنفصل في زيد ما قام إلّا هو باطل لانها تراكيب مختلفة لا تدعى فيها الخلفية هذا خلاصته وقد اعترضه المصرح فقال فيه امران . احدهما ان قوله في تركيب ءاخر يوهم ان ابن مالك وابن يعيش وغيرهما قائلون بان نحو زيد قام هو وزيد ما قام ابوه تركيب واحد مع اختلاف المسند اليه ولا يظن بهم ذلك إلّا ان يقطع النظر عن خصوصية المسند اليه . والثاني انه يقال قام هو على الفاعلية والمنقول عن سيبويه انه اجاز في هو من نحو قوله تعالى « ان يمل هو » ان يكون فاعلا وان يكون توكيدا . ونقل المرادي في شرح التسهيل انه اجاز في هو من نحو مررت برجل مكرمك هو ان يكون فاعلا وان يكون توكيدا وكذلك اذا جرى الوصف على غير من هو له وابرز الضمير يكون فاعلا باتفاق عند البصريين والكوفيين . والنظر الجيد ان يقال ما ذهب اليه ابن مالك وابن يعيش وغيرهما مشكل لانه لا يخلو اما ان يريدوا بجواز الاستتار انه يجوز ابراز الضمير متصلا او منفصلا والاول متعذر والثاني مخالف لما اصلوه من القواعد وهو انه اذا امكن الاتصال لا يعدل عنه الى الانفصال الا فيما يستثنى وليس هذا منه هذا كلامه . والجواب عن نظر الموضح ان يقال ان ابن مالك ومن معه يمنعان ان الاستتار في زيد قام واجب ولو سلما انه لا يقال زيد قام هو على الفاعلية اذ لا يعنيان بالمستتر جواز اما يبرز تارة ويستتر اخرى وانما يعنيان به ما يصح اسناد ذات العامل الذي استتر هو فيه الى ظاهر ما او ضمير منفصل ما كما صح اسناده الى ذلك الضمير المستتر وذلك هو المراد بالخلفية في كلامهما حين قالا المستتر وجوبا ما لا يخلفه ظاهر ولا ضمير منفصل وبينا مواضعه ولا ريبة في وجود ذلك في ضمير قام من زيد قام اذ يقال زيد قام ابوه او ما قام الا هو كما يقال زيد قام وحينئذ فزيد قام وزيد قام ابوه وزيد ما قام الا هو تركيب واحد من حيث ذات ذلك الاسناد الصحيح فاندفع ايضا الامر الاول من امري المصرح والنظر الجيد فى نظره الجيد ان تقول قد يختار جواز ابرازه منفصلا ولا يخالف ذلك ما اصلوه من انه اذا امكن الاتصال لا يعدل عنه الى الانفصال لان ذلك بعد تعيين المواضع التى يجب فيها الاتصال العارض محله الضمير البارز الذي امكن فيه الامران على ما يدل عليه قوة كلامهم هناك وان خالفه بعضهم حيث عللوه بان المتصل اخصر من المنفصل وانهم كثيرا ما ياخذون المتصل والمنفصل اقساما من البارز ثم يذكرون القاعدة مع ان المستتر امر اعتباري دعا اليه تكميل الصناعة لا كبير نفع في اعتباره من حيث الصناعة في مثل « ان يمل هو » وامثاله وقد اقتضى ايضا كلام التسهيل وشارحه البدر والجرجاني وقال ابن هشام انه الحق ان المستتر قسيم المتصل لا قسم

اي لا النصب ولا الجر (ما يستتر) وجوبا او جوازا فالاول هو الذي لا يخلفه ظاهر ولا ضمير منفصل وهو المرفوع بامر الواحد المخاطب (كافعل) يا زيد او بمضارع مبدو بهمزة المتكلم مثل (اوافق) او بنون المتكلم المشارك او المعظم نفسه مثل (نغتبط) او بتاء المخاطب نحو (اذ تشكر) او بفعل استثناء كخلا وعدا ولا يكون في نحو قاموا ما خلا زيدا وما عدا عمرا ولا يكون بكرا او بافعل التعجب نحو ما احسن الزيدين او بافعل التفضيل نحو « هم احسن اثاثا » او باسم فعل ليس بمعنى المضي كنزال ومه واف واوه والثاني هو الذي يخلفه الظاهر او المضمر المنفصل وهو المرفوع بفعل الغائب او الغائبة او الصفات المحضة قال في التوضيح هذا تقسيم ابن مالك وابن يعيش وغيرهما وفيه نظر اذ الاستتار في نحو زيد قام واجب فانه لا يقال قام هو على الفاعلية واما زيد قام ابوه او ما قام الا هو فتركيب ءاخر والتحقيق ان يقال ينقسم العامل الى ما لا يرفع الا الضمير كاقوم والى ما يرفعهما كقام انتهى

* تنبيه * انما خص ضمير الرفع بالاستتار لانه عمدة يجب ذكره فان وجد فى اللفظ فذاك والا فهو موجود في النية والتقدير بخلاف ضميري النصب والجر فانهما فضلة ولا داعي الى تقدير وجودهما اذ اعدما من اللفظ (وذو ارتفاع وانفصال انا) للمتكلم و (هو) للغائب (وانت) للمخاطب (والفروع) عليها واضحة (لا تشتبه) عليك (وذو انتصاب في انفصال جعلا * اياي) وفروعه

منه وان اقتضاه مواضع من كلامهم وربما يشير له هنا عد المصنف في ابني اكرمك الياء والكاف ضمائر متصلة دون الضمير العائد الى ابني او ان ذلك محله غير ما اذا وجد ضمير بارز كاف في المقصود وامكن لك ان تعتبر محله ضميرا مستترا وان لا تعتبر لا مطلقا والا لما اجاز سيبويه في هو من «ان يمل هو» ان يكون فاعلا وان يكون توكيدا ولما اتفق البصريون والكوفيون على اجازة ان يكون الضمير في نحو مررت برجل مكرمك هو وفي نحو مررت برجل زيد ضاربه هو فاعلا او توكيدا على ما نقله . وبالجملة فالمسالة من تعارض العام والخاص فلا بد من حمل العام على الخاص . والنظر الاجود في نظره الجيد ان تقول ترديده ايضا مبني على ان مراد ابن مالك وابن يعيش وغيرهما بالمستتر جوازا ما يبرز تارة ويكمن اخرى والمستتر وجوبا خلافه وليس كذلك كما عرفت فانهم بعد تصريحهم بان المستتر جوازا ما يخلفه الظاهر او الضمير المنفصل والمستتر وجوبا خلافه وتعيينهم مواضع الاستتار الواجب وترك ما عداها للجائز لم يبق عند التامل الصحيح ما يريدونه بالمستتر جوازا الا ما يصح اسناد عامله الى ظاهر ما او منفصل ما يصح اسناده الى ذلك المستتر وبالمستتر وجوبا خلاف ذلك . ثم رايت في بعض الشروح المتاخرة عن التسهيل اثر نقل كلام المصرح ذلك جوابا لست عنه براض وهذه عبارته وهو مندفع بعدم اطباقهم على ذلك الاصل كما عرفت مما اورد عليك ان سيبويه وهو رئيس العصابة البصرية والجرمي احد زعمائها اجازاه في السعة بل اجمع الفريقان عليه عند جريان الوصف على غير من هو له هذا كلامه هذا ما افاده ذهني في هذا المقام فعليك بالتدبر التام . واما الناظرون فقد فسروا قول التوضيح لان الاستتار في زيد قام واجب بغير ما اراد وزادوا في الخلفية قيودا لم تدخل في معناها مع ان المقام ياباها . ثم رايت بعد سنين ان بعض المحققين قال على كلام التوضيح قريبا مما قلنا وهذه صورة عبارته اعلم ان قول ابن مالك ومن وافقه ما يخلفه ذلك ليس معناه ان ذلك يخلفه في افادة معناه بل في رفع عامله اياه فمعنى وجوب الاستتار وجوازه عندهم وجوب كون المرفوع بالعامل ضميرا مستترا وجوازه لا وجوب كون الاستتار في الضمير المستتر واجبا وجائزا اذ ليس لنا ضمير مستتر متصف بالاستتار يجوز ظهوره فقول المصنف اذ الاستتار الخ ان اراد وجوب الاستتار بمعناه عندهم منع وان اراده بمعناه عنده كان مشاحة في الاصطلاح على ان التقسيم بالمعنى الذي بيناه هو عين التقسيم الذي جعله التحقيق لا فرق بينهما الا باعتبار ان المقسم في تقسيمهم هو الضمير المستتر باعتبار العوامل وفي تفسيره عكسه الى هنا كلامه (قوله والتفريع ليس مشكلا) لا يخفى ان بين التفريع الذي هو فعل الفاعل والفروع التى هي متعلقه ملازمة وكما ان ذوات الفروع لا تشتبه بالفاظ اخر غيرها كذلك تفريعك انت لها على اصولها لا اشكال ولا خفاء فيه فالاوجه ان في العبارة احتباكا والاصل في الاول والفروع لا تشتبه والتفريع ليس مشكلا وفي الثاني والتفريع ليس مشكلا والفروع لا تشتبه فحذف من كل نظير ما ثبت في الاخر (قوله في قول حاتم هذا فصدي انه) (٢) اصله ان حاتم اسر في بعض احياء العرب فامرته صاحبة المنزل او امها على رواية اخرى ان يفصد ناقة لتاكل دمها لانه كان من عادة العرب في الجاهلية اكل دم الفصد في المخمصة فنحرها فقيل له في ذلك فقال هذا فصدي انه فلطمته الجارية فقال لو ذات سوار لطمتني فارسلها مثلا

قوله

(والتفريع ليس مشكلا) فتلخص ان الضمير على خمسة انواع مرفوع متصل ومرفوع منفصل ومنصوب متصل ومنصوب منفصل ومجرور ولا يكون إلّا متصلا ❊ تنبيه ❊ مذهب البصريين ان الف انا زائدة والاسم هو الهمزة والنون

(٢) هذه العبارة غير موجودة في نسخ الشرح التى بين ايدينا ولعلها موجودة في النسخة التى كانت بين يدي المحشي فتكون العبارة شاهدا على مذهب البصريين في حذف الف انا فكان اصل العبارة هكذا مذهب البصريين ان الف انا زائدة والاسم هو الهمزة والنون ومنه انه في قول حاتم هذا فصدي انه ومذهب الكوفيين الخ قاله المصحح السنوسي

( قوله ومذهب الكوفيين الخ ) استدلوا عليه بقول حميد بن ثور

انا سيف العشيرة فاعرفوني  حميدا قد تدربت السنانا

( قوله واختاره الناظم ) قال والصحيح ان انا بثبوت الالف في الحالين هو الاصل وهي لغة تميمية وبها قرا نافع قبل همزة قطع في « انا احيي » وابن عامر في « لكنا هو الله ربي » اي لكن انا ولمراعاة الوصل فتحت النون في لغة من اسقطها مدلولا عليها بالفتحة كقولهم ام والله ولم فعلت كما قال  يا اسـدا لم اكلته لمه  لو خافك الله عليه حرمه

ولان ما وضع على حرفين من المبنيات انما يبنى على السكون كمن وعن ( قوله وهي لغة تميم ) قال الفراء وهي لغة اهل الحجاز وبعض قيس وربيعة قال وانشدني بعضهم ـ انا ابو النجم اذا قل العذر ـ ( قوله فانه قلب انا ) زاد وليست الالف اشباعا لانه لا يكون غالبا الا في الضرورة . واعترضه البدر الدماميني بان كون الالف ليست اشباعا ظاهر واما ادعاء القلب فلا ثبت يقدم عليه لا سيما وءان شبيهة بالحرف فينافيه القلب لانه نوع من التصريف والحروف وما اشبهها غير قابلة له . واجيب بان الظاهر القلب لاكثرية استعمال انا وقلة استعمال ءان وهو مما يضبط به القلب ولا يدفعه مضارعته الحروف وهي لا تقبله لكونه ضربا من التصرف اذ قد يقع شذوذا في بعض المبنيات كقوله

وكيئن في بني ذيدان منهم  غداة الروع معروف كمئر

بل قد تصرفوا بغيره في بعض المبنيات كابدالهم همزة انا هاء كما في المتن يعني التسهيل وكابدالهم عين نعم حاء وحاء حتى عينا والف ما هاء في مهمى على راي وكاف الخطاب شينا وكهمزة الاستفهام هاء في قوله  واتى صواحبها فقلن هذا الذي  منح المودة غيرنا وجفانـــــا

والاصل ا ذا الذي بهمزة الاستفهام وغير ذلك مما يتسع نطاقه مع الحكم بالشذوذ فيه حذرا من هدم القواعد ( قوله راء في راى ) جاء في قوله

وكل خليل راءني فهو قائـــل  من اجلك هذا هامة اليوم او غد

( قوله وقيل غير ذلك ) راجع لقوله انه بجملته ضمير ولقوله واما هما وهم الخ والمراد منه في الاول ما ذهب اليه الكوفيون وابن كيسان والزجاج فانهم زعموا اسمية الهاء وزيادة الواو والياء لحذفهما في قول بعضهم هُ و هِ وللتثنية والجمع وتاوله ابن كيسان على سيبويه لانشاده ـ بيناه في دار صدق قد اقام بها ـ . وقوله دارا لسعدى اذه من هواك . ورد بان الحذف ضرورة والتثنية والجمع الفاظ مرتجلة . وفي الثاني ما ذهب اليه البصريون من ان الميم والالف في هما والميم في هم والنون في هن حروف زائدة وان الضمير الهاء ( قوله واختاره الناظم ) استدل له بوجوه * احدها ان الاسم المجرور بالاضافة خلفها في ما رواه الخليل اذا بلغ الرجل الستين فاياه وايا الشواب * الثاني انها لو كانت حروفا لاستعملت مجردة من اللام وتالية لها كاسم الاشارة بل اولى لدفع توهم الاضافة هنا فان ذهاب الوهم اليها مع ايا امكن منه مع ذا اذ قد يلي غير الكاف ايا ومن ثم لم يختلف في حرفية كاف ذلك بخلاف كاف اياك * الثالث انها لو كانت حرفا لجاز تجريدها من الميم في الجمع جوازه في نحو « ومن يفعل ذلك منكم » * الرابع انها لو كانت كذلك لم يحتج الى الياء في اياي كما لم يحتج الى التاء المضمومة في

ومذهب الكوفيين واختاره الناظم ان الاسم مجموع الاحرف الثلاثة وفيه خمس لغات ذكرها في التسهيل فصحاهن اثبات الفه وقفا وحذفها وصلا * والثانية اثباتها وصلا ووقفا وهي لغة تميم * والثالثة هنا بابدال همزته هاء * والرابعة ءان بمدة بعد الهمزة قال الناظم من قال ءان فانه قلب انا كما قال بعض العرب راء في راى * والخامسة ان كعن حكاها قطرب واما هو فمذهب البصريين انه بجملته ضمير وكذلك هي واما هما وهم وهن فكذلك عند ابي علي وهو ظاهر كلام الناظم هنا وفي التسهيل وقيل غير ذلك واما انت فالضمير عند البصريين ان والتاء حرف خطاب كالاسم لفظا وتصرفا واما اياي فذهب سيبويه الى ان ايا هو الضمير ولواحقه وهي الياء من اياي والكاف من اياك والهاء من اياه حروف تدل على المراد به من تكلم او خطاب او غيبة وذهب الخليل الى انها ضمائر واختاره الناظم

(وفي اختيار لا يجيء) الضمير (المنفصل
اذا تأتى ان يجيء) الضمير (المتصل)
لان الغرض من وضع المضمرات انما هو
للاختصار والمتصل اخصر من المنفصل فلا
عدول عنه الا حيث لم يتأت الاتصال
لضرورة نظم كقوله

وما اصاحب من قوم فاذكرهم
الا يزيدهم حبا الي هم

وقوله

بالباعث الوارث الاموات قد ضمنت
اياهم الارض في دهر الدهارير

الاصل الا يزيدونهم وقد ضمنتهم او تقدم
الضمير على عامله نحو «اياك نعبد»
او كونه محصورا بالا او انما نحو «امر
ان لا تعبدوا الا اياه» ونحو قوله

انا الذائد الحامي الذمار وانما
يدافع عن احسابهم انا او مثلي

لان المعنى لا يدافع الا انا او كون
العامل محذوفا او معنويا نحو اياك
والشر وانا زيد لتعذر الاتصال بالمحذوف
والمعنوي (وصل او افصل هاء سلنيه وما
اشبهه) اي وما اشبه هاء سلنيه من
كل ثاني ضميرين اولهما اخص وغير مرفوع
والعامل فيهما غير ناسخ للابتداء سواء
كان فعلا نحو سلنيه وسلني اياه والدرهم
اعطيتكه واعطيتك اياه والاتصال حينئذ
ارجح قال تعالى «فسيكفيكهم الله»
انلزمكموها» ان يسالكموها «اذ يريكهم الله
في منامك قليلا ولو اراكهم كثيرا» ومن
الفصل ان الله ملككم اياهم ولو شاء
لملكهم اياكم او اسما نحو الدرهم انا
معطيكه ومعطيك اياه والانفصال حينئذ
ارجح ومن الاتصال قوله

لئن كان حبك لي كاذبا
لقد كان حبك حقا يقينا

---

انا * الخامس ان غير الكاف من لواحق ايا مجمع على اسميته مع غيرها مختلف في اسميته معها فلا يترك ما اجمع عليه لما اختلف فيه ثم تلحق الكاف باخواتها اجراء للجميع على نسق . واجيب عن الاول بانه شاذ وامكان ان ايا هذه اسم ظاهر بمعنى ذات الشيء مثلها في قوله

دعني وايا خالد    فلاقطعن عرى نياطه

وعن الثاني بالكاف في نحو النجاك ورويدك زيدا فانها حرف ولا تلحقها اللام فلا يقال النجالك ولا رويدالك زيدا * وعن الثالث بكاف ارايتك فانها حرفية على اصح المذاهب ولا تجرد منها فلا يقال ارايتك يا زيدون * وعن الرابع بان المنفصل المرفوع مباين بالكلية للمتصل المرفوع وتميز بنفسه فلم يحتج الى التاء * واما الخامس فقال الشيخ الاثير انه صحيح وبه نقول وعليه الفراء اذ قد ثبت اسمية هذه اللواحق حين اتصالها فهي باقية على اسميتها ومتى ارادوا انفصالها زادوا ايا وعمدوها بها اي قووها بهذه الزيادة لتستقل بالانفصال بيد انه قال والذي يقطع ببطلان ما ذهب اليه من ان يا ضمير مضاف الى ضمير اجماعهم على بناء المضمرات فلو كان كما زعم لزم اعراب ايا للزوم الاضافة بل يكون اعرابها اوضح منه في اي اذ قد تنفك عن الاضافة لفظا ولم يذهب احد الى ان ايا من اياك ونحوه معربة . واعلم ان المصنف صرح في هذا المقام من شرح التسهيل بامرين غريبين * احدهما ان الضمير يضاف للضمير للتخصيص بمعنى زيادة الوضوح زيادته بالصفة * ثانيهما منع اضافة الشيء الى نفسه بارجاع ما يتوهم فيه ذلك للاضافة ذات البيان وقد نقل ذلك ايضا عن ابن عرفة فاعرف ذلك (قوله وفي اختيار الخ) اي واما في الاضطرار فيجيء المنفصل اذا تأتى ان يجيء المتصل بقطع النظر عن ضرورة الوزن (قوله او كونه محصورا بالا الخ) اقتضى ان ما قبله ليس فيه الحصر بالا او بانما ولا شك فيه وانما لم يعبر فيما قبله بقوله او كونه محصورا بتقديمه على عامله للاختصار ولان الحصر بمعنى القصر غير لازم للتقديم لزومه لانما وما والا ولان الحصر في التقديم ليس بالوضع كما في انما وما والا . وما قيل ان كون الجميع للحصر مصطلح اهل المعاني اما النحاة فلا يكون عندهم الحصر مفيدا للتقديم . فممنوع لان الحصر مدلول للفظ اما بالفحوى او بالوضع اللغوي لا بوضع النحاة ولا اهل المعاني وليس لواحد منهما ان ينكر ذلك الا ان النحوي يبحث عن ادواته من حيث مجرد العوارض التي تناسب نظره وصاحب علم المعاني يبحث عنها من حيث المطابقة لمقتضى الحال وليس الكون للحصر مما يختلفان فيه ولا مما يبحثان عنه بالذات (قوله او افصل هاء سلنيه) اي صورها بصورة المنفصل وحولها اليه اذ هاء سلنيه لا يمكن فصلها لانك اذا قلت سلني اياه لم يكن للهاء وجود والقضية منفصلة حقيقية اذ لا يمكن الجمع بين الاتصال والانفصال في هاء سلنيه وهاء سلنيه مفعول افصل وحذف مفعول صل ولو ادعى العكس على حد - بعكاظ يعشي الناظرين * ن اذا هم لمحوا شعاعه - كان اولى لان الوصل ارجح فتعلق العامل الظاهر الدال عليه به اولى (قوله وغير مرفوع) اي فقط فلا يضر تمثيلهم بقوله - لقد كان حبك حقا يقينا - الا ان يقال ان الفاعلية قد اضمحلت في مثل ما ذكر حتى ذهب بعضهم الى انه لا يعطف عليه بالرفع وهذا هو الذي يليق بكلام الشارح الاتي قبيل قوله - وفي اتحاد الرتبة الخ - (قوله غير ناسخ للابتداء) ليس المراد نفي ذات

كون

كون العامل ناسخا وإلّا لما اطبقوا على التمثيل بنحو « اذ يريكهم الله في منامك قليلا » وانما المراد نفي ان يكون الضميران اصلهما المبتدا والخبر وقد نسخ ذلك منهما بالعامل ولذا وقع في عبارة غيره وصف الضميرين بليس اصلهما المبتدا والخبر وفي عبارة غير آخر من كل ثان ليس خبرا في الاصل ولا شك في صدق ذلك على المثال المذكور لان الضمير الاول والثاني ليس اصلهما المبتدا والخبر بل اصل الاول فاعل والثاني مفعول (قوله في الابواب الثلاثة) يريد ان قول المصنف وقدم الاخص راجع لباب سلنيه وما اشبهه ولباب كنته ولباب خلتنيه للتنصيص على ان جواز الوصل فيهما مشروط بتقديم الاخص وانه لو قدم غير الاخص لوجب الانفصال واما الفصل فجائز مطلقا . هذا وغرض الشارح التعريض بالشارح البدر حيث اوهم كلامه رجوع هذا لباب سلنيه وما اشبهه فقط ثم التقييد بالثلاثة مخرج لغيرها فلا يجب تقديم الاخص فيه كما في ضربونا (قوله وضمير المخاطب على ضمير الغائب) هذا مع ما قبله ملزوم لان يتقدم ضمير المتكلم على ضمير الغائب لان المتقدم على المتقدم على الشيء متقدم على ذلك الشيء وله التمثيل بقوله كما في سلنيه وقوله خلتنيه (قوله ولا يجوز تقديم الهاء على الكاف الخ) هذا مذهب سيبويه وقوفا منه مع السماع وخالف المبرد وغيره من القدماء فاجازوه قياسا قال سيبويه فان بدا بالمخاطب قبل نفسه نحو اعطاكني او بالغائب قبل المخاطب نحو اعطاهوك فقبيح لا تتكلم به العرب غير ان النحاة قاسوه . قال المصنف ولا يعتضد من اجاز القياس بقولهم عليكني لتقدم الكاف فيه وهي فاعل معنى على الياء فينزل تقدمها عليها منزلة تقدم التاء في اكرمتني فلا يجري مجراها كاف لاحظ لها في الفاعلية ككاف اعطاك وانما ذلك في الغائب وندر غيره كما حكى ابن الاثير في غريبه من قول عثمان رضي الله عنه « اراهمني الباطل شيطانا » فقدم الغائب على المتكلم المتصل والقياس والمسموع ارانيهم . واعترضه الشيخ الاثير بان ضمير الجمع هو الفاعل معنى فالقياس اراهم اياي فلو تقدم ضمير المتكلم اوهم انه الذي كان فاعلا قبل ورود همزة النقل غير انه كان ينبغي اذا تقدم ضمير الجمع الفصل كاراهم اياي الباطل شيطانا (قوله وقدمن ما شئت في انفصال) اي فلا يتوقف الانفصال على تقديم الاخص فلا يضر حينئذ انه قد يجب التاخير والانفصال للبس كما اذا كان لك عبدان واخذ الغائب المخاطب فتقول

وقوله ــ ومنعكها بشيء يستطاع ــ و (في) هاء (كنته) و بابه (الخلف) الاتي ذكره (انتمى) اي انتسب (كذاك خلتنيه) وما اشبهه من كل ثاني ضميرين اولهما اخص وغير مرفوع والعامل فيهما ناسخ للابتداء (واتصالا اختار) في البابين لانه الاصل ومن الاتصال في باب كان قوله صلى الله عليه وسلم في ابن صياد ان يكنه فلن تسلط عليه وإلّا يكنه فلا خير لك في قتله وقول الشاعر

فان لا يكنها او تكنه فانه ... اخوها غذته امه بلبانها

واما الاتصال في باب خال فلمشابهة خلتنيه وظننتكه بسلنيه واعطيتكه وهو ظاهر ومنه قوله ... بلغت صنع امرئ براخالكه

اذ لم تزل لاكتساب الحمد مبتدرا

واما (غيري) سيبويه والاكثر فانه (اختار الانفصالا) فيهما لان الضمير في البابين خبر في الاصل وحق الخبر الانفصال وكلاهما مسموع فمن الاول قوله

لين كان اياه لقد حال بعدنا ... عن العهد والانسان قد يتغير

ومن الثاني قوله

اخي حسبتك اياه وقد ملئت ... ارجاء صدرك بالاضغان والاحن

* تنبيه * وافق الناظم في التسهيل سيبويه على اختيار الانفصال في باب خلتنيه قال لانه خبر مبتدا في الاصل وقد حجزه عن الفعل منصوب آخر بخلاف هاء كنته فانه خبر مبتدا في الاصل ولكنه شبيه بهاء ضربته في انه لم يحجزه إلّا ضمير مرفوع والمرفوع كجزء من الفعل وما اختاره الناظم هنا هو مختار الرماني وابن الطراوة (وقدم الاخص) من الضميرين في الابواب الثلاثة على غير الاخص منهما وجوبا (في) حال (اتصال) فقدم ضمير المتكلم على ضمير المخاطب وضمير المخاطب على ضمير الغائب كما في سلنيه واعطيتكه وكنته وخلتنيه وظننتكه وحسبتنيك ولا يجوز تقديم الهاء على الكاف ولا الهاء ولا الكاف على الياء في الاتصال (وقدمن ما شئت) من الاخص وغير الاخص (في انفصال) نحو سلني اياه وسله اياي والدرهم اعطيتك اياه واعطيته اياك والصديق كنت اياه وكان اياي وهكذا الخ ومنه ان الله ملككم اياهم ولو شاء لملكهم اياكم * تنبيه * حاصل ما ذكره ان الضمير الذي يجوز اتصاله وانفصاله هو ما كان خبرا لكان او احدى اخواتها او ثاني ضميرين اولهما اخص وغير مرفوع فخرج مثل الكاف من نحو اكرمتك ودخل مثل الهاء في نحو قوله ـ ومنعكها بشيء يستطاع ـ فان الهاء ثاني ضميرين اولها وهو الكاف اخص وغير مرفوع

لانه مجرور باضافة المصدر اليه (وفي اتحاد الرتبة)
وهو لا يكون فيهما اخص بان يكونا معا ضميري تكلم او
خطاب او غيبة (الزم فصلا) نحو سلني اياي واعطيتك
اياك وخلته اياه ولا يجوز سلنني ولا اعطيتكك ولا
خلتهه (وقد يبيح الغيب) اي كونهما للغيبة (فيه)
اي في الاتحاد (وصلا) من ذلك ما رواه الكسائي من
قول بعض العرب - هم احسن الناس وجوها وانضرهموها
وقوله - لوجهك في الاحسان بسط وبهجة

انالهماه قفو اكرم والد

وقوله - وقد جعلت نفسي تطيب لضغمة

لضغمهماها يقرع العظم نابها

وشرط الناظم لجواز ذلك ان يختلف لفظاهما كما في هذه
الشواهد قال فان اتفقا في الغيبة وفي التذكير او التانيث
وفي الافراد او التثنية او الجمع ولم يكن الاول مرفوعا
وجب كون الثاني بلفظ الانفصال نحو فاعطاه اياه ولو
قال فاعطاهوه بالاتصال لم يجز لما في ذلك من استثقال
توالي المثلين مع ايهام كون الثاني تاكيدا للاول وكذا
لو اتفقا في الافراد والتانيث نحو اعطاها اياها او في
التثنية او الجمع نحو اعطاهما اياهما او اعطاهم اياهم
او اعطاهن اياهن فالاتصال في هذا وامثاله ممتنع هذه
عبارته في بعض كتبه ثم قال فان اختلفا وتقاربت
الهاءان نحو اعطاهوها واعطاهاه ازداد الانفصال حسنا
وجودة لان فيه تخلصا من قرب الهاء من الهاء اذ
ليس بينهما فصل الا بالواو في نحو اعطاهوها وبالالف
في نحو اعطاهاه بخلاف انضرهموها وانالهماه وشبهه

* تنبيه * قد اعتذر الشارح عن الناظم في عدم ذكره
الشرط المذكور بان قوله وصلا بلفظ التنكير على معنى نوع
من الوصل تعريض بانه لا يستباح الاتصال مع الاتحاد في
الغيبة مطلقا بل بقيد وهو الاختلاف في اللفظ (وقبل
يا النفس) دون غيرها من المضمرات (مع الفعل)

---

اعطيتك اياه ولا تقول اعطيته اياك (قوله لانه مجرور باضافة الخ) اي ولانه
مفعول به معنى لا فاعل على ما زعمه العيني (قوله اي كونهما للغيبة) يشير
الى ان ال في الغيبة عوض عن الضمير اي غيبتهما اي كونهما للغيبة وان ضمير
فيه يرجع الى الاتحاد السابق في قوله - وفي اتحاد الرتبة الخ - وحينئذ فمحصول
المعنى وقد يبيح كون الضميرين للغيبة الاتصال مع وجود الاتحاد الذي ذكر
سابقا انه من مقتضيات الفصل والمقصود ان الاتحاد غير موثر حينئذ . ولا يخفى
على عارف باساليب الكلام حسن هذا المفاد وموقع كلمة فيه وانه لولا هي ما
تم ذلك المقصود مع عدم الاحتياج الى تقدير . وبالجملة فالمصراع نظير وقد يباح
للمصلي في حال صلاته ان يتكلم وهذا ظاهر لكل متثبت (قوله ولم يكن الاول
مرفوعا) احترز به عن نحو زيد عمرو ضربه فان الضمير الفاعل بضرب المستتر
مرفوع فلا يجب في الثاني الانفصال لا عن نحو زيد ضربه عمرو كما انقلب
عن بعضهم سهوا (قوله لان فيه تخلصا الخ) علة لازدياد حسن الانفصال وجودته
في الغرض المذكور لكن لا يخفى انها لا تنتج ذلك الغرض لان مزية الانفصال عند
وجود الهاءين المختلفين بالتذكير والتانيث من غير فاصل بينهما راسا اشد من
مزيته عند وجود الهاءين المذكورين مع فاصل فقط لقيامه وحده في الصورة
الاولى باعباء التخلص من استثقال توالي المثلين بخلافه في الصورة الثانية فان
الفاصل شاركه في دفع ذلك ومن هاهنا كان الانفصال عند عدم وجود اصل الاختلاف
واصلا لحد الوجوب فان اريد ان الجودة والحسن باعتبار شدة التبعيد من توالي
الهاءين المتماثلين كان ازدياد الانفصال مع الفاصل الواحد حسنا وجودة عليه
مع عدم وجود الفاصل راسا ظاهرا لكنه يقتضي قطعا زيادة الحسن والجودة للانفصال
فيما اذا وجد فاصلان عليه فيما اذا وجد فاصل واحد بمرتبة وعليه فيما اذا لم
يوجد راسا بمرتبتين وهو يدافع قوله آخرا بخلاف انضرهموها وانالهماه وشبهه
الا ان لا يجعل ناظرا لقوله ازداد الانفصال حسنا وجودة بل لمجرد قوله اذ ليس
بينهما فصل الا بالواو او يجعل ناظرا للاول وتخرج صورة الفاصلين وان وجد
فيها شدة التبعيد بالانفصال نظرا لكونه عند الاتصال ليس فيها توالي متماثلين
ولا تقاربهما ثم لا يخفى ان صورة وجوب الانفصال هي العليا فحق الصور التي
بعدها ان تترتب متنازلة فكانهم راعوا فيها ما ذكرنا من الاستقلال وفيما بعدها شدة
التبعيد فليتامل (قوله وهو الاختلاف الخ) هو تفسير للقيد زائد على ما يفيده
التعريض تدبر (قوله وقبل يا النفس) اي ياء المتكلم لان الظاهر من التقييد
عدم ارادته بالنفس المعنى الاعم من المتكلم والمخاطب والا فكان الظاهر ترك
التقييد لعدم الحاجة اليه وعلى ذلك التقدير فالظاهر ان المراد احدهما وامثلته
المذكورة بقوله - ... ولسي قد نظم وليتني فشا الخ - قرينة على ارادة ياء المتكلم
كذا قيل وانما جعل كون المراد احدهما هو الظاهر على ذلك التقدير لان احتمال

كون

كون التقييد للاحتراز عن نحو ياء يعطي مرجوح بانه لا يتناول اصل الباب فاندفع ما اورده عليه الناظرون (قوله مطلقا) يريد ان مناط الحصر الذي افاده التقديم هو لزوم النون في سائر اقسام الفعل اي لزوم النون في سائر الاقسام مقصور على الفعل لا يتجاوزه الى الاسم . فلا يرد ما زعمه الناظرون من ان اسم الفعل تلزم معه نون الوقاية كالفعل تدبر (قوله وعليه رجلا ليسني) حكي انه قيل لبعضهم ان فلانا يريدك فقال عليه رجلا ليسني (قوله وجوز الكوفيون ما احسني) قد صرحت بذلك العرب فوجب قبوله قاله الشيخ الاثير وقد بنى على ذلك احد مشائخه الادباء وهو محمد الفراء الضرير النحوي الخطيب في مليح يقرا عليه النحو اسمه حسن وذلك انه قال له يوما اذا تعجبت من حسنك كيف تقول فقال اقول ما احسني فانشده

يا حسنا مالك لم تحسن      الى نفوس في الهوى متعبه
طرزت بالورد و بالسوسن      صفحة خد بالسنا مذهبه
وقد ابى صدغك ان اجتني      منها فقد السعتني عقربه
يا حبذا نور اقاح جني      ينثر لي الفاظه معربه
يا حسنه اذ قال ما احسني      ويا لذاك اللفظ ما اعذبه
قلت له كلك عندي سني      وكل الفاظك مستعذبه
ففوق السهم ولم يخطني      ومذ رءاني ميتا اعجبه
وقال لي كم عاشق حبني      وحبه اياي قد عذبه
يرحمه الله على انني      قتلي له لم ادر ما اوجبه

والفراء هذا من فضلاء المائة السادسة ذكره ابن غالب في فرحة الانفس شاعر مجيد يعلم بالمرية القرءان والنحو واللغة ذو ذكاء خرق به العوائد ذكر ان قاضي المرية قبل شهادته في سطل ميزه في حمام باللمس واختبره في ذلك بحكاية طويلة وكان ابطا خروجه لتلامذته يوما وفيهم وسيم يهواه الشيخ فصنع فيه بعض الطلبة ـ الا بابي شادن او طف ـ فلما خرج الشيخ طلب منه تضمينه فقال

اذا كان وردك لا يقطف      وثغر ثناياك لا يرشف
فاي اضطرار بنا ان نقول      الا بابي شادن اوطف

وله ايضا

قيل لي قد تبدلا      فاسل عنه كما سلا
لك سمع وناطق      وفؤاد فقلت لا
قيل غال وصاله      قلت لما غلا حلا
ايها العاذل الذي      بعذابي توكلا
عد صحيحا مسلما      لا تعير فتبتلى

وله الابيات المشهورة ـ شكوت اليه بفرط الدنف الخ (قوله واما نحو تامروني) في بعض النسخ بعده وقوله ـ تراه كالثغام يعل مسكا يسوء الفاليات اذا فليني ـ (قوله لانها تقي الفعل الكسر الخ) اطلق الكسر ليشمل حتى المقدر في نحو دعا ولكن المراد منه الاصلي الذي يدخل مثله في الاسم فخرج بالقيد الاول نحو «لم يكن الذين كفروا» وقل الحق . لا يقال كسرة

---

مطلقا (التزم نون وقاية) مكسورة نحو دعاني ويكرمني واعطني وقام القوم ما خلاني وما عداني وحاشاني ان قدرتهن افعالا وما احسنني ان اتقيت الله وعليه رجلا ليسني وندرليسي بغير نون كما اشار اليه بقوله (وليسي قد نظم) اي في قوله ـ اذ ذهب القوم الكرام ليسي * وجوز الكوفيون ما احسني بناء على ما عندهم من انه اسم لا فعل واما نحو تامروني فالصحيح ان المحذوف نون الرفع * تنبيه * مذهب الجمهور انها انما سميت نون الوقاية لانها تقي الفعل الكسر وقال الناظم بل لانها تقي الفعل اللبس في اكرمني في الامر فلولا النون لالتبست ياء المتكلم بياء المخاطبة وامر المذكر بامر المونثة

ففعل الامر احق بها من غيره ثم حمل الماضي والمضارع على الامر (وليتني) بثبوت نون الوقاية (فشا) حملا على الفعل لمشابهتها له مع عدم المعارض (وليتي) بحذفها (ندرا) ومنه قوله - كمنية جابر اذ قال ليتي - وهو ضرورة وقال الفراء يجوز ليتي وليتني وظاهره الجواز في الاختيار (ومع لعل اعكس) هذا الحكم فالاكثر لعلي بلا نون والاقل لعلني ومنه قوله

فقلت اعيراني القدوم لعلني    اخط بها قبرا لابيض ماجد

ومع قلته هو اكثر من ليتي نبه على ذلك في الكافية وانما ضعفت لعل عن اخواتها لانها تستعمل جارة نحو - لعل ابي المغوار منك قريب - وفي بعض لغاتها لعن بالنون فيجتمع ثلاث نونات (وكن مخيرا في) اخوات ليت ولعل (الباقيات) على السواء فتقول اني وانني وكاني وكانني ولكني ولكنني فثبوتها لوجود المشابهة المذكورة وحذفها لتوالى كراهة الامثال (واضطرارا خففا مني وعني بعض من قد سلفا) من العرب فقال

ايها السائل عنهم وعني    لست من قيس ولا قيس مني

وهو في غاية الندرة والكثير مني وعني بثبوت نون الوقاية وانما لحقت نون الوقاية من وعن لحفظ البناء على السكون (وفي لدني) بالتشديد (لدني) بالتخفيف (قل) اي لدني بغير نون الوقاية قل في لدني بثبوتها ومنه قراءة نافع « قد بلغت من لدني عذرا » بتخفيف النون وضم الدال وقرا الجمهور بالتشديد (وفي قدني وقطني) بمعنى حسبي (الحذف) للنون (ايضا قد يفي) قليلا ومنه قوله جامعا بين اللغتين في قدني - قدني من نصر الخبيبين قدي * وفي الحديث قط قط بعزتك يروى بسكون الطاء وبكسرها مع الياء ودونها ويروى قطني قطني بنون الوقاية وقط قط بالتنوين والنون اشهر ومنه قوله

امتلا الحوض وقال قطني    مهلا رويدا قد ملات بطني

وكون قد وقط بمعنى حسب في اللغتين هو مذهب الخليل وسيبويه وذهب الكوفيون الى ان من جعلهما بمعنى حسب قال قدى وقطى بغير نون كما تقول حسبي ومن جعلهما اسم فعل بمعنى اكتفى قال قدني

ياء المتكلم عارضة ايضا لانا نقول كسرة التقاء الساكنين عارضة من حيث انه يمكن التخلص بجنس الحركة بخلاف ياء المتكلم فانها تقتضي خصوص الكسرة فكانت بهذا الاعتبار لازمة وبالقيد الثاني نحو اضربي وكذا نحو تضربين ايضا من غير احتياج لقيد الكون في غير الوسط فان كسره خاص بالفعل فلا حاجة للصون عنه . ففي شرح التسهيل للمصنف بعد ما اعترض تعليل الجمهور بقوله لا لانها وقت الفعل من الكسر للحاقه اياها مع ياء المخاطبة هذه العبارة . وقد يويد اعتبار وقاية الفعل الكسر بانه كسر يلحق الاسم مثله وهو كسر ما قبل ياء المتكلم لا كسر ما قبل ياء المخاطبة لاختصاصه بالفعل فلا حاجة الى صون الفعل عنه وهو فرق حسن غير انه مرتب على ما لا اثر له في المعنى بخلاف ما اعتبرته لترتبه على صون من خلل ولبس هذا كلامه (قوله ففعل الامر احق بها) اي لوجود اللبس في كل فرد من افراده ثم حمل الماضي والمضارع على الامر لعدم وجود ذلك فيهما اذ لم يوجد اللبس في كل فرد من افرادهما وحينئذ فلا يضر ان اللبس قد يوجد في ضربني لو لم تلحقه النون لان الضرب نوع من العسل على ان مثل هذا ليس مما يقع في كثير من المحاورات حتى يقع به الالتباس المضر والّا فقد يدعى اطراد اللبس في كل ماض ومضارع بان يقال قد يسمى بيكرمي او باكرمي بفتح الراء فيلتبس به يكرمني او اكرمني لو سقطت منهما النون بل مثل هذا الالتباس قد يقع حتى بعد النون ومثل ذلك غير معتبر قطعا فليتامل (قوله لمشابهتها له مع عدم المعارض) التقييد بالظرف للاحتراز عن لعل واخواتها على ما سياتي وقد علل المصرح تلك المشابهة بقوله لقوة شبهها بالفعل لكونها تغير معنى الابتدا ولا تعلق ما بعدها بما قبلها كذا في جميع نسخه التي اوقفنا الله عليها ولا مرية في وجود ذلك . فما قيل اي في المعنى والعمل وهذا اولى من قول صاحب التصريح لكونها تغير معنى الابتدا وتنقله من الخبر الى الانشا ولا تعلق ما بعدها بما قبلها لان ذلك لا يوجد في الفعل غير صحيح (قوله وهو ضرورة الخ) يريد ان المستفاد من كلام المصنف ان ليتني نادر اي ليس بشائع وعدم الشيوع اعم من الضرورة والجواز اختيارا على قلة فان لم يقبل او لم يوول ما حكى الفراء يبقى الندور في عبارة المصنف على اطلاقه والّا فعلى الاول فما نقل عن المصنف من كونه نادرا تارة وضرورة اخرى لا يتناقضان وليس يتفرع على مجرد التعبير بالندور الجواز في النثر بل على الجواز اختيارا على قلة الاخص من الندور والاعم لا اشعار له باخص معين وسياتيك من الشارح عند قول المصنف - واضطرارا خففا - ما يريك صدق النادر في الضروري فاندفع ما اورده الناظرون (قوله وفي بعض لغاتها الخ) عطف على تستعمل جارة وانما زاده في التعليل ليتقوى المعارض في لعل عليه في بقية الاخوات حتى لا يتساوى فيها الوجهان (قوله لتوالي كراهة الامثال) هكذا في كثير من النسخ والصواب لكراهة توالي الامثال (قوله قليلا) تبيين

للمراد

للمراد من قول المصنف قد يفي اي قد ياتي لان مثل ذلك شائع في التوكيد نحو قد يصدق الكذوب ثم قد في كلام المصنف للتنصيص على التقليل وليست مكررة مع ايضا سواء كانت كلمة ايضا مربوطة بالحذف على ما هو الاظهر او بقدني وقطني اما على الاول فلانها انما تقتضي ان الحذف والذكر جاءا عن العرب واما على الثاني فلانها انما تقتضي ان الحذف جاء في قدني وقطني وفي لدني ولدني واستوضح هذا من قولك جاءني عمرو ايضا لمن قال لك جاءك زيد راكبا فان ايضا فيه لا تدل على اكثر من الاشتراك في مطلق المجيء عند من له طبع سليم فلا ينبغي بعد هذا ان يظن ان قد مكررة مع ايضا ولا انها ليست للتقليل كما قيل (قوله غير الدجال الخ) قيل ظاهر الحديث يقتضي ان الدجال خائف لان اصل افعل التفضيل كونه من الثلاثي المبني للفاعل مع ان المراد انه مخوف . ولا يخفاك ان مجرد كون افعل التفضيل من الثلاثي لا يقتضي كون الدجال خائفا قطعا واحسن ما وجه به الحديث ان اخوف فيه من المبني للمفعول المسموع نحو اشغل من ذات النحيين والتقدير غير الدجال اخوف مخوفاتي عليكم فحذف المضاف اليه اخوف واني بنون الوقاية ثم لفظ الحديث على ما في الجامع الصغير غير الدجال اخوفني على امتي الايمة المضلين *

## (العلم)

يطلق لغة على الجبل * والمنار * والراية * والامارة * قالت الخنساء

وان صخرا لتاتم الهداة به   كانه علم في راسه نار

وفي الحديث علم الاسلام الصلاة فمن فرغ لها قلبه وحافظ عليها بحدها ووقتها وسننها فهو مومن وقــال ابن شرف

تهدى الملوك بها من بعد ما نكصت   كما تراجع فل الجيش للعلم

وقال غيره من الاندلسيين ايضا

اعلامه السود اعلام بسودده   كانها في وجوه الملك خيلان

نقل في الاصطلاح الى ما يعين مسماه مطلقا من غير قيد لكونه امارة وكالجبل والمنار والراية في الاهتداء به الى مسماه (قوله به) كذا هو ثابت في بعض النسخ من الشرح وهو متعلق بالمسمى لا بيعين (قوله حال من فاعل يعين) الاولى ان يكون نعت مصدر محذوف اي تعيينا مطلقا لما ان بيان الهيئة الذي هو مناط القصد من الحال ليس هو الغرض هنا (قوله ويجوز ان يكون الخ) قدم الاحتمال الاول لكونه المتبادر من جوهر اللفظ والّا فالمبتدا هو المحدود لا الحد والمراد من التعيين هنا التعيين الخارجي فالتعريف عند المصنف خاص بالعلم الشخصي يشير الى ذلك ايراده المعرف اسما ظاهرا لا ضميرا وذكره علم الجنس بعد مستقلا وذكره التقسيم الى الكنية والاسم واللقب الذي لا يظهر الّا في علم الشخص قبل ذكر علم الجنس ثم المراد بالتعيين مطلقا وضعا فلا ينفع تعيين شمس وقمر ولا يضر اشتراك زيد مثلا بين جماعة (قوله ملتبسا بضميره) هذه العبارة منه هنا قد جرت على السنة القوم كثيرا وقد عبر بها المصنف فيما سياتي حيث قال - كذا اذا عاد عليه مضمر * مما به عنه مبينا يخبر - وسيشير الشارح للمراد منها بما نحققه له ان شاء الله والمعنى هنا ملتبسا بضمير ملابس الخبر لان الضمير في علمه للمسمى

---

وقطني بالنون كغيرهما من اسماء الافعال * خاتمة * وقعت نون الوقاية قبل ياء النفس مع الاسم المعرب في قوله صلى الله عليه وسلم لليهود فهل انتم صادقوني » وقول الشاعر

وليس بمعييني وفي الناس ممتع
صديق اذا اعيا على صديق

وقوله   وليس الموافيني ليرفد خائبا
فان له اضعاف ما كان املا

للتنبيه على اصل متروك وذلك لان الاصل ان تصحب نون الوقاية الاسماء المعربة المضافة الى ياء المتكلم لتقيها خفاء الاعراب فلما منعوها ذلك نبهوا عليه في بعض الاسماء المعربة المشابهة للفعل ومما لحقته هذه النون من الاسماء المعربة المشابهة للفعل افعل التفضيل في قوله صلى الله عليه وسلم «غير الدجال اخوفني عليكم » لمشابهة افعل التفضيل لفعل التعجب نحو ما احسنني ان اتقيت والله اعلم

## (العلم)

(اسم يعين المسمى) به (مطلقا علمه) اي علم ذلك المسمى فاسم مبتدا ويعين المسمى جملة في موضع رفع صفة له ومطلقا حال من فاعل يعين وهو الضمير المستتر وعلمه خبر ويجوز ان يكون علمه مبتدا موخرا واسم يعين المسمى خبرا مقدما وهو حينئذ مما تقدم فيه الخبر وجوبا لكون المبتدا ملتبسا بضميره والتقدير علم المسمى اسم يعين المسمى مطلقا اي مجردا عن القرائن الخارجية فخرج بقوله يعين المسمى النكرات وبقوله مطلقا بقية المعارف فانها انما تعين مسماها بواسطة قرينة خارجة عن ذات الاسم اما لفظية كال والصلة او معنوية

كما صرح به في التقدير لا للاسم . والقول بانه يصح عوده للاسم وان الاضافة على معنى من
لان العلم نوع من الاسم وهم لان العلم نوع من الاسم المطلق لا من الاسم الذي يعين المسمى
مطلقا الذي هو المعاد ولا يستخدم في تعريف مع ان العلم اخص من مطلق الاسم مطلقا لا
من وجه فلا تكون اضافته اليه على معنى من وكذا القول بانه عائد الى الشخص المفهوم
من المقام ومن قوله الاتي ـ كعلم الاشخاص ـ فانه وهم ايضا لانه ذهاب للبعيد المقدر وترك
للقريب الظاهر من غير ضرورة (قوله كالحضور) اي في ضمير المتكلم والمخاطب لا واسم
الاشارة ايضا لان قرينة تعيينه انما هي الاشارة الحسية كما تضمنه تعريفه وصرحوا به ونبهنا
عليه سابقا ولا ينافي هذا قول الشارح سابقا رفع توهم دخول اسم الاشارة في ذي الحضور
بالتمثيل لصدق كون اسم الاشارة ذا حضور دون كون قرينته الحضور فاعرفه فقد غلط فيه
(قوله والغيبة) الاظهر وتقدم المعاد وهو ظاهر اذا كان المعاد معرفة وكذا اذا كان نكرة لان
الضمير في جاءني رجل فاكرمته بمعنى الرجل لا بمعنى رجل وان كان هو الذي فسره وتقدم
ذلك في طالعة باب المعرفة والنكرة تدبر (قوله وقرن) لا يخفى انه لا يختص بالموجودين من
القبيلة حين وضعه وهذا يفضي الى كليته لان القبيلة التي هي جملة الاشخاص المنسوبين
لجدهم ليست منحصرة في الخارج وعلى هذا فليس المراد بعلم الشخص ما كان مسماه فردا
حقيقيا ولا ما كان شخصا في الخارج لان الموضوع له في نحو هذا المجموع ولا تشخص له في
الخارج حين الوضع فقولهم تشخص العلم خارجي بالنظر للاغب ويويده ان العلم الشخصي
قد يوضع لمعنى ذهني كذا لبعضهم (قوله وواشق) جعله ثامنا تلميح الى قوله تعالى « وثامنهم
كلبهم » . ومن اللطائف هنا ما روي عن الحسن البصري في الكلب عشر خصال محمودة
ينبغي ان تكون في كل فقير * لا يزال جائعا وهو من ادب الصالحين * ولا يكون له موضع
يعرف به وذلك من علامات المتوكلين * ولا ينام من الليل إلّا القليل وذلك من صفات المحبين *
واذا مات لا يكون له ميراث وذلك من اخلاق الزاهدين * ولا يهجر صاحبه وان جفاه وضربه
وذلك من شيم المريدين * ويرضى من الدنيا بادنى يسير وذلك من امارة القانعين * واذا
غلب عن مكانه تركه وانصرف الى غيره وذلك من اخلاق الراضين * واذا طرد وجفي عليه
وطرح له كسرة اجاب ولم يحقد على ما مضى وذلك من علامة الخاشعين * واذا حضر شيء من
الاكل وقف ينظر من بعد وذلك من اخلاق المساكين * واذا رحل لا يرحل معه شيء وذلك
علامة المتجردين (قوله المراد به هنا ما ليس الخ) التقييد بالظرف للتنبيه على انه لم يرد
به هذا المعنى ايضا في قوله سابقا ـ اسم يعين المسمى ـ ولا اعم من الكنية واللقب فيهما ولا
الاعم هنا والمقابل للكنية واللقب هناك وذلك لانه لو اريد به في الموضعين ما ليس بكنية ولا
لقب لزم ان يكون التعريف غير جامع ولو اريد به فيهما ما هو اعم صح التعريف ولزم تقسيم
الشيء الى نفسه وغيره ولو اريد به في الاول ما قابل الكنية واللقب وفي الثاني ما هو اعم
يلزم الامران . وفي المقام مزيد تحقيق كنا ذكرناه سابقا فتذكر (قوله ما صدر باب او ام)
فيه ابهام وعموم لشموله نحو اب لزيد وام لعمرو مسمى بهما بعد تعليق ما يدل على مجرد
الذات اولا والاولى مركب اضافي صدر باب او ام بعد وضع ما يدل على الذات . وفي التسهيل

وذو

كالحضور والغيبة ثم العلم على نوعين
جنسي وسياتي وشخصي ومسماه العاقل
وغيره مما يولف من الحيوان وغيره (كجعفر)
لرجل (وخرنقا) لامراة وهي اخت طرفة
ابن العبد (وقرن) لقبيلة ينسب اليها
اويس القرني (وعدن) لبلد (ولاحق)
لفرس (وشذقم) لجمل (وهيلة) لشاة
(وواشق) لكلب (واسما اتى) العلم
والمراد به هنا ما ليس بكنية ولا لقب
(و) اتى (كنية) وهي ما صدر بباب
او ام كابي بكر وام هاني (و) اتى (لقبا)

وذو الاضافة كنية وغير كنية ( قوله وهو ما اشعر النح ) اورد عليه ان الكنية تشعر بذلك . واجيب بان الاشعار في اللقب من حيث اللفظ ودلالته باعتبار مفهومه الاصلي والاشعار في الكنية باعتبار عدم التصريح بالاسم لما ان بعض النفوس تانف من ذكرها بصريح اسمائها فان اشعرت بذلك باعتبار مفهومها الاصلي كما في ابي الفضل وابي جهل فهي لقب من هذه الجهة وتغاير الامور الاعتبارية انما هو بالحيثيات . واورد ان الاسماء قد يتفق لبعضها اشتهار مسماها بصفة كمال او نقصان كما في حاتم ومادر في ضمن اطلاقها . واجيب بانه لم يقصد اصلا وان فهم او بانه لم يقصد حال الوضع ( قوله وقد رفع النح ) تحقيق هذا البيت والمصراع قبله من المداحض . فنقول فيه ليس فيهما ما يقف العقل عن التصرف فيه الّا بالنظر لغيره الّا اسم الاشارة وضميري سواه وصحبا ومفسرها اللقب وضمير يكونا ومفسره اللقب والسوى والنفي في وان لا ومفسره يكونا مفردين وضمير ردف ومفسره الذي . وحينئذ يقال اذا تركت هذه الالفاظ لظواهرها تبادر منها ان سواه عام شامل للاسم والكنية تقدم الاسم على الكنية او تاخر فلا يصدق الشرط فيما اذا وجد الاسم فقط او الكنية فيفيد المصراع وجوب تاخير اللقب ان صحب الاسم والكنية معا تقدم الاسم على الكنية او تاخر وربما يفيد بطريق المفهوم انه لا يتاخر عن الاسم فقط وهو صورة باطلة وان ضمير يكونا على عموم مفسره فيصدق الشرط في وجود الاسم والكنية الذي هو معنى السوى الذي هو احد فردي المثنى واللقب الذي هو الفرد الاخر ثم لكون الخبر صفة لمبتداه يكون السوى مفردا واللقب مفردا وهي صورة باطلة . وان قوله اضف معناه اوقع في ذلك اضافة فيصدق بان تضيف الاسم الى الكنية او الى اللقب والكنية الى الاسم او الى اللقب واللقب الى الاسم او الى الكنية وعلى الست لا يدرى حال الثالث الباقي بعد اخذ اثنين وبان تضيف مجموع الاسم والكنية الى اللقب او مجموع الكنية واللقب الى الاسم او مجموع الاسم واللقب الى الكنية وفي كل من هذه الست صورتان لان المجموع المضاف او المضاف اليه فيه صورتان باعتبار التقدم والتاخر في جزئيه تلك اثنتا عشرة تضم الى الست قبلها بثماني عشرة . وان قوله والّا اتبع الذي ردف معناه والّا يكونا مفردين بان كانا مركبين او السوى مركبا واللقب مفردا او عكسه فاجعل الرادف ايا كان تابعا لما قبله وكون السوى من حيث عمومه في الفرض المذكور فيه تركيب مع كون اللقب مفردا او مركبا او فيه افراد مع كون اللقب مركبا لا يرتكب بثلاث صورة ثم يندرج تحت كل من الصور الثلاث المندرجة تحت قوله والّا يكونا مفردين اتبع الذي ردف ثماني عشرة صورة حسبما قررنا في الاضافة باربع وخمسين صورة واطلاق قوله اتبع يتناول التوابع الخمسة فاذا ضربت فيها الاربعة والخمسون صارت مائتين وسبعين اذا ضمت للثلاث والعشرين السابقة كان كلام المصنف منزلا على مائتين وثلاث وتسعين صورة كلها باطلة الّا سبع صور ولا منشا لذلك الّا الجمود فيه على الظاهر وترك العام على عمومه والمطلق على اطلاقه فمن اجل ذلك وجب ان يحمل على ان المراد من التابع البدل وعطف البيان لانه الجائز في المقام وان التابع واقع على اللقب ليس الّا كالمضاف اليه في قوله فاضف بقرينة واخرن ذا وان السوى الذي هو احد فردي ضمير المثنى في قوله يكونا واقع على الاسم فقط لبطلان ان يكون مخصصا باللقب فقط لانه يكون ايجاب الاضافة في

وهو ما اشعر برفعة مسماه او ضعته كزين العابدين وبطة ( واخرن ذا ) اي اخر اللقب ( ان سواه ) يعني الاسم ( صحبا ) تقول جاء زيد زين العابدين ولا يجوز جاء زين العابدين زيد لان اللقب في الاغلب منقول من غير الانسان كبطة فلو قدم لاوهم ارادة مسماه الاول وذلك مامون بتاخيره وقد ندر تقديمه في قوله

انا ابن مزيقيا عمرو وجدي
ابوه منذر ماء السماء

وقوله

بان ذا الكلب عمرا خيرهم نسبا
ببطن شريان يعوي حوله الذيب

* تنبيه * لا ترتيب بين الكنية وغيرها فمن تقديمها على الاسم قوله

اقسم بالله ابو حفص عمر
ما مسها من نقب ولا دبر

ومن تقديم الاسم عليها قوله

وما اهتز عرش الله من اجل هالك
سمعنا به الّا لسعد ابي عمرو

وكذلك يفعل بها مع اللقب . اه . وقد رفع توهم دخول الكنية في قوله سواه بقوله ( وان يكونا ) اي الاسم واللقب ( مفردين فاضف ) الاسم الى اللقب ( حتما ) ان لم يمنع من الاضافة مانع على ما سياتي بيانه هذا ما ذهب اليه جمهور البصريين نحو هذا سعيد كرز

يتناولون الاول بالمسمى والثاني بالاسم وذهب الكوفيون الى جواز اتباع الثاني الاول على انه بدل منه او عطف بيان نحو هذا سعيد كرز ورايت سعيدا كرزا ومررت بسعيد كرز

قوله اضف ايجاب اضافة الشيء لنفسه وايجاب الاتباع في قوله اتبع الذي ردف ايجاب اتباع الشيء لنفسه على ما هو ظاهر فان حمل على ما اذا تعدد اللقب كان حملا على غير المراد مع انه لا يضاف لقب ولا يتبع له . ولبطلان ان يكون مخصصا بالكنية فقط لان الكنية لا تكون مفردة فلا يصدق قوله وان يكونا مفردين وليس حينئذ صورة افراد فيهما مع تركيب في غيرها فلم يبق ان يكون السوى الذي هو مفرد ذلك الضمير المثنى إلّا مخصصا بالاسم فقط فلم يتناول حينئذ قوله وان يكونا البيت إلّا سبع صور صورة الاضافة فيما اذا افردا والاتباع بدلا او عطف بيان في تركيبهما معا او تركيب احدهما ثم قوله واخرن ذا ان سواه صحبا لا يحمل السوى فيه على عمومه الشمولي قطعا لئلا يقتضي بمفهومه تلك الصورة الباطلة . وهذا بحيث لا يمكن ان يخالفنا فيه احد وانما اختلف الشارحون فيما وراء ذلك . فاختار جماعة منهم المرادي ان يكون السوى لا الذي في قوله وان يكونا بل الذي في قوله ان سواه صحبا عاما عموما بدليا اي فردا مما هو سوى قالوا لان اللقب يجب تاخيره على الاسم وكذا على الكنية ايضا ووجه بان الترتيب في الوضع كذلك فليكن في اللفظ عليه وعابوا ما يوجد في بعض النسخ ـ وذا اجعل آخرا اذا اسما صحبا ـ وقالوا ليس الاولى للمصنف ان يقول ـ واخرن ذا ان سواها صحبا ـ . واختار آخرون منهم ابن عقيل تخصيصه بالاسم فقط وان الاولى ذا البعض من النسخ او ذلك التبديل وهذا هو الذي عليه الشارح المحقق كما ترى . وكان سر الميل منه لهؤلاء انهم لم يصنعوا في كلام المصنف إلّا تخصيصا في لفظ ظاهره بمجرده العموم ليناسب قوله بعده وان يكونا الخ فانه مخصص بذلك قطعا حسبما بينا وليناسب كلامه في التسهيل وشرحه والكافية وظاهر شرحها واما اولئك فقد صرفوا العموم عن معناه الاصلي الشمولي وتسببوا بذلك في حمل كلام المصنف على خلاف كلامه في كتبه تلك وخصصوا بعد ذلك السوى الذي هو مفرد ضمير يكونا بالاسم فقط وما ناسبوا بين الضمير ومعاده وكل ذلك من التعسف بحيث لا يرتكب فان كان كذلك فلعمري قد احسن ما شاء . واما الاعتراض على قوله وقد رفع الخ بانه يصدق قوله وان يكونا مفردين مع عموم قوله سواه اي ان يكن اللقب وسواه مفردين كما في الاسم واللقب فمنشاه ظن ان الغرض للشارح من ذلك الاستدلال على فساد التعميم الذي قال به اولئك الجماعة وليس كذلك فان الدليل عليه ما بيناه انما الغرض منه الاشارة الى فساد الشمول في السوى بتناوله الاسم والكنية معا بناءً على ما هو الظاهر من موافقة الضمير لمفسره يشير الى ذلك بطرف خفي قوله دخول الكنية في قوله الخ فتثبت كل التثبت وانما اطلنا في هذا المقام المقال لغرض اقتضاه باطن الحال (قوله يتاولون الاول الخ) قال المصنف وغيره وانما اول الاول بالمسمى والثاني بالاسم لان الاول هو المعرض للاسناد اليه والمسند اليه انما هو المسمى فلزم ان يقصد بالثاني مجرد اللفظ ، اه ، وخلاصته ان التاويل بالمسمى وان امكن في كل منهما لكن تعرض الاول للاسناد بتقدمه رجحه للتاويل واما قولك كتبت سعيد كرز فان كتبت اللفظين معا كان ليس مما نحن فيه وان كتبت سعيد فقط كان ارادة الاسم من الاول فقط قرينته كتبت ثم لا ينبغي ان يتوهم ان ذلك على اي حال خارج عن قولهم كل حكم ورد على اسم فهو على مدلوله إلّا لقرينة فافهم (قوله على انه بدل منه او

عطف

عطف بيان ) انما لم يجوزوا فيه ان يكون الثاني توكيدا لفظيا بالمرادف لمانع منه وهو ما اعتبروه في اللقب من دلالته على مدح الذات او ذمها معها تدبر ( قوله والقطع ) اي الى الرفع على انه خبر مبتدا محذوف وجوبا او الى النصب على انه مفعول فعل محذوف وجوبا كما صرح به الشارح قريبا مرتين وهذا هو القطع الاصطلاحي الاتي بيانه في التوابع ان شاء الله واما ان البدل وعطف البيان لا يقطعان الّا شذوذا فباطل لما سياتي للشارح في خاتمة البدل من انه يقطع بل قد يكون قطعه على سبيل الوجوب وقد صرح بذلك في التسهيل ولم يعدوا القطع في الاشياء التي استاثر بها واحد منهما بل كلهم يذكرون في هذا الباب قطع البدل وعطف البيان في ذلك المعنى في هذه المسالة فافهم ( قوله منقول عن شيء ) اي مسمى سبق استعمال ذلك العلم في ذلك الشيء ولو بالقوة نظير ما قالوا في اللفظ في تعريف الكلام ومنهم الشارح قبل العلمية الشخصية الحاضرة المبحوث عنها في هذا المقام فيدخل تحت التعريف ما سبق له استعمال بالفعل في علمية شخصية او جنسية او تنكير او وضع لمعنى فقط ان سلم ان جميع ذلك من المنقول ( قوله سارق الضيف برده ) هو من اضافة الوصف لمفعوله لا لفاعله وبرده بدل من الضيف لا مفعول سارق كما قيل تدبر ( قوله هو ما ) اي علم شخصي لتبادره والكلام فيه استعمل ولو بالقوة لما ذكرنا في مسماه علما اي شخصيا لتبادره لا جنسيا لان العلم الجنسي سيذكر على حدة لا في هذه الحالة فقط بل من اول الامر فدخل تحت التعريف ما وضع للذات ابتداءً ولم يستعمل فيها بالفعل وخرج منه علم الشخص المنقول من علم الجنس على ان تعريفي المنقول والمرتجل منظور فيهما لما استقري من كلام العرب على ما تستقبله في كلام صاحب البسيط وبما ذكرنا ظهر صحة التعريفين طردا وعكسا ( قوله ومن المنقول الخ ) قد استوعب في البسيط اقسام المنقول فانه قال العلم المنقول ينحصر في ثلاثة عشر نوعا ولا دليل على حصره سوى استقراء كلام العرب المنقول عن المركب كتابط شرا وشاب قرناها وعن الجمع نحو كلاب وانمار وعن التثنية نحو ظبيان وعن مصغر كعمير وسهيل وزهير وحريث وعن منسوب كربعي وصيفي وعن اسم عين كثور واسد لحيوانين وجعفر لنهر وعمر لواحد عمور الاسنان فانه نقل من حقيقة عامة الى حقيقة خاصة وعن اسم معنى كزيد واياس مصدري زاد وءاسى اياسا اعطى وليس هو مصدر ايس مقلوب يئس لان مصدر المقلوب ياتي على الاصل وعن اسم فاعل كمالك وحارث وحاتم وفاطمة وعائشة وعن اسم مفعول كمسعود ومظفر وعن صوت كببه وعن الفعل الماضي كشمر وبذر وعثر وخصم ولا خامس لها على هذا الوزن وكعسب وعن المضارع كيزيد ويشكر ويعمر وتغلب وعن الامر وقد جاء عنهم في موضعين احدهما ما سمي بفعل الامر من غير فاعل في قولهم اصمت لواد بعينه والثاني مع الفاعل في قولهم اطرقا لموضع بعينه ( قوله ومنه

والقطع الى النصب باضمار فعل والى الرفع باضمار مبتدا نحو مررت بسعيد كرزا وكرز اي اعني كرزا او هو كرز ( والّا ) اي وان لم يكونا مفردين بان كانا مركبين نحو عبد الله انف الناقة او الاسم نحو عبد الله بطة او اللقب نحو زيد انف الناقة امتنعت الاضافة للطول وحينئذ ( اتبع الذي ردف ) وهو اللقب للاسم في الاعراب بيانا او بدلا ولك القطع على ما تقدم وكذلك ان كانا مفردين ومنع من الاضافة مانع كال نحو الحارث كرز ( ومنه ) اي بعض العلم ( منقول ) عن شيء سبق استعماله فيه قبل العلمية وذلك المنقول عنه مصدر ( كفضل و ) اسم عين مثل ( اسد ) واسم فاعل كحارث واسم مفعول كمسعود وصفة مشبهة كسعيد وفعل ماض كشمر علم فرس قال الشاعر

ابوك حباب سارق الضيف برده
وجدي يا حجاج فارس شمرا

وفعل مضارع كيشكر قال الشاعر - ويشكر الله لا يشكره - وجملة وستاتي ( و ) بعضه الاخر ( ذو ارتجال ) اذ لا واسطة على المشهور وذهب بعضهم الى ان الذي علميته بالغلبة لا منقول ولا مرتجل وعن سيبويه ان الاعلام كلها منقولة وعن الزجاج كلها مرتجلة والمرتجل هو ما استعمل من اول الامر علما ( كسعاد ) علم امراة ( وادد ) علم رجل ( و ) من المنقول ما اصله الذي نقل منه ( جملة ) فعلية والفاعل ظاهر كبرق نحره وشاب قرناها او ضمير بارز كاطرقا علم مفازة قال الشاعر - على اطرقا باليات الخيام - او مستتر كيزيد في قوله

نبئت اخوالي بني يزيد   ظلما علينا لهم فديد

ومنه اصمت علم مفازة قال الشاعر

اشلى سلوقية باتت وبات بها
بوحش اصمت في اصلابها اود

* تنبيه * حكم العلم المركب تركيب اسناد وهو المنقول من جملة

ان يحكى اصله ولم يرد عن العرب علم منقول من مبتدا وخبر لكنه بمقتضي القياس جائز . اه . (و) من العلم (ما بمزج ركبا) وهو كل اسمين جعلا اسما واحدا منزلا ثانيهما من الاول منزلة تاء التانيث مما قبلها نحو بعلبك وحضر موت ومعدى كرب وسيبويه و (ذا) المركب تركيب مزج (ان بغير ويه تم) اي ختم (اعربا) اعراب ما لا ينصرف على الجزء الثاني والجزء الاول يبنى على الفتح ما لم يكن آخره ياء كمعدي كرب فيبنى على السكون وقد يبنى ما تم بغير ويه على الفتح تشبيها بخمسة عشر وقد يضاف صدره الى عجزه والاول هو الاشهر اما المركب المزجي المختوم بويه كسيبويه وعمرويه فانه مبني على الكسر لما سلف وقد يعرب غير منصرف كالمختوم بغير ويه (وشاع في الاعلام ذو الاضافه) وهو كل اسمين جعلا اسما واحدا منزلا ثانيهما من الاول منزلة التنوين وهو على ضربين غير كنية (كعبد شمس و) كنية مثل (ابي قحافه) واعرابه اعراب غيره من المتضايفين (ووضعوا لبعض الاجناس) التي لا تولف غالبا كالسباع والوحوش والاحناش (علم) عوضا عما فاتها من وضع الاعلام لاشخاصها لعدم الداعي اليه وهذا هو النوع الثاني من نوعي العلم وهو (كعلم الاشخاص لفظا) فلا يضاف ولا يدخل عليه حرف التعريف ولا ينعت بالنكرة ويبتدا به وتنصب النكرة بعده على الحال ويمنع من الصرف مع سبب آخر غير العلمية كالتانيث في اسامة وثعالة ووزن الفعل في بنات اوبر وابن آوى والزيادة في سبحان علم التسبيح وكيسان علم على الغدر وعلم مفعول بوضعوا ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ولفظا تمييز اي العلم الجنسي كالعلم الشخصي من حيث اللفظ (وهو) من جهة المعنى (عم) وشاع في امته فلا يختص به واحد دون آخر ولا كذلك علم الشخص لما عرفت

اصمت) اتى بكلمة منه ردا على المصنف حيث راى انها ليست منها تبعا للشيخ الاثير فقد قال المصنف وذلك عندي غير صحيح لوجهين * احدهما ان الامر بالصمت اما من اصمت او صمت فالاول مفتوح الهمزة والثاني مضمومها ومضموم الميم واصمت بخلاف ذلك والمنقول لا يغير * الثاني انه قيل اصمتة بالهاء ولو كان امرا لم تلحقه واذا انتفى كونه منقولا من فعل امر ولم يثبت له استعمال في غير العلمية تعين ارتجاله . ورده الشيخ الاثير بان اصل الهمزة الوصل من صمت يصمت اذا سكت كان انسانا يقول لصاحبه في الفلاة يسكته سمعا لنباة احسها فسميت لذلك وقطعت الهمزة . قال ابو الفتح وقطع الهمزة من اصمت مع التسمية به هو الذي شجع النحاة على قطع نحو هذه الهمزات اذا سمي بما هي فيه واما قوله ولو كان امرا لم تلحقه الهاء . فالجواب انها لحقت في المثال على هذا الحد زيادة في ايضاح ما انتحوه واعلاما بمفارقة موضعه من الفعلية من حيث عدم لحاقها في هذا المثال فعلا . ولا يخفى عليك ان هذين الكلامين ينبئان عن تسليم ان المنقول لا يغير ولم يصرح بمنعه الشيخ الاثير فكيف يدافع كلامه كلام المصنف في الوجه الاول فان منع ذلك دافعه ان سلمه المصنف . ومن هاهنا وقع في الرضي اصمت بكسر الميم منه والمسموع في الامر الضم لان الاعلام كثيرا ما يغير لفظها عند النقل (قوله ان يحكى اصله) اي يعرب بحركات مقدرة في آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية كما هو الحق ثم ظاهره ان الحكم مطلقا الحكاية ليس الّا وهو فيما اذا كان العجز ضميرا مستترا او بارزا مسلم لان اضافة الاول تنقله من الاستتار والرفع الى البروز والخفض فيتغير لفظ العلم وفي الثاني يتغير ايضا كما لو سميت بكنت فاضفت صدره الى عجزه قلت كاني وقد سمعت ان المنقول لا يغير واما اذا كان العجز اسما ظاهرا فليس كذلك . ففي التسهيل وربما اضيف صدر الاسنادي الى عجزه ان كان ظاهرا وفي شرحه للمصنف واذا كان المركب جملة ثاني جزئيها ظاهر فمن العرب من يضيف اول الجزئين الى الثاني فيقول جاءني برق نحره . ويجاب بان الحكم يتبادر منه القياسي وما ذكر قبيل آخر كما تشير له ربما وصرح بذلك الشيخ الاثير بل صرح بمنعه فانه قال ولا ينقاس بل نصوا على ان ما سمي به مما يعلم ان فيه اسنادا ان ليس فيه الّا الحكاية فلو سمي بزيد قائم او قام زيد لم تجز اضافة صدره الى عجزه (قوله منزلة تاء التانيث) اي في ان ما قبله مفتوح الاخر ما لم يكن ياء وما لم يكن مبنيا يدل على ذلك ما بعده من الامثلة فلا يرد معدي كرب ولا نحو سيبويه تامل (قوله وقد يعرب غير منصرف) هو مختار الجرمي قال الشيخ الاثير وهو مشكل الى ان يستند الى سماع والّا لم يقبل لان القياس البناء لاختلاط الاسم بالصوت وصيرورتهما اسما واحدا هذا كلامه لكن صرح المصنف بان بعض العرب يعربه ممنوع الصرف وهو ظاهر في الاستناد الى السماع (قوله ووضعوا) اي الواضعون الماخوذون من الوضع سواء كان الواضع هو الله كما هو الاصح او لا (قوله علم على التسبيح) اي ما لم يضف والّا كان اسم جنس كما قال القاضي البيضاوي وعليه فهذا مما التزم فيه المخالفة بين وضعه واستعماله كغير العلم من المعارف على راي الاقدمين او ولو اضيف لانها للبيان كحاتم طي والمبطلة للعلمية انما هي المعرفة والمخصصة كما قال الدماميني ويرد عليه ان هذا ليس

موضعا لان يقال فيه اضافة بيان لكون الثاني ليس عين الاول ولا اخص منه لا مطلقا ولا من وجه تامل (قوله وهذا معنى ما ذكره الناظم الخ) خلاصة الكلام في هذا المقام على ما اشار اليه الشارح ان الفرق بين اسم الجنس وعلمه اختلف فيه على ثلاثة اقوال * الاول ما ذكره المصنف في شرح التسهيل ان علم الجنس نكرة معنى معرفة لفظا وانه في الشياع كاسد وهو مذهب قوم من النحاة كابن بابشاذ وابن يعيش قال الاندلسي واقول اذا كان لنا تانيث لفظي كعرفة وبشرى وصحراء ونسبة لفظية ككرسي فلا باس ان يكون لنا تعريف لفظي وهو اما باللام او بالعلمية كما في اسامة . انتهى . الثاني للشيخ ابن الحاجب في شرح المفصل وتابعه عليه جماعة ان اسم الجنس موضوع لواحد من آحاد الجنس المعبر عنه بالفرد المنتشر وعلم الجنس موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن وهو منه رحمه الله مبني على ان اسم الجنس هو النكرة كما قال الامدي وقد وهمهما فيه صاحب جمع الجوامع . الثالث وهو الذي اطبق عليه المتاخرون ومنهم العضد المحقق والسيد السند وامثالهما وقالوا انه التحقيق ونزلوا عليه كلام سيبويه ان اسم الجنس وعلمه اشتركا في ان الموضوع له الماهية وافترقا من حيث تعينها في علم الجنس وعدمه في اسمه . فان ابيت الا تحريره فنقول ان اسم الجنس وعلمه اشتركا في ان الموضوع له الماهية المتحدة في الذهن كما ان النكرة وعلم الشخص اشتركا في ان الموضوع له الفرد وكما ان الفرد لانفراده عن سائر الافراد لا بد ان يكون في نفسه معينا ممتازا عن سائر الافراد كذلك الحقيقة لانفرادها عن سائر الحقائق لا بد ان تكون في نفسها معينة ممتازة عن سائر الحقائق وبين ان العلم الشخصي لم يفارق النكرة الا بان الفرد فيه ملاحظ تعيينه في الوضع وفيها غير ملاحظ منه ذلك فكذلك ايضا العلم الجنسي لم يفارق اسم الجنس الا بان الماهية فيه ملاحظ تعيينها عند الوضع وفي اسم الجنس غير ملاحظ ذلك . ومن هاهنا كان اسم الجنس اذا دخل عليه ما يدل على ملاحظة التعيين فيه ساوى علم الجنس مدلولا . واصل ذلك ان حقيقة المعرفة على ما قاله المحققون ما اشير به الى معين من حيث ذاته وقصد ملاحظة تعينه وان كان معينا في نفسه فان بين مصاحبة التعيين وملاحظته فرقا بينا اذ لا يلزم من الاول الثاني . ومن هاهنا كانت الماهية المطلقة غير الماهية المجردة والماهية المخلوطة . وحينئذ يظهر انه لا يلزم من كون اسم الجنس موضوعا للحقيقة المتحدة في الذهن المعينة ان يكون معرفة لان الكون معرفة يتبع ملاحظة ذلك التعيين في الوضع لا مجرد مصاحبته وعدم ملاحظة التعيين في الوضع وان كان لا يخرج الحقيقة عن كونها معينة في نفسها لكنه يخرجها عن ملاحظته الذي هو مناط التعريف ولو كان مناط التعريف مجرد مصاحبة التعيين لزم عدم الفرق بين النكرة والعلم الشخصي لان الفرد يصحبه التعيين في نفس الامر قطعا ثم اسم الجنس اذا عرف بال التي هي للحقيقة لم يبق المراد منه الماهية من غير ملاحظة التعيين والا لم يكن معرفة بل المراد منه الماهية الملاحظ تعيينها الا ان الملاحظة فيه من الاداة لا من جوهر اللفظ كما في علم الجنس وليس ينافي هذا حصرهم الاسم في المعرفة والنكرة لانه نظر فيه لدخول العلم الجنسي في المعرفة واتحاد النكرة باسم الجنس في الاستعمال . هذا هو التحقيق الذي يجب ان تميل اليه العقول السليمة قال العضد اعلم ان فهم المعاني من الالفاظ بمعونة الوضع والعلم به فلا بد

وهذا معنى ما ذكره الناظم في باب النكرة والمعرفة من شرح التسهيل من ان اسامة ونحوه نكرة معنى معرفة لفظا وانه في الشياع كاسد وهو مذهب قوم من النحاة

من قصد المعاني ممتازا بعضها عن بعض عند السامع فاذا دل باسم على معنى فاما بذلك الاعتبار اي كون المعنى معينا عنده ممتازا في ذهنه ملحوظا معه او لا فالاول المعرفة والثاني النكرة • ثم قال والاشارة الى تعين المعنى وحضوره ان كانت بجوهر اللفظ سمي علما اما جنسيا ان كان المعهود الحاضر جنسا وماهية كاسامة او شخصيا ان كان فردا منها كزيد او اكثر كابانين علما على جبلين وان لم تكن بجوهر اللفظ فلا بد من امر خارج عنه مشار به الى ذلك كالاشارة في اسماء الاشارة وكقرينة التكلم والخطاب والغيبة في الضمائر وكالنسبة المعلومة من جملة وغيرها في الموصولات والمضاف الى المعارف وكحرفي النداء واللام في المعرفات بهما فظهر ان معنى التعريف مطلقا هو العهد في الحقيقة غير انه جعل اقسامه خمسة بحسب تفاوت ما يستفاد منه ويسمى كل قسم باسم مخصوص وان الاعلام الجنسية على قلتها اعلام حقيقة كالاعلام الشخصية اذ في كل اشارة بجوهر اللفظ الى حضور المسمى في الذهن قال سيبويه اذا قلت اسامة فكانك قلت الضرب الذي من شانه كيت وكيت وان الفرق بين اسامة واسد اذا كان موضوعا للجنس من حيث هو بحسب الاشارة وعدمها كما مر واما الاسد فالاشارة فيه بالالة دون جوهر اللفظ هذا كلامه • وفي الحواشي الشريفية على المطول واما من يجعله يعني اسم الجنس موضوعا للماهية من حيث هي فعنده كل من اسم الجنس وعلمه موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن وانما افترقا من حيث ان علم الجنس يدل بجوهره على كون تلك الحقيقة معلومة للمخاطب معهودة عنده كما ان الاعلام الشخصية تدل بجوهرها على كون الاشخاص معهودة له واما اسم الجنس فلا يدل على ذلك بجوهره بل بالالة ان كانت • وفي جمع الجوامع والعلم ما وضع لمعين لا يتناول غيره فان كان التعيين خارجيا فعلم الشخص والّا فعلم الجنس فقال الجلال المحلي فهو ما وضع لمعين في الذهن اي ملاحظ الوجود فيه • فدونك هذه الكلمات فانك ان اتقنتها لا تكون عند السابقين واقفا وبين المهتدين تالفا (قوله لكن تفرقة الواضع الخ) تورك على ما ذهب اليه اولئك القوم بان تفرقة الواضع في الاحكام تنافيه (قوله بين اسم الجنس وعلم الجنس) انما لم يعبر بالنكرة بدل اسم الجنس مع انه قال سابقا نكرة معنى ايماءً الى ان اسم الجنس عند هولاء هو النكرة والّا فلا يرتبط الكلام الّا انه ينبغي ان يراد من اتحاد النكرة باسم الجنس حينئذ الاتحاد في الاستعمال والّا فالجمهور يفرقون بينهما وضعا قطعا بالوضع للماهية والفرد تامل (قوله وفي كلام سيبويه الخ) وسط هذا المذهب كانه اشارة لقولهم احسن الامور اوسطها والمراد من الفرق الفارق وانما عبر بالاشارة لان سيبويه لم يصرح بان علم الجنس موضوع للماهية الملاحظ تعينها وعهديتها لكنه اشار اليه حيث قال اذا قلت اسامة فكانك قلت الضرب الذي من شانه كيت وكيت (قوله في هذا) اي علم الجنس (قوله حاصله) اي وليس هذا كلامه (قوله ومثله بالمعهود الخ) اي شبهه بالشي المعهود بينه وبين مخاطبه لينبه على انه دال على تلك المعهودية حيث قال فكانك قلت الضرب الذي من شانه كيت وكيت (قوله ان يوضع له) اي للمعهود • واعلم ان الشيخ الاثير مال لهذا القول واحتج له بكلام سيبويه قال في شرح التسهيل انما يطلق على اسامة ونحوه معرفة تجوزا اذ لا تباين بين اسد واسامة الّا في احكام لفظية ومثله الحكم على ليس بالفعلية

لكن تفرقة الواضع بين اسم الجنس وعلم الجنس في الاحكام اللفظية توذن بالفرق بينهما في المعنى ايضا وفي كلام سيبويه الاشارة الى الفرق فان كلامه في هذا حاصله ان هذه الاسماء موضوعة للحقائق المتحدة في الذهن ومثله بالمعهود بينه وبين مخاطبه فكما صح ان يعرف ذلك المعهود باللام فلا يبعد ان يوضع له علم

بالفعلية لوجود احكام الافعال فيها وقد قال سيبويه رحمه هذا باب من المعرفة يكون فيه الاسم الخاص شائعا في امته ليس واحد منها اولى به من الاخر ولا يتوهم فيه فرد دون ءاخر له اسم غيره كقولك للاسد ابو الحارث واسامة وللثعلب ثعالة وابو الحصين وللذئب ابو جعدة وفرق بين اسامة وزيد بان المخاطب قد عرف زيدا بحليته او امر قد بلغه واذا قال اسامة فانما يريد هذا الاسد غير قاصد الاشارة الى شيء قد عرفه بعينه معرفته زيدا ولكنه اراد هذا الذي كل واحد من امته له هذا الاسم هذا كلامه . وكانه رحمه الله لم يشرح له اشياخه الذين يفخر بهم على المصنف دائما هذا المحل من الكتاب او وافق شن طبقة والّا فكيف يدعي انه لا فرق بين اسد واسامة إلّا في احكام لفظية ويستدل له بكلام سيبويه الصريح في خلافه الم تر الى قوله اولا هذا باب من المعرفة والى قوله ثانيا واذا قال اسامة فانما يريد هذا الاسد والى قوله ثالثا غير قاصد الاشارة الى شيء قد عرفه بعينه معرفته زيدا الذي زاد فيه معرفته زيدا ليكون مصب نفي غير والى قوله رابعا ولكنه اراد هذا الذي كل واحد من امته له هذا الاسم فانها دلائل على اعتبار الحضور في معنى علم الجنس وليس ذلك في الافراد ولذلك بالغ في بيان الفرق بينهما وبين افراد اعلام الاشخاص فتعين ان يكون في الحقائق وهو راى الجمهور الفارقين بينهما معنى خلافا لمن قصر الفرق على اللفظ . ومن هاهنا قال المصنف ولله دره بعد كلام سيبويه جعله خاصا شائعا في حال واحدة فخصوصه باعتبار تعيينه الحقيقة في الذهن وشياعه باعتبار ان لكل شخص من اشخاص نوعه قسطا من تلك الحقيقة في الخارج فتدبر (قوله قال بعضهم الخ) هذا هو القول الذي للشيخ ابن الحاجب وتابعيه (قوله لا بعينه في اصل وضعه) اي ليس ملتبسا بتعيينه في اصل وضعه بان يكون ملاحظا تعينه فيه وانما قيد بقوله في اصل وضعه لان التعيين في نفس الامر لازم وهذا اشارة منه لما بينا قبل من ان بين مصاحبة التعيين وملاحظته فرقا ولا عاطفة على معنى ما تقدم واضافة اصل لوضعه للبيان والمعنى موضوع لواحد من ءاحاد الجنس ملاحظ بكونه واحد من الاحاد لا ملاحظ بعينه في اصل وضعه (قوله المتحدة في الذهن) الظرف يتعلق بالمتحدة وفائدته الاحتراز عن اعتبار الوجود فانها تتعدد بالنظر اليه يدل على هذا قوله ولزم من اطلاقه على الحقيقة باعتبار الوجود التعدد (قوله شارح الجزولية) لا الاندلسي اللورقي شارح المفصل (قوله وهي مسالة مشكلة) كان وجه اشكالها انه لم ينص عن الواضع فيها بشيء وتفرقته بين اسم الجنس وعلمه في الاحكام انما تدل على اعتبار تعريف في علم الجنس دون اسمه وكون ذلك التعريف لفظيا فقط لكفايته في تلك الاحكام كفاية القول في الفرق بين عمر وبين غيره من الاعلام المنصرفة او معنويا لكونه الفرد الكامل الاكثر نظائرا وقد امكن اعتباره فلا مندوحة عنه وكون الفرد المفهوم من اسم الجنس هو الموضوع له او هو في ضمن الموضوع له ليس ثمة ما يدل عليه بخصوصه ولا اشعار للامر باخص معين فليتامل في هذا المقام * فكم زلت فيه من اقدام * (قوله فقد عرفت ان العلم الجنسي يكون للذوات) اي حقائقها الملاحظ تعينها او حقائقها مطلقا او الفرد المبهم على الخلاف السابق وهذا عرف من قول المصنف - ... ام عريط للعقرب * وهكذا ثعالة للثعلب - ومما زاده عليه الشارح والمعاني اي حقائقها

قال بعضهم والفرق بين اسد واسامة ان اسدا موضوع للواحد من احاد الجنس لا بعينه في اصل وضعه واسامة موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن فاذا اطلقت اسدا على واحد اطلقته على اصل وضعه واذا اطلقت اسامة على واحد فانما اردت الحقيقة ولزم من اطلاقه على الحقيقة باعتبار الوجود التعدد فجاء التعدد ضمنا لا باعتبار اصل الوضع قال الاندلسي شارح الجزولية وهي مسالة مشكلة (ومن ذاك) الموضوع علما للجنس (ام عريط) وشبوة (للعقرب وكذا ثعالة) وابو الحصين (للثعلب) واسامة وابو الحارث للاسد وذوالة وابو جعدة للذئب (ومثله برة) علم (للمبرة) بمعنى البر و(كذا فجار) بالكسر كحذام (علم للفجرة) بمعنى الفجور وهو الميل عن الحق وقد جمعهما الشاعر في قوله

انا اقتسمنا خطتينا بيننا
فحملت برة واحتملت فجار

ومثله كيسان علم الغدر ومنه قوله

اذا ما دعوا كيسان كانت كهولهم
الى الغدر ادنى من شبابهم المرد

وكذا ام قشعم للموت وام صبور للامر الشديد فقد عرفت ان العلم الجنسي يكون للذوات والمعاني ويكون اسما وكنية (خاتمة) قد جاء علم الجنس لما يولف كقولهم للمجهول العين والنسب هيان ابن بيان وللفرس ابو المضاء وللاحمق ابو الدغفاء وهو قليل

الملاحظ تعيينها او الفرد المبهم او حقائقها مطلقا على الخلاف السابق وهذا عرف من البيت الاخير للمصنف ومما زاده عليه الشارح فعبارة الشارح جارية على كل من الاقوال فافهم

## ( اسم الاشارة )

(قوله ما وضع لمشار اليه) اي لفظ معرفة وضع لجزئي مشار اليه اي ملاحظ تعينه من حيث كونه مشارا اليه اشارة حسية وان لوحظ بمرءاة كلية وهي مفهوم المشار اليه او لفظ معرفة وضع لمفهوم المشار اليه بشرط ان لا يستعمل إلّا في جزئي على ما بينا في الضمير ثم الاشارة في الاول والثاني بالمعنى اللغوي اذ لم ينقلها الاصطلاح وهذا التعريف في التحقيق تبيين وشرح لهذا المركب من حيث الاضافة فقط في قولهم اسماء الاشارة قصد به دفع ما يوهمه ظاهر اللفظ من ان الاشارة هي تمام معنى هذه الالفاظ كما في قولك اسماء الاسد كذا وكذا وكانه قيل المعنى من اضافة الاسم للاشارة وضعه للذات المشار اليها حسا لا وضعه لمجرد تلك الاشارة وحينئذ فلا يرد ضمير الغيبة ولا مدخول ال العهدية لعدم ملاحظة تعينهما بالاشارة الحسية ولا نحو هذه مسالة كذا لكونه مجازا بالتنزيل ولا دور لانه لم يقصد تعريف الجزء المادي الذي هو الاشارة كما لم يقصد تعريف الجزء المادي الاخر الذي هو الاسماء بل مجرد تبيين مرادهم بهذا المركب من حيث تركيبه في اصطلاحهم . هذا هو القول الذي اراه في هذا المقام وللناظرين كلمات ليس يرضى بها ذو ادراك غواص (قوله بذا) ادعى الكوفيون والسهيلي ان الفها زائدة احتجاجا بقولهم في التثنية ذان فلم يبق سوى الذال . ورد بان الالف حذفت لالتقاء الساكنين ولذا شددت النون عوضا منها . وبانها غير مثناة حقيقة بل صيغة موضوعة للتثنية . وبانه ليس في الاسماء الظاهرة المستقلة ما هو على حرف . وقال البصريون انها اصلية احتجاجا بقولهم في التحقير ذيا والاصل ذييا فقد عادت الالف ياء لام الكلمة مدغما فيها ياء التحقير على ما تقرر في بابه . وعارضه الدماميني بما قاله ابن يعيش انك اذا سميت به قلت ذا فتزيد الفا اخرى ثم تعيدها همزة كما تفعل بالثنائيات مسمى بها كائنا ثانيها الفا . واجيب بان البصريين لا يوافقون على قوله لكونه ثلاثي الوضع عندهم نعم يوافقه على ذلك من يرى انها ثنائية كالسيرافي (قوله لمفرد) اللام بمعنى الى والمراد المفرد ولو حكما فيدخل الجمع والفريق والمذكور ومنه « عوان بين ذلك » خلافا لبعض ففي تفسير القاضي اي ما ذكر (قوله مذكر) اي ولو تاويلا ليتناول المونث المووّل بكالشخص والانسان ويجري مثل ذلك في قوله ... على الانثى اقتصر . ولا يرد على هذا الاقتصار « فلما راى الشمس بازغة قال هذا ربي » اما لما قال الشيخ الاثير من ان ذلك لكونه حكاية لقول ابراهيم ولم يكن في لسانه فرق بين المذكر والمونث لان ما عدى لغة العرب من اللغات المذكر فيها والمونث على حد سواء قال وهذا احسن ما يعتذر به في الاية . واما لما قال القاضي البيضاوي ذكر اسم الاشارة لتذكير الخبر وصيانة للرب عن شبهة التانيث (قوله فلا يشار بهذه العشرة لغيرها) يشير الى ان الباء متعلقة بعامل من مادة الاشارة بدليل . بذا لمفرد مذكر اشر ... . وان المقصور عليه هو الانثى المقرون بعلى في قوله على الانثى وان المعنى اقتصر في الاشارة بما ذكر على الانثى وهذا لا شك في صحته سواء اريد المجموع او كل واحد

( اسم الاشارة )

اسم الاشارة ما وضع لمشار اليه وترك الناظم تعريفه بالحد اكتفاء بحصر افراده بالعد وهي ستة لانه اما مذكر او مونث وكل منهما اما مفرد او مثنى او مجموع ( بذا ) مقصورا ( لمفرد مذكر اشر ) وقد يقال ذاء بهمزة مكسورة بعد الهمزة ( بذى وذه ) وته بسكون الهاء وبكسرها ايضا باشباع وبالاختلاس فيهما و ( تى ) و ( تا ) وذات ( على الانثى ) المفردة ( اقتصر ) فلا يشار بهذه العشرة لغيرها كما حكاها في التسهيل ( وذان ) و ( تان للمثنى

وس قال اشار به الى ان الباء داخلة على المقصور لا على المقصور عليه وهذا ظاهر ان لوحظ كل واحد من الفاظ العشرة على حدته اما اذا لوحظ المجموع فلا فرق فقد وهم (قوله المرتفع) اي لفظه ان اريد بالمثنى المعنى واللام لنسبة الدال الى مدلوله والّا فلا والنسبة نسبة الجزئي لكليه . وهو دفع لما يقال ان ذان وتان ليس واحد منهما موضوعا للفظ بل للمعنى فان اريد المعنى فلا يناسبه المرتفع (قوله تطع) يجوز كسر الطاء وقد يجوز فتحها (قوله وباولى اشر لجمع مطلقا) سال ابن جابر تلميذه ابن هاني شارح النظم عن الحكمة في ان العرب لم تضع صيغة لجمع المونث في اسم الاشارة كما في الموصول . فاجابه بان الاشارة منزلة منزلة الايماء بالنداء فبها يعلم حال المشار اليه من تذكير وتانيث وافراد وجمع فاستغنوا في الجمع بلفظ واحد والصلة منفصلة عن الموصول فهي وان كانت بمنزلة جزئه لكنها لفظ مستقل . فقال له يلزمك الاستغناء في التثنية . فاجاب بانهم لو فعلوا ذلك لاجحفوا واختاروا الجمع على التثنية في الاستغناء لبعد الجمع من المفرد وقرب التثنية منه فاستحسنه (قوله اولى فيه من القصر) المراد من القصر عدم المد ليس الّا ولذا قابله به وهو يكون في المبني كما هنا وكما عبر به الشارح في قول المصنف بذا ووقع مثل ذلك في التسهيل وغيره والمختص بالاعراب انما هو اسم المقصور عند ما يقابل بالمنقوص فيعرف بما حرف اعرابه الف لازمة . ولما ذكر ابن الحاجب المقصور والممدود قال الفاضل الجامي في تفسير المقصور هو ما في آخره الف مفردة لازمة . بل رايت في كلام متقدميهم اطلاق الممدود والمقصور كثيرا على نحو جاء وشاء واذا ومتى واولا والاء . فما قيل ان الممدود والمقصور خاصان بالمعرب وهم (قوله على راي الناظم) ناظر لمرتبتين لان الذي عند غيره مراتب لا مرتبتان اولو هو المرتبة الثانية لان الذي عند غيره ان المتوسط هو المرتبة الثانية لا البعد وعلى كل لا يرد انه لا خلاف في وجود مرتبة ثانية فلا تتقيد المرتبة الثانية بعلى راي الناظم تدبر (قوله على الخطاب) اي بذاتها (قوله وعلى حال المخاطب) اي بحركاتها وما يتصل بها والتعيين هنا بالمادة والهيئة لا ينبغي (قوله فذلك ستة وثلاثون) اي بالنظر لمجرد التقسيم العقلي والّا فبالنظر للخارج خمسة وعشرون فقط ولذلك من الحساب طرق * الاولى ان تطرح من الستة والثلاثين ست صور حاصلة من ضرب احد جمعي المشار اليه في ستة احوال المخاطب فلم يبق في المشار اليه الّا خمسة تضرب في احد تثنيتي المخاطب يخرج خمسة تجمع مع الستة قبلها يخرج احدى عشرة تطرح من مجموع الست والثلاثين فيكون الباقي خمسة وعشرين قطعا * الثانية ان تطرح من احوال المشار اليه المضروب فيها احد الجمعين استغناء عنه بالاخر ومن احوال المخاطب المضروبة احد المثنيين استغناء عنه بالاخر فلم يبق في كل من المضروب والمضروب فيه الّا خمسة يخرج من ضرب احداهما في الاخرى خمسة وعشرون قطعا * الثالثة ان تطرح من احوال المشار اليه الستة المضروب فيها احد الجمعين ثم تضربها في ستة المخاطب يخرج ثلاثون تطرح منها خمسة حاصلة من ضرب احد تثنيتي المخاطب في الخمسة الباقية في المشار اليه يخرج خمسة وعشرون قطعا * الرابعة ان تطرح من احوال المخاطب المضروبة احد المثنيين ثم تضربها في ستة المشار اليه يخرج ثلاثون تطرح منها خمسة حاصلة من ضرب احد جمعي

المرتفع) الاول لمذكره والثاني لمونثه (وفي سواه) اي سوى المرتفع وهو المجرور والمنتصب (ذين) و(تين) بالياء (اذكر تطع) واما «ان هذان لساحران» فمؤول (وباولى اشر لجمع مطلقا) اي مذكرا كان او مونثا (والمد اولى) فيه من القصر لانه لغة الحجاز وبه جاء التنزيل قال الله تعالى «ها انتم اولاء تحبونهم» والقصر لغة تميم * تنبيه * استعمال اولاء في غير العاقل قليل ومنه قوله

ذم المنازل بعد منزلة اللوى
والعيش بعد اولئك الايام

وما تقدم هو فيما اذا كان المشار اليه قريبا (ولدى البعد) وهي المرتبة الثانية من من مرتبتي المشار اليه على راي الناظم (انطقا) مع اسم الاشارة (بالكاف حرفا) الف انطقا مبدلة من نون التوكيد الخفيفة وحرفا حال من الكاف اي انطق بالكاف محكوما عليه بالحرفية وهو اتفاق ونبه عليه لئلا يتوهم انه ضمير كما هو في نحو غلامك ولحق الكاف للدلالة على الخطاب وعلى حال المخاطب من كونه مذكرا او مونثا مفردا او مثنى او مجموعا فهذه ستة احوال تضرب في احوال المشار اليه وهي ستة كما تقدم فذلك ستة وثلاثون يجمعها هذان الجدولان *

انظر الجدولين في اصل صفحة ١٣٥

المشار اليه في الخمسة الباقية في احوال المخاطب يخرج خمسة وعشرون . واما ضرب احد الجمعين في ستة واحد التثنيتين في ستة وتطرح من الستة والثلاثين حتى يخرج اربعة وعشرون فقط فكلام من لا يحسن من الحساب دقيقة لانه اذا ضرب احد الجمعين او احد التثنيتين في الستة لا يضرب الاحد الاخر بعد ذلك إلّا في خمسة لسقوط الواحد الاول وبما حررنا اندفع البحث الذي عجزت الفضلاء عن جوابه حتى سكت منهم جماعة وافحم آخرون وعول الناظرون هاهنا على مقتضاه وهذه عبارة مخترعه لو ضربت الاحوال العقلية لاحدهما في الاحوال العقلية للاخر واسقطت القسمين المتداخلين لزم ان تكون الاقسام الخارجية اربعة وعشرين "وعلى ذلك جرى بعضهم وذلك لانك اذا ضربت الستة في مثلها حصل ستة وثلاثون تسقط منها اثنان مضروبة في ستة باثني عشر فليتامل فان هذه طريقة الحساب فما الموجب لاختلالها . وقد بحثت مع جماعة من الفضلاء فلم يجيبوا بشيء وغاية ما قال بعضهم ان الاثنين إلا تضرب في الستة بل في خمسة فقلت يلزم ان تكون الاقسام الخارجية ستا وعشرين (قوله لكان اسم الاشارة مضافا)

انظر اصل صفحة ١٣٦

| السؤال | اسماء الاشارة | المشار اليه | المخاطب | السؤال | اسماء الاشارة | المشار اليه | المخاطب |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| كيف | ذاك | الرجل | يا رجل | كيف | تيك | المراة | يا رجل |
| كيف | ذانك | الرجلان | يا رجل | كيف | تانك | المراتان | يا رجل |
| كيف | اولئك | الرجال | يا رجل | كيف | اولئك | النساء | يا رجل |
| كيف | ذاكما | الرجل | يا رجلان | كيف | تيكما | المراة | يا رجلان |
| كيف | ذانكما | الرجلان | يا رجلان | كيف | تانكما | المراتان | يا رجلان |
| كيف | اولئكما | الرجال | يا رجلان | كيف | اولئكما | النساء | يا رجلان |
| كيف | ذاكم | الرجل | يا رجال | كيف | تيكم | المراة | يا رجال |
| كيف | ذانكم | الرجلان | يا رجال | كيف | تانكم | المراتان | يا رجال |
| كيف | اولئكم | الرجال | يا رجال | كيف | اولئكم | النساء | يا رجال |
| كيف | ذاك | الرجل | يا امراة | كيف | تيك | المراة | يا امراة |
| كيف | ذانك | الرجلان | يا امراة | كيف | تانك | المراتان | يا امراة |
| كيف | اولئك | الرجال | يا امراة | كيف | اولئك | النساء | يا امراة |
| كيف | ذاكما | الرجل | يا امراتان | كيف | تيكما | المراة | يا امراتان |
| كيف | ذانكما | الرجلان | يا امراتان | كيف | تانكما | المراتان | يا امراتان |
| كيف | اولئكما | الرجال | يا امراتان | كيف | اولئكما | النساء | يا امراتان |
| كيف | ذاكن | الرجل | يا نساء | كيف | تيكن | المراة | يا نساء |
| كيف | ذانكن | الرجلان | يا نساء | كيف | تانكن | المراتان | يا نساء |
| كيف | اولئكن | الرجال | يا نساء | كيف | اولئكن | النساء | يا نساء |

طريقة هذين الجدولين انك تنظر لاحوال المخاطب الستة فتاخذ كل حال منها مع احوال المشار اليه الستة مبتدئا منها بالمفرد ثم بالمثنى بقسميه كذلك ثم بالمجموع كذلك وابتدي بالمخاطب المذكر المفرد ثم المثنى ثم المجموع ثم المخاطبة المونثة المفردة ثم المثنى ثم المجموع وانما قضى على هذه الكاف بالحرفية على اختلاف مواقعها لانها لو كانت اسما لكان اسم الاشارة مضافا واللازم باطل لان اسم الاشارة لا يقبل التنكير بحال وتلحق هذه الكاف اسم الاشارة ( دون لام ) كما رايت وهي لغة تميم ( او معه ) وهي لغة الحجاز ولا تدخل اللام على الكاف مع جميع اسماء الاشارة بل مع المفرد مطلقا نحو ذلك وتلك ومع اولى مقصورا نحو اولاك واولالك واما المثنى مطلقا واولاء الممدود فلا تدخل معهما اللام ( واللام ان قدمت ها ) التنبيه فهي ( ممتنعة ) عند الكل فلا يجوز اتفاقا هذالك ولا هاتلك ولا هولالك كراهة كثرة الزوائد * تنبيه * افهم كلامه ان ها التنبيه تدخل على المجرد من الكاف نحو هذا وهذه وهاذان وهاتان وهولاء وعلى المصاحب لها وحدها نحو هذاك وهاتيك وهذانك وهاتانك وهولائك لكن هذا الثاني قليل ومنه قول طرفة

رايت بني غبراء لا ينكرونني ... ولا اهل هذاك الطراف الممدد

( وبهنا ) المجردة من ها التنبيه ( او هاهنا ) المسبوقة بها ( اشر الى داني المكان ) اي قريبه نحو « انا هاهنا قاعدون » ( وبه الكاف صلا في البعد ) نحو هناك وهاهناك ( او بثم فه ) اي انطق في البعد بثم نحو « وازلفنا ثم الاخرين » ( او هنا ) بالفتح والتشديد ( او بهنالك ) اي بزيادة اللام مع الكاف ( انطقن ) على لغة الحجاز كما تقول ذلك نحو « هنالك ابتلي المومنون » ولا يجوز هاهنالك كما لا يجوز هذالك على اللغتين ( او هنا ) بالكسر والتشديد قال الشاعر

هنا وهنا ومن هنا لهن بها ... ذات الشمائل والايمان هينوم

تروى الاولى بالفتح والثانية بالكسر والثالثة بالضم بتشديد النون في الثلاث وكلها بمعنى وهو الاشارة الى المكان لكن الاوليان للبعيد والاخيرة للقريب وربما جاءت للزمان ومنه قوله

حنت نوار ولات هنا حنت ... وبدا الذي كانت نوار اجنت

* خاتمة * يفصل بين ها التنبيه وبين اسم الاشارة بضمير المشار اليه نحو ها انا ذا وها نحن ذان وها نحن اولاء وها انا ذي وها نحن تان وها نحن اولاء وها انت ذا وها انتما ذان وها انتم اولاء وها انت ذه وها انتما تان وها انتن اولاء وها هو ذا وها هما ذان وها هم اولاء وها هي تا وها هما تان وها هن اولاء وبغيره قليلا

---

( قوله لكان اسم الاشارة مضافا ) بيان الملازمة ان الاسم حينئذ لا بد له من عامل وهو اما عامل رفع او نصب او جر لا وجود للاول ولا ان الكاف صالحة له ولا وجود للثاني اذ لا فعل ولا شبهه والحال وان نصبها اسم الاشارة الا ان الضمير لا يكون حالا فتعين الجر وليس هنالك حرف فتعينت الاضافة ( قوله لان اسم الاشارة لا يقبل التنكير ) قد منع بعضهم ذلك لان المجرد لا جر فيه فالاولى التعليل بلانهم قالوا ذينك وتينك ولو كان اسم الاشارة مضافا لحذفت نونه ( قوله وتلحق هذه الكاف اسم الاشارة ) بين في التسهيل ما تلحقه من اشارات المونث فقال بعد تبيين اشاراته العشر ثم تيك وتيك وذيك ثم تالك وتلك وتيلك وذالك هذا كلامه فالثلاثة الاول للمونثة المفردة المتوسطة الا ان الثالثة انكرها ثعلب وصاحب الصحاح والثلاثة الثانية للبعيد ( قوله دون لام ) اي في المفرد والمثنى والجمع على ما هو لغة تميم ( قوله وهي لغة تميم ) هكذا نسبه المصنف نقلا عن الفراء وقال ابن هشام الذي صرح به الفراء انه لغة اهل نجد من تميم وقيس واسد وربيعة ( قوله مقصورا ) اي عند من يقصره كقيس واسد وربيعة ( قوله كثرة الزوائد ) هذا تعليل المصنف . ورد بانه ليس بالحسن لاستيثار كل من الزوائد بمعنى فاللام بالبعد والكاف بالخطاب وها بالتنبيه . وعلله بعضهم بان اللام للتنبيه ايضا فلا تجتمع مع هائه . ورد بالمنع . وعلله السهيلي بان اللام دالة على تراخ وبعد في المشار اليه واكثر ذلك في الغائب وما ليس بحضرة المخاطب ولا ينبه المخاطب على ما ليس بحضرته ( قوله وعلى المصاحب لها وحدها ) لم يقيده مع ان المصنف قيده في شرح التسهيل بان لا يكون مثنى او مجموعا فلا يجوز هذانك ولا هولائك لما ان الشيخ الاثير والمرادي والدماميني ردوه وقالوا انه باطل بالسماع ومن رد السماع بالندور فقد وهم لان الشارح كالمصنف في التسهيل معترفان بالقلة فافهم ( قوله لكن هذا الثاني قليل ) تبع في هذا الاطلاق التسهيل وقد اعترضه الشيخ الاثير وتابعوه بكثرة هاتيك بل ذكر ابن يسعون ان تي لا تستعمل الا بها اولها والكاف آخرها كقول ذي الرمة

قد احتملت مي فهاتيك دارها ... بها السحم تردي والحمام المطوق

( قوله الى داني المكان ) اي من حيث كونه ظرفا للفعل بقرينة ما علم لها من لزوم الظرفية والا فلا منع في قولك هذا المكان وهذه الدار « تلك الجنة التي وعد المتقون » ( قوله وبه الكاف صلا ) مفتوحة مفردة ليس الا ( قوله او بثم فه ) كانه لم يصنع فيها ما صنعه في هنا لانها لا تسبقها هاء ولا تلحقها كاف ( قوله وبين اسم الاشارة ) اي المجرد من الكاف كما يشير اليه امثلته الكثيرة ( قوله وبغيرها قليلا ) كذا في التسهيل قال البدر الدماميني ويظهر فيه انتقاد لان لنا صورتين يقع فيهما الفصل كثيرا بين ها التنبيه واسم الاشارة وليس شيئا من انا واخواته احدهما الكاف نحو « اهكذا عرشك » وقوله ـ ما هكذا يا سعد تورد الابل ـ

ويرد

ويرد على الاصل كقوله

ويلمها في هواء الجو طالعة ولا كهذا الذي في الارض مطلوب

الثانية اسم الله تعالى في القسم عند حذف الجار نحو لا ها الله ذا . واجيب بانه ليس مدخول ها التنبيه فيما ذكره اسم الاشارة مفصولا بينهما كما هو المتكلم فيه بل حرف التشبيه في الاول والجار في الثاني وليس لحوق ها التنبيه اسم الاشارة واجبا حتى يتمحل في كل مقام وجد فيه التنبيه غير داخل عليها كذا نبه عليه بعض فليتامل فان فيه للنقد مجالا

## الموصول

( قوله الموصول ) تعريفه للعهد الذكري لتقدم المعهود في قوله والذي فتخرج الموصولات الحرفية فليست الترجمة اعم من المترجم له ( قوله كذا حده في التسهيل ) حده بصيغة الفعل الماضي لا الاسم على ما هو المتبادر فيشعر بان ذكره الحد والمحدود هنا على نحو ذكرهما له هناك مع انه عبر عن المحدود هناك بالموصول من الاسماء إلّا ان الاضافة في قوله هذا موصول الاسماء لما كانت على معنى من لوجود شرطه كان ما هنا راجعا لما هناك ( قوله فخرج بقيد الاسماء الخ ) اعلم ان الشارح قد شرح حد التسهيل هنا على الوجه الذي شرحه به المصنف والشيخ الاثير والمرادي فانهم قالوا انما يخرج الموصول الحرفي بقوله من الاسماء وعلى قوله ما افتقر هو جنس يشمل الموصولات وغيرها من المفتقرات وعلى قوله ابدا اخراج للنكرة الموصوفة بجملة لافتقارها حال الوصفية اليها وعلى قوله والى عائد احتراز من حيث واذ واذا وضمير الشان . وبهذا تعلم ان الشارح نزل كلامه على ذلك وان مراده بقيد الاسماء اي من قول المصنف موصول الاسماء وانه لم يقل بقيد من الاسماء مع انه عبارة التسهيل نظرا لعبارته هنا مع رجوعهما لشيء واحد على ما بينا . وقد اعترض البدر الدماميني في شرحه على اولئك الجماعة فانه قال على قوله الى عائد هذه العبارة يخرج الموصول الحرفي واذ واذا وحيث وضمير الشان وقال ابو حيان وتبعه ابن ام قاسم انما خرج الموصول الحرفي بقوله من الاسماء . وفيه نظر اذ ليس قوله من الاسماء فصلا واقعا في التعريف حتى يكون مخرجا وانما هو قيد في حيز المعرف بالفتح وما ذاك إلّا بمثابة ان يقال الكلمة اسما لفظ وضع لمعنى مفرد فينتقض بالفعل والحرف فيجاب بخروجهما بقولك اسما ومثله لا يسمع هذا كلامه . وقد نقل عن بعض الفضلاء انه قال في الجواب يمكن ان يقال مراده الاسماء التي هي مصدوق ما الواقعة في التعريف لا الاسماء الواقعة في المعرف وصح الاخراج به وان كان جنسا لما بينه وبين الفصل من العموم والخصوص الوجهي ولا ينافي ذلك قوله بقيد الاسماء لانه من حيث الخصوص فصل ولذا صح الاخراج به هذا مقاله وهو ليس بصواب فانه ليس يمكن ان يكون قوله في التسهيل من الاسماء بيانا لما لانه عطف عليه من الحروف الخ فيصير المعنى وهو ما افتقر الى عائد الخ حال كونه من الاسماء ومن الحروف ما اول مع صلته بمصدر وهو لا معنى له ولم يجعلوا ما مفسرة بالاسماء غير الذي في المعرف لانهم لم يذكروا إلّا ان المفتقر جنس يتناول سائر المفتقرات وما ذكروا ان له جهة خصوص وفصلية بها وقع الاخراج . وعبارة الشيخ الاثير الموصول الاسمي والحرفي كلاهما محصور بالعد فلا يفتقر الى تعريفهما بالحد وقد حدهما المصنف فبين فمن الاسماء انه

---

نحوها ان ذي عذرة وقد تعاد بعد الفصل توكيدا نحو ها انتم هولاء والله اعلم

( الموصول )

( موصول الاسماء ) ما افتقر ابدا الى عائد او خلفه وجملة صريحة او مؤولة كذا حده في التسهيل فخرج بقيد الاسماء الموصول الحرفي وسياتي ذكره في آخر الباب وبقوله ابدا النكرة الموصوفة بجملة فانها انما تفتقر اليها حال وصفها بها

يحد الموصول الاسمي . اه . مع انهم لو صرحوا بمثل ذلك ما كان ينبغي قبوله لما انه تعسف مستغنى عنه بالوجه الذي صنعه البدر على انه اذا رجع الى تفسير ما ما كان ينبغي ان تفسر إلّا بالمعرفة وعنه تخرج النكرة الموصوفة بل الجواب عن اعتراض الدماميني ان ما صنعوه لا ينافي ما صنعه لان عباراتهم التي بينا انما تدل على مجرد اخراج الموصول الحرفي عن المحدود واما دخوله في نفس الحد او خروجه فساكتة عنه فليحمل على انه مراد خروجه بالى عائد لقرينة عدم الفرق بينه وبين ما ذكر في ذلك القدر ثم انا نقول حق صاحب التسهيل من حيث التسهيل اسقاط كلمة ابدا واذ ارتكبها فليقتصر في شرحها على بيان الواقع ويجعل ما واقعة على المعرفة لان الموصول قسمها والمقسم جنس كل واحد من اقسامه ولقد جاء على ذلك في تعريف العلم حيث اخذ جنسه المخصوص وحينئذ لا يتناول الجنس إلّا افراد المعرفة وجميع ما عدى ذلك كله خارج عنه وما بقي من المعارف يخرج بما بعد . ومن هاهنا قال الشيخ ابن الحاجب الموصول ما لا يتم جزءًا إلّا بصلة وعائد وان اعترضه عليه النيلي بالنكرة الموصوفة غفلة عما ذكرنا ( قوله فقط ) هو ناظر لقوله بها لا لمجرد ما قبله يعني ان النكرة في حال وصفها بالجملة مفتقرة للجملة نظرا لتلك الحال اما بالنظر لمجرد موصوفيتها فلا اذ الصفة من حيث هي صفة تكون مفردة بل ذلك الاصل . وفي شرح التسهيل بعد ما ذكره الشارح هنا غير ان الموضع بالاصالة لمفرد وتوول الجملة به ويغني ذكره عنها فالافتقار الى ما توول به لا اليها وان صدق ظاهرا انه اليها فلا يصدق عليه انه كائن اليها ابدا بخلاف الموصول بها فانه ابدي عند ذكر الموصول ( قوله واراد بالموولة الظرف الخ ) يعني انه قابل الموولة بالصريحة اي الحاصلة في اللفظ فيكون المراد منها التي طريق حصولها التاويل كما في الظرف والجار والمجرور والصفة فانها ليست جملا صرائح إلّا انها جمل بالتاويل لانك اذا نظرت الى الفعل الذي هو خلاف ما ظهر من تلك الالفاظ العامل في الاولين والحال محل الثالث حصلت الجملة . فاندفع ما اورد عليه ان كلا من الثلاثة ليست جملة اولت بشيء فالصواب ان يقول وجملة ملفوظ بها او مقدرة او مفرد موول بالجملة ( قوله الذي التي ) اصلهما عند سيبويه لذي ولتي كعمي وشجي والياء اصل وعند الكوفية الاسم الذال وحده والياء واللام مزيدتان لسقوط الياء في التثنية وحذفها في الشعر ولاسكان الذال زيدت اللام امكانا للنطق بها ساكنة . واجاب البصريون بانه ليس تثنية حقيقة واما حذف الياء في الشعر فمن الشذوذ بمكان فلا يدل على الزيادة وكم من اصل محذوف للضرورة وعن الفراء ان اصل التي تا الاشارية والسهيلي ان اصل الذي ذو بمعنى صاحب ولهما في ذلك تقريرات متعسفة ( قوله وفيهما ست لغات ) اما الاولى فهي لا تحتاج لشاهد واما الثانية وهي حذف الياء منهما مع بقاء الكسرة فمن شواهدها في الذي قوله

لا تعذل الذ لا ينفك مكتسبا  حمدا ولو كان لا يبقي ولا يذر

وفي التي قوله

شغفت بك الت تيمتك فمثل ما  بك ما بها من لوعة وغـــــرام

ومن شواهد الثالثة وهي حذف الياء مع اسكان ذال الذي او تاء التي في الذي قوله

فقط وبقوله الى عائد حيث واذا واذ فانها تفتقر ابدا الى جملة لكن لا تفتقر الى عائد وقوله او خلفه لادخال نحو قوله - سعاد التي اضناك حب سعادا - وقوله وانت الذي في رحمة الله اطمع مما ورد فيه الربط بالظاهر واراد بالموولة الظرف والمجرور والصفة الصريحة على ما سياتي بيانه وهذا الموصول على نوعين نص ومشترك فالنص ثمانية ( الذي ) للمفرد المذكر عاقلا كان او غيره و ( الانثى ) المفردة لها ( التي ) عاقلة كانت او غيرها وفيهما ست لغات اثبات الياء وحذفها مع بقاء الكسرة وحذفها مع اسكان الذال او التاء

فالم

فلم ار شيئا كان احسن بهجة    من الذ به من ءال عزة عامر

وقوله    ما الذ يسومك سوءا بعد بسط يد    بالبر إلّا كمثل البغي عدوانا

وقوله    فما نحن إلّا من اناس تحرموا    بادنى من الذ نحن فيه واوفرا

وقوله    وكنت والامر الذي قد كبرا    كاللذ تزي ريبة فاصطبرا

وفي التي قوله

فقل للت تلومك ان نفسي    اراها لا تعوذ بالتميم

وقوله    ارضنا اللت اوت ذوي الفقر والذ    ل فاضحوا ذوي غنى واعتزاز

ومن شواهد الرابعة وهي ذكر الياء في الذي والتي مشددة مكسورة في الذي قوله

وليس المال فاعلمه بمال    وان ارضاك إلّا للذي

ينال به العلاء ويصطفيه    لاقرب اقربيه وللقصي

ومن شواهد الخامسة وهي ذكر يائهما مشددة مضمومة في الذي قوله

اغض ما اسطعت فالكريم الذي    يالف الحلم ان جفاه البذي

قيل ولم تحفظ الخامسة والرابعة في التي وانما اخذ قياسا . ومن شواهد السادسة وهي حذف الالف واللام وتخفيف الياء ساكنة ما سمعه ابو عمرو فانه قال سمعت اعرابيا يقرا بالتخفيف صراط لذين . وفي كتاب الشواذ لابي محمد بن عبد السلام السلامي المقري قرا ابي بن كعب وابن السميع وابو رجاء بتخفيف اللام حيث وقع الذي جمعا او مفردا (قوله وتشديدها مكسورة ومضمومة) في التصريح ان الياء على لغة التشديد اما مكسورة او جارية بوجوه الاعراب وقد تبع فيه جماعة منهم الجزولي لكن في الرضي ولا وجه لاعراب المشدد اذ ليس التشديد موجبا للاعراب وليس محفوظا في التي هذا كلامه (قوله والنون ان تشدد فلا ملامه) بقي لغتان حذف النون وبقاء الالف فيهما وحذف ال منهما فيقال لذان ولتان ثم ان القراءة التي استشهد بها الشارح تسكن الراء من ارنا (قوله وتعويض) اي لا تاكيد الفرق بين تثنية المعرب والمبني ولا الدلالة على البعد في ذانك وتانك وحمل غيره عليه كما يقول المقابل ثم الظرف ان تعلق بتعويض كان ذلك المسوغ للابتداء به وإلّا فالحصر نظير قولهم شيء جاء بك (قوله الالى) بوزن العلا يكتب من غير واو (قوله مقصورا وقد يمد) التمثيل بعد مرتب على ترتيب اللف فالبيت الاول للاول وما بعده للثاني (قوله الذين مطلقا) في شرح التسهيل للمصنف لما كانت التثنية من خواص الاسماء المتمكنة ولحقت الذي والتي جعل لحاقها لهما معارضا لمضارعتهما الحرف فاعربا في التثنية كما جعلت اضافة اي معارضة لمضارعتها الحرف فاعربت ولم يعرب اكثر العرب الذين وان كان الجمع من خواص الاسماء المتمكنة لاختصاص الذين باولى العلم وعموم الذي فلم يجر على سنن الجموع لفظا ومعنى هذا وفي التمرين الذين يكتب بلام واحدة فرقا بينه وبين المثنى ولم يعكس لان المثنى

وتشديدها مكسورة ومضمومة والسادسة حذف الالف واللام وتخفيف الياء ساكنة (واليا) منهما (اذا ما ثنيا لا تثبت بل ما تليه) الياء وهو الذال من الذي والتاء من التي (اوله العلامة) الدالة على التثنية وهي الالف في حالة الرفع والياء في حالتي الجر والنصب تقول اللذان واللتان واللذين واللتين وكان القياس اللذيان واللتيان واللذيين واللتيين باثبات الياء كما يقال الشجيان والشجيين في تثنية الشجي وما اشبهه إلّا ان الذي والتي لم يكن ليائهما حظ في التحريك لبنائهما فاجتمعت ساكنة مع العلامة فحذفت لالتقاء الساكنين (والنون) من مثنى الذي والتي (ان تشدد فلا ملامه) على من يشددها وهو في الرفع متفق على جوازه وقد قري واللذان ياتيانها منكم واما في النصب فمنعه البصري واجازه الكوفي وهو الصحيح فقد قري في السبع «ربنا ارنا اللذين اضلانا» بالتشديد (والنون من ذين وتين) تثنية ذا وتا (شددا ايضا) مع الالف باتفاق ومع الياء على الصحيح وقد قري «فذانك برهانان» «واحدى ابنتي هاتين» بالتشديد فيهما (وتعويض بذاك) التشديد من المحذوف وهو الياء من الذي والتي والالف من ذا وتا (قصدا) على الاصح وهذا التشديد المذكور لغة تميم وقيس والف شددا وقصدا للاطلاق انتهى حكم تثنية الذي والتي واما (جمع الذي) فشيئان الاول (الالى) مقصورا وقد يمد قال الشاعر    وتبلى الاولى يستلئمون على الالى

تراهن يوم الروع كالحدا القبل

وقول الاخر    ابا الله للشم الالاء كانهم

سيوف اجاد القين يوما صقالها

والكثير استعماله في جمع من يعقل ويستعمل في غيره قليلا وقد يستعمل ايضا جمعا للتي كما في قوله في البيت الاول على الالى تراهن وقوله

محا حبها حب الالى كن قبلها

والثاني (الذين) بالياء (مطلقا) اي رفعا ونصبا وجرا (وبعضهم) وهم هذيل وعقيل (بالواو رفعا نطقا) قال

نحن اللذون صبحوا الصباحا    يوم النخيل غارة ملحاحا

* تنبيه * من المعلوم ان الالى اسم جمع لا جمع فاطلاق الجمع عليه مجاز واما الذين فانه خاص بالعقلاء والذي عام في العاقل وغيره فهما كالعالم والعالمين . اه (باللات واللاي)

باثبات الياء وحذفها فيهما (التي قد جمعا) التي مبتدا وقد جمع خبره و باللاتي متعلق بجمع اي التي قد جمع باللات واللاءي نحو «واللاتي ياتين الفاحشة من نسائكم» «واللاءي يئسن من المحيض» وقد تقدم انها تجمع على الالى وتجمع ايضا على اللواتي باثبات الياء وحذفها وعلى اللواء ممدودا ومقصورا وعلى اللا بالقصر واللاءات مبنيا على الكسر اي معربا اعراب اولات وليست هذه بجموع حقيقية وانما هي اسماء جموع (واللاء كالذين نزرا وقعا) اللاء مبتدا ووقع خبره وكالذين متعلق به ونزرا اي قليلا حال من فاعل وقع وهو الضمير المستتر فيه والالف للاطلاق والمعنى ان اللاء وقع جمعا للذي قليلا كما وقع الالى جمعا للتي كما تقدم من هذا قوله

فما ءاباونا بامن منه
علينا اللاء قد مهدوا الحجورا

والمشترك ستة من وما وال وذو وذا واي على ما سياتي شرحه وقد اشار اليه بقوله (ومن وما وال تساوي) اي في الموصولية (ما ذكر) من الموصولات (وهكذا ذو عند طيء شهر) بهذا فاما من فالاصل استعمالها في العالم وتستعمل في غيره لعارض تشبيهه به كقوله

اسرب القطا هل من يعير جناحه
لعلي الى من قد هويت اطير

وقوله

الا عم صباحا ايها الطلل البالي
وهل يعمن من كان في العصر الخالي

او تغليبه عليه في اختلاط نحو «ولله يسجد من في السموات ومن في الارض» او اقترانه به في عموم

سابق الجمع فبقي على اصله من اجتماع اللامين وذكر غيره انه على القول بالاعراب يكتب بلامين وعلى القول ببنائهما يكتب بلام واحدة لان المبني ملازم حالة واحدة وذلك يوجب الثقل فخفف بحذف احدى اللامين (قوله باثبات الياء وحذفها فيهما) تقديم الاثبات لانه الاصل ففي شرح التسهيل للمصنف واثبات الياء وهو الاصل وحذفها تخفيفا واجتنابا للاستطالة وقد بالغوا في ذلك حتى حذفوا التاء والياء من اللواتي فقالوا اللا واللوا ولم اجد حجة على ذلك الا تصديق الرواة . وقد اعترض عليه الشيخ الاثير فقال وعدم وجدانه هو غير دال على عدم الوجود وهذا امر مرجعه اللغة وليس من شرط النقل للغة ان يجد المتاخر في ذلك نقلا من العرب بصريح لفظها بل يكفي قول اللغوي العرب تقول كذا . ولا يخفي عليك ان المصنف لم يدع عدم الوجود استدلالا بعدم وجدانه و بان وجدان المتاخر من شروط النقل بوجه بل ذكر ان تصديق الرواة حجة على ذلك الثبوت حتى استثناه من عدم وجوده استثناء متصلا على ما هو الاصل وهذا ظاهر لا سترة فيه (قوله وعلى اللواء ممدودا) في شرحين على التسهيل يجوز ان اصله اللواتي فحذفت التاء ثم قلبت الياء لوقوعها طرفا بعد الف . ورد بانه مع كونه تعسفا لا يصح تصريفا لعدم وقوع الياء بعد الالف حقيقة لحجز التاء المحذوفة بينهما مع ان شرط ذلك الاعلال ان يكون المعل اثر الف زائدة وذلك لا يتاتى في المبني كالموصولات لعدم انفعالها للتصريف (قوله ومقصورا) استشهد له المصنف بقول الشاعر

جمعتها من اينق عكار من اللوا يشربن بالصوار

وعلى اللا مقصورا استشهد له بقول الكميت

وكانت من اللا لا يعيرها ابنها اذا ما الغلام الاحمق الام عيرا

وقول الاخر

فدومي على العهد الذي كان بيننا ام انت من اللا ما لهن عهود

(قوله واللاءات) استشهد له بقول الشاعر

اولئك اخواني الذين عرفتهم واخوانك اللاءات زين بالكتم

(قوله والمعنى) اختاره لتبادره والا فيجوز ان يكون المعنى واللاء وقع كالذين في زيادة الياء ونون ءاخره كقوله

واني من اللاءين ان قدروا عفوا وان تربوا جادوا وان اتربوا عفوا

او واو ونون كقوله

هم اللاءون فكوا الغل عني بمرو الشاهجان وهم جناحي

(قوله اي في الموصولية) ليس لغوا متعلقا بتساوي بيانا لما فيه التساوي بل مستقر حال من فاعل تساوي قصد به الاشارة الى ان مساواة كل من هذه الالفاظ لمجموع ما ذكر سابقا انما هو في حال موصوليتها لا غيرها ولذا عقد بعد تنبيها يبين فيه ذلك الغير وانما لم يقدم الظرف على تساوي فرارا من مجيء الحال من المبتدا . فاندفع انه ليس الغرض مساواة هذه لما ذكر في كون كل موصولا لانه لا يفيد الاشتراك الذي هو المقصود تدبر (قوله فالاصل) اي الحقيقة كما هو احد اطلاقاته (قوله وقوله الا عم الخ) التمثيل به بناء على ما هو الاظهر من ان

المراد من من الطلل البالي ليس إلّا بدلالة السابق – الا عم صباحا ايها الطلل البالي – واللاحق – وهل يعمن من كان احدث عهده * ثلاثين شهرا في ثلاثة احوال – فاندفع قول الدماميني قد يقال في بيت امرء القيس ان من كان في العصر الخالي صادق بالطلل وغيره فيكون من القسم بعده (قوله فصل بمن) اي الجارة على ما هو الاظهر (قوله ومن يقنت الخ) التمثيل به اما باعتبار كون من موصولة وان جزم ما بعدها لان الموصول قد يجري مجرى الشرط في ذلك او للتنبيه على ان الحكم المذكور يجري في الشرطية ايضا (قوله في صفات العالم) اي في ذوات العالم ملاحظا فيها حال الاستعمال صفة غير ما تدل عليه الصلة فلا يلزم ان كل موصول كذلك ثم ذكر هذا بعد الذي قبله ذكر خاص بعد عام على ما وقع به التصريح في شروح التسهيل باعتبار ان غير العالم بحسب ما اذا كان الملاحظ ذوات او صفات فان خصص الاول بما اذا كان الملاحظ ذوات ويجعل العطف قرينته لم يكن منه فتامل (قوله نحو فانكحوا ما طاب لكم من النساء) في الكشاف وقيل ما طاب ذهابا الى الصفة . وفي الحواشي التفتازانية عليه استعملت ما في النساء مع اختصاصها او غلبتها في غير العقلاء لان هذه التفرقة انما هي عند ارادة الذات اما عند ارادة الوصف كما في ما زيد افاضل ام كريم وفي الموصولة كاكرم ما شئت من هولاء الرجال اي القائم او القاعد او نحو ذلك فهو بكلمة ما بحكم الوضع على ما ذكره المصنف والسكاكي وغيرهما وان انكره بعض والمراد هنا الصفة اي انكحوا الموصوفة باي صفة اردتم من البكر والثيب والشابة والنسيبة والجميلة واضداد ذلك وعلى غير ذلك من الاوصاف وقيل المراد الموصوفة بانتفاء التحرج والتضيق في تزوجها وقد خفي معنى قوله ذهابا الى الصفة على بعض الفضلاء فزعم ان معناه الوصف الماخوذ من المذكور بعد ما فمعنى ما طاب الطيب وهو صادق على العاقل وغيره وما سخركن المسخر وانت خبير بان السوال غير ساقط بمجرد ذلك هذا كلامه وهو نهاية في النفاسة (قوله سبحان ما يسبح الخ) اي سبحان الموصوف بسائر صفات الكمال الذي اشتغل هذا الملك العظيم بالثناء عليه سبحان القادر الذي سخركن لنا فالملاحظ في استعمال ما حينئذ صفة العالم فما قيل ان جعل الشارح ما حكي عن ابي زيد من ذلك غير صحيح غير صحيح (قوله وما تفعلوا من خير يوف اليكم) لم يوردها على انها ءاية من القرءان ولذا لم يقل نحو قوله تعالى فيندفع ان الصواب يعلمه الله لان يوف اليكم لم يقع في القرءان إلّا جوابا لقوله وما تنفقوا من خير فما ذكره ملفق من ءايتين (قوله وهو هو المخصوص بالمدح) اي والظرف حال منه (قوله من موصول) اي وصلته جملة هو المذكور والمحذوف ويقدر هو ثالث مخصوص بالمدح وهو رابع عند من يقدر للمخصوص خبرا (إلّا الاخفش) اي فانها على رايه لا تكون نكرة تامة بل اما ناقصة او موصولة كما سياتي للشارح في باب التعجب وهكذا نقل

فصل بمن نحو « فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين ومنهم من يمشي على اربع » لاقترانه بالعاقل في كل دابة وتكون بلفظ واحد للمذكر والمونث مفردا كان او مثنى او مجموعا والاكثر في ضميرها اعتبار اللفظ نحو « ومنهم من يومن به » « ومن يقنت منكن » ويجوز اعتبار المعنى نحو « ومنهم من يستمعون اليك » ومنه قوله

تعش فان عاهدتني لا تخونني
نكن مثل من يا ذئب يصطحبان

واما ما فانها موضوعة لغير العالم نحو « ما عندكم ينفد وما عند الله باق » وتستعمل في غيره قليلا اذا اختلط به نحو « يسبح لله ما في السموات وما في الارض » وتستعمل ايضا في صفات العالم نحو « فانكحوا ما طاب لكم من النساء » وحكى ابو زيد « سبحان ما يسبح الرعد بحمده » وسبحان ما سخركن لنا وقيل بل هي فيهما لذوات من يعقل وتستعمل في المبهم امره كقولك وقد رايت شبحا من بعد انظر الى ما ارى وتكون بلفظ واحد كمن * تنبيـــه * تقع من وما موصولتين كما مر واستفهاميتين نحو من عندك وما عندك وشرطيتين نحو « من يهدي الله فهو المهتدي » « وما تفعلوا من خير يوف اليكم » ونكرتين موصوفتين كقوله

الا رب من تغتشه لك ناصح * ...

وقوله

رب من انضجت غيظا قلبه
قد تمنى لي موتا لم ينل

وقوله

لما نافع يسعى اللبيب فلا تكن
لشيء بعيد نفعه الدهر ساعيا

وقوله

ربما تكره النفوس من الامـ
ـر له فرجة كحل العقال

ومن ذلك فيهما قولهم مررت بمن معجب لك وبما معجب لك ويكونان ايضا نكرتين تامتين اما من فعلى راي ابي علي زعم انها في قوله – فنعم من هو في سر واعلان – تمييز والفاعل مستتر وهو هو المخصوص بالمدح وقال غيره من موصول فاعل وقوله هو مبتدا خبره هو آخر محذوف على حد شعري شعري واما ما فعلى راي البصريين إلّا الاخفش في نحو ما احسن زيدا اذ المعنى شيء حسن زيدا على ما سياتي بيانه في بابه وفي باب نعم وبئس عند كثير من النحويين المتاخرين منهم الزمخشري في نحو غسلته غسلا نعما اي نعم شيئا فما نصب

على التمييز واما ال فللعاقل وغيره وما ذكره الناظم من انها اسم موصول هو مذهب الجمهور وذهب المازني الى انها حرف موصول والاخفش الى انها حرف تعريف والدليل على اسميتها اشياءُ الاول عود الضمير عليها في نحو قد افلح المتقي ربه وقال المازني عائد على موصوف محذوف ورد بان لحذف الموصوف مظان لا يحذف في غيرها إلّا ضرورة وليس هذا منها الثاني استحسان خلو الصفة معهـا عن الموصوف نحو جاءَ الكريم فلولا انها اسم موصول قد اعتمدت الصفة عليه كما تعتمد على الموصوف لقبح خلوها عن الموصوف الثالث اعمال اسم الفاعل معها بمعنى المضي فلولا انها موصولة واسم الفاعل في تاويل الفعل لكان منع اسم الفاعل حينئذ معها احق منه بدونها الرابع دخولها على الفعل في نحو

ما انت بالحكم الترضى حكومته * ...

والمعرفة مختصة بالاسم واستدل على حرفيتها بان العامل يتخطاها نحو مررت بالضارب فالمجرور ضارب ولا موضع لال ولو كانت اسما لكان لها موضع من الاعراب قال الشلوبين الدليل على ان الالف واللام حرف قولك جاءَني القائم فلو كانت اسما لكانت فاعلا واستحق قائم البناء لانه على هذا التقدير مهمل لانه صلة والصلة لا يتسلط عليها عامل الموصول واجاب في شرح التسهيل بان مقتضى الدليل ان يظهر عمل عامل الموصول في آخر الصلة لان نسبتها منه نسبة عجز المركب منه لكن منع من ذلك كون الصلة جملة والجمل لا تتاثر بالعوامل فلما كانت صلة الالف واللام في اللفظ غير جملة جيء بها على مقتضى الدليل لعدم المانع . اهـ . ويلزم في ضمير ال اعتبار المعنى نحو الضارب والضاربة والضاربون والضاربات واما ذو فهي للعاقل وغيره قال الشاعر - ذاك خليلي وذو يواصلني

يرمي وراءي بامسهم وامسلمه

وقال الآخر

فقولا لهذا المرء ذو جاءَ ساعيا

هلم فان المشرفي الفرائض

بعض عن الاخفش لكن في المغني والتامة تقع في ثلاثة ابواب احدها التعجب نحو ما احسن زيدا المعنى شيء حسن زيدا جزم بذلك جميع البصريين إلّا الاخفش فجوزه وجوز ان تكون معرفة موصولة والجملة بعدها صلة لا محل لها وان تكون نكرة موصوفة والجملة بعدها في موضع رفع نعتا لها وعليهما فخبر المبتدا محذوف وجوبا تقديره شيء عظيم (قوله على التمييز) الظاهر ان التمييز للتوكيد حينئذ واما وصف شيء الذي وقعت عليه ما بعظيم فلا يناسب موضوع المسالة وهو ان ما نكرة تامة إلّا ان يدعى من فخامة موقع ما لا انه شيء زائد عليها (قوله مظان) هي كون النعت صالحا لمباشرة العامل وكون المنعوت بعض اسم مجرور بفي او من (قوله وليس هذا منها) اي لانها مع مدخولها حينئذ بتاويل المصدر وهو لا يصح ان يباشره العامل الذي هو افلح مع كونه ليس بعض اسم مجرور بمن ولا بفي . فما قيل قد يقال هو من الاول لان النعت صالح لمباشرة العامل غير صحيح (قوله نحو جاءَ الكريم) اي على احد المذهبين فسيقول الشارح وفي الصفة المشبهة خلاف فلا يرد ان كريم صفة مشبهة وال المتصلة بها حرف تعريف (قوله لكان الخ) اي لكان منع اسم الفاعل من العمل حين كونها غير موصولة حال كونه معها احق من عمله حال كونه بدونها وبين اللزوم بكون ال تقرب مدخولها من الجوامد بكونها حينئذ من خصائص الاسماء التي اصلها الجمود فلا يعمل ولذا التزم الاخفش ان اسم الفاعل بمعنى الماضي لا يعمل معها (قوله الرابع دخولها على الفعل) المستدل به ابن برهان قال المصنف وهو قوي لان حرف التعريف في اختصاصه بالاسم كحرف التنفيس في اختصاصه بالفعل فكما لا يدخل ذلك على اسم فكذا لا يدخل هذا على فعل (قوله واستدل على حرفيتها بان العامل الخ) استدل ايضا بانها لو كانت اسما لكانت من الاسماء الظاهرة وليس شيء منها على حرفين احدهما حرف وصل ولكسرت همزتها لكونها تكسر فقط في الاسماء إلّا ما ندر من ايمن الله ولجاز الفصل بينها وبين صلتها بمعمول الصلة كقام ال زيدا ضارب كما جاز الذي زيدا ضرب . واجيب عن الاول بان الاسم الظاهر ورد على حرف قالوا ام الله وهمزته وصلية مع كونه معربا فكان المبني بذلك اجدر وقد اجاز سيبويه قياسا اذا سميت بباء اضرب ان تقول اب بالحاق همزة الوصل معربا فصار على حرفين ابتداءً ووصلا على حرف بل ربما ورد الاسم المعرب على حرف في الحالين حكى ابن مقسم عن ثعلب شربت ما * وعن الثاني بان فتح همزته تشبيها له بالمعرفة * وعن الثالث بان عدم الفصل بالمعمول لما بين ال وصلتها من شدة الارتباط بخلاف صلة الذي لكونها جملة (قوله قال الشلوبين الدليل على ان الالف الخ) ذكر هذا ولم يقتصر على ما قبله لما تضمنه من التزام بناء الصلة الذي لم يعلم مما قبله وتقوية له بانه مرتضى مثل الشلوبين (قوله بان

مقتضى

مقتضى الدليل ) يعني ان ما زعمه من لزوم بناء الصلة ليس مقتضى القواعد والادلة انما مقتضاها ان يظهر عمل العامل في ءاخر الصلة كما هو في عجز المركب المزجي الشبيهة به لكن اذا كانت الصلة جملة تخرج عن ذلك لمانع ان الجملة لا تتاثر بالعوامل فالانصاف ان الدليل في عبارة شرح التسهيل لم يرد منه دليل الشلوبين كما ظن لكونه اذا سلمت مقدماته انما يقتضي الاهمال لا ظهور عمل عامل الموصول في ءاخر الصلة بل اريد منه ان نسبة الصلة من الموصول نسبة عجز المركب من المركب إلّا انه يوخذ اولا مبهما مجملا وما بعده بيان له وتفصيل كما تقول مقتضى الدليل حدوث العالم فانه متغير وكل متغير حادث يصرح بذلك ءاخر العبارة . واعلم ان البدر الدماميني اعترض ذلك الجواب فقال وفيه نظر فان حق الاعراب ان يدور على الموصول لكونه المقصود وانما جيء بالصلة له ايضاحا بدليل ظهور الاعراب في اي الموصولة كقام ايهم ضربته وفي اللذان واللتان على القول باعرابهما واللذون على لغة هذا كلامه . ورد بان ظهور الاعراب في اي وما معها لما قام بكل منهما مما عده منفصلا عن صلته او كالمنفصل اما في اي فالاضافة واما في غيرها فالتثنية والجمع فانه اكسبها شبها صوريا بالمحققة الاعراب من مثنيات غيرها والمجموعات على حدها مع ما علم من ان التثنية والجمع كالتصغير والتكسير ترجع الاشياء الى اصولها ( قوله مع بقاء البناء على الضم ) الاولى اسقاط بقاء لان ذو مبنية على السكون ( قوله واطلق ابن عصفور الخ ) تحقيق هذا المقام ان ابن عصفور ذكر ان ذو وذات عند طيء يثنيان ويجمعان واطلق كلامه في ذلك حيث قال هذه العبارة تقول في تثنية ذو الطائية ذوا رفعا وذوي نصبا وجرا وفي جمعه ذووا وذوي كذلك وفي تثنية ذات الطائية ذواتا وذواتي كذلك وفي جمعها ذوات بالضم في الاحوال كلها هذا كلامه فلم يقيده بكونه سماعا ولا قياسا وذكر المصنف ان المسموع انما هو ذات وذوات وعليه لا ينبغي لابن عصفور ان يطلق فكانه اعتمد فيه على قياس ما لم يسمع على ما سمع . قال في شرح تسهيله ومنهم من يقول رايت ذات فعلت وذوات فعلن بمعنى التي واللاتي كما مر التنبيه عليه . واطلق ابن عصفور القول بتثنيتهما وجمعهما واظن حامله على ذلك قولهم ذات وذوات بمعنى اللتي واللي فاضربت عنه لذلك هذا كلامه . وذكر الشيخ الاثير ان ذلك من المصنف مع ابن عصفور لكونه لم يحفظ تثنية وجمع ما ذكر لكنه نقله ابن السراج عن العرب والهروي في الازهية . قال في شرح التسهيل بل نقله صاحب الازهية وابن السراج عن العرب هذا كلامه . وحينئذ فقول الشارح في تثنية الخ يتعلق بالقول كما يدل له عبارة المصنف التي نقلنا ولا يحتاج لتعلق لاطلق حينئذ على ما وهم وقد يجوز ان يتعلق باطلق ولا يحتاج لتعلق للقول حينئذ على ما وهم ومعنى الاطلاق انه لم يقيده بكونه سماعا ولا قياسا والمعنى ان ابن عصفور اطلق القول في تثنية ذو وذات ولم يقيده بسماع ولا قياس فاحتمل ان يكون سماعا وان يكون قياسا والمظنون لكون المسموع ذات وذوات فقط ان الحامل له على ذلك الاطلاق قولهم ذات وذوات وانه قاس عليه ما بقي من المثنى مطلقا وجمع المذكر يدل لذلك ما ذكرنا والتعبير باظن والاستدراك بلكن . وما قيل يتعلق الجار بالقول ويراد من الاطلاق عدم تقييد ما ذكر ببعض طيء فغير صحيح لانه يدافعه قول الناظم واظن الخ والاستدراك بلكن الخ ايضا

وقال الاخر

فاما كرام موسرون لقيتهم
فحسبي من ذو عندهم ما كفانيا

وقال الاخر

فان الماء ماء ابي وجدي
وبئري ذو حفرت وذو طويت

والمشهور فيها البناء وان تكون بلفظ واحد كما في الشواهد وبعضهم يعربها اعراب ذي بمعنى صاحب وقد روي بالوجهين قوله فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا ( وكالتي ايضا لديهم ) اي عند طيء ( ذات ) اي بعض طيء الحق بذو تاء التانيث مع بقاء البناء على الضم حكى الفراء بالفصل ذو فضلكم الله به والكرامة ذات اكرمكم الله به ( وموضع اللاتي اتى ذوات ) جمعا لذات قال الراجز

جمعتها من اينق موارق
ذوات ينهضن بغير سائق

* تنبيه * ظاهر كلام الناظم انه اذا اريد غير معنى التي واللاتي يقال ذو على الاصل واطلق ابن عصفور القول في تثنية ذو وذات وجمعهما قال الناظم واظن الحامل له على ذلك قولهم ذات وذوات بمعنى التي واللاتي فاضربت عنه لذلك لكن نقل الهروي وابن السراج عن العرب ما نقله ابن عصفور ( ومثل ما ) الموصولة فيما تقدم من انها تستعمل بمعنى الذي وفروعه بلفظ واحد ( ذا ) اذا وقعت ( بعد ما استفهام ) باتفاق ( او ) بعد ( من ) استفهام على الاصح وهذا ( اذا لم تلغ ) ذا ( في الكلام ) والمراد بالغائها

ان تُجعل مع ما او مَن اسما واحدا
مستفهما به ويظهر اثر الامرين في البدل
من اسم الاستفهام وفي الجواب فتقول عند
جعلك ذا موصولا ما ذا صنعت اخير
ام شر بالرفع على البدلية من ما لانه
مبتدا وذا وصلته خبر ومثله من ذا اكرمت
ازيد ام عمرو قال الشاعر

الا تسالان المرء ما ذا يحاول
انحب فيقضى ام ضلال وباطل

وتقول عند جعلهما اسما واحدا ما ذا
صنعت اخيرا ام شرا ومَن ذا اكرمت
ازيدا ام عمرا بالنصب على البدلية من
ما ذا او من ذا لانه منصوب بالمفعولية
مقدما وكذا تفعل في الجواب نحو
« يسالونك ماذا ينفقون قل العفو » قرا
ابو عمرو برفع العفو على جعل ذا موصولا
والباقون بالنصب على جعلها ملغاة كما
في قوله تعالى « ما ذا انزل ربكم قالوا
خيرا » فان لم يتقدم على ذا ما ومَن
الاستفهاميتان لم يجز ان تكون موصولة
واجازه الكوفيون تمسكا بقوله

عدس ما لعباد عليك امارة
نجوت وهذا تحملين طليق

وخرج على ان هذا طليق جملة اسمية
وتحملين حال اي وهذا طليق محمولا
* تنبيه * يشترط لاستعمال ذا موصولة
مع ما سبق ان لا تكون مشارا بها نحو
ما ذا التواني وما ذا الوقوف وسكت
عنه لوضوحه ( وكلها )

فانك علمت ان اعتراض الشيخ الاثير نص في خلاف ما ذكر . بقي انه نقل عن بعض المحققين انه قال المردود عليه انما هو الاطلاق في جميع لغة طي واما كون ذو تثنى وتجمع عند بعض فهو ثابت . اه . فيحتمل وهو الاظهر ان يكون المراد منه التورك على المصنف بانه جعل المردود على ابن عصفور القياس بناءً على ظنه وليس كذلك وانما الذي ينبغي ان يرد عليه الاطلاق في جميع لغة طيء لثبوت ما عداه قطعا لا ظنا . ويحتمل ان يكون ردا على الشيخ الاثير وتابعيه المستدركين على المصنف بان ذلك الاستدراك منهم مبني على ان الذي رده المصنف على ابن عصفور الاطلاق في مجرد تثنية ذو وذات وجمعهما وليس كذلك لثبوته قطعا حتى عند المصنف انما الذي رده عليه الاطلاق بمعنى عدم التقييد ببعض طيء وفيه خفاء فليتدبر كل التدبر فانه لم ينفصل فيه الناظرون (قوله ان تجعل مع ما اومَن اسما واحدا مستفهما به ) تفسير الالغاء بذلك احتراز من ان يراد به زيادتها كما اقتضاه كلام بعضهم فانه انما يناسب الكوفيين لان البصريين لا يجيزون زيادة شيء من الاسماء ويتفرع على كون المجموع اسما واحدا ان لا تحذف الف ما وعلى كونه للاستفهام ان لا يعمل ما قبلها فيها واليه ذهب جماعة وذهب الى الجواز في خصوص ماذا ءاخرون . وقد دارت المسالة بالاندلس بين ابي الحسن بن ابي الربيع ومالك بن المرحل حتى الف مالك كتاب الرمي بالحصا والضرب بالعصا وفيه هناة لا ينبغي ذكرها وفي ذلك قال الاستاذ ابو الحسن

كان ماذا ليتها عدم    جنبوها قربها ندم
ليتني يا مال لم ارها    انها كالنار تضطرم

وقال مالك بن المرحل

عاب قوم كان ماذا    ليت شعري لم هاذا
واذا عابوه جهلا    دون علم كان ماذا

ومن الغريب في هذا المقام ان البليغ الحافظ ابا بكر بن حبيش لما قال في تخميسه المشهور ـ فماذا على كل من الحق اوجبت ـ اعترض عليه ابو زكرياء اليفرني الملقب بالمشرق بجبل النحو المجتهد عند نفسه بما نصه استعمل المخمس ماذا في البيت تكثيرا وخبرا والمعروف من كلام العرب استعمالها استفهاما فاجاب ابو بكر المذكور بقوله اما استعمالها استفهاما كما قال فكثير لا يحتاج الى شاهد واما استعمالها في السن فصحاء العرب للكثرة فكثير لا يحتاج الى شاهد لو وصل بحثا . واستعمل مكثا . فلم يعترض على ولي . ولا تشكك في جلي .

وليس يصح في الاذهان شيء    اذا احتاج النهار الى دليل

قال الله تعالى في سورة يونس « قل انظروا ماذا في السموات والارض وما تغني الايات والنذر عن قوم لا يومنون » ووقع في صحيح البخاري في رثاء المقتولين من المشركين يوم بدر

وماذا بالقليب قليب بدر    من القينات والشرف الكرام
وماذا بالقليب قليب بدر    من الشيزى تكلل بالسنام

وفي السير في رثاء المذكورين ايضا

ماذا ببدر فالعقنقل من مرازبة جحاجح

وهذا

وهذا الشعر لامية ابن ابي الصلت الثقفي . ووقع في الاغاني للوليد بن يزيد يرثي نديما له يعرف بابن الطويل

لله قبــــر ضمنت فيه عظام ابن الطويل
ماذا تضمن اذ ثــوى فيه من الراي الاصيل

واجلى من هذا واعلى * واحق بكل تقديم واولى * ولكن الواو لا تفيد رتبة * ولا تتضمن نسبة * قول رسول الله صلى الله عليه وسلم « ماذا انزل الليلة من الفتن » وهو في الصحاح * ووقع في الحماسة وقد اجمعوا على الاستشهاد بكل ما فيها

ماذا احال وتيرة ابن سمــاك من دمع باكية عليه وبــاك

وفي الحماسة ايضا واظنها لابي دهبل

ماذا راينا غداة الخل من زمــع عند التفرق من خيم ومن كرم

ووقع في نوادر القالى لكعب بن سعد الغنوي يرثي اخاه ابا المغوار

هوت امه ما يبعث الصبح غاديا وماذا يرد الليل حين يــووب

ووقع في شعر الخنساء ترثي اخاها صخرا

الا ثكلت ام الذين غـــدوا به الى القبر ماذا يحملون الى القبر

وقال غيض من عبراتهن وقلــن لي ماذا لقيت من الهوى ولقينـــا

وفي الحماسة ايضا ماذا من البعد بين البخل والجود

ووقع في الحماسة ايضا وهو لامراة

هوت امهم ماذا بهم يوم صرعوا بجبشان من اسباب مجد تصرما

ارادت ماذا تصرم لهم من اسباب مجد يوم صرعوا بجبشان . وممـــا يستظهر به قول ابي الطيب المتنبي

ماذا لقيت من الدنيا واعجبهـــا اني بما انا باك منه محســـود

وقوله وماذا بمصـــر من المضحكات ولكنه ضحك كالبكــــــا

ومن ملح المتاخرين كان بمرسية ابو جعفر المذكور في المطمح وكان يلقب بالبقيرة فقال فيه بعض اهل عصره

قالوا البقيرة يهجونا فقلت لهـــم ماذا دهيت به حتى من البقـــر
هذا وليس بثور بل هو ابنتـــه واين منزلة الانثى من الذكر

وانشد صاحب الزهر ولا اذكر قائله

ماذا لقيت من المستعربين ومن قياس قولهم هذا الذي ابتدعــوا
ان قلت قافية بكرا يكون لها معنى يخالف ما قالوا وما وضعــوا
قالوا لحنت وهذا الحرف منتصب وذاك خفض وهذا ليس يرتفــع
وضربوا بين عبد الله واجتهــدوا وبين زيد فجاء الضرب والوجع

وقال صاحب الزهر ولا اذكر قائله

الا في سبيل الله ماذا تضمنت بطون الثرى واستودع البلد القفر

هذا ما حضر بفضل الله من الاستشهاد على ان ماذا تستعمل بمعنى الخبر والتكثير ووالله الذي لا اله غيره ما طالعت عليه كتابا * ولا فتحت فيه بابا * وانما هو ثمالة من حوض التذكار * وصبابة مما علق به شرك الافكار * واثر مما سدد به السمع * ايام خلو الذرع * وعقدت عليه الحبا * في عصر الصبا * ورحم الله من تصفح * وتلمح فتسمح * وصحح ما وقع اليه من اختلال * واصلح ما وضع لديه من اختلال * فخير الناس * من اخذ بالبر والايناس * فبصر من جهله * واذكر من وهله * وانما المومنون اخوة * وتحابهم في الله رفعة وحظوة * ولهم في السلف الكريم * ومحافظتهم على الود القديم * اسوة كريمة وقدوة . الى هنا كلامه . قال ابن الطراح انظر تحصيل هذا الامام الرئيس * والاسمى النفيس * واستحضاره كلام الادبا * وسير النقاد البلغا * ومساجلته مع فرسان المعاني * ووصفه تلك المغاني * وقد كان حامل لواء الادب * وفائق ابناء جنسه في مرقب الطلب (قوله اي كل الموصولات) اي السابقة نصة او مشتركة بقرينة كونه تفسيرا للضمير العائد لما تقدم فتخرج الموصولات الحرفية (قوله يلزم بعده صلة) ان جعل ضمير بعده للصلة امتنع كونه ظرفا لغوا ليلزم او مستقرا حالا من صلة سواء كان صلة فاعلا والرابط محذوف اي يلزمه او مفعولا والرابط الفاعل لما يودي اليه من بعدية الشيء عن نفسه او تعدد الصلة لكل موصول وان جعل لكل كما هو مقتضى تذكيره جازت الاربعة (قوله تعرفه ويتم بها معناه) اي وضعا فقد قال الرضي ان الموصولات معارف وضعا لما مر ان وضعها على ان يطلقها المتكلم على ما تقرر عنده عند المخاطب كما هي خاصية المعارف ومن ثم وجب كونها خبرية ليكون مضمونها حكما معلوم الوقوع للمخاطب قبل حال الخطاب والجملة الانشائية طلبية كانت او غيرها غير معروفة المضمون الا بعد ايراد صيغها قال وبهذا سقط اعتراض من قال ان الموصول قد تعرف بالصلة وهي جملة فهلا تعرفت بها النكرة الموصوفة فينبغي ان لا يكون في قولك لقيت من ضربته فرق بين كون من موصولة او موصوفة هذا كلامه . وللسيد السند في حاشية المطول في تحقيقه كلام نفيس فانه قال ان الموصولة فيها اشارة الى علم المخاطب بمعين من حيث هو معين عنده بخلاف الموصوفة فان وجوب علمه بالنسبة الوصفية لا يقتضي تعين الموصوف عنده وايضا الموصولة مستعملة في ذلك المعين اما لانها موضوعة للمعينات وضعا عاما واما لانها موضوعة لمفهوم كلي ليستعمل في جزئياته المعينة والموصوفة مستعملة في مفهوم كلي وان كان منحصرا في معين فلو فرضنا تعدد مضروب مخاطبك واستعملت الموصولة كان قصدك الى معين فلا بد من قرينة يتعين بها ما قصدته فان احتاج المخاطب الى ان يستفسر لخفاء القرينة عليه كان ذلك استفسارا عن المعين الذي هو المقصود بعينه واذا استعملت الموصوفة كان مقصودك مفهوما كليا ولم يكن به حاجة الى نصب قرينة فلو فرض هناك استفسار لم يكن متعلقا بالمقصود لوضوحه بل بافراد ذلك المعنى المقصود حيث لا يوجد خارجا الا في ضمن معين منها . انتهى . واعترض تعريف الصلة للموصول بانها جملة او مؤولة بها والجمل نكرات فكيف تعرف الموصول . واجيب بمنع كون الجمل نكرات ولو سلم فالمعرف في الحقيقة اجتماع الموصول والصلة (قوله انه لا يجوز تقديم الصلة ولا شيء منها الخ) علته ما في التصريح ويشير اليه قول الشارح سابقا

اي كل الموصولات (يلزم) ان تكون (بعده صله) تعرفه ويتم بها معناه اما ملفوظة نحو جاء الذي اكرمته او منوية كقوله

نحن الالى فاجمع جمو
عك ثم وجههم الينا

اي نحن الالى عرفوا بالشجاعة بدلالة المقام وافهم بقوله بعده انه لا يجوز تقديم الصلة ولا شيء منها على الموصول واما نحو «وكانوا فيه من الزاهدين» ففيه متعلق بمحذوف دلت عليه صلة ال

ويتم بها معناه ان الصلة من كمال الموصول ومنزلة منزلة جزئه المتاخر وجزوها مثلها لان جزء الجزء جزء ولم يتعرض الشارح للفصل بين الصلة والموصول وان اجيز بالجملة الاعتراضية اشعارا بان كلام المصنف لا دلالة له على خصوص حكمه والتقييد بعلى الموصول للاشارة الى انه مورد المنع فيجوز تقديم بعض اجزاء الصلة على بعض (قوله لا بصلتها الخ) هو مبني على ان ال موصولة وهو غير متعين قال البيضاوي وفيه يتعلق بالزاهدين اذا جعلت للتعريف وان جعل بمعنى الذي فهو متعلق بمحذوف يبينه الزاهدين لان متعلق الصلة لا يتقدم على الموصول (قوله ويشترط في الصلة الخ) يريد ان الغرض من الصلة تعيين المراد من الموصول فان اريد به معهود عهدية بالمعنى الاعم اي معين فلا بد من عهدية الصلة ذلك العهد لتعينه من تلك الجهة فردا كان نحو جاء الذي قام ابوه او جنسا كما في نحو « كمثل الذي ينعق » وقد يراد به على خلاف الوضع منبهم تفخيما وتهويلا فلا بد من انبهامها نحو « فغشيهم من اليم ما غشيهم » اي فغشيهم من اليم ما سمعت قصته ولا يعلم كنهه إلَّا الله اما العهدية بالمعنى الاخص فيكون لها كما يكون لغيرها اذ هو كالمعرف باللام قال المصنف في شرح التسهيل المشهور تقييد الموصول بها بكونها معهودة وليس لازما اذ قد يراد بالموصول معهود فتكون معهودة نحو « واذ تقول للذي انعم الله عليه وانعمت عليه » وقوله

الا ايها القلب الذي قاده الهوى  افق لا اقر الله عينك من قلب

وقد يراد به الجنس فتوافقه نحو « كمثل الذي ينعق بما لا يسمع إلَّا دعاءً ونداءً » وقوله

ويسعى اذا ابني ليهدم صالحي  وليس الذي يبني كمن شانه الهدم

وربما قصد التفخيم فتنبهم كقوله تعالى « فغشيهم من اليم ما غشيهم » وقوله

فان استطع اغلب وان يغلب الهوى  فمثل الذي لاقيت يغلب صاحبه

وقوله  وانت اذا ارسلت طرفك رائدا  لقلبك يوما اتعبتك المناظر

رايت الذي لا كله انت قادر  عليه ولا عن بعضه انت صابر

انتهى . وفي حواشي شيخ الاسلام الحفيد على شرح المختصر السعدي بهذه العبارة فان قيل الموصول معرفته معهودة للمخاطب باعتبار الصلة فلا ابهام قلنا ذلك بالنظر الى اصل وضعه . انتهى . ومن تدبر ما ذكرنا علم اندفاع ما قيل ان عرفت الصلة الموصول مع ابهامها في نحو ذلك فلا معنى لاشتراط العهد وإلَّا فكيف يكون الموصول معرفة بها والتنزيل المذكور لا دخل له في التعريف (قوله ان تكون معهودة) اي سواء كان المعهود فردا كما في قولك جاء الرجل الذي اكرمته او جنسا كما في « كمثل الذي ينعق » وجاء الفريق الذي غزوته (قوله وجملة او شبهها الذي وصل به) مبتدا وخبر اي الصلة جملة او شبه جملة والواو للاستيناف وليست للعطف على صلة وإلَّا لكانت الجملة او شبهها غير الصلة وضاع الذي وصل به الخ (قوله من ظرف ومجرور تامين) هو بيان لشبه الجملة وغرضه من ذلك الايماء الى ان شبه الجملة في متعارفهم يريدون به الظرف والمجرور المذكورين ولا يتناول الصفة وان كان قد اطلق صاحب التوضيح عليه ذلك ولهذا ذكرها المصنف بعد في قوله وصفة صريحة صلة ال . فما قيل ومن شبه الجملة الصفة لا ينبغي ومجرد قول المفصل واسم الفاعل في الضارب

لا بصلتها والتقدير وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين ويشترط في الصلة ان تكون معهودة او منزلة منزلة المعهود والا لم تصلح للتعريف فالمعهودة نحو جاء الذي قام ابوه والمنزلة منزلة المعهود هي الواقعة في معرض التهويل والتفخيم نحو « فغشيهم من اليم ما غشيهم » « فاوحى الى عبده ما اوحى » وان تكون (على ضمير لائق) بالموصول اي مطابق له في الافراد والتذكير وفروعهما (مشتمله) ليحصل الربط بينهما وهذا الضمير هو العائد على الموصول وربما خلفه اسم ظاهر كقوله

سعاد التي اضناك حب سعادا

وقوله  وانت الذي في رحمة الله اطمع

كما سبقت الاشارة اليه وهو شاذ فلا يقاس عليه * تنبيه * الموصول ان طابق لفظه معناه فلا اشكال في العائد وان خالف لفظه معناه فلك في العائد وجهان مراعاة اللفظ وهو الاكثر ومراعاة المعنى كما سبقت الاشارة اليه وهذا ما لم يلزم من مراعاة اللفظ لبس فان لزم لبس نحو اعط من سالتك لا من سالك وجبت مراعاة المعنى (وجملة او شبهها) من ظرف ومجرور تامين (الذي وصل * به) الموصول (كمن عندي الذي ابنه كفل) فعندي ظرف تام صلة من وابنه كفل جملة اسمية صلة الذي وانما كان الظرف والمجرور التامان شبيهين بالجملة لانهما يعطيان معناها لوجوب كونهما هنا متعلقين بفعل مسند الى ضمير الموصول تقديره الذي استقر عندك والذي استقر في الدار وخرج عن ذلك مالا يشبه الجملة منهما وهو الظرف والمجرور الناقصان نحو جاء الذي اليوم والذي بك فانه لا يجوز لعدم الفائدة * تنبيه * من شرط الجملة الموصول بها مع ما سبق

ان تكون خبرية لفظا ومعنى فلا يجوز جاء الذي اضربه او ليته قائم او رحمه الله خلافا للكسائي في الكل والمازني في الاخيرة واما قوله

واني لراج نظرة قبل التي
لعلي وان شطت نواها ازورها

وقوله - وما ذا عسى الواشون ان يتحدثوا
سوى ان يقولوا انني لك عاشق

فمخرج على اضمار قول في الاول اي قبل التي اقول فيها لعلي ازورها وان ماذا في الثاني اسم واحد وليست ذا موصولة لموافقة عسى لعل في المعنى وان تكون غير تعجبية فلا يجوز جاء الذي ما احسنه وان كانت عندهم خبرية واجازه بعضهم وهو مذهب ابن خروف قياسا على جواز النعت بها وان لا تستدعي كلاما سابقا فلا يجوز جاء الذي لكنه قائم (وصفة صريحة) اي خالصة الوصفية (صلة ال) الموصولة والمراد بها هنا اسم الفاعل واسم المفعول وامثلة المبالغة وفي الصفة المشبهة خلاف وجه المنع انها لا تؤول بالفعل لانها للثبوت ومن ثم كانت ال الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة بالاتفاق وخرج بالصريحة الصفة التي غلبت عليها الاسمية نحو ابطح واجرع وصاحب فال في مثلها حرف تعريف لا موصولة والصفة الصريحة مع ال اسم لفظا فعل معنى ومن ثم حسن عطف الفعل عليها نحو « فالمغيرات صبحا فاثرن به نقعا » « ان المصدقين والمصدقات واقرضوا الله قرضا حسنا » وانما لم يوت بها فعلا كراهة ان يدخلوا على الفعل ما هو على صورة المعرفة الخاصة بالاسم فراعوا الحقين (وكونها) اي صلة ال (بمعرب الافعال) وهو المضارع (قل) من ذلك قوله

ما انت بالحكم الترضى حكومته
ولا الاصيل ولا ذي الراي والجدل

وهو مخصوص عند الجمهور بالضرورة ومذهب الناظم جوازه اختيارا وفاقا لبعض الكوفيين

بمعنى الفعل وهو مع المرفوع به جملة واقعة صلة ليس بباطل لجواز ان يكون معناه اسم الفاعل بمعنى الفعل والفعل مع المرفوع به جملة فيكون اسم الفاعل مع مرفوعه في معنى الجملة وكما وقعت هي صلة فكذلك هو فتدبر (قوله ان تكون خبرية) لا يخفى ان الخبر ما يحتمل الصدق والكذب لذاته وذلك فرع وجود الحكم المجهول حاله من حيث المطابقة اذ هو المطابق بالكسر وهو غير موجود في جملة الصلة الا بالقوة القريبة من الفعل لخروج نسبتها عن كونها مقصودة لذاتها من حيث القصد بها الى تعيين الموصول فاطلاق الخبرية عليها مجاز باعتبار ما كان او ما يكون او الكلية ومثل جملة الصلة في جميع ذلك الخبر والنعت والحال وهذا خلاصة ما قال السيد السند في اطلاقهم الخبرية على جملة الصلة تجوز لعدم الحكم المجهول فيها ومثل ذلك الجمل الواقعة اخبارا ونعوتا واحوالا فليست اخبارا اي كلاما مقابلا للطلب لخروج نسبتها عن كونها مقصودة بالذات . اه . فقوله لعدم الحكم المجهول فيها اي جملة الصلة ليس فيها حكم بالفعل في حال كونها صلة يقبل ان يجهل حاله بالنظر للذات حتى يحتمل المطابقة للواقع وعدمها وقوله لخروج نسبتها علة لتلك العلة . وما قيل عليه انت خبير بان الخبر لا يعتبر في مفهومه جهل الحكم ممنوع والسند ان المراد من جهالة الحكم عدم معرفة صدقه من كذبه للذات وهو عين قولهم ما احتمل الصدق والكذب لذاته فقد اعتبروا في مفهوم الخبر جهل الحكم بل لم يعتبروا فيه غيره . وما استدل به على ذلك من انه لو اعتبر في مفهوم الخبر جهالة الحكم لم يكن ما قصد به افادة لازم الخبر خبرا ففاسد الملازمة لوجود تلك الجهالة المذكورة في الخبر المذكور لاحتماله الصدق والكذب بالنظر للذات اي ثبوت شيء او سلبه عنه اذ ليس فيه ما يقتضي زوال الحكم قطعا فليتثبت كل التثبت (قوله فمخرج على اضمار قول) انما اقتصر عليه مع انه يمكن التخريج على ان الصلة ازورها وخبر لعلي مضمر يدل عليه جملة الصلة وجملة لعلي معترضة لعدم التعسف فيه ولاطراده ولكونه المشهور عن القوم في امثال ما ذكر (قوله وان كانت عندهم خبرية) ان كان قبل دخول ما فمسلم ولكنه لا ينفع وان كان بعده فالظاهر منعه لانها لانشاء التعجب كما صرحوا به فقد قال الرضي وقد اجاز ابن خروف وقوع التعجبية صلة من دون اضمار القول نحو جاء الذي ما احسنه ومنعه ابن بابشاذ وسائر المتاخرين وهو الوجه لكونها انشائية هذا كلامه (قوله والمراد بها هنا اسم الفاعل واسم المفعول الخ) عبر بذلك دون ان يقول ما كان كالضارب والمضروب للاشارة الى الوصف العنواني فيخرج ما ذكر اذا اريد به الثبوت لصيرورته صفة مشبهة ويدخل في عموم قوله وفي الصفة المشبهة خلاف (قوله غلبت عليها الاسمية) اي بدليل عدم الجريان على موصوف وتحمل الضمير والعمل عمل الصفات (قوله ومذهب الناظم جوازه اختيارا) استدل له

بما حاصله ان الابيات الواردة لم يمكن لقائلها تحويلها فلا ضرورة وبان منع وصل ال بالجمل الاسمية والفعلية لمشاكلتها المعرفة لفظا ولما كان التزام ذلك قد يوهم انهما المعرفة ادخلوها على مشبه اسم الفاعل وهو المضارع الذي لا تدخل عليه المعرفة قصدا للتنصيص على المغايرة فيكون جائزا اختيارا . ورد الاول بما هو مشهور ولك ان ترد الثاني بان التنصيص على المغايرة ودفع الايهام المذكور لا يقتضي الجواز اختيارا لكفاية الجواز المقصور على الشعر فيه (قوله وقد سمع منه ابيات ) هي قوله

ما كاليروح ويغدو لاهيا فرحا ... مشمرا يستديم الحزم ذا رشد

وقوله ويستخرج اليربوع من نافقائه ... ومن جحره بالشيخة اليتقصع

وقوله فذو المال يوتي ماله دون عرضه ... لما نابه والطارق اليتعمد

وقوله يقول الخنا وابغض العجم ناطقا ... الى ربه صوت الحمار اليجدع

( قوله واعربت ) قال الشارح البدر اعربت اي دون اخواتها لان شبهها بالحرف في الافتقار الى جملة معارض بلزوم الاضافة في المعنى فبقيت على مقتضى الاصل في الاسماء . اه . قال العز ابن جماعة وفي هذا اشارة الى تحقيق نفيس تلقيناه من الاشياخ من ان محل قول ايمة الاصول المانع مقدم على المقتضي اذا لم يتعدد المقتضي والّا فالمقتضي مقدم لسلامته حينئذ من المانع انتهى . والمقتضي المتعدد هنا الاسمية ولزوم الاضافة والمانع مشابهة الحرف ( قوله ما لم تضف وصدر وصلها ضمير انحذف ) حاصله ان ايا اما ان تضاف او لا وعلى كل اما ان يذكر صدر صلتها او لا فالصور اربع * الاولى ان تضاف ويذكر صدر صلتها * الثانية عكسها * الثالثة ان لا تضاف ويذكر صدر صلتها * الرابعة عكسها والثلاثة الاول صور اعراب افادها المصنف منطوقا والاخيرة صورة بناء افادها مفهوما اما الاول فلان جملة وصدر وصلها ضمير انحذف حالية صاحبها المستتر في تضف وعاملها تضف ومعلوم ان الحال وصف للصاحب قيد للعامل فتكون اضافة اي مقيدة بحذف صدر صلتها فالنفي المستفاد من لم ينصب على تلك النسبة التقييدية فيصدق نفيها بانتفاء القيد فقط على ما هو الفرد الشائع فيفيد الصورة الاولى لان عدم حذف صدر الصلة هو ذكره وبانتفاء المقيد فقط فيفيد الصورة الثانية وبنفيهما معا فيفيد الثالثة واما الثاني فلان مفهوم النفي اثبات فيفيد الرابعة وكلام الشارح منزل على ذلك فان قوله وان لم تضف يتنزل على الثانية والثالثة وقوله او لم يحذف بتقدير او اضيفت ولم يحذف يتنزل على الاولى واما صورة البناء فهي قوله فان اضيفت وحذف صدر صلتها بنيت غير انه قدمها مع كونها مفهوما على البواقي المنطوقة نظرا لكونها الحالة الغالبة في الموصولات هذا غاية التوجيه لما يقولونه هنا الّا ان فيه مخالفة لقاعدة اذا ورد النفي على كلام مقيد بقيد فتدبر ( قوله اعرب

وقد سمع منه ابيات * تنبيه * شذ وصل ال بالجملة الاسمية كقوله من القوم الرسول الله منهم

لهم دانت رقاب بني معد

وبالظرف كقوله

من لا يزال شاكرا على المعه ... فهو حر بعيشة ذات سعه

و ( اي ) تستعمل موصولة خلافا لاحمد بن يحيى في قوله انها لا تستعمل الّا شرطا او استفهاما وتكون بلفظ واحد في الافراد والتذكير وفروعهما ( كما ) وقال ابو موسى اذا اريد بها المونث لحقتها التاء وحكى ابن كيسان ان اهل هذه اللغة يثنونها ويجمعونها ( واعربت ) دون اخواتها ( ما لم تضف وصدر وصلها ضمير انحذف ) فان اضيفت وحذف بنيت على الضم نحو « ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد » التقدير ايهم هو اشد وان لم تضف او لم يحذف نحو اي قائم واي هو قائم وايهم هو قائم اعربت وقد سبق الكلام على سبب اعرابها في المبنيات ( وبعضهم ) اي بعض النحاة وهو الخليل ويونس ومن وافقهما ( اعرب ) ايا ( مطلقا ) اي وان اضيفت وحذف صدر صلتها وتاولا الاية اما الخليل فجعلها استفهامية محكية بقول مقدر والتقدير ثم لننزعن من كل شيعة الذي يقال فيه ايهم اشد واما يونس فجعلها استفهامية ايضا لكنه حكم بتعليق الفعل قبلها عن العمل لان التعليق عنده غير مخصوص بافعال القلوب واحتج عليهما بقوله

اذا ما لقيت بني مالك ... فسلم على ايهم افضل

بضم اي لان حروف الجر لا يضمر بينها وبين معمولها قول ولا تعلق وبهذا يبطل قول من زعم ان شرط بنائها ان لا تكون مجرورة بل مرفوعة او منصوبة ذكر هذا الشرط ابن اياز وقال نص عليه النقيب في الامالي ويحتمل ان يريد بقوله وبعضهم الى آخره ان بعض العرب يعربها في الصور الاربع وقد قري شاذا ايهم اشد بالنصب على هذه اللغة * تنبيهان * الاول

لا تضاف اي لنكرة خلافا لابن عصفور ولا يعمل فيها
إلّا مستقبل متقدم كما في الاية والبيت وسئل الكسائي
لم لا يجوز اعجبني ايهم قام فقال اي كذا خلقت * الثاني
تكون اي موصولة كما عرف وشرطا نحو « ايا ما تدعوا
فله الاسماء الحسنى » واستفهاما نحو « فاي الفريقين
احق بالامن » ووصلة لنداء ما فيه ال ونعتا لنكرة دالا
على الكمال نحو مررت برجل اي رجل وتقع حالا بعد
المعرفة نحو هذا زيد اي رجل ومنه قوله

فاومئت ايماءً خفيا لحبتر   فلله عينا حبتر ايما فتى

( وفي ذا الحذف ) المذكور في صلة اي وهو حذف
العائد اذا كان مبتدا ( ايا غير اي ) من الموصولات
( يقتفي ) غير اي مبتدا و يقتفي خبره وايا مفعول مقدم
واصل التركيب غير اي من الموصولات يقتفي ايا اي
يتبعها في جواز حذف صدر الصلة ( ان يستطل وصل )
فحو ما انا بالذي قائل لك سوءًا اي بالذي هو قائل
لك ومنه وهو الذي في السماء اله اي هو في السماء
اله ( وان لم يستطل ) الوصل ( فالحذف نزر ) لا يقاس
عليه واجازه الكوفيون ومنه قراءة يحيى بن يعمر « تماما
على الذي احسن » وقراءة مالك ابن دينار وابن السماك
« ما بعوضة » بالرفع وقوله

لا تنو إلّا الذي خير فما شقيت
إلّا نفوس الالى للشر ناوونا

وقوله   من يعن بالحمد لا ينطق بما سفه
ولا يحد عن سبيل المجد والكرم

( وابوا ان يختزل ) العائد المذكور اي يقتطع ويحذف
( ان صلح الباقي ) بعد حذفه ( لوصل مكمل ) بان كان
ذلك الباقي بعد حذفه جملة او شبهها لانه والحالة
هذه لا يدرى اهناك محذوف ام لا لعدم ما يدل عليه
ولا فرق في ذلك بين صلة اي وغيرها فلا يجوز جاءني
الذي يضرب او ابوه قائم او عندك او في الدار على
ان المراد هو يضرب او هو ابوه قائم او هو عندك او هو
في الدار ولا يعجبني ايهم يضرب او ابوه قائم او عندك
او في الدار كذلك اما اذا كان الباقي غير صالح للوصل
بان كان مفردا او خاليا عن العائد نحو « ايهم اشد »
« وهو الذي في

ايا مطلقا ) اي اعرابا مطلقا او حال كون ايا مطلقا على انه نعت مصدر محذوف
او حال من مفعول محذوف ( قوله لا تضاف اي لنكرة ) المراد اي التي الكلام
فيها وهي الموصولة بدلالة ما سبق وما ياتي من قوله ايضا تكون اي موصولة
كما عرف فتخرج اي المنعوت بها والواقعة حالا لانهما لا يضافان إلّا لنكرة
والاستفهامية والشرطية لانهما يضافان للنكرة وكذا المعرفة اذا كانت مثناة او
مجموعة ومنه اي الزيدين احسن الي او عطف عليها مثلها بالواو . واورد على كون
الموصولة لا تضاف إلّا لمعرفة ولو تقديرا انها معرفة بالصلة فيجتمع عليها معرفان
واجيب بان ايا محتاجة لتعريف جنس ما وقعت عليه ولتعريف عينه فالاول
بالمضاف والثاني بالصلة ( قوله متقدم ) اي لتمتاز عن الشرطية والاستفهامية
فانهما لا يعمل فيهما إلّا متاخر وقد يقال ان الامتياز يكفي فيه ان الموصولة يعمل فيها
المتقدم والمتاخر ولعله لذلك ذهب البصريون الى ان عمل المتاخر فيها جائز
تدبر ( قوله اي كذا خلقت ) يعني وضعت على عدم الجواز الذي ذكرته اي
وضعت وضعا يقتضي عدم جواز ذلك حيث روعي فيه العموم المنافي للتعيين
الذي يقتضيه الماضي فقد قال في التصريح قال ابن السراج موجها قول الكسائي
ما معناه ان ايا وضعت على الابهام والعموم كذا فاذا قلت يعجبني ايهم يقوم
فكانك قلت يعجبني شخص يقع منه القيام كائنا ما كان ولو قلت اعجبني ايهم
قام لم يقع إلّا على الشخص الذي اتصف بالقيام في الخارج فيخرجها ذلك عما
وضعت له من العموم هذا كلامه ولكن لا يخفى ان التعيين الذي نفاه اولا
واثبته ثانيا انما بينه في الفعل الواقع صلة والمطلوب بيانه في نفس العامل
ولا يلزم من ثبوت ذلك في الصلة ثبوته في العامل كالعكس فليس فيه تطبيق
الدليل على المدعى على ان الموصولات مطلقا وان كانت مبهمة في ذاتها موضوعة
على ان تعين بصلاتها ولو سلم فالذي ينافي ابهامها تعيين صلاتها لا عواملها
والنفس اميل لكون الكسائي لم تلح له العلة كما قيل وربما يؤيده ذهاب
البصريين الى جواز عمل الماضي فيها فليتامل كل التامل ( قوله اذا كان مبتدا )
هو من جملة التفسير لذا الحذف المشار به لقوله وصدر وصلها ضمير انحذف
فان كون الضمير صدرا يقتضي ابتدائيته ( قوله وان لم يستطل الوصل فالحذف
نزر الخ ) منه لاسيما زيد ان رفع زيد فسيقول الشارح في خاتمة الاستثناء
وما موصولة او نكرة موصوفة بالجملة والتقدير ولا مثل الذي هو يوم او لا مثل
شيء هو يوم ويضعفه في نحو لا سيما زيد حذف العائد المرفوع مع عدم الطول
وصرح صاحب المغني في بحث سي بذلك وكذا شروح التسهيل . فما قيل
يستثنى منه لا سيما زيد فانهم جوزوا ان تكون ما موصولة وزيد خبر مبتدا
محذوف اي هو زيد وهو مقيس لا يناسبه كما لا يخفى ( قوله ولا فرق في
ذلك بين صلة اي وغيرها ) اي ان هذا مشترط في صلة غير اي كما هو مشترط

فيها وانما قيد بغي ذلك لان ما قبله وهو استطالة الصلة انما يشترط في غير صلة اي لا فيها . نعم الطول لا بقيد الصلة لازم لاي لا تنفك عنه فلا يشترط ايضا قال الرضي لحصول الاستطالة في نفس الموصول بسبب الاضافة وان لم تطل الصلة هذا كلامه وفي التسهيل بشرط الاستطالة في صلة غير اي و بلا شرط في صلتها فافهم (قوله ذكر غير الناظم لحذف العائد المبتدا شروطا اخر) قد زيد على ما ذكره هو ايضا شروطا اخر * احدها ان لا يكون بعد حرف نفي نحو جاء الذي ما هو قائم * ثانيها ان لا يكون بعد اداة الحصر نحو جاء الذي ما في الدار إلّا هو وانما في الدار هو (قوله اذا كان مرفوعا غير مبتدا لا يجوز حذفه) قال الرضي اذ غير ذلك اما خبره وكون الضمير خبر مبتدا اقل قليل فلا يكون اذا دليل على ان خبر المبتدا هو المحذوف بل يحمل على ان المحذوف هو المبتدا لكثرة وقوعه ضميرا واما فاعل فلا يحذف ولا يجوز حذفه واما خبر ان وحكمه حكم خبر المبتدا كما ذكرنا واما اسم ما الحجازية فلا يحذف اصلا لضعف عملها هذا كلامه (قوله نحو جاء الذي اياه اكرمت) اي مما عدل فيه عن الاتصال الى الانفصال لعلة معنوية كالحصر او الاهتمام وإلّا فيجوز الحذف فيه نحو « بما آتيتهن كلهن » اي آتيتهن اياهن كلهن « فاكهين بما آتاهم ربهم » اي اياهم لان اتصال الضميرين المتحدين ممتنع في غير الغيبة شاذ فيها كما تقدم (قوله تنبيه في عبارته امور) الانصاف انه في عبارته ايضا امور * الاول انه لا معنى للاعتراض على المصنف بكونهم اختلفوا في التوكيد والعطف على العائد المحذوف المنصوب بشرطه * الثاني انه لا معنى للاعتراض بكونه انما لم يقيد الفعل بكونه تاما اكتفاء بالتمثيل كما هي عادته وإلّا فليجعل في المسالة الاتية كونه لم يقيد الوصف بكونه عاملا امرا في عبارته وإلّا فما الفرق * الثالث حيث جعل اشتراط ابن عصفور في جواز حذف العائد ان يكون متعينا للربط اعتراضا على المصنف فلم لم يجعل في المسالة السابقة اشتراط غير الناظم تلك الامور امرا في عبارته ايضا وإلّا فما الفرق على ان جعل ما تقدم امرا في عبارته اولى مما هنا لكون المسقط هناك ثلاثة شرائط وهنا واحدا على ان اشتراط ابن عصفور قد رد بانه متى كان العائد احدهما لا بعينه لا يسمى لا منصوبا ولا مجرورا فالصواب ان يقول تنبيهات الاول في عبارته امران ويبدل كلمة الثالث بالثاني والرابع بالثالث والخامس بالرابع وبهذا يعلم ما

السماء اله » جاز كما عرفت للعلم بالمحذوف * تنبيهان * الاول ذكر غير الناظم لحذف العائد المبتدا شروطا اخر احدها ان لا يكون معطوفا نحو جاء الذي زيد وهو فاضلان ثانيها ان لا يكون معطوفا عليه نحو جاء الذي هو وزيد قائمان نقل اشتراط هذا الشرط عن البصريين لكن اجاز الفراء وابن السراج في هذا المثال حذفه ثالثها ان لا يكون بعد لولا نحو جاء الذي لولا هو لاكرمتك * الثاني افهم كلامه ان العائد اذا كان مرفوعا غير مبتدا لا يجوز حذفه فلا يجوز جاء اللذان قام ولا اللذان جن (والحذف عندهم) اي عند النحاة او العرب (كثير منجلي * في عائد متصل ان انتصب * بفعل) تام (او وصف) هو غير صلة ال فالفعل (كمن نرجو يهب) اي نرجوه و « اهذا الذي بعث الله رسولا » اي بعثه « ومما عملت ايدينا » اي عملته والوصف كقوله

ما الله موليك فضل فاحمدنه به   فما لدى غيره نفع ولا ضرر

اي الذي الله موليكه فضل وخرج عن ذلك نحو جاء الذي اياه اكرمت وجاء الذي انه فاضل وجاء الذي كانه زيد والضاربها زيد هند فلا يجوز حذف العائد في هذه الامثلة وشذ قوله

ما المستفز الهوى محمود عاقبة   ولو اتيح له صفو بلا كدر

وقوله

في المعقب البغي اهل البغي ما   ينهى امرءا حازما ان يساما

وقوله

اخ مخلص واف صبور محافظ   على الود والعهد الذي كان مالك

اي كانه مالك * تنبيه * في عبارته امور الاول ظاهرها ان حذف المنصوب بالوصف كثير كالمنصوب بالفعل وليس كذلك ولعله انما لم ينبه عليه للعلم باصالة الفعل في ذلك وفرعية الوصف فيه مع ارشاده الى ذلك بتقديم الفعل وتاخير الوصف الثاني ظاهرها ايضا التسوية بين الوصف الذي هو غير صلة ال والذي هو صلتها ومذهب الجمهور ان

منصوب صلة ال لا يجوز حذفه وعبارة التسهيل وقد يحذف منصوب صلة الالف واللام * الثالث شرط جواز حذف هذا العائد ان يكون متعينا للربط قاله ابن عصفور فان لم يكن متعينا لم يجز حذفه نحو جاء الذي ضربته في داره * الرابع انما لم يقيد الفعل بكونه تاما اكتفاءً بالتمثيل كما هي عادته * الخامس اذا حذف العائد المنصوب بشرطه ففي توكيده والعطف عليه خلاف اجازه الاخفش والكسائي ومنعه ابن السراج واكثر المغاربة واتفقوا على مجيء الحال منه اذا كانت متاخرة عنه نحو هذه التي عانقت مجردة اي عانقتها مجردة فان كانت الحال متقدمة نحو هذه التي مجردة عانقت فاجازها ثعلب ومنعها هشام وهذا شروع في حكم حذف العائد المجرور وهو على نوعين مجرور بالاضافة ومجرور بالحرف وبدا بالاول فقال (كذاك) اي مثل حذف العائد المنصوب المذكور في جوازه وكثرته (حذف ما بوصف) عامل (خفضا كانت قاض بعد فعل (امر من قضى) قال تعالى «فاقض ما انت قاض» اي قاضيه ومنه قوله

ويصغر في عيني تلادي اذا انثنت    يميني بادراك الذي كنت طالبا

اي طالبه اما المجرور باضافة غير وصف نحو جاء الذي وجهه حسن او باضافة وصف غير عامل نحو جاء الذي انا ضارب به امس فلا يجوز حذفه * تنبيه * انما لم يقيد الوصف بكونه عاملا اكتفاءً بارشاد المثال اليه و (كذا) يجوز حذف العائد (الذي جر) وليس عمدة ولا محصورا (بما الموصول جر) من الحروف مع اتحاد متعلقي الحرفين لفظا ومعنى (كمر بالذي مررت فهو بر) اي مررت به ومنه «ويشرب مما تشربون» اي منه وقوله

لا تركنن الى الامر الذي ركنت    ابناء يعصر حين اضطرها القدر

اي ركنت اليه وقوله

لقد كنت تخفي حب سمراء حقبة    فبح لان منها بالذي انت بائح

اي بائح به وخرج عن ذلك نحو جاء الذي مررت به ومررت بالذي مر به ومررت بالذي ما مررت الا به ورغبت في الذي رغبت عنه وحللت في الذي حللت به ومررت بالذي مررت به تعني باحدى الباءين السببية وبالاخرى الالصاق وزهدت في الذي رغبت فيه وسررت بالذي فرحت به ووقفت على الذي وقفت عليه تعني باحد الفعلين الوقف وبالاخر الوقوف فلا يجوز حذف العائد في هذه الامثلة واما قول حاتم

ومن حسد يجور علي قومي    واي الدهر ذو لم يحسدوني

اي فيه وقول الاخر

وان لساني شهدة يشتفى بها    وهو على من صبه الله علقم

اي عليه فشاذان وحكم الموصوف بالموصول في ذلك حكم الموصول كما في قوله   لاتركنن الى الامر الذي ركنت   البيت   وقد اعطى الناظم ما اشرت اليه من القيود بالتمثيل * تنبيهان * الاول حذف العائد المنصوب هو الاصل وحمل المجرور عليه لان كلا منهما فضلة واختلف في المحذوف من الجار والمجرور اولا فقال الكسائي حذف الجار اولا ثم حذف العائد وقال غيره حذفا معا وجوز سيبويه والاخفش الامرين . اه . الثاني قد يحذف ما علم من موصول غير ال

في قول من قال على قوله الخامس في جعل هذا من الامور الواردة على عبارة المصنف نظر فكان الاولى ان يجعله تنبيها ثانيا فليتامل (قوله منصوب صلة الالف واللام) اي الذي هو عائدها كما يدل عليه صدر عبارته حيث قال ويجوز حذف عائد غير الالف واللام ان كان متصلا منصوبا بفعل او وصف الخ وانما اتى بكلام التسهيل لمخالفته الجمهور الحاكمين بمنع ذلك (قوله الذي جر وليس عمدة ولا محصورا بما الموصول الخ) ان حمل قوله تعالى «ذلك الذي يبشر الله عباده» اي به على انه حذف الجار اولا فانتصب العائد على المفعولية توسعا ثم حذف كان حذفه قياسا مندرجا في المسالة السابقة والا فهو مسموع والشروط المذكورة انما هي للحذف القياسي (قوله اي منه) انما قدر ذلك ولم يقدر منصوبا اي تشربونه ويندرج في المسالة السابقة ويكون صحيحا باعتبار ان ما يشرب منه مشروب لهم باعتبار جنسه لكونه الانسب حيث قال ويشرب مما دون ان يقول ويشرب ما تدبر (قوله فلا يجوز حذف العائد في هذه الامثلة) اجازه بعضهم في سررت بالذي فرحت به وخرج عليه «فاصدع بما تؤمر» اي به (قوله فشاذان) هذا اعتماد منه لما مال اليه الشيخ الاثير وذلك ان المصنف ذكر في التسهيل وشرحه انه يجوز الحذف وان لم توجد الشروط فيما اذا تعين الحرف الجار نحو الذي سررت يوم الجمعة اي فيه والذي رطلان بدرهم لحم اي منه قال فحسن الحذف تعيين المحذوف كما حسنه في الخبر والموصول اولى بذلك لاستطالته . ورده الشيخ الاثير وقال لم يذكر ذلك احد في الصلة وانما ذكروه في الخبر ولا ينبغي ان يقاس عليه ولا ان يذهب اليه الا بسماع من العرب فافهم (قوله واختلف في المحذوف الخ) هو على حذف بدليل ما بعده اي اختلف من سال وقال المحذوف منهما اولا اي شيء فمن مجيب بالتعيين اي المحذوف اولا الجار ثم حذف العائد ومن يجيب بالتخطئة اي لم يحذف شيء منهما اولا بل حذفا معا يدل على ذلك قوله فقال الكسائي فاندفع ما اورد عليه تدبر *

## ( المعرف باداة التعريف )

كانه لم يقل ذو الاداة وان كان الاخصر المناسب لكونه لم يقل المعرف بالاضمار ليكون كل من الباب وترجمته وعبارة الترجمة المعرف بالاداة فتحصل غاية المناسبة لكن كان الاولى ان لا يقول التعريف فانه غير محتاج اليه اذ لا يتخيل احد اذا قيل ذلك انه معرف باداة وليست اداة تعريف وصحح بان الباء للمصاحبة ليعم مدخولها المعرف بها كالنمط وبغيرها كالان والذين ثم اللاتي . واعلم ان الخلاف المذكور في هذا الباب نقل عن السعد انه يجري في ال الموصولة وقال الحافظ السيوطي لم ار من حكى خلافا هل هي بجملتها موصولة او اللام فقط كما قيل بذلك في ال المعرفة ولجريانه اتجاه لكن المفهوم من عباراتهم الجزم بانها بجملتها الموصول هذا ومما يذكر فيه قول الناظم او اللام فقط ما في نفح الطيب عن سعد الدين ابن العارف ابن عربي انه قال

لما تبدى عارضاه في نقط   قيل صباح بظلام اختلط
وقيل سطر الحسن في خديه خط   وقيل نمل فوق عاج انبسط
وقيل مسك فوق در قد نقط   وقال قوم انها اللام فقط

( قوله فنمط عرفت ) نمط مبتدا معرفة بالقصد الى لفظه . فما قيل انه سوغ الابتداء به الوصف بما بعده غير محتاج اليه ( قوله زائدة معتد بها في الوضع ) اي زائدة في كلمة التعريف لا عليها كما ان لعل موضوعة للترجي واللام زائدة فيها والانطلاق موضوع للحدث المخصوص ونونه زائدة فيه كذا قيل وظني انه لا يقبل فتثبت فيه ( قوله اقرب ) جعل ما ذكره ادلة للاقربية مع ان المصنف جعلها ادلة للصحة فان راعى في ذلك جواب الشيخ الاثير فلا تصح الاقربية ولا الصحة وكانه راى ان ذلك هو المحقق من الدليل وانه مراد المصنف من الصحة ( قوله من دعوى الزيادة الخ ) رده الشيخ الاثير بانه قد زعم النحاة زيادة اولى لامي لعل ولك ان تقول ان هذا يخاطب به ايضا ذلك الزاعم وان تفرق بينهما بان دعوى ذلك في لعل سهلها ما فيها من معنى الفعل وعمله والفعل اهل للزيادة فيه . وقد اجيب ايضا بان لعل خارجة عن القياس فلا يحمل عليها غيرها وفيه انه ليس مقصود المعترض القياس بل ابداء النظير لان المصنف ذكر ان راي سيبويه مود لعدم النظير بخلاف راي الخليل هذا وقد جعل الشارح الاعتراض على سيبويه لزوم الزيادة فيما لا اهلية فيه لها وقد جعله المصنف لزوم تصدير الزيادة فيما لا اهلية فيه لها وكانه راى كفايته في المطلوب والّا فمقام الرد انما يناسب الاقوى فليتامل ( قوله اهلية ) بفتح الهمزة وكان بعض المشايخ الاجلة يقول من ضم همزة اهلية فليس فيه اهلية ( قوله وان فتحت فلعارض ) قيل قد يقال فتحها هنا ايضا لعارض وهو كثرة الاستعمال وهو شيء ابداه المصنف ودفعه فانه قال الرابع لزوم فتح الوصلية بلا داع ولا نظير له قال واحترزت باللزوم ونفي الداعي من همزة ايمن في القسم لورودها بالوجهين الكسر والفتح حذرا من الانتقال من كسر الى ضمتين دون حاجز حصين ولم تضم هربا من توالي الامثال المستثقلة فان جعل داعي الفتح في ال طلب التخفيف لكثرة الاستعمال لزم محذور اخر اذ التخفيف مصلحة متعلقة باللفظ فلا يترتب عليه الحكم الّا مشروطا بسلامته من مفسدة متعلقة

---

ومن صلة غيرها فالاول كقوله

امن يهجو رسول الله منكم   ويمدحه وينصره سواء

والثاني كقوله

نحن الالى فاجمع جموعك ثم وجههم الينا

وقد تقدم هذا الثاني * خاتمة * الموصول الحرفي كل حرف اول مع صلته بمصدر وذلك ستة ان وان وما وكي ولو والذي نحو « اولم يكفهم انا انزلنا » « وان تصوموا خير لكم » « بما نسوا يوم الحساب » لكيلا يكون على المومنين حرج » « يود احدهم لو يعمر » « وخضتم كالذي خاضوا »

---

( المعرف باداة التعريف )

( ال ) بجملتها ( حرف تعريف ) كما هو مذهب الخليل وسيبويه على ما نقله في التسهيل وشرحه ( او اللام فقط ) كما هو مذهب بعض النحاة ونقله في شرح الكافية عن سيبويه ( فنمط عرفت قل فيه النمط ) فالهمزة على الاول عند الاول همزة قطع اصلية وصلت لكثرة الاستعمال وعند الثاني زائدة معتد بها في الوضع وعلى الثاني همزة وصل زائدة لا مدخل لها في التعريف وقول الاول اقرب لسلامته من دعوى الزيادة فيما لا اهلية فيه للزيادة وهو الحرف وللزوم فتح همزته وهمزة الوصل مكسورة وان فتحت فلعارض كهمزة ايمن الله فانها انما فتحت لئلا ينتقل من كسر الى ضم دون حاجز حصين

بالمعنى كخوف اللبس وهو هنا لازم لالتباسها وصلية مفتوحة بهمزة الاستفهام فيعاملها الناطق بما يلائمها من ابدال وتسهيل فرقا بين الخبر والاستفهام وهو مستلزم وقوع البدل حيث لا يقع المبدل منه لعدم ثبوت الوصلية مبدوا بغيرها فاذا فعل بها احد الامرين بعد الاستفهامية وقع البدل حيث لا تقع وفيه ترجيح فرع فوجب اطراحه هذا كلامه (قوله وللوقف عليها في التذكر واعادتها الخ) اي تذكر ما بعدها وللعرب في الوقف عليها طريقان سكون آخرها كما في البيتين والحاق مدة تشعر باسترساله في الكلام ويقولون الي ثم يتذكرون فيقولون الرجل كما تقول قدي ثم تقول قد فعل ولا يوقف إلّا على ما كان على حرفين افاده صاحب الهمع وهو بمجرده يقتضي ان الوقف للتذكر تعاد معه ال ولم يقتض ان اعادة ال معه واجبة بل قوله كما في البيتين يقتضي خلافه وكلام الشارح سواء قري فيه واعادتها بالنصب على المعية او بالجر عطفا على الوقف والحال انه لم يعد اللام لم يقتض إلّا ان الوقف عليها في التذكر تارة لا يكون مع اعادتها بكمالها لعدم الضرورة لاعادتها كما في البيتين وتارة يكون معه لتلك الضرورة كما في البيت بعدهما . وبالجملة لا تنافر بين مجرد الكلامين بوجه . نعم فات الشارح ما في الهمع من ان الوقف للتذكر يكون بالحاق مدة تشعر بالاسترسال . وفات صاحب الهمع ما في الشرح من انه تعاد ال بكمالها حيث الاضطرار على ان الحاق المدة المذكورة انما هو اذا لم يقصد الوقف لا اذا قصد كما في ما هنا ففي التسهيل اذا نطق بكلمة متذكر غير قاصد للوقف وصل آخرها بمدة تجانس حركته ان كان متحركا وبياء ساكنة بعد كسرة ان كان صحيحا تاما (قوله ودليل الثاني شيئان الخ) يريد ان دليل القول بكون اداة التعريف اللام فقط شيئان * الشيء الاول ان المعرف يمتزج بالكلمة حتى يصير كاحد اجزائها وكل ما كان كذلك فهو ليس على حرفين ينتج المعرف ليس على حرفين ويتبين الربط بين هذا القياس ونتيجته بامرين * الاول ان العامل يتخطى المعرف وكل ما يتخطاه العامل فقد امتزج بالكلمة وكل ما امتزج بالكلمة فهو ليس على حرفين ولو انه على حرفين لما امتزج بالكلمة ولو لم يمتزج بالكلمة ما تخطاه العامل لكنه تخطاه العامل فهو ممتزج بالكلمة فهو ليس على حرفين * الثاني ان قولك رجل والرجل في قافيتين لا يعد ايطاء وكل ما كان كذلك فالمعرف ممتزج بمدخوله وكل ما امتزج فهو ليس على حرفين ولو انه ثناءي لقام بنفسه اي لما امتزج ولو لم يمتزج لوجد الايطاء في ذلك الفرض لان مدخول ال لا يكون معرفة حينئذ لكون المعرف يمتزج ولا بد لكن لا ايطاء فالمعرف ممتزج فليس على حرفين * الشيء الثاني ان التعريف ضد التنكير وعلامة التنكير حرف احادي وهو التنوين فليكن مقابله الذي هو علامة التعريف كذلك احادي . وفيهما اي في كل من الشيء الاول بامريه والشيء الثاني نظر . وبيان ذلك في الشيء الاول من حيث الامر الاول انكم زعمتم ان الكون على حرفين ملزوم لعدم تخطي العامل لانه ملزوم لعدم الامتزاج الملزوم له وملزوم الملزوم ملزوم ولا نسلم ملزومية الكون على حرفين لعدم تخطي العامل والسند ان ها التنبيه على حرفين وهي لم تمتزج فلم تتم دلالة ذلك الدليل على احادية المعرف . ومن حيث الامر الثاني انكم جعلتم الكون ثنائيا ملزوما للقيام بالنفس اي لعدم الامتزاج وهو ممنوع والسند ان ها التنبيه ثنائية وهي غير قائمة بنفسها

اي هي

وللوقف عليها في التذكر واعادتها بكمالها
حيث اضطر الى ذلك كقوله

يا خليلي اربعا واستخبرا الـ
ـمنزل الدارس من حي حلال
مثل سحق البرد عفى بعدك الـ
ـقطر مغناه وتاويب الشمال

وكقوله

دع ذا وعجل ذا والحقنا بذا الـ
شحم انا قد مللناه بجل

ودليل الثاني شيئان الاول هو ان المعرف يمتزج بالكلمة حتى يصير كاحد اجزائها الا ترى ان العامل يتخطاه ولو انه على حرفين لما تخطاه وان قولك رجل والرجل في قافيتين لا يعد ايطاء ولو انه ثناءي لقام بنفسه الثاني ان التعريف ضد التنكير وعلم التنكير حرف احادي وهو التنوين فليكن مقابله كذلك وفيهما نظر وذلك لان العامل يتخطى ها التنبيه في قولك مررت بهذا وهو على حرفين وايضا فهو لا يقوم بنفسه ولا الجنسية من علامات التنكير وهي على حرفين فهلا حمل المعرف عليها

اي هي ممتزجة . وفي الشيء الثاني انه انما ينهض لو لم يوجد حمل الشيء على ضده فيما ذهب اليه من ثنائية المعرف وهو ممنوع فان لا علامة التنكير الذي هو ضد التعريف فلتحمل عليها علامة التعريف . هذا غاية ما يرضى به التدبر الصادق في ضم ما تناثر من كلام الشارح على قانون النظر والّا فظاهره ان قوله بدليل الى قوله الثاني دليل لصغرى القياس وهي ان المعرف يمتزج بالكلمة حتى يصير كاحد اجزائها وليس يلائم ذلك قوله ولو انه على حرفين لما تخطاه وقوله ولو انه ثناءي لقام بنفسه انما يلائم ذلك الاستدلال على اصل دعوى ان المعرف ليس على حرفين اما الملائم لاثبات الامتزاج فهو ان يقال ولو انه لم يمتزج لما تخطاه ولو انه لم يمتزج لوجد الايطاء ثم لو قال كذلك ما لاقاه قوله في الجواب وذلك لان العامل الى قوله لا يقوم بنفسه كما لا يخفى ولو سبقت له السلامة من ذلك كله لقال هكذا . ودليل الثاني شيئان * الاول ان المعرف يمتزج بالكلمة حتى يصير كاحد اجزائها ولو انه على حرفين لما امتزج وان العامل يتخطاه ولو انه على حرفين لما تخطاه وان قولك رجل والرجل في قافيتين لا يعد ايطاء ولو ان ال على حرفين لعد ذلك ايطاء لان الثناءي يقوم بنفسه فلا يعرف مدخوله الثاني ان التعريف ضد التنكير وعلم التنكير حرف احادي وهو التنوين فليكن مقابله كذلك وفيهما نظر الخ . ولا ضرر في جعل تلك الثلاثة شيئا واحدا او قال هكذا . ودليل الثاني اشياء * الاول ان المعرف يمتزج بالكلمة حتى يصير معها كاحد اجزائها ولو انه على حرفين لما امتزج * الثاني ان العامل يتخطاه ولو انه على حرفين لما تخطاه الثالث ان قولك رجل والرجل في قافيتين لا يعد ايطاء ولو ان ال على حرفين لعد ذلك ايطاء لان الثناءي يقوم بنفسه فلا يعرف مدخوله . الرابع ان التعريف ضد التنكير وعلم التنكير حرف احادي وهو التنوين فليكن مقابله كذلك وفيها نظر لان ها التنبيه ممتزجة بمدخولها وقد تخطاها العامل ولا تقوم بنفسها وهي على حرفين ولا الجنسية الخ . هذا وتعبيره اولا بانه على حرفين وثانيا بانه ثناءي محض تفنن وانما لم يقل ولا يقوم بنفسه من غير ان يقول ايضا فهو مع انه اخصر ايماء لكونه قصد منه غير ما قصد مما قبله فان ما قبله ناظر لقوله ولو انه على حرفين لما تخطاه والثاني ناظر لقوله ولو انه ثناءي لقام بنفسه . هذا ما سمح ذهني به في هذا المقام والله ولي الانعام (قوله واعلم ان اسم الجنس الخ) قد قيل ان ال مشتركة لفظا بين تعريف الحقيقة وتعريف العهد الخارجي وتعريف الاستغراق وتعريف العهد الذهني وقيل انها مشتركة بين ذلك معنى وقيل انها مشتركة لفظا بين تعريف العهد الخارجي اي الاشارة الى الحصة وبين تعريف الجنس اي الاشارة الى الماهية من حيث هي او في ضمن فرد ما او في ضمن جميع الافراد . والمتبادر من كلام الشارح الاول وقد يتنزل على الثاني بل وعلى الثالث ايضا فان الاطلاق المذكور فيه يحتمل ان يكون اطلاق المشترك اللفظي على معانيه او اطلاق الكلي على جزئياته او المركب منهما وليس صريحا في الاول كما لا يخفى (قوله قد يشار به) اي قد يدل به على نفس حقيقته الحاضرة في الذهن اما الحقيقة فمن كون المدخول اسم جنس واما الحضور في الذهن فمن كون ال للتعريف واما التقييد بنفس المفسرة بمن غير الخ فمن الوضع او القرينة على قولي الاشتراك اللفظي او

واعلم ان اسم الجنس الداخل عليه اداة التعريف قد يشار به الى نفس حقيقته الحاضرة في الذهن

المعنوي . ومـا قيل اي يراد به نفس حقيقته وإلّا فالمشار به الى ان المراد الحقيقة ال لا مدخولها ليس على ما ينبغي (قوله من غير اعتبار الخ) عدم اعتبار الشيء ليس اعتبارا لعدمه فتناول لام الجنس لام الحقيقة المجردة ولام الحقيقة المطلقة (قوله ومدخولها) اي من حيث كونه مدخولا لها في معنى علم الجنس اي قريب منه وشبيه به في تعريف الجنس وليس هو هو لكون التعريف في الاول ذاتيا وفي الثاني جوهريا وهذا لانهم يقولون فرق بين كون الشيء في معنى الشيء وكون الشيء الشيء على الاطلاق وقس على هذا نظائره الاتية وتدبر (قوله الى حصة) في حواشي السعد لحفيده الاولى ان يقول الى فرد وقد اشير في الحواشي السلكوتية على المطول الى رده بان الحصة عندهم والفرد بمعنى واحد والفرق بينهما اصطلاح المناطقة (قوله مكنيا عنه بما) اي مدلولا عليه على وجه الخفاء بما فان لفظ ما عام في الذكر والانثى لكن قرينة التحرير تدل على ان المراد به الذكر فالكناية لغوية على ما هو الاظهر و يحتمل على بعد ان تكون اصطلاحية مطلوبا بهـا غير صفة ولا نسبة فان التحرير من لوازم الذكر وقد ذكرت الصفة وهي التحرير ليتوصل بها الى الموصوف المختصة به . واعلم ان مرادهم باللازم في باب الكناية انمـا هو الرادف والتابع لا الذي لا ينفك على ما هو المحقق وان الانتقال في زيد كثير الرماد انما هو من كثرة الرماد الى الكرم إلّا ان السكاكي يقـول فيه انه انتقال من اللازم الى الملزوم وصاحب التلخيص يقول عكسه ظنا منه بالسكاكي . وفي المطول فالانتقال من ابي لهب الى جهنمي من اللازم الى الملزوم او من الملزوم الى اللازم على اختلاف الرايين . اهـ . وحينئذ فالكناية فيما ذكر تجري على القولين خلافا للناظرين فتثبت (قوله فان ذلك كان خاصا بالذكور) الاشارة راجعة للتحرير المدلول عليه بمحررا لا للنذر المفهوم من نذرت على ما وهم وعبارة شرحي التلخيص فان لفظ ما وان كان يعم الذكور والاناث لكن التحرير وهو ان يعتق الولد لخدمة بيت المقدس انما يكون في الذكور دون الاناث (قوله او لحضور معناها في علم المخاطب) عطف على لتقدم ذكرها في اللفظ والمراد علم المخاطب الذي لم ينشا عن حس بقرينة قوله او حسه (قوله فالاداة) اي في المتقدم الذكر بقسميه وفي الحاضر المعنى بقسميه (قوله بل في الذهن) اي بل معين في الذهن بتعيين حقيقته (قوله ولهذا نعت بالجملة) اي ولاجل كون المدخول في معنى النكرة جاز ان تعرب الجملة بعده نعتا في البيت المذكور وانما اقتصر في البيت على النعتية مع جواز الحالية بل هي المتبادرة لان المعنى الجزل في البيت عليها الغير المحتاج للصرف عن الظاهر ففي حواشي المطول الشريفية لم يرد باللئيم الحقيقة ولا الاستغراق وهو ظاهر ولا المعهود المعين لقصوره عن اداء ما هو المقصود من التمدح بالاناة والوقار في مواضع تطيش فيها اولو الاحلام السخيفة ولا يثبت فيها إلّا ارباب العزائم الكاملة وانما قال امر بصيغة المضارع مع ان الموافق لقوله فمضيت صيغة الماضي دلالة على مرور مستمر كانه قال امر وقتا بعد وقت على لئيم من اللئام موصوف بسب بعد سب فلا اجازيه ولا التفت اليه وانفيه عنه . ومن هاهنا يعلم ان حمل يسبني على الحال وتقييد المرور بوقت مخصوص ليس بجيد (قوله وقد يشار به الى جميع الافراد) اي عند قيام قرينة على ان المراد كل فرد فرد يقينية في المقام اليقيني وخطابية في المقام

من غير اعتبار لشيء مما صدق عليه من الافراد نحو الرجل خير من المراة فالاداة في هـذا لتعريف الجنس ومدخولها في معنى علم الجنس وقد يشار به الى حصة ممـا صدق عليه من الافراد معينة في الخارج لتقدم ذكرها في اللفظ صريحا او كنـاية نحو « وليس الذكر كالانثى » فالذكر تقدم ذكره في اللفظ مكنيا عنه بما في قولها « نذرت لك مـا في بطني محررا » فان ذلك كان خاصا بالذكور والانثى تقدم ذكرهـا صريحا في قولهـا « رب اني وضعتها انثى » او لحضور معناها في علم المخاطب نحو « اذ هما في الغار » او حسه نحو القرطاس لمن فوق سهمـا فالاداة لتعريف العهـد الخارجي ومدخولها في معنى علم الشخص وقد يشار به الى حصة غير معينة في الخارج بل في الذهن نحو قولك ادخل السوق حيث لا عهد بينك و بين مخاطبك في الخارج ومنه واخاف ان ياكله الذئب والاداة فيه لتعريف العهد الذهني ومدخولها في معنى النكرة ولهذا نعت بالجملة في قوله ــ ولقد امر على اللئيم يسبني ــ وقد يشار به الى جميع الافراد على سبيل الشمول اما حقيقة نحو « ان الانسان لفي خسر »

الخطابي

الخطابي ومنه خوف الوقوع في التحكم كما بينوه في فلان يعطي الدينار ، وما قيل اي ان لم توجد قرينة البعضية سواء وجدت قرينة الكلية او لم توجد فغير صحيح ما لم يحمل على ما ذكرنا لان الكلام في ال الاستغراقية (قوله او مجازا) الانسب بقوله الاتي مبالغة ان يكون مجاز استعارة بان يشبه الفرد بجميع الافراد لجمعه جميع خصائصهم من العلم والادب ونحو ذلك ويطلق على الفرد ما يطلق على الجميع ولا ينافي هذا قوله بعد لاستغراق خصائصه لانه نظير قولك انت الاسد لاثبات الشجاعة لك وعلى هذا جاء قول ابي نواس

وليس على الله بمستنكر ان يجمع العالم في واحد

وقول المتنبي

هي الغرض الاقصى ورويتك المنى ومنزلك الدنيا وانت الخلائق

وقول السلامي

اليك طوى عرض البسيطة جاعلا قصارى المطايا ان يلوح لها القصر
فكنت وعزمي في الظلام وصارمي ثلاثة اشباه كما اجتمع النسر
فبشرت آمالي بملك هو الورى ودار هي الدنيا ويوم هو الدهر

وقوله ايضا

اقبل علي وقل ضيفي ومتبعي وشاعري قاصدي راجي ممتاري
انت الانام ومن ادعو وحضرتك الـ دنا فاين اقضي بعض اوطاري

وقول الارجاني

يا سائلي عنه لما جئت امدحه هذا هو الرجل العاري من العار
لقيته فرايت الناس في رجل والدهر في ساعة والارض في دار

وقولي

يا رئيسا لقيته في اوان فلقيت الورى وكل اوان
وعظيما وزنته بالبرايا فاباهم جلاله للاوزان

وقول ابي دلف عكسا للمعنى المذكور

دعني اجوب الارض في فلواتها فلا الكرج الدنيا ولا الناس قاسم

وقول الاخر

فان رجعتم الى الاحسان فهو لكم عبد كما كان مطواع ومذعان
وان ابيتم فارض الله واسعة لا الناس انتم ولا الدنيا خراسان

(قوله فتصحب معرفا بغيرها وباقيا على تنكيره) يشير به الى ان المراد من زيادتها كونها غير معرفة ولذا زاد بعد قول المصنف تزاد كلمة ال تنبيها على انه عائد اليها بدون قيدها على نحو الاستخدام الذي ذكروه في عندي درهم ونصفه « وما يعمر من معمر ولا ينقص من عمره » ولم يزد قيد التعريف كما صنع الشارح البدر ايماء لكونه ليس على ما ينبغي من حيث ان الكون للتعريف لا يجامع الكون زائدا وان صح في الجملة باعتبار ان المراد الكائنة للتعريف في اصل وضعها وان لم تكن له هنا ثم انه اقتضى كلام الشارح البدر والشارح المحقق ان تزاد بالتاء اما الاول فلقوله اداة التعريف واما الثاني فلقوله كما يزاد غيرها وهو ان ثبت عن المصنف

او مجازا نحو انت الرجل علما وادبا فالارادة في الاول لاستغراق افراد الجنس ولهذا صح الاستثناء منه وفي الثاني لاستغراق خصائصه مبالغة ومدخول الارادة في ذلك في معنى نكرة دخل عليها كل (وقد تزاد) ال كما يزاد غيرها من الحروف فتصحب معرفا بغيرها وباقيا على تنكيره وتزاد (لازما) او غير لازم فاللازم في الفاظ محفوظة وهي الاعلام التي قارنت ال وضعها (كاللات) والعزى علمي صنمين والسموال

واليسع علمي رجلين ( و ) الاشارة نحو ( الان ) للزمن
الحاضر بناءً على انه معرف بما تعرفت به اسماء
الاشارة لتضمنه معناها فانه جعل في التسهيل ذلك
علة بنائه وهو قول الزجاج او انه متضمن معنى اداة
التعريف ولذلك بني لكونه رده في شرح التسهيل اما
على القول بان الاداة فيه لتعريف الحضور فلا تكون
زائدة ( والذين ثم اللاتي ) وبقية الموصولات مما فيه
ال بناء على ان الموصول يتعرف بصلته وذهب قوم
الى ان تعريف الموصول بال ان كانت فيه نحو الذي
والّا فبنيتها نحو من وما الّا ايا فانها تتعرف بالاضافة
فعلى هذا لا تكون ال زائدة وغير اللازم على ضربين
اضطراري وغيره وقد اشار الى الاول بقوله ( وللاضطرار )
اي في الشعر ( كبنات الاوبر ) في قوله

ولقد جنيتك اكموا وعساقلا
ولقد نهيتك عن بنات الاوبر

اراد بنات اوبر لانه علم على ضرب من الكماة
ردي كما نص عليه سيبويه وزعم المبرد ان بنات اوبر
ليس بعلم فال عنده غير زائدة بل معرفة و ( كذا ) من
الاضطراري زيادتها في التمييز نحو ( وطبت النفس
ياقيس السري ) في قوله

رايتك لما ان عرفت وجوهنا
صددت وطبت النفس ياقيس عن عمرو

اراد طبت نفسا لان التمييز واجب التنكير خلافا
للكوفيين واشار الى الثاني بقوله ( وبعض الاعلام )
اي المنقولة ( عليه

فذاك والّا فلا يناسبه ظاهر قوله لازما ودخل وان صح باعتبار ان لازما نعت
لمحذوف اي زيدا لازما ودخل اي ال باعتبار كونه حرفا او لفظا ( قوله واليسع )
هذا على انه عربي وحينئذ فحصرهم اسماء الانبياء العربية في صهشم يريدون
المتفق عليه منها واما على انه اعجمي فغاية ما يلزم ان تكون ال مما اشترك فيه
لغتان ولا ضرر فيه ( قوله والاشارة نحو الان للزمن الحاضر ) الظاهر من السوق
ان الاشارة عطف على الاعلام المخبر بها عن ضمير الالفاظ المحفوظة فيقدر المضاف
او يراد من الاشارة اللفظ لا المعنى وان قوله للزمن الحاضر حال اي حال كون الان
اسما للزمن الحاضر اي اسما للزمن الحاضر من حيث كونه يشار اليه وان قوله بناءً
علة لكون ال الان زائدة بدليل قوله بعده اما على القول بان الاداة فيه لتعريف
الحضور فلا تكون زائدة وحينئذ فالتعبير بالاشارة لا ينبغي لكون الان ليس من
اسماء الاشارة المعروفة لكن في كلام بعض المحققين انه منها فيكون مثل هنا
للمكان حسبما يشير الى ذلك كلام شرح التسهيل ويحتمل ان يكون بناءً الى قوله
الزجاج علة لذلك ولكونها من اسماء الاشارة على معنى ان ما ذهب اليه في
التسهيل من انها بنيت لتضمنها معنى الاشارة وان لم يضعوا له حرفا كما في هذا
وهذه ونحوه وفيه مخالفة لقوله او انه متضمن الخ فانه لا ينتج الّا عدم التعريف
لال ولقوله اما على القول الخ فانه يشير الى ان مقابله عدم التعريف ليس الّا
ويحتمل ان يكون للزمن الحاضر لغوا متعلقا بالاشارة فان لم يقدر لزم ان الكلام
في الالفاظ والاشارة حينئذ ليست منها والفصل بين المصدر وصلته وانه كان ينبغي
ان يقول في سابقه والاشارة كاللات والعزى لتضمين الخ وان قدر اسم لزم الاخيران
فقط ( قوله والذين ثم اللاتي ) قيل على الشارح المناسب لقوله سابقا وهي الاعلام
والاشارة ان يقول هاهنا والموصولات نحو الذين ثم اللات . وقد يقال في دفعه
سر العدول انه لو قال ذلك لسوى بين الموصولات في الذكر وهو يدافع في
الظاهر الترتيب الذكري الذي تفيده ثم في كلام المصنف ثم ان لزوم الزيادة في
الذين واللات بالنظر للغالب والّا فقد حكي سقوط ال منهما في لغة ( قوله والّا
فبنيتها ) اي ولو كان الموصول ال هذا وفي الاشباه والنظائر للحافظ السيوطي ونظير
ذلك المنادى نحو يا رجل قيل تعرف بالخطاب وقيل باللام المحذوفة وكان يا
انيبت منابها قال الابدي في شرح الجزولية وهو الصحيح الا ترى انك تقول
انت رجل قائم ولا يتعرف رجل بالخطاب فكان يا رجل في الاصل مجتلب له
ال التي للحضور ثم اختصرت ولذا لزمت يا ولم تحذف لئلا يتوالى الحذف
ولانها صارت عوضا ( قوله لانه علم ) اي بنات اوبر وصرح بعض المحققين
بكون اوبر علما ايضا ( قوله زيادتها في التمييز ) هذا ناظر لقوله قبل وباقيا على
تنكيره اما قوله معرفا بغيرها فينظر له كاللات والان والذين واللاتي و بنات اوبر
( قوله اراد طبت نفسا ) لانه المتبادر الذي لا تعسف فيه واشار باراد الى انه

قد

قد يجوز ان يكون النفس مفعولا لصددت مع تعسف (قوله دخلا) الفه للاطلاق كالف نقلا وتقدم توجيهه (قوله للمح ما) اي معنى مطابقي كما في الفضل او تضمني كما في الحارث او التزامي كما في النعمان كذا قيل ولا يخفى انه ان كانت تلك الدلالة قبل النقل فدلالة النعمان على الدم ليست التزاما وان كانت بعد فدلالة الفضل ليست مطابقة كما لا يخفى (قوله مما يقبل ال) الاولى ان يكون بيانا حالا من ضمير عليه وانما قيد به للاحتراز عن العلم الذي لا يقبل ال في اصله الذي يراد لمحه نحو اليزيد لان الفعل لا يقبل ال ولو موصولة على ما هو الحق ولا عبرة بحال الضرورة وحينئذ فال فيه زائدة ضرورة لا لمحا فليتدبر (قوله اي ينتقل النظر من العلمية الى الاصل) اي قبل ال فقد حصل اللمح قبلها فتدخل ال بعد ذلك فذكر ال ذا حين اذ كان اللمح حاصلا بدونها قبلها وحذفه سيان في عدم كون اللمح ماخوذا من واحد منهما اذ ليس اللمح فائدة مرتبة على ذكر ال حتى لا يساوي حذفها فالمراد نفي فائدة خاصة على ما يقتضيه السياق وهي ان ينظر من العلم الى الاصل بسببية ال الّا انه اورده في صورة العموم مبالغة . وبهذا عند التامل الصادق يندفع انه عند وجود ال يكون في الكلام قرينة لفظية تدل السامع على ان المتكلم لمح الاصل بخلاف المجرد من ال فانه وان لمح الاصل قبل الوضع ليس في الكلام ما يدل على ذلك فليسا بسيين (قوله هما سيان من حيث عدم افادة التعريف) اي على كل من شقي الترديد فيصح كلامه معه على اي الشقين حمل (قوله قال الخليل الخ) دليل للمسالة من اصلها (قوله لتجعله الشيء بعينه) اي لتدل على ان مدلول مدخولها الشيء الموصوف بالمعنى المنقول عنه بعينه (قوله مضاف) فيه تجوز باطلاق اسم الجزء على الكل اذ العلم بالغلبة مجموع المضاف والمضاف اليه على ما هو الظاهر (قوله فانه غلب على العبادلة) ال في العبادلة عوض عن المضاف اليه اي عبادلة الاسماء المذكورين واسم ان ضمير يعود الى ما ذكر من الاسماء المضافة ومقابلة الجمع بالجمع تقتضي انقسام الاحاد على الاحاد والتغليب واقع في الاسماء والمغلب عليه هو كل واحد ممن تسمى بعبد الله داخلا تحت وصف من الاوصاف الاضافية المذكورة والمعنى فان ابن عباس يتناول كل واحد من ابناء العباس وقد غلب على عبد الله منهم وابن عمر يتناول كل واحد من ابناء عمر وقد غلب على عبد الله منهم وهكذا . فظهر انه ليس الكلام في ان لفظ العبادلة علم بالغلبة حتى يرد انه ليس منهم ابن الزبير وابن مسعود (قوله العهدية) كذا وقع التقييد به في المغني وفرع عليه الناظرون ان مدخولها اذا نودي لا يتوصل له بال كما توصلوا بها لنداء ما فيه ال الجنسية نحو يا ايها الرجل . وقد اعترض ذا التقييد بعض الفضلاء بان اللفظ الذي يستحقه كل فرد من الافراد هو الاسم المجرد لا المقرون بال العهدية اذ المستحق لها هو الفرد المعهود بين المتخاطبين دون من عداه

دخلا * للمح ما قد كان) ذلك البعض (عنه نقلا) مما يقبل ال من مصدر (كالفضل و) صفة مثل (الحارث و) اسم عين مثل (النعمان) وهو في الاصل اسم من اسماء الدم وافهم قوله وبعض الاعلام ان جميع الاعلام المنقولة مما يقبل ال لا يثبت له ذلك وهو كذلك فلا تدخل على نحو محمد وصالح ومعروف لان الباب سماعي وخرج من ذلك غير المنقول كسعاد وادد والمنقول عما لا يقبل ال كيزيد ويشكر فاما قوله - رايت الوليد بن اليزيد مباركا - فضرورة سهلها تقدم ذكر الوليد ثم قوله للمح ان اراد ان جواز دخول ال على هذه الاعلام مسبب عن لمح الاصل اي ينتقل النظر من العلمية الى الاصل فيدخل ال (فذكر) ال (ذا) حينئذ (وحذفه سيان) اذ لا فائدة مترتبة على ذكره وان اراد ان دخول ال سبب للمح الاصل فليسا بسيين لما يترتب على ذكره من الفائدة وهو لمح الاصل نعم هما سيان من حيث عدم افادة التعريف فليحمل كلامه عليه قال الخليل دخلت ال في الحارث والقاسم والعباس والضحاك والحسن والحسين لتجعله الشيء بعينه * تنبيه * في تمثيله بالنعمان نظر لانه مثل به في شرح التسهيل لما قارنت الاداة فيه نقله وعلى هذا فالاداة فيه لازمة والتي للمح الاصل ليست لازمة (وقد يصير علما) على بعض مسمياته (بالغلبة) عليه (مضاف) كابن عباس وابن عمر وابن الزبير وابن مسعود فانه غلب على العبادلة حتى صار علما عليهم دون من عداهم من اخوتهم (او مصحوب ال) العهدية (كالعقبة) والمدينة والكتاب والصعق والنجم لعقبة ايلى ومدينة طيبة وكتاب سيبويه وخو يلد بن نفيل والثريا (وحذف ال ذي) الاخيرة ان (تناد) مدخولها (او تضف * اوجب) لان اصلها المعرفة فلم تكن بمنزلة الحرف الاصلي اللازم ابدا كما هي في نحو اليسع كما تقدم فتقول يا صعق ويا اخطل وهذه عقبة ايلى ومدينة طيبة ومنه

احقا ان اخطلكم هجاني

والاخطل من يهجو ويفحش وغلب على الشاعر المعروف حتى صار علما عليه دون غيره وتقول اعشى تغلب ونابغة ذبيان (وفي غيرهما) اي في غير النداء والاضافة (قد تحذف) سمع هذا عيوق طالعا وهذا يوم اثنين مباركا فيه * تنبيهان * الاول المضاف في اعلام الغلبة كابن عباس لا ينزع عن الاضافة بنداء ولا غيره اذ لا يعرض في استعماله ما يدعو الى ذلك * الثاني كما يعرض في العلم بالغلبة الاشتراك فيضاف طلبا للتخصيص

كما سبق كذلك يعرض في العلم الاصلي ومنه قوله

علا زيدنا يوم النقا راس زيدكم
بابيض ماضي الشفرتين يمانيا

وقوله  بالله يا ظبيات القاع قلن لنا
ليلاي منكن ام ليلى من البشر

* خاتمة * عادة النحويين انهم يذكرون هنا تعريف العدد فاذا كان العدد مضافا واردت تعريفه عرفت الاخير وهو المضاف اليه فيصير الاول مضافا الى معرفة تقول ثلاثة الاثواب ومائة الدرهم والف الدينار ومنه قوله  ما زال مذ عقدت يده ازاره
فسما فادرك خمسة الاشبار

وقوله  وهل يرجع التسليم او يكشف العنا
ثلاث الاثافي والديار البلاقع

واجاز الكوفيون الثلاثة الاثواب تشبيها بالحسن الوجه قال الزمخشري وذلك بمعزل عند اصحابنا عن القياس واستعمال الفصحاء واذا كان العدد مركبا الحقت حرف التعريف بالاول تقول الاحد عشر درهما والاثنتا عشرة جارية ولم تلحقه بالثاني لانه بمنزلة بعض الاسم واجاز ذلك الاخفش والكوفيون فقال الاحد العشر درهما والاثنتا العشرة جارية لانهما في الحقيقة اسمان والعطف مراد فيهما ولذلك بنيا ويدل عليه اجازتهم ثلاثة عشر واربعة عشر وتاء التانيث لا تقع حشوا فلولا ملاحظة العطف لما جاز ذلك ولا يجوز الاحد العشر الدرهم لان التمييز واجب التنكير نعم يجوز عند الكوفي وقد استعمل ذلك بعض الكتاب واذا كان معطوفا عرفت الاسمين معا تقول الاحد والعشرون درهما لان حرف العطف فصل بينهما واعلم انه في تعريف المضاف قد يكون المعرف الى جانب الاول كما تقدم وقد يكون بينهما اسمان نحو خمسمائة الف الدينار وقد يكون ثلاثة اسماء نحو خمسمائة الف دينار الرجل وقد يكون بينهما اربعة اسماء نحو خمسمائة الف دينار غلام الرجل وعلى هذا ولو قلت عشرون الف رجل امتنع تعريف المضاف اليه لان المضاف منصوب على التمييز فلو عرف المضاف اليه صار المضاف معرفة باضافته اليه والتمييز واجب التنكير نعم يجوز ذلك عند الكوفيين ولو قلت خمسة آلاف دينار جاز تعريف المضاف اليه نحو خمسة آلاف الدينار وكذلك حكم المائة لان مميزها يجوز تعريفه كما عرفت ولا تعرف الالاف لاضافتها والله اعلم

( الابتداء )

المبتدا هو الاسم

---

والعهد قد لا يتفق إلّا في ذلك الفرد فلا دليل على انه علم له غالب على ذلك الفرد . ولك رده بانه مبني على ان المراد العهدية الخارجية وهو غير متعين لجواز ان يكون المراد منه العهدية الذهنية على نحوها في « ان ياكله الذئب » فلا يكون الذي يستحقه كل فرد من الافراد الاسم المجرد لا المقرون بال العهدية . واعلم انه بعد هذا ايضا المقام مشكل لان تعيين الفرد كما يحتمل ان يكون بعلمية جرها الاستعمال يحتمل ان يكون بعهدية جرها نحو عهدية « اذ هما في الغار » ويكون حذف ال حينئذ في الندا والاضافة لذلك من غير تعسف رعاية كون ال في اصلها معرفة كما هو على الاول فما المرجح لاعتباره . ولعل لهذا قال ابن عصفور ان هذا ليس من العلم وانما هو جار مجراه فقط ثم ما فرعه الناظرون على عهدية ال في الاصل من انه لا يتوصل لنداء مدخولها باي كما في يا ايها الرجل ان كان منشاه مجرد قول المصنف ـ وحذف ال ذي ان تنادي او تضف اوجب ... ـ فهو ممنوع لان المتبادر منه حمله على ما اذا باشر حرف الندا العلم بالغلبة وهو لا ينافي بناءها اذا اريد الاتيان باي اما على ما بينا فظاهر واما على ما ذكروه فلرعاية الاصل وان كان منشاه نص من القوم فليتامل فيه (قوله كما سبق) اي في اعشى تغلب ونابغة ذبيان (قوله عادة النحويين انهم يذكرون هنا تعريف العدد) قد ذكره في التسهيل في باب العدد (قوله فاذا كان العدد مضافا) اما اذا كان مركبا فسياتي واما اذا لم يكن مضافا فانه يعرف الاول نحو هذه العشرة رجالا والمائة امراة والالف دينارا (قوله عرفت الاخير) اي لا الاول وان اجازه قوم من الكتاب على ما نقل ابن عصفور فانه قبيح صورة لاضافة المعرفة الى نكرة . وقد منعوا به نحو الحسن وجه . وما وقع في صحيح البخاري ثابت الرواية من « واتى بالالف دينار » بتعريف الالف وتنكير دينار فقد خرج على ان الخفض بمضاف مقدر مبدل من المعرف اي بالالف الف دينار (قوله وذلك بمعزل عند اصحابنا عن القياس واستعمال الخ) اما الثاني فظاهر واما الاول فللفرق المانع من القياس لان اضافة المقيس تعرفه ولا كذلك اضافة المقيس عليه (قوله ولذلك بنيا) اي ولكون العطف مرادا فيهما بنيا اي الاسمان غير الاثنى العشرة بقرينة ما قدمه في باب المثنى فهو نظير قوله تعالى « والمطلقات يتربصن » (قوله عرفت الاسمين) ولا يجوز ترك ال من المعطوف عليه واما من المعطوف فقد اجازه جماعة واختاره الامدي

( الابتـــــــداء )

المعروف في عنوان هذا الباب المبتدا والخبر وبه عنون المصنف ايضا إلّا في الكافية وهذا الكتاب فكان اللائق هنا ذكرهما لا الابتداء والمخلص اما بان يقال انه كناية حيث ذكر الملزوم واراد لازمه او انه مجاز حذف والاصل جزءا الابتداء فلما حذف الاول اقيم الثاني مقامه او انه اراد من الابتداء المبتدا

اما

اما مجازا لغويا من اطلاق المصدر على اسم مفعوله وقد كثر اطلاقه بهذا المعنى في عبارات المصنف والشيخ الاثير والبدر الدماميني وغيرهم ثم اما ان يعتبر ايضا حذف الواو مع ما عطفت ويحرز فضيلة تساوي العنوان والمعنون عليه او لا فلا مع كونه غير معيب كما نبهناك عنه لا سيما وبعض المبتدءات لا خبر لها ظاهرا كاقل رجل يقول ذلك . وقد يقال الاصل الابتداء والمبتدا والخبر فاسقط المبتدا والخبر وذكرهما فيما بعد وذكر الابتداء واسقطه منه فيكون كالاحتباك إلّا ان هذا الوجه فيه كلف زيادة العنوان وقد علمت رده . واعلم ان المراد بعدم ذكر الابتداء عدم ذكر حقيقته وحكمه في نفسه كما فعل في المبتدا والخبر وإلّا فقد قال ورفعوا مبتدءًا بالابتدا هذا وابتداوه من المرفوعات بالمبتدا اعتمادا لقول سيبويه وابن السراج بانه اصلها ولذلك صدر به في تسهيله حيث قال واصلهما المبتدا او الفاعل او كلاهما اصل . ووجه بان المبتدا يكون معرى من العوامل اللفظية وتعري الاسم من غيره في التقدير قبل ان يقترن به غيره لكن قال ابن يعيش الذي عليه اصحابنا اليوم ان الفاعل هو الاصل لانه يظهر برفعه فائدة دخول الاعراب الكلام من حيث كان تكلف زيادة الاعراب انما احتمل للفرق بين المعاني التي لولاه لوقع لبس فالرفع انما هو للفرق بين الفاعل والمفعول اللذين يجوز ان يكون كل واحد منهما فاعلا ومفعولا فرفع المبتدا والخبر لم يكن لامر يخشى التباسه بل لضرب من الاستحسان وتشبيهه بالفاعل من حيث كان كل واحد منهما مخبرا عنه وافتقار المبتدا الى الخبر الذي بعده كافتقار الفاعل الى الخبر الذي قبله ولذلك رفع المبتدا الخبر . اهـ . واعلم ان الشيخ الاثير صرح بان هذا الخلاف لا يجدي فائدة . واعترضه البدر الدماميني بظهور فائدته في اولوية المقدر عند الاحتمال كما اذا دار الامر بين كون المحذوف فعلا والباقي فاعلا او كونه خبرا والباقي ابتداءً كما في زيد جوابا لمن قال من قام فيحتمل زيد الفاعلية اي قام زيد والابتدائية بتقدير زيد قام فان قيل باصالة الفاعل ترجح الاول او المبتدا ترجح الثاني . وجوابه انه ان اراد انه يمكن ان يبنى ما ذكر على ما ذكر فمسلم ولكنه لا ينفع في رد كلام الشيخ الاثير وان اراد انهم نفوا ذلك قطعا فممنوع والسند انهم صرحوا بكون الباقي في الفرض الذي ذكره ليس فاعلا مطلقا وجعلوه اصلا . ففي التعليقة للبهاء ابن النحاس اذا تردد الاضمار بين ان يكون قد اضمرنا خبرا او اضمرنا فعلا كان اضمار الخبر وحذفه اولى من اضمار الفعل لان آخر الجملة اولى بالحذف من اولها هذا كلامه . وقد اعترف الحافظ السيوطي في الاشباه والنظائر بان تلك قاعدة مرجوع اليها في الفن . وفي المغني اذا دار الامر بين كون المحذوف فعلا والباقي فاعلا او كونه مبتدا والباقي خبرا فالثاني اولى لان المبتدا عين الخبر فالمحذوف عين الثابت فيكون الحذف كلا حذف فاما الفعل غير الفاعل على ان المراد من لفظية الخلاف انه لا يترتب عليه ثمرة في النطق ولا شك في ذلك فتدبر ( قوله العاري عن العوامل الخ ) المراد من عروه ان لا يكون مطلوبا لعامل لفظي فيخرج زيد في جواب من قال من قام ويدخل مجموع لا واسمها عند رفع صفة الاسم لما ان المجموع محله رفع بالابتداء عند سيبويه ولا يستراب في تجرده لان لا حينئذ جزء حقيقي واما اذا اعتبر رفع الصفة على انه مراعاة لمحل الاسم قبل دخول لا فظاهر انه باعتبار تلك القبلية مجرد قطعا وتعريف العوامل استغراقي اي العاري عن كل عامل

العاري عن العوامل اللفظية غير الزائدة مخبرا عنه او وصفا رافعا لمستغنى به

واما ان العاري يدل على النفي وقد تقدم على اداة الاستغراق فيفيد سلب العموم والمقصود عموم السلب فمدفوع بادعاء سبقية النفي على الاستغراق فيكون الاستغراق قيدا في النفي كما قيل به في « وما ربك بظلام للعبيد » او بان القاعدة اكثرية لا كلية على ما صرح به السعد او بان ال للحقيقة وقد ابطلت الجمعية كما هو مذهب بعض الاصوليين ونفيها يستدعي نفي جميع الافراد لئلا تبقى في ضمن ما بقي ثم العامل اعم من اللفظ من وجه فنسبته من نسبة الجزئي الاضافي لكليه واما ارادة التلفظ من اللفظ فيرد بان اللفظ حقيقة عرفية في الملفوظ كما هو معلوم مجاز في غيره فكيف يصار اليه مع عدم تعذر الحقيقة وانتفاء القرينة . واطلق غير الزائدة ليشمل باختصار ما كانت زيادته حقيقية لكونه مستغنى عنه كالذي مثل به او حكمية بان يكون شبيها بالزائد في عدم التعلق وان كان لا يستغنى عنه كمجرور رب ولعل ولولا وان كان منصوصا في رب دون لولا ولعل نظير الطلاق الاسم على الاسم الحقيقي والحكمي واطلاق الوصف في قوله او وصفا رافعا الخ على الحقيقي والحكمي فلا يحتاج لما قيل كان الاولى ان يقول او شبهها ليشمل مجرور رب ولعل الجارة ومعنى مخبرا عنه محدثا عنه فلا دور في اخذ الخبر في تعريف المبتدا والمبتدا في تعريف الخبر وهو يشمل الاخبار اللفظي نحو قام فعل ومن حرف ولا يرد عليه اقل رجل يقول ذلك لانه مخبر عنه حكما اذ الصفة مغنية عن الخبر . وفي التسهيل قد يقوم مقام ما يفعل احد اقل ملازما للابتداء والاضافة الى نكرة موصوفة بصفة مغنية عن الخبر . اه . ولا يرد على قوله او وصفا رافعا لمستغنى به « لاهية قلوبهم » لانه حيث عطف على الحال الذي هو مخبرا عنه وصاحبها هو الاسم العاري وان كان خبرا او ضمير العاري اقتضى ذلك فيه اعتبار العرو ولا كذلك لاهية والمراد من الوصف الوصف ولو تاويلا فيتناول لا نولك ان تفعل لان نولك وان كان مصدرا بمعنى التناول إلّا انه بمعنى المفعول اي ليس متناولا لك بمعنى ما ينبغي لك فعله فلا يرد ما قال الشيخ الاثير ويرد لا نولك ان تفعل فجعلهم اياه من هذا الضرب مع عدم وصفيته لكونه بمعنى لا ينبغي لك ان تفعل وقد سمع نولك ان تفعل مجردا عن النافي من باب قائم الزيدان في قول الاخفش والمراد من كون مرفوع الوصف اغنى عن الخبر انه اكتفى به وحسن السكوت عليه كالخبر فلا يرد ما قال البدر الدماميني انه لا خبر لهذا المبتدا الخاص راسا حتى يحذف مغنيا عنه غيره او سادا مسده ولو تكلفت تقديره لم يتات لكونه بمنزلة الفعل معنى وهو لا خبر له ومن ثم تم بفاعله كلاما (قوله فالاسم يشمل الخ) الظاهر انه شمول اللفظ لحقيقته ومجازه المشهور الذي لا يحتاج فيه الى قرينة لا شمول اللفظ لحقيقتيه وان كان كل مختلفا في جوازه لان اطلاق الاسم على المؤول لما احتمل ان يكون حقيقيا وان يكون مجازيا كان حمله على الثاني اولى لان المجاز خير من الاشتراك كما ذكرناه في صدر الكتاب (قوله وتسمع بالمعيدي خير من ان تراه) تكرير المثال للتنبيه على ان الاسم المؤول يكون عن فعل وحرف مصدري مذكور كما في الاية او محذوف كما في المثل . وفي تفسير القاضي عند قوله تعالى « ان الذين كفروا سواء عليهم انذرتهم » الفعل انما يمتنع الاخبار عنه اذا اريد به تمام ما وضع له اما لو اطلق واريد به اللفظ او مطلق الحدث المدلول عليه ضمنا على الاتساع فهو كالاسم في

فالاسم يشمل الصريح والمؤول نحو « وان تصوموا خير لكم » وتسمع بالمعيدي خير من ان تراه والعاري عن العوامل اللفظية مخرج لنحو الفاعل واسم كان وغير الزائدة

الاضافة

الاضافة والاسناد اليه كقوله تعالى « واذا قيل لهم ءامنوا » « يوم ينفع الصادقين صدقهم » وقولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه (قوله لادخال نحو بحسبك درهم) اي مما يلي حسب فيه نكرة فحسب مبتدا وهو اسم بمعنى كافي استعمل استعمال الاسماء نحو « حسبهم جهنم » ان حسبك الله » . وبهذا رد على من زعم انه اسم فعل لان العوامل اللفظية لا تدخل على اسماء الافعال (قوله مخرج لاسماء الافعال) اي بعد التركيب يدل على ذلك قوله بعده والاسماء قبل التركيب (قوله فان مرفوعه غير مستغنى به) اي لا يحسن السكوت عليه لالتباسه بالضمير العائد على زيد فيكون مفتقرا اليه وحينئذ فزيد مبتدا وقائم خبر مقدم وابوه فاعل به كما جزم به في شرح الكافية وقال في شرح التسهيل ويجوز ان يكون قائم ابتداء وزيد الخبر مع كون المخبر عنه منكرا والمخبر به معرفا كما قال سيبويه في مررت برجل خير منه ابوه جاعلا خيرا ابتداء وابوه الخبر . ورد بلزوم عود الضمير من متعلق المبتدا على الخبر المتاخر لفظا ورتبة . واجيب بانه نظير ضرب غلامه زيدا وقد اجازه جماعة قال الشيخ الاثير وذهل ابن مالك والراد والمجيب عن قاعدة في الباب وهي ان الوصف القائم مقام الفعل انما يكون ابتداء حيث اغنى مرفوعه عن الخبر لكونه المحدث عنه وابوه غير مغن في هذه الصورة لعدم استقلاله مع الوصف كلاما من حيث الضمير فتمتنع ابتدائته البتة (قوله ولا في الاستفهام بين ان يكون بالهمزة الخ) في النهاية ان اسماء الاستفهام فوضى في الاعتماد وفي شرح التسهيل للمصنف نحو اقائم الزيدان وهل معتق العبدان وما صانع العمران ومن خاطب البكران ومتى ذاهب الخالدان واين جالس صاحباك وايان قادم رفيقاك ولكن قال الشيخ الاثير المشهور من ادوات النفي ما ومن ادوات الاستفهام الهمزة فالاحوط ان لا يثبت تركيب مع غيرها إلّا بسماع (قوله او ضميرا منفصلا) التقييد بالمنفصل لان المتصل لا يسد مسد الخبر وفي حواشي ابن هشام على التسهيل حين قال ما عدم حقيقة او حكما عاملا لفظيا من مخبر عنه او وصف سابق رافع ما انفصل واغنى هذه العبارة خرج عن قوله ما انفصل حكاية المازني اقائم اخواك ام قاعدان فقاعدان مبتدا لانه عطف بام المتصلة على المبتدا وليس له خبر ولا فاعل منفصل وانما جاز ذلك لانهم يتوسعون في الثواني (قوله وكاستفهام في ذلك النفي الصالح لمباشرة الاسم) التقييد بالصالح الخ للاحتراز عن نحو لم ولن مما يختص بالفعل والمراد من النفي والاستفهام ادواتهما كما يدل عليه قول الشارح الصالح لمباشرة العامل حرفا كان او اسما لا المعنى المصدري فان ابيت إلّا الحمل عليه فاجعل ضميري الصالح وكان عائدين عليه باعتبار ادواته على نحو الاستخدام وعلى كل لا حاجة بالشارح الى ان يعول بلفظ صالح لمباشرة الاسم (قوله وبعد غير يجر بالاضافة) عبارة المصنف في شرح التسهيل اذا قصد النفي بغير مضافا الى الوصف فيجعل غير مبتدا ويرفع ما بعد الوصف به كما لو كان بعد نفي صريح ويسد مسد الخبر وعلى ذلك وجه الشجري قول الحكمي ابي نواس

غير ماسوف على زمن ينقضي بالهم والحزن

انتهى . يريد ان غير مبتدا لا خبر له بل اضيف الى وصف له مرفوع يغني عن الخبر لانه في معنى النفي والوصف بعده مخفوض لفظا وهو في قوة المرفوع بالابتداء فكانه قيل ما ماسوف

---

لادخال نحو بحسبك درهم » وهل من خالق غير الله » ومخبرا عنه او وصفا الى آخره مخرج لاسماء الافعال والاسماء قبل التركيب ورافعا لمستغنى به يشمل الفاعل نحو اقائم الزيدان ونائبه نحو امضروب العبدان وخرج به نحو اقائم من قولك اقائم ابوه زيد فان مرفوعه غير مستغنى به واو في التعريف للتنويع لا للترديد اي المبتدا نوعان مبتدا له خبر ومبتدا له مرفوع اغنى عن الخبر وقد اشار الى الاول بقوله (مبتدا زيد وعاذر خبر) اي له (ان قلت زيد عاذر من اعتذر) والى الثاني بقوله (واول) من الجزاين (مبتدا والثاني) منهما (فاعل اغنى) عن الخبر (في) نحو (اسار ذان) الرجلان ومنه قوله

اقاطن قوم سلمى ام نووا ظعنا

وقوله

امنجز انتم وعدا وثقت به

ام اقتفيتم جميعا نهج عرقوب

(وقس) على هذا ما اشبهه من كل وصف اعتمد على استفهام ورفع مستغنى به ثم لا فرق في الوصف بين ان يكون اسم فاعل او اسم مفعول او صفة مشبهة ولا في الاستفهام بين ان يكون بالهمزة او بهل او كيف او من او ما ولا في المرفوع بين ان يكون ظاهرا او ضميرا منفصلا (وكاستفهام) في ذلك (النفي) الصالح لمباشرة الاسم حرفا كان وهو ما ولا وان او اسما وهو غير او فعلا وهو ليس إلّا ان الوصف بعد ليس يرتفع على انه اسمها والفاعل يغني عن خبرها وكذا ما الحجازية وبعد غير يجر بالاضافة وغير هي المبتدا وفاعل الوصف اغنى عن الخبر ومن النفي بما قوله

خليلي ما واف بعهدي انتما
اذا لم تكونا لي على من اقاطع

ومن النفي بغير قوله

غير لاه عداك فاطرح اللهـ
ـو ولا تغترر بعارض سلم

وقوله

غير ماسوف على زمن
ينقضي بالهم والحزن

(وقد * يجوز) الابتداء بالوصف المذكور من غير اعتماد على نفي او استفهام (نحو فائز اولو الرشد) وهو قليل جدا خلافا للاخفش والكوفيين ولا حجة في قوله خبير بنو لهب فلا تك ملغيا

مقالة لهبي اذا الطير مرت

لجواز كون الوصف خبرا مقدما على حد «والملائكة بعد ذلك ظهير» وقوله

هن صديق للذي لم يشب (والثان مبتدا) موخر (وذا الوصف) المذكور (خبر) عنه مقدم (ان في سوى الافراد) وهو التثنية والجمع (طبقا استقر) اي استقر الوصف مطابقا للمرفوع بعده نحو اقائمان الزيدان واقائمون الزيدون ولا يجوز ان يكون الوصف في هذه الحالة مبتدا وما بعده فاعلا اغنى عن الخبر الّا على لغة اكلوني البراغيث فان تطابقا في الافراد جاز الامران نحو اقائم زيد وما ذاهبة هند

على زمن ينقضي مصاحبا للهم والحزن فهو نظير ما مضروب الزيدان ونائب الفاعل الظرف قال ابن هشام وهو من مشكل التراكيب . وقد سال علي ابن ابي الفتح اباه عنه فاجابه بان غيرا خبر مقدم والمقصود ذم الزمان الذي هذه حاله والاصل زمن ينقضي بالهم والحزن غير ماسوف عليه ثم قدمت غير وما بعدها ثم حذف زمن دون صفته فعاد مجرور على على غير مذكور فاتى الاسم الظاهر مكانه واختاره ابن الحاجب . قال ابن هشام فان قلت ففيه حذف الموصوف مع عدم افراد صفته وهو في مثل هذا ممتنع . واجاب باختصاص المنع بالنثر وهذا شعر فيجوز فيه كقوله - يرمي بكفي كان من ارمى البشر - اي بكفي رجل كان . وقال الشيخ الاثير وهذا التخريج نهاية في التكلف وهي عادة ابي الفتح وشيخه في مجيئهما بالتخريجات المتكلفة التي لا تكاد تلاحظها العرب . قال ابو الفتح وان شئت قلت هو محمول على المعنى كما حمل على ذلك اقل امراة تقول ذلك فلم يحتج اقل الى خبر وخرجه ابن الخشاب على ان غير خبر لمحذوف وماسوف مصدر جاء على مفعول كالمعسور والميسور مرادا به اسم الفاعل والمعنى انا غير آسف على زمن هذه صفته وهو ظاهر (قوله وقد يجوز نحو فائز الخ) في التسهيل ولا يجري ذلك المجرى باستحسان الّا بعد استفهام او نفي خلافا للاخفش . اه . وهو ظاهر في انه يرى ان الاعتماد شرط في جريانه ذلك المجرى المستحسن واما الاخفش فيرى ان ذلك لا يتقيد بالاعتماد ودليله في ذلك - خبير بنو لهب ... - ووجه الدلالة منه ان حسن البيت الذي لا ينكر لا يكون الّا اذا اعربت بما ذكرنا ولو لم تكن البيت مستحسنة به لزم ان يلتمس لها وجه مستحسن واما التزام عدم حسنه فعلينا التزام عدم حسنه وليس يمكن الّا ان يكون بنو لهب مبتدا وخبير خبره وهو مردود لما فيه من عدم المطابقة والرد عليه ان يقال نلتزم اعراب بنو لهب مبتدا وخبير خبر ولا نسلم عدم المطابقة لما ان فعيل يستوي فيه المفرد وفرعاه كيف وهو على حد ما هو في غاية الحسن وهو «والملائكة بعد ذلك ظهير» ونظيره «وحسن اولئك رفيقا» . وحينئذ فقول المصنف - ... وقد يجوز نحو فائز اولو الرشد - اي جوازا قليلا لا استحسان فيه ولذلك زاد الشارح كلمة جدا وقوله خلافا للاخفش والكوفيين اي فانهم يرون انه من الكثير المستحسن احتجاجا بالبيت فان حسنها الذي لا ينكر دائر بين ما ذكر وان يكون مبتدا وخبرا والثاني باطل لعدم المطابقة فتعين الاول وقوله ولا حجة منع لدليل بطلان الثاني والسند جواز كونه خبرا مقدما على حد ما هو في غاية الحسن وهو «والملائكة بعد ذلك ظهير» . واعلم ان هذا كله ان لم يجعل معنى قوله في التسهيل خلافا للاخفش في نفي الاستحسان والجواز معا والّا فيجعل كذلك قول الشارح خلافا للاخفش والكوفيين ويتم المراد هذا هو الذي يجب ان يفهم كلام المصنف والشارح عليه * وما للناظرين لا يلتفت اليه * (قوله في سوى الافراد) يشمل المثنى والجمع ولو جمع تكسير على ما في التصريح (قوله فان تطابقا في الافراد جاز الامران) استثنى منه مسالتان يتعين فيهما كون الوصف مبتدا مستغني بمرفوعه * الاولى ان يكون الوصف مذكرا والمرفوع بعده مونثا نحو احاضر القاضي امراة فانه لا يجوز كون الوصف خبرا مقدما والّا لوجب تانيثه كالفعل * الثانية ان يتاخر عن المرفوع معمول الوصف نحو «اراغب انت عن آلهتي» فانه لا يجوز

كون

(ورفعوا) اي العرب (مبتدا بالابتدا)
وهو الاهتمام بالاسم وجعله مقدما للاسناد
اليه فهو امر معنوي (كذاك رفع خبر
بالمبتدا) وحده قال سيبويه فاما الذي
بني عليه شيء هو هو فان المبني عليه
يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء

كون الوصف خبرا مقدما ايضا والّا لزم الفصل باجنبي بين الوصف ومعموله لان المبتدا اجنبي من الخبر ومحل ذلك ان لم يقدر للمجرور متعلق والّا جاز الامران (قوله ورفعوا اي العرب) لا يخفى ان العرب هم الذين رفعوا المبتدا والخبر كما انهم الذين نصبوا المفعول ونحوه وجروا المضاف اليه ونحوه واما الناطق بذلك من غيرهم فانما سار في ءاثارهم واهتدى بمنارهم . واما حظ المجتهد النحوي فانما هو اعتبار ذلك الرفع الذي صدر بماذا فمنهم من يصل به اجتهاده الى ان ذلك الرفع الذي صدر منهم انما هو بالابتداء لدليل حداه على ذلك ومنهم غيره . وحينئذ فقول المصنف - ورفعوا مبتدا بالابتدا ... - معناه صدر من القوم رفع المبتدا بالابتداء على ما ظن سيبويه بحسب اجتهاده وليس هولاء القوم الّا العرب كما هو بين فتفسير الشارح المحقق الضمير بالعرب متعين لا يجوز ان يقال بدله النحاة ولا سيبويه ومن تابعه الّا بمسامحة لا داعي اليها وليس معناه حكموا بان المبتدا مرفوع بالابتداء وهذا كما ان قولك ضرب زيد عمرا معناه صدر ضرب عمرو من زيد لا ان معناه حكم زيد بان عمرا ضرب . ولعمري ان هذا اوضح من شمس الضحى ومع ذلك فقد ضل فيه بعض الناظرين فانكر صنيع الشارح وارتضى مرة عود الضمير للنحاة واستظهر اخرى عوده لسيبويه ومن وافقه وهذه عبارته فيه ان العرب لم يقع منهم حكم بان العامل في المبتدا والخبر ماذا وانما نطقوا بكل معرب باختلاف النحاة في الرافع فالاولى ان يقال اي النحاة . وقد يقال رفع المبتدا بالابتداء والخبر بالمبتدا لم يحكم به جميع النحاة اللهم الّا ان يقال ال في النحاة للعهد اي النحاة المعهودون وهم سيبويه ومتابعوه واوضح من هذا ان يقال في تفسير ضمير ورفعوا اي سيبويه ومن وافقه (قوله وهو الاهتمام الخ) هو معنى اصطلاحي للابتدا مرادف لعباراتهم الاخر تدبر (قوله للاسناد اليه) اي ولو حكما كما في مرفوع الوصف فانه مسند حكما بنيابته عن المسند الذي هو الخبر فانطبق التعريف على قسمي الابتداء (قوله فاما الذي بني عليه الخ) المبني عليه عند سيبويه هو المبتدا عند القوم فانه يعبر عن المبتدا بالمبني عليه فلا ينبغي ان تجعل عبارته على تقدير الموصوف اي المبتدا الذي كما قيل وشيء هو المبني الذي هو الخبر والضمير الاول للذي والثاني لشيء ويجوز العكس والغرض بيان تصادقهما على شيء واحد وال الموصولة في المبني عليه موقعه شيء الذي هو الخبر او هو الاول او الثاني على الاحتمالين والضمير المجرور يرجع للذي وضمير يرتفع يعود لال وضمير به للذي والضمير البارز في قوله كما ارتفع هو يعود ايضا للذي . ولقائل ان يقول ان في عبارة سيبويه امرين * احدهما ان جملة هو هو جواب اما ولم تقترن بالفاء وهو قليل * الثاني ان فاء فان المبني الخ لا تصلح لتعليل ولا تفريع اذ لا يعلل اتحاد المبتدا والخبر صدقا برفع الابتداء للمبتدا ورفع المبتدا للخبر ولا يفرع عليه كما لا يخفى والجواب ان يقال ان جملة هو هو صفة لشيء لا جواب اما وفاء فان الخ هي الداخلة في جواب اما والمعنى فان المبتدا الذي بني عليه خبر موصوف بكونه عين المبتدا يرتفع خبره به كما ارتفع هو بالابتداء . واعلم ان هذا المذهب اقتصر عليه المصنف هنا وقدمه في التسهيل ارتضاءً له . وقد رد بان المبتدا قد يرفع فاعلا نحو القائم ابوه ضاحك فلو كان الرافع للخبر لادى الى اعمال عامل واحد في معمولين رفعا من غير تبعية ولا نظير له . وبانه قد يكون

وقيل رافع الجزءين هو الابتداء لانه اقتضاهما ونظير ذلك ان معنى التشبيه في كان لما اقتضى مشبها ومشبها به كانت عاملة فيهما وضعف بان اقوى العوامل لا يعمل رفعين بدون اتباع فما ليس اقوى اولى ان لا يعمل ذلك وذهب المبرد الى ان الابتداء رافع للمبتدا وهوما رافعان للخبر وهو قول بما لا نظير له وذهب الكوفيون الى انهما مترافعان

جامدا ومقتضى جموده ان لا يتقدم معموله عليه والخبر سائغ التقديم فليس عاملا . وبانه قد يكون ضميرا وهو لا يرفع عائدا على ما يعمل فكيف على غير عامل . واجيب عن الاول باختلاف الجهة فان طلبه للفاعل غير طلبه للخبر . وعن الثاني والثالث بان عمل المبتدا بطريق الاصالة لا بالحمل والفرعية وما ذكر من عدم التصرف والاضمار لا اثر له إلّا فيما يعمل للفرعية (قوله وقيل رافع الجزءين هو الابتداء) القائل بهذا هو الاخفش وابن السراج والرماني (قوله ونظير ذلك الخ) يعني ان القول بكون الابتداء عمل في شيئين لطلبهما ليس مسلوب النظير فان كأنّ عملت في شيئين لطلبهما ايضا وكون الابتداء طلب بنفسه وكأنّ بواسطة معناها الذي هو التشبيه لا ينافي اسم المناظرة ولا تتوقف على ان يكون العامل التشبيه نفسه في المسالة المنظر بها على ما وهم فيه الناظرون فليتدبر (قوله وضعف بان الخ) قد ضعف ايضا بان الابتداء معنى قائم بالمبتدا لاشتقاقه منه والمشتق متضمن معنى المشتق منه وتقديم الخبر عليه إلّا لمانع جائز اجماعا من اصحابنا فلو كان عاملا لزم من جواز تقديمه على المبتدا تقديم معمول العامل المعنوي الاضعف وهو مع المعنوي الاقوى ممنوع فكيف بالاضعف واجيب عن الاول بانه زعم بعض ان رفع الخبر بطريق التبعية للمبتدا وعليه فقد عمل المعنوي اياهما بالابتداء وفيه نظر لتقييد الشارح بدون اتباع . وعن الثاني بمنع ان الابتداء قائم بالمبتدا فقط بل به وبالخبر (قوله وذهب المبرد الى ان الخ) عبارة التسهيل او رفع بالابتداء المبتدا او بهما الخبر وهي كعبارة الشارح والغرض منهما ان الابتداء رفع المبتدا بذاته ورفع الخبر باعانة المبتدا . ففي شرح التسهيل للمصنف راي المبرد ان الابتداء رافع للخبر بواسطة المبتدا وله دونها وهو مردود باقتضائه كون العامل معنى متقويا بلفظ وانما هو شان العوامل اللفظية كالفعل متقويا بواو المعية وربما تقوت الالفاظ بالمعاني كتقوي المضاف بمعنى اللام او من فالقول بان الابتداء معنى عامل مقوى بالمبتدا لا نظير له ومن هذا تطلع على معنى قول الشارح وهو قول بما لا نظير له لا ما قاله بعض الناظرين لا توجيها ولا جوابا (قوله وذهب الكوفيون الخ) تاخير هذا الراي لانه تواطات طوائف البصرية على فساده فردوه بان المبتدا قد يرفع غير الخبر والخبر غير المبتدا نحو القائم ابوه ضاحك اخوه فلو ترافعا عمل الاسم رفعين دون اتباع . وبان الخبر قد يكون جامدا والجوامد لا تعمل . وبان رتبة الخبر بعد المبتدا ورتبة العامل بعد المعمول فتدافعا . وبان الخبر يكون فعلا فلو عمل فيه استحال فاعلا . وبان الخبر كالصفة وهي لا تعمل في موصوف فكذلك هو . وبانه لو ترافعا لكان لكل منهما في التقدم رتبة اصلية لان اصل كل عامل ان يتقدم على معموله فيلزم تقدم الشي على نفسه ومع هذا كله فقد اختاره الحافظ السيوطي وابن جني وكذلك الشيخ الاثير وعلله باقتضاء كل منهما وما كان مقتضيا لشي وليس مستقلا فينبغي كونه عاملا . واجاب عن الاول من تلك الامور باختلاف جهة الرفع فانه في احدهما على الفاعلية وفي الاخر على غيرها . وعن الثاني بان ما يعمل بطريق الاصالة كما هنا لا اثر فيه لتصرف او جمود بخلاف ما يعمل بطريق الفرعية . وعن الثالث بانه معارض بما وقع الاتفاق عليه من قولهم ايا تضرب اضرب فرتبة فعل الشرط بعد اداته وهو عامل في اسم الشرط ولا يلزم ان رتبته قبل اسم الشرط ولا

وهذا الخلاف لفظي (والخبر الجزء المتم الفائدة) مع مبتدا غير الوصف المذكور بدلالة المقام والتمثيل بقوله (كالله بر والايادي شاهدة) فلا يرد الفاعل ونحوه (ومفردا ياتي) الخبر

تدافع في ذلك . وعن الرابع بانا لا نسلم ان العامل الفعل الواقع خبرا بل الاسم الواقع موقعه ولو سلم لم تلزم فاعلية المبتدا لان رفعه على طريق الخبرية نيابة عن الاسم . وعن الخامس بانا لانسلم ان الخبر كالصفة في هذا اذ لا يشبه احد ركني الاسناد بما لا افتقار اليه في كيفية الاسناد . وعن السادس بانه منتقض باسم الشرط على ما تبين على ان العامل النحوي ليس موثرا حتى يلزم تقدمه على اثره بل هو علامة على ان كل واحد منهما متقدم على صاحبه من وجه متاخر من وجه ولا ضرر فيه . واعلم انه بقي في المسالة قول آخر منسوب للجرمي وجماعة بصرية وعزاه الفراء للخليل وأَصْحَابُهُ لا يعرفونه وهو انهما مرفوعان بتجردهما للاسناد (قوله وهذا الخلاف لفظي) اي لا تترتب عليه احكام نطقية اذ لم يترتب على قول منها منع رفع في المبتدا او الخبر ولا نحوه ولو بالعطف على مبتدا وخبر آخرين لانه وان ادى الى عطف معمولي عاملين مختلفين على بعض هذه الاقوال وسلم امتناعه انما يتم ان كان عطف مفردات وليس ذلك بمتعين لامكان النطق بذلك ويعتبر عطف جمل . فاندفع قول بعض الافاضل بل هو معنوي لانك اذا قلت زيد قائم وعمرو جالس واردت جعله من عطف المفردات يكون صحيحا على القول بان العامل في الجزءين الابتداء بخلافه على بقية الاقوال للزوم العطف على معمولي عاملين مختلفين (قوله المتم الفائدة) اي ولو بحسب الاصل فيشمل خبر المبتدا الثاني في قولك زيد ابوه قائم وان كان اسناد ابوه قائم حينئذ ليس مقصودا لذاته ثم اسناد المتم لضمير الجزء يتبادر منه انه لا دخل لغيره فيخرج يضرب من زيد يضرب ابوه لمدخلية ابوه فيما ذكر . واعلم ان الفائدة الاصلية لا تكمل إلّا بمجموع المبتدا والخبر وإلّا كانت ناقصة ولا يحتاج فيها الى شيء وراءهما نعم ان اريد تربية الفائدة فليوت بالفضلات وفي التلخيص واما تقييده بمفعول ونحوه فلتربية الفائدة وحينئذ فالمتمم للفائدة هنا هو الخبر واما الفضلات فمربيات لها فقط فقول المصنف الجزء المتم الفائدة لا يصدق بالفضلات فالاعتراض عليه بان تعريفه لا يصدق إلّا بالفضلات كالجواب بان المراد بالمتمم المحصل للفائدة ليس بشيء فليتدبر (قوله مع مبتدا غير الوصف المذكور الخ) اشار به لدفع السوال المشهور في المقام وتقريره على ما وقع به التصريح في التصريح ونحوه ان التعريف يشمل فاعل الفعل وفاعل الوصف لما انهما جزءان تمت بهما الفائدة وهما ليسا من المعرف فلا يكون مانعا . وحاصل الجواب المشار اليه ان المراد مع مبتدا غير الوصف المذكور لدليلين * احدهما المقام فانه استفيد من اول الباب الى هنا ان الخبر يصاحب المبتدا وان الوصف المذكور لا خبر له لقوله فاعل اغنى * والثاني التمثيل بقوله - الله بر والايادي شاهدة - لانه كثيرا ما يعتمد على التمثيل في بيان المراد . ومن هنا تعلم سر ما قاله الشارح وغيره اخرج الفاعل ونحوه دون ان يقول اخرج به الفعل بالنسبة للفاعل ونحوه على ان هذه الصورة داخلة في قول الشارح خرج به الفاعل ونحوه . واعلم انه يمكن ان يدفع السوال ايضا بجعل تعريف الخبر للعهد الذكري والمعهود الخبر الذي هو عاذر فمودى العبارة حينئذ والخبر الذي هو عاذر المتقدم الذكر في قولنا زيد عاذر هو الجزء الذي تمم الفائدة لا زيد الذي هو المبتدا وكان الشارح لم يعتبره لبعده في نفسه وعدم ملايمته للتقاسيم الآتية بعده في قوله - ومفردا ياتي الخ ... - كما لم يعتبر

الجواب بكونه تعريفا بالاعم على راي المتقدمين (قوله وهو) اي الخبر المفرد الاصل للخبر الجملة اي الغالب او ما منه الشي فان الخبر الجملة يتركب من الخبر المفرد كما في زيد جاريته ذاهبة تدبر (قوله والمراد بالمفرد هنا الخ) التقييد بالظرف لما ان المفرد يطلق على معان اصطلاحية نقل اليها عن معناه اللغوي لوجود الافراد في جميعها ما ليس بجملة ولا شبهها وما ليس بمثنى ولا بمجموع وما ليس بكلام وما ليس بمركب وما ليس بمضاف ولا شبيه به وليس واحد بمتبادر منه كما في الحواشي السلكوتية على المطول خلافا للسيد السند ويتبين المراد منها بالمقابلة كما هنا فان قوبل بالمثنى او المجموع يراد به ما انفرد عن علامة التثنية والجمع وهكذا (قوله وهي فعل مع فاعله الخ) اي حقيقة او تنزيلا ففي المغني هي عبارة عن الفعل وفاعله كقام زيد وعن المبتدا وخبره وما كان بمنزلة احدهما نحو ضرب اللص واقائم الزيدان وكان زيد قائما وظننته قائما . اه . تدبر (قوله المس مس ارنب والريح ريح زرنب) هو قول امراة من احدى عشرة جلسن يصفن ازواجهن صدقا . ففي الشمائل حدثنا علي بن حجر اخبرنا عيسى بن يونس عن هشام بن عروة عن اخيه عبد الله بن عروة عن عروة عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت جلس احدى عشرة امراة فتعاهدن وتعاقدن ان لا يكتمن من اخبار ازواجهن شيئا * فقالت الاولى زوجي لحم جمل غث على راس جبل وعر لا سهل فيرتقى ولا سمين فينتقى * قالت الثانية زوجي لا ابث خبره اني اخاف ان لا اذره ان اذكره اذكر عجره وبجره * قالت الثالثة زوجي العشنق ان انطق اطلق وان اسكت اعلق * قالت الرابعة زوجي كليل تهامة لا حر ولا قر ولا مخافة ولا سآمة * قالت الخامسة زوجي ان دخل فهد وان خرج اسد ولا يسال عما عهد * قالت السادسة زوجي ان اكل لف وان شرب اشتف وان اضطجع التف ولا يولج الكف ليعلم البث * قالت السابعة زوجي عياياء او غياياء طباقاء كل داء له داء شجك او فلك او جمع كلا لك * قالت الثامنة زوجي المس مس ارنب والريح ريح زرنب * قالت التاسعة زوجي رفيع العماد عظيم الرماد طويل النجاد قريب البيت من الناد * قالت العاشرة زوجي مالك فما مالك مالك خير من ذلك له ابل كثيرات المبارك قليلات المسارح اذا سمعن صوت المزهر ايقن انهن هوالك * قالت الحادية عشرة زوجي ابو زرع وما ابو زرع اناس من حلي اذني وملا من شحم عضدي وبجحني فبجحت الي نفسي وجدني في اهل غنيمة بشق فجعلني في اهل صهيل واطيط ودائس ومنق فعنده اقول فلا اقبح وارقد فاتصبح واشرب فاتقمح ام ابي زرع فما ام ابي زرع عكومها رداح وبيتها فساح ابن ابي زرع فما ابن ابي زرع مضجعه كمسل شطبة وتشبعه ذراع الجفرة بنت ابي زرع فما بنت ابي زرع طوع ابيها وطوع امها وملء كسائها وغيظ جارتها جارية ابي زرع فما جارية ابي زرع لا تبث حديثنا تبثيثا ولا تنقث ميرتنا تنقيثا ولا تملا بيتنا تعشيشا * قالت خرج ابو زرع والاوطاب تمخض فلقي امراة معها ولدان لها كالفهدين يلعبان من تحت خصرها برمانتين فطلقني ونكحها فنكحت بعده رجلا سريا ركب شريا واخذ خطيا واراح علي نعما ثريا واعطاني من كل رائحة زوجا وقال كلي ام زرع وميري اهلك فلو جمعت كل شي اعطانيه ما بلغ اصغر آنية ابي زرع * قالت عائشة رضي الله عنها فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم

وهو الاصل والمراد بالمفرد هنا ما ليس بجملة ككبر وشاهدة (ويأتي جمله) وهي فعل مع فاعله نحو زيد قام وزيد قام ابوه او مبتدا مع خبره نحو زيد ابوه قائم ويشترط في الجملة ان تكون (حاوية معنى) المبتدا (الذي سيقت) خبرا (له) ليحصل الربط وذلك بان يكون فيها ضميره لفظا كما مثل او نية نحو السمن منوان بدرهم اي منوان منه او خلف عن ضميره كقولها * زوجي المس مس ارنب * والريح ريح زرنب * قيل ال عوض عن الضمير والاصل مسه مس ارنب وريحه ريح زرنب كذا قاله الكوفيون وجماعة من البصريين وجعلوا منه « واما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى فان الجنة هي الماوى » اي ماواه والصحيح ان الضمير محذوف اي المس له او منه وهي الماوى له

كنت لك كابي زرع لام زرع غير اني لا اطلقك . اه . (قوله والّا لزم الخ) لانصاف انه لازم للصحيح ايضا (قوله وهو فاسد) وجه الفساد بايهام ان كالاب صفة لزيد (قوله ولباس التقوى ذلك خير) التمثيل مبني على ان ذلك مبتدا وخير خبره والجملة خبر لباس المرفوع واما ان جعل ذلك بيانا او بدلا من لباس فلا (قوله اما القتال الخ) ذكر ابن الشجري في اماليه انه ورد عليه سوال من الموصل في ثمان مسائل احداها هذه واجاب عنها بما فيه طول وملخصه اعتبار العموم رابطا . ومن عبارته ومثل هذا البيت ما انشده سيبويه

الا ليت شعري هل الى ام معمر    سبيل فاما الصبر عنها فلا صبر

فالصبر من حيث كان معرفة داخل تحت صبر المنفي لشيوعه بالتنكير ونظير هذا قولهم زيد نعم الرجل يدخل فيه زيد تحت الرجل لان المراد بالرجل هنا الجنس فيستغنى المبتدا بدخوله تحت الخبر عن عائد اليه من الجملة ويوضح لك هذا ان قولك نعم الرجل كلام مستقل وقولك زيد قام الرجل كلام غير مستقل وان كان قولك قام الرجل جملة من فعل وفاعل كما ان قولك نعم الرجل كذلك ولم يستقم قولك قام الرجل حتى تقول اليه او معه او نحو ذلك لكون الالف واللام فيه لتعريف العهد والمراد به واحد بعينه هذا كلامه . ولا يخفى انه صريح في ان زيد قام الرجل انما امتنع لعهدية الاداة والّا لجاز . وفي شرح التسهيل للمصنف ان الربط بالعموم متفق عليه فقد قال فيه والمتفق عليه منها خمسة اشياء ضمير المبتدا وتكرار لفظه واكثر مواقعه التهديد والتفخيم نحو « الحاقة ما الحاقة » « القارعة ما القارعة » التقدير الحاقة اي شي كما تقول اي رجل زيد معظما اياه ومفخما قال الشاعر

ليت الغراب غداة ينعب دائما    كان الغراب مقطع الاوداج

والاشارة اليه والعموم نحو ... * فاما الصبر عنها فلا صبر . وقوله ... * اما القتال لا قتال لديكم — وعطف جلة بالفاء فيها ضمير على عارية منه هو الخبر قوله

وانسان عيني يحسر الماء تارة    فيبدو وتارات يجم فيغرق

وقوله    ان الخليط اجد البين فانفرقا    وعلق القلب من اسماء ما علقا

في رواية من رفع البين هذا كلامه . وحينئذ تعلم ان نظر الشارح ليس نظرا لكونه ابطالا لامر متفق عليه بالزام شي ملتزم فتامل (قوله المثال) اي زيد نعم الرجل على ما قاله ابو الحسن من الربط باعادة المبتدا بمعناه بناء على صحته والّا فقد رد بتاويل الاية التي تمسك بها لذلك وبناء على ان ال في فاعل نعم للعهد ليكون معنى مدخولها عين معنى المبتدا لا الجنس والّا لما كان المعنى واحدا . هذا وقد رايت من كلام ابن الشجري اطلاق المنع على تقدير العهدية والجواز على تقدير الجنس فتامل (قوله وان تكن اياه الخ) يريد ان الجملة المخبر بها بينها وبين المبتدا ما تنتفي به لغوية الحمل قطعا وهو المغايرة لفظا ثم ان تكن غير المبتدا معنى فلا بد من احتوائها على معنى المبتدا باشتمالها على ما يدل عليه لترتبط به وان تكن اياه معنى فلا تحتاج لذلك لما انها حينئذ كالمفرد الجامد في قولك هذا زيد وزيد رجل لان المراد بهما عندهم كما في شرح التسهيل للمصنف الجملة المخبر بها عن مفرد يدل على جملة كحديث وكلام ومنه ضمير الشان . اه . وبهذا عند التامل يندفع ان الجملة ان تكن المبتدا معنى فقد

والّا لزم جواز نحو زيد كالاب قائم وهو فاسد او كان فيها اشارة اليه نحو « ولباس التقوى ذلك خير » او اعادته بلفظه نحو « الحاقة ما الحاقة » قال ابو الحسن او بمعناه نحو زيد جاءني ابو عبد الله اذا كان ابو عبد الله كنية له او كان فيها عموم يشمله نحو زيد نعم الرجل وقوله ... * اما القتال لا قتال لديكم — كذا قالوه وفيه نظر لاستلزامه زيد مات الناس وخالد لا رجل في الدار وهو غير جائز فالاولى ان يخرج المثال على ما قاله ابو الحسن بناء على صحته وعلى ان ال في فاعل نعم للعهد لا للجنس او وقع بعدها جملة مشتملة على ضميره بشرط كونها اما معطوفة بالفاء نحو زيد مات عمرو فورثه وقوله

وانسان عيني يحسر الماء تارة
فيبدو وتارات يجم فيغرق

قال هشام او الواو نحو زيد ماتت هند وورثها واما شرطا مدلولا على جوابه بالخبر نحو زيد يقوم عمرو ان قام (وان تكن) الجملة الواقعة خبرا عن المبتدا (اياه معنى اكتفى بها) عن الرابط (كنطقي الله حسبي وكفى) فنطقي مبتدا وجملة الله حسبي خبر عنه ولا رابط فيها لانها نفس المبتدا في المعنى والمراد بالنطق المنطوق ومنه قوله تعالى « وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين » وقوله عليه الصلاة والسلام « افضل ما قلته انا والنبيون من قبلي لا اله الّا الله » (و) الخبر (المفرد الجامد) منه (فارغ)

من ضمير المبتدا خلافا للكوفيين ( وان يشتق ) المفرد بمعنى يصاغ من المصدر ليدل على متصف به كما صرح به في شرح التسهيل ( فهو ذو ضمير مستكن ) فيه يرجع الى المبتدا والمشتق بالمعنى المذكور هو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل واما اسماء الالة والزمان والمكان فليست مشتقة بالمعنى المذكور فهي من الجوامد وهو كالاصطلاح * تنبيهان * الاول في معنى المشتق ما اول به نحو زيد اسد اي شجاع وعمرو تميمي اي منتسب الى تميم وبكر ذو مال اي صاحب مال ففي هذه الاخبار ضمير المبتدا * الثاني يتعين في الضمير المرفوع بالوصف ان يكون مستترا او منفصلا ولا يجوز ان يكون بارزا متصلا فالف قائمان وواو قائمون من قولك الزيدان قائمان والزيدون قائمون ليستا بضميرين كما هما في يقومان ويقومون بل حرفا تثنية وجمع وعلامتا اعراب ( وابرزنه ) اي الضمير المذكور ( مطلقا ) اي وان امن اللبس ( حيث تلا ) الخبر ( ما ) اي مبتدا ( ليس معناه ) اي معنى الخبر ( له ) اي لذلك المبتدا ( محصلا ) مثاله عند خوف اللبس ان تقول عند ارادة الاخبار بضاربيه زيد ومضروبيه عمرو

احتوت على معناه فتندرج تحت - حاوية معنى الذي سيقت له - . ووجه الدفع ان معنى احتوائها على معنى الذي سيقت له ان تشتمل على ما يدل على المتبدا من الروابط المتقدمة ويندفع ايضا انهم جعلوا الجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان من كونها اياه معنى وهو يقتضي ان مجموع تلك الجملة ولفظها من حيث معناه هو الشان الذي هو معنى الضمير والظاهر ان الشان هو مضمونها الذي هو مفرد كما في سائر الجمل فلا معنى للفرق ووجه الدفع ان جملة الله احد نفسها من حيث معناها الشان والقصة ولذلك فسرته ولا كذلك الجمل التي تحتاج للرابط ولذلك لم تفسر جملة قام ابوه زيد من قولك زيد قام ابوه فظهر الفرق وتوضيحه ان الشان هو الحكم الثابت في الواقع ولا يفيد ذلك إلّا الجمل لا المفردات . ويندفع ايضا انه ان اريد بكون الجملة نفس المبتدا الاتحاد في الماصدق فكل مبتدا وخبر كذلك او في المفهوم فيودي الى الغاء الحمل . ووجه الدفع انه لا يلغى الحمل إلّا لو اتحد عنوان المبتدا والخبر اما عند اختلافهما فلا . ويندفع ايضا ما ذكره الدماميني وغيره من ان مثل نطقي الله حسبي ليس من قبيل الاخبار بالجملة بل بالمفرد على ارادة اللفظ . ووجه الدفع انا لا نعني بكون الخبر جملة نفس المبتدا إلّا كونها وقعت خبرا عن مفرد يدل على جملة ولو صلحت لان يقصد لفظها وترجع بذلك للمفرد في المآل ولا شك في تحققه في المثال المذكور فليتثبت ( قوله من ضمير المبتدا ) دليل هذه الزيادة قول المصنف في المشتق - ... فهو ذو ضمير مستكن - ووجه الدلالة انه لما حكم على المشتق بكونه فيه ضمير وعلى قسيمه بكونه فارغا دل ذلك على ان المراد فارغ من الضمير . وفائدتها دفع ما اورد على المصنف من ان قوله فارغ لم يتبين المراد منه اذ لا يدرى من ماذا ( قوله فهو ذو ضمير مستكن ) اي وجوبا على ما هو ظاهره هنا وكذا في التسهيل وهو مخالف للمنقول عن سيبويه والبصريين فقد نقل الخضراوي عن سيبويه انه اجاز في مررت برجل مكرمك هو ان يكون تاكيدا وان يكون فاعلا فدل ذلك على جواز بروزه في الخبر . وفي شرح التسهيل للمرادي ظاهر كلام المصنف وجوب الاستتار وانه ان برز كان توكيدا لا فاعلا بالصفة وقد اجاز سيبويه في - مررت برجل مكرمك هو - الوجهين . هذا والمراد من قوله يشتق المشتق الذي لم يجر مجرى الجامد نحو هذه البطحاء وإلّا فلا ضمير فيه ( قوله فليست مشتقة بالمعنى المذكور ) اي الاخص بل مشتقة بمعنى ما اخذ من المصدر للدلالة على ذات وحدث وهو المعنى الاعم ( قوله حيث تلا الخبر ) الظاهر ان يجعل بدل كلمة الخبر المفرد المشتق وهكذا بعد قول المصنف معناه لما ان الكلام فيه لا في عموم الخبر المفرد ولا في عموم الخبر وكان سر العدول التنبيه على ان هذا الحكم الذي هو الابراز لا يقصر على المشتق بل الفعل كذلك يبرز فيه الضمير نحو غلام زيد يضربه هو اذا اردت ان زيدا يضرب الغلام وان اختيار الشيخ الاثير عدم وجوب الابراز عند خوف اللبس لاندفاعه بتكرير الظاهر نحو غلام زيد يضربه زيد مردود بانه لا يحسن وضع الظاهر موضع المضمر في غير مواضع التفخيم وهكذا قال الدماميني في شرح التسهيل تبعا للمرادي وهذه عبارته وقال بعض لا يجب الابراز بل اذا خيف اللبس ازيل بتكرير الظاهر الذي هو الفاعل نحو زيد عمرو يضربه زيد وقول المصنف اقوى لضعف وقوع الظاهر موقع المضمر إلّا في مقامات التفخيم . اه . واما جواب

ابن

ابن جماعة بان عدم الحسن اذا لم يكن لمعنى مقصود كرفع اللبس فيرد بان رفع اللبس ليس لا يكون إلّا بالظاهر حتى يحسن وضعه موضع الضمير لكفاية الضمير فيه مع السلامة من ذلك الوضع واما زعم الرضي ان الفعل لا يجب فيه الابراز مطلقا باجماع اهل البلدين فقد اريناك انكاره في صدر الكتاب فتذكر (قوله زيد عمرو ضاربه هو) المتصل لعمرو والمنفصل لزيد وهو فاعل بالوصف وقيل بل توكيد للمستتر فيه واما رده بانه لازم والتوكيد ليس بلازم فهو ليس بتوكيد فليس بلازم لانه لزم لعارض دفع اللبس (قوله وقال الكوفيون لا يجب الابراز حينئذ) النفي متوجه لقيد الوجوب على ما هو الكثير الشائع اي بل يجوز الابراز والاستتار بخلاف المذهب الاول فيجب الاول وحينئذ فالمثال السابق وهو زيد هند ضاربها هو كالذي بعده يتعين على المذهب البصري ان يكون الضمير المنفصل فيه فاعلا كما هو في زيد عمرو ضاربه هو باتفاقهما وعلى المذهب الكوفي يجوز ذلك وكونه تاكيدا للضمير المستتر وتظهر الفائدة في التثنية والجمع فيفرد الوصف على الفاعلية ويثنى ويجمع على التوكيد والمسموع من غير لغة اكلوني البراغيث انما هو الاول (قوله ووافقهم الناظم في غير هذا الكتاب) افرط في شرح التسهيل من الميل اليه حتى جعل الذين تصدوا لرد حججه متكلفين متعصبين وذلك لانه لما استدل لهذا المذهب بحكاية الفراء - كل ذي عين ناظره اليك - وقوله تعالى « فظلت اعناقهم لها خاضعين » وقراءة ابن ابي عبلة « حتى يوذن لكم الى طعام غير ناظرين اناه » بجر غير

| | | |
|---|---|---|
| وقوله | وان امرءًا اصدى اليك ودونه | سهوب وموماة اليك سملق |
| | لمحقوقه ان تستجيبي لصوته | وان تعلمي ان المعاني موفق |
| وقوله | ترى ارباقهم متقلديها | اذا صدا الحديد على الكماة |
| وقوله | ان الذي لهواك اسف رهطه | لجديره ان تصطفيه خليلا |
| وقوله | قومي ذرى المجد بانوها وقد علمت | بكنه ذلك عدنان وقحطان |

فناظره خبر كل وليس له ولم يقل هي كما ان خاضعين صفة لارباب الاعناق ولم يبرز وكذا غير ناظرين صفة طعام وليس له ولا ابراز فيه ومحقوقه صفة للمراة جارية على امرء ولم يبرز ومتقلديها على الارباق وليس لها ولا بروز له وبانوها على ذرى المجد لفظا وهو معنى لقومي فاستغنى باستكنانه قال بعده وتكلف بعض المتعصبين للبصرية وزعم ان التقدير في حكاية الفراء الحاظ او اجفان كل ذي عين فهو على حذف مضاف وان المراد بالاعناق في الاية الجماعات كما قالوا اتانا عنق من الناس وان لا ضمير في لمحقوقه لرفعه ان تستجيبي وان تصطفيه وهما جملتان في موضع خبر ان في البيت قبله وان الارباق مقحم في الانشاد الثاني اي تراهم متقلديها اي متقلدي الارباق معاملة للمضاف للشيء معاملة ما اضيف اليه حيث جاز اللفظ بالمضاف اليه كقولهم اجتمعت اهل اليمامة لسوغان اجتمعت اليمامة مرادا اهلها كما يجوز في ترى ارباقهم متقلديها لسوغان تراهم متقلديها اي الارباق او هو على حذف مضاف اي ترى اصحاب ارباقهم متقلديها رعيا لذلك المحذوف وفي الانشاد الخامس ان التقدير قومي بانوا ذرى المجد وفي تخريجه خلاف بين ابوي علي والفتح مورد في باب الاشتغال وفي عامة ذلك تعسف فلا عدول اليه (قوله واخبروا الخ) لم يقيد الظرف والمجرور

زيد عمرو ضاربه هو فضاربه خبر عن عمرو ومعناه هو الضاربية لزيد وبابراز الضمير علم ذلك ولو استتر اذن التركيب بعكس المعنى ومثال ما امن فيه اللبس زيد هند ضاربها هو وهند زيد ضاربته هي فيجب الابراز ايضا لجريان الخبر على غير من هو له وقال الكوفيون لا يجب الابراز حينئذ ووافقهم الناظم في غير هذا الكتاب واستدلوا لذلك بقوله

قومي ذرى المجد بانوها وقد علمت
بكنه ذلك عدنان وقحطان

* تنبيهان * الاول من الصور التي يتلو الخبر فيها ما ليس معناه له ان يرفع ظاهرا نحو زيد قائم ابوه فالهاء في ابوه هو الضمير الذي كان مستكنا في قائم ولا ضمير فيه حينئذ لامتناع ان يرفع شيئين ظاهرا ومضمرا * الثاني قد عرفت انه لا يجب الابراز في زيد هند ضاربته ولا هند زيد ضاربها ولا زيد عمرو ضاربه تريد الاخبار بضاربية عمرو لجريان الخبر على من هو له بل يتعين الاستتار في هذا الاخير لما يلزم على الابراز من ابهام ضاربية زيد ( واخبروا بظرف ) نحو زيد عندك ( او بحرف جر )

مع مجروره نحو زيد في الدار (ناوين) متعلقهما اذ هو الخبر حقيقة حذف وجوبا وانتقل الضمير الذي فيه الى الظرف والجار والمجرور وزعم السيرافي انه حذف معه ولا ضمير في واحد منهما وهو مردود بقوله

فان يك جثماني بارض سواكم
فان فوادي عندك الدهر اجمع

والمتعلق المنوي اما من قبيل المفرد وهو ما في (معنى كائن) نحو ثابت ومستقر (او) الجملة وهو ما في معنى (استقر) وثبت والمختار عند الناظم الاول قال في شرح الكافية وكونه اسم فاعل اولى لوجهين احدهما ان تقدير اسم الفاعل لا يحوج الى تقدير آخر لانه واف بما يحتاج اليه المحل من تقدير خبر مرفوع وتقدير الفعل يحوج الى تقدير اسم فاعل اذ لا بد من الحكم بالرفع على محل الفعل اذا ظهر في موضع الخبر والرفع المحكوم عليه به لا يظهر الا في اسم الفاعل * الثاني ان كل موضع كان فيه الظرف خبرا وقدر تعلقه بفعل امكن تعلقه باسم الفاعل وبعد اما واذا الفجائية يتعين التعلق باسم الفاعل نحو اما عندك فزيد وخرجت فاذا في الباب زيد لان اما واذا الفجائية لا يليهما فعل ظاهر ولا مقدر واذا تعين تقدير اسم الفاعل

بالافادة كما فعل في الكافية اعتمادا على عموم - والخبر الجزء المتم الفائدة - كما اعتمد على قوله ولا يكون اسم زمان خبرا ... - في عدم تقييد الظرف بالمكاني حين كون المبتدا جثة واشعر بقوله - ... ناوين معنى كائن او استقر - انه لا يجوز اظهاره وقد ذكر في التسهيل وشرحه انه لا يجوز اظهاره الا على قلة واشعر ايضا بان المادتين غير متعينتين لادراج كلمة معنى وان الظرف والمجرور معمول ذلك المنوي ولا يحمل استقر على خصوص الماضي لانه يجوز تقدير المضارع بل يتعين عند ارادة الحال او الاستقبال الا انه لم يبين كائن هل هو من الناقصة او التامة والحق ان نقول انه يمتنع التزام نقصانه دائما لادائه للتسلسل وعلى هذا يحمل كلام السعد في حواشي الكشاف المشهور في هذا المقام وتضعف كونه تارة وتارة لادائه الى كلفة تقدير ثان زايد على التقدير الاول وان وقف عنده مع المندوحة عنه ويحسن كونه من التامة دائما لسلامته من الامرين ولم يبين ايضا موضع النية والاصل التقدم وقد يعرض له ما يرجح تاخيره نحو في الدار زيد لان اصل الخبر التاخير وما يوجبه نحو اما في الدار فزيد لان اما لا يليها الفعل وسيذكر له تتميم (قوله مع مجروره) يعني ففي الكلام حذف الواو ومعطوفها (قوله متعلقهما) يشير الى ان في الكلام مسامحة من حيث انه اقتضى ان المنوي المعنى مع انه الدال على معنى كائن او استقر (قوله اذ هو الخبر حقيقة) هو علة لقوله ناوين وكان الغرض منه تنزيل عبارة المصنف على ان الخبر هو المحذوف وهو الاعم . وفي التسهيل وما يعزى للظرف من خبرية وعمل فالاصح كونه لعامله . اه . وفي ادراج كلمة حقيقة ايماء الى ان من جعل الخبر هو المذكور او مجموع المذكور والمحذوف لم ينظر لحقيقة الامر من ان ذلك المقدر هو الركن الثاني من ركني الاسناد وهو المقصود بالذات واما الظرف والمجرور فمتعلقان له قيداه فلا بد منهما لذلك فقط وانما نظر للظاهر اما من راى الخبر المذكور فلانه الملفوظ به الذي دل على تمام الكلام وان كان لا بد لهما من عامل واما من راى المجموع فلانه المقصود بالاخبار (قوله وهو مردود بقوله الخ) وجه الرد على ما في التصريح ان اجمع مرفوع لا يصح ان يكون توكيدا لفوادي ولا للدهر لانهما منصوبان ولا للضمير المحذوف مع الاستقرار لان التوكيد والحذف متنافيان ولا لاسم ان على محله من الرفع على الابتداء لان الطالب للمحل قد زال بوجود الناسخ . واذا بطلت هذه الاقسام تعين ان يكون توكيدا للضمير المنتقل الى الظرف وهو المطلوب ولا يشكل بالفصل بالاجنبي وهو الدهر فانه جائز للضرورة هذا كلامه . وفيه انه يمكن ان يدعى انه توكيد للدهر والرفع لضرورة القافية كما التزم الخصم ان الفصل بالدهر للضرورة والا فما الفرق (قوله احدهما ان تقدير اسم الفاعل الخ) خلاصته ان الخبر حكمه الرفع فان قدر اسم فاعل قبله بنفسه من غير احتياج الى اعتبار حلوله محل شيء وان قدر فعلا احتيج الى اعتبار مفرد يقبل ذلك الرفع يحل ذلك الفعل محله فيترجح الاول لكونه وافيا بما يحتاج اليه من غير تقدير واعتبار دون الثاني لعدم ذلك فيه وهكذا قال في شرح التسهيل تقدير الفعل لا يغني عن تقدير اسم الفاعل ليستدل على انه في موضع رفع واسم الفاعل مغن عن تقديره وتقدير ما يغني اولى . اه . فمعنى ظهور الرفع في اسم الفاعل اتصافه به من غير احتياج الى ان يحل محله شيء والقصر المستفاد من لا والا اضافي

اي

اي دون الفعل الذي اتفق الخصمان على ان الامر دائر بينه وبين اسم الفاعل فلا يضر ان الاعراب يظهر الظهور المذكور في غير اسم الفاعل وبتدبر ما حررنا يندفع ما قيل اولا قد يقال كون الجملة ذات محل من الاعراب لا يقتضي كونها مقدرة بمفرد يظهر فيه الاعراب بل يكتفي في ذلك بوقوعها موقع المفرد وثانيا قد يقال هذا يقتضي ان كل ما لم يظهر فيه الاعراب لابد من تقديره بما يظهر فيه ولو مفردا ولم يذهب احد الى ذلك فالحق ان تقدير الفعل لا يحوج الى تقدير شيء آخر كما تقدم (قوله في بعض المواضع) اي مواضع الخبر لقوله سابقا كل موضع كان فيه الظرف خبرا فلا ترد الصفة والصلة (قوله لا دلالة فيه) اي لا يصلح ان يكون دليلا يعتمد عليه في اثبات المطلوب على ما هو معنى الدلالة في مقامات الخصام فتدبر. واعلم انه يتقوى الدليل الذي ذكره المصنف بان اسم الفاعل مفرد وهو اصل بخلاف الجملة وقد امكن فلا عدول عنه (قوله انما هو لخصوص المحل) يريد ان ذلك التعيين لامر خارج عارض لا تعلق له بوقوع الظرف خبرا ونظيره في ان ذلك التعيين لامر خارج عارض جاء الذي في الدار وكل رجل في الدار فله درهم فان عارض الصلة والصفة عين تقدير الفعل وان احتملته واسم الفاعل بالذات (قوله اذ يجوز تقديره بعد المبتدا) المراد من الجواز هنا وفي قول ابي الفتح سابقا هل يجوز اذا زيدا ضربته هو عدم الامتناع بدليل مقابلته بالمنع الذي اقتضاه السوال وقوله اولا فالمحذور ظهور الفعل بعدهما وحينئذ فمودى العبارة ان تقدير الفعل بعد المبتدا غير ممتنع وهو صادق بالوجوب والجواز ولم يعين الوجوب وان كان هو المراد لعدم كون المقام لذلك وكون هذا مودى العبارة مما لا يرتاب فيه عارف بمواقع الكلام فاندفع ما قيل ظاهره انه يجوز تقديره ايضا قبل الظرف وليس كذلك لتصريحهم بان الخبر اذا كان فعلا لا يجوز تقديمه الّا في هذين الموضعين ولا في غيرهما لما سياتي في قوله ـ كذا اذا ما الفعل كان الخبرا ـ فكان الصواب ان يقال اذ يجب الخ هذه عبارته والعجب منه انه صنع نظير ما صنعنا في قول الناظم وجوزوا التقديم اذ لا ضرر وان كنا نقول عليه ان شاء الله (قوله انما يجب حذف المتعلق المذكور) اي الذي هو موضوع هذه المسالة وهو الواقع خبرا لا مطلق المتعلق على انه لو لم يزد قوله المذكور لكنا نقيده بذلك كما فعل في قوله سابقا في بعض المواقع بل لو لم نقيده بذلك لقيدناه بالذاتي كما هو المتبادر وعلى كل يسقط ما قيل في هذا الحصر نظر فانه قد يجب حذف المتعلق الخاص في نحو يوم الجمعة صمت فيه وقد تقدم ومثل ذلك الوانع في مثل او شبهه نحو الكلاب على البقر اي ارسل نعم الاستقرار العام لا يكون الّا واجب الحذف (قوله هو معنى) زاده ليشير الى ان المراد بالجثة في هذا المقام ما قابل المعنى بالاصطلاح النحوي لا الجسم بقيد القعود على ما هو اللغة فيندفع ما قيل الصواب التعبير بالجسم بدل الجثة (قوله وذهب قوم منهم الناظم في تسهيله) تحرير هذه المسالة

في بعض المواضع ولم يتعين تقدير الفعل في بعض المواضع وجب رد المحتمل الى ما لا احتمال فيه ليجري الباب على سنن واحد ثم قال وهذا الذي دللت على اولويته هو مذهب سيبويه والاخر مذهب الاخفش هذا كلامه ولك ان تقول ما ذكره من الوجهين لا دلالة فيه لان ما ذكره في الاول معارض بان اصل العمل للفعل واما الثاني فوجوب كون المتعلق اسم فاعل بعد اما واذا انما هو لخصوص المحل كما ان وجوب كونه فعلا في نحو جاء الذي في الدار وكل رجل في الدار فله درهم كذلك لوجوب كون الصلة وصفة النكرة الواقعة مبتدا في خبرها الفاء جملة على ان ابن جني سال ابا الفتح الزعفراني هل يجوز اذا زيدا ضربته فقال نعم فقال ابن جني يلزمك ايلاء اذا الفجائية الفعل ولا يليها الّا الاسماء فقال لا يلزم ذلك لان الفعل ملتزم الحذف ويقال مثله في اما فالمحذور ظهور الفعل بعدهما لا تقديره بعدهما لانهم يغتفرون في المقدرات ما لا يغتفرون في الملفوظات سلمنا انه لا يليهما الفعل ظاهرا ولا مقدرا لكن لا نسلم انه وليهما فيما نحن فيه اذ يجوز تقديره بعد المبتدا فيكون التقدير اما في الدار فزيد استقر وخرجت فاذا في الباب زيد حصل لا يقال ان الفعل وان قدر متاخرا فهو في نية التقديم اذ رتبة العامل قبل المعمول لانا نقول هذا المعمول ليس في مركزه لكونه خبرا مقدما وكون المتعلق فعلا هو مذهب اكثر البصريين ونسب لسيبويه ايضا ✻ تنبيه ✻ انما يجب حذف المتعلق المذكور حيث كان استقرارا عاما كما تقدم فان كان استقرارا خاصا نحو زيد جالس عندك او نائم في الدار وجب ذكره لعدم دلالتهما عليه عند الحذف حينئذ (ولا يكون اسم زمان خبرا ✻ عن جثة) فلا يقال زيد اليوم لعدم الفائدة (وان يفد) ذلك بواسطة تقدير مضاف هو معنى (فاخبرا) كما في قولهم الهلال الليلة والرطب شهري ربيع واليوم خمر وغدا امر وقوله ـ اكل عام نعم تحوونه ـ اي طلوع الهلال ووجود الرطب وشرب خمر واحراز نعم فالاخبار حينئذ باسم الزمان انما هو عن معنى لا جثة هذا مذهب جمهور البصريين وذهب قوم منهم الناظم في تسهيله الى عدم تقدير مضاف نظرا الى ان هذه الاشياء تشبه المعنى لتجددها وقتا بعد وقت وهذا الذي يقتضيه اطلاقه

على ما للمصنف في التسهيل وشرحه وتابعيه ان المبتدا ان كان جثة فلا يخبر عنه باسم الزمان إلّا اذا افاد وحصول الفائدة يكون في الغالب بان تشبه الجثة المعنى في الحدوث وقتا دون وقت نحو الهلال الليلة والرطب شهري ربيع وزيد حين بقل وجهه وزيد حين طر شاربه والطيالسة ثلاثة اشهر والثلج شهرين والحجاج زمن ابن مروان او يدل دليل على تقدير مضاف نحو اكل يوم ثوب تلبسه واكل ليلة ضيف يومك واكل عام نعم تحوونه وافي كل عام ماتم تبعثونه اي تجدد ثوب واتيان ضيف واحراز نعم وحدوث ماتم فان تلبسه ويومك وتحوونه الخ دلائل على تجدد واتيان الخ او تعم واسم الزمان خاص نحو نحن في شهر كذا او مسئول به عن خاص نحو في اي الفصول نحن وفي اي شهر نحن وفي اي عام نحن ومن غير الغالب تحصل في غير ذلك نحو اليوم خمر وغدا امر وقوله — ... وشاني اذا اردت نجيعا — وهذه عبارة التسهيل ولا يغني ضرب زمان غالبا عن خبر اسم عين ما لم يشبه اسم معنى في الحدوث وقتا دون وقت او تنو اضافة معنى اليه او يعم واسم الزمان خاص او مسئول به عن خاص وعلل في شرحه ذلك النفي بعدم افادته وقال على قوله غالبا واشرت بقولي غالبا الى انه قد يخبر عن العين بالزمان قليلا كقول امرء القيس — اليوم خمر وغدا امر — وقول الاخر

جارتي للخبيص والهـــر للفا ر وشاني اذا اردت نجيعا

فشاني مبتدا واذا خبره وهو اسم زمان . واذا تقرر لديك هذا فنقول ان في عبارة الشيخ الشارح نظرا من وجوه * الاول انه اقتضى ان الجمهور يجوزون ذلك ان وجدت الفائدة بواسطة تقدير المضاف وليس كذلك اذ المنقول انهم حاكمون بمنعه ويوولون ما ورد بتقدير المضاف والفرق واضح * الثاني ان الذي ذهب اليه في تسهيله على ما بينا هو الصحة مع الفائدة ولو بالمضاف لا عدم تقدير المضاف . ولا تقدر ان تدفعه بتقدير مضاف في العبارة اي عدم لزوم لانه علله بقوله نظر الخ وذلك عند المصنف مقتض لزوم عدم التقدير لا عدم اللزوم كما لا يخفى * الثالث انه اقتضى ان الامثلة السابقة كلها تشبه المعنى لحدوثها وقتا بعد وقت وهو لا يصح إلّا في الهلال الليلة والرطب شهري ربيع * الرابع ان اكل عام نعم تحوونه مما هو بتقدير المضاف عند المصنف * الخامس ان اليوم خمر وغدا امر ليس مما يشبه المعنى ولا مما يقدر فيه المضاف عنده ايضا بل من غير الغالب على ما سمعت * السادس ان قول المصنف ما لم تفد لا يقتضي شيئا مما ذكره كما لا يخفى على النقادة المهرة فليتامل في المقام (قوله ولا يجوز الابتدا بالنكرة الخ) علله بعض المحققين بكونه خلاف الاصل اذ الاصل في المبتدا ان يكون معرفة لما ان للمعرفة معنى معينا والمطلوب الاهم الكثير الوقوع في الكلام انما هو الحكم على الامور المعينة وقال الرضي عللوه بان المبتدا محكوم عليه والحكم على الشي لا يكون إلّا بعد معرفته وهذه العلة تطرد في الفاعل مع انهم لا يشترطون فيه التعريف ولا التخصيص قال واما قول ابن الحاجب ان الفاعل يخص بالحكم المتقدم عليه فوهم لانه اذا حصل تخصيصه بالحكم فقط كان بغير الحكم غير مخصص فتكون قد حكمت على الشي قبل معرفته ثم قال ولا انكر ان وقوع المبتدا معرفة اكثر من وقوعه نكرة لاشتباهه بالصفة في كثير من المواضع بخلاف الفاعل فان فعله لتقدمه عليه وجوبا لا يلتبس بالصفة . اه . وفي حواشي المطول

(ولا يجوز الابتدا بالنكرة * ما لم تفد)

للفاضل الجلبي - ان قلت فما الفرق بين الفاعل والمبتدا حيث جوزوا تنكير الاول بلا تخصيص دون الثاني في مثل رجل في الدار كما هو المشهور قلت الفرق ان في تنكير المبتدا اخلالا بالغرض من الكلام وهو الافهام لانه اذا كان منكرا مجهولا وهو متقدم على الخبر ينفر السامع عن استماع حديث المتكلم بخلاف الفاعل لانه اذا سمع الفعل انقضى الامر وتم فلا يقال بعد ذلك ان السامع لا يصغى الى كلام المتكلم هذا كلامه وهو اجود ما رايت لهم في هذا المقام . واعلم ان هذا كقوله الاتي - وحذف ما يعلم جائز ... - انما يجري في المبتدا الذي له خبر واما الوصف الذي يستغنى بمرفوعه فلا يجوز حذفه ولا حذف مرفوعه ولا ينفك نكرة لكونه محكوما به وانما المحكوم عليه مرفوعه . بقي ان كلام المصنف انما هو في مجرد ان المبتدا لا يكون نكرة بلا مسوغ . وهناك مسالة اخرى وهي انه اذا وجد معرفة ونكرة مسوغة وصح ان يكون كل مبتدا كلام العرب على ان المعرفة المبتدا والنكرة الخبر لا العكس إلّا في الانشاء وهذا ما قال في المطول ليس في كلام العرب كون المبتدا نكرة والخبر معرفة في الجمل الخبرية . اه . وبين المسالتين اكثر مما بين الثريا والثرى وان وهموا فيه فليتدبر (قوله كما هو الغالب) اي حال كون النكرة جارية على ما هو الوصف الغالب فيها وهو عدم الافادة فالكاف بمعنى على وما واقعة على عدم الافادة واليها يعود هو هذا هو الوجه الحسن تدبر (قوله الّا حصول الفائدة) اي كون الكلام بحيث يحصل للسامع الفائدة فالشرط مقارن للمشروط تامل (قوله فمن مقل الخ) خبر مبتدا محذوف ومن تبعيضية ومقل ومخل صفتان لموصوف محذوف والتقدير فهم بعض فريق مقل ويحتمل ان يكون من بمعنى عن متعلقة بمحذوف اي لم يخرجوا عن فريق مقل وفريق مكثر الخ افاده البدر الدماميني والاحتمال الثاني ظاهر تصورا وان كان نهاية في التعسف واما الاول وهو الاولى فحاصله انه ليس في الكلام محذوف إلّا المبتدا لدلالة قوله وراى المتاخرون ان كل احد الخ عليه وموصوف مقل الخ ومن بمعنى بعض هي الخبر على ما اريناك في قوله - والاسم منه معرب ومبني ... - والمعنى ان المتاخرين بعضان بعض فريق مقل مخل وبعض فريق مكثر مورد ما لا يصح الخ وانما اقتصر على قوله فهم بعض فريق مقل مخل لما ان غرضه مجرد بيان المبتدا والموصوف المحذوفين وكون من بمعنى بعض وذلك كاف فيه ولما كان بيان من مقل مخل يغني عن بيان ومن مكثر مورد الخ لعدم الفرق لم يتعرض له في ذلك التقدير . فاندفع ما قيل في الاول من الاحتمالين نظر لان جميعهم ليس بعض فريق الخ . اه . لكن لا يخفى ان تقدير الموصوف لا ضرورة اليه (قوله ان يكون الخبر مختصا) اي ليس مفاده معنى قل ان يجعله احد كعند رجل او لانسان على ما سيذكره (قوله نحو عند رجل مال ولانسان ثوب) اي وحدث في وقت امر (قوله ان تكون عامة) ذكر الرضي وصاحب المطول وغيرهما ان النكرة في سياق النفي او النهي او الاستفهام تستغرق الجنس ظاهرا وفي غير ذلك عدم الاستغراق هو الظاهر وقد تكون له مجازا ويكثر ان كانت مبتدا نحو تمرة خير من جرادة (قوله وما تفعل افعل) مفعول افعل محذوف (قوله اغير من الله) اي اشد منه غضبا وارادة للانتقام ممن تسور على محارمه وجاوز الحدود التي اوقفه عندها (قوله ان تتخصص بوصف) اي يفيد بسببه معنى خاصا يكون الكلام به مفيدا فيخرج حينئذ نحو ءادمي في الدار

كما هو الغالب فان افادت جاز الابتداء بها ولم يشترط سيبويه والمتقدمون لجواز الابتداء بالنكرة إلّا حصول الفائدة وراى المتاخرون انه ليس كل احد يهتدي الى مواضع الفائدة فتتبعوها فمن مقل مخل ومن مكثر مورد ما لا يصح او معدد لامور متداخلة والذي يظهر انحصار المقصود في الذي سيذكر وذلك خمسة عشر امرا الاول ان يكون الخبر مختصا ظرفا او مجرورا او جملة ويتقدم عليها (كعند زيد نمرة) وفي الدار رجل وقصدك غلامه انسان قيل ولا دخل للتقديم في التسويغ وانما هو لما في التاخير من توهم الوصف فان فات الاختصاص نحو عند رجل مال ولانسان ثوب امتنع لعدم الفائدة ❊ الثاني ان تكون عامة اما بنفسها كاسماء الشرط والاستفهام نحو من يقم اكرمه وما تفعل افعل ونحو من عندك وما عندك او بغيرها وهي الواقعة في سياق استفهام او نفي نحو «االه مع الله» اوهل فتى فيكم فما خل لنا) وما احد اغير من الله ❊ الثالث ان تتخصص بوصف اما لفظا

نحو « ولعبد مومن خير من مشرك » ( ورجل من الكرام عندنا ) او تقديرا نحو « وطائفة قد اهمتهم انفسهم » اي وطائفة من غيركم بدليل ما قبله وقولهم السمن منوان بدرهم اي منه ومنه قولهم شر اهر ذا ناب اي شر عظيم او معنى نحو رجيل عندنا لانه في معنى رجل صغير ومنه ما احسن زيدا لان معناه شيء عظيم حسن زيدا فان كان الوصف غير مخصص لم يجز نحو رجل من الناس جاءني لعدم الفائدة * الرابع ان تكون عاملة اما رفعا نحو قائم الزيدان اذا جوزناه او نصبا نحو امر بمعروف صدقة ونهي عن منكر صدقة ( ورغبة في الخير خير ) وافضل منك عندنا اذ المجرور فيها منصوب المحل بالمصدر والوصف او جرا نحو خمس صلوات كتبهن الله في اليوم والليلة ( وعمل بر يزين ) ومثلك لا يبخل وغيرك لا يجود * الخامس العطف بشرط ان يكون احد المتعاطفين يجوز الابتداء به نحو طاعة وقول معروف اي امثل من غيرهما ونحو « قول معروف ومغفرة خير من صدقة يتبعها اذى » * السادس ان يراد بها الحقيقة نحو رجل خير من امراة ومنه تمرة خير من جرادة * السابع ان تكون في معنى الفعل وهذا شامل لما يراد بها الدعاء « نحو سلام على ال ياسين » « وويل للمطففين » ولما يراد بها التعجب نحو عجب لزيد وقوله

عجب لتلك قضية واقامتي  فيكم على تلك القضية اعجب

ولنحو قائم الزيدان عند من جوزه فيكون فيه مسوغان كما في نحو « وعندنا كتاب حفيظ » فقد بان ان منعه عند الجمهور ليس لعدم المسوغ بل لعدم شرط الاكتفاء بمرفوعه وهو الاعتماد * الثامن ان يكون وقوع ذلك للنكرة من خوارق العادة نحو بقرة تكلمت * التاسع ان تقع في اول الجملة الحالية سواء ذات الواو وذات الضمير كقوله

سرينا ونجم قد اضاء فمذ بدا  محياك اخفى ضوءه كل شارق

وكقوله

الذئب يطرقها في الدهر واحدة  وكل يوم تراني مدية بيدي

العاشر ان تقع بعد اذا المفاجاة نحو خرجت فاذا اسد بالباب وقوله

حسبتك في الوغى بردي حروب  اذا خور لديك فقلت سحقا

بناء على ان اذا حرف كما يقول الناظم تبعا للاخفش لا ظرف مكان كما يقول ابن عصفور تبعا للمبرد ولا زمان كما يقول الزمخشري تبعا للزجاج * الحادي عشر ان تقع بعد لولا كقوله

-- لولا اصطبار لاودى كل ذي مقة -- * الثاني عشر ان تقع بعد لام الابتداء نحو لرجل قائم * الثالث عشر ان تقع جوابا نحو رجل في جواب من عندك التقدير رجل عندي * الرابع عشر ان تقع بعد كم الخبرية كقوله

كم عمة لك يا جرير وخالة  فدعاء قد حلبت علي عشاري

الخامس عشر ان تكون مبهمة كقوله

مرسعة بين ارساغه  به عسم يبتغي ارنبا

( وليقس ) على ما قيل ( ما لم يقل ) والضابط حصول الفائدة ( والاصل في الاخبار ان توخرا ) عن المبتدآت لان الخبر يشبه الصفة

لعدم الوصف راسا ونحو حيوان ءادمي في الدار لعدم كون الوصف يسبب ذلك التخصيص وانما اخرجناهما لان المعنى المستفاد منهما ليس بافيد من المستفاد من قولنا عند رجل مال وقد اخرجه الشارح كغيره بعدم الاختصاص ( قوله نحو ولعبد مومن ) فيه ايضا مسوغ لام الابتداء ( قوله نحو وطائفة الخ ) فيه ايضا مسوغ الوقوع بعد واو الحال بل مسوغ الوصفية بقد اهمتهم على ما يشير اليه قول القاضي البيضاوي « يظنون بالله غير الحق » صفة اخرى لطائفة او حال او استيناف على وجه البيان لما قبله ( قوله او معنى ) اي او وصف ماخوذ من نفس النكرة الواقعة مبتدا لا من لفظ ءاخر مقدر زائد عليها فظهر الفرق بين هذا وما قبله ( قوله نحو قائم الزيدان ) اي اذا جوزناه اي لان قولهم لا يقع المبتدا نكرة بلا مسوغ في المبتدا المخبر عنه والشبيه به اي ذي المرفوع المغني عن الخبر واما نصهم على ان الوصف شرطه التنكير فلا ينافيه لانهم الزموه التسويغ اما بالعمل او بالوقوع بعد النفي او شبهه كما ياتي للشارح قريبا فاندفع تعقب البدر الدماميني بان الكلام في المبتدا المخبر عنه اما الوصف فشرطه التنكير كما نصوا عليه فكان الصواب التمثيل بنحو ضرب الزيدان حسن تامل ( قوله في اليوم والليلة ) الذي يقتضيه المعنى المقصود من الحديث ان يكون الظرف لغوا متعلقا بكتب من حيث الاداء والفعل الذي تضمنه اي خمس صلوات ثابت لها كونها طلب الله على وجه الجزم فعلها في اليوم والليلة من المكلف وهذا ظاهر وان خفي على الناظرين ( قوله العطف ) انما كان مسوغا لكونه يشرك المتعاطفين فيجعلهما كشيء واحد فما يسوغ الابتداء باحدهما يسوغ الابتداء بالاخر ( قوله ان يراد بها الحقيقة ) عبر به مع ان المصنف عبر عنه في شرح التسهيل بالعموم ايماء الى بيان مراده منه فان اهل العربية قد يقع لهم اطلاق العام على المطلق والى ان حمله على ظاهره كما وقع لبعض شراح الجامع حتى قال ما قال ليس مما ينبغي يعرف ذلك المتدبر له كل التدبر ( قوله كقوله كم عمة لك الخ ) قد جعل الشارح في باب كم المسوغ في البيت الوصف بلك ( قوله لان الخبر الخ ) علله في شرح التسهيل بان المبتدا عامل في الخبر فقدم كسائر العوامل لا سيما عامل لا يتصرف ومقتضاه لزوم التاخير غير انه اجيز تقديمه تشبيها له بالفعل في كونه مسندا وللمبتدا بالفاعل في كونه مسندا اليه . وعلله السعد بان المبتدا محكوم عليه ولا بد من وجوده قبل الحكم فقصد ذلك في اللفظ توفيقا بينهما

وكان

وكان عدول الشارح عنهما لعدم اطراد الاول في سائر المذاهب في رفع المبتدا والخبر ولرد الثاني بان وجود المحكوم عليه قبل الحكم ان اريد في الذهن منع الوجوب او في الخارج فمسلم ولا ينفع كما اطال به الشريف في حواشي المطول (قوله من حيث انه موافق الخ) الحيثية للتقييد والمراد من الدلالة على الحقيقة ان يدل على صفة المبتدا لا سببيه يدل على ذلك مقابلته بقوله او على شيء من سببيه (قوله ولما لم يبلغ درجتها في وجوب التاخير) اضافة الوجوب الى التاخير اضافة صفة لموصوف اي التاخير الواجب والنفي المستفاد من لم يبلغ منصب على الصفة فالمعنى درجة الصفة في التاخير الواجب لم يبلغها الخبر وانما بلغ لمجرد التاخير فحينئذ توسعوا فيه وجوزوا التقديم فصح الكلام في نفسه ولايم ما بعده • واندفع ما قيل ان الصواب حذف قوله في وجوب التاخير لاقتضائه ان كلا منهما واجب التاخير لكن درجة الخبر في ذلك احط وانزل وذلك غير صحيح في نفسه وغير ملايم لما بعده (قوله وجوزوا التقديم) المراد من الجواز هنا عدم الوجوب لقوله بعد - ونحو عندي درهم ولي وطر ❋ ملتزم فيه تقدم الخبر - وعدم المنع ايضا لقوله بعد ايضا - فامنعه حين يستوي الجزءان … - وكلام الشارح منزل على ذلك فالاقسام ثلاثة وبين ان المنافي للجواز انما هو احد القسمين الباقيين اي الوجوب او الاستحالة لا الاصالة • فما قيل وجوزوا اي لم يمنعوه وليس المراد بالجواز استواء الطرفين الخ وهم • والعجب ان هذا القائل مع ذلك قال على قول المصنف - والاصل في الاخبار ان توخرا … - اشار بذلك الى ان للخبر في نفسه حالتين التقدم والتاخر والاصل منهما التاخر من حيث هو بقطع النظر عن كونه واجبا او جائزا او ممتنعا وباعتبار ذلك يكون له ثلاثة احوال وجوب التقديم ووجوب التاخير وجوازهما وقد اشار الى الجواز بقوله - … وجوزوا التقديم اذ لا ضررا - والى وجوب منع التاخير بقوله - فامنعه … - والى وجوب التقديم - ونحو عندي درهم الخ - هذا كلامه (قوله اذ لا ضررا في ذلك الخ) يتبادر من كلام الشارح انه جعل اذ تعليلية وان الضرر المنفي في ذات التقديم فان جاء فمن عارض وان فاء فامنعه داخلة في جواب شرط محذوف • والظاهر انه لا ضرر في ابقاء اذ لا ضرر على ما يظهر منه من ان اذ ظرف من غير تقييد بالكون ذاتيا ويكون فامنعه بيانا في المعنى لمفهوم ذلك القيد يويده قوله في مقابله حين (قوله نحو صديقي زيد وافضل منك افضل مني) نشر على ترتيب اللف فالاول لعرفا والثاني لنكرا واعلم ان المنع هنا غير متفق عليه فان قوما من نحاة سرقسطة اجازوا غير ملتفتين لذلك الانعكاس نظرا لحصول الفائدة قدمت او اخرت وفيها تشاجَر عظيمان من علماء الاندلس وهما الاستاذ ابو محمد ابن السيد البطليوسي والاديب الفيلسوف ابو بكر ابن باجة الشهير بابن الصائغ حتى ادت الى مكالمة ونزاع وتعصب فاملى في ذلك ابن السيد كلاما نفيسا فقال في كتاب المسائل جمعني مجلس مع رجل من اهل الادب فنازعني في مسالة من مسائل النحو ثم دبت الايام ودرجت الليالي ❋ وانا لا اعبرها فكري ولا اخطرها ببالي ❋ ثم اتصل بي ان قوما يتعصبون له ويقرظونه ❋ يعتقدون اني انا المخطي فيها دونه ❋ فرايت ان اذكر ما جرى بيننا فيها من الكلام ❋ وازيد ما لم اذكره وقت المنازعة والخصام ❋ ليعلم من المزجي البضاعة وبالله التوفيق • كان مبتدا الامر ان هذا الرجل المذكور قال لي ان قوما من نحويي سرقسطة اختلفوا في

من حيث انه موافق في الاعراب لما هو له دال على الحقيقة او على شيء من سببيه ولما لم يبلغ درجتها في وجوب التاخير توسعوا فيه (وجوزوا التقديم اذ لا ضررا) في ذلك نحو تميمي انا ومشنوء من يشنوك فان حصل في التقديم ضرر فلعارض كما ستعرفه اذا تقرر ذلك (فامنعه) اي تقديم الخبر (حين يستوي الجزءان) يعني المبتدا والخبر (عرفا ونكرا) اي في التعريف والتنكير (عادمي بيان) اي قرينة تبين المراد نحو صديقي زيد وافضل منك افضل مني لاجل خوف اللبس فان لم يستويا نحو رجل صالح حاضر او استويا ووجد بيان اي قرينة تبين المراد نحو ابو يوسف ابو حنيفة جاز التقديم فتقول حاضر رجل صالح وابو حنيفة ابو يوسف

قول كثير وانت التي حببت كل قصيرة الي وما تدري بذاك القصائر
عنيت قصيرات الحجال ولم ارد قصار النسا شر النساء البحاتر

فقال بعضهم البحاتر مبتدا وشر النساء خبره . وقال بعضهم يجوز ان يكون شر النساء هو المبتدا والبحاتر خبره . وانكرت انا هذا القول وقلت لا يجوز الّا ان يكون البحاتر المبتدا وشر النساء هو الخبر فقلت له الذي قلت هو الوجه المختار وما قاله النحوي الذي حكيت عنه جائز غير ممتنع . فقال - وكيف يصح ما قال وهل غرض الشاعر الّا ان يخبر ان البحاتر شر النساء - وجعل يكثر من ذكر الموضوع والمحمول ويورد الالفاظ المنطقية التي يستعملها اهل البرهان . فقلت له - انت تريد ان تدخل صناعة المنطق في صناعة النحو وصناعة النحو يستعمل فيها مجازات ومسامحات لا يستعملها اهل المنطق . وقد قال اهل الفلسفة يجب ان تحمل كل صناعة على القوانين المتعارفة بين اهلها وكانوا يرون ادخال بعض الصناعات في بعض انما يكون من جهل المتكلم او عن قصد منه للمغالطة واستراحة بالانتقال من صناعة الى اخرى اذا ضاقت عليه طرق الكلام . وصناعة النحو قد تكون فيها الفاظ مطابقة للمعاني وقد تكون مخالفة لها اذا فهم السامع المراد . فيقع الاسناد في اللفظ الى شيء وهو في المعنى الى شيء آخر . اذا علم المخاطب غرض المتكلم وكانت الفائدة في كلا الحالين واحدة فيجيز النحويون في صناعتهم اعطى درهم زيدا ويرون ان فائدته كفائدة قولهم اعطي زيد درهما فيسندون الاعطاء الى الدرهم في اللفظ وهو في المعنى مسند الى زيد . وكذلك يجيزون ضرب زيدا الضرب وخرج بزيد اليوم وولد لزيد ستون عاما وقد علم ان الضرب لا يضرب واليوم لا يخرج به وان الستين عاما لا تولد . فهذه الالفاظ كلها غير مطابقة للمعنى لان الاسناد وقع فيها الى شيء وهو في المعنى الى شيء آخر اتكالا على فهم السامع . وليس هذا لضرورة شاعر بل هو كلام العرب الفصيح المتعارف بينها في محاوراتها وهذا اشهر عند النحويين من ان يحتاج فيه لبيان . ومما يبين هذا ان النحويين قد قالوا اذا اجتمعت معرفتان جعلت ايهما شئت الاسم وايهما شئت الخبر فتقول كان زيد اخاك وكان اخوك زيدا . فان قال قائل الفائدة فيهما مختلفة لانه اذا قال كان زيد اخاك افاد الاخوة واذا قال كان اخوك زيدا افاد انه زيد فالجواب ان هذا جائز صحيح لا ينازع فيه منازع . ويجوز ايضا ان يقال كان اخوك زيدا والمراد كان زيد اخاك فيقع الاسناد في اللفظ الى الاخ وهو في المعنى الى زيد . والدليل على ذلك ان القراء قرأوا « فما كان جواب قومه الّا ان قالوا » برفع الجواب ونصبه فتارة يجعلون جواب الاسم والقول الخبر . وليس يشك احد ان الغرض في تينك القراءتين واحد وان الاخبار عن الجواب . وكذلك قوله « فكان عاقبتهما انهما في النار » قرئ برفع العاقبة ونصبها ولا فرق بين الامرين عند احد من البصريين او الكوفيين . وكذلك قول الفرزدق

لقد شهدت قيس فما كان نصرها قتيبة الّا عظها بالاداهم

ينشد برفع النصر ورفع العظ وبرفع العظ ونصب النصر والفائدة في الامرين جميعا واحدة . وكذلك قول الاخر

وقد علم الاقوام ما كان داوها بثهلان الّا الخزي ممن يقودها

ينشد برفع الداء ونصب الخزي وبنصب الداء ورفع الخزي والفائدة فيهما جميعا واحدة وانما تساوى ذلك لان المبتدا هو الخبر في المعنى . ومما يبين ذلك بيانا واضحا ان القائل اذا قال

شر

شر الناس الفاسق او قال الفاسق شر الناس فقد افادنا في كلا الحالين فائدة واحدة . وكذلك اذا قال ابوك خير الناس فان فائدتها كفائدة قوله خير الناس ابوك لا يمكن احد ان يجعل بينهما فرقا . ويشهد لذلك قول زهير

واما ان يقولوا قد ابينـــا     فشر مواطن الحسب الاباء

فهذا البيت اشبه الاشياء ببيت كثير وقد جعل زهير شر هو المبتدا والاباء هو الخبر وانما غرضه ان يخبر ان الاباء هو شر مواطن الحسب ولا يجوز لزاعم ان يزعم ان الاباء هو المبتدا وشر خبره لان الفاء لا يجوز دخولها على خبر المبتدا إلّا ان يتضمن المبتدا معنى الشرط الا ترى انه لا يجوز زيد فقائم . ومما يبين لك تساوي الامر عند النحويين باب الاخبار بالذي والتي والالف واللام فمن تامل قول النحويين فيه راى قول النحويين نصا لان القائل اذا سال فقال اخبرني عن زيد من قولنا قام زيد فجوابه عند النحويين اجمعين الذي قام زيد او القائم زيد الا ترى ان المجيب قد جعل زيدا خبرا وانما ساله السائل ان يخبر عنه ولم يساله ان يخبر به فلو جاء الجواب على حد السوال لقال زيد الذي قام وزيد القائم وباب الاخبار كله مطرد على هذا . وانما جاز ذلك عندهم في قولك الذي قام زيد لان الفائدة فيه كالفائدة في قولك زيد الذي قام . وكذلك الفائدة في قولك زيد القائم كالفائدة في القائم زيد ولولا ان الامرين عندهم سواء لما جاز هـذا . ومن اظرف ما في هـذا الامر ان جماعة من النحويين لا يجيزون خبر المبتدا عليه اذا كان معرفة فلا يجيزون ان يقال اخوك زيد والمراد زيد اخوك واحتجوا بشيئين . احدهما ان المعرفتين متكافيتان ليست احداهما احق بان يسند اليها من الاخرى وليس ذلك بمنزلة المعرفة والنكرة اذا اجتمعتا . والحجة الاخرى انه يقع الاشكال فلا يعلم السامع ايهما المسند وايهما المسند اليه فلما عرض فيهما الاشكال لم يجز التقديم والتاخير وكان ذلك بمنزلة الفاعل والمفعول اذا وقع الاشكال فيهما لم يجز تقديم المفعول كقولك ضرب موسى عيسى وهذا قول قوي جدا . غير ان النحويين كلهم لم يتفقوا عليه . فعلى مذهب هولاء لا يجوز ان يكون شر الناس خبرا مقدما بوجه من الوجوه فان كان هولاء القوم يريدون صناعة النحو فهذا توجيه صناعة النحو وان كانوا يريدون صناعة المنطق فقد قال جميع المنطقيين لا احفظ في ذلك خلافا بينهم ان في القضايا المنطقية قضايا تنعكس فيصير موضوعها محمولا ومحمولها موضوعا والفائدة في كلا الحالين واحدة وصدقها وكيفيتها محفوظان عليها قالوا فاذا انعكست ولم يحفظ الصدق والكيفية سمي ذلك انقلاب القضية لا انعكاس . ومثال المنعكس من القضايا قولنا لا انسان واحد بحجر تنعكس فتقول لا حجر واحد بانسان فهذه قضية قد انعكس موضوعها محمولا ومحمولها موضوعا والفائدة في الامرين جميعا واحدة . ومن القضايا التي لا تنعكس كل انسان حيوان فهذه قضية صادقة فان صيرنا موضوعها محمولا ومحمولها موضوعـا فقلنا كل حيوان انسان عادت قضية كاذبة فهذا يسمونه انقلابا لا انعكاسا وبالله التوفيق (قوله للعلم بخبرية المقدم) اي لان الغرض لقائله تشبيه ابي يوسف بابي حنيفة تشبيها مستقيما اما لو اريد التشبيه المقلوب فلا (قوله من حيث الصورة المحسوسة) يشير به الى دفع ما يقال كلام المصنف يقتضي ان الخبر يمتنع تقديمه في مثل زيد قام ابوه والزيدان قامـا

للعلم بخبرية المقدم ومنه قوله

بنونا بنو ابنائنا وبناتنا     بنوهن ابناء الرجال الاباعد

اي بنو ابنائنا مثل بنينا و (كذا) يمتنع التقديم (اذا ما الفعل) من حيث الصورة المحسوسة وهو الذي فاعله ليس محسوسا بل مستترا (كان الخبرا) لايهام تقديمه والحالة هذه فاعلية المبتدا فلا يقال في نحو زيد قام قام زيـد على ان زيـد مبتدا بل فاعل فان كان الخبر ليس فعلا في الحس بان يكون له فاعل محسوس من ضمير بارز او اسم ظاهر نحو الزيدان قاما والزيدون قاموا وزيد قام ابوه جاز التقديم فتقول قامـا الزيدان وقـــاموا الزيدون وقام ابوه زيد

للامن من المحذور المذكور إلّا على لغة اكلوني البراغيث وليس ذلك مانعا من تقديم الخبر لان تقديم الخبر اكثر من هذه اللغة والحمل على الاكثر راجح قاله في شرح التسهيل واصل التركيب كذا اذا ما الخبر كان فعلا لان الخبر هو المحدث عنه فلا يحسن جعله حديثا لكنه قلب العبارة لضرورة النظم وليعود الضمير الى اقرب مذكور في قوله (او قصد استعماله منحصرا) اي وكذا يمتنع تقديم الخبر اذا استعمل منحصرا نحو «وما محمد إلّا رسول» «انما انت منذر» اذ لو قدم الخبر والحالة هذه لانعكس المعنى المقصود ولاشعر التركيب حينئذ بانحصار المبتدا فان قلت المحذور منتف اذا تقدم الخبر المحصور بالا مع الا قلت هو كذلك إلّا انهم الزموه التاخير حملا على المحصور بانما واما قوله -- وهل إلّا عليك المعول -- فشاذ وكذا يمتنع تقديم الخبر اذا كانت لام الابتداء داخلة على المبتدا نحو لزيد قائم كما اشار اليه بقوله (او كان) اي الخبر (مسندا لذى لام ابتدا) لاستحقاق لام الابتداء الصدر واما قوله

خالي لانت ومن جرير خاله
ينل العلاء ويكرم الاخوالا

فشاذ او موول وقيل اللام زائدة وقيل اللام داخلة على مبتدا محذوف اي لهو انت وقيل اصله لخالى انت اخرت اللام للضرورة (او) مسندا لمبتدا (لازم الصدر) كاسم الاستفهام والشرط والتعجب وكم الخبرية (كمَن لي منجدا) ومَن يقم احسن اليه وما احسن زيدا وكم عبيد لزيد ومنه قوله

فدعاء قد حلبت علي عشاري

وفي معنى اسم الاستفهام والشرط ما اضيف اليهما نحو غلام مَن عندك وغلام مَن يقم اقم معه فهذه خمس مسائل يمتنع فيها تقديم الخبر * تنبيه * يجب ايضا تاخير الخبر المقرون بالفاء نحو الذي ياتيني فله درهم قاله في شرح الكافية وهذا شروع في المسائل التي يجب فيها تقديم الخبر

---

والزيدون قاموا مع انه ليس كذلك . وحاصل الجواب ان اسناد المصنف الخبر للفعل مع ان الخبر حقيقة هو الجملة ايماء الى ان محل المنع حيث لم يكن في الصورة المحسوسة إلّا الفعل فتخرج تلك الصور لان فيها حس الفاعل ظاهرا او ضميرا بارزا هذا ما يقرر به كلام الشارح على ما يدل عليه قوله بعد فان كان الخبر ليس فعلا في الحس الخ لا ما قال الناظرون وان كان صحيحا في نفسه . واعلم ان الاوجه المناسب لمدارك هذا الفن ان الوصف كالفعل في ذلك فلا يجوز التقديم في نحو ازيد قائم وما زيد قائم للالتباس المذكور بعينه ولا يعتمد ظاهر كلام المصنف (قوله للامن من المحذور المذكور) اورد عليه وجوده حينئذ في المثنى بسبب سقوط الالف للساكن عند التقديم . واجيب بانه يمكن دفعه بالوقف او بنيته على معنى انه يوصل المتلفظ الكلمة الاولى بما بعدها ومع ذلك يظهر الساكنين في كلامه كما يظهرهما اذا وقف على قاما والذي يسوغ له ذلك نية الوقف على ان اللبس انما يتصور اذا ولي الالف ساكن كقاما الزيدان لا في نحو قاما اخواك فافهمه (قوله لضرورة النظم) ليس المراد انه لولا ضرورة النظم لامتنع الاتيان به كما يدل عليه التعليل الثاني بعده لان مثل ذلك من الفصيح المتعارف من العرب في محاوراتها لا يختص بضرورة شعر نحو كان زيد اخاك وكان اخوك زيدا «وما كان جواب قومه إلّا ان قالوا» برفع الجواب ونصبه وقوله «فكان عاقبتهما» بالرفع والنصب وقد تقدم ذلك في كلام الاستاذ ابن السيد مع ان ذلك يحسن لو كان في المصراع الثاني لا الاول مع انه لا يليق بالضرورة عند المصنف (قوله وليعود الضمير الى اقرب الخ) فيه انه ذكر صاحب المغني ان كون الضمير يعود الى الاقرب محله ما لم يكن المحدث عنه الابعد وإلّا فالعود اليه لا للاقرب (قوله منحصرا) بكسر الصاد على معنى ان الخبر من حيث هو محصور في هذا الخبر الذي حمل على المبتدا او على معنى مقرون باداة الحصر وبفتحها ويقدر له صلة اي منحصرا والاظهر انه بفتح الصاد والاصل منحصرا فيه فحذف الجار واوصل الضمير على ما قالوا في المشترك والمشكك ان كان بفتح الكاف وهو الانسب بالمصراع قبله حيث فتح فيه ما قبل الراء . وما قيل هو بكسر الصاد على معني ان الخبر من حيث هو محصور في هذا الخبر الذي حمل على المبتدا فمع كونه تعسفا لا يناسب ان المنحصر يتاخر إلّا بتعسف لا يناسب ان الغرض حصر المبتدا في الخبر لا الخبر الكلي في الخبر الجزئي . وما قيل هو بكسر الصاد على معنى وقع بعد اداة الحصر وانه الاوجه فغير صحيح اذ لم يجيء في اللغة انحصر وقع بعد اداة الحصر اذ لا يقال انحصر زيد اي وقع بعد اداة الحصر (قوله بانحصار المبتدا) المصدر من المبني للمفعول اي الكون منحصرا فيه (قوله موول) اي مصروف عن ظاهره الذي هو تقديم الخبر مع كون المبتدا ذا لام الابتداء الى خلافه وهو دعوى انها داخلة على مبتدا محذوف اي لهو انت او انها لام زائدة لا لام ابتداء فليس من المسالة اذا . وفي التصريح ويضعف التقدير الاول ان الجمع بين لام التوكيد وحذف المبتدا كالجمع بين متنافيين ويضعف التقدير الثاني ان زيادة اللام في الخبر خاصة بالشعر قاله في المغني واذا دار الامر بين التقديرين فدعوى الزيادة اولى من دعوى الحذف لئلا يجتمع التوكيد والحذف وهو ممتنع عند الجمهور الى هنا كلامه (قوله المقرون بالفاء) اي لان الفاء لا تتقدم على الشرط فكذا

شبهه

شبهه كما سياتي عن المصنف ( قوله وان يكون نعتا له لانه نكرة محضة ) هو متعلق باحتمال ان يكون نعتا وانما علل احتمال النعتية بما ذكر ولم يعلل احتمال الخبرية اكتفاء بما يشير اليه تعليق الاحتمال على الوصف المناسب اي الكون مبتدا اي انما احتمل ان يكون خبرا لكون ما قبله مبتدا وهو يطلب الخبر . ولما كان تعليق الاحتمال في الثاني تعليقا على وصف غير مناسب من جهة ان الكون مبتدا لا يقتضي النعتية نبه على العلة المناسبة له بقوله لانه نكرة محضة ثم لما كان احتمال الوصفية راجعا للتركيب التقييدي وهو من الاوضاع الثواني واحتمال الخبرية راجعا للتركيب التام وهو من الاوضاع الثوالث كان احتمال النعتية ارجح من احتمال الخبرية للترتيب بين تلك الاوضاع . ولما كان تقديم الشارح احتمال الخبرية يوهم رجحانه على احتمال الوصفية مع انه لما قدمه لكون الباب له اشار الى دفع ذلك مع تحقيق الترتيب بين الاحتمالين فقال على وجه الاستئناف لا العطف مبينا لاندفاع الايهام مشيرا الى تفاوت الاحتمالين وحاجة النكرة الخ هذا هو الكلام الجيد في هذا المقام ومنه يظهر ان جعل قوله لانه نكرة محضة علة لمحذوف والتقدير وكونه نعتا اقرب لانه الخ ليس بشيء فليتامل ( قوله ولهذا ) اي لكون التزام التقديم علته رفع ايهام احتمال النعتية المحتاج اليها احتياجا اشد من الاحتياج للخبر كان التقديم جائزا لو نعتت النكرة لان الحكم يدور مع علته ( قوله وقد عرفت الخ ) اي من الامثلة المذكورة . واعلم ان المبتدا اذا التبس بضمير اسم ملتبس بالخبر فاما ان يمكن تقديم مفسر الضمير وحده او لا فان امكن فاما ان يكون الخبر فعلا نحو زيد ابوه ضرب او وصفا نحو زيد ابوه ضارب وعلى كل فالمسالة صحيحة تقديما للخبر وتاخيرا ولكن صحة ذلك التاخير في الخبر انما يراها البصريون وهشام من الكوفيين ورات بقية الكوفيين منع ذلك التاخير مطلقا إلّا الكسائي فانه منعه في صورة الفعل واجازه في صورة الوصف قائلا ان تقديم المعمول يوذن بتقديم العامل والفعل ممنوع التقديم والحالة هذه بخلاف الوصف والصحيح المذهب البصري لان الفعل اولى بالعمل مع ان السماع معه قال — خيرا لمبتغيه حاز وان لم * يقض فالسعي في الرشاد رشاد — واذا لم يمكن نحو ملء عين حبيبها وعلى التمرة مثلها زبدا ومن حسن اسلام المرء تركه ما لا يعنيه صحت المسالة باتفاق اهل المصرين ويتقدم الخبر حينئذ وجوبا ويعلل بلئلا يعود الضمير على متاخر لفظا ورتبة وهذا هو التحقيق الذي اومى اليه المصنف في التسهيل وشرحه . ففي التسهيل او الى ملتبس بضمير ما التبس بالخبر وتقديم المفسر ان امكن مصحح خلافا للكوفيين إلّا هشاما ووافق الكسائي في جواز زيد اجله محرز لا في نحو زيد اجله احرز . وفي شرحه واذا التبس المبتدا بضمير اسم ملتبس بالخبر وامكن تقديم صاحب الضمير صحت المسالة عند البصريين وهشام الكوفي في نحو زيد اجله محرز او اجله احرز ووافق الكسائي في الاولى لا في الثانية . وفي عبارة لغيرهما وتقول زيد ابوه ضرب او يضرب جائزة عند البصرية وهشام وخطا عند الكسائي والفراء فان قلت زيد ابوه ضارب فاجازها البصرية والكسائي واحالها الفراء . اه . لكنه قال في شرح تسهيله على قوله ملتبس ذكر الالتباس اولى من ذكر الاضافة لشمول الاول الاضافة كما في البيت وغيرها نحو معرض من هند بعلها هذا كلامه . ولا يخفى

---

( ونحو عندي درهم ولي وطر ) وقصدك غلامه رجل ( ملتزم فيه تقدم الخبر ) رفعا لايهام كونه نعتا في مقام الاحتمال اذ لو قلت درهم عندي ووطر لي ورجل قصدك غلامه احتمل ان يكون التابع خبرا للمبتدا وان يكون نعتا له لانه نكرة محضة وحاجة النكرة الى التخصيص ليفيد الاخبار عنها فائدة يعتد بمثلها اكد من حاجتها الى الخبر ولهذا لو كانت النكرة مختصة جاز تقديمها نحو واجل مسمى عنده و ( كذا ) يلتزم تقدم الخبر ( اذا عاد عليه مضمر * مما ) اى من المبتدا الذي ( به ) اي بالخبر ( عنه ) اي عن ذلك المبتدا ( مبينا يخبر ) والمعنى انه يجب تقديم الخبر اذا عاد عليه ضمير من المبتدا نحو على التمرة مثلها زبدا وقوله

اهابك اجلالا وما بك قدرة
علي ولكن ملء عين حبيبها

فلا يجوز مثلها زبدا على التمرة ولا حبيبها ملء عين لما فيه من عود الضمير على متاخر لفظا ورتبة وقد عرفت ان قوله عاد عليه هو على حذف مضاف اي عاد على ملابسه و ( كذا ) يلتزم تقدم الخبر ( اذا يستوجب التصديرا ) بان يكون اسم استفهام او مضافا اليه ( كاين من علمته نصيرا ) وصبيحة اي يوم سفرك ( وخبر ) المبتدا ( المحصور ) فيه بالا او بانما ( قدم ابدا ) على المبتدا ( كما لنا إلّا اتباع احمدا ) وانما عندك زيد

ان المسالة معللة بعود الضمير على متاخر لفظا ورتبة كما رايت وهو لا يلزم في المثال بالتاخير لجواز عن هند بعلها معرض فيحمل على انه كلام على الالتباس الاعم من صورة امكان تقدم مفسر الضمير وحده ومقابله فلا يجري في القسمين متابل في المقابل فقط والمثال له . واذا تمهد هذا فنقول ان عبارة المصنف هنا ظاهرها مقتض ان الضمير في المسالة عائد الى نفس الخبر لا الى مضاف له ولو بالواسطة ولا الى مجرور يتعلق به . وبين ان هذا لا يصح لوجهين احدهما انه حينئذ لا يكاد يوجد له مثال جار على المشهور اصلا * ثانيهما ان الامثلة التي ذكروها للمسالة لا تتنزل على شيء منها فلا جرم وجب صرفها عن ذلك فراى الشارح المحقق ان ذلك بتقدير مضاف بين على ومجرورها اي على ملابسه لما ان المصنف صرح بذلك في تسهيله الذي هو اتم كتبه تحريرا ولم يلتفت الى تقييدها بالملابسة التي لا يمكن تقديم مفسر الضمير وحده معها لان الغرض انما هو صرف اللفظ عن ظاهره وان ذلك التقييد يوخذ من ذلك الكتاب الذي اجتلبت منه هذه اللفظة وراى ابن هشام ان ذلك بان يحمل الخبر في كلامه مجازا ايضا على ما لا ينفصل عنه من مضاف له او مجرور نحو ملء عين حبيبها وعلى قلوب اقفالها لتكون العبارة منزلة على التحرير الذي في التسهيل محترزة عما اذا كان ملابس الخبر يمكن تقديمه وحده نحو محرز زيدا اجله ومعرض عن هند بعلها إلّا انه لما راى ان الحمل الاول جائز ايضا بعد صرف اللفظ عن الظاهر صدر عبارته بكان ورسمها في الحواشي بهذه الصورة فقال كانه انما قال عليه فتحرز بهذه العبارة لتخرج مسالة محرز زيدا اجله ومعرض عن هند بعلها فلو قال اذا عاد على بعض الخبر دخلت هاتان الصورتان مع ان التقديم فيهما لا يجب لجواز عن هند بعلها معرض وزيدا اجله محرز اذ ليس فيهما إلّا تقديم معمول الخبر على المبتدا واي مانع من ذلك ولا يقال في هاتين ان الضمير عائد على الخبر بخلاف ملء عين حبيبها لانه عاد على ما لا ينفصل عن الخبر وكذا في نحو على قلوب اقفالها الى هنا عبارته * ومن تدبر هذا التقرير * وثبت فيما لديه من التحرير * أيقن ان ابقاء العبارة على ظاهرها كما ارتضاه بعض الناظرين في المتن وتبعه بعض الناظرين في الشرح غير صحيح وان من العجب الاستدلال على ذلك بكلام التسهيل وان من الاعجب الاستدلال عليه بكلام ابن هشام السابق (قوله لما سلف) اي من اقتضائه عكس المعنى المقصود (قوله لك من عندكما) هذا منه رعاية لقول المصنف تقول ثم ما يوجه به كلام المصنف يكون توجيها له واصل ذلك ان المتبادر ان سائلا سال رجلين بصيغة من عندكما وارادا ان يجيباه فبين لهما المصنف ان يقولا له زيد بعد ما تصدر لهما تلك الصيغة من السائل وعلى ذلك فالاولى للمصنف والشارح ان يقولا كما تقولان زيد من غير ذكر الخبر بعد ما يقال لكما من عندكما والجواب من وجوه * احدها ان يقال ان في قول السائل من عندكما تغليب المخاطب على غيره والموجه له الخطاب احدهما فقط وتقول ولك جاريان على ما هو الواقع والمعنى اذا قال لك سائل من عندك وعند زيد تقول له بعد ما يقال لك ذلك زيد * ثانيها ان يقال ان المخاطب بمن عندكما واحد إلّا انه اجريت عليه صيغة التثنية تعظيما كما في نحو قفا نبك سيما اذا كان المخاطب هو الرجل الذي من الكرام الذي عند المصنف وتقول ولك جاريان

على

لما سلف * تنبيه * كذلك يجب تقديم الخبر اذا كان المبتدا ان وصلتها نحو عندي انك فاضل اذ لو قدم المبتدا لالتبست ان المفتوحة بالمكسورة وان الموكدة بالتي هي لغة في لعل ولهذا يجوز ذلك بعد اما كقوله

عندي اصطبار واما انني جزع
يوم النوى فلو جد كاد يبريني

لان ان المكسورة ولعل لا يدخلان هنا . اه . (وحذف ما يعلم) من الجزءين بالقرينة (جائز كما * تقول زيد) من غير ذكر الخبر (بعد) ما يقال لك (من عندكما) والتقدير زيد عندنا وان شئت صرحت به ولو كان المجاب به نكرة نحو رجل

على الحقيقة * ثالثها ان سّن عندكما على حقيقته إلّا ان الشخصين لما كانا نهاية في الاتصال نزلهما المصنف والشارح منزلة الواحد وخاطباهما بخطاب الواحد * رابعها كذلك إلّا ان الافراد لكون المعنى كما تقول يا مخاطب وان كان موقعه مثنى . وقد اجيب ايضا بانه يحتمل ان احد المسئولين يجيب والاخر يسكت نظير « وقال موسى ربنا انك ءاتيت الى قوله فاطمس على قلوبهم الخ » ثم « قال قد اجيبت دعوتكما » فنسب الدعوة اليهما مع ان الداعي موسى وهارون يومن كذا قيل ولا يخفى ان الاعتراف بكون هارون مومنا اي داعيا بالاستجابة يقتضي ان نسبة الدعوة اليهما جارية على مقتضى الظاهر فلا يصح التنظير بها ثم من هنا ايضا يظهر لك ان ما قيل على الشارح الاولى له ان يقول لكما لا ينبغي تدبر (قوله قدر الخبر ايضا بعده) والمسوغ وقوعه في جواب الاستفهام (قوله ولا يجوز ان يكون التقدير) اي لان التقديم في مثل ما ذكر يفيد الحصر وهو لم يطلبه السائل فلا يطابق الجواب السوال إلّا على ضعف بان يسلب التقديم الحصر او يجعل جوابا بمعروض الحصر وحده لا مع الحصر وقيل لعدم مطابقة السوال الجواب في ترتيب اجزاء الجملة ومخالفة الاصل في الخبر من التاخير من غير ضرورة (قوله دنف) الدنف المشرف على الهلاك ويجوز فتح نونه فيكون مصدرا لا يثنى ولا يجمع تقول رجلان دنف وقوم دنف ونسوة دنف وان كسرت نونه فهو اسم فاعل يثنى ويجمع ويونث تقول رجلان دنفان وقوم دنفون وامراة دنفة ونساء دنفات وقد ادنفه المرض فهو مدنف وتوسعوا فقالوا ادنفت الشمس اذا اشرفت على الغروب وهو تشبيه كذا لبعضهم (قوله كقوله تعالى واللاءي لم يحضن الخ) قال ابن هشام اعلم انهم مثلوا لمسالة حذفها بقوله تعالى « واللاءي لم يحضن » والتقدير فعدتهن ثلاثة اشهر . فان قلت هلا جعلت اللاءي عطفا على اللاءي وما بينهما خبر عنهما . قلت ياباه امران * احدهما ان الخبر مقرون بالفاء تنزيلا له منزلة الجواب والجواب لا يقدم على شرطه وكذا ما نزل منزلته وقد نص المصنف في تسهيله على ان المبتدا المضمن معنى الشرط لا يتقدم خبره عليه * والثاني ان ذلك يستدعي جواز زيد قائمان وعمرو مع انه لا يجوز للقبح اللفظي بخلاف قولك زيد في الدار وعمرو فلا قبح فيه (قوله الامتناعية) اي لا التخصيصية فسيقول .. واولينها الفعلا (قوله للعلم به وسد جوابها مسده) علة الوجوب انما هي سد الجواب مسد الخبر واما العلم به فلم يقتض إلّا جواز الحذف فمجموع قوله للعلم به وسد الجواب مسده هو تعليل قوله حذف موجود وجوبا وحينئذ فلا يتوهم ان العلة للحذف الواجب هي العلم به وانها مطردة ايضا فيما اذا كان الخبر وجودا مقيدا ودلت عليه قرينة خارجية . نعم يقال ان سد الجواب مسد الخبر يمكن ان يدعى فيما اذا كان الخبر وجودا مقيدا ودلت عليه قرينة ولا يجاب بان المراد للعلم به من نفس لولا لانك علمت ان ذلك علة لاصل الحذف وهو انما يشترط فيه وجود القرينة كيف كان كما يدل عليه وحذف ما يعلم جائز فلم يبق إلّا اعتبار السد المذكور والظاهر انه لا مانع منه وهذا مما يشهد لمذهب الجمهور على مذهب الرماني وغيره فتدبر . هذا وذهب ابن الطراوة الى ان الواقع بعد المبتدا هو الخبر ولا حذف . ورد بانه خال من الربط فان وجد في بعض التراكيب كقولنا لولا زيد لاكرمته فهو اتفاقي . وذهب الفراء الى ان الاسم بعد

قدر الخبر ايضا بعده . قال في شرح التسهيل ولا يجوز ان يكون التقدير عندي رجل إلّا على ضعف (وفي جواب كيف زيد قل دنف) بغير ذكر المبتدا (فزيد) المبتدا (استغنى عنه) لفظا (اذ قد (عرف) بقرينة السوال والتقدير هو دنف وان شئت صرحت به وقد يحذف الجزءان معا اذا حلا محل مفرد كقوله تعالى « واللاءي لم يحضن » اي فعدتهن ثلاثة اشهر فحذفت هذه الجملة لوقوعها موقع مفرد وهو كذلك لدلالة الجملة التي قبلها وهي « فعدتهن ثلاثة اشهر » عليها واعلم ان حذف المبتدا والخبر منه ما سبيله الجواز كما سلف ومنه ما سبيله الوجوب وهذا شروع في بيانه (وبعد لولا) الامتناعية (غالبا) اي في غالب احوالها وهو كون الامتناع معلقا بها على وجود المبتدا الوجود المطلق (حذف الخبر * حتم) نحو « ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الارض » اي ولولا دفع الله الناس موجود حذف موجود وجوبا للعلم به وسد جوابها مسده اما اذا كان الامتناع معلقا على الوجود المقيد وهو غير الغالب عليها فان لم يدل على المقيد دليل وجب ذكره نحو لولا زيد سالمنا ما سلم وجعل منه قوله عليه الصلاة والسلام « لولا قومك حديث عهد بكفر لبنيت الكعبة على قواعد ابراهيم » وان دل عليه دليل جاز اثباته وحذفه نحو لولا انصار زيد حموه ما سلم وجعل منه قول المعري

يذيب الرعب منه كل عضب

فلولا الغمد يمسكه لسالا

واعلم ان ما ذكره الناظم هو مذهب الرماني وابن الشجري والشلوبين

وذهب الجمهور الى ان الخبر بعد لولا واجب الحذف مطلقا بناءً على انه لا يكون إلّا كونا مطلقا واذا اريد الكون المقيد جعل مبتدا فتقول لولا مسالمة زيد ايانا ما سلم اي موجودة واما الحديث فمروي بالمعنى ولحنوا المعري ( وفي نص يمين ذا ) الحكم وهو حذف الخبر وجوبا ( استقر ) نحو لعمرك لافعلن وايمن الله لاقومن اي لعمرك قسمي وايمن الله يميني فحذف الخبر وجوبا للعلم به وسد جواب القسم مسده فان كان المبتدا غير نص في اليمين جاز اثبات الخبر وحذفه نحو عهد الله لافعلن وعهد الله علي لافعلن * تنبيــه * اقتصر في شرح الكافية على المثال الاول وزاد ولده المثال الثاني وتبعه عليه في التوضيح وفيه نظر اذ لا يتعين كون المحذوف فيه الخبر لجواز كون المبتدا هو المحذوف والتقدير قسمي ايمن الله بخلاف المثال الاول لمكان لام الابتداء ( و ) كذا يجب حذف الخبر الواقع ( بعد ) مدخول ( واو عينت مفهوم مع ) وهي الواو المسماة بواو المصاحبة ( كمثل ) قولك ( كل صانع وما صنع ) وكل رجل وضيعته تقديره مقرونان إلّا انه لا يذكر للعلم به وسد العطف مسده فان لم تكن الواو للمصاحبة نصا كما في نحو زيد وعمرو مجتمعان لم يجب الحذف قال الشاعر

تمنوا لي الموت الذي يشعب الفتى
وكل امرئ والموت يلتقيان

وزعم الكوفيون والاخفش ان نحو كل رجل وضيعته مستغن عن تقدير خبر لان معناه مع ضيعته فكما انك لو جئت بمع موضع الواو لم تحتج الى مزيد عليها وعلى ما يليها في حصول الفائدة كذلك لاتحتاج اليه مع الواو ومصحوبها ( وقبل حال لا يكون خبرا ) اي ويجب حذف الخبر اذا وقع قبل حال لا تصلح خبرا ( عن ) المبتدا ( الذي خبره قد اضمرا ) وذلك فيما اذا كان المبتدا مصدرا عاملا في اسم مفسر لضمير ذي حال بعده لا تصلح لان تكون خبرا عن ذلك المبتدا او اسم تفضيل مضافا الى المصدر المذكور او الى موول به فالاول ( كضربي العبد مسيئا و ) الثاني مثل ( اتم * تبييني الحق منوطا بالحكم )

لولا مرفوع بها لنيابتها عن لو لم يوجد . وذهب الكسائي الى انه مرفوع بفعل مضمر والتقدير لولا وجود زيد ( قوله مطلقا ) اي في الصورتين السابقتين عند المصنف وان كان الجمهور يريدون احدى الصورتين ولهذا زاد الشارح قوله بناءً فمروي بالمعنى اي رواه المولدون الذين لا يحكم بتراكيبهم فقد قال الحافظ السيوطي نقلا عن جامع ابن هشام الجمهور اطلقوا وجوب الحذف بناءً على انه لا يكون بعدها إلّا الكون المطلق ولحنوا المعري وقالوا الحديث مروي بالمعنى من تغيير الرواة المولدين وبهذا ظهر ان ما قيل هذا انما يتم لو لم تكن رواة الحديث عربا وإلّا وهو الظاهر فلا لقيام الحجة بلسانه غير تام ( قوله ولحنوا المعري ) رد بورود مثل شعره في شعر الموثوق بعربيتهم ( قوله استقر ) اي تمكن ولم يتزلزل نظيره « فلما رءاه مستقرا عنده » فليس كونا عاما حتى يجب حذفه كذا قيل ولا يذهب ان عدم التزلزل معنى الاية يقتضيه بخلاف كلام المصنف يعرف ذلك العارف بمواقع الكلام فليتدبر ( قوله وفيه نظر الخ ) فيه نظر لان ذلك يرجع للمشروطة القائلة حذف الخبر هنا واجب ما دام مما حذف فيه الخبر وهذا لا ينافي جواز ان يكون من حذف المبتدا نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة ما دام كاتبا وان كان وصف الكتابة ليس واجبا لافراده تدبر ( قوله لمكان لام الابتداء لا يقدر لها مبتدا ) اي لهو كما قالوا في ام الحليس لعجوز لانهم انما فعلوا ذلك لضرورة ولا ضرورة هنا تدبر ( قوله كل صانع وما صنع وكل رجل وضيعته ) انما كانت الواو في ذلك للمعية نصا لان ذكر الصنعة مع الصانع والضيعة مع صاحبها لا يتبادر منه لاهل العرف إلّا الاقتران والظاهر ان ما في ما صنع حرفية اي صنعته ( قوله إلّا انه لم يذكر للعلم به وسد العطف مسده ) قال الرضي وفيه اشكال اذ ليس في تقديرهم ما يسد مسد الخبر فكيف يحذف وجوبا وانما قلنا ذلك لمكان تثنية الخبر ولو جاز ان المعطوف الساد لم يتجه رد تقدير الكوفية في ضربي زيدا حاصل بان ليس هناك ساد اذ يقولون تاخر الخبر عن مركزه يسد ولو قلنا التقدير كل رجل مقرون وضيعته اي هو مقرون بضيعته وضيعته مقرونة به نظير زيد قائم وعمرو ثم حذف مقرون واقيم المعطوف مقامه لورد الحذف في خبر المعطوف وجوبا من غير ساد قال ويجوز ان المعطوف جارٍ مجرى المعطوف عليه في وجوب حذف خبره على ان الظاهر ان حذف الخبر في مثله غالب لا واجب هذا كلامه وهو لازم عند التدبر والنظر لما عللوا به المسالة الاتية وجواب الشارح في السوال الثاني فيها ومنه يظهر ما في جعل الشارح الساد نفس العطف وان المقدر مقرونان ( قوله وزعم الاخفش والكوفيون الخ ) اختاره ابن خروف وقال ان تقدير مقرونان لبيان المعنى ليس إلّا ورده المصنف بانه يلزم مثله في كل ما يلتزم فيه حذف الخبر ( قوله حال ) اي ولو ظرفا نحو حديث كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اجود الناس وكان اجود ما يكون في رمضان برفع اجود

الثاني اسما لكان وفي رمضان حال سد مسد الخبر (قوله اذا جعل منوطا جاريا على الحق ) وجه عدم جعله مثل هذا التقييد في ضربي العبد مسيئا بانه اشارة الى عدم صلاحية الحال للاخبار اعم من ان تكون للذات كما في الاول او لقصد المتكلم وجعله كما في الثاني فيندفع ايراد ان المثال الثاني في كلام الناظم تصلح فيه الحال للخبرية ومفهوم الشرط المصرح به في قوله بعد لا على المبتدا انه او جعل جاريا على المبتدا كان من متعلقاته فيكون محله قبل محل الخبر فلا يسد مسده فلا يكون الحذف واجبا (قوله والتقدير اذ كان او اذا كان ) انما كان الخبر الظرف عند سيبويه وتابعيه لتقديره محذوفا والحذف توسع والظروف احمل له وقدر زمانيا لكون الحال عوضا منه وهي بالزمان انسب لكونها توقيتا كالزمان للفعل من حيث المعنى ولكون المبتدا هنا حدثا واسم الزمان اخص به من ظرف المكان وانما خص التقدير باذ واذا دون غيرهما قال ابن عمرون لاستغراق اذ للماضي واذا للمستقبل وكان المقدرة بعدهما كان التامة لانه لا بد للفعل المقدر من فعل او معناه مظروفا له ولا بد للحال ايضا من عامل واصل العوامل الافعال فقدرت كان تامة دلالة على الحدث المطلق المدلول عليه بالكلام . هذا ولم يرتض الرضي قول سيبويه وشيعته معتلا بما فيه من التكلفات الكثيرة من حذف اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت في غيره مقاما ومن العدول عن ظاهر كان الناقصة الى معنى التامة لان معنى حاصل اذا كان قائما ظاهر في معنى الناقصة ومن قيام الحال مقام الظرف ولا نظير له وانما اوقعهم وغيرهم فيما لزمهم التزام اتحاد العامل في الحال وذيها بلا دليل ولا ضرورة ملجئة والحق جواز التباين كما ذهب اليه المالكي فتقدير تقدير ضربي زيدا قائما حاصل قائما باعمال حاصل في الحال وضربي في ذيها من الياء او زيدا وحذف العامل في الحال من كائن او حاصل لكونه كونا مطلقا عاما لعامة الافعال حذفه في زيد عندك او في الدار تشبيها للحال بالظرف ولوجوب الحذف في كليهما اقامة لهما مقام عاملهما (قوله وحذفت جملة كان التي هي الخبر) اي المقدرة قبل اذا العاملة فيها لا الواقعة بعد اذا وربما يومي الى ذلك جملة كان دون ان يقول جملتها وبهذا يتبين انه لا تسمح في كلام الشارح كما زعمه بعض الناظرين (قوله لمباينتها المبتدا ) اي بالذات او بالقصد (قوله لجاز) اي جوازا وقوعيا (قوله واختاره في التسهيل ) علل بانه اقل حذفا مع صحة المعنى اذ لم يحذف منه إلّا خبر مضاف الى مفرد بخلاف راي البصرية فقد حذف منه خبر ثم نائب عنه مع فعل وفاعل لكون الاصل ضربي زيدا مستقر اذا كان قائما لكن في بعض رسائل الحافظ السيوطي قال الاخفش تقديره ضربي زيدا ضربه قائما وهذا لا يخلو اما ان يجعل المصدر الثاني وهو ضربه مضافا الى المفعول وفاعله ضمير المتكلم محذوف فيصير كانه قال ضربي زيدا ضربته قائما فاما ان يفهم من

اذا جعل منوطا جاريا على الحق لا على المبتدا والثالث نحو اخطب ما يكون الامير قائما والتقدير اذ كان او اذا كان مسيئا ومنوطا وقائما فمسيئا ومنوطا وقائما نصب على الحال من الضمير في كان وحذفت جملة كان التي هي الخبر للعلم بها وسد الحال مسدها وقد عرفت ان هذه الحال لا تصلح خبرا لمباينتها المبتدا اذ الضرب مثلا لا يصح ان يخبر عنه بالاساءة فان قلت جعل هذا المنصوب حالا مبني على ان كان تامة فلم لا جعلت ناقصة والمنصوب خبرها لان حذف الناقصة اكثر فالجواب انه منع من ذلك امران * احدهما انا لم نر العرب استعملت في هذه المواضع إلّا اسماء منكورة مشتقة من المصادر فحكمنا بانها احوال اذ لو كانت اخبارا لكان المضمرة لجاز ان تكون معارف ونكرات ومشتقة وغير مشتقة * الثاني وقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو موقعه كقوله عليه الصلاة والسلام « اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد » وقول الشاعر

خير اقترابي من المولى حليف رضى
وشر بعدي عنه وهو غضبان

فان قلت فما المحوج الى اضمار كان لتكون عاملة في الحال وما المانع ان يعمل فيها المصدر فالجواب انه لو كان العامل في الحال هو المصدر لكانت من صلته فلا تسد مسد خبره فيفتقر الامر الى تقدير خبر ليصح عمل المصدر في الحال فيكون التقدير ضربي العبد مسيئا موجود وهو راي كوفي وذهب الاخفش الى ان الخبر المحذوف مصدر مضاف الى ضمير ذي الحال والتقدير ضربي العبد ضربه مسيئا واختاره في التسهيل وقد منع الفراء وقوع هذه الحال فعلا مضارعا واجازه سيبويه ومنه قوله

وراي عيني الفتى اباكا
يعطي الجزيل فعليك ذاكا

اما اذا صلح الحال لان يكون خبرا لعدم مباينته للمبتدا

فانه يتعين رفعه خبرا فلا يجوز ضربي زيدا شديدا وشذ قولهم حكمك مسمطا اي حكمك لك مثبتا كما شذ زيد قائما وخرجت فاذا زيد جالسا فيما حكاه الاخفش اي ثبت قائما وجالسا ولا يجوز ان يكون الخبر المحذوف اذ كان او اذا كان لما عرفت من انه لا يجوز الاخبار بالزمان عن الجثة * تنبيـــه * لم يتعرض هنا لمواضع وجوب حذف المبتدا وعدها في غير هذا الكتاب اربعة * الاول ما اخبر عنه بنعت مقطوع للرفع في معرض مدح او ذم او ترحم * الثاني ما اخبر عنه بمخصوص نعم وبئس الموخر نحو نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو اذا قدر المخصوص خبرا فان كان مقدما نحو زيد نعم الرجل فهو مبتدا لا غير وقد ذكر الناظم هاذين في موضعهما من هذا الكتاب * الثالث ما حكاه الفارسي من قولهم في ذمتي لافعلن التقدير في ذمتي عهد او ميثاق * الرابع ما اخبر عنه بمصدر مرفوع جيء به بدلا من اللفظ بفعله نحو سمع وطاعة اي امري سمع وطاعة ومنه قولـــه

قالت حنان ما اتى بك هاهنا
اذو نسب ام انت بالحي عارف

اي امري حنان اي رحمة وقول الراجـــز

شكا الي جملي طول السرى    صبر جميل فكلانا مبتلى

اي امرنا صبر جميل (واخبروا باثنين او باكثرا * عن) مبتدا (واحد) لان الخبر حكم ويجوز ان يحكم على الشي الواحد بحكمين فاكثر ثم تعدد الخبر على ضربين * الاول تعدده في اللفظ والمعنى (كهم سراة شعرا) ونحو « وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد »

وقوله   من يك ذا بت فهذا بتي    مقيظ مصيف مشتي

وقوله   ينام باحدى مقلتيه ويتقي
باخرى الاعادي فهو يقظان نائم

وهذا الضرب يجوز فيه العطف وتركه والثاني تعدد في اللفظ دون المعنى وضابطه ان لا يصدق الاخبار ببعضه عن المبتدا نحو هذا حلو حامض اي مز وهذا اعسر يسر اي اضبط وهذا الضرب لا يجوز فيه العطف خلافا لابي علي هكذا اقتصر الناظم على هذين النوعين في شرح الكافية وزاد ولده في شرحه نوعا ثالثا يجب فيه العطف

نفس الخبر غير المفهوم من المبتدا فلا يصح واما ان يفهم منه ان ضربه المطلق مثل ضربه قائما وهو غير المعنى المفهوم وان جعل المصدر مضافا الى فاعله صار المفهوم منه غير المطلوب من الكلام (قوله فانه يتعين رفعه خبرا) الغرض من هذا كما يدل عليه ما سيذكره انما هو بيان انه لا يجوز حينئذ ان يكون الخبر هو الاستقرار المحذوف هو وجملة اذا كان لما ان الحال يكون حينئذ صاحبها هو زيد مع انه لا يتصف بها والّا فيجوز ان ينصب شديدا على انه حال ويكون الخبر محذوفا جوازا ان دل عليه دليل او لا ويجب ذكره فافهم (قوله لما عرفت من انه الخ) اي اذا ابقي المنصوب مما ذكر على نصبه وقدر اذا كان او اذ كان كما هو بين (قوله في معرض مدح او ذم او ترحم) اي لا في معرض الايضاح والتخصيص فانه حينئذ يجوز الذكر والحذف قال المصنف وانما التزموا هنا حذف الفعل اشعارا بانشائيتها كما فعلوا في النداء اذ لو اظهروا لاوهم الاخبار ثم التزموا في الرفع حذف المبتدا اجراء للوجهين على سنن واحد وقال ابو علي اذا ذكرت صفات المدح او الذم وخولف في بعضها فالافتنان ويسمى قطعا وللتنبيه على شدة الاتصال التزموا حذف الناصب والرافع جعلا له في صورة متعلق من متعلقات ما قبله (قوله ما اخبر عنه بمخصوص نعم وبئس) علة وجوب الحذف هنا صيرورة الكلام بعد حذفه لانشاء المدح والذم يجري مجرى الجملة الواحدة (قوله من قولهم في ذمتي لافعلن) اي في تركيب صريح في القسم كما في المثال فان المبتدا المقدر صريح في القسم . ولا يريبك عد الشارح قبل عهد الله من غير الصريح لان الخبر هناك غير مذكور فاحتمل ان يقدر في ذمتي او مما يجب الوفاء به واما هنا فمذكور وهو في ذمتي فاذا قدر ميثاق او عهد بعد ذلك لم يكن الّا للقسم ثم الذي في الذمة هنا نفس العهد والميثاق اذ المعنى تتخلد في ذمتي نفس هذه اليمين ان لم افعل هذا الامر . وعبارة التسهيل لها بقول الشارح في غير هذا الكتاب او بصريح القسم . فما قيل ولم يعتبر هنا الصراحة في القسم بدلالة المثال ومعناه في ذمتي متعلق عهد او ميثاق وهو مضمون الجواب لانه الذي يستقر في الذمة لا نفس العهد والميثاق غير صحيح تدبر (قوله لان الخبر الخ) لا تطرد هذه العلة عند التامل الصادق في النوع الثاني والثالث الّا ان يقال انهما محمولان على الاول او يقال التعليل للتعدد الحقيقي وهو ليس الّا في الاول تامل (قوله ينام باحدى مقلتيه الخ) الظاهر ان هذا البيت لا يصح التمثيل به للقسم الاول وهو تعدد الخبر لفظا ومعنى اذ الظاهر ان الغرض ان للذئب حينئذ حالة بين النوم واليقظة كما ان الغرض في قولك الرمان حلو حامض ان له حالة بين الحلاوة والحموضة تامل (قوله والثاني تعدد في اللفظ دون المعنى) تعدد اللفظ ظاهر واما عدم تعدد المعنى فباعتبار المقصود من التركيب لان قولنا الرمان حلو حامض لم يقصد منه الّا انه ذو كيفية مركبة من الحلاوة

والحموضة . وبهذا يندفع ان المعنى متعدد في هذا القسم ايضا ضرورة ان اللفظين ليسا من قبيل الترادف (قوله وهو ان يتعدد الخبر لتعدد ما هو له) يريد ان هذا القسم تعدد فيه الخبر لكون المبتدا وان كان بلفظ واحد واقعا على متعدد منقسم بحسب تعدد الخبر فاحد الاخبار لقسم وءاخر لاخر وهكذا فما واقعة على المبتدا يعود لها المجرور باللام وهو للخبر . وبهذا امتاز هذا القسم عن الاول فان تعدد الخبر فيه ليس لتعدد المبتدا وان تعدد فان كل واحد من الاخبار فيه وصف له سواء اتحد نحو زيد كاتب شاعر فقيه او تعدد نحو هم اغنياء فقهاء شعراء (قوله واعترضه في التوضيح) اي وجه في التوضيح اعتراض الكلام السابق على ابن الناظم حيث ذكره في شرحه لانه قال وليس منه ما ذكره ابن الناظم الخ وكون ابيه قال بعضه في شرح الكافية والبعض الاخر ايضا في شرح التسهيل مما لا دخل له في المقام اما اولا فليس ثمة ما يفيد ان هذا الاعتراض لا يتوجه إلّا عليه لا على والده وان قاله واما ثانيا فالاعتراض مصور بما سمعت من قول التوضيح وليس منه ما ذكره ابن الناظم وما قال ما اخترعه ابن الناظم فالجور كل الجور ممن يدعي ان هاهنا الجور (قوله وان لا يتوسط) المصدر المنسبك عطف على امتناع وفي بعض النسخ باسقاط لا والمصدر المنسبك حينئذ معطوف على العطف تدبر (قوله لان نسبته من المبتدا كنسبة الفعل من الفاعل ونسبة الصفة من الموصوف) من للابتداء اي نازلة من المبتدا ومتصلة به وخبر ان كنسبة على ما في بعض النسخ من وجود الكاف وعلى نسخة اسقاط الكاف فنسبة بالرفع هو الخبر على حد زيد اسد لا بالنصب على نزع الخافض على ما وهم ومعنى التركيب ان انتساب الخبر الى المبتدا كانتساب الفعل للفاعل وانتساب الصفة الى الموصوف وشيء من هذين الانتسابين لا يقتضي الفاء فكذا ذلك الانتساب لكن بعض انتسابات الخبر للمبتدا شبيهة بانتساب الجزاء للشرط من جهة ان المبتدا كالشرط في العموم والاستقبال فيقتضي الفاء في الخبر الذي هو كالجزاء ولم يجر هذا الشبه في شيء من انتسابات الصفات للموصوفات والافعال للفواعل فبقيت على عدم اقتضاء الدخول فيها واما مثل جاء زيد فمات عمرو فلم يقتض الفاء فيه انتساب الفعل للفاعل انما اقتضاه قصد ربط احدى الجملتين بالاخرى يشير الى ما ذكرنا قوله اولا إلّا ان بعض المبتدءات الخ وثانيا فلو عدم العموم الخ هذا هو الكلام النفيس الذي تندفع به اوهام سائر الناظرين . هذا وينبغي ان يعلم ان هذا التوجيه لا يجري في المبتدا الواقع بعد اما لان الفاء انما دخلت لاجل اما اما لتضمنها معنى مهمى على ما هو المشهور او لذاتها على مقابله الذي يرى انها حرف شرط بالوضع لا متضمن معنى الشرط كما نبه على هذا في شروح التسهيل (قوله وذلك الخ) اي خبر المبتدا المقترن بالفاء جوازا يدل على ذلك التفصيل الذي بعده وظاهره ان هذه الصور من معروض الجواز مطلقا وقيده بعض

وهو ان يتعدد الخبر لتعدد ما هو له اما حقيقة نحو بنوك كاتب وشاعر وصائغ وقوله

يداك يد خيرها يرتجى   واخرى لاعدائها غائظه

واما حكما كقوله تعالى «اعلموا انما الحيوة الدنيا لعب ولهو وزينة وتفاخر بينكم وتكاثر في الاموال والاولاد» واعترضه في التوضيح فمنع ان يكون النوع الثاني والثالث من باب تعدد الخبر بما حاصله ان قولهم حلو حامض في معنى الخبر الواحد بدليل امتناع العطف وان لا يتوسط بينهما مبتدا وان نحو قوله

يداك يد خيرها يرتجى   واخرى لاعدائها غائظه

في قوة مبتداين لكل منهما خبر وان نحو انما الحيوة الدنيا لعب ولهو الثاني تابع لا خبر قلت وفي هذا الاعتراض نظر اما ما قاله في الاول فليس بشيء اذ لم يصادم كلام الشارح بل هو عينه لانه انما جعله متعددا في اللفظ دون المعنى وذكر له ضابطا بان لا يصدق الاخبار ببعضه عن المبتدا كما قدمته فكيف يتجه الاعتراض عليه بما ذكر * واما الثاني فهو ان كون يداك ونحوه في قوة مبتداين لا ينافي كونه بحسب اللفظ مبتدا واحدا اذ النظر الى كون المبتدا واحدا او متعددا انما هو الى لفظه لا الى معناه وهو واضح لا خفاء فيه . واما قوله في الثالث ان الثاني يكون تابعا لا خبرا فانا نقول لا منافاة ايضا بين كونه تابعا وكونه خبرا اذ هو تابع من حيث توسط الحرف بينه وبين متبوعه خبر من حيث عطفه على خبر اذ المعطوف على الخبر خبر كما ان المعطوف على الصلة صلة والمعطوف على المبتدا مبتدا وغير ذلك وهو ايضا ظاهر * خاتمة * حق خبر المبتدا ان لا تدخل عليه فاء لان نسبته من المبتدا نسبة الفعل من الفاعل ونسبة الصفة من الموصوف إلّا ان بعض المبتدءات يشبه ادوات الشرط فيقترن خبره بالفاء اما وجوبا وذلك بعد اما نحو «واما ثمود فهديناهم» واما قوله — اما القتال لا قتال لديكم — فضرورة واما جوازا وذلك اما موصول

بفعل لا حرف شرط معه او بظرف واما موصوف بهما او مضاف الى احدهما واما موصوف بالموصول المذكور بشرط قصد العموم واستقبال معنى الصلة او الصفة نحو الذي ياتيني او في الدار فله درهم ورجل يسالني او في المسجد فله بر وكل الذي تفعل فلك او عليك وكل رجل يتقي الله فسعيد والسعي الذي تسعاه فستلقاه فلو عدم العموم لم تدخل الفاء لانتفاء شبه الشرط وكذا لو عدم الاستقبال او وجد مع الصلة او الصفة حرف شرط واذا دخل شيء من نواسخ الابتداء على المبتدا الذي اقترن خبره بالفاء ازال الفاء ان لم يكن ان او ان او لكن باجماع المحقيقن فان كان الناسخ ان وان ولكن جاز بقاء الفاء نص على ذلك في ان وان سيبويه وهو الصحيح الذي ورد نص القرءان المجيد به كقوله تعالى « ان الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون » « ان الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن يقبل من احدهم ملء الارض ذهبا » « ان الذين يكفرون بآيات الله ويقتلون النبيئين بغير حق ويقتلون الذين يامرون بالقسط من الناس فبشرهم بعذاب اليم » « واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسه »

فضلاء شراح الكافية بما اذا نظر الى مجرد تضمن المبتدا معنى الشرط واما اذا قصد الدلالة على ذلك المعنى في اللفظ فيجب دخول الفاء كما يجب عدمه عند عدم قصد ذلك (قوله بفعل لا حرف شرط معه) يحترز به عما اذا كان موصولا بفعل معه اداة شرط كما سيصرح به نحو الذي ان يكرمني اكرمه هو مكرم فتمتنع الفاء في الخبر لاستيفاء الشرط جزئيه لان الفاء انما دخلت على الخبر لكونه جوابا لها في المعنى وقد اخذت جوابها فلو دخلت لزم ان يكون للشرط جوابين وهو ممنوع وايضا فاذا دخلت خبر الذي كان بمنزلة الشرط ولا يدخل اسم شرط على حرف شرط فكذا ما هو بمنزلته وخالف بعضهم وزعم انه يجوز نحو الذي ان تطلع الشمس ينظر اليها فهو صحيح نظرا لاستقبال الشرط والجزاء (قوله او بظرف) يريد به ما يشمل الجار والمجرور او حذف العاطف والمعطوف ومثل فيما سياتي له وحذف مثال ما ذكر هنا على طريق الاحتباك . وبهذا تبلغ جملة الصور خمسة عشر موصول بفعل موصول بظرف موصول بجار ومجرور تلك ثلاثة موصوف بفعل موصوف بظرف موصوف بجار ومجرور الى الثلاثة الاول تلك ستة مضاف الى الموصول بصوره الثلاث مضاف الى الموصوف بصوره الثلاث الى الستة الاول تلك اثنا عشر موصوف بالموصول بصوره الثلاث الى الاثني عشر تلك خمسة عشر ثم اشتراط الفعل او الظرف او الجار والمجرور الراجعين للفعل لاجل ان تكمل مشابهته ما قبلها للشرط (قوله بشرط قصد العموم) كان ادراج كلمة قصد تنبيها على ان الصور التي ذكرت انما يصح فيها دخول الفاء اذا قصد منها عموم اما اذا اريد بها معين فلا مثلا الذي ياتيني فله درهم صحيح ان قصد منه العموم اما ان قصد به زيد المعين فلا لانه حينئذ بمنزلة زيد فله درهم وهذا لا يجوز قطعا عند غير الاخفش وعلى هذا فكلمة قصد ليست في البين وحذفها فيما سياتي لاغناء التعريف العهدي في العموم عليه ولذا لم تذكر هنا دون ما تقدم او لدلالة ذلك عليه واما عدم جواز الذي تسعاه في الخير فستلقاه او السعي الذي تسعاه في الخير فستلقاه وكل رجل ياتيني في المسجد فله كذا او كل رجل كريم فله كذا فلم يرضه ظني فليحرر (قوله واستقبال معنى الصلة او الصفة) ادرج كلمة معنى للتنبيه على ان ماضوية اللفظ غير مضرة والاحتراز بذلك عن نحو الذي زارنا امس فله درهم فيمتنع وخالف بعضهم فيه تمسكا بقوله تعالى « وما اصابكم يوم التقى الجمعان فباذن الله » « وما افاء الله على رسوله منهم فما اوجفتم » ضرورة مضي ذلك لفظا ومعنى مقطوعا بكونه صلة وخبرا . واجيب بانه على معنى التبيين اي وما يتبين اصابته اياكم وما يتبين افاءة الله على رسوله نظير « ان كان قميصه قد من قبل » (قوله ان لم يكن ان او ان او لكن) عبارة المصنف في شرح التسهيل ما لم يكن الناسخ ان وان ولكن فانها ضعيفة العمل اذ لم يتغير بدخولها المعنى الكائن مع الابتداء ومن ثم جاز معها العطف على معنى الابتداء ولم تعمل في الحال بخلاف كان وليت

ولعل

ولعل فقوية مغيرة بدخولها المعنى الكائن مع الابتداء مانعة بدخولها العطف على معنى الابتداء صالحة للعمل في الحال فقوي شبهها الافعال فساوتها في المنع من الفاء (قوله قل ان الموت الخ) الاولى تقديم هذا المثال على الذي قبله كما لا يخفى *

## (كان واخواتها)

(قوله كان واخواتها) افرد هذه الافعال بباب للفرق الذي بينها وبين سائر الافعال . قال ابن الربيع في شرح الايضاح كان واخواتها مخالفة لاصول الافعال في اربعة اشياء احدها ان هذه الافعال اذا سقطت بقي المسند والمسند اليه وغيرها اذا سقط لم يبق الكلام * الثاني هذه الافعال لا توكد بالمصدر لانها لم تدل عليه وغيرها من الافعال يوكد بالمصادر لانها تدل عليه نحو قام قياما * الثالث ان الافعال التي ترفع وتنصب تبنى للمفعول وهذه لا تبنى لم لا تقول كين قائم لان قائما خبر عن المبتدا فاذا زال المبتدا زال الخبر واذا وجد المبتدا وجد الخبر * الرابع ان الافعال كلها تستقل بالمرفوع دون المنصوب ولا تستقل هذه بالمرفوع دون المنصوب لانه خبر المبتدا هذا كلامه . وافرد كان بالذكر مقدمة وجمع البواقي في عموم الاخوات تنبيها على ان كان هي الاصل . قال ابن بابشاذ كان ام الافعال لان كل شيء داخل تحت الكون ومن ثم صرفوها تصرفا ليس لغيرها واصبح وامسى اختان لانهما طرفا الزمان وظل واضحى اختان لانهما لصدر النهار وبات وصار اختان لاعتلال عينهما وزال وفتيء وانفك وبرح ودام اخوات للزوم اولها ما وليس منفردة لانها لا تتصرف . وقال ابو البقاء في اللباب انما كانت كان ام هذه الافعال لخمسة اوجه * احدها سعة اقسامها * والثاني ان كان التامة تدل على الكون وكل شيء داخل تحت الكون * والثالث ان كان دالة على مطلق الزمان الماضي وتكون دالة على مدة الزمان المستقبل بخلاف غيرها فانها تدل على زمان مخصوص كالصباح والمساء * والرابع انها اكثر في كلامهم ولهذا حذفوا منها النون في قولهم لم يك * والخامس ان بقية اخواتها يصلح ان تقع اخبارا لها كقولك كان زيد اصبح منطلقا ولا يجوز اصبح زيد كان منطلقا الى هنا كلامه . واطلق لفظ اخواتها على ما يعمل عملها استعارة تصريحية حيث شبه النظائر بالاخوات ثم اطلق اسم المشبه به على المشبه وهذا في الاصل والّا فقد صار حقيقة عرفية ثم الانسب لقولهم كان ام الباب ان يقولوا كان وبناتها (قوله ترفع كان المبتدا) اي تعمل فيه الرفع لان رفعه الاول بالابتداء فيزول معه بوجود العامل اللفظي فليس فيه تحصيل الحاصل واسناد ترفع وتنصب لكان تصريح بالمذهب البصري المشهور من انها تعملهما وكان القياس ان لا تعمل لما انها ليست افعالا حقيقية من حيث ان دخولها انما هو للدلالة على تقييد الخبر بالزمن فان كان زيد قائما بمنزلة امس زيد قائم لكنها عملت عند سيبويه وشيعته تشبيها بعوامل الافعال الحقيقية فرفعت الاسم تشبيها بالفاعل من حيث التحدث عنه ونصبت الخبر تشبيها بالمفعول وزعم الفراء ان انتصاب اخبارها تشبيها بالحال فكان زيد ضاحكا عنده بمنزلة جاء زيد ضاحكا احتجاجا بورود الجملة والظرفين في موضع الحال وليس شيء من ذلك في موضع المفعول به وبعدم حسن وقوع الماضي خبرا الّا مع قد كحاله حالا وبعدم الكناية عنه كنايتك عن المفعول به في ضربت زيدا بفعلت به بل ان كنيت في باب كان قلت كان زيد كذا

---

« قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم » ومثال ذلك مع لكن قول الشاعر

بكل داهية القى العداء وقد
يظن اني في مكري بهم فزع
كلا ولكن ما ابديه من فرق
فكي يغروا فيغريهم بي الطمع

وقول الاخر

فوالله ما فارقتكم قاليا لكم
ولكن ما يقضى فسوف يكون

وروي عن الاخفش انه منع دخول الفاء بعد ان وهذا عجيب لان زيادة الفاء في الخبر على رايه جائزة وان لم يكن المبتدا يشبه اداة الشرط نحو زيد فقائم فاذا دخلت ان على اسم يشبه اداة الشرط فوجود الفاء في الخبر احسن واسهل من وجودها في خبر زيد وشبهه وثبوت هذا عن الاخفش مستبعد والله اعلم

(كان واخواتها)

(ترفع كان المبتدا) اذا دخلت عليه ويسمى (اسما) لها

وقال الكوفيون هو باق على رفعه الاول ( والخبر تنصبه ) باتفاق
ويسمى خبرها ( ككان سيدا عمر ) فعمر اسم كان وسيدا خبرها
و ( ككان ) في ذلك ( ظل ) ومعناها اتصاف المخبر عنه بالخبر نهارا
و ( بات ) ومعناها اتصافه به ليلا و ( اضحى ) ومعناها اتصافه به
في الضحى و ( اصبحا ) ومعناها اتصافه به في الصباح و ( امسى )
ومعناها اتصافه به في المساء ( وصار ) ومعناها التحول من صفة الى
صفة و ( ليس ) ومعناها النفي وهي عند الاطلاق لنفي الحال وعند
التقييد بزمن بحسبه و ( زال ) ماضي يزال و ( برحا ) و ( فتئ وانفك )
ومعنى الاربعة ملازمة الخبر المخبر عنه على ما يقتضيه الحال نحو
ما زال زيد ضاحكا وما برح عمرو ازرق العينين وكل هذه الافعال
ما عدا الاربعة الاخيرة تعمل بلا شرط ( وهذي الاربعة ) الاخيرة لا
تعمل إلّا بشرط كونها ( لشبه نفي ) والمراد به النهي والدعاء ( او
لنفي متبعه ) سواء كان النفي لفظا نحو ما زال زيد قائما « ولا يزالون
مختلفين » « لن نبرح عليه عاكفين » وقوله

ليس ينفك ذا غنى واعتزاز   كل ذي عفة مقل قنوع

او تقديرا نحو « تالله تفتا تذكر يوسف » وقوله

فقلت يمين الله ابرح قاعدا   ولو قطعوا راسي لديك واوصالي

ولا يحذف النافي معها قياسا إلّا في القسم كما رايت وشذ قوله

وابرح ما ادام الله قومي   بحمد الله منتطقا مجيدا

اي لا ابرح ومثال النهي قوله

صاح شمر ولا تزل ذاكر المو   ت فنسيانه ضلال مبين

ومثال الدعاء قوله

الا يا اسلمي يا دارمي على البلى   ولا زال منهلا بجرعائك القطر

( ومثل كان ) في العمل المذكور ( دام مسبوقا بما ) المصدرية الظرفية
( كاعط ما دمت مصيبا درهما ) اي مدة دوامك مصيبا * تنبيه *
مثل صار في العمل ما وافقها في المعنى من الافعال وذلك عشرة وهي
آض ورجع وعاد واستحال وقعد وحار وارتد وتحول وغدا وراح كقوله

وبالمخض حتى آض جعدا عنطنطا   اذا قام ساوى غارب الفحل غاربه

وفي الحديث « لا ترجعوا بعدي كفارا » وقوله

وكان مضلى من هديت برشده   فلله مغو عاد بالرشد آمرا

وفي الحديث « فاستحالت غربا » ومن كلام العرب ارهف شفرته حتى
قعدت كانها حربة وقال بعضهم

وما المرء إلّا كالشهاب وضوئه   يحور رمادا بعد اذ هو ساطع

وقال الله تعالى « القاه على وجهه فارتد بصيرا » وقال امرؤ القيس

وبدلت قرحا داميا بعد صحة   فيا لك من نعمى تحولن ابوسا

وفي الحديث « لرزقتم كما ترزق الطير تغدو خماصا وتروح بطانا »

كما يكنى عن الحال بجاء زيد كذا . ورد بوقوع الجمل في موضع
المفعول والحال كقلت زيد قائم وجاء زيد يضحك والمجرور كمررت
بزيد والظرف متسعا فيه واما قبح وقوع الماضي خبرا لها بغير قد
فممنوع لوروده خبرا لها في القرءان وما لا يحصى كثرة من كلامهم
ولو سلم فليس الداعي مضارعة الحال بل كون الناسخ ان كان ماضيا
لم يكن للاتيان به كبير فائدة لفهم المضي من الخبر فاذا جيء بقد
لتقريبها اياه من الحال واما الكنائية فيكنى عن المفعول في باب
القول بكذا يقول القائل قال زيد عمرو قائم فتقول انت قال زيد
كذا ويدل لسيبويه وموافقيه ورود الخبر مضمرا ومعرفة كالمفعول
ولا يضمر الحال ولا يعرف وجامدا وغير مستغنى عنه والحال بابها
الاشتقاق ومستغنى عنها ( قوله وقال الكوفيون الخ ) رد باتصال
الضمائر بها فانها لا تتصل إلّا بعواملها وبانه يلزم الفصل بين العامل
ومعموله بما ليس معمولا له . وبانه لم يوجد فعل ينصب ولا يرفع
وقال بعض الناظرين رد مذهبهم بان العامل اللفظي اقوى من
العامل المعنوي فينسخ حكمه . وفيه انه انما يتوهم لو قالوا ان رافع
المبتدا الابتداء وليس كذلك فقد تقدم ان مذهبهم رفع المبتدا بالخبر
والخبر بالمبتدا ( قوله ويسمى خبرها ) الاولى خبرا لها ليوافق اسما لها
وانما اختاره للاخصرية ولانه الاسم وانما سموا الاول اسما والثاني
خبرا لا الفاعل والمفعول للاشعار بانحطاط درجة هذه الافعال عن
الافعال الحقيقية ( قوله ومعناها التحول ) اي معناها المطابقي فلا
نقض بغيرها من الافعال الباقية لان التحول المذكور مدلول لها
التزامي ( قوله ماضي يزيل ) لا ينبغي التعرض لفائدة هذا القيد
هنا لما انه صرح بها الشارح في محل اليق به عند قول الناظم
- ... والنقص الخ - نعم يرد على الشارح هنا ان الناقصة ايضا يكون
مضارعها يزيل فقد قال البدر الدماميني قلت وحكى الكسائي
والفراء وغيرهما يزيل مضارع زال الناقصة وانهم يقولون لا ازيل
افعل كذا هذه عبارته إلّا ان يقول الشارح بندوره ( قوله فتئ )
بفتح التاء وكسرها وبالهمزة وقيل بالياء . واورد الصغاني فتا يفتئ
كضرب يضرب لغة في فتئ فافهم ( قوله وهذي الاربعة ) اي من
حيث المادة لتصح تبعيتها للنهي وإلّا فبين ان الماضي لا يتبع النهي
( قوله وذلك عشرة الخ ) ذكر في التسهيل ان الاصح ان لا يلحق
بها قعد مطلقا صدر الخبر بكان ام لا وانه لا يجعل من هذا الباب
غدا وراح ( قوله وفي الحديث لرزقتم كما ترزق الطير الخ ) في

شرح التسهيل للمصنف وقد يستشهد له بقوله صلى الله عليه وسلم « لو توكلتم على الله حق توكله لرزقتم كما ترزق الطير تغدو خماصا وتروح بطانا » وقول ابن مسعود رضي الله عنه اغد عالما او متعلما ولا تكن امعة فال ولا حجة في ذلك لاحتمال كون المنصوب بعدها حالا سيما ولا يوجد إلّا نكرة (قوله وحكى سيبويه عن بعضهم ما جاءت حاجتك) قال الشيخ الاثير اول من قالها الخوارج قالوها لابن عباس رضي الله عنه حين ارسله علي كرم الله وجهه اليهم . هذا وقال الشيخ ابن الحاجب في امالي المفصل في جاء البر قفيزين اختلف في نصب القفيزين فقيل على الحالية والاولى انه على الاخبار لفضلية الحال وان المعنى على الصيرورة وان القفيزين محط الفائدة تقول كلت البر فجاء قفيزين . قال الشيخ الاثير والصحيح الحمل على الحالية واعتل له بعض بان ليس القصد صيرورته على ذلك بعد ان لم يكن عليها (قوله وقد استعمل كان وظل الخ) زعم لكدة الاصبهاني والمهابادي شارح اللمع وقبلهما السيرافي وغيرهم عدم كون ظل بمعنى صار لاختصاصها عندهم بفعل النهار قال السيرافي هي لما يستعمله المرء نهارا وليست إلّا ناقصة . وقال ابن السراج مشتقة من الظل وانما تستعمل فيما فيه للشمس ظل من الطلوع للغروب . وقال هشام لما بين الصباح والمساء وعاب لكدة قول الاعشى

يظل رحيما لريب المنون  وللنقم في اهله والحزن

فانه ليس الظلول إلّا نهارا قال افتراه يظل نهاره رحيما لريب المنون فاذا جاء الليل امن ومنع ظل فلان عمره سفيها وشهره سائرا إلّا وسيره نهارا ولم يرتض المحققون منهم ذلك قال ابو حنيفة الدينوري رد على لكدة افترى انت ان السامري الذي ظل عاكفا على العجل كانت عبادته نهارية فقط فاذا جن الليل كفر وقد قال « لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى » وقد كانت الغيبة اربعين يوما بل ينبغي على ذلك في قوله جل ثناؤه « ولئن ارسلنا ريحا فراوه مصفرا لظلوا من بعده يكفرون » ان يكون كفرهم نهاريا لا غير وفي قول الشاعر

واخوان صدق لست اطلع بعضهم  على سر بعض غير اني جماعها

يظلون شتى في البلاد وسرهم  الى صخرة اعيى الرجال صداعها

ان يكون هولاء شتى بالنهار فاذا جن الليل اجتمعوا واحدهم بالغور والاخر بنجد وقال ذو الرمة

ظللت تخفق احشاءي على كبدي  كانني من حذار البين مورود

افترى حذاره نهاريا فاذا جن الليل امن يقينا من افتراقهم وبالليل على العكس (قوله ولا حجة له على ذلك) اي لانه لم يوجد ما يدل عليه مع الاستقراء التام والتنقير لكن حمل على ذلك بعض المتاخرين قوله صلى الله عليه وسلم « فان احدكم لا يدري اين باتت يده » إلّا انه رد بانه لا ضرورة اليه لامكان كونها بالمعنى المجمع عليه لها من الدلالة على مضمون الجملة ليلا (قوله ان كان غير الماضي منه استعملا) قيل عليه انه يقتضي ان غير الماضي انما يستعمل اذا كانت العرب قد استعملته ونطقت به وان ذلك يتوقف على السماع وليس كذلك بل لنا استعماله وان لم نسمعه ولا نتوقف على سماع إلّا في موضعين اذا كان الفعل غير متصرف كليس او منع مانع صناعي من استعماله كما منع النفي في ما زال واخواتها من استعمال فعل الامر لان النفي لا يصلح مع الامر . واعتذر بان مراده التنبيه على مثل ليس ودام وما له مانع

وحكى سيبويه عن بعضهم ما جاءت حاجتك بالنصب والرفع بمعنى ما صارت فالنصب على ان ما استفهامية مبتدا وفي جاءت ضمير يعود على ما وادخل التانيث على ما لانها هي الحاجة وذلك الضمير هو اسم جاءت وحاجتك خبر والتقدير اية حاجة صارت حاجتك وعلى الرفع حاجتك اسم جاءت وما خبرها وقد استعمل كان وظل واضحى واصبح وامسى بمعنى صار كثيرا نحو « وفتحت السماء فكانت ابوابا وسيرت الجبال فكانت سرابا » وقوله

بتيهاء قفر والمطي كانها
قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها

ونحو « ظل وجهه مسودا وهو كظيم » وقوله

ثم اضحوا كانهم ورق ج
ف فالوت به الصبا والدبور

وقوله

فاصبحوا قد اعاد نعمتهم
اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر

وقوله

امست خلاء وامسى اهلها احتملوا
اخنى عليها الذي اخنى على لبد

قال في شرح الكافية وزعم الزمخشري ان بات ترد ايضا بمعنى صار ولا حجة له على ذلك ولا لمن وافقه (وغير ماض) وهو المضارع والامر واسم الفاعل والمصدر (مثله) اي مثل الماضي (قد عملا) العمل المذكور (ان كان غير الماضي منه استعملا) يعني ان ما تصرف من هذه الافعال يعمل غير الماضي منه عمل الماضي وهي في ذلك على ثلاثة اقسام قسم لا يتصرف بحال وهو ليس باتفاق

ودام على الصحيح وقسم يتصرف تصرفا ناقصا وهو زال واخواتها فانه لا يستعمل منها الامر ولا المصدر وقسم يتصرف تصرفا تاما وهو باقيها فالمضارع نحو « ولم اك بغيا » والامر نحو « قل كونوا حجارة او حديدا » والمصدر كقوله

ببذل وحلم ساد في قومه الفتى
وكونك اياه عليك يسير

واسم الفاعل كقوله

وما كل من يبدي البشاشة كائنا
اخاك اذا لم تلفه لك منجدا

وقوله

قضى الله يا اسماء ان لست زائلا
احبك حتى يغمض الجفن مغمض

( وفي جميعها ) اي جميع هذه الافعال حتى ليس وما دام ( توسط الخبر ) بينها وبين الاسم ( اجز ) اجماعا نحو « وكان حقا علينا نصر المومنين » وقراءة حمزة وحفص « ليس البر ان تولوا وجوهكم » بنصب البر وقوله

سلي ان جهلت الناس عنا وعنهم
فليس سواءً عالم وجهول

وقوله

لا طيب للعيش ما دامت منغصة
لذاته بادكار الموت والهرم

* تنبيهان * الاول منع ابن معطي توسط خبر ما دام وهو وهم اذ لم يقل به غيره ونقل صاحب الارشاد خلافا في جواز توسط خبر ليس والصواب ماذكرته * الثاني محل جواز توسط الخبر ما لم يعرض ما يوجب ذلك او يمنعه فمن الواجب ان يكون الاسم مضافا الى ضمير يعود على شيء في الخبر نحو كان غلام هند بعلها وليس في تلك الديار اهلها لما عرفت ومن المانع خوف اللبس نحو كان صاحبي عدوي واقتران الخبر بالا نحو « وما كان صلاتهم عند البيت إلّا مكاءً » وان يكون في الخبر ضمير يعود على شيء في الاسم نحو كان غلام هند مبغضها لما عرفت ايضا ( وكل ) اي كل العرب او النحاة ( سبقه ) اي سبق الخبر ( دام حظر ) اي منع سبق مصدر نصب بحظر مضاف الى فاعله ودام في موضع النصب بالمفعولية والمراد انهم اجمعوا على منع تقديم خبر دام عليها وهذا تحته صورتان الاولى ان يتقدم على ما ودعوى الاجماع على منعها مسلمة والاخرى ان يتقدم على دام وحدها ويتاخر عن ما وفي دعوى الاجماع على منعها نظر لان المنع معلل بعلتين احداهما عدم تصرفها وهذا بعد تسليمه لا ينهض مانعا باتفاق بدليل اختلافهم في ليس مع الاجماع على عدم تصرفها والاخرى ان ما موصول حرفي ولا يفصل بينه وبين صلته وهذا ايضا مختلف فيه وقد اجاز كثير الفصل بين الموصول الحرفي وبين صلته اذا كان غير عامل كما المصدرية

من جريان القياس واما ما عدا ذلك فهو في حكم المسموع وان لم يسمع • هذا واعلم ان المراد من الماضي اولا وثانيا الصيغ الدالة على الزمن الماضي وهو لا ينافي ما ذكر انه مذهب الجمهور من انه لا دلالة لهما على استمرار وانقطاع بل ذلك موكول للقرائن لما انه لا يلزم من وقوع الشيء في الزمن الماضي ان ينقطع وللناظرين هاهنا كلام مختلط ( قوله ودام على الصحيح ) قيل عليه لا نسلم عدم تصرفها بل هي متصرفة إلّا انها غير عاملة حينئذ وتخلف العمل لا يوجب تخلف التصرف فان افعل التفضيل من المتعدي مشتق منه وان لم يعمل عمله • وتوضيحه ان التصريف عبارة عن نقل معنى الكلمة الى امثلة اخرى مشتملة على مادتها اعم من ان ينتقل معه عمل الكلمة او لا ولهذا كان افعل التفضيل من المتعدي مشتقا منه وان لم يعمل عمله فتخلف العمل في يدوم ودم ودائم ودوام لا يوجب تخلف التصرف • واجيب بان المراد بالتصرف هنا ان تثبت تلك المشتقات عاملة ذلك العمل على انا لا نسلم اتحاد معنى دام الناقصة وغيرها فتدبر ( قوله واسم الفاعل ) لم يذكر اسم المفعول لعدم تاتيه فيها من جهة ان الافعال المتصرفة منها لو اخذ منها اسم المفعول لرفعت الخبر على النيابة وحذف الاسم مع ان اسقاط الاسم يستدعي اسقاط خبره كما تقدم عن ابن الربيع ( قوله تصرفا تاما ) تمامه نسبي على معنى انه لم ينقص منه المصدر والامر كما في الذي قبله فلا يضر في التمام حينئذ نقصان اسم المفعول ( قوله منع ابن معطي توسط خبر دام وهو وهم ) هذا المنع وقع منه في فصوله • قال ابن اياز في شرحها وما وقفت في تصانيف اهل العربية متقدميهم ومتاخريهم على نص يمنع من ذلك وقد اكثرت السوال والتفحص عنه فما اخبرت بان احدا يوافق هذا المصنف في عدم جوازه وحكى لي من لا اثق به عن الشيخ تقي الدين الحلبي ان ابن الخشاب نقل مثل ذلك وقال هذا جار مجرى المثل • وحكي ان ابن الخباز الموصلي سافر الى دمشق واجتمع بالمصنف وساله فقال افكر فيه ثم اجتمع به مرة اخرى وعاد وساله فقال له لا تنقل عني فيه شيئا ( قوله محل جواز توسط الخ ) المراد من التوسط هنا وفي عبارة الناظم عدم التاخير ليس إلّا واما عدم التقديم عن العامل ايضا فشيء ءاخر يعلم حكمه من قوله ... وكل سبقه دام حظر • وقد اشار الى ذلك الشارح حيث مثل لوجوب التوسط بكان غلام هند بعلها وليس في تلك الديار اهلها • فاندفع ما للبدر الدماميني الصواب ان يمثل بنحو يعجبني ان يكون في الدار صاحبها ( قوله لما عرفت ايضا ) اي من لزوم عود الضمير على متاخر لفظا ورتبة • وبيان لزومه في هذه المسالة ان ضمير مبغضها لهند فلو قدم الخبر على الاسم لعاد ضميره على لفظ هند الذي هو اجنبي من العامل حيث لم يكن خبرا له ولا اسما وهو متاخر لفظا ورتبة وان كان غلام

متقدما

متقدم رتبة . وهنالك من اجاز ورأى انه لما كان المضاف والمضاف اليه كالكلمة الواحدة فلم يلزم إلّا عود الضمير على متاخر لفظا متقدم رتبة وقد اشار الشارح الى مثل ما ذكرنا في ءاخر باب الفاعل . وهكذا قال المصنف في شرح التسهيل ففيه ومن عروض المانع حذر اللبس نحو صار عدوي صديقي وحصر الخبر نحو انما كان زيد في المسجد واشتمال الخبر على ضمير ما اشتمل عليه الاسم نحو كان بعل هند حبيبها فيجب تاخر الخبر في مثله للزوم عود الضمير على متاخر غير متعلق به العامل لو وسط او قدم وبعض لا يلتزم التاخير في مثله لان المتضايفين كشيء واحد فلو وسط وقيل كان حبيبها بعل هند جاز لعود الضمير على ما هو كجزء مرفوع الفعل فهو مقدر التقديم من حيث لا يتم معناه إلّا به ويلزم من جوازه جواز كان حبيبها الذي خطب هندا لان تمام المضاف بمنزلة تمام الموصول وهو ممنوع فكذا ما هو بمنزلته وقد اقره الشيخ الاثير والمرادي وابن عقيل والبدر الدماميني في شروحهم وفي التسهيل في باب المبتدا . وبما حررنا يتبين ان من بالغ في نسبة الشارح المحقق في هذا المقام للسهو وقطع بالجواز وقال هذه العبارة يرد بانه يجوز تقديم الخبر حينئذ لان الضمير يعود على متقدم رتبة وان تاخر لفظا وقوله لما عرفت مراده في شرح قوله ـ كذا اذا عاد عليه مضمر ... ـ وهو سهو جل من لا يسهو فقد اخطا جل من لا يخطا (قوله لكن الصورة الاولى اقرب الى كلامه) الظاهر ان الصورة الثانية هي المتبادرة من قوله ـ ... وكل سبقه دام حظر ـ وما ذكر من الاشعار ممنوع (قوله يوذن بجواز تقديم العامل غالبا) يحترز بالغالب عن نحو زيدا عمرو ضرب فانه جائز عند البصريين مع قولهم لا يتقدم الخبر اذا كان فعلا فاجازوا تقديم المعمول ولم يجيزوا تقديم العامل وفي التنزيل « فاما اليتيم فلا تقهر » بتقديم معمول الفعل مع ان الفعل لا يجوز تقديمه لان اما لا يليها فعل (قوله وهو راي الكوفيين والمبرد الخ) اختاره ايضا ابو الحسن بن عبد الوارث وكذلك ابو زيد السهيلي حتى قال قائما لست وقائما لسنا وخارجين لسنا ما اظن العرب فاهت به قط . وذكر بعض ان الجواز مذهب لقدماء البصرية ونسبه صاحب اللباب للكوفية . وقال ابو الفتح انفرد المبرد بمنعه وخالف الجمهور واختلف النقل عن سيبويه فنسب له بعض الجواز وقال بعض ليس في كلامه دال عليه والى الجواز ذهب الفارسي والسيرافي والرماني والزمخشري والاندلسي واختاره ابن عصفور قال ويعطيه كلام سيبويه (قوله واجيب الخ) في التصريح وبان يوم معمول لمحذوف تقديره يعرفون يوم ياتيهم وليس مصروفا جملة حالية موكدة او مستانفة او بان يوم في محل رفع بالابتداء وبني على الفتح لاضافته الى جملة ياتيهم وليس مصروفا خبره الى هنا عبارته لكن صرح الرضي بانه لا مانع من تعلق يوم بليس وقال بعض انه الحق . واعلم انه يمكن ان يجعل قول الشارح ان معمول الخبر هنا ظرف والظروف

لكن الصورة الاولى اقرب الى كلامه اشعر بذلك قوله (كذاك سبق خبر ما النافية) اي كما منعوا ان يسبق الخبر ما المصدرية كذلك منعوا ان يسبق ما النافية (فجيء بها متلوة لا تالية) اي متبوعة لا تابعة لان لها الصدر ولا فرق في ذلك بين ان يكون ما دخلت عليه يشترط في عمله تقدم النفي كزال او لا ككان فلا تقول قائما ما كان زيد ولا قاعدا ما زال عمرو قال في شرح الكافية وكلاهما جائز عند الكوفيين لان ما عندهم لا يلزم تصديرها ووافق ابن كيسان البصريين في ما كان ونحوه وخالفهم في ما زال ونحوه لان نفيها ايجاب * تنبيهات * الاول افهم كلامه انه اذا كان النفي بغير ما يجوز التقديم نحو قائما لم يزل زيد وقاعدا لم يكن عمرو وقال في شرح الكافية عند الجميع واستدل له بقول الشاعر

ورج الفتى للخير ما ان رايته . على السن خيرا لا يزال يزيد

اراد لا يزال يزيد على السن خيرا فقدم معمول الخبر وهو خيرا على الخبر وهو يزيد مع النفي بلا وتقديم المعمول يوذن بجواز تقديم العامل غالبا لكنه حكى في التسهيل الخلاف عن الفراء قلت ومن شواهده الصريحة قوله

مه عاذلي فهائما لن ابرحا . بمثل او احسن من شمس الضحى

الثاني افهم ايضا جواز توسط الخبر بين ما والمنفي بها نحو ما قائما كان زيد وما قاعدا زال عمرو ومنعه بعضهم والصحيح الجواز * الثالث قوله كذلك يوهم ان هذا المنع مجمع عليه لانه شبهه بالمجمع عليه وانما اراد التشبيه في اصل المنع دون وصفه لما عرفت من الخلاف . اه . (ومنع سبق خبر ليس اصطفي) منع مصدر رفع بالابتداء مضاف الى مفعوله وهو سبق والفاعل محذوف وسبق مصدر جر بالاضافة مضاف الى فاعله وهو خبر وليس في محل نصب بالمفعولية واصطفي جملة في موضع رفع خبر المبتدا والتقدير منع من منع ان يسبق الخبر ليس اصطفي اي اختير وهو راي الكوفيين والمبرد والسيرافي والزجاج وابن السراج والجرجاني وابي علي في الحلبيات واكثر المتاخرين لضعفها بعدم التصرف وشبهها بما النافية وحجة من اجاز قوله تعالى « الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم » لما علم ان تقديم المعمول يوذن بجواز تقديم العامل واجيب بان معمول الخبر هنا ظرف والظروف يتوسع فيها

وايضا فان عسى لا يتقدم خبرها اجماعا لعدم تصرفها مع عدم الاختلاف في فعليتها فليس اولى بذلك لمساواتها في عدم التصرف مع الاختلاف في فعليتها * تنبيه * خبر في كلامه منون ليس مضافا الى ليس كما عرفت والّا توالى خمس حركات وذلك ممنوع ( وذو تمام ) من افعال هذا الباب اي التام منها ( ما برفع يكتفي ) اي يستغني بمرفوعه عن منصوبه كما هو الاصل في الافعال وهذا المرفوع فاعل صريح ( وما سواه ) اي ما سوى المكتفي بمرفوعه ( ناقص ) لافتقاره الى المنصوب ( والنقص في * فتيء ) و ( ليس ) و ( زال ) ماضي يزال التي هي من افعال الباب ( دائما قفي ) فلا تستعمل هذه الثلاثة تامة بحال وما سواها من افعال الباب يستعمل ناقصا وتاما نحو « ما شاء الله كان » اي حدث « وان كان ذو عسرة » اي حضر وتاتي كان بمعنى كفل وبمعنى غزل يقال كان فلان الصبي اذا كفله وكان الصوف اذا غزله ونحو « فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون » اي حين تدخلون في المساء وحين تدخلون في الصباح « خالدين فيها ما دامت السموات والارض » اي ما بقيت وكقوله

وبات وباتت له ليلة كليلة ذي العائر الارمد

وقالوا بات بالقوم اي نزل بهم ليلا ونحو ظل اليوم اي دام ظله واضحينا اي دخلنا في الضحى ومنه قوله ـ اذا الليلة الشهباء اضحى جليدها ـ اي بقي جليدها حتى اضحى اي دخل في الضحى ويقال صار فلان الشيء بمعنى ضمه اليه وصرت الى زيد تحولت اليه وقالوا برح الخلفاء وانفك الشيء بمعنى انفصل وبمعنى خاص * تنبيهان * الاول انما قيدت زال بماضي يزال للاحتراز عن ماضي يزيل فانه فعل تام متعد معناه ماز يقولون زل ضانك عن معزك اي مز بعضها من بعض ومصدره الزيل ومن ماضي يزول فانه فعل تام قاصر معناه الانتقال ومنه قوله تعالى « ان الله يمسك السموات والارض ان تزولا » ومصدره الزوال * الثاني اذا قلت كان زيد قائما جاز ان تكون كان ناقصة فقائما خبرها وان تكون تامة فيكون حالا من فاعلها واذا قلت كان زيد اخاك وجب ان تكون ناقصة لامتناع وقوع الحال معرفة ( ولا يلي العامل ) اي كان واخواتها ( معمول الخبر ) مطلقا عند جمهور البصريين سواء تقدم الخبر على الاسم نحو كان طعامك آكلا زيد خلافا لابن السراج والفارسي وابن عصفور او لم يتقدم نحو كان طعامك زيد آكلا واجازه الكوفيون مطلقا تمسكا بقوله ـ قنافذ هداجون حول بيوتهم بما كان اياهم عطية عودا ـ

يتوسع فيها جوابا بالمنع والسند وقوله وايضا فان عسى الخ جواب ثان بالتسليم والمعارضة وكانه قيل نمنع دلالة الاية على الجواز بسند ان معمول الخبر هنا ظرف والظروف يتوسع فيها ولئن سلمنا دلالته فلا يتم لك التمسك به لان القياس الصحيح يدل على المنع فان عسى الخ نعم الاعلان بعدم الاختلاف في فعلية عسى يدافعه ما تقدم من ان بعض الكوفيين زعم حرفيتها وكانه لم يعتد به كما يشير اليه الزعم وابهام بعض فتدبر حق التدبر لتعلم اندفاع ما للناظرين ( قوله يستغني بمرفوعه عن منصوبه ) يتراءى منه انه حمل رفع في عبارة المصنف على المرفوع مجازا مرسلا ومنهم من حمله على مجاز الحذف اي ذي رفع واجيز ايضا بقاؤه على ظاهره مبالغة كما في ـ فانما هي اقبال وادبار ـ ولك ايضا ان تبقيه على ظاهره من غير ان يرتكب شيء من جميع ما ذكر وان الرفع ليس اسما بل مصدر فالمعنى التام ما يكتفي بان يرفع عن ان ينصب اي بان يعمل الرفع ولا يحتاج الى ان يعمل النصب . هذا وينبغي ان يعلم ان المراد بالاستغناء بالمرفوع ان يستقل به الكلام جملة من فعل وفاعل فيدخل كان بمعنى كفل وغزل ونحوه مع كونه ينصب المفعول لانه فضلة مستغنى عنه في الاسناد ( قوله وهذا المرفوع فاعل صريح ) الاولى حقيقة لانه في مقابلة كونه فاعلا مجازا في صورة النقصان ( قوله ما شاء الله كان اي حدث ) عبر في التسهيل بقوله وان اريد بكان ثبت وقال عليه في شرحه وثبوت كل شيء بحسبه فتارة يعبر عنه بالازلية نحو كان الله ولا شيء معه وتارة بحدث نحو اذا كان الشتاء واخرى بحضر نحو « وان كان ذو عسرة » وطورا بقدر نحو ما شاء الله كان . وفي شرح البدر الدماميني والتعبير بقدر مشكل لان شاء الله بمعنى قدر فيتحد السبب والمسبب . ودفعهم بعضهم بمنع ان تكون المشيئة بمعنى قدر والسند انها لغة بمعنى الارادة وبانه مبني على ان قدر مضعف من التقدير واما على انه مخفف مبني للنائب اي وجد فلا اشكال ( قوله وان كان ذو عسرة اي حضر ) نقل ان الراغب ذهب الى ان كان في الاية ناقصة والخبر محذوف اي غريما لكم لدلالة الكلام عليه قال وهذا اجود لان كان التامة انما تتعلق بالاحداث دون الاشخاص غالبا نحو كان الخروج ( قوله نحو كان طعامك آكلا زيد ) اورد الشيخ الاثير في مسالة كان زيد آكلا طعامك اربعة وعشرين تركيبا ملخصة من كلام ابي بكر احمد بن الحسين المعروف بابن شقير . وضابطها ان التركيب مشتمل على اربعة الفاظ في تقدم كل منها ستة صور حاصلة من التخالف في الالفاظ الثلاثة بعد وقد اوردها مع احكامها مفصلة لتكون نصب العين فراجعه ( قوله تمسكا بقوله ) اي الفرزدق يهجو جريرا لا جرير على ما وهم وعطية ابو جرير ( قوله قنافذ الخ ) خبر مبتدا محذوف والكلام تشبيه بليغ على نحو قوله تعالى « صم بكم عمي » ومذهب عبد القاهر وجماعة من المحققين انه ليس باستعارة وحقق السعد

انه

انه استعارة بما نوزع فيه وليس التصريح بالمشبه به مقتضيا للكون استعارة على ما وهم لجريانه في التشبيه والقول بان في البيت استعارة مكنية وهم ايضا (قوله وهذا التاويل متعين في قوله الخ) مثله وقع في التوضيح والمشار اليه التخريج على الضرورة ومعنى تعينه انه لا يجوز دعوى الزيادة في كان ولا اضمار اسم مراد به الشان او راجع الى ما فالتعيين نسبي كما هو الظاهر ويدل له التعليل بظهور النصب في الخبر فانه انما يمنع زيادة كان واضمار اسم الشان لما ان كان الزائدة لا تعمل ذلك وضمير الشان لا يخبر عنه بالمفرد واما كون الضمير يعود لمتقدم فلم يحتج لتعليل ابطاله لظهور عدم المعاد فلا ينافي ذلك جواز ان يكون فوادي منادى سقط منه حرف النداء ومعمول الخبر محذوف اي لك على ما وقع لصاحب التصريح ومن تبعه مع ما فيه من تعسف . والّا فنقول ايضا يمكن ان تجعل بات تامة وسالبة حال فقد قال المصنف في شرح التسهيل بات المحل وبات بالمحل نزل به متعدية بنفسها وبالباء والمعنى بانت صاحبة الخال بفوادي حال كونها سالبة مع سلامته من حذف اداة النداء مع عدم ظهور النداء من البيت والتنزيل في الفواد ليصح نداوه وغير ذلك (قوله في رواية تلقى بالتاء المثناة من فوق) يحترز بذلك عن رواية يلقى بالياء المثناة من تحت فانه لا يكون موهما الجواز ولا حجة عليه لانه حينئذ يتعين ان يكون المساكين فاعل يلقى والّا لقال يلقون فيكون اسم ليس ضمير الشان وجوبا وجملة يلقى المساكين كل النوى خبرها (قوله وجعل منه سيبويه الخ) قال الشيخ الاثير والذي نختاره في البيت ان كانوا لنا كان واسمها وخبرها ومعنى اللام الاختصاص والجميع في موضع الصفة ولا يعني الخليل وسيبويه بزيادتها فيه ما فهمه عنهما النحويون وانما ارادا انه لو لم تدخل هذه الجملة بين جيران وكرام لفهم ان هولاء القوم كانوا جيرانهم في ما مضى وانه قد فارقهم فالجيرة كانت في الزمن الماضي فجيء بقوله كانوا لنا تاكيدا لما فهم من المضي قبل دخولها فاطلقا الزيادة لذلك لا كزيادة ما كان احسن زيدا و— على كان المسومة العراب — ويرشح انه كان يصف حالا ماضية قوله قبل

هل انتم عائجون بنا لعنا    نرى العرصات او اثر الخيام

قال ولا يمتنع كونها ايضا التامة على حذف مضاف اي وجدت جيرتهم ثم حذف المضاف مقيما مقامه المضاف اليه فقال كانوا

وخرج على زيادة كان او اضمار اسم مراد به الشان او راجع الى ما وعليهن فعطية مبتدا وقيل ضرورة وهذا التاويل متعين في قوله

بانت فوادي ذات الخال سالبة    فالعيش ان حم لي عيش من العجب

وقوله

لئن كان سلمى الشيب بالصد مغريا    لقد هون السلوان عنها التحلم

لظهور نصب الخبر واصل تركيب النظم ولا يلي معمول الخبر العامل فقدم المفعول وهو العامل واخر الفاعل وهو معمول الخبر لمراعاة النظم وليعود الضمير الى اقرب مذكور من قوله (الّا اذا ظرفا اتى) اي معمول الخبر (او حرف جر) مع مجروره فانه حينئذ يلي العامل اتفاقا نحو كان عندك او في الدار زيد جالسا او جالسا زيد للتوسع في الظرف والمجرور (ومضمر الشان اسما انو) في العامل (ان وقع) شيء من كلامهم (موهم) جواز (ما استبان) لك (انه امتنع) كما تقدم بيانه في قوله قنافذ هداجون البيت وقوله

فاصبحوا والنوى عالي معرسهم    وليس كل النوى تلقى المساكين

في رواية تلقى بالتاء المثناة من فوق وبه احتج من اجاز ذلك مع تقديم الخبر وقال الجمهور التقدير ليس هو اي الشان وقد عرفت انه انما يقدر ضمير الشان حيث امكن تقديره ومن الدليل على صحة تقدير ضمير الشان في كان قوله

اذا مت كان الناس صنفان شامت    وآخر مثن بالذي كنت اصنع

(وقد تزاد كان في حشو) اي بين شيئين واكثر ما يكون ذلك بين ما وفعل التعجب (كما كان اصح علم من تقدما) وما كان احسن زيدا وزيدت بين الصفة والموصوف في قوله

في غرف الجنة العليا التي وجبت    لهم هناك بسعي كان مشكور

وجعل منه سيبويه قول الفرزدق

فكيف اذا مررت بدار قوم    وجيران لنا كانوا كرام

ورد ذلك عليه لكونها رافعة للضمير وليس ذلك مانعا من زيادتها كما لم يمنع من الغاء ظن عند توسطها او تاخرها اسنادها الى الفاعل وبين العاطف والمعطوف عليه كقوله

في لجة غمرت اباك بحورها    في الجاهلية كان والاسلام

وبين نعم وفاعلها كقوله

ولبست سربال الشباب ازورها    ولنعم كان شبيبة المحتال

ومن زيادتها بين جزئي الجملة قول بعض العرب ولدت فاطمة بنت الخرشب الكملة من بني عبس لم يوجد كان مثلهم نعم شذت زيادتها بين الجار والمجرور كقوله

سراة بني ابي بكر تسامى    على كان المسومة العراب

* تنبيهان * الاول افهم كلامه انها لا تزاد بلفظ المضارع وهو كذلك الّا ما ندر من قول ام عقيل    انت تكون ماجد نبيل    اذا تهب شمال بليل

الثاني افهم قوله في حشو انها لا تزاد في غيره وهو كذلك خلافا للفراء في اجازته زيادتها آخرا * الثالث افهم ايضا تخصيص الحكم بها ان غيرها من اخواتها لا يزاد وهو كذلك إلّا ما شذ من قولهم ما اصبح ابردها وما امسى ادفاها روى ذلك الكوفيون واجاز ابو علي زيادة اصبح وامسى في قوله

عدو عينيك وشانيهما   اصبح مشغول بمشغول

وقوله   اعاذل قولي ما هويت فاوبي

كثيرا ارى امسى لديك ذنوبي

واجاز بعضهم زيادة سائر افعال الباب اذا لم ينتقص المعنى ( ويحذفونها ) اي كان اما وحدها او مع الاسم وهو الاكثر ( ويبقون الخبر ) على حاله ( وبعد ان ولو ) الشرطيتين ( كثيرا ذا ) الحذف ( اشتهر ) من ذلك المرءُ مجزى بعمله ان خيرا فخير وان شرا فشر وقوله

قد فيل ما قيل ان صدقا وان كذبا

وقوله

حدبت علي بطون ضبة كلها

ان ظالما فيهم وان مظلوما

وفي الحديث التمس ولو خاتما من حديد وقال الشاعر

لا يامن الدهر ذو بغي ولو ملكا

جنوده ضاق عنها السهل والجبل

* تنبيهان * الاول قد تحذف كان مع خبرها ويبقى الاسم من ذلك مع ان المرءُ مجزي بعمله ان خير فخير وان شر فشر برفعهما اي ان كان في عمله خير فجزاوه خير وان كان في عمله شر فجزاوه شر وفي هذه المسالة اربعة اوجه مشهورة هذان والثالث نصبهما على تقدير ان كان عمله خيرا فهو مجزى خيرا والرابع عكس الاول اي رفع الاول ونصب الثاني وهذا الرابع اضعفها والاول ارجحها وما بينهما متوسطان ومنه مع لو الاطعام ولو تمر جوز فيه سيبويه رفع تمر على تقدير ولو يكون عندنا تمر * الثاني قل حذف كان مع غير ان ولو كقوله   من لدن شولا الى اتلائها

قدره سيبويه من لدن ان كانت شولا ( وبعد ان ) المصدرة ( تعويض ما عنها ) اي عن كان

---

والجملة ايضا صفة ( قوله اما وحدها او مع الاسم ) لم يرد تنزيل عبارة الكتاب على المسالتين معا حتى ينافيه الاقتصار على قوله ويبقون الخبر وانما اراد تنزيله على الثانية فقط فقوله ويبقون الخبر مربوط بقوله او مع الاسم فقط ويمكن ان يراد تنزيله عليهما معا ويجعل قوله ويبقون الخبر اي وحده او مع الاسم ويكون حذف ذلك استغناءً عنه بقوله وحدها او مع الاسم لما انها اذا حذفت وحدها فقد بقي الاسم والخبر واذا حذفت مع الاسم فقد بقي الخبر فقط والاوجه انه اراد تنزيل قوله ويحذفونها على المسالتين وجعل قوله ويبقون الخبر اي وحده على انه ناظر لقوله مع الاسم وجعل قوله وبعد ان تعويض ما الخ معطوفا على ويبقون الخبر على انه ناظر لقوله وحدها وعلى كل يندفع ما ذكره بعض الناظرين من ان تنزيل كلام المصنف عليهما معا ينافيه الاقتصار على الخبر في قوله ويبقون الخبر ( قوله وبعد ان ولو كثيرا ذا اشتهر ) وجه بانهما من الادوات الطالبة لفعلين فيطول الكلام فيخفف بالحذف وخص ذلك بان ولو دون بقية ادوات الشرط لان ان ام لادوات الشروط الجازمة ولو ام لادوات الشروط الغير الجازمة كما ان كان ام بابها وهم يتوسعون في الامهات ما لا يتوسعون في غيرها ( قوله وفي الحديث التمس الخ ) في التصريح بعد قول صاحب التوضيح وقوله لا يامن الدهر البيت هذه العبارة وقولهم الا حشف ولو تمرا وفيهما رد على ابي حيان حيث شرط ان لا يكون ما بعد لو اعلى مما قبلها ولا اعم فان الملك اعلى مما قبله والتمر اعم من الحشف فانظره مع ما قاله البعض هنا ( قوله قد تحذف كان مع خبرها ) انما لم يقدرها تامة حتى لا يحتاج الى الخبر لانه قال في التسهيل واضمار كان الناقصة قبل الفاء اولى من اضمار التامة . وفي بعض شروحه لتعين اضمار الناقصة مع النصب وامكانه مع الرفع فوجب ترجيحه اجراءً للاحتمال على اسلوب ولعدم استغناء الفعل التام اذا اضمر بعد ان الشرطية عن مفسر نحو « وان احد من المشركين استجارك » بخلاف الناقصة لوقوع ثاني جزئيها موقع المفسر ولتوسعهم فيها ما لا يتوسع في غيرها ومقتضى الدليل ان لا تشاركها التامة في الاضمار غير انه اجيز فيها تشبيها بالناقصة فلا يستويان تقديرا ( قوله اي ان كان في عمله خير فجزاوه خير ) قال الرضي هذا لا شك في صحة تقديره من حيث الصناعة في الجملة واما ان يحكم بحسنه فلا لضعفه معنى اذ معنى ان كان في عمله خير او ان كان معه او في يده او عنده شيء معنى غير مقصود اذ لم يرد المتكلم إلّا ان كان نفس عمله خيرا او ان كان ما قتل به سيفا لا ان لهم اعمالا وفيها خير ولا ان صحبه او في يده او بحضرته وقت القتل سيف وفيه ايضا ضعف من جهة اللفظ لان حذف كان مع خبرها الذي هو في صورة المفعول الفضلة حذف شيء كثير ولا سيما اذا كان جارا ومجرورا بخلاف حذفها مع اسمها الذي هو كجزءٍ ولا سيما اذا كان ضميرا متصلا وتقدير التامة

وان كان

وان كان مما ينتفي به كثرة المحذوف فضعيف هذا كلامه وقد رد الضعف الاول بدعوى التجريد ولا يخفى ما فيه (قوله ارتكب) يقرا على صيغة الامر على ما هو الانسب بقوله اقترب لا على صيغة الماضي المجهول حتى يقتضي ان التعويض المذكور خارج على القياس كما قيل (قوله لان حذفها مع ان مطرد) هذا يصحح الحذف ليس إلّا واما مرجحه الاولى بالبيان فالاختصار مثلا (قوله اي ان كنت لا تفعل غيره) قيل عليه لا حاجة لهذا التكلف لجواز ان تكون ما زائدة لتاكيد ان الشرطية ولا نافية للفعل المقدر ولا ومنفيها هو الشرط فاما اداة شرط موكدة فما نظيرها في قوله تعالى «فاما ترين» والشرط المقدر محذوف الجواب لدلالة ما سبقه عليه نظير ذلك في التقدير

فطلقها فلست لها بكفو      وإلّا يعلو مفرقك الحسام

والاصل افعل هذا ان لم تفعل غيره وهو كلام جيد (قوله لامكان ان يقال فان تكن المرآة اخفت) فيه ان التعبير باخفت يشعر بان وسامة وجه الناظر موجودة ولكن اخفتها المرآة وهو باطل ولا يشعر بذلك فان لم تك المرآة ابدت وسامة تدبر (قوله فتنفك هنا تامة) هذا هو التاويل الاول يعني ان تنفك تامة بمعنى تنفصل فمعناها الثبوت وقد دخل عليها ناف فصار نحو ما جاء زيد إلّا راكبا (قوله ويجوز ان تكون الخ) هذا هو التاويل الثاني يعني ان تنفك ناقصة وخبرها على الخسف ومناخة حال فمدخول إلّا الحال لا الخبر وانما اخر هذا الاحتمال لضعفه بوقوع الاستثناء المفرغ في الاثبات وهو قليل ويعمل ما قبل إلّا في ما بعدها وليس مستثنى منه ولا تابعا للمستثنى ان كان عامل الحال ينفك ولم يجزه البصريون ويتاخر عامل الحال وهو ظرف وتقدم المستثنى المفرغ على عامله والبصريون يمنعونه ان كان العامل على الخسف *

## (فصل في ما ولا ولات وان)
## (المشبهات بليس)

(قوله ما ولا الخ) اخصر منه التعبير بما واخواتها مع انه يناسب سابقا كان واخواتها ولاحقا ان واخواتها ويشير الى ان ما ام في هذا الباب . قال ابو البقاء في التبيين ما هي الاصل في النفي وهي ام بابها والنفي فيها اوكد وهكذا فعل في التسهيل حيث قال فصل في ما الحجازية وما الحق بها وكانه عدل عنه ميلا مع احصارها

(ارتكب) فتحذف كان لذلك وجوبا اذ لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض (كمثل اما انت برا فاقترب) فان مصدرية وما عوض عن كان وانت اسمها وبرا خبرها والاصل لان كنت برا فحذفت لام التعليل لان حذفها مع ان مطرد ثم حذفت كان فانفصل الضمير المتصل بها ثم عوض عنها ما وادغمت فيها النون ومنه قوله

ابا خراشة اما انت ذا نفر      فان قومي لم تاكلهم الضبع

* تنبيه * حذفت كان مع معموليها بعد ان الشرطية في قولهم افعل هذا اما لا اي ان كنت لا تفعل غيره فما عوض عن كان ولا نافية للخبر ومنه قوله - امرعت الارض لو ان مالا  لو ان نوقا لك او جمالا او ثلة من غنم اما لا - التقدير ان كنت لا تجدين غيرها (ومن مضارع لكان) ناقصة كانت او تامة (منجزم) بالسكون لم يتصل به ضمير نصب وقد وليه متحرك (تحذف نون) هي لام الفعل تخفيفا (وهو حذف) جائز (ما التزم) نحو «وان تك حسنة» في القراءتين بخلاف نحو «من تكون له عاقبة الدار» «وتكون لكما الكبرياء في الارض وتكونوا من بعده قوما صالحين» ان يكنه فلن تسلط عليه «لم يكن الله ليغفر لهم» وخالف في هذا الاخير يونس فاجاز الحذف حينئذ تمسكا بقوله

فان لم تك المرءاة ابدت وسامة      فقد ابدت المرءاة جبهة ضيغم

وحمل على الضرورة قال الناظم و بقوله أقول اذ لا ضرورة لامكان ان يقال فان تكن المرءاة اخفت وقد قري شاذا «لم يك الذين كفروا» * خاتمة * اذا دخل على غير زال واخواتها من افعال هذا الباب ناف فالمنفي هو الخبر نحو ما كان زيد عالما فان قصد الايجاب قرن الخبر بالا نحو ما كان زيد إلّا عالما فان كان الخبر من الكلمات الملازمة للنفي نحو يعيج لم يجز ان يقترن بالا فلا يقال فيما كان زيد يعيج بالدواء ما كان زيد الا يعيج ومعنى يعيج ينتفع وحكم ليس حكم ما كان في كل ما ذكر واما زال واخواتها فنفيها ايجاب فلا يقترن خبرها بالا كما لا يقترن بها خبر كان الخالية من نفي لتساويهما في اقتضاء ثبوت الخبر وما اوهم خلاف ذلك بما فموول كقوله

حراجيج ما تنفك إلّا مناخة      على الخسف او نرمي بها بلدا قفرا

اي ما تنفصل عن الاتعاب إلّا في حال اناختها على الخسف الى ان نرمي بها بلدا قفرا فتنفك هنا تامة ويجوز ان تكون ناقصة وخبرها على الخسف ومناخة منصوب على الحال اي لا تنفك عن الخسف إلّا في حال اناختها والله اعلم

## (فصل في ما ولا ولات وان المشبهات بليس)

انما شبهت هذه بليس في العمل لمشابهتها اياها في المعنى وانما افردت عن باب كان لانها حروف وتلك افعال (اعمال ليس اعملت ما) النافية نحو «ما هذا بشرا» «وما هن امهاتهم»

باعيانها من غير تطويل بخلاف ما لو فعل ذلك في كان وان مع ان الاشارة الى كونها اما مستفادة من تصديرها في العنوان مع انه لو عبر بما ذكر فاما ان لا ياتي بقوله المشبهات بليس فيفوت التنبيه على انها محمولة على ليس او لا فيتبادر انه صفة لاخواتها دون ما لاسيما وهي ام . هذا والمشابهة المشار اليها ليست هي المثبتة للحكم بل مقوية ليس إلّا والمثبت هو الاستقراء كما هو ظاهر يشير لذلك بطرف خفي قول الشارح هذه لغة الحجازيين واهملها بنو تميم وهو القياس اي على غيرها من الحروف المشتركة فليفهم (قوله هذه لغة الحجازيين) ذكر ان التهاميين مثلهم يرفعون بها الاسم وينصبون بها الخبر (قوله مع بقا النفي وترتيب) المراد بقاؤهما في معمولي ما كما هو ظاهر واما معمول الخبر فكونه يقترن بالا او لا او يتقدم او لا فشيء آخر تعرض لامتناع تقديم المعمول اذا كان غير ظرف فيما بعد وسكت عن اقترانه بالا فيبقى على الاصل من عدم ضرر فتامل (قوله وكذا اذا انتقض النفي بالا) ليس في مثل ما زيد غير فقيه في التحقيق انتقاض نفي الخبر انما المنتقض نفيه ما بعده اما هو فدال على النفي لا منتقض نفيه تدبر (قوله او مؤول) اي على ان الاصل وما الدهر إلّا يدور دوران منجنون وما صاحب الحاجات إلّا يعذب معذبا اي تعذيبا والمنجنون الدولاب . والكلام على تشبيه تقلب الزمان بالخلق من رفع الى خفض ونحو ذلك بدوران الدولاب استعارة تبعية وليس الدوران حقيقيا حتى يعين حمل الدهر على الفلك كما قيل (قوله وقيل غلط) هذا مبني على ان العربي يتكلم بغير لغته ويخطا . وذكر بعضهم ان الحق ان العربي يتكلم بغير لغته ولا يتكلم بالخطا واما قول سيبويه للبرمكي في المسالة الزنبورية مرهم يعني العرب ان يتكلموا بذلك فانهم لا يتكلمون فانه مبني على ظنه خطا الكسائي في المسالة . وقد كان ابن مسعود رضي الله عنه يقرا عتى حين بلغة هذيل وهو من خواص قريش . وفي شرح المفصل ان العربي يتكلم بغير لغته . وفي خصائص ابي الفتح ابن جني باب في العربي الفصيح ينتقل لسانه ثم يبين انه ان انتقل الى لغة فصيحة وجب ان يوخذ بلغته التي انتقل اليها وان كانت فاسدة لم يوخذ بها وانه اذا انتقل الى الفاسدة لا يودي الى عدم الاخذ بكلامه في لغته . وفي الطبقات للتاج السبكي الذي يظهر ان العربي لا يلحن ولكنه يمكن ان ينطق بغير لغته وذكر مسالة ليس الطيب إلّا المسك وان الاحمر واليزيدي لقنا بعض الحجازيين الرفع وجهدا فلم يفعل وبعض التميميين النصب وجهدا فلم يفعل وقال فيها انهما لم يمكنهما النطق بغير لغتهما بل انهما لم يفعلا وفرق بين عدم التمكن وعدم الفعل فان عدم الفعل يجامع القدرة . وفي شرح الكتاب للسيرافي بعد ان انشد قول الاعشى

ومر دهر على وبار   فهلكت جهرة وبار

وهذا البيت لاعشى بني قيس ابن ثعلبة إلّا ان منزله باليمامة وبها بنو تميم وغيرهم من قبائل العرب والمتجاورون قد يغلب على جماعتهم لغة اصلها لبعضهم . واعلم ان دعوى الشارح الغلط في البيت المذكور احد وجوه وقد اختاره ابو علي الزندي وقال الفرزدق تميمي فاستعمل لغة غيره قياسا للنصب مع التقدم عليه مع التاخير فغلط لكنه اعترض بان العربي اذا جاز له القياس على لغة غيره جاز له في لغته فيودي الى فسادها . وقال المصنف ان للفرزدق اصدادا من



هذه لغة الحجازيين واهملها بنو تميم وهو القياس لعدم اختصاصها بالاسماء ولاعمالها عند الحجازيين شروط اشار اليها بقوله

(دون ان * مع بقا النفي وترتيب زكن)

اي علم فان فقد شرط من هذه الشروط بطل عملها نحو ما ان زيد قائم فما حرف نفي مهمل وان زائدة وزيد مبتدا وقائم خبره ومنه قوله

بني غدانة ما ان انتم ذهب
ولا صريف ولكن انتم الخزف

واما رواية يعقوب بن السكيت ذهبا بالنصب فمخرجة على ان ان نافية موكدة لما لا زائدة وكذا اذا انتقض النفي بالا نحو «وما محمد إلّا رسول» فاما قوله

وما الدهر إلّا منجنونا باهله
وما صاحب الحاجات إلّا معذبا

فشاذ او مؤول وكذا يبطل عملها اذا تقدم خبرها على اسمها نحو ما قائم زيد ومنه قوله

وما خذل قومي فاخضع للعدى
ولكن اذا ادعوهم فهم هم

فاما قول الفرزدق

فاصبحوا قد اعاد الله نعمتهم
اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر

فشاذ وقيل غلط سببه انه تميمي واراد ان يتكلم بلغة الحجاز ولم يدر ان من شرط النصب عندهم بقاء الترتيب بين الاسم والخبر

اهل الحجاز وتميم ومن مناهم ان يظفروا له بهفوة يطيرون بها اعلى مطار ولو جرى شيء من ذلك لنقل لتوفر الدواعي على التحدث بمثله ففي عدم نقله دليل اجماع الفريقين على تصويب (قوله وقيل مووّل) تاويله من وجوه * اولها وهو للمازني والمبرد والفارسي ان بشر رفع بالابتداء لانه اسم ما ومثلهم منصوب على الحال والخبر محذوف * ثانيها وهو للاعلم ان النصب ضرورة هربا من اختلاط المدح بالذم لانك اذا قلت ما مثلك احد فنفيت الاحدية احتمل المدح والذم فاذا رفعت احدا ونصبت مثلك كان نصا في المدح فمن ثم نصب احد وفيه نظر * ثالثها وهو للكوفية ان مثلهم هنا ظرف بمعنى بدلهم حكى القالي في الامالي هو نحوك بالنصب على الظرفية اي مثلك واستشهد له ابن معطي بقراءة بعضهم « انكم اذا مثلهم » اي في مثل حالهم * رابعها ان مثلاً هنا ظرف صفة في الاصل لظرف اي واذ ما مكانا مثل مكانهم فحذف الموصوف والمضاف واقام الصفة والمضاف اليه مقامهما * خامسها ان مثلهم في موضع رفع وبني كيومئذ لاضافته لمبني (قوله وفاقا لسيبويه) قد انكر الشيخ الاثير ان يكون ذلك لسيبويه لقوله في الكتاب اذا قلت ما منطلق عبد الله وما مسيءٌ من اعتب رفعت ولا يكون مقدما مثله موخرا كما لا تقول ان اخوك عبد الله على حد ان عبد الله اخوك فهذا صريح منه في منع النصب فيه مقدما ثم لم يكتف حتى شبهه بما لا يجوز البتة ثم قال وزعموا ان بعضهم قال وانشد بيت الفرزدق وهذا لا يكاد يعرف فافاد عدم سماعه اياه ولم يعترف بصحة زعمهم بل نفى مقاربة عرفانه على حد قوله تعالى « لم يكد يراها » فكيف تعزى اليه اجازة نصبه مقدما ام كيف يبنى ما لا يكاد يعرف قانون يسوغ النصب تسويغا مطردا جائزا وهل هذا الّا تحميل لكلامه ما لا يتحمل (قوله مدخولي ما) مفعول لسبق (قوله يجوز تقديم معمول خبر ما) فرق بين هذا وبين ما اذا كان الخبر نفسه ظرفا او مجرورا فانهم يتوسعون في الفضلات ما لا يتوسعون في غيرها (قوله ومنه قوله) اي على رواية النصب (قوله ولا يجوز نصبه عطفا على خبر ما) اي على مذهب الجمهور واما على مذهب يونس فلا يمتنع لعدم اشتراطه ذلك قال المصنف في شرح التسهيل وقياس مذهب يونس ان لا يمتنع نصب المعطوف ببل ولكن هذا كلامه ثم تخلف النفي انما ياتي في بل على مذهب الجمهور لا على مذهب المبرد من انها تصرف النفي من الاول الى الثاني فلا يمتنع النصب (قوله جاز الرفع والنصب) تعريفهما عهدي فيفيد ان الرفع على اضمار المبتدا والنصب على العطف ولا يريبك قوله تسمية ما بعد بل ولكن معطوفا مجاز حيث اقتصر على مجازية العطف فيهما دون غيرهما فان ذلك بيان للتسمية في قول المصنف - ورفع معطوف بلكن او ببل ... - ولان التجوز هناك اتم لكونه في العاطف والمعطوف حيث كان بل ولكن حرفي ابتداء وما بعدهما خبر لمبتدا

وقيل مووّل * تنبيهان * الاول قال في التسهيل وقد تعمل متوسطا خبرها وموجبا بالا وفاقا لسيبويه في الاول وليونس في الثاني * الثاني اقتضى اطلاقه منع العمل عند توسط الخبر ولو كان ظرفا او مجرورا قال في شرح الكافية من النحويين من يرى عمل ما اذا تقدم خبرها وكان ظرفا او مجرورا وهو اختيار ابي الحسن بن عصفور (وسبق حرف جر) مع مجروره (او ظرف) مدخولي ما مع بقاء العمل (كما * بي انت معنيا) وما عندك زيد قائما (اجاز العلما) سبق مصدر نصب بالمفعولية لاجاز مضاف الى فاعله والمراد انه يجوز تقديم معمول خبر ما على اسمها اذا كان ظرفا او مجرورا كما مثل ومنه قوله

باهبة حزم لذ وان كنت آمنا فما كل حين من توالي مواليا

فان كان غير ظرف او مجرور بطل العمل نحو ما طعامك زيد آكل ومنه قوله

وقالوا تعرفها المنازل من منى
وما كل من وافى منى انا عارف

واجاز ابن كيسان بقاء العمل والحالة هذه (ورفع معطوف بلكن او ببل * من بعد) خبر (منصوب بما) الحجازية (الزم حيث حل) رفع مصدر نصب بالمفعولية لالزم مضاف الى مفعوله والفاعل محذوف والتقدير الزم رفعك معطوفا بلكن او ببل الى آخره وانما وجب الرفع لكونه خبر مبتدا مقدر ولا يجوز نصبه عطفا على خبر ما لانه موجب وهي لا تعمل في الموجب تقول ما زيد قائما بل قاعد وما عمرو شجاعا لكن كريم اي بل هو قاعد ولكن هو كريم فان كان العطف بحرف لا يوجب كالواو والفاء جاز الرفع والنصب نحو ما زيد قائما ولا قاعدا ولا قاعد والارجح النصب * تنبيه * قد عرفت ان تسمية ما بعد بل ولكن معطوفا مجاز

اذ ليس بمعطوف وانما هو خبر مبتدا مقدر وبل ولكن حرفا ابتداء (وبعد ما) النافية (وليس جر البا) الزائدة (الخبر) كثيرا نحو «وما ربك بظلام» «اليس الله بكاف عبده» (وبعد لا) النافية (ونفي كان) وبقية النواسخ (قد يجر) قليلا من ذلك قوله

فكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة   بمغن فتيلا عن سواد بن قارب

وقوله   وان مدت الايدي الى الزاد لم اكن   باعجلهم اذ اجشع القوم اعجل

وقوله   دعاني اخي والخيل بيني وبينه   فلما دعاني لم يجدني بقعدد

وربما اجروا الاستفهام مجرى النفي لشبهه اياه كقوله

يقول اذا اقلولى عليها واقردت   الاهل اخو عيش لذيذ بدائم

وندر في غير ذلك كخبر ان ولكن وليت في قوله

فان تنا عنها حقبة لا تلاقها   فانك مما احدثت بالمجرب

وقوله   ولكن اجرا لو فعلت بهين   وهل ينكر المعروف في الناس والاجر

وقوله -- الا ليت ذا العيش اللذيذ بدائم -- على احدى الروايتين وانما دخلت في خبر ان في قوله «اولم يروا ان الله الذي خلق السموات والارض ولم يعي بخلقهن بقادر» لانه في معنى «اوليس الله بقادر» * تنبيهات * الاول لا فرق في دخول الباء في خبر ما بين ان تكون حجازية او تميمية كما اقتضاه اطلاقه وصرح به في غير هذا الكتاب وزعم ابو علي ان دخول الباء مخصوص بالحجازية وتبعه على ذلك الزمخشري وهو مردود فقد نقل سيبويه ذلك عن تميم وهو موجود في اشعارهم فلا التفات الى من منع ذلك * الثاني اقتضى اطلاقه ايضا انه لا فرق في ذلك بين العاملة والتي بطل عملها بدخول ان وقد صرح بذلك في غير هذا الكتاب ومنه قوله

لعمرك ما ان ابو مالك   بواه ولا بضعيف قواه

الثالث اقتضى اطلاقه ايضا انه لا فرق في لا بين العاملة عمل ليس كما تقدم والعاملة عمل ان نحو قولهم لا خير بخير بعده النار اي لا خير خير (في النكرات اعملت كليس لا) النافية بشرط بقاء النفي والترتيب على ما مر وهو ايضا خاص بلغة الحجاز دون تميم ومنه قوله

تعز فلا شيء على الارض باقيا   ولا وزر مما قضى الله واقيا

* تنبيهات * الاول ذكر ابن الشجري انها اعملت في معرفة وانشد للنابغة الجعدي -- وحلت سواد القلب لا انا باغيا   سواها ولا عن حبها متراخيا -- وتردد راي الناظم في هذا البيت فاجاز في شرح التسهيل القياس عليه وتاوله في شرح الكافية فقال يمكن عندي ان يجعل انا مرفوع فعل مضمر ناصب باغيا على الحال تقديره لا ارى باغيا فلما اضمر الفعل برز الضمير وانفصل ويجوز ان يجعل انا مبتدا والفعل المقدر بعده خبرا ناصبا باغيا على الحال ويكون هذا من باب الاستغناء بالمعمول عن العامل لدلالته عليه ونظائره كثيرة منها قولهم حكمك مسمطا اي حكمك لك مسمطا اي مثبتا فجعل مسمطا وهو حال مغنيا عن عامله مع كونه غير فعل فان يعمل باغيا بذلك وعامله فعل احق واولى هذا لفظه * الثاني اقتضى كلامه مساواة لا لليس في كثرة العمل وليس كذلك بل عملها عمل ليس قليل حتى منعه الفراء ومن وافقه وقد نبه عليه في غير هذا الكتاب * الثالث الغالب على خبر لا ان يكون محذوفا حتى قيل ان ذلك لازم كقوله -- من صد عن نيرانها   فانا ابن قيس لا براح -- اي لا براح لي والصحيح جواز ذكره كما تقدم (وقد تلي لات وان ذا العملا) المذكور

محذوف بخلاف غيرهما فانه في المعطوف فقط فافهم (قوله مجاز) اي مرسل علاقته المشابهة الصورية وقرينته لزوم الرفع مع ان ما قبله منصوب فانه يدل على انه ليس معطوفا حقيقة والا لما جاز فيه الرفع فضلا عن لزومه (قوله اخو عيش لذيذ بدائم) محل الشهادة منه كلمة بدائم حيث زيدت فيه الباء وهو خبر اخو لكونه في حيز الاستفهام المودى بهل اجراء له مجرى النفي على قلة . وما قيل من ان ذلك غير مناسب لان الكلام في زيادة الباء في خبر الناسخ ليس بشيء لما ان قول المصنف وربما اجروا الاستفهام مجرى النفي اي في دخول الباء معه كما دخلت مع النفي فلا يتوهم من التعرض لما ولا ونفي كان والتمثيل لذلك بامثلة كلها منفية خروج الاستفهام واما ان ذلك الاجراء مع الناسخ فقط فلا كيف وقد قال الشارح اولا لا فرق في دخول الباء في خبر ما بين ان تكون حجازية او تميمية وثانيا لا فرق في ذلك بين لا العاملة والتي بطل عملها فليتامل (قوله في خبر ما) الاضافة لادنى ملابسة اي الخبر الذي دخلت عليه اعم من ان يكون في التحقيق لها او للمبتدا على انه في التحقيق ليس الا للمبتدا يدل على ذلك قوله بين ان تكون حجازية او تميمية (قوله كما اقتضاه اطلاقه الخ) ينبغي ان يقال المعول عليه في هذا الاقتضاء ظاهر العبارة مع تصريحه بذلك في غير هذا الكتاب فلا يرد ان الباب معقود للحجازية ليس الا فلا اقتضاء على انا نمنع كون الباب لها فقط بل للمشبهة بليس في اداء معنى النفي عملت او لا كما يدل له العنوان وان لم يتعرض فيما بعد الا للحجازية مع ان قوله - وبعد ما وليس جر البا الخبر ... - دون ان يقول خبرها ينبه على ذلك الاقتضاء فلا تغفل (قوله لا خير بخير بعده النار) الظاهر انها بمعنى في الظرفية ولهذا منع ابو علي زيادتها فيه ودعوى انه خلاف الظاهر مكابرة لا تخفى على عارف بالخطابيات (قوله وقد تلي لات وان ذا العملا) كلمة قد للتقليل بالنسبة لان وللتحقيق بالنسبة

للات

لات بناء على جواز استعمال المشترك في معنييه او للتحقيق فقط بالنسبة للات او لهما او للتقليل فقط بالنسبة لان على مقابله وعلى كل فلا ينافي ان عمل لات اجماع من العرب او يقال معنى ذلك الاجماع انه ما منهم احد الّا واعملها وان كان اهمالها اكثر فلا ينافي التقليل بالنسبة اليهما . وما قيل من ان الاجماع على الجواز دون الوجوب فلا ينافي القلة فليس بحسن لان الاجماع على الجواز او الوجوب من اوصاف المجتهدين لا العرب المثبت لهم الاجماع في هذا المقام (قوله ان هو مستوليا الخ) محل الشهادة منه عمل ان في هو مستوليا . وقال بعض الناظرين فيه دلالة على ان انتقاض النفي بالنسبة الى معمول الخبر لا يضر وهو كذلك . وفيه بحث لان صورة الانتقاض ان لا تقترن كلمة الّا بنفس المعمول كما لو كان الاستثناء مفرغا وقيل ان هو مستوليا الّا على اضعف المجانين واما حيث كان تاما وقيل ما قيل فلا يدلك على ذلك ان علة المنع فيما ذكر هو عملها في موجب كما تقدم وهو مفقود حينئذ لان احد منفي وان اخرج منه بعض المجانين وجوابه ان على اضعف المجانين بدل من على احد والبدل على نية تكرار العامل فتعمل ان حينئذ في موجب ويتم ما ذكر فليتامل (قوله في سوى اسم حين) اي لا خصوص لفظه كما يقوله الفراء (قوله منوي الثبوت) اي ثبوت المعنى لا اللفظ ايضا بدليل ما بعده (قوله الّا ان اوانا لشبهه بنزال وزنا بني على الكسر) قيل انه مبني على السكون والكسر للتخلص من التقاء الساكنين والتنوين للضرورة (قوله اي لات يحصل مجير او لات له مجير) لف ونشر معكوس ثم لا يحتاج الى ان يكون تقدم له للتسويغ لان وقوع النكرة وهي مجير في سياق النفي مغنية عنه (قوله وفيه ايضا اعمال لات في معرفة) وفيه ايضا الجمع بين جزئيها (قوله ولات الحين حين مناص) قدره معرفة لان المعنى على نفي حين بعينه وانما يمتنع التعريف في الاسم اذا صرح به (قوله اي كائنا لهم) ليس كائنا هو الخبر حتى يرد انها لا تعمل في غير اسم الحين بل متعلقا صفة للخبر اي حينا كائنا (قوله وقيل للمبالغة في النفي) اي اصلها اذ هو الموجود في صورة النفي واما في الاثبات في علامة ونسابة فالتاء فيه لزيادة

اما لات فاثبت سيبويه والجمهور عملها ونقل منعه عن الاخفش واما ان فاجاز اعمالها الكسائي واكثر الكوفيين وطائفة من البصريين ومنعه جمهور البصريين واختلف النقل عن سيبويه والمبرد والصحيح الاعمال فقد سمع نثرا ونظما فمن النثر قولهم ان احد خيرا من احد الّا بالعافية وجعل منه ابن جني قراءة سعيد ابن جبير « ان الذين تدعون من دون الله عبادا امثالكم » على ان ان نافية رفعت الذين ونصبت عبادا امثالكم خبرا ونعتا والمعنى ليس الاصنام الذين تدعون من دون الله عبادا امثالكم في الاتصاف بالعقل فلو كانوا امثالكم وعبدتموهم لكنتم بذلك مخطئين ضالين فكيف حالكم في عبادة من هو دونكم بعدم الحيوة والادراك ومن النظم قوله

ان هو مستوليا على احد   الّا على اضعف المجانين

وقوله   ان المرء ميتا بانقضاء حياته   ولكن بان يبغى عليه فيخذلا

وقد عرفت انه لا يشترط في معموليها ان يكونا نكرتين (وما للات في سوى) اسم (حين) اي زمان (عمل) بل لا تعمل الّا في اسماء الاحيان نحو حين وساعة واوان قال تعالى « ولات حين مناص » وقال الشاعر

ـــ ندم البغاة ولات ساعة مندم ـــ

وقال الاخر   طلبوا صلحنا ولات اوان   فاجبنا ان ليس حين بقاء

اي وليس الاوان اوان صلح فحذف المضاف اليه اوان منوي الثبوت وبني كما فعل بقبل وبعد الّا ان اوانا لشبهه بنزال وزنا بني على الكسر ونون اضطرارا   واما قوله

لهفي عليك للهفة من خائف   يبغي جوارك حين لات مجير

فارتفاع مجير على الابتدا او الفاعلية اي لات يحصل مجير او لات له مجير ولات مهملة لعدم دخولها على الزمان * تنبيه * للنحويين في لات الواقع بعدها هنا كقوله   ـــ حنت نوار ولات هنا حنت ـــ مذهبان * احدهما ان لات مهملة لا اسم لها ولا خبر وهنا في موضع نصب على الظرفية لانها اشارة الى المكان وحنت مع ان مقدرة قبلها في موضع رفع بالابتداء والتقدير حنت نوار ولات هنالك حنين وهذا توجيه الفارسي * والثاني ان تكون هنا اسم لات وحنت خبرها على حذف مضاف والتقدير وليس الوقت وقت حنين وهذا الوجه ضعيف لان فيه اخراج هنا عن الظرفية وهي من الظروف التي لا تتصرف وفيه ايضا اعمال لات في معرفة وانما تعمل في نكرة واختصت لات بانها لا يذكر معها معمولاها معا بل لا بد من حذف احدهما (وحذف ذي الرفع) منهما وهو الاسم (فشا) فتقدير ولات حين مناص ولات الحين حين مناص اي وليس الوقت وقت فرار فحذف الاسم وبقي الخبر (والعكس قل) جدا قرا بعضهم شذوذا ولات حين مناص برفع حين على انه اسمها والخبر محذوف والتقدير ولات حين مناص لهم اي كائنا لهم * خاتمة * اصل لات لا النافية زيدت عليها تاء التانيث كما في ربت وثمت قيل ليقوى شبهها بالفعل وقيل للمبالغة في النفي كما في نحو علامة ونسابة للمبالغة وحركت فرقا بين لحاقها الحرف ولحاقها الفعل وليس لالتقاء الساكنين

بدليل ربت وثمت فانها فيهما متحركة مع تحريك ما قبلها وقيل اصلها ليس قلبت الياء الفا والسين تاء وهو ضعيف لوجهين * الاول ان فيه جمعا بين اعلالين وهو مرفوض في كلامهم لم يجئ منه الّا ماء وشاء الا تراهم انهم لم يدغموا في يطد ويتد فرارا من حذف الواو التي هي الفاء وقلب العين الى جنس اللام * والثاني ان قلب الياء الساكنة الفا وقلب السين تاء شاذان لا يقدم عليهما الّا بدليل ولا دليل والله اعلم

( افعال المقاربة )

اعلم ان هذا الباب يشتمل على ثلاثة انواع من الفعل افعال المقاربة وهي ثلاثة كاد وكرب واوشك وضعت للدلالة على قرب الخبر وافعال الرجاء وهي ايضا ثلاثة عسى وحرى واخلولق وضعت للدلالة على رجاء الخبر وبقية افعال الباب للدلالة على الشروع في الخبر وهي انشا وطفق واخذ وجعل وعلق فتسمية الكل افعال المقاربة من باب التغليب ( ككان ) في العمل ( كاد وعسى لكن ندر * غير ) جملة فعل ( مضارع لهذين ) واخواتهما من افعال الباب ( خبر ) فلذلك افترقا ببابين وغير جملة المضارع المفرد كقوله

فابت الى فهم وما كدت آيبا

وقوله لاتكثرن اني عسيت صائما

واما « فطفق مسحا بالسوق » فالخبر محذوف اي يمسح مسحا والجملة الاسمية كقوله وقد جعلت قلوص بني زياد

من الاكوار مرتعها قريب

وجملة الماضي كقول ابن عباس رضي الله عنهما فجعل الرجل اذا لم يستطع ان يخرج ارسل رسولا

المبالغة واما اصلها فحاصل بصيغة فعال تدبر ( قوله بدليل ربت ) الظاهر انه لا ضرر في التعليل بالتقاء الساكنين هنا وان لم يكن في ربت وثمت هذا والذي في بعض شروح التسهيل في معنى خاتمة الشارح هذه العبارة اختلف في لات فقال سيبويه انها مركبة من لا والتاء وعليه فلو سميت بها حكيت والاخفش والجمهور هي لا فزيدت عليها التاء زيادتها على ثم وابن الطراوة ليست للتانيث بل زائدة مع الحين لا مع لا تمسكا بقوله - العاطفون تحين ما من عاطف - اي حين ما من عاطف وبه قال قبله ابو عبيدة تمسكا بوجودها في الكلام مختلطة بحين ولا دليل فيه فكم من اشياء خارجة عن القياس . وفي مغني اللبيب ويشهد للجمهور الوقف عليها بالوجهين وانها رسمت منفصلة على الحين وانها قد تكسر للساكنين وهو معنى قول الزمخشري وقري بالكسر على البناء كجير وسياتي الكلام على البيت وقال ابن ابي الربيع انما اصلها ليس مبدلة سينها تاء *

## ( افعال المقاربة )

( قوله افعال المقاربة ) افردها عن كان بباب للتفصيل الاتي الذي اختصت به اخبارها كما نبه عليه الشارح ولذا اخرها عن باب ما ايضا والتعرض لها في باب النواسخ صنيع متفق عليه فيما بينهم حاشا المصنف في العمدة فانه اخرها عن بابي التعجب ونعم وبئس قيل للاجتماع في عدم التصرف بالوجه الاتي ( قوله وضعت للدلالة ) يستفاد منه ان الاضافة في افعال المقاربة اضافة دال لمدلوله ثم اللام الجارة للدلالة للعلة الغائية اي غاية وضع تلك الافعال ان يدل بها على قرب الخبر لا صلة حتى يرد ان المعنى الموضوع له هو قرب الخبر لا الدلالة عليه وانما هي عارضة . هذا وقد عد من افعال المقاربة صاحب كتاب الاملاء المنتخل ايضا قارب وقرب واولى واحال واقبل وظل واشفى وشارف ودنا وقعد وهب وازدلف ودلف وازلف واشرف وتهيا واسف . وزاد غيره صار وانبرى والم فاقتصار الشارح على تلك الكلمات الثلاث لشهرتها ( قوله من باب التغليب ) اي غلب اسم بعض افعال الباب على البعض الاخر . ووجه بعض المحققين اختيار التخريج على التغليب على التخريج على المجاز المرسل لعلاقة الجزئية بان تسمية الكل باسم الجزء ان يطلق اسم الجزء على ما تركب منه ومن غيره كتسمية المركب كلمة واما تسمية الاشياء المجتمعة من غير تركيب باسم بعض منها كما هنا فتغليب ليس الّا وربما يوهم هذا ان التغليب ليس مجازا مرسلا مع ان الذي في المطول التصريح بانه منه . نعم قال في شرح المفتاح واما بيان مجازية التغليب وبيان العلاقة فيه وانه من اي نوع فمما لم ار احدا حام حوله بل ربما يدعى ان علاقته في مثل هذا ما ذكره الموضح على انه لا ضرورة لما قالا لعدم الضرر في نقصان العنوان تدبر ( قوله في العمل ) فائدة هذا التقييد التنبيه على ان تشبيه المصنف كاد بكان واستدراكه بعد بلكن يوهم استواءهما في جميع الاحكام الّا ما اخرج بلكن وهو غير صواب لان الخبر لا يتقدم هنا اتفاقا ولا يتوسط في راي ويحذف ان علم ويتعين عود الضمير منه الى الاسم فلا يرفع الظاهر لا سببيا ولا اجنبيا الّا عسى ولا تسند عسى لضمير الشان الّا ندورا وان ذلك يندفع بجعل وجه الشبه العمل فافهم ( قوله جملة فعل مضارع ) انما زاد ذلك لان الخبر الجملة من الفعل وفاعله وان كان المآل الى الاسم المفرد واما الفعل وحده فليس بخبر لا حالا ولا مآلا . فاندفع ما اوردوه عليه ( قوله واخواتها من افعال الباب )

يريد ان قول المصنف لهذين فيه حذف الواو مع ما عطفت بقرينة قوله غير مضارع الشامل للاسم والجملة الاسمية والفعلية الماضوية ولم ترد الاسمية والماضوية الّا في اخوات كاد وعسى لا فيهما . فيندفع ما قيل ان كلام المصنف يقتضي ورود خبر كاد وعسى جملة اسمية وماضوية وليس كذلك . واجيب ايضا بان غير نكرة في سياق الاثبات فلا يعم (قوله وكونه بدون ان بعد عسى نزر) هذا صريح في ان المقرون بان خبر كما هو مذهب الجمهور وصحة حمله على المبتدا لا تحتاج الى تقدير لكونه ليس مصدرا صريحا ومذهب سيبويه انه مفعول به على اسقاط الخافض ووجه قلة عدم الاقتران بعد عسى بانها من افعال الترجي والمترجى قد يتراخى حصوله فاحتيج الى ان المشعرة بالاستقبال وكثرة عدم الاقتران بعد كاد بانها لدلالتها على قرب الخبر فكانها للشروع المنافي للاستقبال (قوله ان تفيظ عليه) في العيني هاتم العبارة وتفيظ بالظاء المعجمة من فاظ الميت وفاظت نفسه قاله الزجاج وفاضت نفسه بالضاد جائز عند الجميع الّا الاصمعي فانه لا يجمع بين الظاء والنفس بل يقول فاظ الرجل وفاضت نفسه بالضاد وقال ابن بري المجوز فاظت نفسه بالظاء يحتج بهذا البيت وقال ابو زيد وابو عبيدة فاظت نفسه بالظاء لغة قيس وبالضاد لغة تميم . وفي كتاب الضاد والظاء لابي الفرج بن سهل يقال فاظ الميت يفيظ فيظا اذا قضى وقيل فاظ يفوظ وهذا نادر ولكن قال صاحب المقرب قال الحميدي في جذوة المقتبس قال لي ابو محمد علي بن احمد كتب الوزير ابو الحسن جعفر ابن عثمان المصحفي الى ابي بكر محمد بن الحسن الزبيدي اللغوي كتابا فيه فاضت نفسه بالضاد فجاوبه الزبيدي بمنظوم بين له الخطا فيه دون تصريح وهو

قل للوزير السني محتده ... لي ذمة منك انت حافظها
عناية بالعلوم معجزة ... قد بهظ الاولين باهظها
يقر لي عمرها ومعمرها ... فينا ونظامها وجاحظها
قد كان حقا قبول حرمتها ... لكن صرف الزمان لافظها
وفي خطوب الزمان موعظة ... لو كان ينهى النفوس واعظها
ان لم تحافظ عصابة نسبت ... اليك قدما فمن يحافظها
لا تدعن حاجتي مطرحة ... فان نفسي قد فاظ فائظها

فاجابه المصحفي بقوله

خفض فواقا فانت اوحدها ... علما ونقابها وحافظها
كيف تضيع العلوم في بلد ... ابناؤه كلهم يحافظها
الفاظهم كلها معطلة ... ما لم يعول عليك لافظها
من ذا يساويك ان نطقت وقد ... اقر بالعجز عنك جاحظها
علم ثنى العالمين عنك كما ... ثنى عن الشمس من يلاحظها
وقد اتتني فديت شاغلة ... للنفس اذ قلت فاظ فائظها
فاوضحنها تفز بنادرة ... قد بهظ الاولين باهظها

فاجابه الزبيدي وضمن شعره الشاهد على ذلك

( وكونه ) اي كون المضارع الواقع خبرا ( بدون ان ) المصدرية ( بعد عسى * نزر ) اي قليل ومنه قوله

عسى الكرب الذي امسيت فيه
يكون وراءه فرج قريب

( وكاد الامر فيه عكسا ) فاقترانه بان بعدها قليل كقوله - كادت النفس ان تفيظ عليه - وقوله

ابيتم قبول السلم منا فكدتم
لدى الحرب ان تغنوا السيوف عن السل

وانشد سيبويه

فلم ار مثلها خباسة واجد
فنهنهت نفسي بعد ما كدت افعله

وقال اراد بعد ما كدت ان افعله فحذف ان وابقى عملها وفيه اشعار باطراد اقتران خبر كاد بان لان العامل لا يحذف ويبقى عمله الّا اذا اطرد ثبوته ( وكعسى ) في العمل والدلالة على الرجاء ( حرى ولكن جعلا * خبرها حتما بان متصلا ) نحو حرى زيد ان يقوم ولا يجوز حرى زيد يقوم

( والزموا اخلولق ان مثل حرى ) فقالوا اخلولقت السماءُ ان تمطر ولم يقولوا اخلولقت تمطر ( وبعد اوشك انتفا ان نزرا ) اي قل والكثير الاقتران بها كقوله

ولو سئل الناس التراب لاوشكوا اذا قيل هاتوا ان يملوا ويمنعوا

ومن التجرد قوله

يوشك من فر من منيتـــــه في بعض غراته يوافقهـــــا

( ومثل كاد في الاصح كربا ) بفتح الراء ونقل كسرها ايضا يعني ان اثبات ان بعدها قليل ومنه قوله

قد برت او كربت ان تبـــورا لما رايت بيهسا مثبـــورا

وقوله سقاها ذوو الاحلام سجلا على الظما وقد كربت اعناقها ان تقطعا

والكثير التجرد ولم يذكر سيبويه غيره ومنه قوله

كرب القلب من جواه يذوب حين قال الوشاة هند غضـــوب

( وترك ان مع ذي الشروع وجبا ) لما بينهما من المنافاة لان افعال الشروع للحال وان للاستقبال ( كانشا السائق يحدو وطفق ) زيد يعدو بكسر الفاء وفتحها وطبق بالباء ايضا و ( كذا جعلت ) اتكلم ( واخذت ) اقرا ( وعلق ) زيد يسمع ومنه قوله

اراك علقت تظلم من اجرنـــا وظلم الجــــار اذلال المجيـــر

* تنبيهات * الاول عد الناظم في غير هذا الكتاب من افعال الشروع هب وقام نحو هب زيد يفعل وقام بكر ينشد * الثاني اذا دل دليل على خبر هذا الباب جاز حذفه ومنه الحديث - من تاني اصاب او كاد ومن عجل اخطا او كاد - * الثالث يجب في المضارع الواقع خبرا لافعال هذا الباب غير عسى ان يكون رافعا لضمير الاسم واما قوله

واسقيه حتى كاد مما ابثـــه تكلمني احجـــاره وملاعبـــه

وقوله وقد جعلت اذا ما قمت يثقلني ثوبي فانهض نهض الشارب الثمل

فاحجاره وثوبي بدلان من اسمي كاد وجعل واما عسى فانه يجوز في المضارع بعدها خاصة ان يرفع السببي كقوله

وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده اذا نحن جاوزنا حفير زيـــاد

روي بنصب جهده ورفعه ولا يجوز ان يرفع ظاهرا غير سببي واما قوله

عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قـــريب

فان في يكون ضمير الاسم والجملة بعده خبر يكون ( واستعملوا مضارعا لاوشكا ) كما رايت وهو اكثر استعمالا من ماضيها ( وكاد لا غير ) اي دون غيرهما من افعال الباب فانه ملازم لصيغة الماضي ( وزادوا موشكا ) اسم فاعل من اوشك معملا عمله كقوله - فموشكة ارضنا ان تعود : خلاف الانيس وحوشا يبابا - وقوله - فانك موشك ان لا تراها : وتعدو دون غاضرة العوادي - وهو نادر * تنبيهان * الاول اثبت جماعة اسم الفاعل من كاد وكرب وانشدوا على الاول قوله - اموت اسى يوم الرجام وانني : يقينا لرهن بالذي انا كائد - وعلى الثاني قوله - ابني ان اباك كارب يومه : فاذا دعيت الى المكارم فاعجل -- والصواب ان الذي جاء في البيت الاول كابد بالباء الموحدة كما جزم به السكيت في شرح ديوان كثير اسم فاعل من المكابدة غير جار على فعله اذ القياس مكابد قال ابن سيدة كابده مكابدة وكبادا قاساه والاسم كابد كالكاهل والغارب وان كاربا في البيت الثاني اسم فاعل من كرب التامة نحو قولهم كرب الشتاء اي قرب كما جزم به الجوهري وغيره * الثاني حكى الاخفش طفق يطفق كضرب يضرب وطفق يطفق كعلم يعلم وسمع ايضا - ان البعير ليهرم حتى يجعل اذا شرب الماء مجه -

اتاني كتاب من كريم مكـرم فنفس عن نفس تكاد تفيظ

فسر جميع الاوليـــاء وروده وسيء رجال اخرون وغيظوا

لقد حفظ العهد الذي قد اضاعه لدي سواه والكريم حفيـــظ

وباحث عن فاظت وقبلي قالها رجال لديهم في العلوم حظوظ

روى ذاك عن كيسان سئل وانشدوا مقال ابي الغياظ وهو مغيظ

وسميت غياظا ولست بغـــائظ عدوا ولكن للصديق تغيـــظ

فلا رحم الرحمن روحك حية ولا هي في الارواح حين تفيظ

ثم رايت العيني ذكر الابيات في كبيره ( قوله والزموا اخلولق ان الخ ) انما لزمت ان خبر حرى واخلولق لكونه في الاصل بحرف الجر وهو لا يدخل في الفعل ولا يلزم خبر عسى لان شهرتها في الرجا اغنت عن ذلك اللزوم وخصت اوشك بغلبة الاقتران مع مشاركتها لكاد وكرب في الدلالة على القرب والتعدية في الاصل بحرف الجر لان القرب المرجح عارض فيها دونهما لكونها موضوعة للاسراع المفضي الى القرب ( قوله يعني ان اثبات ان بعدها قليل ) انما اقتصر على ذلك ولم يزد وتدل على الرجا لما ان المصنف لم يبين في كاد انها للمقاربة اذ لم يعين الالفاظ التي لكل نوع من الانواع الثلاثة بخلاف ذلك الاقتران فقد قدمه في قوله وكونه بدون الخ ومن زاد ذلك فقد اكتفى بمعلومية ذلك وشهرته ( قوله بالباء ) اي المكسورة وكذا هو في بعض النسخ ( قوله خبر يكون ) في بعض النسخ خبر كان وتصحيحها بارادة مطلق المادة ( قوله اي دون غيرهما ) لم يفسره بدون غير المضارع لما يوهمه من المناقضة لقوله وزادوا موشكا ( قوله والصواب ان الذي في البيت الاول كابد ) ليت شعري ما الدليل على هذه الدعوى بل ربما يرده صدر البيت الذي قبله وهو

وكدت وقد سالت من العين عبرة سما عائد منها واقبل عائد

كما لا يخفى على عارف باساليب الكلام . ومن هاهنا قال المصنف

المصنف في شرح التسهيل اراد بالموت الذي كدت اتيه ولانصاف ان الشارح قلد صاحب التوضيح في هذه الدعوى رادا على المصنف انشاده بالياء التحية . وقد رايت بعد ما قلت هذا انه رجع عنه في ءاخر امره واعترف بان ذلك هو الصواب قال في شرح الشواهد الكبرى والظاهر ما انشده الناظم وقد كنت اقمت مدة على خلافه وذكرت ذلك في توضيح الخلاصة ثم انفتح لي ان الصواب معه هذا كلامه (قوله بعد عسى اخلولق النخ) قال ابن هشام يحتمل أن يريد انها حينئذ ناقصة ولكن سدت مسد الجزئين ويحتمل ان يريد انها تامة ولكنهم التزموا كون فاعلها ان والفعل والاول مراده كما صرح به في شرح التسهيل وقال ان الاولى ان يحكم بنقصان عسى دائما هذا كلامه . والظاهر ان قول الشارح وتسمى حينئذ تامة لا يوجب حمل عبارة المصنف على الاحتمال الاول لكونه بنى تسمى للمجهول ولا شك انها في هذه الحالة ثبتت لها التسمية بالتامة عند القوم وان كان المصنف يختار في نفس الامر تسميتها ناقصة وان يفعل يسد مسد الجزئين . نعم الاظهر المتبادر من عبارة المصنف هنا احتمال التمام وان كان يمكن التطبيق على احتمال النقصان بتعسف وبهذا يندفع ما للناظرين فتدبر (قوله فان والمضارع النخ) يريد ان عسى وما معها في حالة نقصانها لا تتم كلاما مفيدا إلّا بالخبر المنصوب فافتقرت الى ان يضم لها وفي حالة تمامها تستقل كلاما بالاسم الذي ياول اليه المضارع وان فاستغنى بذلك عن المنصوب الذي هو الخبر في حالة النقصان . وهذا كما ان كان في حالة نقصانها لا بد لها من الخبر المنصوب وفي حال تمامها تستغني عن ذلك الخبر المنصوب الذي لها في تلك الحالة الاخرى هذا مدلول العبارة الذي لا يفهم غيره ذوق سليم . وما قيل ان قول الشارح مستغنى به عن المنصوب يقتضي ان لها في هذه الحالة منصوبا مع انه لا منصوب لها على راي القوم وانما ذلك على مذهب الناظم وهم . كيف وهم يقولون كان التامة تستغني بالمرفوع عن المنصوب مع انه لا منصوب لها في تلك الحالة بل قال الشارح عند قول المصنف ـ وذو تمام ما برفع يكتفي ... ـ اي ما يستغني بمرفوعه عن منصوبه بالاضافة بل بين هذا القائل عند قول المصنف ـ فاعل اغنى ـ ان المراد من اغنائه عن الخبر حسن السكوت معه كما يحسن مع الخبر لا انه هناك خبر وحذف واستغني بالمرفوع عنه مع ان الشارح مضطر الى

(بعد عسى) و (اخلولق) و (اوشك قد يرد * غنى بان يفعل) اي يستغنى بان والمضارع (عن ثان) من معموليها (فقد) وتسمى حينئذ تامة نحو « وعسى ان تكرهوا شيئا » واخلولق ان ياتي واوشك ان يفعل فان والمضارع في تاويل اسم مرفوع بالفاعلية مستغنى به عن المنصوب الذي هو الخبر وهذا اذا لم يكن بعد ان والمضارع اسم ظاهر فان كان نحو عسى ان يقوم زيد فذهب الشلوبين الى انه يجب ان يكون الاسم الظاهر مرفوعا بيقوم وان ويقوم فاعل عسى وهي تامة لا خبر لها وذهب المبرد والسيرافي والفارسي الى تجويز ذلك وتجويز وجه آخر وهو ان يكون الاسم الظاهر مرفوعا بعسى اسما لها وان والمضارع في موضع نصب خبرا لها متقدما على الاسم وفاعل المضارع ضمير يعود على الاسم الظاهر وجاز عوده عليه متاخرا لتقدمه في النية وتظهر فائدة الخلاف في التثنية والجمع والتانيث فتقول على رايه عسى ان يقوم الزيدان وعسى ان يقوم الزيدون وعسى ان تقوم الهندات وعسى ان تطلع الشمس بتانيث تطلع وتذكيره وعلى رايهم يجوز ذلك ويجوز عسى ان يقوما الزيدان وعسى ان يقوموا الزيدون وعسى ان يقمن الهندات وعسى ان تطلع الشمس بتانيث تطلع فقط وهكذا اوشك واخلولق * تنبيه * يتعين الوجه الاول في نحو عسى ان يضرب زيد عمرا فلا يجوز ان يكون زيد اسم عسى لئلا يلزم الفصل بين صلة ان ومعمولها وهو عمرا باجنبي وهو زيد ونظيره قوله تعالى « عسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا » (وجردن عسى) واختيها اخلولق واوشك من الضمير واجعلها مسندة الى ان يفعل كما مر (او ارفع مضمرا * بها) يكون اسمها وان يفعل خبرها (اذا اسم قبلها قد ذكرا) ويظهر اثر ذلك في التثنية والجمع والتانيث فتقول على الاول الزيدان عسى ان يقوما والزيدون عسى ان يقوموا وهند عسى ان تقوم والهندان عسى ان يقوما والهندات عسى ان يقمن وهكذا اخلولق واوشك هذه لغة الحجاز وتقول على الثاني الزيدان عسيا والزيدون عسوا وهند عست والهندان عستا والهندات عسين وهكذا اخلولق واوشك وهذه لغة تميم * تنبيهان * الاول ما سوى عسى واخلولق واوشك من افعال الباب يجب فيه الاضمار تقول الزيدان اخذا يكتبان وطفقا يخصفان ولا يجوز اخذ يكتبان وطفق يخصفان * الثاني اختلف فيما يتصل بعسى من الكاف واخواتها نحو عساك وعساه فذهب سيبويه الى انه في موضع نصب

حملا على لعل كما حملت لعل على عسى في اقتران خبرها بان كما في الحديث « فلعل بعضكم ان يكون الحن بحجته من بعض » وذهب المبرد والفارسي الى ان عسى على ما كانت عليه من رفع الاسم ونصب الخبر لكن الذي كان اسما جعل خبرا والذي كان خبرا جعل اسما وذهب الاخفش الى ان عسى على ما كانت عليه إلّا ان ضمير النصب ناب عن ضمير الرفع كما ناب عنه في قوله

يا ابن الزبير طالما عصيكا وطالما عنيتنا اليكا

وكما ناب ضمير الرفع عن ضمير النصب وضمير الجر في التوكيد نحو رايتك انت ومررت بك انت وهذا ما اختاره الناظم قال ولو كان الضمير المشار اليه في موضع نصب كما يقول سيبويه والمبرد لم يقتصر عليه في مثل يا ابتا علك او عساكا لانه بمنزلة المفعول والجزء الثاني بمنزلة الفاعل والفاعل لا يحذف وكذا ما اشبه وفيه نظر

( والفتح والكسر اجز في السين من * ) عسى اذا اتصل بها تاء الضمير او نوناه كما في ( نحو عسيت ) وعسينا وعسين ( وانتقا الفتح زكن ) انتقاء بالقاف مصدر انتقى الشيء اي اختاره وزكن علم اي اختيار الفتح علم لانه الاصل وعليه اكثر القراء في قوله تعالى « فهل عسيتم » وقرا نافع بالكسر * خاتمة * قال في شرح الكافية قد اشتهر القول بان كاد اثباتها نفي ونفيها اثبات حتى جعل هذا المعنى لغزا

انحوي هذا العصر ما هي لفظة جرت في لساني جرهم وثمود
اذا استعملت في صورة الجحد اثبتت وان اثبتت قامت مقام جحود

ومراد هذا القائل كاد ومن زعم هذا فليس بمصيب بل حكم كاد حكم سائر الافعال وان معناها منفي اذا صحبها حرف نفي وثابت اذا لم يصحبها فاذا قال قائل كاد زيد يبكي فمعناه قارب زيد البكاء فمقاربة البكاء ثابتة ونفس البكاء منتف واذا قال لم يكد يبكي فمعناه لم يقارب البكاء فمقاربة البكاء منتفية ونفس البكاء منتف انتفاء ابعد من انتفائه عند ثبوت المقاربة ولهذا كان قول ذي الرمة

اذا غير النأي المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح

صحيحا بليغا لان معناه اذا تغير حب كل محب لم يقارب حبي التغير واذا لم يقاربه فهو بعيد منه فهذا ابلغ من ان يقول لم يبرح لانه قد يكون غير بارح وهو قريب من البراح بخلاف المخبر عنه بنفي مقاربة البراح وكذا قوله تعالى « اذا اخرج يده لم يكد يراها » هو ابلغ في نفي الروية من ان يقال لم يرها لان من لم ير قد يقارب الروية بخلاف من لم يقارب واما قوله تعالى « فذبحوها وما كادوا يفعلون » فكلام تضمن كلامين مضمون كل واحد منهما في وقت غير وقت الاخر والتقدير فذبحوها بعد ان كانوا بعداء من ذبحها غير مقاربين له وهذا واضح والله اعلم

زيادة قوله الذي هو المنصوب الذي هو الخبر لاجل بيان قول المصنف - ... عن ثان فقد - فتامله فانه اوضح من شمس الضحى ( قوله حملا على لعل ) رده المصنف بان حمل فعل في العمل على حرف لا نظير له • واجيب بانه ان سلم لا ينهض دليلا واذا حلوا الفعل على الحرف فاعملوه حتى عن الفاعل في قلما يقوم زيد فهذا اجدر وقال بعض الناظرين وهي حينئذ حرف كلعل لئلا يلزم حمل الفعل على الحرف وفيه بحث فان مجرد ذلك لا يسوغ دعوى الحرفية على ان القول بالحرفية حينئذ ليس لسيبويه بل زعمه السيرافي وضعفه المصنف بتضمنه اشتراك فعل وحرف في لفظ ( قوله إلّا ان ضمير النصب ناب عن ضمير الرفع ) رده الشيخ الاثير بوجهين احدهما ان انابة ضمير عن ضمير انما ثبتت في المنفصل واما قوله - يا ابن الزبير طالما عصيكا - فالكاف بدل من التاء بدلا تصريفيا لا من الانابة كما ظن المصنف * والثاني ان الخبر قد ورد مرفوعا في قوله

فقلت عساها نار كاس وعلها تشكى فآتي نحوها فاعودها

( قوله ولو كان الضمير المشار اليه الخ ) قال المصنف في شرح التسهيل ولاقتصارهم على عساك ونحوه فلو كان في موضع نصب لزم الاستغناء بفعل ومنصوبه ولا نظير له بخلاف كونه في موضع رفع فنظير الاستغناء بمرفوع كاد في قولهم من تانى اصاب او كاد ورده الشيخ الاثير بان علة الاقتصار الحمل على لعل كما فعل بلعل في قوله يا ابتا علك او عساك وهذا يقرب ان يكون هو وجه النظر الذي في الشرح لكنه لا ينفع إلّا سيبويه دون المبرد وقد يوجه بمنع كون المذكور بمنزلة المفعول مطلقا والسند عدم ظهوره عند سيبويه الذي يقول ان المقتصر عليه الاسم فانه محكوم عليه فكيف يكون بمنزلة المفعول ولو سلم فيمنع ان الفاعل لا يحذف لما عرف من حذفه في مواضع ( قوله انحوي هذا العصر الخ ) البيتان لابي العلاء المعري وقد اجابه المصنف على حسب مراده وان كان غير مرضي عنده كما ترى في الشرح بقوله

نعم هي كاد المرء ان يرد الحمى فتاتي لاثبات بنفي ورود
وفي عكسها ما كاد ان يرد الحمى فخذ نظمها فالعلم غير بعيد

( قوله ومراد هذا القائل كاد الخ ) كان هذا رعاية لما اشتهر من القول السابق وإلّا فالبيتان يتنزلان على سائر ادوات الاستثناء ونفي نفي كما لا يخفى *

## ( ان واخواتها )

( قوله فتنصب المبتدا ) وجه هذا التفريع ان المصنف بين ان عمل هذه الكلمات هو عكس عمل كان فعلم ان النصب في المبتدا والرفع في الخبر واضاف العكس الى ما المبينة بقوله من عمل فيفهم بقاء كون الاول الذي هو المبتدا يسمى اسما لها وكون الثاني الذي هو خبره يسمى خبرها ( قوله ان قوما من العرب تنصب بها الجزئين ) الضمير المجرور بالباء يرجع للكلمات الستة وظاهره ان الجواز على هذا في الكلمات الستة وهو مذهب بعض وقد نقل ابن اصبغ ان الجمهور على المنع مطلقا قال واجازه الفراء في كان ولعل وليت والكسائي في الاخيرة و بعض المتاخرين في الستة وقال ابن عصفور وقد زعم بعضهم جواز نصبها الجزئين وممن ذهب اليه ابن سلام في طبقات الشعراء زاعما انه لغة روبة وقوله وقال ابن الزبير حكاه ابو علي الشلوبين عن جماعة منهم ابن الطرواة وابو محمد البطليوسي . هذا والجمهور المانعون يوولون ذلك الوارد اما الى الحال او الى اضمار فعل وهو راي الكسائي فمثلا - ان حراسنا اسدا - على التقدير الاول تلقاهم اسدا وعلى الثاني لاحسن لاطراده في المعارف والنكرات يشبهون اسدا ومثل - قادمة او قلما محرفا - على الاول ظهرا قادمة او نحوه . وعلى الثاني لاحسن يشبهان قادمة ومثل - يا ليت ايام الصبا رواجعا - تقديره اقبلت رواجعا وعلى الثاني لاحسن يجعلها الله رواجعا ونحو ذلك . ففي التسهيل وما استشهد به محمول على الحال او على اضمار فعل وهو راي الكسائي وفي بعض شروحه وهو احسن لاتجاهه فيما هو معرفة ونكرة بخلاف الحالية فانما تتجه في النكرة ومثل قادمتان او قلمان محرفان فحذف النون ضرورة . وقال ابن عصفور واما قول ابي نخيلة - كان اذنيه ... - فان الاصمعي وابا عمرو لحناه بحضرة الرشيد ولولا انه غير فصيح لما جاز لهما ذلك وقال الاندلسي لا تصح هذه الحكاية ولها محل من التاويل من غير احتياج الى تلحين عربي و يدلك على بطلان دعواهم تلحينه قولهم وابو عمرو بحضرة الرشيد ولم يجتمع ابو عمرو مع الرشيد لتقدم وفاته وفي عبارة وقد انشد بحضرة الرشيد فظنه لحنا فقال لو قال - تخال اذنيه اذا تشوفا - لاحسن ( قوله في لزوم النخ ) احترز بقيد اللزوم عن الا وما الاستفتاحيتين فانهما تدخلان على الجملة الفعلية وبقيد الاستغناء عن اذا الفجائية ولولا الامتناعية فان الاولى تستدعي كلاما سابقا والثانية جوابا لاحقا . واعلم ان الاستغناء في ان المكسورة ظاهر وكذا في كان وليت ولعل واما ان المفتوحة فلا لكونها مطلوبة للعامل ولا بد وءائلة الى المصدر ومثلها لكن فان معنى الاستدراك انما يتم بسبقية ما يتوهم فيه الثبوت والنفي وقد صرح المصنف في شرحه وجوه اصالة ان المكسورة بهذه العبارة ان المكسورة مستغنية بمعموليها عن زيادة بخلاف المفتوحة إلّا ان يقال المراد من الاستغناء المثبت لها ان لا تطلب في نفسها من حيث معناها شيئا زائدا على الجزئين وان كانت غير مستغنية بمعنى انها ومعمولاها في تاويل مصدر معمول مفتقر لعامله فليتامل ( قوله فعملت عملها ) في شرح الدماميني على التسهيل الاولى ان لو قال فعملن عملها وكذا قال على قوله ولان معانيها النخ وعلى قوله وكانت . واعترض على العلتين باطرادهما في ما الحجازية ولم يتقدم منصوبها . واجاب بعض الناظرين بان فرعية ما فرعية الثبوت فلا تحتاج لتنبيه لعدم اتفاق العرب على اعمالها وبطلان عملها عند فقدان شرط من الشروط السابقة

( ان واخواتها )

( لان ) و ( ان ) و ( ليت ) و ( لكن ) و ( لعل ❊ ) و ( كان عكس ما لكان ) الناقصة ( من عمل ) فتنصب المبتدا اسما لها وترفع الخبر خبرا لها ( كان زيدا عالم باني ❊ كفو ولكن ابنه ذو ضغن ) اي حقد وقس الباقي هذه اللغة المشهورة وحكى قوم منهم ابن سيدة ان قوما من العرب تنصب بها الجزئين معا من ذلك قوله

اذا اسود جنح الليل فلتات ولتكن
خطاك خفافا ان حراسنا اسدا

وقوله يا ليت ايام الصبا رواجعا

وقوله كان اذنيه اذا تشوفا
قادمة او قلما محرفا

❊ تنبيهات ❊ الاول لم يذكر الناظم في تسهيله ان المفتوحة نظرا الى كونها فرع المكسورة وهو صنيع سيبويه حيث قال هذا باب الحروف الخمسة ❊ الثاني اشار بقوله عكس ما لكان الى ما لهذه الاحرف من الشبه بكان في لزوم المبتدا والخبر والاستغناء بهما فعملت عملها معكوسا ليكونا معهن كمفعول قدم وفاعل اخر تنبيها على الفرعية ولان معانيها في الاخبار فكانت كالعمد والاسماء كالفضلات فاعطيتا اعرابيهما ❊

الثالث معنى ان وان التوكيد ولكن الاستدراك والتوكيد وليست مركبة على الاصح وقال الفراء اصلها لكن ان فطرحت الهمزة للتخفيف ونون لكن للساكنين كقوله

ولست بآتيه ولا استطيعـه
ولاك اسقني ان كان ماوك ذا فضل

وقال الكوفيون مركبة من لا وان والكاف الزائدة لا التشبيهية وحذفت الهمزة تخفيفا ومعنى ليت التمني في الممكن والمستحيل لا في الواجب فلا يقال ليت غدا يجيء واما قوله تعالى « فتمنوا الموت » مع انه واجب فالمراد تمنيه قبل وقته وهو الاكثر ولعل الترجي في المحبوب نحو « لعل الله يحدث بعد ذلك امرا » والاشفاق في المكروه نحو « فلعلك تارك بعض ما يوحى اليك » وقد اقتصر على هذين في شرح الكافية وزاد في التسهيل انها تكون للتعليل والاستفهام فالتعليل نحو « لعله يتذكر » والاستفهام نحو « وما يدريك لعله يزكى » وتابع في الاول الاخفش وفي الثاني الكوفيين وتختص لعل بالممكن وليست مركبة على الاصح وفيها عشر لغات مشهورة وكان التشبيه وهي مركبة على الصحيح وقيل باجماع من كاف التشبيه وان فاصل كان زيدا اسد ان زيدا كاسد فقدم حرف التشبيه اهتماما به ففتحت همزة ان لدخول الجار ( وراع ذا الترتيب ) وهو تقديم اسمها وتاخير خبرها وجوبا ( إلَّا في ) الموضع ( الذي يكون الخبر فيه ظرفا او مجرورا ( كليت فيها او هنا غير البذي ) للتوسع في الظروف والمجرورات قال في العمدة ويجب ان يقدر العامل في الظرف بعد الاسم كما يقدر الخبر وهو غير ظرف ❊ تنبيهان ❊ الاول حكم معمول خبرها حكم خبرها فلا يجوز تقديمه إلَّا اذا كان ظرفا او جارا ومجرورا نحو ان عندك زيدا مقيم وان فيك عمرا راغب ومنه قوله

فلا تلحني فيها فان بحبها
اخاك مصاب القلب جم بلابله

وقد صرح به في غير هذا الكتاب ومنعه بعضهم ❊ الثاني محل جواز تقديم الخبر اذا كان ظرفا او مجرورا في غير نحو ان عند زيد اخاه وليت في الدار صاحبها لما سلف ( وهمزة ان افتح ) وجوبا ( لسد مصدر ❊ مسدها ) مع معموليها لزوما بان وقعت في محل فاعل نحو « اولم يكفهم انا انزلنا »

بخلاف هذه الاحرف وفيه نظر لان هذا انما ينفع في التعليل الاول الذي زاد فيه المصنف تنبيها على الفرعية ولا ينفع في الثاني لعدم اعتبار ذلك فيه على ان تمام ثبوت فرعية ما لا ينافي التنبيه عليها والحق في الجواب ان يقال ان امثال هذه ليست عللا حقيقة موجبة حتى يرد ذلك او ان يقال التعليل الثاني جار في كان وانما هي مناسبات تستخرج بعد الوقوع والنزول فلا يضر فيها وجودها في صورة لم يوجد فيها الحكم . نعم يضر فيها ان يدعى وجودها في المحل الذي طلبت له فاذا هي ليست كذلك فنقول ان التاكيد ونحوه من مدلول هذه الكلمات مناطه النسب لا المحمولات فكيف يصح قوله ولان معانيها في الاخبار إلَّا ان يقال معنى كونه فيه انه تعتبر اضافته له قبل اضافته للاسم تدبر ( قوله ان وان للتاكيد ) قال الشيخ الاثير ومن ملح القول ما في الغرة لان عشرة انحاء فترد للتحقيق وبمعنى نعم وامرا من الانين وماضيا مبنيا للمفعول على لغة ردت وامرا من الاين تقول للنساء ان اي اتعبن وماضيا مسندا الى جماعة المونث من الاين نحو ان يا هندات وامرا من الواي اي الوعد لحقته نون التوكيد كقوله

ان هند المليحة الحسناء
واي من اضمرت لخل وفاء

وامرا للنساء من آن اي قرب نحو ان يا نساء اي اقربن واخبارا عن المونث المجموع نحو النساء ان اي قربن وان قائم اي انا قائم ( قوله ومعنى ليت ) يقال ايضا لت بابدال الياء تاء مدغمة في التاء وفيها عشر لغات ( قوله للتوسع في الظروف ) اي في مثل التقديم على الاسم لا على ان نفسها لان المكسورة لها الصدارة المفتوحة محمولة عليها اعلاما من اول الكلام بالتاكيد ثم الفارق بين هذه الحروف حيث ساغ تقديم خبرها وبين ما النافية حيث لم يجز فيها ذلك قوة هذه الاحرف بشبهها افعالا متصرفة في اللفظ والمعنى ( قوله لما سلف ) اي من لزوم عود الضمير على متاخر لفظا ورتبة وقد بقي على الشارح مسالة امتناع تقديم الخبر ومثل لها بقولك ان صاحب الدار فيها . واعترض بان الاسم مرتبته التقديم فيجوز عود الضمير عليه مع تاخره لتقدمه رتبة فالاولى التمثيل بقولك ان زيدا لفي الدار وهو مندفع لما بيناه في آخر شرح قوله - وفي جميعها توسط الخبر اجز ... - فتدبر ( قوله اي وجوبا ) اي وصورتا جواز الوجهين ووجوب الكسر يندرجان تحت قوله -- وفي سوى ذاك اكسر -- ويكون قول الناظم فاكسر في الابتداء وقوله بوجهين الى آخره تفصيلا لهذا العموم ( قوله لسد مصدر مسدها ) تنكير مصدر للتنبيه على ان المراد اي مصدر لان خبرها ان كان فعلا او اسما ملاقيا للفعل اشتقاقا قدر المصدر من لفظ ذلك الفعل والاسم كبلغني انك تنطلق او منطلق اي بلغني انطلاقك وان كان ظرفا او مجرورا قدر من لفظ الاستقرار العامل فيهما كبلغني انك عند زيد او في الدار اي بلغني استقرارك وان كان جامدا قدر بالكون كبلغني ان هذا زيد اي كون هذا زيدا هذا هو المشهور عند القوم ونازعهم

السهيلي

السهيلي وقال انما توول بالحديث كما قال سيبويه وانما التي توول بالمصدر ان الناصبة للفعل لا المشددة اذ قد يكون خبرها اسما محضا كعلمت ان الليث الاسد مما لا اشعار له بالمصدر (قوله او مفعول) اطلقه ليشمل المفعول به كما مثل والمفعول معه نحو « اذكروا نعمتي التي انعمت عليكم واني فضلتكم على العالمين » والمفعول له نحو زرتك انك تحبني او اني احبك وعبر في التسهيل بالمنصوب بدل المفعول ليشمل المستثنى نحو تعجبني امورك إلّا انك تشتم الناس لكن قال احمد بن الخباز ومفعولا معه نحو يعجبني جلوسك وانك تحدثنا لا مفعولا فيه او حالا او تمييزا (قوله غير محكي بالقول) قيد به ليصح صورة لقول المصنف - ... لسد مصدر مسدها ... - لظهور عدم ذلك فيما اذا حكي بالقول لكونه لا يصب إلّا الجمل وسياتي او حكيت بالقول ... - فلو لم يقيد بذلك لتناوله عموم قوله او مفعول ولا يحتاج الى ان يزاد هنا وغير خبر في الاصل ليخرج ظننت زيدا انه قائم كما قيل لكون الشارح بين خروجه في التنبيه الاتي قريبا (قوله او مبتدا نحو ومن ءاياته) يندرج فيه ما اذا وقعت بعد لو نحو قوله

فلو ان قومي انطقتني رماحهم نطقت ولكن الرماح اجرت

اي انطاق رماح قومي اياي على مذهب جمهور البصريين وسيبويه من كونه مرفوعا على الابتداء واما على ما ذهب اليه الكوفية والمبرد والزجاج والزمخشري وجماعة من ان رفعه على الفاعلية اي فلو ثبت ان قومي الخ فيدخل تحت قوله سابقا بان وقعت في محل فاعل كما يدخل فيه ما اذا وقعت بعد ما التوقيتية نحو ما حكى يعقوب - لا اكلمك ما ان في السماء نجما - لعدم دخولها إلّا على الافعال لمكان مصدريتها كما سيصرح به الشارح عند قوله - ... وفي بدء صلة (قوله او بالاضافة) اي فيما اذا كان المضاف لا يضاف إلّا الى المفردات اما اذا كان لا يضاف إلّا الى الجمل كحيث فسيصرح الشارح بوجوب الكسر فيه فان كان مما يضاف لهما فالوجهان يدل على ذلك انه معطوف على صور سد المصدر مسدها لوجوب الفتح فتدبره فانه ظاهر (قوله واني فضلتكم الخ) المثال يكفيه الاحتمال وإلّا فيجوز ان تكون الواو للمعية وما بعدها مفعول معه كما قدمنا (قوله على الاصل) هو مذهب المبرد وابن السراج وهو التحقيق عند المحققين لا ان كلا منهما اصل ولا ان المفتوحة الاصل كما قيل به . قال المصنف لامور ثلاثة * احدها ان الكلام معها جملة غير موولة بمفرد بخلاف المفتوحة والاصل ان المنطوق به جملة من كل وجه او مفرد من كل وجه * الثاني ان المكسورة مستغنية بمعموليها عن زيادة بخلاف المفتوحة * الثالث ان المفتوحة تستحيل مكسورة بحذف ما تتعلق به ولا تستحيل المكسورة مفتوحة إلّا بزيادة والمرجوع اليه بحذف اصل للمتوسل اليه بزيادة وقال غيره لوجوه * احدها ان المكسورة تفيد معنى واحدا وهو التاكيد والمفتوحة تفيده وتعلق ما بعدها بما قبلها وشان الفرع الزيادة في المعنى على الاصل * الثاني ان المكسورة اشبه بالفعل لكونها عاملة غير معمولة بخلاف المفتوحة فانها عاملة معمولة فهي كالمركب والمكسورة كالمفرد وهو اصل للمركب * الثالث ان المكسورة مستقلة والمفتوحة كبعض اسم لكونها ومعموليها بتقدير اسم (قوله كالواقعة بعد الا الخ) كان مراده ان يجعل كلام الناظم شاملا لصور الكسر التسع التي ذكرها غيره فخمسة تندرج تحت عموم الابتداء والاربعة الباقية مصرح بها وإلّا فلا اذ ليس

---

او مفعول غير محكي بالقول نحو « ولا تخافون انكم اشركتم » او نائب عن الفاعل في نحو « قل اوحي الي انه استمع » او مبتدا نحو « ومن آياته انك ترى الارض خاشعة » او خبر عن اسم معنى غير قول ولا صادق عليه خبرها نحو اعتقادي انك فاضل بخلاف قولي انك فاضل واعتقاد زيد انه حق او مجرور بالحرف نحو « ذلك بان الله هو الحق » او بالاضافة نحو « مثل ما انكم تنطقون » او معطوف على شيء من ذلك نحو « اذكروا نعمتي التي انعمت عليكم واني فضلتكم » او مبدل منه نحو « واذ يعدكم الله احدى الطائفتين انها لكم » * تنبيه * انما قال لسد مصدر ولم يقل لسد مفرد لانه قد يسد المفرد مسدها ويجب الكسر نحو ظننت زيدا انه قائم (وفي سوى

ذاك اكسر) على الاصل (فاكسر في الابتدا) اما حقيقة نحو « انا فتحنا لك » او حكما كالواقعة بعد الا الاستفتاحية نحو « الا ان اولياء الله »

والواقعة بعد حيث نحو اجلس حيث ان زيدا جالس والواقعة خبرا عن اسم الذات نحو زيد انه قائم والواقعة بعد اذ نحو جئتك اذ ان زيدا غائب ( وفي بدء صلة ) نحو « ما ان مفاتحه لتنوء » بخلاف حشو الصلة نحو جاء الذي عندي انه فاضل ولا افعله ما ان في السماء نجما اذ التقدير ما ثبت ان في السماء نجما ( وحيث ان ليمين مكملة ) يعني وقعت جوابا له سواء مع اللام او دونها نحو « والعصر ان الانسان لفي خسر » « حم والكتاب المبين انا انزلناه ( او حكيت بالقول ) نحو « قال اني عبد الله » فان لم تحك بل اجري القول مجرى الظن وجب الفتح ومن ثم روي بالوجهين قوله - اتقول انك بالحياة ممتع - ( او حلت محل * حال ) اما مع الواو ( كزرته واني ذو امل ) « كما اخرجك ربك من بيتك بالحق وان فريقا من المومنين لكارهون » وقوله

ما اعطياني ولا سالتهما   الا واني لحاجزي كرمي

او بدونه نحو « الا انهم لياكلون الطعام » ( وكسروا ) ايضا ( من بعد فعل ) قلبي ( علقا ) عنها ( باللام كاعلم انه لذو تقى ) « والله يعلم انك لرسوله وانشد سيبويه

الم تر اني وابن اسود ليلة   لنسري الى نارين يعلو سناهما

و ( بعد اذا فجاءة او ) فعل ( قسم ) ظاهر ( لا لام بعده بوجهين نمي ) اي نسب نظرا لموجب كل منهما لصلاحية المقام لهما على سبيل البدل فمن الاول قوله

وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا   اذا انه عبد القفا واللهازم

يروى بالكسر على معنى فاذا هو عبد القفا وبالفتح على معنى فاذا العبودية اي حاصلة كما تقول خرجت فاذا الاسد قال الناظم والكسر اولى لانه لا يحوج الى تقدير لكن ذهب قوم الى ان اذا هي الخبر والتقدير فاذا العبودية اي ففي الحضرة العبودية وعلى هذا فلا تقدير في الفتح ايضا فيستوي الوجهان ومن الثاني قوله

او تحلفي بربك العلي   اني ابو ذيالك الصبي

يروى بالكسر على جعلها جوابا للقسم وبالفتح على جعلها مفعولا بواسطة نزع الخافض اي على اني والتقييد بكون القسم بفعل ظاهر للاحتراز عما مر قريبا في المكسورة وبقوله لا لام بعده عما بعده اللام من ذلك حيث يتعين فيه الكسر نحو « ويحلفون بالله انهم لمنكم » و « اهولاء الذين اقسموا بالله جهد ايمانهم انهم لمعكم » وقد اتضح لك ان من فتح ان لم يجعلها جواب القسم لان الفتح متوقف على كون المحل مغنيا فيه المصدر عن ان وصلتها وجواب القسم لا يكون كذلك فانه لا يكون الا جملة و يجوز الوجهان ايضا ( مع تلو فا الجزا ) نحو « فانه غفور رحيم » جواب « من عمل منكم سوءا بجهالة » قري بالكسر على جعل ما بعد الفاء جملة تامة اي فهو غفور رحيم وبالفتح على تقديرها بمصدر

في تلك الصور ابتداء على ما يتبادر ولهذا قال في التسهيل فلامتناع التاويل كسرت مبتداة وموصولا بها وجواب قسم ومحكية بالقول وواقعة موقع الحال او موقع خبر اسم عين وقبل لام معلقة وفي بعض شروحه وزاد بعض وقوعها بعد حيث نحو اجلس حيث ان زيدا جالس وقد اولع عوام الفقهاء بالفتح بعدها وابن الخباز بعد اذ ونحوها من الظروف الماضية كجئت اذ ان زيدا قائم ويوم ان عبد الله مسافر ( قوله والواقعة بعد حيث ) قد صحح بعض المتاخرين انها مما يجوز فيه الوجهان ولو قلنا انها لا تضاف الا الى الجمل قائلا ان لايلولة للمفرد لا تخرج الجملة عن كونها جملة . الكافي في مقتضى حيث ( قوله وفي بدء صلة ) في الجزولية الكبرى ان الموصوف بها كالموصول بها في وجوب الكسر ( قوله والتقييد بكون القسم بفعل ظاهر الخ ) خلاصته ان صور القسم اربع لانه اما ان يكون بفعل مضمر او بفعل ظاهر وفي كل اما ان تكون بعده اللام او لا * الصورة الاولى ان يكون الفعل مضمرا و بعده اللام * الثانية ولا لام بعده و يتعين كسر ان فيهما عند جميع العرب لتعين ان يكون جواب القسم جملة ولو فتحت لكان مفردا وهو الذي اوجبه الاصحاب واقتضاه القياس ورءاه البصرية مذهبا وبه ورد السماع وحكى ابن كيسان عن الكوفيين جواز الوجهين فيما اذا لم تذكر اللام بل هنالك من نقل ان الفراء يوجب الفتح وقال الصفار عن الكسائي والطوال تقول والله ان زيدا منطلق بالفتح دائما . اه . وقال ابن خروف ولم يسمع الفتح ولا وجه له قياسا خلافا للكوفية في اجازتهم اياه اكثريا بتقدير حلفت وقد غلطوا فيه وبيانه ان من كسر بعد حلفت لم يجعلها الا قسما متلقى بان وتاليها او فتح جعلها اخبارا عن القسم لا قسما ولا يتصور التقديران باضمار حلفت لعدم اضمارهم اياها مرادا بها غير القسم بل متى اضمرت كانت قسما فمن ثم كسرت بعدها مضمرة هذا كلامه وهاتان الصورتان هما المنزل عليهما - ... وحيث ان ليمين مكملة - ولذلك قال الشارح عليه يعني وقعت جوابا له سواء كان مع اللام او بدونها نحو « والعصر ان الانسان لفي خسر » « حم والكتاب المبين انا انزلناه » وقال هنا والتقييد بكون القسم بفعل ظاهر للاحتراز عما مر قريبا في المكسورة * الثالثة ان يكون الفعل ظاهرا ولا لام بعده و يجوز في ان حينئذ الكسر على انه جواب القسم واوجبه البصرية قال في التسهيل وقد تفتح عند الكوفيين والمبرد بعد

قسم

قسم ما لم توجد اللام . تم كلامه . وقال الزجاج في الجمل وقد اجاز بعض فتحها بعد اليمين واختاره بعض على الكسر والكسر اكثر واجود والفتح جائز قياسا . هذا كلامه . والفتح بتقدير على وليست جوابا للقسم لانها مفردة وهو لا يكون إلّا جملة وهو اختيار البغاددة والكسائي واوجبه ابو عبد الله الطوال وهذه الصورة هي المنزل عليها منطوق - ... او قسم لا لام بعده ... - إلّا ان قوله نمى اي نسب يوهم سماعها مع ان المسموع الكسر فقط كما علمت * الرابعة ان يكون الفعل ظاهرا او بعده اللام ويجب في ان حينئذ الكسر لتعين كونها جوابا للقسم بشهادة اللام وهذه الصورة هي التي يتنزل عليها مفهوم لا لام بعده ولذلك قال الشارح وبقوله لا لام بعده عما بعده اللام من ذلك حيث يتعين فيها الكسر . هذا هو الكلام المحيط المحرر افحفظه (قوله هو خبر مبتدا محذوف) تقديم هذا الاحتمال على ما بعده للتنبيه على ان الفضل للمتقدم ووجهه ان المعهود في الجملة الجزائية حذف المبتدا كقوله تعالى « وان مسه الشر فيئوس » اى فهو يئوس (قوله والكسر احسن في القياس) اي من الفتح بوجهيه لعدم الاحتياج معه الى تقدير (قوله قال الناظم ولذلك الخ) تمام عبارته فان لم يسبق بها فاجمع القراء السبعة على الكسر نحو « انه من يات ربه مجرما فان له جهنم » « انه من يتق ويصبر فان الله ... » « ومن يعص الله ورسوله فان له نار جهنم » (قوله في كل موضع وقعت فيه ان الخ) حاصله ان ان ان وقعت خبرا فاما عن غير قول او لا الثانية اما ان يكون خبرها غير قول او لا الثاني اما ان يكون قائلهما واحدا او لا الثاني يجوز فيه الوجهان وما قبله يجب فيه الكسر وما قبله كذلك وما قبله يجب فيه الفتح وتفصيل هذا في الشرح (قوله فالفتح متعين) لان الكسر يفضي الى عدم العائد ولا يصح ان يراد ذلك اللفظ لانه ليس بحمد فلا يحمل على المبتدا الذي هو عملي ولا ينافيه عدهم القول عملا لسانيا لان ذلك انما هو القول بالمعنى المصدري وانظر هل يمنع ان يقال عملي بمعنى معمولي فان منع بانه مجاز قيل مثله في خير القول حمد الله فليحرر (قوله فالكسر) اي متعين يدل على ذلك قوله سابقا فالفتح متعين (قوله وانما امتنع في قولي اني مومن) لان القول ليس ايمانا لكون الاول لسانيا والثاني جنانيا وفي قوله ان زيدا يحمد الله لان حمد زيد الله ليس هو قول المتكلم . وبالجملة فاذا فتحت يلزم تباين المبتدا والخبر وهو باطل ومنشاه في الاول تباين الجنان واللسان وفي الثاني تباين المتكلم وغيره فتامل (قوله الثاني ان تقع بعد حتى) المراد من جواز الوجهين في هذه الصورة ان كلمة ان بعد حتى من حيث هي يجوز فيها ذلك وان اختص الفتح بتركيب والكسر بآخر ولهذا قال صاحب التصريح السابع ان تقع بعد حتى من حيث هي ثم تارة يجب فتحها وتارة يجب كسرها وليس المراد جواز الكسر والفتح في محل واحد كما مر قبله (قوله وتفتح ان كانت بمعنى حقا) في التسهيل وتفتح بعد اما بمعنى حقا ومثله في اسقاط الهمزة من حقا في حواشي ابن هشام ولكن في التصريح بتقديم الهمزة على حقا على الصواب (قوله اي اني حق هذا الامر) يشير به الى حقا مصدر مخبر به كما هو مذهب سيبويه . قال المصنف في شرح التسهيل واذا وليت ان حقا فتحت لتاويلها حينئذ وصلتها بمصدر مبتدا وحقا مصدر واقع ظرفا مخبرا به كقوله

احقا ان جيرتنا استقلوا فنيتنا ونيتهم فريق

هو خبر مبتدا محذوف اي فجزاوه الغفران او مبتدا خبره محذوف اي فالغفران جزاوه والكسر احسن في القياس قال الناظم ولذلك لم يجئ الفتح في القرآن إلّا مسبوقا بان المفتوحة (وذا) الحكم ايضا (يطرد * في) كل موضع وقعت ان فيه خبر قول وكان خبرها قولا والقائل واحد كما هو في (نحو خير القول اني احمد) الله فالفتح على معنى خير القول حمد الله والكسر على الاخبار بالجملة لقصد الحكاية كانك قلت خير القول هذا اللفظ اما اذا انتفى القول الاول فالفتح متعين نحو عملي اني احمد الله او القول الثاني او لم يتحد القائل فالكسر نحو قولي اني مومن وقولي ان زيدا يحمد الله * تنبيه * سكت الناظم عن مواضع يجوز فيها الوجهان * الاول ان تقع بعد واو مسبوقة بمفرد صالح للعطف عليه نحو « ان لك ان لا تجوع فيها ولا تعرى وانك لا تظما فيها ولا تضحى » قرا نافع وابو بكر بالكسر اما على الاستئناف او العطف على جملة ان الاولى والباقون بالفتح عطفا على ان لا تجوع * الثاني ان تقع بعد حتى فتكسر بعد الابتدائية نحو مرض زيد حتى انهم لا يرجونه وتفتح بعد الجارة والعاطفة نحو عرفت امورك حتى انك فاضل * الثالث ان تقع بعد اما نحو اما انك فاضل فتكسر ان كانت اما استفتاحية بمنزلة الا وتفتح ان كانت بمعنى حقا كما تقول حقا انك ذاهب ومنه قوله - احقا ان جيرتنا استقلوا - اي اني حق هذا الامر * الرابع ان تقع بعد لا جرم نحو لا جرم ان الله يعلم فالفتح عند سيبويه على ان جرم فعل وان وصلتها فاعل اي وجب

ان الله يعلم ولا صلة وعند الفراء على ان لا جرم بمنزلة لا رجل ومعناه لا بد ومن بعدها مقدرة والكسر على ما حكاه الفراء من ان بعضهم ينزلها منزلة اليمين فيقول لا جرم لآتينَّك (وبعد ذات الكسر تصحب الخبر) جوازا (لام ابتداء نحو اني لوزر) اي ملجا وكان حق هذه اللام ان تدخل على اول الكلام لان لها الصدر لكن لما كانت للتاكيد وان للتاكيد كرهوا الجمع بين حرفين لمعنى واحد فزحلقوا اللام الى الخبر * تنبيه * اقتضى كلامه انها لا تصحب خبر غير ان المكسورة وهو كذلك وما ورد من ذلك يحكم فيه بزيادتها فمن ذلك قراءة بعض السلف « الا انهم لياكلون الطعام » بفتح الهمزة واجازه المبرد وما حكاه الكوفيون من قوله ـ ولكنني من حبها لعميد ـ ومنه قوله

ام الحليس لعجوز شهربة    ترضى من اللحم بعظم الرقبة

وقوله    فقال من سئلوا امسى لمجهودا ـ

وقوله    وما زلت من ليلى لدن ان عرفتها
لكالهائم المقصى بكل مراد

وقوله    امسى ابان ذليلا بعد عزته
وما ابان لمن اعلاج سودان

(ولا يلي ذي اللام ما قد نفيا) ذي اشارة واللام نصب بالمفعولية وما من قوله ما قد نفيا في موضع رفع بالفاعلية اي لا تدخل هذه اللام على منفي إلّا ما ندر من قوله

واعلم ان تسليما وتركا    للا متشابهان ولا سواء

(ولا) يليها ايضا (من الافعال ما كرضيا) ماض متصرف غير مقرون بقد فلا يقال ان زيدا لرضي واجازه الكسائي وهشام فان كان الفعل مضارعا دخلت عليه متصرفا كان نحو ان زيدا ليرضى او غير متصرف نحو ان زيدا ليذر الشر وظاهر كلامه جواز دخول اللام على الماضي اذا كان غير متصرف نحو ان زيدا لنعم الرجل او لعسى ان يقوم وهو مذهب الاخفش والفراء لان الفعل الجامد كالاسم والمنقول عن سيبويه انه لا يجيز ذلك فان اقترن الماضي المتصرف بقد جاز دخول اللام عليه كما اشار اليه بقوله (وقد يليها مع قد كان ذا * لقد سما على العدا مستحوذا) لان قد تقرب الماضي من الحال

فقدره سيبويه افي حق ان جيرتنا فاما المفتوح بعدها ان كذلك ويحتمل عندي ان حقا نصب نصب المصدر الواقع بدلا من اللفظ بفعله وان رفع على الفاعلية كانه قال احق حقا ان جيرتنا استقلوا واما مع الفتح استفتاحية ايضا وما بعدها ابتداء محذوف الخبر اي اما معلوم انك ذاهب • ورد الشيخ الاثير الاول وبان ليس حقا من المصادر الجائزة النصب لاختصاصه بما المراد منه الامر وما اشبهه ويكون نكرة لا معرفة وقد قالوا الحق انك ذاهب فدل انه نصب على الظرفية المجازية بمنزلة كيف لان المعنى اي حالة وما بعده ابتداء بدليل قوله ـ افي حق مواساتي اخاكم ـ وقوله ـ افي الحق اني مغرم بك هائم ـ واما الثاني فشيء خالف فيه ايمة الصناعة ويبطله انهم لم يصرحوا بالخبر المقدر في موضع مع اما (قوله كرهوا الجمع الخ) قيل عليه ان الكراهة تنتفي بغير تحويلها من مكانها وتجعل موكدة لان توكيدا لفظيا وفيه نظر لان التوكيد في امثاله بان يجعل معنى الثاني تقوية لمعنى الاول وليس ذلك المقصود هنا انما المقصود توكيد نفس النسبة بان واللام لا توكيد التوكيد والفرق واضح ومن هنا خطاوا الكسائي حين قال ان اللام لتوكيد الخبر وان لتوكيد الاسم فانها انما توكد الجمل على ان التاكيد في الحروف على هذه الصورة من غير اعادة ما اتصل به صرحوا باستكراهه واختصاصه بالضرورة في نحو

ان ان الكريم يحلم ما لم    يرين من اجاره قد ضيم

على ما سياتي في باب التوكيد متمما • واما ما قيل من ان التوكيد اللفظي اعادة الاول بلفظه او مرادفه وذلك مفقود هنا فوهم بعد الاعتراف بكونهما لمعنى واحد إلّا ان يريد ما ذكرنا بغاية التكلف يشير الى ما ذكرنا بطرف خفي قول الشارح لكن لما كانت للتاكيد وان للتاكيد فتنبه ثم انه لا بد ان يقيد كراهة ذلك بكونه في افتتاح الكلام كما في التصريح وإلّا فيرد دخولها على ضمير الفصل • واعلم ان في شرح السخاوي للمفصل اختلف النحاة في ان واللام ايهما اشد توكيدا فقال بعضهم ان لتاثيرها في المعمول وتغييرها لفظ الابتداء اشد تاكيدا واقعد من اللام وقال ءاخرون اللام اشد تاكيدا لانه يتمحض دخوله لذلك ولا يكون له شبه بالفعل (قوله فزحلقوا اللام) انما لم يزحلقوا ان لئلا يتقدم معمولاها عليها واما لهنك قائم بفتح اللام وكسر الهاء التي هي بدل من همزة ان فلزوال صورة ان بذلك الابدال • وقال الاخفش انما بدي بان لكونها عاملة بخلاف اللام فقدموا الاقوى وزحلقوا الاصل (قوله بفتح الهمزة) اي شذوذا وان اقتضى كونها في محل الحال الكسر (قوله ذي اشارة) يريد ان كلمة ذا اسم اشارة معمول يلي واللام بدل منه وهو على نية تكرار العامل فيكون منصوبا بالمفعولية فكنى عن كونه بدلا بنصبه على المفعولية • هذا وعلة المنع في ـ ما قد نفيا ـ اجتماع لامين اذا صاحبت لام الابتداء لم او لا وحمل الباقي عليهما وفي ـ ما كرضيا ـ لبعد شبهه

( قوله فاشبه حينئذ المضارع ) صغرى قياس وكبراه والمضارع مشبه للاسم ينتج الماضي مع قد يشبه الاسم ومقدمة المساواة التي تبعتها النتيجة صادقة وهي المشبه للمشبه لشي مشبه لذلك الشي ( قوله واللام عندهما لام الابتداء ) تمامه فاحرى ان يكون ذلك عند ظهورها بالفعل ( قوله والحالة هذه ) اي كونها للقسم ( قوله فتحت ) فيه ان لام القسم من المعلقات ايضا ( قوله واقتضى كلامه الخ ) مثله في ذلك ما اذا تقدم المعمول على الاسم وكانه انما خص صورة التاخير اهتماما بها فقد اجاز الزجاج دخولها عليه موخرا بعد الخبر داخلة على الخبر نحو ان زيدا لقائم لفي الدار . واعلم ان معمول الخبر في عبارة المصنف يشمل المفعول به وغيره من الظرف والجرور والحال والمصدر والمفعول وفي بعض ذلك خلاف اما الحال فمنعه جماعة وان كان مقتضى القياس الجواز قال ابن السراج لا تدخل على حال ولا صفة ولا توكيد ولا بدل . وفي الافصاح قال ابن ولاد سالت ابا اسحاق هل يجوز ان زيدا في الدار لحاسرا قائم بادخالها على الحال مقدما كالظرف الملغى فسكت قال ابن ولاد والجواب المنع مقدما او موخرا لعدم كينونة الحال خبرا وهي حال كالظرف يكونه وهو ظرف . ورد بعدم اتجاهه على راي من يراها سدها مسد الخبر في ضربي زيدا قائما كالظرف وهو ايضا مدفوع بالمفعول في ان زيدا لطعامك ءاكل ولا يقع خبرا لفضليته ويمكن انه الذي اسكت ابا اسحاق والقياس هنا على المفعول صحيح لان الحال بمنزلته و بمنزلة الظرف غير انه لم يسمع وقد منعه الايمة . اه . وفي البسيط نحوه وقال ابن خروف واما ان عندي لفي الدار زيدا وان عندي لقائما صاحبك فاجيزه لتعلق الظرف والحال بما قبل الاسم واما ان زيدا لقائما في الدار فلا لا باللام ولا بدونها لتعلق الحال على العامل المعنوي واما اذا كان الحرف ومدخوله علة نحو ان زيدا كي يقوم متعرض فاجازه البصرية على كي ومنعه الفراء . وفي الغرة منعوا دخولها على النواصب والجوازم دون الاحرف الملغاة لجواز ان زيدا لكي يقوم يعطيك واجازوا ان زيدا كي يقوم ليعطيك ولو تعرض للمسالة بصري لاجازها . اه . واذا كان الظرف مذ في نحو ان عبد الله مذ يومان غائب فمنعها الفراء قال لعدم وقوع الفعل على مذ فلا يجوز لمذ يومان غائب . وفي البسيط وتدخل على الخبر وفضلته نحو ان زيدا لفي الدار لقائم وفاقا للزجاج . اه . قال الشيخ الاثير وينبغي التوقف في المصدر والمفعول له إلّا بسماع . اه . وتدخل نحو ان زيدا لما لينطلقن فالاولى توكيدية والثانية قسمية وعليه خرج ابن اياز « وان كلا لما ليوفينهم » ( قوله والفصل ) علل الناظم دخولها عليه بانه مقو للخبر من جهة رفعه ان يتوهم السامع كون الخبر تابعا فتنزل منزلة الجزء الاول من الخبر فحسن دخولها عليه لانها كانها دخلت على الخبر ( قوله ووصل ما الخ ) ينبغي ان يعلم ان دخول ما على هذه الكلمات لا يغير لها معنى إلّا في ان فانها تكسبها الحصر . قال في البسيط ان وصل ما بهذه الاحرف غير محيل معناها إلّا في ان مكسورة ومفتوحة فيحيله الى التاكيد والحصر . هذا والمشهور في ما هذه انها حرفية زائدة مبطلة للعمل كما ذكر . وذهب ابن درستويه الى انها نكرة مبهمة بمنزلة ضمير الشان المجهول لما فيهما من التفخيم والجملة بعدها في موضع الخبر مفسرة فهي في موضع خبر ضمير الشان ولم تحتج الى رابط لان الجملة هي ما معنى كما لم يحتج اليه في المفسرة ضمير المجهول لكونها اياه

فاشبه حينئذ المضارع وليس جواز ذلك مخصوصا بتقدير اللام للقسم خلافا لصاحب الترشيح وقد تقدم ان الكساءي وهشاما يجيزان ان زيدا لرضي وليس ذلك عندهما إلّا لاضمار قد واللام عندهما لام الابتداء اما اذا قدرت اللام للقسم فانه يجوز بلا شرط ولو دخل على ان والحالة هذه ما يقتضي فتحها فتحت مع هذه اللام نحو علمت ان زيدا لرضي ( وتصحب ) هذه اللام اعني لام الابتداء ايضا ( الواسط ) بين اسم ان وخبرها ( معمول الخبر ) بشرط كون الخبر صالحا لها نحو ان زيدا لعمرا ضارب فان لم يكن الخبر صالحا لم يجز دخولها على معموله المتوسط نحو ان زيدا عمرا ضرب لان دخولها على المعمول فرع دخولها على الخبر و بشرط ان لا يكون ذلك المعمول حالا فان كان حالا لم يجز دخولها عليه فلا يجوز ان زيدا لراكبا منطلق واقتضى كلامه انها لا تصحب المعمول المتاخر فلا يجوز ان زيدا ضارب لعمرا ( و ) تصحب ايضا ( الفصل ) وهو الضمير المسمى عمادا نحو « ان هذا لهو القصص الحق » اذا لم يقرب هو مبتدا ( و ) تصحب ( اسما ) لان ( حل قبله الخبر ) نحو ان عندك لبرا وان لك لاجرا وفي معنى تقدم الخبر تقدم معموله نحو ان في الدار لزيدا قائم * تنبيه * اذا دخلت اللام على الفصل او على الاسم المتاخر لم تدخل على الخبر فلا يجوز ان زيدا لهو لقائم ولا ان لفي الدار لزيدا ولا ان في الدار لزيدا لجالس ( ووصل ما ) الزائدة ( بذي الحرف مبطل * اعمالها ) لانها تزيل اختصاصها بالاسماء وتهيئها للدخول على الفعل فوجب اهمالها لذلك نحو انما زيد قائم وكانما خالد اسد ولكنما عمرو جبان ولعلها بكر عالم ( وقد يبقى العمل ) وتجعل ما ملغاة وذلك مسموع في ليث لبقاء اختصاصها كقوله

قالت الا ليتما هذا الحمام لنا
الى حمامتنا او نصفه فقد
يروى بنصب الحمام على الاعمال ورفعه على الاهمال واما البواقي فذهب الزجاج وابن السراج الى جوازه فيها قياسا ووافقهم الناظم ولذلك اطلق في قوله وقد يبقى العمل ومذهب سيبويه المنع لما سبق من ان ما ازالت اختصاصها بالاسماء وهيئتها للدخول على الفعل نحو « قل انما يوحي الي انما الهكم اله واحد » « كانما يساقون الى الموت » وقوله
فوالله ما فارقتكم قاليا لكم
ولكن ما يقضى فسوف يكون
وقوله اعد نظرا يا عبد قيس لعلها
اضاءت لك النار الحمار المقيدا
بخلاف ليت فانها باقية على اختصاصها بالاسماء ولذلك ذهب بعض النحويين الى وجوب الاعمال في ليتما وهو يشكل على قوله في شرح التسهيل يجوز اعمالها واهمالها باجماع (وجائز) بالاجماع

(رفعك معطوفا على * منصوب ان)

المكسورة (بعد ان تستكملا) خبرها نحو ان زيدا آكل طعامك وعمرو ومنه
فمن يك لم ينجب ابوه وامه
فان لنا الام النجيبة والاب
وليس معطوفا حينئذ على محل الاسم مثل ما جاءني من رجل ولا امراة بالرفع لان الرافع في مسئلتنا الابتداء وقد زال بدخول الناسخ بل اما مبتدا خبره محذوف والجملة ابتدائية عطف على محل ما قبلها من الابتداء او مفرد معطوف على الضمير في الخبر ان كان فاصل كما في المثال والبيت فان لم يكن فاصل نحو ان زيدا قائم وعمرو تعين الوجه الاول وقد اشعر قوله وجائز ان النصب هو الاصل والارجح اما اذا عطف على المنصوب المذكور قبل استكمال ان خبرها تعين النصب

(قوله واما البواقي فذهب الزجاج الخ) حاصل القول هنا ان الاراء في المسالة اربعة * احدها قول الاخفش وعزي لسيبويه والفراء وصحح ان ما تكفها إلّا ليت فالوجهان احتجاجا بان اختصاصها بالجملة الاسمية غير مزال * الثاني جواز اعمال عامتها واهمالها وهو قول الزجاج والزمخشري وابن السراج وهذان اللذان تعرض لهما الشارح * الثالث جواز الالغاء في لعل وليت وكان دون ان وان ولكن وهو الزجاج . ونقل عن ابن السراج واختاره ابن ابي الربيع ونسبه في البسيط الى الاخفش احتجاجا بانه لما جاز الوجهان في ليتما وهي مغيرة معنى الجملة جاز في لعلما وكانما بجامع التغيير في كل بخلاف البواقي * الرابع وهو عن الفراء امتناع الاهمال ووجوب الاعمال في ليت ولعل قال يمتنع ليتما ذهبت ولعلما قمت (قوله ووافقهم الناظم) قال في شرح التسهيل بعد ما حكاه عن ابن السراج وبقوله في المسالة اقول على ان قضية كلام ابي القاسم الزجاجي في جمله بل صريحه ان اعمال جميعها مسموع لقوله في باب حروف الابتداء ومن العرب من يقول انما زيدا قائم ولعلما بكرا قائم فيلغي ما وينصب بان وكذا اخواتها (قوله وقوله فوالله الخ) هكذا وقع في التوضيح ايضا وفي بعض نسخه بخلاف قوله الخ وفي التصريح ويوجد في غالب النسخ اسقاط لفظة بخلاف وليست بجيدة وقال قبله فما اسم موصول لا زائدة . اه . ولا يذهب عليك انه ممكن مثله في « قل انما يوحى » . وفي - لعلما اضاءت لك النار الحمار المقيدا - على لغة - ان حراسنا اسدا - ولكنما اسعى لمجد موثل - ولا يريبك الاحتياج الى التقدير في بعض ذلك فقد اجاز سيبويه في رواية الرفع في الا ليتما ان تكون ما موصولة وهذا خبر مبتدا محذوف والحمام نعت هذا ولنا خبر ليت . والجواب ان اسمية ما في ولكنما يقضي متحتمة بخلاف البواقي (قوله فانها باقية على اختصاصها الخ) في مصنف طاهر القزويني ان الفعلية تليها ايضا (قوله ذهب بعض النحويين) هو الفراء كما علمت (قوله وليس معطوفا حينئذ على محل الاسم) هذا على ما فهم بعض كابن الحاجب من القول بالعطف على المحل وقد فهم بعض كالجزولي منه انه محل مجموع ان واسمها . واعلم انه ليس في هذا تورك على المصنف كما قيل اذ ليس فيه تصريح بانه عطف على المحل غايته انه سماه معطوفا مجازا كما اسلفه الشارح في قوله - ورفع معطوف بلاكن او ببل ... - فان اراد به القول بالمحل كان مجاز حذف اي على محل منصوب ان او القول بانه خبر مبتدا محذوف كان مجازا مرسلا في المعطوف علاقته المشابهة الصورية او العطف على ضمير الخبر كان مجازا مرسلا من باب اطلاق اسم المفسر بالفتح على المفسر بالكسر . والحاصل ان قرينة صرف اللفظ عن ظاهره موجودة والاحتمالات المجازية متعددة والشارح اختار منها القوي فتثبت (قوله بل اما مبتدا خبره محذوف) قال الشيخ الاثير هو الصحيح المتفهم من عبارة سيبويه ونص عليه اصحابنا وقال ايضا هو ما اخذت عن حذاق من قرات عليهم وهو راي ابن ابي العافية وابن الاخضر وبه اخذ شيوخنا المحمول عنهم هذا العلم وعمن تحملوه عنه وهو ما تقرر عند المباحثة وكلام سيبويه ولا يصح عنه غيره وهو قول الجرمي في الفرخ هذا واشتراط الاستكمال على هذا القول لئلا يلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه ولهذا يتعين النصب عند عدمه (قوله عطف على محل ما قبلها) اي على ما قبلها فهو من مجاز الزيادة كقوله تعالى

ليس

« ليس كمثله شيء » في احد الوجوه وقرينته ما صرح به من انها ابتدائية المقتضي ان ما قبلها كذلك فلا محل لها كما ان قوله من الابتداء من مجاز الحذف اي من ذوات الابتداء كقوله تعالى « واسال القرية » في احد الوجوه وكانه انما ءاثر الاتيان بهذا الكلام في هذا القول اشارة الى انه عبر به من يقول بهذا القول فتاولت عليه كما يشير اليه المصنف وردت لهذا القول بما بينا ثم ان ما ذكره جار في ان زيدا ءاكل طعامك وعمرو وهو ظاهر وفي البيت ايضا فان الفاء داخلة على محذوف هو جواب الشرط لعدم تسبب ما بعد الفاء على ما قبلها وجملة - ان لنا الام النجيبة والاب - تعليل مستانف والمعنى من يكن عدم نجابة لام والاب فلسنا مثله اذ لنا الام النجيبة والاب فتدبر كل التدبر (قوله واجاز الكسائي الرفع الخ) هو مربوط بقوله اما اذا عطف على المنصوب المذكور قبل استكمال ان خبرها تعين النصب فكانه قال وخالف الكسائي فلم يعين النصب اذا عطف على المنصوب المذكور الخ واجاز الرفع مطلقا فمعنى الاطلاق سواء استكمل ام لا لا سواء ظهر اعراب المعطوف ام لا كما ظنه بعض من ليس له دربة بالاساليب واما ان مذهب الكسائي لا يتقيد بظهور اعراب المعطوف عليه فيوخذ من قوله ووافق الفراء الكسائي الخ فتامل (قوله وقراءة بعضهم) هو محمد ابن سليم الهاشمي (قوله وخرج ذلك على التقديم والتاخير) اي فيوجد الشرط الذي هو الاستكمال حينئذ لتقدم الخبر وتجري الاقوال السابقة وما في التصريح من ان الخبر محذوف حينئذ اختيار لقول سيبويه السابق لا انه لا يمكن غيره فافهم (قوله ويتعين الاول في قوله الخ) ذلك مقيد بما اذا لم تجعل اللام صلة او داخلة على مبتدا محذوف (قوله قال سيبويه الخ) الغرض من هذا المنقول هو المثال الثاني ليرد به على الكسائي والفراء واما الاول فلا لانه لم يتعرض له المصنف ولا الشارح وان كان مثله ففي التسهيل والنعت وعطف البيان والتوكيد كالمنسوق عند الجرمي والزجاج والفراء هذا وفي شرح المصنف على التسهيل وغلط سيبويه من قال انهم اجمعون ذاهبون وانك وزيد ذاهبان لان معناه معنى الابتداء فيرى انه قال هم كما قال لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا وهذا غير مرضي منه رحمه الله فان المطبوع على العربية كقائل بيت زهير لو جاز غلطه في هذا لم يوثق بشيء من كلامه بل يجب اعتقاد الصواب في كل ما نطقت به العرب المامون حدوث اللحن منهم بتغير الطباع وسيبويه على وفق هذا والا لم يقبل نادرا كلدن غدوة وهذا جحر ضب خرب هذا كلامه . قال الشيخ الاثير لم يفهم احد عن سيبويه ما فهمه المصنف من ارادة حقيقة الغلط وانما المعنى به عنده انه لم يشركه في العامل وكان لم يتقدم عامل البتة بل ابتدي به مرفوعا فاتبع بمرفوع . وفي البسيط سماه غلطا لنزوحه قياسا لما فيه من عمل عاملين في واحد وراي الكوفية ان ليس الخبر معمولا لان فقاسوه كمجوزي عملي عاملين (قوله وان المفتوحة على الصحيح) جريان الخلاف فيها دون ان المكسورة ولكن لكون الجملة معها تصير مفردا بالسبك والاقوال فيها ثلاثة * احدها الجواز مطلقا وهو ظاهر كلام الناظم * والثاني المنع مطلقا لذلك التغيير ونسب للمحققين * والثالث التفصيل بين كون المحل الحالة فيه لا تحل فيه الجملة فالمنع اولا فالجواز لكونها حينئذ بمنزلة المكسورة لوقوعها مع معموليها موقع المفعولين اللذين هما جملة تامة في الاصل وهذا هو الذي نزل عليه الشارح كلام الناظم لكونه اختاره

واجاز الكساءي الرفع مطلقا تمسكا بظاهر قوله تعالى « ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابون » وقراءة بعضهم « ان الله وملائكته يصلون » برفع ملائكته وقوله

فمن يك امسى بالمدينة رحله
فاني وقيار بها لغريب

وخرج ذلك على التقديم والتاخير او حذف الخبر من الاول كقوله

خليلي هل طب فاني وانتما
وان لم تبوحا بالهوى دنفان

ويتعين الاول في قوله — فاني وقيار بها لغريب — لاجل اللام في الخبر * والثاني في وملائكته لاجل الواو في يصلون الا ان قدرت للتعظيم مثلها في « رب ارجعون » ووافق الفراء الكساءي في ما خفي فيه اعراب المعطوف عليه نحو انك وزيد ذاهبان وان هذا وعمرو عالمان تمسكا ببعض ما سبق قال سيبويه واعلم ان ناسا من العرب يغلطون فيقولون انهم اجمعون ذاهبون وانك وزيد ذاهبان ( والحقت بان) المكسورة فيما تقدم من جواز العطف بالرفع بعد الاستكمال ( لكن ) باتفاق كقوله

وما قصرت بي في التسامي خوولة
ولكن عمي الطيب الاصل والخال

( وان ) المفتوحة على الصحيح اذا كان موضعها موضع الجملة بان تقدمها علم او معناه نحو « واذان من الله ورسوله الى الناس يوم الحج الاكبر ان الله بريء من المشركين ورسوله » ( من دون ليت ولعل وكان) حيث لا يجوز في المعطوف مع هذه الثلاث الا النصب تقدم المعطوف او تاخر لزوال معنى الابتداء معها واجاز الفراء الرفع معها ايضا متقدما ومتاخرا بشرطه السابق وهو خفاء الاعراب

( وخففت ان ) المكسورة ( فقل العمل ) وكثر الاهمال لزوال اختصاصها حينئذ نحو

« وان كل لما جميع لدينا محضرون »
وجاز اعمالها استصحابا للاصل نحو « وان
كلا لما ليوفينهم » ( وتلزم اللام اذا ما تهمل )
لتفرق بينها وبين ان النافية ولهذا
تسمى اللام الفارقة وقد عرفت انها لا
تلزم عند الاعمال لعدم اللبس * تنبيه *
مذهب سيبويه ان هذه اللام هي لام
الابتداء وذهب الفارسي الى انها غيرها
اجتلبت للفرق ويظهر اثر الخلاف في
نحو قوله عليه الصلاة والسلام ـ قد علمنا
ان كنت لمؤمنا ـ فعلى الاول يجب كسر
ان وعلى الثاني يجب فتحها ( وربما
استغنى عنها ) اي عن اللام ( ان بدا )
اي ظهر ( ما ناطق اراده معتمدا ) على
قرينة اما لفظية كقوله ـ ان الحق لا
يخفى على ذي بصيرة ـ او معنوية كقوله

انا ابن اباة الضيم من آل مالك
وان مالك كانت كرام المعادن

( والفعل ان لم يك ناسخا ) للابتداء
وهو كان وكاد وظن واخواتها ( فلا * تلفيه )
اي لا تجده ( غالبا بان ذي ) المخففة
من الثقيلة ( موصلا ) وان كان ناسخا
وجدته موصلا بها كثيرا نحو « وان يكاد
الذين كفروا ليزلقونك بابصارهم » « وان
نظنك لمن الكاذبين » واكثر منه كونه
ماضيا نحو « وان كانت لكبيرة » « وان
كدت لتردين » « وان وجدنا اكثرهم
لفاسقين » ومن النادر قوله ـ شلت
يمينك ان قتلت لمسلما ـ ولا يقاس عليه
نحو ان قام لانا وان قعد لزيد خلافا
للاخفش والكوفيين واندر منه كونه لا
ناسخا ولا ماضيا كقولهم ان يزينك
لنفسك وان يشينك لهيه ( وان تخفف
ان ) المفتوحة ( فاسمها )

ابن عصفور ( قوله وان كل لما جميع لدينا محضرون ) في تفسير البيضاوي وان مخففة من الثقيلة واللام هي الفارقة وما مزيدة للتوكيد وقرا ابن عامر وعاصم وحمزة لما بالتشديد بمعنى إلّا فتكون ان نافية وجميع فعيل بمعنى مفعول ظرف له او لمحضرون ( قوله وان كلا لما ليوفينهم ) في تفسير البيضاوي اللام الاولى لام القسم والثانية للتوكيد او بالعكس وما مزيدة بينهما للفصل وقرا ابن عامر وعاصم وحمزة لما بالتشديد على ان اصله لمن فقلبت النون ميما للادغام فاجتمعت ثلاث ميمات فحذفت اولاهن والمعنى لمن الذين يوفيهم ربك جزاء اعمالهم وقري لما بالتنوين اي جميعا كقوله تعالى « اكلا لما » « وان كلا لما » على ان نافية ولما بمعنى إلّا وقد قري به ( قوله ويظهر اثر الخلاف الخ ) ينبني ايضا على هذا الخلاف المحافظة على الشروط السابقة في قوله ـ ولا يلي ذا اللام ما قد نفيا ... ـ على القول بكونها لام ابتداء وجواز ادخالها في اي مقام من غير محافظة على ذلك على القول بالزيادة . هذا والخلاف المذكور في الحديث المذكور وقع في القديم بين الاخفش الصغير والفارسي ثم وقع في الاندلس بين ابن الاخضر وابن ابي العافية قال الاندلسي وابن هشام الخضراوي المذهبان متكافيان ( قوله فعلى الاول يجب كسر ان ) اي لتعليق لام الابتداء الفعل عن العمل وعلى الثاني يجب فتحها لطلب العامل واللام ليست متعلقة بل فارقة لا في حالة الفتح اذ لا التباس حينئذ بل في حالة الكسر قبل دخول العامل الذي اقتضى الفتح ( قوله كقوله ان الحق لا يخفى على ذي بصيرة ) القرينة اللفظية فيه هي ان الخبر المنفي لا تدخل عليه لام الابتداء كذا في التصريح وفيه نظر فان مثل هذا لا يقال فيه قرينة لفظية اذ قصاراه وجدان خبر منفي وهو كما يكون مع المخففة يكون مع النافية وليس مختصا بالمخففة حتى يكون قرينة لفظية عليها . وقيل القرينة اللفظية فيه لفظ لا في الخبر فانه يبعد معها ان يراد بان النفي اذ لو اريد بها ما ذكر لجيء بالاثبات لان نفي النفي اثبات وهو وهم ظاهر ولو ذهب ذاهب الى عكس ما ذكروه فتكون معنوية في هذا ولفظية فيما بعده لقوله انا ابن الخ لم يبعد . والانصاف ان القرينة معنوية فيهما فليتدبر ( قوله وان كان ناسخا وجدته موصلا بها كثيرا ) يشير الى ان المراد من الغلبة التي عبر بها المصنف هنا كالتسهيل وشرحه الكثرة المقابلة للندور وان كانت في موضع اكثر منه في آخر كما ان الندور في موضع ازيد منه في آخر والى ان غالبا نعت مربوط بقوله موصلا على انه نعت لمصدر محذوف متقدم عليه ماخوذ منه اي وصلا غالبا او حال من ضميره فيكون قيدا فيه لا من ضمير تلفيه وانه قيد في الانتفاء على ما وهم لتهافته ولذا قال موصلا بها كثيرا على المتبادر منه لا على اسقاط الجار لقصره على السماع والى ان تلفي بمعنى تجد وهو بين منه والى ان مناط النفي تلك الصفة على ما هو اصله والى ان منطوق العبارة ان الفعل اذ لم يكن ناسخا لم تجده متصلا بان هذه اتصالا غالبا بل نادرا . ثم هذا الندور متفاوت لانحطاطه في نحو ان يزينك لنفسك وان يشينك لهيه وتعاليه في نحو ان قتلت لمسلما فمفهومه ان الفعل اذا كان ناسخا تجده متصلا بان هذه اتصالا غالبا اي كثيرا لا نادرا ثم منه ما هو سافل في الكثرة نحو وان يكاد ومنه ما هو مرتفع فيها نحو وان كدت . هذا تحقيق المقام الذي تندفع به سائر الشبه التي خلط بها الناظرون . واعلم ان في كلام الشارح تعريضا

بالمصنف في شرح التسهيل تبعا للشيخ الاثير حيث قال ولا يكون الّا بلفظ المضي فان كان مضارعا حفظ ولا يقاس عليه هذا والداعي لكون التالي ناسخا ما قرره ابن الحاجب من انهم لما اخرجوها عن وضعها بدخولها على الفعل آثروا كونها من افعال المبتدا والخبر طموحا الى بقاء الوضع وهربا من زواله بالكلية ووجه اكثرية الماضي انه اشبه بالتاكيد لدلالته على الوقوع والحصول فيما مضى دون المضارع . بقي ان المصنف اطلق الناسخ وهو مقيد بما لم يكن نافيا ولا منفيا ولا صلة فلا تدخل على ليس ولا على زال واخواتها ولا على دام (قوله الذي هو ضمير الشان) تبع في هذا الشيخ ابن الحاجب لكن قال الشيخ الاثير وينبغي ان يخص الجواز بالعمل في المضمر محذوفا غير مختص بكونه ضمير الشان كما زعم بعض اصحابنا متى امكن عوده على غيره بل هو اولى وقد قدر سيبويه « ان يا ابراهيم قد صدقت الرويا » بانك وفي قولهم كتبت اليه ان لا تقول ذلك بالرفع اي انك لا تقول (قوله بمعنى حذف الخ) يريد ان المصنف اطلق استكن على حذف مجازا تبعيا وقرينته انه في غاية الظهور من جهة ان ان حرف والاستكان الحقيقي لا يكون فيها وان الضمير ضمير نصب ولا استكان حقيقة فيه (قوله فالاحسن الفصل) اي للفرق بين المخففة والناصبة للمضارع كذا علل لكنه لا يجري في الفصل بلا لمجامعتها لها كما قال الشيخ الاثير وما قاله بعض الناظرين لا يدفعه عند التدبر (قوله فلا تحتاج الى فاصل) اي لعدم التباس المخففة بالمصدرية حينئذ لكون المصدرية لا تقع في هذه المواضع (قوله وان يكون مفردا كما في الثاني) اي والضمير حينئذ المراد لا للشان لانه لا يخبر به عن مفرد *

الذي هو ضمير الشان (استكن) بمعنى حذف من اللفظ وجوبا ونوي وجوده لا انها تحملته لانها حرف وايضا فهو ضمير نصب وضمائر النصب لا تستكن واما بروز اسمها وهو غير ضمير الشان في قوله

فلو انك في يوم الرخاء سالتني    طلاقك لم ابخل وانت صديق

وقوله    بانك ربيع وغيث مريع    وانك هناك تكون الثمالا

فضرورة (والخبر اجعل جملة من بعد ان) نحو علمت ان زيد قائم فان مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشان محذوف وزيد قائم جملة في موضع رفع خبرها * تنبيه * ان المفتوحة اشبه بالفعل من المكسورة لان لفظها كلفظ عض مقصودا به المضي او الامر والمكسورة لا تشبه الّا الامر كجد فلذلك اوثرت ان المفتوحة المخففة ببقاء عملها على وجه يبين فيه الضعف وذلك بان جعل اسمها محذوفا لتكون بذلك عاملة كلا عاملة ومما يوجب مزيتها على المكسورة ان طلبها لما تعمل فيه من جهة الاختصاص ومن جهة وصليتها بمعمولها ولا تطلب المكسورة ما تعمل فيه الّا من جهة الاختصاص فضعفت بالتخفيف وبطل عملها بخلاف المفتوحة (وان يكن) صدر الجملة الواقعة خبر ان المفتوحة المخففة (فعلا ولم يكن) ذلك الفعل (دعا * ولم يكن تصريفه ممتنعا — فالاحسن) حينئذ (الفصل بين ان وبينه (بقد) نحو « ونعلم ان قد صدقتنا » وقوله

شهدت بان قد خط ما هو كائن    وانك تمحو ما تشاء وتثبت

(او نفي) بلا او لن او لم نحو « وحسبوا ان لا تكون فتنة » « ايحسب ان لن يقدر عليه احد » « ايحسب ان لم يره احد » (او) حرف (تنفيس) نحو « علم ان سيكون » وقوله

واعلم فعلم المرء ينفعه    ان سوف ياتي كل ما قدرا

(او لو) نحو « وان لو استقاموا على الطريقة » (وقليل) في كتب النحاة (ذكر لو) وان كان كثيرا في لسان العرب واشار بقوله فالاحسن الفصل الى انه قد يرد والحالة هذه بدون فاصل كقوله

علموا ان يوملون فجادوا    قبل ان يسالوا باعظم سول

وقوله    اني زعيــم يا نويـ    ـقة ان امنت من الرزاح
ونجوت من عرض المنو    ن من العشي الى الصباح
ان تهبطين بلاد قو    م يرتعون من الطلاح

اما اذا كانت جملة الخبر اسمية او فعلية فعلها جامد او دعاء فلا تحتاج الى فاصل كما هو مفهوم الشرط من كلامه نحو « وءاخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين » « وان ليس للانسان الّا ما سعى » « والخامسة ان غضب الله عليها » (وخففت كان ايضا) حملا على ان المفتوحة (فنوي * منصوبها) وهو ضمير الشان كثيرا (وثابتا ايضا روي) وهو غير ضمير الشان قليلا كمنصوب ان فمن الاول قوله — وصدر مشرق النحر   كان ثدياه حقان — وقوله — ويوما توافينا بوجه مقسم   كان ظبية تعطو الى وارق السلم — على رواية من رفع فيهما وعلى رواية النصب هما من الثاني وقد عرفت انه لا يلزم في خبرها عند حذف الاسم ان يكون جملة كما في ان بل يجوز ان يكون جملة كما في البيت الاول وان يكون مفردا كما في الثاني * تنبيه * اذا كان خبر كان المخففة جملة اسمية لم يحتج الى فاصل كما في البيت الاول وان كانت فعلية فصلت بقد او لم نحو « كان لم تغن بالامس » وكقوله — لا يهولنك اصطلاء لظى الحر : ب فمحذورها كان قد الما — * خاتمة * لا يجوز تخفيف لعل على اختلاف لغاتها واما لكن فتخفف فتهمل وجوبا نحو « ولكن الله قتلهم » واجاز يونس والاخفش اعمالها حينئذ قياسا وحكي عن يونس انه حكاه عن العرب *

(لا التي لنفي الجنس)

اعلم انه اذا قصد بلا نفي الجنس على سبيل الاستغراق اختصت بالاسم لان قصد الاستغراق على سبيل التنصيص يستلزم وجود من لفظا او معنى ولا يليق ذلك الّا بالاسماء النكرات فوجب للا عند ذلك القصد عمل فيما يليها وذلك العمل اما رفع واما نصب واما جر فلم يكن جرا لئلا يعتقد انه بمن المنوية فانها في حكم الموجودة لظهورها في بعض الاحيان كقوله

فقام يذود الناس عنها بسيفه
وقال الا لا من سبيل الى هند

ولم يكن رفعا لئلا يعتقد انه بالابتداء فتعين النصب ولان في ذلك الحاقا للا بان لمشابهتها اياها في التوكيد فان لا لتوكيد النفي وان لتوكيد الاثبات ولفظ لا مساو للفظ ان اذا خففت في تضمن متحرك بعده ساكن فلما ناسبتها حملت عليها في العمل وقد اشار الى عملها على وجه يوذن بذلك فقال (عمل ان اجعل للا في نكره * مفردة جاءتك) نحو لا غلام رجل قائم (او مكرره) نحو لا حول ولا قوة الّا بالله وهو مع المفردة على سبيل الوجوب ومع المكررة على سبيل الجواز كما ستراه * تنبيه * شروط اعمال لا العمل المذكور على ما افهمه كلامه تصريحا وتلويحا سبعة ان تكون نافية وان يكون منفيها الجنس وان يكون نفيه نصا وان لا يدخل عليها جار وان يكون اسمها نكرة وان يتصل بها وان يكون خبرها ايضا نكرة فان كانت غير نافية لم تعمل وشذ اعمال الزائدة في قوله

لو لم تكن غطفان لا ذنوب لها
اذن للام ذوو احسابها عمرا

وان كانت لنفي الوحدة او لنفي الجنس لا على سبيل التنصيص عملت عمل ليس كما مر وان دخل عليها جار خفض النكرة نحو جئت بلا زاد وغضبت من لا شيء وشذ جئت بلا شيء بالفتح وان كان الاسم معرفة او منفصلا اهملت

(لا التي لنفي الجنس)

هذا التركيب في اصطلاحهم عند الاطلاق اسم للا العاملة عمل ان كما انها تسمى فيه ايضا لا التبرئة . ووجه التسمية بالاول تعين الجنس هنا للنفي وبالثاني كمال البراءة من ناحية ذلك التعيين . ومن هنا لم تسم لا العاملة عمل ليس بشيء من الاسمين فافهم (قوله اعلم الخ) خلاصته انه اذا قيل لا رجل ورجل معناه الفرد المنتشر وهو المعنى بالحقيقة بقيد الوحدة فيحتمل ان يكون المنفي الحقيقة من اصلها فلا يبقى فرد لاستحالة وجود الفرد بدون الحقيقة وان يكون المنفي وحدتها فتبقى في ضمن الاثنين والثلاثة مثلا فان بقيت على ذلك الاحتمال كانت عاملة عمل ليس وان قصد الاول فقط فالتنصيص عليه يقتضي وجود من ولو تقديرا اذ هي الدالة على ذلك . فلا جرم اختصت لا من هذه الجهة بالاسماء فحقها ان تعمل الجر لانه العمل المختص بما اختصت به الّا انه ترك لايهامه انه بمن لاسيما وقد ظهرت في بعض الاحيان فلم يبق الّا الرفع والنصب ترك الاول لايهامه انه بالابتداء فتعين الثاني . ومن هذا التقرير تعلم ان الاولى للشارح ان يقول بدل قوله فوجب للا عند ذلك القصد عمل الخ فوجب للا عند ذلك القصد عمل الجر الّا انه لم يمكن له لئلا يعتقد انه بمن الخ . واعلم ان المراد من نفي الجنس الذي بينا نفيه من حيث صفة الخبر له لا من حيث ذاته كما هو ظاهر فليتامل (قوله ولا يليق ذلك) اي قصد الاستغراق على سبيل التنصيص المستلزم وجود من على ما يقتضيه التعبير بذلك . ومن قال اي وجود من لفظا او معنى فقد غفل عن قول الشارح النكرات (قوله ولان) عطف على مقدر اي لرفع توهمي الجر بمن والرفع بالابتداء ولان الخ (قوله وان لتاكيد الاثبات) اي بناء على ما هو الغالب فيها فلا ينافي « ان الله لا يظلم الناس شيئا » وهذا كاف في امثال هذه المباحث . واما الجواب بادعاء العدول فلا ينبغي لامكان ادعائه مع لا مع انه ينافيه وجدانه مع ليس ونحوها فتدبر (قوله شروط اعمال لا) اي عمل لا المذكور في الباب وهو نصب الاسم ورفع الخبر اعم من ان يكون النصب في المحل فقط كما اذا بني الاسم او في اللفظ كما اذا اعرب فيفيد انها نافية للجنس في حالة الاعراب ايضا تامل (قوله على ما افهمه كلامه تصريحا وتلويحا) الاسهل ان يقال الثلاثة الاول من الترجمة والخامس والسابع من قوله في نكرة والباقي تلويحا بالمثال على ما عهد من الشارح في مثله هذا ومعنى اشتراط النفي وكون المنفي الجنس وكون النفي نصا قصد ذلك وارادته اذ هو الذي يهيء لا للعمل على ما هو شان الشروط يدل على ذلك قوله في صدر الباب اعلم انه قصد بلا نفي الجنس على سبيل الاستغراق الخ فلا يرد ان هذه الاشياء انما تتحقق بعد العمل فلا معنى لاشتراطها فيه (قوله وشذ جئت بلا شيء بالفتح) اي على ان يكون الجار عمل في محل لا مع اسمها لكونه جاء بعد ما

عملت

ووجب تكرارها نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ولا في الدار رجل ولا امراة واما نحو ــ قضية ولا ابا حسن لها ــ

ولا هيثم الليلة للمطي ــ

وقوله ــ يكدن ولا امية في البلاد ــ فمؤول وعدم التكرار في قوله

اشاء ما شئت حتى لا ازال لما

لا انت شائية من شاننا شاني

ضرورة . اه . واعلم ان اسم لا على ثلاثة اضرب مضاف ومشبه بالمضاف وهو ما بعده شيء من تمام معناه ويسمى مطولا وممطولا اي ممدودا ومفرد وهو ما سواهما ( فانصب بها مضافا ) نحو لا صاحب بر ممقوت ( او مضارعه ) اي مشابهه نحو لا طالعا جبلا ظاهر ( وبعد ذاك ) المنصوب ( الخبر اذكر ) حال كونك ( رافعه ) حتما واما الرافع له فقال الشلوبين لا خلاف في ان لا هي الرافعة له عند عدم تركيبها فان ركبت مع الاسم المفرد فمذهب الاخفش انها ايضا هي الرافعة له وقال في التسهيل انه الاصح ومذهب سيبويه انه مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها ولم تعمل إلّا في الاسم * تنبيه * افهم قوله وبعد ذاك الخبر اذكر انه لا يجوز تقديم خبرها على اسمها وهو ظاهر ( وركب ) الاسم ( المفرد ) وهو ما ليس مضافا ولا مشبها به

عملت لا في الاسم ( قوله ووجب تكرارها ) في عبارة المصنف عوضا عما فاتها اذا وليتها المعرفة من مصاحبة ذي العموم فان التكرار زيادة كما في العموم ثم حملت المفصولة عليها لتساويها في وجوب الاهمال . اه . وانما لم تعمل مع الفصل لضعف درجتها عن ان وفي المعرفة لانتفاء العموم ( قوله قضية ولا ابا حسن لها ) هو نثر مثل من كلام عمر رضي الله عنه لا نظم من كلام علي رضي الله عنه على ما وهم والمراد من ابي الحسن علي بن ابي طالب كرم الله وجهه ( قوله ولا هيثم الليلة للمطي ) هيثم اسم رجل كان يجيد رعي الابل اي المطي ( قوله فمؤول ) قال المصنف في شرح التسهيل وقدر قوم العامل هذه المعاملة مضافا اليه مثل ثم حذف واقيم مقامه في الاعراب والتنكير المضاف اليه كما في ايدي سبا من تفرقوا ايدي سبا اي مثل ايدي ففعل به ما ذكر فانتصب على الحال . وقدره آخرون بلا مسمى بهذا الاسم او بلا واحد من مسميات هذا الاسم ولا يصح واحد من التقادير الثلاثة اما الاول فممنوع من ثلاثة اوجه * احدها ذكر مثل بعده كقوله ـ ابكي على زيد ولا زيد مثله ـ فتقدير مثل قبل زيد مع ذكره بعده وصفا مستلزم وصف الشيء بنفسه او الاخبار عنه به وكلاهما باطل * الثاني ان المتكلم بذلك قد يقصد نفي مسمى العلم المقرون بلا فاذا قدر مثل لزم خلاف المقصود اذ لا تعرض في نفي مثل الشيء لنفي ذي المثل * الثالث ان العلم المعامل بها قد يكون انتفاء مثله معلوما فلا يحصل في نفيه فائدة نحو لا بصرة لكم ولا ابا حسن لها ولا قريش بعد اليوم واما التقديران بعده فلا يصح اعتبارهما مطلقا فان من الاعلام ما له مسميات جمة كابي وقيس فتقديره بلا مسمى بهذا الاسم كذب فالصحيح ان لا يقدر بتقدير مخصوص بل بما يليق به ويصلح له فيقدر لا زيد مثله ولا واحد من مسميات هذا الاسم مثله ولا ابا حسن لها ولا كسرى ولا قيصر بعده بلا مثل وكذا لا بصرة ولا امية ولا يدفع عدم التعرض لنفي المنكر لدلالة السياق على المراد . هذا كلامه . ولا يخفى ان الرد الثاني ورد الثاني يردان بدعوى الكناية فتدبر ( قوله فانصب بها الخ ) انما لم تركب حينئذ لان حالة التركيب حالة بناء وهو لا يتم مع الاضافة وشبهها ولهذا صح التركيب مع الوصف وهذا احسن من التعليل بتعذر التركيب فيما زاد على اثنين فتدبر ( قوله وقال في التسهيل انه الاصح ) علل بوجود مقتضي العمل والتركيب لا يبطله وإلّا لما عملت في الاسم والابطال في الخبر دون الاسم تحكم بل قال المصنف عملها في الخبر اولى منه في الاسم لاشدية تاثيرها في معناه منه في معنى الاسم ( قوله ولم تعمل إلّا في الاسم ) ينبغي ان يقال ان علة الاتيان بهذا مع علمه مما قبله لتفسير ما قبله من بيان مذهب سيبويه باعتبار ان المقصود هنا انما هو ذلك واما ان الخبر عند سيبويه لمجموع لا واسمها او للاسم فقط فلم يتعلق به غرض وإلّا ففي التصريح ان العامل فيه الرفع لا مع اسمها لان موضعهما رفع بالابتداء عند سيبويه ومثله ياتي عند قوله ـ ... والثاني اجعلا مرفوعا ـ ... وفي عبارة بعض الفضلاء والمجموع من لا اله في موضع رفع بالابتداء والخبر المقدر هو لهذا المبتدا ولم تعمل فيه لا عند سيبويه وكذ راي البدر الدماميني والشمني فان الاول اعترض بانه كيف يجعل الكلمتين معا مبتدا مع ان تعريف المبتدا غير صادق عليهما اذ هو اسم او صفة رافع لمكتفى به والمجموع ليس واحدا منهما . والثاني اجاب عنه بانه من الاول لان المجموع اسم حكما بل قال بعض الناظرين في هذا الشرح ان ذلك عند

مع لا تركيب خمسة عشر (فاتحا) له من غير تنوين وهذه الفتحة فتحة بناء على الصحيح وانما بني والحالة هذه لتضمنه حرف الجر لان قولنا لا رجل في الدار مبني على جواب سوال سائل محقق او مقدر سال فقال هل من رجل في الدار وكان من الواجب ان يقال لا من رجل في الدار ليكون الجواب مطابقا للسوال الا انه لما جرى ذكر من في السوال استغنى عنه في الجواب فحذف فقيل لا رجل في الدار فتضمن من فبني لذلك وبني على الحركة ايذانا بعروض البناء وعلى الفتح لخفته هذا اذا كان المفرد بالمعنى المذكور غير مثنى او مجموع جمع سلامة وهو المفرد (كلا حول ولا قوة) إلّا بالله وجمع التكسير مثل لا غلمان لك اما المثنى والمجموع جمع سلامة لمذكر فيبنيان على ما ينصبان به وهو الياء كقوله

تعز فلا الفين بالعيش متعا ولكن لوراد المنون تتابع

وقوله يحشر الناس لا بنين ولا اباء إلّا وقد عنتهم شوون

وذهب المبرد الى انهما معربان واما جمع السلامة لمونث فيبنى على ما ينصب به وهو الكسر ويجوز ايضا فتحه واوجبه ابن عصفور وقال الناظم الفتح اولى وقد روي بالوجهين قوله

ان الشباب الذي مجد عواقبه فيه نلذ ولا لذات للشيب

وقوله لا سابغات ولا جاواء باسلة تقي المنون لدى استيفاء آجال

(والثاني) وهو المعطوف مع تكرر لا كقوة من لا حول ولا قوة إلّا بالله (اجعلا مرفوعا) كقوله لا ام لي ان كان ذاك ولا اب

(او منصوبا) كقوله لا نسب اليوم ولا خلة (او مركبا) كالاول نحو «لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة» في قراءة ابي عمرو وابن كثير فاما الرفع فانه على احد ثلاثة اوجه العطف على محل لا مع اسمها فان محلهما رفع بالابتداء عند سيبويه

سيبويه حتى في لا مع المضاف وشبهه وانما يفترقان في رفع الخبر لكن في شرح الحاجبية لنجم الايمة الرضي ارتفاع خبر لا اذا لم يكن اسمها مبنيا عند جميع النحاة وان كان اسمها مبنيا فقال سيبويه ارتفاعه بكونه خبر المبتدا ولا رجل مرفوع المحل بالابتداء وذلك لانه لما صار للاسم الذي كان معربا بسببها مبنيا فصار دخولها عليه سبب بنائه مع قربه منها استبعد ان يكون الخبر البعيد منها يستحق بسببها اعرابا فبقي على اصله من الرفع بالابتداء . هذا كلامه ولا يخفى انه ظاهر في ان الخبر باق على رفعه الاصلي الذي كان له قبل لا إلّا ان يوول بان الابتدائية المذكورة ابتدائية لا مع اسمها ومعنى تلك الاصالة كونه بالابتدائية لا بلا فان ابقي كلام الرضي على ظاهره لم يحتج لشي مما ذكرنا في عبارة الشارح . وقال ابن هشام الذي عندي ان سيبويه يرى ان المركبة لا تعمل في الاسم ايضا لان جزء الشي لا يعمل فيه . والانصاف ان عبارتهم في بيان مذهب سيبويه مضطربة وان كلا ينقل عنه بحسب ما يتفهمه منه فليحرر (قوله مع لا تركيب خمسة عشر) اعلم انه اختلف من قال ببناء الاسم المركب مع لا فقيل لتركيبه معها تركيب خمسة عشر وقيل لتضمن معنى من ولكل وجهه . وقول الشارح تركيب خمسة عشر يشير الى ان علة البناء التركيب فقد قال شراح التسهيل على قوله وركب معها وبني انه اشارة الى انه بني للتركيب وتصريحه بعده بان العلة هي تضمن معنى الحرف يقطع بخلافه فظاهره مضطرب إلّا ان يتجوز ويحمل المشار اليه على المصرح به بان لا يراد من الاول إلّا مجرد انه مركب لا انه علة البناء او تجعل واو وانما الواو الواصلة بمعنى او الفاصلة إلّا ان هذا لا يناسبه قوله بعد والحالة هذه تدبر (قوله اما المثنى والمجموع جمع سلامة لمذكر فيبنيان) لا يضر انهم جعلوا التثنية تعارض شبه الحرف لان ذلك فيما اذا طرات عليه اما العكس فلا للوارد قوة (قوله واما جمع السلامة لمونث) في شرح التسهيل للشيخ الاثير في نحو لا مسلمات اربعة مذاهب * احدها الكسر والتنوين وهو مذهب ابن خروف والثاني الكسر بلا تنوين وهو مذهب الاكثرين * والثالث الفتح وهو مذهب المازني والفارسي * والرابع جواز الكسر والفتح من غير تنوين في الحالتين . قال وفرع بعض اصحابنا الكسر والفتح على الخلاف في حركة لا رجل فمن قال انها حركة اعراب قال هنا لا مسلمات بالكسر والتنوين ومن قال هي حركة بناء فالذي يقول انه بنى

لجعله مع لا كالشيء الواحد قال لا مسلمات بالفتح ولا يجوز عنده الكسر لان الحركة عنده ليس إلّا الفتح خاصة والذي يقول بني لتضمنه معنى الحرف يقول لا مسلمات بالكسر وحجته ان المبني مع لا قد اشبه المعرب المنصوب فكما ان الجمع بالالف والتاء في حال النصب مكسور فكذلك يكون مع لا وهو الصحيح . هذا كلامه (قوله وحينئذ تكون لا الثانية زائدة) المراد من زيادتها كونها لا عاملة عمل ان ولا ليس لا انها لم يقصد منها معنى فانها نافية حينئذ ولهذا زاد الشارح قوله لتاكيد النفي اي للنفي المؤكد وقال بعض الناظرين في صدر الباب تاكيد النفي لا يقتضي سبق نفي بل معناه انها تفيد النفي وتوكيده . هذا كلامه . وبهذا اندفع ما استصعبوا جوابه من ان قضية كون العطف على محل لا مع اسمها ان لا من جملة المعطوف عليه فلا يكون المعطوف في حيزها فكيف تكون الثانية زائدة لتاكيد النفي تامل (قوله خمسة اوجه) اي اجمالا واما تفصيلا فخمسة عشر حاصلة من ضرب ثلاثة في خمسة لان ما بعد لا الاولى اما مفتوح او مرفوع بالابتداء او على ان لا عاملة عمل ليس وما بعد الثانية اما كذلك او مرفوع بالعطف على محل لا مع اسمها او منصوب فافهم (قوله افهم كلامه) اي حيث قال - وان رفعت اولا لا تنصبا - فان مفهومه جواز الثلاثة اذا نصب الاول لكن هذا بالنظر لظاهر العبارة اما بالنظر لما شرح به اولا قوله والثاني الخ وحصله ثانيا لا يفهم ذلك تدبر (قوله فافتح) اي ابنه على الفتح او نائبه لانه يكون ايضا مثنى وجمع سلامة لمذكر او مؤنث (قوله على نية تركيب الصفة الخ) وقيل على ان الوصف من تمام اسم لا واسم لا متضمن لمعنى ان فكانهما تضمناه معا وقيل اجري على لفظ الموصوف لانه اشبه المعرب وقيل فتحه اعراب وحذف التنوين للمشاكلة . هذا وقد فرق بين صفة اسم لا حيث بنيت وصفة المنادى حيث لم تبن كموصوفها بان الصفة هنا هي مناط النفي في المعنى وليست هناك هي المناداة في المعنى . ثم مراد الشارح بما ذكره ان بين لا واسمها تركيبا وان لم يكن هو علة البناء فلا يمكن تركيب مع الصفة لانهم لا يركبون ثلاثة اشياء فالحيلة ان يقال ركب الاسم مع الصفة اولا ثم ركب المجموع مع لا وهذا التركيب هو علة بناء الصفة لانه لم يمكن فيه تضمن من كما امكن في الموصوف امكانا ظاهرا (قوله لتعذر موجب البناء بالطول) الموجب هو تركيب الصفة مع الموصوف تركيب خمسة عشر على ما تقدم وتعذره يقتضي تعذر البناء قطعا لان تعذر السبب تعذر للمسبب والبناء المتقدم هو البناء في الصفة الذي نهى عنه المصنف الان وامر به سابقا ووجه تعذره اما في صورة الفصل فلان الفاصل اطال المسافة لما توسط بين الصفة والموصوف فلم يمكن تركيبهما واما في صورة الاضافة او شبهها فلان المضاف اليه او المعمول من تمام الكلام وهو من الصفة بمنزلة الجزء وكل منهما يورث الكلام طولا يمنع من ذلك التركيب بين الصفة والموصوف فتعذر تركيبهما وتعين عدم البناء وهذا بحيث لا يخفى على احد وان زلت فيه اقدام سائر الناظرين (قوله او الرفع

وحينئذ تكون لا الثانية زائدة بين العاطف والمعطوف لتاكيد النفي او بالابتداء وليس للا عمل فيه او ان لا الثانية عاملة عمل ليس واما النصب فبالعطف على محل اسم لا وتكون لا الثانية زائدة بين العاطف والمعطوف كما مر (وان رفعت اولا) اما بالابتداء او على اعمال لا عمل ليس * فالثاني وهو المعطوف (لا تنصبا) لان نصبه انما يكون بالعطف على منصوب لفظا او محلا وهو حينئذ مفقود بل يتعين اما رفعه كقوله

فما هجرتك حتى قلت معلنة   لا ناقة لي في هذا ولا جمل

واما بناؤه على الفتح كقوله

فلا لغو ولا تاثيم فيها   وما فاهوا به ابدا مقيم

فحاصل ما يجوز في نحو لا حول ولا قوة إلّا بالله - خمسة اوجه فتحهما وفتح الاول مع نصب الثاني وفتح الاول مع رفع الثاني ورفعهما ورفع الاول مع فتح الثاني * تنبيهان * الاول افهم كلامه انه اذا كان الاول منصوبا جاز في المعطوف ايضا الاوجه الثلاثة الفتح والنصب والرفع نحو لا غلام رجل ولا امراة ولا امراة ولا امراة * الثاني محل جواز الاوجه الثلاثة في المعطوف اذا كان صالحا لعمل لا فان لم يكن صالحا تعين رفعه نحو لا امراة فيها ولا زيد ولا غلام رجل فيها ولا عمرو (ومفردا نعتا لمبني يلي) منعوته اجز فيه الاوجه الثلاثة (فافتح) على نية تركيب الصفة مع الموصوف قبل دخول لا مثل خمسة عشر نحو لا رجل ظريف فيها (او انصبن) مراعاة لمحل اسم لا نحو لا رجل ظريفا فيها (او ارفع تعدل) مراعاة لمحل لا مع المنعوت نحو لا رجل ظريف فيها (وغير ما يلي) منعوته (وغير المفرد) وهو المضاف والمشبه به (لا تبن) لتعذر موجب البناء بالطول (وانصبه) نحو لا رجل فيها ظريفا ولا رجل صاحب بر فيها ولا رجل طالعا جبلا ظاهر (او الرفع اقصد) نحو لا رجل فيها ظريف ولا رجل صاحب بر فيها ولا رجل طالع جبلا ظاهر وكذا يمتنع البناء ويجوز الامران الاخران اذا كان المنعوت غير مفرد نحو لا غلام سفر ماهرا او ماهر فيها

وقد يتناوله قوله وغير المفرد (والعطف ان لم تتكرر لا) معه (احكما له بما للنعت ذي الفصل انتمى) من جواز الرفع والنصب دون البنا كقوله ـ فلا اب وابنا مثل مروان وابنه ـ بنصب ابن ويجوز رفعه ويمتنع بناؤه على الفتح واما ما حكاه الاخفش من نحو لا رجل وامراة بالفتح فشاذ وما ذكره في معطوف يصلح لعمل لا فان لم يصلح تعين رفعه نحو لا رجل وهند فيها * تنبيه * حكم البدل الصالح لعمل لا حكم النعت المفصول نحو لا احد رجلا وامراة فيها ولا احد رجل وامراة فيها فان لم يصلح له تعين الرفع نحو لا احد زيد وعمرو فيها (واعط لا) هذه (مع همزة استفهام * ما تستحق) من الاحكام (دون الاستفهام) على ما سبق بيانه واكثر ما يكون ذلك اذا قصد بالاستفهام معها التوبيخ والانكار كقوله

الا طعان الا فرسان عادية   الا تجشوكم حول التنانيـــــر

وقوله   الا ارعواء لمن ولت شبيبته   وآذنت بمشيب بعده هـــرم

ويقل ذلك اذا كان مجرد استفهام عن النفي حتى توهم الشلوبين انه غير واقع كقوله

الا اصطبار لسلمى ام لها جلد   اذا الاقي الذي لاقاه امثالي

اما اذا قصد بالاستفهام التمني وهو كثير كقوله

الا عمر ولى مستطاع رجوعه   فيراب ما اثات يد الغفــلات

فعند الخليل وسيبويه ان الا هذه بمنزلة اتمنى فلا خبر لها وبمنزلة ليت فلا يجوز مراعاة محلها مع اسمها ولا الغاؤها اذا تكررت وخالفهما المازني والمبرد ولا حجة لهما في البيت اذ لا يتعين كون مستطاع خبرا او صفة ورجوعه فاعلا بل يجوز كون مستطاع خبرا مقدما ورجوعه مبتدا موخرا والجملة صفة ثانية ولا خبر هناك * تنبيه * تاتي الا لمجرد التنبيه وهي الاستفتاحية فتدخل على الجملتين نحو « الا ان اولياء الله لا خوف عليهم » « الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم » وللعرض والتحضيض فتختص بالفعلية نحو « الا تحبون ان يغفر الله لكم » « الا تقاتلون قوما نكثوا ايمانهم » وقوله   الا رجلا جزاه الله خيـــرا   يدل على محصلة تبيــــت

وليست الاولى مركبة على الاظهر وفي الاخيرتين خلاف وكلامه في الكافية يشعر بالتركيب (وشاع في ذا الباب اسقاط الخبر) جوازا عند الحجازيين ولزوما عند التميميين والطائيين (اذ المراد مع سقوطه ظهر) بقرينة نحو « ولو ترى اذ فزعوا فلا فوت » « قالوا لا ضير » فان خفي المراد وجب ذكره عند الجميع ولا فرق بين الظرف وغيره قال حاتم   ورد جازرهم حرفا مصرمة   ولا كريم من الولدان مصبـــوح

* تنبيه * ندر في هذا الباب حذف الاسم وابقاء الخبر من ذلك قولهم لا عليك يريدون لا باس عليك . اه . (خاتمة) اذا اتصل بلا خبر او نعت او حال وجب تكرارها نحو « لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون » « توقد من شجرة مباركة زيتونة لا شرقية ولا غربية » وجاء زيد لا خائفا ولا اسفا واما قوله

وانت امرؤ منا خلقت لغيرنـــا   حياتك لا نفع وموتك فاجــع

وقوله   بكت جزعا واسترجعت ثم آذنت   ركائبها ان لا الينا رجوعهـــا

وقوله   قهرت العدا لا مستعينا بعصبـــة   ولكن بانواع الخدائع والمكـــر

فضرورة والله اعلم *

اقصـــد) منعه ابن معطي فيما اذا كانت الصفة مضافة وقال الصفة المبنية المضافة منصوبة لا غير نحو لا عبد كريم الحسب قال الرضي ولعله قاسها على صفة المنادى المبني المضموم مضافة . قال ولقائل ان يفرق بان يا لو باشرت المضافة وجب النصب فلزم لما وقع صفة لما باشرته ويجوز في المضاف المباشرته لا الرفع عند التكرار نحو لا غلام رجل في الدار ولا غلام امراة فلم يلزمه النصب لما وقع صفة لما باشرت لا (قوله وقد يتناوله الخ) وجه التناول ان يجعل تعريف المفرد عهديا ذكريا والمعهود قوله مفردا وقوله لمبني لان المبني مفرد وقد اريناك انه لا يجب في العهد الذكري اتحاد العنوان وانما ادرج كلمة قد للتنبيه على انه لا بد لتمامه من العناية بان يراد بنصب النعت ويرفع اذا فصل النعت او انتفى الافراد عنه او عن المنعوت والّا فمع كونه غير متبادر قد يوهم ان الرفع والنصب في المنعوت ايضا فالايهام المذكور توجيه لكلام الشارح لا رد له على ما وهم (قوله حكم النعت المفصول) اي في جواز الرفع والنصب وامتناع البناء وعلة امتناعه كونه على نية تكرار العامل فبينهما حاجز مقدر يمنع التركيب . هذا وحكم عطف البيان حكم البدل . والتوكيد ان كان لفظيا فالاولى كونه على لفظ الموكد مجردا على التنوين ويجوز الرفع والنصب ويمتنع تاكيد المنفي المبني تاكيدا معنويا وعلى القول بجوازه يتعين الرفع لانه معرفة (قوله ولا احد رجل وامراة فيها) الاولى ان يكون على البدلية من محل اسم لا قبل دخولها على مذهب من يجيزه واما ما قيل من انه على البدلية من مجموع محل لا واسمها فلا يصح لان العامل الذي يتكرر حينئذ هو الابتداء ولا جزء من المبدل منه فلا تتسلط على البدل فيكون البدل مثبتا والغرض نفيه قطعا فليتامل (قوله هذه) اي العاملة عمل ان المعقود لها الباب كما هو الظاهر (قوله اذ المراد مع الخ) قيل نسخة اذا اولى من نسخة اذ التعليلية لانها توهم ظهور المراد في كل

تركيب

تركيب . وانت خبير بان نسخة اذا توهم ان المشروط فيه الشيوع وليس كذلك وانما هو الجواز كما اشار اليه بقوله فان لم يظهر الخ تامل *

## (ظن واخواتها)

(قوله تدخل بعد استيفاء فاعلها على المبتدا والخبر) هذا مبني على راي الجمهور والّا فقد زعم السهيلي انهما مفعولاها ابتداءً كاعطيت بدليل ظننت زيدا عمرا مع امتناع زيد عمرو الّا على التشبيه وهو غير مراد قال وحاملهم على ذلك انهم راوا هذه الافعال جائزة الترك فينعقد من مفعوليها مبتدا وخبر . اه . والصحيح الاول وليس الداعي ما توهم بل رجوع مفعوليها الى ابتداءٍ وخبر عند الغائها . وفي شرح التسهيل للدماميني ويشكل على ذلك حسبت ان زيدا قائم وان يقوم زيد وكلاهما على راي سيبويه وافعال التصيير كصيرت الطين خزفا وحسبت الطين ابريقا . قلت الخطب في جميعها سهل اما الاولان فمن خصائص هذه الافعال ان تسد ان وان مسد مفعوليها المنعقد منهما ابتداءٌ وخبر من حيث ان المفعولين مسند ومسند اليه وكل من ان وان بصلته يتضمنهما مصرحا بهما او باحدهما نحو قوله « علم الله انكم ستذكرونهن » « احسب الناس ان يتركوا ان يقولوا ءامنا » وهو شبيه بالاكتفاء بان يفعل بعد عسى فلو جيء بالمصدر الصريح لم يكن بد من الخبر واما الاخيران فعلى ارتكاب ضرب من المجاز فان مفعولي افعال التصيير ينعقد منهما ابتداءٌ وخبر فيحمل ثانيهما على اولهما فيقال الطين خزف اي ءائل الى الخزفية وبالذهاب بمفعولي ءاخرها مذهب التشبيه التزاما ان لم يكن مطابقة وقصدا اوليا الم تر ان داعي الحسبان تشاكل الجزئين في وصف او اوصاف هو او هي الحاملة على وضع احدهما وحمل الاخر كذا في بعض شروح التسهيل (قوله او من الراي) اي الاعتقاد نحو راى ابو حنيفة حرمة كذا اي اعتقده هذا وقد تبع الشارح في تعديتها من الراي او بمعنى اصاب رئته الى واحد المصنف والفارسي وقد زعم غيرهما تعديتهما لاثنين فتنبه (قوله وبمعنى اليقين وهو قليل) ذكر بعضهم ان استعماله فيه مجاز فلا يوكد بالمصدر لا يقال ظننت زيدا منطلقا ظنا كما لا يقال قال الحائط قولا لرفع التاكيد المجاز . وذهب الاستاذ ابو بكر بن ميمون العبدري في كتاب نقع الغال الى ان الظن بمعنى اليقين غير مشهور في اللسان ولا معول عليه في حكاية من حكاه وقال كما تباينا حكما وحدا تباينا اطلاقا وتعبيرا فاما الذين يظنون الامة فانما ذلك لوجلهم وخوفهم على ايمانهم وحذرهم النفاق على نفوسهم حتى تمدحوا بذلك فقال القائل ما خافه الّا مومن ولا امنه الّا كافر وقال تعالى « والذين يوتون ما ءاتوا وقلوبهم وجلة » فمدحهم بالوجل والاشفاق واما « وظنوا انهم مواقعوها » فالظن على بابه لرجاء الكفرة مع معاينة النار النجاة لما شاهدوا من سعة رحمة الله وسعة تغمده للذنوب والجرائم فلم يقطعوا بمواقعتها لكنهم ظنوا ظنا ساقهم رجاوهم

## (ظن واخواتها)

هذه الافعال تدخل بعد استيفاء فاعلها على المبتدا والخبر فتنصبهما مفعولين وهي على نوعين افعال قلوب سميت بذلك لقيام معانيها بالقلب وافعال تصيير وقد اشار الى الاول بقوله (انصب بفعل القلب جزءي ابتدا) يعني المبتدا والخبر (اعني) بفعل القلب (راى) بمعنى علم وهو الكثير كقوله

رايت الله اكبر كل شيءٍ محاولة واكثرهم جنودا

وبمعنى ظن وهو قليل وقد اجتمعا في قوله تعالى « انهم يرونه بعيدا ونراه قريبا » اي يظنونه ونعلمه فان كانت بصرية او من الراي او بمعنى اصاب رئته تعدت الى واحد واما الحلمية فستاتي و (خال) بمعنى ظن كقوله

اخالك ان لم تغضض الطرف ذا هوى
يسومك ما لا يستطاع من الوجد

وبمعنى علم وهو قليل كقوله

دعاني الغواني عمهن وخلتني لي اسم فلا ادعى به وهو اول

فان كانت بمعنى تكبر او ظلع فهي لازمة و (علمت) بمعنى تيقنت كقوله

علمتك الباذل المعروف فانبعثت
اليك بي واجفات الشوق والامل

وقوله علمتك منانا فلست بآمل
نداك ولو ظمآن غرثان عاريا

وبمعنى ظننت وهو قليل نحو « فان علمتموهن مومنات » فان كانت من قولهم علم الرجل اذا انشقت شفته العليا فهو اعلم فهي لازمة واما التي بمعنى عرف فستاتي و (وجدا) بمعنى علم نحو « وان وجدنا اكثرهم لفاسقين » ومصدرها الوجود فان كانت بمعنى اصاب تعدت الى واحد ومصدرها الوجدان وان كانت بمعنى استغنى او حزن او حقد فهي لازمة و (ظن) بمعنى الرجحان كقوله

ظننتك ان شبت لظى الحرب صاليا
فعردت فيمن كان عنها معردا

وبمعنى اليقين وهو قليل نحو

« وظنوا انهم ملاقو ربهم » واما التي بمعنى اتهم فستاتي و ( حسبت ) بمعنى ظننت كقوله تعالى « يحسبهم الجاهل اغنياء من التعفف » « وتحسبهم ايقاظا وهم رقود » وبمعنى تيقنت وهو قليل كقوله

حسبت التقى والجود خير تجارة   رباحا اذا ما المرء اصبح ثاقلا

وفي مضارعها لغتان فتح السين وهو القياس وكسرها وهو الاكثر في الاستعمال ومصدرها الحسبان بكسر الحاء والمحسبة والمحسِبة فان كانت بمعنى صار احسب اي ذا شقرة او حمرة وبياض كالبرص فهي لازمة ( وزعمت مع عد ) بمعنى الرجحان فالاول كقوله

زعمتني شيخا ولست بشيخ   انما الشيخ من يدب دبيبا

ومصدرها الزعم قال السيرافي هو قول مقرون باعتقاد صح ام لا وقال الجرجاني هو قول مع علم وقال ابن الانباري انه يستعمل في القول من غير صحة ويقوي هذا قولهم زعم مطية الكذب اي هذه اللفظة مركب الكذب فان كانت بمعنى تكفل او راس تعدت لواحد تارة بنفسها وتارة بالحرف وان كانت بمعنى سمن وهزل فهي لازمة * تنبيه * الاكثر تعدى زعم الى ان وصلتها نحو « زعم الذين كفروا ان لن يبعثوا » وقوله

وقد زعمت اني تغيرت بعدها   ومن ذا الذي ياعز لا يتغير

والثاني قوله

فلا تعدد المولى شريكك في الغنى   ولكنما المولى شريكك في العدم

فان كانت بمعنى حسب تعدت لواحد و ( حجا ) بمعنى ظن كقوله

قد كنت احجو ابا عمرو اخا ثقة   حتى المت بنا يوما ملمات

فان كانت بمعنى غلب في المحاجاة او قصد او رد تعدت الى واحد وان كانت بمعنى اقام او بخل فهي لازمة و ( درى ) بمعنى علم كقوله

دريت الوفي العهد يا عرو فاغتبط   فان اغتباطا بالوفاء حميد

والاكثر فيه ان يتعدى الى واحد بالباء تقول دريت بكذا فان دخلت عليه همزة النقل تعدى الى واحد بنفسه والى ءاخر بالباء نحو « قل لو شاء الله ما تلوته عليكم ولا ادراكم به » وتكون بمعنى ختل اي خدع فتتعدى لواحد نحو دريت الصيد اي ختلته ( وجعل اللذ كاعتقد ) في المعنى نحو « وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا » فان كانت بمعنى اوجد او اوجب تعدت الى واحد نحو « وجعل الظلمات والنور » وتقول جعلت للعامل كذا والتي بمعنى انشا قد مضى الكلام عليها في بابها واما التي بمعنى صير فستاتي ( وهب ) بلفظ الامر بمعنى ظن كقوله

فقلت اجرني ابا خالد   والا فهبني امرءا هالكا

اليه وطمعوا في اجارته اياهم منها وكذا « وظنوا ان لا ملجا من الله الا اليه » لان لهولاء المتخلفين عن رسول الله تعلقا برسول الله واستغفاره الله لهم فبالتفاتهم الى جهة الرسول صلى الله عليه وسلم عبر عن معتقدهم ذلك بالظن . واما « اني ظننت اني ملاق حسابيه » فجار على اسلوب الاولى . وزعم الفراء ان الظن يرد شكا ويقينا وكذبا ومنع نحاة البصرة الثالث ( قوله نحو وظنوا انهم ملاقو ربهم ) كانه لم يقل نحو قوله تعالى للاشارة الى انه ليس الاية الشريفة انما هو مثال من عنده وافق فيه بعض الفاظ الاية الشريفة وذلك لان الاية « الذين يظنون انهم ملاقو ربهم » الا انه يعكر عليه نحو « فان علمتموهن مومنات » الا ان يدعى انه لم يقصد في ذلك خصوص كونه ءاية فليتامل ( قوله قال السيرافي الخ ) هذا الكلام لا يقتضي الا ان للايمة في الزعم عبارات واما انها تخالف الرجحان المحكي اولا او لا فلا بل الظاهر الثاني والا لاقتصر على الاول وكذلك هو فان العبارة الاولى المراد منها الظن مطابقا اولا والعبارة الثانية المنسوبة للسيرافي ان اريد بالاعتقاد فيها الذي قيد به القول معناه المشهور وهو الحكم الجازم القابل للتشكيك اي التقليد كانت مباينة للاولى لمباينة الظن للتقليد وكذا الثالثة التي هي قول مع علم اي قطع بالثبوت لا بالنقيض لعدم قبول العلم التشكيك وكذا الرابعة التي هي قول من غير صحة اي مقطوع ببطلانه لان الجزم هنا بالنقيض ولا يقبل التشكيك وان اريد به حكم الذهن جازما او راجحا كانت اعم من الثلاث لزيادتها على الاولى بالعلم والجهل المركب وعلى الثالثة بالجهل المركب والظن وعلى الرابعة بالعلم والظن . ففي المطول والمراد بالاعتقاد حكم الذهن الجازم او الراجح فيعم العلم وهو حكم جازم لا يقبل التشكيك والاعتقاد المشهور وهو حكم جازم يقبله والظن وهو الحكم بالطرف الراجح وبين الاولى والثانية التباين وكذا الرابعة وكذا الثالثة والرابعة . وهذا كله ان حملت عبارة الشارح على ان المراد قلت قولا مع رجحان والا فليس بينها وبين الكل الا التباين لان نفس الرجحان غير القول باي قيد كان . فتدبر حق التدبر في المقام ( قوله فان كانت بمعنى اوجد او اوجب الخ ) من غريب معانيها انها تكون بمعنى بين . قال ياقوت في معجم الادباء قال ابو عمرو الخلال انفدني الصيد لاني ابو عبد الرحمان المعتزلي غلام ابي علي الجبائي الدامرمزي وقال لي قل له اني قرات البارحة في كتاب شيخنا ابي علي في تفسير القرءان

في قوله تعالى « وكذلك جعلنا لكل نبي عدوا من المجرمين » اي بينا لكل نبي عدوا فجعل بمعنى بين فلست اعرف هذا في اللغة واحفظ جوابه فجئت الى ابي الحسن فاخبرته بذلك فقال نعم هذا معروف في لغة العرب . وقال العريقي العنسي - بالنون -

- جعلنا لهم نهج الطريق فاصبحوا   على ثبت من امرهم حيث يمموا -

فعدت الى ابي عبد الرحمن فعرفته ذلك (قوله كصيرا) اي منقولة من صار اخت كان بالتضعيف لا من صار بمعنى انتقل والا لتعدت الى واحد بنفسها والى الاخر بالحرف . وفي البسيط ان صير بمعنى انتقل متعدية الى واحد بنفسها وبالجار الى آخر كصيرتك الى موضع كذا (قوله نحو جعل واتخذ) قيل الفرق بين تصييرهما انه في الثاني لا يتغير المفعول في نفسه ويعود عليه منه شيء فتقول اتخذته حبيبا وصاحبا دون اتخذت الطين خزفا بخلافه في الاول كجعلت الرجل عالما . هذا وذكر ابن برهان في اتخذ انه لا يعلها الا متعدية لاثنين ثانيهما بمعنى الاول . وقال ابو علي وتتعدى لواحد نحو « كمثل العنكبوت اتخذت بيتا » . وفي البسيط يتعدى لواحد بمعان نحو « ما اتخذ الله من ولد » « لو اردنا ان نتخذ لهوا » واتخذت الخاتم اي لبسته ويجمع كل ذلك معنى الملابسة (قوله وخص الخ) يجوز ان يكون امرا نحو وجوز الالغاء وماضيا مبنيا للمجهول نحو هب قد الزما وعلى كل المقصود قصر التعليق على سابق هب وتعلم الا انه ينبغي ان يجعل القصر اضافيا اي بالنسبة لهب وتعلم او حقيقيا والمقصور مجموع التعليق والالغاء والا فالتعليق يكون ايضا في نظر قلبية نحو « فانظري ماذا تامرين » او بصرية نحو « فلينظر ايها ازكى طعاما » « فانظر ما ذا ترى » « افلا ينظرون الى الابل كيف خلقت » . وفي ابصر نحو « فستبصر ويبصرون بايكم المفتون » وفي تفكر نحو « اولم يتفكروا ما بصاحبهم من جنة » . وفي سال نحو « يسالون ايان يوم الدين » « يسال ايان يوم القيامة » . وفي نحو ننزعن مما لا يوافق القلبية ولا يقاربها نحو « لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا » على مذهب يونس هذا ما ذهب اليه المصنف . وقال ابن عصفور ولم يعلق من الافعال الا افعال القلوب وهي علمت وظننت ونحوهما ولم يعلق من غير افعال القلوب الا انظر واسال قالوا انظر من زيد واسال من عمرو وكان الذي سوغ ذلك فيهما كونهما سببين للعلم والعلم من افعال القلوب فاجري السبب

اي اعتقدني و (تعلم) بمعنى اعلم كقوله

تعلم شفاء النفس قهر عدوها   فبالغ بلطف في التحيل والمكر

والكثير المشهور استعمالها في ان وصلتها كقوله

فقلت تعلم ان للصيد غرة   والا تضيعها فانك قاتله

وقوله - تعلم رسول الله انك مدركي - وفي حديث الدجال تعلموا ان ربكم ليس باعور اي اعلموا فان كانت بمعنى تعلم الحساب ونحوه تعدت لواحد فقد بان لك ان افعال القلوب المذكورة على اربعة انواع * الاول ما يفيد في الخبر يقينا وهو ثلاثة وجد وتعلم ودرى * والثاني ما يفيد فيه رجحانا وهو خمسة جعل وحجا وعد وزعم وهب * والثالث ما يرد للامرين والغالب كونه لليقين وهو اثنان راى وعلم * والرابع ما يرد لهما والغالب كونه للرجحان وهو ثلاثة ظن وخال وحسب * تنبيه * انما قال اعني راى الى آخره ايذانا بان افعال القلوب ليست كلها تنصب مفعولين اذ منها ما لا ينصب الا مفعولا واحدا نحو عرف وفهم ومنها لازم نحو جبن وحزن . وهذا شروع في النوع الثاني من افعال الباب وهي افعال التصيير (والتي كصيرا) من الافعال في الدلالة على التحويل نحو جعل واتخذ وتخذ ووهب وترك ورد (ايضا بها انصب) بعد ان تستوفي فاعلها (مبتدا وخبرا) نحو - فصيروا مثل كعصف ماكول - ونحو « فجعلناه هباء منثورا » ونحو « واتخذ الله ابراهيم خليلا » وكقوله - تخذت غرازائرهم دليلا - وما حكاه ابن الاعرابي من قولهم - وهبني الله فداك - ونحو « وتركنا بعضهم يومئذ يموج في بعض » وقوله

وربيته حتى اذا ما تركته   اخا القوم واستغنى عن المسح شاربه

ونحو « لو يردونكم من بعد ايمانكم كفارا » وقوله

فرد شعورهن السود بيضا   ورد وجوههن البيض سودا

(وخص بالتعليق) وهو ابطال العمل لفظا لا محلا (والالغاء) وهو ابطاله لفظا ومحلا (ما) ذكر (من قبل هب) من افعال القلوب وهو احد عشر فعلا وذلك

لان هذه الافعال لا تؤثر فيما دخلت
عليه تاثير الفعل في المفعول لان متناولها
في الحقيقة ليس هو الاشخاص وانما
متناولها الاحداث التي تدل عليها
اسامي الفاعلين والمفعولين فهي ضعيفة
العمل بخلاف افعال التصيير وانما لم
يدخل التعليق والالغاء هب وتعلم وان
كانا قلبيين لضعف شبههما بافعال القلوب
من حيث لزوم صيغة الامر كما اشار
اليه بقوله ( والامر هب قد الزما * كذا
تعلم ) الزما ماض مجهول فيه ضمير مستتر
يعود على هب نائب عن الفاعل والالف
للاطلاق والامر نصب بالمفعولية والجملة
خبر المبتدا وهو هب ( ولغير الماضي ) وهو
المضارع والامر واسم الفاعل واسم المفعول
والمصدر ( من سواهما ) اي سوى هب
وتعلم من افعال الباب ( اجعل كل ما له )
اي للماضي ( زكن ) اي علم من الاحكام من
نصب مفعولين هما في الاصل مبتدا وخبر
نحو اظن زيدا قائما ويا هذا ظن زيدا
قائما وانا ظان زيدا قائما ومررت برجل
مظنون ابوه قائما واعجبني ظنك زيدا
قائما ومن جواز الالغاء في القلبي وتعليقه
على ما ستراه ( وجوز الالغاء لا في ) حال
( الابتدا ) بالفعل بل في حال توسطه او
تاخره وصدق ذلك بثلاث صور * الاولى
ان يتوسط الفعل بين المفعولين والالغاء
والاعمال حينئذ سواء كقوله
ـ شجاك اظن ربع الظاعنين ـ يروى
برفع ربع على انه فاعل شجاك اي
احزنك واظن لغو وبنصبه على انه مفعول
اول لاظن وشجاك المفعول الثاني مقدم *
الثانية ان يتاخر عنهما والالغاء حينئذ
ارجح كقوله   آت الموت تعلمون فلا ير
هبكم من لظى الحروب اضطرام
الثالثة ان يتقدم عليهما ولا يبتدا به بل يتقدم عليه شيء نحو متى ظننت زيدا قائما والاعمال حينئذ ارجح وقيل
واجب ولا يجوز الغاء المتقدم خلافا للكوفيين والاخفش

مجرى المسبب ( قوله لان هذه الافعال ) اي التي قبل هب وتعلم لا تؤثر فيما دخلت عليه وهما
المفعولان تاثير الفعل في المفعول وهو ان يؤثر الفعل في ذاته نحو ضرب زيد عمرا فان الفعل
وهو ضرب اثر في ذات عمرو كما هو ظاهر وعدم تاثيرها المذكور لان متناولها اي متعلقها وان كان
في الظاهر هو الاشخاص لانها مدلول مفعولها الاول لكنه ليس هو كذلك في الحقيقة بل هو
الاحداث التي تدل عليها المفاعيل الثانية وهي اسامي الفاعلين والمفعولين وحينئذ تم انحطاطها
عن درجة الافعال فهي ضعيفة العمل غير قويته فيمكن الغاؤها وتعليقها وهذا بخلاف افعال
التصيير فان تاثيرها فيما دخلت عليه تاثير الفعل غيرها في المفعول لان متناولها في الحقيقة
الاشخاص فهي قوية العمل فلا يمكن قطعها عنه الغاء او تعليقا ( قوله وهو المضارع ) اي لا
الصفة المشبهة لان صوغها من لازم ولا فعل تعجب ولا افعل تفضيل لعدم صوغهما من الفعل
القلبي ( قوله من سواهما ) بيان لغير فهو متعلق بمحذوف حال منها موكدة قصد منها بيان
دفع ان يوخذ عموم غير الماضي على ظاهره وينقض به الحكم السابق على ان المصنف ليس
ممن التزم الربح في تجارة الالفاظ فتنبه ( قوله بل في حال توسطه او تاخره ) قال الشيخ الاثير
في شرح التسهيل ولجواز الوجهين مع التوسط والتاخر شرطان اغفلهما المصنف ان لا تدخل لام
الابتداء على الاسم نحو لزيد قائم ظننت ولزيد ظننت قائم فيمتنع الاعمال وان لا ينفى العامل
نحو زيدا منطلقا لم اظن وزيدا لم اظن منطلقا فيمتنع العكس لتغير انباء الكلام على الظن والعلم
المنفيين ولا يرد قوله ـ وما اخال لدينا منك تنويل ـ لتاسلط النافي على ما بعد اخال . هذا كلامه .
ولا يخفى فساد قوله لتسلط النافي الخ ( قوله يروى برفع ربع الخ ) جواز الالغاء في الفعل
المتوسط بين الفعل وفاعله هو مذهب البصرية وراي الكوفية وجوبه قيل والاول هو الصحيح
وبه ورد السماع بشهادة البيت ونوزعوا بمنع ان شجاك فعل ومفعول بل مضاف ومضاف
اليه فعلى رفع الربع فشجاك ابتداء خبره ربع الظاعنين والعامل لتوسطه بين معموليه ملغى
وهو جائز بلا قبح وعلى نصبه فشجاك نصب بفتحة مقدرة على انه مفعول مقدم . قال الشيخ
الاثير الذي يقتضيه القياس منع الاعمال لكونه مرتبا على كون الجزئين كانا ابتداء وخبرا وليس
هنا كذلك لمنعهم الابتداء باسم تقدمه فعل رافع ضميره ( قوله الثالثة ان يتقدم الخ ) ادخال
هذه الصورة تحت قوله لا في الابتداء يقتضي انه حمل الابتداء والتقدم في قوله الابتدا وما
تقدما على الابتداء الحقيقي اي ان العامل لم يتقدمه شيء اصلا وهو ينافي تمثيله بعد بقوله
وما اخال وقوله اني رايت الخ تامل ( قوله والاعمال حينئذ ارجح وقيل واجب ) في التسهيل
ويضعف اي الالغاء في نحو متى ظننت زيد قائم وفي بعض شروحه قالوا ولم يذكر سيبويه في
اين تظن زيدا منطلقا الا الاعمال وهذا معتمد الشارح فيما ذكره . ونقل بعضهم ان المتقدم اذا كان
لام التوكيد تعين الالغاء او حرف استفهام تعين الاعمال او غيرهما وصلح عمل الفعل فيه ولم
يجعل معمولا له بل للخبر فالخيار او جعل معمولا له امتنع الالغاء لوقوع الفعل في الابتداء
وليحرر ( قوله ولا يجوز الغاء المتقدم ) وجه بان تصدير العامل غاية الاهتمام به والاعتماد
عليه والالغاء ينافيه وانما ترجح او وجب في نحو متى ظننت زيدا قائما لقربه مما لم يسبقه
شيء وانما ترجح الالغاء في نحو ـ آت الموت تعلمون ـ لضعف العامل بالتاخر وانما تساويا

( وانو ضمير الشان ) ليكون هو المفعول الاول والجزءان جملة في موضع المفعول الثاني ( او ) انو ( لام ابتدا ) لتكون المسالة من باب التعليق ( في موهم الغاء ما تقدما )

كقوله ارجو وآمل ان تدنو مودتها وما اخال لدينا منك تنويل

وقوله كذاك ادبت حتى صار من خلقي اني رايت ملاك الشيمة الادب

فعلى الاول التقدير اخاله ورايته اي الشان وعلى الثاني لملاك وللدينا فالفعل عامل على التقديرين نعم يجوز ان يكون ما في البيتين من باب الالغاء لتقدم ما في الاول واني في الثاني على الفعل لكن الارجح خلافه كما عرفت فالحمل على ما سبق اولى ( والتزم التعليق ) عن العمل في اللفظ اذا وقع الفعل قبل شيء له الصدر كما اذا وقع ( قبل نفي ما ) النافية نحو « لقد علمت ما هولاء ينطقون » ( وان ولا ) النافيتين في جواب قسم ملفوظ او مقدر نحو علمت والله ان زيد قائم وعلمت ان زيد قائم وعلمت والله لا زيد في الدار ولا عمرو وعلمت لا زيد في الدار ولا عمرو و ( لام ابتداء او ) لام جواب ( قسم كذا ) نحو « ولقد علموا لمن اشتراه » وكقوله ولقد علمت لتاتين منيتي ان المنايا لا تطيش سهامها

( والاستفهام ذا ) الحكم ( له انحتم ) سواء كان بالحرف نحو « وان ادري اقريب ام بعيد ما توعدون » ام بالاسم سواء كان الاسم مبتدا نحو « لنعلم اي الحزبين احصى » « ولتعلمن اينا اشد عذابا » ام خبرا نحو علمت متى السفر ام مضافا اليه المبتدا نحو علمت ابو من زيد ام فضلة نحو « وسيعلم الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون » فاي نصب على المصدر بما بعده اي ينقلبون منقلبا اي انقلاب وليس منصوبا بما قبله لان الاستفهام له الصدر فلا يعمل فيه ما قبله * تنبيهات * الاول اذا كان الواقع بين المعلق والمعلق غير مضاف نحو علمت زيدا من هو جاز نصبه وهو الاجود لكونه غير مستفهم به ولا مضاف الى مستفهم به وجاز ايضا رفعه لانه المستفهم عنه في المعنى وهذا شبيه بقولهم ان احدا لا يقول ذلك فاحدا هذا لا يستعمل إلّا بعد نفي وهنا قد وقع قبل النفي لانه والضمير في لا يقول شيء واحد في المعنى * الثاني من المعلقات ايضا لعل نحو « وان ادري لعله فتنة لكم » ذكر ذلك ابو علي في التذكرة ولو الشرطية كقوله

وقد علم الاقوام لو ان حاتما اراد ثراء المال كان له وفر

وان التي في خبرها اللام نحو علمت ان زيدا لقائم ذكر ذلك جماعة من المغاربة والظاهر ان المعلق انما هو اللام لا ان إلّا ان ابن الخباز حكى في بعض كتبه انه يجوز علمت ان زيدا قائم بالكسر مع عدم اللام وان ذلك مذهب سيبويه فعلى هذا المعلق ان * الثالث قد عرفت ان الالغاء سبيله عند وجود سببه الجواز

---

في نحو - شجاك اظن ربع الظاعنين - لان ضعف العامل بالتوسط سوغه مقاومة الابتداء له ( قوله وانو ضمير الشان او لام ابتدا ) الاول اجازه المصنف احتمالا والثاني عليه سيبويه وقد رجح الاول بانه ابقاء لعمل العامل من وجهين بخلاف الثاني فانه ابقاء له محلا فقط . قال الشيخ الاثير ومقتضى النظر ترجيح قول سيبويه لكثرة جموحهم الى المعنى . ففيما اختاره حذف حرف توكيد لا عمل فيه لظن ولا موضع له من الاعراب وفيما حكاه المولف حذف معمول ظن وحذف غير المعمول اولى وايضا فهو مبهم مفسر فيقتضي القياس اثباته كما لم يحذف بعد رب وباب نعم والتنازع مع ان حذف احد جزئي ظن لقرينة غاية في الندور . ولك ان تقول ان حذف حرف التوكيد لا ينبغي لتنافر الحذف والتوكيد في الجملة وحذف المعمول اولى ليكون عامله دليلا عليه وقد حذف الضمير المبهم المفسر كثيرا في باب ان المخففة والذي هو في غاية الندور حذف المعمول الغير ضمير الشان لكون الباقي بعد الحذف مفسر المحذوف فيكون حذفا كلا حذف ( قوله النافية ) لا يخفى ان هذا الصنيع يستدعي ان يكون ليس جاعلا قول المصنف نفي ما من اضافة الصفة للموصوف تدبر ( قوله في جواب قسم الخ ) هي طريقة للكوفيين واختيار ابن عصفور والذي عليه البصريون خلافه وصحح ( قوله او لام جواب قسم ) المعلق عنه مجموع القسم وجوابه لا الجواب فقط وانما علقت اللام العامل عن القسم مع انها متاخرة عنه لكونه موكدا للجواب فكان معه كشيء واحد ( قوله ولقد علموا لمن اشتراه ) فرق بين حالة التعليق والحالة التي قبلها فيما لا اعراب في لفظه قبل التعليق كهذا فان المحل قبل التعليق للجزئين وبعده للجملة ( قوله في خبرها اللام ) استظهر ان الاسم ومعمول الخبر كذلك ( قوله ان الالغاء سبيله عند وجود سببه الجواز ) اي بالنظر للذات وان عرض له ما يقتضي الوجوب كما في نحو زيد قائم ظني غالب

والتعليق سبيله الوجوب وان الملغى لا عمل له البتة والمعلق عامل
في المحل حتى يجوز العطف بالنصب على المحل كقوله

وما كنت ادري قبل عزة ما البكا    ولا موجعات القلب حتى تولت

يروى بنصب موجعات بالكسر عطفا على محل قوله ما البكا ووجه
تسميته تعليقا ان العامل ملغى في اللفظ عامل في المحل فهو عامل
لا عامل فسمي معلقا اخذا من المراة المعلقة التي لا مزوجة ولا
مطلقة ولهذا قال ابن الخشاب لقد اجاد اهل هذه الصناعة في هذا
اللقب لهذا المعنى * الرابع قد الحق بافعال القلوب في التعليق
افعال غيرها نحو « فلينظر ايها ازكى طعاما » « فستبصر ويبصرون
بايكم المفتون » « او لم يتفكروا ما بصاحبهم من جنة » « يسألون
ايان يوم الدين » « ويستنبئونك احق هو » ومنه ما حكاه سيبويه
من قولهم اما ترى اي برق ها هنا ( لعلم عرفان وظن تهمه * تعدية
لواحد ملتزمه ) نحو « والله اخرجكم من بطون امهاتكم لا تعلمون
شيئا » اي لا تعرفون وتقول سرق مالي وظننت زيدا اي اتهمته
واسم المفعول منه مظنون وظنين قال الله تعالى « وما هو على الغيب
بظنين » اي بمتهم وقد نبهت على استعمال بقية افعال القلوب
في غير ما يتعدى فيه الى مفعولين كما رايت وانما خص هو علم
وظن بالتنبيه لانهما الاصل اذ غيرهما لا ينصب المفعولين الا اذا
كان بمعناهما وايضا فغيرهما عند عدم نصب المفعولين يخرج عن
القلبية غالبا بخلافهما ( ولراى ) التي مصدرها ( الرويا ) وهي الحلمية
( انم ) اي انسب ( ما لعلما * طالب مفعولين من قبل انتمى ) اي
انتسب ما موصول صلته انتمى في موضع نصب مفعول لانم وطالب
حال من علم ولراى متعلق بانم ولعلما متعلق بانتمى وكذلك من
قبل والتقدير انسب لراى التي مصدرها الرويا الذي انتسب لعلم
متعدية الى مفعولين من الاحكام وذلك لانها مثلها من حيث الادراك
بالحس الباطن قال الشاعر

ابو حنش يورقني وطلق    وعمار وآونة اثالا
اراهم رفقتي حتى اذا ما    تجافى الليل وانخزل انخزالا
اذا انا كالذي يجري لورد    الى آل فلم يدرك بلالا

فهم من اراهم مفعول اول ورفقتي مفعول ثان وانما قيد بقوله طالب
مفعولين من قبل

---

من ان المصدر لا يعمل في متقدم ( قوله والتعليق سبيله الوجوب )
ولو في ان التي في خبرها اللام على القول به ( قوله على محل قوله
ما البكا ) اي ويقدر له اي لموجعات مفعولا ثانيا اي ولا موجعات
القلب اي لاشياء هي ( قوله اخذا من المراة المعلقة ) اي التي فقد
زوجها او اساء عشرتها او نحو ذلك ( قوله لعلم عرفان الخ ) ذكر
الرضي ان الفرق بين علم اذا كانت بمعنى العلم واذا كانت بمعنى
عرف اختياري للعرف غير مستتبع لفارق وهم يخصون احد المتساويين
في المعنى بحكم لفظي على الاخر . وذكر غيره ان الفرق هو ان الاولى
تتعلق بصفة الشيء كعلمت زيدا قائما اي عرفت صفة زيد .
والثانية تتعلق بذات الشيء نحو علمت زيدا اي عرفت ذاته .
وفي الخاطريات لابي الفتح ابن جني قلت لابي علي قال سيبويه
اذا كانت علمت بمعنى عرفت عديت الى مفعول واحد واذا كانت
بمعنى العلم عديت الى مفعولين فما الفرق فقال لا اعلم لاصحابنا فرقا
محصلا والذي عندي في ذلك ان عرفت معناها العلم الموصول اليه من
جهة المشاعر والحواس بمنزلة ادركت وعلمت معناها العلم الموصول اليه
من غير جهة المشاعر والحواس ويدل على ذلك في عرفت قوله تعالى
« يعرف المجرمون بسيماهم » والسيماء تدرك بالمشاعر والحواس قلت
له افيجوز ان يقال عرفت ما كان ضده في اللفظ انكرت وعلمت ما
كان ضده في اللفظ جهلت لان الانكار قد يضام العلم والجهل لا يضام
العلم ولان الجهل يكون في القلب فقط والانكار باللسان وان وصف
القلب به كقولنا انكره قلبي كان مجازا وكون الانكار باللسان دلالة على
ان المعرفة بالمشاعر فقال هذا صحيح . هذا كلامه ( قوله في غير ما
يتعدى فيه ) الانسب بكلمة فيه ان يجعل موقع كلمة ما التركيب اي
في غير التركيب الذي يتعدى فيه الى مفعولين وبالنظر للمعنى ان
يجعل موقعها المعاني اي على استعمالها في المعاني المغايرة للمعاني التي
تتعدى بها لمفعولين لانه لم يبين غالبا التراكيب وانما بين المعاني التي
لا تتعدى بها الى مفعولين كما لا يخفى على المدرك ( قوله بخلافهما )
اي فانهما عند عدم نصبهما المفعولين لا يخرجان عن القلبية غالبا .
واما علم اذا انشقت شفته العليا فمن غير الغالب هذا هو المطبوع
عليه الكلام وقيل بخلافهما اي اذا نصبا مفعولا واحدا فانهما لا
يخرجان عن القلبية فلا يرد علم اذا انشقت شفته العليا فانه لازم
تدبر ( قوله من الاحكام ) اي الا الالغاء والتعليق لكونه مخصوصا
بافعال القلوب على ما تقدم مع كونها ليست من الافعال التي الحقت

بافعال

بافعال القلوب في التعليق ( قوله لئلا يعتقد انه احاله الخ ) انت خبير بان عدم هذا الاعتقاد يكفي فيه مجرد قوله طالب مفعولين فيكون قوله من قبل مستدركا إلّا ان يقال يكفي في ثبوت الحكم للمجموع ثبوته للبعض او يقال انه اشارة الى ان قوله من قبل حال ثانية من علم للتنبيه على عدم الالغاء في راي بحالة عدمه في علم كما يستفاد عدم التعليق فيها من حالة عدم التعليق في علم بكونه طالب مفعولين لان المراد الطلب في اللفظ كما هو المتبادر لكنه لا يناسب قول الشارح سابقا ولعلم متعلق بانتمى وكذلك من قبل إلّا ان يقال وكذلك اي في مطلق الارتباط لا التعلق الاصطلاحي في هذا الباب اي بخلاف غيره فانه يجوز حذف المفعول فيه بلا دليل كما سياتي وحذف فضلة اجز والفرق ان المفعول في هذا الباب اما مبتدا او خبر وهو ركن ولا كذلك غيره انما هو لتقوية الفائدة ( قوله بلا دليل ) مربوط بقوله سقوط اي سقوط ما ذكر من غير دليل لا يجوز والمراد بلا دليل اصلا كما هو ظاهر اذ لو كان معه دليل ولو خفيا لكان حذفا اختصاريا لا اقتصاريا كما هو الممنوع . وما قيل اي بلا دليل ظاهر وإلّا فالحذف لا بد له من دليل فمع بطلان تقييده لا معنى للشرطية فيه تامل ( قوله ويسمى اقتصارا ) قال ابن هشام جرت عادة النحويين ان يقولوا بحذف المفعول اختصارا واقتصارا يريدون بالاختصار الحذف لدليل وبالاقتصار الحذف لغير دليل ويمثلونه بنحو - كلوا واشربوا - اي اوقعوا هذين الفعلين وقول العرب فيما يتعدى لاثنين من يسمع يخل اي يكن منه خيلة والتحقيق ان يقال انه يتعلق الغرض بالاعلام لمجرد وقوع الفعل من غير تعيين من اوقعه ومن اوقع عليه فيجاء بمصدره مسندا الى فعل كون تام فيقال حصل حريق او نهب وتارة بالاعلام بمجرد ايقاع الفاعل الفعل فيقتصر عليهما ولا يذكر المفعول ولا ينوى اذ المنوي كالثابت ولا يسمى محذوفا لان الفعل ينزل لهذا القصد منزلة ما لا مفعول له ومنه « ربي الذي يحيي ويميت » « هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون » « وكلوا واشربوا ولا تسرفوا » « واذا رايت ثم » اذ المعنى ربي الذي يفعل الاحياء والاماتة وهل يستوي من يتصف بالعلم ومن ينتفي عنه العلم واوقعوا الاكل والشرب وذروا الاسراف واذا حصلت منك روية هنالك وتارة يقصد اسناد الفعل الى فاعله وتعليقه بمفعوله فيذكرون المفعول نحو « لا تاكلوا الربى » « ولا تقربوا الزنى » وقولك ما احسن زيدا وهذا النوع اذا لم يذكر مفعوله قيل محذوف نحو « ما ودعك ربك وما قلا » وقد يكون في اللفظ ما يستدعيه فيحصل الجزم بوجوب تقديره نحو « اهذا الذي بعث الله رسولا » « وكلا وعد الله الحسنى » وما شيئا حميت بمستباح . الى هنا كلامه . واعترض عليه بان هذا وان كان حسنا في نفسه إلّا انه لا يحسن ادراجه في الملاحظ النحوية لكونه ملحظا بيانيا كما لا يخفى . كذا قيل . والحق انه غير حق لان ملحظ البياني ليس إلّا مجرد ان ذلك الحال يقتضي تلك الخصوصية . واما ان كذا مفعول او فاعل يذكر او يقدر او لا ولا ملحظ نحوي تامل ( قوله فبالاجماع ) علل بان الحذف حينئذ كحذف بعض الكلمة وابقاء بعضها لان مضمون المفعولين هو المفعول به حقيقة هنا . ومن هاهنا لم يجمع على منع حذفهما معا ( قوله من يسمع يخل ) اي عند من يفسر يخل بيقع منه خيلة لا بيخل مسموعه صادقا ( قوله عملا ومعنى ) هذا ما للجمهور وقيل عملا فقط قيل فيعلق ويلغى على الاول دون الثاني ( قوله

لئلا يعتقد انه احال له على علم العرفانية فان قلت ليس في قوله الرويا نص على المراد اذ الرويا تستعمل مصدرا لراي مطلقا حلمية كانت او يقظية قلت الغالب والمشهور كونها مصدرا للحلمية

( ولا تجز هنا ) في هذا الباب ( بلا دليل

سقوط مفعولين او مفعول ) ويسمى اقتصارا اما الثاني فبالاجماع وفي الاول وهو حذفهما معا اقتصارا خلاف فعن سيبويه والاخفش المنع مطلقا كما هو ظاهر اطلاق النظم وعن الاكثرين الجواز مطلقا تمسكا بنحو « اعنده علم الغيب فهو يرى » اي يعلم « وظننتم ظن السوء » وقولهم من يسمع يخل وعن الاعلم الجواز في افعال الظن دون افعال العلم اما حذفهما لدليل ويسمى اختصارا فجائز اجماعا نحو « اين شركاءي الذين كنتم تزعمون » وقوله

باي كتاب ام باية سنة
ترى حبهم عارا علي وتحسب

وفي حذف احدهما اختصارا خلاف فمنعه ابن ملكون واجازه الجمهور من ذلك والمحذوف الاول قوله تعالى « ولا يحسبن الذين يبخلون بما ءاتاهم الله من فضله هو خيرا لهم » في قراءة يحسبن بالياء ءاخر الحروف اي ولا يحسبن الذين يبخلون ما يبخلون به هو خيرا لهم ومنه والمحذوف الثاني قوله

ولقد نزلت فلا تظني غيره
مني بمنزلة المحب المكرم

اي لا تظني غيره واقعا مني ( وكتظن ) عملا ومعنى ( اجعل )

جوازا (تقول) مضارع قال المبدو بتاء الخطاب فانصب به مفعولين (ان ولي * مستفهما به) من حرف او اسم (ولم ينفصل) عنه (بغير ظرف او كظرف) وهو الجار والمجرور (او عمل) اي معمول (وان ببعض ذي) المذكورات (فصلت يحتمل) فمن ذلك اي حيث لا فصل قوله علام تقول الرمح يثقل عاتقي

اذا انا لم اطعن اذ الخيل كرت

وقوله متى تقول القلص الرواسما

يدنين ام قاسم وقاسما

ومنه مع الفصل بالظرف قوله

ابعد بعد تقول الدار جامعة

شملي بهم ام تقول البعد محتوما

ومنه مع الفصل بالمعمول قوله

اجهالا تقول بني لوي لعمر ابيك ام متجاهلينا

فان فقد شرط من هذه الاربعة تعين رفع الجزءين على الحكاية نحو قال زيد عمرو منطلق ويقول زيد عمرو منطلق وانت تقول زيد منطلق وانت تقول زيد منطلق * تنبيه * زاد السهيلي شرطا اخر وهو ان لا يتعدى باللام نحو اتقول لزيد عمرو منطلق وزاد في التسهيل ان يكون حاضرا وفي شرحه ان يكون مقصودا به الحال هذا كله في غير لغة سليم (واجري القول كظن مطلقا) اي ولو مع فقد الشروط المذكورة (عند سليم نحو قل ذا مشفقا) وقوله

قالت وكنت رجلا فطينا هذا لعمر الله اسرائينا

* تنبيه * على هذه اللغة تفتح ان بعد قلت وشبهه ومنه قوله اذا قلت اني آئب اهل بلدة

وضعت بها عنه الولية بالهجر

* خاتمة * قد عرفت ان القول انما ينصب المفعولين حيث تضمن معنى الظن والا فهو وفروعه مما يتعدى الى واحد ومفعوله اما مفرد وهو على نوعين مفرد في معنى الجملة نحو قلت شعرا وخطبة وحديثا ومفرد يراد به مجرد اللفظ نحو يقال له ابراهيم اي يطلق عليه هذا الاسم ولو كان مبنيا للفاعل لنصب ابراهيم خلافا لمن منع هذا النوع وممن اجازه ابن خروف والزمخشري واما جملة فتحكى به فتكون في موضع مفعوله والله اعلم

جوازا) يريد ان ظاهر التعبير باجعل الوجوب لان صيغة افعل حقيقة فيه والمراد الجواز وفي التسهيل وتجوز ان لم يعدم (قوله مضارع قال الخ) اي المراد من تقول كونه مضارعا مبدوا بتاء الخطاب اعم من ان يكون المخاطب واحدا او مثنى او مجموعا لا خصوص الواحد كما قد يتوهم وسكت عن كونه حاليا او استقباليا مع انه يوخذ من ذلك لان المصنف صرح في التسهيل بشرط الحضور على ما سياتي (قوله وفي شرحه ان يكون مقصودا به الحال) قد يتوهم انه معطوف على ما في التسهيل فيتسلط عليه زاد فيفهم منه انه شرط آخر مغاير للحضور وليس كذلك بل هو مستانف اي في شرحه بيانا لهذا الشرط ان يكون مقصودا به الحال فيكون تفسيرا له وبيانا للمراد منه . وقال الشيخ الاثير لم يذكره غيره فيما اعلم ويظهر انه غير شرط بدليل عمله مستقبلا في قوله

اما الرحيل فدون بعد غد فمتى تقول الدار تجمعنا

على تعلق متى بتقول . وتعقب باننا لا نسلم تعلقه به بل بتجمعنا فالمستقبل الجمع والظن حالي اذ ليس الغرض متى تظن في المستقبل ان الدار تجمعنا . وفي التصريح فيه نظر لان تقول على هذا يكون غير مستفهم عنه فلا يكون عاملا لعدم اعتماده على استفهام وظني انه غير صحيح فانهم ما شرطوا في عمل الظن ان يكون مستفهما عنه بل كونه بعد الاستفهام فقط فقد قال المصنف - ... ان ولي * مستفهما به ... - وفي التوضيح وكونه بعد استفهام . وفي التسهيل مضارع المخاطب الحاضر بعد استفهام الا ان الانصاف ان ذلك لا يصحح للمصنف الاشتراط بل لا بد من شاهد صريح من كلام فصيح بل قال ابن هشام ان اشتراطهم الاستفهام يقتضي ان يكون مستقبلا لكنه مبني على ان الشرط كونه مستفهما عنه لا كونه بعد استفهام فليتامل (قوله حيث تضمن معنى الظن) ظاهر ولو عند سليم لانه ادرج كلمة عملا ومعنى فيما تقدم ولا مخالفة بينه وبين ما تقدم الا باطلاق المفسر بقوله ولو مع فقد الشروط المذكورة التي هي ان ولي الخ وهو لا يناسب التمثيل له سابقا بقوله - قالت وكنت رجلا فطينا - الظاهر في ارادة الحكاية منه الا ان يمنع ظهور الحكاية فيه ويدعى انه للظن وقد يناسبه وكنت رجلا فطينا الا انه لا يلايم الحكاية التي يذكرونها في معنى البيت (قوله خلافا لمن منع هذا النوع) اي ويوول نحو «يقال له ابراهيم» بيا ابراهيم (قوله فتحكى به) يقتضي اعتبار كونها متلفظا بها في غير هذا الكلام وهو كذلك الا انه ان كان ماضيا يقتضي ان ذلك التلفظ في الزمن الماضي وان كان امرا او مضارعا يقتضي ان يكون التلفظ به في غيره فان عكس فعلى المجاز كما تقدم في قوله قال محمد الخ وهو فصيح مملو به كلام البلغاء *

(اعلم واري)

## ( اعلم واري )

( قوله مطلقا ) يحتمل ان يرتبط بقوله وما لمفعولي علمت فقط وان يرتبط بقوله والثاني والثالث ايضا حققا فقط وان يرتبط بهما معا فعلى الاول يكون ردا على من منع ذلك مطلقا وعلى الثاني عليه وعلى من شرط لجواز الالغاء والتعليق كون العامل في هذا الباب مبنيا للمفعول ليكون بمنزلت ظننت في اللفظ في نصب مفعولين فقط ولهما على الثالث وهو ظاهر ( قوله ويجوز حذفه اختصارا الخ ) قال عبد العزيز بن جمعة بن زيد الموصلي من نحاة بغداد احد معاصري الشيخ الاثير ما نصه والاظهر منع حذف الاول لكونه فاعلا معنى ولادائه الى اللبس في نحو اعلمت زيدا عمرا عاقلا واجازه بعض لكونه فضلة ( قوله واعلمته الخبر ) التمثيل به دون غيره تلويحا بالاتيان بالمثال المسموع للرد على من قال ان علم بمعنى عرف نقلها لاثنين بالتضعيف لا بالهمز . قال الشاطبي واما السماع في المتعدي فكثير وذكر امثلة منها علم الخبر واعلمته اياه ( قوله ومن تعليق ارى عن الثاني الخ ) منع ان يكون ذلك منه الموضح والمصرح الاول بسند انها هنا علمية والثاني بسند ان الجملة في تاويل مصدر مفعول لارني والتقدير ارني كيفية احيائك ( قوله نبا اخبرا الخ ) اما نبا فقد الحقها باعلم وارى واما انبا فقد زادها ابو علي والجرجاني وغيرهما وصرح الخضراوي بان سيبويه زادها ايضا واما اخبر وخبر فقد زادهما الفراء واما حدث فقد زادها الكوفيون ولم يذكر قدماء البصريين هذه الثلاثة الاواخر وقد اوردها صاحب المفصل وجماعة متاخرون ( قوله لتضمنها معناه ) تبع في ذلك الشيخ الاثير فانه قال ومن الحق هذه الافعال باعلم فليس لان الهمزة والتضعيف فيها للنقل اذ لم يثبت نبا وخبر وحدث مخففات بمعنى علم وانما هو من باب التضمين اي ان كلا من تلك الافعال مضمن معنى اعلم فعومل معاملته . وقال المصنف في شرح التسهيل ان اولى من ذلك يعني من نصب نبا واخواته ثلاثة

## ( اعلم واري )

( الى ثلاثة ) من المفاعيل ( راى وعلما ) المتعديين الى مفعولين ( عدوا اذا ) دخلت عليهما همزة النقل و ( صارا ارى واعلما ) لان هذه الهمزة تدخل على الفعل الثلاثي فيتعدى بها الى مفعول كان فاعلا قبل فيصير متعديا ان كان لازما نحو جلس زيد واجلست زيدا ويزاد مفعولا ان كان متعديا نحو لبس زيد جبة والبست زيدا جبة ورايت الحق غالبا واراني الله الحق غالبا وعلمت الصدق نافعا واعلمني الله الصدق نافعا ( وما ) حقق ( لمفعولي علمت ) ورايت من الاحكام ( مطلقا * للثاني والثالث ) من مفاعيل اعلم وارى ( ايضا حققا ) فيجوز حذفهما معا اختصارا اجماعا وفي حذف احدهما اختصارا ما سبق ويمتنع حذف احدهما اقتصارا اجماعا وفي حذفهما معا اقتصارا الخلاف السابق ويجوز الغاء العامل بالنسبة اليهما نحو عمرو اعلمت زيدا قائم ومنه البركة اعلمنا الله مع الاكابر وقوله

وانت اراني الله امنع عاصم  واراف مستكفى واسمح واهب

وكذلك يعلق الفعل عنهما نحو اعلمت زيدا لعمرو قائم واريت خالدا لبكر منطلق واما المفعول الاول فلا يجوز تعليق الفعل عنه ولا الغاوه ويجوز حذفه اختصارا او اقتصارا ( وان تعديا ) اي راى وعلم ( لواحد بلا * همز ) بان كانت راى بصرية وعلم عرفانية ( فلاثنين به ) اي بالهمز ( توصلا ) لما عرفت فتقول اريت زيدا الهلال واعلمته الخبر ( والثاني منهما ) اي من هذين المفعولين ( كثاني اثني ) مفعولي ( كسا ) وبابه من كل فعل يتعدى الى مفعولين ليس اصلهما المبتدا والخبر نحو كسوت زيدا جبة واعطيته درهما ( فهو ) اي الثاني من هذين المفعولين ( به ) اي بالثاني من مفعولي باب كسا ( في كل حكم ذو ائتسا ) اي ذو اقتداء فيمتنع ان يخبر به عن الاول ويجوز الاقتصار عليه وعلى الاول ويمتنع الالغاء نعم يستثنى من اطلاقه التعليق فان ارى واعلم هذين يعلقان عن الثاني لان اعلم قلبية وارى وان كانت بصرية فهي ملحقة بالقلبية في ذلك ومن تعليق ارى عن الثاني قوله تعالى « رب ارني كيف تحيي الموتى » ( وكارى السابق ) المتعدي الى ثلاثة مفاعيل فيما عرفت من الاحكام ( نبا ) و ( اخبرا ) و ( حدث ) و ( انبا ) و ( كذاك خبرا ) لتضمنها معناه كقوله

نبئت زرعة والسفاهة كاسمها  تهدي الي غرائب الاشعار

وكقوله

وما عليك اذا اخبرتني دنفا  وغاب بعلك يوما ان تعوديني

وكقوله

او منعتم ما تسالون فمن  حدثتموه له علينا الولاء

وكقوله

وانبئت قيسا ولم ابله  كما زعموا خير اهل اليمن

وكقوله

وخبرت سوداء الغميم مريضة  فاقبلت من اهلي بمصر اعودها

* تنبيه * دخول همزة النقل وصوغ الفعل للمفعول متقابلان بالنسبة الى ما ينشا عنهما فدخول الهمزة على الفعل يجعله متعديا الى مفعول لم يكن متعديا اليه بدونها وصوغه للمفعول يجعله قاصرا عن مفعول كان متعديا اليه قبل الصوغ فالذي لا يتعدى ان دخلت عليه همزة النقل تعدى الى واحد والمتعدي الى ثلاثة اذا صغته للمفعول صار متعديا الى اثنين وذو الاثنين يصير متعديا الى واحد وذو الواحد

ان يحمل الثاني على نزع الخافض كما في ءاية التحريم وكما في قول بعض نبئت زيدا مقتصرا عليه وكما قال سيبويه في نبئت عبد الله والثالث حال ويرجح ذلك كونه حملا على ما ثبت وهو التوسع وان فيه سلامة من التضمين الذي هو خلاف الاصل (قوله لحق بباب ظن) اي يتعدى لما تتعدى له كما هو صريح السوابق واللواحق واما حذف احدهما اقتصارا فليس ثمة ما يشعر بحكمه هنا وان كان هو الجواز (قوله اجاز الاخفش) وافقه ابن السراج مختارا له غير انه لا سماع لهما يتمسكان به وانما اعتمدا في ذلك على القياس (قوله ولجاز ان يقال البست زيدا عمرا ثوبا) اي على فرض ان يكون قبل الهمزة متعديا لاثنين فان التمثيل يكفيه الفرض كما قالوا ، والانصاف ان الاولى التمثيل باكسيت زيدا عمرا جبة لانه الذي قبل الهمزة يتعدى لاثنين وبها لثلاثة كاعلم وهكذا هو في شرح الكافية الماخوذ هذا منه فذلك تصحيف لاكسيت بالبست ففيه هذه العبارة وهو ضعيف لان المعدى بالهمز فرع المعدى بالتجرد الى ثلاثة فيحمل عليه متعد بالهمزة وقضيته ان لا ينقل علم وراى الى ثلاثة غير انه ورد فقبل مقتصرا عليه وقد وافق الاخفش على منع اكسيت زيدا عمرا ثوبا *

## (باب الفاعل)

(قوله الذي اسند اليه) اختيار التعبير بالذي اسند اليه عن المخبر به ليندرج فاعل الفعل الانشائي في نحو اضرب والمراد من الاسناد معناه المتبادر المفسر بضم كلمة الى اخرى على وجه يفيد ولو عرض له ما يقتضي عدم الافادة فيدخل ضرب زيد ولم يضرب وان قام زيد قام عمرو وان قام زيد وتخرج سائر المفاعيل اذ لا اسناد فيها بالمعنى المذكور ولا يخرج فاعل الوصف ونحوه فانها آيلة الى الاسناد المذكور كما يشير اليه قوله او مؤول به ، وما قيل اسند اي نسب وربط اصطلاحا فدخل بتفسير الاسناد بالنسبة والربط زيد في ان ضرب زيد ولم يضرب زيد لتحقق النسبة والربط فيهما وبقيد الاصطلاح خرجت المفاعيل فانها تسمى فيه متعلقات لا منسوبا اليها غير محتاج اليه مع ما فيه من التقييد الذي لا دليل عليه وادعاء تلك التسمية في الاصطلاح مع انه لم يصرح بها احد من اهل الاصطلاح والمراد من الربط الربط الاصلي الذي هو المتبادر لان الالفاظ عند تمام القرينة يجب حملها على المتبادر لاسيما في التعريفات فتخرج سائر التوابع حتى البدل لانها وان اسند اليها عامل متبوعها ظاهرا كما هو المعتبر على ما هو الظاهر كما ياتي لكن ليس اصليا بل تبعا للفاعل مثلا ، فما قيل فتخرج من التوابع العطف بالحرف لانه الاسناد الى التابع إلّا فيه لكن تبعا واما بقية التوابع فلا اسناد فيها حتى البدل اذ عامله مقدر غير صحيح واوجه من ذلك ان يفسر الاسناد بمطلق الربط بقرينة او مؤول به ويقيد بكونه بلا واسطة كما هو المتبادر فيتناول اسناد المصدر لفاعله ونحوه ايضا ويخرج ربط المفاعيل والتوابع باسرها وعليه ايضا لا يتم ذلك القيل واما فاعل شبه الفعل فيدخل بقوله او مؤول به ، فما قيل دخل بقولنا اسند اليه فعل باعتبار مدلوله فاعل شبه الفعل وهم كيف وقد قال الشارح وذكر او مؤول به لادخال الفاعل المسند اليه صفة كما مثل او مصدر او اسم فعل او ظرف او شبهه ، ومعنى اصالة الصيغة ان لا تكون محولة عن غيرها كما هو المتبادر فيدخل شهد ونحوه باعتبار ما فيه من الفتح فالسكون او بكسرتين ونحو ذلك فان كل صيغة من ذلك اصلية لانها لغات كما



يصير غير متعد فان كان المصوغ للمفعول من باب اعلم لحق بباب ظن وان كان من باب ظن لحق بباب كان وكالمصوغ للمفعول في ذلك المطاوع * خاتمة * اجاز الاخفش ان يعامل غير علم وراى من اخواتهما القلبية الثنائية معاملتهما في النقل الى ثلاثة بالهمزة فيقال على مذهبه اظننت زيدا عمرا فاضلا وكذلك احسبت واخلت وازعمت ومذهبه في ذلك ضعيف لان المتعدي بالهمزة فرع المعدي بالتجرد وليس في الافعال متعد الى ثلاثة فيحمل عليه متعد بالهمزة وكان مقتضى هذا ان لا ينقل علم وراى الى ثلاثة لكن ورد السماع بنقلهما فقبل ووجب ان لا يقاس عليهما ولا يستعمل استعمالهما إلّا ما سمع ولو ساغ القياس على اعلم وارى لجاز ان يقال البست زيدا عمرا ثوبا وهذا لا يجوز اجماعا والله اعلم

## (الفاعل)

(الفاعل) في عرف النحاة هو (الذي) اسند اليه فعل تام اصلي الصيغة او مؤول به (كمرفوعي)

هو مشهور حتى في شذور الذهب ويخرج المبني للمفعول لانه محمول عن غيره وليس واحدا من ذلك فيندفع ما قيل انه يخرج منه زيد مثلا في قولك شهد زيد بفتح فسكون او كسرتين ونعم زيد كذلك لان الفعل حينئذ ليس اصلي الصيغة ولا يحتاج للجواب بان المراد باصلي الصيغة ما لم يقع فيه تصرف خاص فليتامل (قوله الفعل والصفة) ادرج ذلك للتنبيه على ان اتى زيد ونعم الفتى في عبارة المصنف قسم واحد وهو قسم الفعل ومنيرا وجهه قسم ءاخر وهو قسم الصفة فصحت التثنية بقوله مرفوعي فيندفع ان التثنية لا تصح لان المرفوعات ثلاثة وانما لم يقرا بصيغة الجمع لكون المفرد ليس علما ولا صفة (قوله يشمل الاسم الصريح كما مثل والمؤول به) يتبادر منه ان الفاعل لا يخرج عنهما وهو مذهب جمهور البصرية وخالف هشام وثعلب وجماعة كوفية فاجازوا ان يقع الفاعل جملة فعلية نحو يعجبني تقوم وظهر لي اقام زيد ام عمرو تمسكا بقوله تعالى «ثم بدا لهم من بعد ما راوا الايات ليسجننه حتى حين» وقوله

وما راعني الّا يسير بشرطة   وعهدي به قينا يفش بكير

وقوله   فان كان لا يرضيك حتى تردني   الى قطري لا اخالك راضيا

وشرط الفراء وجماعة كون العامل فعلا قلبيا وكون الجملة بمعلق نحو ظهر لي اقام زيد ام عمرو وفي المغني وفيه نظر لان اداة التعليق بان تكون مانعة اشبه بان تكون مجوزة وكيف يعلق الفعل عما هو كالجزء منه قال وعندي ان المسالة صحيحة لكن مع الاستفهام خاصة وعلى ان الاسناد الى مضاف محذوف لا الى الجملة الم تر ان المعنى ظهر لي جواب اقام زيد اي جواب قول القائل ذلك ولا بد من تقديره دفعا للتدافع اذ ظهور الشي مناف للاستفهام المقتضي الجهل . اه . وفي شرح المصنف للتسهيل ان الفاعل يكون غير اسم كقوله

ما ضر تغلب وائل اهجوتها   ام بلت حيث تلاطم البحران

قال ولذا قلت المسند اليه دون الاسم المسند اليه وقد يحمل كلام الشارح على هذا الكلام فتدبر (قوله والتقييد بالفعل الخ) يريد انه لما جعل نائب فاعل اسند خصوص الفعل ومثله مؤول به اي خصوص المؤول به خرج المبتدا لان الذي اسند اليه اذا كان الخبر فعليا يسند الى ضمير الاسم السابق او الظاهر الملتبس به ثم يسند المجموع الى الاسم السابق وكذا اذا كان مشتقا يشبه الفعل وليس كذلك فاعل الفعل ولا فاعل شبهه . قال الزمخشري في المفصل الفاعل هو ما كان المسند اليه من فعل او شبهه مقدما عليه . قال الشيخ ابن الحاجب في شرحه له لم يقتصر على المسند اليه من فعل او شبهه حذرا من ايراد مثل زيد قام فانه مسند اليه وليس فاعلا فقال مقدما عليه اخراجا لذلك وهو في الحقيقة غير لازم لان زيد في زيد قام ليس مسندا اليه الفعل او شبهه وانما اسند اليه الفعل مع ما اسند اليه فالفعل او شبهه مسند الى ما هو مؤخر وهو الضمير وهما جميعا مسندان هذا كلامه . ومن هنا قال في تعريفه في التسهيل فارغ وفي الحاشية السلكوتية على المطول ومن زعم ان الخبر او الصفة هو عرف وحده بدون فاعله فذلك لا يلتزمه من له سمة في علم الاعراب (قوله وبالتام اسم كان) اي فانه اسند اليه فعل وهو كان في الظاهر وان كان في الحقيقة القيام هو المسند الى زيد وكان للتقييد بالزمن الماضي وذلك كاف في بيان فائدة هذا القيد ولذلك اطلق عليه الكوفيون انه فاعل حقيقة والبصريون فاعلا مجازا وسياتيك ان من اجاز حذف

الفعل والصفة من قولك (اتى * زيد منيرا وجهه نعم الفتى) فكل من زيد والفتى فاعل لانه اسند اليه فعل تام اصلي الصيغة إلّا ان الاول متصرف والثاني جامد ووجهه فاعل لانه اسند اليه مؤول بالفعل المذكور وهو منيرا فالذي اسند اليه فعل يشمل الاسم الصريح كما مثل والمؤول به نحو «او لم يكفهم انا انزلنا» والتقييد بالفعل يخرج المبتدا وبالتمام نحو اسم كان وباصلي الصيغة النائب عن الفاعل وذكر او مؤول به لادخال الفاعل المسند اليه صفة كما مثل او مصدر او اسم فعل او ظرف او شبهه * تنبيه * للفاعل احكام اعطى الناظم منها بالتمثيل البعض وسيذكر الباقي

لاول الرفع وقد يجر لفظه باضافة المصدر نحو « ولولا دفع الله الناس بعضهم » او 

اسمه نحو من قبلة الرجل امرأته الوضوءُ او بمن او الباء الزائدتين نحو « ان تقولوا ما جاءنا من بشير ولا نذير » ونحو « وكفى بالله شهيدا » وقوله

الم يأتيك والانباءُ تنمي
بما لاقت لبون بني زياد

ويقضى حينئذ بالرفع على محله حتى يجوز في تابعه الجر حملا على اللفظ والرفع حملا على المحل نحو ما جاءني من رجل كريم وكريم وما جاءني من رجل ولا امرأة ولا امرأة فان كان المعطوف معرفة تعين رفعه نحو ما جاءني من عبد ولا زيد لان شرط جر الفاعل بمن ان يكون نكرة بعد نفي او شبهه ✽ الثاني كونه عمدة لا يجوز حذفه لان الفعل وفاعله كجزءي كلمة لا يستغنى باحدهما عن الاخر واجاز الكسائي حذفه تمسكا بنحو قوله

فان كان لا يرضيك حتى تردني
الى قطري لا اخالك راضيا

واوله الجمهور على ان التقدير فان كان هو اي ما نحن عليه من السلامة ✽ الثالث وجوب تأخيره عن رافعه فان وجد ما ظاهره تقدم الفاعل وجب تقدير الفاعل ضميرا مستترا وكون المقدم اما مبتدا كما في نحو زيد قام واما فاعلا محذوف الفعل كما في نحو « وان احد من المشركين استجارك » ويجوز الامران في نحو « ابشر يهدوننا » و « انتم تخلقونه » والارجح الفاعلية لما سياتي في باب الاشتغال والى هذا الثالث الاشارة بقوله ( وبعد فعل ) اي وشبهه ( فاعل ) فاعل مبتدا خبره في الظرف قبله اي يجب ان يكون الفاعل بعد الفعل ( فان ظهر ) في اللفظ نحو قام زيد والزيدان قاما ( فهو ) ذاك ( والّا ) اي وان لا يظهر في اللفظ ( فضمير ) اي فهو ضمير ( استتر ) نحو قم وزيد قام وهند قامت لما مر من ان الفعل وفاعله كجزءي كلمة ولا يجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها

الفاعل استدل بما فيه حذف اسم كان وهذا انما يحتاج اليه على الاحتمال الاول في الاسناد لا على الاحتمال الثاني الاوجه فتذكر . وما قيل ان كان مسند الى القيام المفهوم من قائما لا الى زيد فوهم بين ( قوله لاول الرفع ) وجه اختيار الرفع بان الفاعل اقوى من المفعول لعدم الاستغناء عنه والضمة اقوى لكونها من الواو التي هي اقوى فانها اضيق مخرجا وكل ما ضاق صلب وقوي فاعطي الاقوى للاقوى والاضعف للاضعف . وبان الفاعل اقل وجودا اذ لا فاعلين لفعل بخلاف المفعول فاعطيت الفتحة الخفيفة للمفعول الكثير والضمة الثقيلة للفاعل القليل ليكثر ما يخف ويقل ما يستثقل . وبان الفاعل مقدم على المفعول والضمة اول الحركات فتناسبا ( قوله وقد يجر لفظه باضافة الخ ) النسبة في هذا وان كانت تقييدية الّا انها اسنادية في المآل لايلولة المصدر للفعل وهذا يحتاج اليه على الاحتمال الاول في الاسناد لا الاول هذا وقد ذكرنا امرين ترجع بهما العبارة للقول بان الجار المضاف مرارا فتذكر ( قوله حينئذ ) اي حين اذ جر بمن او بالباء الزائدتين يدل على ذلك ما بعده ( قوله لان الفعل وفاعله كجزءي كلمة ) ربما يقتضي منع حذف الفعل مع انه جائز كما سياتي فالاولى في التعبير لان الفاعل كجزءٍ من فعله وبذلك عبر ابو البقاء في اللباب وابن جني في سر الصناعة وابن النحاس في التعليقة وابن هشام في المغني كما تقدم وقد رجع الشارح الى هذه العبارة في شرح - وتاء تانيث تلي الماضي ... - وقد يقال ان هذا يقتضي ذلك ايضا فانه اذا كان زيد من ضرب زيد منزل منزلة الباء مثلا فكما لا يسوغ حذف زيد لانه كانه بقي ضر بدون الباء كذا لا يسوغ حذف الفعل وابقاء الفاعل لانه كابقاء الباء بدون ضر وهو باطل . فان اجيب بان علل القوم لا يلزم اطرادها . قيل ذلك في العبارة الاخرى ايضا وحينئذ يكون تنويع الشارح في التعبير اشارة الى وحدة المآل . واما التعليل بلئلا يلزم قيام العرض بنفسه ففيه نظر بين ( قوله وبعد فعل فاعل ) المراد من الفعل كالفاعل الالفاظ المعروفة كما هو المقام وعدم التعرض لشبه الفعل لانه معلوم ان شبه الشيء منجذب اليه ولقوله سابقا - ... منيرا وجهه ... - ولانه لم يلتزم الاحاطة بسائر الاحكام ولذا قال الشارح وشبهه . ومن قال المراد الفعل اللغوي فقد وهم لانه المعنى الذي هو الحدث والكلام في الالفاظ وتقدير مفهم فعل مع عدم الضرورة اليه ربما يتناول نحو لفظ حدث ولفظ فعل فتامل ( قوله فان ظهر ) اي الفاعل الاصطلاحي لان الكلام فيه كما لا يخفى لا في الفاعل المعنوي مع انه لا يصح حينئذ - ... والّا فضمير استتر - اذ يصير المعنى والّا يظهر الفاعل المعنوي فضمير استتر وهو بين البطلان فهو ذاك اي ولا يحتاج لتقدير مستتر يدل على ذلك والّا يظهر في اللفظ فيحتاج الى ان يقال هو ضمير استتر وترتب الجزاء على الشرط باعتبار لازمه كثير « وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك » وحينئذ يصح الحكم السابق وهو - وبعد فعل فاعل ... - فانه وان كان قضية مهملة لكن يحمل على الكلية لا لكون النكرة تعم في الاثبات بل لانه ذكر الشيخ الرئيس ابن سيناء ان مهملات العلوم كليات فتامل لتندفع اوهام الناظرين . بقي انه لا بد لصدق تلك الكلية من تقييد الفعل بالطالب للفاعل ليخرج المكفوف والمبني للفاعل ليخرج المبني للنائب والمراد من الظهور ولو حكما ليتناول المحذوف لعلة تصريفية ( قوله كجزءي كلمة ) اي والفعل الصدر والفاعل العجز ولذلك قال ولا يجوز تقديم الخ ( قوله واجاز

الكوفيون

واجاز الكوفيون تقدم الفاعل مع بقاء فاعليته تمسكا بقول الزباء ما للجمال مشيها وئيدا اجندلا يحملن ام حديدا
واوله البصريون على ان مشيها مبتدا محذوف الخبر والتقدير مشيها يكون او يوجد وئيدا وقيل ضرورة وقد روي مثلثا الرفع على ما ذكرنا والنصب على المصدر اي تمشي مشيها والخفض بدل اشتمال من الجمال

( وجرد الفعل ) من علامة التثنية والجمع ( اذا ما اسندا * لاثنين ) كفاز الشهيدان ويفوز الشهيدان ( او جمع ) كفاز الشهدا ) ويفوز الشهداء وفازت الهندات وتفوز الهندات هذه اللغة المشهورة ( وقد يقال ) على لغة قليلة ( سعدا ) الزيدان ويسعدان الزيدان ( وسعدوا ) العمرون ويسعدون العمرون وسعدن الهندات ويسعدن الهندات ومن ذلك قوله - تولى قتال المارقين بنفسه * وقد اسلماه مبعد وحميم وقوله نسيا حاتم واوس لدن فا ضت عطاياك يا ابن عبد العزيز وقوله نصروك قومي فاعتززت بنصرهم ولو انهم خذلوك كنت ذليلا وقوله يلومونني في اشتراء النخيل قومي فكلهم يعذل وقوله راين الغواني الشيب لاح بعارضي فاعرضن عني بالخدود النواضر

ويعبر عن هذه اللغة بلغة اكلوني البراغيث وعليها حمل الناظم قوله عليه الصلاة والسلام - يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار - اخرجه مالك في الموطا ثم قال لكنني اقول في حديث مالك ان الواو فيه علامة اضمار لانه حديث مختصر رواه البزار مطولا مجردا فقال ان لله ملائكة يتعاقبون فيكم وحكى بعض النحويين انها لغة طيء وبعضهم انها لغة ازدشنوءة ( والفعل ) على هذه اللغة ليس مسندا لهذه الاحرف بل هو ، للظاهر بعد مسند ) وهذه احرف دالة على تثنية الفاعل وجمعه كما دلت التاء في قامت هند على تانيث الفاعل ومن النحويين من يحمل ما ورد من ذلك على انه خبر مقدم ومبتدا موخر ومنهم من يحمله على ابدال الظاهر من المضمر وكلا الحملين غير ممتنع فيما سمع من غير اصحاب هذه اللغة ولا يجوز حمل جميع ما جاء من ذلك على الابدال او التقديم والتاخير لان الايمة الماخوذ عنهم هذا الشان اتفقوا على ان قوما من العرب يجعلون هذه الاحرف علامات للتثنية والجمع وذلك بناء منهم على ان من العرب من يلتزم مع تاخير الاسم الظاهر الالف في فعل الاثنين والواو في فعل جمع المذكر والنون في فعل جمع المونث فوجب ان تكون عند هولاء حروفا وقد لزمت للدلالة على التثنية والجمع كما لزمت التاء للدلالة على التانيث لانها لو كانت اسماء للزم اما وجوب الابدال او التقديم والتاخير واما اسناد الفعل مرتين واللازم باطل اتفاقا ( و يرفع الفاعل

---

الكوفيون تقدم الفاعل ) لعل وجه هذا الجواز عندهم مع انه يودي الى التباس الفاعل بالمبتدا ان هذا اللبس كلا لبس لكون مرجعه اللفظ فقط لاتحاد المعنى على كل حال فليس كاللبس الذي في ضرب موسى عيسى ( قوله وقيل ضرورة ) كان وجه حكايته بقيل وتاخيره ان ابن السيد ذكر ان البصريين لا يجيزون تقدم الفاعل في نثر ولا شعر فقد تعارضت النقول عن البصريين في النظم ( قوله بدل اشتمال ) قد رد ما يلزمه عند احلاله محل الاول من خلو الخبر المشتق عن ضمير المبتدا حين يصير التركيب هكذا اي شيء كائن المشي للجمال وئيدا فانه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع وفيه انه ليس المراد من الاحلال ذلك كما ياتي في بابه وانه لو احل لكان التركيب هكذا اي شيء كائن لمشي الجمال في حال كونه وئيدا وليس فيه ما ذكر ( قوله وجرد الفعل ) مثله الوصف ولم ينبه على ذلك الشارح اكتفاء بالتنبيه في نظيره فانه قال سابقا وبعد فعل ( قوله لاثنين ) عبر به دون المثنى لئلا يتوهم ان المراد خصوص المثنى الاصطلاحي وليس كذلك ومن هنا يعلم انه لم يرد خصوص الجمع الاصطلاحي ايضا ( قوله وقد يقال الخ ) قال سيبويه واعلم ان من العرب من يقول ضربوني قومك فشبهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في قالت فلانة فكانهم ارادوا ان يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمونث علامة ثم قال وهي لغة قليلة . وقال السهيلي الفيت في كتب الحديث المروية الصحاح ما يدل على كثرتها وجودتها واورد ءاثارا كثيرا فعلى هذا يكون تقليل الناظم لها بقد نسبيا بالنظر للغة جمهور العرب ( قوله نسيا حاتم الخ ) هذا لان احكام نائب الفاعل لهذا اصلها للفاعل الا انه اخذها بالنيابة ( قوله اكلوني البراغيث ) العدول عن النون للواو تنزيلا للبراغيث منزلة جمع الذكور العقلاء ( قوله مطولا ) اي بزيادة ان لله ملائكة على ما اقتصر عليه الراوي في الاختصار وهو يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل مجردا اي من علامة الجمع لان الواو حينئذ ضمير عائد للملائكة لا حرف وملائكة بالليل وملائكة بالنهار تفصيل للاجمال الذي في ملائكة في صدر الحديث ( قوله كما دلت التاء الخ ) فرق للغة الجمهور بين التثنية والجمع وبين التانيث حيث الحقوا علامة التانيث دون علامتي التثنية والجمع بانه لو قيل قاما اخواك وقاموا اخوتك وقمن نسوتك لتوهم ان الاسم الظاهر مبتدا موخر وما قبله فعل وفاعل مقدم وكذا الوصف ولا كذلك علامة التانيث اذ لا تقع ضميرا حتى تلتبس . هذا وقد اخذ البدر الدماميني من اجراء غير الجمهور تلك العلامات مجرى التانيث انه ينبغي لاهل تلك اللغة ترك العلامة اذا قالوا قام اليوم اخواك جوازا واذا قالوا ما قام الا اخواك وجوبا كما يفعل الكل في علامة التانيث الحقيقي ( قوله فوجب الخ ) تفريع على قوله اتفقوا الخ ( قوله لانها لو كانت اسماء ) اي عند هولاء المتفقين اي الايمة الماخوذ عنهم هذا الشان بدليل ما قبله للزم اما وجوب احد الامرين الابدال ويكون الفعل

فعل اضمرا) اي حذف من اللفظ اما جوازا كما اذا اجيب به استفهام محقق (كمثل زيد في جواب من قرا) اذا جعل التقدير قرا زيد ومنه «ولئن سالتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله» اي خلقهن الله او مقدر كقراءة ابن عامر وشعبة «يسبح له فيها بالغدو والاصال رجال» وقراءة ابن كثير «كذلك يوحي اليك والى الذين من قبلك الله» وقرأة بعضهم «زين لكثير من المشركين قتل اولادهم شركاوهم» وقوله

ليبك يزيد ضارع لخصومة
ومختبط مما تطيح الطوائح

ببناء الافعال للمفعول والاسماء المذكورة رفع بالفاعلية لافعال محذوفة كانه قيل من يسبح ومن يوحي ومن زينه ومن يبكيه فقيل يسبح رجال ويوحي الله وزينه شركاوهم ويبكيه ضارع وهذا اولى من تقدير هذه المرفوعات اخبار مبتدآت محذوفة لاعتضاد التقدير الاول بما رجحه اما الاية الاولى فلثبوته فيما يشبهها وهو «ولئن سالتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم» وفيما هو على طريقتها وهو «قال من يحيي العظام وهي رميم قل يحييها الذي انشاها اول مرة» «قالت من انباك هذا قال نباني العليم الخبير» واما البواقي فبالرواية الاخرى وهي رواية البناء للفاعل نعم في غير ما ذكر يكون الحامل على الثاني اولى لان المبتدا عين الخبر فالمحذوف عين الثابت فيكون الحذف كلا حذف بخلاف الفعل فانه غير الفاعل او اجيب به نفي كقوله

تجلدت حتى قيل لم يعر قلبه
من الوجد شيء قلت بل اعظم الوجد

اي بل عراه اعظم الوجد او استلزمه فعل قبله كقوله

اسقى الاله عدوات الوادي وجوفه كل ملث غادي كل اجش حالك السواد

اي سقاها كل اجش

---

اسند مرتين بتبعية او التقديم والتاخير ويكون الفعل اسند مرة واحدة واما اسناد الفعل مرتين مرة الى تلك الضمائر ومرة الى الاسماء بعده من غير تبعية وبيان اللزوم انها اذا كانت اسماء لا يمكن فيها غير ذلك واللازم باطل بقسميه اتفاقا منهم اما القسم الثاني فظاهر واما الاول فلانه لم تبق حينئذ لغة لبعض العرب مخالفة لغيرهم بل الكل على لغة واحدة مع انهم اتفقوا على ان هذا لغة لبعض العرب ليس إلّا وهذا تقرير نفيس فتدبره حق التدبر لتسلم مما وقعوا فيه (قوله ومنه ولئن سالتهم) فصله بمن لان حقيقة الاستفهام انما هي عند فرض ان يسالوا بالفعل على ما حقق السعد ولا يوجه بما اختاره السيد في حواشي المطول كما فعل بعض الناظرين لانه لا يناسب ما وجه به قول الشارح الاتي فيما يشبهها وقوله بعد وفيما هو على طريقتها تدبر (قوله هذه المرفوعات اخبار مبتدءات محذوفة) ليس قوله محذوفة نعتا لمبتدءات بل للاخبار والاشارة الى الافعال ومعنى كون تلك الافعال مرفوعة انها مع فواعلها في محل رفع فالمعنى وهذا اي جعل المحذوفات افعالا والمذكورات فواعلا اولى من جعل تلك المحذوفات اخبارا والمذكورات مبتدءات وكان في العبارة انقلابا من الناسخ والاصل اولى من تقدير اي جعل هذه المرفوعات مبتدءات اخبار محذوفة والداعي لذلك حتى لم تبق العبارة على ظاهرها ان كلام الايمة في هذا المقام هو ان المذكور اما فاعل او مبتدا ففي المغني ولا تقدر مبتدءات محذوفة الاخبار إلّا ان يكون غرض الشارح الاشارة الى انه يجوز ان يكون ايضا خبرا فليتامل (قوله لاعتضاد التقدير الخ) قيل اولى منه ان يعلل بحصول المطابقة لكون جملة السوال فعلية حقيقة وان كانت اسمية صورة لان قولك من قام اصله اقام زيد ام عمرو الخ ورد بانه لو كان التقدير اقام زيد الخ لكان الشك في الفعل وليس كذلك انما هو في الفاعل فوجب ان يقال الاصل ازيد قام الخ فلا مطابقة فيتعين ذلك الاعتضاد الذي للشارح (قوله فلثبوته) اي ثبوتا شائعا يدل على ذلك قوله يشبهها وفيما هو على طريقتها وتكثير الامثلة وحينئذ فلا يعارضه ان يقال يدل على انه مبتدا انه قد جاء كذلك قال الله تعالى «من ينجيكم من ظلمات البر والبحر» الى قوله تعالى «قل الله ينجيكم منها» نعم ربما يعارض من اقتصر على مجرد الاتيان بقوله «ولئن سالتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم» فلينظر (قوله فيما يشبهها) اي في كونه اجيب به استفهام محقق عند تحقق ما فرض من الشرط والجزاء واما في الصورة الثانية وهي ما هو على طريقته فقد اجيب به الاستفهام المحقق من غير ما ذكر ولذلك خص الاول باسم المشابهة (قوله او اجيب به نفي) عطف على اجيب به استفهام كما ان قوله بعد هذا واما وجوبا عطف على قوله قبل ذلك اما جوازا (قوله او استلزمه فعل قبله كقوله الخ) قد وجه الاستلزام في البيت بان اسقى معناه جعل كذا ساقيا فيلزمه السقي لزوم الانفعال للفعل وتحقيقه ان سقى يتعدى لمفعولين إلّا انهما قد يذكران عند تعلق الغرض بهما قال تعالى «وسقاهم ربهم شرابا طهورا» وقال بعض المتاخرين - سقى الله الحمى صوب الولي - وقال ءاخر - سقى الله اكناف الحيا سبل الغضا - وقد يحذف المفعول الثاني للعلم به كقوله

فسقى الغضا والساكنيه وان هم شبوه بين جوانحي وضلوعي

اي سقاه ما يحتاج اليه في البهجة والنضارة ونحوه وحينئذ فاذا دخلت عليه همزة النقل يتعدى

الى ثلاثة

الى ثلاثة والمفعول الاول هو الذي كان فاعلا قبل دخول الهمزة على ما علم في باب اعلم وارى وقد يحذف المفعول الثالث كثيرا اذا علم كما في هذا البيت فان التقدير اسقى الله الغيث عدوات الوادي ما تحتاجه . نعم منهم من يقول ان اسقى وسقى لغتان وكان الشارح اختار البناء على الاول اما لانه يرى ارجحيته لما ذكرنا واما لانه يكفي التمثيل بما ذكر لكن في تفسير القاضي البيضاوي واسقى وسقى لغتان وقيل اسقاه جعل له سقيا وهو يخالف ذلك التفسير اي جعله ساقيا إلّا ان يرد اليه بنوع تاويل . واعلم ان ما قررناه نظير ما ذهب اليه السهيلي في الروض الانف في سرى فانه اختار ان سرى لازم واسرى متعد حذف مفعوله فتامل (قوله او ملابسه) عطف على ضميره وضميره لضميره وضمير ضميره للفاعل والملابس هو الاسم الظاهر الملتبس بضمير الفاعل (قوله لانثى) اي مونث حقيقة او مجازا او مؤول به او مخبر به عنه او مضاف اليه مقدر الحذف نحو التفتت الغزالة واشرقت الغزالة واتته كتابي وقد خاب من كانت سريرته الغدر و-كما اشرقت صدر القناة من الدم - هذا والمراد تاء تانيث ساكنة لانه المتبادر عند الاطلاق كما قيد بذلك في التسهيل فلا تدخل تاء قائمة امه ولذلك قال تلي الماضي وهي مختصة بالماضي وضعا لاستغناء الامر بالياء كاضربي والمضارع بها كتفعلين وبتاء المضارعة (قوله إلّا ان الفاعل لما كان كجزء من الفعل الخ) قيل ان الفاعل حينئذ كآخر كلمة فلم لم تدخله التاء ولك ان تقول انه للتنبيه منهم على انهم يجعلوا الفعل والفاعل ككلمة ولا ينبه على ذلك ادخال التاء على الفاعل . واجيب بان بعض افراد الفاعل تانيثه لفظي كفاطمة فلو لحقته التاء لاجتمع علامتا تانيث وحمل الباقي عليه وبانها لو لحقت الفاعل لعارضها اعرابه اذا كان معربا لانه لا ينبغي ترك اعرابه لفظا محافظة على سكون التاء الاصلي ولو اعرب فات ما هو حقها من السكون وان جرى الاعراب على ما قبلها كانت بمنزلة الاعراب في وسط الكلمة . والاوجه ان الغرض التنصيص على تانيث الفاعل وليس ذلك إلّا بادخالها على الفعل لان تانيث الفاعل قد يكون لفظيا والمعنى مذكر ليس إلّا وقد يكون لفظيا وهو مشترك بين المذكر والمونث نحو ربعة وقد يسمى المذكر باسم المونث فلو دخلته لتجاذبتها تلك الاحتمالات فاحتاطوا للتنصيص بادخالها على الفعل البريء من ذلك ولذلك لم يدخلها في نحو قمت بكسر التاء لعدم احتمال غير التانيث حينئذ على ان التحقيق ان تقول لا ينبغي التعرض هنا لازيد من كون مقتضى كون التانيث في الفاعل ان تكون التاء فيه وساغ كونها في الفعل لكون الفاعل كجزء منه كما فعل الشارح فقد علم في باب علامات الافعال ان الساكنة من خصائص الفعل والمتحركة من خصائص الاسم ليعادل خفة السكون ثقل التركيب وثقل التحريك خفة البساطة . واعلم انه ذكر الشيخ الاثير انه لا يوجد الفرق بها في لسان الفرس والترك بل المذكر والمونث في ذلك سواء اتكالا على القرائن قال وهذا احسن ما يعتذر به عن التذكير في قوله تعالى « فلما راى الشمس بازغة قال هذا ربي » اشارة بلفظ هذا المذكر لكونه حكاية قول ابراهيم عليه السلام ولم يكن في لسانه فرق بينهما فحكي قوله على حسب لغته وقد توافقا لسانا العرب والحبشة في لحاقها الماضي دالة على تانيث المسند اليه فتنبه ودع كلمات الناظرين (قوله او فعل فاعل ظاهر متصل) التقييد بمتصل ماخوذ من - وقد يبيح

واما وجوبا كما اذا فسر بما بعد الفاعل من فعل مسند الى ضميره او ملابسه نحو « وان احد من المشركين استجارك » وهلا زيد قام ابوه اي وان استجارك احد استجارك وهلا لابس زيد قام ابوه إلّا انه لا يتكلم به لان الفعل الظاهر كالبدل من اللفظ بالفعل المضمر فلا يجمع بينهما (وتاء تانيث تلي الماضي اذا * كان لانثى) لتدل على تانيث الفاعل وكان حقها ان لا تلحقه لان معناها في الفاعل إلّا ان الفاعل لما كان كجزء من الفعل جاز ان يدل ما اتصل بالفعل على معنى في الفاعل كما جاز ان يتصل بالفاعل علامة رفع الفعل في الافعال الخمسة وسواء في ذلك التانيث الحقيقي (كابت هند الاذى) والمجازي كطلعت الشمس (وانما تلزم) هذه التاء من الافعال (فعل) فاعل (مضمر * متصل) سواء عاد على مونث حقيقي كهند قامت والهندان قامتا او مجازي كالشمس طلعت والعينان نظرتا (او) فعل فاعل ظاهر متصل (مفهم ذات حر) اي ذات فرج وهو المونث الحقيقي كقامت هند وقامت الهندان وقامت الهندات فيمتنع هند قام والهندان قاما والشمس طلع والعينان نظرا وقام هند وقام الهندان وقام الهندات وقد افهم ان التاء لا تلزم في غير هذين الموضعين فلا تلزم في المضمر المنفصل نحو هند ما قام إلّا هي وما قام إلّا انت ولا في الظاهر المجازي التانيث نحو طلع الشمس ولا في الجمع غير ما ذكر على ما سياتي بيانه * تنبيهان * الاول يضعف اثبات التاء مع المضمر المنفصل * الثاني تساوي هذه التاء

في اللزوم وعدمه تاء مضارع الغائبة والغائبتين (وقد يبيح الفصل) بين الفعل وفاعله الظاهر الحقيقي التانيث (ترك التاء) كما (في * نحو اتى القاضي بنت الواقف)

وقوله لقد ولد الاخيطل ام سوء

وقوله ان امرءًا غره منكن واحدة
بعدي وبعدك في الدنيا لمغرور

والاجود الاثبات (والحذف مع فصل بالا فضلا) على الاثبات (كما زكى إلّا فتاة ابن العلا) اذ معناه ما زكى احد إلّا فتاة ابن العلا ويجوز ما زكت نظرا الى اللفظ وخصه الجمهور بالشعر كقوله

ما برئت من ريبة وذم في حزبنا إلّا بنات العم

وقوله فما بقيت إلّا الضلوع الجراشع قال الناظم والصحيح جوازه في النثر ايضا وقد قرئ « فاصبحوا لا ترى إلّا مساكنهم » « ان كانت إلّا صيحة واحدة » (والحذف قد ياتي) مع الظاهر الحقيقي التانيث (بلا فصل) شذوذا حكى سيبويه قال فلانة (ومع * ضمير ذي) التانيث (المجاز) الحذف (في شعر وقع) ايضا كقوله

فاما تريني ولي لمة فان الحوادث اودى بها

وقوله فلا مزنة ودقت ودقها ولا ارض ابقل ابقالها

(والتاء مع جمع سوا السالم من * مذكر) والسالم من مونث كما مر (كالتاء مع) المونث المجازي وهو ما ليس له فرج حقيقي مثل (احدى اللبن) اعني لبنة فكما تقول سقطت اللبنة وسقط اللبنة تقول قامت الرجال وقام الرجال وقامت الهنود وقام الهنود وقامت الطلحات وقام الطلحات فاثبات التاء لتاوله بالجماعة وحذفها لتاوله بالجمع

الفصل ترك التاء ... - لا من متصل الاول كما لا يخفى وان خفي (قوله في اللزوم وعدمه) لا يخفى انه يندرج تحت مضمون في اللزوم البيت قبله وتحت عدمه التساوي في الاحكام الاتية في الانفصال من قوله وقد يبيح الفصل الخ (قوله في نحو) زيادة كلمة في الخ للتنبيه على المكان الذي يظهر فيه تاثير الفصل المذكور للاباحة فيخرج نحو ابهج الارض الشمس فان ترك التاء هنا ليس مما اباحه الفصل المذكور كما علم من قوله - ... او مفهم ذات حر - ونحو ما قام إلّا هند كما يعلم من قوله - والحذف مع فصل بالا الخ وكلمة في نحو لادخال غير المثال من امثلة الفصل المذكور واخراج ما عدا ما فيه من الفصول ونحوه مما تقدم وكلمة كما لتمثيل الفصل الكلي فان كلمة ما موقعها الفصل لينتظم الكلام . وبالجملة فالمذكور في المتن قاعدة موضوعها الفصل الكلي وجزئياتها التي يمثل بها لها توضيحا هي الفصول المخصوصة لا مواقع ما تتحقق فيه تلك الفصول المدخلة بفي نحو فلذلك زاد الشارح كما فالمعنى وقد يبيح الفصل بين الفعل وفاعله ترك التاء مثال ذلك الفصل الكلي الفصل الجزئي الواقع في - اتى القاضي بنت الواقف - ونحوه من كل مثال تحقق فيه الفصل فتدبره فانه جيد تندفع به اوهام الناظرين (قوله حكى سيبويه الخ) لم يستشهد بتمنى ابنتاي الخ لاحتمال ان اصله تتمنى الخ تدبر (قوله التانيث المجازي) الشمس لا ينسب لها التانيث إلّا مجازا في الاصل وان شاع بعد واما نسبة المجاز لتانيثها فحقيقة كما هو بين والمعنى ومع الضمير الواقع على ذي التانيث المجازي لا الحقيقي الخ وهذا في غاية الظهور ومع ذلك فقد خلط فيه الناظرون بما لا ينبغي ان يسمع (قوله وقع ايضا) الظاهر ربطه بوقع لا بفي شعر ولا يسوغ ان يربط بفي شعر وربما ساغ ربطه بالحذف او بضمير الخ تدبر (قوله والسالم من مونث) كلمة السالم عطف على السالم المضاف لسوى وهو واقع على الجمع اذ هو فرد من افراد جمع المستثنى منه فان الاستثناء متصل فالمعنى والتاء مع كل جمع كالتاء مع احد اللبن لا الجمع السالم من مذكر والجمع السالم من مونث فيخرج من هذا نحو طلحات ويدخل في عموم افراد المستثنى منه ويجوز فيه الوجهان ولذا مثل به الشارح لما يجوز فيه الوجهان (قوله وهو ما ليس له فرج حقيقي) ادرج كلمة حقيقي للتنبيه على انه لا يضر في تحقق المونث المجازي وانتفاء المونث الحقيقي ما لو نزل مثلا شيء مما لا فرج له منزلة ما له فرج واثبت له فرج مجازي بالعلاقة والقرينة . وعبارات ايمة هذا الشان بالتانيث الحقيقي والمجازي والفرج الحقيقي والمجازي اكثر من ان يذكر . فما قيل لا حاجة الى قيد الحقيقي اذ ليس الفرج منقسما الى حقيقي ومجازي ليس بشيء (قوله وحذفها لتاوله بالجمع) وقع في شرح التسهيل للدماميني ان الحذف اجود لكون التانيث فيها تاويليا بالجماعة ولم يعتبر التانيث الحقيقي

لافرادي

الافرادي الذي كان في الفرد كال نسوة لازالة المجازي الطاري لحكم الحقيقي ازالته التذكير الحقيقي في رجال فكان في كلام الشارح اشارة الى رده بان التاويل في الصورتين معا لا في التانيث فقط حتى يترجح عليه الحذف فيستويان (قوله وكذا تفعل باسم الجمع) مثله اسم الجنس الجمعي في ذلك (قوله اوجب التذكير الخ) اي لان التانيث في الاول والثاني انما كان بتاويل الجماعة والجمع وهو غير لائق مع سلامة نظم الواحد المذكر الموجب لعدم التاء والواحد المونث الموجب لها (قوله بان البنين والبنات لم يسلم فيهما الخ) يريد انه ليس من محل الخلاف بل من محل الاتفاق لكونه يعامل معاملة جمع التكسير من جهة ان الاصل بنو فحذفت اللام وزيدت الواو والنون في التذكير والالف والتاء في التانيث (قوله وبان التذكير في جاءك للفصل) يريد ان الاحتجاج بالاية على جواز الوجهين غير صحيح لانها ليست من مسئل النزاع اذ جواز التذكير فيها انما هو للفصل بالمفعول وتقدم ما دل على انه جيد وان كان التانيث اجود منه فتكون الاية مخرجة على وجه جيد غيره اجود منه قرا به النبي صلى الله عليه وسلم وبلغ به القراء السبعة تواترا فقرءوا به وليس يمكن واحدا منهم ان يقرا بالتانيث حينئذ والّا لكان مبدلا له ومن بدله بعد ما سمعه فانما اثمه على الذين يبدلونه . كيف وهم في الدرجة العالية من العدالة بل ذكر السعد في حواشي الكشاف انه لا يمتنع اجماع السبعة على احد الجائزين وان كان مرجوحا كقوله تعالى «وجمع الشمس والقمر» لان المختار جمعت لكون الفاعل مونثا غير حقيقي بلا فاصل . فاندفع ما قيل ان الارجح اذا كان الفصل بغير إلّا الاثبات وتركه مرجوح وقد اجمع القراء السبعة على تركه فيلزم اجتماع السبعة على مرجوح (قوله او لان الاصل النساء المومنات) يعني ان فاعل جاء في الاصل هو النساء وقد تقدم انه مما يجوز فيه الوجهان إلّا انه اقيمت صفته مقامه واعربت فاعلا فيجوز فيها ايضا الوجهان لتلك الاقامة (قوله او لان ال مقدرة بالتي) اي لان مدخولها قصد منه التجدد والحدوث لا الدوام والثبوت لان الاية نزلت يوم الفتح حين فرغ رسول الله صلى الله عليه وسلم من بيعة الرجال واخذ في بيعة النساء وتلك حالة حدوث الايمان وتجدده اي اذا جاءك اللاتي حدث منهن الايمان وتجدد بعد ان لم يكن فبايعهن الخ وقولهم ال الداخلة على المومن والكافر ليست موصولة لان الصلة ليست للتجدد مرادهم في نحو زيد مومن وعمرو كافر مما لم تقم فيه قرائن الحدوث لا دائما فما قيل انه غير صحيح لان ال في نحو المومن والكافر معرفة لكون الوصف للثبوت والدوام لا للتجدد وهم (قوله والاصل في المفعول ان ينفصلا) ليست هذه الجملة مستغنى عنها بما قبلها لانه لا يلزم من كون الاصل في الفاعل الاتصال ان يكون الاصل في المفعول الانفصال لاحتمال ان يكون اصلا فيهما على معنى

وكذا تفعل باسم الجمع كنسوة ومنه «وقال نسوة في المدينة» * تنبيه * حق كل جمع ان يجوز فيه الوجهان إلّا ان سلامة نظم الواحد في جمعي التصحيح اوجبت التذكير في نحو قام الزيدون والتانيث في نحو قامت الهندات وخالف الكوفيون فجوزوا فيهما الوجهين ووافقهم في الثاني ابو علي الفارسي واحتجوا بقوله «آمنت به بنو اسرائيل اذا جاءك المومنات» وقوله

فبكى بناتي شجوهن وزوجتي ... والظاعنون الي ثم تصدعوا

واجيب بان البنين والبنات لم يسلم فيهما نظم الواحد وبان التذكير في جاءك للفصل او لان الاصل النساء المومنات او لان ال مقدرة باللاتي وهو اسم جمع (والحذف في نعم الفتاة) وبئس الفتاة (استحسنوا) اي راوه حسنا (لان قصد الجنس فيه بين) فالمسند اليه الجنس وال في الفتاة جنسية خلافا لمن زعم انها عهدية ومع كون الحذف حسنا الاثبات احسن منه (والاصل في الفاعل ان يتصلا) بالفعل لانه كجزء منه الا ترى ان علامة الرفع تتاخر عنه في الافعال الخمسة (والاصل في المفعول ان ينفصلا) عنه بالفاعل لانه فضلة (وقد يجاء بخلاف الاصل)

فيتقدم المفعول على الفاعل اما جوازا واما وجوبا وقد يمتنع ذلك كما سياتي (وقد يجي المفعول قبل الفعل) وفاعله وهو ايضا على ثلاثة اوجه جائز نحو فريقا هدى وواجب نحو من اكرمت وممتنع ويمنعه ما اوجب تاخره او توسطه على ما سياتي بيانه (واخر المفعول) عن الفاعل وجوبا (ان لبس حذر) بسبب خفاء الاعراب وعدم القرينة اذ لا يعلم الفاعل من المفعول والحالة هذه الّا بالرتبة كما في نحو ضرب موسى عيسى وابني اخي فان امن اللبس لوجود قرينة جاز التقديم نحو ضربت موسى سلمى واضنت سعدى الحمى * تنبيـــــه * ما ذكره الناظم هو ما ذهب اليه ابن السراج وغيره وتظافرت عليه نصوص المتاخرين ونازع في ذلك ابن الحاج في نقده على ابن عصفور فاجاز تقديم المفعول والحالة هذه محتجا بان العرب تجيز تصغير عمر وعمرو على عمير وبان الاجمال من مقاصد العقلاء وبانه يجوز ضرب احدهما الاخر وبان تاخير البيان الى وقت الحاجة جائز عقلا وشرعا وبانه قد نقل الزجاج انه لا اختلاف في انه يجوز في نحو « فما زالت تلك دعواهم » ان تكون تلك اسم زال ودعواهم الخبر والعكس قلت وما قاله ابن الحاج ضعيف لانه لو قدم المفعول واخر الفاعل والحالة هذه لقضى اللفظ بحسب الظاهر بفاعلية المفعول ومفعولية الفاعل فيعظم الضرر ويشتد الخطر بخلاف ما احتج به فان الامر فيه لا يودي الى مثل ذلك وهو ظاهر (او اضمر الفاعل) اي واخر المفعول عن الفاعل ايضا وجوبا ان وقع الفاعل ضميرا (غير منحصر)

انه ان اتصل الفاعل بالفعل جاء على اصله وان اتصل المفعول بالفعل فالفعل جاء على الاصل اي لا يخرج عن الحالة الاصلية الّا اذا اتصل بغيرهما . هذا والظاهر من المفعول المفعول به اذ هو المتبادر عند الاطلاق وهو الذي بنينا عليه ما ذكرنا ويحتمل ان يراد ما هو اعم فيتناول المفعول معه ايضا الّا انه لا يخرج عن تلك الاصالة لما انه لا يتقدم على الفاعل اصلا ولا يضر ذلك قوله ... وقد يجي المفعول الخ لكونه لا تتوقف صحته على ان يراد يجاء في سائر المفاعيل (قوله فيقدم المفعول الخ) عطفه على كلام المصنف بالفاء اشارة الى انه ماخوذ منه وذلك لان المجيء الماخوذ من يجاء شامل للوجوب نحو « واذا ابتلى ابراهيم ربه » وضربني زيد وما ضرب عمرا الّا زيد والجواز نحو « جاء ءال فرعون النذر » وكلمة قد اقتضت انهما قد ينتفيان معا وهو المعني بالامتناع نحو ضربته وضرب موسى عيسى وما ضرب زيد الّا عمرا وسياتي تفصيل ذلك (قوله قلت وما قاله ابن الحاج ضعيف الخ) هذا المطلب من المداحض فنقول ما عندي فيه . اعلم ان دلالة التراكيب على ثلاثة انحاء فانها اما بالاجمال او بالالباس او بالبيان يتحقق الاول بان يوجد معنيان مثلا دلالة اللفظ على كل منهما بالسوية لا اظهرية له في احدهما ولم يرد الّا واحد منهما ولم تنصب قرينة عليه ويتحقق الثاني بان يوجد معنيان مثلا دلالة اللفظ على احدهما اظهر من الاخر والذي اريد منهما هو الخفي من اللفظ ولا قرينة فان نصبت القرينة فالثالث . ثم الغرض قد يتعلق بالاول فيقصد تحيير السامع وتشكيكه وقد يتعلق بالثاني فيقصد ايقاعه في الخطا وغشه وقد يتعلق بالثالث فتنصب القرائن ويطلع على المراد وهذا هو الكثير جدا لاسيما في محاورات العرب وخطاباتهم في بياعهم وشراءاتهم ونحو ذلك الملحوظ على انه غاية لهذا الفن كما هو مشهور الّا ان هذا على قسمين الاول ان يوتى باللفظ من اول مرة مصحوبا بالقرينة وهو الاشيع والثاني ان يوتى به مجردا عنها واذا جاء وقت الحاجة لها اوتي بها وهذا القسم جائز عقلا باتفاق وشرعا على الاصح خلافا للمعتزلة وكثير من الحنفية وابي اسحاق المروزي والصيرفي . واذا علمت هذا فاذا اوتي بفعل وفاعل ومفعول وبين ان الفعل لا يلتبس بواحد منهما فان كان الاعراب ظاهرا فالامر ظاهر وان لم يكنه فان قصد غش المخاطب وايقاعه في الخطا صح مطلقا ان يوخر الفاعل ويقدم المفعول بل ربما يقال انه يجب وهذا هو الالباس لا الاجمال على ما سمعت الّا ان هذا لندوره في المحاورات لا ينص على حكمه على هذا الوجه وان قصد ان يبين المراد كما هو الشائع في المخاطبات فاما ان تنصب قرينة اجنبية تبين الفاعل من المفعول واضحة نحو اضنت سعدى الحمى وارضعت الصغرى الكبرى فيسوغ ان يوخر الفاعل قطعا والّا فلا بد من المحافظة على الرتبة لتكون هي القرينة الدالة على المراد القائمة مقام الاعراب في ذلك . وقد جرينا في جعل الاقسام ثلاثة على الاصطلاح الاصولي وان كان النحاة على خلافه على ما تستقبله منا ان شاء الله تعالى . هذا هو التحقيق الذي رءاه المصنف وابن السراج وابن عصفور ونصوص المتاخرين المتضافرة ولعمري انه في غاية من الاتقان . واما ما وقع في النقد الاشبيلي المسمى بشد الديار * على جحفلة الحمار * من اعتراضه فكلام اسفر عن قلة عدل وانصاف * وكثرة جور واعتساف * وكم من بريء ملوم * وعند الله تجتمع الخصوم * وذلك ان قوله العرب تجيز

تصغير عمرو على عمير غير صحيح هنا * اما اولا فلانه ان اراد به انه يدل على ان حذف اللبس لا يعلل به حكم في هذا الفن اصلا فباطل لما انه علة اعراب الكلم قطعا بل وغير ذلك من مسائل كثيرة على ما سيجيء وان اراد انه لا يكون علة مطردة فلا ضرورة فيه فان غالب علل اهل هذا الفن كذلك بل الفنون الادبية كلها من ذلك القبيل على ما هو الحق وان اراد انه ليس كل لبس يضر كان مسلما ولكنه لا ينتفع به * واما ثانيا فلان اللبس في عمير له دافع لما انه لا يلغى في تركيب على انه مسند او مسند اليه مثلا إلّا لمن هو عالم بوضعه من حيث وضعه العلمي وبعد ذلك لا يبقى لبس بخلاف ضرب موسى عيسى فان سامعه بعد معرفة وضع الالفاظ المفردة لا يرتفع عنه اللبس وتحقيق ذلك ان اللبس المذكور في عمير نظيره اللبس في موسى او عيسى من حيث الاشتراك اللفظي فيبقى اللبس من حيث الفاعلية والمفعولية ليس في عمير ما يقابله * واما ثالثا فلان حالة لبسه قليلة فان الاسم وان كان يصغر إلّا ان ذلك يقل في المحاورات بالنسبة لمقابله ولا كذلك تقييد الافعال بفواعلها ومفعولاتها وقوله الاجمال من مقاصد العقلاء ان اراد به انه يقع وقوعا غير ممتنع على ما هو معنى المطلقة العامة فمسلم لكنه لا ينفعه في شيء وان اراد به الاستمرار على ما هو معنى الدائمة ولو عند تعلق الغرض ببيان المراد كما هنا على ما هو الحال في المحاورات كان ممنوعا منعا ظاهرا على ما بينا . وقوله وبانه يجوز ضرب احدهما الاخر ان اراد انه يجوز في مقام تعلق الغرض بان احدا ضارب والاخر مضروب على ما يشعر به التعبير باحد وءاخر كان مسلما لكنه ليس فيه نفع وان اراد انه يجوز في مقام تعلق الغرض ببيان ان الضارب زيد بخصوصه والمضروب عمرو بخصوصه كما هو المقصود في ضرب موسى عيسى كان ظاهر البطلان . واما « فما زالت تلك دعواهم » فان المبتدا عين الخبر والمعنى المقصود انهم استمروا على قولهم يا ويلنا انا كنا ظالمين وهو لا يتغير على الاحتمالين اللذين ذكرهما فاللبس لم يتجاوز اللفظ بخلاف نحو ضرب موسى عيسى . بقي ان طائفة كثيرة من المتاخرين ومنهم المحققون تضافروا على الجواب عن نقد صاحب النقد بانه مبني على عدم الفرق بين اللبس الموجود هنا وهو ان يسبق الى الفهم خلاف المراد وبين الاجمال وهو ان يقف الذهن فلا يحكم بشيء وانا لا اراه صحيحا فان التفرقة المذكورة لاهل الاصول وليست لاهل هذا الفن وكتبهم محشوة بذلك كالمغني وشروح التسهيل ونحو ذلك من مشهوراتهم وغيرها ولذا بنى ابن الحاج كلامه على عدم الفرق بينهما وقد قال المصنف مشيرا الى نحو رغبت ان تفعل ... مع امن لبس كعجبت ان يدوا - مع ان ذلك مما يقول اهل الاصول فيه انه اجمال وسترى في كلام المصنف والشارح وكذا المصرح اطلاق اللبس على كثير من مثل ذلك وقالوا انما دخل الاعراب الاسماء لدفع الالتباس الحاصل فيها لاعتوار المعاني المختلفة ويمثلون ذلك بنحو ما احسن زيد وما اشد الحر ونحو ذلك وظاهر انه قبل الاعراب من قبيل المجمل لا الملبس . وقالوا ان الفعل المضارع تعتوره المعاني المختلفة فيقع فيه الالتباس كالاسم في نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن فلذلك اعرب وظاهر انه قبل الاعراب من قبيل المجمل لا الملبس . وقالوا ان نحو ضارب لا يضاف إلّا الى المفعول اذ لو كان تارة يضاف الى الفاعل وتارة الى المفعول البس وظاهر انه اذا قيل ضارب زيد يحتمل المعنيين على حد سواء بناء على الظاهر فيكون اجمالا

لا لبسا . قال صاحب البسيط انضاف اسم الفاعل المتعدي الى المفعول دون الفاعل لان اضافته
الى الفاعل والمفعول تفضي الى اللبس لعدم تعين المضاف اليه بخلاف الصفة المشبهة واسم الفاعل
من اللازم فانه لا لبس في اضافته الى فاعله لتعينه فجازت اضافته لذلك . وقالوا انه لو
كانت صيغة اسم فاعل فعل وافعل على وزن مفعل لالبس وظاهر انه لو كان كذلك لكان
اجمالا . قال صاحب البسيط كان قياس اسم المفعول من الثلاثي نحو ضرب وقتل على مفعل
بان يقال مقتل ومضرب ليكون جاريا على يضرب ويقتل إلّا انه عدل عنه الى مفعول لئلا
يلتبس باسم المفعول من افعل نحو مكرم ومضرب من اكرم واضرب وخص الثلاثي بالزيادة لقلة
حروفه . وقالوا لا يبنى افعل التفضيل من المبني للمفعول لئلا يلتبس به من الفاعل وظاهر انهم
لو بنوه منهما معا لكان سامع قولنا زيدا اضرب من عمرو يجوز الاحتمالين على حد سواء فيكون
اجمالا . قال صاحب البسيط قياس التفضيل بافعل ان يكون على الفاعل نحو زيد فاضل
وعمرو افضل منه لا على المفعول نحو خالد مفضول وعمرو افضل منه لانهم لو فضلوا على الفاعل
والمفعول لالتبس التفضيل على الفاعل بالتفضيل على المفعول فلما كان يفضي الى اللبس كان
التفضيل على الفاعل اولى لانه كالجزء من الفعل والمفعول فضلة فكان التفضيل على ما هو كالجزء
اولى من التفضيل على الفضلة . وقالوا ان عدم جر ما لا ينصرف بالكسرة لئلا يلتبس بالمضاف
لياء المتكلم محذوفة وبالمبني على الكسر . وحينئذ فاذا قلت مررت باحمد احتمل منع الصرف
والبناء على الكسر والاضافة للياء احتمال المجملات اما بالنسبة للثلاثة او لاثنين قال في البسيط
الجمهور على ان الصرف عبارة عن التنوين وحده وعلة منع الصرف انما ازالت التنوين خاصة
وليس الجر من الصرف وانما حذف مع التنوين كراهة ان يلتبس بالاضافة الى ياء المتكلم
لانه حكى حذف ياء المتكلم وابقاء الكسرة في غير النداء قال - شرقت دموع بهن فهي سجوم -
وكراهة ان يلتبس بالمبنيات على الكسر نحو حذام . وقالوا ان نحو صعب لو قيل فيه صعاب
لالتبس المذكر بالمونث وظاهر انه حينئذ من قبيل الاجمال . قال في البسيط تكسير الصفة
ضعيف لانها اذا كسرت التبس فيها صفة المذكر بصفة المونث في بعض الصور عند حذف
الموصوف نحو قامت الصعاب يحتمل الرجال والنساء واذا جمعت بالواو والنون او الالف والتاء
انتفى اللبس . وقالوا يضم اول مضارع اكرم ولا يفتح كاول مضارع ضرب دفعا للالتباس وظاهر انه
حينئذ من المجملات . قال ابن فلاح في المغني انما ضم حرف المضارعة في الرباعي دون غيره خيفة
التباس الرباعي بزيادة الهمزة بالثلاثي نحو ضرب يضرب واكرم يكرم لان الهمزة من الرباعي
تزول مع حرف المضارعة فلو فتح حرف المضارعة لم يعلم امضارع الثلاثي هو ام مضارع
الرباعي . وقالوا تقول متعجبا ما احسننا بلا ادغام ونافيا ما احسنا بالادغام ولو ادغمت فيهما التبس
وظاهر انه حينئذ يكون مجملا . قال الخفاف في شرح الايضاح تقول في التعجب ما احسننا
وفي النفي ما احسنا وفي الاستفهام ما احسننا لا تدغم في التعجب ولا في الاستفهام لئلا يلتبس
احدهما بالاخر والنفي بهما . وقالوا انك لا تنصب على الاختصاص النكرة في نحو نحن قوم
نفعل كذا لان النكرة لا تزيل لبسا . والظاهر ان الاحتمال بها يساوي الاحتمال بدونها
فيكون اجمالا على ما هو الظاهر . قال ابن النحاس في تعليقته على المقرب لا يجوز ان يأتي

المنصوب

المنصوب على الاختصاص من الاسماء المبهمة نحو انا هذا افعل كذا لان المنصوب انما يذكر لبيان الضمير فاذا ابهمت فقد جئت بما هو اشكل من الضمير وكذلك لا يجوز ان يوتى به نكرة فلا يقال نحن قوما نفعل كذا لان النكرة لا تزيل لبسا . وقالوا ان اسم الاشارة المنادى لو حذف منه حرف النداء فتقول في يا هذا هذا يلتبس المنادى بغيره وبين ان الاحتمالين متساويان فيكون اجمالا قال ابن فلاح في المغني انما امتنع حذف حرف النداء من اسم الاشارة عند البصريين لئلا تلتبس الاشارة المقترنة بقصد النداء بالاشارة العارية عن قصد النداء . وقالوا اذا نسبت لعبد شمس تقول شمسي لا عبدي لئلا يلتبس بالنسبة لعبد القيس وظاهر انه حينئذ من قبيل الاجمال وسياتي هذا كبعض مما تقدم للشارح وبقي في كتبهم من هذا النمط كثير يعرف ذلك واسع الاطلاع ولو منع مانع في بعض ما ذكرنا كونه متساوي الاحتمالات لم يقدر على منعه في الكل . واما جواب الشارح المحقق فليس الّا مجرد تفريق بين المواضع التي ذكرها ابن الحاج وبين هذه المسالة بالقوة والضعف من غير تعوض لمادتي الالباس والاجمال وانهما من حيث المعنى عينان او غيران فينتفع به الناظم وغيره بالنسبة لهذه المسالة وتبقى مسالة نحو رغبت ان تفعل يرجع فيها لما ذكرنا نحن . واما ما قيل ان هذا الجواب لا يجدي الناظم نفعا لانه اراد باللبس ما يشمل الاجمال كما سياتي في قوله - مع امن لبس - فيكون نقد ابن الحاج واردا عليه فليس على ما ينبغي . هذا ما سنح للفكر الفاتر والعقل القاصر والله ولي الانعام (قوله نحو اكرمتك واهنت زيدا) تكرير المثال للاشارة الى ان وجوب تاخير المفعول على الفاعل بمعنى عدم توسطه بينه وبين الفعل اعم من ان يمتنع تقدمه على الفعل كما في الاول او لا كما في الثاني (قوله وما ضربت الّا عمرا) الاولى ما ضرب زيد الّا اياه وانما ضرب عمرو اياه لان العموم في قوله السابق ظاهرا كان او مضمرا في المحصور فيه الموخر فاعلا او مفعولا (قوله الذي اجاز تقديم المحصور الخ) تقدم ان المصنف قال - ... وقد يسبق ان قصد ظهر - وزاد الشارح فاعلا كان او مفعولا وهو صريح في جواز ذلك السبق عند وجود شرطه ولا شك في انه مشعر بان له قائلا الّا انه لما لم يصرح به عقد الشارح التنبيه المذكور للتصريح بذلك القائل وانه الكسائي ولذلك قال الذي اجاز ولم يقل اجاز الكسائي فالتنبيه اصطلاحي وتفسير الاطلاق

نحو اكرمتك واهنت زيدا (وما بالا او بانما انحصر) من فاعل او مفعول ظاهرا كان او مضمرا (اخر) عن غير المحصور منهما فالفاعل المحصور نحو ما ضرب عمرا الّا زيد او الّا انا وانما ضرب عمرا زيد او انا والمفعول المحصور نحو ما ضرب زيد الّا عمرا وما ضربت الّا عمرا وانما ضرب زيد عمرا وانما ضربت عمرا (وقد يسبق) المحصور فاعلا كان او مفعولا غير المحصور (ان قصد ظهر) بان كان الحصر بالا وتقدمت مع المحصور بها نحو ما ضرب الّا زيد عمرا وما ضرب الّا عمرا زيد ومن الاول قوله

فلم يدر الّا الله ما هيجت لنا   عشية ءاناء الديار وشامها

وقوله

ما عاب الّا لئيم فعل ذي كرم   ولا جفا قط الّا جُبَّأٌ بطلا

ومن الثاني قوله

تزودت من ليلى بتكليم ساعة   فما زاد الّا ضعف ما بي كلامها

وقوله

ولما ابى الّا جماحا فواده   ولم يسل عن ليلى بمال ولا اهل

فان لم يظهر القصد بان كان الحصر بانما او بالا ولم تتقدم مع المحصور امتنع تقديمه لانعكاس المعنى حينئذ وذلك واضح * تنبيه * الذي اجاز تقديم المحصور بالا مطلقا هو الكسائي محتجا بما سبق وذهب بعض البصريين الى منع تقديم المحصور مطلقا واختاره الجزولي والشلوبين حملا لالا على انما وذهب الجمهور من البصريين والفراء وابن الانباري الى منع تقديم الفاعل المحصور واجازوا تقديم المفعول المحصور لانه في نية التاخير (وشاع) في لسان العرب تقديم المفعول الملتبس بضمير الفاعل عليه (نحو خاف ربه عمر) وقوله

جاء الخلافة او كانت له قدرا   كما اتى ربه موسى على قدر

لان الضمير فيه وان عاد على متاخر في اللفظ الّا انه متقدم في الرتبة

( وشذ ) في كلامهم تقديم الفاعل الملتبس بضمير المفعول عليه ( نحو زان نوره الشجر ) لما فيه من عود الضمير على متاخر لفظا ورتبة قال الناظم والنحويون الَّا ابا الفتح يحكمون بمنع هذا والصحيح جوازه واستدل على ذلك بالسماع وانشد على ذلك ابياتا منها قوله

ولو ان مجدا اخلد الدهر واحدا　من الناس ابقى مجده الدهر مطعما

وقوله　وما نفعت اعماله المرء راجيا　جزاءً عليها من سوى مَن له الامر

وقوله　جزى بنوه ابا الغيلان عن كبر　وحسن فعل كما يجزى سنمار

وقوله　كسا حلمه ذا الحلم اثواب سودد　ورقى نداه ذا الندا في ذرى المجد

وقوله　جزى ربه عني عدي بن حاتم　جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

وذكر لجوازه وجها من القياس وممن اجاز ذلك قبله وقبل ابي الفتح الاخفش من البصريين والطوال من الكوفيين وتاول المانعون بعض هذه الابيات بما هو خلاف ظاهرها وقد اجاز بعض النحاة ذلك في الشعر دون النثر وهو الحق والانصاف لان ذلك انما ورد في الشعر * تنبيهات * الاول لو كان الضمير المتصل بالفاعل المتقدم عائدا على ما اتصل بالمفعول المتاخر نحو ضرب ابوها غلام هند امتنعت المسالة اجماعا كما امتنع صاحبها في الدار وقيل فيه خلاف واختلف في نحو ضرب اباها غلام هند فمنعه قوم واجازه آخرون وهو الصحيح لانه لما عاد الضمير على ما اتصل بما رتبته التقديم كان كعوده على ما رتبته التقديم * الثاني كما يعود الضمير على متقدم رتبة دون لفظ ويسمى متقدما حكما كذلك يعود على متقدم معنى دون لفظ وهو العائد على المصدر المفهوم من الفعل نحو ادب ولدك في الصغر ينفعه في الكبر اي التاديب ومنه « اعدلوا هو اقرب للتقوى » اي العدل * الثالث يعود الضمير على متاخر لفظا ورتبة سوى ما تقدم في ستة مواضع المرفوع بنعم و بئس نحو نعم رجلا زيد و بئس رجلا عمرو بناءً على ان المخصوص مبتدا لخبر محذوف او خبر لمبتدا محذوف * الثاني ان يكون مرفوعا باول المتنازعين المعمل ثانيهما كقوله

جفوني ولم اجف الاخلاء انني　لغير جميل من خليلي مهمل

على ما سياتي في بابه * الثالث ان يكون مخبرا عنه فيفسره خبره نحو « ان هي إلَّا حياتنا الدنيا » * الرابع ضمير الشان والقصة نحو « قل هو الله احد » فاذا هي « شاخصة ابصار الذين كفروا » * الخامس ان يجر برب وحكمه حكم ضمير نعم و بئس في وجوب كون مفسره تمييزا وكونه مفردا كقوله

ربه فتية دعوت الى ما　يورث المجد دائبا فاجابوا

ولكنه يلزم ايضا الذكير فيقال ربه امراة لا ربها و يقال نعمت امراة هند * السادس ان يكون مبدلا منه الظاهر المفسر له كضربته زيدا قال ابن عصفور اجازه الاخفش ومنعه سيبويه وقال ابن كيسان هو جائز باجماع . اه .

* خاتمة * قد يشتبه الفاعل بالمفعول واكثر ما يكون ذلك اذا كان احدهما اسما ناقصا والاخر اسما تاما وطريق معرفة ذلك ان تجعل في موضع التام ان كان مرفوعا ضمير المتكلم المرفوع وان كان منصوبا ضميره المنصوب وتبدل من الناقص اسما بمعناه في العقل وعدمه فان صحت المسالة بعد ذلك فهي صحيحة قبله وإلَّا فهي فاسدة فلا يجوز اعجب زيد ما كره عمر وان اوقعت ما على ما لا يعقل لانه لا يجوز اعجبت الثوب ويجوز نصب زيد لانه يجوز اعجبني الثوب فان اوقعت ما على انواع من يعقل جاز رفعه لانه يجوز اعجبت النساء وتقول امكن المسافر السفر بنصب المسافر لانك تقول امكنني السفر ولا تقول امكنت السفر والله أعلم

---

فيه سواءٌ كان فاعلا او مفعولا لا سواءٌ ظهر القصد ام لا يدل على ذلك التفصيل في وذهب الجمهور . فما قيل كلام الشارح يوهم انه تقدمت اشارة الى ان هنالك قائلا بالجواز مطلقا والتنبيه معقود للتصريح به مع انه لم يتقدم اشارة الى ذلك فكان الظاهر اسقاط لفظ الذي ويكون التنبيه بمعناه اللغوي اي الايقاظ ليس بشيء فليتامل ( قوله وشذ ) اي جاز على شذوذ فان ذلك مذهب المصنف واما مذهب غيره المنع وما ورد مؤول كما يعلم مما سياتي ( قوله يعود الضمير على متاخر لفظا ورتبة سوى ما تقدم ) قد ذكر المصنف هذه الاشياء في باب الضمير في التسهيل فقال و يتقدم ايضا غير منوي التاخير ان جر برب . او رفع بنعم . او شبهها . او باول المتنازعين . او ابدل منه المفسر . او جعل خبره . او كان المسمى ضمير الشان عند البصريين وضمير المجهول عند الكوفيين ولا يفسر إلَّا بجملة خبرية مصرح بجزءيها خلافا للكوفيين في نحو ظننته قائما زيد وانه ضرب او قام وافراده لازم وكذا تذكيره ما لم يله مونث او مذكر شبيه به مونث او فعل بعلامة تانيث فيرجح تانيثه باعتبار القصة على تذكيره باعتبار الشان ويبرز مبتدا اواسما ومنصوبا في بابي ظن وان ويستكن في بابي كان وكاد . هذا كلامه . ولا يخفى ان صنيعه انسب ( قوله ان يكون مخبرا عنه ) اي بمفرد وبذا فارق ما بعده ( قوله قد يشتبه الفاعل بالمفعول ) اي قد يشتبه مَن صدر منه الفعل بمَن وقع عليه لا لفظ الفاعل بلفظ المفعول كما في ضرب موسى عيسى لظهور الاعراب هنا فيهما او في احدهما ( قوله واكثر ما يكون ذلك الخ ) محترزه قوله الاتي وتقول امكن المسافر الخ ( قوله اسما ناقصا ) قيل اراد به الاسم الموصول لانه لا تتم دلالته على معناه إلَّا بصلته *

## النائب عن الفاعل

قال الشيخ الاثير في شرح التسهيل الترجمة بالنائب عن الفاعل لم ارها لغير ابن مالك وانما عبارة النحويين فيه ان يقولوا باب المفعول الذي لم يسم فاعله ولا مشاحة في الاصطلاح . ومنه يعلم انه لم يعب ما ترجم به الناظم وانه لا معنى للرد عليه بان ما ترجم به الناظم اسلم من قول غيره اذ من افراده ما يعلم فاعله واسلم واخصر من قول ءاخرين المفعول الذي لم يسم فاعله على ان الكلام في ترجمة الباب ولم يعرف في النحاة من ترجم الباب بمفعول المجهول نعم كان الاولى للنحويين ان يختاروا ما عبر به المصنف من جهة ان اسماء ارباب الاصطلاحات من باب التوصيفات كما بينا سابقا وبالنظر اليه لا يدخل في عبارتهم الظرف وغيره مما ينوب عن الفاعل ولا يخرج دينارا من اعطى زيد دينارا وان كان لا يضر ذلك من جهة انه اسم اصطلاحي حصل مفهومه ووضع هو بازائه بحيث لا يخرج منه شيء منه ولا يدخل فيه شيء من غيره ولا مشاحة في الاصطلاح (قوله كالايجاز وتصحيح النظم) تصحيح النظم يتناول ما عبر عنه غيره بالتفعيل وهو اقامة وزن الشعر كقوله - عهدت مغيثا مغنيا من اجرته - والتوافق في اعراب القوافي خوفا من الاقواء والاسراف نحو قوله

وما المرء إلّا كالشهاب وضوءه  يحور رمادا بعد اذ هو ساطع

وما المال والاهلون إلّا ودائع  ولا بد يوما ان ترد الودائع

ودخل تحت الكاف التقارب في الاسجاع لئلا تبعد السجعة على اختها بعدا تنفر منه الطباع وتمجه الاسماع نحو قول الحريري في المقامات ما طلع هلال * وسمع اهلال * تامل (قوله والجهل) اعترضه الجمال ابن هشام بعدم اقتضاء الجهل به إلّا ان لا يصرح باسمه لا حذفه كيف ويسوغ في كل فعل اسناده الى الفاعل مشتقا من مصدره كسال سائل وقال قائل وهذا لا يعوزك في وقت وفيه ان هذا البحث ياتي كما اعترف به وقد صرح اهله بان الحال المقتضي للخصوصية على قسمين موجب وهو الغالب وغير موجب نحو اقتضاء استهجان التصريح بالاسم العلم موصولية المسند اليه فانهم جعلوه مقتضيا لموصوليته مع انه يحصل السلامة منه بغير الموصولية من اسم الاشارة ونحوها والجهل المذكور من هذا القبيل واما ما اجيب به مما وقع في عروس الافراح انه راى بخط والده التقي رحمهما الله ما نصه يقال جاء شيء ولا يقال جاء جاء وان كان اخص من شيء لكون جاء مسندا فيه والمسند اليه الفاعل ومعرفة المسند اليه سابقة على المسند فمتى عرف المسند كالمجيء لم تبق في الاسناد فائدة والشيء قد لا يعرف مجيئه فمبني على ان معرفة المسند اليه يجب ان تكون قبل معرفة المسند . وفي الحواشي الشريفة على المطول انه غير واجب مع ان اطلاق انه لا يقال جاء جاء يمنعه قوله تعالى « سال سائل » . واعلم انه قال الشيخ الاثير قال شيخنا ابو الحسن ابن الصائغ هذا اي ذكر اغراض الحذف من هذيان المتاخرين ولا فرق بين طلب علة ذلك وبين طلب علة بناء الفعل للفاعل . وفي المغني ان هذا تطفل من النحويين على صناعة البيان (قوله فيما له من الاحكام) ينبغي ان تكون ما للجنس وكذا الاحكام فقد قال الشيخ الاثير في شرح التسهيل انما ينوب عنه في الرفع ووجوب تاخيره عن الرافع والتنزل منزلة الجزء

(النائب عن الفاعل)

(ينوب مفعول به عن فاعل) حذف لغرض اما لفظي كالايجاز وتصحيح النظم او معنوي كالعلم به والجهل والابهام والتعظيم والتحقير والخوف منه او عليه وسياتي انه ينوب عن الفاعل اشياء غير المفعول به لكن هو الاصل في النيابة عنه (فيما له) من الاحكام كالرفع والعمدية ووجوب التاخير

وغير ذلك ( كنيل خير نائل ) فخير نائب عن الفاعل المحذوف اذ الاصل نال زيد خير نائل نعم النيابة مشروطة بان يغير الفعل عن صيغته الاصلية الى صيغة توذن بالنيابة ( فاول الفعل ) الذي تنبيه للمفعول ( اضمم ) مطلقا ( و ) الحرف ( المتصل * بالاخر منه ( اكسر في مضي كوصل ) ودحرج ( واجعله ) اي المتصل بالاخر ( من مضارع منفتحا * كينتحي المقول فيه ) عند البناء للمفعول ( ينتحى * و ) الحرف ( الثاني التالي تا المطاوعة ) وشبهها من كل تاء مزيدة ( كالاول اجعله بلا منازعة ) تقول تدحرج الشيء وتغوفل عن الامر باتباع الثاني للاول في الضم ( وثالث ) الفعل ( الذي ) بدي ( بهمز الوصل * كالاول اجعلنه كاستحلي ) الشراب واستخرج المال فتتبع الثالث ايضا للاول في الضم ( واكسر او اشمم فا ) فعل ( ثلاثي اعل * عينا ) واويا كان او يائيا فقد قرئ « وقيل يا ارض ابلعي ماءك و يا سماء اقلعي وغيض الماء » بهما والاشمام هو الاتيان على الفاء بحركة بين الضم والكسر وقد يسمى روما ( وضم جا ) في بعض اللغات ( كبوع ) وحوك ( فاحتمل ) كقوله

ليت وهل ينفع شيئا ليت ليت شبابا بوع فاشتريت

وكقوله

حوكت على نيرين اذ تحاك تختبط الشوك ولا تشاك

* تنبيه * اشار بقوله فاحتمل الى ضعف هذه اللغة بالنسبة للغتين الاوليين وتعزى لبني فقعس وبني دبير ( وان بشكل ) من هذه الاشكال ( خيف لبس يجتنب ) ذلك الشكل ويعدل الى شكل ءاخر لا لبس فيه فاذا اسند الفعل الثلاثي المعتل العين بعد بنائه للمفعول الى ضمير متكلم او مخاطب فان كان يائيا كباع من البيع اجتنب كسره وعدل الى الضم او الاشمام لئلا يلتبس بفعل الفاعل نحو بعت العبد فانه بالكسر ليس الا وان كان واويا كسام من السوم اجتنب ضمه وعدل الى الكسر او الاشمام لئلا يلتبس بفعل الفاعل نحو سمت العبد فانه بالضم ليس الا * تنبيه * ما ذكره من وجوب اجتناب الشكل الملبس على ما هو ظاهر كلامه هنا وصرح به في شرح الكافية لم يتعرض له سيبويه بل ظاهر كلامه جواز الاوجه الثلاثة مطلقا ولم يلتفت للالباس

وامتناع الحذف ولا يجري مجراه في العامل لان الفاعل يرتفع باسم الفاعل وبالظرف والمجرور والامثلة والجامد الجاري مجرى المشتق ولا يرتفع اسم المفعول الذي لم يسم فاعله الا بالفعل واسم المفعول وفي ارتفاعه بالمصدر المنحل خلاف فلذا لم يجر مجراه في كل ما له ( قوله وغير ذلك ) لم يدرج الوجوب في الاثنين قبله لمكان الخلاف فيهما كذا قيل وهو يقتضي ان لا خلاف في الاخير وليس كذلك وما راينا من خالف في الثاني . والجيد في ذلك ان يقال انه لبيان ما اعطيه النائب بسبب النيابة ولم يكن قبلها فانه قبل النيابة لم يكن له جنس الرفع ولا جنس العمدية بخلاف اصل التاخير فانه كان قبلها وانما اثرت هي وجوبه فقط فلذا ادرج الوجوب فيه دون غيره ثم انه يدخل في غير ذلك استحقاق الاتصال به لا عدم الحذف على ما قيل لان العمدية المصرح بها تدل على ذلك ( قوله عن صيغته الاصلية ) اي الصيغة التي كانت له مع الفاعل الذي هو اصل الى صيغة اخرى اي مغايرة لها توذن بالنيابة فليس في كلام الشارح الا بيان ان الصيغة التي كانت مع الفاعل لم تبق وانه اوتي بصيغة اخرى وهذا محل اجماع واما انه هل كل من الصيغتين المغير عنها والمغير اليها للنيابة مشتق من المصدر بانفراده او صيغة الفاعل فقط فليس كالصريح فيه كما قيل فتثبت ( قوله والثاني التالي الخ ) التقييد بالثاني للتنبيه على ان الحكم مخصوص بالماضي دون المضارع لان التالي فيه تاء المطاوعة ثالث لا ثان لافتتاحه بحرف المضارعة فلا يضم فيه تالي تاء المطاوعة وهذا كما نبه فيما بعده على ان الكلام ايضا في غير المضارع بقوله همز الوصل ( قوله من كل تاء مزيدة ) تلك الزيادة مقيدة بالاعتياد احترازا مما لا اعتياد فيه كترمس الشيء بمعنى رمس فلا يضم تاليه وكان الشارح اعتمد على ما يتبادر عند الاطلاق ( قوله والاشمام هو الاتيان على الفاء الخ ) عبارة الشارح الثاني الاقرب ما حرره بعض المتاخرين فقال كيفية النطق به ان تلفظ على فاء الكلمة بحركة مركبة من حركتين ابرازا لا شيوعا جزء الضمة مقدم وهو الاقل يليه جزء الكسرة وهو الاكثر ومن ثم تمحضت الياء ( قوله وان بشكل من هذه الاشكال ) الظاهر ان الاشكال جمع على بابه فان الاشمام شكل قطعا اما لفظا فظاهر لانه حالة بين الكسر والضم مغاير لهما واما رسما فلان الرسام يميزونه بعلامة على ما هو معلوم عندهم . نعم شكل نكرة في سياق الشرط فيعم مع انه لا يخاف

بالاشمام لبس لكن عموم النكرة المذكورة غير لازم فتدبره فقد وهم فيه (قوله لحصوله في نحو مختار وتضار) فرق بان اللبس في نحو مختار وتضار لا مندوحة عنه من غير القرائن الخارجية بخلافه هنا فان للمتكلم عنه مندوحة بان يشم او يضم او بان يشم او يكسر . هذا وانما كان في مختار لبس لانه يحتمل كونه اسم فاعل وكونه اسم مفعول وفي تضار لانه يحتمل كونه فعلا مبنيا للمجهول وكونه مبنيا للمعلوم بحركتهما اي الفاء والقاف والحركة المذكورة الاشمام او الضم او الكسر (قوله فالقابل للنيابة من الظروف) زمانية او مكانية والمصادر ميمية او غيرها هو الظرف المتصرف الذي يرى ظرفا وغير ظرف المختص بعلمية او اضافة او غيرهما والمصدر المتصرف الذي لا يلزم النصب على المصدرية المختص بنوع من انواع الاختصاص كتحديد العدد او كونه اسم نوع مثال ظرف الزمان المتصرف المختص بالعلمية نحو صيم رمضان ومثال ظرف المكان المتصرف المختص باضافة جلس امام الامير ومثال المصدر المتصرف المختص بصفة « فاذا نفخ في الصور نفخة واحدة » وذلك ملتبس بخلاف اللازم من الظروف والمصادر فلا يقبل النيابة عن الفاعل نحو عند من ظروف المكان اللازمة النصب على الظرفية واذا من ظروف الزمان كذلك وسبحان من المصادر الغير الميمية اللازمة النصب على المصدرية ومعاذ من المصادر الميمية كذلك لامتناع الرفع (قوله واجاز الاخفش جلس عندك) اي لا نحو سبحان على ما استظهر لان المصدر الذي لا ينصرف لا يكون إلّا محذوف العامل ولا يكون انشائيا وافعال الانشاء لا تكون إلّا مسندة الى الفاعل الذي هو ضمير المتكلم (قوله وبخلاف المبهم الخ) في النكت لابن هشام قولهم في المصدر النائب عن الفاعل لا بد من اختصاصه خطا لانه قد يكون المراد الابهام فيفوت نحو « فمن عفي له من اخيه شيء » اي نوع من انواع العفو وهو الصادر من كل الورثة او بعضهم . هذا كلامه (قوله فحذف عليك لدلالة الخ) قيل عليه ان الضمير لا يوصف إلّا ان يكون ثم قول بان الضمير العائد على النكرة يوصف كمرجعه . ورد بان المجرور وصف للمصدر الذي هو مرجع الضمير لا للضمير نفسه . ولا يخفى ان الجواب والسوال مبنيان على ان عليك المحذوف صفة اصطلاحية كما هو المتبادر ولو حملت على انها صفة في المعنى وهو حال كما في التصريح لما احتيج لشيء من ذلك فتامل (قوله اذا جاءت للتعليل) زاده لئلا يتوهم ان دلالتها على التعليل في الجملة يمنع نيابة مجرورها عن الفاعل مطلقا وان لم تكن للتعليل (قــوله يغضي حياء الخ) ذكر في الاغاني هذا البيت وقوله

في كفه خيزران ريحه عبق  من كف اروع في عرنينه شمم

ونسبهما للحزين الكناني واسمه عمر بن عبيد وهو من شعراء الدولة الاموية حجازي مطبوع وكان هجاء خبيث اللسان وليس هو ممن خدم الخلفاء ولا انتجعهم بمدح ولا كان يريم الحمار حتى مات وهذا الشعر قاله في عبد الله بن عبد الملك بن مروان وكان عبد الله من فتيان بني امية وظرفائهم وكان حسن الوجه حسن المذهب . حدث الزبير بن بكار عن عمه ان عبد الله بن عبد الملك بن مروان لما حج قال له ابوه سياتيك الحزين الشاعر بالمدينة وهو ذرب اللسان فاياك ان تحتجب منه فلما كان في المدينة دخل الحزين عليه فلما صار بين يديه وراى جماله وبهاءه وفي يده قضيب خيزران وقف ساكتا فامهله عبد الله حتى ظن انه

لحصوله في نحو مختار وتضار نعم الاجتناب اولى وارجح (وما لباع) ونحوه من جواز الضم والكسر والاشمام (قد يرى لنحو حب) ورد من كل ثلاثي مضاعف مدغم لكن الافصح هنا الضم حتى قال بعضهم لا يجوز غيره والصحيح الجواز فقد قرا علقمة « ردت الينا » « ولو ردوا » (وما لفا باع) ونحوه من جواز الاوجه الثلاثة ثابت (لما العين تلي * في) كل فعل على وزن افتعل او انفعل نحو (اختار وانقاد وشبه ينجلي) فتقول اختور وانقود واختير وانقيد بضم التاء والقاف وكسرهما والاشمام وتحرك الهمزة بحركتهما (وقابل) للنيابة (من ظرف او من مصدر * او) مجرور (حرف جر بنيابة حري) اي حقيق وما لا فلا فالقابل للنيابة من الظروف والمصادر هو المتصرف المختص نحو صيم رمضان وجلس امام الامير « فاذا نفخ في الصور نفخة واحدة » بخلاف اللازم منهما نحو عند واذا وسبحان ومعاذ لامتناع الرفع واجاز الاخفش جلس عندك وبخلاف المبهم نحو صيم زمان وجلس مكان وسير سير لعدم الفائدة فامتناع سير على اضمار السير احق خلافا لمن اجازه فاما قوله

وقالت متى يبخل عليك ويعتلل  يسوك وان يكشف غرامك تدرب

فمعناه ويعتلل هو اي الاعتلال المعهود او اعتلال عليك فحذف عليك لدلالة عليك الاول عليه كما هو شان الصفات المخصصة وبذلك يوجه وحيل بينهم وقوله

فيا لك من ذي حاجة حيل دونها  وما كل ما يهوى امرؤ هو نائله

والقابل للنيابة من المجرورات هو الذي لم يلزم الجار له طريقة واحدة في الاستعمال كمذ ومنذ ورب وحروف القسم والاستثناء ونحو ذلك ولا دل على تعليل كاللام والباء ومن اذا جاءت للتعليل فاما قوله - يغضي حياء ويغضى من مهابته فلا يكلم إلّا حين يبتسم - فالنائب فيه ضمير المصدر كذلك على ما مر لا قوله من مهابته * تنبيهات * الاول ذكر ابن اياز

ان الباء الحالية في نحو خرج زيد بثيابه لا تقوم مقام الفاعل كما ان الاصل الذي تنوب عنه كذلك وكذلك المميز اذا كان معه من كقولك طبت من نفس فانه لا يقوم مقام الفاعل ايضا وفي هذا الثاني نظر فقد نص ابن عصفور على انه لا يجوز ان تدخل من على المميز المنتصب عن تمام الكلام * الثاني ذهب ابن درستويه والسهيلي وتلميذه الرندي الى ان النائب في نحو مر بزيد ضمير المصدر لا المجرور لانه لا يتبع على المحل بالرفع ولانه يتقدم نحو «كان عنه مسئولا» ولانه اذا تقدم لم يكن مبتدا وكل شيء ينوب عن الفاعل فانه اذا تقدم كان مبتدا ولان الفعل لا يونث له في نحو مر بهند ولنا سير بزيد سيرا وانه انما يراعى محل يظهر في الفصيح نحو لست بقائم ولا قاعدا بالنصب بخلاف مررت بزيد الفاضل بالنصب ومر بزيد الفاضل بالرفع لانك تقول لست قائما ولا تقول في الفصيح مررت زيدا ولا مر زيد على ان ابن جني اجاز ان يتبع على محله بالرفع والنائب في الاية ضمير راجع الى ما رجع اليه اسم كان وهو المكلف وامتناع الابتداء لعدم التجرد وقد اجازوا النيابة في نحو لم يضرب من احد مع امتناع من احد لم يضرب وقالوا في «كفى بالله شهيدا» ان المجرور فاعل مع امتناع كفت بهند * الثالث مذهب البصريين ان النائب انما هو المجرور لا الحرف ولا المجموع فكلام الناظم على حذف مضاف لكن ظاهر كلامه في الكافية والتسهيل ان النائب المجموع

---

(ولا ينوب بعض هذي) المذكورات اعني الظرف والمصدر والمجرور (ان وجد * في اللفظ مفعول به)

---

قد اراح ثم قال السلام عليك ورحمة الله اولا فقال وعليك ثم قال حي الله وجهك ايها الامير اني كنت قد مدحتك بشعر فلما دخلت عليك ورايت جمالك وبهاءك اذهلني عنه فانسيت ما كنت قلته وقد قلت في مقامي هذا بيتين فقال ما هما قال - في كفه خيزران - البيت - يغضي حياء - البيت - فاجاده فقال اخدمني اصلحك الله فقال لا خادم لي اختر احد هذين الغلامين فاخذ احدهما فقال له عبد الله اعلينا تبقي خذ الاخر ٠ والناس يروون هذين البيتين للفرزدق في ابياته التي مدح بها علي بن الحسين بن علي بن ابي طالب عليهم السلام التي اولها - هذا الذي تعرف البطحاء وطاته - البيت - وهذا غلط ممن رواه وليس هذان البيتان مما يمدح به مثل علي بن الحسين عليهما السلام لانهما من نعوت الجبابرة والملوك وليس كذلك ولا هذان من صفته عليه السلام وله من الفضل ما ليس لاحد ٠ وبهذا سقط كلام الناظرين (قوله ان الباء الحالية) اي مدخولها وكذا مدخول واو المعية وادوات الاستثناء وخبر كان بالنسبة لكان (قوله وكذلك المميز الخ) يحتمل ان يكون التشبيه تاما فكانه قال التمييز اذا كان معه من كالباء الحالية فكما ان الباء المذكورة لا تقوم مقام الفاعل كما ان الحال كذلك فكذلك التمييز معه من لا يقوم مقام الفاعل لكون التمييز بدون من كذلك ولا ينافيه الاقتصار في التفريع على كونه لا يقوم مقام الفاعل كما لا يخفى ٠ ويحتمل ان يكون في مجرد عدم القيام مقام الفاعل كما هو الانسب بذلك التفريع ويكون عدم زيادة كما ان الاصل الذي الخ في المشبه لما ان التمييز خالف في نيابته هشام والكسائي كما ياتي ولا كذلك الحال ٠ وبهذا يظهر حينئذ ان الكلام لا يقتضي ان اصل التمييز ينوب وليس كذلك تدبر (قوله وفي هذا الثاني) اي مثال الثاني (قوله المنتصب على تمام الكلام) رد بان كل تمييز كذلك فالاولى المحول عن الفاعل (قوله ولانه يتقدم) اي مع بقاء كونه نائب فاعل وبهذا غاير الدليل الذي بعده لانه باعتبار انه يتقدم وينسلخ عن كونه نائب فاعل تدبر (قوله والنائب في الاية الخ) رد للدليل الثاني من ادلة ابن درستويه ومن معه باعتبار خصوص الاية (قوله وامتناع الابتداء الخ) رد للدليل الثالث (قوله وقد اجازوا النيابة الخ) هذا رد لقوله في الدليل الثالث وكل شيء ينوب عن الفاعل فانه اذا تقدم كان مبتدا وحاصله انكم قيدتم كون الشيء الذي ينوب عن الفاعل مبتدا بما اذا تقدم على ما هو المحقق في الشرط والجزاء عند اهل العربية واطلقتم واهملتم الشرط الذي هو تقدم النائب وقد صرح الرئيس ابن سيناء بان مطلقات العلوم ضروريات ومهملاتها كليات فتكونون قائلين بوجوب تقدم كل نائب عن الفاعل وذلك باطل بثبوت نقيضه وهو ان بعض النوائب لا يتقدم كما في لم يضرب من احد كما بينه المصرح على ان الكلية المذكورة صريحة في الكلام ٠ وبما حررنا اندفع ما قيل قد يقال هذا لا يظهر الرد به إلّا لو قالوا ان كل نائب يقدم ويعرب مبتدا ولم يقولوا ذلك وانما قالوا اذا تقدم اعرب مبتدا وهذا لا يتقدم لما علمت فعدم اعرابه مبتدا لعدم تقدمه (قوله فكلام الناظم على حذف المضاف) لم يجعله من باب الاكتفاء بالجار عن المجرور فيوافق ظاهر كلامه في التسهيل والكافية كما فعل غيره لما ان الشيخ الاثير قال عليه وما ذهب اليه في النائب لم يقل به احد فافهم (قوله في اللفظ) احترز به مما اذا وجد في التقدير فقط فانه لا يمنع انابة غيره

(قوله بل تتعين انابته) وجهه ان غيره لا ينوب إلّا بعد تقديره مفعولا به مجازا ولا يرتكب ذلك التقدير مع امكان عدمه وبانه قد يكون فاعلا في المعنى بخلاف غيره وبانه ينوب بلا شرط (قوله مطلقا) يفسره قوله بعد لكن بشرط تقدم النائب (قوله ووافقهم الاخفش لكن بشرط تقدم النائب) هكذا نقل عنه ابن برهان وجماعة وقال هذا منه ظريف جدا ونقل عنه الرضي وبشرط ان يوصف ونقل عن السيد تفصيل ءاخر وهو ان الغير ان كان اهم فهو الاولى بالنيابة ولو مع وجود المفعول به تقدم او تاخر وفي الرضي والاولى ان يقال كلما كان ادخل في عناية المتكلم اهتماما بذكره وتخصيص الفعل به فهو اولى (قوله اذا فقد المفعول به) في بعض شروح التسهيل الاكثرون على انه اذا فقد المفعول به تساوت رتب البواقي جوازا ورجح ابن معطي الجار والمجرور لكونه مفعولا به بواسطة وبعض الظرفين والمصدر لانهما مفاعيل دونه واثير الدين المكان لقربه من المفعول به لدلالة الفعل عليه التزاما بخلاف الزمان والمصدر فانهما احد مدلوليه وابن عصفور المصدر لدلالة الفعل عليه اكثر (قوله بخلاف ما لم يومن التباسه) لا يومن بحفظ الرتبة كما في ضرب موسى عيسى لما انه لا يحتاج لذلك بعد امكان الاحتراز عنه بانابة الاول فقط مع المحافظة على ما هو الاصل من انابة الاول دون الثاني بخلافه هنالك مع ان في تلك المحافظة الغاءً لما تقتضيه النيابة من كون النائب يحل محل المنوب عنه فليفهم (قوله لما سلف) اي من عدم ظهور القصد اذ كل منهما يعلم ان يكون مظنونا انه الاخر في باب ظن ولان يكون معلما ومعلما به في باب ارى فلم تحتج العبارة لتقدير (قوله وهو مقتضى كلام التسهيل) ظاهره انه لا يوخذ من كلام المصنف هنا وهو كذلك لانه وان كان ثاني مفعولي ظن وقد ذكر حكمه إلّا انه لما صار ثالثا بدخول الهمزة لم يلزم ان يثبت له ما كان قبل من الاحكام وهذا

بل تتعين انابته هذا مذهب سيبويه ومن تابعه وذهب الكوفيون الى جواز انابة غيره مع وجوده مطلقا (وقد يرد) ذلك كقراءة ابي جعفر «ليجزى قوما بما كانوا يكسبون» وقوله

لم يعن بالعلياء إلّا سيدا ... ولا شفى ذا الغي إلّا ذو هدى

وقوله

وانما يرضي المنيب ربه ... ما دام معنيا بذكر قلبه

ووافقهم الاخفش لكن بشرط تقدم النائب كما في البيتين * تنبيه * اذا فقد المفعول به جازت نيابة كل واحد من هذه الاشياء قيل ولا اولوية لواحد منها وقيل المصدر اولى وقيل المجرور وقال ابو حيان ظرف المكان (وباتفاق قد ينوب المفعول (الثاني من * باب كسى فيما التباسه امن) نحو كسي زيدا جبة واعطي عمرا درهم بخلاف ما لم يومن التباسه نحو اعطيت زيدا عمرا فلا يجوز اتفاقا ان يقال فيه اعطي زيدا عمرو بل يتعين فيه انابة الاول لان كلا منهما يصلح لان يكون ءاخذا * تنبيه * فيما ذكره من الاتفاق نظر فقد قيل بالمنع اذا كان نكرة والاول معرفة حكي ذلك عن الكوفيين وقيل بالمنع مطلقا وقوله قد ينوب الاشارة بقد الى ان ذلك قليل بالنسبة الى انابة الاول او انها للتحقيق . اه . (في باب ظن و) باب (ارى المنع) من اقامة المفعول الثاني (اشتهر) عن النحاة وان امن اللبس فلا يجوز عندهم ظن زيدا قائم ولا اعلم زيدا فرسك مسرجا (ولا ارى منعا) من ذلك (اذا القصد ظهر) كما في المثالين وفاقا لابن طلحة وابن عصفور في الاول ولقوم في الثاني فان لم يظهر القصد تعينت انابة الاول اتفاقا فيقال في ظننت زيدا عمرا واعلمت بكرا خالدا منطلقا ظن زيد عمرا واعلم بكر خالدا منطلقا ولا يجوز ظن زيدا عمرو ولا اعلم بكرا خالد منطلقا لما سلف * تنبيهات * الاول يشترط لانابة المفعول الثاني مع ما ذكره ان لا يكون جملة فان كان جملة امتنعت انابته * الثاني افهم كلامه انه لا خلاف في جواز انابة المفعول الاول في الابواب الثلاثة وقد صرح به في شرح الكافية واما الثالث في باب ارى فنقل ابن ابي الربيع وابن هشام الخضراوي وابن الناظم الاتفاق على منع انابته والحق ان الخلاف موجود فقد اجازه بعضهم حيث لا لبس وهو مقتضى كلام التسهيل نحو اعلم زيدا فرسك مسرج * الثالث احتج من منع انابة الثاني في باب ظن مطلقا بالالباس فيما اذا كانا نكرتين او معرفتين

وبعود الضمير على متاخر لفظا ورتبة ان كان الثاني نكرة نحو ظن قائم زيدا لان الغالب كونه مشتقا واحتج من منع انابته مطلقا في باب اعلم وهم قوم منهم الخضراوي والابدي وابن عصفور بان الاول مفعول صريح والاخران مبتدا وخبر شبها بمفعولي اعطى وبان السماع انما جاء بانابة الاول كقوله

ونبئت عبد الله بالجو اصبحت ... كراما مواليها لئيما صميمها

الرابع حكى ابن السراج ان قوما يجيزون انابة خبر كان المفرد وهو فاسد لعدم الفائدة ولاستلزامه اخبارا عن غير مذكور ولا مقدر واجاز الكسائي نيابة التمييز فاجاز في امتلات الدار رجالا امتلي رجال والى ذلك اشار في الكافية بقوله

وقول قوم قد ينوب الخبر ... بباب كان مفردا لا ينصر
وناب تمييز لدى الكسائي ... لشاهد عن القياس ناء . اه .

واعلم انه كما لا يرفع رافع الفاعل الا فاعلا واحدا كذلك لا يرفع رافع النائب عنه الا نائبا واحدا (وما سوى) ذلك (النائب مما علقا * بالرافع) له (النصب له محققا) اما لفظا ان لم يكن جارا ومجرورا او محلا ان يكنه * تنبيه * قال في الكافية

ورفع مفعول به لا يلتبس ... مع نصب فاعل رووا فلا تقس

اي قد حملهم ظهور المعنى على اعراب كل من الفاعل والمفعول به باعراب الاخر كقولهم خرق الثوب المسمار وقوله

مثل القنافذ هداجون قد بلغت ... نجران او بلغت سواتهم هجر

ولا يقاس على ذلك . اه * خاتمة * اذا قلت زيد في رزق عمرو عشرون دينارا تعين رفع عشرين على النيابة فان قدمت عمرا فقلت عمرو زيد في رزقه عشرون جاز رفع العشرين ونصبه وعلى الرفع فالفعل خال من الضمير فيجب توحيده مع المثنى والمجموع ويجب ذكر الجار والمجرور لاجل الضمير الراجع الى المبتدا وعلى النصب فالفعل متحمل للضمير فيبرز في التثنية والجمع ولا يجب ذكر الجار والمجرور

* (اشتغال العامل عن المعمول) *

(ان مضمر اسم سابق فعلا شغل * عنه بنصب لفظه او المحل) اي حقيقة باب الاشتغال ان يسبق اسم عاملا مشتغلا عنه بضميره او ملابسه لو تفرغ له هو او مناسبه لنصبه لفظا او محلا فيضمر للاسم السابق عند نصبه عامل مناسب للعامل الظاهر مفسر به على ما سياتي بيانه فالضمير في عنه وفي لفظه للاسم السابق والباء في بنصب بمعنى عن وهو بدل اشتمال من ضمير عنه باعادة العامل والالف واللام في المحل بدل من الضمير والتقدير ان شغل مضمر اسم سابق فعلا عن نصب لفظ ذلك الاسم السابق اي نحو زيدا ضربته او محله نحو هذا ضربته (فالسابق انصبه) اما وجوبا واما جوازا راجحا او مرجوحا او مستويا الا ان يعرض ما يمنع النصب على ما سياتي بيانه (بفعل اضمرا * حتما)

---

ظاهر وان خفي (قوله وبعود الضمير الخ) اي لان الثاني اذا ناب عن الفاعل تكون له رتبة وهي التقديم على الاول الذي لم ينب ولا ينفع في رد العود المذكور ايجاب ذكر الثاني في موضعه لكونه لم يقل به احد مع كون نيابته عن الفاعل تنافيه كما مر (قوله ورفع مفعول الخ) هذا صريح في ان المرفوع مفعول والمنصوب فاعل وكذا صرح جماعة من فحول هذا الشان وهو صواب وليس فيه نقض للقواعد لما صرحوا به من ان النادر والشاذ لا ينقضها ولا ينافيه من ادعى فيه القلب كما هو ظاهر لوجوده في الاعراب ومن قال ان المرفوع هو الفاعل والمنصوب هو المفعول فقد حاد عن الصواب اذ الفاعل هو الذي اسند اليه فعل تام اصلي الصيغة على جهة قيامه به او وقوعه منه لا او وقوعه عليه والمفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل لا ما وقع منه او وقع عليه وهذا من الظهور بمكان وان وقع خلافه من بعض الاعيان *

## (الاشتغال)

هذه الترجمة المشهورة وترجم في بعض كتبه بما اضمر عامله على شريطة التفسير وذكر هذا الباب عقب المرفوعات لكون المشغول عنه قد يكون مرفوعا كما سياتي (قوله عاملا) اطلقه لئلا تخرج صور الخلاف من غير اسمي الفاعل والمفعول كالمصدر العامل فان فيها ثلاثة اقوال * احدها اندراجه في الباب منحلا بحرف مصدري او كان في الامر او الاستفهام نحو زيدا ضربيه قائما واما زيدا مضربا اياه وازيدا ضربا اخاه . وفي كتاب النقد الاشبيلي ابو العباس والكوفية على اجازة الاشتغال في المصدر * الثاني عدم اندراجه فيه فيجب قبله رفع الاسم السابق بالابتداء * الثالث عدم اندراجه منحلا بخلافه بدلا من الفعل . واجاز المبرد عمله في متلوه اذا كان نكرة غير موصوفة فيفسر عاملا . وقال ابن خروف اذا كان بدلا فسر غير عامل فيما قبله واما اسم الفعل فاجاز تفسيره مجوز عمله فيما قبله كالكسائي وشيعته الكوفيه واما الفعل الجامد فاجازه سيبويه في ليس نحو زيدا لست مثله ومنعه غيره . وعن ابن كيسان في كتاب الحقائق ان بعض الكوفية والمازني يمنعون دخول ليس وكان في الباب فلا يرون جواز ازيدا لست مثله وعمرا كنت مثله ووافقهم في ليس المبرد وفي اسمي الفاعل والمفعول خلاف فمنعه جماعة وجوزه اخرون . نعم المنع في الصفة المشبهة اجماعي هذا وقد اشتمل التعريف على اركان الاشتغال الثلاث الاسم المشغول

عنه

عنه والعامل المشغول والشاغل وهو الضمير او ملابسه المشغول به وشرط الاول التقدم وقبول الاضمار والافتقار لما بعده وان لا يكون من جملة اخرى وان يكون مختصا وشرط الثاني صلاحيته للعمل فيما قبله وعدم الفصل بينه وبين الاسم السابق وشرط الثالث ان يكون ضميرا معمولا للمشغول او من تتمة معموله (قوله اي اضمارا حتما) تقديم هذا الوجه للتنبيه على ارجحيته على ما بعده بسلامته من حذف مرفوع السببي الذي هو غير جائز ومن وقوع المصدر المنكر حالا وهو مقصور على السماع (قوله واما معنى دون لفظ) اي بان يكون احدهما صادقا على الاخر كما تصدق المجاوزة على المرور المعدى بالباء لا بعلى في مثل زيدا مررت به والاهانة على ضرب الاخ بالنظر للعرف في زيدا ضربت اخاه وبهذا تندفع سائر الشكوك هنا (قوله يشترط في الفعل المفسر) اي لا الاسم لاحتياجه الى ما يعتمد عليه ان لا يفصل بينه وبين الاسم السابق اي باجنبي لجواز زيدا في الدار ضربته (قوله من الاختصاص بالفعل) في جعله بيانا لما وضعت له تسمح إلّا ان تجعل اللام بمعنى على لصحة كونها وضعت على الاختصاص بالفعل (قوله نعم يجوز الخ) استدراك على ما قبله فان المصنف علق تحتم النصب على موالاة ما يختص بالفعل فاقتضى انه لو انتفى النصب وخلفه الرفع لما وجد ما تختص به تلك الاشياء وبينه الشارح في الرفع بالابتداء فقط فيتوهم حينئذ ان الرفع دائما على الابتداء وانه يخل دائما بما تقتضيه تلك الاشياء فدفعه الشارح بقوله نعم الخ فالاستدراك في موقعه بالنسبة لكلام المصنف والشارح ايضا كما لا يخفى على العارف بالاساليب فتدبر (قوله وان لم تنتفع بعلمك لم ينفعك) ظاهر في ان الثانية تبيين للاولى لا جواب الشرط اذ هو انسب (قوله ادوات الشرط والاستفهام) الاضافة للعهد الذكري والمعهود في الاول ظاهر وفي الثاني ادوات الاستفهام غير الهمزة وحينئذ فلا تدخل الهمزة في كلامه هنا كما هو ظاهر (قوله فلا يليها إلّا صريح الفعل) واما « واما ثمود فهديناهم » فجار على ان اما ليست شرطية كما في العروس (قوله فتسوية الناظم الخ) في التصريح وجوابه ان الغرض من التسوية بينهما انما هو في وجوب النصب حيث وقع الاشتغال بعدهما (قوله كاذا الفجائية) تقديم التمثيل بها على غيرها للرد على من يرى عدم اختصاصها بالاسمية وانها تدخل على الفعلية مطلقا وانه لذلك يجوز الرفع والنصب بعدها وليس الرد عليه بقول المصنف ... التزمه ابدا - كما قيل لان المصنف رتب التزام الرفع على الاختصاص بالابتداء وهي عند هذا القائل ليست كذلك . نعم يحصل الرد عليه بما ذكر لو كان يقول بالاختصاص المذكور ولم يلتزم الرفع المذكور لكنه لم يقله ففي شرح التسهيل للمصنف ولم يل اذا فعل ولا معمول فعل وانما يليها دائما نظما ونثرا ابتداء وخبر منطوق بهما او ابتداء محذوف الخبر . فمن اولاها غير ذلك فقد حاد عن لسانهم فلا يلتفت اليه ولو كان سيبويه . هذا كلامه . على

اي اضمارا حتما اي واجبا او هو حال من الضمير في اضمر اي محتوما وذلك لان الفعل الظاهر كالبدل من اللفظ به فلا يجمع بينهما (موافق) ذلك الفعل المضمر (لما قد اظهرا) اما لفظا ومعنى كما في نحو زيدا ضربته اذ تقديره ضربت زيدا ضربته واما معنى دون لفظ كما في نحو زيدا مررت به اذ تقديره جاوزت زيدا مررت به * تنبيه * يشترط في الفعل المفسر ان لا يفصل بينه وبين الاسم السابق فلو قلت زيدا انت لم تضربه لم يجز للفصل بانت (والنصب حتم ان تلا) اي تبع الاسم (السابق ما) اي شيئا (يختص بالفعل) وذلك كادوات الشرط (كان وحيثما) وادوات التحضيض وادوات الاستفهام غير الهمزة نحو ان زيدا لقيته فاكرمه وحيثما عمرا لقيته فاهنه وهلا بكرا ضربته واين زيدا وجدته ولا يجوز رفع الاسم السابق على انه مبتدا لانه لو رفع والحالة هذه لخرجت هذه الادوات عما وضعت له من الاختصاص بالفعل نعم قد يجوز رفعه بالفاعلية لفعل مضمر مطاوع للظاهر كقوله - لا تجزعي ان منفس اهلكته - في رواية منفس بالرفع وقوله

فان انت لم ينفعك علمك فانتسب
لعلك تهديك القرون الاوائل

التقدير ان هلك منفس اهلكته وان لم تنتفع بعلمك لم ينفعك علمك * تنبيه * لا يقع الاشتغال بعد ادوات الشرط والاستفهام إلّا في الشعر واما في الكلام فلا يليهما إلّا صريح الفعل إلّا اذا كانت اداة الشرط اذا مطلقا او ان والفعل ماض فيقع في الكلام فتسوية الناظم بين ان وحيثما مردودة (وان تلا) الاسم (السابق ما بالابتدا يختص) كاذا الفجائية وليتما (فالرفع التزمه ابدا) على الابتداء

وتخرج المسالة عن هذا الباب الى باب المبتدا نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو وليتما بشر زرته ولو نصبت زيدا وبشرا لم يجز لان اذا المفاجاة وليت المقرونة بما لا يليهما فعل ولا معمول فعل ومما يختص بالابتداء ايضا واو الحال في نحو خرجت وزيد يضربه عمرو فلا يجوز وزيدا يضربه عمرو بنصب زيد و (كذا) التزم رفع الاسم السابق (اذا الفعل المشتغل عنه (تلا) اي تبع (ما) اي شيئا (لم يرد * ما قبل معمولا لما بعد وجد) كادوات الشرط والاستفهام والتحضيض ولام الابتداء وما النافية وكم الخبرية والحروف الناسخة والموصول والموصوف تقول زيد ان زرته يكرمك وهل رايته وهلا كلمته وهكذا الى آخرها بالرفع ولا يجوز النصب لان هذه الاشياء لا يعمل ما بعدها فيما قبلها فلا يفسر عاملا فيه لانه بدل من اللفظ به (واختير نصب) اي رجح على الرفع في ثلاثة احوال الاول ان يقع اسم الاشتغال (قبل فعل ذي طلب) وهو الامر والنهي والدعاء نحو زيدا اضربه او ليضربه عمرو او لا تهنه واللهم عبدك ارحمه او لا تواخذه وبكر غفر الله له وانما وجب الرفع في نحو زيد احسن به لان الضمير في محل رفع وانما اتفق السبعة عليه في نحو «الزانية والزاني فاجلدوا» لان تقديره عند سيبويه مما يتلى عليكم حكم الزانية والزاني ثم استونف الحكم وذلك لان الفاء لا تدخل عنده في الخبر في نحو هذا ولذا قال في قوله وقائلة خولان فانكح فتاتهم ان التقدير هذه خولان وقال المبرد الفاء لمعنى الشرط ولا يعمل الجواب في الشرط فكذلك ما اشبهه وما لا يعمل لا يفسر عاملا وقال ابن السيد وابن بابشاذ يختار الرفع في العموم كالاية والنصب في الخصوص كزيدا اضربه (و) الثاني ان يقع (بعد ما ايلاوه الفعل غلب) اي بعد ما الغالب عليه ان يليه فعل فايلاوه مصدر مضاف الى المفعول الثاني والفعل مفعول اول لانه الفاعل في المعنى والذي يليه الفعل غالبا اشياء منها همزة الاستفهام نحو «ابشرا منا واحدا نتبعه»

ان المصنف لم يتعرض لكلمة اذا بخصوصها بوجه فكيف يحصل من كلامه الرد على من خالف فيها بخصوصها فتدبر (قوله وتخرج المسالة الخ) هو مربوط بقول المصنف ـ ... فالرفع التزمه ابدا ـ المتسبب عن العارض الذي هو تلو السابق ما يختص بالابتداء وحينئذ فيقتضي ان الخروج من الباب انما هو بالنظر لهذا العارض وان كان لم يخرج بالنظر لكون العامل صالحا للعمل في الاسم السابق لذاته فليس كلام الشارح يقتضي الخروج وكلام المصنف يقتضي الدخول والثاني صواب والاول باطل كما قيل (قوله ومما يختص بالابتداء الخ) الانصاف ان فصله عما قبله بمن اما تفنن او لاجل ان ما بعده مقيد بخلاف السابق وما قيل انه لكون عدم الفصل يوهم انها كاذا وليتما في الاختصاص بالابتداء مطلقا فليس على ما ينبغي لان كلمة في نحو خرجت وزيد يضربه عمرو تنفي ذلك والقول بان المثال لا يخصص ناشئ من عدم الفرق بين نحو كذا وفي نحو كذا (قوله نحو زيدا اضربه الخ) هذا مع ما قبله للتنبيه على ان الطلب في عبارة المصنف يشمل طلب الكف وطلب الفعل امرا بالصيغة او بالحرف ودعاء بصيغة الامر او النهي او الخبر ومن الامر ايضا ما يكون خبرا صورة نحو الاولاد يرضعهم الوالدات ومن النهي ايضا ما صورته خبر نحو زيدا لا تضرب بالرفع وقوله

القائلين يسارا لا تناظره    غشا لسيدهم في الامر اذ امروا

ثم جواز الرفع في مثل زيدا لتضربه وعمرا لا تهنه لانهم اجروا الطلب بالاداة مجرى الطلب بالصيغة والا فاللام ولا الطلبيتان لا يعمل ما بعدهما فيما قبلهما وما لا يعمل لا يفسر ، واعلم انه يندرج في الامر ايضا ما كان بالمصدر الواقع موقع الفعل الدال عليه ، ففي البسيط ويجري مجرى الفعل ما وضع من المصادر موضعه كزيدا جرعا له وعمرا عقرا له والله حمدا له وبكرا ضربا له وما جرى مجرى الامر من اسم الفعل نحو زيدا ضرابه والاغرا كزيدا عليكه ينصب بما دل عليه تاليه وقد مر ان ذلك راي الكسائي في هذين ، هذا وانما اختير النصب هنا لان الطلب انما يكون بالفعل فكان حمل الكلام عليه اولى كذا في التصريح ولان في الاخبار بالطلبي اقوالا ثالثها يمتنع بدون تاويل والراجح منها المنع مطلقا (قوله وانما وجب الرفع الخ) تبع فيه التوضيح والا فالاولى ان يقول فلا يختار النصب في زيد احسن به لعدم الطلب وان وجدت صورته بل يجب الرفع لان الضمير الخ وهكذا في بعض شروح التسهيل على قوله او وليه فعل ، اهـ ، هذه العبارة مما يفهم معناه فخرج نحو زيدا اسمع به تعجبا مما لا يفهم ذلك هذا وفي كون التعليل المذكور يقتضي وجوب الرفع خفاء فليحرر (قوله ثم استونف الحكم) اي فلا يلزم عطف الانشاء على الخبر ولا يصح الاشتغال لان جزء الجملة لا يعمل في جزء اخرى (قوله ولا يعمل الجواب في الشرط) قيل لعل الجمهور لا يوافقونه على ذلك لان اذا خافضة لشرطها منصوبة بجوابها ولو مقترنة بالفاء (قوله فايلاوه مصدر الخ) تفريع على قوله ان يليه فعل فانه لما اوقعه موقع ايلاوه في عبارة المصنف علم منه انه مصدر عامل وان المفعول الاول هو الفعل وان اخره المصنف اذ هو فاعل ولي المجرد وان الضمير هو المفعول الثاني الذي اوصلته اليه الهمزة وان قدمه المصنف وسيبويه وذلك انه لو قال ايلاوه الفعل اياه كان فصلا مع امكان الوصل ولو ابدل الشارح عبارته بهذه العبارة اي بعد ما الغالب عليه ان

توالي الفعل اياه او نحو ذلك لكان انسب فتامل (قوله فان فصلت الهمزة) بيان لقول المصنف ايلاوه فان معناه اتباعه من غير فصل كما صرح به السعد وان توقف في كونه معنى له لغويا (قوله فالمختار الرفع) لانه لا يحوج الى حذف ولا الى دعوى ان الضمير اصله متصل (قوله وقال ابن الطراوة الخ) حاصل مذهبه انه انما يختار النصب ان كان السوال عن الفعل واما ان كان السوال عن الاسم فلا وانما المقام حينئذ الرفع لانه المسئول عنه . ولا يخفى ان هذا المدرك الذي لابن الطراوة غير قوي ولا يقتضيه القياس وان قال به مروان والاخفش والمازني على ما في التصريح لما انه لا يلزم من السوال عن الاسم الا موالاته الهمزة وهو موجود مع نصب الاسم السابق وتاخير عامله عنه كيف وقد صرحوا بانه يقال في السوال عن المفعول ازيدا ضربت . وفي التلخيص كغيره والمسئول عنه بها هو ما يليها كالفعل في اضربت زيدا والفاعل في انت ضربت زيدا والمفعول في ازيدا ضربت (قوله ومنها النفي بما او لا او ان) الضمير المجرور بمن للاشياء التي يغلب موالاتها للفعل وانما اقتصر على هذه الثلاثة لان غيرها مختص بالفعل لا غالب وكذا يقال في القسم الذي بعده (قوله اسم استفهام منصوب) التقييد بكونه منصوبا للاحتراز عما اذا كان مرفوعا فانه يترجح الرفع حينئذ لان اختيار النصب في صورته معلل بمطابقة الجواب للسوال في الفعلية ولا شك في وجود المطابقة مع الرفع في الاسمية مع عدم الاحتياج الى التقدير (قوله كما في « انا كل شيء خلقناه بقدر ») لم يرتض الرضي التمثيل بالاية بل بما اذا اردت ان تخبر ان كلا من مماليكك اشتريته بعشرين دينارا وانك لم تملك احدا منهم الا بشرائك بهذا الثمن فقلت كل واحد من مماليكي اشتريته بعشرين دينارا بنصب كل فهو نص في المعنى المقصود لان التقدير اشتريت كل واحد من مماليكي اشتريته بعشرين وان رفعت احتمل ان اشتريته خبر له وحذفت متعلقا به بعشرين اي كل واحد منهم مشترى بعشرين وهو المراد وان يكون صفة كل وبعشرين الخبر اي كل من اشتريته من المماليك فبعشرين فالمبتدا على التقدير الاول اعم لان قولك كل واحد من مماليكي اعم ممن اشتريته انت او اشتري لك او حصل بغير شراء من وجوه التملكات وعلى الثاني لا يقع الا على مشتراك انت فرفعه مطرق لاحتمال الوجه الثاني غير المقصود ومخالف للوجه الاول اذ ربما يكون منهم على الثاني من اشتراه لك غيرك بعشرين او اقل او اكثر او يكون منهم جماعة بالهبة او الوراثة او غير ذلك وكل خلاف المقصود فالنصب اولى لكونه نصا في المقصود والرفع محتمل له ولغيره قال واما ما اورده المصنف مثالا من الكتاب العزيز فغير متفاوة المعنى تفاوته في المثال سواء جعل الفعل خبرا او صفة فلا يصح التمثيل وذلك ان المراد بكل شيء كل مخلوق نصبت او رفعت جعلت خلقناه صفة مع الرفع او خبرا وذلك انا خلقنا

فان فصلت الهمزة فالمختار الرفع نحو اانت زيد تضربه الا في نحو اكل يوم زيدا تضربه لان الفصل بالظرف كلا فصل وقال ابن الطراوة ان كان الاستفهام عن الاسم فالرفع نحو ازيد ضربته ام عمرو وحكم بشذوذ النصب في قوله

اثعلبة الفوارس ام رياحا  عدلت بهم طهية والخشابا

ومنها النفي بما او لا او ان نحو ما زيدا رايته ولا عمرا كلمته وان بكرا ضربته وقيل ظاهر كلام سيبويه اختيار الرفع وقال ابن الباذش وابن خروف يستويان ومنها حيث المجردة من ما نحو اجلس حيث زيدا ضربته

(و) الثالث ان يقع (بعد عاطف بلا فصل على * معمول فعل مستقر اولا) سواء كان ذلك المعمول منصوبا نحو لقيت زيدا وعمرا كلمته او مرفوعا نحو قام زيد وعمرا اكرمته وانما رجح النصب طلبا للمناسبة بين الجملتين لان من نصب فقد عطف فعلية على فعلية ومن رفع فقد عطف اسمية على فعلية وتناسب المتعاطفين احسن من تخالفهما واحترز بقوله بلا فصل من نحو قام زيد واما عمرو فاكرمته فان الرفع فيه اجود لان الكلام بعد اما مستانف مقطوع عما قبله وبقوله فعل مستقر اولا من العطف على جملة ذات وجهين وستاتي * تنبيهان * الاول تجوز الناظم في قوله على معمول فعل اذ العطف حقيقة انما هو على الجملة الفعلية كما عرفت * الثاني لترجيح النصب اسباب اخر لم يذكرها هاهنا احدها ان يقع اسم الاشتغال بعد شبيه بالعاطف على الجملة الفعلية نحو اكرمت القوم حتى زيدا اكرمته وما قام بكر لكن عمرا ضربته فحتى ولكن حرفا ابتداء اشبها العاطفين فلو قلت اكرمت خالدا حتى زيد اكرمته وقام بكر لكن عمرو ضربته تعين الرفع لعدم المشابهة اذ لا تقع حتى العاطفة الا بين كل وبعض ولا تقع لكن العاطفة الا بعد نفي وشبهه * ثانيها ان يجاب به اسم استفهام منصوب كزيدا ضربته جوابا لمن قال ايهم ضربت او من ضربت ومثل المنصوب المضاف اليه نحو غلام زيد ضربته جوابا لمن قال غلام ايهم ضربت * ثالثها ان يكون رفعه يوهم وصفا مخلا بالمقصود ويكون نصبه نصا في المقصود كما في « انا كل شيء خلقناه بقدر » اذ النصب نص في عموم خلق الاشياء خيرها وشرها بقدر وهو المقصود وفي الرفع ايهام كون الفعل وصفا مخصصا وبقدر هو الخبر وليس المقصود

لايهامه وجود شيء لا بقدر لكونه غير
مخلوق ولم يعتبر سيبويه مثل هذا الايهام
مرجحا للنصب وقال النصب في الاية
مثله في زيدا ضربته قال وهو عربي
كثير وقد قرئ بالرفع لكن على ان
خلقناه في موضع الخبر للمبتدا والجملة
خبر ان وبقدر حال وانما كان النصب
نصا في المقصود لانه لا يمكن حينئذ
جعل الفعل وصفا لان الوصف لا يعمل
فيما قبله فلا يفسر عاملا فيه ومن ثم
وجب الرفع في قوله تعالى « وكل شيء
فعلوه في الزبر » (وان تلا المعطوف)
جملة ذات وجهين غير تعجبية بان تلا
(فعلا مخبرا به) مع معموله (عن اسم)
غير ما التعجبية (فاعطفن مخيرا) في
اسم الاشتغال بين الرفع والنصب على
السواء بشرط ان يكون في الثانية ضمير
الاسم الاول او عطفت بالفاء نحو زيد
قام وعمرو اكرمته في داره او فعمرا اكرمته
برفع عمرو ونصبه فالرفع مراعاة للكبرى
والنصب مراعاة للصغرى ولا ترجيح لان
في كل منهما مشاكلة بخلاف ما احسن
زيدا وعمرو اكرمته عنده فانه لا اثر
للعطف فيه فان لم يكن في الثانية ضمير
الاسم الاول ولم تعطف بالفاء فالاخفش
والسيرافي يمنعان النصب والفارسي
وجماعة منهم الناظم يجيزونه وقال هشام
الواو كالفاء وهو ما يقتضيه كلام الناظم

✽ تنبيـــه ✽

كل شيء بقدر لا يراد منه خلقنا كل شيء يقع عليه اسم شيء اذ لم يخلق تعالى جميع الممكنات الغير المتناهية ويقع على كل منها اسم شيء فكل شيء في الاية ليس كهو في « والله على كل شيء قدير » اذ معناه قادر على كل ممكن غير متناه فاذا تقرر هذا فمعنى كل شيء خلقناه بقدر على ان خلقناه الخبر كل مخلوق مخلوق بقدر وعلى انه صفة كل مخلوق كائن بقدر والمعنيان واحد لاختصاص لفظ كل شيء في الاية بالمخلوقات كان خلقناه صفة او خبرا وليس هو مع التقدير الاول اعم منه مع الثاني كما في المثال . هذا كلامه . وهو مبني على القول بشيئية المعدوم وما ذكره الشيخ ابن الحاجب كغيره من التمثيل بالاية وارتضوه فمبني على ما عند اهل السنة من ان الشيئية تساوق الى الموجود وحينئذ فالتمثيل بالاية كالتمثيل بالمثال كما اشار له السعد على انا نقول عليه لا يلزم من تخصيص الشيء بالمخلوق تساوي الخبرية والصفة لان الصفة ليست مطلق الخالق بل الخالق المنسوب للفاعل فالمبتدا على تقدير ان يكون خلقناه الخبر اعم منه على تقدير ان يكون صفة لشموله مطلق المخلوق له او لغيره بخلافه على الثاني وهو ظاهر فليفهم (قوله لايهامه وجود شيء لا بقدر) نقل لنا عن بعض كتب الكلام رده بان هذا يقتضي انكار وجود شيء لا بقدر وكيف وذات الله جل جلاله وصفاته بهذه المثابة ولك رده اولا بان ليس في المفهوم ما يقتضي ان ذلك خصوص ذات الله تعالى وصفاته فكيف لا يوهم وجود شيء من الممكنات لا بقدر وثانيا ان مضمون الصفة خلق منسوب للمتكلم فتفهم ان شيئا مخلوقا لغيره لا بقدر وهو باطل قطعا كما هو ظاهر و بهذا علم ان عبارة الشارح فيها حذف صلة مخلوق اي له فافهم (قوله ولم يعتبر سيبويه مثل هذا الايهام الخ) بل اعتبر ارجحية الرفع كما اقتضاه ظاهر الكتاب قال فيه اما قول الله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر فانما جاء على نحو زيدا ضربته وهو عربي كثير وقد قرئ « واما ثمود فهديناهم » غير ان القراءة لا تخالف لانها سنة متبعة . قال ابن خروف وانما اعتذر بانها السنة لضعف النصب فيها بكونه بمنزلة زيدا ضربته . وقال ابن عصفور يريد ان الرفع الاقوى لضعف النصب اذ ليس هناك قبله داع ولا يغنيان حقيقة الضعف لنص سيبويه ان النصب عربي كثير . وعن الاخفش ان خلقناه صفة . قال الشيخ الاثير ولا يتم الا بقراءة الرفع (قوله بشرط ان يكون في الثانية ضمير الخ) هذا الشرط لاجل ان يتم جواز الوجهين كما هو المسالة وذلك لانه لو انعدم هذا الشرط لتعين الرفع لان النصب ليس الا على العطف على الخبر وهو مفض الى خبرية المعطوف المتوقفة على الرابط . واعلم ان هذا الكلام من الشارح صريح في ان المثال الذي اتى به لهذا لم يرد من ضمير في داره منه الا زيد وما اشتهر من ان الضمير لاقرب مذكور فمقيد بما اذا لم تقم القرائن على ارادة غيره لا مطلقا . فما قيل ان المثال الذي ذكره الشارح لا يتعين فيه عود الضمير الى الاسم الاول لجواز عوده الى الثاني بل هو الاظهر لكونه اقرب مذكور وهم فليتدبر (قوله لان في كل منهما مشاكلة) قيل يترجح الرفع بعدم الاحتياج معه الى تقدير ورد بانه معارض فان فيه العطف على غير اقرب مذكور بخلاف النصب (قوله وهو ما يقتضيه كلام الناظم) فيه نظر فان كلام المصنف لم يقتض انه يشترط الضمير او الفاء وان الواو كالفاء في الربط انما اقتضى ان العاطف اعم من الواو والفاء وغيرهما وسواء وجد الضمير ام لا واما ان

الواو

الواو قصد منها الربط كما ان الفاء كذلك ومثلها الضمير فلا بل ظاهره انه لم يعتبر اشتراط الربط اصلا وان كانت الثانية معطوفة على الاولى التي هي خبر وهو الذي يظهر من الكتاب ورداه الناظم وابن عصفور ايضا بناء على منع ان حكم المعطوف حكم المعطوف عليه فيما يجب او يمتنع بدليل رب شاة وسخلتها قال ابن عصفور ولم يشترط سيبويه ولا غيره راجعا من الثانية للاولى تمسكا بقوله تعالى « والقمر قدرناه منازل » قرا الحرميان وابو عمر بالرفع والباقون بالنصب عطفا على « والشمس تجري لمستقر لها » وليس في المعطوف على الصغرى راجع الى الشمس وقال ايضا هو والناظم اجمع القراء على نصب والسماء رفعها عطفا على يسجدان من « والنجم والشجر يسجدان » وليس من رافع فتثبت (قوله شبه العاطف في هذا الخ) قيل لا يجري هنا اشتراط الرابط وليحرر (قوله فما ابيح الخ) وجه الاتيان به بان قوله - ... والرفع في غير الذي مر رجح - قد يوهم ان النصب المرجوح يقتصر فيه على السماع ولا يفعل قياسا فدفعه بان فعله منوط باصل الاباحة لا بالرجحان فيفعل قياسا ولو كان مرجوحا (قوله عن ضمير الاسم السابق) الاخصر والاظهر عن الاسم السابق وليس في هذا مع قوله - ... بنصب لفظه او المحل - شائبة تكرار اذ قد مثل الشارح نصب اللفظ بزيدا ضربته والمحل بهذا ضربته . هذا وظني ان اصل عبارة الشارح هنا من ضمير الاسم السابق فجرى عليها القلم بعن وعليه فكلمة من متعلقة بفصل اي فصل عامل مشغول من ضمير الاسم السابق بحرف جر ثم بعد هذا رايته كما ظننت في عدة نسخ بايدي اصحابنا فلا عدول عن ذلك (قوله النصب في نحو زيدا ضربته احسن الخ) وجهه في الاول عدم الفصل في زيدا ضربته والفصل في زيدا ضربت اخاه مع كون المفسر موافقا للمفسر لفظا ومعنا بخلافه في الثاني ووجهه اتحاد الفصل في زيدا ضربت اخاه وتعدده في زيدا مررت باخيه (قوله وصفا ذا عمل الخ) هذا صريح في اعتبار قيد الوصفية وقيد كونه عاملا واما قيد كونه صالحا للعمل فيما قبله فيوخذ من قوله - ... ان لم يك مانع حصل - ولا يخفى انه لا يلزم من كونه عاملا صلاحيته للعمل فيما قبله كما في الوقوع صلة ال ، فما قيل الشرط الثالث يغني عنه الثاني كما هو ظاهر ليس بظاهر كما هو ظاهر فتثبت (قوله في جواز تفسير الاسم السابق) يريد رحمه الله ان مراد المصنف بالتسوية بين الوصف والفعل المشروطة بتلك الشروط انما هو التسوية في جواز تفسير ناصب الاسم السابق لا في جميع الاحكام ولا في مطلقها فالمعنى حينئذ ان الاسم لا يكون مساويا للفعل في هذه الصفة المخصوصة التي هي جواز تفسيره لناصب الاسم السابق إلّا اذا كان مع كونه وصفا ذا عمل ليس له مانع يمنعه من ذلك فلو انتفت الوصفية او العمل او وجد المانع فلا يحكم بالتسوية في تلك الصفة وحينئذ يندفع امران * الاول انه

شبه العاطف في هذا ايضا كالعاطف وشبه الفعل كالفعل فالاول نحو انا ضربت القوم حتى عمرا ضربته والثاني نحو هذا ضارب زيد وعمرا يكرمه برفع عمرو ونصبه على السواء فيهما (والرفع في غير الذي مر) انه يجب معه النصب او يمتنع او يكون راجحا او مساويا (رجح) على النصب لسلامة الرفع من الاضمار الذي هو خلاف الاصل فرفع زيد بالابتداء في قولك زيد ضربته ارجح من نصبه باضمار فعل ونصبه عربي جيد خلافا لمن منعه وانشد ابن الشجري على جوازه قوله

فارسا ما غادروه ملحما    غير زميل ولا نكس وكل

ومنه قراءة بعضهم « جنات عدن يدخلونها » بنصب جنات ثم اذا عرفت ما اوردناه من القواعد (فما ابيح لك فيما يرد عليك من الكلام ان ترده اليه وتخرجه عليه ، افعل ودع ما لم يبح) لك فيه ذلك (وفصل مشغول) من ضمير الاسم السابق (بحرف جر) مطلقا (او باضافة) وان تتابعت او بهما معا (كوصل يجري) في جميع ما تقدم فالاحكام الخمسة الجارية مع اتصال الضمير بالمشغول تجري مع انفصاله منه بما ذكر فيجب النصب في نحو ان زيدا مررت به او بغلامه او حبست عليه او على غلامه او اكرمت اخاه او غلام اخيه اكرمك كما يجب في نحو ان زيدا اكرمته اكرمك ويمتنع النصب ويتعين الرفع في نحو خرجت فاذا زيد مر به او بغلامه او حبس عليه او على غلامه او يضرب اخاه او غلام اخيه عمرو كما وجب الرفع في نحو فاذا زيد يضربه عمرو وقس على ذلك بقية الامثلة * تنبيه * النصب في نحو زيدا ضربته احسن منه في نحو زيدا ضربت اخاه وفي نحو زيدا ضربت اخاه احسن منه في زيدا مررت باخيه (وسو في ذا الباب وصفا ذا عمل *) وهو اسم الفاعل والمفعول بمعنى الحال او الاستقبال (بالفعل) في جواز تفسير ناصب الاسم السابق نحو ازيدا انت ضاربه او مكرم اخاه او مار به او محبوس عليه تريد الحال او الاستقبال كما تقول ازيدا تضربه او تكرم اخاه او تمر به او تحبس عليه وانما امتنع زيدا انت تضربه بخلاف انت ضاربه

لاحتياج الوصف الى ما يعتمد عليه بخلاف الفعل فان كان الوصف غير عامل لم يجز ان يفسر عاملا فلا يجوز ازيدا انت ضاربه او محبوس عليه امس وانما يكون الوصف العامل كالفعل في التفسير ( ان لم يك مانع حصل ) يمنعه من ذلك كوقوعه صلة لال لامتناع عمل الصلة فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر عاملا ومن ثم امتنع تفسير الصفة المشبهة فلا يجوز زيدا انا الضاربه ولا وجه الاب زيد حسنه * تنبيه * يتعين الرفع في زيد عليكه وزيد ضرب اياه لانهما غير صفة نعم يجوز النصب عند من يجوز تقديم معمول اسم الفعل وهو الكسائي ومعمول المصدر الذي لا ينحل بحرف مصدري وهو المبرد والسيرافي ( وعلقة ) بين العامل الظاهر والاسم السابق ( حاصلة بتابع ) سببي له جار على متبوع اجنبي منه وهو الشاغل نعتا او عطف نسق بالواو او عطف بيان ( كعلقة بنفس الاسم ) السببي ( الواقع ) شاغلا فكما تقول زيدا اكرمت اخاه او محبه فتكون العلقة بين زيد واكرمت عمله في سببيه كذلك تقول زيدا اكرمت رجلا يحبه او اكرمت عمرا واخاه او عمرا اخاه فتكون العلقة عمله في متبوع سببيه المذكور ويجوز ان يكون المراد بالعلقة الضمير الراجع الى الاسم السابق فتكون الباء بمعنى في اي ان وجود الضمير في تابع الشاغل كاف في الربط كما يكفي وجوده في نفس الشاغل وان كان الاصل ان يكون متصلا بالعامل او منفصلا عنه بحرف جر ونحوه * تنبيه * لو جعلت اخاه من قولك زيدا اكرمت عمرا اخاه بدلا لامتنعت المسالة نصبت او رفعت لان البدل في نية تكرار العامل فتخلو الاولى عن الربط نعم يجوز ذلك ان قلنا ان العامل في البدل هو العامل في المبدل منه وكذا تمتنع اذا كان العطف بغير الواو لافادة الواو معنى الجمع بخلاف غيرها من حروف العطف * خاتمة * اذا رفع فعل ضمير اسم سابق نحو ازيد قام او غضب عليه او ملابسا لضميره نحو ازيد قام ابوه فقد يكون ذلك الاسم السابق واجب الرفع بالابتداء كخرجت فاذا زيد قام وليتما عمرو قعد اذا قدرت ما كافة او بالفاعلية نحو « وان احد من المشركين استجارك » وهلا زيد قام وقد يكون راجح الابتدائية على الفاعلية نحو زيد قام وذلك عند المبرد ومتابعيه وغيرهم يوجب ابتدائيته لعدم تقدم طلب الفعل وقد يكون راجح الفاعلية على الابتدائية نحو زيد ليقم ونحو قام زيد وعمرو قعد ونحو « ابشر يهدوننا » « وانتم تخلقونه » وقد يستويان نحو زيد قام وعمرو قعد عنده والله اعلم *

يدخل في كلام المصنف صورة وجوب النصب مع انه لا يتاتى جريانها في الوصف لكونه مشروطا بان يقع اسم الاشتغال بعد ما يختص بالفعل * الثاني ان الشرط الثالث يقتضي انه لا تسوية عند عدمه وهو باطل اذ كما يكون الوصف صلة لال يقع الفعل بعد اذا الفجائية . وما قيل انه انما صرح به اهتماما بجانب الاسم وإلّا فهو مفهوم من المساواة فلا معنى له وإلّا لكان ايضا ذا عمل لا معنى له بل وصفا ايضا لا معنى له وذلك لا معنى له فليتدبر ( قوله لاحتياج الوصف ) قيل لا يقدح حينئذ ان الوصف اذا فرغ للاسم السابق لم ينصبه لئلا يلزم فصل الوصف من معموله باجنبي لان الممنوع انما هو وقوع الاجنبي بعد العامل مع تاخير المعمول اما وقوعه قبله فلا يمتنع ( قوله نعم يجوز النصب الخ ) لعل وجهه مع ان فيه اعمال المصدر واسم الفعل محذوفين انه لما كان المذكور عوضا عن المحذوف صارا كالمذكورين وقيل يقدر المحذوف فعلين فلا يلزم ذلك فليحرر ( قوله بالواو غير متفق عليه ) فقد اجاز جماعة العطف بثم وباو نحو زيدا ضربت عمرا ثم اخاه او او اخاه هذا وقيد العاطف المذكور في التسهيل بكونه غير معاد معه العامل لما انه اذا اعيد لم يحصل الربط لكونه من جملة اخرى نحو زيد ضربت عمرا وضربت اخاه فلا ينصب الاسم السابق ولكن في القصريات ان بعض اصحابنا يجيزه مع اعادة العامل ان قدرت الجملة الثانية توكيدا وان سيبويه لم يقدرها إلّا معطوفة ( قوله لو جعلت الخ ) بقي التوكيد ولا يصح مجيئه هنا لان الضمير المتصل به عائد الى الموكد دائما فلا يكون رابطا للعامل بالاسم السابق ولا ضمير فيه اذا كان بالمرادف كذا قيل وهو لا يناسب ما قلنا عن القصريات ( قوله نحو وان احد من المشركين استجارك ) قيل عليه ان اداة الشرط انما تطلب فعلا رافعا او ناصبا وكون استجارك تفسيرا لا يتعين لجواز ان ينصب احد بوجدت مثلا بقرينة المقام فاستجارك نعت لا تفسير فلا يجب الرفع وفيه ان الاعتراض على المثال غير مقبول اذ يكفيه الفرض كما صرحوا به فان اراد ان سائر الامثلة يجري فيها الاعتراض فلا يتحقق هذا القسم رد بمثل ان انت اكرمتني اكرمتك فتدبر *

## ( تعدي الفعل ولزومه )

( قوله لمجاوزته الفاعل الى المفعول به ) انما قيد بقوله الى المفعول به للتنبيه على ان تجاوزه لغيره من المصادر والاحوال والظروف او غير ذلك لا يسمى به متعديا ( قوله لاول صحة ان تصل الخ ) يشير الى ان في عبارة المصنف مجاز حذف قرينته علمية فانهم كثيرا ما يعبرون فيما يراد منه مجرد الصحة بما يقتضي الوجود بالفعل لاسيما في مقام العلامات كما فعل هو ايضا في العلامة الثانية . هذا والمتبادر من الاتصال انه بلا توسع فلا يرد نحو النهار صمته على علامة المصنف ونحو الدار مدخولة على علامة الشارح او ان المقصود ادخاله اذ هو من المتعدي من جهة ان الاستعمال اجراه مجراه لورود الحذف فيه وكثرة استعماله من غير توقف على سماع او لانه متعد حقيقة كما يقتضيه كلام الشارح حيث جعل مما يصير اللازم متعديا اسقاط الجار توسعا . واورد ايضا لزوم الدور لتوقف معرفة المتعدي على الصحة المذكورة و بالعكس . وجوابه منع الثاني لجواز ان يعلم صحة اتصال الهاء المذكورة والصوغ المذكور مع جهل عنوان تعديه وهذا كما يقال لمن علم الحيوان الناطق وجهل انه هو الانسان الانسان الحيوان الناطق وهذا واضح وان خفي حتى على البدر الدماميني ( قوله فلا يتم إلّا بالحرف ) منه يستفاد ان المراد بتمامه استغناؤه بالحرف ثم انه لم يقيد الصوغ المذكور بالاطراد لكونه المتبادر او لانه يرى انه متعد حقيقة كما تقدم التنبيه عليه وإلّا فقد قيد به في التسهيل احترازا من مثل الدار ممرورة فانه ليس مطردا اذ ليس اصله تاما بل يتعدى بالحرف وان حذف ضرورة في مثل قوله تمرون الديار ولن تعوجوا كلامكم علي اذا حرام

( قوله ولعله جعلها من الخ ) جواب دخل يرد في المقام وهو ان هذه العلامة غير مطردة لوجودها حيث لم يوجد المعلم عليه الذي هو الفعل المتعدي وهو كان وخلاصة الجواب ترجي ان يكون ما وجدت فيه جعله المصنف من المتعدي باعتبار المشابهة و يؤيده ان خبرها قد يطلق عليه المفعول . ولقائل ان يقول المراد بالفعل في قول المصنف ـ علامة الفعل المعدى ... ـ هو الفعل الحقيقي على ما هو المتبادر وحينئذ فلا دخل كما هو ظاهر ( قوله فانصب به مفعوله ) هذا هو الصحيح الذي عليه البصرية * وخالف جماعة فقال هشام بالفاعل * والفراء بالفعل والفاعل معا * وخلف بمعنى المفعولية لعدم وجوده دون الفاعل . ولانهما كالشيء الواحد بدليل الاسكان في نحو قمت والتركيب في حبذا . ولانها صفة قائمة بذات المفعول لا بلفظ الفعل واسناد الحكم للعلة القائمة بالشيء لا لغيرها * ورد بالنصب مع فقد الفاعل لفظا وتقديرا كما في « اطعام ذي مسغبة يتيما » ولجواز الفصل بينهما . وبنحو لم اضرب زيدا ( قوله ولازم غير المعدى الخ ) الظاهر انه تعريف ضمني للفعل اللازم بالعلامة اي الفعل اللازم هو الذي لم توجد فيه علامة المتعدي نظير ما تقدم من قوله ـ وغيره معرفة ... ـ وكلام الشارح ظاهر فيه للمتامل وحينئذ فيستفاد منه نفي الفعل الواسطة لكنه اثبتها في التسهيل فقد قال فيه وقد يشتهر بالاستعمالين فيصلح للاسمين وفي شرحه له ما تعدى تارة بنفسه واخرى بالحرف ولم يكن احد الاستعمالين مستندرا قيل فيه متعد بوجهين كشكرته وله ونصحته وله . هذا كلامه . وذكر جماعة ان هذا القسم مستحيل لما فيه من كون الفعل قويا ضعيفا في حال والمفعول محلا

## ( تعدي الفعل ولزومه )

( علامة الفعل المعدى ) الى مفعول به فاكثر ويسمى ايضا واقعا لوقوعه على المفعول به ومجاوزا لمجاوزته الفاعل الى المفعول به امران لاول صحة ( ان تصل ها ) ضمير راجع الى ( غير مصدر به ) والثاني ان يصاغ منه اسم مفعول تام وذلك ( نحو عمل ) فانك تقول منه الخير عمله زيد فهو معمول بخلاف نحو خرج فانه لا يقال منه زيد خرجه عمرو ولا هو مخروج بل مخروج به او اليه فلا يتم إلّا بالحرف والاحتراز بها غير المصدر من هاء المصدر فانها تتصل باللازم والمتعدي نحو الخروج خرجه زيد والضرب ضربه عمرو * تنبيه * هذه الهاء تتصل بكان واخواتها والمعروف انها واسطة اي لا متعدية ولا لازمة ولعله جعلها من المتعدي نظرا الى شبهها به وربما اطلق على خبرها المفعول ( فانصب به مفعوله ان لم ينب ) ذلك المفعول ( عن فاعل نحو تدبرت الكتب ) فان ناب عنه رفعته به كما سلف ( ولازم غير المعدى ) غير المعدى مبتدا ولازم خبره اي ما سوى المعدى هو اللازم اذ لا واسطة ويسمى قاصرا ايضا لقصوره على الفاعل وغير واقع وغير مجاوز لذلك ( وحتم * لزوم افعال السجايا ) وهي الطبايع والمراد بافعال السجايا ما دل على معنى قائم بالفاعل لازم له ( كنهم )

بكسر الهاء الرجل اذا كثر اكله وشجع وجبن وحسن وقبح
وطال وقصر وما اشبه ذلك و (كذا) ما وازن (افعلل)
نحو اقشعر واشماز واطمان وما الحق به وهو افوعل نحو
اكوهد الفرخ اذا ارتعد (و) كذا (المضاهي) اي المشابه
في الوزن افعنلل نحو احرنجم يقال احرنجمت الابل اي
اجتمعت وما الحق به وهو وزنان افعنلل بزيادة
احدى اللامين نحو (اقعنسسا) يقال اقعنسس البعير
اذا امتنع من الانقياد وافعنلى نحو احرنبى الديك اذا
انتفش للقتال واستلقى الرجل اذا نام على ظهره وقد
جاء منه المتعدي نحو اسرندى واغرندى اي علا
وركب في قول الراجز

قد جعل النعاس يسرنديني   ادفعه عني ويغرنديني

* تنبيه * يجوز في اقعنسس ان يكون مفعولا للمضاهي
والاولى ان يكون فاعلا له والمفعول محذوف اي والمضاهيه
اقعنسس لما عرفت انه ملحق باحرنجم (و) كذلك
ايضا حتم لزوم (ما اقتضى) من الافعال (نظافة او دنسا)
نحو نظف وطهر ووضو ودنس ونجس وقذر (او عرضا)
وهو ما ليس حركة جسم من معنى قائم بالفاعل غير
ثابت فيه كمرض وكسل ونشط وفرح وحزن ونهم اذا
شبع (او طاوع المعدى * لواحد كمده فامتدا)
ودحرجت الشي فتدحرج اما مطاوع المتعدي لاكثر
من واحد فانه متعد كما مر (وعد لازما بحرف جر)
نحو ذهبت بزيد بمعنى اذهبته وعجبت منه وغضبت
عليه (وان حذف) حرف الجر (فالنصب للمنجر)
وجوبا وشذ ابقاوه على جره في قوله - اشارت كليب
بالاكف الاصابع - اي الى كليب وحيث حذف الجار
في غير ان وان فانما يحذف (نقلا) لا قياسا مطردا
وذلك على نوعين الاول وارد في السعة نحو شكرته
ونصحته وذهبت الشام والثاني مخصوص بالضرورة كقوله
- آليت حب العراق الدهر اطعمه - وقوله - كما عسل
الطريق الثعلب اي على حب العراق وفي الطريق
(و) حذفه (في ان وان يطرد) قياسا (مع امن لبس
كعجبت ان يدوا) «او عجبتم ان جاءكم ذكر من ربكم»
«شهد الله انه لا اله الا هو» اي من ان يدوا اي
يعطوا الدية ومن ان جاءكم وبانه فان خيف اللبس
امتنع الحذف كما في رغبت في ان تفعل او عن ان تفعل لاشكال المراد بعد الحذف واما قوله تعالى «وترغبون ان تنكحوهن»
فيجوز ان يكون الحذف فيه لقرينة كانت او ان الحذف لاجل الابهام ليرتدع من يرغب فيهن لجمالهن ومن يرغب
عنهن لدمامتهن وفقرهن

للفعل وغير محل للفعل في ءان . وصحح ذلك ابن عصفور وجماعة قالوا ويجب
ان التعدية بالحرف في امثال نصحت ثم حذفت اتساعا وهو قول ابن بابشاذ
وايده اللقاني بكثرة الحذف في كلامهم . وحكى ابن اياز ان الاصل في هذا
الضرب تعديه لا بواسطة والحرف زائد وايده السعد بان معناه مع اللام معناه
بدونها . ورده اللقاني بان اتحاد المعنى مع تساوي الاستعمالين لا يقتضي ذلك
اذ ليس كونه متعديا واللام زائدة باولى من كونه لازما واللام محذوفة توسعا بل
قد يقال الثاني اولى لان دعوى الحذف اولى من دعوى الزيادة لكثرة الحذف
في كلامهم . واما هاتيك الاستحالة فقد ابطلها الشلوبين الصغير بتصور ان يكون
لحظه بعض قويا بطبعه وبعض يستضعفه فيقويه بالحرف ثم اختلطت اللغات
وتداخلت بل يتصور وقوع ذلك من شخص في زمانين وانما يستحيل في الفعل
الواحد في الزمان الواحد من الشخص الواحد . هذا وفي كتاب البهاء للكسائي
انك تقول شكرت لك ونصحت لك ولا تقول شكرتك او نصحتك هذا كلام
العرب قال تعالى «واشكروا لي» «ونصحت لكم» هذا كلامه (قوله بكسر الهاء)
كلام المصباح قصي بانه بفتح الهاء واما الذي بالكسر فهو بمعنى اشتداد الشهوة
فالاولى التعبير به اذ هو الذي من افعال السجايا بخلاف الاول فانه عرض
(قوله وما الحق به) معطوف على افعنلل فيتسلط عليه عامله كما ان قوله
قبله وما الحق به معطوف على افعلل والمراد من افعنلل الملحق به اصليّ اللامين
وهو المشابه بفتح الباء واما المشابه بكسرها فهو احرنجم ونحوه والمراد من الملحق
افعنلل بزيادة احدى اللامين وافعنلى والفرق بين المشابه في الوزن افعنلل
والملحق ان المشابه لافعنلل اوزان كلها اصلية اللامين والملحق ليس كذلك
وقوله وهو وزنان جملة قصد بها تعيين الملحق كما ان قوله قبله وهو افوعل
الخ بيان لما الحق هنالك فالضمير في الموضعين لما فتدبره وحافظ عليه فانهم قد
عجزوا عن الوصول اليه (قوله تنبيه الخ) الاولى اسقاط هذا التنبيه فانه لا يلايم
ما اقتضته عبارته السابقة على ما بينا من تفسير المضاهاة بالموازنة لا بالالحاق .
نعم يكون الوجه الثاني اولى ليكون اقعنسسا مشابه بالكسر اي موازن لا مشابه
بالفتح فانه افعنلل الموزون عليه تامل (قوله وشذ ابقاوه على جره) اي بلا
خلاف ففي التسهيل ولا خلاف في شذوذ بقاء الجر (قوله وحيث حذف
الخ) يشير به الى ان قول المصنف نقلا مربوط بقوله حذف فقط لا به وبالنصب
لوجهين * الاول انه يوهم ان بقاء المنجر على جره هو القياس وليس كذلك لان
حرف الجر لا يعمل في محذوف ما كما في التصريح * الثاني انه لا يعلم المطرد
ما هو حينئذ هل المراد به الحذف او النصب بل يكاد يقتضي انه هو النصب
بخلاف الاول وكل ذلك لا يصح وهو ظاهر فليت شعري ماذا اراد من قال الوجه
رجوعه لهما فتدبره (قوله واما قوله تعالى وترغبون ان الخ) ينبغي ان يكون

هذا

هذا جوابا تنزيليا قصد به تخريج الاية على الوجه المطرد والّا فقد يقال انها من المسموع فلا ايراد ولا جواب فليفهم (قوله وقد اجاب غيره) عبارة غيره وقد اجاز بعض المفسرين التقديرين اي في وعن (قوله فذهب الخليل والكسائي الخ) هذا العزو الذي ذكره المصنف في التسهيل وفي شرحه مثله لصاحب البسيط وصرح به الشيخ الرضي قال في التسهيل واطرد الاستغناء عن حرف الجر المتعين مع ان وان محكوما على موضعهما بالنصب لا بالجر خلافا للخليل والكسائي وفي شرحه والاصح قول سيبويه والفراء ان المحل نصب لقلة بقاء الجر بعد عامله والعكس الكثير فالحمل عليه اجدر وفي البسيط ان الخليل والكسائي يريان الموضع جرا كما في المفعول له ومنعه الفراء وعن الاكثر ان المحل نصب وجوزه الكوفية قياسا على ما سمع لكن وهم هولاء الجماعة الشيخ الاثير فانه قال في التذييل وما صرح به المصنف وصاحب البسيط من الجر عن الخليل والكسائي والنصب عن سيبويه غير صحيح بل راي الخليل النصب كما صرح به في الكتاب قال تقول جئتك انك تحب المعروف انما اراد لانك ولكن حذفت اللام ثم قال وسالت الخليل عن قوله جل اسمه « وان هذه امتكم امة واحدة » فقال انما هو على حذف اللام نظير « لايلاف قريش » في كونه علة لما بعده فلما حذفت اللام كان نصبا كما لو حذفت من لايلاف هذا قول الخليل رحمه الله تعالى ثم اورد سيبويه من ذلك مثلا فقال وتقول لبيك ان الحمد والنعمة لك ثم ولو قال انسان ان الموضع جر كان قويا وله نظائر نحو لاه ابوك والاول قول الخليل . اه . فقول سيبويه والاول اي كونه نصبا لا جرا فقد رايت نص سيبويه عن الخليل بالنصب وعدم تصريحه هو فيه بمذهب وانما ذكر مقابل الاول على فرض القول به هذا ما في التذييل . وقال في الارتشاف واذا حذف الجار من ان وان ففي كتاب سيبويه النص عن الخليل ان المحل نصب واتفق ابن مالك وصاحب البسيط ان راي الكسائي انه جر وراي الفراء انه نصب قال في البسيط الاكثرون على انه في محل نصب . ووهم ابن مالك وصاحب البسيط فنقلا ان راي الخليل انه في محل جر ووهم ابن مالك فنقل ان مذهب سيبويه انه في موضع نصب كالفراء ولم يصرح سيبويه فيه بمذهب انما اورد قول الخليل انه في موضع نصب ثم قال ولو قال انسان انه في موضع جر لكان قويا وله نظائر نحو لاه ابوك (قوله ليس اصلهما المبتدا والخبر) كان التقييد بذلك ثم التنبيه على محترزه بعد رعاية لقول المصنف فاعل معنى فان المفعول الاول في باب ظن ليس فاعلا معنى لافعال ذلك الباب تدبر (قوله كما اذا كان الذي هو الفاعل في المعنى محصورا) اي فيجب حينئذ ترك الاصل لان المحصور الذي هو الفاعل يجب تاخيره من حيث انه محصور فيه قيل وانظر اذا تعارض خوف اللبس وكون الاول محصورا فيه كما اعطيت زيدا الّا عمرا

وقد اجاب بعض المفسرين بالتقديرين * تنبيهان * الاول انما اطرد حذف حرف الجر مع ان وان لطولهما بالصلة * الثاني اختلفوا في محلهما بعد الحذف فذهب الخليل والكسائي الى ان محلهما جر تمسكا بقوله

وما زرت ليلى ان تكون حبيبة … الي ولا دين بها انا طالبه

بجر دين وذهب سيبويه والفراء الى انهما في موضع نصب وهو الّا قيس ومثل ان وان في حذف حرف الجر قياسا كي المصدرية نحو جئت كي تقوم اي لكي تقوم (والاصل) في ترتيب مفعولي الفعل المتعدي الى اثنين ليس اصلهما المبتدا والخبر (سبق فاعل) اي ان يسبق الفاعل (معنى) منهما المفعول معنى (كمن * من) قولك (البسن من زاركم نسج اليمن) فان من هو اللابس فهو الفاعل في المعنى ونسج اليمن هو الملبوس فهو المفعول في المعنى ويجوز العدول عن هذا الاصل فيتقدم ما هو مفعول في المعنى على ما هو فاعل في المعنى فيقال البسن نسج اليمن من زاركم (و) قد (يلزم الاصل) المذكور (لموجب عرا) اي وجد وذلك كخوف اللبس نحو اعطيت زيدا عمرا وكون الثاني محصورا كما اعطيت زيدا الّا درهما او ظاهرا والاول ضمير متصل نحو « انا اعطيناك الكوثر » (وترك ذاك الاصل) لمانع وجد (حتما قد يرى) اي قد يرى واجبا وذلك كما اذا كان الذي هو الفاعل في المعنى محصورا نحو ما اعطيت الدرهم الّا زيدا او ظاهرا والثاني متصلا نحو الدرهم اعطيته زيدا او ملتبسا بضمير الثاني نحو اسكنت الدار بانيها فلو كان الثاني ملتبسا بضمير الاول كما في نحو اعطيت زيدا ماله جاز وجاز على ما عرف في باب الفاعل * تنبيه * حكم المبتدا مع خبره اذا وقعا مفعولين كحكم الفاعل في المعنى مع المفعول في المعنى في هذه الامور الثلاثة فجواز تقديمه في نحو ظننت زيدا قائما ووجوبه في نحو ظننت زيدا عمرا وامتناعه في نحو ظننت في الدار صاحبها (وحذف فضلة) وهي المفعول

اذا كان عمرا هو الفاعل معنى فهل ينظر لخوف اللبس او لمراعاة الحصر هذا كلامه وهو غير سديد من جهة انه لا معنى لاجتماع الحصر مع الالباس فان الكلام الحصري انما يكون فيما اذا قصد به انقاذ المخاطب من خطاء او شك المعلوم غير محل المناظرة فانى يجتمع مع الكلام الالباسي الذي لم يعلم معناه ولم يفهم مغزاه (قوله من غير باب ظن) احترز بقيد باب ظن من المفعول من بابها سواء الاول او الثاني لانه ليس بفضلة لكونه مخبرا عنه او به والمراد من المفعول ما لم ينب عن الفاعل على ما هو المتبادر فيخرج ايضا ما ناب عن الفاعل فانه عمدة (قوله اختصارا واقتصارا) هذا صرح به غير واحد من شراح النظم وهو الذي في التسهيل وشروحه ومنهم من ذكر ان الحذف مطلقا لا بد له من قرينة وعليه فيمكن ادراجه في النظم بان يجعل الضرر المنفي شاملا للضرر الكائن بعدم العلم بالمحذوف عند عدم القرينة والتمثيل بعده لا تخصيص فيه (قوله ما راى مني ولا رايت منه) في تقديمها رضي الله عنها نفي الروية عنه تنبيه على انه المقدم بشرف جنس الذكورية وشرف الرسالة وشرف الزوجية وشرف التعليم فان ادبه مقتبس منه وشرف كونه ليس كسائر الرجال فانهم الى ذلك اميل (قوله فان ضر الحذف) الاولى فان ضار كما سياتي التنبيه عليه (قوله التضمين الخ) اعلم ان التضمين لغة قد يراد منه جعل شيء في ضمن آخر وعليه تضمن هذا المكان كنزا وقد يراد منه جعل شخص ضامنا آخر ومنه الضمان عند الفقهاء وقد تجاذبته بعد ذلك فنون * ففي العروض ان يتوقف معنى بيت على آخر بعده توقفا لازما وهو حينئذ يورث الكلام عيبا نحو قوله

وليس المال فاعلمه بمال ... وان ارضاك الا للذي
ينال به العلاء ويصطفيه ... لاقرب اقربيه وللقصي

ومنه قول الثعالبي صاحب اليتيمة مما كتبه للامير الميكالي

يا سيدا بالمكرمات ارتدى ... وانتعل العيوق والفرقدا
مالك لا تجري على مقتضى ... مودة طال عليها المدى
ان غبت لم اطلب وهذا سليـ ... ـمان بن داوود نبي الهدى
تفقد الطير على شغله ... فقال ما لي لا ارى الهدهدا

وقوله ايضا

وسائل عن دمعي السائل ... وحال لوني الكاسف الحايل
قلت له والارض في ناظري ... اوسع منها كفة الحابل
بليت والله بمملوكة ... في مقلتيها ملكا بابل
فان لحاني في الهوى عاذل ... يوما فما العاذل بالعادل

وفي البديع ان يضمن الشعر شيئا من شعر الغير مع التنبيه عليه ان لم يكن ذلك مشهورا عند البلغاء نحو قوله

اذا الوهم ابدى لي لماها وثغرها ... تذكرت ما بين العذيب وبارق
ويذكرني من قدها ومدامعي ... مجر عوالينا ومجرى السوابق

وفي النحو له اطلاقان * الاطلاق الاول وهو الاشبه بالمعنى الاول اللغوي في باب المبنيات وهو ان يدل الاسم بالوضع على معنى حقه ان يودى بالحروف قال ابن اياز معنى تضمن الاسم

من غير باب ظن (آجز) اختصارا او اقتصارا (ان لم يضر) حذفها كما هو الاصل ويكون ذلك لغرض اما لفظي كتناسب الفواصل نحو «ما ودعك ربك وما قلا» ونحو «الا تذكرة لمن يخشى» وكالايجاز في نحو «فان لم تفعلوا ولن تفعلوا» واما معنوي كاحتقاره في نحو «كتب الله لاغلبن» اي الكافرين او لاستهجانه كقول عائشة رضي الله عنها - ما رايت منه ولا راى مني - اي العورة فان ضر الحذف امتنع وذلك (كحذف ما سيق جوابا) لسوال سائل كضربت لمن قال من ضربت (او حصر) نحو ما ضربت الا زيدا وانما ضربت زيدا او حذف عامله نحو اياك والاسد * تنبيه * قوله يضر هو بكسر الضاد مضارع ضار يضير ضيرا بمعنى ضر يضر ضرا قال تعالى «لا يضركم كيدهم شيئا» اي لم يضركم (ويحذف الناصبها) اي ناصب الفضلة (ان علما) بالقرينة واذا حذف فقد يكون حذفه جائزا نحو قالوا خيرا (وقد يكون حذفه ملتزما) كما في باب الاشتغال والنداء والتحذير والاغراء بشرطه وما كان مثلا نحو الكلاب على البقر اي ارسل الكلاب او اجري مجرى المثل نحو انتهوا خيرا لكم * خاتمة * يصير المتعدي لازما او في حكم اللازم في خمسة اشياء * الاول التضمين لمعنى لازم والتضمين اشراب اللفظ معنى لفظ آخر واعطاوه حكمه لتصير الكلمة تودي مودى كلمتين نحو «فليحذر الذين يخالفون عن امره» اي يخرجون «ولا تعد عيناك عنهم» اي تنب اذاعوا به اي تحدثوا «واصلح لي في ذريتي» اي بارك

معنى الحرف ان يودي ما يوديه الحرف من المعنى ويصاغ عليه صياغة لا يظهر ذلك الحرف معه قال ابن الدهان في الغرة ان تحمل اللفظ معنى غير الذي يستحقه بغير آلة ظاهرة * والاطلاق الثاني وهو الاشبه بالمعنى الثاني اللغوي في باب التعدي واللزوم ولهم فيه عبارات منها اشراب لفظ معنى آخر ليعطى حكمه * ومنها اجراء احكام لفظ على آخر ليدل على معناه وهاتان شاملتان لتضمين الاسماء والافعال تعديا ولزوما * ومنها اشراب فعل معنى آخر ليعطى حكمه * ومنها اجراء احكام فعل على آخر ليدل على معناه وهاتان ناظرتان للغالب والّا فقد يكون في الاسماء . قال صاحب الكشاف من شانهم انهم يضمنون الفعل معنى فعل آخر فيجرونه مجراه ويستعملونه استعماله مع ارادة معنى المضمن قال والغرض في التضمين اعطاء مجموع معنيين وذلك اقوى من اعطاء معنى الا ترى كيف رجع معنى « ولا تعد عيناك عنهم » الى قولك ولا تقتحمهم عيناك مجاوزين الى غيرهم « ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم » اي ولا تضموها اليها آكلين فهذا كلامه . وقال صاحب الخصائص اعلم ان الفعل اذا كان بمعنى فعل آخر وكان احدهما يتعدى بالحرف والاخر بآخر فان العرب قد تتسع فيه فتوقع احد الحرفين موقع صاحبه ايذانا بان هذا الفعل في معنى ذلك الاخر فلذا جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه وذلك كقوله تعالى « احل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم » وانت لا تقول رفثت الى المراة وانما تقول رفثت بها او معها لكنه لما كان الرفث هنا في معنى الافضاء وكنت تعدي افضيت بالى كقولك افضيت الى المراة جئت بالى مع الرفث ايذانا واشعارا بانه بمعناه كما صححوا عور وحول لما كانا في معنى اعور واحول وكما جاءوا بالمصدر فاجروه على غير فعله لما كانا في معناه نحو قوله - وان شئتم تعاودنا عوادا - لما كان التعاون ان يعاود بعضهم بعضا وعليه قوله - وليس بان تتبعه اتباعا - ومنه قوله تعالى « وتبتل اليه تبتيلا » قال وكذلك قوله تعالى « من انصاري الى الله » اي مع الله وانت لا تقول سرت الى زيد اي معه لكن لما كان معناه من ينضاف في نصرتي الى الله جاز لذلك ان تاتي هنا الى وكذا قوله تعالى « هل لك الى ان تزكى » وانت انما تقول هل لك في كذا لكنه لما كان هذا دعاء منه صلى الله عليه وسلم له صار تقديره ادعوك وارشدك الى ان تزكى وعليه قول الفرزدق - قد قتل الله زيادا عني - لما كان معناه صرفه عداه بعن ووجدت في اللغة من هذا الفن شيئا كثيرا لا يكاد يحاط به ولعله لو جمع اكثره لا جميعه لجاء كتابا ضخما وقد عرفت طريقه فاذا مر بك شيء منه فتقبله وانس به فانه فصل من العربية لطيف حسن . هذا كلامه . وقال ابن هشام في تذكرته زعم قوم من المتاخرين منهم خطاب المازني انه قد يجوز تضمين الفعل المتعدي لواحد معنى صير ويكون من باب ظن فاجاز حفرت وسط الدار بئرا اي صيرت قال وليس بئرا تمييزا اذ لا يصلح لمن وكذا اجاز بنيت البيت مسجدا وقطعت الثوب قميصا وقطعت الجلد نعلا وصبغت الثوب ابيض وجعل من ذلك قول ابي الطيب

فمضت وقد صبغ الحياء بياضها لوني كما صبغ اللجين العسجد

لان المعنى صير الحياء بياضها لوني اي مثل لوني هذه عبارته . وقال في المغني قد يشربون لفظا معنى لفظ فيعطونه حكمه ويسمى ذلك تضمينا وفائدته ان تودي الكلمة مودى كلمتين

هذا كلامه . واعلم ان المتضمن والمتضمن اما مترادفان كما في رحبتكم الدار بمعنى وسعتكم وكما في حرم بمعنى منع او متلازمان حقيقة او عرفا كتذكر بمعنى ذكر قال

تذكرت والذكرى تهيجك زينبا واصبح باقي وصلها قد تغضبا

وحل بفتح فالابائر اهلها وشطت فحلت عمرة فمثقبا

واذا تمهد هذا فنقول اعلم ان الايمة اختلفوا في التضمين من اي الابواب هو على خمسة مذاهب * المذهب الاول انه من باب الاضمار اي مجاز الحذف وان الدال على المتضمن بفتح الميم لفظ محذوف يدل عليه ذكر متعلقه . وقال ابن كمال باشا انه راي الفاضل التفتازاني ومن حذا حذوه وكلام الكشاف السابق يومي اليه ثم قد يجعل المذكور اصلا في الكلام والمضمن قيد له على انه حال كما في « ولتكبروا الله على ما هداكم » اي حامدين على هدايته وقد يعكس ويجعل المحذوف اصلا والمذكور معموله مفعولا كما في احمد اليك فلانا اي انهي اليك حمده ويجعل المحذوف اصلا والمذكور حالا كما في « يومنون بالغيب » اي يعترفون مومنين . قال صاحب الكشف حذف صلة المذكور وذكر صلة المتروك يدل على قوة المتروك وانه المقصود بالاصالة . وقال السيد السند في حاشية الكشاف جعله حالا وتبعا للمذكور اولى من عكسه وعكسه في شرح المفتاح فبين ان العكس اولى ولما راى بعض الفضلاء تعارض كلاميه قال جعل احدهما اصلا والاخر تبعا وحالا مختلف باختلاف المقامات والقرائن ولذا قال صاحب الكشف في شرح قول الكشاف في تفسير قوله تعالى ولتكبروا الله على ما هداكم ضمن التكبير معنى التحميد فقال لتكبروا الله حامدين ولم يقل لتحمدوا الله مكبرين كما هو الاغلب في هذا الباب لان التعظيم هو الباعث على الحمد وهو الصالح للعملية اه . لم يجعل الاصل حالا لان التعليل بالتعظيم حال الحمد اولى من العكس لان الحمد انما يستحسن ويطلب لما فيه من التعظيم . هذا كلامه . ثم ما مر من جعل احدهما اصلا والاخر حالا ومفعولا وقع من عامة القوم . قال بعض المحققين لكنه يحتمل ان يكون بيانا لمآل المعنى على انه لا ينحصر في ذلك بل له طرق اخرى * منها ان يكون المذكور فاعلا للمحذوف كما في قوله ـ ينهون عن اكل وعن شرب ـ اي يصدر تناهيهم كما في شروح الكشاف * ومنها عطف احدهما على الاخر كما قدر ابن جني في قوله تعالى « الرفث الى نسائكم » الرفث والافضاء الى نسائكم * ومنها ان يكون متعلقا بواسطة حرف كما في قوله تعالى « اذا اكتالوا على الناس يستوفون » قال الرضي اي تحكموا في الاكتيال * ومنها ان يقدر صفة للمتضمن كما في قوله تعالى « ورسولا الى بني اسرائيل اني قد جئتكم » اي رسولا ناطقا باني قد جئتكم وفي تنزيل عبارة المغني التي ذكرها الشارح على التضمين على هذا المذهب تكلف اذ يحتاج الى ان يقال لما كان المقدر لا يذكر ومع ذلك يفهم معناه عند سماع المذكور صار المذكور كانه اشرب معنى المقدر وانه ادى المعنيين * المذهب الثاني انه من باب الكناية وان المعنيين مرادان على طريقها فيراد المعنى الاصلي توسلا الى المقصود ولا حاجة الى التقدير الّا لتصوير المعنى ونسب هذا القول للسعد ايضا . وضعف بان المعنى المكنى به في الكناية قد لا يقصد وفي التضمين يجب القصد الى كل من المضمن والمضمن فيه يعني ان الكناية قد يقصد فيها

المعنى

المعنى الاصلي وهذا منها فعلى كثرته كان الظاهر ان يستعمل في بعض الاحيان استعمالها فلما
لم يرد موردها الاكثر فيها علم انه ليس منها . واجيب بانه استعمل استعمالها وقوله يجب
القصد فيه الخ ممنوع وسند المنع انك اذا تتبعت امثلة التضمين رايتها واردة على نهج الكناية
الا ترى ان معنى الايمان جعله في الامان وبعد تضمينه معنى التصديق لا يقصد معناه الاصلي
ولم يخطر ببال كثير وكذلك هيجه معناه اثاره وحركه ولم يرد منه إلّا التذكير وتنزيل العبارة
المذكورة على التضمين على هذا المذهب كغيرها من العبارات ظاهر * المذهب الثالث وهو
الذي نسب الى السيد السند ان اللفظ مستعمل في معناه الاصلي فيكون هو المقصود اصالة
لكن قصد بتبعيته معنى ءاخر يناسبه من غير ان يستعمل فيه ذلك اللفظ او يقدر له لفظ
ءاخر فلا يكون من الكناية ولا الاضمار بل من الحقيقة التي قصد بها معنى ءاخر يناسبها
ويتبعها في الارادة وحينئذ يكون واضحا بلا تكلف قال بعض المحققين هذا مبني على ان اللفظ
يدل على معنى ولا يكون حقيقة ولا مجازا ولا كناية والشريف جوزه ومثله بمستتبعات التراكيب
واعترضه بعض الفضلاء وقال لا يذهب عليك ان قيد يتبعه في الارادة يخرج المعنى الاخر عن
حد الاصالة في القصد والامر في التضمين ليس كذلك فان الاهتمام باحد المعنيين ليس بادنى من
الاخر بل قد تكون الداعية اليه اوفر . واجيب بان المراد بالتبعية المذكورة في كلام السيد الشريف
التبعية باعتبار انه انتقل اليها منه كما هو ظاهر وحينئذ لا منافاة فان مستتبعات التراكيب
مقصودة من السياق البليغ وقد تنزل عبارة المغني التي ذكرها الشارح على التضمين على هذا
المذهب ايضا لان المعنى التابع لما كان يفهم عند المعنى المتبوع سياقا فكانه فهم من ذلك اللفظ
فيصدق ذلك الاشراب والاداء لكن لقائل ان يقول على هذا المذهب والذي قبله ان المتضمن
والمتضمن وقع النص على انهما قد يكونان مترادفين على ما تقدم فلا يتاتى المعنى الكنائي او
المستتبع لان اللزوم يقتضي مغايرة بين المعنى اللازم والمعنى الملزوم والتبعية تقتضي ايضا مغايرة
بين المعنى التابع والمعنى المتبوع * المذهب الرابع انه مجاز تبعي في تلك الافعال ولم يذهب
اليه احد من المحققين وليست عبارة المغني التي ذكرها الشارح نصا فيه وان زعم ذلك بعض
شراحه وقال انه مبني على راي من جوز الجمع بين الحقيقة والمجاز معا * المذهب الخامس
ان دلالته عليه حقيقية ونقل عن ابن جني ولا تجوز في اللفظ وانما التجوز في افضائه الى
ذلك المعمول وفي النسبة الغير التامة الا ترى انهم حملوا النقيض على نقيضه فعدوه بما يتعدى
به كما عدوا اسر بالباء حملا على جهر ولا مجاز فيه قطعا بمجرد تغير صلته وانما هو تسمح
وتصرف في النسبة الناقصة . هذا وقد اختلفوا ايضا في انه قياسي او سماعي فذهب جماعة
الى الاول ونقله ابن هشام في التذكرة عن خطاب وجماعة وكلام الرضي يقتضيه فانه قال اذا
امكن في كل حرف جر يتوهم فيه انه مجاز او زائد ان يجري على معناه ويضمن فعله ما
يستقيم به فهو اولى بل واجب وهذا القول هو المشهور واختار ابن هشام الثاني قال في التذكرة
والحق انه لا ينقاس . وقال في المغني ان التضمين لا ينقاس وكذا ذكر الشيخ الاثير ومن
الناس من ادعى التوفيق بانه بحسب الاصل لا يقاس عليه لكنه لما كثر قيس عليه كما ذكر
في الاصول ان الرخص لا يقاس عليها واذا شاعت يقاس عليها . وفي شرح التسهيل للبهاء ابن

ومنه قول الفرزدق

كيف تراني قاليا مجني    قد قتل الله زيادا عني

اي صرفه بالقتل وقول الاخر ـ ضمنت برزق عيالنا ارماحنا ـ اي تكفلت وهو كثير جدا * الثاني التحويل الى فعل بالضم لقصد المبالغة والتعجب نحو ضرب الرجل وفهم بمعنى ما اضربه وافهمه * الثالث مطاوعته المتعدي لواحد كما مر * الرابع الضعف عن العمل اما بالتاخير نحو « ان كنتم للرؤيا تعبرون » « الذين هم لربهم يرهبون » او بكونه فرعا في العمل نحو « مصدقا لما بين يديه » « فعال لما يريد » الخامس الضرورة كقوله    تبلت فوادك في المنام خريدة

تسقي الضجيع ببارد بسام

ويصير اللازم متعديا بسبعة اشياء * الاول همزة النقل كما اسلفته * الثاني تضعيف العين نحو فرح زيد وفرحت زيدا وقد اجتمعا في قوله تعالى « نزل عليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه وانزل التوراة والانجيل » الثالث المفاعلة تقول في جلس زيد ومشى وسار جالست زيدا وماشيته وسايرته * الرابع استفعل للطلب او النسبة للشيء كاستخرجت المال واستحسنت زيدا واستقبحت الظلم وقد ينقل ذا المفعول الواحد الى اثنين نحو استكتبته الكتاب واستغفرت الله الذنب ومنه قوله ـ استغفر الله ذنبا لست احصيه ـ وانما جاز استغفرت الله من الذنب لتضمنه معنى استتبت اي طلبت التوبة * الخامس صوغ الفعل على فعلت بالفتح افعل بالضم لافادة الغلبة تقول كرمت زيدا اكرمه اي غلبته في الكرم * السادس التضمين نحو « ولا تعزموا عقدة النكاح » اي لا تنووا لان عزم لا يتعدى الا بعلى تقول عزمت على كذا لا عزمت كذا ومنه

---

عقيل تضمين القاصر معنى المتعدي كثير وعكسه قليل ومن النحويين من قاس التضمين لكثرته ومنهم من قصره على السماع لانه يودي الى عدم ضبط معاني الافعال . اه كلامه . ويظهر لك مما قررنا ان التضمين في حد ذاته بحث نحوي بحث وان بحث عنه اهل البيان فمن جهة كونه حقيقة او مجازا واما اهل المعاني فلا سبيل لهم اليه اللهم الا ان اقتضاه الحال فحينئذ ينظرون له من ناحية كونه مقتضى حال وليس فيه خلاف بين اهل النحو واهل البيان وان توهمه فضلاء متاخرون وتابعهم على ذلك خلائق ولقد كشفنا لك بهذه الكلمات جلية الحال * واوضحنا لك الحق وضوح الهلال * وماذا بعد الحق الا الضلال * (قوله ومنه قول الفرزدق الخ) الضمير المجرور للتضمين المعرف بانه اشراب الخ ولا ريبة في ان هذا منه وان لم يكن من نوع تضمين المتعدي معنى فعل لازم فان مطلق التضمين اعم من تضمين المتعدي معنى اللازم فيشمل البيت المذكور وان لم يشمله ذلك الاخص ويجوز ان يعود مجرور من لتضمين معنى لازم الخ فانه اعم من ان يصير الفعل لازما حقيقة او في حكم اللازم ويكون هذا في الحقيقة مثالا للفعل المتعدي الذي يصير في حكم اللازم بتضمين معنى لازم لقول الشارح او في حكم اللازم وذلك هنا بين فان الفعل متعد حقيقة لنصبه المفعول به ولكن تعديه لغيره بالحرف من حيث هو كذلك صيره في حكم اللازم وكلا الوجهين يحسن ان يكون سرا لفصل الشارح بمنه . فاندفع ما قيل عن بعض المحققين في التمثيل بهذا نظر لان قتل متعد من غير تضمين نعم ينبغي ان يكون مما صار فيه المتعدي الى واحد متعديا الى ثان بحرف الجر بواسطة التضمين لان قتل لا يتعدى الا الى واحد بنفسه فلما ضمن معنى حرف عداه بعن (قوله الرابع الضعف عن العمل) هذا هو التحقيق وما ياتي في حروف الجر من انها زائدة فتقريب وقد اريناك في بحث التضمين عن الرضي انه يجب تخريج الحرف على الاصالة مهما امكنت على انه يقال ادعاء زيادة اللام لاني انما ينافي صيرورته لازما حقيقة وليس هو المراد انما المراد هنا انه متعد الا انه في حكم اللازم بذلك ولهذا وقع في المغني اللام المفتوحة ليست زائدة محضة ولا معدية محضة فسقط ما قيل اللام في امثلة ما ذكر زائدة كما سياتي في حروف الجر فلا تخرج العامل من التعدي الى اللزوم فكيف يصير لازما او في حكم اللازم (قوله كما اسلفته) اي من الامثلة التي مرت في باب اعلم وارى فمع كلمة ما يفهم ارادة لفظ اسلفته واما بدونها فلا يفهم ارادة ما مر فلا ايهام الا بتكلف لا تقبله صاغة تبر الكلام (قوله للطلب او النسبة) اي لا للصيرورة والا فيلزم اللزوم (قوله وقد ينقل الخ) فاعل ينقل ضمير استفعل من حيث انه للطلب او النسبة او الى نفس الطلب او النسبة لان العطف باو (قوله ومنه قوله استغفر الله الخ) لا ينافي ما ذكروه في باب لا من انه على معنى من

لكون الثاني بناء على تضمين معنى الاستتابة كما ذكره الشارح بعد تامل (قوله رحبتكم الخ) بضم العين فيهما (قوله لعدم الابهام فيهما) لان المرصد مختص بالمكان الذي يرصد فيه والطريق اسم للمكان المستطرق *

## (التنازع في العمل)

(قوله اتفاقا) لم يحمل الشارح تقديم المسند في المتن على انه للحصر فلذلك قال اتفاقا فان المبرد يقول ايضا ان الواحد يعمل لكن مع الاخر وقيل ان مراده اتفاق اهل البلدين في الجملة وهذا هو الذي يناسبه التفصيل الاتي في قوله - والثاني اولى عند اهل البصرة الخ - فتدبر (قوله والا فسد المعنى الخ) اي وان طلب قليلا صار المعنى كفاني قليل ولم اطلبه وهو معنى فاسد من جهة كونه غير مراد اذ المراد كفاني قليل من المال ولم اطلب الملك هذا تقرير كلامه وهو منه رحمه الله تنبيه على انه يكفي في نفي التنازع من البيت اداوه الى فساد المعنى بمخالفة المراد بل لو ادى لقصور في اداء المعنى او تعقيد فيه كان كافيا في فساد المعنى الموجب لنفيه لاسيما في كلام اشعر الشعراء وحامل اللواء . ومنهم من قال ان التنازع يوجب ان يكون ولم اطلب معطوفا لبطلان الاستئناف بما فيه من عدم الربط . وحينئذ يلزم كونه مثبتا له لدخوله في حيز امتناع لو وامتناع النفي اثبات وهو ينافي نفي السعي لادنى معيشة ومثل ذلك ما لو جعل حالا (قوله هكذا مثل الناظم وغيره الخ) عبارة الناظم وانما لم يثبت التنازع بين عاملين متاخرين نحو زيد قام وقعد لان كلا من المتاخرين مشغول بمثل ما شغل به الاخر من ضمير الاسم السابق فلا تنازع بخلاف المتقدمين نحو قام وقعد زيد فان كلا من الفعلين متوجه في المعنى الى زيد وصالح للعمل في لفظه واعمل احدهما في ظاهره والاخر في ضميره الى هنا كلامه (قوله اما المثال فظاهر) قال عليه بعض الناظرين اي لان كلا من الفعلين لم يطلب الاسم ولم يقتض العمل فيه فيكون المثال خارجا بقوله اقتضيا . هذا كلامه . فان كان هذا المراد فيجاب بانه لا ضرر في ان يوجد قيدان في تعريف لكل منهما فائدة واشتركا في فائدة فاسندت الى احدهما فقط ولو الى الثاني كما اسلفناه عن المطول ولا شك في وجود ذلك هنا فان قوله اقتضيا يخرج صورة التوكيد وقبل يخرج صورة التقدم مع النصب والجر وصورة التقدم مع الرفع يمكن اخراجها بكل منهما على انه يكون النظر حينئذ حقيقة في قول المصنف قبل ولا يجري في عبارة التسهيل التي كتب عليها المصنف تلك العبارة المرادة للشارح لانه لم يعبر فيه باقتضيا بل عبر في موضعه بلغير توكيد حتى انه لو شرح كلامه هنا كان يخرج ما ذكر باقتضيا لا بقبل كما ذكرت وقد يقال مراده بذلك النظر في المثال من حيث انه للمرفوع فقط لا للمنصوب والمجرور وهذا هو المناسب لاعتراض التعليل ولا يعترض بانه يندرج تحت كلمة نحو لانه يرد بان قوله من نحو زيد قام وقعد لا يشمل الا جزئيات المرفوع فقط نعم قد يقال مراده بقوله في نحو زيد قام وقعد كل تركيب تقدم فيه الاسم على العاملين مطلقا على ان العبارة ليس فيها من كما نقلنا وقد يقال مراده بالنظر في المثال انه يقتضي اجتماع القيام والقعود في ذات زيد لكن يجاب بانه في زمانين فلا اجتماع وقد سلم ابن هشام من هذا كله فانه اعترض الناظم بما اعترضه الشارح الا في التمثيل وسنتلو من عبارته عليك

---

رحبتكم الطاعة وطلع بشر اليمن اي وسعتكم وبلغ اليمن * السابع اسقاط الجار توسعا نحو اعجلتم امر ربكم اي عن امره « واقعدوا لهم كل مرصد » اي عليه وقوله

كما عسل الطريق الثعلب

اي في وليس انتصابهما على الظرفية خلافا للفارسي في الاول وابن الطراوة في الثاني لعدم الابهام والله اعلم

## (التنازع في العمل)

(ان عاملان) فاكثر (اقتضيا) اي طلبا (في اسم عمل) متفقا او مختلفا (قبل) اي حال كونهما قبل ذلك الاسم (فللواحد منهما العمل) فيه اتفاقا والاحتراز بكونهما مقتضيين للعمل من نحو اتاك اتاك اللاحقون اذ الثاني توكيد والا فسد اللفظ اذ حقه حينئذ ان يقال اتاك اتوك او اتوك اتاك ومن نحو

كفاني ولم اطلب قليل من المال

فان الثاني لم يطلب قليل والا فسد المعنى اذ المراد كفاني قليل من المال ولم اطلب الملك وبكونهما قبل من نحو زيد قام وقعد لان كل واحد منهما اخذ مطلوبه اعني ضمير الاسم السابق فلا تنازع هكذا مثل الناظم وغيره وعللوا وفي كل من المثال والتعليل نظر اما المثال فظاهر

واما التعليل فلقصور العلة لان ذلك يقتضي ان لا يمتنع تقديم مطلوبهما اذا طلبا نصبا وعاملان في كلامه رفع بفعل مضمر يفسره اقتضيا وعمل مفعول به وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة

* تنبيهات * الاول مراده بالعاملين فعلان متصرفان او اسمان يشابهانهما او اسم وفعل كذلك فالاول نحو « آتوني افرغ عليه قطرا » والثاني كقوله

- عهدت مغيثا مغنيا من اجرته *

والثالث نحو « هاوم اقرؤا كتابيه » وقوله - لقيت ولم انكل عن الضرب مسمعا - ولا تنازع بين حرفين ولا بين حرف وغيره ولا بين جامدين ولا جامد وغيره وعن المبرد اجازته في فعلي التعجب نحو ما احسن واجمل زيدا واحسن به واجمل بعمرو واختاره في التسهيل * الثاني قد يكون التنازع بين اكثر من عاملين وقد يتعدد المتنازع فيه من ذلك قوله عليه الصلاة والسلام - تسبحون وتحمدون وتكبرون دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين - وقول الشاعر

طلبت فلم ادرك بوجهي فليتني

قعدت ولم ابغ الندى عند سائب *

الثالث اشترط في التسهيل في المتنازع فيه ان يكون غير سببي مرفوع فنحو زيد قام وقعد اخوه وقوله

وعزة ممطول معنى غريمها

محمول على ان السببي مبتدا والعاملان قبله خبران عنه او غير ذلك مما يمكن بخلاف السببي المنصوب كما مر ولم يذكر هذا الشرط اكثر النحويين واجاز بعضهم في البيت التنازع (والثاني) من المتنازعين (اولى) بالعمل من الاول (عند اهل البصرة) لقربه (واختار عكسا) من هذا وهو ان الاول اولى لسبقه (غيرهم ذا اسرة) اي غير البصريين وهم الكوفيون مع اتفاق الفريقين على جواز اعمال كل منهما

* تنبيه * سكتوا عن الاوسط عند تنازع الثلاثة وحكى بعضهم الاجماع على جواز اعمال كل منها ومن اعمال الاول قوله

(قوله واما التعليل الخ) ذكر ابن هشام في فصل له في التنازع نقله عنه الحافظ السيوطي عبارة المصنف التي تلوناها عليك سابقا ثم قال عليها هذه العبارة واقول هذا انما يتمشى في المتقدم المرفوع فاما المنصوب والمجرور فلا يتمشى فيه فلم يقتض تعليله امتناع التنازع واقتضى تعميمه المنع فالذي ينبغي ان لا يحكم بمنع التنازع في التقدم مطلقا بل يشترط كونه مرفوعا . الى هنا كلامه . وقد يجاب بان التعليل في عبارة المصنف ناظر لامتناع تنازع المتاخرين في صورة المرفوع فقط لا مطلقا يرشد الى ذلك قوله اولا وانما لم يتات التنازع بين عاملين متاخرين نحو زيد قام وقعد لان الخ وثانيا بخلاف نحو قام وقعد زيد لان الخ ولذلك قال ابن هشام فالذي ينبغي ان لا يحكم الخ واما صورتا الجر والنصب فلعلهما محمولتان على صورة الرفع عنده او نحو ذلك هذا وللباحث ان يقول على المصنف ان معنى تسلط العامل ان يكون في حد ذاته طالبا للمعمول في حد ذاته وذلك لا ينافي ان ياخذ بعد ذلك الضمير والا لما كان اقتضاء في مثل ضربوني وضربت قومك وهذا باطل نعم لا تنازع في نحو زيد قام وقعد من حيث انه لا بد من عمل واحد وهنا منع منه ان الفاعل لا يتقدم كما صرح الشارح بنظيره في مسالة - اظن ويظناني اخا زيدا وعمرا اخوين - ولعمري ان هذا هو الاعتراض الوارد على المثال والتعليل بل وعلى اصل الدعوى فتدبره فانه الذي انتجه فكري في هذا المقام (قوله بين اكثر من عاملين) اي ثلاثة كما في الحديث او اربعة كما في البيت ولعل الغرض من ذلك التعريض بالشيخ الاثير فانه قال لم يوجد في كلامهم اكثر من ثلاثة ومن ثم قال الشلوبين الاعمال ان يتقدم عاملان او ثلاثة . اه . لكن الظاهر ان البيت مثال لثلاثة على الانصاف اما ان قري فقدت بالفاء والقاف فظاهر لانه لا يقرا بالبناء للفاعل اذ لا معنى للتمني مع قوله فلم ادرك فيقرا بالبناء للمفعول على ما تقتضيه جزالة المعنى واما ان قري قعدت بالقاف والعين فلانه لا ينصب المفعول الا ان يقال يطلبه على ان يتعدى له بعن فليتامل (قوله اشترط في التسهيل الخ) قال في شرحه نبهت به على ان نحو زيد منطلق مسرع اخوه ليس من التنازع والا لزم اسناد احد العاملين الى السببي والاخر الى ضميره فيلزم عدم ارتباط المسند الى الضمير بالمبتدا لعدم رفعه ضميره ولا ما التبس به ورده البدر الدماميني بما ملخصه ان احد العاملين اذا التبس بضمير السببي للمبتدا فقد ارتبط الخبر بالمبتدا فلا لزوم بين مقدم الشرطية وتاليها وبان الجملة اذا قام بعضها مقام مضاف الى العائد استغنت عن العائد نحو « والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا يتربصن » فان خبر الذين يتربصن ازواجهم ولما جيء بضمير الازواج لتقدمهن امتنع ذكر الضمير لعدم اضافة النون فقد حصل الربط بها لكونها قائمة مقام الظاهر المضاف للضمير وبانه يلزم ان يمتنع زيد قائم وقاعد ابواه . واجيب عن الكل بان ضمير السببي عندهم لا يتقدم عليه فتدبر (قوله بخلاف السببي المنصوب كما مر) انفصل في التصريح على استواء المنصوب والمرفوع فلا يصح تقييد المصنف بالمرفوع هذا والسببي المنصوب مر للشارح في قول الشاعر - عهدت مغيثا مغنيا من اجرته ... - وقد صرح المرادي في شرح التسهيل بكون البيت المذكور من السببي . فما قيل كان الاولى حذف قوله كما مر لانه لم يتقدم له تمثيل السببي المنصوب وهم وقع فيه كثير (قوله ومن اعمال الاول) انما

لم يكن من اعمال الثاني ولا الثالث للاضمار فيهما وانما لم يكن ما بعده من اعمال الاول ولا الثاني لوجود الحرف الذي يتعدى به دون الاول والثاني (قوله والاول منعه الكوفيون) لم يمنع الكوفيون حينئذ جواز اعمال كل من العاملين وانما منعوا الاضمار قبل الذكر فيما اذا عمل الثاني فلذا انقسموا فمن حاذف للضمير من الاول ومن موخر له في صورة فلا يتوهم منافاة هذا المنع للاتفاق السابق على اعمال كل منهما تامل (قوله في هذا الباب) التقييد لبيان محل الخلاف بينهم وبين البصرية لا لانهم لا يجيزونه فيما عداه (قوله تمسكا بظاهر قوله) ادرج كلمة ظاهر ايماء الى ان له باطنا لا يتمسك به وقد صرح به بعد حيث يقول ولا حجة فيما تمسك به المانع الخ (قوله وقال الفراء ان اتفق العاملان في طلب المرفوع فالعمل لهما) احترز به عما اذا اتفقا في طلب المنصوب فانه يحذف الضمير الاول باتفاق ومن هنا تعلم ان محل الاضمار تاخير في الاختلاف اذا كان الطالب للمرفوع هو الاول واعمل الثاني في المنصوب فتامل واعلم ان ابن النحاس قال لم اقف على هذا النقل عن الفراء من غير كلام صاحبنا جمال الدين بن مالك رحمه الله وهو الثقة فيما ينقل . قال الشيخ الاثير وقد نقل ذلك بعض متاخري اصحابنا . هذا وانما اخر حكاية مذهب الفراء على حكاية مذهب الكسائي لان الفارسي قال فيه انه امتنع من مذهب الكسائي (قوله لان العمدة الخ) هذا تعليل لما تضمنه الحصر الذي في قوله والمعتمد ما عليه البصريون من ان ما عليه الكسائي لا يعتمد عليه وما بعده من قوله ولان الخ علة لذلك والعدم الاعتماد على ما عليه الفراء مع اعتماد راي البصري . فلا يرد ما قيل هذا الدليل لا يفيد وجوب الاضمار لامكان وجوب الاظهار او جوازه . هذا وقال الشيخ الاثير الانصاف جواز حذف الفاعل وجواز الاضمار لثبوت الاول فيما احتج به الكسائي مع الايات وقوفا مع الظاهر واما ثبوت الاضمار فكما مرت شواهده (قوله وقوله وكمتا مدماة الخ) الظاهر انه لا تقبل منه شهادة لاحتمال ان يكون محذوفا كما يحتمل ان يكون مستترا (قوله لاحتمال افراد ضمير الجمع وقد اجاز ذلك الخ) انما لم يوول البيت السابق بان اصل تعفق تتعفق فحذف احدى التاءين لانه مع كونه لا يناسبه وارادها رجال لا يطرد في الابيات الاخر التي تمسك بها الكسائي ايضا مثل قوله

لو كان حيا قبلهن ظعائنا   حيا الحطيم وجوههن وزمزم

وقوله

وهل يرجع التسليم او يكشف العنا   ثلاث الاثافي والديار البلاقع

ثم ان افراد ضمير المثنى والجمع غير قليل فمن الاول قوله

لمن زحلوقة زل   بها العينان تنهل

وقوله   ولو بخلت يداي بها وضنت   لكان علي للقدر الخيار

كساك ولم تستكسه فاشكرن له
اخ لك يعطيك الجزيل وناصر

ومن اعمال الثالث قوله

جيء ثم حالف وقف بالقوم انهم
لمن اجاروا ذوو عز بلا هون

(واعمل المهمل) منهما وهو الذي لم يتسلط على الاسم الظاهر مع توجهه اليه في المعنى (في ضمير ما * تنازعاه والتزم) في ذلك (ما التزما) من مطابقة الضمير للظاهر ومن امتناع حذف هذا الضمير حيث كان عمدة وسواء في ذلك كان الاول هو المهمل (كيحسنان ويسيء ابناكا) ام الثاني (و) ذلك نحو (قد بغى واعتديا عبداكا) وهذا المثال الثاني متفق على جوازه والاول منعه الكوفيون لانهم يمنعون الاضمار قبل الذكر في هذا الباب فذهب الكسائي ومن وافقه الى وجوب حذف الضمير من الاول والحالة هذه للدلالة عليه تمسكا بظاهر قوله

تعفق بالارطى لها وارادها   رجال فبذت نبلهم وكليب

وقال الفراء ان اتفق العاملان في طلب المرفوع فالعمل لهما ولا اضمار نحو يحسن ويسيء ابناكا وان اختلفا اضمرته موخرا نحو ضربني وضربت زيدا هو والمعتمد ما عليه البصريون وهو ما سبق لان العمدة يمتنع حذفها ولان الاضمار قبل الذكر قد جاء في غير هذا الباب نحو ربه رجلا ونعم رجلا وقد سمع ايضا في هذا الباب من ذلك ما حكاه سيبويه من قول بعضهم ضربوني وضربت قومك ومنه قوله

جفوني ولم اجف الاخلاء انني
لغير جميل من خليلي مهمل

وقوله   هوينني وهويت الغانيات الى
ان شبت فانصرفت عنهن آمالي

وقوله   وكمتا مدماة كان متونها
جرى فوقها واستشعرت لون مذهب

ولا حجة فيما تمسك به المانع لاحتمال افراد ضمير الجمع وقد اجاز ذلك البصريون في الاحوال كلها تقول ضربني وضربت الزيدين كانك قلت ضربني من

على ما لا يخفى (ولا تجيء مع اول قد اهملا * بمضمر لغير رفع) وهو النصب لفظا او محلا (اوهلا) اي جعل اهلا (بل حذفه الزم ان يكن غير خبر) في الاصل لانه حينئذ فضلة فلا حاجة الى اضمارها قبل الذكر فتقول ضربت وضربني زيد ومررت ومر بي عمرو ولا يجوز ضربته وضربني زيد ولا مررت به ومر بي عمرو واما قوله - اذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب : جهارا فكن في الغيب احفظ للود - فضرورة (واخرنه ان يكن هو الخبر)

لانه منصوب فلا يضمر قبل الذكر وعمدة في الاصل فلا يحذف فتقول كنت وكان زيد قائما اياه وظنني وظننت زيدا عالما اياه اما امتناع الاضمار مقدما فادعى الشارح الاتفاق عليه وفي دعواه نظر فقد حكى ابن عصفور ثلاثة مذاهب احدها جوازه كالمرفوع وفي كلام والده في الكافية وشرحها ميل الى جواز اضمار المنصوب مطلقا مقدما واحتج له وهو ايضا ظاهر كلام التسهيل واما الحذف فمنعه البصريون واجازه الكوفيون لانه مدلول عليه بالمفسر وهو اقوى المذاهب لسلامته من الاضمار قبل الذكر ومن الفصل * تنبيهات * الاول اقتضى كلامه انه يجاء بضمير الفضلة مع الثاني المهمل نحو ضربني وضربته زيد ومر بي ومررت بهما اخواك لدخوله تحت قوله - واعمل المهمل في ضمير ما * تنازعاه ... - ولم يخرجه ومنه قوله

اذا هي لم تستك بعود اراكة      تنخل فاستاكت به عود اسحل

وانه يجوز حذفه لمفهوم قوله والتزم ما التزما وهذا لم يلتزم ذكره لانه فضلة ومنه قوله - بعكاظ يعشي الناظرين اذا هم لمحوا شعاعه - وخص بعضهم حذفه بالضرورة كالبيت لان في حذفه تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه لغير معارض * الثاني كلامه هنا مخالف للتسهيل من وجهين الاول جزمه بحذف الفضلة والثاني جزمه بتاخير الخبر ولم يجزم بهما في التسهيل بل اجاز التقديم * الثالث يشترط لحذف الفضلة من الاول المهمل امن اللبس فان خيف اللبس وجب التاخير نحو استعنت واستعان علي زيد به لانه مع الحذف لا يعلم هل المحذوف مستعان به او عليه * الرابع قوله غير خبر يوهم ان ضمير المتنازع فيه اذا كان المفعول الاول في باب ظن يجب حذفه وليس كذلك بل لا فرق بين المفعولين في امتناع الحذف ولزوم التاخير نحو ظننت منطلقة وظنتني منطلقا هند اياها فاياها مفعول اول لظننت ولا يجوز تقديمه وفي حذفه ما سبق ولذلك قال الشارح لو قال بدله

واحذفه ان لم يك مفعول حسب      وان يكن ذاك فاخره تصب

لخلص من ذلك التوهم لكن قال المرادي قوله مفعول حسب يوهم ان غير مفعول حسب يجب حذفه وان كان خبرا وليس كذلك لان خبر كان لا يحذف ايضا بل يوخر كمفعول حسب نحو زيد كان وكنت قائما اياه وهذا مندرج تحت قول المصنف غير خبر ولو قال - بل حذفه ان كان فضلة حتم      وغيرها تاخيره قد التزم - لاجاد قلت وعلى هذا ايضا من المواخذة ما على بيت الاصل من عدم اشتراطه امن اللبس كما اسلفته فكان الاحسن ان يقول - واحذفه لا ان خيف لبس او يرى - لعمدة فجيء به موخرا - * الخامس قاس المازني وجماعة المتعدي الى ثلاثة على المتعدي الى اثنين وعليه مشى في التسهيل فتقول على هذا عند اعمال الاول اعلمني واعلمته اياه اياه زيد عمرا قائما واعلمت واعلمني اياه اياه زيدا عمرا قائما ويختار اعمال الثاني نحو اعلمني واعلمت زيدا عمرا قائما اياه اياه واعلمت واعلمني زيد عمرا قائما اياه اياه ( واظهر ان يكن ضمير خبرا ) اي في الاصل ( لغير ما يطابق المفسرا ) اي في الافراد والتذكير وفروعهما لتعذر الحذف بكونه عمدة والاضمار بعدم المطابقة فتعين الاظهار وتخرج المسالة من هذا الباب ( نحو اظن ويظناني اخا * زيدا وعمرا اخوين في الرخا ) على اعمال الاول فزيدا وعمرا اخوين مفعولا اظن واخا ثاني مفعولي يظناني وجيء به مظهرا لتعذر اضماره لانه لو اضمر فاما ان يضمر مفردا مراعاة للمخبر عنه في الاصل وهو الياء من يظناني فيخالف مفسره وهو اخوين في التثنية

وقوله

فكان في العينين حب قرنفل      او سنبل كحلت به فانهلت

فلم يقل تنهلان او ظنتا او كحلتا ، ومن الثاني قولهم هو احسن الفتيان واجمله واحسن بني ابيه وانبله وقوله تعالى « وان لكم في الانعام لعبرة نسقيكم مما في بطونه » وقول روبة

فيها خطوط من سواد وبلق      كانه في الجلد توليع البهق

وفي الحديث - خير نساء صوالح قريش احناه على ولده في صغره وارعاه على زوج في ذات يده - وستسمع ما يويده عن الرضي فافهم ( قوله لانه منصوب ) فلا يضمر قبل الذكر اي لئلا يتساوى المرفوع والمنصوب ( قوله لسلامته من الاضمار قبل الذكر ) اي اذا اضمر مقدما ومن الفصل اذا اضمر موخرا ، وقد يقال هذا جار في المرفوع ويفرق بشرف المرفوع على المنصوب في الجملة ولو كان المنصوب عمدة معنى وهذا صريح في ضعف المذهب الذي سلكه المصنف هنا فلا يضر ما اورده عليه الناظرون ( قوله لان في حذفه تهيئة العامل للعمل وقطعه الخ ) قيل التقييد بلغير معارض لاخراج اعمال الثاني مع الحذف فان المعارض فيه لزوم الاضمار قبل الذكر وقيل التهيئة ايلاء العامل ما هو معموله معنى وقطعه عن العمل وهذا لا يجري في الاول لفصله عن المعمول بالعامل الثاني ( قوله يوهم ان غير مفعول حسب الخ ) يوهم ايضا انه يكون مفعولي حسب معا مع انه يكون احدهما وهذا على ما في بعض النسخ من التثنية واما على غيرها من الافراد فلا ( قوله او يرى لعمدة ) اللام زائدة لكنه يتبادر منه انها اصلية متعلقة بعائدا او راجعا مثلا اي او يرى راجعا لعمدة فيوهم وجوب الاضمار والتاخير ايضا في مثل جاءني رجل

فاكرمت

فاكرمت وساعفت ذلك الرجل فانه اذا اضمر في اكرمت يكون الضمير عائدا الى ذلك الرجل الذي هو رجل الذي فاعل بجاء وهو عمدة مع انه لا يجب الاضمار والتاخير فيه فكان الاولى ان لو قال في التحويل

واحذفه ان لم يك عمدة ولم يلبس والّا فيه التاخير ام

فتامل (قوله واما ان يثنى مراعاة للمفسر فيخالف المخبر عنه) قال الرضي لا يسلم وجوب المطابقة بين الضمير والمعود اليه حيث لم تلبس المخالفة بينهما قال الله تعالى «وان كانت واحدة» وقبله «فان كن نساء» والضمير للاولاد فالاضمار قد يرد حسب المعنى المقصود فيجوز حسبني وحسبتهما اياهما الزيدان منطلقا وان كان المعود اليه مفردا رعاية للمسند اليه وكذا تقول حسبت وحسبني اياه الزيدين منطلقين وحسبت وحسبتني اياه هندا قائما وحسبتني وحسبتها هند قائما وفي كل هذا حصول القبح لفصل الاجنبي بين العامل ومعموله وفي بعضه بين المبتدا وخبره في الاصل هذا كلامه (قوله وجه كون هذه المسالة من هذا الباب) اي بالنظر لاول الامر وان كانت ليست منه بالنظر لاخر الامر الذي هو الاظهار فلا تنافي بين ما هنا وبين قوله سابقا وتخرج المسالة من هذا الباب ولهذا عطفه الشارح على قوله سابقا فتعين الاظهار (قوله فتنازع العاملان الزيدين) اي لا في الاخوين وفاقا لصاحب التوضيح (قوله مؤول) اي بانه من باب الحذف لا من باب التنازع كما في التسهيل *

## (المفعول المطلق)

(قوله وذلك تفسير للشي بما هو اعم منه) يريد ان صنيع المصنف في ذلك الشرح غير مستحسن ظاهرا لما انه فسر فيه المفعول المطلق بالمصدر وهو اعم من المفعول المطلق ولا يستحسن تفسير الشي بالاعم منه وانما يستحسن بالمساوي لما فيه من الاطراد والانعكاس وكان الداعي للشارح لهذا الانتقاد على شرح الكافية وبيان النسبة بالعموم المطلق بين المصدر والمفعول المطلق مع ان ذلك ليس نصب عينه الاشارة الى حسن صنيع المصنف في الترجمة هنا في ذاته بل وعلى ما في شرح الكافية فانه مع احراز الاختصار سلم من ذلك التفسير بالاعم ومن الاتيان بالتفسير في غير مقامه وهو الترجمة واشعر بذلك العنوان باعتبار النصب ولم يات بما يصد عن ذلك الاشعار بخلاف ما في شرح الكافية فقد فاته هذه الاربعة واما ان المراد من المفعول المطلق ماذا فهو وان لم يتعرض له كتعرض الشارح له بقوله فالمفعول المطلق الخ الّا انه يوخذ من كلامه بادنى تامل غير انه تعرض اولا لتحديد المصدر لانه جزء المفعول المطلق هذا هو الذي يفيده صدق التامل في هذا المقام من كلام الشارح لا ما اطال به الناظرون (قوله نظرا الى ان ما يقوم مقامه الخ) قيد بذلك لانه لو لم ينظر الى تلك الحلقية لانفرد المفعول المطلق ايضا عن المصدر في بعض من تلك الستة عشر موضعا الاتية فيكون بينهما العموم الوجهي (قوله واعلم ان المفاعيل خمسة) في التبر الذائب في الافراد الغرائب قال ابن اياز نظر ابو سعيد السيرافي الى قول الله تعالى «واختار موسى قومه سبعين رجلا» اي من قومه فزاد في المفاعيل الخمسة مفعولا اخر سماه المفعول منه قال ابن اياز وهذا ضعيف جدا لانه يقتضي ان يسمى نحو قولك نظرت الى زيد مفعولا اليه وانصرفت

---

واما ان يثنى مراعاة للمفسر فيخالف المخبر عنه وكلاهما ممتنع عند البصريين وكذا الحكم لو اعملت الثاني نحو يظناني واظن الزيدين اخوين اخا واجاز الكوفيون الاضمار على وفق المخبر عنه نحو اظن ويظناني اياه الزيدين اخوين عند اعمال الاول واهمال الثاني واجازوا ايضا الحذف نحو اظن ويظناني الزيدين اخوين * تنبيه * وجه كون هذه المسالة من هذا الباب هو ان الاصل اظن ويظنني الزيدين اخوين فتنازع العاملان الزيدين فالاول يطلبه مفعولا والثاني يطلبه فاعلا فاعملنا الاول فنصبنا به الاسمين واضمرنا في الثاني ضمير الزيدين وهو الالف وبقي علينا المفعول الثاني يحتاج الى اضماره فرايناه متعذرا لما مر فعدلنا به الى الاظهار وقلنا اخا فوافق المخبر عنه ولم تضره مخالفته لاخوين لانه اسم ظاهر لا يحتاج الى ما يفسره * خاتمة * لا يتاتى التنازع في التمييز وكذا الحال خلافا لابن معطى وكذا نحو ما قام وقعد الّا زيد وما ورد مما ظاهره جواز ذلك مؤول ويجوز فيما عدا ذلك من المعمولات والله تعالى اعلم

## (المفعول المطلق)

زاد في شرح الكافية في الترجمة وهو المصدر وذلك تفسير للشي بما هو اعم منه مطلقا كتفسير الانسان بانه الحيوان اذ المصدر اعم مطلقا من المفعول المطلق لان المصدر يكون مفعولا مطلقا وفاعلا ومفعولا به وغير ذلك والمفعول المطلق لا يكون الّا مصدرا نظرا الى ان ما يقوم مقامه مما يدل عليه خلف عنه في ذلك وانه الاصل واعلم ان المفاعيل خمسة مفعول به وقد تقدم

في باب تعدي الفعل ولزومه ومفعول مطلق ومفعول له ومفعول فيه ومفعول معه وهذا اول الكلام على هذه الاربعة فالمفعول المطلق ما ليس خبرا من مصدر مفيد توكيد عامله او بيان نوعه او عدده فما ليس خبرا مخرج لنحو المصدر المبين للنوع في قولك ضربك ضرب اليم ومن مصدر مخرج لنحو الحال الموكدة نحو « ولى مدبرا » ومفيد توكيد عامله الى ءاخره مخرج لنحو المصدر الموكد في قولك امرك سير سير وللمسوق مع عامله لغير المعاني الثلاثة نحو عرفت قيامك ومدخل لانواع المفعول المطلق ما كان منها منصوبا لكونه فضلة نحو ضربت ضربا او ضربا شديدا او ضربتين او مرفوعا لكونه نائبا عن الفاعل نحو غضب غضب شديد وانما سمي مفعولا مطلقا لان حمل المفعول عليه لا يحوج الى صلة لانه مفعول الفاعل حقيقة بخلاف سائر المفعولات فانها ليست بمفعول الفاعل وتسمية كل منها مفعولا انما هو باعتبار الصاق الفعل به او وقوعه لاجله او فيه او معه فلذلك احتاجت في حمل المفعول عليها الى التقييد بحرف الجر بخلافه وبهذا استحق ان يقدم عليها في الوضع وتقديم المفعول به لم يكن على سبيل القصد بل على سبيل الاستطراد والتبعية ولما كان المفعول المطلق هو المصدر مع ضميمة شيء ءاخر كما عرفت بدا بتعريف المصدر لان معرفة المركب موقوفة على معرفة اجزائه فقال ( المصدر اسم ما سوى الزمان من ❊ مدلولي الفعل ) اي اسم الحدث لان الفعل يدل على الحدث والزمان فما سوى الزمان من المدلولين هو الحدث ( كامن من ) مدلولي ( امن ) وضرب من مدلولي ضرب ( بمثله ) ولو معنى دون لفظ ، او فعل او وصف نصب ) نحو « فان جهنم جزاؤكم جزاءً موفورا » ويعجبني ايمانك تصديقا « وكلم الله موسى تكليما » « والذاريات ذروا » ( وكونه ) اي المصدر ( اصلا ) في الاشتقاق ( لهذين ) اي للفعل والوصف ( انتخب ) اي اختير وهو مذهب البصريين وخالف بعضهم فجعل الوصف مشتقا من الفعل فهو فرع الفرع وذهب الكوفيون الى ان الفعل اصل لهما وزعم ابن طلحة ان كلا من المصدر والفعل اصل براسه ليس احدهما مشتقا من الاخر والصحيح مذهب البصريين

عن زيد مفعولا عنه ( قوله في باب تعدي الفعل ولزومه ) اي لا في باب الفاعل كما وقع لبعضهم ( قوله من مصدر ) اي صريح كما هو المتبادر فيخرج المؤول النح ( قوله فما ليس خبرا النح ) لا يخفى ان قوله من مصدر بيان لما فالانسب به ان يكون هو الجنس ويقول فمن مصدر يخرج عنه نحو الحال الموكدة نحو ولى مدبرا وليس خبرا مخرج لنحو المصدر المبين للنوع في نحو قولك ضربك ضرب اليم ومفيد توكيد عامله النح إلّا انه راعى الترتيب اللفظي ( قوله لنحو الحال الموكدة ) بكسر الكاف احترز به من الموكدة بفتح الكاف فانها خارجة بما ليس خبرا ( قوله فانها ليست بمفعول الفاعل ) اي ليست مضمون الفعل الذي اسند الى الفاعل الذي هو مفعول ذلك الفاعل في الواقع يعني ان مفعول الفاعل هو مضمون الفعل الذي اسند اليه فمفعول زيد الذي دل اللفظ على اعتباره في ضرب زيد هو الضرب ولا شك انه هو ضربا في ضربت ضربا لا انه التصق به او وقع لاجله او فعل ءاخر وان كان لذلك الفاعل ايضا وقع هذا الفعل لاجله او فيه او معه انما ذلك فيما اذا قلت ضربت زيدا تاديبا او يوم الخميس او والنيل وكذا اذا قلت قمت اجلالا فان فعل الفاعل فيه انما هو القيام واما الاجلال وان كان فعله المتكلم ايضا إلّا انه لم يعتبر هنا إلّا من حيث انه علة لما فعله من القيام وقس عليه قمت اكراما ونحوه حتى انه فرق بين اجللت وقمت اجلالا واكرمت وقمت اكراما فان فعل الفاعل المراد هنا في الاول الاجلال والاكرام بخلافه في الاواخر والذوق السليم شاهد صدق بما ذكرنا . فما قيل يرد على قوله ليست بفعل الفاعل المفعول لاجله كقمت اجلالا او اكراما والمفعول به في نحو ابغضت قيامي فان كلا مفعول الفاعل حقيقة كما هو ظاهر غير ظاهر كما هو ظاهر فليتدبر ففيه دقة ما ( قوله وتسمية النح ) هذا الكلام انما هو اصل التسمية بمفعول مطلق اي عن التقييد بصلة فلا يتوهم انه ينافي ما غلب به الاستعمال من ارادة المفعول به من لفظ المفعول اذا اطلق ولم يزد عليه شيء ءاخر اصلا فافهم ( قوله ولو معنى دون لفظ ) انما زاد ذلك هنا للتنبيه على ناصب المصدر ونائبه الاتي باقسامه وان ناصبه هو ذلك الفعل والوصف او المصدر ولو من غير لفظه من غير تقدير في مخالف اللفظ وهو الذي اختاره المبرد والسيرافي والمازني وصححه المصنف والشيخ الاثير قال في التسهيل وينصب بمثله او فرعه او بقائم مقام احدهما وقال في شرحه الصحيح في الموافق معنى لا لفظا معموليته لموافقه معنى فحلفة نصب بآليت لا بحلفت مضمرة لقولهم حلفت يمينا « ولا تميلوا كل الميل » « فاجلدوهم ثمانين جلدة » « ولا تضرونه شيئا » ولا يمكن ان يقدر لها عامل من لفظها فتعين انه ما قبلها ووجب اطراد هذا الحكم فيما له فعل من لفظه اجراءً للباب على سنن هذا كلامه فليتامل . فقد ادعى بعض الناظرين ان كلام الشارح هنا خلاف

التحقيق

التحقيق مع انه هو التحقيق وان ما مثل به من يعجبني ايمانك تصديقا من باب النيابة كما سياتي في النظم مع ان ذلك لا يضر التعرض هنا لناصبه وقال على قول الناظم وقد ينوب عنه الخ ان ظاهره ان النائب واو مرادفا منصوب بالفعل المذكور مع ان الناظم لم يتكلم في قوله وقد ينوب على الناصب اصلا وقال بعد ذلك قريبا مما قلنا قبل مع انه قال قبل انه خلاف التحقيق ولعمري ان هذا غاية الاضطراب ( قوله لان من شان الفرع ان يكون فيه ما في الاصل وزيادة ) الزيادة هنا في الفعل الزمان وفي الوصف الذات هذا وفي الاشباه والنظائر وخصائص ابن جني وغيرهما في هذه المسالة كلام واسع المدى فليرجع اليه من اراده ( قوله سير ذي رشد او سيرا الخ ) تكرير المثال للتنبيه على ان بيان النوع المراد للمتكلم بهذا التركيب كما هو الغرض اما باضافة المصدر او بتوصيفه او بعهديته ولا اشكال في بيان النوع في هذا فان سير ذي رشد بين ان سير المتكلم فرد من افراد هذا النوع وهكذا سيرا شديدا والسير الذي تعرفه وحينئذ فالتركيب انما دل على ان المتكلم فعل فردا من افراد ذلك النوع لا انه فعل فعل غيره او فعل مثل فعل غيره . فما قيل ان المضاف من باب النيابة كضربته اذ يستحيل ان يفعل الانسان فعل غيره فالاصل سيرا مثل سير ذي رشد وهم . وافسد منه ما قيل ان هذا موجود في المعرف باللام اذ يستحيل ايقاع السير المعهود وانما يوقع مثاله ( قوله فلا تميلوا كل الميل ) مصب النهي انما هو كلمة كل على ما هو قاعدتها اذ ذاك المنهي عنه دون اصل الميل فانه غير منهي عنه . قال القاضي البيضاوي فلا تميلوا كل الميل بترك المستطاع والجور على المرغوب منها فان ما لا يدرك كله لا يترك كله . وقال قبله « ولن تستطيعوا ان تعدلوا بين النساء » لان العدل ان لا يقع ميل البتة وهو متعذر ولذلك كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقسم بين نسائه فيعدل ويقول « هذه قسمتي فيما املك ولا تاخذني فيما تملك ولا املك » فمن قال يرد عليه اي على القرءان انه سواء كان التقدير لا تميلوا ميلا عظيما او لا تميلوا ميلا مستغرقا لسائر افراد الميل لا ينافي تجويز الميل الغير المتصف بالعظم او بعض الميل إلّا ان يقال خرجت الاية على السبب فلا مفهوم لها فقد افترى واجترى نعوذ بالله من حصائد الالسنة التي تكب في النار وتثمر العار ( قوله كليته ) اي دال كليته وانما آثر هذه العبارة على تعبير التوضيح بكل وبعض

لان من شان الفرع ان يكون فيه ما في الاصل وزيادة والفعل والوصف مع المصدر بهذه المثابة اذ المصدر انما يدل على مجرد الحدث وكل منهما يدل على الحدث وزيادة ( توكيدا او نوعا يبين ) المصدر المسوق مفعولا مطلقا ( او عدد ) اي لا يخرج المفعول المطلق عن ان يكون لغرض من هذه الاغراض الثلاثة فالموكد ( كسرت ) سيرا ويسمى المبهم ومبين العدد كسرت ( سيرتين ) ويسمى المعدود « فدكتا دكة واحدة » ومبين النوع كسرت ( سير ذي رشد ) او سيرا شديدا او السير الذي تعرفه ويسمى المختص هكذا فسره بعضهم والظاهر ان المعدود من قبيل المختص كما فعل في التسهيل فالمفعول المطلق على قسمين مبهم ومختص والمختص على قسمين معدود وغير معدود ( وقد ينوب عنه ) اي عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق ( ما عليه ) اي ما على المصدر ( دل ) وذلك ستة عشر شيئا فينوب عن المصدر المبين ثلاثة عشر شيئا * الاول كليته ( كجد كل الجد ) ومنه « فلا تميلوا كل الميل » وقوله

- يظنان كل الظن ان لا تلاقيا - الثاني بعضيته نحو ضربته بعض الضرب * الثالث نوعه نحو رجع القهقرى وقعد القرفصى * الرابع صفته نحو سرت احسن السير واي سير * الخامس هيئته نحو يموت الكافر ميتة سوء *

السادس مرادفه نحو قمت الوقوف
( وافرح الجذل ) ومنه
يعجبه السخون والبرود
والتمر حبا ماله مزيد *
السابع ضميره نحو عبد الله اظنه جالسا
ومنه « اعذبه عذابا لا اعذبه احدا من
العالمين » * الثامن المشار به اليه نحو
ضربته ذلك الضرب * التاسع وقته كقوله
ــ الم تغتمض عيناك ليلة ارمد ــ اي
اغتماض ليلة ارمد وهو عكس فعلته طلوع
الشمس إلّا انه قليل * العاشر مـــا
الاستفهامية نحو ما تضرب زيدا *
الحادي عشر ما الشرطية نحو ما شئت
فاجلس * الثاني عشر آلته نحو ضربته
سوطا وهو يطرد في آلة الفعل دون غيرها
فلا يجوز ضربته خشبة * الثالث عشر
عدده نحو « فاجلدوهم ثمانين جلدة »
وزاد بعض المتاخرين اسم المصدر العلم
نحو بر برة وفجر فجار وفي شرح التسهيل
ان اسم المصدر لا يستعمل موكدا ولا مبينا
وينوب عن المصدر الموكد ثلاثة اشياء *
الاول مرادفه نحو شنئته بغضا واحببته
مقة وفرحت جذلا * الثاني ملاقيه في
الاشتقاق نحو « والله انبتكم من الارض
نباتا » « وتبتل اليه تبتيلا » والاصل
انباتا وتبتلا * الثالث اسم مصدر غير علم
نحو توضا وضوءًا واغتسل غسلا واعطى
عطاءً ( وما ) سيق من المصادر ( لتوكيد
فوحد ابدا ) لانه بمنزلة تكرير الفعل
والفعل لا يثنى ولا يجمع ( وثن واجمع
غيره ) اي غير الموكد وهو المبين ( وافردا )
لصلاحيته لذلك اما العدد فباتفاق نحو
ضربته ضربة وضربتين وضربـات
واختلف في النوع فالمشهور الجواز نظرا
الى انواعه نحو سرت سيري زيد الحسن
والقبيح وظاهر مذهب سيبويه المنع واختاره الشلوبين ( وحذف عامل ) المصدر ( الموكد امتنع ) لانه انما جيء به
لتقوية عامله وتقرير معناه والحذف ينافي ذلك ونازع في ذلك الشارح ( وفي ) حذف عامل ( سواه لدليل متسع ) عـند
الجميع كان يقال ما ضربت فتقول بلى ضربا مولما او بلى ضربتين

لايهام الاقتصار على خصوص اللفظين وليس كذلك ( قوله السادس مرادفه ) اي اذا كان معرفا واما نيابته عن المصدر الموكد فيما سياتي ففيما اذا كان منكرا ( قوله وهو عكس فعلته طلوع الشمس ) اي مما ناب فيه المصدر عن الوقت إلّا انه اي نيابة الوقت عن المصدر قليل فالضمير المتصل بان يعود الى ما عاد اليه الضمير المنفصل قبله ( قوله لانه بمنزلة تكرير الفعل والفعل لا يثنى ولا يجمع ) انما زاد بمنزلة ايماءً الى انه ليس تكريرا له حقيقة لما ان المكرر حقيقة مصدر الفعل لا نفسه ثم هذا كعبارة المصنف في شرح التسهيل فانه قال لانه بمنزلة تكرير الفعل فعومل معاملته في امتناع التثنية والجمع لصلاحيته للقليل والكثير . هذا كلامه . واقتضى ذلك انه من قبيل التوكيد اللفظي وبه صرح ابو الفتح وقال الابدي انه مما يعنى به البيان لرفعه المجاز واثباته الحقيقة وعليه قوله تعالى « وكلم الله موسى تكليما » اي كلمه حقيقة من غير واسطة اذ لا يرد التوكيد في المجاز واجاب عن قوله

بكى الخز من عوف وانكر جلده    وعجت عجيجا من جذام المطارف

بندوره وقال الشيخ الاثير قسم اصحابنا التوكيد الى لفظي ومعنوي فالاول لاثبات المعنى في النفس والثاني اما لازالة الشك عن الحديث وهو التاكيد المصدري واما عن المحدث وهـو بالنفس والعين . واما عبارة الرضي في التعليل لهذه المسالة اذ الغرض بالتاكيد ما تضمنه الفعل بلا زيادة ولم يتضمن إلّا الماهية من حيث هي هي والقصد الى الماهية من حيث هي هي يكون مع قطع النظر عن قلتها وكثرتها والتثنية والجمع ليسا إلّا بالنظر الى الكثرة فتدافعا ( قوله وظاهر مذهب سيبويه المنع ) قـال ابن الخشاب نص سيبويه على المنع من قياس جمع الجمع والمصدر غير معتد في الاستعمال بالافكار والعلوم حتى لقد نفى ان يكونا جمعي فكر وعلم اذ كان الاعتداد عنده باستعمال العرب لا المولد من كلامهم . وقال السهيلي اما انواعه ففي الحقيقة لا تختلف لان الفعل حركات الفاعلين وهي لذواتها متماثلة وانما يرجع الاختلاف الى متعلقات الافعال لا المصادر فاما العلوم والاشغال والحلوم فهي المعلومات والامور المشتغل بها والمرئيات في النوم واما الامراض فعلل فمن ثم جمعت ( قوله وحذف عامل الموكد امتنع ) قد مد في التوضيح والتصريح اطناب المقال في التكلم في هذه المسالة وبيان كلام المصنف في شرح الكافية ورد ولده عليه في شرحه ورد كلام ولده وانفصلوا على ان الحق مع المصنف وان اعتراض ولده عليه غير تام حتى كتب الشاطبي بهامش نسخته من شرح الشارح البدر على هذه المسالة متمثلا قول الشاعر

وابن اللبون اذا ما لز في قرن    لم يستطع صولة البزل القناعيس

بل ذكر بعض ان من الكشف من المصنف عن حال ابنه معه قوله ابني انت حقا صرفا وقوله ... كلي بكا بكاء ذات عضلة ـ كانه يقول له تحقق انك ابن لي في العلم وانا ابوك فيه فانا اعرف منك بهذه الامور واني مظلوم منك فلذلك ابكي البكاء المذكور وهو حسن ( قوله وفي سواه لدليل متسع الخ ) وجه المصنف في شرح الكافية جواز حذف عامل المبين بانه يدل على معنى زائد على معنى الفعل فاشبه المفعول به فجاز حذف عامله كما جاز حذف عامل المفعول . هـذا واعلم ان عبارة المصنف هنا تحتمل ان يكون ضمير سواه لحذف

عامل

عامل الموكد وموقع كلمة سوى حذف عامل المبين فيصير المعنى وفي حذف عامل المبين الذي هو غير حذف عامل الموكد لدليل اتساع ولا يرد عليه ان سوى حذف عامل الموكد اعم من حذف عامل المبين لصدقه بذكر عامل المبين وحذفه وذكر عامل الموكد ولاعم لا اشعار له باخص معين لانه يمنعه. قول المصنف لدليل فان المحتاج له الحذف لا الذكر واذا كان حذف عامل المبين متسعا فيه اي جائزا كان ذكره ايضا جائزا وعلى هذا لا يحتاج الى اعتبار حذف المضافين في كلام المصنف وجعل قوله لدليل علة للمحذوف كما صنع الشارح ويحتمل ان يكون الضمير للموكد نفسه وموقع كلمة سوى المبين نفسه فيصير المعنى وفي المبين المغاير للموكد اتساع وهو غير صحيح الّا بتقدير مضافين اي حذف عامل كما اشار له الشارح وانما اختاره لسهولته والّا فالاول لادق (قوله وكقولك لمن قدم من سفر الخ) تكرير المثال للتنبيه على ان الدليل على المحذوف اعم من الحالي والمقالي (قوله وتقول قياما لا قعودا) انشد المصنف في شرح التسهيل على النهي قوله

قد زاد حزنك لما قيل لا حزنا   حتى كان الذي ينهاك يغريك

فقال الشيخ لاثير يريد ان المعنى على النهي فهو تفسير معنى لا اعراب ضرورة اختصاص لا الناهية بالمضارع فهي ممنوعة الدخول على الاسماء ولا يسوغ ان يقال فعلها محذوف اي لا تحزن حزنا لامتناع حذف فعل لا هذه . والذي نختاره ان لا نافية داخلة على حزنا مبنيا بها على الفتح منونا ضرورة كما في - سلام الله يا مطر عليها - وهو نفي مراد به النهي كما جاء على احد التاويلين في « لا يمسه الّا المطهرون » قال الدماميني ويحتاج مع ذلك ان يقال انه خبر في معنى النهي وكلا الامرين خروج عن الظاهر سيما مع قول الشاعر كان الذي ينهاك يغريك والاعتذار عن ذلك بناء على امتناع حذف مجزومها بانه تفسير معنى غير ظاهر (قوله او مقرونا باستفهام توبيخي) اطلق في الاستفهام التوبيخي ليشمل ما اذا كان ملفوظا به او مقدرا لمتكلم او مخاطب او لغائب في حكم الحاضر وحينئذ يوافق قول الشارح عبارة التسهيل او في توبيخ مع استفهام او دونه للنفس او لمخاطب او غائب في حكم حاضر (قوله كل منهما) بين به سر افراد الضمير ودفع توهم ارادة ذي الحصر فقط وهو ظاهر (قوله فالتكرار عوض من اللفظ بالفعل الخ) علل الرضي لزوم الحذف في هذه المسالة بقوله وانما لزم لان المقصود من الحصر او التكرير وصف الشيء بحصول الفعل منه ولزومه له ووضع الفعل على التجدد وان استعمل المضارع للدوام احيانا نحو زيد ياوي الطريد ويومن الخائف ويكسو العاري ويطعم الجائع « والله يقبض ويبسط » لمضارعته اسم الفاعل الذي لا دلالة فيه وضعا على الزمان فلما اريد التنصيص على الدوام واللزوم هجر العامل ورفض اما فعلا وهو موضوع على التجدد او اسم فاعل وهو مع العمل

وكقولك لمن قدم من سفر قدوما مباركا ولمن اراد الحج او فرغ منه حجا مبرورا فحذف العامل في هذه الامثلة وما اشبهها جائز لدلالة القرينة عليه وليس بواجب

(والحذف حتم) اي واجب (مع) مصدر (آت بدلا * من فعله) لانه لا يجوز الجمع بين البدل والمبدل منه وهو على نوعين واقع في الطلب وواقع في الخبر * فالاول هو الواقع امرا او نهيا (كندلا اللذ كاندلا) في قوله

على حين الهى الناس جل امورهم
فندلا زريق المال ندل الثعالب

فندلا بدل من اللفظ باندل والاصل اندل يا زريق المال اي اختطفه يقال ندل الشيء اذا اختطفه ومنه « فضرب الرقاب » اي فاضربوا الرقاب وتقول قياما لا قعودا اي قم ولا تقعد كذا اطلق الناظم وخص ابن عصفور الوجوب بالتكرار كقوله -- فصبرا في مجال الموت صبرا -- او دعاء نحو سقيا ورعيا وجدعا وكيا او مقرونا باستفهام توبيخي نحو اتوانيا وقد جد قرناوك وقوله - الوما لا اباللك واغترابا - والثاني ما دل على عامله قرينة وكثر استعماله كقولهم عند تذكر النعمة حمدا وشكرا لا كفرا وعند تذكر الشدة صبرا لا جزعا وعند ظهور معجب عجبا وعند الامتثال سمعا وطاعة وعند خطاب مرضي عنه افعل ذلك وكرامة ومسرة وعند خطاب مغضوب عليه لا افعل ذلك ولا كيدا ولا هما ولا فعلت ذلك ورغما وهوانا (وما) سيق من المصادر (لتفصيل) اي لتفصيل عاقبة ما قبله (كاما منا) من قوله تعالى « فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء »

(عامله يحذف حيث عنا) اي حيث عرض لما ذكر من انه بدل من اللفظ بعامله والتقدير فاما تمنون واما تفادون (كذا مكرر وذو حصر ورد) كل منهما

(نائب فعل لاسم عين استند) نحو انت سيرا سيرا وانما انت سيرا وما انت الّا سيرا فالتكرار عوض من اللفظ بالفعل والحصر ينوب مناب التكرير فلو لم يكن مكررا ولا محصورا جاز الاضمار والاظهار نحو انت سيرا وانت تسير سيرا والاحتراز باسم العين عن اسم المعنى نحو امرك سير سير

فيجب ان يرفع على الخبرية هنا لعدم الاحتياج الى اضمار فعل هنا بخلافه بعد اسم العين لانه يومن معه اعتقاد الخبرية اذ المعنى لا يخبر به عن العين إلّا مجازا كقوله - فانما هي اقبال وادبار - اي ذات اقبال وادبار ( ومنه ) اي ومن الواجب حذف عامله ( ما يدعونه موكدا ) وهو اما موكد ( لنفسه او غيره فالمبتدا ) من النوعين وهو الموكد لنفسه هو الواقع بعد جملة هي نص في معناه وسمي بذلك لانه بمنزلة اعادة الجملة فكانه نفسها ( نحو له علي الف عرفا ) اي اعترافا الا ترى ان له علي الف هو نفس الاعتراف ( والثاني ) وهو الموكد لغيره هو الواقع بعد جملة تحتمل غيره فتصير به نصا وسمي بذلك لانه اثر في الجملة فكانه غيرها لان الموثر غير الموثر فيه ( كابني انت حقا صرفا ) فحقا رفع ما احتمله انت ابني من ارادة المجاز و ( كذاك ) مما يلتزم اضمار ناصبه المصدر المشعر بالحدوث ( ذو التشبيه بعد جملة ) حاوية معناه وفاعله غير صالح ما اشتملت عليه للعمل فيه ( كلي بكا بكاء ذات عضلة ) اي ممنوعة من النكاح ولزيد ضرب ضرب الملوك وله صوت صوت حمار فالمنصوب في هذه الامثلة قد استوفى الشروط السبعة بخلاف ما في نحو لزيد يد يد اسد لعدم كونه مصدرا ونحو له علم علم الحكماء لعدم الاشعار بالحدوث ونحو له صوت صوت حسن لعدم التشبيه ونحو صوت زيد صوت حمار لعدم تقدم جملة ونحو له ضرب صوت حمار لعدم احتواء الجملة قبله على معناه ونحو عليه نوح نوح الحمام لعدم احتوائها على صاحبه فيجب رفعه في هذه الامثلة ونحوها وقد ينصب في هذا الاخير لكن على الحال وبخلاف ما في انا ابكي بكاء ذات عضلة وزيد يضرب ضرب الملوك حيث يتعين كون نصبه بالعامل المذكور في الجملة قبله لا بمحذوف لصلاحية المذكور للعمل فيه وانما لم يصلح المصدر المشتملة عليه الجملة في نحو لي بكا ولزيد ضرب للعمل لان شرط اعمال المصدر ان يكون بدلا من الفعل او مقدرا بالحرف المصدري والفعل وهذا ليس واحدا منهما * تنبيه * مثل له صوت صوت حمار قوله

- ما ان يمس الارض إلّا منكب   منه وحرف الساق طي المحمل -

لان ما قبله بمنزلة له طي قاله سيبويه * خاتمة * المصدر الاتي بدلا من اللفظ بفعله على ضربين * الاول ما له فعل وهو ما مر * والثاني ما لا فعل له اصلا كبله اذا استعمل مضافا كقوله

- تذر الجماجم ضاحيا هاماتها   بله الاكف كانها لم تخلق -

في رواية خفض الاكف فبله حينئذ منصوب نصب ضرب الرقاب والعامل فيه فعل من معناه وهو اترك لان بله الشيء بمعنى ترك الشيء فهو على حد النصب في نحو شنئته بغضا واحببته مقة ويجوز ان ينصب ما بعد بله فيكون اسم فعل بمعنى اترك وهي احدى الروايتين في البيت وسياتي في بابه ومثل بله المضاف ويله وويحه وويسه وويبه وهي كنايات عن الويل وويل كلمة تقال عند الشتم والتوبيخ ثم كثرت حتى صارت كالتعجب يقولها الانسان لمن يحب ولمن يبغض ونصبها بتقدير الزمه الله وهو قليل ولذلك لم يتعرض له هنا

كالفعل بمشابهته ولذلك اذا حاولوا زيادة المبالغة اصاروا المصدر نفسه خبرا نحو زيد سير سير وانما هي اقبال وادبار وما زيد إلّا سير فيمحى معنى الحدوث راسا عن الكلام لبعد صريح الفعل وعدم المفعول المطلق الدال عليه ولمثل هذا اي زيادة المبالغة في الدوام رفعوا بعض المصادر المنصوبة تبيينا لمعنى الدوام كسلام عليك ( قوله فيجب ان يرفع على الخبرية ) الاولى فلا يجب الاضمار ويجب ان يرفع الخ ( قوله ومنه ما يدعونه الخ ) قيل هو مستثنى من وجوب حذف عامل الموكد ولا يخفى ان الصواب ان يقول مستثنى من امتناع حذف عامل الموكد ( قوله هي نص في معناه ) اي لا تحتمل غيره احتمالا ظاهرا ولو مجازا ( قوله لانه اثر في الجملة فكانه غيرها ) قال الرضي وانما سمي موكدا لغيره مع دلالة اللفظ السابق عليه نصا لانه لا يوكد بمثل هذا التاكيد إلّا اذا توهم المخاطب ثبوت نقيض الجملة السابقة في نفس الامر وغلب في ذهنه كذب مدلولها فكانه ايد باللفظ النص في معناها لفظا محتملا لذلك المعنى ولنقيضه ( قوله كلي بكا بكاء ذات عضلة ) البكاء الاول ممدود إلّا انه قصر للضرورة ثم المجرور صفة لجملة فيفيد اعتبار الشرائط التي فيه ووجه اشتمال الجملة فيه على فاعل المصدر ان المراد لي بكا ابكيه بكاء كبكاء ذات عضلة ولا شك ان البكاء المماثل لبكاء ذات عضلة فاعله المتكلم الذي جر ضميره اللام والفرق بين هذا وبين عليه نوح نوح الحمام وان كان المعنى عليه نوح مثل نوح الحمام بدليل جواز النصب على الحالية ان فاعل النوح المماثل لنوح الحمام لم يجر له ذكر في الجملة السابقة لان مجرور على للمنوح عليه لا للنائح بخلاف ما هنا فان المتكلم الذي هو الفاعل مصرح به في الجملة السابقة فمن قال واذا تاملت وجدت هذا المثال كمثال الناظم فجعل احدهما داخلا والاخر خارجا تحكم اذا تاملت وجدته قد وهم وبالله التوفيق *

المفعول

( المفعول له )

ويسمى المفعول لاجله ومن اجله وقدمه على المفعول فيه لانه ادخل منه في المفعولية واقرب الى المفعول المطلق بكونه مصدرا كما اشار الى ذلك بقوله ( ينصب مفعولا له المصدر ) اي القلبي (ان * ابان تعليلا ) اي افهم كونه علة للحدث ويشترط كونه من غير لفظ الفعل ( كجد شكرا ) اي لاجل الشكر فلو كان من لفظ الفعل كحيل محيلا كان انتصابه على المصدرية ( ودن ) طاعة ( وهو ) اي المفعول له ( بما يعمل فيه متحد * وقتا وفاعلا ) الجملة حالية ووقتا وفاعلا نصب بنزع الخافض اي يشترط لنصب المفعول له مع كونه مصدرا قلبيا سيق للتعليل ان يتحد مع عامله في الوقت وفي الفاعل فالشروط حينئذ خمسة كونه مصدرا فلا يجوز جئتك السمن والعسل قاله الجمهور واجاز يونس اما العبيد فذو عبيد بمعنى مهما يذكر شخص لاجل العبيد فالمذكور ذو عبيد وانكره سيبويه وكونه قلبيا فلا يجوز جئتك قراءة للعلم ولا قتلا للكافر واجاز الفارسي جئتك ضرب زيد اي لتضرب زيدا وكونه علة فلا يجوز احسنت اليك احسانا اليك لان الشيء لا يعلل بنفسه وكونه متحدا مع المعلل به في الوقت فلا يجوز جئتك امس طمعا غدا في معروفك ولا يشترط تعيين الوقت في اللفظ بل يكفي عدم ظهور المنافاة وفي الفاعل فلا يجوز جئتك محبتك اياي خلافا لابن خروف * تنبيه * قد يكون الاتحاد في الفاعل تقديريا كقوله تعالى « يريكم البرق خوفا وطمعا » لان معنى يريكم يجعلكم ترون . اه . (وان شرط) من الشروط المذكورة ما عدا قصد التعليل ( فقد * فاجرره بالحرف ) الدال على التعليل وهو اللام او ما يقوم مقامها وفي بعض النسخ باللام اي او ما يقوم مقامها ففقد الاول وهو كونه مصدرا نحو « والارض وضعها للانام » * والثاني وهو كونه قلبيا نحو « ولا تقتلوا اولادكم من املاق » بخلاف « خشية املاق » * والثالث وهو الاتحاد في الوقت نحو قوله ـ فجئت وقد نضت لنوم ثيابها ـ * والرابع وهو الاتحاد في الفاعل نحو

( المفعول له )

قال الاندلسي في شرح المفصل قال الخوارزمي المفاعيل في الحقيقة ثلاثة فاما المنصوب بمعنى اللام و بمعنى مع فليسا مفعولين . هذا وذكر الزجاج ان ما يسميه النحاة مفعولا له هو المطلق لما راى من كون مضمون عامل المفعول له تفصيلا و بيانا له كما في ضربته تاديبا ويصح ان يقال الضرب هو التاديب فصار في كون مضمون العامل هو المعمول كضربت ضربا . قال الرضي ولا يطرد له في جميع انواع المفعول له اذ ليس القعود بيان الجبن ولا يقال الّا مجازا قعوده جبن كما لو قلت جئتك اصلاحا لحالك بالاعطاء فان المجيء ليس بيانا للاصلاح بل بيانه الاعطاء والنصح كما صرح به ولعله يقدر في مثله قعود جبن ومجيء اصلاح على حذف مضاف وهو تكلف ( قوله واقرب الى المفعول المطلق ) عطفه على ما قبله للتفسير فالمراد من تلك الادخلية هي اقربيته الى المطلق ولذلك علل الكل بقوله لكونه مصدرا ( قوله ينصب ) في كون ناصبه الفعل قبله على تقدير لام العلة او لا على تقديرها بل على انه ملاق له في المعنى بحسب الارادة او فعل مقدر من لفظه اقوال لجمهور البصريين والكوفيين و بعض البصريين ( قوله اي القلبي ) تبع في هذه الزيادة بعض المتاخرين ووجه بان العلة هي الحاملة على ايجاد الفعل والحامل على الشيء متقدم عليه وافعال الجوارح ليست كذلك ٧ اما لانه مستغنى عنه بالاتحاد الزمان لان افعال الجوارح لا تجتمع في الزمان مع الفعل المعلل او لانه رد بانه ان اريد بذلك التقدم الخارجي فممنوع او التصوري فمسلم ولكنه لا يسمن ولا يغني من جوع وجعل ضربت ابني تاديبا بمعنى ارادة تاديب تكلف كما سمعت عن الرضي فتثبت (قوله ويشترط كونه من غير لفظ الفعل ) الصواب اسقاط هذا الكلام اذ هذا الشرط يفيده قول المصنف ـ ... ان ابان تعليلا ... ـ ضرورة انه لا يستبين التعليل فيما اذا كان من لفظ فعله والّا علل الشيء بنفسه يرشد الى هذا قوله بعد ذلك وكونه علة فلا يجوز احسنت اليك احسانا اليك لان الشيء لا يعلل بنفسه ولا يندفع هذا بانه ذكر هنا بيان كونه منصوبا حينئذ على المصدرية لان ذلك لا يبيح عده شرطا زائدا مع انه يمكن ان يوخر هذا البيان الى ما بعده ( قوله نصب بنزع الخافض ) الاولى انه تمييز ( قوله فالشروط حينئذ خمسة ) اي شروط نصب ما يسمونه فيما بينهم بالمفعول له او لاجله او من اجله فانه لا يلزم من ذلك بمجرده ان يكون علة او مصدرا او غير ذلك كيف و بعضهم مع ذلك يقول انه معلول نظرا الى ظاهر نحو قولهم ضربته تاديبا فالشرطية في الجميع صحيحة على كل حال فتدبر كل التدبر (قوله واجاز يونس الخ ) هذه عبارة الموضح واشار المصرح الى ان المراد اجاز كونه غير مصدر للسماع وان سيبويه استقبحه وقال انه لغة ردية ( قوله طمعا غدا في معروفك ) اشعر بتقديم غدا انه لو كان قيدا في معروفك لما انتفى الشرط المذكور وهو ظاهر ( قوله تنبيه قد يكون الخ ) الاقعد ان لو قال بدله ولا حجة له في نحو قوله تعالى « يريكم البرق خوفا وطمعا » لوجود الاتحاد تقديرا لان معنى يريكم يجعلكم ترون ( قوله ما عدى قصد التعليل ) اي تعليل الفعل فهو معنى قوله سابقا وكونه علة الّا انه ادرج كلمة القصد هنا تنبيها على انه المراد من كونه علة في التراكيب فان الاتي به فيها يقصد تعليل الفعل به ثم هذا الاستثناء لان المفعول

٧ لعل هنا نقصا والاصل وترك الناظم ذلك الخ وان لم يكن ذلك في خط المؤلف صح من الفقير الى ربه احمد الورتتاني

وانى لتعروني لذكراك هزة

وقد انتفى الاتحادان في « اقم الصلاة لدلوك الشمس » ( وليس يمتنع ) جره باللام او ما يقوم مقامها ( مع ) وجود (الشروط) المذكورة (كلزهد ذا قنع * وقل ان يصحبها ) اي اللام ( المجرد ) من ال والاضافة كهذا المثال حتى قال الجزولي انه ممنوع والحق جوازه ومنه قوله

من امكم لرغبة فيكم جبر

( والعكس في مصحوب ال ) وهو ان جره باللام كثير ونصبه قليل ( وانشدوا ) شاهدا لجوازه قول الراجز ( لا اقعد الجبن عن الهيجاء * ولو توالت زمر الاعداء )

* تنبيهان * الاول افهم كلامه ان المضاف يجوز فيه الامران على السواء نحو جئتك ابتغاء الخير ولابتغاء الخير * الثاني افهم ايضا جواز تقديم المفعول له على عامله منصوبا كان او مجرورا كزهدا ذا قنع ولزهد ذا قنع * خاتمة * اذا دخلت ال على المفعول له او اضيف الى معرفة تعرف بال او بالاضافة خلافا للرياشي والجرمي والمبرد في قولهم انه لا يكون الا نكرة وان ال فيه زائدة واضافته غير محضة

( المفعول فيه وهو المسمى ظرفا )

وتقديمه على المفعول معه لقربه من المفعول المطلق بكونه مستلزما له في الواقع اذ لا يخلو الحدث عن زمان ومكان ولان العامل يصل اليه بنفسه لا بواسطة حرف ملفوظ بخلافه ( الظرف ) لغة الوعاء واصطلاحا ( وقت او مكان ) اي اسم وقت او اسم مكان ( ضمنا ) معنى ( في ) دون لفظها ( باطراد كهنا امكث ازمنا ) فهنا اسم مكان وازمنا اسم زمان وهما مضمنان معنى في لانهما مذكوران للواقع فيهما وهو المكث والاحتراز بقيد ضمنا في من نحو « يخافون يوما » ونحو « الله اعلم حيث يجعل رسالته » فانهما ليسا على معنى في فانتصابهما على المفعول به وناصب حيث يعلم محذوفا لان اسم التفضيل لا ينصب المفعول به

---

له عند جره يفيد التعليل بما جر به من اللام او الباء او في او من او الكاف على ما قيل فلا يمكن حينئذ انتفاء التعليل ( قوله وقد انتفى الاتحادان الخ ) انتفاء اتحاد الفاعل لان فاعل الدلوك الشمس وفاعل الاقامة المخاطب وانتفاء الزمان لكون اللام فيه بمعنى بعد ( قوله جره باللام او ما يقوم مقامها ) هو بيان للمراد على كلتا النسختين على ما لا يخفى ( قوله قال الجزولي انه ممنوع ) قال الاندلسي لا ارى هنا مانعا ولا اعلم له فيه سلفا ونال الرضي يدل على الجواز قوله تعالى « فبظلم من الذين هادوا حرمنا » فان الباء للتسبب كاللام ( قوله افهم كلامه ان المضاف الخ ) وجه ذلك انه لم يذكره مع المجرد ولا مع مصحوب ال فعلم انه ليس كواحد منهما في القلة والكثرة المذكورتين وليس بمجرد هذا يلزم استواء الامرين بل لاندراجه بعد ذلك تحت عموم قوله ... وان شرط فقد فاجرره باللام وليس يمتنع مع الشروط ... تدبر ( قوله خلافا للرياشي ) احتجوا بان المراد ذكر ذات السبب الحامل فيكفي تنكيره ورد بان الحامل ربما علم عند المخاطب فيعرفه *

( المفعول فيه وهو المسمى ظرفا )

( قوله لا بواسطة حرف ملفوظ به ) هو بيان لما قبله من وصول العامل اليه بنفسه وحينئذ لا ينافي ما سياتي للشارح من ان المفعول فيه لم يطرح فيه لفظ الحرف وتحسن المقابلة بينه وبين المفعول معه غاية لكون العامل لا يصل اليه بالحرف الملفوظ بل المقدر بخلاف المفعول معه فانه يصل اليه بحرف ملفوظ وسنلقي عليك من نصوص الايمة في تقدير الحرف في الظروف قولا جميلا فافهم ( قوله وقت او مكان ) زاد في التوضيح على ذلك الذي عرضت دلالته على احدهما وهو اسماء العدد المميزة بهما وما قيد به كلية احدهما او جزئيته وما كان صفة لاحدهما وما كان مخفوضا باضافة احدهما والذي يجري مجرى ظرف الزمان واخرج بذلك ان تنكحوهن من « وترغبون ان تنكحوهن » لانه ليس من الكان ولا مما بعده ويخرج به ايضا قومه من « واختار موسى قومه » ( قوله ضمنا معنى في دون لفظها ) يرد عليه ان هذا صريح في ان المفعول فيه ضمن معنى الحرف وان اللفظ مطروح غير منظور اليه فيلزم ان يكون من النوع الاول من نوعي التضمن وقد اعترف فيما سياتي بانه من الثاني ويلزم حينئذ بناؤه فيتمكن حينئذ اعتراض الشيخ الاثير وقد قصد من ذلك التنبيه دفعه • والجواب ان المراد بقوله دون لفظه ان لا يكون الحرف مصرحا به معه وحينئذ فتضمنه معنى الحرف اعم من ان يطرح معه لفظ الحرف ولا ينظر له او لا الا ان المراد الثاني بدلالة ذلك التنبيه يرشد الى ما ذكرناه قوله وبمعنى في دون لفظها من نحو سرت في يوم الجمعة الا ان اطلاق التضمن حينئذ على ذلك التصريح ينبغي ان يكون على ضرب من المشاكلة • وان شئت ان تكون نواصي الحق بيديك فاستمع لما نتلوه من الكلام عليك ان المعاني الحرفية لما كانت افرادية ملحوظة لا على وجه الاستقلال لم يمكن ان تكون مع الاعراب الذي يجاء به لازالة الالتباس بين المعاني التركيبية الملاحظة بالاستقلال فلا جرم تقتضي بناء لفظ الحرف فاذا خلف لفظ الاسم لفظ الحرف بان صار المعنى الذي كان مودى بلفظ الحرف مودى بلفظ الاسم صار الاسم مضمنا معنى الحرف كما اريناك في تحقيق مسالة التضمين فلا بد من بنائه فرارا من

وجود

وجود العلة بدون المعلول ومن هاهنا وجب بناء بعض الضمير والاشارات وغيرهما وبين انه
لا يلاحظ حينئذ لفظ الحرف اذ لا فائدة لذلك إلّا ان يودي ذلك المعنى وذلك منتف لادائه
بلفظ الاسم ولذلك لا يصح في متى الاستفهامية ان يقال فيها يوما ما امن بل قد يكون ذلك
المعنى لم يوضع له لفظ اصلا كما في الاشارات واذا تيقنت هذا علمت وجه عدم بناء المفعول
فيه لما انه ليس فيه هذا التضمن وانما لفظ الحرف مقدر حتى انك اذا قلت جئتك يوم
الجمعة فليس معنى في ادي بلفظ اليوم بل ادي بكلمة في ولذلك ساغ ان يقال في يوم الجمعة
وحينئذ فلفظ الحرف لا بد من اعتباره والّا لما ادي ذلك المعنى فبان انه لا تضمن فيه وانما
فيه تقدير فقط هذا ما قضى به نظرنا ثم وجدنا نصوص الايمة شهدت به . قال الشيخ
ابن الحاجب في اماليه الفرق بين التضمين والتقدير في قولنا بني اين لتضمنه معنى حرف
الاستفهام وضربته تاديبا منصوبا بتقدير اللام وخرجت يوم الجمعة منصوب بتقدير في ان
التضمين يراد به انه في المعنى المتضمن على وجه لا يصح اظهاره معه والتقدير ان يكون على
وجه يصح اظهاره معه . هذا كلامه . وقال الشيخ ابن يعيش في شرح المفصل الظرف منتصب
على تقدير في وليس متضمنا معناها حتى يجب بناؤه لذلك كما وجب بناء نحو متى وكم وانما
في محذوفة من اللفظ لضرب من التخفيف فهي في حكم المنطوق به الا ترى انه يجوز
ظهور في معه نحو قمت اليوم وقمت في اليوم ولا يجوز ظهور الهمزة مع متى وكم في الاستفهام
فلا يقال امتى ولا اكم وذلك من قبل ان متى وكم لما تضمنا معنى الهمزة صارا كالمشتملين عليها
فظهور الهمزة حينئذ كالتكرار وليس كذلك الظرف فان الظرفية مفهومة من تقدير في ولذلك
يصح ظهورها فاعرف الفرق بين المتضمن للحرف والذي هو على تقديره بما ذكرته الى هنا
كلامه . وقال الشيخ بهاء الدين ابن النحاس في التعليقة على المقرب الفرق بين المتضمن معنى
الحرف وبين غير المتضمن ان المتضمن معنى الحرف لا يجوز اظهار الحرف معه في ذلك
المكان كما اذا قلنا في الظرف انه يراد به معنى في فانا لا نريد به ان الظرف متضمن
معنى في كيف ولو كان لبني وانما نعني به ان قوة الكلام قوة كلام آخر فيه في ظاهرة ولذلك
يجوز اظهار في مع الظرف فتقول في خرجت يوم الجمعة خرجت في يوم الجمعة ولا تقول
في اين وكيف مثلا هل اين ولا الاين ولا هل كيف ولا اكيف . هذا كلامه . ولما اطلع الشيخ
الاثير على امثال هذه المنقولات على ما هو الظن به تعقب تعبير المصنف بالتضمين باقتضائه
بناء الظروف قال وانما يقولون بتقدير في والمصنف فر من ذلك لعدم اطراده في بعضها كعند
وقط قال فوقع في التضمين اللازم منه البناء على انه لا يلزم من التقدير جواز النطق بفي
وكم مقدر لا يلفظ به . ولعمري انه من الصواب بمكان بيد انه يندفع بالتزام المسامحة
في تعبير المصنف من جهة انه لما كان معنى في يفهم من التركيب الذي فيه الظرف عند
حذفها فكانه تضمنها لاسيما وقد عبر بذلك غيره ايضا كالاندلسي في شرح المفصل وغيره فصار
لفظ التضمن حينئذ كانه يطلق بالاشتراك اللفظي على معنيين * احدهما ذلك المتعارف
وهو ان يخلف الاسم الحرف على معناه وهذا يلزمه ان يطرح الحرف غير منظور اليه *
والثاني ان لا يخلف الاسم الحرف ولكنه يفهم معنى الحرف من غير ذكره مع الاسم على

وجه اللزوم لكن الدال عليه مقدر وهذا يلزمه ان يكون الحرف منظورا اليه لاجل ان يودي ذلك المعنى ولعل هذا ما اراد الشارح المحقق بذلك فان كان ذلك فنقول قوله تضمن الاسم معنى الحرف على نوعين فيه مسامحة لانه ليس للتضمن معنى كلي يصدق عليهما وانما يطلق على كل منهما بالاشتراك اللفظي على ما ذكرنا وقوله ويطرح غير منظور اليه عطف لازم على ملزوم وانما اقتصر في المعنى الثاني على اللازم ولم يقل كما قلنا لان الغرض انضاح الفرق وذلك كاف فيه مع انه يدل على انه ليس في هذا المعنى خلفية الاسم الحرف على معناه لان تباين اللوازم دليل تباين الملزومات ولذا لم يقتصر فيه على الملزوم ويقول ان يفهم معنى الحرف مع الاسم من غير ذكره على وجه اللزوم فان تنافي اللزومات ليس يستلزم تنافي الملزومات وان وقع ذلك في خصوص مادة فتدبره واحفظه فانه من النفائس التي لا تجدها لغيرنا (قوله اجماعا) تبع فيه التوضيح وقد نقل صاحب التصريح خلافه (قوله وهو اسم مكان مختص) قيد بالمختص للاحتراز عن المبهم وما اتحدت مادته ومادة عامله فانه ظرف كما سياتي (قوله فانتصابه على المفعول به على التوسع بعد اسقاط الخافض هذا مذهب الفارسي الخ) الخافض الساقط على هذا الراي هو في لا الباء كما هو صريح كلام الشارح اولا وءاخرا وكذا صرح المصنف فانه لما قال في التسهيل ما ضمن من اسم وقت او مكان معنى في باطراد جعل في شرحه ما ضمن جنسا يتناول الظرف والحال والسهل والجبل من مطرنا السهل والجبل وما انتصب من الامكنة المختصة بعد دخل وجعل قوله من اسم وقت او مكان لاخراج الحال وقوله باطراد لاخراج الحال ولاخراج السهل والجبل لعدم اطراده لا في الفعل ولا في الامكنة فلا يسوغ اخصبنا السهل والجبل ولا مطرنا القيعان والتلول بل يقتصر على مورد الورود إلَّا ما عضد بسماع ممن يوثق به ولاخراج ما انتصب من مكان مختص قال لعدم اختصاص المطرد بعامل او استعمال فلو نصب مختص الامكنة بدخل على الظرفية لم ينفرد به بل يقال مكثت البيت وزيد البيت فينتصب بمقدر كالمتحقق الظرفية لان المنتصب عليها بعامل ظاهر سائغ وقوعه خبرا . وقال سيبويه اثر تمثيله بقلب زيد الظهر والبطن ودخلت البيت وليس المنتصب هنا بمنزلة الظروف اذ لو قلت هو ظهره و بطنه قاصدا على ظهره وبطنه امتنع وقد غفل عن هذا المقام الاندلسي مع اعتنائه بجمع متفرقات الكتاب وبيان بعضها ببعض . هذا كلامه . وانت ترى كيف اعترف بان اسم المكان المختص يصدق عليه اسم مكان ضمن معنى في إلَّا انه خرج بقيد الاطراد وهو في غاية الظهور فانك قد علمت ان المراد من التضمين هنا ان يفهم معنى الحرف من غير ذكره مع الاسم لزوما وذلك موجود هنا فان العوامل في الصورة المذكورة لما كانت تتعدى في اصل الوضع لتلك الامكنة بفي كانت تلك الامكنه مضمنة معناها وان توسعوا فيها في الاستعمال واوصلوها بانفسها على نحو الايصال للمفعول به حقيقة لا من ايصال الفعل للمفعول به حقيقة وإلَّا لكان هو عين قول الاخفش وليس كذلك ومن هاهنا اعترف الشارح بانها مذكورة للواقع فيها وحينئذ فلا بد من قيد باطراد كما قال المصنف والشارح المحقق لا انه لا يحتاج له كما زعمه الشارح البدر وان قال بعض من لم يصدق تامله انه قوي جدا على انه لو تم كان ابطالا لنفس الراي والكلام انما هو

اجماعا وبمعنى في دون لفظها من نحو سرت في يوم الجمعة وجلست في مكانك فانه لا يسمى ظرفا في الاصطلاح على الارجح وباطراد من نحو دخلت البيت وسكنت الدار مما انتصب بالواقع فيه وهو اسم مكان مختص فانه غير ظرف اذ لا يطرد نصبه مع سائر الافعال فلا يقال نمت البيت ولا قرات الدار فانتصابه على المفعول به على التوسع باسقاط الخافض هذا مذهب الفارسي والناظم ونسبه لسيبويه وقيل منصوب على المفعول به حقيقة وان نحو دخل متعد بنفسه وهو مذهب الاخفش وقيل على الظرفية تشبيها له بالمبهم ونسبه الشلوبين الى الجمهور

في الاحتياج عليه الى قيد باطراد وذلك شيء غير النظر لنفس المذهب وهذا مما لا سترة فيه نعم في قول الشارح ونسبه لسيبويه ايماء الى عدم صحة ذلك الانتساب وبه صرح الشيخ الاثير وجعل ما استدل به المصنف على ذلك باطلا وان مذهب سيبويه هو مذهب الجمهور وشنع على المصنف حيث ادعى غفلة الاندلسي حتى قال واما قوله وقد غفل الشلوبين فلم يغفل عنه كما زعم بل راى ان لا دليل فيه كما عرفت وتقضيه العجب منه هو العجب لان اعتناءه بجمع متفرقات الكتاب غير تاركه ان يقول بقول المصنف مغترا بما لا دليل فيه تاركا ما لا يحتمل تاويلا يعني من كلام سيبويه الذي نقله على ان مذهبه هو مذهب الجمهور واين المصنف من رجل يقال انه ختم عليه كتاب سيبويه بحثا ونظرا نحوا من ستين مرة ورحل اليه الناس من اقطار الارض ولم يكن في عصره ولا في الاعصار الخالية مثله رحمه الله تعالى . هذا كلامه . واعلم انه اعترض قول الفارسي المذكور بانه يلزم خروج اسماء المقادير لعدم ذلك الاطراد فيها ولا يذهب عليك انه لا يضر الشارح لان الكلام في الاحتياج الى قيد باطراد وعدمه على ذلك المذهب نعم يضر المصنف حيث ذكرها بعد لكن كلام الشارح البدر يومي الى انها مستثنيات من ذلك القيد فانه قال ان الظرف غير المشتق من اسم الحدث يتعدى اليه كل فعل فليتامل في المقام كل التامل (قوله وعلى هذين لا يحتاج الخ) اي لانه على الاول لما كان متعديا بنفسه وضعا فيكون غير متضمن معنى في فيكون خارجا بذلك القيد فلا يحتاج لقيد اخر يخرجه وعلى الثاني هو من افراد المعرف فالمقصود ادخاله (قوله وهو الاظهر) اي بالنظر الى مجرد اللفظ اي او فان الاظهر فيهما بالنظر لها كونها لاحد الشيئين والضمير يعود له مفردا واما كونها للتنويع فذلك بالنظر للمعنى لا لمجرد اللفظ ولذا علل الاحسنية فيما بعد بقوله لان كلا منهما ظرف لا احدهما فتامل (قوله واعتكفت يوم الجمعة) هذا بناء على احد الوجهين والاخر ان العلم الجمعة نظير ما قيل ان علم البلاغة والبلاغة علمان اعلمي المعاني والبيان وما قال صاحب الكشاف في شهر رمضان ورمضان انهما علمان ايضا للشهر المعلوم (قوله نحو الجهات الست) وجه ابهامها بعدم لزومه مسمى بخصوصه لان خلفك امام لغيرك وقد تتحول فينعكس ذلك وبكونها ليس لها امد معلوم فان خلفك مثلا اسم لما وراءك الى اخر الدنيا (قوله وغلوة) نقل عن القاموس

وعلى هذين لا يحتاج الى قيد باطراد وعلى الاول يحتاج اليه خلافا للشارح * تنبيهان * الاول تضمن الاسم معنى الحرف على نوعين الاول يقتضي البناء وهو ان يخلف الاسم الحرف على معناه ويطرح غير منظور اليه كما سبق في تضمن متى معنى الهمزة وان الشرطية والثاني لا يقتضي البناء وهو ان يكون الحرف منظورا اليه لكون الاصل في الوضع ظهوره وهذا الباب من هذا الثاني * الثاني الالف في ضمنا يجوز ان تكون للاطلاق وان تكون ضمير التثنية بناء على ان او على بابها وهو الاظهر او بمعنى الواو وهو الاحسن لان كل واحد منهما ظرف لا احدهما . اه . (فانصبه بالواقع فيه) من فعل وشبهه (مظهرا كان) الواقع فيه نحو جلست يوم الجمعة امامك وانا سائر غدا خلف الركب (والا) اي وان لم يكن ظاهرا بل كان محذوفا من اللفظ جوازا او وجوبا (فانوه مقدرا) فالجواز نحو يوم الجمعة لمن قال متى قدمت وفرسخين لمن قال كم سرت والوجوب فيما اذا وقع خبرا نحو زيد عندك او صلة نحو رايت الذي معك او حالا نحو رايت الهلال بين السحاب او صفة نحو رايت طائرا فوق غصن او مشتغلا عنه نحو يوم الجمعة سرت فيه او مسموعا بالحذف لا غير كقولهم حينئذ الان اي كان ذلك حينئذ واسمع الان * تنبيهان * الاول العامل المقدر في هذه المواضع سوى الصلة استقر او مستقر واما الصلة فيتعين فيها تقدير استقر لان الصلة لا تكون الا جملة كما عرفت * الثاني الضمير في فانصبه للظرف وهو اسم الزمان او المكان وفي فيه لمدلوله وهو نفس الزمان او المكان واراد بالواقع دليله من فعل وشبهه لان الواقع هو نفس الحدث وليس هو الناصب والاصل فانصبه بدليل الواقع في مدلوله فتوسع بحذف المضاف من الاول والثاني لوضوح المقام . اه . (وكل) اسم (وقت قابل ذاك) النصب على الظرفية مبهما كان او مختصا والمراد بالمبهم ما دل على زمن غير مقدر كحين ومدة ووقت تقول سرت حينا ومدة ووقتا وبالمختص ما دل على مقدر معلوما كان وهو المعرف بالعلمية كصمت رمضان واعتكفت يوم الجمعة او بال كسرت اليوم واقمت العام او بالاضافة كجئت زمن الشتاء ويوم قدوم زيد او غير معلوم وهو النكرة نحو سرت يوما او يومين او اسبوعا او وقتا طويلا (وما يقبله المكان الا) في حالتين الاولى ان يكون (مبهما) لا مختصا والمراد هنا بالمختص ما له صورة وحدود محصورة نحو الدار والمسجد والبلد وبالمبهم ما ليس كذلك (نحو الجهات) الست وهي امام ووراء ويمين وشمال وفوق وتحت وما اشبهها في الشياع كناحية ومكان وجانب (و) نحو (المقادير) كفرسخ وبريد وغلوة تقول جلست امامك وناحية المسجد وسرت فرسخا

و) الثانية (ما صيغ من) مادة (الفعل) العامل فيه (كمرمى من) مادة (رمى) تقول رميت مرمى زيد وذهبت مذهب عمرو وقعدت مقعد بكر ومنه «وانا كنا نقعد منها مقاعد للسمع» (وشرط كون ذا المصوغ من مادة الفعل (مقيسا ان يقع * ظرفا لما في اصله معه اجتمع) اي لما اجتمع معه في اصل مادته كما مثل واما قولهم هو مني مزجر الكلب ومناط الثريا وعمرو مني مقعد القابلة ومقعد الازار ونحوه فشاذ اذ التقدير هو مني مستقر في مزجر الكلب فعامله الاستقرار وليس مما اجتمع معه في اصله ولو اعمل في المزجر زجر وفي المناط ناط وفي المقعد قعد لم يكن شاذا * تنبيهان * الاول ظاهر كلامه ان هذا النوع من قبيل المبهم وظاهر كلامه في شرح الكافية انه من المختص وهو ما نص عليه غيره واما النوع الذي قبله فظاهر كلام الفارسي انه من المبهم كما هو ظاهر كلام الناظم وصححه بعضهم وقال الشلوبين ليس داخلا تحت المبهم وصحح بعضهم انه شبيه بالمبهم لا مبهم * الثاني انما استاثرت اسماء الزمان بصلاحية المبهم منها والمختص للظرفية عن اسماء المكان لان اصل العوامل الفعل ودلالته على الزمان اقوى من دلالته على المكان لانه يدل على الزمان بصيغته وبالالتزام ويدل على المكان بالالتزام فقط فلم يتعد الى كل اسمائه بل يتعدى الى المبهم منها لان في الفعل دلالة عليه في الجملة والى المختص الذي صيغ من مادة العامل لقوة الدلالة عليه حينئذ . اه . (وما يرى) من اسماء الزمان او المكان (ظرفا) تارة (وغير ظرف) اخرى (فذاك ذو تصرف في العرف) النحوي كيوم ومكان تقول سرت يوم الجمعة وجلست مكانك فهما ظرفان وتقول اليوم مبارك ومكانك طاهر واعجبني اليوم ومكانك وشهدت يوم الجمل واحببت مكان زيد فهما في ذلك غير ظرفين لوقوع كل منهما في الاول مبتدا وفي الثاني فاعلا وفي الثالث مفعولا به وكذا ما اشبهها (وغير ذي التصرف) منهما هو (الذي لزم * ظرفية او شبهها من الكلم) اي غير المتصرف وهو الملازم للظرفية على نوعين ما لا يخرج عنها اصلا كقط وعوض تقول ما فعلته قط ولا افعله عوض وما يخرج عنها الى شبهها وهو الجر بالحرف نحو قبل وبعد ولدن وعند فيقضى عليهن بعدم التصرف مع ان من تدخل عليهن اذ لم يخرجن عن الظرفية إلّا الى ما يشبهها لان الظرف والجار والمجرور سيان في التعلق بالاستقرار والوقوع خبرا وصلة وحالا وصفة ثم الظرف المتصرف منه منصرف نحو يوم وشهر وحول ومنه غير منصرف وهو غدوة وبكرة علمين لهذين الوقتين قصد بهما التعيين او لم يقصد قال في شرح التسهيل ولا ثالث لهما لكن زاد في شرح الجمل لابن عصفور ضحوة فقال انها لا تنصرف للتانيث والتعريف والظرف غير المتصرف منه منصرف وغير منصرف فالمنصرف نحو سحر ونهار وعشاء وعتمة ومساء وعشية غير مقصود بها كلها التعيين وغير المنصرف نحو سحر مقصودا به التعيين ومن العرب من لا يصرف عشية في التعيين (وقد ينوب عن) ظرف (مكان مصدر) فينتصب انتصابه نحو جلست قرب زيد اي مكان قربه

انه عبارة عن اربعين ميلا وعن الصحاح الغلوة مائة باع والباع قدر مد اليدين والميل عشر غلا والفرسخ ثلاثة اميال والبريد اربعة فراسخ (قوله والثانية ما صيغ من مادة الفعل الخ) تحويل لعبارة المصنف المقتضية ان هذا النوع من المبهم لان اضافته الى ما بعده تنافي ذلك الابهام مع ما سياتي عنه في شرح الكافية في التنبيه الاول ان صحت نسخة تنبيهان بل ذكر الحافظ السيوطي انه لا خلاف بين النحاة في كون هذا القسم من المختص (قوله كون ذا المصوغ من مادة الفعل) هذا بيان للمشار اليه على ما هو الظاهر لا انه له ظاهر غير هذا صرف عنه للتفصي عن استدراك ظرفا وان الشارح مشير له بانه مع كونه باطلا في نفسه ليس في كلام الشارح ايماء اليه بوجه وهو اجل من ذلك اذ لا يمتري عارف بالكلام في صحة عبارة المصنف وفي حسنها هذا وانما ادرج كلمة مادة في هذا والذي قبله اشارة الى ان في كلام المصنف مجازا بالحذف قرينته ... وكونه اصلا لهذين انتخب - فيندفع ما قيل ان كلامه يقتضي ان الصوغ من الفعل مع انه من المصدر ومن هنا يظهر ان مراده بالمادة المصدر اذ هو الذي امتد منه الفعل لا ما يشمل الفعل ايضا على ما وهم فتدبر (قوله في اصل مادته) الاضافة للبيان (قوله لانه يدل على الزمان) اي الزمان الخاص الذي يستفاد من لفظ الفعل بصيغته اي بهيئته وبالالتزام اي يدل على مطلق الزمان بالالتزام لان كل حدث لا بد له من زمان ما وبالجملة فالمراد من الزمان بالنسبة للصيغة خصوص الماضي او الحال او الاستقبال وبالنسبة للالتزام مطلق الزمان وهو ظاهر (قوله لان في الفعل دلالة عليه) اي على المكان المبهم في الجملة نظرا لاستلزام مطلق الحدث مكانا ما لا خصوص المكان الذي يدل عليه الظرف (قوله لقوة الدلالة حينئذ) اي حين اذ صيغ من مادة العامل ووجه تلك القوة ان الظرف هنا اسم لمكان الحدث الخاص الذي دل عليه الفعل (قوله ظرفا تارة وغير ظرف اخرى) زاد تارة تارة واخرى اخرى لدفع ان يتوهم من العبارة اجتماع الظرفية وعدمها في بعض الاسماء وهو محال (قوله ظرفية او شبهها) لا بد فيه من حذف اي ظرفية فقط او ظرفية او شبهها فانه ليس ثمة ما يلزم شبه الظرفية فقط (قوله نحو قبل الخ) ادخلت نحو مع قال الاندلسي شارح المفصل الظروف التي لا يدخل عليها من حروف الجر سوى من خمسة عند ومع وقبل وبعد ولدن .

قال

قال الحافظ السيوطي وقد نظمتها فقلت

من الظروف خمسة قد خصصت بمن ولم يجرها سواهـــا
عند ومع وقبل بعد ولـــدن شرح لامام اللورقي حواهـــا

(قوله ولا يقاس على ذلك لقلته) يعني ان ورود المصدر نائبا عن ظرف المكان قليلا اقتضى ان لا يقاس عليه وان كان من باب حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه كما قال في شرح الكافية نعم الباب المذكور قياسي في غير ما هنا لوروده شائعا فتامل (قوله الذي كان الزمان مضافا اليه) خبر كان مضافا وضميره للزمان والمجرور بالى للمصدر اي الزمان الذي كان مضافا الى المصدر وهكذا ما بعده فاندفع ان الزمان مضاف لا مضاف اليه *

## (المفعول معه)

(قوله ينصب الاسم الفضلة تالي الواو) اي المستمر على موالاة الواو فالاضافة تعريفية حينئذ فيصح جعله صفة . قال البيضاوي في « ملك يوم الدين » اي له الملك في هذا اليوم على وجه الاستمرار لتكون الاضافة حقيقية معدة لوقوعه صفة للمعرفة او يقال ان تعريف الاسم للجنس فهو نكرة في المعنى فلا يحتاج لذلك ثم التلو التبعية بلا فصل كما تقدم فافهم (قوله التي بمعنى مع) اي في الدلالة نصا على مصاحبة ما بعدها للاسم الذي قبلها اشتركا في الفعل او لا ومن هاهنا فارقت واو العطف فانها انما تقتضي مجرد الاجتماع في العوامل . قال ابن يعيش فان قيل نحن متى عطفنا اسما على اسم بالواو دخل فيه الاول واشتركا في المعنى فكانت الواو بمعنى مع فلم خصصتم باب المفعول بمعنى مع . قيل الفرق بين العطف بالواو وهذا الباب ان التي للعطف توجب الاشتراك في الفعل وليس كذلك الواو التي بمعنى مع فانها انما توجب المصاحبة فاذا عطفت بالواو شيئا على شئ دخل في معناه ولا يوجب بين المعطوف والمعطوف عليه ملابسة ومقارنة كقولك قام زيد وعمرو فليس احدهما ملابسا للاخر ولا مصاحبا له واذا قلت ما صنعت واباك فانما يراد ما صنعت مع ابيك واذا قلت استوى الماء والخشبة وما زلت اسير والنيل يفهم منه المصاحبة والمقارنة . وقال غيره الفرق بين واو المفعول معه وواو العطف انك اذا قلت قام زيد وعمرو ليس احدهما ملابسا للاخر ولا فرق بينهما في وقوع الفعل من كل منهما على حدة واذا قلت ما صنعت واباك وما انت والفخر فانما تريد ما صنعت مع ابيك واين بلغت في فعلك به وما انت مع الفخر في افتخارك وتحققك به (قوله كما في نحو الخ) قد اريناك سر زيادة كلمة كما من الشارح في مثل هذا التركيب بما لا مزيد عليه عند قوله كما ... في نحو اتى القاضي بنت الواقف . فافهم (قوله نصب بالمفعول معه) اي بسبب انه مفعول معه (قوله وخرج بالاسم الخ) الاولى عن الاسم لما لا يخفى (قوله وتشرب اللبن) اعلم ان هنا ثلاث صور الفعل وحده الفعل وفاعله الفعل وان الناصبة والمراد اخراج الصورة الاولى بدليل قول الشارح وفي الاولى فعل ولا شك في صحة ذلك سواء كان الفعل مرفوعا او منصوبا الّا ان صورة النصب هي المتوهمة فلذلك قيد به ابن هشام في شرح اللمحة واما التقييد بالرفع كما زعم غيره فوهم واما الصورة الثانية فمندرجة تحت نحو في قوله ونحو سرت والشمس طالعة ولذلك قال وفي الثانية

ولا يقاس على ذلك لقلته فلا يقال آتيك جلوس زيد تريد مكان جلوسه ( وذاك في ظرف الزمان يكثر) فيقاس عليه وشرطه افهام تعيين وقت او مقدار نحو كان ذلك خفوق النجم وطلوع الشمس وانتظرته نحر جزور وحلب ناقة والاصل وقت خفوق النجم ووقت طلوع الشمس ومقدار نحر جزور ومقدار حلب ناقة فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه * تنبيه * قد يحذف ايضا المصدر الذي كان الزمان مضافا اليه فينوب ما كان هذا المصدر مضافا اليه من اسم عين نحو لا اكلمه القارظين ولا آتيه الفرقدين والاصل مدة غيبة القارظين ومدة بقاء الفرقدين * خاتمة * مما ينوب عن الظرف ايضا صفته وعدده وكليته او جزئيته نحو جلست طويلا من الدهر شرقي مكان وسرت عشرين يوما ثلاثين بريدا ومشيت جميع اليوم جميع البريد او كل اليوم كل البريد ونصف اليوم نصف البريد او بعض اليوم بعض البريد *

## ( المفعول معه )

( ينصب ) الاسم الفضلة ( تالي الواو ) التي بمعنى مع التالية لجملة ذات فعل او اسم يشبهه مما فيه معنى الفعل وحروفه ( مفعولا معه ) كما ( في نحو سيري والطريق مسرعه ) وانا سائر والنيل واعجبني سيرك والنيل فالطريق والنيل نصب بالمفعول معه وخرج بالاسم نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن ونحو سرت والشمس طالعة فان تالي الواو في الاول فعل وفي الثاني جملة وبالفضلة نحو اشترك زيد وعمرو وبالواو نحو جئت مع عمرو وبكونها بمعنى مع

نحو جاء زيد وعمرو قبله او بعده وبكونها تالية لجملة نحو كل رجل وضيعته فلا يجوز فيه النصب خلافا للصيمري وبكون الجملة ذات فعل او اسم يشبهه نحو هذا لك واباك فلا يتكلم به خلافا لابي علي واما قولهم ما انت وزيدا وكيف انت وقصعة من ثريد وما اشبهه فسياتي بيانه (بما من الفعل وشبهه سبق * ذا النصب) ذا النصب رفع بالابتداء خبره في المجرور الاول وهو بما وسبق صلة ما ومن الفعل متعلق بسبق اي نصب المفعول معه انما هو بما تقدم في الجملة قبله من فعل وشبهه (لا بالواو في القول الاحق) خلافا للجرجاني في دعواه ان النصب بالواو اذ لو كان الامر كما ادعى لوجب اتصال الضمير بها فكان يقال جلست وك كما يتصل بغيرها من الحروف العاملة نحو انك ولك وذلك ممتنع باتفاق وايضا فهي حينئذ حرف مختص بالاسم غير منزل منزلة الجزء فحقه ان لا يعمل إلّا الجر كحروف الجر ولا بالخلاف خلافا للكوفيين وانما قيل غير منزل منزلة الجزء للاحتراز من لام التعريف فانها اختصت بالاسم ولم تعمل فيه لكونها كالجزء منه بدليل تخطي العامل لها وتناول اطلاق الفعل الظاهر كما مثل والمقدر كقوله

فما لك والتلذذ حول نجد

اي ما تصنع والتلذذ ومن اعمال شبه الفعل قوله

فحسبك والضحاك سيف مهند

وقوله فقدني واياهم فان الق بعضهم
يكونوا كتعجيل السنام المسرهد

وقوله - لا تحبسنك اثوابي فقد جمعت
هذا ردائي مطويا وسربالا

فسربالا نصب على المفعول معه والعامل فيه مطويا لا هذا خلافا لابي علي في تجويزه الامرين * تنبيه * افهم بقوله سبق ان المفعول معه لا يتقدم على عامله وهو اتفاق فلا يجوز والطريق سرت وفي تقدمه على مصاحبه خلاف والصحيح المنع

جملة من غير ان يقيد بالاسمية واما الصورة الثانية فداخلة لوجود الاسم تاويلا ولذا سكت عنها هذا تحرير المقام الذي عجز عنه الناظرون (قوله نحو جاء زيد وعمرو الخ) صوبه في التصريح برايت وهو الصواب ولا عبرة بكلام الناظرين في رده ثم ان التقييد بالقبلية والبعدية لكونه الاوضح في الخروج وإلّا فهي خارجة مطلقا لعدم افادة واو العطف غير مطلق الجمع لاستفادة المعية ونحوها من القرائن بخلاف واو المفعول معه (قوله كل رجل وضيعته) الضمير عائد الى ما اضيف لكل قبل دخولها ليندفع الاعتراض المشهور كذا في حواشي المطول السلكونية (قوله نحو هذا لك واباك) هذا انما يظهر بالنسبة لاسم الاشارة فان عامل لك المقدر اما فعل او اسم يشبهه وسيقول وتناول اطلاق الفعل الظاهر والمقدر . واما ما قيل من انه لا يقدر فيه الفعل لعدم قوة الداعي فيه لذلك لكونه الظرف فقط بخلاف ما لك وزيدا فانه الظرف والاستفهام فليس بشيء اذ لا ينتج إلّا عدم الاستحسان والمدعى انه خطا لا يتكلم به فليحرر (قوله متعلق بسبق) الحق انه متعلق بمحذوف حال من ما اذ هو بيان لها كما هو ظاهر (قوله لوجب اتصال الضمير بها) اي وامتنع انفصاله لان امكان الاتصال يمنع الانفصال واما اصل الاضمار فلم يتعرض لحكمه وهو الجواز لظهوره وعدم دخوله في الرد المقصود فتثبت . هذا وزاد المصنف في شرح التسهيل في رد هذا القول انه لو كان النصب بالواو لما اشترطوا سبقية الفعل او شبهه وانه حكم بما لا نظير له اذ ليس في كلام العرب حرف ناصب للاسماء إلّا مشابها للافعال كان واخواتها او لمشابهها كلا النافية للجنس نصا (قوله فهي حينئذ حرف مختص بالاسم الخ) قد يقال هذا مشترك الالزام وهو لا يلزم فان هذه الواو مختصة بالمفعول معه وهو اسم ولم تنزل منزلة الجزء فكيف ساغ اهمالها . ويمكن ان يجاب بانها منزلة عندهم منزلة الجزء كال في الرجل ولذلك تخطاها العامل عندهم عملا بخلاف الجرجاني فانها لما كان ما بعدها معمولا عنده لها لم يتخطها العامل فلم تكن كالجزء وبانه يتسنى لهم منع اختصاصها حيث لم تكن عاملة عندهم بخلاف الجرجاني فلا . بعد اعترافه بالعمل فتامل (قوله ولا بالخلاف) عطف على لا بالواو وانما قدمه على قوله وانما قيل الخ نظما للاقوال الثلاثة وحدها في سلك ثم يبين سر التقييد في الثاني بعد ذلك هذا وفسر المصرح الخلاف المذكور كغيره بمخالفة المفعول معه للاسم قبله في اسناد الحكم السابق اليه وان ورد بصورة المعطوف المشارك تدبر (قوله وتناول اطلاق الفعل الخ) لم ينبه على تناوله للقاصر والمتعدي ايضا للخلاف الذي فيه بل زعم بعض عدم الورود إلّا مع اللازم . وفي البديع يرد المفعول معه مع الفعلين القاصر والمتعدي عند الاكثر نحو لو خليته والاسد اكله ولو تركت الناقة وفصيلها رضعها وقصر بعض الجواز على القاصر حذرا من التباسه بالمعطوف على المفعول به فلا يجوز على المعية ضربتك وزيدا . هذا كلامه . ثم انه لا يحتاج الى هذا البيان من الشارح هنا مع قول المصنف - وبعد ما استفهام الخ - ان لم يكن الكون فيه شرطا وإلّا فينافيه (قوله ومن اعمال شبه الفعل قوله الخ) به ايد ما في بعض النسخ من اسقاط قوله بما فيه معناه وحروفه من التعريف (قوله وهو اتفاق) هكذا حكى المصنف واما الشيخ الاثير فقد عزاه للجماهير قال الرضي وانا لا ارى منعا من تقديم المفعول معه على عامله متاخرا عن

المصاحب لجوازه مع العاطفة التي هي الاصل نحو زيدا وعمرا لقيت (قوله واجاز ذلك ابن جني) لم ينفرد به بل رءاه الاخفش والسيرافي والشلوبين وتلميذاه ابنا الضائع وعصفور بل نقل ابن الباذش الاجماع عليه (قوله فاسم كان مستكن الخ) هذا صريح في ان كان هنا ناقصة وهو وان كان احد قولين إلّا انه الصحيح واليه ذهب ابن خروف والثاني انها تامة وهو راي الفارسي واختيار الاندلسي وابن بقى وقيل يتعين النقصان مع ما ويجوز الوجهان مع كيف (قوله احق وارجح من النصب على المعية) اي لكونه الاصل كما صرح به الشارح بعد مع الاتفاق على كونه قياسيا بخلاف النصب على المعية كما يوخذ عند شهادة القرائن للعطف بمودي النصب على المعية فلا يرد ان الذي يعين النصب قصد المعية نصا والرفع عكسه ويجوز الوجهين قصد مطلق النسبة (قوله على العطف) اي على ضمير اسكن وهو وان كان لا يرفع الظاهر إلّا ان التابع يغتفر فيه ما لا يغتفر في المتبوع اي عطف ليسكن زوجك على اسكن انت فهو على تقدير ليسكن (قوله على تقدير الخ) اي ليترتب الجزاء على الشرط (قوله لان في العطف تعسفا الخ) وجه التعسف في الاول اداء العطف للامر بترك الليالي ووجه التوهين في الثاني اداوه الى كون بني كلاب مامورين والكل غير مقصود فتعبيره اولا بالتعسف وثانيا بالتوهين تفنن من جهة رجوع كل الى المعنى لان الراجع للفظ سياتي والاولى ان اختيار التعسف في الاول لان الطريق الجادة في واكل ان يتسلط على مجموع المتصاحبين لا على كل منهما باستقلاله فمن هذا مع الاول كان تعسفا وقد يرشد الى ذلك تقييد التوهين بالمعنى وعدم اطلاقه (قوله والنصب ان لم يجز العطف الخ) لا يخفى ان مآل التركيب ان لم يجز العطف فالنصب يجب او يعتقد اضمار عامل وبين انه يندرج تحت الشرط صورتان * احداهما امتناع العطف وامكان النصب على المعية * والثانية امتناع العطف وامتناع النصب على المعية فان عدم جواز العطف يصدق مع جواز النصب على المعية وبدونه والحكم في الاولى وجوب النصب على المعية وامتناع العطف وفي الثانية امتناعهما ويخرج التركيب عن اضمار عامل وحينئذ

واجاز ذلك ابن جني تمسكا بقوله

جمعت وفحشا غيبة ونميمة خصالا ثلاثا لست عنها بمرعوي

وقوله اكنيه حين اناديه لاكرمه ولا القبه والسوءة اللقبا

على رواية من نصب السوءة واللقب يعني ان المراد في الاول جمعت غيبة ونميمة مع فحش وفي الثاني ولا القبه اللقب مع السوءة لان من اللقب ما يكون لغير سوءة ولا حجة له فيهما لامكان جعل الواو فيهما عاطفة قدمت هي ومعطوفها وذلك في البيت الاول ظاهر واما في الثاني فعلى ان يكون اصله ولا القبه اللقب ولا اسوءه السوءة ثم حذف ناصب السوءة (وبعد ما استفهام او كيف نصب) الاسم على المعية (بفعل كون مضمر) وجوبا (بعض العرب) فقالوا ما انت وزيدا ومنه قوله - ما انت والسير في متلف - وقالوا كيف انت وقصعة من ثريد والاصل ما تكون وزيدا وكيف تكون وقصعة فاسم كان مستكن وخبرها ما تقدم عليها من اسم استفهام فلما حذف الفعل من اللفظ انفصل الضمير * تنبيهان * الاول من ذلك ايضا قوله ازمان قومي والجماعة كالذي لزم الرحالة ان تميل مميلا

فالجماعة نصب على المعية بفعل كون مضمر والتقدير ازمان كان قومي والجماعة كذا قدره سيبويه * الثاني في قوله بعض العرب اشارة الى ان الارجح في مثل ما ذكره الرفع بالعطف . اهـ . (والعطف ان يمكن بلا ضعف) من جهة المعنى او من جهة اللفظ (احق) وارجح من النصب على المعية كما في نحو جاء زيد وعمرو وجئت انا وزيد «اسكن انت وزوجك الجنة» برفع ما بعد الواو على العطف لانه الاصل وقد امكن بلا ضعف ويجوز النصب على المعية في مثله (والنصب) على المعية (مختار لدى ضعف النسق) اما من جهة المعنى كما في نحو قولهم لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها فان العطف فيه ممكن على تقدير لو تركت الناقة ترام فصيلها وترك فصيلها يرضعها لرضعها لكن فيه تكلف وتكثير عبارة فهو ضعيف فالوجه النصب على معنى لو تركت الناقة مع فصيلها ونحو قوله

اذا اعجبتك الدهر حال من امرئ فدعه وواكل امره واللياليا

وقوله فكونوا انتم وبني ابيكم مكان الكليتين من الطحال

لان في العطف تعسفا في الاول وتوهينا للمعنى في الثاني وفي النصب على المعية سلامة منهما فكان اولى واما من جهة اللفظ كما في نحو جئت وزيدا واذهب وعمرا لان العطف على ضمير الرفع المتصل لا يحسن ولا يقوى إلّا مع الفصل ولا فصل فالوجه النصب لان فيه سلامة من ارتكاب وجه ضعيف عنه مندوحة (والنصب) على المعية (ان لم يجز العطف) لمانع معنوي او لفظي (يجب) فالمانع المعنوي كما في سرت والنيل ومشيت والحائط ومات زيد وطلوع الشمس مما لا يصح مشاركة ما بعد الواو منه لما قبلها في حكمه والمانع اللفظي كما في نحو ما لك وزيدا وما شانك وعمرا

لان العطف على الضمير المجرور من غير اعادة الجار ممتنع عند الجمهور فيتعين النصب على المعية هذا حيث امكن النصب على المعية كما رايت فاما اذا امتنع مع امتناع العطف وهو رابع الاقسام وذلك كما في نحو قوله ـ علفتها تبنا وماءً باردا ـ وقوله

اذا ما الغانيات برزن يوما
وزججن الحواجب والعيونا

فان العطف ممتنع لانتفاء المشاركة والنصب على المعية ممتنع لانتفاء المصاحبة في الاول وانتفاء فائدة الاعلام بهـا في الثاني فاول العامل المذكور بعامل يصح انصبابه عليهما فاول علفتها بانلتها وزججن بزين كما ذهب اليه الجرمي والمازني والمبرد وابو عبيدة والاصمعي واليزيدي

(او اعتقد اضمار عامل) ملائم لما بعد الواو ناصب له (تصب) اي وسقيتها ماءً وكحلن العيون والى هـذا ذهب الفراء والفارسي ومن تبعهما * تنبيـه * بقي من الاقسام قسم خامس وهو تعين العطف وامتناع النصب على المعية نحو كل رجل وضيعته واشترك زيد وعمرو وجاء زيد وعمرو قبله او بعده . اه . * خاتمة * ذهب ابو الحسن الاخفش الى ان هـذا الباب سماعي وذهب غيره الى انه مقيس في كل اسم استكمل الشروط السابقة وهو ما اقتضاه ايراد الناظم وهو الصحيح والله تعالى اعلم *

(الاستثناء)

الاستثناء هو الاخراج بالا او احـدى اخواتها لما كان داخلا او منزلا منزلة الداخل فالاخراج جنس وبالا الى آخره

فقول المصنف ان لم يجب العطف صادق بالصورتين وقوله والنصب يجب حكم الاولى وقوله او اعتقد اضمار عامل حكم الثانية فكلمة او للتنويع وهذا ما اراد الشارح المحقق فان المشار اليه بقوله هذا هو وجوب النصب الذي هو احد نوعي الجزاء ولا شك في انه انما يكون حيث امكن النصب على المعية على ما سمعت وفيه اشارة الى انه انما قدم هذه الصورة لتقدم حكمها الذي هو وجوب النصب في عبارة الناظم ثم ذكر الصورة الثانية المندرجة تحت عموم ذلك الشرط وربط بها الثاني من نوعي الجزاء وهو او اعتقد اضمار عامل تنبيها على انها محل ذلك الحكم لما ان الاولى هي محل ما قبله وذكر قبله انه يجوز التاويل ايضا اشارة الى ان الامر في كلام المصنف ليس للوجوب ولعمري ان هذا نهاية الارتباط وغاية الحسن ومع هذا فقد اغلظ على الشارح الناظرون وما ظلموه ولكن كانوا انفسهم يظلمون (قوله وانتفاء فائدة الاعلام بها) الضمير المجرور بالباء يعود الى المصاحبة ولا شك انهـا معلومة في المثال الثاني اذ لا يجهل احد مصاحبة الحواجب للعيون وان تسلط التزجيج على تلك الحواجب فما قيل ان الفائدة موجودة لان مصاحبة العيون للحواجب المزججة لا لمطلق الحواجب وهم منشاه عدم الفرق بين تزجيج الحواجب المصاحبة للعيون وبين مصاحبة الحواجب المزججة للعيون والموجود في المقام الاول لا الثاني على انه لا فائدة في الثاني ايضا اذ لا يظن او يتوهم احد مفارقة بين العيون والحواجب المزججة فليتدبر *

(الاستـثـناء)

عبر في التسهيل بالمستثنى فقيل انه المناسب لما قبله فكما بوب لتالي الواو بالمفعول معه فكذا التالي إلّا بالمستثنى ومنه مع قول المصنف هنا ـ ما استثنت إلّا الخ ـ يعلم ان المراد من المصدر اسم مفعوله كما هو احد اطلاقاته ولم يعبر به من اول مرة لما ان عرف النحاة سيبويه فمن بعده التعبير بالاستثناء ولما كان الاستثناء في كلام الشارح مرادا منه المعنى المصدري لم يات به ضميرا عائدا الى ذلك الاستثناء المراد منه المستثنى وان كان مقتضى الظاهر الاضمار والاستخدام خروج عن الظاهر وما يقال من ان المعرفة اذا اعيدت كانت عينا فليس على اطلاقه كما قال السعد في طالعة باب التشبيه وحققه في التلويح وحمل الاستثناء في عبارة الشارح ايضا على المستثنى مع كونه يحوج لاخراج الاخراج على ظاهره ايضا لا يبقي لذلك الاظهار سرا واما حمل الاستثناء في الترجمة على بيان الحكم فقط او وبيان الحقيقة وفي عبارة الشارح على بيان الحقيقة فقط ثم يبنى عليه ما يبنى فمما لا يرضى به طبع سليم ولا يبنى عليه استخدام عند من استخدم جيد الاستخدام (قوله الاخراج) اي اخراج ما بعد إلّا او احدى اخواتها مما قبله على معنى انه لم يرد منه وان كان مدلولا له وهو معنى قول الاصوليين عمومه مراد تناولا لا حكما هذا على انه من العام المخصوص واما على انه من العام المراد به الخصوص كما التزمه بعض فلا يراد لا تناولا ولا حكما . هذا واختلف اهل الاصول هل الاستثناء من النفي اثبات وبالعكس ام لا وبنوه على ان الاخراج من المحكوم به او من الحكم فتامل (قوله بالا) قدمها كالمصنف وذكرها بصريح اسمها لاصالتها في هذا الباب قال ابن يعيش اصل الاستثناء ان يكون بالا وانما كانت إلّا هي الاصل لانها حرف وانما ينقل الكلام من حال الى حال الحرف كما ان

ما تنقل من الايجاب الى النفي والهمزة تنقل من الخبر الى الاستخبار واللام تنقل من النكرة الى المعرفة فعلى هذا تكون إلّا هي الاصل لانها تنقل الكلام من العموم الى الخصوص ويكتفى بها عن ذكر المستثنى منه اذا قلت ما قام إلّا زيد وما عداها مما يستثنى به فموضوع موضعها ومحمول عليها لمشابهة بينهما . هذا كلامه . وقال ابن اياز إلّا اصل الادوات في هذا الباب لوجهين * احدهما انها حرف والموضوع لافادة المعاني الحروف كالنفي والاستفهام والنداء * الثاني انها تقع في ابواب الاستثناء فقط وغيرها في امكنة مخصوصة بها وتستعمل في ابواب اخر (قوله يخرج التخصيص ونحوه) يحتمل ان يكون التخصيص الخارج هو التخصيص بالشرط والصفة والغاية والمراد بنحوه الاخراج ببدل البعض فان فيه اخراجا ومع ذلك فالاكثرون على انه لا يخصص وصوبه التقي السبكي لان المبدل منه في نية الطرح فلا تحقق فيه لمحل يخرج منه . ويحتمل ان يريد بالتخصيص الاخراج بجميع ما تقدم وبنحوه بعض صور النسخ كما اذا اخرج من العام بعض الافراد بعد وقت العمل وحينئذ فلا بد من تقدير في العبارة اي يخرج التخصيص بغير إلّا ونحوه لما ان إلّا تفيد التخصيص ايضا . والوجه الجميل ان يقال ان المراد من التخصيص الذي يخرجه قيد بالا تلك المادة وما تصرف منها من خصصت واخص ونحوهما وان المراد من نحوه مادة الاخراج وما تصرف منها ومادة الاستثناء وما تصرف منها وسائر ما كان من ذلك من عدى إلّا واخواتها فان الاخراج بها لا يسمى استثناء في الاصطلاح هكذا يجب ان يفهم هذا المقام لا كما قال الناظرون (قوله يشمل الداخل حقيقة والداخل تقديرا) حقيقة الدخول وتقديريته تابعة للتصريح بالمدخول فيه وتقديره فلذا كان المدخول في التام حقيقيا وفي المفرغ تقديريا (قوله متحتم اتفاقا) الكلام في الاستثنائية فلا يرد انه يجوز غير النصب اذا كانت بمعنى غير صفة نعم يرد ان الاتباع بها ورد في لغة (قوله سواء كان المستثنى الخ) حاصل الصور العقلية ثمانية واربعون لان الاستثناء اما تام او مفرغ وكل اما متصل او منقطع وكل اما مع التقديم او مع التاخير وكل اما مع عامل الرفع او النصب او الجر وكل اما موجب او منفي يتنزل كلام المصنف هنا على نصفها منطوقا وعلى النصف الاخر مفهوما هذا على ما اشار اليه الشارح من جعل قوله الاتي - ... وبعد نفي الخ - تفصيلا لما اجمل هنا اما على ما قال غيره من تقييد ما هنا بالايجاب فانما على النصف على ربع منطوقا وعلى ربع مفهوما (قوله وهو ما كان بعضا من المستثنى منه) هو بمعنى قول غيره ما كان من جنس المستثنى منه فان من فيه تبعيضية واضافة جنس الى المستثنى منه للبيان فالمعنى ما كان بعض جنس هو المستثنى منه وليس الجنس لغة الكلي المقول على الكثرة المختلفة الحقائق في جواب ما . فما قيل ان ذلك القول يصدق على قام القوم إلّا حمارا مثلا فيقتضي انه من المتصل وهم . وكذا ما قيل انه يصدق على نحو جاء بنو زيد إلّا بني عمرو مع انه منقطع بالاجماع تامل (قوله او منقطعا وهو ما لم يكن كذلك) قال ابن السراج اذا كان الاستثناء منقطعا فلا بد من دلالة الكلام قبل إلّا على المستثنى فتامل هذا فانه مما يدق نحو «لا عاصم اليوم من امر الله إلّا من رحم» فالعاصم الفاعل ومن رحم دال على العصمة والنجاة اي ولكن من رحم يعصم او معصوم وقال فيما زاد إلّا ما نقص وما نفع إلّا ما ضر وانما

يخرج التخصيص ونحوه وما كان داخلا يشمل الداخل حقيقة والداخل تقديرا وهو المفرغ والقيد الاخير لادخال المنقطع على ما ستراه (ما استثنت إلّا مع) كلام (تمام) اي غير مفرغ موجبا كان او غير موجب (ينتصب) إلّا ان الانتصاب مع الموجب متحتم اتفاقا سواء كان المستثنى متصلا وهو ما كان بعضا من المستثنى منه او منقطعا وهو ما لم يكن كذلك وسواء كان متقدما على المستثنى منه او متاخرا عنه تقول قام القوم إلّا زيدا وخرج القوم إلّا بعيرا وقام إلّا زيدا القوم وخرج إلّا بعيرا القوم وهكذا تقول مع عامل النصب والجر * تنبيه * ناصب المستثنى هو إلّا

حسن لانه لما قيل ما زاد دل على قوله هو على حاله فكانه قال هو على حاله الّا ما نقص ( قوله لا ما قبلها بواسطتها ) نسب لسيبويه . قال الاندلسي وعليه المحققون واعترضه المصنف بصحة قاموا الّا زيدا الّا عمرا فيلزم من عمل الفعل فيهما عدم النظير اذ ليس في الكلام فعل معدى الى شيئين بحرف واحد دون عطف . واجاب الشيخ الاثير بانه قد يعدى الفعل بحرف الى معنيين متدافعين اذا صلح لذلك غير ملتفت الى كونهما متضادين او مختلفين كرايت زيدا بثيابه بالبصرة بقصد مني مع اختلاف الباءات بمصاحبة الاولى وظرفية الثانية وسببية الثالثة وكل متعلق برايت فكذا يعدى بواسطة الّا الى هذه المنصوبات لما تقرر من ان الاستثناء من الموجب منفي ومن المنفي موجب . وانت ترى ان هذا يتم له في مثل عندي عشرة الّا سبعة الّا اربعة الّا ثلاثة لا في مثال المصنف فتدبر (قوله ولا مستقلا ) معطوف على متعلق بواسطتها وقائل هـذا ابن خروف واحتج له بان غير اذا وقعت موقع الّا نصبها ما قبلها من الفعل بلا واسطة . واجيب بحمله على حذف الّا باقية العمل او حذف غير قائما مقامها ما اضيفت اليه كذا قيل ( قوله ولا استثني مضمرا ) قائله المبرد والزجاج في حكاية ابي سعيد السيرافي واعترضه المصنف بمخالفة النظير من حيث لا يجمع بين حرف وفعل دال على معناه لا باظهار او باضمار ولو جاز ذلك لجاز نصب ما ولي ليت وكان ولا بالتمني والتشبيه والنفي وفي الاجماع على امتناع ذلك دليل على فساد اضمار استثني . وفي الرضي رده بانه كنصب المنادى بانادي . وفي وفيات الاعيان للقاضي شمس الدين ابن خلكان ويحكى ان ابا علي كان يوما في ميدان شيراز يسائر عضد الدولة فقال له كيف استثني في قام القوم الّا زيدا فقال تنصبه بفعل مقدر فقال كيف تقديره قال استثني زيدا فقال عضد الدولة هلا رفعت فقدرت امتنع زيد فانقطع الشيخ وقال هذا جواب ميداني ثم لما رجع الى منزله صنع في ذلك كلاما حسنا وحمله اليه فاستحسنه . وفي الرضي اشارة الى دفع اعتراض عضد الدولة على الجواب الميداني بانا انما نعلل ما ورد ولو ورد الرفع لقدرنا امتنع ونحوه ( قوله على ما اشعر به كلامه ) اي من قوله ـ والغ الّا ... ـ وانما كان اشعارا لاحتمال ان يراد الغاؤها من الاخراج ( قوله وصرح باختياره في غير هذا الكتاب ) الطال في شرح تسهيله في استنباطه من كلام سيبويه بما رده عليه الشيخ الاثير ثم ايده بما ذكره الشارح وبعد ذلك اعترض على نفسه فرد اختصاصها بالاسماء بنشدتك الله الّا فعلت وعملها بانها لو عملت لاتصل بها الضمير والواقع انفصاله نحو تن تدعون الّا اياه . واجاب عن الاول بتاويل لا اسالك الّا فعلك ❋ وعن الثاني بان الّا والمستثنى في حكم جملة مختصرة فكره اختصار الضمير اذ اختصار اثر اختصار اجحاف واجاب ايضا بما سياتي للشارح ( قوله وما كان كذلك فهو عامل ) اي وجوبا ولذا قال فيجب الخ هذا وقد يستدل على عدم تنزيلها منزلة الجزء بانها قد تدخل على الاسم المعرف بال فلا تنزل منه منزلة الجزء لتنزل ال منه تلك المنزلة ( قوله والّا ليست كذلك ) منه يظهر الفرق بينها وبين واو المفعول معه فانها كذلك فانها لا تخرج ما بعدها من النسبة ( قوله فلما خالفت الحروف الجارة لم تعمل ) هذا كاف في المطلوب الذي هو عدم اعمال الّا الجر ثم هو وان اقتضى عدم اعمال خلا وعدا الجر الّا انه مندفع بموافقة الّا الفعل معنى بخلاف خلا وعدا

كما يدل

لا ما قبلها بواسطتها ولا مستقلا ولا استثني مضمرا خلافا لزاعمي ذلك على ما اشعر به كلامه وصرح باختياره في غير هـذا الكتاب وقال انه مذهب سيبويه والمبرد والجرجاني ومشى عليه ولده لانها حرف مختص بالاسماء غير منزل منها منزلة الجزء وما كان كذلك فهو عامل فيجب في الّا ان تكون عاملة ما لم تتوسط بين عامل مفرغ ومعموله فتلغى وجوبا ان كان التفريغ محققا نحو ما قام الّا زيد وجوازا ان كان مقدرا نحو ما قام احد الّا زيد فانه في تقدير ما قام الّا زيد لان احدا مبدل منه والمبدل منه في حكم الطرح وانما لم تعمل الجر لان عمل الجر بحروف تضيف معاني الافعال الى الاسماء وتنسبها اليها والّا ليست كذلك فانها لا تنسب الى الاسم الذي بعدها شيئا بل تخرجه من النسبة فلما خالفت الحروف الجارة لم تعمل عملها وانما لم يجز اتصال الضمير بها لان الانفصال ملتزم في التفريغ المحقق والمقدر فالتزم مع عدم التفريغ ليجرى الباب على سنن واحد . اه .

كما يدل عليه كلامه في شرح التوضيح (قوله وبعد نفي) اي غير منتقض قال في شرح التسهيل ان النهي والنفي قد يوجد غير كائن له حكم لانتقاضه كلا تاكلوا إلّا اللحم إلّا زيدا وما شرب احد إلّا الماء إلّا عمرا فان هذا واشباهه بمنزلة ما لا نهي فيه اذ المراد كلوا اللحم إلّا زيدا واشربوا الماء إلّا عمرا (قوله الانكاري) منه التوبيخي فان الانكاري اعم كما في التلخيص وشرحه لا مباين له كما وهم فيه واعلم ان محل اختيار الاتباع حينئذ عند المصنف ان لا يتراخى الاستثناء وإلّا فالمختار النصب نحو « ما لعبدي المومن عندي جزاءٌ اذا قبضت صفيه من اهل الدنيا فاحتسب إلّا الجنة » ولم يشترط سيبويه واصحابه هذا الشرط وان لا يرد به كلام تضمن الاستثناء وإلّا فالمختار النصب نحو ما لك عندي مائة إلّا درهمين لقائل لي عندك مائة إلّا درهمين فهو بمنزلة مالك عندي ما ادعيته ولو رفعت لكنت مقرا بالدرهمين ولم يصرحوا بهذا الشرط ايضا إلّا انه استنبطه من كلام ابن السراج (قوله ومثاله بعد النفي معنى دون لفظ الخ) جعل في شرح التسهيل منه « فشربوا منه إلّا قليل منهم » بالرفع فانه قال ومن النفي المؤول قراءة بعض فشربوا منه إلّا قليل منهم لان قبله « فمن شرب منه فليس مني » فصار شربوا منه بمعنى لم يكونوا منه (قوله « ومن يغفر الذنوب إلّا الله ») من اسم استفهام مبتدأ وجملة يغفر الذنوب خبر واسم الجلالة بدل من من . فاندفع ان الاية من المفرغ والكلام في التام فافهم (قوله بدل بعض) عدم الرابط حينئذ اما جريا على غير الغالب واما لان إلّا اغنت عنه (قوله كيف يكون بدلا الخ) حاصل النظر انكار ان يكون ما بعد إلّا في الصورة المذكورة بدلا والسند انه مخالف لما قبله بالنفي والاثبات والبدل لا يخالف المبدل منه لان المبدل منه في نية الطرح فيخلفه البدل ولا يتاتى مع ذلك التخالف وحاصل الجواب انه ليس المعتبر في كونه بدلا ان يثبت له ما اثبت للاول او ينفى عنه ما نفي عنه بل ان يخلفه في عمل العامل فقط على معنى ان يجعل الاول كانه لم يذكر ولم يعمل فيه العامل وانما ذكر الثاني وعمل العامل فيه فلا جرم جاز التخالف في البدل وليس هذا من خصائصه بل يكون في الصفة والموصوف ايضا نحو مررت برجل لا كريم ولا لبيب فان كريم صفة لرجل والمعطوف عليه كذلك ايضا مع ان كلا منفي بلا والموصوف وهو رجل مثبت هذا جواب السيرافي ويويده قول الشيخ الاثير قد وقفنا من البدل على ما يتباين الاول فيه والثاني كمررت برجل لا زيد ولا عمرو ليس عطف بيان لان من شرط عطف لا ان لا تقع موكدة ولو ساغ كونها هنا عاطفة ساغ مررت برجل لا زيد لسوغان مررت بزيد لا عمرو فلزوم تكريرها دليل على عدم عاطفيتها . واما الابدي فقد سلم منع المخالفة واجاب باستثناء ذلك في بدل البعض حتى انك اذا قلت رايت القوم بعضهم كان صدر الكلام مجازا ثم بينت بعد من رايت

---

(وبعد نفي) ولو معنى دون لفظ (او كنفي) وهو النهي والاستفهام المؤول بالنفي وهو الانكاري (انتخب) اي اختير (اتباع ما اتصل) لما قبل إلّا في اعرابه فمثاله بعد النفي لفظا ومعنى ما قام احد إلّا زيد وما رايت احدا إلّا زيدا وما مررت باحد إلّا زيد ومثاله بعد النفي معنى دون لفظ قوله

وبالصريمة منهم منزل خلق

عاف تغير إلّا النوي والوتد

فان تغير بمعنى لم يبق على حاله ومثال شبه النفي لا يقم احد إلّا زيد وهل قام احد إلّا زيد « ومن يغفر الذنوب إلّا الله » * تنبيهات * الاول المستثنى عند البصريين والحالة هذه بدل بعض من المستثنى منه وعند الكوفيين عطف نسق قال ابو العباس ثعلب كيف يكون بدلا وهو موجب ومتبوعه منفي واجاب السيرافي بانه بدل منه في عمل العامل فيه وتخالفهما في النفي والايجاب لا يمنع البدلية لان سبيل البدل ان يجعل الاول كانه لم يذكر والثاني في موضعه وقد يتخالف الموصوف والصفة نفيا واثباتا نحو مررت برجل لا كريم ولا لبيب *

الثاني اذا تعذر البدل على اللفظ ابدل على الموضع نحو ما جاءني من احد إلّا زيد ولا احد فيها إلّا زيد وما زيد شيئا إلّا شيء لا يعبا به برفع ما بعد إلّا فيهن ونحو ليس زيد بشيء إلّا شيئا بنصبه لان من والباء لا يزادان في الايجاب وما ولا يقدران عاملتين بعده كما تقدم في موضعه ❊ الثالث افهم قوله انتخب ان النصب جائز وقد قري في السبع « ما فعلوه إلّا قليلا منهم » « ولا يلتفت منكم احد إلّا امراتك » بالنصب . اه . ( وانصب ) والحالة هذه اعني وقوع المستثنى بعد نفي او شبهه ( ما انقطع ) تقول ما قام احد إلّا حمارا وما مررت باحد إلّا حمارا هذه لغة جميع العرب سوى تميم وعليها قراءة السبعة « ما لهم به من علم إلّا اتباع الظن » ( وعن تميم فيه ابدال وقع ) كالمتصل فيجيزون ما قام احد إلّا حمار وما مررت باحد إلّا حمار ومنه قوله

وبلدة ليس بهــــا انيس  إلّا اليعافير وإلّا العيس

وقوله

عشية لا تغني الرماح مكانها  ولا النبل إلّا المشرفي المصمم

وقوله

وبنت كرام قد نكحنا ولم يكن  لنا خاطب إلّا السنان وعــامله

❊ تنبيه ❊ شرط جواز الابدال عندهم والحالة هذه ان يكون العامل يمكن تسلطه على المستثنى كما في الامثلة والشواهد فان لم يمكن تسلطه وجب النصب اتفاقا نحو ما زاد هذا المال إلّا ما نقص وما نفع زيد إلّا ما ضر اذ لا يقال زاد النقص ولا نفع الضر وحيث وجد شرط جواز الابدال فالارجح عندهم النصب . اه . ( وغير نصب ) مستثنى ( سابق ) على المستثنى منه ( في النفي ) وشبه النفي ( قد ياتي ) على قلة بان يفرغ العامل له ويجعل المستثنى منه تابعا له كقوله

لانهم يرجون منه شفاعــة  اذا لم يكن إلّا النبيون شافع

قال سيبويه وحدثني يونس ان قوما يوثق بعربيتهم يقولون ما لي إلّا ابوك ناصر ❊ تنبيه ❊ المستثنى منه حينئذ بدل كل من المستثنى وقد كان المستثنى بدل بعض منه ونظيره في ان المتبوع اخر فصار تابعا ما مررت بمثلك احد . اه . ( ولكن نصبه ) على الاستثناء ( اختر ان ورد ) لانه الفصيح الشائع ومنه قوله

وما لي إلّا آل احمد شيعــــة  وما لي إلّا مذهب الحق مذهب

بنصب آل ومذهب الاول واحترز بقوله في النفي عن الايجاب فانه يتعين النصب كما تقدم ❊ تنبيـــــه ❊ اذا تقدم المستثنى على صفة المستثنى منه ففيه مذهبان احدهما لا يكترث بالصفة بل يكون البدل مختارا كما يكون اذا لم تذكر الصفة وذلك كما في نحو ما فيها احد إلّا ابوك صالح كانك لم تذكر صالحا وهذا راي سيبويه والثاني ان لا يكترث بتقديم الموصوف بل يقدر المستثنى مقدما بالكلية على المستثنى منه فيكون نصبه راجحا وهو اختيار المبرد والمازني قــال في الكافية وشرحها وعندي ان النصب والبدل مستويان لان لكل مرجحا فتكافآ . اه . ( وان يفرغ سابق إلّا ) عن ذكر المستثنى منه ( لما بعد ) اي لما بعد إلّا

فتثبت لتعرف بمـا ذكرنا تخليطات الناظرين ( قوله اذا تعذر البدل على اللفظ ابدل على الموضع الخ ) هكذا ذكر في التسهيل ايضا فانه قال ولا يتبع المجرور بمن والباء الزائدتين ولا اسم لا الجنسية إلّا باعتبار المحل . اه . ( قوله لان من والباء لا يزادان الخ ) اعترضه بعضهم بانهم يغتفرون في التوابع ما لا يغتفرون في غيرها فلا يتعذر حينئذ البدل على اللفظ ( قوله اذ لا يقال زاد النقص الخ ) يشير الى ان ما مصدرية لا موصولة ( قوله وغير نصب المستثنى الخ ) قد يفهم منه ان السابق حينئذ بدل مع انه سياتي انه مبدل منه وليس بمراد ولذا صوره الشارح بقوله بان يفرغ العامل له الخ ( قوله على المستثنى منه ) قيد بذلك للاحتراز عما اذا كان سابقا على المستثنى منه والعامل ايضا فان فيه ثلاثة اقوال المنع مطلقا فيمتنع القوم إلّا زيدا قاموا والقوم إلّا زيدا قائمون والقوم إلّا زيدا في الدار لمشابهة إلّا واو المعية والجواز مطلقا وصحح بالسماع والتفصيل بين كونه متصرفا فيجوز او لا فيمتنع كالقوم إلّا زيدا في الدار وهو للاخفش واختاره الشيخ الاثير قال لعدم ورود السماع إلّا في المتصرف اما في غيره فينبغي ان لا يقدم على جوازه إلّا بثبت . وفي السلسلة عنه ان هذا الخلاف مبني على الخلاف في ان العامل إلّا او الفعل او شبهه السابق ( قوله المستثنى منه حينئذ بدل كل ) رده ابن خروف بانه بدل كل من بعض والمعهود عكسه واجاب ابن عصفور بانه من وضع العام موضع الخاص فيكون بدل شيء من شيء كما قال الشاعر - احب ريا ما حييت ابدا - ( قوله ولكن نصبه اختر ان ورد ) الحق ان المعنى احكم فانه مختار ان ورد عليك من كلامهم ما فيه النصب ( قوله ففيه مذهبان ) قــال الابدي من نظر الى ان الصفة في المعنى الموصوف فاذا تقدم الاستثناء عليها فكان قدم على الموصوف نصب ومن لاحظ المستثنى منه متقدما على المستثنى اجاز البدل اجازته في نحو ما قام القوم الّا زيد والوجهان متكافيان ( قوله وهو اختيار المبرد والمازني ) هذا هو الحق لا ما نقل ابن عصفور وصاحب النهاية

عن

عن المازني من ايجاب النصب ( قوله وهو الاستثناء الخ ) الضمير لتفريغ العامل الذي يسبق إلا من ذكر المستثنى منه ( قوله واما « ان نظن إلا ظنا » فمتاول ) قيل بالتقديم والتاخير اي ان نحن إلا نظن ظنا وقيل بان نظن يحتمل من حيث توهم المخاطب ان يكون غير الظن وقيل بحمل التنكير على ما يفيد النوعية اي ان نظن إلا ظنا حقيرا وهذا هو الذي ارتضاه السعد ورده الفاضل السلكوتي في حواشي المطول بعدم اطراده في مثل ـ ما اغتره الشيب إلا اغترارا ـ فراجعه ( قوله وذلك ) اي كونه بدلا ان توافقا في المعنى بان كان الثاني عين الاول او بعضه او اشتمل عليه الاول ومعطوفا عليه بالواو فان هذا من المواضع التي تتعين فيها ان اختلفا فيه بان لم يوجد واحد مما تقدم فتدبر ( قوله فالعلا بدل من الفتى ) ان كان الفتى منصوبا فظاهر وإلا فيبنى على جواز البدل من البدل ( قوله فرسيمه بدل ورمله الخ ) قيل هما نوعان من السير وقال السيرافي المراد بالرمل هنا الطواف و بالرسيم السعي ( قوله المفرغ ) يشير به الى ان المراد من العامل الفعل لا إلا وإلا لقال مما به استثني والقول بانه لضرورة النظم وهم ولا ينافيه دع التاثير فانه على تضمين ابق ولذلك عداه بفي كما يشير اليه قول الشارح اي اتركه باقيا في واحد فتامل ( قوله والتزم ) قيل انما لم يستغن عنه بما قبله لان الحكم به اعم من ان يكون على وجه الوجوب او غيره وليس فيه اشارة الى انه لا يتاتى هنا اللغة السابقة في نحو ما لي إلا ابوك ناصر لانك اذا قلت ما جاءني إلا زيد إلا عمرا إلا بكرا احد برفع زيد على التفريغ ورفع احد على الابدال ونصب الثاني والثالث على الاستثناء لزم الفصل بين التابع والمتبوع واستعمال لغة ضعيفة في غير ما ثبتت فيه لما ان مذهب المصنف ان تلك اللغة قياسية وحينئذ لا يضر الفصل المذكور فافهم ( قوله كلم يفوا ) اصله يوفيون كيضربون حذفت الواو لوقوعها بين عدوتين ثم نقلت ضمة الياء للفاء

وهو الاستثناء من غير التمام قسيم قوله اولا ما استثنت إلا مع تمام ( يكن كما لو إلا عدما ) فاجر ما بعدها على حسب ما يقتضيه حال ما قبلها من اعراب ولا يكون هذا الاستثناء المفرغ إلا بعد نفي او شبهه فالنفي نحو « وما محمد إلا رسول » « وما على الرسول إلا البلاغ المبين » وشبه النفي نحو « ولا تقولوا على الله إلا الحق » « ولا تجادلوا اهل الكتاب إلا بالتي هي احسن » « فهل يهلك إلا القوم الفاسقون » ولا يقع ذلك في ايجاب فلا يجوز قام إلا زيد واما « ويابى الله إلا ان يتم نوره » فمحمول على المعنى اي لا يريد * تنبيهات * الاول الضمير في يكن يجوز ان يكون عائدا على سابق اي يكون السابق في طلبه لما بعد إلا كما لو عدم إلا وان يعود على ما من قوله لما بعد اي يكون ما بعد إلا في تسلط ما قبل إلا عليه كما لو عدم إلا * الثاني يصح التفريغ لجميع المعمولات إلا المصدر الموكد فلا يجوز ما ضربت إلا ضربا واما « ان نظن إلا ظنا » فمتاول * الثالث قوله سابق احسن من قوله في التسهيل عامل لان السابق يكون عاملا وغير عامل كما في الامثلة . اهـ . ( والغ إلا ذات توكيد ) وهي التي يصح طرحها والاستغناء عنها لكون ما بعدها تابعا لما بعد إلا قبلها بدلا منه وذلك ان توافقا في المعنى ومعطوفا عليه ان اختلفا فيه فالاول ( كلا تمرر بهم إلا الفتى إلا العلا ) فالعلا بدل كل من الفتى وإلا الثانية زائدة لمجرد التاكيد والتقدير إلا الفتى العلا والثاني نحو قام القوم إلا زيدا وإلا عمرا فعمرا عطف على زيد وإلا الثانية لغو والتقدير قام القوم إلا زيدا وعمرا ومن هذا قوله

وما الدهر إلا ليلة ونهارها     وإلا طلوع الشمس ثم غيابها

اي وطلوع الشمس وقد اجتمع البدل والعطف في قوله

مالك من شيخك إلا عمله     إلا رسيمه وإلا رمله

اي إلا عمله رسيمه ورمله فرسيمه بدل ورمله معطوف وإلا المقرونة بكل منهما موكدة ( وان تكرر لا لتوكيد ) بل لقصد استثناء بعد استثناء فلا يخلو اما ان يكون ذلك مع تفريغ او لا ( فمع تفريغ التفريغ بالعامل ) المفرغ ( دع ) اي اتركه باقيا ( في واحد مما بالا استثني وليس عن نصب سواه ) اي سوى ذلك الواحد الذي اشغلت به العامل ( مغنى ) فتقول ما قام إلا زيد إلا عمرا إلا بكرا وما ضربت إلا زيدا إلا عمرا إلا بكرا وما مررت إلا بزيد إلا عمرا إلا بكرا ولا يتعين لاشغال العامل واحد بعينه بل ايها اشغلته به جاز والاول اولى ( ودون تفريغ مع التقدم ) على المستثنى منه ( نصب الجميع ) على الاستثناء ( احكم به والتزم ) نحو قام إلا زيدا إلا عمرا إلا بكرا القوم وما قام إلا زيدا إلا عمرا إلا بكرا احد ( وانصب لتاخير ) عنه اما في الايجاب فمطلقا نحو قام القوم إلا زيدا إلا عمرا إلا بكرا واما في غير الايجاب فكذلك ( و ) لكن ( جيء بواحد منها ) معربا بما يقتضيه الحال ( كما لو كان دون زائد ) عليه ففي الاتصال تبدل واحدا على الراجح وتنصب ما سواه ( كلم يفوا إلا امرا إلا على ) إلا بكرا فعلى بدل من الواو فانه لا يتعين للابدال واحد لكن الاول اولى ويجوز ان يكون امر وهو البدل وعلى منصوب ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة وفي الانقطاع ينصب الجميع على اللغة الفصحى نحو ما قام احد إلا حمارا إلا فرسا إلا جملا ويجوز الابدال على لغة تميم ( وحكمها ) اي حكم هذه المستثنيات سوى الاول ( في القصد حكم الاول )

فان كان مخرجا لوروده على موجب فهي مخرجة وان كان مدخلا لوروده على غير فهي ايضا مدخلة * تنبيه * محل ما ذكر اذا لم يمكن استثناء بعض المستثنيات من بعض كما رايت اما اذا امكن ذلك كما في نحو له علي عشرة إلّا اربعة إلّا اثنين إلّا واحدا فقيل الحكم كذلك وان الجميع مستثنى من اصل العدد والصحيح ان كل عدد مستثنى من متلوه فعلى الاول يكون مقرا بثلاثة وعلى الثاني بسبعة وعليه فطريق معرفة ذلك ان تجمع الاعداد الواقعة في المراتب الوترية ويخرج منها مجموع الاعداد الواقعة في المراتب الشفعية او تسلط آخر الاعداد مما قبله ثم ما بقي مما قبله وكذا فما بقي فهو المراد . اه .

---

( واستثن مجرورا بغير معربا * بما لمستثنى بالا نسبا ) مجرورا مفعول باستثن وبغير متعلق باستثن ومعربا حال من غير وبما متعلق بمعربا وما موصول صلته نسب ولمستثنى متعلق بنسب وبالا متعلق بمستثنى والمعنى ان غيرا يستثنى بها مجرورا باضافتها اليه وتكون هي معربة بما نسب للمستثنى بالا من الاعراب فيما تقدم فيجب نصبها في نحو قام القوم غير زيد وما نفع هذا المال غير الضرر عند الجميع وفي نحو ما قام احد غير حمار عند غير تميم وفي نحو ما قام غير زيد احد عند الاكثر ويترجح في هذا المثال عند قوم وفي نحو ما قام احد غير حمار عند تميم ويضعف في نحو ما قام احد غير زيد ويمتنع في نحو ما قام غير زيد * تنبيهات * الاول اصل غير ان يوصف بها اما نكرة نحو صالحا « غير الذي كنا نعمل » او شبهها نحو « غير المغضوب عليهم »

---

بعد سلب حركتها ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين ثم النون للجازم ( **قوله** فان كان مخرجا لوروده الخ ) يريد ان المستثنيات سوى الاول تابعة له فان كان مخرجا كما اذا كان ما قبله موجوبا فهي مخرجة وان كان مدخلا كما اذا كان ما قبله منفيا فهي مدخلة . واعلم ان ما بعد إلّا يصح ان يقال فيه انه مخرج مطلقا سواء كان ما قبله مثبتا او منفيا على انه مخرج من جنس الحكم السابق من غير تقييد بكونه اثباتا او نفيا ويصح ان يفصل ذلك التفصيل السابق والشارح ءاثر هذا هنا ليكون مع قوله سابقا الاستثناء اخراج الخ اشارة لصحة كلا الامرين وهو ظاهر وان خفي ( **قوله** فقيل الحكم كذلك ) هذا القول للقاضي ابي يوسف وعليه اذا قال احد له علي مائة إلّا عشرة إلّا اثنين يكون مقرا بثمانية وثمانين ( **قوله** والصحيح ان كل عدد الخ ) هذا راي البصرية والكسائي وعليه يكون الاقرار في المثال المذكور باثنين وتسعين . واعلم انه بقيت له طرائق اخر ومذاهب في شروح التسهيل لا نطيل بها فدونكها ان اردت ( **قوله** في المراتب الوترية ) هي المستثنى منه وما بعد ما بعده وهكذا ( **قوله** في المراتب الشفعية ) هي المستثنى الاول وما بعد ما بعده وهكذا ( **قوله** وبغير متعلق باستثن ) اي واما معمول مجرور المحذوف كما يشير له قوله الاتي مجرور باضافتها اليه وانما ءاثر اعطاء بغير لاستثن على اعطائه مجرورا مع انهما تنازعاه لما ان المقصود هنا بيان المستثنى به وليوافق السابق وهو ما استثنت إلّا واللاحق وهو لمستثنى بالا والاظهر ان يجعل مجرورا منزلا منزلة اللازم غير طالب لصلة لان كون الجر بالمضاف او بالاضافة يعلم من باب الاضافة اما هنا فالمقصود بيان ما يستثنى به كما لا يخفى فافهم ( **قوله** فيجب نصبها الخ ) مفرع على قوله بما نسب لمستثنى بالا فيما تقدم وبيانه ان قام القوم غير زيد موجب تام فيعلم وجوب نصبه من قول المصنف سابقا مع تمام ينتصب ونحو ما نفع هذا المال غير الضر وقع فيه المستثنى بعد نفي مع انقطاع الاستثناء فيعلم وجوب نصبه عند الجميع من قول المصنف - ... وانصب ما انقطع ... - لكون ذلك الخلاف بين تميم وغيرهم انما هو فيما اذا كان العامل يصح تسلطه على المستثنى كما نبه عليه الشارح ونحو ما قام احد غير حمار كلام منفي استثناوه منقطع والعامل يصح تسلطه على المستثنى فيعلم وجوب نصبه عند غير تميم من قوله - ... وانصب ما انقطع * وعن تميم فيه ابدال وقع - ونحو ما قام غير زيد احد كلام منفي قدم فيه المستثنى على المستثنى منه فيعلم ترجح النصب فيه من قوله - وغير نصب سابق الخ - وان اوجبه بعضهم فيه ونحو ما قام احد غير حمار كلام منفي استثناوه منقطع يصح فيه تسلط العامل على المستثنى فيعلم رجحان النصب فيه على البدلية من قوله وعن تميم فيه ابدال وقع حيث نكر ابدال وعبر بوقع ونحو ما قام احد غير زيد كلام منفي استثناوه متصل فيعلم ترجح البدل فيه وضعف النصب من قوله - ... وبعد نفي او كنفي انتخب * اتباع ما اتصل ... - ونحو ما قام غير زيد مما استثناوه مفرغ فيعلم امتناع النصب فيه من قوله - وان يفرغ سابق إلّا الخ - . واعلم ان المناسب لترتيب المصنف ان لو قال الشارح ففي نحو قام القوم غير زيد يجب النصب وفي نحو ما قام احد غير زيد يترجح الاتباع ويضعف النصب وفي نحو ما قام احد غير حمار يجب النصب عند غير تميم وفي نحو ما نفع هذا المال غير الضر يجب النصب عند الجميع وفي نحو ما قام احد غير حمار يترجح النصب عند تميم وفي نحو ما قام

غير زيد احد يجب النصب عند الاكثر ويترجح عند قوم وفي نحو ما قام غير زيد يمتنع وكانه عدل عنه قصدا للاختصار وميلا للاتيان بمسائل الوجوب على حده والترجيح على حده وكذلك الضعف والامتناع ثم الاولى اسقاط وجوب النصب عند الاكثر في نحو ما قام غير زيد احد لانه وان كان من الاحكام المنسوبة للمستثنى بالا في الواقع لكنه لم يعلم فيما تقدم لا من كلامه ولا من كلام المصنف فتامل (قوله فان الذين جنس الخ) يعني ان الموصول هنا للجنس في ضمن فرد مبهم اذ قد تقدم عن المصنف انه تاتي فيه اقسام ال وكذلك السيد وغيره فيكون الموصوف بغير شبيها بالنكرة من هذه الجهة (قوله وايضا فهي الخ) هو مربوط بقوله او شبهها نحو الخ لا بقوله اصل غير الخ اي كما ان مجرد مشابهة النكرة صحح وقوع غير صفة هكذا ايضا يصححه ضعف ابهام غير فانه يقربها الى المعرفة فظهر لكلمة ايضا موقع لكن الانصاف ان الاولى استبدال ايضا وما بعده بقوله هذا اذا قلنا بان غير لا تتعرف اصلا اما ان قلنا بتعريفها فيما اذا وقعت بين ضدين فلا يشترط لصحة التوصيف بها في ذلك كون الموصوف نكرة او شبهها هذا والمغايرة التي تستفاد من كلمة غير ان كانت ذاتية نحو مررت برجل غير زيد فحقيقية وان كانت وصفية نحو دخلت بوجه غير الذي خرجت به فمجازية كما صرح به الرضى (قوله فلما ضمنت الخ) الجمهور على ان هذا التضمن لم يقتض بناءها لمعارضته بالاضافة خلافا للفراء (قوله نحو « لو كان فيهما ءالهة إلّا الله لفسدتا ») قال في المغني ولا يجوز انها للاستثناء لا من جهة اللفظ ولا من جهة المعنى اذ التقدير حينئذ لو كان فيهما ءالهة ليس الله فيهم لفسدتا وذلك يقتضي بمفهومه لو كان فيهما ءالهة فيهم الله لم تفسدا وليس المراد ولا من جهة اللفظ لان ءالهة جمع منكر فلا يعم في الاثبات فلا يسوغ الاستثناء منه . وفيه بحث لان اقتضاء المفهوم ذلك جار في احتمال الوصفية ايضا اذ يصير المعنى حينئذ لو كان فيهما ءالهة مغايرة لله لفسدتا فيقتضي انه لو كان فيهما ءالهة مماثلة لله لم تفسدا وليس بمراد ومشترك الالزام لا يلزم ولو سلم فغاية ما يلزم تعطيل مفهوم اللفظ لدليل ولا ضرر فيه واما ءالهة فهو وان كان جمعا منكرا إلّا انه في سياق الشرط وقد نص الاصوليون على عمومها حينئذ كما « في وان احد من المشركين استجارك » لاسيما والشرط للامتناع الذي هو كالنفي فتامله (قوله فالصارم صفة) اطلق عليه اسم الصفة باعتبار ظهور الاعراب عليه الذي تشاركت فيه الصفة والموصوف وإلّا فالصفة هي إلّا (قوله ولا يجوز ان تنوب عن موصوفاتها) قال الابدي في شرح الجزولية وسببه ان الاحرف لم تتمكن في الوصفية فلا تكون صفة إلّا تابعة كما ان اجمعين لا يستعمل في التاكيد إلّا تابعا (قوله وقد يقال انه مخالف الخ) اصل هذا للشيخ الاثير في شرح التسهيل فانه قال على قول التسهيل ولا حيث لا يصح الاستثناء وكون إلّا لا ترد صفة إلّا حيث يصح الاستثناء كالمجمع عليه ثم قال وفي كلام سيبويه ما يقتضي ظاهره خلاف ذلك لجعله إلّا الله صفة لالهة في لو كان فيهما ءالهة إلّا الله لفسدتا وإلّا زيد صفة لرجل في لو كان معنا إلّا زيد لغلبنا واطال في ذلك . وجوابه يوخذ مما قلنا على كلام المغني السابق . واما ما اجاب به بعضهم من ان المراد بالاستثناء ما هو اعم من المتصل والمنقطع وانما يمتنع في الاية والمثال المتصل لا المنقطع فمردود كما قال البدر الدماميني باقتضائه كون الشرط المذكور لاغيا

فان الذين جنس لا قوم باعيانهم وايضا فهي اذا وقعت بين ضدين ضعف ابهامها فلما ضمنت معنى إلّا حملت عليها في الاستثناء وقد تحمل إلّا عليها فيوصف بها بشرط ان يكون الموصوف جمعا او شبهه وان يكون نكرة او شبهها فالجمع نحو « لو كان فيهما آلهة إلّا الله لفسدتا » وشبه الجمع كقوله

لو كان غيري سليمي الدهر غيره
وقع الحوادث إلّا الصارم الذكر

فالصارم صفة لغيري ومثال شبه النكرة قوله

انيخت فالقت بلدة فوق بلدة
قليل بها الاصوات إلّا بغامها

فالاصوات شبيه بالنكرة لان تعريفه بال الجنسية لكن تفارق إلّا هذه غير من وجهين احدهما انه لا يجوز حذف موصوفها فلا يقال جاءني إلّا زيد ويقال جاءني غير زيد ونظيرها في ذلك الجمل والظروف فانها تقع صفات ولا يجوز ان تنوب عن موصوفاتها * ثانيهما انه لا يوصف بها إلّا حيث يصح الاستثناء فيجوز عندي درهم إلّا دانق لانه يجوز إلّا دانقا ويمتنع إلّا جيد لانه يمتنع إلّا جيدا ويجوز عندي درهم غير جيد هكذا قال جماعات وقد يقال انه مخالف لقولهم في لو كان فيهما آلهة إلّا الله لفسدتا ومن امثلة سيبويه لو كان معنا رجل إلّا زيد لغلبنا

وشرط ابن الحاجب في وقوع إلّا صفة تعذر الاستثناء وجعل من الشاذ قوله   وكل اخ يفارقه اخوه   لعمر ابيك إلّا الفرقدان

الثاني انتصاب غير في الاستثناء كانتصاب الاسم بعد إلّا عند المغاربة واختاره ابن عصفور وعلى الحال عند الفارسي واختاره الناظم وعلى التشبيه بظرف المكان عند جماعة واختاره ابن الباذش * الثالث يجوز في تابع المستثنى بها مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى تقول قام القوم غير زيد وعمرو وعمرا فالجر على اللفظ والنصب على المعنى لان معنى غير زيد إلّا زيدا وتقول ما قام احد غير زيد وعمرو بالجر و بالرفع لانه على معنى إلّا زيد وظاهر كلام سيبويه انه من العطف على المحل وذهب الشلوبين الى انه من باب التوهم (ولسوى) بالكسر و (سوى) بالضم مقصورتين (سواء) بالفتح والمد (اجعلا على الاصح ما لغير جعلا) من الاحكام فيما سبق لانها مثلها لامرين احدهما اجماع اهل اللغة على ان معنى قول القائل قاموا سواك وقاموا غيرك واحد وانه لا احد منهم يقول ان سوى عبارة عن مكان او زمان * والثاني ان من حكم بظرفيتها حكم بلزوم ذلك وانها لا تتصرف والواقع في كلام العرب نثرا ونظما خلاف ذلك فمن وقوعها مجرورة بالحرف قوله عليه الصلاة والسلام دعوت ربي ان لا يسلط على امتي عدوا من سوى انفسها وقوله صلى الله عليه ما انتم في سواكم إلّا كالشعرة البيضاء في الثور الاسود وقول الشاعر

ولا ينطق الفحشاء من كان منهم   اذا جلسوا منا ولا من سوائنا

وقوله

وكل من ظن ان الموت مخطئه   معلل بسواء الحق مكذوب

وبالاضافة قوله

فانني والذي يحج الناس   س بجدوى سواك لم اثق

ومن وقوعها مرفوعة بالابتداء قوله

واذا تباع كريمة او تشترى   فسواك بائعها وانت المشترى

ومرفوعة بالناسخ قوله

اتراك ليلى ليس بيني وبينها   سوى ليلة اني اذا لصبور

وبالفاعلية قوله

ولم يبق سوى العدوا   ن دناهم كما دانوا

وحكى الفراء اتاني سواك ومنصوبة بان قوله

لديك كفيل بالمنى لمومل   وان سواك من يومله يشقى

هذا تقرير ما ذهب اليه الناظم وحاصل ما استدل به في شرح الكافية وغيره ومذهب الخليل وسيبويه وجمهور البصريين ان سوى من الظروف اللازمة لانها يوصل بها الموصول نحو جاء الذي سواك

واما ما رد به من ان الاصل في القيود ان تكون لبيان الواقع فوهم محض لان ذلك كلام يقال في حد اشتمل على ذاتي لم يدخل ولم يخرج لكون الحقيقة تتقوم منه لا في رسم فكيف يقال في قول من يقول يشترط في كذا كذا ولا يكون كذا إلّا اذا كان كذا فاعتبروا يا اولي الابصار (قوله وشرط ابن الحاجب الخ) اتى به لمخالفته الجماعة (قوله كانتصاب الاسم بعد إلّا عند المغاربة) اراد بهم ابن خروف ومن تبعه ممن يقول العامل ما قبل إلّا مستقلا (قوله ومراعاة المعنى) التعبير بالمعنى دون المحل لان المعطوف عليه حينئذ ليس له ذلك الاعراب محلا لكونه ليس له إلّا ذلك الاعراب الظاهر لكنه بمعنى كلام آخر يكون المعطوف عليه فيه له فيه ذلك الاعراب كما يدل عليه قوله لان معنى غير زيد الخ (قوله وظاهر كلام سيبويه انه الخ) ادرج كلمة ظاهر اشارة الى ان له باطنا يرجع به لما قبله بان يراد بالمحل التركيب الذي يكون له فيه ذلك الاعراب اي انه معطوف على اسم يكون في محل اي في تركيب له ذلك الاعراب (قوله وذهب الشلوبين الخ) هذا التعبير هو الاظهر لكون ذلك الاعراب لا يكون للمعطوف عليه لا لفظا ولا محلا بل في تركيب ءاخر يلائمه فتوهم انه هذا التركيب فعطف . ومن تامل وجد الخلاف حينئذ بين هذه الاقوال حذه العبارة (قوله لانها مثلها) اي مثل غير فكما ان غير اداة استثناء فكذلك سوى واراد المثلية التامة التي تنافي الكون ظرفا والدليل الاول وان كان يثبت مثلية غير كنفي ذلك الكون الذي يثبته الثاني لكن المهم للمصنف انما هو نفي ذلك الكون الذي قال به سيبويه (قوله وانه لا احد منهم يقول الخ) عطف على اجماع او حال من اجماع لا على ان معنى قول القائل كما قد يتوهم اي الامر الاول الاجماع وان لا احد منهم يقول الخ وانما زاد هذا ولم يقتصر على ما قبله لان المدعى اثبات المثلية ونفي الظرفية بل هذا المهم كما ذكرنا وهو الذي يقتضيه الدليل الثاني لا مجرد المماثلة في الجملة كما قد يتوهم من اول الكلام ولا شك ان الذي يرد ذلك الراي صريحا هو قوله وانه لا احد الخ (قوله وحاصل ما استدل به في شرح الكافية الخ) قال الشيخ الاثير وانما مد اطناب القول واسهب في ايراد الشواهد لذهابه مذهبا قل ان يتابع عليه اذ لا يكاد احد من مستقرئي علم العربية يذهب الى مقالته ولا حجة فيما اجتلبه من تلك الشواهد اذ لا تعدو محل الضرورة ولم

يرد منها شيء في الكلام وقد نازعناه في اجتلاب الاحاديث . واقول رحم الله الشيخ الاثير فانه كثيرا ما يستدل على امر يختاره بشاهد واحد ثم يعقبه بقوله والتاويل خلاف الظاهر حتى اذا راى المصنف خالف مخالفة ما وجلب على ذلك شواهد متكاثرة والظواهر اذا تكاثرت افادت القطع لاسيما في مثل هذا الفن ثم يكثر في القول عليه بانه لا يوافقه احد على ذلك او انه لم يمعن النظر في الكتاب فيوولة وانه لم ياخذ الفن عن الشيوخ ونحو هذا مما يضره ولا يضر المصنف وقد اكثر من هذا في شرحه على التسهيل كثرة مفرطة يعرف ذلك من خالطه واما منازعته في اجتلاب الاحاديث فسنريكها ونلقي عليها ردا جميلا (قوله قالوا لا تخرج الخ) اسناده اليهم يحتمل ان يكون تبرئا فيكون ميلا مع المصنف ويحتمل وهو الاظهر ان يكون توركا على المصنف حيث اعترض على القوم بما صرحوا باستثنائه (قوله وهذا اعدل) قال المرادي في شرح التسهيل هو اقربها وقال صاحب التوضيح واليه اذهب (قوله لان كثيرا من ذلك او بعضه الخ) كان فائدة هذا الترديد التنبيه على ان الرد على المصنف تام مطلقا سواء كان عدم الاخراج عن الطرفية في الكثير او في بعضه فقط بان منع في البعض الاخر . واصل ذلك ان المشهور ان الذي لا يخرج الظرف عن التصرف هو الجر بمن وهذا ليس في الكثير من ذلك فان الحق بالجر بمن الجر بفي وبالباء وبالاضافة كان المجموع من ذلك هو الكثير فتامل (قوله حكى الفاسي في شرح الشاطبية الخ) لم ينفرد به بل حكاه ابن الخباز في شرح الفية ابن معطي وصاحب البسيط وابن عطية في تفسيره والشيخ الاثير وابن هشام (قوله افهم كلامه) هو مبني على ان المراد من قوله جعلا جعله لها في نفس الامر لا جعل فيما تقدم من الابيات (قوله وبالتنوين) راجع لكل من الفتح والضم تقول قبضت عشرة ليس غيرا مفتوحا منونا وليس غير مضموما منونا قاله الاخفش عن بعض العرب وعليهما فالحركة اعرابية (قوله ان سوى تقع صلة للموصول في فصيح الكلام كما سلف بخلاف الخ) هذا صريح في ان الوقوع المذكور في سوى وان كان مع رعاية المحذوف دون غير مرجوح فيه لمجرد النقل والسماع فلا يضر ما قيل الظاهر انه لا فرق بين سوى وغير في ذلك سواء قدر المحذوف فعلا او مبتدا (قوله ويخبر بها حينئذ عن الواحد) اورد انه يلزم حينئذ وقوع الاستواء مسندا لشيء واحد مع انه كسائر الامور النسبية التي لا تقع إلّا بين اثنين واجيب بانه وان اخبر بها على واحد لكنه يعطف عليه امر آخر ليصح ذلك الوقوع فتامل (قوله بليس الخ) هذه الافعال لا تستعمل في الاستثناء المفرغ إلّا انه ورد في ليس قال الاحوص

فما ترك الصنع الذي قد صنعته ... ولا الغيظ مني ليس جلدا ولا عظما

ولا تستعمل ايضا الا في الاستثناء المتصل بخلاف غير فتستعمل في المنقطع كقوله

وكل ابي باسل غير انني ... اذا عرضت اولي الطرائد ابسل

(قوله ولا يكون خالدا) اي لا تعد فيهم خالدا وبهذا التفسير دفع ما يتراءى من التنافي بين ماضوية قاموا واستقبالية يكون وقد يندفع ايضا بان المراد ما كان عدل عنه الى لا يكون لحكاية الحال (قوله واسمها ضمير مستتر وجوبا) هذا راي البصرية وهو الحق وذهب المصنف وصاحب البسيط الى ان الاسم كلمة بعض محذوفة لزوما لقوة دلالة الكلام عليه والتقدير لا يكون بعضهم

قالوا لا تخرج عن الظرفية إلّا في الشعر وقال الرماني والعكبري تستعمل ظرفا غالبا وكغير قليلا وهذا اعدل ولا ينهض ما استدل به الناظم حجة لان كثيرا من ذلك او بعضه لا يخرج الظرف عن اللزوم وهو الجر وبعضه قابل للتاويل * تنبيهات * الاول حكى الفاسي في شرح الشاطبية في سوى لغة رابعة وهي المد مع الكسر * الثاني افهم كلامه انه يجوز في المعطوف على المستثنى بها اعتبار المعنى كما جاز في غير ويساعده قوله في التسهيل تساويها مطلقا سوى بعد ذكره جواز اعتبار المعنى في العطف على مجرور غير * الثالث تفارق سوى غير في امرين احدهما ان المستثنى بغير قد يحذف اذا فهم المعنى نحو ليس غير بالضم وبالفتح وبالتنوين بخلاف سوى ثانيهما ان سوى تقع صلة الموصول في فصيح الكلام كما سلف بخلاف غير * الرابع تاتي سوى بمعنى وسط وبمعنى تام فتمد فيهما مع الفتح نحو « في سواء الجحيم » وهذا درهم سواء وتاتي بمعنى مستو فتقصر مع الكسر نحو « مكانا سوى » وتمد مع الفتح نحو مررت برجل سواء والعدم ويخبر بها حينئذ عن الواحد فما فوقه نحو « ليسوا سواءً » لانها في الاصل مصدر بمعنى الاستواء . اهـ . (واستثن ناصبا) المستثنى (بليس وخلا * وبعدا ويكون بعد لا) النافية نحو قاموا ليس زيدا وخلا عمرا وعدا بكرا ولا يكون خالدا اما ليس ولا يكون فالمستثنى بهما واجب النصب لانه خبرهما واسمهما ضمير مستتر وجوبا يعود على البعض المدلول عليه بكله السابق فتقدير قاموا ليس زيدا ليس هو اي بعضهم فهو نظير « فان كن نساءً » بعد « يوصيكم الله في اولادكم » وقيل عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق والتقدير ليس هو اي القائم وقيل عائد على الفعل المفهوم من الكلام السابق والتقدير ليس هو اي

ليس فعلهم فعل زيد فحذف المضاف ويضعف هذين
عدم الاطراد لانه قد لا يكون هناك فعل كما في نحو القوم
اخوتك ليس زيدا واما خلا وعدا ففعلان غير متصرفين
لوقوعهما موقع إلّا وانتصاب المستثنى بهما على المفعولية
وفاعلهما ضمير مستتر وفي مرجعه الخلاف المذكور *
تنبيهان * الاول قيل موضع جملة الاستثناء من هذه
الاربع نصب على الحال وقيل مستانفة لا موضع لها
وصححه ابن عصفور * الثاني لا تستعمل يكون في الاستثناء
مع غير لا من ادوات النفي . اه . (واجرر بسابقي يكون)
وهما خلا وعدا (ان ترد) الجر فانه جائز وان كان قليلا
فمن الجر بخلا قوله

خلا الله لا ارجو سواك وانما    اعد عيالي شعبة من عيالكا

ومن الجر بعدا قوله

ابحنا حيهم قتلا واسرا    عدا الشمطاء والطفل الصغير

* تنبيهان * الاول لم يحفظ سيبويه الجر بعدا قيل
ولا بخلا وليس كذلك بل ذكر الجر بخلا * الثاني قيل
يتعلقان حينئذ بما قبلهما من فعل او شبهه على قاعدة
حروف الجر وقيل موضعهما نصب عن تمام الكلام وهو
الصواب لعدم اطراد الاول ولانهما لا يعديان الافعال
الى الاسماء اي لا يوصلان معناها اليها بل يزيلان معناها
عنها فاشبها في عدم التعدية الحروف الزائدة ولانهما
بمنزلة إلّا وهي غير متعلقة . اه . (وبعد ما) المصدرية
(انصب) حتما لانهما تعينا بها للفعلية كقوله

الا كل شيء ما خلا الله باطل
وكل نعيم لا محالة زائل

وقوله    تمل الندامى ما عداني فانني
بكل الذي يهوى نديمي مولع

وموضع الموصول وصلته نصب بالاتفاق فقال السيرافي
على الحال وهذا مشكل لتصريحهم في غير هذا الموضع
بان المصدر المؤول لا يقع حالا كما يقع المصدر الصريح
في نحو ارسلها العراك وقيل على الظرف وما وقتية نابت
هي وصلتها عن الوقت فالمعنى على الاول قاموا مجاوزين
زيدا وعلى الثاني قاموا وقت مجاوزتهم زيدا وقال ابن
خروف على الاستثناء كانتصاب غير في قاموا غير زيد
(وانجرار) بهما حينئذ (قد يرد) اجاز ذلك الجرمي
والربعي والكسائي والفارسي لكن على تقدير ما زائدة لا مصدرية فان قالوه بالقياس ففاسد لان ما لا تزاد قبل
الجار بل بعده نحو عما قليل « فبما رحمة » وان قالوه بالسماع فهو من الشذوذ بحيث لا يحتج به (وحيث جرا

---

زيدا ومن ثم لا يختلف اللفظ بهما كجاء القوم لا يكون زيدا واتوا ليس عمرا
ومررت بالنساء لا يكون هندا . قال في التسهيل واسمها بعض مضاف الى ضمير
المستثنى منه لازم الحذف . قال الشيخ الاثير وهو مذهب غريب لا يعرف
لغيرهما وفيه ضعف لمضارعة اسم كان للفاعل فيمتنع حذفه . وقال غيره لا غرابة
في دعواه الحذف جريا على الظاهر لخروجهما عن الاصل تنبيها على معنى الاستثناء
في ان اسميهما لا يظهران لفظا ولا يثنيان او يجمعان وكونهما يحذفان من باب
حذف المبتدا للدلالة عليه . واعلم ان من جملة احكام ليس ولا يكون انه
لا يجوز تقديمهما على الجملة الاولى لا يقال ليس زيدا قام القوم ولا يكون
زيدا قام القوم (قوله فحذف المضاف) رده الشيخ الاثير بان فيه دعوى
حذف لما لم يلفظ به قط وقد اكثر من مثل هذا مع انه لا يخفاك انه يقتضي
ان لا حذف واجب اصلا وهو باطل (قوله لانه قد لا يكون هناك فعل الخ)
اجاب عنه البدر الدماميني تبعا للرضي بان قولهم يعود الى مصدر الفعل السابق
او الى اسم فاعله لا يريدون به الجمود على ذلك والعمل به دائما كان هنالك
فعل ام لا وانما هو على جهة المثال تنبيها على كيفية التخريج في غيره فحيث
فقد الفعل تصيد ما يمكن عود الفعل اليه ففي مثل القوم اخوتك ليس زيدا
يعود على نسب الاخوة المتضمنة الكلام السابق والمعنى ليس هو اي نسب الاخوة
نسب زيد فحذف المضاف على راي الكوفية مقاما مقامه المضاف اليه واما
على راي من يقدر في ذلك التركيب ليس القائم فيقدر هنا ليس المنتسب اليك
بالاخوة زيدا . ومنه تعلم اندفاع القصور المورد على التعبير باسم الفاعل من
حيث لا يتناول التركيب الذي يقتضي تقدير اسم المفعول . هذا والمراد من
الفعل المفهوم من الكلام على القول الثاني من القولين المضعفين كلمة الفعل لا
ما يصدق عليه انه فعل كما لا يخفى (قوله وفي مرجعه الخلاف المذكور)
لا يرد على الاول الاصح ان مجاوزة البعض لزيدا في قولك قام القوم خلا زيدا
لا تستلزم مجاوزة الكل لان مجاوزة البعض المبهم لا تتحقق إلّا بمجاوزة الكل
(قوله نصب على الحال) استظهر الشيخ الاثير استثناء هذا من الماضي الذي
يجب اقترانه بقد عند وقوعه حالا (قوله على قاعدة حروف الجر) اي في
التعلق بالفعل او شبهه (قوله وقيل موضعهما نصب عن تمام الكلام) فسر بكون
الناصب الجملة المتقدمة عليهما وليحرر (قوله لعدم اطراد الاول الخ) هكذا
في المغني وانتقده بوجهيه البدر الدماميني في شرحه * اما الاول فبانا لا
نسلم ان معنى التعدية ما ذكر بل جعل مجرورها مفعولا به لذلك الفعل
ولا يلزم اثبات ذلك المعنى للمجرور بل ابلاغه اليه على الوجه المقتضيه الحرف
ويفيد هنا انتفاءه * واما الثاني فلانه لا يلزم من كون حرف بمعنى اخر مساواته
له في عامة احكامه بدليل إلّا التي هذا الحرف بمعناها غير عاملة للجر بخلاف

هذه

هذه (قوله فهما حرفان باتفاق الخ) قال الشيخ الامير لو زعم زاعم انهما في حال الجر اسمان جرا ما بعدهما بالاضافة كغير وسوى لم يكن ببعيد وكذا لو قيل انهما حال النصب حرفان نصبا حملا على الاسم لانهما متوافقان معنى لم يبعد ولا حجة في اتصال نون الوقاية بهما على الفعلية لان نون الوقاية قد تتصل بالحروف نحو انني وليتني (قوله وفيما تتعلق به ما سبق) اي فيكون متعلقها على قول الفعل وشبهه وعلى القول الاخر منفيا بنفي التعلق واذا لم تكن جرت بل نصبت كانت فعلا والخلاف في فاعلها هل هو ضمير البعض يدل عليه كلية السابق او ضمير اسم الفاعل الماخوذ من الفعل السابق او ضمير الفعل المفهوم من الكلام السابق وفي محل الجملة هل هو نصب على الحال او لا نصب ولا محل لانها مستانفة كل ذلك مثل ما تقدم في خلا فالتشبيه في كلام المصنف والشارح تام فلا يرد على العبارة شيء (قوله ولذلك التزم سيبويه الخ) قال الشيخ الامير الذي يظهر لي ان سيبويه لا ينكر ان ينطق بها فعلا غير مستثنى به فهي في الاستثناء حرف وفي غيره فعل نحو فعل زيد كذا فتقول حاشا له ان يفعل اي جانبته الفعل ويتعدى بنفسه وباللام كحاشاك السوء وحاشا لك حكاه الجوهري . هذا كلامه . (قوله بنقل ابي زيد الخ) قال ابو زيد كنا في جماعة وبيننا رجل يقال له ابو الاصبع فوقع علينا اعرابي فدعا لنا فقال - فعل الله لكم وصنع حاشى الشيطان وابا الاصبع - ولينظر ما في عبارة الشارح (قوله على انه يمكن) اي مع انه يمكن ان يقول فيها الخ (قوله ولا تصحب ما) اي المصدرية لانها لا توصل بالجامد والزائدة بالحمل (قوله ظاهر كلامه في التسهيل الخ) ادرج كلمة ظاهر لان سياق كلامه في شرحه وتمثيله دل على ان ذلك انما هو الاستثنائية وانما كان ذلك اقرب من جهة ان عدم الحرفية المتفق عليه امس بذلك من الحرفية (قوله وهذان الدليلان) رد لمقول قالوا وكذا قوله بعده ولا يتاتى مثل هذا التاويل رد لمقول قالوا والمعنى في الاية الخ (قوله وانما تلك حرف او فعل) رد لتوهم المبرد والمشار اليه بتلك حاشا الاستثنائية اي وليس ما توهمه صحيحا لان حاشا الاستثنائية حرف او فعل

فهما حرفان) بالاتفاق (كما هما ان نصبا فعلان) بالاتفاق وسواء في الحالين اقترنا بما او تجردا عنها (وكخلا) في جواز جر المستثنى بها ونصبه (حاشا) تقول قام القوم حاشا زيد وحاشا زيدا فاذا جرت كانت حرف جر وفيما تتعلق به ما سبق في خلا واذا نصبت كانت فعلا والخلاف في فاعلها وفي محل الجملة كما في خلا * تنبيهان * الاول الجر بحاشا هو الكثير الراجح ولذلك التزم سيبويه واكثر البصريين حرفيتها ولم يجيزوا النصب لكن الصحيح جوازه فقد ثبت بنقل ابي زيد وابي عمرو الشيباني والاخفش وابن خروف واجازه المازني والمبرد والزجاج ومنه قوله

حاشى قريشا فان الله فضلهم ... على البرية بالاسلام والدين

وقوله - اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشى الشيطان وابا الاصبع - وقوله

حاشى ابا ثوبان ان ابا ... ثوبان ليس ببكمة فدم

قال المرزوقي في رواية الضبي حاشى ابا ثوبان بالنصب * الثاني الذي ذهب اليه الفراء انها فعل لكن لا فاعل له والنصب بعده انما هو بالحمل على إلّا ولم ينقل عنه ذلك في خلا وعدا على انه يمكن ان يقول فيهما مثل ذلك (ولا تصحب ما) فلا يجوز قام القوم ما حاشا زيدا واما قوله

رايت الناس ما حاشا قريشا ... فانا نحن افضلهم فعالا

فشاذ (وقيل) في حاشا (حاش وحشى فاحفظهما) وهل هاتان اللغتان في حاشا الاستثنائية او التنزيهية الاول ظاهر كلامه هنا وفي الكافية وشرحها والثاني ظاهر كلامه في التسهيل وهو الاقرب * تنبيه * حاشا على ثلاثة اوجه الاول تكون استثنائية وقد تقدم الكلام عليها والثاني تكون تنزيهية نحو « حاش لله » وليست حرفا قال في التسهيل بلا خلاف بل هي عند المبرد وابن جني والكوفيين فعل قالوا لتصرفهم فيها بالحذف ولادخالهم اياها على الحرف وهذان الدليلان ينفيان الحرفية ولا يثبتان الفعلية قالوا والمعنى في الاية جانب يوسف المعصية لاجل الله ولا يتاتى مثل هذا التاويل في « حاش لله ما هذا بشرا » والصحيح انها اسم مرادف للتنزيه منصوب انتصاب المصدر الواقع بدلا من اللفظ بالفعل بدليل قراءة ابن مسعود حاشا الله بالاضافة كمعاذ الله وسبحان الله وقراءة ابي السمال حاشا لله بالتنوين اي تنزيها لله كما يقال رعيا لزيد والوجه في قراءة من ترك التنوين ان تكون مبنية لشبهها بحاشا الحرفية لفظا ومعنى الثالث انها تكون فعلا متعديا متصرفا تقول حاشيته بمعنى استثنيته ومنه الحديث انه عليه الصلاة والسلام قال - اسامة احب الناس الي ما حاشا فاطمة - ما نافية والمعنى انه صلى الله عليه وسلم لم يستثن فاطمة وتوهم الشارح انها المصدرية وحاشا الاستثنائية بناء على انه من كلامه صلى الله عليه وسلم فاستدل به على انه قد يقال قام القوم ما حاشا زيدا ويرده ان في معجم الطبراني - ما حاشا فاطمة ولا غيرها - ودليل تصرفه قوله

- ولا ارى فاعلا في الناس يشبهه ... ولا احاشي من الاقوام من احد - وتوهم المبرد ان هذا مضارع حاشا الاستثنائية وانما تلك حرف او

جامد وكلاهما ينافي ذلك التصرف (قوله مع ان الذي بعدها منبه على اولويته الخ) اي وذلك يقتضي انها ليست منها لان تنافي اللوازم يدل على تنافي الملزومات قال المصنف في شرح التسهيل ويدل على فساد كونها استثنائية ان اصل ادوات الاستثناء إلّا فما وقع موقعه مغنيا عنه فمن ادواته وما لا فلا ومعلوم وقوع إلّا موقع حاشا وعدا وخلا وليس ولا يكون وغيرها مما لا يختلف في استثنائيته فوجب الاعتراف باستثنائيته بخلاف لاسيما فلا يعد منها بل مضاد لها لدخول تاليه في متلوه مشهودا له باحقيته بذلك من غيره وهو بديهي في قول امرء القيس الا رب يوم صالح لك منهما ولاسيما يوم بدارة جلجل

فلا تردد في ان مراده دخول يوم دارة جلجل في مدخول الايام الاخر من الصلاح وان له مزية وهو ضد المستفاد فلا سبيل الى الحاقها بادوات الاستثناء . هذا كلامه . وفي كلام خطاب المريني كغيره خلافه حيث اقتضى ان ما بعد لاسيما مسكوت عنه فانه قال اذا قلت جاء القوم ولاسيما زيدا فمعناه ولا مثل زيد فيمن جاء فهو بمنزلة لا يجيء مثل زيد فانما نفيت ان احدا ممن جاء شبيه بزيد ولعل زيدا جاء او لم يجيء ولا يخفى على العارف بمواقع لاسيما من الكلام ما فيه وكذا ادعاء الاستثناء فيها وان الاخراج من المساواة الى الاولوية كاف في ذلك فانه ليس شيء من ادوات الاستثناء بتلك المثابة فلا محيد عن ما مال اليه المصنف . هذا وسي بمنزلة مثل لفظا ومعنى وعينه في الاصل واو قلبت ياء لاجتماعها ساكنة مع الياء (قوله وما زائدة) نقل ابن هشام الخضراوي عن سيبويه انها زائدة لازمة وهو وهم فان سيبويه مصرح بجواز حذفها قال الشيخ الاثير وكانه وقف على صدر كلامه ولم يطالع ءاخره (قوله خبر لمضمر محذوف) ظاهر كلام المصنف في كتبه كغيره وجوبا ولعل وجهه ان التركيب بحذفه جرى مجرى الامثال واما ما وجه به من ان لاسيما بمنزلة إلّا وهي لا يقع بعدها الجملة ففيه نظر على ما رضي به المصنف من منع كونها للاستثناء (قوله واما انتصاب المعرفة الخ) قال ابو علي الفارسي ليس هذا المنع عندي بالسهل وقال ابن الدهان لا اعرف له وجها واما ما وجهه به بعضهم من ان ما كافة ولاسيما بمنزلة إلّا الاستثنائية فما بعدها منصوب على الاستثناء المتصل فممنوع والسند كون ما بعد إلّا مخرجا وما بعد لاسيما مدخلا كما علمت (قوله قال ثعلب الخ) يوافقه قول الشيخ الاثير ومن احكامها انها لا ترد بعدها الجملة مصحوبة بالعاطف وما يوجد في كلام كثير من المصنفين من لاسيما والامر كذا والحالة هذه فغير عربي وكذا قال المرادي وسلمه البدر الدماميني . واما قول الرضي وقد يتصرف في هذه اللفظة تصرفات كثيرة لكثرة استعمالها فقيل سيما بحذف لا ولاسيما بالتخفيف مع وجودها وقد يحذف ما بعد لاسيما على جعله بمعنى خصوصا منصوب المحل مفعولا مطلقا كما هو في الاختصاص من نقل نحو ايها الرجل من النداء الى الاختصاص بجامع بينهما معنوي فصار في نحو انا افعل كذا ايها الرجل منصوب المحل على الحالية مع بقاء ظاهره على حالة الندائية من ضم اي ورفع الرجل فكذا هنا لاسيما باق على نصبه الاصلي حين كان اسم لا التبرئة مع كونه منصوب المحل على المصدر بقيامه مقام خصوصا فاذا قلت احب زيدا ولاسيما راكبا او على الفرس فبمعنى وخصوصا راكبا فراكبا حال من مفعول الفعل المقدر اي

واخصه

فعل جامد لتضمنه معنى الحرف كما مر * خاتمـــة * جرت عادة النحويين ان يذكروا لاسيما مع ادوات الاستثناء مع ان الذي بعدها منبه على اولويته بما نسب لما قبلها ويجوز في الاسم الذي بعدها الجر والرفع مطلقا والنصب ايضا اذا كان نكرة وقد روي بهن قوله - ولا سيما يوم بدارة جلجل - والجر ارجحها وهو على الاضافة وما زائدة بينهما مثلها في ايما الاجلين والرفع على انه خبر لمضمر محذوف وما موصولة او نكرة موصوفة بالجملة والتقدير ولا مثل الذي هو يوم او ولا مثل شيء هو يوم ويضعفه في نحو ولاسيما زيد حذف العائد المرفوع مع عدم الطول واطلاق ما على من يعقل وعلى الوجهين ففتحة سي اعراب لانه مضاف والنصب على التمييز كما يقع التمييز بعد مثل في نحو « ولو جئنا بمثله مددا » وما كافة عن الاضافة والفتحة بناء مثلها في لا رجل واما انتصاب المعرفة نحو ولاسيما زيدا فمنعه الجمهور وتشديد يائها ودخول لا عليها ودخول الواو على لا واجب قـــال ثعلب من استعمله على خلاف ما جاء في قوله ولاسيما يوم فهو مخطي وذكر غيره انها قد تخفف وقد تحذف الواو كقوله

فه بالعقود وبالايمان لاسيما
عقد وفاء به من اعظم القرب

واخصه بزيادة المحبة خصوصا راكبا وكذا في نحو ولاسيما ان ركب اي واخصه ان ركب فجواب الشرط مدلول خصوصا اي ان ركب اخصه بزيادة المحبة وخصوصا راكبا ويجوز انه بمعنى المصدر اللازم اي اختصاصا ، اه . فليس فيه حكاية ذلك عن العرب ولا عن ايمة اللغة فيحمل على ان ذلك من كلام المولدين كما قاله بعضهم وان كان ظاهر اطلاقه ربما اقتضى كون ذلك في لسان العرب ولذلك قال البدر الدماميني على كلام الرضي ولم يوجد في كلام المتاخرين من علماء العجم وهو بعيد فينبغي تحريره وقال بعض المتاخرين من شراح التسهيل قد حررناه فوجدناه لا اصل له في اللغة العربية اصلا وحسبك في ذلك بحصر اثير الدين وعدم اطلاعه على وروده مع تطلعه وغزارة مادته . ومن هنا تعلم ان من تمسك في رد كلام المرادي بكلام الرضي فقد وهم ( قوله نصب على الحال ) اي مما قبله ولا مهملة فمعنى قاموا لاسيما زيد قاموا غير مماثلين لزيد في القيام . واعلم ان هذا المذهب مردود بدخول الواو وهي تنافي الحال المفرد وبعدم تكرار لا . واما ما اجاب به البدر الدماميني من ان الفارسي يشترط حين الحالية عدم الواو وان تكرار لا موجود معنى وذلك كاف على ما ذهب اليه الزمخشري فانه قال في « فلا اقتحم العقبة » انه في معنى فلا فك رقبة ولا اطعم مسكينا ووجه ذلك هنا ان قام القوم لا مماثلين زيدا في معنى لا مساوين لزيد في حكم القيام ولا اولى منه بل اولى منهم فقد رده الشمني بان كلام الفارسي لا اشعار له بالفرق بين سي مدخولة للواو وبينها غير مدخولة وبان الزمخشري انما اكتفى بالتكرير معنى لتفسير مدخولها بمتعدد فكانما تعددت لفظا وهو في لاسيما زيد منتف *

## ( الحال )

( قوله تذكر وتونث ) اي في لفظه وضميره وكان الغرض من هذا الرد على تلميذ الناظم شمس الدين البعلي حيث انكر فيها التذكير . قال في كتاب الفاخر لم ار احدا ذكر تذكيرها . هذا والحال مشتقة من التحول والفها منقلبة عن واو بدليل احوال وحويلة ( قوله وهو في اصطلاح النحاة الخ ) مرجع هذا الضمير الحال من حيث مفهومها اما بالنسبة لضمير تذكر وتونث فمن حيث اللفظ ففيه استخدام ثم ان في عبارته ايضا الاستعمالين الاول في تذكر وتونث والثاني هو ولو قال ويونث بالياء التحتية لكان ابدع لايهام التضاد فافهم والتقييد بفي اصطلاح النحاة للاحتراز عن اصطلاح اللغويين فانها فيه ما عليه الشخص من خير او شر ( قوله منتصب ) في التسهيل وقد يجر بباء زائدة واستشهد له في شرحه بقول القائل

فما رجعت بخائبة ركاب　　حكيم بن المسيب منتهاها

وبقول بعض فصحاء طي

كائن دعيت الى باساء داهمة　　فما انبعثت بمزؤود ولا وكل

ومنعه الشيخ الاثير بسند انه من التجريد الذي هو احد انواع البديع ( قوله اذ المراد بالوصف ما صيغ من المصدر الخ ) اي حقيقة او تاويلا فتدخل الجملة وشبهها ونحو فردا من اذهب فردا ولا ينافي ذلك كون الاشتقاق غالبا لا لازما لانه باعتبار ظاهر اللفظ وان عم بالنظر للتاويل كما يوخذ مما بعده وحينئذ فتدخل سائر انواع الحال اما على ما صرح به ابن الناظم وظاهر

---

نصب على الحال وعند غيره اسم للا التبرئة وهو المختار والله اعلم

## ( الحال )

( الحال ) تذكر وتونث ومن التانيث قوله

اذا اعجبتك الدهر حال من امرئ
فدعه وواكل امره واللياليا

وسياتي الاستعمالان في النظم وهو في اصطلاح النحاة ( وصف فضلة منتصب مفهم في حال كفردا اذهب ) فالوصف جنس يشمل الحال وغيره ويخرج نحو القهقرى في قولك رجعت القهقرى فانه ليس بوصف اذ المراد بالوصف ما صيغ من المصدر ليدل على متصف وذلك اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وامثلة المبالغة وافعل التفضيل وفضلة يخرج العمدة كالمبتدا في نحو اقائم الزيدان والخبر في نحو زيد قائم

ومنتصب يخرج النعت لانه ليس بلازم النصب ومفهم في حال كذا يخرج التمييز في نحو لله دره فارسا * تنبيهان * الاول المراد بالفضلة ما يستغنى عنه من حيث هو هو وقد يجب ذكره لعارض كونه سادا مسد عمدة كضربي العبد مسيئا او لتوقف المعنى عليه كقوله

انما الميت من يعيش كئيبا
كاسفا باله قليل الرجاء

الثاني الاولى ان يكون قوله كفردا اذهب تتميما للتعريف لان فيه خللين الاول ان في قوله منتصب تعريفا للشيء بحكمه والثاني انه لم يقيد منتصب باللزوم وان كان مراده ليخرج النعت المنصوب كرايت رجلا راكبا فانه يفهم في حال ركوبه وان كان ذلك بطريق اللزوم لا بطريق القصد فان القصد انما هو تقييد المنعوت (وكونه) اي الحال (منتقلا) عن صاحبه غير ملازم له (مشتقا) من المصدر ليدل على متصف (يغلب لكن ليس) ذلك (مستحقا) له فقد جاء غير منتقل كما في الحال الموكدة نحو زيد ابوك عطوفا «ويوم ابعث حيا» والمشعر عاملها بتجدد صاحبها نحو «وخلق الانسان ضعيفا» وقولهم خلق الله الزرافة يديها اطول من رجليها وقوله

جاءت به سبط العظام كانما
عمامته بين الرجال لواء

وغيرهما نحو دعوت الله سميعا قائما بالقسط وجاء جامدا (ويكثر الجمود في) الحال الدالة على (سعر)

كلام والده في شرح الكافية كما سيجيء وهو الحق فالامر ظاهر واما على مختار الشارح في تلك الاقسام الستة من عدم التاويل بالمشتق فيقال التعريف للحال الغالبة او يقال ان الاشتقاق وان لم يوجد هنا تاويلا فانه موجود حكما لقيام الوصف ونحوه مقامه ففي التسهيل ويغني عن اشتقاقه وصفه او تقدير مضاف قبله الخ وبهذا التحرير اندفعت سائر شكوك الناظرين فليتدبر (قوله ومنتصب يخرج النعت) يحتمل ان يكون المراد النعت باقسامه الثلاثة فيكون العمدة التي خرجت بقيد فضلة ما كان احد ركني الاسناد ويحتمل ان يريد ما عدا المرفوع فتكون تلك العمدة اعم من ذلك وعلى كل فيحمل عدم لزوم النصب على ما هو اعم من انتفاء النصب اصلا او وجوده لا مع وصف اللزوم ولا ينافي هذا ما سياتي من قوله ليخرج النعت المنصوب فان ذلك بيان لسر قيد اللزوم الذي اعتبر زائدا على ظاهر العبارة فليتدبر (قوله يخرج التمييز في نحو لله دره فارسا) اي لانه يفهم من لا في وانما قيد بفي نحو لله دره فارسا للاحتراز عما اذا كان ليس مشتقا بل جامدا فانه يخرج عن الجنس الذي هو وصف (قوله من حيث هو هو) اي من حيث ذاته بدليل ما بعده ومن قال من حيث هو يستغنى عنه فقد وهم (قوله او لتوقف المعنى عليه) اي من غير سده مسد العمدة فيباين ما قبل او ما بعدها (قوله الثاني الاولى الخ) يريد ان قول المصنف منتصب اخذ لحكم الحال في تعريفها فيلزم منه ان يتوقف تصورها على حكمها مع ان الحكم فرع التصور فيتوقف ذلك الحكم عليها ويقال الحال موقوفة على النصب والنصب موقوف على الحال فيلزم الدور وينتج الحال موقوف على الحال ومع هذا فلا بد منه في الظاهر والّا لم يخرج النعت لكن بعض افراد النعت وهو النعت المنصوب لم يخرج لانه لم يقيد مفهم بطريق القصد كما قيدنا ولا قيد منتصب بطريق اللزوم كما قيدنا فيلزم ان يكون في التعريف مع خلل ذلك الدور خلل عدم المنع فالاولى حينئذ ان يجعل قوله منتصب قيدا اوتي به لمجرد زيادة الايضاح بانطباق مفهوم ذلك اللفظ على الحال من غير ان يتوقف التعريف عليه ولم يقصد منه ادخال ولا اخراج ولا اطلاع على جزء الحقيقة حتى تصدق هاتيك المقدمة القائلة الحال موقوفة على النصب واما اخراج النعت الذي جعل فائدة لذلك القيد حتى توهم بذلك انه لا بد منه والزم الدور فيوخذ من قول المصنف ـ ... كفردا اذهب ـ بان يجعل تتميما للتعريف ويقصد منه بيان الهيئة لا انه منصوب حتى يعود السوال وكذلك اخراج النعت المنصوب ايضا يوخذ بذلك الاعتبار ولا شك في اندفاع الخللين حينئذ بهذا الجعل . وانما لم يقل فالواجب الخ لما انه قد يقال لا يحتاج لذلك ومع ذلك لا يلزم الدور من جهة ان الحكم فرع التصور بوجه ما وذلك موجود في الحال او يقال وهو الادق المراد التعريف بالنصب من حيث انه متصور للناظر في هذا الحد لا من حيث انه ادراك منه لوقوع النسبة او لا وقوعها ولا يلزم عدم المنع ايضا لان المراد منتصب على وجه اللزوم او لان المراد مفهم بطريق القصد وعدم التقييد بذلك اتكالا على ما هو المتبادر . وانما كان الذي ذكره هو الاولى دون هذا لسهولته مع ما فيه من التنبيه على فائدة حسنة مغفول عنها هي انه ليس كل قيد ذكر في تعريف يتوقف عليه المعرف انما ذلك اذا اريد به بيان الحقيقة او ادخال او اخراج

اما اذا

اما اذا اريد مجرد زيادة الايضاح والكشف كما في غالب تعاريف اهل الادب فلا . يعرف ذلك من خالط تعاريف سيبويه وغيره من عظماء الفن . واما زعم ان عبارة الشارح ذات قصور وان مراده ان منتصب خبر مبتدا محذوف وان الجملة اعتراضية فغير صواب لان الاتيان بالاحكام من حيث هي احكام فيما بين اجزاء التعاريف شيء لا يقبل في تعريف اصلا سيما مع ذلك الحذف هذا ما عندي في اخراج كلام الشارح من حضيض الثرى الى اعالي الذرى وهبه لم تتوصل له الافكار فربك يخلق ما يشاء ويختار (قوله او مفاعلة او تشبيه الخ) انما قرن ذلك بقول المصنف سعر ليتبين به ان كلها افراد على حد سواء مندرجة تحت مبدي التاول فيظهر ما سياتي من ان العطف عطف عام على خاص ولذلك زاد كل ايضا فتدبر (قوله اي مسعرا) بفتح العين حال من البر ثم تقدير الشارح البر يحتمل ان يكون اشارة الى انه مفعول ثان محذوف ويحتمل ان يكون تفسيرا لضمير بعه من غير اداة تفسير (قوله مقابضة) الاولى في بيان التاويل المشتق ان يقول متقابضين وصحته بان الغرض مجرد الدلالة على المفاعلة فقط كما هو ظاهر (قوله وادخلوا رجلا رجلا) قال الشيخ الاثير الذي اختاره ان كليهما نصب بالعامل قبله لان مجموعهما الحال لا احدهما فاعطيا معنى المفرد فاستحقا اعرابه نظير هذا حلو حامض في ان كليهما رفع على الخبرية ولما ناب المفرد اعرب اعرابه وقال الرضي في نصب الجزء الثاني خلاف ذهب الزجاج الى انه توكيد وابن جني الى انه صفة للاول والفارسي الى انه منصوب بالاول لانه لما وقع موقع الحال جاز ان يعمل والمختار انه وما قبله منصوب بالعامل الاول لان مجموعهما هو الحال فهو نظير هذا حلو حامض (قوله قد ظهر) اي من قوله مسعرا فانه دل على انه من مبدي التاول خلافا للموضح (قوله «فتمثل لها بشرا سويا») اى مصورا بشرا ثم جعل هذا حالا مبني على تنزيل المتعاقبين منزلة المتصاحبين لانه في حال التمثل ليس بشرا بل عقبه على ما حققنا في قوله مصليا فاندفع ما قيل ان دعوى الحالية يقتضي ان المعنى فتمثل لها في حال كونه بشرا ولا يخفى انه وقت التمثل ملك لا بشر على انه مبني على ان المراد في باب الحال من في حال كذا في وقت كذا وهو باطل انما المراد منه في صفة وهيئة كذا اي فتمثل لها على هيئة البشر كما تقول في جاء زيد راكبا اي جاء على هيئة الركوب (قوله طينا) حال من مفعول خلقت المحذوف اي خلقته في حالة الطينية التي هي منحطة عن هيئة الملكية والطينية المذكورة تعقب ايجاده بقول كن فينزل منزلة المصاحب على ما مر لنا وان كان نفخ الروح فيه بعد ذلك الخلق فاندفع ما قيل عليه انه ليس مقارنا لخلقت اذ الطين سابق على ايجاد آدم بصورة البشرية فليتثبت (قوله وفيه تكلف) قد دعت اليه القواعد فيرتكب وكم مثله في الفن (قوله ان عرف لفظا) اسناد عرف للمفعول مع ما بعده يشعر بقصر ذلك على السماع . قال في التسهيل ولا يقاس عليه خلافا لهشام وقال في شرحه لان فيه ايقاع جامد موقع مشتق ومعرفة موقع نكرة ومركب موقع مفرد (قوله وكلمته فاه الى في) جعله من باب الحال هو مذهب سيبويه ومذهب الكوفية نصبه على المفعولية اي جاعلا فاه الى في ومال اليه ابو علي الفارسي في الحلبيات ومذهب الاخفش نصبه على اسقاط الخافض اي من فيه الى في

---

او مفاعلة او تشبيه او ترتيب (وفي) كل (مبدي تاول بلا تكلف - كبعه) البر (مدا بكذا) اي مسعرا وبعه (يدا بيد) اي مقابضة (وكر زيد اسدا اي كاسد) اي مشبها لاسد وادخلوا رجلا رجلا اي مترتبين ❋ تنبيهان ❋ الاول قد ظهر ان قوله وفي مبدي تاول بلا تكلف من عطف العام على الخاص اذ ما قبله من ذلك خلافا لما في التوضيح ❋ الثاني تقع الحال جامدة غير مؤولة بالمشتق في ست مسائل وهي ان تكون موصوفة نحو «قرآنا عربيا» «فتمثل لها بشرا سويا» وتسمى حالا موطئة او دالة على عدد نحو «فتم ميقات ربه اربعين ليلة» او طور واقع فيه تفضيل نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا او تكون نوعا لصاحبها نحو هذا مالك ذهبا او فرعا له نحو هذا حديدك خاتما «وتنحتون الجبال بيوتا» او اصلا له نحو هذا خاتمك حديدا و «اسجد لمن خلقت طينا» وجعل الشارح هذا كله من المؤول بالمشتق وهو ظاهر كلام والده في شرح الكافية وفيه تكلف . اه . (والحال ان عرف لفظا فاعتقد ❋ تنكيره معنى كوحدك اجتهد) وكلمته فاه الى في

وارسلها العراك وجاوا الجماء الغفير فوحدك وفاه والعراك والجماء احوال وهي معرفة لفظا لكنها موولة بنكرة والتقدير اجتهد منفردا وكلمته مشافهه وارسلها معتركة وجاوا جميعا وانما التزم تنكيره لئلا يتوهم كونه نعتا لان الغالب كونه مشتقا وصاحبه معرفة واجاز يونس والبغداديون تعريفه مطلقا بلا تاويل فاجازوا جاء زيد الراكب وفصل الكوفيون فقالوا ان تضمنت الحال معنى الشرط صح تعريفها لفظا نحو عبد الله المحسن افضل منه المسيء فالمحسن والمسيء حالان وصح مجيئهما بلفظ المعرفة لتاولهما بالشرط اذ التقدير عبد الله اذا احسن افضل منه اذا اساء فان لم تتضمن الحال معنى الشرط لم يصح مجيئها بلفظ المعرفة فلا يجوز جاء زيد الراكب اذ لا يصح جاء زيد ان ركب * تنبيه * اذا قلت رايت زيدا وحده فمذهب سيبويه ان وحده حال من الفاعل واجاز المبرد ان يكون حالا من المفعول وقال ابن طلحة يتعين كونه حالا من المفعول لانه اذا اراد الفاعل يقول رايت زيدا وحدي وصحة مررت برجل وحده وبه مثل سيبويه تدل على انه حال من الفاعل وايضا فهو مصدر او نائب المصدر والمصادر في الغالب انما تجيء احوالا من الفاعل وذهب يونس الى انه منتصب على الظرفية لقول بعض العرب زيد وحده والتقدير زيد موضع التفرد

---

( ومصدر منكر حالا يقع
بكثرة كبغتة زيد طلع )

---

وجاء زيد ركضا وقتلته صبرا وهو عند سيبويه والجمهور على التاويل بالوصف اي باغتا وراكضا ومصبورا اي محبوسا

ورد مذهب الكوفية بعدم النظير ورد المبرد مذهب الاخفش بانه تقدير لا يعقل اذ لا يتكلم الانسان في غيره ( قوله وارسلها العراك ) هو قطعة من بيت للبيد وهي

فارسلها العراك ولم يذدها ... ولم يشفق على نقص الدخال

وضمير ارسلها للابل وقيل للاتن والعراك الزحام والذود الطرد والدخال في الورد ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب ما عساه لم يكن يشرب ويقال شرب دخال ونقض البعير اذ لم يتم شربه فنقص الدخال عدم تمام الشرب اي اوردها مرة واحدة ولم يخف على انه لم يتم شرب بعضها للماء للمزاحمة ( قوله جاؤوا الجم الغفير ) اي الجمع العظيم الكثير والجم من الجموم وهي الكثرة ومنه جمت البئر اذا كثر ماوها والغفير من الغفرة وهي الستر ومنه غفر الله ذنبك اي ستره اي انهم في الكثرة بحيث يسترون ما وراءهم او وجه الارض ويقال ايضا الجماء الغفير على اعطاء فعيل بمعنى فاعل حكم فعيل بمعنى مفعول لان الجماء مونث والغفير مذكر بمعنى فاعل ولا يستوي المذكر والمونث اذا كان فعيل بمعنى فاعل فلا بد من ذلك الاعطاء الذي بينا . وحكى القالي الجماء الغفيرة بالتاء وهو لا يحتاج لذلك الاعطاء فتامل ( قوله والتقدير اجتهد منفردا ) هذا مذهب سيبويه وقال الفاضل الجلبي في حواشي المطول ان الاصبهاني قال لا يحتاج اليه لان التعريف في مثل هذا للعهد الذهني والمعهود الذهني نكرة في المعنى بدليل معاملته معاملتها ولا يذهب عليك ان عبارة المصنف في المتن بمجردها تساعده فتامل ( قوله وكلمته مشافهه ) بضم الميم وكسر الفاء على صيغة اسم الفاعل المضاف اضافة لفظية وما في بعض النسخ من فتح الفاء فظاهر من جهة ان الغرض بيان وقوع المعرفة موقع النكرة فقط كما هو المقام مع انه من المصادر المنكرة المسموعة فلا يضر حينئذ عدم الاشتقاق فتدبر ( قوله لئلا يتوهم كونه نعتا ) اي فيما اذا كان صاحب الحال منصوبا اذ هو الذي يتسارع فيه الوهم كما هو الانصاف واما اذا كان مرفوعا او مجرورا فبالحمل ومن الوهم ادعاء انه في الكل يجري الوهم فليتثبت ( قوله فالمحسن والمسيء حالان ) عند البصرية خبران بتقدير اذا كان . وانما خص الكوفية الجواز بذلك الشرط لان الشرط يصح التقييد به من غير شرط ( قوله لانه اذا اراد الفاعل يقول الخ ) هذا مبني منه على ان ضمير وحده حينئذ للمتكلم وليس كذلك فان الضمير عند سيبويه وعند المبرد ايضا انما هو للمفعول إلّا انه عند سيبويه من الاضافة للمفعول اي حالة كوني موحده وعند المبرد من الاضافة للفاعل اي في حالة كونه موحدا وهو ظاهر ( قوله وصحة مررت برجل وحده الخ ) اي صحة اغلبية متفقا عليها تدل على انه حال من الفاعل وإلّا لكان جائزا مغلوبا عند سيبويه الذي يجيز مجيء الحال من النكرة من غير مسوغ قياسا وممنوعا عند الخليل ويونس اللذين يمنعان قياس ذلك لكونه ليس من الالفاظ المسموعة من ذلك فاندفع ما للناظرين ( قوله وايضا فهو مصدر ) قيل على حذف الزوائد اي ايجاده وقيل بل مصدر لا فعل له ورد ذلك بانه لو كان مصدرا لتصرف تصرف المصادر الموضوعة موضع الحال وهو لا يتصرف ( قوله والمصادر في الغالب انما تجيء احوالا من الفاعل ) الاظهر عبارة غيره لان وضع المصادر النائبة عنها الاسماء موضع اسم الفاعل اكثر منها موضوعة موضع اسم

لمفعول

المفعول (قوله وذهب الاخفش والمبرد الخ) اعترض المصنف هذا الراي بان الدليل على الفعل المقدر ان كان لفظ المصدر المنصوب فينبغي اجازة ذلك في كل مصدر له فعل ولا يقتصر على السماع ولا يمكن تقديره الفعل الاول لعدم دلالة القتل على الصبر ولا اللقاء على المفاجاة ولا الاتيان على الركض . هذا كلامه . واعلم ان محل كون العامل محذوفا عند الاخفش ان لم يكن المصدر واقعا بعد اما والّا فالعامل فيه ما بعد الفاء كما ياتي ثم لا يخفى عليك ان مجموع الاقوال خمسة لا اربعة القول الذي نزل عليه الشارح كلام المتن والاقوال الاربعة التي زادها فتامل (قوله وقيل هي مصادر) الفرق بين هذا والقيل قبله انه على المضاف المحذوف حال وعلى ما قبله المذكور نائب على المحذوف مفعول مطلقا (قوله ويجوز ان يكون ناصبها ما بعد الفاء) كلام السعد اقتضى انه ممنوع (قوله وهذا القول عندي اولى) اي من الحالية ومن المفعولية له ومن المفعولية المطلقة لاطراده في حالتي التنكير والتعريف وجواز رفعه بالنيابة عن الفاعل ومجيئه غير موول بالمشتق نحو اما قريشا فانا افضلها ولقلة نصب المحلى على المفعول معه ولان المصدر الموكد لا يكون معرفا ودعوى زيادة ال خلاف الاصل (قوله لكونه كالمبتدا في المعنى) اي من جهة انه مخبر عنه معنى بتلك الحال كما يخبر بالخبر عن المبتدا سواء كان صاحب الحال فاعلا او مفعولا او غير ذلك وكون صاحب الحال فاعلا غير معتبر لعدم اطراده اطراد كونه مبتدا معنى وحينئذ فلا يرد ان صاحب الحال قد يكون فاعلا وليس تنكيره خلاف الغالب من غير حاجة الى ما تعسفوه فتدبر (قوله فان تاخر كان ذلك مسوغا لمجيئه نكرة) لان ذلك التخصيص بالتاخير قربه من المعرفة فيظهر الاخبار عن صاحب الحال بالحال في المعنى (قوله نحو فيها قائما رجل) قال بعض المحققين انما ياتي هذا على جواز مجيء الحال من المبتدا واما على منعه وهو الصحيح فان صاحب الحال الضمير المنتقل للظرف والمجرور . هذا كلامه . وقال المصنف في شرح التسهيل ويظهر من كلام سيبويه ان صاحب الحال في نحو فيها قائما رجل هو المبتدا وزعم طوائف انه مستكن الخبر وقول سيبويه الراي عندي لخبرية الحال معنى بجعله لاظهر الاسمين اولى منه لاغمضهما . قال الشيخ الاثير هذا لو تساويا اما وقد تباينا تعريفا وتنكيرا فلا . ثم قال وزعم ابن طلحة ان لا ضمير في الظرفين عند

وذهب الاخفش والمبرد الى ان نحو ذلك منصوب على المصدرية والعامل فيه محذوف والتقدير طلع زيد يبغت بغتة وجاء يركض ركضا وقتلته يصبر صبرا فالحال عندهما الجملة لا المصدر وذهب الكوفيون الى انه منصوب على المصدرية كما ذهبا اليه لكن الناصب عندهم الفعل المذكور لتاوله بفعل من لفظ المصدر فطلع زيد بغتة عندهم في تاويل بغت زيد بغتة وجاء ركضا في تاويل ركض ركضا وقتلته صبرا في تاويل صبرته صبرا وقيل هي مصادر على حذف مصادر والتقدير طلع زيد طلوع بغتة وجاء مجيء ركض وقتلته قتل صبر وقيل هي مصادر على حذف مضاف والتقدير طلع ذا بغتة وجاء ذا ركض وقتلته ذا صبر * تنبيهان * الاول مع كون المصدر المنكر يقع حالا بكثرة هو عندهم مقصور على السماع وقاسه المبرد مطلقا وقيل فيما هو نوع من عامله نحو جاء زيد سرعة وهو المشهور عنه وقاسه الناظم وابنه في ثلاثة . الاول قولهم انت الرجل علما فيجوز انت الرجل ادبا ونبلا والمعنى الكامل في حال علم وادب ونبل وفي الارتشاف يحتمل عندي ان يكون تمييزا . الثاني نحو زيد زهير شعرا قال في الارتشاف فالاظهر ان يكون تمييزا . الثالث نحو اما علما فعالم تقول ذلك لمن وصف عندك شخصا بعلم وغيره منكرا عليه وصفه بغير العلم والناصب لهذه الحال هو فعل الشرط المحذوف وصاحب الحال هو المرفوع به والتقدير مهما يذكر انسان في حال علم فالمذكور عالم ويجوز ان يكون ناصبها ما بعد الفاء وصاحبها الضمير المستكن فيه وهي على هذه موكدة والتقدير مهما يكن من شيء فالمذكور عالم في حال علم فلو كان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها نحو اما علما فهو ذو علم تعين الوجه الاول فلو كان المصدر التالي لاما معرفا بال فهو عند سيبويه مفعول له وذهب الاخفش الى ان المنكر والمعرف كليهما بعد اما مفعول مطلق وذهب الكوفيون على ما نقله ابن هشام الى ان القسمين مفعول به بفعل مقدر والتقدير مهما تذكر علما او العلم فالذي وصف عالم . قال في شرح التسهيل وهذا القول عندي اولى بالصواب واحق ما اعتمد عليه في الجواب * الثاني اشعر كلامه ان وقوع المصدر المعرف حالا قليل وهو كذلك وذلك ضربان علم جنس نحو قولهم جاءت الخيل بداد ومعرف بال نحو ارسلها العراك والصحيح انه على التاويل بمتبددة ومعتركة كما مر (ولم ينكر غالبا ذو الحال) لكونه كالمبتدا في المعنى فحقه ان يكون معرفة (ان لم يتاخر) عن الحال فان تاخر كان ذلك مسوغا لمجيئه نكرة نحو فيها قائما رجل وقوله

- لمية موحشا طلل - وقوله

وبالجسم مني بينا لو علمتـه    شحوب وان تستشهد العين تشهد

( او يخصص ) اما بوصف كقراءة بعضهم « ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدقا » وقوله

نجيت يا رب نوحا واستجبت له    في فلك ماخر في اليم مشحونا

واما باضافة نحو « في اربعة ايام سواءً للسائلين » واما بمعمول نحو عجبت من ضرب اخوك شديدا ( او يبن ) اي يظهر الحال ( من بعد نفي او مضاهيه ) اي مشابهه وهو النهي والاستفهام فالنفي نحو « وما اهلكنا من قرية إلّا ولها كتاب معلوم » وقوله

ما حم من موت حمى واقيا    ولا ترى من احد باقيا

والنهي ( كلا يبغ امرؤ على امرئ مستسهلا ) وقوله

لا يركنن احد الى الاحجام    يوم الوغى متخوفا لحمام

والاستفهام كقوله

يا صاح هل حم عيش باقيا فترى    لنفسك العذر في ابعادها الاملا

واحترز بقوله غالبا مما ورد فيه صاحب الحال نكرة من غير مسوغ من ذلك قولهم - مررت بماءٍ قعدة رجل - وقولهم عليه مائة بيضا واجاز سيبويه فيها رجل قائما * وفي الحديث وصلى وراءه رجال قياما وذلك قليل * تنبيه * زاد في التسهيل من المسوغات ثلاثة . احدها ان تكون الحال جملة مقرونة بالواو نحو « او كالذي مر على قرية وهي خاوية على عروشها » لان الواو ترفع توهم النعتية . ثانيها ان يكون الوصف بها على خلاف الاصل نحو هذا خاتم حديدا . ثالثها ان تشترك النكرة مع معرفة في الحال نحو هولاء ناس وعبد الله منطلقين ( وسبق حال ما بحرف جر قد ابو ) سبق مفعول مقدم لابو وهو مصدر مضاف الى فاعله والموصول في موضع النصب على المفعولية اي منع اكثر النحويين تقدم الحال على صاحبها المجرور بالحرف فلا يجيزون في نحو مررت بهند جالسة مررت جالسة بهند وعللوا منع ذلك بان تعلق العامل بالحال ثان لتعلقه بصاحبه فحقه اذا تعدى لصاحبه بواسطة ان يتعدى اليه بتلك الواسطة لكن منع من ذلك ان الفعل لا يتعدى بحرف الجر الى شيئين فجعلوا عوضا من الاشتراك في الواسطة التزام التاخير قال الناظم ( ولا امنعه ) اي بل اجيزه وفاقا لابي علي وابن كيسان وابن برهان

سيبويه واقعين خبرا والفراء إلّا متاخرين ولو تحملاه متقدمين جاز توكيده والعطف عليه والابدال منه كحالهما متاخرين ( قوله لمية موحشا طلل ) قال الرضي واما احتجاجهم لتقديم الحال على صاحبها المنكر بقوله - لمية موحشا طلل - فلا يستقيم عند من شرط اتحاد عامل الحال وصاحبها إلّا على راي الاخفش من تجويز ارتفاع زيد في نحو في الدار زيد على الفاعلية اما عند سيبويه فيلزم كون الضمير في لمية ذا الحال ومن جوز اختلاف العامل وصاحبها جوز كون لمية عاملا في الحال وكون طلل ذا حال مع ارتفاعه بالابتداء على راي سيبويه ( قوله اي يظهر الحال ) اي ذو الحال فهو على حذف مضاف ( قوله من بعد نفي او مضاهيه ) في البديع والنكرة في سياق النفي تستوعب انواعها فتنزلت منزلة المعرفة ( قوله والموصول في موضع النصب ) هذا انما يتم اذا نونت كلمة حال وإلّا فيجوز ان يكون في موضع خبر بسبب الاضافة وليس هذا باولى مما سلكه الشارح لشموله تقديم الحال على صاحبه وعامله جميعا على ما وهم لما ان سبق الحال على صاحبها يصدق بسبقها عليه دون عامله وعليهما معا كما في قوله - غافلا تعرض المنية ... - و - مشغوفة بك قد شغفت ... - وقد تقدم نظيره في قول الناظم - ... وكل سبقه دام حظر - وهذا ظاهر لا سترة فيه فتامل ( قوله اي منع اكثر النحويين الخ ) يشير الى ان ظاهر عبارة المصنف ربما يقتضي ان المنع لجميع النحويين وليس بمراد بقرينة قوله - ... ولا امنعه ... - اذ لو اجمعوا على المنع لمنع المصنف من ذلك المنع وإلّا لخرق الاجماع وهو ممنوع حتى في غير الشرعيات على ما هو الحق . ومن هنا لم يفسر الشارح الضمير بجميع النحويين مع انه سيقول وقد ذكر ابن الانباري الاجماع على المنع فتدبر ( قوله بان تعلق العامل بالحال الخ ) رد هذا ونحوه مما اعتل به الجمهور في شرح التسهيل وقال انها شبه وتخيلات لا تستميل إلّا نفس من لا تثبت له قال في رد ما ذكره الشارح هنا يقال لمدعيه لا نسلم ان ذلك الحق حتى يترتب عليه التزام التاخير تعويضا بل حق الحال لمضارعتها الظرف ان تستغني عن الواسطة ومن ثم لا تنفعل لما لا يعدى بالجار كاسم الاشارة وحرف التنبيه والتشبيه والتمني . هذا كلامه . ورد بان الظرف مقدر بفي وهو في نحو مررت بهند اليوم ومررت اليوم بهند متعلق بالمرور وليس صفة لغيره والحال هي هند والشبه بينهما معنوي فقط والمشبه بالشيء ليس مثله من كل وجه ( قوله لا يتعدى

بحرف

بحرف الجر الى شيئين ) اي مع التصريح بالواسطة كما
يدل عليه ما قبله وما بعده ( قوله لان المجرور بالحرف الخ )
جعل المصنف في شرح التسهيل علة عدم المنع السماع
حيث قال فالحق جواز التقديم للسماع السابق ( قوله
والحق ان جواز ذلك مخصوص الخ ) حقق خلافه واما حمل
الاية على ما ذكر فتعسف كما قال الرضي . واعلم ان ما ذكره
الشارح تبع فيه الشيخ الاثير فانه قال هذا الذي خالف
فيه الناس من اجازته لا مستند له الّا قوله تعالى « وما ارسلناك
الّا كافة للناس » وهو محتمل لكون الحال من كاف ارسلناك
لا من الناس واذا الدليل طرقه الاحتمال سقط به الاستدلال
وسترى منا ان شاء الله كلاما في حال الشيخ الاثير مع المصنف
في مثل هذه الامور ( قوله محل الخلاف اذا كان الحرف
غير زائد ) استثنى منه في العمدة وشرحها الزائد الممتنع الحذف
او قليله نحو احسن بزيد مقبلا وكفى بزيد معينا فانه لا يجوز
التقديم على المجرور به ايضا ( قوله وذلك يأباه ) يحتمل
ان تكون الاشارة راجعة لمجيء الحال من المضاف اليه
وضمير يأباه لوجوب كون العامل الخ فالمعنى وجواز مجيء
الحال من المضاف اليه يمنع وجوب كون العامل في الحال
هو العامل في صاحبها لان الصاحب هو المضاف والمضاف
لا يعمل الخ ويحتمل العكس وهو ان تكون راجعة الى ذلك
الوجوب وضمير يأباه لجواز مجيء الحال من المضاف اليه
فالمعنى ووجوب كون العامل في الحال هو العامل في صاحبها
يمنع جواز مجيء الحال من المضاف اليه والاول اقرب
فتامل ( قوله اي عمل الحال ) يريد ان المصنف يريد بالعمل
عمل النصب لا مطلق العمل وقرينة ذلك جعله شرطا في
ذلك المجيء والّا لما صح ذلك الجعل لان عمل الجر لا ينفك
عن المضاف ولا يشترط الشيء في الشيء اذا كان لا ينفك
عنه وهو ظاهر ( قوله وهذا اتفاق كما ذكره في شرحي الخ )
اي بخلاف المسألتين بعده فعلى المشهور فقط بل قال الشيخ
الاثير ان المجرور بالاضافة ممتنع ورود الحال منه ان لم
يكن في موضع رفع او نصب كان المضاف جزءًا او لا لما
تقرر ان العامل في الحال هو العامل في صاحبها وعامل
المضاف اليه اما المضاف او معنى الاضافة او اللام وايا ما

لان المجرور بالحرف مفعول به في المعنى فلا يمتنع تقديم حاله عليه كما لا
يمتنع تقديم حال المفعول به وايضا ( فقد ورد ) السماع به من ذلك قوله
تعالى « وما ارسلناك الّا كافة للناس » وقول الشاعر

تسليت طرا عنكم بعد بينكم ... بذكراكم حتى كانكم عندي
وقوله لئن كان برد الماء هيمان صاديا ... الي حبيبا انها لحبيب
وقوله غافلا تعرض المنية للمر ... ء فيدعى ولات حين اباء
وقوله فان تك اذواد اصبن ونسوة ... فلن يذهبوا فرغا بقتل حبال
وقوله مشغوفة بك قد شغفت وانما ... حم الفراق فما اليك سبيل
وقوله اذا المرء اعيته المروءة ناشئا ... فمطلبها كهلا عليه شديد

والحق ان جواز ذلك مخصوص بالشعر وحمل الاية على ان كافة حال من
الكاف والتاء للمبالغة لا للتانيث وقد ذكر ابن الانباري الاجماع على المنع
* تنبيهات * الاول فصل الكوفيون فقالوا ان كان المجرور ضميرا نحو مررت
ضاحكة بها او كانت الحال فعلا نحو تضحك مررت بهند جاز والّا امتنع *
الثاني محل الخلاف اذا كان الحرف غير زائد فان كان زائدا جاز التقديم
اتفاقا نحو ما جاء راكبا من رجل * الثالث بقي من الاسباب الموجبة لتاخير
الحال عن صاحبها امران * الاول ان يكون مجرورا بالاضافة نحو عرفت
قيام زيد مسرعا واعجبني وجه هند مسفرة فلا يجوز باجماع تقديم هذه الحال
واقعة بعد المضاف لئلا يلزم الفصل بين المضاف والمضاف اليه ولا قبله
لان المضاف اليه مع المضاف كالصلة مع الموصول فكما لا يتقدم ما يتعلق
بالصلة على الموصول كذلك لا يتقدم ما يتعلق بالمضاف اليه على المضاف
وهذا في الاضافة المحضة كما رايت اما غير المحضة نحو هذا شارب
السويق ملتوتا الان او غدا فيجوز قاله في شرح التسهيل لكن في كلام ولده
وتابعه صاحب التوضيح ما يقتضي التسوية في المنع * الامر الثاني ان
تكون الحال محصورة نحو « وما نرسل المرسلين الّا مبشرين ومنذرين » *
الرابع كما يعرض للحال وجوب التاخير عن صاحبها كما رايت كذلك يعرض
لها وجوب التقديم عليه وذلك كما اذا كان محصورا نحو ما جاء راكبا الّا
زيد ( ولا تجز حالا من المضاف له ) لوجوب كون العامل في الحال هو
العامل في صاحبها وذلك يأباه ( الّا اذا اقتضى المضاف عمله ) اي عمل
الحال وهو نصبه نحو « اليه مرجعكم جميعا » وقوله

تقول ابنتي ان انطلاقك واحدا ... الى الروع يوما تاركي لا اباليا

ونحو هذا شارب السويق ملتوتا وهذا اتفاق كما ذكره في شرحي التسهيل
والكافية ( او كان ) المضاف ( جزء ما له اضيفا ) نحو « ونزعنا ما في صدورهم
من غل اخوانا » « ايحب احدكم ان ياكل لحم اخيه ميتا » ( او مثل جزئه
فلا تحيفا ) والمراد بمثل جزئه ما يصح الاستغناء به عنه نحو « ثم اوحينا
اليك ان اتبع ملة ابراهيم حنيفا » وانما جاز مجيء الحال من المضاف
اليه في هذه المسائل الثلاث

ونحوها لوجود الشرط المذكور اما في الاولى فواضح واما في الاخيرتين فلان العامل في الحال عامل في صاحبها حكما اذ المضاف والحالة هذه في قوة الساقط لصحة الاستغناء عنه بصاحب الحال وهو المضاف اليه * تنبيه * ادعى المصنف في شرح التسهيل الاتفاق على منع مجيء الحال من المضاف اليه فيما عدا المسائل الثلاث المستثناة نحو ضربت غلام هند جالسة وتابعه على ذلك ولده في شرحه وفيما ادعياه نظر فان مذهب الفارسي الجواز وممن نقله عنه الشريف ابو السعادات بن الشجري في اماليه (والحال) مع عامله على ثلاثة اوجه واجب التقديم عليه وواجب التاخير عنه وجائزهما كما هو كذلك مع صاحبه على ما مر فالحال (ان ينصب بفعل صرفا * او صفة اشبهت) الفعل (المصرفا) وهي ما تضمن معنى الفعل وحروفه وقبل علامات الفرعية وذلك اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة (فجائز تقديمه) على ذلك الناصب له وهذا هو الاصل فالصفة (كمسرعا * ذا راحل) ومجردا زيد مضروب — ... وهذا تحملين طليق — فتحملين في موضع نصب على الحال وعاملها طليق وهو صفة مشبهة (و) الفعل نحو (مخلصا زيد دعا) و « خاشعا ابصارهم يخرجون » وقولهم — شتى تؤوب الحلبة — والاحتراز بقوله صرفا واشبهت المصرفا مما كان العامل فيه فعلا جامدا نحو ما احسنه مقبلا او صفة تشبه الجامد وهو اسم التفضيل نحو هو افصح الناس خطيبا او اسم فعل نحو نزال مسرعا او عاملا معنويا وهو ما تضمن معنى الفعل دون حروفه كما اشار اليه بقوله (وعامل ضمن معنى الفعل لا * حروفه موخرا لن يعملا * كتلك) و (ليت وكان) والظرف والمجرور المخبر بهما تقول تلك هند مجردة وليت زيدا اميرا اخوك وكان زيدا راكبا اسد وزيد عندك او في الدار جالسا وهكذا جميع ما تضمن معنى الفعل دون حروفه كحروف التنبيه والترجي والاستفهام المقصود به التعظيم نحو يا جارتا ما انت جارة واما نحو اما علما فعالم فلا يجوز تقديم الحال على عاملها في شيء من ذلك وهذا هو القسم الثاني (وندر) تقديمها على عاملها الظرف والمجرور المخبر بهما (نحو سعيد مستقرا) عندك او (في هجر) فما ورد من ذلك مسموعا يحفظ ولا يقاس عليه هذا مذهب البصريين واجاز ذلك الاخفش والفراء مطلقا واجازه الكوفيون فيما كانت الحال فيه من مضمر نحو انت قائما في الدار وقيل يجوز بقوة ان كان الحال ظرفا او حرف جر ويضعف ان كان غيرهما وهو مذهبه في التسهيل واستدل المجيز بقراءة من قرا « والسموات مطويات بيمينه » « ما في بطون هذه الانعام خالصة لذكورنا » بنصب مطويات وخالصة وبقوله

رهط ابن كوز محقبي ادراعهم    فيهم ورهط ربيعة بن حذار

وقوله

بنا عاذ عوف وهو بادي ذلة    لديكم فلم يعدم ولاء ولا نصرا

قدرت لم يصلح عاملا في الحال قال ولا حجة فيما احتج به المصنف لاحتمال نصب اخوانا على المدح وكون حنيفا حال من ملة على معنى الدين او من ضمير اتبع ومع تطرق الاحتمال يطيح الاستدلال على ان القواعد لا تثبت بمثالين مع وضوح احتمالهما وانما تحصل باستقراءات جزئية كثيرة يغلب على الظن اناطة الحكم بها (قوله ونحوها) الانصاف ان الصواب اسقاطها اذ ليس ثمة غير الثلاثة يجوز فيه مجيء الحال من المضاف اليه مع وجود الشرط المذكور وتاويل المسائل بالامثلة تسمية للجزئي لا للجزء باسم كليه لا باسم الكل لا يتم مع التوصيف بالثلاثة وادعاء ان المراد انواع ثلاثة لا قرينة عليه تدبر (قوله بفعل صرف او صفة) قيد الاول بما اذا لم يقع صلة لحرف مصدري ولا تاليا للام الابتداء او القسم والثاني بما اذا لم يقع صلة لال او الحرف المصدري كما ياتي في التنبيه الثالث (قوله نحو مخلصا زيد دعا) الحال منزلة منزلة الظرف فيتوسع فيها فلا يقال تقديمها يودي الى تقديم الخبر الفعلي لان تقديم المعمول يوذن بتقديم العامل (قوله واما) كلمة اما اريد لفظها والواو عطفتها على مدخول الكاف في قوله كحروف وما بعده مثال لاما العاملة في الحال (قوله مستقرا في هجر) ان كان بمعنى غير متزلزل فهو حال موسسة والا فهو حال موكدة وانما صح جعله حالا مع كونه كونا عاما على هذا لانه ليس له معمول يقع بدلا عنه (قوله واجاز ذلك الاخفش والفراء مطلقا) ذلك انما هو على احد قولي الاخفش ثم ان الفراء هو السابق لهذا القول لا الاخفش كما قد يتوهم من ترتيبه الذكري ومعنى الاطلاق سواء كان الحال فيه من مضمر او ظاهر وسواء كان الحال ظرفا او حرف جر او غيرهما يدل على ذلك ما بعده (قوله فيما اذا كانت الحال الخ) عبارة ابن الانباري في كتاب الانصاف وابي البقاء في كتاب التبيين في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين السابعة والثلاثون يجوز تقديم الحال على عاملها الفعل ونحوه سواء كان صاحبها ظاهرا او مضمرا وقالوا لا يجوز اذا كان ظاهرا (قوله واستدل المجيز بقراءة الخ) استدل ايضا بقوله

ابنو كليب في الفخار كدارم    ام هل ابوك مدعدعا لعقال

وبقول الاخر

ونحن منعنا البحر ان تشربوا به    وقد كان منكم ماوه بمكان

وبقول

وبقول ابن عباس رضي الله عنهما نزلت هذه الاية ورسول الله صلى الله عليه وسلم متواريا بمكة (قوله وتاول ذلك المانع) اما الايات فبانها ضرورة واما الاية الاولى فبان مطويات حال من الضمير في قبضته لانه بمعنى مقبوضة خبر الارض والسموات عطف على ذلك الضمير او عطف على الارض موخرة من تقديم والاصل جميعا والسموات . واما الاية الثانية فبان خالصة حال من الضمير الذي في صلة ما وهو في بطون . وفي تفسير القاضي البيضاوي وقرئ بالنصب على انه مصدر موكد والخبر لذكورنا او حال من الضمير الذي في الظرف (قوله مقدرا بالحرف) لم يزد والفعل لانه لا دخل له في المنع المذكور (قوله او فعلا مقرونا بلام الابتدا) يخرج بمقرونا نحو لمحتسبا اصبر صرح بذلك الشيخ الاثير والبدر الدماميني وغيرهما (قوله او الحرف المصدري) اي سواء كان عاملا ام لا إلّا انه اذا كان عاملا فباتفاق لتاكيد وصله حينئذ بصلته من حيث كونه حرفا وموصولا وعاملا واذا كان غير عامل ففيه خلاف والتقييد بالحرف مخرج للاسم فيجوز نحو جاء الذي قام ضاحكا فتقول جاء الذي ضاحكا قام (قوله قال في المغني وهو وهم منهما) قد سبقه الى ذلك الشيخ الاثير قال في شرح التسهيل وهذا منه غفلة ووهم ونصوص النحويين على جواز تقديم معمول النعت عليه من مفعول به وحال وظرف ومصدر ونحوها وانما منعوا تقديم المعمول على المنعوت لا على النعت العامل فيه فيجوز في نحو مررت برجل يركب الفرس مسرجا مررت برجل مسرجا يركب الفرس وفي نحو جاءني رجل ضارب امراة جائزا جاءني رجل جائزا ضارب امراة اذا اردت ضربها في حال كونه جائزا (قوله لان فيه ما في الجامد) رده بعض النحويين بان هذه المشابهات غير ملحقة بالفعل بدليل عدم نصبه المفعول به مع اشتقاقه من المتعدي فالصحيح الاضمار . واجاب الشيخ الاثير بانه لا يلزم من اجرائه مجرى الفعل في العمل في الحال عمله في المفعول به اذ لا يعطى المشبه حكم المشبه به كله على ان ما ادعوه من الاضمار لم ينطق به يوما ما (قوله وزعم السيرافي الخ) قال البدر الدماميني واجاز بعض تقدير كان ناقصة احتجاجا بورود المنصوب معرفة ثم قال ويحتاج الى سماع واعترض بانه ان اراد السماع في خصوص التركيب فغير لازم او في جنسه فمسلم لكن الطباقهم وهم ايمة اللسان على الرد بما ذكر قاض بالسماع وقد

وتاول ذلك المانع * تنبيهات * الاول محل الخلاف في جواز تقديم الحال على عاملها الظرفي اذا توسط كما رايت فان تقدم على الجملة نحو قائما زيد في الدار امتنعت المسالة اجماعا قاله في شرح الكافية لكن اجاز الاخفش في قولهم فداءٌ لك ابي وامي ان يكون فداءً حالا والعامل فيه لك وهو يقتضي جواز التقديم على الجملة عنده اذا تقدم الخبر واجازه ابن برهان فيما اذا كانت الحال ظرفا نحو « هنالك الولاية لله الحق » فهنالك ظرف في موضع الحال والولاية مبتدا ولله الخبر * الثاني افهم كلامه جواز نحو في الدار قائما زيد وهو اتفاق * الثالث قد يعرض للعامل المتصرف ما يمنع تقديم الحال عليه ككونه مصدرا مقدرا بالحرف المصدري نحو سرني ذهابك غازيا او فعلا مقرونا بلام الابتداء او قسم نحو لاصبر محتسبا ولاقوس طائعا او صلة لال او لحرف مصدري نحو انت المصلي فذا ولك ان تتنفل قاعدا قال الناظم وولده او نعتا نحو مررت برجل ذاهبة فرسه مكسورا سرجها قال في المغني وهو وهم منهما فانه يجوز ان يتقدم عليه فاصلا بين النعت ومنعوته فتقول مررت برجل مكسورا سرجها ذاهبة فرسه * الرابع لم يتعرض هنا للقسم الثالث وهي الحال الواجبة التقديم وذلك نحو كيف جاء زيد

(ونحو زيد مفردا انفع من * عمرو معانا) وبكر قائما احسن منه قاعدا مما وقع فيه اسم التفضيل متوسطا بين حالين من اسمين مختلفي المعنى او متحديه مفضل احدهما في حالة على الاخر في اخرى (مستجاز لن يهن) على ان اسم التفضيل عامل في الحالين فيكون ذلك مستثنى مما تقدم من انه لا يعمل في الحال المتقدمة عليه وانما جاز ذلك هنا لان اسم التفضيل وان انحط درجة عن اسم الفاعل والصفة المشبهة بعدم قبوله علامات الفرعية فله مزية على العامل الجامد لان فيه ما في الجامد من معنى الفعل ويفوقه بتضمن حروف الفعل ووزنه فجعل موافقا للعامل الجامد في امتناع تقديم الحال عليه اذا لم يتوسط بين حالين نحو هو اكفاهم ناصرا وجعل موافقا لاسم الفاعل في جواز التقديم عليه اذا توسط بين حالين . واعلم ان ما ذكره الناظم هو مذهب سيبويه والجمهور وزعم السيرافي ان المنصوبين في ذلك ونحوه خبران لكان مضمرة مع اذ في المضي واذا في الاستقبال وفيه تكلف اضمار ستة اشياء وبعد تسليمه يلزم اعمال افعل في اذ واذا فيكون واقعا في مثل ما فر منه * تنبيه * لا يجوز تقديم هذين الحالين على افعل ولا تاخيرهما عنه فلا تقول زيد قائما قاعدا احسن منه ولا زيد احسن منه قائما قاعدا (والحال) لشبهها بالخبر والنعت

( قد يجيء ذا تعدد * لمفرد فاعلم وغير مفرد ) فالاولى نحو جاء زيد راكبا ضاحكا وقوله

علي اذا ما جئت ليلى بخفية    زيارة بيت الله رجلان حافيا

ومنع ابن عصفور هذا النوع ما لم يكن العامل فيه افعل التفضيل نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا ونقل المنع عن الفارسي وجماعة فالثاني عندهم نعت للاول او حال من الضمير فيه * والثانية قد يكون بجمع نحو « وسخر لكم الشمس والقمر دائبين » ونحو « وسخر لكم الليل والنهار والشمس والقمر والنجوم مسخرات » وقد يكون بتفريق نحو لقيت هندا مصعدا منحدرة وقوله

لقي ابني اخويه خائفا    منجديه فاصابوا مغنما

فعند ظهور المعنى يرد كل حال الى ما يليق به كما في المثال والبيت وعند عدم الظهور يجعل اول الحالين لثاني الاسمين وثانيهما للاول نحو لقيت زيدا مصعدا منحدرا فمصعدا حال من زيد ومنحدرا حال من التاء * تنبيـــه * الظاهر ان قد في قوله قد يجيء للتحقيق لا للتقليل ( وعامل الحال بها قد اكدا ) اي الحال على ضربين موسسة وتسمى مبينة وهي التي لا يستفاد معناها بدونها كجاء زيد راكبا وموكدة وهي التي يستفاد معناها بدونها وهي على ثلاثة اضرب موكدة لعاملها وهي كل وصف وافق عامله اما معنى دون لفظ كما ( في نحو لا تعث في الارض مفسدا ) « ثم وليتم مدبرين » او معنى ولفظا نحو « وارسلناك للناس رسولا » وقوله - اصبح مصيخا لمن ابدى نصيحته - وموكدة لصاحبها نحو « لآمن من في الارض كلهم جميعا » وموكدة لمضمون جملة وقد اشار اليها بقوله ( وان تؤكد جملة فمضمر عاملها ) اي عامل الحال وجوبا ( ولفظها يوخر ) عن الجملة وجوبا ايضا ويشترط في الجملة ان تكون معقودة من اسمين معرفتين جامدين نحو زيد اخوك عطوفا وقوله

انا ابن دارة معروفا بها نسبي    وهل بدارة يا للناس من عار

والتقدير احقه عطوفا واحق معروفا * تنبيه * قد يوخذ من كلامه ما ذكر من الشروط فتعريف جزءي الجملة من تسميتها موكدة لانه لا يوكد الا ما قد عرف وجمودهما من كون الحال موكدة للجملة لانه اذا كان احد الجزئين مشتقا او في حكمه كان عاملا في الحال فكانت موكدة لعاملها لا للجملة ولذلك جعل في شرح التسهيل قولهم زيد ابوك عطوفا وهو الحق بينا من قبيل الموكدة لعاملها وهي موافقة له معنى دون لفظ لان الاب والحق صالحان للعمل

اعترف نفسه بان مستند هذا المجيز ورود المنصوب معرفة وهل السماع الا ذلك ( قوله قد يجيء ذا تعدد ) قد يعرض له ما يوجبه كبعد اما ولا وفي التسهيل وافرادها بعد اما ممنوع وبعد لا نادر ( قوله ومنع هذا النوع ابن عصفور ) اي قياسا على الظرف قال فكما لا يقال قمت يوم الخميس يوم الجمعة كذا لا يقال جاء زيد مسرعا ضاحكا ورد المصنف في شرح التسهيل عليه هذا التنظير وقال لا يليق ذلك بفضله ولا يقبل من مثله لاستحالة قيام واحد في يوم الخميس وفي يوم الجمعة بخلاف مجيء زيد في حالي اسراع وضحك ولكن المشرفي قد ينبو واللاحق قد يكبوا ( قوله مالم يكن العامل فيه افعل التفضيل ) قال ابن عصفور فجاز هذا كالظرف نحو زيد اليوم احسن منه غدا وزيد خلفك اسرع منه امامك قال وصح هذا في افعل التفضيل لانه قام مقام فعلين الا ترى ان معنى قولك زيد اليوم افضل منه غدا زيد يزيد فضله اليوم على فضله غدا ( قوله نعت للاول او حال ) الاول على جواز نعت المشتق باعتبار دلالته على الذات * والثاني على مقابله ( قوله والثانية ) اي الحال ذات التعدد لغير المفرد سواء كان دال اثنين او جماعة قد تكون بجمع اي بلا تفريق فالمراد بالجمع في عبارته عدم التفريق بدليل المقابلة ثم جمع الحال بمعنى عدم تفريقها له صورتان الاولى ان يكون صاحبها اثنين نحو « وسخر لكم الشمس والقمر دائبين » * الثانية ان يكون جماعة نحو « والشمس والقمر والنجوم مسخرات » فتامــل ( قوله وقد يكون بتفريق ) اي مع ايلاء كل صاحبه ام لا كما في مثال الشارح ( قوله لا للتقليل ) اي ولو نسبيا لعدم القطع بكون افراد المفردة اكثر من افراد المتعدده الذي ينافيه التقليل دون التحقيق فتثبت ( قوله فمضمر عاملها ولفظها يوخر ) علة وجوب اضمار العامل تنزيل الجملة الموكدة منزلة البدل من اللفظ به وعلة وجوب تاخير لفظ الحال ضعف العمل بوجوب الحذف ( قوله لانه لا يوكد الا ما قد عرف ) هذا انما ينتج تعريف مضمون الجملة الذي هو الموكد لا الطرفين كما هو المدعى ولا يدعى ان تعريفه يستلزم تعريفهما لبطلانه بقيام زيد في زيد قائم ولعل الشارح لذلك ادرج كلمة قد فتدبر ( قوله فكانت موكدة لعاملها لا للجملة ) انما لم يقل فكانت غير موكدة لمضمون الجملة حتى يشمل ايضا ما اذا كانت موسسة لان موضوع كلامه وكلام المصنف انما هو الحال الموكدة لا مطلقا ولا شك انه اذا كان احد الجزئين مشتقا والحال ان مضمون الحال معلوم بدونها من الجملة يتعين ان تكون موكدة للعامل مثلا لو قيل في زيد ابوك عطوفا زيد منسوب لك بالابوة عطوفا يكون عطوفا حالا من ضمير منسوبا فتكون موكدة للعامل الذي هو منسوبا الخ فقول الشارح لانه اذا كان احد الجزئين مشتقا او في حكمه كان عاملا في الحال اي وموضوع المسالة ان الحال مستفاد معناها من مضمون الجملة السابقة فيكون مستفادا حينئذ من

العامل فتكون موكدة له لا للجملة على انه يقال مقابلته الموكدة للعامل بالموكدة لجملة ربما يبين انه اراد بالموكدة للعامل ما يشمل الموسسة اذ يصدق عليها انها ليست موكدة للجملة فاندفع ما قيل مجرد كون العامل مشتقا حقيقة او حكما لا يستلزم كون الحال موكدة له وانما يستلزمه ان لو كان العامل مشتملا على معنى الحال (قوله ووجوب تاخير الحال من كونها تاكيدا) قيل عليه منع ظاهر والسند ان الموكدة لعاملها لم يجب تاخيرها (قوله احدها ان تكون خبرية) انما اشترط هذا لان المقصود من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت مضمونها حتى ادعي مشابهة الحال للظرف واذا كانت الحال انشائية فاما طلبية وانت لست على يقين من حصول مضمونها او ايقاعية كبعت والمقصود بها مجرد ايقاع مضمونها وهو مناف لقصد وقت الوقوع وعلى كل فلا يتم ذلك التخصيص . هذا وفي البسيط اجاز الفراءُ وقوع الامر ونحوه حالا نحو تركت عبد الله قم اليه وتركت عبد الله غفر الله له على الحالية وفيه ايضا تقع الشرطية حالا نحو افعل هذا ان جاء زيد فقيل تلزم الواو وقيل لا وهو قول ابي الفتح (قوله والصواب انها عاطفة) قال بعض المحققين لا يتعين لجواز ان تكون للحال ولا نافية ويرده ان الواو يمتنع حينئذ لكونها احدى السبع التي تمتنع فيها (قوله ان تكون غير مصدرة بعلم استقبال) اي لان الحال المتكلم فيها ومدلول المضارع وان تباينا حقيقة إلّا انهم التزموا تجريد صدر هذه الجملة اي المصدرة بالمضارع من علم الاستقبال لتدافع الحال والاستقبال ظاهرا وان لم تكن حقيقة ولمثله التزموا لفظة قد ظاهرة او مقدرة في الماضي كائنا حالا استبشاعا للفظ الماضي والحال ظاهرا بمثل هذا بينه الرضي ورضي به السعد . وفي الحاشية الشريفة على المطول هو توجيه مستبشع جدا وكيف لا والحال بالمعنى الذي نحن بصدده تجامع كلا من الازمنة الثلاثة على حد سواءٍ ولا تناسب الحال بمعنى الزمن الحاضر إلّا في اطلاق لفظ الحال على كل منهما اشتراكا لفظيا وهو غير قاض باستبشاع التصدير بدليل الاستقبال كما لا يخفى . والصواب ان الافعال اذا وقعت قيودا لما له اختصاص باحد الازمنة فهم منها استقباليتها وحاليتها وماضويتها بالقياس الى ذلك المقيد لا بالقياس الى زمن التكلم كما في معانيها الحقيقية وحينئذ فتظهر صحة كلامهم في وجوب التجريد اذ لو صدرت به فهم استقباليتها بالقياس الى عاملها . هذا كلامه . وقال عليه الفاضل السلكوتي هذا مجرد دعوى لا بد له من شاهد فان الافعال التي تقع شرطا او ظرفا لافعال اخر يفهم منها ماضويتها وحاليتها واستقبالها بالنظر الى زمن التكلم نحو لو جئتني لاكرمتك وان جئتني اكرمك واذا جاء زيد اكرمه وندم زيد ولم ينفعه نعم يمكن ان يراد منها تلك المعاني بالقياس الى زمن التكلم اذا قامت قرينة (قوله لشدة شبهه باسم الفاعل) اي في انه على وزنه لفظا في الحركات والسكنات وبتقديره معنى لكونه مشتركا بين الحال والاستقبال ولما كان مجموع الامرين لا يوجدان في الماضي اقحم كلمة شدة (قوله الماضي التالي إلّا) علله الرضي بان دخول إلّا في الاغلب على الاسماء فالا تكلم في تاويل إلّا متكلما فصار كالمضارع المثبت ثم قال وقد يجيءُ مع الواو قد نحو ما تكلم إلّا وقد قال خيرا ومعها وحدها نحو ما لقيته إلّا واكرمني لان الواو وإلّا تدخل في خبر الابتداء فكيف بالحال نحو ما رجل إلّا وله نفس امارة ولم يسمع فيه قد دون الواو واستشهد الشارح

ووجوب تاخير الحال من كونها تاكيدا ووجوب اضمار عاملها من جزمه بالاضمار (وموضع الحال تجيءُ جملة) كما تجيءُ موضع الخبر والنعت وان كان الاصل فيها الافراد ولذلك ثلاثة شروط ❋ احدها ان تكون خبرية وغلط من قال في قوله - اطلب ولا تضجر من مطلب - ان لا ناهية والواو للحال والصواب انها عاطفة مثل « واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا » ❋ الثاني ان تكون غير مصدرة بعلم استقبال وغلط من اعرب سيهدين من قوله تعالى « اني ذاهب الى ربي سيهدين » حالا ❋ الثالث ان تكون مرتبطة بصاحبها على ما سياتي (كجاء زيد وهو ناو رحلة) مثال لما استكملت الشروط (وذات بدءٍ بمضارع ثبت ❋ حوت ضميرا) يربطها (ومن الواو خلت) وجوبا لشدة شبهه باسم الفاعل تقول جاء زيد يضحك وقدم الامير تقاد الجنائب بين يديه ولا يجوز جاء ويضحك ولا قدم وتقاد (وذات واو بعدها انو مبتدا ❋ له المضارع اجعلن مسندا) اي اذا جاء من كلامهم ما ظاهره ان جملة الحال المصدرة بمضارع مثبت تلت الواو حمل على ان المضارع خبر مبتدا محذوف من ذلك قولهم قمت واصك عينه اي وانا اصك وقوله

فلما خشيت اظافيرهم    نجوت وارهنهم مالكا

وقوله - علقتها عرضا واقتل قومها - اي وانا ارهنهم مالكا وانا اقتل قومها وقيل الواو عاطفة لا حالية والفعل بعدها مؤول بالماضي ❋ تنبيهان ❋ الاول تمتنع الواو في سبع مسائل ❋ الاولى ما سبق ❋ الثانية الواقعة بعد عاطف نحو « فجاءها باسنا بياتا او هم قائلون » ❋ الثالثة الموكدة لمضمون جملة نحو هو الحق لا شك فيه « ذلك الكتاب لا ريب فيه » ❋ الرابعة الماضي التالي إلّا نحو ما تكلم زيد إلّا قال خيرا ومنه « إلّا كانوا به يستهزئون » ❋ الخامسة الماضي المتلو باو نحو لاضربنه ذهب او مكث ومنه قوله - كن للخليل نصيرا جار او عدلا ولا تشح عليه جاد او بخلا - ❋

السادسة المضارع المنفي بلا نحو « وما لنا لانومن بالله » « مالي لا ارى الهدهد » وقوله

ولو ان قوما لارتفاع قبيلة
دخلوا السماء دخلتها لا احجب

فان ورد بالواو اول على اضمار مبتدا على الاصح كقراءة ابن ذكوان « فاستقيما ولا تتبعان » وقوله ـ وكنت ولا ينهنهني الوعيد ـ وقوله

اكسبته الورق البيض ابا
ولقد كان ولا يدعى لاب

نص على ذلك في التسهيل وفي كلام ولده خلافه ❋ السابعة المضارع المنفي بما كقوله

عهدتك ما تصبو وفيك شبيبة
فما لك بعد الشيب صبا متيما

الثاني تلزم الواو مع المضارع المثبت اذا اقترن بقد نحو « وقد تعلمون اني رسول الله اليكم » ذكره في التسهيل (وجملة الحال سوى ما قدما) يجوز ربطها (بواو) وتسمى هذه الواو واو الحال وواو الابتداء وقدرها سيبويه والاقدمون باذ ولا يريدون انها بمعناها اذ لا يرادف الحرف الاسم بل انها وما بعدها قيد للعامل السابق (او بمضمر) يرجع الى صاحب الحال (او بهما) معا وسوى ما قدم هو الجملة الاسمية وجملة الماضي مثبتتين كانتا او منفيتين وجملة المضارع المنفي ويستثنى من ذلك ما تقدم التنبيه عليه وهو الاسمية الواقعة بعد عاطف والموكدة وجملة الماضي التالي إلّا والمتلو باو والمضارع المنفي بلا او بما على ما مر فلم يبق من انواع المضارع سوى المنفي بلم او لما واما المنفي بلن فلا يمكن هنا وامثلة ذلك مع الجملة الاسمية غير ما تقدم جاء زيد والشمس طالعة ومنه « لئن اكله الذئب ونحن عصبة » جاء زيد يده على راسه. ومنه « قلنا اهبطوا منها جميعا بعضكم لبعض عدو » اي متعادين وقوله ـ ثم راحوا عبق المسك بهم ـ وقوله ـ ولولا جنان الليل ما آب عامر الى جعفر سرباله لم يمزق ـ جاء زيد ويده على راسه ومنه « فلا تجعلوا لله اندادا وانتم تعلمون » وهكذا النفي وامثلته مع جملة الماضي غير ما تقدم جاء زيد وقد طلعت الشمس ومنه قوله ـ نجوت وقد بل المرادي سيفه ـ جاء زيد قد علته سكينة ومنه « او جاوكم حصرت صدورهم » « وجاءوا اباهم عشاء يبكون قالوا » اي قائلين وقوله ـ وقفت بربع الدار قد غير البلى معارفها والساريات الهواطل ـ جاء زيد وقد علته سكينة ومنه « وما لنا الا نقاتل في سبيل الله وقد اخرجنا » « الذين قالوا لاخوانهم وقعدوا » وهكذا النفي وامثلته مع المضارع المنفي بلم او لما جاء زيد ولم يقم عمرو ومنه قوله ـ ولقد خشيت بان اموت ولم يكن للحرب دائرة على ابني ضمضم ـ جاء زيد لم يضحك ومنه قوله ـ كان فتات العهن في كل منزل نزلن به حب الفنا لم يحطم ـ جاء زيد ولم يضحك ومنه « او قال اوحي الي ولم يوح اليه شيء » وقوله ـ سقط النصيف ولم ترد اسقاطه ـ وهكذا النفي بلما ومنه « ام حسبتم ان تدخلوا الجنة ولما يعلم الله » ❋ تنبيهات ❋ الاول مذهب البصريين إلّا الاخفش لزوم قد مع الماضي المثبت مطلقا ظاهرة ومقدرة والمختار وفاقا للكوفيين والاخفش لزومها مع المرتبط

---

وغيره على جواز إلّا مع الماضي التالي إلّا بقول زهير

نعم امرء اهرم لم تعر نائبة
إلّا وكان لمرتاع بها وزرا

(قوله المضارع المنفي بلا) اي لانه بمنزلة اسم الفاعل المضاف اليه غير فاجري مجراه في الاستغناء عن الواو كذا للمصنف في شرح الكافيه وحينئذ مقتضى القياس المنع في المنفي بلم او لما إلّا ان السماع وهو العلة الحقيقية ورد بالواو فيقبل تدبر (قوله يجوز ربطها بواو الخ) يحتمل ان المراد بالجواز عدم الامتناع ويحتمل وهو الاظهر بقاوه على اصله وهو بالنسبة لخصوص كل واحد من الثلاثة وان كان اصل الرابط لا بد منه (قوله وواو الابتداء) اي لمجيء الجمل ذوات المبتدا والخبر بعدها ولا يخفى اطراد وجه التسمية الاولى دون الثانية إلّا ان يتكلف . واعلم ان صاحبي الكشاف والبسيط زعما ان اصل هذه الواو العطف استعيرت لربط الحال بصاحبها كما استعيرت الفاء من العطف لربط الجزاء بالشرط ورده الشيخ الاثير بما رده عليه البدر الدماميني (قوله ويستثنى من ذلك ما تقدم التنبيه عليه) يعني فكلام المصنف وان كان عاما إلّا انه مخصوص بما عدا ذلك والاعتماد في ذلك على التوقيف فان الكتاب للمبتدي الذي لا يستغني عنه . وقد يقال ان ما تقدم هو ذات البدء بالمضارع المثبت فقط وما سواه اعم من تلك المواضع الستة فيندرج تحته لان قوله بمضمر يصدق بالوجوب واو للتنويع ولا يخفى ما فيه مع ان ذلك الاعتماد باق فالاحسن صنيع الشرح (قوله سوى المنفي بلم اولما) اي لانهما يقلبان المضارع ماضيا فاعطي حكمه (قوله غير ما تقدم) موقع ما الاسميتان الواقعة بعد عاطف والموكدة لمضمون جملة ثم قوله جاء زيد والشمس طالعة والاية بعده تمثيل للربط بالواو وجاء زيد يده على راسه والاية بعده والبيتان للربط بالضمير وجاء زيد ويده على راسه والاية بعده للربط بهما (قوله مع جملة الماضي غير ما تقدم) موقع ما الماضويتان التالية لاما والمتلوة لاو وقوله جاء زيد وقد طلعت الشمس والبيت بعده للربط بالواو

بالواو وجاء زيد قد علته سكينة والايتان والبيت بعده للربط بالضمير وجاء زيد وقد علته سكينة والاية بعده للربط بهما وافهم مثل هذا في المضارع المنفي ( قوله والماء غامره ) ءاثر الربط بالواو على الضمير لانه الكثير وانما قدروا الربط بالضمير في قفيز بدرهم ليفهم ان الضمير من البر ( قوله فليس مستقرا فيه هو المتعلق ) اسم ليس مستقرا محكيا والخبر جملة هو المتعلق وفيه حال وضميره لقوله تعالى كما هو ظاهر ( قوله قد يحذف ما فيها عمل ) هو مقيد بما اذا لم يكن معنويا كالظرف والمجرور واسم الاشارة والّا فلا يجوز حذفه عند الاكثرين فهم ام لا لضعفه بعمله بطريق النيابة من الفعل وللفرار من اجتماع تجويز النيابة والحذف فلا يجوز الدار زيد قائما تريد فيها قائما واجاز ذلك المبرد في قوله - واذ ما مثلهم بشر - بجعله مثلهم حالا معمولة للمجرور اي واذ ما في الدنيا بشر مثلهم ( قوله ونجمعها ) اي بدليل « ايحسب الانسان ان لن نجمع » وهذا تقدير سيبويه وذكر الفراء انه مفعول ليحسب مدلول عليه بايحسب الانسان كانه قيل بلى يحسبنا قادرين على ان نسوي بنانه اي ازيد من ذلك وقيل المعنى نقدر قادرين من باب قائما علم الله فاوقعه موقع الفعل ورد بانه لا بد حينئذ من مشاهدة الحال كما في قائما وقد سار الركب وبانه لا ينوب مناب الفعل الّا المفرد وهذا قد جمع بالالف والنون كذا يوخذ من البسيط ( قوله واتحول ) رده ابن الحاجب بانه ليس المراد اتحول حال التميمية بل انتقل تنقلات متعددة فهو مصدر لا حال ( قوله وفيه نظر ) اي لان مجرد تقييد العامل بما يدل على المضي لا ينفي التقارن بين الحال وذيها حتى تسمى هذه الحال بالماضية وتكون زائدة على اقسام الحال ويلزم ايضا ان تكون الحال في مثل « سيدخلون جهنم داخرين » مستقبلة وذلك باطل كما هو ظاهر *

بالواو فقط وجواز اثباتها وحذفها في المرتبط بالضمير وحده او بهما معا تمسكا بظاهر ما سبق اذ الاصل عدم التقدير لاسيما مع الكثرة نعم في ذلك اربع صور مرتبة في الكثرة هي جاء زيد وقد قام ابوه ثم جاء زيد قد قام ابوه ثم جاء زيد وقام ابوه ثم جاء زيد قام ابوه وجعل الشارح الثالثة اقل من الرابعة وهو خلاف ما في التسهيل * الثاني تمتنع قد مع الماضي الممتنع ربطه بالواو وهو تالي الّا والمتلو باو وندر قوله

متى يات هذا الموت لم يلف حاجة
لنفسي الّا قد قضيت قضاءها

الثالث قد يحذف الرابط لفظا فينوى نحو مررت بالبر قفيز بدرهم اي منه وقوله - نصف النهار الماء غامره - اي والماء غامره * الرابع الاكثر في الاسمية الجائز فيها الاوجه الثلاثة الربط بالواو والضمير معا ثم الواو وحدها ثم الضمير وحده وليس انفراد الضمير مع قلته بنادر خلافا للفراء والزمخشري لما تقدم ومثل هذه الاسمية في ذلك على ما يظهر جملة المضارع المنفي الجائز فيها الاوجه الثلاثة * الخامس كما يقع الحال جملة يقع ايضا ظرفا نحو رايت الهلال بين السحاب وجارا ومجرورا نحو « فخرج على قومه في زينته » ويتعلقان باستقرار محذوف وجوبا واما « فلما رآه مستقرا عنده » فليس مستقرا فيه هو المتعلق لانه كون خاص اذ معناه عدم التحرك وذلك مطلق الوجود ( والحال قد يحذف ما فيها عمل * وبعض ما يحذف ذكره حظل ) اي منع يعني انه قد يحذف عامل الحال جوازا لدليل حالي نحو راشدا للقاصد سفرا وماجورا للقادم من حج او مقالي نحو « بلى قادرين » « فان خفتم فرجالا او ركبانا » اي تسافر ورجعت ونجمعها وصلوا . ووجوبا قياسا في اربع صور نحو ضربي زيدا قائما ونحو زيد ابوك عطوفا وقد مضتا . والتي بين فيها ازدياد او نقص بتدريج نحو تصدق بدرهم فصاعدا واشتر بدينار فسافلا . وما ذكر لتوبيخ نحو اقائما وقد قعد الناس واتميميا مرة وقيسيا اخرى اي اتوجد واتحول . وسماعا في غير ذلك نحو هنيئا لك اي ثبت لك الخير هنيئا او هناك هنيئا * تنبيـــــــه * قد تحذف الحال للقرينة واكثر ما يكون ذلك اذا كان قولا اغنى عنه المقول نحو « والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم » اي قائلين ذلك « واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت واسماعيل ربنا تقبل منا » اي قائلين ذلك * خاتمـــــة * تنقسم الحال باعتبارات * الاول باعتبار انتقالها عن صاحبها ولزومها له الى المنتقلة وهو الغالب والملازمة * والثـــاني باعتبار قصدها لذاتها وعدمه الى المقصودة وهو الغالب والموطئة وهي الجامدة الموصوفة * والثـــالث باعتبار التبيين والتوكيد الى المبينة وهو الغالب وتسمى الموسسة والموكدة وهي التي يستفاد معناها بدونها وقد تقدمت هذه الاقسام * والرابع باعتبار جريانها على من هي له وغيره الى الحقيقية وهو الغالب والسببية نحو مررت بالدار قائما سكانها * والخامس باعتبار الزمان الى مقارنة لعاملها وهو الغالب ومقدرة وهي المستقبلة نحو مررت برجل معه صقر صائدا به غدا اي مقدرا ذلك ومنه « ادخلوها خالدين » « لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله آمنين محلقين رووسكم ومقصرين » اي ناويين ذلك . قيل وماضية ومثل لها في المغني بجاء زيد امس راكبا وسماها محكية وفيه نظر والله اعلم *

( التمييز )

يقال له تمييز ومميز وتبيين ومبين وتفسير ومفسر وهو في الاصطلاح ( اسم بمعنى من مبين نكرة ) فاسم جنس وبمعنى من مخرج لما ليس بمعنى من كالحال فانه بمعنى في ومبين مخرج لاسم لا التبرئة ونحو ذنبا من قوله - استغفر الله ذنبا لست محصيه - ونكرة مخرج لنحو الحسن وجهه ثم ما استكمل هذه القيود ( ينصب تمييزا بما قد فسره ) من المبهمات والمبهم المفتقر للتمييز نوعان جملة ومفرد دال على مقدار فتمييز الجملة رفع ابهام نسبة ما تضمنته من نسبة عامل فعلا كان او ما جرى مجراه من مصدر او وصف او اسم فعل الى معموله من فاعل او مفعول نحو طاب زيد نفسا « واشتعل الراس شيبا »

( التمييـــــز )

( قوله يقال له تمييز الخ ) اي يطلق عليه ذلك حقيقة عرفية وان كان اطلاقه على الاول من كل اثنين مجازا لغة اما مرسل او بالحذف ( قوله بمعنى من ) وقع في شرح التسهيل للشيخ الاثير اعتراضه بانه ليس في التمييز منقولا من الفاعل والمفعول والمبتدا ونحو داري خلف دارك فرسخا على راي من يراه تمييزا عن تمام الكلام معنى من الجنسية قال وقد سبقه الى نحوه العكبرى فقال التمييز يقدر بمن من طريق المعنى . واجاب ابن هشام بانه ليس المراد من كونه بمعناها ان تكون مقدرة لئلا يخرج عنه المحول من الفاعل والمفعول والمبتدا وتمييز العدد وانما المراد ان الاسم جيء به تبيينا للجنس كما يجاء بمن المبينة لا ان هناك من مقدرة وقال بعض المحققين هذه العبارة بمعنى من اي البيانية كما سيصرح به والبيانية هي التي يكون مجرورها عين المبين بها ولهذا لا يجوز جر مميز احد عشر بها لعدم صدقه على الاحد عشر ولا جر التمييز في نحو طاب زيد نفسا اذ النفس ليس زيدا وكذا علما ودارا وابوة وعلى هذا فهذه التمييزات ليست بمعنى من البيانية فلا يكون منطبقا عليها فلا يكون منعكسا . هذا كلامه . وقد يندفع بان ذلك الحمل المشترط يكفي ولو بتصرف كما ستراه مما نقوله على قول المصنف - ... واللام خذا - لما سوى ذينك ... - وهو غير متعذر في الامثلة التي ذكرها وبما قال ابن هاني لما كان اصل التمييز النصب عن تمام الاسم اذ هو المبهم بحق الاصل والمتصب عن تمام الكلام عرض فيه الابهام للتجوز في الاسناد وكان الاصل الحقيقة والمجاز ثان عنه وكان الاول بمعنى من غلب حكم الاصل وقيل المجاز مطلقا بمعنى من مع انها سمعت في افراد من الثاني افديك من رجل ونعم المرء من رجل . هذا كلامه . على ان ذلك القول مبني على ان المراد من كون التمييز بمعنى من انه على تقديرها وقد سمعت نفيه عن ابن هشام الا انه حينئذ يرد اشكال صعب وهو لزوم بناء التمييز لما انه اذا جيء به للبيان كما جيء بمن صار متضمنا معنى الحرف الذي يقتضي البناء . فالانصاف ان الحق ما رءاه المصنف وابو البقاء العكبري وغيرهما من ان التمييز على تقدير من فلا يلزم البناء ولا يرد ما قال الشيخ الاثير وذلك البعض اما لما قال ابن هاني او لانه لا يلزم من تقديرها صحة التصريح بها لفظا كما قالوا في الاضافة التي على معنى اللام وكما قال الشيخ الاثير في اعتراضه على تعبير المصنف بالتضمن في المفعول فيه من انه كم من مقدر لا يظهر اصلا وكان في قول العكبري السابق التمييز يقدر بمن من طريق المعنى رمزا اليه فليتدبر ( قوله ومبين مخرج لاسم لا التبرئة ) يستفاد منه ان كلمة مبين صفة لاسم وان معنى من يوخذ مطلقا ويعلم انه البيان من كون الاسم مبينا ويجوز ان يكون مبين مجرورا صفة لمن مخصصة لانها غير مبينة ايضا . تدبر . ثم ان اسم لا انما خرج لكونه على معنى من الاستغراقية ونحو ذنبا لكونه على من التي للانتهاء وهذا بالنظر لتعبير المصنف بكون التمييز على معنى من اما لو عبر بكونه على تقدير من او حملت عبارته عليه لخرج حينئذ اسم لا من هنا ( قوله جملة ) اي من حيث نسبتها كما سياتي ثم هذا تقسيم للمبهم المفتقر للتمييز واما اقسام التمييز المتقابلة في الاصطلاح فيشير اليها قوله فتمييز الجملة رفع ابهام ما تضمنته الخ واما تمييز المفرد فانه رفع الخ فتدبر . واعلم ان هذا التقسيم في المبهم

المفتقر

المفتقر للتمييز هو المشهور . وذهب الشيخ ابن الحاجب الى ان ذلك انما هو ظاهري والتحقيق انه لا يكون إلّا مفردا قال البدر الدماميني لان النسبة في الحقيقة لا ابهام فيها اذ تعلق الطيب بزيد امر معلوم انما الابهام في المتعلق الذي ينسب اليه الطيب في الحقيقة اذ يحتمل ان يكون دارا او علما او غيرهما فالتمييز في الحقيقة انما هو لامر مقدر . وذكر بعضهم ان تمييز النسبة الذي هو تمييز مفرد تاويلا عند ابن الحاجب لا يلزم فيه التحويل اما تمييز المفرد الحقيقي فلا يكون محولا ابدا ( قوله والتمييز في مثله محول عن الفاعل ) الاولى اسقاط كلمة مثل لاغناء كلمة نحو التي هي معاد ضميره عليه ( قوله سرعان ذا اهالة ) هو مثل يضرب لمن يخبر بكينونة الشيء قبل وقته قال الشيخ الاثير في شرح التسهيل واصله ان رجلا كان يحمق اشترى شاة عجفاء يسيل لغامها هزالا فظن انه ودك فقال سرعان ذا اهالة فذا فاعل بسرعان واهالة اي خوفا (١) منصوب على التمييز وهو محول عن الفاعل والتقدير سرعان اهالة هذه وسرعان يستعمل خبرا محضا وخبرا فيه معنى التعجب ومنه ما حكاه الجوهري من كلامهم سرعان ما صنعت كذا اي ما اسرع ما صنعت كذا وقد استعمله بهذا المعنى بعض الشعراء المولدين فقال

سرعان ما عاث جيش الكفر واحربا ... عيث الديار مغانيه التي كنسا

هذا كلامه . وقال غيره اصله ان رجلا كان له نعجة عجفاء ولغامها يسيل من انفها لهزالها فقيل له ما هذا فقال ودكها فقال السائل سرعان ذا اهالة وسرعان مثلث السين اسم فعل مبني على الفتح وفاعله ذا الاشارية واهالة اي فزعا وخوفا تمييز محول عن الفاعل ( قوله في هذا ) اي نوع تمييز الجملة ( قوله فلا اعتراض لانه يصح الخ ) يريد انه اعترض على المصنف بان تمييز النسبة المفسر فيه هو الجملة فيقتضي كلام المصنف انها هي الناصبة مع ان الناصب انما هو مسندها من فعل او شبهه فلا يصح كلامه إلّا في تمييز المفرد . وخلاصة جواب الشارح ان الايمة اختلفوا في عامل تمييز الجملة فذهب جماعة الى ان العامل نفس الجملة وءاخرون الى انه مسندها الذي تضمنته وقول المصنف ... بما قد فسره - محتمل لان ينزل على المذهب الاول و يشمل تمييز الجملة ايضا لانه يصح ان يقال ان التمييز فسر العامل الذي هو الجملة لكونه رفع ابهام نسبتها وعلى هذا يكون اختار هنا ما نسبه ابن عصفور للمحققين وان جرى في ءاخر الباب على خلافه . ومحتمل لان ينزل على المذهب الثاني ويشمل تمييز الجملة ايضا لانه يصح ان يقال ان التمييز فسر العامل الذي تضمنته الجملة باعتبار انه رفع ابهام نسبته الى معموله وعلى هذا يكون اختار ما دل عليه ءاخر كلامه وما صرح به في غير هذا الكتاب ولهذا قدمه الشارح على الاحتمال الاخر فعلى الاحتمالين عموم كلام المصنف صحيح فقول الشارح فلا اعتراض مفرع على قوله وناصب التمييز وما بعده وفي الحقيقة على قوله ويصح تخريج الخ وما قبله توطئة له وقوله لانه يصح علة لصحة تخريجه على المذهبين وقوله وانه يصح معطوف على ان يقال والاول لصحة الاخراج على المذهب الاول والثاني لصحة الاخراج على المذهب الثاني وليس في الكلام مقدم حقه ان يتاخر ولا العكس فتدبره حق التدبر فانه لم يصل اليه الناظرون فقالوا ما قالوا ( قوله من مقدار الخ ) هو على حذف مضاف اي مقدر مقدار لظهور ان المفرد المميز بالتمييز مقدر لا نفس المقدار

والتمييز في مثله محول عن الفاعل والاصل طابت نفس زيد واشتعل شيب الراس ونحو غرست الارض شجرا « وفجرنا الارض عيونا » والتمييز فيه محول عن المفعول والاصل غرست شجر الارض وفجرنا عيون الارض وتقول عجبت من طيب زيد نفسا وزيد طيب نفسا - وسرعان ذا اهالة - وناصب التمييز في هذا النوع عند سيبويه والمبرد والمازني ومن وافقهم هو العامل الذي تضمنته الجملة لا نفس الجملة وهو الذي يقتضيه كلام الناظم في ءاخر الباب ونص عليه في غير هذا الكتاب وذهب قوم الى ان الناصب له نفس الجملة واختاره ابن عصفور ونسبه للمحققين ويصح تخريج كلامه هنا على المذهبين فلا اعتراض لانه يصح ان يقال انه فسر العامل لانه رفع ابهام نسبته الى معموله وانه فسر الجملة لانه رفع ابهام ما تضمنته من النسبة واما تمييز المفرد فانه رفع ابهام ما دل عليه من مقدار مساحي او كيلي او وزني ( كشبر ارضا وقفيز برا * ومنوين عسلا وتمرا )

---

( ١ ) تفسير المحشي رحمه الله الاهالة بالخوف هنا و بالفزع والخوف في سطر ١٦ مغاير لما ورد في القاموس من معنى هذه الكلمة بالمثل اولا في مادة ا ه ل وثانيا في مادة س ر ع فلتراجع . كذلك استعمال المحشي لفظة « لغامها » لما قيل انه كان يسيل من الشاة في الرواية الاولى ومن انف النعجة في الرواية الثانية مغاير ايضا لما في القاموس والصواب رغامها بالراء والغين المعجمة او رعامها بالعين المهملة لان اللغام زبد الجمل كما في القاموس فليراجع .

وناصب التمييز في هذا النوع مميزه بلا خلاف (وبعد ذي) المقدرات الثلاث (ونحوها) مما اجرته العرب مجراها في الافتقار الى مميز وهي الاوعية المراد بها المقدار كذنوب ماء وحب عسلا ونحي سمنا وراقود خلا وما حمل على ذلك من نحو لنا مثلها ابلا وغيرها شاء وما كان فرعا للتمييز نحو خاتم حديدا وباب ساجا وجبة خزا (اجرره اذا * اضفتها) اليه (كمد حنطة غذا) وشبر ارض ومنوا تمر وذنوب ماء وحب عسل وخاتم حديد وباب ساج * تنبيهان * الاول النصب في نحو ذنوب ماء وحب عسلا اولى من الجر لان النصب يدل على ان المتكلم اراد ان عنده ما يملأ الوعاء المذكور من الجنس المذكور واما الجر فيحتمل ان يكون مراده ذلك وان يكون مراده بيان ان عنده الوعاء الصالح لذلك * الثاني انما لم يذكر تمييز العدد مع تمييز هذه المقدرات لان له بابا يذكره فيه ولانفراد تمييزها باحكام منها جواز الوجهين المذكورين ، وتمييز العدد اما واجب النصب كعشرين درهما او واجب الجر بالاضافة كمائتي درهم ، ومنها جواز الجر بمن كما سياتي ، ومنها انه يميز تمييز العدد اذا وقعت هذه المقدرات تمييزا له نحو عشرين مدا برا وثلاثين رطلا عسلا واربعين شبرا ارضا (والنصب) للتمييز (بعد ما اضيف) من هذه المقدرات لغير التمييز (وجبا * ان كان) المضاف لا يصح اغناؤه عن المضاف اليه (مثل) « فلن يقبل من احدهم (ملء الارض ذهبا) » وما في السماء قدر راحة سحابا اذ لا يصح ملء ذهب ولا قدر سحاب فان صح اغناء المضاف عن المضاف اليه جاز نصب التمييز وجاز جره بالاضافة بعد حذف المضاف اليه نحو هو اشجع الناس رجلا وهو اشجع رجل * تنبيه * محل ما ذكره من وجوب نصب هذا التمييز هو اذا لم يرد جره بمن كما يذكره بعد وقد اعطى ذلك ايضا بالمثال (والفاعل المعنى انصبن) على التمييز (بافعلا * مفضلا) له على غيره والفاعل في المعنى هو السببي وعلامته ان يصلح للفاعلية عند جعل افعل فعلا (كانت اعلى منزلا) واكثر مالا اذ يصح ان يقال انت علا منزلك وكثر مالك اما ما ليس فاعلا في المعنى وهو ما افعل التفضيل بعضه وعلامته ان يصح ان يوضع موضع افعل بعض و يضاف الى جمع قائم مقامه نحو زيد افضل فقيه فانه يصح فيه ان يقال زيد بعض الفقهاء فهذا النوع يجب جره بالاضافة الا ان يكون افعل التفضيل مضافا الى غيره

وقد يظهر ترك العبارة على ظاهرها فليتامل (قوله وناصب التمييز في هذا النوع مميزه بلا خلاف) قيل لشبهه بضارب بين زيدا وقيل لحمله على افعل من وقد اطال في بيانهما المصرح (قوله كذنوب الخ) الذنوب بفتح الذال المعجمة الدلو الممتلئة او القريبة من الامتلاء والحب بالضم الجرة او الضخمة منها او الخشب الاربع توضع عليها الجرة ذات العروتين والنحي وعاء السمن وعليه المثل المشهور الاتي - اشغل من ذات النحيين - والراقود دن كبير يطلى داخله بالقار (قوله وهي الاوعية) يعني ان مراد المصنف بنحو المقدرات الثلاث التي اشار لها بان ذكر من كل منها مثالا الاوعية وما حمل عليها مما افهم مثلية او غيرية او فرعية للتمييز فتكون مندرجة تحت قول المصنف نحو فقول الشارح وهي الاوعية الى قوله اجرره تبيين لقول المصنف نحوه واما ان الاوعية وما الحق بها يجوز فيها كلها الجر او لا فقد اشار الى انه يمتنع فيما افهم المثلية والغيرية باسقاطه من بين امثلة ما يجوز جره المذكور بعد قول المصنف اجرره اذا اضفتها نعم كلام المصنف بمجرده ربما يوهم ان الجر يجري في سائر افراد قوله نحوه لكنه مندفع بان قوله اثره - والنصب بعد ما اضيف وجبا ... - يرفع ذلك لان لنا مثلها ابلا وغيرها شاء من افراد - ... ان كان مثل ملء الارض ذهبا - فمن قال على قول الشارح وبعد ذي المقدرات الثلاث المتبادر من المتن كون المشار اليه الامثلة المذكورة فالمراد بنحوها غيرها سواء كان مقدارا ام لا وقال على قوله من نحو لنا مثلها ابلا وغيرها شاء الظاهر ان هذين المثالين مما وجد فيه شرط النصب الاتي فذكرهما هنا ليس بظاهر لعدم تاتي الجر فقد خرج عن مذاق المصنف والشرح فليتامل (قوله لان له بابا الخ) هو مسلم الا انه لا ينبغي له ان ياتي حينئذ بقوله غير ذي العدد كما لا يخفى (قوله ومنها) اي من الاحكام التي انفرد بها تمييز هذه المقدرات انه اي تمييز هذه المقدرات يميز تمييز العدد اي يقع تمييزا لتمييز العدد فقوله يميز مضارع فاعله تمييز هذه المفردات ومفعوله تمييز العدد والضمير المجرور باللام في قوله تمييزا له يعود للعدد (قوله بعد ما اضيف) اي ولو معنوية غير ملحوظ فيها القانون الاصطلاحي ليدخل نحو الكوز ممتل ماء اذ هو في معنى ممتلي الاقطار فيندفع ما قال الدماميني تدبر لكن قال ابن هشام قلت قديما ينبغي ان قوله بعد ما اضيف محمول على ما هو اعم من الاضافة في اللفظ والتقدير ليدخل نحو ملآن ماء ثم رايت انه منتقض بمفهوم الشرط (قوله من هذه المقدرات) الاولى اسقاط هذا التقييد ليتم بيان الشرط بقوله فان صح اغناء المضاف عن المضاف اليه نحو هذا اشجع الناس الخ (قوله فتامله) انما امر بتامله للاشارة الى انه غير متعين لجواز اخذ الوجوب اضافيا بالنسبة للجر بالاضافة فلا ينافي الجر بمن تدبر (قوله فهذا النوع يجب جره بالاضافة) لانه لو نصب كان مفسرا للمخبر عنه الذي هو ذلك البعض

والبعض

والبعض لا يفسره الكل (قوله فينصب) اي لان التمييز حينئذ في المعنى موصوف اسم التفضيل فيصح ان يقع تفسيرا له (قوله واجرر بمن لفظا) اي التي التمييز على معناها كما يشعر به قوله بعده لانها فيه معنى ولا ينافي ذلك الخلاف الآتي فيها بالتبعيض والزيادة لانها كونها للبيان راي للمصنف ومن تبعه وقد استظهر الشاطبي هنا ايضا انها للبيان فافهم (قوله غير ذي العدد) اي الصريح لتخرج كم فانه يجوز جر تمييزها بمن (قوله فانهما وان كانا فاعلين معنى) اي لا صناعة اذ المعنى عظمت فارسا وعظمت جارا وهذان التركيبان نظيرا طاب زيد نفسا واشتعل الراس شيبا وقد علم ان اصلهما طابت نفس زيد واشتعل شيب الراس فيكون اصل ذلك عظمت فروسيتك وعظم جوارك فلذا لم يتعرض الا لتبيين الفعل الذي قد يخفى . ولا يلزم حينئذ ان يكون فاعلا صناعة لانه فرق بين كون الشيء في معنى الشيء وبين كون الشيء الشيء . وبتدبر ما ذكرنا يندفع ما للمصرح وما لبعض الناظرين (قوله ومن ذلك نعم رجلا زيد) الصواب انه تمييز عن الضمير المبهم المستتر تمييز مفرد لا نسبة صرح به الرضي والمرادي (قوله لما فيه من الاخلال بالاصل) يعني من غير موجب يقتضيه ولا يرد ان نائب الفاعل غير عما كان يستحقه من جواز تاخير عامله فقد وقع الاخلال بالاصل لان ذلك لموجب نيابته عن الفاعل الذي يتقدم عامله وجوبا . لا يقال هكذا التمييز لانه وان كان فاعلا لكنه في صورة الفضلة الجائز تاخر عاملها عليها فيكون ذلك موجب الاخلال بالاصل لانه يقال فرق بين كون الشيء نائبا عن الشيء في جميع ما له وكونه في مجرد صورته بالقوة والضعف فلذا كان الاول موجبا لذلك دون الثاني مع انه يمنعه من الايجاب ايضا ان الغرض من التمييز التفصيل بعد الاجمال الاوقع في النفس وبهذا يتقوى توجيه مذهب سيبويه فتامل (قوله وما كان نفسا بالفراق تطيب) قال الزجاج الرواية فما كان نفسي فلا شاهد فيه (قوله

فينصب نحو زيد اكرم الناس رجلا (وبعد كل ما اقتضى تعجبا * ميز كاكرم بابي بكر) رضي الله تعالى عنه (ابا) وما اكرمه ابا ولله دره فارسا وحسبك به كافلا وكفى بالله عالما - ويا جارتا ما انت جارة - (واجرر بمن) لفظا كل تمييز صالح لمباشرتها (ان شئت) لانها فيه معنى كما ان كل ظرف فيه معنى في وبعضه صالح لمباشرتها وكل تمييز فانه صالح لمباشرة من (غير ذي العدد * والفاعل) في (المعنى) المحول عن الفاعل في الصناعة (كطب نفسا تفد) اذ اصله لتطب نفسك فهذان لا يصلحان لمباشرتها فلا يقال عندي عشرون من عبد ولا طاب زيد من نفس ومنه نحو انت اعلى منزلا ويجوز فيما سواهما نحو عندي قفيز من بر وشبر من ارض ومنوان من عسل وما احسنه من رجل * تنبيهات * الاول كان ينبغي ان يستثني مع ما استثناه التمييز المحول عن المفعول نحو غرست الارض شجرا « وفجرنا الارض عيونا » وما احسن زيدا ادبا فانه يمتنع فيه الجر بمن * الثاني تقييد الفاعل في المعنى بكونه محولا عن الفاعل في الصناعة لاخراج نحو لله دره فارسا - وابرحت جارا - فانهما وان كانا فاعلين معنى اذ المعنى عظمت فارسا وعظمت جارا الا انهما غير محولين فيجوز دخول من عليهما ومن ذلك نعم رجلا زيد يجوز فيه نعم من رجل ومنه قوله - فنعم المرء من رجل تهامي - * الثالث اشار بقوله ان شئت الى ان ذلك جائز لا واجب * الرابع اختلف في معنى من هذه فقيل للتبعيض وقال الشلوبين يجوز ان تكون بعد المقادير وما اشبهها زائدة عند سيبويه كما زيدت في نحو ما جاءني من رجل قال الا ان المشهور من مذاهب النحاة ما عدا الاخفش انها لا تزاد الا في غير الايجاب قال في الارتشاف ويدل لذلك يعني الزيادة العطف بالنصب على موضعها قال الحطيئة

طافت امامة بالركبان آونة    يا حسنه من قوام ما ومنتقبا

بنصب منتقبا على محل قوام * الخامس اذا قلت عندي عشرون من الرجال لا يكون ذلك من جر تمييز العدد بمن بل هو تركيب آخر لان تمييز العدد شرطه الافراد وايضا فهو معرف . اهـ . (وعامل التمييز قدم مطلقا) اي ولو فعلا متصرفا وفاقا لسيبويه والفراء واكثر البصريين والكوفيين لان الغالب في التمييز المنصوب بفعل متصرف كونه فاعلا في الاصل وقد حول الاسناد عنه الى غيره لقصد المبالغة فلا يغير عما كان يستحقه من وجوب التاخير لما فيه من الاخلال بالاصل اما غير المتصرف فبالاجماع واما قوله - ونارنا لم ير نارا مثلها - فضرورة وقيل الرؤية قلبية ونارا مفعول ثان (والفعل ذو التصريف نزرا سبقا) هو مبني للمفعول ونزرا حال من الضمير المستتر فيه النائب عن الفاعل اي مجيء عامل التمييز الذي هو فعل متصرف مسبوقا بالتمييز نزر اي قليل من ذلك قوله - انفسا تطيب بنيل المنى وداعي المنون ينادي جهارا - وقوله - وما كان نفسا بالفراق تطيب - وقوله - ضيعت حزمي في ابعادي الاملا وما ارعويت وشيبا راسي اشتعلا - واجاز الكسائي والمازني والمبرد والجرمي القياس عليه محتجين بما ذكر وقياسا على غيره من الفضلات المنصوبة بفعل متصرف ووافقهم الناظم في غير هذا الكتاب * تنبيهان * الاول مما استدل به الناظم على الجواز قوله - رددت بمثل السيد نهد مقلص كميش اذا عطفاه ماء تحلبا - وقوله - اذا المرء عينا قر بالعيش مثريا ولم يعن بالاحسان كان مذمما - وهو سهو منه لان عطفاه والمرء

مرفوعان بمحذوف يفسره المذكور والناصب للتمييز هو المحذوف * الثاني اجمعوا على منع التقديم في نحو كفى بزيد رجلا لان كفى وان كان فعلا متصرفا إلّا انه في معنى غير المتصرف وهو فعل التعجب لان معناه ما اكفاه رجلا * خاتمة * يتفق الحال والتمييز في خمسة امور ويفترقان في سبعة امور . فاما امور الاتفاق فانهما اسمان نكرتان فضلتان منصوبتان رافعتان للابهام . واما امور الافتراق . فالاول ان الحال تجيء جملة وظرفا ومجرورا كما مر والتمييز لا يكون إلّا اسما . الثاني ان الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها كما عرفت في اول باب الحال ولا كذلك التمييز . الثالث ان الحال مبينة للهيئات والتمييز مبين للذوات . الرابع ان الحال تتعدد كما عرفت بخلاف التمييز . الخامس ان الحال تتقدم على عاملها اذا كان فعلا متصرفا او وصفا يشبهه ولا يجوز ذلك في التمييز على الصحيح . السادس ان حق الحال الاشتقاق وحق التمييز الجمود وقد يتعاكسان فتاتي الحال جامدة كهذا مالك ذهبا وياتي التمييز مشتقا نحو لله دره فارسا وقد مر . السابع الحال تاتي موكدة لعاملها بخلاف التمييز فاما قوله تعالى « ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا » فشهرا موكد لما فهم من ان عدة الشهور واما بالنسبة الى عامله وهو اثنا عشر فمبين واما اجازة المبرد ومن وافقه نعم الرجل رجلا زيد فمردودة واما قوله

تزود مثل زاد ابيك فينا فنعم الزاد زاد ابيك زادا

فالصحيح ان زادا معمول لتزود اما مفعول مطلق ان اريد به التزود او مفعول به ان اريد به الشيء الذي يتزود به من افعال البر وعليهما فمثل نعت له تقدم فصار حالا واما قوله

نعم الفتاة فتاة هند لو بذلت رد التحية نطقا او بايماء

ففتاة حال موكدة والله اعلم *

* ( حروف الجر ) *

وهي عشرون حرفا ( هاك حروف الجر وهي من ) و ( الى ) * و ( حتى ) و ( خلا ) و ( حاشا ) و ( عدا ) و ( في ) و ( عن ) و ( على ) * و ( مذ ) و ( منذ ) و ( رب ) و ( اللام ) و ( كي ) و ( واو وتا * والكاف والبا ولعل ومتى ) كلها مشتركة في جر الاسم على التفصيل الاتي وقد تقدم الكلام على خلا وحاشا وعدا في الاستثناء وقل من ذكر كي ولعل ومتى في حروف الجر لغرابة الجر بهن اما كي فتجر ثلاثة اشياء . الاول ما الاستفهامية المستفهم بها عن علة الشيء نحو كيمه بمعنى لمه . والثاني ما المصدرية مع صلتها كقوله - يراد الفتى كيما يضر وينفع - اي للضر والنفع قاله الاخفش وقيل ما كافة . الثالث ان المصدرية وصلتها نحو جئت كي اكرم زيدا اذا قدرت ان بعدها فان والفعل في تاويل مصدر مجرور بها ويدل على ان ان تضمر بعدها

لان عطفاه والمرء مرفوعان النخ ) لا يتوهم انه يرد عليه انهما مبتدءان لقول التسهيل وقد تغني ابتدائية اسم بعد اذا عن تقدير فعل فلا سهو لان كلام التسهيل صريح في عدم تعيينه ومعلوم ان الاحتمال مجرح في الشاهد فيلزم المصنف السهو عن هذا ولا معنى لتخليصه من سهو الى سهو ( قوله ان الحال قد يتوقف معنى النخ ) اي من غير عروض حصر اما معه فتوقف معنى الكلام عليه قدر مشترك بينه وبين الحال فتدبر ( قوله مبين للذوات ) كانه اندرج هنا على راي ابن الحاجب الذي اريناكه سابقا من ان التمييز دائما مبين للذوات ويحتمل انه حذف الواو ومعطوفها اي والنسب بقرينة ما تقدم له من التقسيم ويحتمل انه اراد بكونه مبينا للذوات الاخص عدم كونه مبينا للهيئات الاعم بقرينة المقابلة فتامل *

( حروف الجر )

قد يطلق الكوفيون عليها ايضا حروف الصفات وحروف الاضافة ووجه الاول انها تعمله كما تعمل النصب حروف النصب والجزم حروف الجزم او انها تجر معاني الافعال الى الاسماء * ووجه الثاني انها تحدث في مدخولها صفة من تبعيض ونحوه وكان في هذا رمزا الى عدم استقلال معانيها * ووجه الثالث انها تضيف اي تنسب معاني الافعال الى الاسماء او ان الاضافة الاصطلاحية تقدر ببعضها ومن هنا يظهر اصالة جر الحرف على جر الاضافة فلذا قدم هذا الباب على باب الاضافة ( قوله عشرون ) يشير الى ان الخبر في مثل هذا المقام محذوف يدل عليه ما بعده والمذكور بدل مفصل من مجمل بناءً على ما هو الحق من جواز حذف المبدل منه وقد خرج عليه ابن مالك قوله تعالى « ولا تقولوا لما تصف السنتكم الكذب » اي تصفه فالكذب بدل من الضمير المحذوف فيندفع الاشكال المشهور من غير احتياج الى اعتبار العطف قبل الاخبار وارتكابهم في اعراب الخبر حينئذ الوجوه الباردة فافهم ( قوله كلها مشتركة النخ ) تاكيد والجملة صفة لعشرون ( قوله وقد تقدم الكلام النخ ) اعتذار عن اسقاط الحروف الستة من بين سائر حروف الجر التي تعرض لتفصيل معانيها . وحاصله انه انما لم يفصل معاني خلا وحاشا وعدا هنا كما فصل معاني من وغيرها استغناءً بما قدمه في باب الاستثناء وانما لم يفصل معاني كي ولعل ومتى اشعارا بذلك بان الجر بها غريب ليس كالجر بما فصله ( قوله ما الاستفهامية ) لو حذف الاستفهامية ما ضره ( قوله ان المصدرية وصلتها ) انما عبر بذلك دون المصدر ايثارا لما هو حاصل الان حقيقة وظاهرا على ما يوول اليه الحال ليس إلّا وان كان الجر انما

يظهر

يظهر حقيقة فيه وكذا يقال في قوله بعده ان المصدرية وصلتها فافهم (قوله ولاولى ان تقدر كي مصدرية) اي في قولنا سابقا خرجت كي اكرم زيدا (قوله فالجر بها لغة عقيل الخ) هي حينئذ بمنزلة الحرف الزائد في عدم التعلق بشيء فما بعدها مبتدا وما بعده خبر على حد بحسبك درهم كما سينبه عليه الشارح في خاتمة هذا الباب (قوله اذا جعلت) اي كل واحدة منهما ولاظهر جعلتا (قوله وليس الجر في التعويض بالعوض) اي ليس الجر في مسائل تعويض حرف عن حرف كما في تعويض الهاء والهمزة عن حرف الجر بالعوض اي بالحرف المعوض بل الجر بالمحذوف وان كان لا يلفظ به خلافا للاخفش ومن وافقه وهذا آخر عبارة التسهيل هنا (قوله وليست بدلا من الواو) زعمه بعضهم فقال انها بدل من واو والله كالتاء ورد بانه لو كانت بدلا منها لفتحت كالتاء ولان لابدال التاء من الواو نظائر في غير القسم مطردة وشاذة وليس لابدال الميم من الواو إلّا موضع شاذ وهو فم على خلاف فيه (قوله ولا اصلها من) زعمه الزمخشري فانه قال انها من المستعملة في من ربي ورد بانها لو كانت اياها لاستعملت في النقص مع ما استعملت معه في التمام على الاشهر وهو الرب (قوله منذ ومذ وحتى الخ) المرتضى في هذا الاختصاص ما وجهه بعضهم من انه في الاولين بان الظاهر اظهر في الدلالة على الوقت المختصين به وفي الثالث بانه لجبر وهنه بنقصه عن الى حيث لم يجر غير الآخر والمختص به وفي الرابع بالفرار من اجتماع كافين في كك وحمل الباقي وفي الخامس بالاشعار بانحطاط رتبته عن اصله الذي هو الباء الغير المختصة وفي السادس باختصاصه بالمنكر الذي لا يكون إلّا ظاهرا وفي السابع بما تقدم في الخامس وفي الباقي بغرابة الجر به فاعطي الظاهر لكونه الاصل (قوله وقتا) مثله ما يستفهم به عنه ان استعمل ظرفا ككم ومتى على ما صرح به ابن عصفور (قوله خلق الله اياه) ايماء الى ان ان في المثال مفتوحة لا مكسورة (قوله في مجرورهما) اما في عاملهما فان يكون فعلا ماضيا وان يكون اما منفيا او فعلا متطاولا ولا نحو سرت مذ يوم الخميس (قوله ماضيا او حاضرا لا مستقبلا) بقي متصرفا لا نحو سحر مرادا به معين (قوله وبرب منكرا) اي في الكثير بدليل قوله - وما رووا الخ - تدبر ثم وجه هذا الاختصاص ان تمكن الدلالة بها على القلة والكثرة فان المعرفة توخذ قلتها او كثرتها منها

ظهورها في الضرورة كقوله

فقالت اكل الناس اصبحت مانحا  لسانك كيما ان تغر وتخدعا

ولاولى ان تقدر كي مصدرية فتقدر اللام قبلها بدليل كثرة ظهورها معها نحو «لكيلا تاسوا» واما لعل فالجر بها لغة عقيل ثابتة الاول ومحذوفته مفتوحة الآخر ومكسورته ومنه قوله

لعل الله فضلكم علينا  بشيء ان امكم شريم

وقوله - لعل ابي المغوار منك قريب - * واما متى فالجر بها لغة هذيل وهي بمعنى من الابتدائية سمع من كلامهم اخرجها متى كمه اي من كمه وقوله

شربن بماء البحر ثم ترفعت  متى لجج خضر لهن نئيج

واما الاربعة عشر الباقية فسياتي الكلام عليها * تنبيهان * الاول انما بدا بمن لانها اقوى حروف الجر ولذلك دخلت على ما لم يدخل عليه غيرها نحو من عندك * الثاني عد بعضهم من حروف الجر ها التنبيه وهمزة الاستفهام اذا جعلت عوضا من حرف الجر في القسم . قال في التسهيل وليس الجر في التعويض بالعوض خلافا للاخفش ومن وافقه وذهب الزجاج والرماني الى ان ايمن في القسم حرف جر وشذا في ذلك . وعد بعضهم منها الميم مثلثة في القسم نحو م الله وجعله في التسهيل بقية ايمن قال وليست بدلا من الواو ولا اصلها من خلافا لمن زعم ذلك وذكر الفراء ان لات قد تجر الزمان وقرئ «ولات حين مناص» وزعم الاخفش ان بله حرف جر بمعنى من والصحيح انها اسم وذهب سيبويه الى ان لولا حرف جر اذا وليها ضمير متصل نحو لولاي ولولاك ولولاه فالضمائر مجرورة بها عند سيبويه وزعم الاخفش انها في موضع رفع بالابتداء ووضع ضمير الجر موضع ضمير الرفع ولا عمل للولا فيها كما لا تعمل لولا في الظاهر وزعم المبرد ان هذا التركيب فاسد لم يرد من لسان العرب وهو محجوج بثبوت ذلك عنهم كقوله

اتطمع فينا من اراق دماءنا  ولولاك لم يعرض لاحسابنا حسن

وقوله

وكم موطن لولاي طحت كما هوى  باجرامه من قنة النيق منهوى

(بالظاهر اخصص منذ) و (مذ وحتى * والكاف والواو ورب والتا)

وكي ولعل ومتى وقد سبق الكلام على هذه الثلاثة وما عدا ذلك فيجر الظاهر والمضمر على ما سياتي بيانه (واخصص بمذ ومنذ وقتا) واما قولهم ما رايته منذ ان الله خلقه فتقديره منذ زمن ان الله خلقه اي منذ زمن خلق الله اياه * تنبيه * ويشترط في مجرورهما مع كونه وقتا ان يكون معينا لا مبهما ماضيا او حاضرا لا مستقبلا تقول ما رايته مذ يوم الجمعة او مذ يومنا ولا تقول مذ يوم ولا اراه مذ غد وكذا في منذ . اه . (و) اخصص (برب * منكرا) نحو رب رجل ولا يجوز رب الرجل (والتاء لله ورب) مضافا للكعبة او لياء المتكلم نحو «وتالله لاكيدن اصنامكم» وترب الكعبة وتربي لافعلن وندر تالرحمن وتحياتك (وما رووا من نحو ربه فتى) وقوله - وربه عطبا انقذت من عطبه - (نزر) اي قليل * تنبيه * يلزم هذا الضمير

المجرور بها الافراد والتذكير والتفسير بتمييز بعده مطابق للمعنى فيقال ربه رجلا وربه امراة قال الشاعر

ربه فتية دعوت الى ما  يورث المجد دائبا فاجابوا

وقد سبق التنبيه عليه في ءاخر باب الفاعل ( كذا كها ونحوه اتى ) اي قد جرت الكاف ضمير الغيبة قليلا كقوله - وام اوعال كها او اقربا - وقوله

ولا ترى بعلا ولا حلائلا  كه ولا كهن إلّا حاظلا

وهذا مختص بالضرورة * تنبيه * قوله ونحوه يحتمل ثلاثة اوجه . الاول ان يكون اشارة الى بقية ضمائر الغيبة المتصلة كما في قوله كه ولا كهن . الثاني ان يكون اشارة الى بقية الضمائر مطلقا وقد شذ دخول الكاف على ضمير المتكلم والمخاطب كقوله

- واذا الحرب شمرت لم تكن كي - وكقول الحسن - انا كك وانت كي - واما دخولها على ضمير الرفع نحو ما انا كهو وما انا كانت وما انت كانا وعلى ضمير النصب نحو ما انا كاياك وما انت كاياي فجعله في التسهيل اقل من دخولها على ضمير الغيبة المتصل قال المرادي وفيه نظر بل ان لم يكن اكثر فهو مساو . الثالث ان يكون اشارة الى بقية ما يختص بالظاهر اي ان بقية ما يختص بالظاهر دخوله على الضمير قليل كقوله

فلا والله لا يلفى انـاس  فتى حتاك يا ابن ابي زياد

وقوله

انت حتاك تقصد كل فج  ترجى منك انها لا تخيب

اه . وهذا شروع في ذكر معاني هذه الحروف ( بعض وبين وابتدي في الامكنة * بمن ) اي تاتي من لمعان وجملتها عشرة اقتصر منها هنا على الخمسة الاولى . الاول التبعيض نحو « حتى تنفقوا مما تحبون » وعلامتها ان يصح ان يخلفها بعض ولهذا قري بعض ما تحبون . الثاني بيان الجنس نحو « فاجتنبوا الرجس من الاوثان » وعلامتها ان يصح ان يخلفها اسم موصول . الثالث ابتداء الغاية في الامكنة باتفاق نحو « من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى » ( وقد تاتي لبدء ) الغاية في ( الازمنة ) ايضا خلافا لاكثر البصريين نحو « لمسجد اسس على التقوى من اول يوم » وقوله

- تخيرن من ازمان يوم حليمة  الى اليوم قد جربن كل التجارب - . الرابع التنصيص على العموم او تاكيد التنصيص عليه  والظاهر وهي الزائدة ولها شرطان ان يسبقها نفي او شبه نفي وهو النهي والاستفهام وان يكون مجرورها نكرة والى ذلك الاشارة بقوله

( قوله وقد شذ دخول الخ ) هو تبيين لصحة الاحتمال الثاني فان الواقع يساعده حيث كان شذوذ الكاف على الضميرين المذكورين ( قوله فجعله في التسهيل اقل الخ ) لا يخفى ان هذا الكلام في ما مرجعه السماع ومن ثمة رده الشيخ الاثير بما نقله المرادي من ان الذي في الواقع اما انه اكثر او مساو ( قوله بعض وبين الخ ) الامر هنا للاباحة والواو بمعنى او فهو قريب في المعنى من قولهم تزوج هندا او اختها ومن هنا فسره الشارح بقوله اي تاتي من الخ ثم تمام التفسير قوله اقتصر المصنف منها على خمسة لا انه مجرد قوله اي تاتي من لمعان وجملتها عشرة فكانه قال اي تجيء من لمعان خمسة حسبما اقتصر عليها هنا وهذا ظاهر وان خلط فيه بعض الناظرين واطال ( قوله وجملتها عشرة ) هذا قول الجمهور وإلّا فقد ذهب المبرد وابن السراج والسهيلي الى ان معناها الابتداء وسائر المعاني راجعة اليه وحينئذ فكان الاولى للمصنف تقديمه إلّا ان يكون قصد بذلك الرد على من ذكر على معنى ان الابتداء ليس له شرف على غيره من معاني من فضلا عن ان يكون سائرها يرجع اليه ( قوله وعلامتها ان يصح ان يخلفها بعض ) البعضية المعتبرة هنا بعضية اجزاء لا افراد نعم وقع في كلام جماعة منهم اطلاق البعضية في مقام الافراد والجزئيات وحينئذ فقد يجتمع فيها التبعيض والبيان فاعرفه ( قوله وعلامتها ان يصح ان يخلفها اسم موصول الخ ) هي علامة مطردة وليست منعكسة على ما هو الاصل في العلامات فلا يضره وجود من المبينة في « اساور من ذهب » مع انتفاء ذلك واما تعريفها والفرق بينها وبين التبعيضية بالمعنى الاشهر ففي كلام الرضي فانه قال وتعريف من البيانية ان يكون قبلها او بعدها مبهم يصلح ان يكون المجرور بمن تفسيرا له ويقع ذلك المجرور على ذلك المبهم كما يقال مثلا للرجس انه الاوثان والعشرون انها الدراهم وللضمير في قولك عز من قائل انه القائل بخلاف من التبعيضية فان المجرور بها لا يطلق على ما هو مذكور قبلها او بعدها لان ذلك الضمير بعض المجرور واسم الكل لا يطلق على البعض فاذا قلت عشرون من الدراهم فان اشرت بالدراهم الى معينة اكثر من عشرين فمن تبعيضية لان العشرين بعضها وان قصدت بالدراهم جنس الدراهم فهي بيانية لصحة اطلاق المجرور على العشرين ( قوله ابتداء الغاية ) غاية الشيء ما به ينتهي وهو ضد ذلك الشيء ثم اطلقت على ءاخر جزء الشيء لمجاورته ذلك الضد ثم اطلقت على المسافة بتمامها تسمية للكل باسم جزئه كذا اشير اليه في تحقيق كلام التلويح ولم يذكر الشارح لمن هذه علامة كما ذكر للتي قبلها . وقال الرضي تعرف من الابتدائية بان يحسن في مقابلتها الى او ما يفيد فائدتها نحو قولك اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ بالله التجئ اليه ( قوله ابتداء الغاية في الامكنة ) نص سيبويه على انها تكون للابتداء في غير زمان ومكان ومثله بقوله « انه من سليمان »

والظاهر من المصنف انه لم يتعرض له وقيل يمكن ان يكون ابتداء الغاية للمكان هو الاصل وما سواه راجع اليه بالمجاز وكانه جعل الاشخاص اماكن بالتاويل للملازمة الاماكن لهما اذ لا يقال من فلان الى فلان إلّا ولهما مكانان بينهما مسافة وقيل اريد بالمكان ما ليس بزمان فيتناول ما ليس واحدا منهما (قوله وزيد في نفي الخ) ليس المراد من بناء زيد للنائب انه مقصور على السماع وإلّا لما اتى بمثال مصنوع غير مسموع ـ وهو ما لباغ من مفر ـ (قوله ولا تكون هذه النكرة إلّا مبتدا الخ) هذا الشرط وهو ابتدائية النكرة او فاعليتها او مفعوليتها زاده صاحب المغني قال وقد اهمله اكثرهم فيلزم زيادتها في الخبر والتمييز والحال وزاد غيره رابعا وهو ان يقصد من النكرة العموم ليخرج ما زيد من قائم وما هذا من رجل وممن اعتنى به ابن ابي الربيع . واعلم انه بعد تحقق هذه الشروط فالمراد من الزيادة ان ما قبل الزائد يصل الى ما بعده بدونه لا انه لا يفيد معنى اصلا فلا تنافي بين قول الشارح زائدة وقوله التنصيص على العموم او تاكيد التنصيص عليه (قوله وذهب الكوفيون الى عدم اشتراط النفي او شبهه) مقتضى كلام السعد ان غيرهم يوافق في تمييز كم الخبرية اذا فصل بينها وبين مميزها فعل متعد وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك الفعل نحو قوله تعالى « كم تركوا من جنات » « وكم اهلكنا من قرية » (قوله وجعلوها زائدة الخ) اسناد الجعل لهم للتنبيه على نفيه عن غيرهم فانها عنده للتبعيض او للتبيين (قوله وجعل من ذلك قوله تعالى « يغفر لكم من ذنوبكم » الخ) اي وغيره يجعلها للتبعيض ولا ينافيه « ان الله يغفر الذنوب جميعا » اما ان خوطب باحدى الايتين غير من خوطب بالاخرى فظاهر واما ان كان عينه فلان الاية الاولى في معنى الموجبة الجزئية والثانية في معنى الموجبة الكلية ولا تناقض بين موجبتين (قوله ولا يجوز حتى نصفها) اورد عليه انه

(وزيد في نفي وشبهه فجر * نكرة) ولا تكون هذه النكرة إلّا مبتدا (كما لباغ من مفر) او فاعلا نحو لا يقم من احد او مفعولا به نحو « هل ترى من فطور » والتي لتنصيص العموم هي التي مع نكرة لا تختص بالنفي والتي لتاكيده هي التي مع نكرة تختص به كاحد ودَيَّار . وذهب الكوفيون الى عدم اشتراط النفي وشبهه وجعلوها زائدة في نحو قولهم قد كان من مطر . وذهب الاخفش الى عدم اشتراط الشرطين معا فاجاز زيادتها في الايجاب جارة لمعرفة وجعل من ذلك قوله تعالى « يغفر لكم من ذنوبكم » . الخامس ان تكون بمعنى بدل نحو « ارضيتم بالحياة الدنيا من الاخرة » وقوله

اخذوا المخاض من الفصيل غلبة ظلما ويكتب للامير افيلا

السادس الظرفية نحو « ماذا خلقوا من الارض » « اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة » . السابع التعليل نحو « مما خطاياهم اغرقوا » وقوله ـ يغضي حياء ويغضى من مهابته ـ . الثامن موافقة عن نحو « يا ويلنا قد كنا في غفلة من هذا » . التاسع موافقة الباء نحو « ينظرون من طرف خفي » العاشر موافقة على نحو « ونصرناه من القوم الذين كذبوا » (للانتها حتى ولام والى) اي تكون هذه الثلاثة لانتهاء الغاية في الزمان والمكان والى امكن في ذلك من حتى لانك تقول سرت البارحة الى نصفها ولا يجوز حتى نصفها لان مجرور حتى يلزم ان يكون ءاخرا او متصلا بالاخر نحو اكلت السمكة حتى راسها ونحو « سلام هي حتى مطلع الفجر » . واستعمال اللام للانتهاء قليل نحو « كل يجري لاجل مسمى » وسياتي الكلام على بقية معانيها في هذا الباب وعلى بقية احكام حتى في باب اعراب الفعل * واما الى فلها ثمانية معان . الاول انتهاء الغاية مطلقا كما تقدم . الثاني المصاحبة نحو « ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم » . الثالث التبيين وهي المبينة لفاعلية مجرورها بعد ما يفيد حبا او بغضا من فعل تعجب او اسم تفضيل نحو « رب السجن احب الي » . الرابع موافقة اللام نحو « والامر اليك » وقيل لانتهاء الغاية اي منته اليك . الخامس موافقة في نحو « ليجمعنكم الى يوم القيامة » وقوله ـ فلا تتركني بالوعيد كانني الى الناس مطلي به القار اجرب ـ . السادس موافقة من كقوله ـ تقول وقد عاليت بالكور فوقها ايسقى فلا يروى الي ابن احمرا ـ . السابع موافقة عند كقوله ـ ام لا سبيل الى الشباب وذكره اشهى الي من الرحيق السلسل ـ . الثامن التوكيد وهي الزائدة اثبت ذلك الفراء مستدلا بقراءة بعضهم « افئدة من الناس تهوى اليهم » بفتح الواو وخرجت على تضمين تهوى معنى تميل * تنبيه * ان دلت قرينة على دخول ما بعد الى وحتى نحو قرات القرءان من اوله الى ءاخره ونحو قوله ـ القى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعله القاها ـ او على عدم دخوله نحو « ثم اتموا الصيام الى الليل » ونحو قوله ـ سقى الحيا الارض حتى امكن عزيت: لهم فلا زال عنها الخير مجدودا ـ عمل بها وإلّا فالصحيح في حتى الدخول وفي الى عدمه مطلقا حملا على الغالب فيهما عند القرينة . وزعم الشيخ شهاب الدين القرافي انه لا خلاف في وجوب دخول ما بعد حتى وليس كما ذكر بل الخلاف مشهور وانما الاتفاق في حتى العاطفة لا الخافضة والفرق ان العاطفة بمنزلة الواو . اه . (ومن وباء يفهمان بدلا) اي تاتي من والباء بمعنى بدل اما من فقد سبق بيان ذلك

فيها واما الباء فسيأتي الكلام عليها قريبا ان شاء الله تعالى ( واللام للملك وشبهه وفي * تعدية ايضا وتعليل قفي - وزيد ) اي تأتي اللام الجارة لمعان جملتها احد وعشرون معنى الاول انتهاء الغاية وقد مر . الثاني الملك نحو المال لزيد . الثالث شبه الملك نحو الجل للدابة ويعبر عنها بلام الاستحقاق ايضا لكنه غاير بينهما في التسهيل وجعلها في شرحه الواقعة بين معنى وذات نحو الحمد لله و « ويل للمطففين » وقد يعبر عن الثالث بلام الاختصاص . الرابع التعدية ومثل له في شرح الكافية بقوله تعالى « فهب لي من لدنك وليا » لكنه قال في شرح التسهيل ان هذه اللام لشبه التمليك قال في المغني والاولى عندي ان يمثل للتعدية بما اضرب زيدا لعمرو وما احبه لبكر . الخامس التعليل نحو « لتحكم بين الناس » وقوله - واني لتعروني لذكراك هزة - . السادس الزائدة وهي اما لمجرد التوكيد كقوله - وملكت ما بين العراق ويثرب ملكا اجار لمسلم ومعاهد - واما لتقوية عامل ضعف بالتاخير او بكونه فرعا عن غيره نحو « الذين هم لربهم يرهبون » « ان كنتم للرؤيا تعبرون » ونحو « مصدقا لما معهم » « فعال لما يريد » هذا ما ذكره الناظم في هذا الكتاب . السابع التمليك نحو وهبت لزيد دينارا . الثامن شبه التمليك نحو « جعل لكم من انفسكم ازواجا » . التاسع النسب نحو لزيد اب ولعمرو عم . العاشر القسم والتعجب معا كقوله - لله يبقى على الايام ذو حيد - ونحو - لله لا يوخر الاجل - وتختص باسم الله تعالى . الحادي عشر التعجب المجرد عن القسم وتستعمل في النداء كقولهم يا للماء والعشب اذا تعجبوا من كثرتهما وقوله - فيا لك من ليل كان نجومه بكل مغار الفتل شدت بيذبل - وفي غيره كقولهم لله دره فارسا ولله انت وقوله - شباب وشيب وافتقار وثروة فلله هذا الدهر كيف ترددا - . الثاني عشر الصيرورة نحو « فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا » وتسمى لام العاقبة ولام المآل . الثالث عشر التبليغ وهي الجارة لاسم السامع نحو قلت له كذا وجعله الشارح مثالا لام التعدية . الرابع عشر التبيين على ما سبق في الى . الخامس عشر موافقة على في الاستعلاء الحقيقي نحو « ويخرون للاذقان » وقوله - فخر صريعا لليدين وللفم - والمجازي نحو « وان اسأتم فلها » - واشترطي لهم الولاء - وانكره النحاس . السادس عشر موافقة بعد نحو « اقم الصلاة لدلوك الشمس » . السابع عشر موافقة عند نحو كتبته لخمس خلون وجعل منه ابن جني قراءة الجحدري « بل كذبوا بالحق لما جاءهم » بكسر اللام وتخفيف الميم الثامن عشر موافقة في نحو « ونضع الموازين القسط ليوم القيامة » « لا يجليها لوقتها الا هو » وقولهم مضى لسبيله . التاسع عشر موافقة من كقوله - لنا الفضل في الدنيا وانفك راغم ونحن لكم يوم القيامة افضل - . المتمم عشرين موافقة عن نحو « قالت اخراهم لاولاهم ربنا هؤلاء اضلونا » وقوله - كضرائر الحسناء قلن لوجهها حسدا وبغضا انه لدميم - . الحادي والعشرون موافقة مع كقوله - فلما تفرقنا كأني ومالكا لطول اجتماع لم نبت ليلة معا - ( والظرفية استبن بيا * وفي

يصح سرت حتى ادخلها ولا يصح بالى فليست الى امكن من حتى . واجيب بانه يلتزم ان ما انفردت به الى اكثر مما انفردت به حتى . ولا يخفى عليك انه لا ينفع في ابطال ما ذكره من نقض العلة فان غرضه انكم جعلتم العلة جر الى لما لا تجره حتى مع انه كذلك تجر حتى ما لا تجره الى ولا تثبت الامكنية المقتضية للمشاركة والزيادة الا لو كان كل ما تجره حتى تجره الى ثم تزيد الى مع ان ذلك الملتزم لا دليل عليه بوجه . نعم يجاب بان المراد ان الى تجر الغاية وهي نصف او آخر او قريب منه واما حتى فلا تجر الغاية الا وهي آخر او قريب منه ومثال السائل لا يخرج عن واحد منهما وما يجر الغاية في ثلاثة انواع امكن مما يجرها في نوعين فقط يشير لما قلنا قول الشارح في ذلك لكن للخصم ان يقول نقلب الدليل ما لا يجر الا الاخر او ما اتصل به امكن اي اشد ارتباطا بالانتهاء من حيث هو انتهاء بخلاف ما قد يجر النصف ولعله لما ذكرنا ايضا قال في التسهيل ولا يلزم كونه آخر جزء او ملاقيا آخر جزء خلافا لزاعم ذلك وبين في شرحه ان الزاعم الزمخشري ورد عليه بقول القائل عينت ليلة فما زلت حتى نصفها راجيا فعدت يئوسا

اذ التقدير فما زلت راجيا لها الليلة حتى نصفها ( قوله التعدية ) اي المحضة فلا يرد انها في بقية المعاني للتعدية ايضا الا ان الشاطبي قال لم يذكرها احد من المتقدمين فيما اعلم ( قوله ان هذه اللام لشبه التمليك ) اي لا للتمليك حقيقة لكون مدخولها ليس مما يملك ولذا كانت له في وهبت لزيد دينارا على ما سيأتي ( قوله واما لتقوية عامل ) شرط له ان يكون العامل لا يتعدى لاكثر من واحد وان يكون المعمول مفعولا به ( قوله يا للماء والعشب ) جوز فيه فتح اللام وكسرها على ان مدخولها مستغاث مجازا او مستغاث من اجله والمستغاث محذوف

محذوف اي يقوم ولاظهر الثاني (قوله وقد يبينان السببا) قيل اتيانه بقد يقتضي ان السببية في الباء وفي قليلة وهو مسلم في في واما الباء فالسببية فيها معنى كثير شهير لا يوصف بالقلة . واعلم ان جمع المصنف بين السببية والاستعانة هو ما للجمهور وقد اقتصر في بعض تآليفه على الاستعانة وفي بعضها على السببية قال الشيخ الاثير واصحابنا فرقوا بين باء السببية وباء الاستعانة فقالوا باء السببية هي التي تدخل على سبب الفعل نحو مات زيد بالجوع وباء الاستعانة هي التي تدخل على الاسم المتوسط بين الفعل ومفعوله الذي هو آلة نحو كتبت بالقلم اذ لا يصح جعل القلم سببا للكتابة بل السبب غير هذا (قوله الاستعلاء) هذا اقتضى ان الاستعلاء معنى حقيقي لفي فلا معنى حينئذ لتقرير الاستعارة نعم من يقول انه ليس معنى حقيقيا امكنه ذلك ومن هنا قال صاحب التصريح انها ليست بمعنى على اي ليست موضوعة له ولكن شبه المطلوب الخ فتدبر فقد غلط فيه (قوله اجاز ذلك المصنف) هذا ظاهر في ان المصنف لم يعينه في المقيس ولا في المقيس عليه فلا يرد ان يقال ان المقيس عليه لا تتعين زيادة الباء فيه لجواز ان تكون من استفهامية لا موصولة وان الكلام تم بقوله فانظر ثم ابتدا مستفهما بقوله بمن تثق مع ان الذوق السليم يابى حمل البيت إلّا على ما فهم المصنف فتثبت (قوله الرابع التعليل) ذكر الشيخ الاثير انه هو ما قبله اذ العلة والسبب واحد وقال الحافظ السيوطي انه الحق لكن قال تاج الدين السبكي في الاشباه والنظائر ان الفرق بينهما ثابت لغة وشرعا ونحوا قال اللغويون السبب كل شي يتوصل به الى غيره ومن ثم سموا الحبل سببا وذكروا ان العلة المرض وكلمات يدور معناها امر يكون عنه امر آخر وذكر النحاة ان اللام للتعليل ولم يقولوا للسبب . وقال اكثرهم الباء للسبب ولم يقولوا للتعليل . وذكر ابن مالك السبب والتعليل وهذا تصريح بانهما غيران وذكروا ايضا الاستعانة وهي غيرهما . والحاصل ان الباء الداخلة على الاسم الذي لوجوده اثر في وجود متعلقها ان صح نسبة العامل الى مصحوبها مجازا فباء الاستعانة نحو كتبت بالقلم وتعرف بانها الداخلة على اسماء الالات وإلّا فان كان المتعلق انما وجد لاجل مجرورها فباء العلة نحو فبظلم الا ترى ان وجود التحريم ليس إلّا لوجود الظلم وتعرف بانها الصالحة غالبا لحلول اللام محلها وان لم يكن المتعلق كذلك فباء السببية نحو « فاخرج به من الثمرات رزقا لكم » الا ترى ان اخراج الثمرات مسبب عن وجود الماء ولم يكن الماء لاجل ذلك بل لاجل مصلحة العباد وبهذا التقسيم علمت ان باء الاستعانة لا تصح في الافعال المنسوبة الى الله تعالى وقال اهل الشرع السبب ما يحصل الشي عنده لا به والعلة ما يحصل به وانشد السمعاني على ذلك

الم تر ان الشي للشي علة يكون بها كالنار تقدح بالزند

وقد يبينان السببا بالبا استعن وعد عوض الصق * ومثل مع ومن وعن بها انطق ) اي تاتي كل واحدة من الباء وفي لمعان اما في فلها عشرة معان ذكر منها هنا معنيين الاول الظرفية حقيقة ومجازا نحو زيد في المسجد ونحو « ولكم في القصاص حياة » . الثاني السببية نحو « لمسكم فيما اخذتم » وفي الحديث - دخلت امراة النار في هرة حبستها - وتسمى التعليلية ايضا . الثالث المصاحبة نحو « قال ادخلوا في امم » . الرابع الاستعلاء نحو « لاصلبنكم في جذوع النخل » وقوله - بطل كان ثيابه في سرحة - . الخامس المقايسة نحو « فما متاع الحياة الدنيا في الاخرة إلّا قليل » . السادس موافقة الى نحو « فردوا ايديهم في افواههم » . السابع موافقة من كقوله

الا عم صباحا ايها الطلل البالي

وهل يعمن من كان في العصر الخالي

وهل يعمن من كان احدث عهده

ثلاثين شهرا في ثلاثة احوال

اي من ثلاثة احوال . الثامن موافقة الباء كقوله

ويركب يوم الروع منا فوارس

بصيرون في طعن الاباهر والكلا

التاسع التعويض وهي الزائدة عوضا من اخرى محذوفة كقولك ضربت فيمن رغبت تريد ضربت من رغبت فيه اجاز ذلك الناظم قياسا على قوله

ولا يواتيك فيما ناب من حدث

إلّا اخو ثقة فانظر بمن تثق

اي فانظر من تثق به . العاشر التوكيد وهي الزائدة لغير تعويض اجاز ذلك الفارسي في الضرورة كقوله

انا ابو سعد اذا الليل دجا يخال في سواده يرندجا

واجازه بعضهم في قوله تعالى « وقال اركبوا فيها باسم الله » * واما الباء فلها خمسة عشر معنى ذكر منها عشرة الاول البدل نحو ما يسرني بها حمر النعم وقوله

فليت لي بهم قوما اذا ركبوا شنوا الاغارة فرسانا وركبانا

الثاني الظرفية نحو « ولقد نصركم الله ببدر » « نجيناهم بسحر » . الثالث السببية نحو « فكلا اخذنا بذنبه » الرابع التعليل نحو « فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات احلت لهم » . الخامس الاستعانة نحو كتبت بالقلم . السادس التعدية وتسمى باء النقل وهي المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولا

والمعلول يتاثر عن علته بلا واسطة ولا يشترط ان يتوقف الحكم على وجوده والسبب انما يفضي الى الحكم بواسطة او بوسائط ولذلك يتراخى الحكم عنه حتى توجد الشرائط وتنتفي الموانع واما العلة فلا يتراخى الحكم عنها اذ لا شرط لها بل متى وجدت اوجبت معلولها وحكاه امام الحرمين والآمدي وغيرهما ووجهوه بدلائل كثيرة وهو وان كان في العلة العقلية فالشرعية مثلها إلّا في عدم الايجاب بنفسها ومعنى ايجاب العلة عند مانع الايجاب للعلة تلازم العلة والمعلول واستحالة ثبوت احدهما دون الآخر كما قاله الامام في الشامل وقد اشار الى الفرق بين العلة والسبب الغزالي فقال الفعل الذي له مدخل في الذهوب ولا يوثر فيه فهو الشرط وان اثر فيه وحصله فالعلة والجزاء وان لم يوثر في الذهوب ولكنه اثر في حصوله فالسبب . اه . (قوله واكثر ما تعدي الفعل القاصر) الفعل مرفوع على انه خبر اكثر او بالعكس وعائد ما محذوف على ما هو الاكثر اي واكثر الافعال التي تعديها الفعل القاصر والكلام جواب سوال نشا مما قبله تقديره قد ذكرتم انها تعاقب الهمزة في تصيير الفاعل مفعولا وذلك يتاتى في الافعال القاصرة والافعال المتعدية فاي الاكثر منهما في كونها تعديه . فاجاب بان اكثر ما تعديه الفعل القاصر وهذا كلام لا يرتاب في حسنه ولا يسوغ ان تجعل ما مصدرية والفعل مفعول تعدي والخبر محذوف اي ثابت لكونه يصير الكلام حينئذ حديثا عن الاكثر من افراد تعديتها للفعل القاصر هل هو ثابت ام لا وربما دل على ان الاقل من افراد تلك التعدية غير ثابت كما تراه من قولك اكثر عبيدي عند الملك وكل ذلك غير مستقيم في نفسه ولا ملتئم مع ما قبله ومع ذلك فقد زعم الناظرون تعيينه او رجحانه فتدبر (قوله السابع التعويض) عبر عنه في التسهيل بالمقابلة كابن الحاجب وقال الشيخ الاثير الطاهر انه داخل في البدل ولكن الحق الفرق بان باء العوض تدخل على الاثمان والاعواض بخلاف باء البدل وفي حاشية المطول السلكوتية ان الباء في قوله

وتظن سلمى انني ابغي بها ... بدلا اراها في الضلال تهيم

للمقابلة لا للبدل وهو ظاهر (قوله وفيه نظر) وجهه ان تروق في البيت انما هو بمعنى تعلو لا

بمعنى

واكثر ما تعدي الفعل القاصر نحو ذهبت بزيد بمعنى اذهبته ومنه « ذهب الله بنورهم » وقري اذهب الله نورهم . السابع التعويض نحو بعث هذا بالف وتسمى باء المقابلة ايضا . الثامن الالصاق حقيقة ومجازا نحو امسكت بزيد ونحو مررت به وهذا المعنى لا يفارقها ولهذا اقتصر عليه سيبويه . التاسع المصاحبة نحو « اهبط بسلام » اي معه . العاشر التبعيض نحو « عينا يشرب بها عباد الله » وقوله

شربن بماء البحر ثم ترفعت
متى لجج خضر لهن نئيج

الحادي عشر المجاوزة كعن نحو « فاسال به خبيرا » بدليل « يسالون عن انبائكم » والى هذه الثلاثة الاشارة بقوله - ... ومثل مع ومن وعن بها انطق - هذا ما ذكره في هذا الكتاب . الثاني عشر موافقة على نحو « من ان تامنه بقنطار » بدليل « هل آمنكم عليه إلّا كما امنتكم على اخيه من قبل » . الثالث عشر القسم وهي اصل حروفه ولذلك خصت بذكر الفعل معها نحو اقسم بالله والدخول على الضمير نحو بك لافعلن . الرابع عشر موافقة الى نحو « وقد احسن بي » اي الي وقيل ضمن احسن معنى لطف . الخامس عشر التوكيد وهي الزائدة نحو « كفى بالله شهيدا » « ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة » بحسبك درهم ليس زيد بقائم (على للاستعلا ومعنى في وعن) اي تجيء على الحرفية لمعان عشرة ذكر منها هنا ثلاثة . الاول الاستعلاء وهو الاصل فيها ويكون حقيقة ومجازا نحو « وعليها وعلى الفلك تحملون » ونحو « فضلنا بعضهم على بعض » . الثاني الظرفية كفي نحو « على حين غفلة » . الثالث المجاوزة كعن كقوله اذا رضيت علي بنو قشير . الرابع التعليل كاللام نحو « ولتكبروا الله على ما هداكم » وقوله - علام تقول الرمح يثقل عاتقي - . الخامس المصاحبة كمع نحو « وآتى المال على حبه » « وان ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم » . السادس موافقة من نحو « اذا اكتالوا على الناس يستوفون » . السابع موافقة الباء نحو « حقيق علي ان لا اقول » وقد قرا أُبَيٌّ بالباء . الثامن الزيادة للتعويض من اخرى محذوفة كقوله - ان الكريم وابيك يعتمل ان لم يجد يوما على من يتكل - اي من يتكل عليه . التاسع الزيادة لغير تعويض وهو قليل كقوله - ابى الله إلّا ان سرحة مالك على كل افنان العضاه تروق - وفيه نظر . العاشر الاستدراك والاضراب كقوله - بكل تداوينا فلم يشف ما بنا على ان قرب الدار خير من البعد - على ان قرب الدار ليس بنافع . اذا كان من تهواه ليس بذي ود - (بعن تجاوزا عنى من قد فطن - وقد تجي) عن (موضع بعد و) موضع (على * كما على موضع عن قد جعلا) كما رايت وجملة معاني عن عشرة ايضا اقتصر منها الناظم على هذه الثلاثة . - الاول المجاوزة وهي الاصل فيها ولم يذكر البصريون سواه نحو سافرت عن البلد ورغبت عن كذا . الثاني البعدية وهو المشار اليه بقوله - وقد تجي موضع بعد ... - نحو « عما قليل ليصبحن نادمين » « لتركبن طبقا عن طبق » اي حالا بعد حال . الثالث الاستعلاء كعلى نحو « فانما يبخل عن نفسه »

بمعنى تعجب سواء كانت السرحة والافنان على حقيقتهما من الشجرة والاغصان او كانت السرحة كناية عن امراة مالك والافنان عن نسوة غيرها فافهم (قوله يستعملان ايضا اسمين وحرفين) لا يخرج عنهما ما رايته مذ او منذ ان الله خلقني لانه على احتمال ان يكون المصدر في محل جر بهما فهما داخلان في الثاني والَّا ففي الاول وهذا مراد بعض الناظرين هنا (قوله وهما حينئذ مبتدآن) هذا على القول بانهما معرفتان بمعنى المدة ظاهر اما على القول بتنكيرهما فقيل مسوغ الابتداء التعريف المعنوي لان مذ يوم الجمعة في معنى مدة عدم الروية يوم الجمعة (قوله والتقدير امد الخ) انما قدر في الاول امد وفي الثاني اول الخ لما قال في المغني ان كان الزمان حاضرا او معدودا فمعناهما الامد وان كان ماضيا فمعناهما اول المدة فليس كلام الشارح مخالفا له كما قيل الَّا ان يريد من المخالفة مجرد ان الشارح لم يصرح في الثاني مع اول بالمدة (قوله وقد اشعر بذلك الخ) اي بكونهما مبتداين وما بعدهما خبر ولا يندرج في المشار اليه وجوب تاخير الخبر المعلل باجراء المرفوع مجرى المجرور كما لا يخفى ووجه الاشعار انهما اذا كانا اسمين وما بعدهما مرفوع بهما تعين انهما مبتدآن وما بعدهما خبر لقوله سابقا ــ ... كذاك رفع خبر بالمبتدا (قوله وقيل بالعكس) رده ابن الحاجب وجعله وهما بان

لاه ابن عمك لا افضلت في حسب
عني ولا انت دياني فتخزوني

الرابع التعليل نحو « وما نحن بتاركي آلهتنا عن قولك » « وما كان استغفار ابراهيم لابيه الَّا عن موعدة وعدها اياه » الخامس الظرفية كقوله

وآس سراة الحي حيث لقيتهم
ولا تك عن حمل الرباعة وانيا

السادس موافقة من نحو « وهو الذي يقبل التوبة عن عباده » « اولئك الذين يتقبل عنهم احسن ما عملوا » . السابع موافقة الباء نحو « وما ينطق عن الهوى » والظاهر انها على حقيقتها وان المعنى وما يصدر قوله عن الهوى . الثامن الاستعانة قاله الناظم ومثل له بنحو رميت عن القوس لانهم يقولون رميت بالقوس وفيه رد على الحريري في انكاره ان يقال ذلك الَّا اذا كانت القوس هي المرمية . التاسع البدل نحو « واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا » وفي الحديث ــ صومي عن امك ــ . العاشر الزيادة للتعويض من اخرى محذوفة كقوله ــ اتجزع ان نفس اتاها حمامها فهلا التي عن بين جنبيك تدفع ــ (شبه بكاف وبها التعليل قد * يعنى وزائدا لتوكيد ورد) اي تجيء الكاف لمعان وجملتها اربعة اقتصر منها في النظم على ثلاثة . الاول التشبيه وهو الاصل فيها نحو زيد كالاسد . الثاني التعليل نحو « واذكروه كما هداكم » اي لهدايته اياكم وعبارته هنا وفي التسهيل تقتضي ان ذلك قليل لكنه قال في شرح الكافية ودلالتها على التعليل كثيرة . الثالث التوكيد وهي الزائدة نحو « ليس كمثله شيء » اي ليس شيء مثله وقوله ــ لواحق الاقراب فيها كالمقق ــ اي فيها المقق اي الطول . الرابع الاستعلاء قيل لبعضهم كيف اصبحت قال كخير اي على خير وهو قليل اشار الى ذلك في التسهيل بقوله وقد توافق على (واستعمل) اسما) الكاف) بمعنى مثل كما في قوله ــ يضحكن عن كالبرد المنهم ــ اي عن مثل البرد وقوله ــ بكاللقوة الشغواء جلت فلم اكن لاولع الَّا بالكمي المقنع ــ وهو مخصوص عند سيبويه والمحققين بالضرورة واجازه كثيرون منهم الفارسي والناظم في الاختيار (وكذا عن وعلى) استعملا اسمين الاول بمعنى جانب والثاني بمعنى فوق (من اجل ذا عليهما من دخلا) في قوله ــ ولقد اراني للرماح دريئة من عن يميني تارة وامامي ــ وكقوله ــ غدت من عليه بعد ما تم ظموها تصل وعن قيض بزيزاء مجهل ــ (ومذ ومنذ) يستعملان ايضا اسمين وحرفين فهما (اسمان حيث رفعا) اسما مفردا (او اوليا) جملة كما اذا اوليا (الفعل) مع فاعله وهو الغالب ولهذا اقتصر على ذكره او المبتدا مع خبره فالاول نحو ما رايته مذ يومان او منذ يوم الجمعة وهما حينئذ مبتدآن وما بعدهما خبر والتقدير امد انقطاع الروية يومان واول انقطاع الروية يوم الجمعة وقد اشعر بذلك قوله حيث رفعا وقيل بالعكس والمعنى بيني وبين الروية يومان وقيل ظرفان وما بعدهما فاعل بفعل محذوف اي مذ كان او مذ مضى يومان واليه ذهب اكثر الكوفيين واختاره السهيلي والناظم في التسهيل والثاني (كجئت مذ دعا) وقوله ــ ما زال مذ عقدت يداه ازاره ــ وكقوله ــ وما زلت ابغي الخير مذ انا يافع ــ والمشهور انهما حينئذ ظرفان مضافان الى الجملة وقيل الى زمن مضاف الى الجملة وقيل مبتدآن فيجب تقدير زمان مضاف الى الجملة يكون هو الخبر (وان يجرا) فهما حرفا جر ثم ان كان ذلك (في مضي فكمن * هما) في المعنى نحو ما رايته مذ يوم الجمعة ومنذ يوم الجمعة اي من يوم الجمعة (وفي الحضور معنى في استبن) بهما نحو ما رايته مذ يومنا او منذ يومنا اي في يومنا هذا مع المعرفة كما رايت فان كان المجرور بهما نكرة كانا بمعنى من والى معا كما في المعدود نحو ما رايته مذ او منذ يومين وكونهما اذا جرا حرفي جر هو ما ذهب اليه الاكثرون وقيل هما ظرفان منصوبان بالفعل قبلهما * تنبيهات * الاول اكثر العرب على وجوب جرهما للحاضر وعلى ترجيح جر منذ للماضي على رفعه كقوله ــ وربع عفت آثاره منذ ازمان ــ وعلى ترجيح رفع مذ للماضي على جره فمن القليل فيها قوله ــ لمن الديار بقنة الحجر : اقوين مذ حجج ومذ دهر ــ * الثاني اصل مذ منذ بدليل رجوعهم الى ضم الذال من مذ عند ملاقاة الساكن نحو مذ اليوم

ولولا ان لاصل الضم لكسروا ولان بعضهم
يقول مذ زمن طويل فيضم مع عدم الساكن
وقال ابن ملكون هما اصلان لانه لا يتصرف
في الحرف وشبهه ويرده تخفيفهم ان وكان
ولكن ورب وقـال المالقي اذا كانت مذ
اسما فاصلها منذ او حرفا فهي اصل *
الثالث بقي من الحروف رب وهي للتكثير
كثيرا وللتقليل قليلا فالاول كقوله صلى الله
عليه وسلم - يا رب كاسية في الدنيـا
عارية يوم القيامة - وقول بعض العرب
عند انقضاء رمضان يا رب صائمه لن
يصومه وقائمه لن يقومه . والثاني كقوله
الا رب مولود وليس له اب
وذي ولد لم يلده ابوان . اهـ .

( وبعد من وعن وباء زيد ما
فلم يعق عن عمل قد علما )

لعدم ازالتها الاختصاص نحو « مما خطاياهم اغرقوا » « عما قليل » « فبما رحمة من الله » ( وزيد بعد رب والكاف فكف ) عن الجر غالبا وحينئذ يدخلان على الجمل كقوله - ربما الجامل الموبل فيهم وعناجيج بينهن المهار - وكقوله - كما الحبطات شر بني تميم - ( وقد تليهما وجر لم يكف ) كقوله - ربما ضربة بسيف صقيل بين بصرى وطعنة نجلاء - وكقوله - وننصر مولانا ونعلم انه كما الناس مجروم عليه وجارم - * تنبيـه * الغالب على رب المكفوفة بما ان تدخل على فعل ماض كقوله - ربما اوفيت في علم - وقد تدخل على مضارع نزل منزلته لتحقق وقوعه نحو « ربما يود الذين كفروا » وندر دخولها على الجملة الاسمية كقوله - ربما الجامل الموبل فيهم - حتى قال الفارسي يجب ان تقدر ما اسما مجرورا بمعنى شيء والجامل خبر الضمير محذوف والجملة صفة ما اي رب شيء هو الجامل الموبل ( وحذفت رب ) لفظا ( فجرت ) منوية ( بعد بل * والفا ) لكن على قلة كقوله - بل بلد ملء الفجاج قتمه لا يشترى كتانه وجهرمه - وقوله - بل بلد ذي صعد واصباب - وكقوله - فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع - وقوله - فحور قد لهوت بهن عين - ( وبعد الواو شاع ذا العمل ) بكثرة كقوله - وليل كموج البحر ارخى سدوله - * تنبيهان * الاول قد يجر بها محذوفة بدون هذه الاحرف كقوله - رسم دار وقفت في طلله كدت اقضي الحياة من جلله - وهو نادر وقال في التسهيل تجر رب محذوفة بعد الفاء كثيرا وبعد الواو اكثر وبعد بل قليلا ومع التجرد اقل ومراده بالكثرة مع الفاء الكثرة النسبية اي كثير بالنسبة الى بل * الثاني قـال في التسهيل وليس الجر بالفاء وبل باتفاق وحكى ابن عصفور ايضا الاتفاق لكن في الارتشاف وزعم بعض النحويين ان الجر هو بالفاء وبل لنيابتهما مناب رب واما الواو فذهب الكوفيون والمبرد الى ان الجر بها والصحيح ان الجر برب المضمرة وهو مذهب البصريين ( وقد يجر بسوى رب ) من الحروف ( لدى * حذف ) وهـذا بعضه يرى غير مطرد يقتصر فيه على السماع وذلك كقول روبة وقد قيل له كيف اصبحت قال خير عافاك الله التقدير على خير وقوله - اشارت كليب بالاكف الاصابع - وقوله - حتى تبذخ فارتقى الاعلام - اي الى كليب والى الاعلام ( وبعضه يرى مطردا ) وذلك في ثلاثة عشر موضعا . الاول لفظة الجلالة في القسم دون عوض نحو الله لافعلن . الثاني بعد كم الاستفهامية اذا دخل عليها حرف جر نحو بكم درهم اشتريت اي من درهم خلافا للزجاج في تقديره الجر بالاضافة كما سياتي في بابها . الثالث في جواب ما تضمن مثل المحذوف نحو زيد في جواب بمن مررت . الرابع في المعطوف على ما تضمن مثل المحذوف بحرف متصل نحو « وفي خلقكم وما يبث من دابة ءايات لقوم يوقنون واختلاف الليل والنهار » اي وفي اختلاف الليل وقوله - اخلق بذي الصبر ان يحظى بحاجته ومدمن القرع للابواب ان يلجا - اي وبمدمن . الخامس في المعطوف عليه بحرف منفصل بلا كقوله - ما لمحب جلد ان يهجرا ولا حبيب رافة فيجبرا - . السادس في المعطوف عليه بحرف منفصل بلو كقوله - متى عذتم بنا ولو فئة منا كفيتم ولم تخشوا هوانا ولا وهنا - السابع في المقرون بالهمزة بعد ما تضمن مثل

الغرض الاخبار عن المدة لا عن اليوم وبان يومان نكرة بلا مسوغ ولقائل ان يرده بان كون الغرض ذلك ان سلم فليس ينافيه الاعراب على الوجه المذكور لما حققه الاستاذ ابن السيد فيما نقلناه عنه في باب المبتدا والمسوغ قصد الجنس من اليومين ( قوله ولولا ان الاصل الضم لكسروا ) اي لان الكسر هو الاصل في التخلص من التقاء الساكنين فلا يترك لضم طاري غير اصل كان يكون اتباعا مثلا فاندفع ان عدم الكسر وقول بعضهم مذ بضمتين لا يقتضي اصالة الضم لجواز ان يكون اتباعا ( قوله يا رب كاسية في الدنيا الخ ) كاسية مجرور رب والمقصود الترغيب في الاخرة وتطييب نفوس الفقراء والتنبيه على ان غنى الدنيا لا يغتر به صاحبه والمعنى كثير من الخلائق منعمون في الدنيا وما لهم في الاخرة من خلاق ( قوله يارب صائمه لن يصومه الخ ) يحتمل ان يكون المعنى كثير ممن ادرك رمضان في ما مضى لا يدركه فيما ياتي وان يكون كثير ممن صامه وقامه لا يثاب يوم القيامة على صيامه وقيامه ( قوله فكف عن الجر غالبا ) فرق بين رب والكاف وبين الثلاثة قبلهما حيث كفت ما رب والكاف غالبا دون الثلاثة لقوة الثلاثة بجرها كل اسم وضعف رب والكاف بجرها البعض فقط ( قوله نحو « وفي خلقكم وما يبث من دابة » الخ ) انما جعل الجر بالحرف المقدر لان جعله بالعطف يفضي الى ان يكون من العطف على معمولي عاملين مختلفين وذلك لانه يكون حينئذ اختلاف الليل والنهار معطوفا على خلقكم وهو معمول لفي وءايات لقوم يعقلون معطوفا
على

على ءايات لقوم يوقنون وهو معمول للابتداء وكذا يقال في البيت بعده فانه على تقدير ان يكون الجر فيه بالعطف يكون مدمن عطفا على ذي الصبر وعامله الباء وان يلجا عطف على ان يحظى وعامله اخلق ومن اجاز العطف المذكور لم يحتج لذلك التقدير (قوله مررت برجل صالح) هذا هو المثال الذي ذكره سيبويه ويونس وان سقط منه في عبارة المرادي صالح الاول يدل على ذلك قول ابن السيد في شرح الكتاب في تصويب تقديرهم ان لا يكن صالحا اذا قلت ان لا امر نقصت المعنى فانك قد قلت مررت برجل صالح ثم تقول ان لا امر بصالح فيما يستقبل وانما المرور واقع فلا بد من اضمار الكون فتقول ان لا اكن فيما يستقبل موصوفا بكوني مررت بصالح فانا قد مررت بصالح . هذا كلامه نقله عنه المرادي في شرح التسهيل واقره . ثم لقائل ان يقول في دفع نقص المعنى ان التعبير بالمضارع مع لا دون لم لحكاية الحال والمعنى ان ثبت اني لم امر بصالح فقد مررت بصالح نظير « ان كنت قلته فقد علمته » اي ان تبين اني كنت قلته فتدبر (قوله لام التعليل اذا جرت كي وصلتها) الاولى كي وصلتها اذا كانت مجرورة بلام التعليل (قوله بدا لي الخ) قد يصح التمثيل بان يقال زرت فعل اريد منه الحدث المجرد عن الزمان فهو اسم ما او يقال في قوله سابقا المعطوف على خبر ليس وما نوع مشاكلة بان اطلق على ما بعد ما اسم الخبر لوقوعه في صحبة ما بعد ليس وهو خبر حقيقة (قوله لام التعليل اذا جرت كي وصلتها) الاولى كي وصلتها اذا كانت مجرورة بلام التعليل (قوله يجب ان يكون للجار والظرف متعلق) اي لان الجار يجر معاني الاسماء للافعال والظرف لا بد له من امر يقع فيه ولذا كان محل المجرور نصبا بذلك الفعل او ما في معناه *

المحذوف نحو ازيد بن عمرو استفهاما لمن قال مررت بزيد . الثامن في المقرون بهلا بعده نحو هلا دينار لمن قال جئت بدرهم . التاسع في المقرون بان بعده نحو امرر بايهم افضل ان زيد وان عمرو وجعل سيبويه اضمار هذه الباء بعد ان اسهل من اضمار رب بعد الواو فعلم بذلك اطراده . العاشر في المقرون بفاء الجزاء بعده حكى يونس مررت برجل صالح إلّا صالح فطالح اي إلّا امرر بصالح فقد مررت بطالح والذي حكاه سيبويه إلّا صالحا فطالح وإلّا صالحا فطالحا وقدره ان لا يكن صالحا فهو طالح وإلّا يكن صالحا يكن طالحا . الحادي عشر لام التعليل اذا جرت كي وصلتها ولهذا تسمع النحويين يجيزون في نحو جئت كي تكرمني ان تكون كي تعليلية وان مضمرة بعدها وان تكون مصدرية واللام مقدرة قبلها . الثاني عشر مع ان وان نحو عجبت انك قائم وان قمت على ما ذهب اليه الخليل والكسائي وقد سبق في باب تعدي الفعل ولزومه . الثالث عشر المعطوف على خبر ليس وما الصالح لدخول الجار اجاز سيبويه في قوله - بدا لي اني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جائيا - الخفض في سابق على توهم وجود الباء في مدرك ولم يجزه جماعة من النحاة ومنه قوله - احقا عباد الله ان لست صاعدا ولا هابطا إلّا علي رقيب - ولاسالك وحدي ولا في جماعة من الناس إلّا قيل انت مريب - وقوله - مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب إلّا ببين غرابها - وقوله - وما زرت ليلى ان تكون حبيبة الي ولا دين بها انا طالبه -

* تنبيه * لا يجوز الفصل بين حرف الجر ومجروره في الاختيار وقد يفصل بينهما في الاضطرار بظرف او مجرور كقوله - ان عمرا لا خير في اليوم عمرو - وقوله - وليس الى منها النزول سبيل - وندر الفصل بينهما في النثر بالقسم نحو اشتريته بوالله درهم * خاتمة * يجب ان يكون للجار والظرف متعلق وهو فعل او ما يشبهه او مؤول بما يشبهه او ما يشير الى معناه نحو « انعمت عليهم غير المغضوب عليهم » « وهو الله في السموات وفي الارض » اي وهو المسمى بهذا الاسم « ما انت بنعمة ربك بمجنون » اي انتفى ذلك بنعمة ربك فان لم يكن شيء من هذه الاربعة موجودا في اللفظ قدر الكون المطلق متعلقا كما تقدم في الخبر والصلة ويستثنى من ذلك خمسة احرف الاول الزائد كالباء ومن في نحو « كفى بالله شهيدا » « هل من خالق غير الله » . الثاني لعل في لغة عقيل لانها بمنزلة الزائد الا ترى ان مجرورها في موضع رفع بالابتداء بدليل ارتفاع ما بعدها على الخبرية . الثالث لولا فيمن قال لولاي ولولاك ولولاه على قول سيبويه ان لولا جارة فانها ايضا بمنزلة لعل في ان ما بعدها مرفوع المحل بالابتداء . الرابع رب في نحو رب رجل صالح لقيت او لقيته لان مجرورها مفعول في الاول ومبتدا في الثاني او مفعول ايضا على حد زيدا ضربته ويقدر الناصب بعد المجرور لا قبل الجار لان رب لها الصدر من بين حروف الجر وانما دخلت في المثالين لافادة التكثير او التقليل لا لتعدية عامل هذا قول الرماني وابن طاهر وقال الجمهور هي فيهما حرف جر معد فان قالوا انها عدت الفعل المذكور فخطا لانه يتعدى بنفسه ولاستيفائه مفعوله في المثال الثاني وان قالوا عدت محذوفا تقديره حصل او نحوه ففيه تقدير ما لا حاجة اليه ولم يلفظ به في وقت . الخامس حرف الاستثناء وهو خلا وعدا وحاشا اذا خفضن لما سبق في باب الاستثناء والله تعالى اعلم *

(الاضافة)

( نونا تلي الاعراب ) وهي نون المثنى والمجموع على حده وما الحق بهما ( او تنوينا ) ظاهرا او مقدرا ( مما تضيف احذف ) كتبت يدا ابي لهب فيه ثنتا حنظل وكالمقيمي الصلاة وهذه عشرو زيد و ( كطور سينا ) ومفاتح الغيب اما النون التي تليها علامة الاعراب فانها لا تحذف نحو بساتين زيد وشياطين الانس * تنبيه * قد تحذف تاء التانيث للاضافة عند امن اللبس كقوله - واخلفوك عد الامر الذي وعدوا - اي عدة الامر وقراءة بعضهم لاعدوا له عدة اي عدته وجعل الفراغ منه - وهم من بعد غلبهم سيغلبون - واقام الصلاة بناءً على انه لا يقال دون اضافة في الاقامة اقام ولا في الغلبة غلب انتهى ( والثاني ) من المتضايفين وهو المضاف اليه ( اجرر ) بالمضاف وفاقا لسيبويه لا بالحرف المنوي خلافا للزجاج ( وانو ) معنى ( من او معنى ( في اذا * لم يصلح ) ثم ( الا ذاك ) المعنى فانو معنى من فيما اذا كان المضاف بعضا من المضاف اليه مع صحة اطلاق اسمه عليه كثوب خز وخاتم فضة التقدير ثوب من خز وخاتم من فضة الا ترى ان الثوب بعض الخز والخاتم بعض الفضة وانه يقال هذا الثوب خز وهذا الخاتم فضة وانو معنى في اذا كان المضاف اليه ظرفا للمضاف نحو ومكر الليل اي في الليل (واللام خذا - لما سوى ذينك) اذ هي الاصل نحو ثوب زيد وحصير المسجد ويوم الخميس ويد زيد * تنبيهان * الاول

(الاضافة)

اصل الاضافة الاضياف فنقلت حركة الياء للساكن قبلها وقلبت الفا وحذفت احدى الالفين وعوض عنها تاء التانيث وهي في اللغة الاسناد ومنه الضيف لاستناده على من ينزل عنده وفي الاصطلاح نسبة بين اسمين توجب انجرار ثانيهما ( قوله نونا تلي الاعراب ) اي حرفه كما يشير له قول الشارح الآتي اما النون التي تليها علامة الاعراب . هذا وتقديم المفعول ليس للقصر لانك تحذف ال مما تضيف ان كانت الاضافة محضة او لا والاول غير مثنى ولا جمع على حده وما بعده مجرد منها . والقول بالقصر بناءً على ان المراد لزوم الحذف مدفوع بانه انما ينفع بالنسبة لما عقد له الشارح التنبيه لا ما ذكر وذلك لانه يصير المعنى اي اسم اردت ان تضيفه اضافة محضة او لفظية الا واللازم لك اي الواجب عليه فيه هو ان تحذف نونه او تنوينه اي وما عدا هذا لا يجب عليك وهو باطل لوجوب حذف ال فيما ذكرنا فتثبت والمراد من قوله احذف ما هو اعم من الحذف الحقيقي والحكمي ليشمل حذف النون الظاهرة نحو يدا ابي لهب والمقدرة نحو لبيك وحذف التنوين الظاهر نحو طور سيناء والمقدر نحو مفاتح الغيب ولذلك ولشمول التنوين الاربعة نكر المصنف نونا وتنوينا . واعلم ان حذف النون والتنوين لان المضاف اليه نزل منزلتهما فلو بقيا معه لجمع بين العوض والمعوض منه او لانهما يدلان على الانفصال والاسم المضاف اليه يدل على الاتصال فتنافيا ( قوله كتبت يدا ابي لهب ) التمثيل من قبيل اللف والنشر المشوش ( قوله عند امن اللبس ) احترز به من نحو شجرة و بقرة فان التاء لا تحذف منه عند الاضافة كما لا يونث شجر وخمس في التصغير للالباس ايضا ( قوله لا بالحرف المنوي خلافا للزجاج ) المنسوب للزجاج في شروح التسهيل والتوضيح ان العامل معنى اللام فالمراد بالحرف اللام وفي العبارة ايضا مضاف محذوف ربما يشير اليه ادراجه مثله في قول المصنف - ... وانو من او في ... - فان عبارته كعبارة المصنف فليقدر فيها ما قدره في عبارة المصنف ( قوله فيما اذا كان المضاف بعضا من المضاف اليه ) يجوز في كلمة اذا ان تكون شرطية وجوابها محذوف لدلالة ما تقدم عليه اي اذا كان المضاف بعضا الخ فانو في التركيب الذي هو كذلك معنى الخ ويجوز ان تكون زائدة والجملة صفة او صلة والعائد محذوف اي فيه والاول اولى لان فيه دعوى الحذف فقط بخلاف الثاني فان فيه دعوى الحذف والزيادة ولما كان المتبادر من البعض الجزء لا الجزئي اردفه بما يبين المراد منه حيث قال مع صحة الخ نظير ما صنع صاحب التلخيص في تعريف المجاز العقلي على ما حقق في شروحه وحواشيه ثم القيد الاول للاحتراز عن نحو يوم الخميس والثاني للاحتراز عن نحو يد زيد واما ثوب زيد وحصير المسجد فلك الخيار في اسناد اجزائهما الى الاول او الثاني كما اريناك عن المطول مرارا وانما عبر باطلاق اسمه عليه دون حمل اسمه عليه لشمول الحمل حمل المواطاة والاشتقاق والتركيب بخلاف الاطلاق عند الاطلاق ( قوله واللام خذا لما سوى ذينك ) تاخيره قوله - وان يشابه المضاف يفعل ... - مع اطلاق قوله تضيف يقتضي ان كلامه اولا فيما هو اعم من الاضافة اللفظية والمعنوية ولما عين الاضافة لكونها على معنى من ان وجد ضابطها ولكونها

على معنى في ان وجد ضابطها ولكونها على معنى اللام فيما سوى ذلك دخلت الاضافة اللفظية في السوى واقتضى انها على معنى اللام وهو الذي ارتضاه الشلوبين وابن جني قال الشلوبين لان الخفض اذا كان بالاضافة فلا بد من تقدير ان الاصل ضارب لزيد حتى يكون في الكلام معنى الاضافة وان قدر ان الاصل ضارب زيدا لم يكن هناك اضافة اصلا وانما يكون فيه المعنى الذي يقتضي به الفعل مفعوله ولا اضافة هناك فلا سبيل للخفض فاذا اردت التخفيف ادخلت في الكلام معنى اضافة الصفة الى المفعول بواسطة اللام ثم اضفت الصفة الى المفعول اضافة تخفيف لا تعريف فحذف اللام والتنوين لذلك قال وهذا من ابن جني تنبيه على امر عال جدا قل من يعرف قدره او يلقي له باله . هذا كلامه . وفي شرح التسهيل للشيخ الاثير ذهب بعضهم الى انها تقدر بمعنى اللام لظهورها في نحو « فعال لما يريد » « مصدقا لما معهم » ورد بعدم اطراده اذ لا يسوغ في الصفة المشبهة وكان في كلام الجامي اشارة لرد هذا الرد فانه قال واعلم انه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يصح التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام فقولك يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام فيه . هذا كلامه . بل قد يقال ان في كلام المصنف هنا ايماء الى الجواب عنه بانه ليس مرادهم ان كل اضافة لفظية على معنى اللام بل ما يدخل في السوى والصفة المشبهة خارجة منه اذ هي بمعنى من نظير ما ذهب اليه ابن السراج في اضافة الاعداد الى المعدودات من انها على معنى من بل اولى منه بذلك لان صحة اطلاق الثاني على الاول التي صرح بها المصنف في نحو ثلاثمائة انما هو بالتصرف في المضاف اليه من جهة الجمعية بخلافه هنا فتدبر (قوله نحو ثوب زيد وحصير المسجد) تكرير هذا التمثيل لما انه قد يتوهم في الثاني كونه على معنى في وما قيل ليفيد ان المراد باللام ما يعم لام الملك والاختصاص فليس بجيد لانه على تقدير اسقاط الثاني يوخذ ذلك من المثال الذي بعده تامل (قوله ذهب بعضهم الى أن الاضافة ليست على تقدير حرف مما ذكروه) ينبغي ان يراد بواو ذكروه ما عدا ذلك البعض اولا ويراد بواو ذكروه المتقدمون وبالبعض بعض المتاخرين والاول اولى لان الذاهب لذلك ابن درستويه وهو ليس من المتاخرين في الاظهر وان اختاره الشيخ الاثير ايضا وعلى كل فلا تنافي في عبارة الشارح (قوله وموهم الاضافة بمعنى في الخ) في الرضي فان قلت فعلى هذا ايضا يمكن رد الاضافة بمعنى من الى الاضافة بمعنى اللام للاختصاص الواقع بين المبين والمبين . قلت نعم لكن لما كانت الاضافة بمعنى في قليلا ردوها الى الاضافة بمعنى اللام تقليلا للاقسام واما الاضافة بمعنى من فهي كثيرة في كلامهم فالاولى بها ان تجعل قسما على حدة (قوله واخصص اولا او اعطه التعريف) المضاف الى الجملة ان كان جزءاها او احدهما معرفة فالاضافة من الثاني والّا فمن الاول وانما كانت الجملة تصح وصفا للنكرة ولو اشتملت على معرفة لانها اذ ذاك تؤول الى معنى المشتق الذي لا تكون اضافته للتعريف ثم التعريف اسم اصطلاحي بازاء كون مدلول الكلمة معينا وضعا ولم يبق مصدرا لعرف حتى يحتاج الى ان يقال انه من المبني للمفعول . هذا وفي شرح التسهيل للشيخ الاثير تقسيم النحويين الاضافة الى التخصيص والتعريف ليس بصحيح لانه من جعل القسم قسيما لان التعريف تخصيص

ذهب بعضهم الى ان الاضافة ليست على تقدير حرف مما ذكروه ولا نيته وذهب بعضهم الى ان الاضافة بمعنى اللام على كل حال وذهب سيبويه والجمهور الى ان الاضافة لا تعدو ان تكون بمعنى اللام او من وموهم الاضافة بمعنى في محمول على انها فيه بمعنى اللام توسعا * الثاني اختلف في اضافة الاعداد الى المعدودات فمذهب الفارسي انها بمعنى اللام ومذهب ابن السراج انها بمعنى من واختاره في شرحي التسهيل والكافية فقال بعد ذكر ما المضاف فيه بعض المضاف اليه مع صحة اطلاق اسمه عليه ومن هذا النوع اضافة الاعداد الى المعدودات والمقادير الى المقدرات وقد اتفقا فيما اذا اضيف عدد الى عدد نحو ثلاثمائة على انها بمعنى من . اه .

( واخصص اولا ) من المتضايفين ( او اعطه التعريف بالذي تلا )

يعني ان المضاف يتخصص بالثاني ان كان نكرة نحو غلام رجل ويتعرف به ان كان معرفة نحو غلام زيد (وان يشابه المضاف يفعل) اي الفعل المضارع بان يكون (وصفا) بمعنى الحال او الاستقبال اسم فاعل او اسم مفعول او صفة مشبهة (فعن تنكيره لا يعزل) بالاضافة لانه في قوة المنفصل (كرب راجينا عظيم الامل مروع القلب قليل الحيل) فراجي اسم فاعل ومروع اسم مفعول وعظيم وقليل صفتان مشبهتان وكل منها مضاف الى معرفة ومع ذلك فهو باق على تنكيره بدليل دخول رب ومثله قوله

يا رب غابطنا لو كان يطلبكم
لاقى مباعدة منكم وحرمانا

ومن ادلة بقاء هذا المضاف على تنكيره نعت النكرة به نحو «هديا بالغ الكعبة» وانتصابه على الحال نحو «ثاني عطفه» وقوله

فاتت به حوش الفواد مبطنا
سهدا اذا ما نام ليل الهوجل

والدليل على انها لا تفيد تخصيصا ان اصل قولك ضارب زيد ضارب زيدا فالاختصاص موجود قبل الاضافة وانما تفيد هذه الاضافة التخفيف او رفع القبح اما التخفيف فبحذف التنوين الظاهر كما في ضارب زيد وضارب عمرو وحسن الوجه او المقدر كما في ضوارب زيد وحواج بيت الله او نون التثنية كما في ضاربا زيد والجمع كما في ضاربو زيد واما رفع القبح في حسن الوجه فان في رفع الوجه قبح خلو الصفة عن ضمير الموصوف وفي نصبه قبح اجراء وصف القاصر مجرى وصف المتعدي وفي الجر تخلص منهما ومن ثم امتنع الحسن وجهه اي بالجر لانتفاء قبح الرفع اي على الفاعل لوجود الضمير ونحو الحسن وجه اي بالجر ايضا لانتفاء قبح النصب لان النكرة تنصب على التمييز (وذي الاضافة

فهو قسم منه لا قسيم له والاضافة انما تفيد التخصيص فقط لكن اقوى مراتبه التعريف واجيب بانهم ارادوا بالتخصيص تقليل شيوع النكرة ولا مشاحة في الاصطلاح (قوله يعني ان المضاف يتخصص بالثاني الخ) يريد ان او في كلام المصنف للتنويع لا للتخيير وان التخصيص يكون فيما اذا كان الثاني نكرة والتعريف فيما اذا كان معرفة ومراد المصنف انما هو ما ذكر وان كانت العبارة تحتمل خلافه والاعتماد في ذلك على الشهرة مع انه لما عد في اول الكتاب المضافَ الى معرفة معرفةً حيث قال - وابني (١) يعلم منه هنا ان التعريف فيما اذا اضيف لمعرفة والتخصيص فيما اذا اضيف الى نكرة (قوله اي الفعل المضارع) يشير به الى ان المصنف يشير بيفعل الى مطلق الفعل المضارع من غير ارادة الخصوصيات التي في يفعل (قوله بمعنى الحال او الاستقبال اسم فاعل او اسم مفعول او صفة مشبهة) ظاهره ان الكون بمعنى الحال او الاستقبال شرط في عدم عزل الوصف عن تنكيره بالاضافة ولو صفة مشبهة وفيه اشكال لان الصفة المشبهة لا تكون الا للدوام والاستمرار كما ياتي في كلام الشارح ويندفع بجعل الشرط المذكور كناية عن كون الوصف ليس بمعنى الماضي وبان الكون للحال او الاستقبال ولو ضمنا ولا شك ان الدوام والاستمرار في الصفة المشبهة يتضمنهما لكنه يرد حينئذ ان الاستمرار ليس ينفك عن الصفة المشبهة وهم لا يشترطون شيئا في ءاخر الا اذا كان لا يلزمه ويجاب بان في الكلام شبه تغليب اذ الشرط في بقية الاوصاف على اصله وان لم يكن في الصفة المشبهة كذلك وبعد ذلك كله فالمقام لم يسلم من الاشكال اذ لقائل ان يقول هذا يقتضي ان لا تكون الاضافة معنوية الا اذا كان الوصف بمعنى الماضي مع انهم صرحوا ومنهم الزمخشري والبيضاوي والرضي بان اسم الفاعل المضاف لغير فاعله اذا كان بمعنى الاستمرار تكون اضافته حقيقية وذلك يقتضي ان تكون اضافة الصفة المشبهة حقيقية البتة مع انها لفظية البتة ولا مخلص الا ان يقال معنى ذلك التصريح انه في صورة الاستمرار المذكورة لوجود الازمنة الثلاثة يسوغ ان تكون الاضافة حقيقية اذا روعي جانب الزمان الماضي وان تكون لفظية اذا روعي غيره من الازمنة وهذا لا يتاتى تبعا لاختلاف المقامات الا في اسم الفاعل مثلا بخلاف الصفة المشبهة فانه لا يجوز فيها اعتبار الماضي المنقطع لكونه خلاف وضعها كما ينبه عليه الشارح فيما سياتي وبالجملة فالاستمرار في الصفة المشبهة لا يتناول الماضي الذي هو مناط الحقيقية بل الحال والاستقبال فقط بخلافه في اسم الفاعل مثلا فيتناوله وقد قال الرضي في وجه حقيقية الاضافة فيما اذا كان الوصف بمعنى الماضي او الاستمرار ولفظيتها في غير ذلك ان ملابسة المضاف بالمضاف اليه قد حصلت في الماضي واشتهرت في نحو ضارب زيد امس فيصح ان يتخصص المضاف به كتخصص الغلام بزيد في غلام زيد حين اشتهر بمملوكيته واما الحال فلم يتم بعد حصوله والمستقبل مترقب فلم يشتهر فيهما ملابسة المضاف للمضاف اليه بحيث يتعين المضاف بها او يتخصص وفي صورة الاستمرار يصح أن تكون الاضافة محضة كما يصح ان لا تكون كذلك لان المضاف وان كان بمعنى المضارع الا ان استمرار الملابسة يصحح تعينه او تخصصه . هذا كلامه . وبما حررنا اندفع ايضا اشكال ءاخر صعب وهو انهم صرحوا بخلاف ما صرحوا به ءانفا فقد ذكر الزمخشري والبيضاوي في قوله تعالى « وجاعل الليل سكنا » ان جاعلا دال على جعل مستمر

في

(١) في قوله « وغيره معرفة كهم وذي » * وهند وابني والغلام والذي »

في الازمنة المختلفة ومع ذلك جعلاه عاملا في المضاف اليه ناصبا له حيث جوزا عطف والشمس والقمر على محل الليل وهو صريح في تجويز عمل اسم الفاعل اذا كان بمعنى الاستمرار وهو خلاف ما صرحا به في قوله تعالى « ملك يوم الدين » من ان اسم الفاعل بمعنى الاستمرار لا يختص بزمان دون زمان فلا يعمل النصب وتكون اضافته حقيقية ووجه الاندفاع ان المراد مما ذكر في ءاية الفاتحة كما قال السعد في حواشي الكشاف ان الزمان المستمر مشتمل على الماضي والحال والاستقبال فجاز ان يعتبر جانب الماضي فلا يكون الاسم عاملا وتكون الاضافة حقيقية وان يعتبر جانب الحال والاستقبال فيكون الاسم عاملا والاضافة لفظية وكل من الاعتبارين يتعين بحسب اقتضاء المقامات وقرائن الاحوال واجاب السيد في حواشي الكشاف عن هذا الاعتراض ايضا بان الاستمرار في ملك يوم الدين ثبوتي وفي جاعل الليل تجددي بتعاقب افراده فكان الثاني عاملا واضافته لفظية لاستعمال المضارع بمعناه دون الاول وقد افسد الخطيب زادة الجوابين معا اما جواب السعد فبانه يقتضي ان لا يتعين كون اللفظ الواحد معرفة او نكرة باعتبار معناه المستعمل فيه إلّا باعتبار القرائن لانه اذا لم تتعين اضافة اسم الفاعل المستعمل في الاستمرار في كونها لفظية غير مفيدة لتعريف المضاف وكونها معنوية مفيدة له لم يتعين تعريف اسم الفاعل المضاف الى المعرفة المستعمل في معنى الاستمرار إلّا باعتبار المفسر بحسب اقتضاء المقامات وقرائن الاحوال . واما جواب السيد فبانه مخالف لما وقع في الكشاف من تمثيل المستمر بالجمع حيث قال مالك العبيد قصدا الى ان الجمع انسب بمعنى الاستمرار واظهر في تصوره كما ذكره المجيب هناك اذ الاستمرار الثبوتي مما لا فرق في الدلالة عليه بين الجمع والمفرد واما التجددي فالفرق ظاهر من جهة ان في الجمع تعددا فتتعاقب افراد مفرده فيستمر المضاف اليه بذلك التعاقب واما المفرد فلا يلزم تعدد افراده . واجاب محمد بن عبد الغني زادة عن الافسادين معا . اما عن الاول فبانه لا باس بذلك ونظائره كثيرة منها ما ذكروا في تفسير « غير المغضوب عليهم » من ان كونه صفة للموصول في « صراط الذين » مبني على وجهين احدهما تاويل الموصوف باجرائه مجرى النكرة باعتبار ان لا يقصد به معهود والاخر جعل غير معرفة بان تكون اضافته من قبيل الاضافة الى ما له ضد واحد وسيجيء بيانهما . فظهر مما ذكر انهم جعلوا الموصوف تارة نكرة ببعض القرائن واخرى معرفة وكذا الصفة ثم اعترض على نفسه بان هذا قياس مع وجود الفارق فان ما نحن فيه يكون اللفظ معرفة ونكرة مع استعماله في معنى واحد وهو الاستمرار وليس كذلك في المقيس عليه واجاب بانا لا نسلم انه بمعنى واحد مطلقا في الحالتين بل في احداهما بمعنى الاستمرار المعتبر فيه جانب الماضي وفي الاخرى بمعنى الاستمرار المعتبر فيه جانب الحال والاستقبال وشتان ما بينهما . واما عن الثاني فبانا لا نسلم عدم الفرق بين الجمع والمفرد في الدلالة على الاستمرار الثبوتي بل الجمع اظهر دلالة عليه من المفرد فان الوصف المضاف الى اشياء متعددة اظهر في الدوام من الوصف المضاف الى شيء واحد اذ لا شك ان المعنى الذي يتحقق بالتعلق يزول بزوال متعلقه والواحد اقرب الى الزوال من المتعدد غالبا فليس المعتبر في ذلك المثال هو التجددي حتى تلزم المخالفة . هذا ما عندي في هذا المقام وللناظرين هاهنا كلام في

اسمها لفظية ) وغير محضة ومجازية لان فائدتها راجعة الى اللفظ فقط بتخفيف او تحسين وهي في تقدير الانفصال (وتلك ) الاضافة الاولى اسمها ( محضة ومعنوية ) وحقيقية لانها خالصة من تقدير الانفصال وفائدتها راجعة الى المعنى كما رايت وذلك هو الغرض الاصلي من الاضافة * تنبيهات * الاول ذهب ابن برهان وابن الطراوة الى ان اضافة المصدر الى مرفوعه او منصوبه غير محضة والصحيح انها محضة لورود السماع بنعته بالمعرفة كقوله

ان وجدي بك الشديد اراني
عاذرا فيك من عهدت عذولا

وذهب ابن السراج والفارسي الى ان اضافة افعل التفضيل غير محضة والصحيح انها محضة نص عليه سيبويه لانه ينعت بالمعرفة * الثاني ظاهر كلامه انحصار الاضافة في هذين النوعين وهو المعروف لكنه زاد في التسهيل نوعا ثالثا وهي المشبهة بالمحضة وحصر ذلك في سبع اضافات . الاولى اضافة الاسم الى الصفة نحو مسجد الجامع ومذهب الفارسي انها غير محضة وعند غيره انها محضة . الثانية اضافة المسمى الى الاسم نحو شهر رمضان الثالثة اضافة الصفة الى الموصوف نحو سحق عمامة . الرابعة اضافة الموصوف الى القائم مقام الصفة كقوله

- علا زيدنا يوم النقا راس زيدكم - اي علا زيد صاحبنا راس زيد صاحبكم فحذف الصفتين وجعل الموصوف خلفا عنهما في الاضافة . الخامسة اضافة الموكد الى الموكد واكثر ما يكون ذلك في اسماء الزمان نحو يومئذ وحينئذ وعامئذ وقد يكون في غيرها كقوله

- فقلت انجوا عنها نجا الجلد انه سيرضيكما منها سنام وغاربه - . السادسة اضافة الملغى الى المعتبر كقوله - الى الحول ثم اسم السلام عليكما - . السابعة اضافة المعتبر الى الملغى نحو اضرب ايهم اساء وقوله - اقام ببغداد العراق وشوقه لاهل دمشق الشام شوق مبرح - * الثالث اهمل هنا مما لا يتعرف بالاضافة شيئين . احدهما ما وقع موقع نكرة لا تقبل التعريف نحو رب رجل واخيه

غاية الاضطراب لم يثمر لهم إلّا نهاية الحيرة وبالله التوفيق ( قوله لان فائدتها راجعة الى اللفظ الخ ) قد يجعل علة للتسميات الثلاث لان رجوع فائدة الاضافة للفظ فقط مع كونها في تقدير الانفصال يقتضي ان تكون لفظية لعدم تاثيرها في المعنى وان تكون غير محضة لتقدير الانفصال وان تكون مجازية لان الحقيقية تؤثر في المعنى ولا تقدير انفصال فيها إلّا ان قوله فيما سياتي وذلك هو الغرض الاصلي من الاضافة يقتضي انه راعى هنا حذف علة قوله مجازية والاصل وهي في تقدير الانفصال وليس ذلك الغرض الاصلي من الاضافة . هذا واعترض افادة اللفظية التخفيف او رفع القبح بانتفائهما في نحو الضارب الرجل لعدم التنوين مع ال وعدم القبح بعدم فاعلية المضاف اليه وانتفاء قصور الوصف ورد بانهم حملوا الضارب الرجل على الحسن الوجه في تجويز الجر كما عكسوا في النصب . واعلم ان المراد من كون الفائدة في هذه الاضافة راجعة الى اللفظ انها لم ترجع إلّا اليه كما يدل عليه قول الشارح راجعة الى اللفظ فقط فلا يرد ان المعنوية تفيد التخفيف بحذف التنوين . نعم قد يرد ان الاضافة المعنوية يمنع افادتها التخصيص بمثل ما منع به افادة اللفظية ذلك فيقال كما ان اصل ضارب زيد ضارب زيدا كذلك اصل غلام رجل غلام لرجل على ما صرح به الشلوبين وابن جني فليحرر ( قوله الاولى اسمها محضة ) يشير به الى ان الاولى ان يكون قول المصنف محضة خبر مبتدا محذوف اي اسمها لان المقصود بيانه لا خبر تلك وان كان هو المتبادر ( قوله ذهب ابن برهان وابن الطراوة الخ ) احتج له بشبهه بحسن الخلق ومكرم زيد وضعف بالفرق بتحمل الوصف ضميرا يظهر به الانفصال تقديرا بخلاف المصدر ( قوله وهو المعروف ) مثله للشيخ الاثير فانه قال لم يسبقه اليه احد بل للنحاة فيه مذهبان . احدهما انها محضة لانها لا تنعت بالنكرة ولا تقع بعد رب ولا تدخل عليها ال ولا تقدر منفصلة لضمير ينوى فيها . والثاني غير محضة لانها في تقدير الانفصال من حيث ان المعنى لا يصح إلّا بتكلف خروجه عن الظاهر وابن مالك لما راى لها اعتبارين جعلها واسطة ( قوله وهو المشبه بالمحضة ) اختيار التشبيه بالمحضة لانه بها اتم شبها كما تعلمه من كلام الشيخ الاثير السابق ولان المحضة اكثر في الكلام ( قوله ومذهب الفارسي انها غير محضة وعند غيره انها محضة ) حجة الفارسي الشبه بحسن الوجه من جهة انها على تقدير الانفصال والاصل المسجد الجامع وحجة غيره الاكثر امتناع ال مع الاضافة وامتناع دخول رب وامتناع نعته بالنكرة ( قوله الى القائم مقام الصفة ) اي في الاتصال بالموصوف فلا ينافي ما ياتي من كون الموصوف خلفا عن الصفة في الاضافة . واعلم انه على هذا الوجه لا يحتاج لقصد الشيوع في العلم فهو غير ما قدمه في باب العلم في البيت ( قوله اضافة الملغى الى المعتبر ) وجه الالغاء ظهور المعنى عند ذكره كظهوره عند حذفه . وفي شرح التسهيل للبهاء ابن عقيل ومعنى كونه ملغى انه لا يعتد به إلّا كالاعتداد بالحرف الزائد ( قوله اضافة المعتبر الى الملغى نحو اضرب ايهم اساء ) اي على تقدير ان يكون المقصود من اي معنى المنكر اي اضرب اي فرد اساء حتى يكون المضاف اليه كانه لم يذكر البتة لا على تقدير كونها معرفة موصولة او على ذلك التقدير والتعريف وتكون الصلة معرفة للجنس والعين معا فاندفع ما للناظرين ( قوله اهمل هنا ما لا يتعرف الخ ) اي بناء على

ظاهر

ظاهر قوله ـ ... واخصص اولا * او اعطه التعريف بالذي تلا ـ فانه يتبادر منه ان مضافا واحدا يتعرف ويتخصص باعتباري اضافته لمعرفة واضافته لنكرة ويحتمل وهو الاظهر ان المراد من اهماله انه لم يتعرض له بخصوصه ولم ينف عنه قبول التعريف بالاضافة كما تعرض لاضافة الوصف المشابه يفعل وعلى كل يندفع ما قيل لا اهمال لامكان دخولهما في قوله واخصص اولا فانه افاد ان المضاف تارة يتخصص وتارة يتعرف ولم يضبط الاول بضابط فيمكن تفسيره بما يشمل ذلك (قوله لشدة ابهامه) تعليل عدم التعريف به مذهب ابن السراج والسيرافي ومذهب سيبويه والمبرد التعليل بكونها في معنى اسم الفاعل الذي لا يتعرف بالاضافة (قوله لان جهة المغايرة تتعين) حاصله ان المغايرة تطلق على مغايرة الضدية وغيرها فاذا تميزت بكونها مغايرة ضدية تعرفت ونظيره يقال في نحو المماثلة (قوله وقال ايضا في شرح التسهيل) كانه اتى به لما يتراءى منه من المخالفة لما قبله لاقتضاء ما قبله بحسب الظاهر ان وقوع غير بين الضدين يحتم تعريفها واقتضاء هذا كذلك الاكثرية في تلك الحالة فقط إلّا ان يقال ان خبر اكثر في عبارة شرح التسهيل في غير لا اذا كان الخ فتامل (قوله ويشكل عليه «صالحا غير الذي كنا نعمل») اجيب بانه بدل لا صفة (قوله ان وصلت بالثاني الخ) وجه هذا الاشتراط انه حينئذ تجوز الاضافة لقبح النصب بعد الصفة المشبهة واسم الفاعل محمول عليها اما لو لم توصل به لكان مفعولا به بعد اسم الفاعل وتمييزا بعد الصفة المشبهة فتمتنع الاضافة لانتفاء التخفيف ورفع القبح ووجه ما بعده رجوعه اليه لان المتضايفين كالشيء الواحد ووجه ما بعد هذا رجوعه اليه لان الضمير ومفسره شيء واحد ووجه صورتي التثنية والجمع على حدها وجود التخفيف في الاضافة بحذف النون (قوله كالجعد الشعر) سر التمثيل به دون الضارب الرجل الايماء الى ان فائدة الاضافة رفع القبح والتخفيف الموجودين في المثال دون الضارب الرجل ولذا كان محمولا على المثال المذكور (قوله او بما اضيف الى ضميره) عطف على قول المصنف ـ بالذي له اضيف ـ والثاني نائب فاعل اضيف فهو رافع للظاهر والى ضميره متعلق به وضمير ضميره يعود لما والمراد من ثانوية الثاني الثانوية بالنسبة للمضاف الاول وان لم تتحقق بالنسبة لمعاد الضمير وتنزيل العبارة حينئذ على المثال ـ ووصل ال بذا المضاف ـ اي المستحقة ـ

وكم ناقة وفصيلها وفعل ذلك جهده وطاقته لان رب وكم لا يجران المعارف والحال لا يكون معرفة . ثانيهما ما لا يقبل التعريف لشدة ابهامه كمثل وغير وشبه . قال في شرح الكافية اضافة واحد من هذه وما اشبهها لا تزيل ابهامه إلّا بامر خارج عن الاضافة كوقوع غير بين ضدين كقول القائل رايت الصعب غير الهين ومررت بالكريم غير البخيل وكقوله تعالى «صراط الذين انعمت عليهم غير المغضوب عليهم» وكقول ابي طالب

يا رب اما تخرجن طالبي     في مقنب من تلكم المقانب
فليكن المغلوب غير الغالب     وليكن المسلوب غير السالب

فبوقوع غير بين ضدين يرتفع ابهامه لان جهة المغايرة تتعين بخلاف خلوها من ذلك كقولك مررت برجل غيرك وكذا مثل اذا اضيف الى معرفة دون قرينة تشعر بمماثلة خاصة فان الاضافة لا تعرفه ولا تزيل ابهامه فان اضيف الى معرفة وقارنه ما يشعر بمماثلة خاصة تعرف . هذا كلامه . وقال ايضا في شرح التسهيل وقد يعني بغير ومثل مغايرة خاصة ومماثلة خاصة فيحكم بتعريفهما واكثر ما يكون ذلك في غير اذا وقع بين متضادين وهذا الذي قاله في غير هو مذهب ابن السراج والسيرافي ويشكل عليه «صالحا غير الذي كنا نعمل» فانها وقعت بين ضدين ولم تتعرف بالاضافة لانها وصف النكرة . اه .

(ووصل ال بذا المضاف) المشابه يفعل (مغتفر * ان وصلت بالثان كالجعد الشعر) وقوله وهن الشافيات الحوائم (او بالذي له اضيف الثاني * كزيد الضارب راس الجاني) وقوله ـ لقد ظفر الزوار اقفية العدى ـ او بما اضيف الى ضميره الثاني كقوله ـ الود انت المستحقة صفوه ـ ومنع المبرد هذه (وكونها في الوصف كاف ان وقع * مثنى او جمعا سبيله اتبع) اي وكون ال اي وجودها في الوصف المضاف كاف في اغتفاره وقوعه مثنى او جمعا اتبع سبيل المثنى وهو جمع المذكر السالم كقوله

ان يغنيا عني المستوطنا عدن     فانني لست يوما عنهما بغني

وقوله ـ الشاتمي عرضي ولم اشتمهما ـ وكقوله ـ والمستقلو كثير ما وهبوا ـ فان انتفت الشروط المذكورة امتنع وصل ال بذا المضاف واجاز الفراء ذلك فيه مضافا الى المعارف مطلقا نحو الضارب زيد والضارب هذا بخلاف الضارب رجل وقال المبرد والرماني في الضاربك وضاربك

موضع الضمير خفض وقال الاخفش وهشام نصب وعند سيبويه الضمير كالظاهر فهو منصوب في الضاربك مخفوض في ضاربك ويجوز في الضارباك والضاربوك الوجهان لانه يجوز الضاربا زيدا والضاربو عمرا وتحذف النون في النصب كما تحذف في الاضافة ومنه قوله

الحافظو عورة العشيـرة لا   ياتيهم من ورائهـم وكف

وقوله

العارفو الحق للمدل بـه   والمستقلو كثير ما وهبوا

في رواية من نصب الحق وكثيرا نعم الاحسن عند حذف النون الجر بالاضافة لانه المعهود والنصب ليس بضعيف لان الوصف صلة فهو في قوة الفعل فطلب معه التخفيف واحترز بقوله سبيله اتبع عن جمع التكسير وجمع المونث السالم * تنبيه * قوله ان وقع هو بفتح ان وموضعه رفع على انه فاعل كاف على ما تبين اولا وقال الشارح هو مبتدا ثان وكاف خبره والجملة خبر الاول يعني كونها وقال المكردي في موضع نصب على اسقاط لام التعليل والتقدير وجود ال في الوصف كاف لوقوعه مثنى او مجموعا على حده ويجوز في همز ان الكسر وقد جاء كذلك في بعض النسخ (وربما اكسب ثان) من المتضايفين وهو المضاف اليه (اولا) منهما وهو المضاف (تانيثا) او تذكيرا (ان كان) الاول (لحذف موهلا) اي صالحا للحذف والاستغناء عنه بالثاني فمن الاول « يوم تجد كل نفس » وقوله - جادت عليه كل عين ثرة - وقولهم - قطعت بعض اصابعه - وقراءة بعضهم « تلتقطه بعض السيارة » وقوله - طول الليالي اسرعت في نقضي - وقوله - كما شرقت صدر القناة من الدم - وقوله

اني الفواحش عندهم معروفة   ولديهم ترك الجميل جميل

وقوله   مشين كما اهتزت رماح تسفهت
اعاليها مر الرياح النواسم

ومن الثاني قوله

انارة العقل مكسوف بطوع هوى
وعقل عاصي الهوى يزداد تنويرا

وقوله   روية الفكر ما يوول له الامر
معين على اجتناب التواني

مغتفر ان وصلت ال بما اي بالود اضيف الثاني بالنسبة للمستحقة اي صفو الى ضميره اي ما اي الود ولا شك ان ضمير صفوه للود فتدبر كل التدبر (قوله وقال الاخفش وهشام نصب) اي على المفعولية لتحقق موجبها بخلاف موجب الاضافة فانه وهو حذف التنوين او النون غير متعين ان يكون لها لاحتمال ان يكون لئلا يلزم الانفصال مع تاتي الاتصال هذه شبهة الاخفش وردت بان ادعاء كون الحذف المذكور لما ذكر لا ينافي ان يكون للاضافة ايضا مع ان عمل الاسماء الجر اكثر من عملها النصب فيرجع اليه عند الاحتمال (قوله وموضعه رفع على انه فاعل كاف الخ) الانصاف انه يلزم المصنف حينئذ خلو الخبر وهو كاف من ضمير المبتدا وهو كون اذ التركيب حينئذ نظير وجود زيد في الدار كاف وقوعها مبنية ولا يندفع بشيء مما زعموه فليتدبر اما تقدير في اغتفاره فلان هذا ليس من مواطن ذلك الحذف واما انه في قوة قولنا وقوع الوصف الذي كونها فيه مثنى او مجموعا كاف فلانه ان سلم ليس يلزم من كون الشيء في قوة الشيء ان يعطى حكمه واعلم ان الخلو عن الرابط لازم حتى للشارح البدر كما لا يخفى فليتدبر (قوله والتقدير وجود ان في الوصف لوقوعه الخ) فيه ركة بينة اذ ظاهره اطلاق كفاية وجود ال في الوصف الذي هو المدعى ثم تعليله بالوقوع مثنى او مجموعا فيقيد المدعى هكذا وجود ال في الوصف في مثل - المستقلو كثير ما وهبوا - والشاتمي عرضي - فتثبت (قوله ويجوز في همز ان الكسر) لم يبين الاعراب عليه لنهاية ظهوره فان كون مبتدا وكاف خبره متحمل لضمير يعود اليه وجواب ان محذوف لدلالة ما تقدم عليه وهو الاحتمال الذي لا ينبغي ان يعدل عنه من جهتي المعنى والصناعة (قوله اي صالحا للحذف) يشير به الى ان قول المصنف موهلا ليس المراد منه مجعولا اهلا كما يقتضيه ظاهره حتى يتوهم ان الجعل شرط بل المراد منه اهلا نظير الطلاق مصاب بمعنى اصابة في قوله

اظلوم ان مصابكم رجـلا   اهدى السلام تحية ظلم

ثم الصلوحية المذكورة بان يحذف ولو مع متعلقاته كما في قوله روية الفكر الخ فيقال فيه الفكر معين على اجتناب الخ (قوله قطعت بعض اصابعه الخ) قيل غالب هذه الامثلة لا يتعين فيها ان يكون تانيثها كسبيا اما قولهم قطعت بعض اصابعه فلاحتمال ان يكون المراد ببعض الاصابع الاصبع وهي مونثة واما قراءة بعضهم « تلتقطه بعض السيارة » فلاحتمال ان يكون المراد بالسيارة جنسها فبعضها جماعة سيارة . واما طول الليالي اسرعت الخ فلاحتمال ان يكون المراد بطول الليالي طوالها من اطلاق المصدر على الجمع والمصدر المراد به الجمع يراعى في ضميره المعنى كقوله تعالى « هل اتاك نبا الخصم اذ تسوروا المحراب » واما انارة العقل الخ فلان المونث المجازي قد يذكر ضميره في الشعر كقوله - فلا ارض ابقل ابقالها - والانصاف ان امثال هذه الاحتمالات لا تنفي امثال ما ذكر

لان

لان مبناها على ما يترجح في نظر المجتهد ولا شك انها راجحة على ما قيل كما لا يخفى على من يعرف مداخل هذا الفن ونحوه هذا مع ما في ذكره من القياس على محل الضرورة فليتثبت (قوله ويحتمله «ان رحمة الله قريب من المحسنين») مقابله وجوه * منهـــا ان الرحمة بمعنى الاحسان وهو مذكر * ومنها ان الرحمة مصدر لا يجمع ولا يونث * ومنهـــا ان فعيل وفعول يستوي فيه المذكر والمونث قال امرؤ القيس

له الويل ان امسى ولا ام هاشم  قريب ولا البسباسة ابنة يشكرا

وقال جرير  اتنفعك الحياة وام عمرو  قريب لا تزور ولا تزار

ومنها انه من حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه مع الالتفات الى المحذوف اي ان مكان رحمة الله قريب كما قال حسان

يسقون من ورد البريض عليهم  بردى يصفق بالرحيق السلسل

ومثله قوله عليه السلام مشيرا الى الذهب والحرير - هذان حرام على ذكور امتي - اي استعمال هذين حرام * ومنهـــا ان يكون من باب حذف الموصوف واقامة الصفة مقامه اي رحمة الله شيء قريب او لطف او بر او احسان وحذف الموصوف سائغ من ذلك قوله

قامت تبكيه على قبره  من لي من بعدك يا عامر

تركتني في الدار ذا غربة  قد ذل من ليس له ناصر

اي انسانا ذا غربة ومثله

فلو انك في يوم الرخاء سالتني  طلاقك لم ابخل وانت صديـــق

اي شخص صديق * ومنها ان رحمة زائد كقوله «سبح اسم ربك» اي سبح ربك * ومنها ان الرحمة والرحم متقاربان فاعطي احدهما ما يعطاه الاخر * ومنها ان فعيل هنا بمعنى النسب معناه ذات رحمة * ومنها ان المراد من الرحمة هنا المطر وهو مذكر ونظيره «هو الذي يرســل الرياح نشرا بين يدي رحمته» اي مطره . وقد بقي وجوه اخر مع ردها ورد ما ذكر تركناهـا خشية الاطالة (قوله افهم قوله ربما الخ) اي لانه اطردت عادته في هذا الكتاب باستعمالها في التقليل فقط كما يعلم بتتبع كلامه وكلام الناظرين فيه . فاندفع انكار المانع من الحمل على التكثير (قوله اتحد معنى) يشير الى ان مجرد الاتحاد لفظا كما في المشترك لا يمنع الاضافة نحو عين عين (قوله المضاف يتخصص الخ) قيل كيف جاز التوصيف للتخصيص وامتنعت الاضافة لاجله . ويندفع بان تخصيص الموصوف بالصفة معناه شيء هو كذا واما تخصيص المضاف بالمضاف اليه فمعناه شيء ذو نسبة لكذا والاول يجامع العينية بخلاف الثاني يرشدك الى ذلك انك اذا اردت التوصيف في غلام امراة تقول غلام منسوب لامراة بخلاف رجل عالم وقد يومي الى ذلك مقابلتهم هنا التخصيص بالتعريف وهناك بالايضاح فلـذا جاز التوصيف مع التخصيص دون الاضافة ولذا امتنعت الاضافة ايضا بين المترادفين وهـذا ظاهر لكل ذي طبع سليم . واما ما قيل في توجيه منع اضافة الموصوف الى صفته ان الصفة تابعة للموصوف في الاعراب فلو وقعت مضافا اليه لكانت مجرورة دائما ولم تتصور متابعة الموصوف في الاعراب وفي توجيه منع اضافة الصفة للموصوف ان الصفة يجب ان تكون تابعة للموصوف في

---

ويحتمله «ان رحمة الله قريب من المحسنين» ولا يجوز قامت غلام هند ولا قام امراة زيد لانتفاء الشرط المذكور * تنبيه * افهم قوله وربما ان ذلك قليل ومراده التقليل النسبي اي قليل بالنسبة الى ما ليس كذلك لا انه قليل في نفسه فانه كثير كما صرح به في شرح الكافية

نعم الثاني قليل (ولا يضاف اسم لما به اتحد * معنى) كالمرادف مع مرادفه والموصوف مع صفته لان المضاف يتخصص او يتعرف بالمضاف اليه فلا بد ان يكون غيره في المعنى فلا يقال قمح بر ولا

رجل فاضل ولا فاضل رجل (واول موهما
اذا ورد) اي اذا جاء من كلام العرب
ما يوهم جواز ذلك وجب تاويله فمما
اوهم اضافة الشيء الى مرادفه قولهم
جاء في سعيد كرز وتاويله ان يراد بالاول
المسمى وبالثاني الاسم اي جاء في مسمى
هذا الاسم ومما اوهم اضافة الموصوف
الى صفته قولهم حبة الحمقاء وصلاة
الاولى ومسجد الجامع وتاويله ان يقدر
موصوف اي حبة البقلة الحمقاء وصلاة
الساعة الاولى ومسجد المكان الجامع ومما
اوهم اضافة الصفة الى الموصوف قولهم
جرد قطيفة وسحق عمامة وتاويله ان
يقدر موصوف ايضا واضافة الصفة الى
جنسها اي شيء جرد من جنس القطيفة
وشيء سحق من جنس العمامة * تنبيه *
اجاز الفراء اضافة الشيء الى ما بمعناه
لاختلاف اللفظين ووافقه ابن الطراوة
وغيره ونقله في النهاية عن الكوفيين
وجعلوا من ذلك نحو « ولدار الاخرة »
و « حق اليقين » « وحبل الوريد » « وحب
الحصيد » وظاهر التسهيل وشرحه موافقته
(وبعض الاسماء) تمتنع اضافته كالمضمرات
والاشارات وكغير اي من الموصولات ومن
اسماء الشروط ومن اسماء الاستفهام
وبعضها (يضاف ابدا) فلا يستعمل مفردا
بحال (وبعض ذا) الذي يضاف ابدا
(قد يات لفظا مفردا) اي ياتي مفردا في
اللفظ فقط وهو مضاف في المعنى نحو كل
وبعض واي قال الله تعالى « وكل في فلك
يسبحون » « فضلنا بعضهم على بعض »
« ايا ما تدعوا » * تنبيه * اشعر قوله

الاعراب ومؤخرة عنه فلا يمكن ان تضاف اليه ولا متقدمة عليه ولم تتصور المتابعة ايضا فوهم ظاهر لانه ان اراد ان الاسم اذا تبع ما قبله على حالة امتنع ان ينفك عن تلك الحالة فلا يضاف لزم ان يكون اي اسم اعرب فاعلا او مفعولا مثلا استحال ان يعرب في تركيب آخر مبتدا او خبرا او غير ذلك وهو ما لا يقدم عليه احد وان اراد ان الاسم اذا تبع ما قبله على انه نعت له لم يضف له في تلك الحالة لتنافي احكام النعت والاضافة فمسلم لكنه غير نافع في المقام اذ نعود ونقول لم لم تضف الصفة الى الموصوف او العكس بعد انسلاخ التوصيف ويكون قولنا اضافة صفة لموصوف او بالعكس مثل قوله تعالى « وءاتوا اليتامى اموالهم » وهذا ظاهر لا سترة فيه (قوله واول موهما اذا ورد) التاويل صرف اللفظ عن المعنى الظاهر الراجح الى المعنى الخفي المرجوح لدليل فلا يثبت في التركيب قبله الايهام بمعنى الايقاع في المعنى الخفي المرجوح إلا ان يراد من الايهام الايقاع في الوهم اي الذهن كذا قال بعض المحققين وفيه نظر فان رجحانية المعنى المصروف عنه في التاويل بالنظر الى ظاهر التراكيب الواردة فلا تنافي مرجوحية الموهوم لانها بالنظر لمخالفة القواعد المقررة فتدبر (قوله فمما اوهم اضافة الشيء الى مرادفه) اي وارادة المعنى الذي ترادفا عليه هذا هو المراد يدل عليه السابق وهو فلا بد ان يكون غيره في المعنى واللاحق وهو ان يراد بالاول المسمى وبالثاني الاسم . وبالجملة فمنع اضافة احد المترادفين الى الاخر لا من حيث الترادف بل من حيث ارادة المعنى المترادف عليه كما تبين وحينئذ فلا يضر ما قيل ان ارادة المسمى من الاول والاسم من الثاني مجازا لا ينفي الترادف على المعنى الحقيقي فاضافة احد المترادفين الى الاخر الممنوعة باقية (قوله ان يراد بالاول المسمى وبالثاني الاسم) ليس المراد ان هذا الاحتمال متعين لا يمكن غيره بل هو كناية عن عدم بقاء التركيب على ظاهره وانما اختار التكنية بهذا الاحتمال لانه مع قلة كلفته هو الذي لا يبقى معه توهم المرادفة بوجه حيث اريد من احد اللفظين ذاته ولم يرد منه المعنى بوجه ومن لم يتنبه لما ذكرنا قال الاظهر ان يراد بالثاني مدلوله ويوول الاول بمسمى فيكون من اضافة العام الى الخاص كشجر اراك . اه . واعلم انه قال ابن الحاجب ان قيل لم اضيف سعيد الى كرز ولم يضف اسد الى سبع الجواب ان الاعلام كثرت فجاز فيها من التخفيف ما لم يجز في غيرها ولانا افدنا بالاضافة معنى مقصودا باعتبار تقدير العلم له ولغيره كما في قولك زيدكم ولان الثاني اعرف واشهر فكان في نسبه فائدة ليست فيما اعترض به (قوله ان يقدر موصوف) اي لان الصفة لم تغلب عليها الاسمية حتى تستغني عنه (قوله يمتنع اضافته الخ) هذه احدى صورتين يندرجان تحت مفهوم كلام المصنف لان قوله - وبعض الاسماء يضاف ابدا ... - يفهم ان البعض الاخر لا يضاف ابدا وذلك صادق بان لا يضاف اصلا او يضاف تارة ولا يضاف اخرى وهو الاصل كما سياتي في التنبيه ولم يظهر وجه لتفريق الشارح بين هاتين الصورتين حيث ذكر الاولى اولا والثانية بعدها ثانيا فلو قال وبعض الاسماء يمتنع اضافته كالمضمرات الى قوله الاستفهام ثم قال وبعضها يضاف تارة ولا يضاف اخرى وهو الاصل وبعضها يضاف ابدا لاجاد . هذا وانما اعاد من في قوله من اسماء الشروط ومن اسماء الاستفهام لئلا يتوهم عطف ما بعدها على غير (قوله اشعر قوله وبعض الاسماء

وقوله

وقوله وبعض ذا النخ ) الحق ان الاشعار الثاني مسلم اما الاول فممنوع والسند ان قول المصنف - ... وبعض ذا قد يات النخ - لا يشعر به بداهة ، واما قوله - وبعض الاسماء يضاف ابدا ... - فمنطوقه ان البعض تتابد اضافته ليس إلّا ومفهومه ان بعضا ءاخر لا تتابد اضافته اعم من ان يتابد عدم اضافته او يجوز فيه الامران ولا شك ان هذه الصورة الثانية من صورتي المفهوم هي الاصل ومعلوم ان ما يشعر بالاعم لا يشعر بالاخص المعين اصلا فضلا عن ان يشعر بصفة الاخص التي هي الاصالة فان بناه على ان صورة المفهوم المشعر بها اللفظ ما يتابد عدم اضافته كان باطلا من وجهين * احدهما بطلان المبني في نفسه لما علمت * والثاني أن تلك الصورة ليست هي صورة الاصالة كصورة المنطوق ، وما قيل في توجيه الاشعار ان بعضا يستعمل استعمال التنوين فيستعمل للتقليل والتكثير والتعظيم والتحقير والتمييز بالقرائن وان كان الاصل فيه التقليل كما انه الاصل في التنوين فليس بشيء اما اولا فان دعوى اصالة بعض في التقليل ممنوعة بل الذي في المطول قلة مجيئها لذلك ، واما ثانيا فانه لا يبقي سرا لادراج المصنف قد مع بعض الثاني ، واما ثالثا فان قلة البعض الذي يضاف ابدا لا تشعر إلّا بان الذي لا تتابد اضافته كثير لا خصوص ان الذي يضاف تارة ولا يضاف اخرى هو الاصل ، واما رابعا فانه يقتضي ان الاشعار الثاني من بعض والحق انه من كلمة قد كما لا يخفى فليتدبر (قوله وقصارى الشيء ) يقال قصاراك ان تفعل كذا بضم القاف قال

اليك طوى عرض البسيطة جاعل   قصارى المطايا ان يلوح لها القصر

ويقال قصارك بفتحها ويقال كذلك قصرك اي غايتك قال

قصر الجديد الى بـــــلى   والعيش في الدنيا انقطاعـــه

(قوله بمعنى اقامة على اجابتك بعد اقامة ) قيل في تفسير لبيك بمصدر من معناه وما بعده بمصدر من لفظه اشارة الى ما يصرح به من ان لبيك لم ينطق له بفعل وهو خلاف قولهم يقال لب بالمكان اذا اقام به ، واجاب بعضهم بان اخذه مما ذكر باعتبار المناسبة في المعنى لا يقتضي ان فعلها ما ذكر ولا يخفى ما فيه (قوله ان لبيك واخواته مصادر) قيل اي مصادر حقيقة لا اسماء مصادر وفيه نظر فان دواليك اسم مصدر ولهذا قال بعض المحققين المراد بالمصدر هنا ما يتناول اسم المصدر كدواليك اسم مصدر بمعنى التداول ( قوله وهو ضعيف للتعريف ) يريد ان التعريف في الحال خلاف الغالب فارتكابه مع امكان غيره ضعيف (قوله كما في علي النخ ) التشبيه في مطلق القلب لا بكونه في الاضافة النخ كما لا يخفى (قوله لما قلبت مع الظاهر في قوله فلبي يدي مسور ) قد يرد

وبعض الاسماء وقوله وبعض ذا قد يات لفظا مفردا ان الاصل والغالب في الاسماء ان تكون صالحة للاضافة والافراد وان الاصل في كل ملازم للاضافة ان لا ينقطع عنها في اللفظ ، واعلم ان اللازم للاضافة على نوعين ما يختص بالاضافة الى الجمل وسياتي وما يختص بالمفردات وهو ثلاثة انواع ما يضاف للظاهر والمضمر وذلك نحو كلا وكلتا وعند ولدى وسوى وقصارى الشيء وحماداه بمعنى غايته وما يختص بالظاهر وذلك نحو اولي واولات وذي وذات وما يختص بالمضمر واليه الاشارة بقوله ( وبعض ما يضاف حتما ) اي وجوبا ( امتنع * ايلاوه اسما ظاهرا حيث وقع ) وهذا النوع على قسمين قسم يضاف الى جميع الضمائر ( كوحد ) نحو جئت وحدي وجئت وحدك وجاء وحده وقسم يختص بضمير المخاطب نحو ( لبي ودوالي ) و(سعدي) وحناني وهذاذي تقول لبيك بمعنى اقامة على اجابتك بعد اقامة من الب بالمكان اذا اقـــام به ودواليك بمعنى تداولا لك بعد تداول وسعديك بمعنى اسعادا لك بعد اسعاد ولا يستعمل إلّا بعد لبيك وحنانيك بمعنى تحننا عليك بعد تحنن وهذاذيك بذالين معجمتين بمعنى اسراعا لك بعد اسراع ( وشذ ايلاء يدى للبي ) في قوله

دعوت لما نابني مسورا   فلبي فلبي يدي مسور

كما شذت اضافته الى ضمير الغائب في قوله لقلت لبيه لمن يدعوني * تنبيه * مذهب سيبويه ان لبيك واخواته مصادر مثناة لفظا ومعناها التكثير وانها تنصب على المصدرية بعوامل محذوفة من الفاظها إلّا هذاذيك ولبيك فمن معناهما وجوز سيبويه في هذاذيك في قوله - ضربا هذاذيك وطعنا وخضا - وفي دواليك في قوله اذا شق برد شق بالبرد مثله   دواليك حتى كلنا غير لابس الحالية بتقدير نفعله مداولين وهاذين اي مسرعين وهو ضعيف للتعريف ولان المصدر الموضوع للتكثير لم يثبت فيه غير كونه مفعولا مطلقا وجوز الاعلم في هذاذيك في البيت الوصفية وهو مردود بما ذكر ولانه معرفة وضربا نكرة وذهب يونس الى ان لبيك اسم مفرد مقصور اصله لبى قلبت الفه ياءً للاضافة الى الضمير كما في على والى ولدى ورد عليه سيبويه بانه لو كان كذلك لما قلبت مع الظاهر في قوله فلبي يدي مسور وقول ابن الناظم ان خلاف يونس في لبيك واخواته وهم وزعم الاعلم ان الكاف حرف خطاب لا موضع له من الاعراب مثلها في ذلك ورد عليه بقولهم لبيه ولبى يدي مسور وبحذفهم النون لاجلها ولم يحذفوها في ذلك

وبانها لا تلحق الاسماء التي لا تشبه الحرف . اه . النوع الثاني من اللازم للاضافة وهو ما يختص بالجمل على قسمين ما يختص بنوع من الجمل وسياتي وما لا يختص واليه الاشارة بقوله ( والزموا اضافة الى الجمل * حيث واذ ) فشمل اطلاقه الجمل الجملة الاسمية والجملة الفعلية فالاسمية نحو جلست حيث زيد جالس « واذكروا اذ انتم قليل » والفعلية نحو جلست حيث جلست واجلس حيث اجلس « واذكروا اذ كنتم قليلا » « واذ يمكر بك الذين كفروا » ومعنى هذا المضارع المضي حينئذ واما نحو قوله - اما ترى حيث سهيل طالعا - وقوله - حيث لي العمائم - فشاذ لا يقاس عليه خلافا للكسائي * تنبيه * قولهم اذ ذاك ليس من الاضافة الى المفرد بل الى الجملة الاسمية والتقدير اذ ذاك كذلك او اذ كان ذاك ( وان ينون يحتمل - افراد اذ ) اي وان ينون اذ يحتمل افرادها لفظا واكثر ما يكون ذلك مع اضافة اسم الزمان اليها كما في نحو يومئذ وحينئذ ويكون التنوين عوضا من لفظ الجملة المضاف اليها كما تقدم بيانه في اول الكتاب واما نحو وانت اذ صحيح فنادر ( وما كاذ معنى ) في كونه ظرفا مبهما ماضيا نحو حين ووقت وزمان ويوم اذا اريد بها الماضي ( كاذ ) في الاضافة الى ما تضاف اليه اذ لكن ( اضف ) هذه ( جوازا ) لما سبق ان اذ تضاف اليه وجوبا ( نحو حين جا نبذ )

بان ما ذكر شاذ فلا يلتفت اليه ( قوله وبانها لا تلحق الاسماء التي الخ ) حاصله ان القول بكون الكاف حرفية في ذلك لكون اسماء الاشارة ونحوها لا تضاف ولا ضرورة للقول به في لبيك لكون المضاف اسما لم يشبه الحرف ( قوله والزموا اضافة الى الجمل ) لم يتعرض المصنف هنا لشيء من احكام حيث من كونها ظرف مكان لا يتصرف غالبا وقد يراد به الزمان وان اضافتها للجملة الاسمية التي خبرها ماض او مضارع قبيحة وان اضافتها الى الجملة الفعلية اكثر من اضافتها الى الجملة الاسمية وبنو فقعس يعربونها ولا شيء من احكام اذ من كونها ظرف زمان للماضي غير منصرف إلَّا اذا اضيف اليه اسم زمان كيومئذ وحينئذ او وقع مفعولا نحو « واذكروا اذ كنتم قليلا » وان اضافتها الى جملة اسمية خبرها ماض ومثله المضارع بمعنى الماضي قبيحة وانها قد تستعمل للتقليل نحو « ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم » وللمفاجاة وهي الواقعة بعد بين او بينما نحو - فبينما العسر اذ دارت مياسير - بل لم يتعرض لازيد من كونها لا تنفك عن الاضافة الى الجمل لفظا او تقديرا وهو ظاهر وان خفي ( قوله ومعنى هذا المضارع المضي حينئذ ) هذا مبني على قول سيبويه والجمهور كما ياتي وان ذهب البعض كالمصنف الى ان اذ قد تكون للمستقبل وذكره صاحب المغني . فما قيل قد يقال لا حاجة الى ذلك لتصريح ابن هشام في المغني بان اذ قد تستعمل للمستقبل ليس بشيء تدبر ( قوله اي وان ينون الخ ) يشير به الى ان نائب فاعل ينون ضمير يعود الى اذ واضافة افراد الى اذ فيها ايقاع الظاهر موقع المضمر والاصل وان ينون اذ يحتمل افراده وكان الغرض من ذلك دفع ان يتوهم ان اذ في ءاخر البيت هو نائب فاعل ينون والمضاف اليه افراد محذوف فيلزم الفصل بين الفعل ونائب فاعله وهو ممنوع مع الاظهار في مقام الاضمار مع الاحتياج الى تقدير المضاف وانما قيد الشارح الافراد بكونه لفظا لينبه على ان الاضافة موجودة تقديرا فلا يتوهم ان كلام المصنف تناقض حيث جزم بلزوم الاضافة اولا وقبل الافراد ثانيا ( قوله نحو يومئذ وحينئذ ) لا يضاف لاذ من الظروف في كلام العرب غير سبعة الفاظ وهي يومئذ وحينئذ وساعتئذ وليلتئذ وغداتئذ وعشيتئذ وعامئذ كذا نقل عن خط صاحب القاموس ( قوله ويوم ) احد معانيه الاربعة مطلق الزمن كما تراه في المثال وهو يوم امارة الحجاج وبه يظهر ابهامه ( قوله كاذ في الاضافة الى ما تضاف اليه ) تلخيص ما اشار اليه في كلام المصنف ان ما مبتدا وكاذ يتعلق بمحذوف صلتها ومعنى تمييز والخبر كاذ الثانية وان كلمة ما واقعة على نحو حين ووقت وان وجه الشبه بينها وبين اذ من جهة المعنى الظرفية والابهام والمضي وان وجه الشبه المتفرع على هذا مطلق الاضافة الى الجمل يدل على ذلك قوله اضف جوازا لكونه واقعا مما قبله موقع الاستدراك لما فيه من ايهام ان وجه الشبه لزوم الاضافة وليس كذلك فالمعنى والالفاظ التي استقرت كاذ في الظرفية والابهام والمضي كائنة كاذ في الاضافة الى الجمل لكن اذ تضاف لها لزوما وهذه الالفاظ جوازا لا لزوما فقوله لما سبق صلة اضف لا علته . والغرض التعريض بالشيخ الاثير حيث شنع على المصنف في هذا البيت لكن الحق انه على هذا الوجه لا يسوغ كلام المصنف من عدم تناسق قوله اضف الخ مع ما قبله فاحسن منه ان يكون ما مفعول مقدم باضف والتشبيه في قوله كاذ الثاني في مجرد الاضافة للجمل فالمعنى واضف

جوازا ما استقر كاذ من جهة المعنى المذكور اضافة كاضافة اذ في كونها للجمل من الافعال (قوله ونحو حين مجيئك نبذ) انما فصل بكلمة نحو ولم يسقطها كما فيما قبله ليشير الى ان قوله بعد فتضيف الى المفرد راجعا اليه دون ما قبله مبينا الثاني من احد الجائزين وهو الاضافة الى المفرد غير ما سبق وهو الاضافة الى الجملة . فما قيل ظاهره ان هذا مثال لما سبق وهو غير صحيح فكان الاولى ان يقول وقوله جوازا يقتضي اضافة ما ذكر للمفرد غير صحيح فتامل (قوله فمما نزل المستقبل فيه الخ) قيل لا حاجة لدعوى التنزيل المذكور لتصريح ابن هشام في المغني بان اذ قد تستعمل في المستقبل كما سبق وقد ذكرتم أن يوم ونحوه كاذ وليس بشيء لان الشارح قال كصاحب التوضيح اثر هذا - هذا مذهب سيبويه وما ذكره صاحب المغني هو ما ذهب اليه ابن مالك وهو مقابل مذهب سيبويه والجمهور - كما صرح به الشارح اثر هذا هنا ايضا كصاحب التوضيح على ان صاحب المغني ذكر القولين معا وهذه عبارته في مبحث اذ - الثاني ان تكون اسما للزمن المستقبل نحو « يومئذ تحدث اخبارها » والجمهور لا يثبتون هذا القسم ويجعلون الاية من باب « ونفخ في الصور » اعني من تنزيل المتسقبل الواجب الوقوع منزلة ما قد وقع وقد يحتج لغيرهم بقوله تعالى « فسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم » فان يعلمون مستقبل لفظا ومعنى لدخول حرف التنفيس عليه وقد عمل في اذ فيلزم ان يكون بمنزلة اذا - الى هنا كلامه (قوله وابن او اعرب ما كاذ الخ) اي سواء اضيف الى جملة او الى مفرد مبني ثم محل ذلك ان لم يثن والا وجب الاعراب (قوله فحملا على اذ) يعني ان تلك الاشياء التي كاذ ليس فيها العلة التي اقتضت بناء اذ وهي مشابهة الحرف في الافتقار اللازم الى جملة إلّا انها لما كانت مثل اذ في الظرفية الخ ما مر بنيت كما بنيت اذ هذا هو الذي ينبغي ان يفسر به الحمل في هذا المقام فليتدبر فقد غلط فيه (قوله للتناسب) هو تعليل البصريين وبنوا عليه وجوب الاعراب قبل الفعل المعرب او المبتدا لانتفاء التناسب وعلل المصنف بكون الظرف المضاف للجملة شبيها بحرف الجزاء في افتقار ما بعده اليه والى غيره وبنى على ذلك عدم التقييد الذي ذكره فيما ياتي ورد تعليل البصرية بانه لو كان سبب البناء التناسب لكان بناء ما اضيف الى اسم مفرد اولى لكون الاضافة الى المفرد اضافة في اللفظ والمعنى واضافة الجملة في المعنى فقط (قوله او مبتدا) اي ولو كان مبنيا لاصالة اعرابه وانما لم يترجح مع المضارع المعرب لاصالة بنائه لمعارضة اعرابه مع اصالة الاعراب في اسم الزمان (قوله واحتجوا لذلك الخ) رد الاول بان يوم في الاية الكريمة منصوب على الظرفية اما خبر عن هذا اي هذا المذكور قبل من كلامه مع عيسى وكلام عيسى معه كائن في هذا اليوم * والثاني باضمار كان الشانية واسمها (قوله الظرفية) قيد به لدفع ما يتوهم من ان ظاهر كلام المصنف يقتضي اضافة اذا مطلقا ولو فجائية مع انها حينئذ حرف فتستحيل اضافتها (قوله نظرا الى ما تضمنته من معنى الشرط) استدل على هذا التضمن بكونها تجاب بالفاء في نحو « فاذا نقر في الناقور فذلك » وكثرة وقوع اللفظ بعدها ماضي اللفظ مستقبل المعنى وانما لم تكن جازمة حينئذ لمخالفتها الشروط بكونها للمتيقن او الراجح . وفي التسهيل لكنها لما تيقن كونه او رجح بخلاف ان فلذا لم تجزم إلّا في الشعر (قوله فاذا ظرف) استدل على اسميتها بان فيها ما في

---

وجاء زيد يوم الحجاج امير ونحو حين مجيئك نبذ وجاء زيد يوم امرة الحجاج فتضاف للمفرد فان كان الظرف المبهم مستقبل المعنى لم يعامل معاملة اذ بل يعامل معاملة اذا فلا يضاف الى الجملة الاسمية بل الى الفعلية كما سياتي واما « يوم هم على النار يفتنون » وقوله

فكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة
بمغن فتيلا عن سواد بن قارب

فمما نزل المستقبل فيه منزلة الماضي لتحقق وقوعه هذا مذهب سيبويه واجاز ذلك الناظم على قلة تمسكا بظاهر ما سبق واما غير المبهم وهو المحدود فلا يضاف الى جملة نحو شهر وحول بل لا يضاف إلّا الى المفرد نحو شهر كذا

(وابن او اعرب ما كاذ قد اجريا) مما سبق انه يضاف الى الجملة جوازا اما الاعراب فعلى الاصل واما البناء فحملا على اذ

(واختر بنا متلو فعل بنيا) اي ان الارجح والمختار فيما تلاه فعل مبني البناء للتناسب كقوله - على حين عاتبت المشيب على الصبا - وقوله - على حين يستصبين كل حليم - (وقبل فعل معرب او مبتدا * اعرب) نحو « هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم » وكقوله

الم تعلمي يا عمرك الله انني
كريم على حين الكرام قليل

ولم يجز البصريون حينئذ غير الاعراب واجاز الكوفيون البناء واليه مال الفارسي والناظم ولذلك قال (ومن بنى فلن يفندا) اي لن يغلط واحتجوا لذلك بقراءة نافع « هذا يوم ينفع » بالفتح وقد روي بهما قوله - على حين الكرام قليل - وقوله - تذكر ما تذكر من سليمى على حين التواصل غير دان - (والزموا اذا) الظرفية (اضافة الى * جمل الافعال) خاصة نظرا الى ما تضمنته من معنى الشرط غالبا (كهن اذا اعتلى) « اذا جاء نصر الله » فاذا ظرف فيه معنى الشرط مضاف الى الجملة بعده

والعامل فيه جوابه على المشهور واما نحو « اذا السماءُ انشقت » فمثل « وان احد من المشركين استجارك » وقوله

اذا باهلي تحته حنظلية    له ولد منها فذاك المذرع

فعلى اضمار كان الشانية كما اضمرت هي واسمها ضمير الشان في قوله ـ فهلا نفس ليلى شفيعها ـ هذا مذهب سيبويه واجاز الاخفش اضافتها الى الجمل الاسمية تمسكا بظاهر ما سبق واختاره في شرح التسهيل والاحتراز بقولي غالبا عن نحو « واذا ما غضبوا هم يغفرون والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون » فاذا فيهما ظرف لخبر المبتدا بعدها ولا شرطية فيها والّا لكان يجب اقتران الجملة الاسمية بالفاء ❊ تنبيـــه ❊ مثل اذا هذه لما الظرفية فلا تضاف الى جملة اسمية وتلزم الاضافة الى الفعلية نحو « ولما جاءهم كتاب من عند الله » واما قوله

اقول لعبد الله لما سقاونا    ونحن بوادي عبد شمس وها شم

فمثل « وان احد من المشركين استجارك » لان وها في البيت فعل بمعنى سقط وشم امر من قولك شمته اذا نظرت اليه والمعنى لما سقط سقاونا قلت لعبد الله شمه

---

( لمفهم اثنين معرف بلا ❊ تفرق اضيف كلتا وكلا ) اي مما يلزم الاضافة كلا وكلتا ولا يضافان إلّا لما استكمل ثلاثة شروط احدها التعريف فلا يجوز كلا رجلين ولا كلتا امراتين خلافا للكوفيين في اجازتهم اضافتهما الى النكرة المختصة نحو كلا رجلين عندك قائمان وحكي كلتا جاريتين عندك مقطوعة يدها اي تاركة للغزل

اذ من الدلالة على الزمان دون تعرض لحدث ومن الاخبار بها مع مدخولها على الافعال نحو ـ راحة المومن اذا دخل الجنة ـ ومن وقوعها بدلا من اسم صريح كاجيئك غدا اذا طلعت الشمس (قوله فعلى اضمار كان الشانية ) اي هي واسمها كما يدل عليه ما بعده والجملة بعد خبر كان والاصل اذا كان هو اي الشان باهلي تحته حنظلية فافهم (قوله واختاره في شرح التسهيل ) قال فيه و بقوله اقول لان طلب اذا للفعل ليس كطلب ان بل طلبها له كطلب ما هو بالفعل اولى مما لا عمل فيه كهمزة الاستفهام فكما لا تلزم فاعلية الاسم بعد الهمزة لا تلزم بعد اذا ومن ثم جاز ان يقال ـ اذا الرجل في المسجد فظن به خيرا ـ ومنه

اذا باهلي تحته حنظلية    له ولد منها فذاك المذرع

فجعل بعد الاسم التالي اذا ظرفا واستغنى به عن الفعل ولا يفعل ذلك بما هو مختص بالفعل قال ومما يدل على صحة مذهبه قوله

فامهله حتى اذا ان كانه    معاطي يد في لجة الماء غامر

فاولى اذا ان الزائدة متلوة بجملة اسمية ولا يفعل ذلك بما اختص به الافعال وانشد ابو الفتح لضيغم الاسدي

اذا هو لم يخفني في ابن عمي    وان لم القه الرجل الظلـــوم

وقال في هذا دليل على جواز ارتفاع الاسم بعد اذا الزمانية بالابتداء لان هو ضمير الشان وهو لا يرتفع بفعل مفسر بتاليه ومنه قول الاخر

وانت امرءٌ خلط اذا هي ارسلت    يمينك شيئا ارسلته شمـــالك

لان هي ضمير القصة . قال الشيخ الاثير والصحيح عدم الجواز لاحتمال كل التاويل كما قال فاما قوله اولا لان طلب اذا للفعل الخ فدعوى خلاف نص الايمة ان اذا وكل زمان مستقبل طالب للفعل كطلب ان واما التمسك بهاتيك المسموعات فمتاول فامـا اذا باهلي تحته حنظلية فان التقدير اذا كان باهلي وقيل حنظلية فاعل باستقر محذوفا و باهلي فاعل بمحذوف يفسر العامل في حنظلية قال في المغني ورده ان فيه حذف المفسر ومفسره جميعا ويسهله ان الظرف يدل على المفسر فكانه لم يحذف . اه . واما فامهله البيت فان فيه ليست زائدة وكان محذوفة بعد اذا اي حتى اذا كان وكثيرا ما تحذف كان بعد الشرط كان خيرا فخير واما اذا لم يخفني وهي ارسلت فذلك مرفوع بفعل محذوف مفسر بما بعده اي اذا لم يخف اي هو ولما حذف انفصل الضمير والرجل الظلوم بدل من هو ويمينك بدل من هي . هذا كلام الشيخ الاثير ولا يخفى ما فيه ( قوله والّا لكان يجب اقتران الجملة الاسمية بالفاء ) في شرح التسهيل وقول بعض انه باضمار الفاء مثل « ان ترك خيرا الوصية » مردود بامتناع حذف الفاء إلّا للضرورات او في نادر الكلام وقول ءاخرين ان الضمير توكيد لا ابتداءٌ وان ما بعده الجواب ظاهر التعسف وءاخرين ان جوابها محذوف مدلول عليه

بالجملة

بالجملة تكلف لا داعي اليه (قوله اما بالنص الخ) ينبغي ان يراد بالاشتراك ما ليس نصا ليتناول مثل وكلا ذلك فيقال على قوله لان ذا مثناة في المعنى اي وذلك يحقق الاشتراك بمعنى عدم النصوصية ولولا هذا لكان قوله وانما صح الخ كلاما مطروحا في البين لم يثبت به شيء من النصوصية والاشتراك المذكورين . واعلم ان اشتراط الدلالة على اثنين ليطابق الموكّدُ وهو كلا او كلتا الموكَّدَ وهو ما اضيف اليه ( قوله لمفرد معرف الخ ) احترز بالمفرد عن المثنى والجمع وبالمعرف عن النكرة مفردة او مثناة او مجموعة كل ذلك تذكيرا وتانيثا فتجوز الاضافة وتقييد الشارح بالمفردة المراد به الغير المكررة ماخوذ من نطق المصنف باي كذلك ومن قوله بعد وان كررتها وتفسير الاطلاق سواءٌ كانت موصولة او شرطية او استفهامية او نعتا او حالا . نعم تقييد التكرير بالعطف وان كان حقا بل يقيد ايضا بكونه بالواو كما في التسهيل وكما يقتضيه قوله واخصص بها عطف الذي لا يغني متبوعه كاصطف الخ إلّا انه ليس في كلام المصنف ما يدل له . واعلم ان ظاهر قول المصنف كظاهر التسهيل وان كررتها ان التكرار قياسي والذي صرح به ابو علي الفارسي قصره على السماع ثم قوله اضف اي جوازا لكونه في مقابلة لا تضف وهو المراد منه عدم الجواز ( قوله لان المعنى حينئذ اينا ) اي فتكون حينئذ كانها مضافة للجمع وذلك جائز كما تقدم بشهادة مفهوم مفرد ( قوله بانها لا تضاف إلّا الى معرفة ) وجه بان الموصولة يراد بها واحد بعينه والصلة لا تستقل بذلك مع اي لتوغلها في الابهام فلا بد من اضافتها لمعرفة ( قوله وهو المفرد نحو الخ ) كلمة هو ضمير راجع الى ما سبق منعه وكلمة نحو الخ تمثيل لغير ( قوله فلا تضاف إلّا الى نكرة ) اي لان الوصف والحال المرادين هنا بقول المصنف وصفا كما ينبه عليه الشارح كل واحد منهما لا بد ان يكون مشتقا حقيقة او تاويلا والمشتق كلي وحينئذ ان اضيفت اي الى معرفة انتفى ذلك لاستدعاء التعريف الجزئية المنافية للكلية اللازمة لذلك الاستقلال اللازم للصفة وقيل لانها لو اضيفت الى معرفة لكانت بعضا مما تضاف اليه وذلك لا يتصور في الصفة اي لان ايا تكون صفة إلّا اذا دلت على الكمال والتي بمعنى بعض لا تدل عليه ( قوله وهو المفرد المعرفة ) اي الذي لم يكرر بعطف ولا نوي فيه الاجزاءُ اذ هو الذي سبق منعه اما اذا كرر بعطف نحو

الثاني الدلالة على اثنين اما بالنص نحو كلاهما و « كلتا الجنتين » او بالاشتراك كقوله ـ كلانا غني عن اخيه حياته ـ فان كلمة نا مشتركة بين الاثنين والجمع وانما صح قوله ـ ان للخير وللشر مدى : وكلا ذلك وجه وقبل ـ لان ذا مثناة في المعنى مثلها في قوله تعالى « لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك » اي وكلا ما ذكر وبين ما ذكر * الثالث ان يكون كلمة واحدة كما اشار اليه بقوله بلا تفرق فلا يجوز كلا زيد وعمرو واما قوله

كلا اخي وخليلي واجدي عضدا     في النائبات والمام الملمات

وقوله

كلا الضيفن المشنوء والضيف نائل     لدي المنى والامن في اليسر والعسر

فمن الضرورات النادرة ( ولا تضف لمفرد معرف * ايا ) المفردة مطلقا لانها بمعنى بعض ( وان كررتها ) بالعطف ( فاضف ) اليه كقوله

فلئن لقيتك خاليين لتعلمن     ايي وايك فارس الاحزاب

وقوله

الا تسالون الناس ايي وايكم     غداة التقينا كان خيرا واكرما

لان المعنى حينئذ اينا ( او تنو ) بالمفرد المعرف الجمع بان تنوي ( الاجزا ) نحو اي زيد احسن يعني اي اجزائه احسن ( واخصص بالمعرفة * موصولة ايا ) ايا مفعول باخصص وبالمعرفة متعلق به وموصولة حال من اي متقدم عليها اي تختص اي الموصولة بانها لا تضاف إلّا الى معرفة غير ما سبق منعه وهو المفرد نحو امرر باي الرجلين هو اكرم واي الرجال هو افضل « وايهم اشد » ولا تضاف لنكرة خلافا لابن عصفور ( وبالعكس ) من الموصولة ( الصفة ) وهي المنعوت بها والواقعة حالا فلا تضاف إلّا الى نكرة كمررت بفارس اي فارس وبزيد اي فتى ومنه قوله ـ فلله عينا حبتر ايما فتى ـ ( وان تكن ) اي ( شرطا او استفهاما * فمطلقا كمل بها كلاما ) اي تضاف الى النكرة والمعرفة مطلقا سوى ما سبق منعه وهو المفرد المعرفة نحو اي رجل ياتيني فله درهم « ايما الاجلين قضيت » « ايكم ياتيني بعرشها » « فباي حديث » فظهر ان لاي ثلاثة احوال * تنبيه * اذا كانت اي نعتا او حالا وهي المراد بالصفة في كلامه فهي ملازمة للاضافة لفظا ومعنى وان كانت موصولة او شرطا او استفهاما فهي ملازمة لها معنى لا لفظا وهو ظاهر ( والزموا

اضافة لدن فجر) ما بعده بالاضافة لفظا ان كان معربا ومحلا ان كان مبنيا او جملة فالاول نحو « من لدن حكيم عليم » وقوله

تنتهض الرعدة في ظهيري  من لدن الظهر الى العصيري

والثاني نحو « وعلمناه من لدنا علما » « لينذر باسا شديدا من لدنه » والثالث كقوله - وتذكر نعماه لدن انت يافع - وقوله

صريع غوان راقهن ورقنه  لدن شب حتى شاب سود الذوائب

ولم يضف من ظروف المكان الى الجملة إلّا لدن وحيث وقال ابن برهان حيث فقط هذا هو الاصل الشائع في لدن من لسان العرب (ونصب غدوة بها عنهم ندر) كما في قوله

فما زال مهري مزجر الكلب منهم  لدن غدوة حتى دنت لغروب

فلدن حينئذ منقطعة عن الاضافة لفظا ومعنى وغدوة بعدها نصب على التمييز او على التشبيه بالمفعول لشبه لدن باسم الفاعل في ثبوت نونها تارة وحذفها اخرى لكن يضعفه سماع النصب بها محذوفة النون او خبرا لكان محذوفة مع اسمها اي لدن كانت الساعة غدوة ويجوز جر غدوة بالاضافة على الاصل فلو عطفت على غدوة المنصوبة جاز جر المعطوف مراعاة للاصل وجاز نصبه مراعاة للفظ ذكر ذلك الاخفش واستبعد الناظم نصب المعطوف وقال انه بعيد عن القياس وحكى الكوفيون رفع غدوة بعد لدن فقيل هو بكان تامة محذوفة والتقدير لدن كانت غدوة وقيل خبر لمبتدا محذوف والتقدير لدن وقت هو غدوة وقيل على التشبيه بالفاعل قال سيبويه ولا ينتصب بعد لدن من الاسماء غير غدوة

* تنبيه * لدن بمعنى عند إلّا انها تختص بستة امور احدها انها ملازمة لمبدا الغايات ومن ثم يتعاقبان في نحو جئت من عنده ومن لدنه وفي التنزيل « ءاتيناه رحمة من عندنا وعلمناه من لدنا علما » بخلاف جلست عنده فلا يجوز جلست لدنه لعدم معنى الابتداء هنا * ثانيها ان الغالب استعمالها مجرورة بمن * ثالثها انها مبنية إلّا في لغة قيس وبلغتهم قري « من لدنه » * رابعها انه يجوز اضافتها الى الجمل كما سبق * خامسها جواز افرادها قبل غدوة على ما مر * سادسها انها لا تقع إلّا فضلة تقول السفر من عند البصرة ولا تقول من لدن البصرة . واما لدى فهي مثل عند مطلقا إلّا ان جرها ممتنع بخلاف جر عند وايضا عند امكن منها من وجهين * الاول انها تكون ظرفا للاعيان والمعاني تقول هذا

---

اي زيد وعمرو اعجبني اعجبك او نوي فيه الاجزاء نحو اي زيد اعجبني اعجبك فجائز ففي كلامه تعريض بمَن منع جواز اضافة الشرطية لمفرد معرف اذا نويت الاجزاء (قوله لدن) فيها لغات لدن بفتح الدال واللام كعدن ولدن بفتح اللام وكسر الدال وفتح النون ولدن بسكون الدال وكسر النون ولدن بضم فسكون ففتح ولدن بفتح اوله وثالثه وسكون ثانيه ولد بفتح اللام وسكون الدال ولد بضم اللام وسكون الدال ولد بفتح اللام فضم الدال ولت بفتح اللام وكسر التاء وفي الرضي ومعناها اول غاية زمان او مكان نحو لدن صباح ولدن حكيم فاذا اضيفت الى جملة تمحضت لان ظروف المكان لا تضاف الى الجملة منها إلّا حيث (قوله على التمييز) قيل اي من تمييز المفرد ووجهه ان لدن اسم لاول زمان مبهم ففسروا ذلك المبهم بغدوة والذي يقتضيه كلام محمد بن مسعود القزويني في البديع وكلام الرضي انه ليس تمييزا حقيقة بل شبيها به قال الرضي اما النصب فانه وان كان شاذا فوجهه كثرة استعمال لدن مع غدوة دون سائر الظروف كبكرة وعشية وكون دال لدن قبل النون الساكنة تفتح وتضم وتكسر كما سبق في لغاتها ثم قد تحذف نونه فتشابه حركات الدال حركات الاعراب من جهة تبدلها وتشابه النون التنوين من جهة جواز حذفها فصار لدن غدوة في اللفظ كراقود خلا فتنصبها تشبيها بالتمييز (قوله واستبعد الناظم نصب المعطوف) قال الشيخ الاثير والذي اختاره تعين النصب اذ ليس غدوة عند ناصبها في موضع جر سيما على راي ناصبها بكان مضمرة فلا يتخيل فيها اذ ذاك جر البتة قال فان قلت يلزم من ذلك نصب غير غدوة بعد لدن ولم يحفظ . فاجاب باغتفارهم في الثواني ما لا يحتمل في الاوائل (قوله وقيل على التشبيه بالفاعل) عبارة ابي الفتح بن جني وقد شبهه بعض بالفاعل فرفع فقال لدن غدوة كما تقول ضارب زيد في اسم الفاعل (قوله ومن ثم يتعاقبان) المعلل مجموع التعاقب مع انفراد عند فتمام المعلل قوله بخلاف جلست عنده الخ (قوله ان الغالب استعمالها مجرورة) انما لم يزد بخلاف عند فان الغالب استعمالها غير مجرورة بمن مع انه يندفع به توهم ان عند لا تستعمل مجرورة بمن اصلا لانه علم من تعاقبهما في « ءاتيناه رحمة من عندنا » انها تستعمل مجرورة فلم يبق حينئذ إلّا ان ذلك غير غالب تامل (قوله انها مبنية) قال الشيخ ابن الحاجب الوجه في بناء لدن واخواته ان من لغاتها وضع الحروف فحمل البقية عليها تشبيها بها ولو لم يكن كذلك لم يكن لبنائها وجه لانها مثل عند وهي معربة بالاتفاق (قوله وبلغتهم قري « من لدنه ») ذكر الفارسي ان الكسر في هذه القراءة للتخلص من التقاء الساكنين لا للاعراب فهي مبنية حينئذ دائما (قوله هذا

القول

القول عندي صواب الخ ) يوهم ان احدهما مثال لكونه ظرفا للاعيان والاخر لكونه ظرفا للمعاني بل يكاد يوهم ان الاول للاول والثاني للثاني مع ان المثالين من الثاني فلو ابدل المثال الاول بعندي دينار ولم يقل هذا القول عندي صواب لكان هذا القول عندي اصوب . وما قيل انه ترك التمثيل للاول ليصح قوله بعد ذلك ويمتنع ذلك في لدي اي جعلها ظرفا للمعاني ولو مثل للاعيان لم يصح ذلك ففيه انه تخلص من ايهام بايهام مع ان الذي لا يعدوه الفهم ضرورة ان الاشارة ليست راجعة لجعلها ظرفا للمعاني بل لكونها ظرفا للاعيان والمعاني اي يمتنع في لدن الكون للامرين معا بل تكون لاحدهما فقط ولم يعينه لان الغرض مجرد ان بينهما فرقا على انه لو تم انما ينفع في عدم التمثيل للاعيان ولا ينفع في تكرير المثال للمعاني الموهم (قوله والزموا اضافة ايضا مع ) الداعي لاخراج عبارة المتن عن ظاهرها من ان مع مبتدا ومع فيها قليل خبر جعل لزوم الاضافة في مع داخلا تحت كلام المصنف ايضا اذ على الظاهر لا يعلم منه إلّا قلة السكون وانما فسر مع الملزومة للاضافة بقوله وهي اسم لمكان الاصطحاب الخ لئلا ينافي ما ذكره في التنبيه الاتي من افرادها . وبهذا يعلم ايضا انه لا مخالفة بين ما هنا من لزوم الاضافة وقول صاحب التصريح والغالب استعمالها مضافة فتكون ظرفا . واعلم ان ما ذكره الشارح من مجيئها للمكان والزمان وان وقع في التوضيح خلافه لكنه الذي في التسهيل حيث قال ومع للصحبة اللائقة بالمذكور . وفي الرضي حيث قال نحو جئنا معا اي في زمان وكنا معا اي في مكان (قوله وهو فتح اعراب ) قال الرضي لدخول التنوين في نحو كنا معا وانجراره بمن وان كان شاذا في نحو جئت من معه وقال المصرح لانها ثلاثية الاصل (قوله غنم كذا في شروح التسهيل والتوضيح إلّا شرح البدر الدماميني ففيه بدله غنى (قوله كما اشعر به كلام الناظم ) اي حيث زاد كلمة فيها فاقتضى ان التسكين في التي كانت مفتوحة وهي اسم وانما لم يكن صريحا لاحتمال ان يراد بضمير فيها تلك المادة من غير ملاحظة اسميتها (قوله ونقل في الساكنة الخ ) هذا هو الذي ارتضاه الشاطبي والمكودي والموضح والسيوطي وقال بعض شارحي التسهيل انه ظاهر الخلاصة وراى المرادي ان ليس الكسر والفتح في الساكنة العين بل الفتح في المفتوحة المعربة والكسر في المسكنة المبنية وهو الذي يظهر من عبارة التسهيل حيث لم يتعرض للفتح عند ملاقاة الساكن وها هي عبارته وتسكينها قبل حركة وكسرها قبل سكون لغة ربيعة وفي نسخ كثيرة ما يخالف هذا ويوافق كلام المرادي فاعرفه (قوله بمعنى جميعا ) كذا في التسهيل والتوضيح لكن قال بعض شارحي الاول عليه تبعا للشيخ الاثير هذه العبارة هو خلاف قول ثعلب اذا قلت جاءا جميعا احتمل المجيء في وقت او وقتين او قلت معا فليس إلّا في وقت وقد عدل بينهما من قال

كنت ويحيى كيدي واحد    نرمي جميعا ونراعي معا

وهي المسالة الجارية بينه وبين احمد بن قادم وهما من مشايخ الكوفة فسال عنها ثعلب احمد بن قادم فلم يزل يركض الى الليل ففرق ثعلب بما ذكر . هذا كلامه . وقال بعض الفضلاء على عبارة التوضيح بعد ما نقل عن الرضي الفرق الذي ذكرنا لا خفاء في انه يخالف ما عليه الموضح (قوله وقد ترادف عند ) هذا يوهم انها حينئذ تخالف ما ذكره المصنف على

القول عندي صواب وعند فلان علم به ويمتنع ذلك في لدي قاله ابن الشجري في اماليه * الثاني انك تقول عندي مال وان كان غائبا عنك ولا تقول لدي مال إلّا اذا كان حاضرا قاله الحريري وابو هلال العسكري وابن الشجري وزعم المعري انه لا فرق بين لدى وعند وقول غيره اولى (و) الزموا اضافة ايضا (مع) وهي اسم لمكان الاصطحاب او وقته والمشهور فيها فتح العين وهو فتح اعراب و (مع) بالبناء على السكون (فيها قليل) كقوله

فريشي منكم وهواي معكم
وان كانت زيارتكم لماما

وزعم سيبويه ان تسكين العين ضرورة وليس كذلك بل هي لغة ربيعة وغنم فانها مبنية عندهم على السكون وزعم بعضهم ان الساكنة العين حرف وادعى النحاس الاجماع عليه وهو فاسد والصحيح انها باقية على اسميتها كما اشعر به كلام الناظم هذا حكمها اذا اتصل بها متحرك (ونقل) فيها (فتح وكسر لسكون يتصل) بها نحو مع القوم فالفتح طلبا للخفة والكسر على الاصل في التقاء الساكنين * تنبيه * تفرد مع مردودة اللام فتخرج عن الظرفية وتنصب على الحال بمعنى جميعا نحو جاء الزيدان معا وتستعمل للجمع كما تستعمل للاثنين كقوله - وافنى رجالي فبادوا معا - وقوله - اذا حنت الاولى سجعن لها معا - وقد ترادف عند فتجر بمن حكى سيبويه ذهبت من معه ومنه قراءة بعضهم « هذا ذكر من معي » (واضمم بناء غيرا ان عدمت ما * له اضيف) لفظا (ناويا ما عدما) معنى

ما شرحه به وليس كذلك فلو اتى به اثر قوله والمشهور فيها فتح العين لكان اولى فتامل (قوله اي من الكلمات الملازمة للاضافة الخ) الانصاف ان الشارح نزل عبارة التوضيح على كلام المصنف ليس إلّا وما كان ينبغي ذلك لان كلام المصنف لم يشعر بلزوم غير للاضافة اصلا ودعوى انه تلويح بالاعتراض على المصنف بالخروج عن السياق وانه كان الظاهر ان يقول وغير واضممها اذا عدمت الخ لا يتم له جعله تفسيرا لكلام المصنف كما لا يخفى (قوله ويجوز قليلا الفتح مع تنوين) اي عند حذف لفظ المضاف اليه وعدم نيته لفظا ومعنى ودونه اي عند حذفه وتقديره فهي خبر والحركات حينئذ اعراب باتفاق كالضم مع التنوين اي عند حذفه وعدم نيته لفظا ومعنى (قوله وفيما قاله نظر) نقل عنه انه قال في شرح التوضيح في الجواب اللهم إلّا ان الاضافة الى المبني انما توثر البناء اذا كان المضاف اليه ملفوظا اي لا محذوفا لضعف سبب البناء بالحذف (قوله قبل كغير) كانه انما لم يقل كغير قبل لتكون غير حينئذ بعد قبل فتدخل حينئذ تحت قوله ـ ... وما من بعده قد ذكرا ـ ولذا لم يقيد النصب بكونه على الظرفية كما سياتي (قوله وتقطع عنها لفظا دون معنى فتبنى على الضم) الحق ان المراد من هذا القطع ان يحافظ على معنى المضاف اليه اذ به يتم المعنى واما خصوص اللفظ الدال على ذلك المعنى فلا يلاحظ ولو تقديرا وإلّا لكان كانه ملفوظ به ولا بد من الاعراب ولذا يمتنع التنوين حينئذ ٠ هذا واشترط بعضهم في البناء على الضم اذ ذاك تقدير المضاف اليه معرفة وإلّا فالاعراب ورد بانه لا وجه لاشتراطه لان البناء انما يتوقف على حذف المضاف اليه ونية معناه ولا دخل في ذلك لكونه معرفة او نكرة (قوله لشبهها حينئذ بحروف الجواب الخ) قال الرضي انما بنيت هذه الظروف عند قطعها عن الاضافة لمشابهتها الحرف باحتياجها الى معنى ذلك المحذوف ٠ فان قلت فهذا الاحتياج حاصل لها مع وجود المضاف اليه فهلا بنيت معه كالاسماء الموصولة مع وجود ما تحتاج اليه من صلتها ٠ قلت لان ظهور الاضافة فيها يرجح جانب اسميتها لاختصاصها بالاسماء اما حيث واذ واذا فانها وان كانت مضافة الى الجمل الموجودة بعدها إلّا ان اضافتها ليست بظاهرة اذ الاضافة في الحقيقة الى مصادر تلك الجمل فكان المضاف اليه محذوف ولما ابدل في كل وبعض التنوين من المضاف اليه لم يبنيا اذ المضاف اليه كانه ثابت بثبوت بدله ثم قال وبناء الغايات على الحركات لعلم ان لها عرقا في الاعراب وعلى الضم جبرا باقوى الحركات لما لحقها من الوهن بحذف

اي من الكلمات الملازمة للاضافة غير وهي اسم دال على مخالفة ما قبله لحقيقة ما بعده واذا وقع بعد ليس وعلم المضاف اليه كقبضت عشرة ليس غيرها جاز حذفه لفظا فيضم غير بغير تنوين ثم اختلف حينئذ فقال المبرد ضمة بناء لانها كقبل في الابهام فهي اسم او خبر وهذا ما اختاره الناظم على ما افهمه كلامه وقال الاخفش اعراب لانها اسم ككل وبعض لا ظرف كقبل وبعد فهي اسم لا خبر وجوزهما ابن خروف ويجوز قليلا الفتح مع تنوين ودونه فهي خبر والحركة اعراب باتفاق كالضم مع التنوين * تنبيهان * الاول يجوز ايضا على قلة الفتح بلا تنوين على نية ثبوت لفظ المضاف اليه قال في التوضيح فهي خبر والحركة اعراب باتفاق وفيما قاله نظر لان المضافة لفظا تضم وتفتح فان ضمت تعينت للاسمية وان فتحت لا تتعين للخبرية لاحتمال ان تكون الفتحة بناء لاضافتها الى المبني * الثاني قالت طائفة كثيرة لا يجوز الحذف بعد غير ليس من الفاظ الجحد فلا يقال قبضت عشرة لا غير وهم محجوجون قال في القاموس وقولهم لا غير لحن غير جيد لان لا غير مسموع في قول الشاعر ـ جوابا به تنجو اعتمد فوربنا

لعن عمل اسلفت لا غير تسال

وقد احتج ابن مالك في باب القسم من شرح التسهيل بهذا البيت وكان قولهم لحن ماخوذ من قول السيرافي الحذف انما يستعمل اذا كانت غير بعد ليس ولو كان مكان ليس غيرها من الفاظ الجحد لم يجز الحذف ولا يتجاوز بذلك مورد السماع ٠ اه كلامه ٠ وقد سمع انتهى كلام صاحب القاموس ٠ والفتحة في لا غير فتحة بناء كالفتحة في لا رجل نقله في شرح اللباب عن الكوفيين ووجه ذلك ما سياتي وبناء مصدر نصب على الحال اي بانيا وغيرا مفعول باضمم (قبل كغير) و (بعد) و (حسب) و (اول * ودون والجهات) الست (ايضا وعل) في انها ملازمة للاضافة وتقطع عنها لفظا دون معنى فتبنى على الضم لشبهها حينئذ بحروف الجواب في الاستغناء بها عما بعدها مع ما فيها من شبه الحرف في الجمود والافتقار نحو «لله الامر من قبل ومن بعد» في قراءة الجماعة ونحو قبضت عشرة فحسب اي فحسبي ذلك وحكى ابو علي الفارسي ابدا بذا من اول بالضم ومنه قوله ـ على اينا تعدو المنية اول ـ وتقول سرت مع القوم ودون اي ودونهم وجاء القوم وزيد خلف او امام اي خلفهم او امامهم ومنه قوله ـ لعن الاله تعلة بن مسافر لعنا يشن عليه من قدام ـ وقوله ـ اقب من تحت عريض من عل ـ اما اذا نوي ثبوت لفظ المضاف اليه فانها تعرب من غير تنوين كما لو تلفظ به كقوله ـ ومن قبل نادى كل مولى قرابة ـ اي ومن قبل ذلك وقري لله الامر من قبل ومن بعد بالجر من غير تنوين اي من قبل الغلب ومن بعده وحكى ابو علي ابدا بذا من اول بالجر من غير تنوين

بحذف المحتاج اليه اعني المضاف اليه ( قوله ايضا ) يجوز ان يكون مربوطا بقوله بالجر من غير تنوين اي هذا بالجر من غير تنوين كما ان الاية بالجر من غير تنوين ويحتمل ان يكون مربوطا بالمحكي باعتبار حكى اي حكى هذا المثال بالجر من غير تنوين ايضا كما حكاه بالضم على ما تقدم ( قوله كما اشار اليه بقوله الخ ) يريد ان هذه الكلمات عند قطعها عن الاضافة لفظا ومعنى تعرب منونة إلّا انها تارة تدخل عليها من زيادة على الفعل او نحوه وحينئذ تجرها منونة وتارة يقتصر على لفظ من تلك الالفاظ من غير كلمة من ويوتى بالفعل او نحوه وحينئذ تنصب منونة وهذه هي الصورة التي يتنزل عليها ظاهر كلام المصنف لانه حكم بالنصب على كلمة قبلا والكلمات التي ذكر بعدها وهي حينئذ كلها مجردة من من هذه هي الاشارة التي اراد الشارح او ان التمثيل لما قبل المقيد تدبر ( قوله وكقراءة بعضهم من قبل ومن بعد بالجر والتنوين ) ظاهره انه معطوف على قوله الاول فيكون مثالا للتنوين والنصب وليس كذلك فليجعل تمثيلا لمفهوم قوله ما لم يدخل عليها جار ( قوله وحكى ابو علي ابدا بذا من اول بالنصب ممنوعا من الصرف ) اي فلا يكون حينئذ مما الكلام فيه الذي هو ظرف بمعنى قبل بل مما استعمل صفة بمعنى اسبق فيمنع الصرف للوزن والوصف هذا غاية ما يتكلف له والحق اسقاطه ( قوله او نوي معناها او لفظها ) الاولى او نوي معنى المضاف اليه او لفظه وكانه قصد الاستخدام بان اراد من الاضافة اولا المعنى المصدري وحين عود الضمير عليها معنى المشتق ( قوله اذ هي بمعنى كافيك ) الانصاف ان هذا التعليل على ظاهره لا يلاقي ما تقدمه بوجه فالصواب ان يزيد قبله وهو ممنوع ويكون هو المعلل وحينئذ فالمقصود هو الاعتراض على المصنف باقتضاء كلامه تعريف حسب في ثلاث صور وتنكيرها في صورة مع ان التنكير في الكل لان اضافتها لا تعرفها كما نص عليه المصنف في شرح العمدة يدل لذلك عبارة التوضيح الماخوذ هذا منها . والجواب الحق عن هذا الاعتراض ان الموصول في قول المصنف - ... وما من بعده قد ذكرا - للجنس لا للاستغراق كما صرح بمثله السلكوتي في اول حاشية المطول وحينئذ لا يلزم جريان الحكم في حسب ( قوله ان عل تجوز اضافتها الخ ) الحق ان في العبارة تقديما وتاخيرا وحذفا وزيادة والاصل اقتضى كلامه ايضا ان عل يجوز ان تنصب وانها تجوز اضافتها وقد وهم في هذا جماعة منهم الجوهري وابن مالك واما قوله

يا رب يوم لي لا اظللــه   ارمض من تحت واضحى من عله

فالهاء فيه للسكت بدليل انه مبني ولا وجه لبنائه لو كان مضافا والحق انها توافق فوق في معناها وتخالفها في امرين انها لا تستعمل إلّا مجرورة بمن واستعمالها غير مضافة هكذا ينبغي فيكون الموهم فيه هو اضافتها لا ظن انها كسائر اخواتها المتقدمة بدليل فالهاء فيه الخ ومن قال ايضا على قوله وتوافق الخ الصواب

ايضا فان قطعت عن الاضافة لفظا ومعنى اي لم ينو لفظ المضاف اليه ولا معناه اعربت منونة ونصبت ما لم يدخل عليها جار كما اشار اليه بقوله ( واعربوا نصبا اذا ما نكرا * قبلا وما من بعده قد ذكرا ) كقوله

فساغ لي الشراب وكنت قبلا   اكاد اغص بالماء الفرات

وكقوله - فما شربوا بعدا على لذة خمرا - وكقوله - كجلمود صخر حطه السيل من عل - وكقراءة بعضهم من قبل ومن بعد بالجر والتنوين وحكى ابو علي ابدا بذا من اول بالنصب ممنوعا من الصرف للوزن والوصف * تنبيهات * الاول اقتضى كلامه ان حسب مع الاضافة اي لفظا او نوي معناها او لفظها معرفة ونكرة اذا قطعت عن الاضافة اي لفظا ومعنى اذ هي بمعنى كافيك اسم فاعل مرادا به الحال فتستعمل استعمال الصفات النكرة فتكون نعتا لنكرة كمررت برجل حسبك من رجل وحالا لمعرفة كهذا عبد الله حسبك من رجل وتستعمل استعمال الاسماء الجامدة نحو « حسبهم جهنم » « فان حسبك الله » بحسبك درهم وهذا يرد على من زعم انها اسم فعل فان العوامل اللفظية لا تدخل على اسماء الافعال وتقطع عن الاضافة فيتجدد لها اشرابها معنى دالا على النفي ويتجدد لها ملازمتها للوصفية او الحالية او الابتداء والبناء على الضم تقول رايت رجلا حسب ورايت زيدا حسب قال الجوهري كانك قلت حسبي او حسبك فاضمرت ذلك ولم تنون . اه . وتقول في الابتداء قبضت عشرة فحسب اي فحسبي ذلك * الثاني اقتضى كلامه ايضا ان عل تجوز اضافتها وانه يجوز ان تنصب على الظرفية او الحالية وتوافق فوق في معناه وتخالفها في امرين . انها لا تستعمل إلّا مجرورة بمن . وانها لا تستعمل مضافة فلا يقال اخذته من عل السطح كما يقال من علوه ومن فوقه وقد وهم في هذا جماعة منهم الجوهري وابن مالك واما قوله

يا رب يوم لي لا اظلله   ارمض من تحت واضحى من عله

فالهاء فيه للسكت بدليل انه مبني ولا وجه لبنائه لو كان مضافا . اه * الثالث قال في شرح الكافية وقد ذهب بعض العلماء الى ان قبلا في قوله وكنت قبلا

معرفة بنية الاضافة إلّا انه اعرب لانه جعل ما لحقه من التنوين عوضا من اللفظ بالمضاف اليه فعومل قبل مع التنوين لكونه عوضا من المضاف اليه بما يعامل به مع المضاف اليه كما فعل بكل حين قطع عن الاضافة لحقه التنوين عوضا وهـذا القول عندي حسن (وما يلي المضاف) وهو المضاف اليه (يأتي خلفا * عنه في الاعراب) غالبا (اذا ما حذفا) لقيام قرينة تدل عليه نحو «وجاء ربك» اي امر ربك «واسأل القرية» اي اهل القرية * تنبيهان * الاول كما قام المضاف اليه مقام المضاف في الاعراب يقوم مقامه في التذكير كقوله

يسقون من ورد البريص عليهم
بردى يصفق بالرحيق السلسل

بردى مونث فكان حقه ان يقول تصفق بالتاء لكنه اراد ماء بردى وفي التانيث كقوله

مرت بنا في نسوة خولة
والمسك من اردانها نافحه

اي رائحة المسك وفي حكمه نحو -ان هذين حرام على ذكور امتي- اي استعمال هذين «وتلك القرى اهلكناهم» اي اهل القرى وفي الحالية نحو تفرقوا ايادي سبا اي مثل ايادي سبا لان الحال لا تكون معرفة * الثاني قد يكون الاول مضافا الى مضاف فيحذف الاول والثاني ويقام الثالث مقام الاول في الاعراب نحو «وتجعلون رزقكم انكم تكذبون» اي وتجعلون بدل شكر رزقكم تكذيبكم «تدور اعينهم كالذي يغشى عليه من الموت» اي كدوران عين الذي يغشى عليه من الموت ومنه قوله

فادرك ارقال العرادة ظلعها
وقد جعلتني من حزيمة اصبعا

ان يقول وليس كذلك بل توافق الخ فقد وهم ومنشاه الغفلة عن قول الشارح وقد وهم . وبالجملة فكلام الشارح هنا في غاية التخليط وان اقره عليه الناظرون لكن راينا نسخا فيها اسقاط التنبيهين الاولين راسا وهي حسناء فافهم (قوله معرفة بنية الاضافة) لا يتوهم ان الشارح اراد ان هذا يلائم كلام الناظم كيف وقد قال سابقا مقتضى كلامه ان حسب مع الاضافة معرفة ونكرة اذا قطعت عنها لفظا ومعنى (قوله وهذا القول عندي حسن) قال الرضي هو الحق (قوله وهو المضاف اليه) اي تعدد او اتحد ما لم يكن جملة كما يشير اليه قول الشارح لقيام قرينة تدل عليه ففي المغني واما المضاف لجملة فلا يعلم ان حذف . هـذا وقد اضطرب البيانيون في ان المجاز في الاعراب او في الكلمة المعربة وعلى الثاني صاحب التلخيص حيث قال - فصل - قد يطلق المجاز على كلمة تغير حكم اعرابها واما اهل الاصول فاقتضى كلام الجلال المحلي في شرحيه على الورقات وجمع الجوامع ان جعله مجاز حذف مستبعد والقريب انه مجاز مرسل باستعمال القرية مثلا في اهلها . ولكون التحقيق انه ليس هـذا بذلك الاعتبار من المجاز لم يتعرض له الشيخ ابن الحاجب في مختصره وفي التحرير للكمال ابن الهمام ومجاز الحذف حقيقة لانه في معناه وانما سمي مجازا باعتبار اعرابه (قوله غالبا) محترزه وربما لاني (قوله لقيام قرينة) اي ولو غير لفظية كما في الامثلة . واعلم ان هذا القيد لم يتركه المصنف كما قد يتوهم لان قوله - لكن بشرط ان يكون ما حذف الخ صريح في ان اصل الحذف انما يكون عند العلم بالمحذوف (قوله اي امر ربك) صرح السعد في شرح التلخيص بان هذا التقدير غير متعين اذ مثله جاء عذابه . واعلم ان القرينة في الاية الاستحالة كما اشرنا اليه فان المجيء لما اسند لاسم الذات اقتضى ان ذات الله تعالى تتصف به وذلك محال اذ هو عند اسناده الى الذوات حقيقة يراد منه التنقلات والتحركات المخصوصة التي لا يتصف بها إلّا الحوادث فلا بد حينئذ من تقدير المضاف اي امره مثلا فيكون الامر حينئذ بمعنى البلوغ كما يقال شائعا جاءني خبرك واتاني امرك هكذا ينبغي ان يفهم هـذا الكلام (قوله وفي حكمه) المتبادر انه معطوف على في التانيث او التذكير والضمير للمضاف فقيل المراد به مطلق الحكم الشامل للشرعي والنحوي كما هو ظاهر وهو لا محصل له اذ الكلام في الالفاظ ويحتمل ان المراد به المحكوم به او نفس الانتساب فان المحكوم به في الحديث - وهو حرام او انتسابه - للمضاف المحذوف الذي هو الاستعمال لكنه لما حذف بقي لما اضيف اليه ومثل الاهلاك في الاية . ولا يخفى انه حينئذ لا وجه لعد هذا قسيما للنيابة في الاعراب والتذكير والتانيث . ويحتمل ان يكون قوله وفي حكمه خبر مقدم وضميره لما ذكر من التذكير والتانيث وما بعده خبر اي الاية والحديث في معنى ما قام فيه المضاف اليه مقام المضاف في التذكير والتانيث لقيام المضاف اليه في الحديث مقام المضاف في الافراد وفي الاية مقامه في العقل وهذا الاحتمال اقرب وان كان التعبير بوفي الحالية خير منه التعبير بوفي التنكير ويؤيد هذا الوجه ما في بعض النسخ من تغيير الاسلوب حيث لم يذكر كلمة نحو قبل الحديث وهذا كله رعاية لجانب الشارح وإلّا فالانصاف ان العبارة ليست على ما ينبغي وعبارته في شرح الكافية جيدة جدا حيث يقول الثالث الافراد نحو - ان هذين حرام على ذكور امتي -

تنبيه . قوله خبر مقدم كذا في الاصل ولعل الصواب بالنصب لانه خبر يكون وكذلك قوله وما بعده خبر الخ لعل الصواب مبتدأ والله اعلم .

اراد

اراد استعمال هذين . ثم قال الرابع العقل نحو « وتلك القرى اهلكناهم لما ظلموا » الخامس التنكير نحو تفرقوا ايادي سبا . هذا كلامه فتدبر جدا ( قوله وربما جروا الخ ) التعبير بالصيغة المقتضية للاحداث للتنبيه على انه لما كان انما يستحق اعراب المضاف فكان ذلك الجر حدث بعد ولدفع توهم ان الجر احدث حقيقة زاد قوله ... كما قد كان ... وقد تجعل كاف كما بمعنى على مثلها في قولهم بقي الامر كما كان اي على ما كان وحينئذ فنقول يحتمل ان يكون المراد من جروا نطقوا به مجرورا وتكون ما الداخلة عليها الكاف واقعة على الجر بالمعنى المصدري اي النطق به مجرورا والكاف تشبيهية والمعنى ربما نطقوا بالمضاف اليه بعد حذف المضاف مجرورا كما نطقوا به قبل حذف المضاف كذلك وعلى هذا فالمغايرة بين المشبه والمشبه به حقيقية لا بمجرد ان العرض لا يبقى زمانين كما قيل وليس فيه اقتضاء ان الحركة الكسرية في المضاف اليه جديدة بغير المضاف انما فيه ان نطقهم بها قبل حذف المضاف غيره بعده ولا شك في صحته . ويحتمل ان تكون الكاف بمعنى على متعلقة بابقوا لا بجروا وما واقعة على عدم الحذف والمعنى وربما جروا الاسم الذي ابقوه على حالته التي كان عليها قبل ان يحذف المضاف وهي عدم حذفه إلّا انه على هذا لا يكون كما قد كان الخ كبير فائدة غير تحقيق البقاء وتبيين المراد منه في خصوص المقام على ان المصنف لم يلتزم على ما استقري من كلامه في هذا الكتاب مثل ذلك مع انه تركيب عرفي متداول مثله في الالسن اذ يقولون بقي الامر على ما كان عليه امس . واعلم انه لا يستفاد من البيت على الاحتمال الاول ان العامل الجر هو المضاف إلّا بضميمة مقدمة هي ان العامل قبل الحذف هو ايضا وهي لم تقع في كلامه إلّا ايماء في قوله - والزموا اضافة لدن فجر ... - ان سلم مع ان الحق ان قوة كلام المصنف تقتضي ان ليس الغرض إلّا بيان ان الحكم السابق في البيت السابق وهو ان خلف الثاني الاول في اعرابه غير لازم اذ قليلا ما يبقى الاول على ما كان عليه بالشرط المذكور ثم لا يخفى ان ليس في كلام المصنف على كلا الاحتمالين ما يوهم بوجه ان العامل غير المضاف فتثبت في المقام حق التثبت ( قوله لئلا يلزم العطف على معمولي الخ ) علة لمذكور وهو اما قول المصنف - وربما جروا ... - او لقول الشارح كقوله الخ والاظهر انه علة لمحذوف تقديره وانما جعل من هذا القليل ولم يخرج على وجه شائع لا حذف فيه وهو ان يكون مجرورا بالعطف على السابق ( قوله بان تجعل قوله ) الظاهر ان هذه حاشية ادخلت في كلام الشارح لبيان اللزوم في البيت الاول يشعر بذلك اسقاطه من بعض نسخ الشرح مثل التوضيح او انه سقط من كلام الشارح تصوير ذلك العطف في البيت الثاني والاصل بعد قوله والعامل فيه مثل ويأتيه معطوفا على يتركه والعامل فيه ارى . ومن خلاف الظاهر ان يقال اهمل البيان في البيت الثاني لكونه يعلم من الاول بالمقايسة ( قوله والجر فيما خلا من الشروط محفوظ ) الاولى ان لو قال وفي غيرها محفوظ لا يقاس عليه اذ هو بيان لمفهوم قوله سابقا والحالة هذه فلا وجه لترك مثل هذا الذي يقتضيه طبع التعبير من غير ظهور ضرر فيه ولا فائدة في غيره مع ان اطلاق المصنف اسم الشرط لا تناسبه الجمعية في عبارة الشارح وان صح معنى في الجملة باعتبار ان اجزاء الشرط شروط او ارادة الجنس من قول المصنف بشرط

اي ذا مسافة اصبع ( وربما جروا الذي ابقوا ) وهو المضاف اليه ( كما * قد كان قبل حذف ما تقدما ) وهو المضاف ( لكن بشرط ان يكون ما حذف * مماثلا لما عليه قد عطف ) سواء اتصل العاطف بالمعطوف او انفصل عنه بلا كقوله

اكل امرئ تحسبين امرءًا

ونار توقد بالليل نارا

اي وكل نار وقوله

ولم ار مثل الخير يتركه الفتى

ولا الشر يأتيه امرؤ وهو طائع

اي ولا مثل الشر لئلا يلزم العطف على معمولي عاملين مختلفين بان تجعل قوله نار بالجر معطوفا على امري والعامل فيه كل ونارا الثاني معطوفا على امرا والعامل فيه تحسبين * تنبيه * الجر والحالة هذه مقيس وليس ذلك مشروطا بتقدم نفي او استفهام كما ظن بعضهم والجر فيما خلا من الشروط محفوظ لا يقاس

عليه كالجر بدون عطف في قوله رايت التيمي تيم عدي اي احد تيم عدي ومع العاطف المفصول بغير لا كقراءة ابن جماز « تريدون عرض الدنيا والله يريد الاخرة » اي عرض الاخرة كذا قدره الناظم وجماعة وقيل التقدير ثواب الاخرة او عمل الاخرة وبه قدره ابن ابي الربيع في شرحه للايضاح وعلى هذا فالمحذوف ليس مماثلا لما عليه قد عطف بل مقابلا له . اه . ( ويحذف الثاني ) وهو المضاف اليه وينوى ثبوت لفظه ( فيبقى الاول ) وهو المضاف ( كحاله اذا به يتصل ) فلا ينون ولا ترد اليه النون ان كان مثنى او مجموعا لكن لا يكون ذلك في الغالب الّا ( بشرط عطف واضافة الى * مثل الذي له اضفت الاولا ) لان بذلك يصير المحذوف في قوة المنطوق به وذلك كقولهم قطع الله يد ورجل من قالها الاصل قطع الله يد من قالها ورجل من قالها فحذف ما اضيف اليه يد وهو من قالها لدلالة ما اضيف اليه رجل عليه وكقوله - يا من راى عارضا اسر به : بين ذراعي وجبهة الاسد اي بين ذراعي الاسد وجبهة الاسد وقوله - سقى الارضين الغيث سهل وحزنها اي سهلها وحزنها وقد يكون ذلك بدون الشرط المذكور كما مر من نحو قوله - ومن قبل نادى كل مولى قرابة - وقد قري شذوذا « فلا خوف عليهم » اي فلا خوف شيء عليهم * تنبيهان * الاول ما ذكره الناظم هو مذهب المبرد وذهب سيبويه الى ان الاصل في قطع الله يد ورجل من قالها قطع الله يد من قالها ورجل من قالها فحذف ما اضيف اليه رجل فصار قطع الله يد من قالها ورجل ثم اقحم رجل بين المضاف الذي هو يد والمضاف اليه الذي هو من قالها قال بعض شراح الكتاب وعند الفراء الاسمان مضافان الى من قالها ولا حذف في الكلام * الثاني قد يفعل ما ذكر من الحذف مع مضاف معطوف على مضاف الى مثل المحذوف وهو عكس الاول كقول ابي برزة الاسلمي رضي الله تعالى عنه غزونا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع غزوات وثماني بفتح الياء دون تنوين والاصل ثماني غزوات هكذا ضبطه الحافظ في صحيح البخاري ( فصل مضاف شبه فعل ما نصب * مفعولا او ظرفا اجز ) فصل مفعول باجز مقدم وهو مصدر مضاف الى مفعوله وشبه فعل نعت لمضاف وما نصب موصول وصلته في موضع رفع بالفاعلية وعائد الموصول محذوف اي نصبه ومفعولا او ظرفا حالان من ما او من الضمير المحذوف وتقدير البيت اجز ان يفصل المضاف منصوبه حال كونه مفعولا او ظرفا والاشارة بذلك الى ان من الفصل بين المتضايفين ما هو جائز في السعة خلافا للبصريين في تخصيصهم ذلك بالشعر مطلقا فالجائز في السعة ثلاث مسائل . الاولى ان يكون المضاف مصدرا والمضاف اليه فاعله والفاصل اما مفعوله كقراءة ابن عامر « قتل اولادهم شركائهم » وقول الشاعر - فسقناهم سوق البغاث الاجادل - وقوله - فداسهم دوس الحصيد الدائس - وقوله - فزججتها بمزجة زج القلوص ابي مزاده - واما ظرفه كقول بعضهم - ترك يوما نفسك وهواها سعى لها في رداها - . الثانية ان يكون المضاف وصفا والمضاف اليه اما مفعوله الاول والفاصل مفعوله الثاني كقراءة بعضهم « فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله » وقول الشاعر - وسواك مانع فضله المحتاج - او ظرفه كقوله عليه الصلاة والسلام - هل انتم تاركو لي صاحبي - وقوله - كناحت يوما صخرة بعسيل - وقد شمل كلامه في البيت جميع ذلك . الثالثة ان يكون الفاصل القسم وقد اشار اليه بقوله ( ولم يعب * فصل يمين ) نحو هذا غلام والله زيد حكى ذلك الكسائي وحكى ابو عبيدة ان الشاة لتجتر فتسمع

---

او من قول الشارح الشروط ( قوله كالجر بدون عطف ) عدم قياسيته مذهب بصري والكوفية على قياسيته وكانه موجه لانهم صرحوا بان المدار في اصل المسالة على القرينة ولذا اشترطوا المماثلة المذكورة وعمموا في القرينة حتى صارت تشمل غير اللفظية فلم لم يجز في مثل رايت التيمي تيم عدي مع ان القرينة فيه ظاهرة لان تيم عدي اسم لنفس القبيلة وذلك غير التيمي المنسوب للقبيلة ولعل البصرية يردونه بعدم الاطراد فليحرر ( قوله ومع العاطف المفصول بغير لا ) هذا يوهم انه لا فارق بين صورتي شرط الفصل بلا ومفهومه اي الفصل بغير لا الّا بكون الفصل بلا او بغيرها مع ان العطف في البيت الثانية السابقة عطف مفردات وفي الاية عطف جمل كما في التصريح ( قوله اي عرض الاخرة ) هذا التقدير للمشاكلة والّا فالاخرة ليست بعرض لانها ليست بفانية ( قوله فيبقى الاول كحاله الخ ) الكاف بمعنى على اي ويبقى الاول على حالته الكائنة له عندما يتصل بالثاني ( قوله فلا خوف ) فيه الشاهد على تقديري ضمه ونصبه لا فتحه ( قوله الاولى ان يكون المضاف مصدرا ) انما قدم هذه المسالة لان الفصل فيها حسن واما فيما بعدها فدونه نص على ذلك ابن هشام ( قوله اما مفعوله ) قيدوا المفعول بكونه غير جملة احترازا من نحو قول عبد الله منطلق زيد وعلل ذلك بالطول وهذا يقتضي ان الفصل بمجموع الامور التي جاز الفصل بكل منها غير جائز وحينئذ فلا يقاس على ما ذكر في قول المصنف ولم ينفصل بغير ظرف او كظرف من ان الفصل بالمجموع كالفصل بكل منفردا ثم ان جواز الفصل بالمفعول قياسا دون الفاعل لان الفاصل اذا كان فاعلا يكون متمكنا في مكانه فيكون الفصل حقيقيا بخلاف المفعول فلا تمكن فيه فالفصل به كلا فصل ( قوله والمضاف اليه اما مفعوله الاول والفاصل الخ ) جملة والفاصل الخ حالية وقوله فيما سياتي

سياقي او ظرف عطف على خبر الجملة الحالية وانما لم يقتصر على قوله والفاصل الخ ليناسب قوله في المسالة الاولى والمضاف اليه فاعله والمعنى الثانية ان يكون المضاف وصفا والمضاف اليه اما مفعوله الاول في حالة كون الفاصل مفعوله الثاني واما مفعوله الاول في حالة كون الفاصل ظرفا الخ فلا غبار على هذه العبارة إلّا ان المناسب لقوله في المسالة الاولى والفاصل اما مفعوله الخ ان يوخرا ما بعد كلمة الفاصل هنا فتامل (قوله اي تسقي ندى ريقتها المسواك) لا يخفى انه يحتمل ان يكون ندى ريقتها فاعل تسقي والمفعول المسواك وتانيث الفعل لاضافة الفاعل الى مونث يسوغ الاستغناء به عنه (قوله اي من ابن ابي طالب شيخ الاباطح) قال بعض المحققين كون شيخ الاباطح نعتا لابي الذي هو مضاف نظرا لمعناه الاضافي وإلّا فهو كنية فهو قسم من العلم الذي معناه افرادي وكلا الجزاين فيه بمفرده لا يدل على معين لكن وجه ذلك ان النعت وان كان حقيقة المجموع لكنه تابع في اعرابه المضاف والنعت في ذلك للمنعوت فلذلك جعل نعتا للمضاف (قوله والتقدير فان نكاح مطر اياها او هي) يشير به الى انه لا اتصال بين نكاح وبين ها انما الاتصال بينه وبين مطر المضاف فها ان كان مفعولا مستعار لاياها وان كان فاعلا مستعار لهو بهذا لا بما قالوا يظهر انه لم يلزم اضافة شيء الى شيئين فتدبر (قوله ومنه الفصل بالفعل الملغى كقوله الخ) وذلك لان كلمة اي مضافة للارضين وتراهم زائد زيادة كانوا في نحو - وجيران لنا كانوا كرام - وكان في نحو - ما كان اصح علم من تقدم - وراى بصرية لا مفعول ثانيا لها والمعنى المقصود باي الارضين حلوا وهو مستغن عن تراهم وكثير نظائره نحو قول بعض المتاخرين

ترى هل تجمع الايام شملا ٭ به قبل التوسد في التراب

يعرف ذلك من مارس شطرا من الفنون البلاغية وقول صاحب التصريح اي باي الارضين تراهم بيان لكون اي الارضين مضاف ومضاف اليه وانه ليس حق تراهم ان يكون بينهما فقط ليس إلّا فلا ينافي ما ذكرنا ٠ وبتدبر ما ذكرنا تندفع شكوك الناظرين (قوله وان كان

صوت والله ربها ٭ تنبيه ٭ زاد في الكافية الفصل باما كقوله

هما خطتا اما اسار ومنة ٭ واما دم والقتل بالحر اجدر ٠ اه ٠

وما سوى ذلك فمختص بالشعر وقد اشار الى ثلاث مسائل من ذلك بقوله (واضطرارا وجدا) اي الفصل والالف للاطلاق (باجنبي او بنعت او ندا) اي الاولى من هذه الثلاث الفصل باجنبي والمراد به معمول غير المضاف فاعلا كان كقوله

انجب ايام والداه به ٭ اذ نجلاه فنعم ما نجلا

اي انجب والداه به ايام اذ نجلاه او مفعولا كقوله

- تسقى امتياحا ندى المسواك ريقتها -

اي تسقى ندى ريقتها المسواك او ظرفا كقوله

كما خط الكتاب بكف يوما ٭ يهودي يقارب او يزيل

الثانية الفصل بنعت المضاف كقوله

ولئن حلفت على يديك لاحلفن ٭ بيمين اصدق من يمينك مقسم

اي بيمين مقسم اصدق من يمينك وقوله - من ابن ابي شيخ الاباطح طالب - اي من ابن ابي طالب شيخ الاباطح ٭ الثالثة الفصل بالنداء كقوله - كان برذون ابا عاصم زيد حمار دق باللجام - اي كان برذون زيد يا ابا عاصم وقوله - وفاق كعب بجير منقذ لك من ٭ تعجيل تهلكة والخلد في سقرا - اي وفاق بجير يا كعب ٭ تنبيه ٭ من المختص بالضرورة ايضا الفصل بفاعل المضاف كقوله - نرى اسهما للموت تصمي ولا تنمي ٭ ولا نرعوي عن نقض اهواونا العزم - وقوله - ما ان وجدنا للهوى من طب ٭ ولا عدمنا قهر وجد صب - والامر في هذا اسهل منه في الفاعل الاجنبي كما في قوله - انجب ايام والداه به البيت - ويحتمل ان يكون منه وان يكون من الفصل بالمفعول قوله - فان نكاحها مطر حرام - بدليل انه يروى ايضا بنصب مطر ورفعه والتقدير فان نكاح مطر اياها او هي ومنه الفصل بالفعل الملغى كقوله - باي تراهم الارضين حلوا - اي باي الارضين زاده في التسهيل وزاد غيره الفصل بالمفعول لاجله كقوله - معاود جراة وقت الهوادي ٭ اشم كانه رجل عبوس - اراد معاود وقت الهوادي جراة وحكى ابن الانباري هذا غلام ان شاء الله تعالى اخيك ففصل بان شاء الله ٠ اه ٭ خاتمة ٭ قال في شرح الكافية المضاف الى الشيء يتكمل بما اضيف اليه تكمل الموصول بصلته والصلة لا تعمل في الموصول ولا فيما قبله وكذا المضاف اليه لا يعمل في المضاف ولا فيما قبله فلا يجوز في نحو انا مثل ضارب زيدا ان يتقدم زيد على مثل وان كان المضاف غيرا وقصد بها النفي جاز ان يتقدم عليها معمول ما اضيفت اليه كما يتقدم معمول المنفي بلا فاجازوا انا زيدا غير ضارب كما يقال انا زيدا لا ضارب ومنه قوله - ان امرا خصني عمدا مودته ٭ على التناءي لعندي غير مكفور - فقدم عندي وهو معمول مكفور مع اضافة غير اليه لانها دالة

على نفي وكانه قال لعندي لا يكفر ومنه قوله تعالى « على الكافرين غير يسير » فان لم يقصد بغير نفي لم يتقدم عليه معمول ما اضيف اليه فلا يجوز في قولك قاموا غير ضارب زيدا قاموا زيدا غير ضارب لعدم قصد النفي بغير * هذا كلامه والله اعلم *

( المضاف الى ياء المتكلم )

انما افرده بالذكر لان فيه احكاما ليست في الباب الذي قبله اشار الى ذلك بقوله ( ءاخر ما اضيف لليا اكسر ) اي وجوبا ( اذا * لم يك معتلا ) منقوصا او مقصورا ( كرام وقذى * او يك ) مثنى او مجموعا على حده ( كابنين وزيدين فذي ) الاربعة ( جميعها ) آخرها واجب السكون و ( اليا بعد ) اي بعدها ( فتحها احتذي ) اي اتبع ( وتدغم اليا ) من المنقوص والمثنى والمجموع على حده في حالتي جرهما ونصبهما ( فيه ) اي في الياء المذكورة يعني ياء المتكلم ( و ) كذا ( الواو ) من المجموع حال رفعه فتقول هذا رامي ورايت رامي ومررت برامي ورايت ابني وزيدي ومررت بابني وزيدي وهولاء زيدي والاصل في المثنى والمجموع المنصوبين او المجرورين ابنين لي وزيدين لي فحذفت النون واللام للاضافة ثم ادغمت الياء في الياء والاصل في الجمع المرفوع زيدوي فاجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء ثم قلبت الضمة كسرة لتصح الياء ومنه قوله عليه الصلاة والسلام - او مخرجي هم - وقول الشاعر

اودى بني واعقبوني حسرة    عند الرقاد وعبرة لا تقلع

هذا اذا كان ما قبل الواو مضموما كما رايت واليه اشار بقوله ( وان * ما قبل واو ضم فاكسره يهن ) فان لم ينضم بل انفتح بقي على فتحه نحو مصطفون فتقول جاء مصطفي ( والفا سلم ) من الانقلاب سواء كانت للتثنية نحو يداي او المحمول على التثنية نحو ثنتاي بالاتفاق او ءاخر المقصور نحو عصاي على المشهور

المضاف غيرا الخ ) عطف على مقدر اي هذا ان كان المضاف غير غير وان كان غيرا الخ ( قوله فان لم يقصد بغير نفي ) اي بان لا يصح لا مع المنفي ولو اسما في مكانها كما يدل عليه قوله اولا لا ضارب وثانيا لا يكفر ( قوله لعدم قصد النفي بغير ) يعني انه ليس المقصود حينئذ سلب الضرب عن زيد بغير كما في المثال السابق انما المقصود ان ضارب زيد خارج ممن قام كما لا يخفى وهذا ظاهر ولا التفات لكلمات الناظرين *

## المضاف الى ياء المتكلم

( قوله لان فيه احكاما الخ ) انما لم يقل لان احكامه غير احكام الباب قبله ليشير الى ان الاحكام السابقة تجري هنا ايضا من حذف تنوين او نون ولو تقديرا وكون الاضافة على تقدير حرف وكونها لفظية ومعنوية ونحو هذا ( قوله لم يك معتلا ) يدخل تحت النفي لا تحت المعتل نحو دلو وضبي لان المراد بالمعتل ما هو معتل حقيقة لا ما يتناول الجاري مجرى الصحيح كما سينبه عليه الشارح فيما ياتي قريبا ( قوله وقذى ) هو ما يقع في العين وعليه قول بعض المحدثين

كنا معا امس في بوس نكابده    والعين والقلب منا في قذى واذى
واليوم اقبلت الدنيا عليك بما    تهوى فلا تنسني ان الكرام اذا

( قوله ءاخرها واجب السكون ) كانه يومي الى ان الاولى ان يكون خبر ذي او جميعها ان لم يكن تاكيدا محذوفا يومي اليه قوله اولا قبل اكسر ءاخر الخ وقوله ءاخرا وتدغم الياء الى قوله حسن وان قوله الياء مبتدا خبره ما بعده ويكون كلامه حينئذ قريبا من الاحتباك حيث تعرض للتصريح بكسر ءاخر المضاف في غير الانواع الاربعة وسكت عن حكم الياء حينئذ وتعرض للتصريح بحكم الياء في الانواع الاربعة ولم يتعرض للتصريح هنا بحكم سكون ءاخرها ( قوله وهولاء زيدي ) يشير الى ان قول المصنف والواو مقيد ببعد القلب ياء ( قوله والاصل في المثنى والمجموع الخ ) اي الاصل الاصيل فلا ينافي قوله بعد والاصل في الجمع المرفوع زيدوي لان المراد منه الاصل الثالث ( قوله فحذفت النون واللام للاضافة ) هذا كلام لا تسمح فيه لان الاضافة تقتضي الامرين معا ضرورة ان اصل غلام زيد غلام لزيد كما تقدم في كلام الشلوبين وابن جني فلما اضيف حذفت اللام والتنوين معا انما التسمح في ما اشتهر من ان حذف النون للاضافة واللام للتخفيف حيث يوهم ان الاضافة لا تكون للتخفيف مع انها ولو معنوية للتخفيف فافهم ( قوله ومنه قوله عليه الصلاة والسلام او مخرجي هم ) هو من حديث عائشة رضي الله عنها في بيان كيف بدو الوحي وهو حديث طويل صدر به البخاري صحيحه ( قوله يهن ) الانسب ان يكون بكسر الهاء مضارع وهن اي ضعف رعاية لقوله في ءاخر المصراع الاول ان والمعنى

ان كسرته يضعف اي لا تبقى فيه قوة يتعاصى بها عن القلب لا بضمها مضارع هان بمعنى سهل فتدبر (قوله عن هذيل انقلابها الخ) في شرح التسهيل البدري وكان الحامل لهذيل على ذلك انهم راوا ان الكسر يلزم ما قبل الياء للتناسب في الصحيح والملحق به وراوا ان حرف المد من جنس الحركة ومن ثم ناب عن الحركة في الاعراب فجعلوا الالف قبل الياء كالفتحة قبله فغيروها الى الياء لتكون كالكسر قبله واما الف التثنية فلم يغيروها لئلا يلتبس الرفع بغيره بسبب قلب الالف واما في المقصور فالرفع والنصب والجر ملتبس بعضها ببعض لكن لا بسبب قلب الالف ياءً بل لو ابقيت الالف ايضا لكان الالتباس حاصلا . فان قيل الواجب على هذا ان لا تقلب واو الجمع في نحو جاءني مسلمي لئلا يلتبس الرفع بغيره . فالجواب ان بينهما فرقا وذلك ان اصل الالف عدم القلب قبل الياء لخفتها كما هو اللغة المشهورة الفصيحة وانما جوز هذيل قلبها لامر استحساني لا موجب عندهم ايضا فالاولى تركه اذا ادى الى اللبس بخلاف قلب الواو في مسلموي فانه لامر موجب للقلب عند الجميع وهو اجتماع الياء والواو وسكون اولهما ولا يترك هذا الامر المطرد اللازم لالتباس يعرض في بعض المواضع الا ترى انا نقول مختار ومضطر في الفاعل والمفعول معا يعني فلم يكن الالتباس موجبا لترك قلب الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ولا لترك الادغام لان ذلك امر لازم مطرد فلا يترك له (قوله مما تقدم) اي من قوله - والفا سلم ... - (قوله وذلك اربعة اشياء الخ) ان جعل هذا بيانا للعموم المراد من قوله قبل وهو ما سوى الاربع المستثنيات لم يرد عليه نحو ابي واخي برد اللام وادغامها في ياء المتكلم حتى يحتاج للجواب عنه بان رد اللام في ذلك خلاف الصحيح بل يجعل كون ذلك خلاف الصحيح وجها لقول الشارح وذلك اربعة اشياء الخ تدبر (قوله وكسرها ذلك لغة قليلة) انما ساغ الكسر مع ثقل الياء به لان الياء اذا سكن ما قبلها تكون بمنزلة الحرف الصحيح نحو ظبي (قوله واختاره في التسهيل) قال فيه الاصح بقاء اعراب المعرب اذا اضيف الى ياء المتكلم ظاهرا مطلقا في المثنى وفي المجموع على حده غير مرفوع وفي ما سواهما مجرورا وقال في شرحه الصحيح ان المكسور الاخر للاضافة الى الياء معرب تقديرا في الرفع والنصب لان حرف الاعراب منه في الحالين قد شغل بالكسرة المجلوبة توطئة للياء فتعذر اللفظ بغيرها فحكم بالتقدير كما فعل في المقصور واما حال الجر فالاعراب ظاهر للاستغناء عن التقدير هذا عندي هو الصحيح ومن قدر كسرة اخرى فقد ارتكب تكلفا لا مزيد عليه (قوله واليه ذهب الجرجاني الخ) قال المصنف في شرح التسهيل ولم اوافق الجرجاني في بناء المضاف الى الياء وان كان في تقدير اعرابه تكلف يخالف الظاهر لان لبناء الاسماء اسبابا كلها منتفية منه فلذلك اتبعته ردا * ولم ار من خلافه بدا * فان زعم ان سبب بنائه اضافته

(وفي المقصور عن * هذيل انقلابها ياءً حسن) نحو عصي ومنه قوله

سبقوا هوي واعنقوا لهواهم … فتخرموا ولكل جنب مصرع

وحكى هذه اللغة عيسى بن عمر عن قريش وقرا الحسن « يا بشرى » * تنبيهان * الاول يستثنى مما تقدم الف لدى وعلى الاسمية فان الجميع اتفقوا على قلبها ياءً ولا يختص بياء المتكلم بل هو عام في كل ضمير نحو لديه وعليه ولدينا وعلينا * الثاني يجوز اسكان الياء وفتحها مع المضاف الواجب كسر اخره وهو ما سوى الاربع المستثنيات وذلك اربعة اشياء المفرد الصحيح نحو غلامي وفرسي والمعتل الجاري مجراه نحو ظبيي ودلوي وجمع التكسير نحو رجالي وهنودي وجمع السلامة لمؤنث نحو مسلماتي واختلف في الاصل منهما فقيل الاسكان وقيل الفتح وجمع بينهما بان الاسكان اصل اول اذ هو الاصل في كل مبني والفتح اصل ثان اذ هو الاصل فيما هو على حرف واحد وقد تحذف هذه الياء وتبقى الكسرة دليلا عليها وقد يفتح ما وليته فتقلب الفا وربما حذفت الالف وبقيت الفتحة دليلا عليها فالاول كقوله

خليلي املك مني للذي كسبت
يدي ومالي فيما يقتني طمع

والثاني كقوله

الطوف ما الطوف ثم آوي … الى اما ويرويني النقيع

اراد الى امي والثالث كقوله

ولست بمدرك ما فات مني … بلهف ولا بليت ولا لواني

واما ياء المتكلم المدغم فيها فالفصيح الشائع فيها الفتح كما مر وكسرها لغة قليلة حكاها ابو عمرو بن العلاء والفراء وقطرب وبها قرا حمزة « ما انا بمصرخكم وما انتم بمصرخي » وكسر ياء عصاي الحسن وابو عمرو في شاذه وهو اضعف من الكسر مع التشديد * خاتمة * في المضاف الى ياء المتكلم اربعة مذاهب * احدها انه معرب بحركات مقدرة في الاحوال الثلاثة وهو مذهب الجمهور * والثاني معرب في الرفع والنصب بحركة مقدرة وفي الجر بكسرة ظاهرة واختاره في التسهيل والثالث انه مبني واليه ذهب الجرجاني وابن الخشاب

الى غير متمكن رد ذلك بثلاثة امور * احدها استلزامه بناء المضاف الى سائر المضمرات بل الى سائر الاسماء التي لا تمكن لها وذلك باطل وما استلزم باطلا فهو باطل * الثاني ان ذلك يستلزم بناء المثنى المضاف الى ياء المتكلم و بناوه باطل وما استلزم باطلا فهو باطل * الثالث ان المضاف الى غير متمكن لا يبنى لمجرد الاضافة بل للاضافة مع كونه قبلها مناسبا للحرف في الابهام والجمود كغير والمضاف الى ياء المتكلم لا يشترط ذلك في كسر اخره للبناء فدل ذلك على انه غير مستحق للبناء (قوله وكلا هذين المذهبين بين الضعف) فيه نظر فقد قال المصنف في شرح التسهيل وقد ينتصر للجرجاني بان يقال لا اسلم انحصار ما يوجب بناء الاسماء في مناسبة الحرف بل يضاف اليها كون اخر الكلمة لا يتاتى فيها تاثر بعامل في تصغير وتكبير وتانيث وتذكير فيلزم من ذلك بناء المضاف المذكور وثبوت الفرق بينه وبين المقصور فان اعرابه يظهر في تصغيره كفتي وفي تكسيره كفتية وفي تانيثه كفتاة والمضاف الى ياء المتكلم لا يظهر فيه اعراب في الاحوال الخمسة فمن ادعى فيه اعرابا مقدرا فقد ادعى ما لا دليل عليه بخلاف المقصور فان ظهور اعرابه في الاحوال الثلاثة يدل على صحة تقديره في غيرها وقد ينتصر له ايضا بان يقال لا نسلم خلو المضاف الى ياء المتكلم من مناسبة الحرف لانه شبيه بالذي في ان اخره ياء كياء الذي في كونه بعد كسرة لازمة صالحة للحذف وغير حرف اعرابه وفي انه يتغير في التثنية تغيرا مستيقنا وفي الجمع تغيرا محتملا والذي مناسب للحرف ومناسب المناسب مناسب فاستحقاق بناء المضاف الى الياء بمناسبة الذي شبيه باستحقاق بناء رقاش بمناسبة نزال وهذا التوجيه والذي قبله من المعاني التي انفردت بالعثور عليها دون سبق اليها * هذا كلامه *

والرابع انه لا معرب ولا مبني واليه ذهب ابن جني وكلا هذين المذهبين بين الضعف والله اعلم *

(اعمال المصدر)

(بفعله المصدر الحق في العمل) تعديا

## اعمـــال المصدر

(قوله اعمال المصدر) اثر التعبير باعمال على التعبير بعمل كانه ليناسب قوله بعد الحق في العمل إلّا انه لا يطرد في قوله اعمال اسم الفاعل فالاولى انه تفنن هذا وفي الترجمة لطافة حيث اضاف اعمال وهو مصدر الى معموله ففيها ايضا اعمال المصدر مع ما فيه من شبه ايهام التضاد حيث وقع لفظ المصدر معمولا وصريح اللفظ اعماله . واعلم ان المصدر يطلق تارة على ما يعم اسم المصدر واخرى على ما يقابله ومن الاول قوله المصدر اسم ما سوى الزمان الخ ومن الثاني قوله بفعله المصدر الحق لقوله الاتي ولاسم مصدر عمل وحينئذ فيحتمل ان يحمل في الترجمة على الاول ويكون العنوان مساويا للمعنون عليه إلّا انه لا يراد به ذلك في قوله بفعله المصدر كما مر ويحتمل ان يحمل فيها على الثاني إلّا انه حينئذ ينقص العنوان وهـو وان كان لا ضرر فيه إلّا ان المساواة احسن منه (قوله بفعله المصدر الحق) اضافة فعل لضمير المصدر لدفع ما يوهمه عدمها من ان مصدر اللازم يتعدى وبالعكس وليس قوله في العمل احالة على مجهول اذ علم ان الفعل يرفع الفاعل و ينصب المفعول واحدا او اثنين او ثلاثة من باب ظن واعلم والفاعل ونائبه وتعدي الفعل ولزومه إلّا ان التعبير بالالحاق يوهم ان المصدر يعمل لشبهه بالفعل واسقاطه من قوله الاتي - كفعله اسم فاعل في العمل ... قد يوهم ان اعمال اسم الفاعل لا لذلك وكلاهما ليس كذلك لان المصدر يعمل عمل فعله لا

لشبهه

لشبهه بالفعل بل لانه اصل والفعل فرع ولذلك يعمل مرادا به المضي نحو قولــــه

امن بعد رمي الغانيات فواده باسهم الحاظ يلام على الوجــد

او الاستقبال نحو قوله

فرم بيديك هل تستطيع نقــلا جبالا من تهامة راسيــــات

او الحال نحو قوله

وددت على حبي الحياة لو انها يزاد لها في عمرها من حيائيــا

بخلاف اسم الفاعل فانه يعمل لشبهه بالفعل المضارع باشتراط كونه حاليا او استقباليا . وقد نبه على ذلك المصنف في شرح الكافية وسياتي مثله في كلام الشارح قبيل قوله - ... ولاسم مصدر عمل - فلو الحق الحق بباب اسم الفاعل واسقطها من هنا كان احسن فيقول هنا كفعله المصدر يجري في العمل ويقول هناك بفعله اسم الفاعل الحق في العمل (قوله فان كان فعله المشتق منه لازما الخ) يريد ان لزوم المصدر يتبع لزوم فعله المشتق منه وتعديه يتبع تعديه وكذلك تعديه بنفسه يتبع تعدي فعله بنفسه وتعديه بحرف يتبع تعدي فعله بذلك الحرف فليس في كلامه إلّا ان الفعل يكون لازما ومتعديا بنفسه و بالحرف وان المصدر يتبعه في ذلك واما ان المتعدي بحرف الجر يسمى متعديا بالاطلاق فلا يكاد يوهمه . فما قيل هذه العبارة تقتضي ان المتعدي بحرف الجر يسمى متعديا بالاطلاق مع ان عصام الدين قال والمتعدي تعارف في المتعدي بنفسه بحسب الوضع فلا يشمل عند الاطلاق المتعدي بحرف الجر وهم فليتدبر (قوله ان في رفع النائب عن الفاعل خلافا) محله اذا لم يكن فعله ملازما للبناء للمجهول لانتفاء الالتباس بالمبني للفاعل المعلل به القول بالمنع اما القول بالجواز فمعلل بالسماع (قوله ان فاعل المصدر يجوز حذفه الخ) فرق بينه وبين فاعل الفعل بانه لا يحتاج اليه في تقوم الجملة بخلاف فاعل الفعل واختيار الشارح التعبير بفاعل على مرفوع للتنبيه على ان اسماء المصادر الناقصة باقية على عدم جواز الحذف (قوله واذا حذف لا يتحمل ضميره) ضمير حذف يعود لفاعل المصدر وكذلك ضمير ضميره وضمير يتحمل للمصدر فمودى العبارة ان فاعل المصدر اذا حذف لا يتحمل المصدر ضمير ذلك الفاعل ومعنى حذف هنا سقط الفاعل الظاهر من العبارة فلا ينافي حكاية الخلاف بعده وبقي على الشارح من الامور التي يخالف المصدر فيها فعله انه لا يتقدم مفعوله عليه خلافا لابن السراج وانه لا يجوز حذفه باقيا معموله على الاصح واما عدم فصله من مفعوله بتابع فسينبه عليه الشارح (قوله لا فرق في اعمال المصدر الخ) عبارة غيره ليس هذا احترازا عن حالة رابعة لا يعمل فيها وانما هو اعلام بانه يعمل في سائر احواله وكانه عدل عنها ايماءً الى ما اعترضت به من ادعاء انه احتراز عن الضمير الراجع الى المصدر فانه على الصحيح لا يعمل . ووجه الاحتراز انه لا يصدق عليه انه مع ال او مضاف وهو ظاهر ولا مجرد لانه انما يقال فيما شانه ان يقترن بال او بالاضافة لكن يرده ما اعترف به في التنبيه الثالث من ان المصدر لاعماله شروط ذكرها المصنف في غير هذا الكتاب وعد هذا منها اللهم إلّا ان يقال المراد ذكر مجموعهــا في غير هذا الكتاب وان ذكر بعضها هنا ويرده عدم عد احلال الفعل مع ان او ما منها وإلّا فما

---

ولزوما فان كان فعله المشتق منه لازما فهو لازم وان كان متعديا فهو متعد الى ما يتعدى اليه بنفسه او بحرف * تنبيه * يخالف المصدر فعله في امرين * الاول ان في رفعه النائب عن الفاعل خلافا ومذهب البصريين جوازه واليه ذهب في التسهيل * الثاني ان فاعل المصدر يجوز حذفه بخلاف فاعل الفعل واذا حذف لا يتحمل ضميره خلافا لبعضهم . واعلم انه لا فرق في اعمال المصدر عمل فعله بين كونه (مضافا او مجردا او مع ال)

لكن اعمال الاول اكثر نحو « ولولا دفع
الله الناس » والثاني اقيس نحو « او
اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما » وقوله
- بضرب بالسيوف رؤوس قوم - واعمال
الثالث قليل كقوله - ضعيف النكاية
اعداءه - وقوله

لقد علمت اولي المغيرة انني
كررت فلم انكل عن الضرب مسمعا

وقوله

فانك والتابين عروة بعد ما
دعاك وايدينا اليه شوارع

وقد اشار في النظم الى ذلك بالترتيب
❊ تنبيه ❊ لا خلاف في اعمال المضاف
وفي كلام بعضهم ما يشعر بالخلاف والثاني
اجازه البصريون ومنعه الكوفيون فان وقع
بعده مرفوع او منصوب فهو عندهم بفعل
مضمر واما الثالث فاجازه سيبويه ومن
وافقه ومنعه الكوفيون وبعض البصريين

---

( ان كان فعل مع ان او ما يحل ❊ محله )
اي المصدر انما يعمل في موضعين الاول
ان يكون بدلا من اللفظ بفعله نحو ضربا
زيدا وقوله - فندلا زريق المال ندل
الثعالب - وقوله

يا قابل التوب غفرانا مآثم قد
اسلفتها انا منها خائف وجل

فزيدا والمال ومآثم نصب بالمصدر لا
بالفعل المحذوف على الاصح والثاني ان
يصح تقديره بالفعل مع الحرف المصدري
بان يكون مقدرا بان والفعل او بما والفعل
وهو المراد هنا فيقدر بان اذا اريد المضي
او الاستقبال نحو عجبت من ضربك
زيدا امس او غدا والتقدير من ان
ضربت زيدا امس او من ان تضربه
غدا ويقدر بما اذا اريد الحال نحو
عجبت من ضربك زيدا الآن اي مما

الفرق إلّا ان يفرق بان الاحلال المذكور لم يعده فيهما لصراحة كلام المصنف فيه بخلاف كون المصدر غير ضمير فانه بالمفهوم • ويرده ان تلك الشروط توخذ كلها من كلام المصنف لان الشرط الذي ذكره يستلزمها لانه عند انتفائها لا يدل على معنى ان او ما والفعل مع ان ضمير المصدر لا يسمى مصدرا كما حقق فالاحسن ان يقال معنى قوله ذكرها في غير هذا الكتاب اي بينها صراحة كل واحد باستقلاله فليتامل (قوله لكن اعمال الاول اكثر) محل الوهم الذي دفعته لكن هو قوله لا فرق في اعمال المصدر فلا ينافي ما سياتي من انه اشار في النظم الى ذلك الترتيب فلا يقال لا معنى للاستدراك على قوله مضافا او مجردا او مع ال بعد الاعتراف بكونه اشار به الى ذلك الترتيب ثم انه لا يتوهم ان للاكثرية مدركا غير الاستقراء والمراد من الاقيسية انه اوفق بالقياس على الفعل لانه نكرة فيكون اشبه بالفعل كذا قيل ولا يذهب عليك ان التعليل على هذا الوجه لا يناسب الكلام الذي قدمنا عن شرح الكافية والكلام الآتي عن الشارح قبيل قول المصنف ولاسم مصدر عمل (قوله وقد اشار الى ذلك بالترتيب) لا يخفى انه لا يشير الى خصوص كون الثاني اقيس فليتامل (قوله اي المصدر انما يعمل في موضعين) لا يخفى ان المصنف قيد الحاق المصدر بفعله بحلول الفعل مع ان او ما محله فظاهره انه عند انتفاء ذلك ينتفي العمل مطلقا مع ان ذلك فيه تفصيل لانه ان وقع بدلا من اللفظ بفعله يعمل كما يعمل عند ذلك الحلول وإلّا فلا عمل لكنه لا يضر المصنف لان المفهوم ذا التفصيل شاع انه لا يعترض به فاشار الشارح بالتنبيه الثالث الى صورتي العمل بقوله يعمل في موضعين والى صورة عدم العمل باداة الحصر وهي انما ونبه على ان ذلك مدلول لكلام المصنف مع الاهتمام بتقديم الصورة المتوهم خروجها اذ الصور الثلاث مجموع منطوق المصنف ومفهومه بقوله اي ان المصدر الخ واومى الى ان ذلك مراده فجعله كلام المصنف في شرح الكافية تفسيرا للمراد من العبارة هنا فان هذه عبارة المصنف في شرح الكافية • فاندفع ما قيل انت خبير بان الاول لا دخل له في عبارة الناظم فلا معنى لذكره بعد اي التفسيرية فليتامل (قوله لا بالفعل المحذوف على الاصح) المنفي بلا هو قول المبرد والسيرافي وجماعة ومقابله الاصح وهو قول سيبويه والاخفش والفراء والزجاج والفارسي واحتج للاصح باضافة المصدر اليه في نحو « فضرب الرقاب » فانها تدل على انها معمول له اذ لا يضاف المصدر إلّا لمعموله قال الشيخ الاثير اختلف في العامل في المعمول فذهب سيبويه والاخفش والفراء والزجاج والفارسي الى انه المصدر نفسه وذهب المبرد والسيرافي وجماعة الى انه الفعل المضمر الناصب للمصدر وفي الافصاح ان الناصب له فعل من غير لفظ المصدر كالزم ونحوه (قوله فيقدر بان اذا اريد الخ) هكذا في عبارات لهم ووقع التنبيه على ان ليس الغرض ان ما لا تحل مع الفعل محل المصدر إلّا اذا كان الزمان حالا لانها تحل محله مع الفعل مطلقا غاية الامر ان ان ام الحروف المصدرية فلا يعدل عنها الى غيرها مع امكانها وهي اذا كان الزمان حالا غير ممكنة لمنافاتها له اذ هي علم استقبال فيما اذا دخلت على المضارع بخلاف ما فانها لا تنافيه فمعنى عبارة الشارح فيقدر بان اذا اريد المضي والاستقبال ولا تقدر ما وان امكن محافظة على رعاية ام الحروف المصدرية نحو عجبت من ضربك زيدا امس او غدا الخ ويقدر بما اذا اريد الحال

ولا يمكن تقدير ان لمنافاتها الحال بتخليصها المضارع للاستقبال فليتدبر (قوله ذكر في التسهيل مع هذين الحرفين ان المخففة) اي بصريح اسمها حيث قال ان المصدرية او المخففة وتقييد الذكر بفي التسهيل تنبيه على انه لم يذكرها في هذا الكتاب بصريح اسمها وان كان يصدق اطلاق ان به يشير الى ذلك بطرف خفي انه لم يقل الشارح ظاهر عبارته لا تتناول ان المخففة مع انه ذكرها في التسهيل الخ كما قال بعد ظاهر قوله ان كان ان ذلك شرط لازم وقد جعله في التسهيل غالبا ولا يريبك قوله سابقا وهو المراد هنا فانه ليس معناه انه المراد من عبارة المصنف بل من قوله هو الحرف المصدري اي ليس المراد عمومه حتى يشمل كي ولو ونحوهما واما ان المخففة فقد تعرض لها في التنبيه بعد ذلك فليتثبت فانه لم يتثبت من اعترض الشارح بقوله قد يقال قول الناظم مع ان يشملها والذي دعاه في التسهيل لذكر المخففة جعله المصدرية قسيمة له (قوله سمع اذني اخاك يقول ذلك) المانع من تقدير المخففة وما عدم سبقية شيء . ومن تقدير المصدرية ارادة معنى الحال وسمع مبتدا فاعله اذني ومفعوله اخاك ويقول ذلك حال او مفعول ثان والخبر حاصل (قوله لاعمال المصدر شروط) انما لم يعمل عند انتفائها لضعفه بالاضمار بزوال حروف الفعل وبالتصغير لزوال الصيغة التي هي اصل الفعل مع النقص في المعنى وبالتحديد بكون الصيغة اذ ذاك ليست هي التي اشتق منها معنى الفعل ولذا يعمل اذا كانت التاء في اصل بناء المصدر لعدم دلالته على الوحدة قال

فلولا رجاء النصر منك ورهبة   عقابك قد كانوا لنا كالموارد

وبالتثنية والجمعية بزوال اصل صيغته التي هي اصل الفعل (قوله بمنزلة الصلة) ادراج كلمة منزلة للتنبيه على انه حال التصريح بالمصدر ليس صلة ولا جزء صلة وان كان بعد الانحلال صلة حقيقة (قوله ان يكون مفردا) اختار الشيخ الاثير هذا الاشتراط ولم يشترطه في التسهيل بل اجاز فيه اعماله مجموعا وهو اختيار ابن عصفور وقال ابن هشام القول بان المصدر لا يعمل جمعا ابعد شيء لان اعماله لحلوله محل الفعل فلا ينافيه جمعه . وانت خبير بوجه المنافاة مما ذكرنا على قول الشارح لاعمال المصدر شروط فان منعه ايضا فليمنع اشتراط تلك الشروط البواقي بمثل ذلك والّا فما الفرق (قوله ولاسم مصدر عمل) اي مضافا او مجردا او مع ال فقد قال في التسهيل اسم المصدر يعمل عمل فعله اي المصدر وظاهره في جميع احواله لكن قال الشاطبي لم يات فيما احفظ منونا ولا معرفا بال ولم يات الناظم له في كتبه بمثال . هذا وذكر بعضهم ان اسم المصدر انما يعمل بشرط حلول الفعل مع ان او ما محله وجعل منه ان مصابكم باعتبار ان ذلك سائغ في الاصل وان التزمت العرب ان لا تدخل ان على الحرف المصدري على ان هذا اعتبار لا استعمال فليتامل (قوله ما ساوى المصدر في الدلالة على معناه) هـــذا صريح في ان المصدر واسمه يدلان على الحدث خلاف ما قيل ان اسم المصدر يدل على لفظ

تضربه * تنبيهات * الاول ذكر في التسهيل مع هذين الحرفين ان المخففة نحو علمت ضربك زيدا فالتقدير علمت ان قد ضربت زيدا فان مخففة لانها واقعة بعد علم والموضع غير صالح للمصدرية الثاني ظاهر قوله ان كان ان ذلك شرط لازم وقد جعله في التسهيل غالبا وقال في شرحه وليس تقديره باحد الثلاثة شرطا في عمله ولكن الغالب ان يكون كذلك ومن وقوعه غير مقدر باحدها قول العرب سمع اذني اخاك يقول ذلك * الثالث لاعمال المصدر شروط ذكرها في غير هذا الكتاب . احدها ان يكون مظهرا فلو اضمر لم يعمل خلافا للكوفيين واجاز ابن جني في الخصائص والرماني اعماله في المجرور وقياسه في الظرف . ثانيها ان يكون مكبرا فلو صغر لم يعمل . ثالثها ان يكون غير محدود فلو حد بالتاء لم يعمل واما قوله

يحايي به الجلد الذي هو حازم
بضربة كفيه الملا نفس راكب

فشاذ . رابعها ان يكون غير منعوت قبل تمام عمله فلا يجوز اعجبني ضربك المبرح زيدا لان معمول المصدر بمنزلة الصلة من الموصول فلا يفصل بينهما فان ورد ما يوهم ذلك قدر فعل بعد النعت يتعلق به المعمول المتاخر فلو نعت بعد تمامه لم يمنع والاولى ان يقال غير متبوع بدل غير منعوت لان حكم سائر التوابع حكم النعت في ذلك . خامسها ان يكون مفردا واما قوله

قد جربوه فما زادت تجاربهم   ابا قدامة الّا المجد والفنعا

فشاذ وليس من الشروط كونه بمعنى الحال والاستقبال لانه يعمل لا لشبهه بالفعل بل لانه اصل الفعل بخلاف اسم الفاعل فانه يعمل لشبهه بالمضارع فاشترط كونه حالا او مستقبلا لانهما مدلولا المضارع (ولاسم مصدر عمل) واسم المصدر هو ما ساوى المصدر في الدلالة على معناه وخالفه بخلوه لفظا وتقديرا دون عوض من بعض ما في فعله كذا عرفه في التسهيل فخرج نحو قتال فانه خلا من الف قاتل لفظا لا تقديرا ولذلك نطق بها في بعض المواضع نحو قاتل قيتالا وضارب

صيرابا لكنها انقلبت ياء لانكسار ما قبلها ونحو عدة فانه وخلا من وا وعد لفظا وتقديرا
ولكن عوض عنها التاء فهما مصدران لا اسما مصدر بخلاف الوضوء
والكلام من قولك توضا وضوءا وتكلم كلاما فانهما اسما مصدر لا
مصدران لخلوهما لفظا وتقديرا من بعض ما في فعلهما وحق المصدر
ان يتضمن حروف فعله بمساواة نحو توضا توضوا او بزيادة نحو اعلم
اعلاما . ثم اعلم ان اسم المصدر على ثلاثة انواع علم نحو يسار وفجار
وبرة وهذا لا يعمل اتفاقا وذي ميم مزيدة لغير مفاعلة كالمضرب
والمحمدة وهذا كالمصدر اتفاقا ومنه قوله

اظلوم ان مصابكم رجلا    اهدى السلام تحية ظلم

والاحتراز بغير مفاعلة من نحو مضاربة من قولك ضارب مضاربة
فانها مصدر وغير هذين وهو مراد الناظم وفيه خلاف فمنعه البصريون
واجازه الكوفيون والبغداديون ومنه قوله

اكفرا بعد رد الموت عني    وبعد عطائك المائة الرتاعا

وقوله - بعشرتك الكرام تعد منهم - وقوله

قالوا كلامك هندا وهي مصغية    يشفيك قلت صحيح ذاك لو كانا

وقوله

لان ثواب الله كل موحد    جنانا من الفردوس فيها مخلد

وقول عائشة رضي الله تعالى عنها - من قبلة الرجل زوجته الوضوء -
* تنبيه * اعمال اسم المصدر قليل وقال الصيمري اعماله شاذ وقد
اشار الناظم الى قلته بتنكير عمل ( وبعد جره الذي اضيف له *
كمل بنصب او برفع عمله ) اعلم ان المصدر المضاف خمسة احوال
الاول ان يضاف الى فاعله ثم ياتي مفعوله نحو « ولولا دفع الله
الناس » * الثاني عكسه نحو اعجبني شرب العسل زيد ومنه قوله
- قرع القواقيز افواه الاباريق - وقوله - نفي الدراهيم تنقاد الصياريف -
وليس مخصوصا بالضرورة خلافا لبعضهم ففي الحديث - وحج البيت
من استطاع اليه سبيلا - اي وان يحج البيت المستطيع لكنه قليل *
الثالث ان يضاف الى الفاعل ثم لا يذكر المفعول نحو « وما كان
استغفار ابراهيم » « ربنا وتقبل دعاءي » * الرابع عكسه نحو « لا يسام
الانسان من دعاء الخير » * الخامس ان يضاف الى الظرف فيرفع
وينصب كالمنون نحو اعجبني انتظار يوم الجمعة زيد عمرا * تنبيه *
قوله كمل بنصب الى آخره يعني ان اردت لما عرفت من انه غير
لازم ( وجر ما يتبع ما جر ) مراعاة للفظه وهو الاحسن ( ومن * راعى
في الاتباع المحل فحسن ) فالمضاف اليه المصدر ان كان فاعلا فمحله
رفع وان كان مفعولا فمحله نصب ان قدر بان وفعل الفاعل ورفع
ان قدر بان وفعل المفعول فتقول عجبت من ضرب زيد الظريف
بالجر وان شئت قلت الظريف بالرفع ومنه قوله - حتى تهجر في الرواح وهاجها    طلب المعقب حقه المظلوم - فرفع المظلوم    فهي

المصدر اذ لا يفهم على الانصاف من وضوءا وكلاما الا الحدث لا
لفظ توضؤا وتكلما واحترز بقوله في الدلالة على معناه من نحو الدهن
والكحل فانه يدل على ذات لا حدث لكن لا يذهب عليك ان
المصادر كلها تخرج بهذا القيد اذ ما ساوى الشيء غيره قطعا فلا
يصدق على المصادر انها شاركت المصدر في الدلالة على معناه
فلا حاجة لاخراج قتال وعدة بما بعد كما فعل تبعا لشراح التسهيل
فكان اللائق بغرضهم ذلك ان يقول المصنف في التسهيل ما دل
على حدث وخالف الخ ثم يرد على طرد التعريف ايضا برة وفجار
فانهما اسما مصدر كما صرح به الشارح الا ان يقال ان في كلام
التسهيل تقييد المعرف بغير علم وكذلك ذو الميم الزائدة لغير المفاعلة
مع خلوهما من ذلك الخلو الذي ذكره الا ان يدعي المصنف انه
مصدر فليحرر ( قوله ولكن عوض عنها التاء ) اي في الاخر وقد
يكون التعويض في الاول نحو تسليما فان التاء في اوله عوض عن
احدى اللامين ( قوله لخلوهما لفظا وتقديرا من بعض ما في فعلهما )
اي دون عوض لانه ليس هنالك ما يتوهم فيه العوضية الا المدة
وليست صالحة لها لثبوتها في المصادر لا للتعويض كالاكرام والانطلاق
والاستخراج ( قوله وهو مراد الناظم ) كانه انما حصر المرادية في ما
ذكر رعيا لتنكير عمل الذي لا يناسب ما يعمل اتفاقا كما سيبينه
( قوله ومنه قوله ) فصل بمنه ردا على من زعم انه مصدر وقال ان
اطلاق اسم المصدر عليه تجوز ( قوله ثم ياتي مفعوله ) اقتصر في
الامثلة على المصدر الذي يتعدى لواحد كانه للاشارة الى ان صور
المتعدي لاثنين او ثلاثة مع كونها تعلم بالمقايسة لا ينبغي ادخالها
هنا لان قول المصنف كمل محمول على الجواز لا على الوجوب كما
نبه عليه فيما سياتي بالتقييد بالارادة وذكر المنصوب هنالك ربما
يكون واجبا ( قوله ففي الحديث الخ ) مثله قوله تعالى « ولله على
الناس » الخ لان من لا يصح ان تكون بدلا من الناس لامتناع
الفصل بين المبدل منه والبدل بالاجنبي بل فاعل المصدر وليست
ال للاستغراق بل للعهد والمعنى ولله ان يحج المستطيع البيت
واجب عليه اي على المستطيع وكان الشارح عدل الى الحديث
لما في الاية من الخفاء مع احتمال ان تكون شرطيه والجواب
محذوف ( قوله من انه غير لازم ) اي لجواز الاقتصار على الفاعل
المفعول واما صورة الاضافة للظرف وذكر المرفوع والمنصوب بعد

فهي لا تحتاج لذلك لكون او تجوز الجمع (قوله وهو مذهب الكوفيين وطائفة من البصريين) وجهه كما سياتي ورود السماع والتاويل بجعل المرفوع فاعلا لمحذوف والمنصوب مفعولا كذلك خلاف الظاهر الذي هو عدم الحذف ووجه ما ذهب اليه سيبويه ان شرط الاتباع على المحل عدم تغير العامل عند ظهور اعراب المتبوع وهو مفقود هنا لوجود التغير بزيادة التنوين عند ظهور رفع الفاعل او نصب المفعول . ووجه التفصيل الذي ذهب اليه ابو عمرو بن العلاء ان البدل والعطف اقوى من غيرهما لكون الاول على نية تكرار العامل والعاطف يقوم مقام اعادة العامل (قوله الى ان المصدر المقدر بالحرف المصدري الخ) الفعل عطف على الحرف المصدري ومع معموله حال من اسم ان وهو المصدر والخبر بمنزلة الخ (قوله بل بمحذوف قبلها) لا حاجة له بل باذعان المذكور ففي شرح بانت سعاد لابن هشام ان المصدر انما يقدر بان او ما والفعل اذا كان فيه معنى الحدوث بخلاف نحو لزيد معرفة بالنحو قال ولا يقدح ذلك في عمله في الظرف وان قدح في عمله في الفاعل والمفعول الصريح لان الظرف يكفيه رائحة الفعل وسياتي نظيره للشارح نفسه في باب الصفة المشبهة ولا يخفى ان هذا يمكن ان يدفع به ايضا الفصل الاتي وقد صرح به السعد ايضا في اول شرحيه على التلخيص لكن الذي رايته في كلام كثير من الفحول المتقدمين عدم استثناء الظروف والمجرورات مما ذكر فليتامل (قوله فليس يوم منصوبا برجعه) قال في المغني ان الظرف ايضا لا يتعلق بقادر لان قدرته لا تتقيد بذلك اليوم ولا بغيره بل يتعلق بمحذوف اي يرجعه يوم تبلى السرائر . اه . واعترض بانه يصح تعلقه بقادر ويكون تخصيص القدرة بذلك اليوم لانها في غيره تعلم بالاولى وجوابه ان ايهام التخصيص موجود وهو كاف . وذكر ابن جني في باب تجاذب المعاني والاعراب ان الظرف في المعنى متعلق برجعه الا انك اذا حملت على هذا لزم الفصل بين المصدر ومعموله واذا كان المعنى عليه ومنع جانب الاعراب منه اضمرت ما يتناول الظرف ويدل بالمصدر عليه (قوله والاخبار عن موصول الخ) اي عن ما هو كالموصول بدليل قوله سابقا بمنزلة الخ والمراد الاخبار من حيث المعنى اذ التقدير ان رجعه الخ فلا يرد انه ينافي قوله سابقا كالموصول وان المخبر عنه ضمير الخالق فلا يلزم الاخبار المذكور . والانصاف اسقاط هذا الكلام اذ لا معنى لالزام شيء لا يتم للملزم على الملزم الا بتحويل الملزم فيه الى تركيب آخر يتصير منه ومقام التركيب في قبوله على خطر *

على الاتباع لمحل المعقب وقوله

السالك الثغرة اليقظان سالكها
مشي الهلوك عليها الخيعل الفضل

الفضل اللابسة ثوب الخلوة وهو نعت للهلوك على الموضع لانها فاعل المشي وتقول عجبت من اكل الخبز واللحم فالجر على اللفظ والنصب على المحل كقوله

قد كنت داينت بها حسانا مخافة الافلاس والليانا

ولو قلت واللحم بالرفع جاز على معنى من ان اكل الخبز واللحم * تنبيه * ظاهر كلامه جواز الاتباع على المحل في جميع التوابع وهو مذهب الكوفيين وطائفة من البصريين وذهب سيبويه ومن وافقه من اهل البصرة الى انه لا يجوز الاتباع على المحل وفصل ابو عمرو فاجاز في العطف والبدل ومنع في التوكيد والنعت والظاهر الجواز لورود السماع والتاويل خلاف الظاهر *

خاتمة * قد تقدمت الاشارة الى ان المصدر المقدر بالحرف المصدري والفعل مع معموله بمنزلة الموصول مع صلته فلا يتقدم ما يتعلق به عليه كما لا يتقدم شيء من الصلة على الموصول ولا يفصل بينهما باجنبي كما لا يفصل بين الموصول وصلته وانه ان ورد ما يوهم ذلك اول فمما يوهم التقدم قوله - وبعض الحلم عند الجهل للذلة اذعان - فليست اللام من قوله للذلة متعلقة باذعان المذكور بل بمحذوف قبلها يدل عليه المذكور والتقدير وبعض الحلم عند الجهل اذعان للذلة اذعان وهذا التقدير نظير ما في نحو « وكانوا فيه من الزاهدين » ومما يوهم الفصل باجنبي قوله تعالى « انه على رجعه لقادر يوم تبلى السرائر » فليس يوم منصوبا برجعه كما زعم الزمخشري والا لزم الفصل باجنبي بين مصدر ومعموله والاخبار عن موصول قبل تمام صلته والوجه الجيد ان يقدر ليوم ناصب والتقدير يرجعه يوم تبلى السرائر ومنه ايضا قوله

المن للذم داع بالعطاء فلا تمنن فتلفى بلا حمد ولا مال

فليست الباء الجارة للعطاء متعلقة بالمن ليكون التقدير المن بالعطاء داع للذم وان كان المعنى عليه لفساد الاعراب لانه يستلزم المحذورين المذكورين فالمخلص من ذلك تعلق الباء بمحذوف كانه قيل المن للذم داع المن بالعطاء فالمن الثاني بدل من المن الاول فحذف وابقي ما يتعلق به دليلا عليه اما المصدر الاتي بدلا من اللفظ بفعله فالاصح انه مساو لاسم الفاعل في تحمل الضمير وجواز تقديم المنصوب به والمجرور بحرف يتعلق به عليه لانه ليس بمنزلة موصول ولا معموله بمنزلة صلته والله اعلم *

( اعمال اسم الفاعل )

( كفعله اسم فاعل في العمل ) واسم الفاعل هو الصفة الدالة على فاعل جارية في التذكير والتانيث على المضارع من افعالها لمعناه او معنى الماضي كذا عرفه في التسهيل فالصفة جنس والدالة على فاعل لاخراج اسم المفعول وما بمعناه وجارية في التذكير والتانيث على المضارع من افعالها لاخراج الجارية على الماضي نحو فرح وغير الجارية نحو كريم وفي التذكير والتانيث لاخراج نحو اهيف فانه لا يجري على المضارع إلّا في التذكير ولمعناه او معنى الماضي لاخراج نحو ضامر الكشح من الصفة المشبهة ويعمل اسم الفاعل عمل فعله في التعدي واللزوم ( ان كان عن مضيه بمعزل ) بان كان بمعنى الحال او الاستقبال لانه انما عمل حملا على المضارع وهو كذلك ( وولي ) ما يقربه من الفعلية بان ولي ( استفهاما ) ملفوظا به نحو اضارب زيد عمرا وقوله - امنجز انتم وعدا وثقت به - او مقدرا نحو مهين زيد عمرا ام مكرمه ( او حرف ندا ) نحو يا طالعا جبلا والصواب ان النداء ليس من ذلك والمسوغ انما هو الاعتماد على الموصوف المقدر والتقدير يا رجلا طالعا جبلا ( او نفيا ) نحو ما ضارب زيد عمرا ( او جا صفة ) اما المذكورة نحو مررت برجل قائد بعيرا ومنه الحال نحو جاء زيد راكبا فرسا او محذوف وسياتي ( او مسندا ) لمبتدا او ما اصله المبتدا نحو زيد مكرم عمرا وان زيدا مكرم عمرا فان تخلف شرط من هذين لم يعمل بان كان بمعنى الماضي خلافا للكساءي ولا حجة له في - وكلبهم باسط ذراعيه - فانه على حكاية الحال والمعنى يبسط ذراعيه بدليل ما قبله وهو ونقلبهم ولم يقل وقلبناهم او لم يعتمد على شي مما سبق خلافا للكوفيين والاخفش فلا يجوز ضارب زيدا امس * تنبيهان * الاول هذا الخلاف في عمل الماضي دون ال بالنسبة الى المفعول به واما رفعه الفاعل فذهب بعضهم الى انه لا يرفع الظاهر وبه قال ابن جني والشلوبين وذهب قوم الى انه يرفعه وهو ظاهر كلام سيبويه واختاره ابن عصفور واما المضمر فحكى ابن عصفور الاتفاق على انه يرفعه وحكى غيره عن ابن طاهر وابن خروف المنع وهو بعيد * الثاني من شروط

## اعمال اسم الفاعل

(قوله هو الصفة) اي ولو حكما يدل على ذلك اخراجه اسم المفعول وما بمعناه بالدلالة على فاعل فان ما بمعنى اسم المفعول من مصدر نحو الدرهم ضرب الامير اي مضروبه وفعيل نحو جريح اي مجروح ونحوهما اذا اخرجا بالدلالة على فاعل يكونان داخلين في الجنس وما ذلك إلّا بذلك التعميم كذا اشير اليه لكن الاجود ان يراد بالصفة صريحها على ما هو المتبادر فيخرج المصدر المذكور عن الجنس واما فعيل المذكور فيخرج بالدالة على فاعل لا بالصفة لكونه صفة صريحة كما لا يخفى (قوله الدالة على فاعل) اي بالتضمن لان دلالته المطابقة على المجموع منه ومن الحدث اما دلالته على الزمان فعارضة كما هو المشهور (قوله وجارية الخ) اعتبار الجريان المذكور في حقيقة اسم الفاعل منظور فيه لجهة كون التعريف له باعتبار المعنى المشهور في اصطلاح النحاة وإلّا فقد يطلقونه على ما عدم ذلك الجريان وسياتي ان نحو اشر وفرح وكريم وضعيف وغيرها اسماء فاعلين وقال المصنف ولزم من تقييد اسم الفاعل بكونه صفة جارية خروج امثلة المبالغة ولم يكن في ذلك ضير لان اسم الفاعل غيرها (قوله ولمعناه ومعنى الماضي مخرج الخ) اراد من كونه لمعنى المذكور ولو مجازا فلا ينافي ما تقرر من اسم الفاعل حقيقة في الحال إلّا ان يعتمد القول بان المراد حال التلبس على ما فصل في كتب الاصول ثم الغرض الاصلي من هذا القيد بيان ان اسم الفاعل يكون للزمان الحالي والاستقبالي والماضي واما اخراج نحو ضامر الكشح فبالتبع وهذا شان القيود كما حقق السيد السند وغيره وحينئذ فلا يسوغ اسقاطهما معا لئلا يتوهم انه كالاسماء الجوامد لا يدل على الزمان اصلا فلا يصدق التعريف ولا على فرد ولا ذكر الاول فقط او الثاني فقط لئلا يتوهم انه لا يكون للاخر فلا يبقى التعريف جامعا . نعـــم اخراج نحو ضامر يكفي فيه احدهما قطعا فافهم (قوله نحو ضامر الكشح من الصفة المشبهة) اي واما نحو كريم منها فقد تقدم خروجه بجارية (قوله في التعدي واللزوم) اي لا في نحو عدم دخول اللام على معموله المؤخر (قوله والصواب ان النداء ليس من ذلك) اي كما يوهمه ظاهر كلامه اذ يدل على انه مسوغ كالبقية وإلّا لما ذكره في اثنائها مغايرا لها وإلّا لاستغنى عن ذكرها مع انه في الواقع من افراد قوله او وصفا لاطلاقه المتناول للمقدر لو ساغ بقاؤه على اطلاقه او من افراد قوله وقد يكون نعت الخ كما هو الحق فتدبر (قوله فلا يجوز ضارب زيدا) كذا في كثير من النسخ باسقاط امس على ما هو الاصوب (قوله دون ال) اخذ تقييد عمل الماضي بدون ال من قول المصنف الاتي - وان يكن صلة ال الخ - (قوله وذهب قوم الى انه يرفعه) ذكر في المغني ان ذلك لا يشرط كونه معتمدا او بمعنى المضارع وقال غيره بشرط الاعتماد على النفي او الاستفهام كما تقدم في

باب

باب المبتدا (قوله المجرد ايضا) التعبير هنا بالمجرد وفيما مضى بدون ال تفنن (قوله وقال بعض المتاخرين ان لم يحفظ له مكبر جاز اعماله كما في قوله الخ) رد بان مثل هذا خارج عن محل الخلاف لكونه مقيدا بعمل النصب والذي في البيت عمل الرفع (قوله لان فاقد الخ) لا يذهب عليك ان الغرض تم بدون هذا الكلام فان نفي حجة البيت للكسائي يكفي فيها دعوى احتمال كون فرخين مفعولا لفقدت مقدرا واما علة اصل المسالة اي منع عمل الموصوف فقد قدمه في قوله لانهما يختصان بالاسم فلا يليق ذكر هذا التعليل كما لا يخفى على العارف باساليبهم في مثل هذا ثم قوله بعد اذ لا يقال هذه امراة مرضع ولدها كلام على ما يقتضيه السياق في البين اذ لم يجر في ما مضى ذكر لتلك المادة بل لمادة فاقد والذي اتلمحه الان ان الغرض خلاف ذلك وان العبارة ناقصة جدا وكانه من احالات النساخ وتفصيل ذلك ان الكسائي لما احتج على اعمال اسم الفاعل الموصوف بالبيت يرد عليه من وجهين * احدهما انا نسلم ان فاقد فيها اسم فاعل موصوف إلّا انا نقول ان العمل ليس له بل لمقدر فلا تصلح للتمسك * الثاني انا نمنع ان فاقد اسم فاعل راسا لان اسم الفاعل لا بد من جريانه على فعله في التذكير والتانيث كما تقدم في تعريفه وفاقد وان جرى عليه في التذكير لكنه ليس له صيغة في التانيث يجرى بها على فعله اصلا بل هو للنسبة كلابن فلا يعمل ونظيره مرضع فانه ليس له ذلك الجريان حتى يكون اسم فاعل فيعمل اذ لا يقال هذه امراة مرضع ولدها لانه بمعنى النسب وحينئذ فكان الملاقي لهذا الغرض ان تكون العبارة هكذا اذ فرخين نصب بفعل مضمر يفسره فاقد اذ التقدير فقدت فرخين على ان فاقدا ليس اسم فاعل اصلا لكونه ليس جاريا على فعله في التانيث بل بمعنى النسب فلا يعمل ونظيره في ذلك مرضع اذ لا يقال هذه امراة مرضع ولدها لانه بمعنى النسب هذا ما لاح لي في هذا المقام واما ما ذكره الناظرون فلتلفيقات باردة كالاعتراف بالخطا خير منها يعرف ذلك من يعرف طباع التراكيب (قوله نعت) قد لا يريد خصوص المعنى الاصطلاحي ليشمل الحال (قوله عرف) قيل التحقيق ان حذف الموصوف انما يتوقف على وجدان الدليل ولو حاليا ولا يشترط اختصاص الصفة بالموصوف كما هو كلام المعربين (قوله اي كوعل ناطح) اي بقرينة - واوهى قرنه الوعل - (قوله ففي المضي وغيره) يدخل في عموم وغيره ما اذا لم يعتمد او صغر او وصف او ان كانت اضافته للاستغراق اما ان كانت عهدية فلا (قوله خلافا للرماني ومن وافقه) احتج لهم بتقدير سيبويه بالذي فعل . ورد بان المقصود به بيان الزائد مع ال وهو العمل وهو ماض لانه كان يعمل قبلها حالا ومستقبلا فلم يحتج الى بيان ما تقرر له بل بين ما لم يكن ثابتا . قيل ويرد عليهم « والحافظين فروجهم والحافظات والذاكرين الله كثيرا والذاكرات » . وفيه بحث لصحة المضي فيه على معنى والذين حفظوا والذين ذكروا . نعم يرد عليهم قوله

اذا كنت معنيا بمجد وسودد   فلا تك إلّا المجمل القول والفعلا

(قوله خلافا للاخفش) اي في دعواه انه منصوب على التشبيه بالمفعول به زاعما عدم موصولية ال وانما هي حرف تعريف فتبعد عن الفعل لكونها من خواص الاسم كالتصغير . ورد بان المشبه بالمفعول به ملزوم لكونه سببيا وهذا قد يكون اجنبيا نحو الضارب زيدا وتنافي

اعمال اسم الفاعل المجرد ايضا ان لا يكون مصغرا ولا موصوفا خلافا للكسائي فيهما لانهما يختصان بالاسم فيبعد ان الوصف عن الفعلية ولا حجة له في قول بعضهم اظنني مرتحلا وسويرا فرسخا لان فرسخا ظرف يكتفي برائحة الفعل وقال بعض المتاخرين ان لم يحفظ له مكبر جاز كما في قوله - ترقرق في الايدي كميت عصيرها - حيث رفع عصيرها بكميت ولا حجة له ايضا على اعمال الموصوف في قوله

اذا فاقد خطباء فرخين رجعت
ذكرت سليمي في الخليط المزايل

اذ فرخين نصب بفعل مضمر يفسره فاقد والتقدير فقدت فرخين لان فاقد ليس جاريا على فعله في التانيث فلا يعمل اذ لا يقال هذه امراة مرضع ولدها لانه بمعنى النسب قال في شرح التسهيل ووافق بعض اصحابنا الكسائي في اعمال الموصوف قبل الصفة لان ضعفه يحصل بعدها لا قبلها ونقل غيره ان مذهب البصريين والفراء هو هذا التفصيل وان مذهب الكسائي وباقي الكوفيين اجازة ذلك مطلقا (وقد يكون) اسم الفاعل (نعت محذوف عرف * فيستحق العمل الذي وصف) مع المنعوت الملفوظ به نحو « مختلف الوانه » اي صنف مختلف الوانه وقوله - كناطح صخرة يوما ليوهنها - اي كوعل ناطح ومنه يا طالعا جبلا اي يا رجلا طالعا جبلا * تنبيه * الاستفهام المقدر ايضا كالملفوظ نحو مهين زيد عمرا ام مكرمه اي امهين (وان يكن) اسم الفاعل (صلة ال ففي المضي * وغيره اعماله قد ارتضي) قال في شرح الكافية بلا خلاف وتبعه ولده لكنه حكى الخلاف في التسهيل فقال وليس نصب ما بعد المقرون بال مخصوصا بالمضي خلافا للرماني[1] ومن وافقه ولا على التشبيه بالمفعول به خلافا للاخفش

(1) ( نسخ للمازني )

ولا بفعل مضمر خلافا لقوم على ان قوله قد ارتضي يشعر بذلك والحاصل اربعة مذاهب المشهور انه يعمل مطلقا لوقوعه موقعا يجب تاويله بالفعل (فعال او مفعال او فعول * في كثرة عن فاعل بديل) اي كثيرا ما يحول اسم الفاعل الى هذه الامثلة لقصد المبالغة والتكثير (فيستحق ما) كان (له من عمل) قبل التحويل بالشروط المذكورة كقوله - اخا الحرب لباسا اليها جلالها - وحكى سيبويه اما العسل فانا شراب وكقول بعض العرب انه لمنحار بوائكها حكاه ايضا سيبويه وكقوله - ضروب بنصل السيف سوق سمانها - وكقوله

عشية سعدى لو تراءت لراهب  بدومة تجر دونه وحجيج
قلا دينه واهتاج للشوق انها  على الشوق اخوان العزاء هيوج

(وفي فعيل قل ذا وفعل) كقوله

فتاتان اما منهما فشبيهة  هلالا واخرى منهما تشبه البدرا

وكقوله - اتاني انهم مزقون عرضي - وقوله

حذر امورا لا تضير وآمن  ما ليس منجيه من الاقدار

انشده سيبويه والقدح فيه من وضع الحاسدين ومما استدل به سيبويه ايضا على اعمال فعل قول لبيد

او مسحل شنج عضادة سمحج  بسراته ندب لها وكلوم

* تنبيه * افهم قوله عن فاعل بديل ان هذه الامثلة لا تبنى من غير الثلاثي وهو كذلك إلّا ما ندر قال في التسهيل وربما بني فعال ومفعال وفعيل وفعول من افعل يشير الى قولهم دراك وسآار من ادرك واسار اذا ابقى في الكاس بقية ومعطاء ومهوان من اعطى واهان وسميع ونذير من اسمع وانذر وزهوق من ازهق . اه . (وما سوى المفرد) وهو المثنى والمجموع (مثله جعل) اي جعل مثل المفرد (في الحكم والشروط حيثما عمل) فمن اعمال المثنى قوله

والشاتمي عرضي ولم اشتمهما  والناذرين اذا لم القهما دمي

ومن اعمال المجموع قوله

ثم زادوا انهم في قومهم  غفر ذنبهم غير فخر

وقوله - او الف مكة من ورق الحمى - وقوله

ممن حملن به وهن عواقد  حبك النطاق فشب غير مهبل

ومنه « والذاكرين الله كثيرا » « هل هن كاشفات ضره » (وانصب

اللوازم دليل على تنافي الملزومات (قوله ولا بفعل مضمر خلافا لقوم) رد بانها دعوى لا يصحبها دليل (قوله على ان قوله قد ارتضي الخ) ترق في الاعتراض على ولد الناظم فانا ولو قطعنا النظر عما في التسهيل لم يصح كلامه لان عبارة المصنف تشعر بالخلاف وقد يجعل بالنسبة للناظم ايضا على معنى انه لا يصح منه التصريح بعدم الخلاف مع ذكره له في كتبه تصريحا واشعارا (قوله اي كثيرا ما يحول الخ) يشير الى ان الابدال في عبارة المصنف بمعنى التحويل الى هذه الصيغ وان الكثرة في قوله بكثرة المراد بها المبالغة كما في عبارة غيره فاستفيد حينئذ ان استحقاقها العمل مسبب عن ذلك التحويل فلولاه ما عملت لعدم جريها على الفعل وان المبالغة يتوصل اليها بذلك التحويل مما لا تحويل فيه لا بنحو اشر وفرح فما لم يكن محولا عن شيء ليس من افراد هذا الباب بل من افراد الصفة المشبهة وانه لا يقال موات وقتال زيد لعدم تاتي المبالغة وان التاء في نحو علامة ونسابة لتاكيد المبالغة المستفادة من الصيغة لا لاصلها وان العمل الذي استحقه عمل اسم الفاعل فيحافظ فيها ايضا على شرائطه المذكورة وانها لا تبنى إلّا من الثلاثي حيث قال عن فاعل كما سيصرح به واما قوله اي كثيرا فقد اخذه من قول المصنف بعد - ... وفي فعيل قل ذا وفعل - لا من قوله بديل كما وهم لان مجيء فعيل للكثرة قليل ولانه يصير معنى قول المصنف وفي فعيل قل ذا بناءً على الظاهر وفي فعيل قل التحويل الكثير وهو متهافت عند التامل . واعلم ان المراد من قصد المبالغة قصد التنصيص عليها وإلّا فاسم الفاعل لا ينافيها فتثبت (قوله وهو المثنى والمجموع) فيتناول المكسر والمصحح وقد نقل صاحب البسيط وابن ابي الربيع عن سيبويه والخليل وجماعة من النحويين انه لا يعمل إلّا المفرد او الجمع المكسر واختار بعض المتاخرين اعمال المثنى والجمع السالم دون المكسر لعدم الجريان وبقائه في السالم ثم تمثيل الشارح بغفر ذنبهم اقتضى ان المراد بغير المفرد ما يعم امثلة المبالغة ويناسبه عدم اتيان المصنف بهذا البيت قبل قوله فعال الخ (قوله وانصب بذي الاعمال) اطلاق النصب يراد منه كونه على المفعولية او الخبرية لا الحالية او التمييز لامتناع الاضافة حينئذ وتجويز الجر في المنصوب افهام لعدم جوازه في المرفوع فكلام المصنف والشارح في غير المرفوع والتلو التابع من غير فاصل فيفهم عدم جواز الجر فيما تقدم مطلقا وفيما فصل بينه وبين عامله فاصل

نحو

نحو « اني جاعل في الارض خليفة » ومعمول واخفض محذوف لدلالة ما قبله كما ذكر في الشرح اي بذي الاعمال (قوله بالاضافة) اي بسببها (قوله اني جاعل في الارض خليفة الخ) مثال لما اذا فقد التلو وما بعده مثال لما وجد واضيف الوصف اليه وانتصب الباقي واحدا كما في معطي زيد درهما او اكثر كما في معلم زيد بكرا منطلقا وفائدة الاتيان مع هذا بقوله « جاعل الليل سكنا » للتنبيه على انه لا فرق بين ما يتعدى بنفسه فقط وما يتعدى تارة بنفسه وتارة بالحرف ولا بين ما اذا فصل بالثاني بين العامل والاول والعكس (قوله مطلقا) اي ولو كان غير التلو اكثر من واحد بقرينة الامثلة ولا يفسر بولو غير عامل لانه موضوع هذا التنبيه فان ال الداخلة على تلو في قوله غير التلو للعهد والمعهود قوله قُبَيْلَهُ تلو غير العامل فتدبر (قوله فعل مضمر) اي لا اسم فاعل لانه يكون بمعنى الاول وهو غير عامل فكذا هذا والغرض من التقدير العمل (قوله شبها بمصحوب الالف واللام) اي في امتناع التنوين لا في التعريف لتصريحهم بان ال حينئذ موصولة (قوله وبالمنون) اي الذي ليس بمعنى المضي لما انه اذا كان بمعنى المضي يجب ازالة تنوينه واضافته الى ما بعده ثم وجه الشبه بالمنون عدم الاضافة (قوله لزم حذف اول مفعوليه) بيان الملازمة ان المضمر فعل فلا يضره المضي والمفعول غير مذكور (قوله وثاني مفعولي ظان) بيان الملازمة ما كان قدمه من ان اسم الفاعل حينئذ شبيه بمصحوب الالف واللام فيعمل وان كان خصمه لا يقول به (قوله وذلك ممتنع) اي حذف اول المفعولين والثاني المذكورين ممتنع لانه لا يجوز الاقتصار على احد مفعولي ظن فيمتنع الاضمار المذكور لان امتناع اللازم يدل على امتناع الملزوم هذا تقرير هذه التقوية وقد اعترضت بان الحذف حينئذ اختصاري ليس إلّا وبان الاقتصار انما يمتنع اذا لم يكن المفعولان مذكورين بدليل زيدا ظننته قائما ولا يذهب عليك ان الاعتراضين مبنيان على تسليم ان ظان عامل رعيا لما علل به الفارسي وان الخصم لا يسعه انكاره وإلّا فالخصم ينكر عمله راسا فلا يلزمه اللازم الاول بقي ان ابن ابي الربيع اجاب بان العرب لا تقول هذا ظان زيد امس منطلقا انما تقول فيه هذا الظان زيدا منطلقا امس (قوله وايضا فهو مقتض الخ) الاظهر انه معطوف على قوله ويقوي الخ اي ان وجود الاقتضاء المذكور المرتب عليه العمل يقوي هذا المذهب كما ان قولهم السابق يقويه ايضا ثم ان هذا الاقتضاء مبني على ما ذكره من شبه اسم الفاعل المذكور بمصحوب ال الذي بينه صاحب هذا المذهب وان كان الخصم المذكور لم يقل به مع ان هذا انما سيق للتقوية لا للاثبات وحينئذ يسهل عليه امر ما قيل يرد عليه ان الاقتضاء مشروط بالمشابهة التامة بالفعل بان تكون في اللفظ والمعنى مع الاعتماد وانتفاء الشرط يقضي بانتفاء المشروط • وبالجملة ان هذه التقويات تتم بعد تسليم مبنى مذهب السيرافي ولا حين لا وهذا كما قيل في المسالة الزنبورية ان سيبويه يجيب الكوفية بناءً على مذهبه وهم يردون عليه بناءً على مذهبهم مع ان مدارك هذه الفنون مناسبات لا يعوز الذكي نقضها او ابداءُ مناسبة اخرى تعارضها • ومن هنا ترانا في كتابنا هذا لم نسلك سبيل التكلم في مدارك اقوال المتخالفين لا سيما وليس ذلك إلّا وظيفة المجتهدين كما اشرنا اليه في الديباجة (قوله كالهاء الخ) فرق بان الكاف في معطيكه مانعة من الاضافة وليس بموجودة هنا

بذي الاعمال تلوا واخفض) بالاضافة وقد قري بالوجهين « ان الله بالغ امره » « هل هن كاشفات ضره » (وهو لنصب ما سواه) اي ما سوى التلو (مقتضى) نحو « وجاعل الليل سكنا » على تقدير حكاية الحال « اني جاعل في الارض خليفة » وهذا معطى زيد درهما ومعلم بكر عمرا قائما

* تنبيهات * الاول يتعين في تلو غير العامل الجر بالاضافة كما افهمه كلامه واما غير التلو فلابد من نصبه مطلقا نحو هذا معطى زيد امس درهما ومعلم بكر امس خالدا قائما والناصب لغير التلو في هذين المثالين ونحوهما فعل مضمر واجاز السيرافي النصب باسم الفاعل لانه اكتسب بالاضافة الى الاول شبها بمصحوب الالف واللام وبالمنون ويقوي ما ذهب اليه قولهم هو ظان زيد امس قائما فقائما يتعين نصبه بظان لان ذلك لو اضمر له ناصب لزم حذف اول مفعوليه وثاني مفعولى ظان وذلك ممتنع اذ لا يجوز الاقتصار على احد مفعولى ظن وايضا فهو مقتض له فلابد من عمله فيه قياسا على غيره من المقتضيات ولا يجوز ان يعمل فيه الجر لان الاضافة الى الاول منعت الاضافة الى الثاني فتعين النصب للضرورة * الثاني ما ذكره من جواز الوجهين هو في الظاهر اما المضمر المتصل فيتعين جره بالاضافة في نحو هذا مكرمك وذهب الاخفش وهشام الى انه في محل نصب كالهاء من نحو الدرهم زيد معطيكه وقد سبق بيانه في باب الاضافة * الثالث فهم من تقديمه النصب انه اولى وهو ظاهر كلام سيبويه لانه الاصل وقال الكسائي هما سواءٌ

وقيل للاضافة اولى للخفة (واجرر او انصب تابع الذي انخفض)
باضافة الوصف العامل اليه (كمبتغي جاه ومالا) ومالا (من نهض)
فالجر مراعاة للفظ جاه والنصب مراعاة لمحله ومنه قوله

هل انت باعث دينار لحاجتنا او عبد رب اخا عون بن مخراق

فعبد نصب عطفا على محل دينار وهو اسم رجل قال الناظم ولا حاجة الى تقدير ناصب غير ناصب المعطوف عليه وان كان التقدير قول سيبويه وعلى قوله فهل يقدر فعل لانه الاصل في العمل او وصف منون لاجل المطابقة قولان ولو جر عبد رب لجاز فان كان الوصف غير عامل تعين اضمار فعل للمنصوب نحو «وجاعل الليل سكنا والشمس والقمر حسبانا» اذا لم يرد حكاية الحال اي وجعل الشمس والقمر حسبانا (وكل ما قرر لاسم فاعل) من الشروط (يعطى اسم مفعول) وهو ما دل على الحدث ومفعوله (بلا تفاضل) فان كان بال عمل مطلقا والّا اشترط الاعتماد وان يكون للحال او الاستقبال فاذا استوفى ذلك (فهو كفعل صيغ للمفعول في * معناه) وعمله فان كان متعديا لواحد رفعه بالنيابة وان كان متعديا لاثنين او ثلاثة رفع واحدا بالنيابة ونصب ما سواه فالاول نحو زيد مضروب ابوه فزيد مبتدا ومضروب خبره وابوه رفع بالنيابة والثاني (كالمعطي كفافا يكتفي) فالمعطي مبتدا وال فيه موصول صلته معطي وفيه ضمير يعود الى ال مرفوع المحل بالنيابة وهو المفعول الاول وكفافا المفعول الثاني ويكتفي خبر المبتدا والثالث نحو زيد معلم ابوه عمرا قائما فزيد مبتدا ومعلم خبره وابوه رفع بالنيابة وهو المفعول الاول وعمرا المفعول الثاني وقائما الثالث (وقد يضاف ذا) اي اسم المفعول (الى اسم مرتفع) به (معنى) بعد تحويل الاسناد عنه الى ضمير الموصوف ونصبه على التشبيه بالمفعول به (كمحمود المقاصد الورع) اصله الورع محمود مقاصده فمقاصده رفع بمحمود على النيابة فحول الى الورع محمود المقاصد بالنصب على ما ذكر ثم حول الى محمود المقاصد بالجر * تنبيه * اقتضى كلامه شيئين الاول انفراد اسم المفعول عن اسم الفاعل بجواز الاضافة الى مرفوعه كما اشار اليه بقوله وقد يضاف ذا وفي ذلك تفصيل وهو انه اذا كان اسم الفاعل غير متعد وقصد ثبوت معناه عومل معاملة الصفة المشبهة وساغت اضافته الى مرفوعه فتقول زيد قائم الاب برفع الاب ونصبه وجره على حد حسن الوجه وان كان متعديا لواحد فكذلك عند الناظم

(قوله وقيل للاضافة اولى) قائله الشيخ الاثير (قوله واجرر او انصب) تقديم الجر للاشارة الى احسنيته على النصب وان اشتركا في اصل الجواز لكن هذا في غير نحو الضارب الرجل وزيدا فانه يتعين فيه النصب لعدم صحة اضافة الوصف المحلى بال اليه لخلوه منها كذا في التسهيل ومذهب سيبويه الاطلاق لاغتفارهم في التابع ما لا يغتفرونه في المتبوع (قوله باضافة الوصف العامل) كانه اخذ التقييد بكونه عاملا من قول المصنف تابع فانه اقتضى ان المتبوع منصوب اي محلا وما ذلك الّا بكون الوصف عاملا (قوله لاجل المطابقة) علة للمقيد لا له ولقيده معا كما هو ظاهر (قوله من الشروط) يريد ان كلمة ما واقعة على الشروط المذكورة في باب اسم الفاعل وان قوله فهو كفعل الخ مفرع على شرط يشير اليه ما قبله وان قوله في معناه مفسر بفي عمله فيصير المعنى وكل ما اشترط في اسم الفاعل يشترط في اسم المفعول فان استوفى اسم المفعول ذلك يكون كفعل صيغ للمفعول في عمله وهذا كما قال في اسم الفاعل - كفعله اسم فاعل في العمل ان كان الخ وظاهر انه على هذا البيان يكون موقع ما الشروط فقط لا الشروط وغيرها فالقول بانه لا يخفى ما في قول الشارح من الشروط من القصور لا يخفى ما فيه من القصور (قوله بلا تفاضل) لا يخفى انه بالنظر لبعض مدلوله تاسيس لما قبله وبالنظر للبعض الاخر تاكيد له وذلك ان اعطاء شرائط اسم الفاعل كلها لاسم المفعول لا ينافي ان يفضل اسم المفعول اسم الفاعل بالزيادة عليها وان كان ينافي العكس وهذا ان قري كل بالرفع اما ان قري بالنصب وجعل التقديم للحصر على ان معنى ان اسم المفعول لا يعطى الّا ذاك فبلا تفاضل تاكيد له بلا تفاضل . فما قيل جعله تاكيدا خطا ظاهر خطا ظاهر تدبر (قوله كفافا) بفتح الكاف ما كف واغنى عما في ايدي الناس من الرزق وفي الحديث - اللهم اجعل رزق آل محمد كفافا - (قوله فحول) اي لئلا يلزم اضافة الشيء الى نفسه من حيث ان الوصف عين مرفوعه معنى (قوله بالنصب) اي على التشبيه بالمفعول به لاستغناء الوصف بالضمير (قوله ثم حول الى محمود المقاصد بالجر) اي فرارا من قبح اجراء وصف المتعدي الى واحد مجرى المتعدي الى اثنين (قوله انه) اي الامر والشان (قوله عومل معاملة الصفة المشبهة) اقتضى انه ليس صفة مشبهة حقيقة وهكذا في التسهيل فقد قال فيه وان قصد

ثبوت معنى اسم الفاعل عومل معاملة الصفة المشبهة ولو كان من متعد ان امن اللبس وفاقا للفارسي والاصح ان يجعل اسم مفعول المتعدي الى واحد من هذا الباب مطلقا . هذا كلامه . ومن اطلق عليه انه صفة مشبهة كالموضح فذاهب الى خلاف ما عليه المصنف وسنذكر تمام الامر في تحقيق ذلك ان شاء الله ( قوله بشرط امن اللبس ) اي بالاضافة للمفعول كما في زيد راحم الابناء اذ يحتمل راحمية الابناء ومرحوميتهم ( قوله ان حذف مفعوله اقتصارا جاز ) اي لصيرورته كاللازم الجائز فيه ما ذكر ( قوله قال بعضهم بلا خلاف ) تبرية منه كانه رعاية لكلام من يفهم الخلاف كما قيل *

## ابنية المصادر

اخره في التسهيل لآخر الكتاب اذ قد ذكره عقب باب همزة الوصل وذكره في الكافية عقب التصريف وذكر بعضهم ان المناسب تقديم هذا الباب على باب اعمال المصدر لان معرفة حال الذات تتقدم على معرفة الحكم الناشي عنها الا ان الاعمال اهم فقدم لذلك ثم المراد من الابنية الهيئات لا الحروف التي تبنى منها الكلمة كما هو ظاهر فالمراد من فعل وغيره مما ذكره الاوزان ( قوله كرد ردا ) مثال المضاعف واكل مثال للمهموز والضرب مثال لغيرهما ولو زاد ووعد وعدا و باع بيعا ورمى رميا ليكون اشارة الى مثال المعتل الفاء والعين واللام كان احسن ( قوله كفهم فهما ) مثال للصحيح وشرب ولقم مثال لما افهم عملا بالفم وامن امنا مثال للمهموز وبقي المضاعف كالمس والمعتل الفاء كالوطي ومعتل العين كالخوف ومعتل اللام نحو الفتي بمعنى اللزوم ( قوله ان يفهم عملا بالفم ) قال بعض المتاخرين انما يكثر فعل في فعل المتعدي اذا كان مضاعفا كشممت او مفهما عملا باللسان كلحست الشيء وحمدت او بالفم كلقمت وبلعت وقضمت اي اكلت باطراف لساني وخضمت اي اكلت بجميع فمي . واعلم ان ابن الحاجب استثنى ايضا من كون فعل قياس مصدر المعدى ما دل على صناعة نحو عبر الرويا ( قوله قياسا ) مربوط بقول المصنف بابه والمستند اليه في هذا القيد وما اتى مخالفا لما مضى فبابه النقل ( قوله كفرح الخ ) الفرح معروف والجوى الفرقة وشدة الوجد من عشق او حزن والشلل بطلان حركة اليد لفساد عروقها وبقي من المعتل معتل الفاء كالوجع والعين كالعور ( قوله ويستثنى من ذلك ما دل على لون الخ ) يستثنى منه ايضا ما كان علاجيا ووصفه على فاعل قال ابن الحاج فقياس مصدره الفعول نحو القدوم والازوف والعسول والصعود مصادر قدم من السفر وازف الشيء وعسل بالشيء اي لزمه والصق به وصعد في الجبل قال وهذا مقتضى قول سيبويه وقد غفل عنه اكثرهم واستثنى بعضهم ايضا ما دل على معنى ثابت والا فقياسه الفعولة كاليبوسة ( قوله ولم يمثل للاول ) اي الحرف وفي التصريح

بشرط امن اللبس وفاقا للفارسي والجمهور على المنع وفصل قوم فقالوا ان حذف مفعوله اقتصارا جاز والا فلا وهو اختيار ابن عصفور وابن ابي الربيع والسماع يوافقه كقوله

ما الراحم القلب ظلاما وان ظلما
ولا الكريم بمناع وان حرما

وان كان متعديا لاكثر لم يجز الحاقه بالصفة المشبهة قال بعضهم بلا خلاف * الثاني اختصاص ذلك باسم المفعول القاصر وهو المصوغ من المتعدي لواحد كما اشار اليه تمثيله وصرح به في غير هذا الكتاب وفي المتعدي ما سبق في اسم الفاعل المتعدى * خاتمة * انما يجوز الحاق اسم المفعول بالصفة المشبهة اذا كان على وزنه الاصلي وهو ان يكون من الثلاثي على وزن مفعول ومن غيره على وزن المضارع المبني للمفعول فان حول عن ذلك الى فعيل ونحوه مما سياتي بيانه لم يجز فلا يقال مررت برجل كحيل عينه ولا قتيل ابيه وقد اجازه ابن عصفور ويحتاج الى السماع والله اعلم *

## ( ابنية المصادر )

( فعل ) بفتح الفاء واسكان العين ( قياس مصدر المعدى من ذي ثلاثة ) سواء كان مفتوح العين ( كرد ردا ) واكل اكلا وضرب ضربا او مكسورها كفهم فهما وامن امنا وشرب شربا ولقم لقما والمراد بالقياس هنا انه اذا ورد شيء ولم يعلم كيف تكلموا بمصدره فانك تقيسه على هذا لا انك تقيس مع وجود السماع قال ذلك سيبويه والاخفش * تنبيه * اشترط في التسهيل لكون فعل قياسا في مصدر فعل المكسور العين ان يفهم عملا بالفم كالمثالين الاخيرين ولم يشترط ذلك سيبويه والاخفش بل اطلقا كما هنا ( وفعل ) المكسور العين ( اللازم بابه فعل ) بفتح الفاء والعين قياسا سواء كان صحيحا او معتلا او مضاعفا ( كفرح وكجوى وكشلل ) مصادر فرح زيد وجوي عمرو وشلت يده والاصل شللت ويستثنى من ذلك ما دل على لون فان الغالب على مصدره الفعلة نحو سمر سمرة وشهب شهبة وكهب كهبة والكهبة لون بين الزرقة والحمرة واستثنى في التوضيح ما دل على حرفة او ولاية قال فقياسه الفعالة ومثل للثاني فقال كولي عليهم ولاية ولم يمثل للاول وفيما قاله نظر فان ذلك انما هو معروف في فعل المفتوح العين واما ولي عليهم ولاية فنادر ( وفعل ) المفتوح العين ( اللازم

مثل قعدا ٭ له فعول باطراد ) معتلا كان ( كغدا ) غدوا وسما سموا او صحيحا كقعد قعودا وجلس جلوسا ( ما لم يكن مستوجبا فعالا ) بكسر الفاء ( او فعلانا ) بفتح الفاء والعين ( فادر او فعالا ) بضم الفاء او فعيلا ( فاول ) من هذه الاربعة وهو فعال بكسر الفاء ( لذي امتناع ) اي مقيس فيما دل على امتناع ( كابى ) اباء ونفر نفارا وجمح جماحا وشرد شرادا وابق اباقا ( والثاني ) منها وهو فعلان بتحريك العين ( للذي اقتضى تقلبا ) نحو جال جولانا وطاف طوفانا وغلت القدر غليانا ( للدا فعال او لصوت ) اي يطرد الثالث وهو فعال بضم الفاء في نوعين ٭ الاول ما دل على داء اي مرض نحو سعل سعالا وزكم زكاما ومشى بطنه مشاء ٭ والثاني ما دل على صوت نحو صرخ صراخا ونبح نباحا وعوى عواء ( وشمل ٭ سيرا وصوتا ) الوزن الرابع وهو ( الفعيل كصهل ) صهيلا ونهق نهيقا ورحل رحيلا وذمل ذميلا ٭ تنبيهان ٭ الاول قد يجتمع فعيل وفعال نحو نعب الغراب نعيبا ونعابا ونعق الراعي نعيقا ونعاقا وازت القدر ازيزا وازازا وقد ينفرد فعيل نحو صهل الفرس صهيلا وصخد الصرد صخيدا وقد ينفرد فعال نحو بغم الظبي بغاما وضبح الثعلب ضباحا كما انفرد الاول في السير والثاني في الداء ٭ الثاني يستثنى ايضا منه ما دل على حرفة او ولاية فان الغالب في مصدره فعالة نحو تجر تجارة وخاط خياطة وسفر بينهم سفارة وامر امارة وذكر ابن عصفور انه مقيس في الولايات والصنائع ( فعولة فعالة لفعلا ) بضم العين قياسا ( كسهل الامر ) سهولة وعذب الشيء عذوبة وملح ملوحة ( وزيد جزلا ) جزالة وفصح فصاحة وظرف ظرافة ( وما اتى ) من ابنية مصادر الثلاثي ( مخالفا لما مضى ٭ فبابه النقل ) لا القياس ( كسخط ورضى ) بضم السين وكسر الراء وحزن وبخل بضم اولهما مما قياسه فعل بفتحتين وكجحود وشكور وركوب بضمتين مما قياسه فعل بفتح الفاء وسكون العين وكموت وفوز ومشي بفتح الفاء وسكون العين مما قياسه فعول بضمتين وكعظم وكبر مما قياسه فعولة وكحسن وقبح مما قياسه فعالة ٭ تنبيه ٭ ذكر الزجاج وابن عصفور ان الفعل كالحسن قياس في مصدر فعل بضم العين كحسن وهو خلاف ما قاله سيبويه ( وغير ذي ثلاثة مقيس ٭ مصدره ) اي لابد لكل فعل غير ثلاثي من مصدر مقيس فقياس فعل بالتشديد اذا كان صحيح اللام التفعيل ( كقدس التقديس ) وتحذف ياوه ويعوض عنها التاء فيصير وزنه تفعلة قليلا في نحو جرب تجربة وغالبا في ما لامه همزة نحو جزا تجزئة ووطا توطئة ونبا تنبئة وجاء ايضا على الاصل ووجوبا في المعتل نحو غطه تغطية ( وزكه تزكية ) وهي تنزي دلوها تنزية واما قوله ـ باتت تنزي دلوها تنزيا ـ فضرورة واشار بقوله ( واجملا ٭

استغناء بتمثيل الولاية لان الولايات في معنى الحرف ( قوله مثل قعدا ) يحتمل الرفع على انه نعت ءاخر لفعل او خبر لمبتدا محذوف اي وذلك مثل قعدا والنصب على الحالية وانما زاد معه كغدا لينبه على ان المعتل وان كان ثقيلا والصحيح سواء إلّا انه يستثنى منه معتل العين فان الكثير فيه الفعال كصام صياما او الفعالة كناح نياحة واما الفعول فيه فقليل كغابت الشمس غيوبا وبقي المضاعف فانه مثل الصحيح ايضا نحو مر مرورا ( قوله او فعيلا ) مستنده في زيادته ما سيجيء من قوله وشمل سيرا وصوتا الفعيل ( قوله كابى ) اي بمعنى امتنع كما يشعر به قول المصنف لذي امتناع دون ان يقول لذي منع اما بمعنى منع فمتعد وقياسه فعل ( قوله تقلبا ) اي حركة ذات اهتزاز واضطراب لا مطلقها لئلا ينقض بنحو قام قياما ( قوله نحو زكم ) التمثيل به لفعل بالفتح نظرا لاصله قبل البناء للمجهول والقياس وان اقتضى تعديه إلّا انه سمع المبني للمجهول من اللازم ( قوله وذمل ذميلا ) هو بالذال المعجمة ضرب من سير الابل قال ابو عبيدة اذا ارتفع السير عن العنق قليلا فهو البريك فاذا ارتفع عن ذلك فهو الذميل ثم الرسيم يقال ذمل يذمل ويذمل ذميلا قال الاصمعي لا يذمل بعير يوما وليلة إلّا مهري وفي القاموس الذميل السير اللين ( قوله الصرد ) طير ضخم الراس ( قوله نحو خاط خياطة ) اي بمعنى تخيط فانه حينئذ يكون لازما فتدبر ( قوله فعولة فعالة لفعلا ) كلام الشارح يقتضي عدم التخيير حيث لم يذكر في سهل وعذب وملح الافعولة ولا في جزل وفصح وضرب الافعالة وقال بعد ذلك وكعظم وكبر مما قياسه فعولة وكحسن وقبح مما قياسه فعالة وحينئذ فمهمى وجد فعل يقطع بان قياسه واحد من هذين الوزنين ويرجع في التعيين للسماع فافهم ( قوله وغالبا فيما لامه همزة ) قال الشيخ الاثير في شرح التسهيل اجراء له مجرى المعتل الاخر نحو تزكية وتغرية لان هذه الهمزة يجوز ابدالها ياء نحو مير في مير وعبارة غيره ان مثل خطا تجوز فيه ابدال الهمزة ياء قياسا مطردا لانها همزة محركة بعد ياء ساكنة زائدة فلما اطرد الابدال جازت اللام كانها وضعت ياء فالتحقت بباب التغرية ( قوله وجاء ايضا الخ ) هذا مقابل الغالب السابق فيكون غير الغالب وهكذا قال المصنف في التسهيل وفي شرح الشيخ الاثير وهو مخالف لما حكاه ابو زيد من ان التفعيل فيه كلام اكثر العرب فيكون التجزي

اكثر من التجزئة فكيف يقول المصنف انه يغني عنه غالبا وقال المبرد والذي قال سيبويه في تفعلة مصدر فعلت من الهمز جيد بالغ والاتمام اكثر واجود عن ابي زيد (قوله اجمال سن تجملا تجملا) الغرض انما هو اجمال واما تجمل تجملا فتكميل للمثال فقط يشير الى ذلك عدم تعرض الشارح له بعد نحو قوله اجمل اجمالا واكرم اكراما واحسن احسانا وقوة كلام المصنف تشهد له واما كلام الشارح ءاخرا فانه ادخال على قول المصنف ـ وضم ما يربع الخ تامل (قوله وغالبا ذا التا لزم) معناه ان هذا الوزن لا ينفك عن التاء في غالب احواله وفي بعضها القليل ينفك فلا غبار على هذه العبارة (قوله وافتحا) زاده لان المدة تكون واوا وياءً (قوله ولكن تنقل حركتها الى الفاء فتقلب الفا) اي لتحركها في الاصل وانفتاح ما قبلها في الحال ثم تحذف الالف الثانية لالتقاء الساكنين والتعبير بثم يقتضي سبقية قلب العين على حذف الالف ولا يرد ان شرط قلبها الفا تحرك التالي لان ذلك في غير افعال واستفعال لان الاعلال فيهما بالحمل على فعلهما وذلك الشرط لاستحقاق الكلمة لذلك الاعلال لذاتها (قوله اراءً) اصله ارآيا نقلت حركة عينه الى فائه ثم حذفت العين وقلبت اللام همزة لتطرفها بعد الف زائدة (قوله ان يكسر تلو ثانيه اي ثالثه) هو كقول التسهيل يصاغ المصدر من كل ماض بكسر ثالثه وزيادة الف قبل ءاخره وفي شرحه للشيخ الاثير لا يخلو الضمير في ثالثه وءاخره من ان يكون عائدا الى المصدر او عائدا الى كل ماض فان كان عائدا الى كل ماض استحال ذلك اذ يصير المعنى يصاغ المصدر بكسر ثالث الفعل وزيادة الف قبل ءاخر الفعل وذلك محال وان كان عائدا الى المصدر فلم اقتصر على هذين الشيئين اللذين هما ضم ثالثه وزيادة الف قبل ءاخره بل له اشياء في بنيته منها افتتاحه بهمزة الوصل المكسورة واسكان ثانيه ومنها فك مدغمه الاخر ومنها انقلاب الالف ياءً سواءٌ كانت زائدة ام منقلبة عن اصل على ما فصلناه قبل ومنها لزوم تاءِ ءاخر الاستقبال . هذا كلامه . واعترض قبله بان حقه ان يستثني الطاير والطير ولا يخفى عليك انه جار في عبارة الشارح فان كان استثناوه اطاير واطير فرارا منه كان غير منجيه من الاعتراض بتمامه إلّا ان يكون يرى اسهلية جوابه ولعله يكون اما باختيار الاول كما هو المتبادر ونمنع الاستحالة المذكورة بان الفعل بعد كسر ثالثه وزيادة الالف قبل ءاخره هو المصدر واما باختيار الثاني والاقتصار على ذينك الشيئين دون افتتاحه بهمزة الوصل واسكان ثانيه لانه هو الذي لم يكن قبل في الفعل واما فك مدغمه وانقلاب الالف ياءً ولزوم الياء فليس لازما في غالب المواد المرادة بالتكلم على ان اطاير واطير قياسهما تلك الزيادة وذلك الكسر وان خرجا عنه فليتامل (قوله مما اوله تاءُ المطاوعة وشبهها) مجموع ذلك بالذي ذكره الشارح عشرة تفعل كتكسر وتفعلل كتدحرج وتفوعل كتحوقل وتفيعل كتشيطن وتفعلى كتسلقى وتفعنل كتغلنس وتفعيل كترهيه وتمفعل كتمدرع وتفاعل كتضارب وتفعلت كتعفرت وزاد بعضهم حادي عشر تفمعل كتزمرد (قوله وما الحق به) هو ستة امثلة

(اجمال سن تجملا تجملا ـ واستعذ استعاذة

ثم اقم ❊ اقامة وغالبا ذا التا لزم ـ وما

يلي الاخر مد وافتحا ❊ مع كسر تلو

الثاني مما افتتحا ـ بهمز وصل كاصطفى)

الى ان قياس افعل اذا كان صحيح العين الافعال نحو اجمل اجمالا واكرم اكراما واحسن احسانا وان كان معتلها فكذلك ولكن تنقل حركتها الى الفاء فتقلب الفا ثم تحذف الالف الثانية ويعوض عنها التاء كما في اقام اقامة واعان اعانة وابان ابانة والغالب لزوم هذه التاء كما اشار اليه بقوله ـ وغالبا ذا التا لزم ـ وقد تحذف نحو « واقام الصلاة » ومنه ما حكاه الاخفش من قول بعضهم اراه اراءً واجابه اجابا . وقياس ما اوله همزة وصل ان يكسر تلو ثانيه اي ثالثه وان يمد مفتوحا ما يليه الاخر اي ما قبل ءاخره كما اشار اليه بقوله ـ وما يلي الاخر الخ ـ اي وما يليه الاخر نحو اصطفى اصطفاءً وانطلق انطلاقا واستخرج استخراجا فان كان استفعل معتل العين فعل به ما فعل بمصدر افعل المعتل العين نحو استعاذ استعاذة واستقام استقامة. ويستثنى من المبدوء بهمزة الوصل ما كان اصله تفاعل او تفعل نحو اطّايَرَ واطَّيَّر اصلهما تطاير وتطير فان مصدرهما لا يكسر ثالثه ولا يزاد قبل آخره الف وقياس ما كان على تفعل التفعل نحوه تجمل تجملا وتعلم تعلما وتكرم تكرما (وضم ما ❊ يربع) اي ما يقع رابعا (في امثال قد تلملما) صحيح اللام مما في اوله تاءُ المطاوعة وشبهها سواءٌ كان من باب تفعل كما مر او من باب تفاعل نحو تقاتل تقاتلا وتخاصم تخاصما او من باب تفعلل نحو تلملم تلملما وتدحرج تدحرجا او ملحقا به نحو تبيطر تبيطرا وتجلبب تجلببا فان لم يكن صحيح اللام وجب ابدال الضمة كسرة اذا كانت اللام ياءً نحو تدلى تدليا وتدانى تدانيا وتسلقى تسلقيا (فعلال او فعللة لفعللا) وما الحق به نحو دحرج دحراجا ودحرجة وحوقل حيقالا وحوقلة ومعنى حوقل كبر وضعف عن الجماع (واجعل مقيسا) من فعلال وفعللة (ثانيا لا اولا) وكلاهما عند بعضهم مقيس

وهو ظاهر كلام التسهيل * تنبيه * يجوز في المضاعف من فعلال نحو الزلزال والقلقال فتح اوله وكسره وليس في العربية فعلال بالفتح إلّا في المضاعف والكسر هو الاصل وانما فتح تشبيها بالتفعال كما جاء في التفعال التبيان والتلقاء بالكسر والتفعال كله بالفتح إلّا هذين على انهما عند سيبويه اسمان وضع كل منهما موضع المصدر وذهب الكسائي والفراء وصاحب الكشاف الى ان الزلزال بالكسر المصدر وبالفتح الاسم وكذلك القعقاع بالفتح الذي يتقعقع وبالكسر المصدر والوسواس بالفتح اسم لما وسوس به الشيطان وبالكسر المصدر واجاز قوم ان يكونا مصدرين

(لفاعل الفعال والمفاعلة) نحو خاصم خصاما ومخاصمة وعاقب عقابا ومعاقبة لكن يمتنع الفعال وتتعين المفاعلة فيما فاوه ياء نحو ياسر مياسرة ويامن ميامنة

وشذ ياومه يواما لا مياومة (وغير ما مر السماع عادله) اي كان له عديلا فلا يقدم عليه إلّا بسماع نحو كذب كذابا وهي تنزي دلوها تنزيا واجاب اجابا وتحمل تحمالا واطمان طمانينة وتراموا رميا وقهقر قهقرى وقرفص قرفصاء وقاتل قيتالا * تنبيه * يجيء المصدر على زنة اسم المفعول في الثلاثي قليلا نحو جلد جلدا ومجلودا وقوله - لم يتركوا لعظامه لحما ولا لفواده معقولا - وفي غيره كثيرا ومنه قوله - وعلم بيان المرء عند المجرب - اي عند التجربة وقوله - اقاتل حين لا ارى لي مقاتلا - اي قتالا وقوله -- اظلوم ان مصابكم رجلا اهدى السلام تحية ظلم -- اي اصابتكم وربما جاء في الثلاثي بلفظ اسم الفاعل نحو فلج فالجا وقوله - كفى بالناءي من اسماء كاف - اي كفاية ونحو « فاهلكوا بالطاغية » اي الطغيان « فهل ترى لهم من باقية » اي بقاء

فعلل نحو جلبب وفوعل نحو حوقل وفيعل نحو بيطر وفعول نحو جهور وفعلى نحو سلقى وفعنل نحو قلنس وزاد بعضهم فنعل نحو سنبل وفعيل نحو شريف الزرع طال ورقه وفاعل نحو تابل القدر ومفعل نحو مرحبك الله ويفعل نحو يرنا لحيته صبغها باليرنا وهو الحناء كذا ذكر الشيخ الاثير وغيره من شروح التسهيل وغيره وهو يريك ان تمثيل الشارح للملحق بتبيطر وما بعده ليس على ما ينبغي فتامل (قوله وهو ظاهر كلام التسهيل) قال فيه ومصدر فعلل والملحق به بزيادة ها التانيث في آخره او بكسر اوله وزيادة الف قبل آخره وفي شرحه للشيخ الاثير وظاهر كلام المصنف ان مصدر فعلل والملحق به بكسر اوله وزيادة الف قبل آخره مقيس لانه قال ومصدر فعلل فكذا وكذا وظاهر هذا التخيير وليس كذلك لان الاول في فعلل والملحق به هو المقيس والثاني ليس بمقيس في فعلل ولا مسموع في الملحق به سوى ما نذكره من مصدر حوقل وقد نص سيبويه على ان مصدر فعلل الذي لا تنكسر عينه يجيء على مثال فعللة وكذلك الملحق به ثم قال بعد تقرير هذا وقالوا زلزلته زلزالا وقلقلته قلقالا وسرهفته سرهافا فكانهم ارادوا مثال الاعطاء والكذاب لان مثال دحرجته وزنتها على افعلت وفعلت . اهـ . فاورد سيبويه الفعلال مورد القلة وشبه فعله باعطيت (قوله نحو الزلزال والقلقال) جاء فيه ايضا فعلل ومفعللة وفعليل قالوا زلزل ومزلزلة وزلزيل وسمع ايضا زلزليل قال

وزلزلن الفواد فكاد شوقا يطير به لهن الزلزليل

(قوله وشذ ياومه يواما) حكاه ابن سيدة وانما شذ لاستثقال الكسرة على الياء حتى ان بعضهم زعم انه ليس في لسان العرب ياء مكسورة اول كلمة إلّا يسار للرجل او العين او الاذن اما اضد العسر فبالفتح خاصة ويعار جمع يعر وهو الجدي نعم لم يستثقل ذلك فيما فاوه واو ولذا كثر في لسانهم قالوا وعاد ووساد ووعاء ووشاح ووفاق ووئام وولاء وغير ذلك . واعلم ان ظاهر كلام المصنف كالتسهيل ان الفعال والمفاعلة سواء . قال الشيخ الاثير واللازم عند سيبويه في مصدر فاعل المفاعلة وقد يتركون الفيعال والفعال ولا يتركون المفاعلة قالوا جالسه مجالسة وقاعده مقاعدة ولم تسمعهم يقولون الجيلاس والقيعاد ولا الجلاس والقعاد (قوله اي كان له عديلا) اقتصر عليه لتبادره وقلة كلفته مع ما فيه من التنبيه على ان ذلك الغير سلم من السقوط والرد بذلك السماع وجوز ان يكون عاد بمعنى رجع وضميره للسماع والضمير المجرور باللام لغير ما مر ففي العبارة قلب او بالعكس ولا قلب وهو غير المتبادر مع ان القلب هنا الظاهر انه لم يتضمن اعتبارا لطيفا (قوله يجيء المصدر على زنة اسم المفعول في الثلاثي قليلا) اخذ في هذا بمذهب الفراء والاخفش فانهما اثبتا ذلك ومنه عندهما المرفوع والموضوع والمعقول والمجلود والمفتون والمكذوب والمفقود بمعنى الرفع والوضع والعقل والجلد والفتنة والكذب والفقد وراى سيبويه انكار ذلك وتاول ما ورد بجعل المرفوع والموضوع الشيء الذي ترفعه وتضعه والمعقول مشتقا من قولك عقل له اي شد له وحبسه فكان عقله قد شد له وكذا

البواقي ( قوله وفعلة بالفتح لمرة كجلسة الخ ) في بعض شروح الفية ابن معطي هذا تنبيه نبه عليه الشيخ ابو حيان وهو ان هذه التاء الدالة على المرة الواحدة لا تدخل على كل مصدر بل على المصادر الصادرة على الجوارح المدركة بالحس نحو ضربة وقعدة واكلة واما مصادر الافعال الباطنة والخصال الجبلية الثابتة نحو الظرف والحس والعلم والجبن والجهل فلا يقال من ذلك علمته علمة ولا فهمته فهمة ولا صبرته صبرة قال وهذا امر مغفول عنه ( قوله ذربة ) بالذال المعجمة والراء المهملة والباء الموحدة الحدة ( قوله إلّا بقرينة او بوصف ) اصل العبارة للتوضيح وما فيها زيادة او قرينة ووجهت بانها من عطف خاص على عام ويرد بان او لا تعطف الخاص على العام فتقدر صفة والاصل إلّا بقرينة غير وصف او وصف ( قوله يصاغ من الثلاثي ) اي المتصرف لا الجامد كعسى وليس ( قــوله ان اعتلت لامه مطلقا ) اي سواء كسرت عين مضارعه او ضمت او فتحت وسواء كان يائيا او واويا وسواء صحت فاوه او اعتلت ( قوله او صحت ولم تكسر عين مضارعه ) منه المضاعف نحو جر مجرا قال النابغة

كان مجر الرامسات ذيولهــا عليه حصير نمقته الصوانــع

واعلــم انه قد جاء المفعل بالتاء من ما مضارعه يفعل بضم العين نحو المشقة والملامة والمقالة والمدعاة الى الطعام ومن ما مضارعه يفعل بفتح العين نحو المسالة والمساعاة وهو السعي الى الخير ( قــوله وتكسر مطلقا ) اي عين المفعل مصدرا او زمانا او مكانا فيما صحت لامه عند غير طي واما طي فيفصلون فيه بين مكسور عين المضارع فالفتح في المصدر والكسر في الزمان والمكان وبين غيره فالفتح في الكل والتقييد بما صحت لامه للاحتراز من معتلها نحو وفى ووقى فانك تقول فيهما موفى وموقى ولابد من قيد آخر وهو ان لا تفتح عين المضارع كيهوى او تسكن كيوجل وإلّا فالفتح مطلقا ويكون الفاء واوا قال الشيخ الاثير للاحتراز من مثل رمى وغزا فانهما معتلا اللام ولا يقال في ذلك إلّا مفعل ولا يخفى انه خارج بالقيد قبله فالصواب انه للاحتراز عما هو صحيح اللام وليست فاوه واوا كما لا يخفى ( قوله وشذ من جميع ذلك الفاظ ) هي مشرق ومغرب ومرفق ومنبت ومسجد ومجزر ومسقط ومظنة ومحمية جاءت بالكسر وقياسها الفتح لضم عين المضارع ومرزئة ومكبر جاءا ايضا بالكسر وقياسهما الفتح لفتح عين المضارع ومطلع ومفرق ومحشر ومسكن ومنسك ومحل ومناص جاءت بالفتح والكسر والقياس الفتح لضم عين المضارع ومذمة من الذمام ومذب النحل وماوى الابل ومعجز ومعجزة ومظلمة ومظلة ومنزلة ومعتبة ومضربة السيف وموضع وموحل وموقعة الطائر ومحمدة ومحسبة ومضنة من ضننت بمعنى بخلت جاءت ايضا بالوجهين والقياس ..... ومهلك ومهلكة ومقدرة وماربة ومقبرة ومشرقة ومزرعة جاءت مثلثة ولم يجي مفعل سوى مهلك إلّا معون ومكرم ومالك وميسر *

## ابنية اسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهات بها

المراد من الابنية في امثال هذا انما هي الهيئات بقطع النظر عن خصوص المواد كما يشعر بذلك قوله - وناب نقلا عنه ذو فعيل ... واما قوله اسماء الفاعلين والمفعولين فتحقيقه على ما اشير اليه انه تضمن جمعين احدهما اسماء وهو جمع تكسير ومصداقه لفظ ضارب مثلا وثانيهما فاعلين

( وفعلة ) بالفتح ( لمرة كجلسة ) ومشية وضربة ( وفعلة ) بالكسر ( لهيئة كجلسة ) ومشية وضربة * تنبيه * محل ما ذكر اذا لم يكن المصدر العام على فعلة بالفتح نحو رحمة او فعلة بالكسر نحو ذربة فان كان كذلك فلا يدل على المرة او الهيئة إلّا بقرينة او بوصف نحو رحمة واحدة وذربة عظيمة ( في غير ذي الثلاث بالتا المرة ) نحو انطلاق انطلاقة واستخرج استخراجة فان كان بناء مصدره العام على التاء دل على المرة منه بالوصف كاقامة واحدة واستقامة واحدة ( وشذ فيه هيئة كالخمرة ) من اختمر والعمة من تعمم والنقبة من انتقب * خاتمة * يصاغ من الثلاثي مفعل فتفتح عينه مرادا به المصدر او الزمان او المكان ان اعتلت لامه مطلقا نحو مرمى ومغزى وموقى او صحت ولم تكسر عين مضارعه نحو مقتل ومذهب فان كسرت فتحت في المراد به المصدر نحو مضرب وكسرت في المراد به الزمان او المكان نحو مضرب وتكسر مطلقا عند غير طي فيمــا صحت لامه وفاوه واو نحو مورد وموقف وموئل وشذ من جميع ذلك الفاظ معروفة ذكرها في التسهيل ويعامل غير الثلاثي معاملة الثلاثي في ذلك فمن اراد ذلك بنى منه اسم مفعول وجعله بازاء ما يقصده من المصدر كما مر او الزمان او المكان ومنه « باسم الله مجراها ومرساهــا » « ومزقناهم كل ممزق » وقوله الحمد لله ممسانا ومصبحنا .

وهو جمع سلامة بالواو والنون ومصداقه الذوات الفاعلة وهي وان لم تكن كلها عاقلة إلّا ان العاقل منها يغلب على غيره وذلك كافٍ في صحة جمعيته ومثله يجري في اسماء المفعولين فمن قال القياس ان يقول اسماء الفواعل والمفعولات لفوات شرط الجمع بالواو والياء والنون وهو العقل اذ كل من اسم الفاعل واسم المفعول اسم للفظ فقد التبس عليه احد الجمعين بالاخر فتدبر ( قوله كفاعل ) اي كهذا الوزن سواءٌ كانت الكاف اسما او حرفا كما هو الظاهر ( قوله لازما كان كغذا ) عديله او متعديا الثاني ومثل للاول بذهب وسلم وفره وللثاني بضرب وركب للاشارة الى ان قول المصنف من ذي ثلاثة محمول على ما هو اعم من اللازم مفتوح العين او مضمومها او مكسورها والمتعدي مفتوحها او مكسورها ويكون قوله ـ وهو قليل في فعلت وفعل ـ كلاما على قلة فاعل في المكسور اللازم والمضموم فبقي ما عداه على الكثرة ويكون كغذا تمثيلا لا تقييدا واختاره على ان يجعله تقييدا للثلاثي المفتوح العين لما انه عليه يكون حكم الثلاثي المكسور العين المتعدي غير ماخوذ من كلام المصنف فقول الشارح بمعجمتين مفتوح العين حالان من غذا قصد بهما ضبط لفظ غذا خوفا من التحريف في عبارة المصنف ولما كان التمثيل بغذا اللازم ربما يتوهم منه انه لا يكون متعديا جاء بعد ذلك بقوله ومتعديا بهما اي بالمعجمتين رافعا لذلك منبها على ان معناه عند اللزوم غير معناه عند التعدي ولما كان ذهب وسلم وضرب وركب ليس لها إلّا حالة واحدة لم يتعرض لما سواها وقوله او متعديا نحو ضرب هو المعطوف على قوله سابقا لازما كما بيناه ومتعديا فانه عديل كغذا الخ ومن هنا يظهر فساد ما قيل ان قوله كغذا مفتوح العين حال من غذا اي حالة كونه مفتوح الحرف المقابل بالعين عندما يقابل بفعل كما سيقول المصنف ـ بضمن فعل قابل الاصول ... ـ ولا حاجة اليه لان الفعل المذكور لا يحتمل سواه لما انه يلزم مثله في قوله بمعجمتين فلا وجه لتخصيص الاعتراض بقوله مفتوح العين واستحسان التصريح بمعجمتين كما ستراه مع ان غرض الشارح بيان معنى اللفظ بشهادة قوله بمعنى سال وجرت عادتهم بانهم يقدمون على ذلك ضبط اللفظ خوفا من ان يحرف وينسب له المعنى بعد التحريف وكفى بذلك حاجة وفساد ما قيل حالة كونه مفتوح الغين بالغين المعجمة ولا حاجة اليه ايضا لما ان النسخ التي اطلعنا الله عليها فيها مفتوح العين كما يشهد به كل مفتوح العين مع انه بعد التسليم يمنع نفي الحاجة بالسند السابق وفساد ما قيل يحتمل على بعد ان يكون حالا من ذي ثلاثة ويكون مشيرا الى ان قوله كغذا تقييد للثلاثي بالمفتوح العين او مشيرا الى ان كلامه مقيد بالمفتوح العين بقرينة ما بعده لما انه مع فساد المقابلة باو لا يناسبه قول الشارح وذهب زيد فهو ذاهب وسلم فهو سالم وفره الفرس فهو فاره او متعديا نحو ضرب فهو ضارب وركب فهو راكب مع انه اذا كان تقييدا يقتضي التقييد بالكون معتل اللام وفساد ما قيل ان قوله متعديا معطوف على لازم وكان الاحسن في صوغ التركيب ان يقال كغذا بمعجمتين لازما بمعنى كذا ومتعديا بمعنى كذا لما انه مبني على ان قوله ومتعديا الاول عديل قوله لازما وليت شعري حينئذ على ما يعطف قوله بعد او متعديا وان اراد انه يزيد كلمة لازما اخرى بعد قوله بمعجمتين فاي حسن في ذلك بعد التمثيل بغذا للازم بل كيف يصح وهو حينئذ كتقسيم الشي الى نفسه

( ابنية اسماء الفاعلين والمفعولين )

( والصفات المشبهة بها )

( كفاعل صغ اسم فاعل اذا * من ذي ثلاثة يكون ) لازما كان ( كغذا ) الوادي بمعجمتين مفتوح العين بمعنى سال فيقال غذا الماءُ فهو غاذ ومتعديا بهما بمعنى رَبَّى فيقال غذا طفله باللبن فهو غاذ وذهب زيد فهو ذاهب وسلم فهو سالم وفره الفرس فهو فاره او متعديا نحو ضرب فهو ضارب وركب فهو راكب ( وهو قليل في فعلت ) بضم العين كطهر فهو طاهر ونعم فهو ناعم وفره فهو فاره ( و ) في ( فعل )

وغيره وهذه عبارة الشارح مع عبارة المصنف ـ كفاعل صغ اسم فاعل اذا من ذي ثلاثة يكون لازما كان كغذا الوادي بمعجمتين مفتوح العين بمعنى سال فيقال غذا الماء فهو غاذ ومتعديا بهما بمعنى ربى فيقال غذا طفله باللبن فهو غاذ وذهب زيد فهو ذاهب وسلم فهو سالم وفره الفرس فهو فاره او متعديا نحو ضرب فهو ضارب وركب فهو راكب وهو قليل في فعلت ـ الى هنا كلامه فتدبر كل التدبر (قوله غير معدى) احترز به عن المعدى فان فاعلا لا يقل فيه كما تقدم (قوله في الاعراض) مقابلتها بالخلق والالوان تقتضي عدم ثبوتها في الذات القائمة بها وبما دل على الامتناع وحرارة الباطن تقتضي عدمها فيها ايضا (قوله نحو اشر وبطر) اي لا يحمد النعمة والعافية (قوله ونحو صديان وريان وعطشان) الاول والثالث بمعنى ناظران لحرارة الباطن والثاني للامتلاء (قوله ومما شذ فيه) يعني ان فعل اللازم المكسور العين جاء وصفه على فعيل نحو مريض وفعل نحو كهل وهو شاذ اذ القياس فعل كفرح واشر (قوله والفعل جمل) اي لا جمل بالفتح من قولهم جمل فلان الشحم اذابه فان جمل فيه ليس مما نحن فيه بل هو اسم مفعول (قوله خشن) بكسرتين في القاموس ككتف (قوله الا اذا اضيف الى مرفوعه) افهم ان ما عدا فاعل صفات مشبهة وان لم يضف الى المرفوع وهو كذلك بغير قصد الثبوت لا الحدوث وفرق بان فاعلا موضوع بحسب الاصل لان يكون اسم فاعل وقصد الثبوت طاري عليه فاعتبر معه تلك الاضافة اعلاما بخروجه عن اصله واعلم ان هاهنا اعتراضين اولهما انه اذا كانت هذه الابنية اسماء فاعلين كما يقتضيه كلام المصنف فقد ترجم لابنية الصفات المشبهة ولم يذكرها الثاني انه في نفس الامر هذه الابنية كلها صفات مشبهة الا فاعلا وقد اطلق عليها انها اسماء فاعلين بشهادة قوله بل قياسه اذ ضميره لاسم الفاعل وكلام الشارح ظاهر في الجواب عن الاول واجاب غيره عن الثاني بانه يطلق اسم الفاعل في اللغة كثيرا وفي الاصطلاح قليلا على كل وصف مشارك للفعل في مادة حروف الاشتقاق وتحمل ضمير الفاعل ولا يذهب عليك انه لا يناسبه عنوان المصنف بقوله والصفات المشبهة بعد قوله اسماء الفاعل والاستخدام بعيد وقد يوخذ من كلام الشارح جوابه بان تلك كلها صفات مشبهة عند قصد الثبوت اسماء فاعلين عند قصد الحدوث فصح ذلك وقبلت تلك الشهادة وبيان ذلك من كلام الشارح انه جعل بطريق المنطوق الكون صفة مشبهة تابعا لقصد الثبوت والكون اسم فاعل تابعا لارادة الحدوث بطريق المفهوم ولا فرق في

بكسرها (غير معدى) نحو سلم فهو سالم (بل قياسه) اي قياس فعل اللازم المكسور العين (فعل) بفتح الفاء وكسر العين في الاعراض (وافعل) في الالوان والخلق و (فعلان) فيما دل على الامتلاء وحرارة الباطن (نحو اشر) وبطر وفرح (ونحو صديان) وريان وعطشان (ونحو الاجهر) والاحمر ومما شذ فيه مريض وكهل (وفعل) بفتح الفاء وسكون العين (اولى وفعيل بفعل) مضموم العين (كالضخم) والشهم (والجميل) والظريف (والفعل) لهذه ضخم وشهم و (جمل) وظرف (وافعل فيه قليل وفعل) بفتحتين وفعال بالفتح وفعال بالضم وفعل بضمتين وفعل بكسر الفاء او ضمها وفعال وفعول وفعل بكسرتين نحو حرش فهو احرش وخضب فهو اخضب اذا احمر الى الكدرة ونحو بطل فهو بطل وحسن فهو حسن ونحو جبن فهو جبان وشجع فهو شجاع ونحو جنب فهو جنب ونحو عفر فهو عفر اي شجاع ماكر ونحو غمر فهو غمر اي لم يجرب الامور ونحو وضو فهو وضاء اي وضيء ونحو حصرت المراة فهي حصور اي ضاق مجرى لبنها ونحو خشن فهو خشن * تنبيه * جميع هذه الصفات صفات مشبهة الا فاعلا كضارب وقائم فانه اسم فاعل الا اذا اضيف الى مرفوعه وذلك فيما دل على الثبوت كطاهر القلب وشاحط الدار اي بعيدها فهو صفة مشبهة ايضا (وبسوى الفاعل قد يغنى فعل) اي قد يستغنى عن وزن فاعل من فعل بالفتح بغيره كشيخ واشيب وعفيف وطيب (وزنة المضارع اسم فاعل * من غير ذي الثلاث كالمواصل ـ مع كسر متلو الاخير مطلقا * وضم ميم زائد قد سبقا) اي ياتي اسم الفاعل من غير الثلاثي المجرد على زنة مضارعه بشرط الاتيان بميم مضمومة مكان حرف المضارعة وكسر ما قبل الاخير مطلقا اي سواء كان مكسورا في المضارع كمنطلق ومستخرج او مفتوحا كمتعلم ومتدحرج (وان فتحت منه) اي من هذا (ما كان انكسر) وهو ما قبل الاخير (صار اسم مفعول كمثل المنتظر) والمستخرج (وفي اسم مفعول الثلاثي اطرد * زنة مفعول كات من قصد) يقصد فانه مقصود وآت من ضرب فهو مضروب ومن مر ممرور به ومنه مبيع ومقول ومرمي الا انها غيرت * تنبيه * مراده بالثلاثي المتصرف (وناب نقلا عنه) اي عن مفعول (ذو فعيل) مستويا فيه المذكر والمونث (نحو فتاة او فتى كحيل) او جريح او قتيل * تنبيه * مراده انه ينوب عنه في الدلالة على معناه فقط قال في التسهيل وينوب في الدلالة لا العمل عن مفعول بقلة فعل كذبح وفعل كقنص وفعلة كغرفة وبكثرة فعيل والله اعلم . اه * خاتمة * قال الشارح ومجيء فعيل بمعنى مفعول كثير في لسان العرب وعلى كثرته لم يقس عليه باجماع وفي التسهيل ليس مقيسا خلافا لبعضهم فنص على الخلاف وفي شرحه

هذا المقدار بين فاعل وغيره كما صرحوا به . هذا وينبغي كما للمصرح تاخير هذا التنبيه لآخر الباب لئلا يوهم ان وصف الفاعل من غير الثلاثي المجرد لا يكون صفة مشبهة وليس كذلك إلّا انه يندفع بانه لوحظ فيه ان قول الناظم بل قياسه فعل الى قوله وزنة المضارع هو منشأ السؤال المقصود بالتنبيه دفعه فجعل بلصقه تنبيها على ذلك فليتامل ( قوله فيما ليس له فعيل بمعنى فاعل الخ ) عبارة البهاء ابن عقيل في شرح التسهيل واجاز بعضهم القياس على ما سمع بشرط ان لا يكون له فعيل بمعنى فاعل فلا يجوز عنده عليم ولا قدير بمعنى معلوم ومقدور الى هاهنا العبارة وهي تريك ان قول الشارح نحو قدر ورحم تمثيل لمفهوم ما ليس له فعيل بمعنى فاعل اي لا فيما له ذلك نحو قدر ورحم وقوله لقولهم الخ دليل لكون قدر ورحم له ذلك واما مثال المنطوق فجرح وقتل مثلا *

## الصفة المشبهة باسم الفاعل

( قوله صفة الخ ) الاوجه ان يكون هو الخبر وما بعده المبتدا ثم يدخل تحت قوله صفة مهراق الدماء وغربال لما سوف ياتي للشارح واما محمود المقاصد فليس صفة مشبهة بل معامل معاملتها عند المصنف فقط كما يقتضيه تعريف التسهيل الاتي وكلام المصنف في غيره الاتي ايضا وقوله في التسهيل والاصح ان يجعل اسم مفعول المتعدي الى واحد من هذا الباب اي من باب ما يعامل معاملة الصفة المشبهة كما يدل عليه تعريفه فيه وكلامه في غيره لا من باب الصفة المشبهة كما وهم فيه صاحب التصريح ( قوله استحسن جر فاعل ) اي في الجملة لا في جميع انواعها لبطلانه بامتناعه في بعض وقبحه في بعض آخر كما ستراه فالاضافة للجنس ومن حمل الاستحسان على الجواز فما تخلص من ورود صور المنع كما هو ظاهر ( قوله عن اسم الفاعل ) تخصيصه لشدة قربه وإلّا فعن غيره ايضا ( قوله وقصد ثبوت معناه ) المراد بذلك ان يكون فيه معنى فعيل وشبهه من ابنية الغرائز والاحتراز بهذا القيد عما ليس فيه ذلك كماش وجالس وعبارة المصنف في هذا وخرج اسم الفاعل القاصر الذي ليس فيه معنى فعيل وشبهه من ابنية الغرائز كماش وجالس ( قوله صار منها ) هذا يدل له كلام المصنف في غير هذا الكتاب فانه قال ودخل فيه اي في التعريف المذكور شيئان ما ليس باسم فاعل لكونه غير موازن للمضارع نحو حسن وجميل وما هو اسم فاعل وفيه معنى فعيل وشبهه فانه يصلح ايضا للاضافة الى الفاعل ويلحق بالصفات المشبهة كمنبسط الوجه ومطلق اللسان فانهما بمعنى طليق وفصيح هذا كلامه ويدل له ايضا كلامه في التسهيل ففيه في تعريفها هي الملاقية فعلا لازما ثابت معناها تحقيقا او تقديرا قابلة للملابسة والتجرد والتعريف والتنكير بلا شرط هذه عبارته فانظر كيف دخل اسم الفاعل اللازم المقصود منه ما ذكر تحت ذلك التعريف نعم كلام المصنف في التسهيل وكلام الشارح اللذين تقدما منا ومن الشرح في خاتمة باب اسم الفاعل يوهمان انه ليس منها وانما عومل معاملتها وخطبه بمجرده سهل فقد جمع المصنف بين ادخاله في التعريف وذكر انه ملحق بالصفات المشبهة في العبارة التي ذكرناها عنه قريبا فتذكر ( قوله وان كان متعديا فقد سبق ان الجمهور الخ ) رعاية مذهب الجمهور في هذا دون المصنف افضى الى تنزيل كلامه على غير مراده والى كون جهة

خصوص

وجعله بعضهم مقيسا فيما ليس له فعيل بمعنى فاعل نحو قدر ورحم لقولهم قدير ورحيم والله اعلم *

( الصفة المشبهة باسم الفاعل )

صفة استحسن جر فاعل * معنى بها المشبهة اسم الفاعل ) اي تتميز الصفة المشبهة عن اسم الفاعل باستحسان جر فاعلها باضافتها اليه فان اسم الفاعل لا يحسن فيه ذلك لانه ان كان لازما وقصد ثبوت معناه صار منها وانطلق عليه اسمها وان كان متعديا فقد سبق ان الجمهور على منع ذلك فيه فلا استحسان * تنبيهان * الاول انما قيد الفاعل بالمعنى لانه لا تضاف الصفة اليه إلّا بعد تحويل الاسناد منه الى ضمير الموصوف فلم يبق فاعلا إلّا من جهة المعنى . الثاني وجه الشبه بينها وبين اسم الفاعل انها تدل على حدث ومن قام به

خصوص الاستحسان لم تخرج شيئا لان اسم الفاعل المتعدي اذا كان لا يجوز فيه ما ذكر يكون خارجا لجهة عمومه ليس إلّا وعبارة المصنف في هذا سالمة من الامرين فانه قال خرج بذلك اسم الفاعل المتعدي مطلقا يعني فانه اما ان تمتنع اضافته للفاعل كزيد ضارب ابوه او تكون غير مستحسنة نحو زيد كاتب ابوه . واعلم ان اسم الفاعل المتعدي الذي لا تلتبس اضافته الى الفاعل بالاضافة الى المفعول الجائزة اضافته الى مرفوعه عند قصد الثبوت من غير استحسان ليس صفة مشبهة عند المصنف كما اقتضاه كلامه في تعريفها في التسهيل وغيره بل يعامل معاملتها فقط . وقد قدمنا من كلام الشارح والمصنف في التسهيل ما هو دليل على ذلك فتدبر حق التدبر فان هذا هو الذي تحرر لنا وضممنا به اطراف كلام لهم طويل بعد التوقف مع التدبر مدة طويلة جدا ( قوله وانها تونث ) لا يطرد ذلك في الالوان والعيوب اذ لا يقال ابيضة ولا اعورة فالمراد الاغلبية ( قوله موقوف على العلم بكونها صفة مشبهة ) ترك المقدمة الثانية وهي والعلم بكونها صفة مشبهة موقوف على العلم به لانها مضمون التعريف المذكور ( قوله لغير تفضيل ) اعترض باقتضائه ان نحو زيد حسن صفة مشبهة والنحاة لا يسمونها صفة مشبهة إلّا اذا خفضت او نصبت او رفعت السببي واجيب بان ذلك في زنة فاعل واما نحو حسن وكريم فلا يتقيد بذلك ( قوله او ان قوله المشبهة الخ ) جواب ثان كما هو صريح العطف على مقول القول وحاصل الجواب الاول منع المقدمة الثانية من مقدمتي الدور وهي ان العلم باستحسان الاضافة الى الفاعل موقوف على العلم بكونها صفة مشبهة والسند ان ذلك يعلم من مجرد المعنى وحاصل الثاني تسليم ذلك ولكن يدعى انه ليس فصلا في التعريف قصد به ادخال او اخراج او اطلاع على جزء الحقيقة حتى يتم التوقف عليه وانما الغرض من الاتيان به انه قيد يزيد ايضاحا كما هو شان تعاريف الادباء ليس إلّا من غير توقف عليه والفصل الذي اذا انضم الى ذلك الجنس تم التعريف به والتمييز عن اسم الفاعل ويتوقف المعرف عليه هو قوله وصوغها الخ لا قوله استحسن كما هو مبني الجواب الاول وحينئذ تفسد المقدمة الاولى من مقدمتي الدور وهي توقف الصفة المشبهة على ذلك الاستحسان وانما اخر هذا الجواب لكونه خلاف ظاهر المتن ولذا بني على الاول حيث اعتمد اولا اخراج ما اخرجه بقوله استحسن مع ان كلام المصنف في شرح الكافية على خلافه وانما ذكر اعراب قوله صفة الخ في هذا الجواب توطئة وحسن دخول على قول المصنف وصوغها الخ . هذا مراد الشارح كما لا يخفى على متامل وقد اسلف نظيره كما حققناه له في طالعة باب الحال ومن لم يصل به تدبره لما ذكرنا قال بكسر ان لانه معطوف على مقول القول لا يقال هو على الاول كذلك فلا يخلص بمجرده من الاشكال لانا نقول مراده به انه كلام الناظم من حيز الاخبار والحكم لا التعريف ولا ينافيه قوله بعد ذلك عطفا عليه لتمام التعريف لانه بالنسبة للاول لا الثاني تدبر ( قوله انها لا تصاغ قياسا الخ ) يريد به دفع سوال يرد على الجواب الثاني وهو ان يقال القيود انما تخرج ما ينافيها لا ما يغايرها والصوغ من اللازم يغاير الصوغ من المتعدي لا ينافيه فلا يخرج اسم الفاعل حينئذ بهذا القيد وحاصل الجواب المشار اليه ان اضافة صوغ الى ما بعده تفيد الحصر على ما حقق في المطول والمختصر وحواشيهما عند قول التلخيص وارتفاع

وانها تونث وتثنى وتجمع ولذلك حملت عليه في العمل وعاب الشارح التعريف المذكور بان استحسان الاضافة الى الفاعل لا يصلح لتعريفها وتمييزها عما عداها لان العلم به موقوف على العلم بكونها صفة مشبهة وعرفها بقوله ما صيغ لغير تفضيل من فعل لازم لقصد نسبة الحدث الى الموصوف به دون افادة معنى الحدوث وقد يقال ان العلم باستحسان الاضافة موقوف على المعنى لا على العلم بكونها صفة مشبهة فلا دور او ان قوله المشبهة اسم الفاعل مبتدا وقوله صفة استحسن الخ خبر وقوله ( وصوغها من لازم لحاضر ) الخ عطف عليه لتتميم التعريف اي ومما تتميز به الصفة المشبهة ايضا عن اسم الفاعل انها لا تصاغ قياسا إلّا من فعل لازم كطاهر من طهر وجميل من جمل وحسن من حسن واما

رحيم وعليهم ونحوهما فمقصور على السماع بخلافه فانه يصاغ من اللازم كقائم ومن المتعدي كضارب وانها لا تكون إلّا للمعنى الحاضر الدائم دون الماضي المنقطع والمستقبل بخلافه كما عرفت وانها لا تلزم الجري على المضارع بخلافه بل قد تكون جارية عليه ( كطاهر القلب ) وضامر البطن ومستقيم الحال ومعتدل القامة وقد لا تكون وهو الغالب في المبنية من الثلاثي كحسن الوجه و ( جميل الظاهر ) وسبط العظام واسود الشعر ( وعمل اسم فاعل المعدى ) لواحد ( لها ) اي ثابت لها ( على الحد الذي قد حدا ) له في بابه من وجوب الاعتماد على ما ذكر * تنبيه * ليس كونها بمعنى الحال شرطا في عملها لان ذلك من ضرورة وضعها لكونها وضعت للدلالة على الثبوت والثبوت من ضرورته الحال فعبارته هنا اجود من قوله في الكافية - والاعتماد واقتضاء الحال * شرطان في تصحيح ذا الاعمال - ( وسبق ما تعمل فيه مجتنب ) بخلاف اسم الفاعل ايضا ومن ثم صح النصب في نحو زيدا انا ضاربه وامتنع في نحو وجه الاب زيد حسنه ( وكونه ذا سببية وجب ) اي ويجب في معمولها ان يكون سببيا اي متصلا بضمير الموصوف لفظا نحو حسن وجهه او معنى نحو حسن الوجه اي منه وقيل ال خلف عن المضاف اليه ولا يجب ذلك في معمول اسم الفاعل كما عرفت * تنبيهات * الاول قول الشارح ان جواز نحو زيد بك فرح مبطل لعموم قوله ان المعمول لا يكون إلّا سببيا موخرا مردود لان المراد بالمعمول ما عملها فيه بحق الشبه وعملها في الظرف ونحوه انما هو لما فيها من معنى الفعل * الثاني ذكر في التسهيل ان معمول

شان الكلام فيكون القيد منافيا لا مغايرا فيخرج اسم الفاعل به فتدبر ( قوله فمقصور على السماع ) اي لا يسوغ القياس عليه في الجملة وان صح في الجملة بادعاء التنزيل منزلة اللازم او التحويل الى فعل بضم العين . وما قيل في التسهيل اجازة صوغها من المتعدي بشرط قصد الثبوت فوهم مبني على وهم صاحب التصريح الذي قدمنا اذ لم يقع في التسهيل ما يوهم ذلك لا في باب الصفة المشبهة ولا في غيره كيف وقد اخذ في تعريفها فيه اللزوم كما قدمنا فتدبر ( قوله كحسن ) ينبغي ان لا تكون هذه الامثلة كلها للغالب لان منها اسود الشعر وهو من سود كعلم ومضارعه يسود كيعلم واسود جار عليه فلتجعل امثلة للغالب والمغلوب من الثلاثي المفهومين من قوله وهو الغالب في الثلاثي ويصرف كل لما يليق به تدبر ( قوله وعمل اسم فاعل المعدى لواحد لها ) اخذ من كون عملها عمله ان تعدى ان المراد من عملها الذي يتوقف على ذلك الحد عمل النصب على طريق المفعول به لا عمل الرفع او عمل نصب حال او تمييز او استثناء او مفعولية له او معه او فيه لان اسم الفاعل كذلك . واعلم ان الاولى تاخير هذا البيت على ما بعده لتتصل الاشياء التي تختص بها الصفة المشبهة عن اسم الفاعل ويتصل تفصيل العمل باجماله ( قوله من وجوب الاعتماد ) اقتصر عليه مع ان مقتضى ما تقدم فان كان بال عملت مطلقا الخ لما ان الاصح ان ال الداخلة على الصفة المشبهة حرف تعريف لا موصولة كما في اسم الفاعل مع انها لا تكون لغير الحاضر وهو من ضرورة وضعها فلم يبق ممكن الاشتراط فيها إلّا الاعتماد ( قوله فعبارته هنا اجود ) الاتيان بالفاء التفريعية للايماء الى ان منشا هاتيك الاجودية هو ان عبارة الكافية قضت بان الاعتماد شرط كما تشير له عبارته هنا ايضا وهو مما لا ريبة فيه وبان الحالية شرط لقولها شرطان وهذا غير صحيح اذ اشتراط شيء في ءاخر لا يكون إلّا فيما يطرا على الشيء تارة ويتخلف اخرى . وانى يتصور فيما هو من ضرورة الوضع . وما قضت بذلك عبارته هنا حيث عده من جملة ما تختص به عن اسم الفاعل ولم يطلق عليه اسم الشرط لانه قال - وصوغها من لازم لحاضر - ولم يدخل في قوله - على الحد الذي قد حدا - ولا وهما بعد تقديم قوله لحاضر فلا جرم كانت عبارته هنا اجود ولا يذهب عليك ان التعبير باسم التفضيل يوفي حصول اصل الجودة في عبارة الكافية ووجهه احتمال ان يقال يراد من الشرط ما لا يوجد الحكم عند عدمه ولو كان لازما تجوزا او لا ويغلب في التثنية الشرط على ما ليس بشرط والتغليب باب واسع فاعرفه فقد فات الناظرين ( قوله بخلاف اسم الفاعل ) اي فان السبق فيه غير مجتنب إلّا انه مقيد كما قال الشيخ الاثير بما اذا لم يكن مقرونا بال او مجرورا باضافة او بحرف جر غير زائد ( قوله صح النصب في نحو الخ ) اي لان ضارب عامل بتفسيره عامل زيدا بخلاف حسن لان ما لا يعمل لا يفسر عاملا وهو ينعكس بعكس النقيض الموافق الى ما يفسر العامل يعمل ( قوله متصلا بضمير الموصوف ) منه ما اذا اتصلت به صفته او صلته لان الصفة والموصوف والصلة والموصول كالشيء الواحد ( قوله قول الشارح ان جواز نحو زيد بك فرح الخ ) ليس هذا في كلام الشارح انما فيه هذه العبارة هذا بالنسبة الى عملها فيما هو فاعل في المعنى واما غيره كالجار والمجرور فان الصفة تعمل فيه متقدما عنها ومتاخرا وسببيا وغير سببي تقول زيد بك فرح كما تقول زيد فرح بك

هذا كلامه وغير خفي ان قوله هذا بالنسبة الى عملها فيما هو فاعل في المعنى هو معنى قول الشارح المراد بالمعمول ما عملها فيه بحق الشبه وكذا قوله واما غيره كالجار والمجرور الخ هو معنى قول الشارح وعملها الخ غير ان ما قاله اوضح فكيف نقل عنه ادعاء العموم و بطلانه ورد بما رد تدبر (قوله حسن الوجه الخ ) حسن خبر مقدم ومبتداه الموخر انت ومحل الشهادة طلق فانه قد اتصل به معموله وهو ضمير بارز متصل فعلم ان المراد من السببي غير الاجنبي تدبر (قوله جميلة انفه ) يصح جر انفه بالاضافة ونصبه على التشبيه بالمفعول به وكذا رفعه على الابدال من ضمير جارية المستتر في جميلة بدل بعض والضمير ليس بواجب فيه وفي بدل الاشتمال كما صرح به المصنف في الكافية تدبر (قوله الرفع على الفاعلية ) قد يتعين كما في بامراة حسن الوجه والا لوجب التانيث في حسن وقد يتعين عدمه كما في بامراة حسنة الوجه والا لوجب التذكير في حسنة وقد يجوز الامران كما في برجل حسن الوجه والظاهر ان هذا القسم هو محل الخلاف بين الجمهور والفارسي والا فحيث لا يمكن الا شئ لا يذهب احد الى خلافه وحينئذ فلا يرد على الفارسي حكاية بامراة حسن الوجه او قويم الانف واما حديث لزوم عمل الصفة المشبهة محذوفة لان البدل على نية تكرار العامل فقد دفع بانهم يغتفرون في التابع ما لا يغتفرونه في غيره (قوله على التشبيه بالمفعول به ) اي فقط ان كان معرفة وعلى التمييز اي مع جواز النصب على التشبيه ايضا ان كان نكرة (قوله والصفة مع كل ) اما نكرة او معرفة وعلى كل ايضا اما مرفوعة او منصوبة او مجرورة وعلى كل اما مفردة او مثناة او مجموعة جمع تصحيح او تكسير وعلى كل اما لمذكر او لمونث (قوله في احوال السببي المذكورة ) اي الاثنى عشر وعلى كل ايضا اما مفرد او مثنى او مجموع جمع تصحيح او تكسير وعلى كل اما لمذكر او لمونث الا الضمير فلا يجمع جمع سلامة ولا تكسير (قوله فتلك اثنتان وسبعون ) زيد عليها كما سياتي ان يكون معمول الصفة ضميرا باشرته الصفة المجردة من ال نحو برجل حسن الوجه جميله وان تنفصل الصفة من الضمير وهي مجردة من ال نحو قريش انجب الناس ذرية واكرمهموها وان تتصل به وتكون الصفة بال نحو زيد حسن الوجه الجميله فهي حينئذ خمسة وسبعون وعلى ما زدنا واستثنينا اربعة عشر الفا ومائتان وستة وخمسون والاصل اربعة عشر الف صورة واربعمائة يطرح منها مائة واربع واربعون حاصلة من ضرب تكسير الضمير وتصحيحه في حالة جره ولا تكون الصفة فيه الا غير مقرونة بال وفي حالتي نصبه من اتصال مع اقتران بال او انفصال بدونه خارجة ستة تضرب في احوال الصفة الثمانية من افراد وتثنية وجمعي تكسير وتصحيح لمذكر او لمونث خارجة ثمانية واربعون تضرب في ثلاثتها ايضا من رفع ونصب وجر خارجة مائة واربع واربعون تطرح من الاربعة عشر الفا واربعمائة خارجة اربعة عشر الفا ومائتان وستة وخمسون كما قلنا فاعرفه فانه مزلة اقدام (قوله صرح بهذا في التسهيل ) اي ولم يصرح به هنا وان كان قد يتناول عليه عبارته بان يقال ومن اضافة لتاليها ولو بواسطة

الصفة المشبهة يكون ضميرا بارزا متصلا كقوله

حسن الوجه طلقه انت في السلـ
ـم وفي الحرب كالح مكفهر

فعلم ان مراده بالسببي ما عدا الاجنبي فانها لا تعمل فيه * الثالث يتنوع السببي الى اثنى عشر نوعا فيكون موصولا كقوله

اسيلات ابدان دقاق خصورها
وثيرات ما التفت عليه المآزر

وموصوفا يشبهه كقوله

ازور امرءا جما نوال اعده
لمن امه مستكفيا ازمة الدهر

والشاهد في جما نوال ومضافا الى احدهما كقوله

فعجتها قبل الاخيار منزلة
والطيبى كل ما التاثت به الازر

ونحو رايت رجلا دقيقا سنان رمح يطعن به ومقرونا بال نحو حسن الوجه ومجردا نحو حسن وجه ومضافا الى احدهما نحو حسن وجه الاب وحسن وجه اب ومضافا الى ضمير الموصوف نحو حسن وجهه ومضافا الى مضاف الى ضميره نحو حسن وجه ابيه ومضافا الى ضمير مضاف الى مضاف الى ضمير الموصوف نحو مررت بامراة حسن وجه جاريتها جميلة انفه ذكره في التسهيل ومضافا الى ضمير معمول صفة اخرى نحو مررت برجل حسن الوجنة جميل خالها ذكره في شرح التسهيل وجعل منه قوله

سبتني الفتاة البضة المتجرد الـ
ـلطيفة كشحه وما خلت ان ابي

( فارفع بها ) اي بالصفة المشبهة

( وانصب وجر مع ال * ودون ال مصحوب ال وما اتصل * بها ) اي بالصفة المشبهة ( مضافا او مجردا ولا * تجرر بها مع ال سما ) اي اسما ( من ال خلا * ومن اضافة لتاليها وما * لم يخل فهو بالجواز وسما ) اي لمعمول هذه الصفة ثلاث حالات الرفع على الفاعلية قال الفارسي او على الابدال من ضمير مستتر في الصفة والنصب على التشبيه بالمفعول به ان كان معرفة وعلى التمييز ان كان نكرة والخفض بالاضافة والصفة مع كل من الثلاثة اما نكرة او معرفة وهذه الستة في احوال السببي المذكورة في التنبيه الثالث فتلك اثنتان وسبعون صورة الممتنع منها ما لزم منه اضافة ما فيه ال الى الخالي منها ومن الاضافة لتاليها او لضمير تاليها كما صرح بهذا في التسهيل

وذلك تسع صور وهي الحسن وجه الحسن وجه اب الحسن وجهه الحسن وجه ابيه الحسن ما تحت نقابه الحسن كل ما تحت نقابه الحسن نوال اعده الحسن سنان رمح يطعن به الحسن وجه جاريتها الجميل انفه وليس منه الحسن الوجنة الجميل خالها بجر خالها لاضافته الى ضمير ما فيه ال وهو الوجنة نعم هو ضعيف لان المبرد يمنعه كما عرفت في باب الاضافة وما سوى ذلك فجائز كما اشار اليه بقوله - وما لم يخل فهو بالجواز وسما - اي علم لكنه ينقسم الى ثلاثة اقسام قبيح وضعيف وحسن فالقبيح رفع الصفة مجردة كانت او مع ال المجرد من الضمير والمضاف الى المجرد منه وذلك ثمان صور هي الحسن وجه الحسن وجه اب حسن وجه حسن وجه اب الحسن الوجه الحسن وجه الاب حسن الوجه حسن وجه الاب والاربع الاولى اقبح من الثانية لما يرى من ان ال خلف من الضمير وانما جاز ذلك على قبحه لقيام السببية في المعنى مقام وجودها في اللفظ لان معنى حسن وجه حسن وجه له او منه ودليل الجواز قوله

ببهمة منيت شهم قلب
منجذ لا ذي كهام ينبو

فهو نظير حسن وجه والمجوز لهذه الصورة مجوز لنظائرها اذ لا فرق والضعيف نصب الصفة المنكرة المعارف مطلقا وجرها اياها سوى المعرف بال والمضاف الى المعرف بها

الاضافة لضميره فتدخل حينئذ (قوله وذلك تسع صور) هي في جدول المقرونة بال في المربع الثالث من المربعات الاثنى عشر المحاذية للمربع المكتوب فيه الجر الى الحادي عشر بادخال الغاية اما المربع الاول منها والثاني والثاني عشر فهي ذوات الصور الثلاث التي بقيت للجواز من اثنى عشر معمول الصفة المقرونة بال الجارة واعلم ان محل امتناع الحسن وجهه ووجه ابيه وما تحت نقابه وكل ما تحت نقابه ان قدر موصوف الصفة فيه خاليا من ال كزيد اما لو قدر بها كالرجل فلا لاضافة الصفة لمضاف لضمير ما فيه ال ولهذا يكتب في المربعات الاثنى عشر المحاذية لمربع الصفة المقرونة بال زيد الحسن (قوله كما اشار اليه بقوله وما لم يخل الخ) اي منطوقا والّا فمفهوم ما تقدم يشير اليها ايضا فانه عمم في العمل بقوله فارفع بها وانصب وجر ثم في اقتران الصفة بال وعدمه بقوله مع ال ودون ال ثم في المعمول بالاضافة وغيرها بقوله وما اتصل بها مضافا او مجردا فلما نهى بعد عن الجر بقى على الجواز صور الرفع الاثنى عشر في المعرفة بال ومثلها في المنكرة وصور النصب كذلك تلك ثمانية واربعون ولما قيد ذلك الجر المنهي عنه بقوله مع ال بقي في المنكرة المجرورة اثنا عشر على الجواز الى الثمانية والاربعين تلك ستون ولما قيد بقوله سما من ال خلا ومن اضافة لتاليها بقي صورة الحسن الوجه والحسن وجه الاب مع الصورة التي اخذت من التسهيل ونزلنا عليها كلامه على الجواز وانطبق بعد هذا على التسعة الممنوعة (قوله رفع الصفة مجردة الخ) الصفة فاعل المصدر ومفعوله المجرد والمضاف الى المجرد معطوف عليه وتقييد التجرد اولا وثانيا بمن الضمير للاشعار بانه اعم من ان يقترن بال اولا وبذلك تبلغ الصور ثمانية لان الصفة اما بال اولا ومرفوعها اما بال اولا فان اضيف فالمضاف اليه اما بال اولا وهي مفرقة في الجدول اربعة في جدول المقرونة بال في اربع مربعات محاذية لمربع الرفع مكتوب على الاولين قبيح وعلى الاخيرين اقبح واربعة في جدول المجردة منها في اربع مربعات محاذية لمربع الرفع مكتوب ايضا على الاولين قبيح وعلى الثانيين اقبح ووجه الجواز والقبح وزيادته تكفل به الشارح (قوله نصب الصفة المنكرة المعارف) وجه الضعف اجراء وصف القاصر مجرى وصف المتعدي والتقييد بالمنكرة لاخراج المعرفة كما قيل فان فيها اعتمادا على ال وان كانت معرفة نظرا للقول بانها موصولة فقوي العمل بخلاف المنكرة هذا ودخل تحت نصب الصفة المنكرة المعارف ثمان صور لان كون الصفة منكرة وقد عملت النصب احد احوالها الاصول الست وقد بقي في معمولها الاثنتا عشرة حالة فلما قيد المعمول بكونه معرفة مطلقا اي سواء كان بالاضافة او بغيرها اخرج منه اربع صور ما اذا كان نكرة موصوفة او مضافا اليها او مجردا او مضافا اليه فبقيت ثمان وهي مفرقة في جدول الصفة الخالية من ال في المربع الاول والثاني والخامس والسادس والسابع والثامن والحادي عشر والثاني عشر من اثني عشر المعمول المحاذية لمربع النصب مكتوب على الاولين ضعيف وكذا على الاربعة المتوسطة وكذا على الاخيرين (قوله وجرها اياها) اضافة جر الى ها اضافة مصدر الى فاعله ايضا ومفعوله اياها وهو ضمير موقعه المعارف وسوى المعرف بال والمضاف الى المعرف بها استثناء من الضمير الواقع على المعارف والداخل تحت هذا ست صور لان كون الصفة منكرة وقد

عملت

عملت الجر من احد صورها لاصول الست وقد بقي في معمولها لاثنتا عشرة حالة اخرج لاربعة السابقة وهي النكرة الموصوفة والمضاف اليها والمجرد والمضاف اليه بالضمير المفعول الواقع على المعارف والمعمول المقرون بال والمجرد المضاف للمقرون بها بالاستثناء فالباقي ستة وهي مذكورة في جدول الصفة المجردة من ال في المربع الخامس والسادس والسابع والثامن والحادي عشر والثاني عشر من اثني عشر المعمول المحاذية لمربع الجر مكتوب على لاربعة المتوسطة ضعيف وكذا على لاخيرين (قوله وجر المقرونة بال المضاف الى ضمير المقرون) هذه الصورة اذا انضمت الى ثمانية النصب المتقدمة وستة الجر المتقدمة تمت الخمسة عشر صور الضعف وهي مذكورة في جدول المقرونة بال في المربع الثاني عشر من اثني عشر المعمول المحاذية لمربع الجر مكتوب عليها ضعيف واعلم ان الشارح فصل في التمثيل بين ثمانية النصب وستة الجر بالعاطف وكذا بين هذه الستة وصورة جر المقرونة بال المضاف الى ضمير المقرون بها للتنبيه على ما يختص به كل نوع من الامثلة (قوله ويدل للجواز في لاول والثاني) اي في المثال لاول والمثال الثاني من امثلة النصب الثمانية وهما حسن الوجه وحسن وجه لاب يدل على ذلك قوله في بقية المنصوبات (قوله لانه يشبه اضافة الشيء لنفسه) ادراج كلمة يشبه للاشارة الى انه ليس منه حقيقة ووجهه ما تقدم من انه لا يضاف اليه إلّا بعد تحويل الاسناد الى ضمير الموصوف (قوله وجملتها اربعون) لا تخفى مربعاتها بعد تعييننا مربعات الممنوع والقبيح والضعيف (قوله فهو احسن مما فيه ضميران) اي لكون احد الضميرين كافيا (قوله مشيرا الى ما لبعضها من دليل) حاصل لادلة المرسومة حوالي الجدول ثلاثة عشر بيتا اولها قول القائل

سبتني الفتاة البضة المتجرد الـ ... لطيفة كشحه وما خلت ان اسبى

الثاني بيت الحارث بن ظالم التي هي من القصيدة التي قالها حين هرب من النعمان بن امنذر

فما قومي بثعلبة بن زيد ... ولا بفزارة الشعر الرقابا

الثالث بيت النابغة الذبياني التي هي من قصيدة مدح بها النعمان بن الحارث لاصغر

وناخذ بعده بذناب عيش ... اجب الظهر ليس له سنام

الرابع بيت القائل

ببهمة منيت شهم قلب ... منجذ لا ذي كهام ينبو

الخامس بيت عمرو بن شاس

ولا سيئي زي اذا ما تلبسوا ... الى حاجة يوما مخيسة بزلا

السادس بيت ابي زبيد حرملة الطاءي

هيفاء مقبلة عجزاء مدبرة ... محطوطة جدلت شنباء انيابا

السابع بيت عمرو بن الحارث التميمي

انعتها اني من نعاتها ... كوم الذرى وادقة سراتها

الثامن بيت الشماخ

اقامت على ربعيها جارتا صفا ... كميتا لاعالي جونتا مصطلاهما

وجر المقرونة بال المضاف الى ضمير المقرون بها وذلك خمس عشرة صورة هي حسن الوجه حسن وجه لاب حسن وجهه حسن وجه ابيه حسن ما تحت نقابه حسن كل ما تحت نقابه حسن وجه جاريتها جميلة انفه حسن الوجنة جميل خالها وحسن وجهه حسن وجه ابيه حسن ما تحت نقابه حسن كل ما تحت نقابه حسن وجه جاريتها جميلة انفه حسن الوجنة جميل خالها والحسن الوجنة الجميل خالها ويدل للجواز في لاول والثاني قوله - وناخذ بعده بذناب عيش

اجب الظهر ليس له سنام

في رواية نصب الظهر وفي بقية المنصوبات قوله - انعتها اني من نعاتها

كوم الذرى وادقة سراتها

اذ لا فرق وفي المجرورات سوى لاخير قوله - اقامت على ربعيها جارتا صفا

كميتا الاعالى جونتا مصطلاهما

والجر عند سيبويه في هذا النوع من الضرورات ومنعه المبرد مطلقا لانه يشبه اضافة الشيء الى نفسه واجازه الكوفيون في السعة وهو الصحيح ففي حديث ام زرع صفر وشاحها وفي حديث الدجال اعور عينه اليمنى وفي صفة النبي صلى الله عليه وسلم شثن اصابعه ويدل للاخير قوله - سبتني الفتاة البضة - البيت في رواية جر كشحه واما الحسن فهو ما عدا ذلك وجملته اربعون صورة وهي تنقسم الى حسن واحسن فما كان فيه ضمير واحد احسن مما فيه ضميران وقد وضعت لذلك جدولا تتعرف منه امثلته واحكامه على التفصيل المذكور بسهولة مشيرا الى ما لبعضها من دليل باشارة هندية وان كان كثيرا اشرت الى كثرته بكاف عربية جامعا في ذلك بين كل متناسبين باشارة واحدة وهو هذا

( انظر الجدول في اصل صه ٣٧٢ وتابع الحاشية في صه ٣٧٣ )

المقرونة بال

| الجر | النصب | الرفع | السببي | الصفة | الجر | النصب | الرفع | السببي | الصفة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| احسن ٦ | ضعيف ٥ | ٨ * ٣ قبيح | الوجه | حسن | احسن (٥٢) | احسن (٢) | ٨ قبيح | الوجه | زيد الحسن |
| ٦ ك | ٥ | ٨ * ٣ | وجه الاب | حسن | (٥٢) ك | (٢) | ٨ | وجه الاب | زيد الحسن |
| ٧ احسن ك | احسن ٢١ | ٨ قبيح | وجهها | حسن | ممتنع | (١٥) | ٨ قبيح | وجهها | زيد الحسن |
| ٧ | ٢١ | ٨ | وجه اب | حسن | | (١٥) | ٨ | وجه اب | زيد الحسن |
| ضعيف ٣٠ | ضعيف ٢٠ | احسن ٢٢ | وجهه | حسن | | احسن (١٩) | احسن (١٩) | وجهه | زيد الحسن |
| ٣٠ * ٩ | ٢٠ | ٢٢ * ٢٠ ك | وجه ابيه | حسن | | (١٩) | (١٩) | وجه ابيه | زيد الحسن |
| | ٢٠ | | ما تحت نقابه | حسن | | | | ما تحت نقابه | زيد الحسن |
| ٩ | ٢٠ | ٢٠ | كل ما تحت نقابه | حسن | | | | كل ما تحت نقابه | زيد الحسن |
| احسن | احسن ١٠ | احسن ١١ | نوال اعده | حسن | | | | نوال اعده | زيد الحسن |
| | ١٠ | ١١ | سنان رمح يطعن به | حسن | | | | سنان رمح يطعن به | زيد الحسن |
| ضعيف ٣٠ | ضعيف ٢٠ | احسن ٢٢ | انفه | حسن وجه جارتها الجميلة | | (١٩) | (١٩) | انفه | زيد الحسن وجه جارتها الجميلة |
| ٣٠ | ٢٠ | ٢٢ | خالها | حسن الوجه الجميل | ضعيف (٦) | (١٩) | (١٩) | خالها | زيد الحسن الوجه الجميل |

سبتني الفتاة البضة[٥٢] المتجرد الـ[٦]
١٩ ١٩
لطيفة كشحه وما خلت ان اسبي
فما قومي بثعلبة بن زيد
ولا بفزارة الشعر[٢] الرقابا
وناخذ بعده بذناب عيش
اجب الظهر[٤ ٥ ٦] ليس له سنام
ببهمة منيت شهم[٨] قلب
منجذ لاذي كهام ينبو
ولا سيئي[٧] زي اذا ما تلبسوا
الي حاجة يوما مخيسة بزلا
هيفاء مقبلة عجزاء مدبرة
محطوطة جدلت شنباء[٣١] انيابا
انعتها اني من نعاتها
٢٠
كوم الذرى وادقة سراتها
اقامت على ربعيهما جارتا صفا
٤٠
كميتا الاعالي جونتا مصطلاهما
اسيلات ابدان دقاق خصورها
وثيرات[٩] ما التفت عليه المآزر
١١*١٠
ازور امرءا جما نوال اعده
لمن امرء مستكفيا ازمة الدهر
٢٢
تعيرنا انا قليل عديدنا
فقلت لها ان الكرام قليل
فيا لله من غصن فريد
٣٠*٣٠
جميل كل ما يبدي ويخفي
فذاك وخم لا يبالي السبا
١٥
الحزن بابا والعقور كلبا

( التاسع ) ليعلم الناظر في هذا الجدول انا قد اعتمدنا في تعداد الابيات المرقومة حواليه وفي وضع الارقام الهندية على ما يفهم من هذا المحشي لعدم العثور على نسخة من نسخ الشارح التي كتب عليها ومخالفة ما بايدينا لظاهر سياقه مع ما صرح به هو والعلامة الصبان من اضطراب الشراح في هذا المحل بالنسبة لخصوص ذينك الامرين ولذا اعتمدنا فيما عداهما نسخة الشارح التي كتب عليها الصبان لاتفاقهما عليه اللهم الا في زيادة (ك) باحد مربعات الرفع من جدول المجردة فانها لا توجد فيما كتب عليه الصبان وفي تقليل المربعات لدى اجتماع بعض المعمولات في حكم واحد فان في كلام العلامة ابن سعيد ايماء الى انه غير مراد للشارح وفيما لا حرج فيه ثم انه قد تتكرر اشارة واحدة على حكم واحد وما ذاك الا لتنوع شاهدها بتنوع ما بازائها في المربعات من امثلة الصفة ومعمولها ومما يتنبه له ان المحشي في حل شواهد الجدول عبر بصيغة الماضي في قوله ومن هنا كتب عليه صورة كذا الخ الا في موضعين احدهما في ثالث شاهد من البيت الاول والثاني في اول شاهد من البيت العاشر فانه عبر فيهما بصيغة المضارع فينبغي ان يلتمس موجب للعدول ولعله قصد حكاية الحال على حد قوله عز وجل حتى يقول الرسول في قراءة الرفع مع مضي القول ولا يختص ذلك بما بعد حتى لوروده بدونها في قصة قتل ابي رافع اليهودي كما في صحيح البخاري وشراحه ويويد ما ابدينا ما استدرك به على الشارح آخر القولة في سادس الامور المعنونة بقوله وههنا امور الخ حيث قال فلا تجعل صورة ١٩ الخ مع انها احدى الموضعين بل هو صريح فيما ذكرنا هذا ما ينبغي ان يحمل عليه كلامه بحسب ما عن لمصححه الفقير حمزة فتح الله

التاسع بيت عمر ابن ابي ربيعة

اسيلات ابدان دقاق خصورها ... وثيرات ما التفت عليه المآزر

العاشر قول القائل

ازور امرءًا جما نوال اعده ... لمن امه مستكفيا ازمة الدهر

الحادي عشر قول القائل بيت السموال

تعيرنا انا قليل عديدنا ... فقلت لها ان الكرام قليل

الثاني عشر قول القائل

فيا لله من غصن فريد ... جميل كل ما يبدي ويخفي

الثالث عشر بيت رؤبة

فذاك وخم لا يبالى السبا ... الحزن بابا والعقور كلبا

اما البيت الاول ففيه اربعة شواهد احدها في البصة المتجرد فان البصة صفة مشبهة جرت المتجرد فيشهد للصفة المقرونة بال العاملة الجر في المعمول المقرون بال نحو زيد الحسن الوجه واذا شهد له فليشهد ايضا للصفة المقرونة بال العاملة الجر في المعمول المضاف للمقرون بال نحو زيد الحسن وجه الاب اذ لا فرق بين وجود ال في الاول او في الثاني ومن هنا كتب على البصة المتجرد صورة اثنين وخمسين وكتب ايضا على كلمة احسن المكتوبة في المربعين المحاذيين للمربع المكتوب فيه الجر من جدول الصفة المقرونة بال وهذان متناسبان جمعا في اشارة واحدة ثانيها في اللطيفة كشحه في رواية جر كشحه فان اللطيفة صفة مشبهة جرت كشحه المضاف لضمير ما فيه ال فهو مثل حسن الوجنة جميل خالها بجر خالها ومن هنا كتب على اللطيفة كشحه صورة ستة وكتب ايضا على كلمة ضعيف المكتوبة في المربع الثاني عشر من اثنى عشر المعمول المحاذية لمربع الجر من جدول الصفة المقرونة بال ثالثها فيه ايضا لكن في رواية نصب كشحه فان اللطيفة حينئذ صفة مشبهة نصبت المعمول المضاف للضمير فيكون مثل زيد الحسن الوجنة الجميل خالها بالنصب واذا شهد له فليشهد ايضا لها اذا نصبت المضاف للمضاف لضمير الموصوف او المضاف لضمير مضاف الى مضاف الى ضمير الموصوف او المضاف لضمير الموصوف نحو زيد الحسن وجه ابيه وهند الحسن وجه جاريتها الجميلة انفه زيد الحسن وجهه بنصب المعمول في الكل ومن هنا يكتب عليه صورة تسعة عشر وتكتب ايضا في المربع الخامس والسادس والحادي عشر والثاني عشر من اثنى عشر المعمول المحاذية لمربع النصب من جدول المقرونة بال على كلمة حسن المكتوبة ثمة وهذه متناسبات جمعت في اشارة واحدة رابعها فيه ايضا لكن في رواية رفع كشحه فان اللطيفة صفة مشبهة رفعت المعمول المضاف للضمير فيكون مثل زيد الحسن الوجنة الجميل خالها برفع خالها ويشهد ايضا لزيد الحسن وجه ابيه وهند الحسن وجه جاريتها الجميلة انفه وزيد الحسن وجهه برفع المعمول في الكل اذ لا فرق ومن هنا كتب عليه ايضا تلك الصورة بعينها وكتب ايضا في المربع الخامس والسادس والحادي عشر والثاني عشر على كلمة احسن المكتوبة ثمة من اثنى عشر المعمول المحاذية لمربع الرفع من جدول

قوله بيت السموال كذا في كل الاصول التي بايدينا حتى نسخة المولف ولعله زيادة اذ لا يحسن عقب قوله قول القائل ( فتح الله )

* طريقة معرفة هذا الجدول * ان تضع الورقة التي هو مرسوم فيها بين يديك بحيث تكون ابيات الصفة المعرفة بال مما يليك ثم ترفع بصرك الى ابيات الصفة المنكرة فاذا فرغت منها تنظر الى ابيات الصفة المعرفة بال وقد جعل في راس ابيات النوعين خمسة بيوت مكتوب في اول بيت منها الجر وفي الثاني النصب وفي الثالث الرفع وفي الرابع السببي وفي الخامس الصفة ووصل كل بيت من هذه الابيات باثنى عشر مربعا فالمربعات الموصولة بالاخيرين منها الصفة ومعمولها السببي المنقسم الى اثني عشر قسما كما تقدم والمربعات الموصولة ببيت الجر مكتوب فيها حكم المفعول السببي الذي في مربعاته كلها وكذلك في بيت النصب وبيت الرفع فما قابله منها ممتنع فهو ممتنع وما قابله حسن فهو حسن وهكذا ثم ما يحرس هذه الاحكام اشارة هندية فانظر في الشواهد المكتوبة حول الجدول فما وجدت عليه تلك الاشارة فهو شاهد ذلك الحكم وقوله جامعا بين كل متناسبين الخ اي كما جمع بين حسن الوجه وحسن وجه الاب بصورة ستة في الجر وخمسة في النصب واربعة في الرفع *

المقرونة بال وهذه متناسبات جمعت في اشارة واحدة واما البيت الثاني ففيه شاهد واحد
في الشعر الرقابا فان الشعر جمع اشعر صفة مشبهة مقرونة بال نصبت المعمول المقرون بها
نحو زيد الحسن الوجه بنصب الوجه واذا شهد له فليشهد ايضا للصفة المقرونة بال العاملة
النصب في المعمول المضاف للمقرون بال نحو زيد الحسن وجه الاب بنصب الوجه اذ لا
فرق كما تقدم ومن هنا كتب عليه صورة اثنين وكتب ايضا في المربع الاول والثاني على
كلمة احسن المكتوبة ثمة من اثنى عشر المعمول المحاذية لمربع النصب من جدول المقرونة
بال وهذان متناسبان جمعا في اشارة واحدة واما البيت الثالث ففيه ثلاثة شواهد احدها
في اجب الظهر في رواية جر الظهر فان اجب صفة مشبهة مجردة من ال عملت الجر في
المعمول المقرون بال نحو رجل حسن الوجه بجر الوجه واذا شهد له فليشهد ايضا للصفة
المجردة من ال العاملة الجر في المعمول المضاف للمقرون بال نحو رجل حسن وجه الاب
بجر وجه اذ لا فرق كما تقدم ومن هنا كتب عليه صورة ستة وكتب ايضا في المربع الاول
والثاني من اثنى عشر المعمول المحاذية لمربع الجر من جدول الصفة الخالية من ال على كلمة
احسن المكتوبة ثمة ومثله في هذا كميت الاعالي وكوم الذرى وحوكى الفواد وطويل الباع
ولهذا وضع له الكاف وهذان متناسبان جمعا في اشارة واحدة ثانيها فيه ايضا لكن في
رواية نصب الظهر فان اجب صفة مجردة من ال عملت النصب في المعمول المقرون بال
نحو رجل حسن الوجه بنصب الوجه ويشهد ايضا لنحو رجل حسن وجه الاب بنصب
الوجه اذ لا فرق ومن هنا كتب عليه صورة خمسة وكتب ايضا في المربع الاول والثاني من
اثنى عشر المعمول المحاذية لمربع النصب من جدول الصفة الخالية من ال على كلمة ضعيف
هنالك ثالثها فيه ايضا لكن في رواية رفع الظهر فان اجب صفة مجردة من ال عملت
الرفع في المعمول المقرون بال نحو رجل حسن الوجه برفع الوجه واذا شهد له فليشهد ايضا
لنحو رجل حسن وجه الاب برفع الوجه اذ لا فرق ومن هنا كتب عليه صورة اربع وكتب
ايضا في المربع الاول والثاني من اثنى عشر المعمول المحاذية لمربع الرفع على كلمة قبيح المكتوبة
هناك واما البيت الرابع ففيه شاهد واحد في شهم قلب فان شهم صفة خالية من ال وقد
رفعت قلب وهو ليس فيه ضمير ولا مضاف لما فيه ضمير واذا شهد له فليشهد لحسن وجه
اب وحسن الوجه وحسن وجه الاب والحسن وجه والحسن وجه اب والحسن الوجه
والحسن وجه الاب لان المجوز لتلك الصورة مجوز لنظائرها اذ لا فرق كما قال الشارح ومن
هنا كتب عليه صورة الثمانية وكذا على المربع الاول والثاني والثالث والرابع من اثنى عشر
المعمول المحاذيه لمربع الرفع من جدول الصفة المقرونة بال على كلمتي قبيح واقبح هنالك وكذا
على المربع الاول والثاني والثالث والرابع من اثنى عشر المحاذية لمربع الرفع من جدول الصفة
المجردة من ال على كلمة قبيح واقبح هنالك وهذه متناسبات جمعت في اشارة واحدة واما
البيت الخامس ففيه شاهد واحد في سيئى زي فان سيئى صفة مشبهة خالية من ال
وقد جرت زي وهو خال ايضا من ال نحو رجل حسن وجه بجر وجه واذا شهد له فليشهد
ايضا للصفة الخالية من ال الجارة للمضاف اي الخالي منها نحو رجل حسن وجه اب لعدم

الفرق ومن هنا كتب عليه صورة سبعة وكذا في المربع الثالث والرابع من اثنى عشر المعمول المحاذية لمربع الجر من جدول الصفة المجردة من ال على كلمة احسن هناك وهذان متناسبان جمعا في اشارة واحدة واما البيت السادس ففيه شاهد واحد في شنباء انيابا فان شنباء صفة مشبهة مجردة من ال وقد نصبت انيابا وهو خال من ال نحو رجل حسن وجها واذا شهد له فليشهد ايضا للصفة الخالية من ال العاملة النصب في المضاف للخالي منها نحو رجل حسن وجه اب ومن هنا كتب عليه صورة واحد وثلاثين وكتب ايضا في المربع الثالث والرابع من اثنى عشر المعمول المحاذية لمربع النصب من جدول الصفة الخالية من ال على كلمة احسن هنالك وهذان ايضا متناسبان جمعا في اشارة واحدة واما البيت السابع ففيه شاهد واحد في وادقة سراتها فان وادقة صفة مشبهة خالية من ال وقد نصبت سرات بالكسرة وهو مضاف الى ضمير الموصوف مثل رجل حسن وجهه بنصب وجه واذا شهد له فليشهد لما اذا نصبت المضاف للمضاف لضمير الموصوف او المضاف الى ضمير مضاف الى مضاف الى ضمير الموصوف او المضاف الى ضمير معمول صفة اخرى نحو رجل حسن وجه ابيه رجل حسن وجه جاريتها جميلة انفه رجل حسن الوجنة جميل خالها بالنصب في الكل اذ لا فرق ومن هنا كتب عليه صورة عشرين وكذا على المربع الخامس والسادس والحادي عشر والثاني عشر من اثنى عشر المعمول المحاذية لمربع النصب من جدول الخالية من ال على كلمة ضعيف هنالك وهذه ايضا متناسبات جمعت في اشارة واحدة واما البيت الثامن ففيه شاهد واحد في جونتا مصطلاهما فان جونتا صفة مشبهة خالية من ال وقد عملت الجر في المضاف الى ضمير الموصوف نحو رجل حسن وجهه بجر الوجه واذا شهد له فليشهد لما اذا عملت في المضاف الى المضاف الى ضمير الموصوف او في المضاف الى ضمير مضاف الى مضاف الى ضمير الموصوف او المضاف لضمير معمول صفة اخرى نحو رجل حسن وجه ابيه امراة حسن وجه جاريتها جميلة انفه رجل حسن الوجنة جميل خالها بالجر في الكل لعدم الفرق ومن هنا كتب عليه صورة اربعين وكتب ايضا على المربع الخامس والسادس والحادي عشر والثاني عشر من اثنى عشر المعمول المحاذية لمربع الجر من جدول الصفة الخالية من ال على كلمة ضعيف هنالك وهذه ايضا متناسبات جمعت تحت اشارة واحدة واما البيت التاسع ففيه شاهد واحد في وثيرات ما التفت فان وثيرات صفة مشبهة مجردة من ال عملت الجر في لاسم الموصول نحو رجل حسن ما تحت نقابه واذا شهد له فليشهد لما اذا عملت الجر في المضاف للموصول نحو رجل حسن كل ما تحت نقابه لعدم الفرق ومن هنا كتب عليه صورة تسعة وكتب ايضا في المربع السابع والثامن من اثنى عشر المعمول المحاذية لمربع الجر على كلمة ضعيف هناك وهذان ايضا متناسبان جمعا تحت اشارة واحدة واما البيت العاشر ففيه شاهدان احدهما في جما نوال في رواية الرفع فان جما صفة مشبهة مجردة من ال وقد رفعت الموصوف فهو مثل رجل حسن نوال اعده بالرفع واذا شهد له فليشهد لما اذا رفعت المضاف للموصوف نحو رجل حسن سنان رمح يطعن به برفع سنان ومن هنا يكتب عليه صورة احد عشر وتكتب ايضا في المربع التاسع والعاشر من اثنى عشر

المعمول المحاذية لمربع الرفع من جدول الخالية من ال على كلمة احسن هناك وهذان ايضا متناسبان جمعا تحت اشارة واحدة ثانيهما فيه ايضا لكن في رواية النصب ولم يجيء فيه الجر فان جما صفة مشبهة مجردة من ال وقد نصبت الموصوف فهو مثل رجل حسن نوالا اعده بالنصب واذا شهد له فليشهد ايضا لرجل حسن سنان رمح يطعن به بالنصب اذ لا فرق ومن هنا كتب عليه صورة عشرة وكذا في المربع التاسع والعاشر من اثنى عشر المعمول المحاذية لمربع النصب من جدول الصفة الخالية من ال على كلمة حسن هنالك وهذان ايضا متناسبان جمعا تحت اشارة واحدة واما البيت الحادي عشر ففيه شاهد واحد في قليل عديدنا فان قليل صفة مشبهة مجردة من ال وقد رفعت المضاف للضمير نحو رجل حسن وجهه برفع وجهه واذا شهد له فليشهد لما اذا رفعت المضاف لضمير الموصوف او المضاف لضمير مضاف الى مضاف الى ضمير الموصوف او المضاف لضمير معمول صفة اخرى نحو رجل حسن وجه ابيه وامراة حسن وجه جاريتها جميلة انفه ورجل حسن الوجنة جميل خالها بالرفع لعدم الفرق ومن هنا كتب عليه صورة اثنين وعشرين وكتب ايضا في المربع الخامس والسادس والحادي عشر والثاني عشر من اثنى عشر المعمول المحاذية لمربع الرفع من جدول الصفة الخالية من ال على كلمتي احسن هناك وهذه ايضا متناسبات جمعت تحت اشارة واحدة ثم مثل ما شهد به البيت شديد باعباء الخلافة كاهله وقول بعضهم

سود سوالفه لعس مراشفه نعس نواظره صمر خواصره

ومن هنا وضع له الكاف واما البيت الثاني عشر ففيه شاهدان احدهما في جميل كل ما يبدي في رواية الرفع فان جميل صفة مشبهة مجردة من ال وقد رفعت المضاف للموصول نحو رجل حسن كل ما تحت نقابه برفع كل واذا شهد له فليشهد لرفعها الموصول نحو رجل حسن ما تحت نقابه اذ لا فرق ومن هنا كتب عليه صورة ثلاثين وكذا كتب في المربع السابع والثامن من اثنى عشر المعمول المحاذية لمربع الرفع من جدول الصفة الخالية من ال على كلمة احسن هناك وهذان متناسبان جمعا تحت اشارة واحدة ثانيهما فيه ايضا لكن في رواية النصب فان جميل صفة مشبهة مجردة من ال نصبت المضاف للموصول نحو رجل حسن كل ما تحت نقابه بنصب كل واذا شهد له فليشهد ايضا لنحو رجل حسن ما تحت نقابه لعدم الفرق ومن هنا كتب عليه صورة ثلاثين وكتب ايضا في المربع السابع والثامن من اثنى عشر المعمول المحاذية لمربع النصب من جدول الصفة الخالية من ال على كلمة ضعيف هنالك وهذان ايضا متناسبان جمعا تحت اشارة واحدة واما البيت الثالث عشر ففيه شاهد واحد في الحزن بابا فان الحزن صفة مقرونة بال وقد نصبت المجرد وهو بابا نحو زيد الحسن وجها واذا شهد له فليشهد ايضا لما اذا عملته في المضاف للمجرد اذ لا فرق نحو زيد الحسن وجه اب بنصب وجه ومن هنا كتب عليه صورة خمسة عشر وكذا في المربع الثالث والرابع من اثنى عشر المعمول المحاذية لمربع النصب من جدول الصفة المقرونة بال على كلمة احسن هنالك وهذان ايضا متناسبان جمعا تحت اشارة واحدة وهاهنا امور يجب ان ننبهك عليها منها ان ظاهر قول الشارح ووصل كل بيت من هذه الابيات باثني

عشر

عشر مربعا يقتضي على ما هو الاظهر عدم ارادة ما في بعض النسخ من اسقاط بعض المربعات كان يقتصر على مربع واحد لحسن الوجه وحسن وجه الاب لاجتماعهما في القبح ومنهـــا انه يقع الاقتصار على وضع بعض تلك الاشارات في مربع واحد مثلا دون ما يشاركه اختصارا ولا ضرر فيه والاوضح ان ننزل على كل ما لها من الصور ومنهـــا انه يقع في بعض النسخ بعض الاشارات بالغباري وهو لا يناسب قول الشارح باشارة هندية ومنهـــا انه لا يلزم في تلك الاشارات ارادة الاعداد الدالة عليها بل قد يتم ذلك كالاشارة بصورة الثمانية لصور القبح الثمانية وقد لا كما في البقية ومنهـــا ان عدد الابيات التي حول الجدول وخصوص الاشارات التي بينا لم تبلغنا عن الشارح بسند صحيح مع اضطراب اكثر النسخ وانما اعتمدنا في خصوص ذلك نسخا لبعض الفضلاء المثبتين ممن تقدمنا مع ان الغرض صحة الاشارة لا خصوص ما به الاشارة ومنهـــا انه كان ينبغي اما الاكتفاء بوضع اشارة واحدة على كل بيت ولو تعدد محل الشهادة منها او تعداده بتعدد امكنة الشهادة لا ازيد ولا انقص فلا يجعل صورة تسعة عشر مشيرة لاربع صور الرفع ايضا بعد ما اشير بها الى اربع صور النصب ولا صورة ثلاثين مشيرة لاربع صور النصب بعد ما اشير بها الى صورة الرفع ومنهـــا ان كلمة بعض في قول الشارح مشيرا لما لبعضها من دليل في محزها لما ان صور المربع التاسع والعاشر من اثنى عشر المعمول المحاذية لمربع الجر من جدول الصفة الخالية من ال لم يذكر لها دليلا وكذا صور السابع والثامن والتاسع والعاشر من اثنى عشر المعمول المحاذية لمربع الرفع والنصب من جدول المقرونة بال وكذا صور المنع فانها لم تدع جوازا حتى تطالب بالشهود ومنهـــا انه يقع في بعض النسخ تقديم شرح الجدول عليه وفي بعضها تاخيره والخطب سهل * هـــذا ما عندي في شرح هذا المكان * وتقريبه لتناول الاذهان * وانما ارتكبنا فيه بعضا من الطول * لانه عجزت عنه حتى الفحول (قوله وانضرهموها) هو صفة مشبهة على حد اجب الظهر واشعر الرقبة فلا يرد ما اورد عليه الناظرون *

## * التعجـــــب *

(قـــوله التعجب) اي دليل التعجب لقول الشارح يدل على التعجب او صيغه لقوله ثانيا فاما الصيغة الاولى (قوله اي يدل على التعجب الخ) قيل لم يتحمل المتن جميع ذلك حتى يكون تفسيرا له فكان الظاهر ان يقول اي يتعجب بصيغتين مبوب لهما في كتب النحاة وقد يتعجب بغيرهما نحو كيف تكفرون الخ وقد يجاب بانه يتحمله فان المصنف ذكر ما افعل وافعل به واشدد او اشد فيدل المتن على انه يدل على التعجب بالفاظ كثيرة بل تندرج سائر الصيغ بدليل ما سياتي من قوله وبالندور احكم لغير ما ذكر ويرده ان كلام المصنف كله عند التامل الصادق انما هو في ما افعل وافعل به إلّا انه يشترط في اخذهما من المتعجب منه شروط فاذا فقدت او بعضها فيوخذان من مادة الشدة فان اخذا حينئذ من مادة المتعجب منه فالحكم الندور وعدم القياس فلم يتعرض المصنف لغير الصيغتين من نحو كيف وسبحان الله ونحوهما مما مثل به الشارح للالفاظ الكثيرة التي حملها كلام المصنف والحق في الجواب ان او في كلام المصنف لا تمنع الخلو فيستفاد منه زائد على الصيغتين وذلك مع الصيغتين المصرح

---

وانضرهموها والثاني نحو الحسن الوجه الجميله * الثاني انما تاتي مسائل امتناع الاضافة مع الصفة المفردة كما رايت فان كانت الصفة مثناة او مجموعة على حد المثنى جازت اضافتها مطلقا كما سبق في باب الاضافة اه * خاتمة * قال في الكافية

وضمن الجامد معنى الوصف
واستعمل استعماله بضعف
كانت غربال الاهاب وكذا
فراشة الحلم فراع الماخذا

اي من تضمين الجامـد معنى المشتق واعطائه حكم الصفة المشبهة قوله

فراشة الحلم فرعون العذاب وان
تطلب نداه فكلب دونه كلب

وقوله * فلولا الله والمهر المفدى
لابت وانت غربال الاهاب

ضمن فراشة الحلم معنى طائش وفرعون معنى اليم وغربال معنى مثقب فاجريت مجراها في الاضافة الى ما هو فاعل في المعنى ولو رفع بها او نصب جاز والله اعلم *

(التعجـــب)

---

(بافعل انطق بعد ما تعجبا * او جيء بافعل قبل مجرور ببا) اي يدل على التعجب

وهو استعظام فعل فاعل ظاهر المزية بالفاظ كثيرة نحو كيف تكفرون بالله وكنتم امواتا فاحياكم سبحان الله المومن لا ينجس لله دره فارسا لله انت يا جارتنا ما انت جاره وقوله - واها لسلمى ثم واها واها - والمبوب له في كتب العربية صيغتان ما افعله وافعل به لاطرادهما فيه فاما الصيغة الاولى فما فيها اسم اجماعا لان في افعل ضميرا يعود عليها واجمعوا على انها مبتدا لانها مجردة للاسناد اليها ثم اختلفوا فقال سيبويه هي نكرة تامة بمعنى شيء وابتدي بها لتضمنها معنى التعجب وما بعدها خبر فموضعه رفع وقال الفراء وابن درستويه هي استفهامية ونقله في شرح التسهيل عن الكوفيين وقال الاخفش هي معرفة ناقصة بمعنى الذي وما بعدها صلة فلا موضع له او نكرة ناقصة وما بعدها صفة فمحله رفع وعلى هذين فالخبر محذوف وجوبا اي شيء عظيم واختلفوا في افعل فقال البصريون والكسائي فعل

بهما كاف في تحقق الكثرة فصح للشارح اخذه من كلام المصنف الدلالة على التعجب بالفاظ كثيرة تدبر (قوله وهو استعظام النح) المراد من استعظام فعل الفاعل انفعال النفس عند الشعور به كما هو في عبارة غيره ومن فعل الفاعل ما هو اعم مما يقوم به نحو ما احسن زيدا او يقع عليه نحو ما اركب زيدا على الجبل ولو بغير اختيار فيساوي قول غيره وصف فاعل فليس قوله فعل يقتضي انه لابد ان يكون له فيه اختيار فلا يشمل ما احسن زيدا على ما وهم فيشهد لذلك كلامهم في باب الفاعل نعم يخرج فعل المفعول نحو ما اضرب زيدا تعجبا من الضرب الواقع على زيد وهو مقصود بدليل وغير سالك سبيل فعلا وقوله ظاهر المزية نعت لفعل وظهور المزية لفعل على غيره اما بان يكون ذلك الفعل خرج عن نظائره او يكون قل نظيره فيخرج ما كثرت نظائره فلا يتعجب منه فهو كقول غيره خرج بها المتعجب منه عن نظائره او قل نظيره نعم يشمل كلامه ما اذا خفي السبب او لم يخف مع انهم يقولون اذا ظهر السبب بطل العجب إلّا ان يقال انه استغنى عنه بذكر ملزومه الذي هو الاستعظام بالمعنى السابق او يقال وهو الاولى انه راى ان ذلك شرط خارج فلا يذكر في التعريف (قوله نحو كيف تكفرون النح) التعجب فيه وفي نظائره مصروف للمخاطب لاستحالته عليه تعالى من حيث انه لا يكون إلّا عند خفاء السبب كما تبين وهو غير جائز على من لا يعزب عنه مثقال ذرة في السموات ولا في الارض (قوله لاطرادهما فيه) اي لاستعمالهما في التعجب استعمالا غالبا بخلاف استعمال تلك الالفاظ فليس بتلك المثابة (قوله لان في افعل ضميرا النح) هذا يدل على ان في افعل ضميرا حتى على القول الكوفي بان افعل اسم وإلّا فلا يصح التعليل به تدبر (قوله بمعنى شيء) يجوز جره وكذا رفعه على الحكاية لتضمنها معنى التعجب وقيل لتقدير التخصيص والمعنى شيء عظيم ولعلهما لا يتنافيان لان التعجب لكونه استعظاما يدل على تلك الصفة اي عظيم إلّا ان هذا لا يناسب الفرض وهو كون ما نكرة تامة ولا يعسر التخلص فليتدبر (قوله ونقله في شرح التسهيل عن الكوفيين النح) رده بعد ذلك فيه بان الاستفهام المشوب بالتعجب لا يليه إلّا الاسماء نحو ما اصحاب الميمنة وما التي الكلام فيها مختصة بالافعال وبانها لو كانت للاستفهام لجاز ان يخلفها اي وبان قصد التعجب بما افعل مجمع عليه والاستفهام زيادة لا دليل عليها واجيب عن الاول بان المختص بالاسماء ما استعمل في الاستفهام المذكور وما نحن فيه مستعمل في التعجب فقط ودلالته على الاستفهام بحسب الاصل قبل نقله الى التعجب وعن الثاني بانه لم يستعمل اي لايثار خفة ما او لكون التركيب جرى مجرى المثل فلا يغير وعن الثالث بانه لا زيادة لان دلالته على الاستفهام باعتبار اصله قبل النقل وبعده لا دلالة له على غير التعجب والانصاف ان الجواب الثاني مغالطة وبعد تسليمه انما تنفع تلك الاجوبة لو كان صاحب هذا المذهب يرى انها للاستفهام المحض قبل النقل وللتعجب المحض بعده وهو خلاف نقل المصنف الثبت عنه انها للاستفهام المشوب بالتعجب فليحرر (قوله وجوبا) لعل وجهه ان التركيب جرى مجرى المثل فلا يغير بالزيادة تدبر (قوله اي شيء عظيم) هذا بيان للخبر المحذوف وجوبا على كلا القولين والتقدير على الاول الذي حسن زيدا شيء عظيم وعلى الثاني شيء حسن زيدا شيء عظيم وهو ظاهر على الاول وكذا على الثاني لان الخبر هو شيء

الثاني

الثاني بعد وصفه بعظيم فافهم ( قوله للزومه مع ياء المتكلم نون الخ ) قال بعض المحققين
قد تقدم في اول الكتاب يعني التوضيح واما تجويز الكوفي نحو ما احسني اي بدون نون
فمبني على ان احسن عندهم اسم فالمراد باللزوم هنا الملازمة بحسب الاستعمال المنقول الينا لا
اللزوم الذي هو الايجاب اذ لا يحسن الاستدلال بذلك اذ هو فرع ثبوت الفعلية ( قوله
كالفتحة في زيد عندك ) اي في مجرد انها ليست فتحة بناء بل اعراب لكونه منصوبا على الظرفية
لا في ان نفس عندك خبر منصوب للمخالفة كما لا يخفى يشير لذلك اقتصار الشارح في
التطبيق على قوله واحسن انما هو في المعنى وصف لزيد وهكذا صنيع التوضيح وما ذكره
الناظرون من ان النصب في زيد عندك للمخالفة ايضا تبعوا فيه صاحب التصريح والظاهر
انه مع كون قوة الكلام تنبو عنه ليس بصحيح فان الكوفيين لم ينكروا تعلق الظروف بعوامل
ولم يذكره عنهم من تصدى لنقل مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين كابي البركات ابن
الانباري في كتاب التبيين وغيره وعند تقدير العامل لا مخالفة قطعا كما هو ظاهر مع ان صاحب
التصريح لم يسند النقل في المسالة فليتامل ( قوله واحسن انما هو في المعنى وصف لزيد
لا لضمير ما ) منه يستفاد ان المخالفة عندهم ان يكون الخبر متحملا لضمير المبتدا وليس وصفا
له فيظهر انه لا يلزمهم نصب جميع الاخبار السببية نحو زيد قائم ابوه ثم مقتضى ذلك
الضابط جواز النصب اي عدم امتناعه في نحو زيد افضل ابا فافهم ( قوله ومعناه الخبر ) اي
معناه اولا قبل النقل والا فقد صار مع ما بعده منقولا لانشاء التعجب فيندفع الاعتراض بان
معنى الصيغة مع ما بعدها التعجب والتعجب من قبيل الانشاء فكيف يحكم على ذلك بانه
خبر ( قوله وانما تحذف مع ان وان ) المنقول عن ابن هشام في الحواشي انها انما تحذف
مع ان المخففة وان حذفها ممتنع لعدم السماع ( قوله وقال الفراء الخ ) تظهر ثمرة الخلاف
كما قال المصنف فيما اذا اضطر شاعر الى حذف الباء مع غير ان فيلزمه الرفع على قول
البصريين والنصب على مقابله ( قوله وانما التزم افراده ) مربوط بقوله وقال غيره للمخاطب
فقط لانه على كون الضمير للحسن التزام افراده ظاهر لما ان ضمير المصدر كالمصدر لا يثنى ولا
يجمع واعلم ان كلام هولاء انما هو على حالة افعل قبل نقله مع فاعله الى التعجب فالجمهور
يقولون هو اذ ذاك بمعنى الخبر وغيرهم يقول هو اذ ذاك امر فاعله ضمير المصدر او ضمير
المخاطب وكان وجه هذا رعاية شدة المناسبة في النقل من حيث ان الطلب انشاء ايضا
بخلاف الخبر وما قيل انه يقال احسن بزيد يا عمر فيلزم خطاب مخاطبين في حالة واحدة
وهم اذ للخصم ان يقول جواز ذلك عند خلو احسن من الضمير لا مطلقا لكن في الاشباه والنظائر
الاصل مطابقة المعنى للفظ ومن ثم قال الكوفيون ان معنى افعل به في التعجب امر كلفظه
وقال البصريون ان معناه التعجب لا الامر واجابوا عن القاعدة بان هذا الاصل قد ترك في
مواضع عديدة فيكون متروكا هنا وفي كلام غيره قال الفراء ومن تبعه هو امر باستدعاء التعجب
وقال الشارح وغيره ما رايت فهي مخالفة مضطربة عند التامل فان امكن ان يدعى ان المراد
منها ما قررناه اولا ولو بتعسف كان جيدا ويويد ما ذكرناه عند التامل الصادق ان المصنف
حكى في شرح التسهيل الاجماع على ان افعل به للتعجب وقد نقله في التصريح فليتدبر

للزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية نحو
ما افقرني الى رحمة الله ففتحته بناء
كالفتحة في زيد ضرب عمرا وما بعده
مفعول به وقال بقية الكوفيين اسم لمجيئه
مصغرا في قوله يا ما اميلح غزلانا شدن
لنا ففتحته اعراب كالفتحة في زيد عندك
وذلك لان مخالفة الخبر للمبتدا تقتضي
عندهم نصبه واحسن انما هو في المعنى
وصف لزيد لا لضمير ما وزيد عندهم
مشبه بالمفعول به * واما الصيغة الثانية
فاجمعوا على فعلية افعل ثم اختلفوا فقال
البصريون لفظه لفظ الامر ومعناه الخبر وهو
في الاصل ماض على صيغة افعل بمعنى
صار ذا كذا كاغد البعير اذا صار ذا غدة
ثم غيرت الصيغة فقبح اسناد صيغة الامر
الى الاسم الظاهر فزيدت الباء في الفاعل
ليصير على صورة المفعول به كامرر بزيد
ولذلك التزمت بخلافها في نحو كفى بالله
شهيدا فيجوز تركها كقوله

كفى الشيب والاسلام للمرء ناهيا

وانما تحذف مع ان وان كقوله

واحبب الينا ان تكون المقدما

لاطراد حذف الجار معهما كما عرف
وقال الفراء والزجاج والزمخشري وابنا
كيسان وخروف لفظه ومعناه الامر وفيه
ضمير والباء للتعدية ثم قال ابن كيسان
الضمير للحسن وقال غيره للمخاطب وانما
التزم افراده لانه كلام جرى مجرى المثل
(وتلو افعل انصبنه) اي حتما لما عرفت
(كما * اوفى خليلينا واصدق بهما) * تنبيه *
شرط المنصوب بعد افعل والمجرور بعد
افعل ان يكون مختصا لتحصل به الفائدة
كما ارشد اليه تمثيله فلا يجوز ما احسن
رجلا ولا احسن برجل * اه * (وحذف

ما منه تعجبت استبح ) منصوبا كان او مجرورا ( ان
كان عند الحذف معناه يضح ) اي يتضح فالاول كقوله
جزى الله عنا والجزاء بفضله ربيعة خيرا ما اعف واكرما
اي ما اعفهم واكرمهم والثاني وشرطه ان يكون افعل
معطوفا على آخر مذكور معه مثل ذلك المحذوف ذكره
في شرح الكافية نحو اسمع بهم وابصر اي بهم واما قوله
فذلك ان يلق المنية يلقها حميدا وان يستغن يوما فاجدر
اي به فشاذ * تنبيه * انما جاز حذف المجرور بعد
افعل مع كونه فاعلا لان لزومه للجر كساه صورة الفضلة
فجاز فيه ما يجوز فيها وذهب قوم منهم الفارسي الى
انه لم يحذف وانه استتر في الفعل حين حذفت
الباء ورد بوجهين احدهما لزوم ابرازه حينئذ في التثنية
والجمع والآخر ان من الضمائر ما لا يقبل الاستتار كنا
من اكرم بنا ( وفي كلا الفعلين ) المذكورين ( قدما لزما
منع تصرف بحكم حتما ) ليكون مجيئه على طريقة
واحدة ادل على ما يراد به فالاول في الماضي كتبارك
وعسى والثاني في الامر كتعلم بمعنى اعلم وقيل ان علة
جمودهما تضمنهما معنى الحرف الذي كان حقه ان
يوضع للتعجب فلم يوضع ( وصغهما من ذي ثلاث
صرفا * قابل فضل تم غير ذي انتفا * وغير ذي وصف
يضاهي اشهلا * وغير سالك سبيل فعلا ) اي لا يبنى
هذان الفعلان الا مما استكمل ثمانية شروط * الاول
ان يكون فعلا فلا يبنيان من الجلف والحمار فلا يقال ما
اجلفه وما احمره وشذ ما اذرعها اي ما اخف يدها في
الغزل بنوه من قولهم امراة ذراع نعم ادعى ابن القطاع
انه سمع ذرعت المراة خفت يدها في الغزل وعلى هذا
يكون الشذوذ من حيث البناء من فعل المفعول * الثاني
ان يكون ثلاثيا فلا يبنيان من دحرج وضارب واستخرج
الا افعل فقيل يجوز مطلقا وقيل يمتنع مطلقا وقيل يجوز
ان كانت الهمزة لغير النقل نحو ما اظلم هذا الليل وما
اقفر هذا المكان وشذ على هذين القولين ما اعطاه للدراهم
وما اولاه للمعروف وعلى الثلاثة ما اتقاه وما املا
القربة لانهما من اتقى وامتلأت وما اخصره لانه من
اختصر وفيه شذوذ آخر سياتي * الثالث

( قوله ما منه تعجبت منصوبا كان او مجرورا ) صريح في ان المتعجب منه
هو الاسم المنصوب بعد ما افعل والمجرور بعد افعل وعلى ذلك جرى الاصطلاح
ولا ضرر فيه وان كان المتعجب منه في الحقيقة انما هو زيادة حسن زيد الا ان
من تعجب من زيادة حسن زيد فقد تعجب من زيد واعلم انه قيد المتعجب
منه في التصريح بما اذا كان ضميرا لانه ان كان اسما ظاهرا لم يتقدم له ذكر
لا يظهر معناه عند الحذف وان تقدمه ذكر فهو من وضع الظاهر موضع المضمر
الذي لا يكون الا لنكتة وهي تفوت بالحذف فلم يبق الا كونه ضميرا ( قوله
اي يتضح ) هو كذلك في بعض النسخ لكن فيها معنى بدل معناه الا انها لا تصح
على راي الاكثر من منع تقديم التمييز ثم المراد من وضوح المعنى او من صحته
على قراءة يصح بالصاد المهملة ان يوجد دليل يدل على المعنى عند الحذف لا
ازيد من ذلك فلا تخالف بين ما في التوضيح وبين ما هنا على كلا القراءتين
كما لا يخفى فتامل ( قوله وهو علي رضي الله عنه ) فيه نظر ففي القاموس في
فصل الواو من باب القاف وذات ودقين الداهية كانها ذات وجهين ومنه
قول علي كرم الله وجهه

تلكم قريش تمناني لتقتلني فلا وربك ما بروا ولا ظفروا
فان هلكت فرهن ذمتي لهم بذات ودقين لا يعفو لها اثر

قال المازني لم يصح انه تكلم بشيء من الشعر غير هذين البيتين وصوبه
الزمخشري هذا كلامه ( قوله معطوفا على آخر ) اي عطف جمل ( قوله ورد
بوجهين الخ ) اجيب عن الاول بان هذا الفعل بمنزلة نعم وبئس في النقل
من الخبر الى الانشاء ولم يلحقوا بهما علامة التثنية والجمع فكذا لم يلحقوهما
بهذا الفعل وبان التركيب جرى مجرى المثل وعن الثاني بان للفارسي ان يخصص
عدم قبول نا للاستتار بما عدا هذا الباب ( قوله بحكم حتما ) الظاهر ان
التركيب المذكور نظير قولك لزمك اعطاء دينار بحكم الحاكم الذي لا يرد فالمعنى
يلزم عدم التصرف في كلا الفعلين بحكم من النحاة لا يرد والمقصود انه لا سبيل
لتصرفهما ومنهم من ترك هذا الظاهر وحمل الحكم الحتم على تضمنهما معنى التعجب
او جريانهما مجرى الامثال فالمعنى يلزم عدم التصرف في كلا الفعلين بسبب
تضمنهما معنى التعجب الذي اشار اليه الشارح في القيل الثاني او جريانهما
مجرى الامثال وعلى قياسه قد يحمل ايضا على كون مجيئه على طريقة واحدة
ادل على ما يراد به فالمعنى يلزم عدم التصرف في كلا الفعلين بسبب كون مجيئه
على طريقة واحدة ادل على ما يراد به من حيث ان تبدل الصيغة يشعر بزوال
المعنى ( قوله اي لا يبنى هذان الفعلان الا الخ ) لعله اخذ الحصر من مفهوم
القيد اعني قوله من ذي ثلاث الخ كذا قيل والاوجه انه من قوله واشدد او
اشد او شبههما الخ ( قوله نعم ادعى ابن القطاع انه سمع ذرعت المراة الخ )

مثله

قوله وهو علي الخ لعل هذه الزيادة موجودة فيما كتب عليه المحشي والا فلا وجود لها فيما بايدينا من الشراح وكذا تاخير
استبح عن منصوبا الخ اول قولة من هذه الصحيفة ( فتح الله )

مثله قيل في ما اجافه ففي القاموس وقد جلف كفرح جلفا وجلافة فلا شذوذ فيه (قوله ان يكون متصرفا) اي ليس خارجا عن طريقة الافعال من الدلالة على الحدث والزمان ولا مستغنيا بماضي غيره فخرج بالاول نحو نعم وبئس وبالثاني نحو يدع ويذر حيث استغنى بماضي يترك (قوله فلا يبنيان من نحو ظل وكان الخ) اي لئلا يلزم نصب افعل لشيئين او حذف الخبر او جره باللام اذا قيل ما اكون زيدا او ما اكون زيدا قائما او ما اكون زيدا لقائم والكل ممنوع (قوله سواء كان ملازما للنفي نحو ما عاج بالدواء الخ) في التصريح اعترض بانه قد جاء في الاثبات قال ابو علي القالي في نوادره انشدنا ثعلب عن ابن الاعرابي

ولم ار شيئا بعد ليلى الذه ولا مشربا اروى به فاعيج

(قوله بقي شرط تاسع) الانصاف انه ليس بشرط كما يومي اليه كلام التسهيل الاتي فتدبر (قوله فانه اغنى عن ودع) قد قرا عروة ابن هشام ما ودعك بالتخفيف وورد في الحديث شر الناس من ودعه الناس اتقاء فحشه وقال القائل

فكان ما قدموا لانفسهم اعظم نفعا من الذي ودعوا

ولذا قال في المصباح بهذا علم ان قولهم في التصريف اماتوا ماضي يدع ويذر خطا (قوله والصحيح عدم اشتراط ذلك) اما كونه على فعل بالضم اصلا او تحويلا فلان صيغتي التعجب من فعل وفعل لا يحتاجان الى تحويل كما هو ظاهر كلام يس لمشاركتهما فعل بالضم في اللزوم وقبول همزة النقل فلا حاجة اذا للتحويل ولان من الافعال ما رفضت العرب صوغه على فعل بالضم وهو المضاعف والمعتل العين واللام فلو تعجبت من شيء من هذه الانواع ادخلت الهمزة ولم تقدر رد الصيغة الى فعل لرفضها واما كونه واقعا فلانه يجوز ما احسن ما يكون هذا الطفل واما كونه دائما فلجواز ما اشد لمع البرق لكن في شرح التسهيل للبدر الدماميني لصاحب المذهب الاول ان يقول لو كانت الهمزة للنقل من غير رد الى فعل بالضم للزم في مثل ما اعلم زيدا نقص مفعول لانه كان يتعدى الى مفعولين وبعد التعجب يتعدى الى مفعول واحد وفيه بحث لان الملازمة ممنوعة والسند تضمينه معنى ما لا يتعدى من افعال الغرائز وذلك لانه لا خلاف في كون الهمزة للتعدية وان الفعل قبلها ان كان متعديا يقدر قصوره إلّا ان النحاة يقولون بتقديره على فعل والناظم يرده بذينك الوجهين ويقول بل بتضمينه ما لا يتعدى نعم الوارد

ان يكون متصرفا فلا يبنيان من نعم وبئس وشذ ما اعساه واعس به ❊ الرابع ان يكون معناه قابلا للتفاضل فلا يبنيان من فنى ومات ❊ الخامس ان يكون تاما فلا يبنيان من نحو كان وظل وبات وصار وكاد واما قولهم ما اصبح ابردها وما امسى ادفاها فان التعجب فيه داخل على ابرد وادفا واصبح وامسى زائدتان ❊ السادس ان يكون مثبتا فلا يبنيان من منفي سواء كان ملازما للنفي نحو ما عاج بالدواء اي ما انتفع به ام غير ملازم كما قام ❊ السابع ان لا يكون اسم فاعله على افعل فعلاء فلا يبنيان من عرج وشهل وخضر الزرع ❊ الثامن ان لا يكون مبنيا للمفعول فلا يبنيان من نحو ضرب وشذ ما اخصره من وجهين وبعضهم يستثني ما كان ملازما لصيغة فعل نحو عنيت بحاجتك وزهي علينا فيجيز ما اعناه بحاجتك وما ازهاه علينا قال في التسهيل وقد يبنيان من فعل المفعول ان امن اللبس ❊ تنبيهان ❊ الاول بقي شرط تاسع لم يذكره هنا وهو ان لا يستغنى عنه بالمصوغ من غيره نحو قال من القائلة فانهم لا يقولون ما اقيله استغناء بما اكثر قائلته قال في التسهيل وقد يغني في التعجب فعل عن فعل مستوف للشروط كما يغني في غيره اي نحو ترك فانه اغنى عن ودع وعد في شرحه من ذلك سكر وقعد وجلس ضدى قام وقال من القائلة وزاد غيره قام وغضب ونام وممن ذكر السبعة ابن عصفور وعد نام فيها غير صحيح لان سيبويه حكى ما انومه ❊ الثاني عد بعضهم من الشروط ان يكون على فعل بالضم اصلا او تحويلا اي يقدر رده الى ذلك لانه فعل غريزة فيصير لازما ثم تلحقه همزة النقل وبعضهم ان يكون واقعا وبعضهم ان يكون دائما والصحيح عدم اشتراط ذلك

(واشدد او اشد او شبههما ❊ يخلف ما بعض الشروط عدما) من الافعال (ومصدر) الفعل (العادم) بعض الشروط صريحا كان او مؤولا (بعد) اي بعد ما افعل (ينتصب ❊ وبعد افعل جره بالبا يجب) فتقول في التعجب من الزائد على ثلاثة ومما الوصف منه على افعل ما اشد او اعظم دحرجته او انطلاقه او حمرته او اشدد او اعظم بها وكذا المنفي والمبني للمفعول

إلّا ان مصدرهما يكون موولا لا صريحا نحو ما اكثر ان لا يقوم وما اعظم ما ضرب واشدد بهما واما الفعل الناقص فان قلنا له مصدر فمن النوع الاول وإلّا فمن الثاني تقول ما اشد كونه جميلا او ما اكثر ما كان محسنا او اشدد او اكثر بذلك واما الجامد والذي لا يتفاوت معناه فلا يتعجب منهما البتة (وبالندور احكم لغير ما ذكر * ولا تقس على الذي منه اثر) اي حق ما جاء عن العرب من فعلي التعجب مبنيا مما لم يستكمل الشروط ان يحفظ ولا يقاس عليه لندوره من ذلك قولهم ما اخصره من اختصر وهو خماسي مبني للمفعول وقولهم ما اهوجه وما احمقه وما ارعنه وهي من فعل فهو افعل كانهم حملوها على ما اجهله وقولهم ما اعساه واعس به وقولهم اقمن به اي احقق به بنوه من قولهم هو قمن بكذا اي حقيق به ولا فعل له وقالوا ما اجنه وما اولعه من جن وولع وهما مبنيان للمفعول وغير ذلك (وفعل هذا الباب لن يقدما * معموله) عليه (ووصله به الزما * وفصله) منه (بظرف او بحرف جر *) متعلقين بفعل التعجب (مستعمل والخلف في ذاك استقر *) فلا تقول ما زيدا احسن ولا بزيد احسن وان قيل ان بزيد مفعول به وكذلك لا تقول ما احسن يا عبد الله زيدا ولا احسن لولا بخله بزيد واختلفوا في الفصل بالظرف والمجرور المتعلقين بالفعل والصحيح الجواز كقولهم ما احسن بالرجل ان يصدق وما اقبح به ان يكذب وقوله

خليلي ما احرى بذي اللب ان يرى * صبورا ولكن لا سبيل الى الصبر

وقوله * واحر اذا حالت بان اتحولا * فان كان الظرف والمجرور غير متعلقين بفعل التعجب امتنع الفصل بهما قال في شرح التسهيل بلا خلاف فلا يجوز ما احسن بمعروف آمرا ولا ما احسن عندك جالسا ولا احسن في الدار عندك بجالس * تنبيهات * الاول قال في شرح الكافية لا خلاف في منع تقديم المتعجب منه على فعل التعجب ولا في منع الفصل بينهما بغير ظرف وجار ومجرور وتبعه الشارح في نفي اصل الخلاف عن غير الظرف والمجرور قال كالحال والمنادى

---

عليه هو ان يقال على الوجه الاول ان اراد انه لا حاجة الى التحويل بخصوصه فنقول لا حاجة للتضمين بخصوصه وان اراد انه لا حاجة الى ما به اللزوم فلا معنى له وعلى الثاني ان تقدير صيغة فعل لا ينافي رفضها اذ كم من مقدر لا يظهر فتامل (قوله إلّا ان مصدرهما يكون موولا لا صريحا) اي هكذا ورد السماع ولم يرد بغيره ولا يجوز المصدر الصريح مضافا الى العدم او الانتفاء كان يقال ما اكثر قيام انتفائه او عدمه لعدم كونه المعنى المقصود مع فساده ولا يجوز ايضا العدم او الانتفاء مضافا الى المصدر الصريح كان يقال ما اكثر انتفاء او عدم قيامه لما ان الانتفاء والعدم ليس في نفسه من المقول بالتشكيك القابل للتفضيل حتى يصح تسليط الكثرة او العظمة عليه وليس مشترك الالزام حتى يعود على ما اكثر ان لا يقوم وما اعظم ما ضرب بالبطلان للفرق الظاهر بان ان لا يقوم فيه دلالة على الزمان باعتبارها يصح التعجب لصحة اعتبار الكثرة والقلة في العدم والانتفاء باعتبار كثرة الازمنة وقلتها في مثل هذا المقام لا في مثل الفناء والموت بخلاف انتفاء او عدم القيام فانه لا دلالة فيه على الزمان ولا يدل عليه اكثر او نحوه لجمود صيغة التعجب واياك ان يريبك ان الفعل مع الحرف المصدري في معنى المصدر فانه يرده قولهم فرق بين ما كون الشيء في معنى الشيء وكون الشيء الشيء على الاطلاق مع ان الشارح سيقول قبيل الخاتمة في ما احسن ما كان زيد فما مصدرية وكان تامة رافعة لما بعدها بالفاعلية فان قصد الاستقبال جيء بيكون وقد قال سابقا ايضا والصحيح انه لا يشترط كونه واقعا وبتدبر ما حررنا سقط ما قيل هلا جاز المصدر الصريح الذي هو العدم او الانتفاء وكذا ما قيل عليه انت خبير بان هذا ليس مصدر العادم فكان الاولى ان يقول هلا جاز المصدر الصريح مضافا اليه العدم او الانتفاء فتامل فان ذلك ما انتهى اليه التامل (قوله والصحيح الجواز) عبارته في شرح الكافية الصحيح الجواز لثبوت ذلك عن العرب وفي شرح التسهيل ليس بممتنع ولا بضعيف وقد بالغ في الشرحين المذكورين في نصر هذا المذهب والاحتجاج له ونقله عن الجرمي والزجاج والفارسي وابن خروف والشلوبين وانه قال هو الصواب والمشهور والمنصور ونسب الصيمري المنع ليس والحق انه لا نص له فيه (قوله نحو ما احسن بالرجل ان يصدق وما اقبح الخ) قيل عليه ان التمثيل به وبما احرى بذي اللب ان يرى صبورا

لا ينبغي لان الخلاف مقيد بما اذا لم يكن في المعمول ضمير يعود على المجرور والّا فيتعين الفصل قال ابو حيان ومحل المنع ما اذا لم يتعلق بالمعمول ضمير يعود على المجرور فان تعلق به وجب تقديمه بلا خلاف نحو ما احسن بالرجل ان يصدق وما احرى بذي اللب ان يرى هذا كلامه (قوله لكن) استدراك قصد به الرد على الناظم وابنه في نفي اصل الخلاف (قوله من غير ما ذكر) كذا في التسهيل وفي شروحه ان المراد مما ذكر هو المتعجب منه والظرف والحال والتمييز (قوله غيره الخ) اي غير مفهم علما او جهلا (قوله همزة افعل في التعجب لتعديه الخ) مبني هذا ما اريناك سابقا من اتفاقهم على وجوب لزوم الفعل الماخوذ منه فعل التعجب وان اختلفوا فيما اذا كان متعديا قبل التعجب هل يصير لازما بالتحويل الى فعل وهو راى الجمهور او بتضمينه ما لا يتعدى من افعال الغرائز وهو الذي صححه المصنف فكلام الشارح جار على القولين فما قيل وذلك مبني على ان من شروط التعجب ان يكون الفعل على وزن فعل اصلا او تحويلا وقد تقدم ان المختار خلافه وهم (قوله وهمزة افعل للصيرورة) اي بناء على راى جمهور البصرية والاولى اسقاط هذا فقد علم *

## * نعم وبئس وما جرى مجراهما *

(قوله بدليل فبها ونعمت) ان كان استثنائيا فيقال في تركيبه لو لم يكونا معا فعلين لما قبلا تاء التانيث الساكنة لكنهما قبلاها ينتج فهما فعلان وبيان الملازمة ان التاء من خواص الافعال وان كان اقترانيا فيقال في تركيبه نعم وبئس قبلا تاء التانيث الساكنة وكل ما كان كذلك فهو فعل ينتج من الاول نعم وبئس فعلان دليل الصغرى فبها ونعمت وامثاله ودليل الكبرى ما تقدم ومثل هذا يقال في قوله بدليل ما هي بنعم الولد فيقال على الاول لو لم يكونا اسمين لما دخل عليهما حرف الجر لكنه دخل عليهما فهما اسمان وعلى الثاني نعم وبئس دخل عليهما حرف الجر وكل ما كان كذلك فهو اسم ينتج نعم وبئس اسمان (قوله واسمان عند الكوفيين) قيل انهما على هذا القول اسمان مبنيان على الفتح لتضمنهما معنى الانشاء ورد بان مفيد الانشاء جملتهما لا هما واستحسن ان تكون الحركة حركة حكاية بان حكى الذي على ما كان عليه قبل عروض الاسمية وذلك لان لنعم وبئس استعمالين احدهما وهو المنقول عنه ان يستعملا متصرفين كسائر الافعال فياتي منهما المضارع والامر واسم الفاعل وغيره وهما اذ ذاك للاخبار بالنعمة والبوس الثاني وهو المنقول اليه ان يستعملا لانشاء المدح والذم وهذا محل الخلاف بالفعلية والاسمية على الطريقة المشهورة التي اعتمدها الشارح فعلى القول بالقول بالاسمية يقال الحركة للحكاية عما نقل اليه (قوله وقال الاولون هو مثل قوله الخ) اي في كون دخول حرف الجر لا يدل على الاسمية

لكن قد اجاز الجرمي من البصريين وهشام من الكوفيين الفصل بالحال نحو ما احسن مجردة هندا وقد ورد في الكلام الفصيح ما يدل على جواز الفصل بالنداء وذلك كقول علي كرم الله وجهه - اعزز علي ابا اليقظان ان اراك صريعا مجدلا - قال في شرح التسهيل وهذا مصحح للفصل بالنداء واجاز الجرمي الفصل بالمصدر نحو ما احسن احسانا زيدا ومنعه الجمهور لمنعهم ان يكون له مصدر واجاز ابن كيسان الفصل بلولا ومصحوبها نحو ما احسن لولا بخله زيدا ولا حجة له على ذلك * الثاني قد سبق في باب كان انها تزاد كثيرا بين ما وفعل التعجب نحو ما كان احسن زيدا ومنه قوله

ما كان اسعد من اجابك آخذا * بهداك مجتنبا هوى وعنادا

ونظيره في الكثرة وقوع ما كان بعد فعل التعجب نحو ما احسن ما كان زيد فما مصدرية وكان تامة رافعة ما بعدها بالفاعلية فان قصد الاستقبال جيء بيكون * الثالث يجر ما تعلق بفعلي التعجب من غير ما ذكر بالى ان كان فاعلا نحو ما احب زيدا الى عمرو والّا فبالباء ان كانا من مفهم علما او جهلا نحو ما اعرف زيدا بعمرو وما اجهل خالدا ببكر وباللام ان كانا من متعد غيره نحو ما اضرب زيدا لعمرو وان كانا من متعد بحرف جر فبما كان يتعدى به نحو ما اغضبني على زيد ويقال في التعجب من كسا زيد الفقراء الثياب وظن عمرو بشرا صديقا ما اكسى زيدا للفقراء الثياب وما اظن عمرا لبشر صديقا وانتصاب الاخر بمدلول عليه بافعل لا به خلافا للكوفيين * خاتمة * همزة افعل في التعجب لتعدية ما عدم التعدي في الاصل نحو ما اظرف زيدا او الحال نحو ما اضرب زيدا او همزة افعل للصيرورة ويجب تصحيح عينهما ان كانا معتليها نحو ما اطول زيدا واطول به ويجب فك افعل المضعف نحو اشدد بحمرة زيد وشذ تصغير افعل مقصورا على السماع كقوله

يا ما اميلح غزلانا شدن لنا * من هوليا تكن الضال والسمر

وطرده ابن كيسان وقاس عليه افعل نحو احيسن بزيد والله اعلم *

(نعم وبئس وما جرى مجراهما)

فعلان غير متصرفين * نعم وبئس) عند البصريين والكسائي بدليل فبها ونعمت واسمان عند الكوفيين بدليل ما هي بنعم الولد ونعم السير على بئس العير وقوله - صبحك الله بخير باكر * بنعم طير وشباب فاخر * وقال الاولون هو مثل قوله - عمرك ما ليلى بنام صاحبه -

وسبب عدم تصرفهما لزومهما انشاء المدح والذم على سبيل المبالغة واصلهما فعل وقد يردان كذلك او بسكون العين وفتح الفاء وكسرها او بكسرهما وكذلك كل ذي عين حلقية من فعل فعلا كان كشهد او اسما كفخذ وقد يقال في بئس بيس (رافعان اسمين) على الفاعلية (مقارني ال) نحو نعم العبد وبئس الشراب (او مضافين لما * قارنها كنعم عقبى الكرما) ولنعم دار المتقين وبئس مثوى المتكبرين او مضافين لمضاف لما قارنها كقوله

فنعم ابن اخت القوم غير مكذب * وانما لم ينبه على هذا الثالث لكونه بمنزلة الثاني وقد نبه عليه في التسهيل * تنبيهات * الاول اشتراط كون الظاهر معرفا بال او مضافا الى المعرف بها او الى المضاف الى المعرف بها هو الغالب واجاز بعضهم ان يكون مضافا الى ضمير ما فيه ال كقوله . فنعم اخو الهيجا ونعم شبابها . والصحيح انه لا يقاس عليه لقلته واجاز الفراء ان يكون مضافا الى نكرة كقوله

فنعم صاحب قوم لا سلاح لهم
وصاحب الركب عثمان بن عفانا

ونقل اجازته عن الكوفيين وابن السراج وخصه عامة الناس بالضرورة وزعم صاحب البسيط انه لم يرد نكرة غير مضافة وليس كذلك بل ورد لكنه اقل من المضاف نحو نعم غلام انت ونعم تيم وقد جاء ما ظاهره ان الفاعل علم او مضاف الى علم كقول بعض العبادلة بئس عبد الله انا ان كان كذا وقوله عليه الصلاة والسلام نعم عبد الله هذا وكقوله

بئس قوم الله قوم طرقوا   فقروا جارهم لحما وحر

وكان الذي سهل ذلك كونه مضافا في اللفظ الى ما فيه ال وان لم تكن معرفة واجاز المبرد والفارسي اسناد نعم وبئس الى الذي نحو نعم الذي آمن زيد كما يسندان الى ما فيه ال الجنسية ومنع ذلك الكوفيون وجماعة من البصريين وهو القياس لان كل ما كان فاعلا لنعم وبئس وكان فيه ال كان مفسرا للضمير المستتر فيهما اذا نزعت منه والذي ليس كذلك قال في شرح التسهيل ولا ينبغي ان يمنع لان الذي جعل بمنزلة الفاعل ولذلك اطرد الوصف به * الثاني ذهب الاكثرون الى ان ال في فاعل نعم وبئس جنسية ثم اختلفوا فقيل حقيقة فاذا قلت نعم الرجل زيد فالجنس كله ممدوح وزيد مندرج تحت الجنس لانه فرد من افراده ولهولاء في تقريره قولان احدهما انه لما كان الغرض المبالغة في اثبات المدح للممدوح جعل المدح للجنس الذي هو منهم اذ الابلغ في اثبات الشيء جعله للجنس حتى لا يتوهم كونه طارئا على المخصوص والثاني انه لما قصدوا المبالغة عدوا المدح الى الجنس مبالغة ولم يقصدوا غير مدح زيد فكانه قيل ممدوح جنسه لاجله وقيل مجازا فاذا قلت نعم الرجل زيد جعلت زيدا جميع الجنس مبالغة ولم تقصد غير مدح زيد وذهب قوم الى انها

وان كان وجه عدم الدلالة في بنعم الولد وعلى بئس العير وبنام صاحبه كون الدخول على مقدر اي بولد مقول فيه نعم الولد وعلى عير مقول فيه بئس العير وبليل نام صاحبه وفي بنعم طير ان نعم اريد لفظها واضيفت الى طير اي فكلمة نعم منسوبة للطير وهذا الجواب منع لاستثنائية الاستثنائي وصغرى الاقتراني فليتامل (قوله واصلهما) اي نعم وبئس والمراد مادتهما بدليل تعرضه للغاتهما الاربع بعد نعم لو ارادهما بقيد كسر الاول وسكون الثاني لحذف قوله وكسرها ثم كلامه في نعم وبئس اللتين لانشاء المدح والذم فظاهره ان هذه اللغات في اللتين لانشاء المدح والذم والذي لبعض المحققين من الاندلسيين ان نعم وبئس هذين يلزمان وجها واحدا وان اللغات انما هي في الاصل المنقول عنه وقد يقال في بئس بيس بفتح الباء وسكون الياء المبدلة من الهمزة (قوله على الفاعلية) هذا ناظر الى القول الصحيح الذي صرح به المصنف اما على مقابله الذي ذكره الشارح فلا قال صاحب البسيط من قال باسميتهما فما بعدهما مما عندنا فاعل ينبغي ان يكون تابعا اما بدلا او عطف بيان والمعنى الممدوح الرجل زيد هذا كلامه (قوله هو الغالب) في كون الاشتراط هو الغالب مسامحة ظاهرة الا ان يراد غالب وقوعه في تصانيف اهل الفن ثم كون الفاعل ظاهرا مضافا الى ضمير ما فيه ال من غير الغالب امر مقطوع به بين الحاكم بالجواز والحاكم بالندور الا ان الاول يرى ان اصله الجواز لعدم اشتراطه كما تقدم واما الثاني فيرى ان اصله المنع لكن السماع سوغه فلا يقاس عليه وليحرر (قوله ما ظاهره ان الفاعل الخ) يشير به الى ان باطنه ليس الفاعل فيه علما او مضافا اليه بل هو ضمير مستتر حذف مفسره والعلم المخصوص وما بعده بدل او عطف بيان (قوله وان لم تكن معرفة) الواو حالية وانما لم تكن ال في مثله معرفة لكونه علما فهي زائدة لازمة (قوله والذي ليس كذلك) اي ليس اذا نزعت منه ال يكون مفسرا للضمير المستتر فيها لكون ال زائدة لازمة كما تقدم فهي لا تقبل النزع حتى يترتب ان تفسر ضمير نعم المستتر (قوله ولا ينبغي ان يمنع) اي والكلية السابقة ممنوعة او مقيدة بما تكون ال فيه غير لازمة (قوله بمنزلة الفاعل) اي موولا باسم الفاعل فالذي ضرب يأول الى الضارب (قوله جنسية) اراد بالجنسية هنا الاستغراقية كما يقع كثيرا في عبارة صاحب الكشاف يدل على ذلك قوله فالجنس كله ممدوح وقوله جعل المدح للجنس الذي هو منهم وقوله جعلت زيدا جميع الجنس (قوله ولهولاء في تقريره قولان الخ)

خلاصتهما

خلاصتهما ان الغرض انما هو مدح زيد والمبالغة فيه إلّا انه على الاول توصل الى تلك المبالغة بادعاء ان زيدا متمكن في ذلك المدح غير طار عليه قريب من الزوال وسبب ذلك عدم انفراده به عن سائر افراد جنسه وعلى الثاني توصل لتلك المبالغة بادعاء ان زيدا افاض المدح على جوانبه حتى عم سائر افراد جنسه منه فعلى كلا القولين لم يقصد قصدا اصليا إلّا مدح زيد واما مدح الجنس فانما قصد وسيلة لاحد الامرين المذكورين وينبغي ان الوجهين متكافئان ولا يلزم الثاني الاول ولا العكس اما الاول فلان عدم طرو المدح على زيد لا يقتضي ان سائر الافراد انما مدحت من اجله لاحتمال سببية غيره واما الثاني فلان مدح سائر الافراد من اجله لا يقتضي ان يكون ذلك المدح فيه متمكنا اصيلا لاحتمال طروه عليه فيرتبط به مدح البقية وكلام الشارح منزل على هذا عند التدبر فانه اشار لاتفاق التقريرين على مدح الافراد كلها بجعل موضوعهما قوله فاذا قلت الى قوله ولهولاء ولاتفاقهما على ان الغرض اي الاصلي مدح زيد بقوله لما كان الغرض الخ وبقوله لما قصدوا المبالغة الخ وال في المبالغة للعهد الذكري اي في اثبات المدح للممدوح ولاتفاقهما على ان الغرض اي الوسيلي مدح الافراد كلها بقوله جعل اي قصد المدح للجنس الذي هو منهم اي مبالغة كما يدل عليه ما قبله ويشير اليه جعل وبقوله عدوا المدح الى الجنس مبالغة ولكون جهة المبالغة على الاول عدم طريان المدح على زيد بقوله حتى لا يتوهم الخ وعلى الثاني كون مدح زيد السبب والمنبع بقوله فكانه قيل الخ وملخص القول بالمجازية ان الرجل في نعم الرجل زيد لم يرد به إلّا زيد فكان الظاهر ان يقتصر على لفظه إلّا انه عبر بلفظ الرجل صاحب ال الجنسية للاشارة الى ان زيدا جمع ما تفرق في غيره فكانه هو الجميع وظاهر ان هذا ليس واحدا من الوجهين وبالجملة فالقول الاول يشير الى قول القائل

واسرع مفعول فعلت تغيرا ... تكلف شيء في طباعك ضده

والثاني يشير الى قوله

وما كنت ممن يدخل العشق قلبه ... ولكن من يبصر جفونك يعشق

والثالث يشير الى قول القائل

وليس على الله بمستنكر ... ان يجمع العالم في واحد

هذا هو تحقيق هذا المقام . وللناظرين فيه في سبع مقولات من الاوهام . ما لا تقبله صحيحات الافهام . يعرف ذلك بالتضلع مما حققنا ( قوله ولا تريد الجنس ) اي الاستغراق لا حقيقة ولا مجازا ولا تريد معهودا تقدم اي ذكره بدليل قوله وقيل المعهود الخ وغرض هذا القائل تعيين ما اريد من مذهبه من كون ال فيه عهدية والمعهود الحقيقة باعتبار وجودها في فرد مبهم بقوله كقولك اشتر اللحم ورد ما ذهب اليه صاحب القول الاول من كونها جنسية بقوله ولا تريد الجنس وما ذهب اليه صاحب القول الثالث من كونها للعهد الخارجي بقوله ولا معهودا تقدم ( قوله واستدل هولاء ) الاشارة للقائلين بالعهدية مطلقا والمستدل عليه ابطال مذهب مخالفهم القائل بالجنسية لقوله ولو كان عبارة عن الجنس لا على تعيين خصوص عهدية الذهن او الخارج كما لا يخفى ووجه الملازمة بين كونه عبارة عن الجنس وعدم تثنيته

عهدية ثم اختلفوا فقيل المعهود ذهني كما اذا قيل اشتر اللحم ولا تريد الجنس ولا معهودا تقدم واراد بذلك ان يقع ابهام ثم ياتي بالتفسير بعده تفخيما للامر وقيل المعهود هو الشخص المدوح فاذا قلت زيد نعم الرجل فكانك قلت زيد نعم هو واستدل هولاء بتثنيته وجمعه ولو كان عبارة عن الجنس لم يسغ فيه ذلك وقد اجيب عن ذلك

على القول بانها للاستغراق بان المعنى ان هذا المخصوص يفضل افراد هذا الجنس اذا ميزوا رجلين رجلين او رجالا رجالا وعلى القول بانها للجنس مجازا بان كل واحد من الشخصين كانه على حدته جنس فاجتمع جنسان فثنيا * الثالث لا يجوز اتباع فاعل نعم وبئس بتوكيد معنوي قال في شرح التسهيل باتفاق واما التوكيد اللفظي فلا يمتنع واما النعت فمنعه الجمهور واجازه ابو الفتح في قوله

لعمري وما عمري علي بهين  لبئس الفتى المدعو بالليل حاتم

قال في شرح التسهيل واما النعت فلا ينبغي ان يمنع على الاطلاق بل يمتنع اذا قصد به التخصيص مع اقامة الفاعل مقام الجنس لان تخصيصه حينئذ مناف لذلك القصد واما اذا توول بالجامع لاكمل الفضائل فلا مانع من نعته حينئذ لامكان ان يراد بالنعت ما اريد بالمنعوت وعلى هذا يحمل قول الشاعر ـ نعم الفتى المري انت اذا هم ـ وحمل ابو علي وابن السراج مثل هذا على البدل وابيا النعت ولا حجة لهما . اه . واما البدل والعطف فظاهر سكوته في شرح التسهيل عنهما جوازهما وينبغي ان لا يجوز منهما الا ما تباشره نعم (ويرفعان) ايضا على الفاعلية (مضمرا) مبهما (يفسره * مميز كنعم قوما معشره) وقوله  نعم امرا هرم لم تعر نائبة  الا وكان لمرتاع بها وزرا

وقوله لنعم موئلا المولى اذا حذرت * باساء ذي البغي واستيلاء ذي الاحن

وقوله  نعم امراين حاتم وكعب  كلاهما غيث وسيف عضب

ونحو بئس للظالمين بدلا وقوله

تقول عرسى وهي لي في عومره  بئس امرا وانني بئس المره

ففي كل من نعم وبئس ضمير هو الفاعل ولهذا الضمير احكام الاول انه لا يبرز في تثنية ولا جمع استغناء بتثنية تمييزه وجمعه واجاز ذلك قوم من الكوفيين وحكاه الكسائي عن العرب ومنه قول بعضهم ـ مررت بقوم نعموا قوما ـ وهذا نادر * الثاني انه لا يتبع واما نحو نعم هم قوما انتم فشاذ * الثالث انه اذا فسر بمونث لحقته تاء التانيث نحو نعمت امراة هند هكذا مثله في شرح التسهيل وقال ابن ابي الربيع لا تلحق وانما يقال نعم امراة هند استغناء بتانيث المفسر ونص خطاب على جواز الامرين ويويد الاول قوله فبها ونعمت * الرابع ذهب القائلون بان فاعل نعم الظاهر يراد به الشخص الى ان المضمر كذلك واما القائلون بان الظاهر يراد به الجنس فذهب اكثرهم الى ان المضمر كذلك وذهب بعضهم الى ان المضمر للشخص قال لان المضمر

او جمعه ان الجنس المراد به جميع الافراد لا معنى لتثنيته او جمعه فلا يرد السماع به حينئذ (قوله على القول بانها للاستغراق) اي للجنس حقيقة بدليل قوله بعد وعلى القول بانها للجنس مجازا وحاصل الجواب ان ال تستغرق المثنيات في المثنى والجموع في الجمع وذكر الممدوح بعد بالاستقلال لفضله فكانه قيل زيد يفضل كل مثنى او كل جمع فاما على القول بمجازية الاستغراق فالتثنية او الجمع للجنس ظاهرا اما في الحقيقة فقط فالمفرد واعلم انه استحسن من هذه المذاهب اوسطها لقلة كلفته ومناسبته لمقاصد الناس من امثال هذه التراكيب فان القائل نعم الرجل زيد لا يريد الا مدح زيد الا انه ابهمه اولا تفخيما لشانه لا مدح جميع الافراد ليتوصل الى المبالغة في مدح زيد باحد الوجهين السابقين ولا العنوان على زيد بعنوان جميع الافراد ولا مدحه بقيد تقدم ذكره كما في نحو زيد نعم الرجل (قوله لا يجوز اتباع فاعل نعم وبئس بتوكيد معنوي) وجه باداته لمنافاة اللفظ او المعنى فيما اذا قيل نعم الرجل كلهم او كله والدينار الصفر شاذ ولا يخفى انه لا يطرد في مثل نعم الرجال كلهم الزيدون وكذا في القول بالعهدية ومن هنا قال الشيخ الاثير ومن يرى ان ال عهدية لا يبعد ان يريد نعم الرجل نفسه زيد (قوله مع اقامة الفاعل مقام الجنس) اي اريد من لفظ الفاعل الجنس اي جميع الافراد حقيقة وانما قصر المنع على حالة قصد التخصيص لان تخصيص الفاعل الذي قصد منه جميع الافراد بالنعت حين ارادة جميع الافراد ينافي ذلك القصد واما حالة عدم قصد التخصيص كقصد الايضاح والكشف فلا منع فمبني هذا القول بالاستغراق حقيقة اما القول بالاستغراق المجازي فسياتي في قوله واما اذا تاول الخ (قوله ولهذا الضمير احكام) ليس تقديم المسند هنا للقصر تامل (قوله انه لا يتبع) وجه بشبهه الحرف من حيث ان لفظه ومعناه لا يتبين الا بما بعده (قوله ويويد الاول) اي يقويه على الثاني وانما قال ويويده ولم يقل ومنه او نحوه للفرق بان التمييز هنا محذوف كما ياتي لا مذكور كما هو المتكلم فيه تدبر (قوله يراد به الشخص) اي مبهما معهودا ذهنا او معينا تقدم ذكره معهودا خارجيا اي ان الضمير كذلك في مطلق ارادة الشخص لا الجنس الا انه على ارادة الشخص الممدوح المتقدم الذكر من المقرون باللام يراد ذلك من الضمير ايضا ولا يريبك في تعميمها هذا الشخص تعبير المصنف

به

به في القول بالعهد الخارجي فقط فانه ما اقتصر في ذلك عليه بل ضم اليه التوصيف بالممدوح ليتعين للعهد الخارجي ومن هنا يظهر انه لم يسكت عن الضمير على القول بالعهد الذهني في الاسم الظاهر كما قيل فتدبر (قوله على التفسير) اي اضمارا على وجه التفسير (قوله ان يكون موخرا عنه) اي عن الضمير الذي في نعم او بئس ولاستتاره فيهما لا يمكن تاخر المفسر عنه إلّا بتاخره عن الفعلين فلذا فرع عليه قوله فلا يجوز تقديمه على نعم و بئس (قوله ان يكون قابلا لال) اي او واقعا موقع قابلها نحو ما على القول بانها تمييز في فنعماهي (قوله وافعل التفضيل) اي المضاف او المقرون بال (قوله وفيه نظر) وجهه ان تعليل منع الاول جار في الثاني فلا معنى حينئذ لتجويزه كذا قيل والجواب عن هذا النظر ان قولنا نعم شمسا هذه الشمس اوتي فيه بالمخصوص مقرونا باسم الاشارة فقط فما اقتضى إلّا تشخص الشمس خارجا وهذا يفهم ايضا من شمسا لانها مفرد في الوجود فلم يثبت للنكرة عموم تختص به عن المخصوص واما قولنا نعم شمسا شمس هذا اليوم فقد اوتي فيه بالمخصوص مضافا الى اليوم المشخص بالاشارة فاقتضى في المخصوص خصوصا بالنظر الى ذلك الزمان وذلك لا يفهم من شمسا بل هي عامة تتناول شمس هذا اليوم اي من حيث الاضافة وتشمل غيرها وان كانت واحدة في ذاتها على ما قالوا في لمعان شموس فثبت للنكرة عموم تختص به عن المخصوص فالعموم المشترط انما هو في التمييز كما هو صريح الشرح لا في المخصوص وحينئذ فلم يجد تعليل منع الاول في الثاني وللناظرين ههنا كلمات لا تليق * ومع ذلك فقد عبروا عنها بالتحقيق * (قوله استظهارا) اي اعتمادا (قوله لاتصل بالفعل) اي استتر فيه (قوله ومن النثر ما حكى من كلامهم) في كثير من النسخ ما حكى وفي بعضها حكى وهي صواب ايضا على ان المبتدا محذوف والمذكور دليله او على ان الفعل اريد منه مجرد الحدث فيكون اسما ليصح الاخبار عنه على انه اي مانع من تعليق من النثر بحكى بعده اي وحكى من النثر الخ فليتامل (قوله نعم القتيل قتيلا الخ) قائله ابو بجير المشهور بفارس النعامه في الحرب المشهورة بين بكر وتغلب المشهورة بحرب البسوس وذلك ان مهلهلا اخا كليب قتل جماعة من بكر باخيه ولم ير انهم اكفاء لاخيه الى ان قتل بجيرا وكان سيدا فلما بلغ الخبر الى ابيه ظن ان يكتفي به مهلهل لسيادته فقال نعم القتيل قتيلا الخ فقيل له ان مهلهلا لما قتل ابنك قال له بو بشسع نعل كليب فاغتاظ وقام للحرب وكانت له فرس تسمى النعامة وقال

قربا مربط النعامة مني    لبكاء الشيوخ والاطفال
قربا مربط النعامة مني    لحنين النساء والاعوال
قربا مربط النعامة مني    ان بيع الكريم بالشسع غالي

على التفسير لا يكون في كلام العرب إلّا شخصا ولمفسر هذا الضمير شروط * الاول ان يكون موخرا عنه فلا يجوز تقديمه على نعم و بئس * الثاني ان يتقدم على المخصوص فلا يجوز تاخيره عنه عند جميع البصريين واما قولهم نعم زيد رجلا فنادر * الثالث ان يكون مطابقا للمخصوص في الافراد وضديه والتذكير وضده * الرابع ان يكون قابلا لال فلا يفسر بمثل وغير واي وافعل التفضيل لانه خلف من فاعل مقرون بال فاشترط صلاحيته لها الخامس ان يكون نكرة عامة فلو قلت نعم شمسا هذه الشمس لم يجز لان الشمس مفرد في الوجود فلو قلت نعم شمسا شمس هذا اليوم لجاز ذكره ابن عصفور وفيه نظر السادس لزوم ذكره كما نص عليه سيبويه وصحح بعضهم انه لا يجوز حذفه وان فهم المعنى ونص بعض المغاربة على شذوذ فبها ونعمت وقال في التسهيل لازم غالبا استظهارا على نحو فبها ونعمت وممن اجاز حذفه ابن عصفور * تنبيه * ما ذكر من ان فاعل نعم يكون ضميرا مستترا فيها هو مذهب الجمهور وذهب الكسائي الى ان الاسم المرفوع بعد النكرة المنصوبة فاعل نعم والنكرة عنده منصوبة على الحال ويجوز عنده ان تتاخر فيقال نعم زيد رجلا وذهب الفراء الى ان الاسم المرفوع فاعل كقول الكسائي إلّا انه جعل النكرة المنصوبة تمييزا منقولا والاصل في قولك نعم رجلا زيد نعم الرجل زيد ثم نقل الفعل الى الاسم الممدوح فقيل نعم رجلا زيد ويقبح عنده تاخيره لانه وقع موقع الرجل المرفوع وافساد افادته والصحيح ما ذهب اليه الجمهور لوجهين احدهما قولهم نعم رجلا انت وبئس رجلا هو فلو كان فاعلا لا تصل بالفعل الثاني قولهم نعم رجلا كان زيد فاعملوا فيه الناسخ (وجمع تمييز وفاعل ظهر * فيه خلاف عنهم) اي عن النحاة (قد اشتهر) فاجازه المبرد وابن السراج والفارسي والناظم وولده وهو الصحيح لوروده نظما ونثرا فمن النظم قوله

نعم الفتاة فتاة هند لو بذلت    رد التحية نطقا او بايماء

وقوله

والتغلبيون بئس الفحل فحلهم * فحلا وامهم زلاء منطيق

وقوله ـ فنعم الزاد زاد ابيك زادا ـ ومن النثر ما حكى من كلامهم نعم القتيل قتيلا اصلح بين بكر وتغلب

وقد جاء التمييز حيث لا ابهام يرفعه لمجرد التوكيد كقوله

ولقد علمت بان دين محمد من خير اديان البرية دينا

ومنعه سيبويه والسيرافي مطلقا وتاولا ما سمع وقيل ان افاد معنى زائدا جاز والّا فلا كقوله - فنعم المرء من رجل تهامي - وقوله - وقائلة نعم الفتى انت من فتى - اي من متفت اي كريم وفي الاثر - نعم المرء من رجل لم يطا لنا فراشا ولم يفتش لنا كنفا منذ اتانا - وصححه ابن عصفور (وما) في موضع نصب (مميز وقيل فاعل *) فهي في موضع رفع وقيل انها المخصوص وقيل كافة (في نحو نعم ما يقول الفاضل) بئسما اشتروا به انفسهم فاما القائلون بانها في موضع نصب على التمييز فاختلفوا على ثلاثة اقوال الاول انها نكرة موصوفة بالفعل بعدها والمخصوص محذوف وهو مذهب الاخفش والزجاجي والفارسي في احد قوليه والزمخشري وكثير من المتاخرين والثاني انها نكرة غير موصوفة والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف اي شيء والثالث انها تمييز والمخصوص ما اخرى موصولة محذوفة والفعل صلة لما الموصولة المحذوفة ونقل عن الكسائي واما القائلون بانها الفاعل فاختلفوا على خمسة اقوال الاول انها اسم معرفة تام اي غير مفتقر الى صلة والفعل صفة لمخصوص محذوف والتقدير نعم الشيء شيء فعلت وقال به قوم منهم ابن خروف ونقله في التسهيل عن سيبويه والكسائي والثاني انها موصولة والفعل صلتها والمخصوص محذوف ونقل عن الفارسي والثالث انها موصولة والفعل صلتها وهي فاعل يكتفى بها وبصلتها عن المخصوص ونقله في شرح التسهيل عن الفراء والكسائي والرابع انها مصدرية ولا حذف والتقدير نعم فعلك وان كان لا يحسن في الكلام نعم فعلك حتى يقال نعم الفعل فعلك كما تقول اظن ان تقوم ولا تقول اظن قيامك والخامس انها نكرة موصوفة في موضع رفع والمخصوص محذوف واما القائلون بانها المخصوص فقالوا انها موصولة والفاعل مستتر واما اخرى محذوفة هي التمييز والاصل نعم ما ما صنعت والتقدير نعم شيئا الذي صنعته هذا قول الفراء واما القائلون بانها كافة فقالوا انها كفت نعم كما كفت قل وطال فتصير تدخل على الجملة الفعلية * تنبيهات * الاول في ما اذا وليها اسم نحو فنعماهي ثلاثة اقوال احدها انها نكرة تامة في موضع نصب على التمييز والفاعل مضمر والمرفوع بعدها هو المخصوص وثانيها انها معرفة تامة وهي الفاعل وهو ظاهر مذهب سيبويه ونقل عن المبرد وابن السراج والفارسي وهو قول الفراء وثالثها ان ما مركبة مع الفعل ولا موضع لها من الاعراب والمرفوع بعدها هو الفاعل وقال به قوم واجازه الفراء * الثاني الظاهر انه انما اراد الاول من الثلاثة والاول من الخمسة لاقتصاره عليهما في شرح الكافية *

قربا مربط النعامة مني لقحت حرب وائل عن حيال
لم اكن من جناتها علم الله واني لحرها اليوم صال

وهي قصيدة قاربت المائة بيت كرر فيها قربا مربط النعامة مني في نحو من خمسين بيتا ومن يومئذ كانت الدائرة لبكر بعد ان كانت لتغلب (قوله وقد جاء التمييز الخ) هذا لا قوله ومن النثر ما حكي جواب سوال وهو ان فائدة التمييز ازالة الابهام كما اقتضاه كلام المصنف في المسالة السابقة يفسره مميز وليس ذلك بمطرد في الفاعل الظاهر فلا يصح الجمع بينه وبينه فكيف قيل بالجواز (قوله وتاولا ما ورد) اي فان تلك المنصوبات فيه احوال موكدة وقال الشيخ الاثير وعندي تاويل اقرب من هذا وذلك ان يدعي ان في نعم وبئس ضميرا وفحلا وفتاة وزادا تمييز تاخر عن المخصوص وفحلهم وهند وزاد ابيك ابدال (قوله وما مميز) لا شك في صحته على القول الاول من الثلاثة الاتية اذ لا تتوهم مساواة ما للضمير مع وصفها بالجملة بعدها نعم على الثاني والثالث يحتاج الى ان يقال المراد من ما شيء له عظمة او حقارة تدبر (قوله في نحو نعم ما يقول الفاضل) اي من كل تركيب وقع فيه بعد نعم او بئس ما متلوة بجملة فعلية هذا هو المتبادر من المثال او من كل تركيب وقع بعد نعم او بئس ما متلوة بجملة مطلقا ولا ينافيه كلام الشارح اذ لم يصرح في مسالة فنعماهي بعدم امكان شمول كلام المصنف لها فتدبر (قوله انها تمييز الخ) هكذا التعبير عن هذا المذهب واقع في عباراتهم نقله الشارح على ما هو عليه ووجهه ان لفظة ما على هذا المذهب مكررة بخلافها على الاولين فاحتيج الى تعيين ان الاولى هي التمييز لا الثانية وان الجملة بعدها في اللفظ ليست مرتبطة بها بل بما مغايرة لها محذوفة لانها صلتها ثم هذا المذهب مبني على جواز حذف الموصول الاسمي وهو مذهب الكوفيين والاخفش وتبعهم المصنف ولكن بشرط ان يعطف عليه موصول آخر كما في المغني (قوله انها مصدرية) عليه يكون في اطلاق الفاعلية على ما مسامحة (قوله انها كفت نعم) اي لشبهها بالحرف بعدم التصرف (قوله انها معرفة تامة الخ) اي يكون مدلولها معلوما وهي غير موصولة فلا يفتقر الى صلة وهذا مما اختصت به ما عن من فانها لا تكون معرفة تامة كما صرحوا به فاعرفه

فاعرفه ( قوله الثالث ظاهر عبارته هنا ) ادراج كلمة ظاهر هنا وفيما قبله لاحتمال ان تكون قيل ليست تمريضية والبداءة به لا لترجيحه بقرينة ترجيحه انها معرفة تامة فاعل واقتصاره على ذلك في شرح التسهيل ولانه لا يلزم من اقتصاره في شرح الكافية على الاول من الثلاثة والاول من الخمسة ان يريد ذلك هنا لمخالفته ذلك في شرح التسهيل على ما رايت فافهم ( قوله وفي اعرابه حينئذ ثلاثة اوجه ) اي حين اذ ذكر بعد ومحترز هذا ما سيجيء من انه في مثل نعم العلم المقتنى والمقتفى مبتدا قولا واحدا ( قوله والجملة قبله خبر ) كان الاصوب ان لو قال او مبتدا والجملة قبله خبره او الخبر محذوف وجوبا لما ان قول المصنف او مبتدا منطبق على مذهبين من حيث عدم التعرض لحال الخبر حينئذ فلا داعي لتخصيصه باحدهما وكانه راعي ما نقله عن شرح التسهيل من قوله وهو غير صحيح مانعا من حمل كلامه عليه وهو ليس بالقوي فان المصنف قال او خبر اسم ليس يبدو ابدا مع انه قد قال عليه يلزم عليه مخالفة اصل فانه يلزم منه ان ينتصب لدخول كان عليه ولم تنصبه العرب بعدها على انه لا يلزم من صدق عبارته به تصحيحه له حتى ينافي ذلك المنقول عن شرح التسهيل فتامل ( قوله ورد بانه الخ ) اجيب بان البدل يلزم لكونه المقصود بالحكم كتابع مجرور رب وبانه قد يجوز في الشيء تابعا ما لا يجوز فيه متبوعا حتى في البدل فقد قال الشيخ الاثير يجوز في الاسم اذا وقع بدلا ما لا يجوز فيه اذا ولي العامل فانهم حملوا انك انت قائم على البدل وان كان لا يجوز ان انت واعلم ان المخصوص بعد فاعل حبذا قيل انه عطف بيان والظاهر جريانه هنا والسكوت عنه لان البدل وعطف البيان اخوان ( قوله توهم عبارته هنا وفي الكافية الخ ) اي توقع في وهم سامعها ان تقديم المخصوص ممنوع وانما الجائز حذفه وتقديم لفظ غيره يشعر به ويستغنى حينئذ عن ذكره وليس هو ذلك المتقدم لان المشعر بالشيء المغني عنه غيره وانما قال توهم لان تعليق المصنف الاستغناء عن ذكر المخصوص على تقديم لفظ غيره لا يقتضي الا انه عند تقديم ذلك المشعر لا يذكر المخصوص فلا ينافي انه قد لا يتقدم المشعر به بل يتقدم بنفسه وليس القيد الذي سبق للتخصيص بل لانه محل الخلاف السابق فانه اذا تقدم المخصوص تعينت ابتدائيته ويكون الكلام حينئذ موميا للوجوه الثلاثة التي هي تاخر المخصوص وهي الاصل نحو نعم الرجل زيد وحذفه والاستغناء عنه بمشعر به متقدم نحو العلم نعم المقتنى على ان العلم خبر مبتدا محذوف او مفعول فعل محذوف وتقديمه نحو العلم نعم المقتنى ايضا على ان العلم مبتدا ويتعين فيه حينئذ ذلك ومن هنا يظهر لك ان قول الشارح سابقا فالعلم مبتدا قولا واحدا لا يناسب الا القول بان المثال من تقديم المخصوص لا تقديم المشعر به الا ان يكون التعيين اضافيا اي لا خبر اسم ليس يبدو ابدا او يدعي ان التمثيل روعي فيه غير المعنى المتوهم وقيل انما قال الشارح توهم لامكان ان ترجع الى ما في التسهيل بان يكون المراد وان يقدم لفظ مشعر بالمعنى الذي هو المخصوص حقيقة اي او لفظ دال عليه وهو مع كونه غير صحيح او غير متبادر لا يصح ان يدعي ان مقابله امر وهمي ولا يناسب الكفاية عن الذكر الا ان يقال المراد الكفاية عن ذكر المخصوص موخرا او تحمل على ظاهرها من عدم تقييدها بعين الذكر والمراد لا يحتاج الى شيء آخر واعلم ان فهم هذا المقام

الثالث ظاهر عبارته هنا يشير الى ترجيح القول الذي بدا به وهو ان ما مميز وكذا عبارته في الكافية وذهب في التسهيل الى انها معرفة تامة وانها الفاعل ونقله عن سيبويه والكسائي ( ويذكر المخصوص ) بالمدح او الذم ( بعد ) اي بعد فاعل نعم وبئس نحو نعم الرجل ابو بكر وبئس الرجل ابو لهب وفي اعرابه حينئذ ثلاثة اوجه ان يكون ( مبتدا * ) والجملة قبله خبر ( او ) يكون ( خبر اسم ) مبتدا محذوف ( ليس يبدو ابدا * ) او مبتدا خبره محذوف وجوبا والاول هو الصحيح ومذهب سيبويه قال ابن الباذش لا يجيز سيبويه ان يكون المختص بالمدح او الذم الا مبتدا واجاز الثاني جماعة منهم السيرافي وابو علي والصيمري وذكر في شرح التسهيل ان سيبويه اجازه واجاز الثالث قوم منهم ابن عصفور قال في شرح التسهيل وهو غير صحيح لان هذا الحذف لازم ولم نجد خبرا يلزم حذفه الا ومحله مشغول بشيء يسد مسده وذهب ابن كيسان الى ان المخصوص بدل من الفاعل ورد بانه لازم وليس البدل بلازم ولانه لا يصلح لمباشرة نعم ( وان يقدم مشعر به ) اي بالمخصوص ( كفى * ) عن ذكره ( كالعلم نعم المقتنى والمقتفى * ) فالعلم مبتدا قولا واحدا والجملة بعده خبره ويجوز دخول الناسخ عليه نحو انا وجدناه صابرا نعم العبد وقوله

ان ابن عبد الله نعـ
م اخو الندى وابن العشيره

وقوله

اذا ارسلوني عند تعذير حاجة
امارس فيها كنت نعم الممارس

* تنبيهان * الاول توهم عبارته هنا وفي الكافية انه لا يجوز تقديم المخصوص وان المتقدم ليس هو المخصوص بل مشعر به وهو

خلاف ما صرح به في التسهيل * الثاني حق المخصوص امران ان يكون مختصا وان يصلح للاخبار به من الفاعل موصوفا بالمدح بعد نعم وبالذم بعد بئس فان باينه اول نحو بئس مثل القوم الذين كذبوا اي مثل الذين كذبوا . اهـ .

( واجعل كبئس ) معنى وحكما ( ساء ) تقول ساء الرجل ابو جهل وساءت حطب النار ابو لهب وفي التنزيل وساءت مرتفقا وساء ما يحكمون ( واجعل فعلا * ) بضم العين ( من ذي ثلاثة كنعم ) وبئس ( مسجلا * ) اي مطلقا يقال اسجلت الشيء اذا امكنت من الانتفاع به مطلقا اي يكون له مالهما من عدم التصرف وافادة المدح او الذم واقتضاء فاعل كفاعلهما فيكون ظاهرا مصاحبا لال او مضافا الى مصاحبها او ضميرا مفسرا بتمييز وسواء في ذلك ما هو على فعل اصالة نحو ظرف الرجل زيد وخبث غلام القوم عمرو وما حول اليه نحو ضرب رجلا زيد وفهم رجلا خالد * تنبيهات * الاول من هذا النوع ساء فان اصله سوا بالفتح فحول الى فعل بالضم فصار قاصرا ثم ضمن معنى بئس فصار جامدا قاصرا

على نحو ما بينا في غاية النفاسة ولقد زل فيه سائر الناظرين ومنشاه انهم كلهم قصروا نظرهم على مجرد قول الناظم وان يقدم مشعر فقط راوا فيه اسناد يقدم الى مشعر فاخذوا منه بطريق المفهوم ان المخصوص لا يتقدم مع ان مثاله تقدم فيه المخصوص وقد صرح في التسهيل بجوازه فاجابوا بان قوله كفى اي على انه هو المخصوص ثم اعترضوا بانه يرده مشعر به اذ المشعر بالشيء غيره ثم اجابوا بان المراد وان يقدم لفظ مشعر بما هو مخصوص في المعنى سواء كان المشعر به هو لفظه الموضوع له اولا الى غير ذلك من الفروع التي هذه شجرتها مع انك ترى ان قولنا ان يقدم مشعر به كفى مركب من كلام مقيد وهو الجزا وقيل وهو الشرط على ما هو المحقق في شرحي التلخيص وحواشيهما فليس يفهم منطوقا إلّا انه يستغنى عن ذكر المخصوص عند تقدم لفظ يشعر به ومفهوما عدم ذلك الاستغناء عند عدم تقدم ذلك المشعر بل لابد من ذكر المخصوص اعم من ان يتاخر كما هو اصله وهذا محل الاقوال الثلاثة في اعرابه وهو المشار اليه بالبيت السابق او يقدم وتتعين حينئذ ابتدائيته قولا واحدا وهذا يوخذ من هذه البيت بطريق المفهوم و يويده انه تعرض لامتناع تقديم المخصوص فيما اختصت به حبذا عن نعم وقد اريناك تفصيله فتدبر في المقال واياك ان تعرف الحق بالرجال ( قوله موصوفا بالمدح بعد نعم و بالذم بعد بئس ) حال من لفظ الفاعل لا من فاعل يصح على ما سبق الى بعض الاوهام اي حال كون فاعل نعم او بئس موصوفا بلفظ الممدوح ان كان فاعل نعم ولفظ المذموم ان كان فاعل بئس فتقول في نعم الرجل زيد وبئس الرجل خالد الرجل الممدوح زيد والرجل المذموم خالد ( قوله معنى ) اي انشاء المدح وحكما اي كاحتياج الى فاعل وانه اما ظاهر مقرون بال او مضاف للمقرون بها او مضمن مفسر بتمييز كما اشار اليه بتعداد المثل وصرح به بعد ( قوله اي يكون له ) اي لفعل بضم العين ومنه ساء على ما ياتي مالهما اي لنعم وبئس الخ وحينئذ يكون هذا التفسير مفيدا لما اريد ايضا من المعنى والحكم في قوله واجعل كبئس معنى وحكما ساء مع التنبيه على ان المراد من الجعل في امثال هذه المقامات انما هو ما ذكر لا ما توهمه الناظرون ( قوله وسواء في ذلك ما هو على فعل اصالة الخ ) هذا ماخوذ من اطلاق الناظم واجعل فعلا من ذي ثلاثة اي ماخوذا من مصدر فعل ذي ثلاثة كما هو المراد من نظائره في عبارة المصنف كثيرا مثل وصغهما من ذي ثلاث صرفا ونحوه مع ان من تشعر بالاشتقاق والاخذ لا بالتحويل انما المشعر به عن كما هو ظاهر فاندفع ما قيل العبارة ظاهرة في فعل بالفتح والكسر لا في فعل بالضم لانه فعل الثلاثي لا فعل من الثلاثي ولا حاجة لما تعسفوا في دفعه من ان التحويل جار في فعل بالضم تقديرا ( قوله ثم ضمن معنى بئس فصار جامدا قاصرا ) يريد ان قصور الفعل فقط تفرع على تحويله الى فعل ثم لما ضمن معنى بئس مع ذلك التحويل ثبت له مجموع الجمود والقصور وهذا كما تقول صلى زيد فامتثل واقيموا الصلاة ثم زكى ماله فامتثل واقيموا الصلاة واتوا الزكوة فلا تكرار في العبارة وان اعتقده الناظرون وقيل في دفعه انه لو اقتصر على قوله جامدا لتوهم انه بعد التضمين متعد لاصله وحاصله ان الشارح فرع قصوره على تحويله الى فعل ثم بين انه ضمن معنى بئس وقد بينوا ان فعل وان كان لازما إلّا انه يعديه التضمين نحو رحبتكم الدار فربما يتوهم حينئذ التعدي هنا لان معني بئس الذم والفعل منه ذم وهو متعد فدفعه باعادة لازما وهو

وجيه في نفسه ولا يضره عند التامل ما قيل كيف يتوهم هذا مع التحويل الى فعل بالضم وهي لازمة اللزوم فمن قال ليته ما قاله ليته ما قاله (قوله محكوما له بما ذكرنا) اي من كونه كبئس معنى وحكما (قوله وانما افرده بالذكر لخفاء التحويل فيه) الاعتراض للشيخ الاثير والجواب للبهاء ابن عقيل في شرحيهما على التسهيل وقال البدر الدماميني في شرحه ان هذا الجواب لا يعبا به لانتقاضه بما تحول الى صيغة ولا يظهر التحويل فيه كقال وباع ونحوهما مما لا ينحصر وارتضى ان وجه الافراد انها للذم العام فهي ببئس اشبه بخلاف نحو جهل وحمق فانه للذم الخاص (قوله يجوز في فاعل فعل) كالتخصيص لما تضمنه قوله اولا معنى وحكما وقوله ثانيا مطلقا (قوله نظرا لما فيه من معنى التعجب) اي وكل من الاوجه الثلاثة جائز في باب التعجب الاول في احسن بزيد والثاني في ما احسن زيدا والثالث في الزيدان ما اكرمهما هذا والبيت والمثالان بعده ناظر لما قبله على اللف والنشر المرتب (قوله وذكر ابن عصفور ان العرب الخ) تورك على تمثيل المصنف وابنه (قوله ومثل نعم في المعنى) انما لم يزد والحكم لتعرض المصنف له بقوله الفاعل ذا الخ ثم المماثلة في المعنى ليس معناها المساواة من كل وجه بقرينة قوله وتزيد عليها بانها الخ (قوله حب من حبذا) يشير به الى ان مراد المصنف المماثلة بين حب ونعم لا بين حبذا ونعم يدل عليه قوله الفاعل ذا (قوله واخطا عليه) تعدية اخطا بعلى لتضمينه النقل او الكذب والمراد التعريض بابن عصفور حيث نسب ليس القول بالتركيب وتغليب الاسمية (قوله وان ترد ذما فقل لا حبذا) رتب اباحة الاتيان بكلمة لا حبذا على ارادة الذم لا على ارادة سلب المدح للاشارة الى انه ليست كلمة حبذا الجامدة الدالة على انشاء المدح ادخلت عليها لا بل ادخلت عليها قبل عروض الجمود لها وبعد ذلك صارت جامدة دالة على انشاء الذم فلم يلزم دخول لا على الفعل الغير المتصرف تدبر (قوله اي اجعل المخصوص بالمدح او الذم تابعا لذا لا يتقدم بحال) يشير الى ان قول المصنف اول بمعنى اتبع ومفعوله الاول المخصوص والثاني ذا والامر للوجوب فيمتنع التقدم على الفاعل فقط وعليه مع فعله (قوله وتوهم هذا بعيد فلا ينبغي ان يكون المنع من اجله) يريد ان قولنا حبذا زيد لا يفهم منه اهل اللسان الا انشاء المدح فكذا لو قيل زيد

محكوما له بما ذكرنا وانما افرده بالذكر لخفاء التحويل فيه * الثاني انما يصاغ فعل من الثلاثي لقصد المدح او الذم بشرط ان يكون صالحا للتعجب منه مضمنا معناه نص على ذلك ابن عصفور وحكاه عن الاخفش * الثالث يجوز في فاعل فعل المذكور الجر بالباء والاستغناء عن ال واضماره على وفق ما قبله نحو

حب بالزور الذي لا يرى ... منه الا صفحة او لمام

وفهم زيد والزيدون كرموا رجالا نظرا لما فيه من معنى التعجب * الرابع مثل في شرح الكافية وشرح التسهيل وتبعه ولده في شرحه بعلم الرجل وذكر ابن عصفور ان العرب شذت في ثلاثة الفاظ فلم تحولها الى فعل بل استعملتها استعمال نعم وبئس من غير تحويل وهي علم وجهل وسمع . اه . (ومثل نعم) في المعنى حب من (حبذا) وتزيد عليها بانها تشعر بان الممدوح محبوب وقريب من النفس قال في شرح التسهيل والصحيح ان حب فعل يقصد به المحبة والمدح وجعل فاعله ذا ليدل على الحضور في القلب وقد اشار الى ذلك بقوله (الفاعل ذا *) اي فاعل حب هو لفظ ذا على المختار وظاهر مذهب سيبويه قال ابن خروف بعد ان مثل بحبذا زيد حب فعل وذا فاعلها وزيد مبتدا وخبره حبذا هذا قول سيبويه واخطا عليه من زعم غير ذلك * تنبيه * في قوله الفاعل ذا تعريض بالرد على القائلين بتركيب حب مع ذا ولهم فيه مذهبان قيل غلبت الفعلية لتقدم الفعل فصار الجميع فعلا وما بعده فاعل وقيل غلبت الاسمية لشرف الاسم فصار الجميع اسما مبتدا وما بعده خبر وهو مذهب المبرد وابن السراج ووافقهما ابن عصفور ونسبه الى سيبويه واجاز بعضهم كون حبذا خبرا مقدما (وان ترد ذما فقل لا حبذا *) زيد فهي بمعنى بئس ومنه قوله

الا حبذا اهل الملا غير انه ... اذا ذكرت مي فلا حبذا هيا

(واول ذا المخصوص) اي اجعل المخصوص بالمدح او الذم تابعا لذا لا يتقدم بحال قال في شرح التسهيل اغفل كثير من النحويين التنبيه على امتناع تقديم المخصوص في هذا الباب قال ابن بابشاذ وسبب ذلك توهم كون المراد من زيد حبذا زيد حب هذا قال في شرح التسهيل وتوهم هذا بعيد فلا ينبغي ان يكون المنع من اجله بل المنع من اجل اجراء حبذا مجرى المثل ويجب في ذا ان يكون بلفظ الافراد والتذكير (ايا كان) المخصوص اي اي شيء كان مذكرا او مونثا مفردا او مثنى او مجموعا

حبذا واما انه يفهم منه ان موقع ذا غير زيد وانه محبوب لزيد فلا ينساق اليه الذهن عند سماع التركيب والالفاظ تحمل على المتبادر الى مجيء الصارف فلا يكون ذلك الفهم الذي لا ينساق اليه الذهن هو السبب في منع التقديم مع انه ينكشف عواره في التثنية والجمع انما السبب اجراوهم له مجرى المثل وهو لا يغير ولذا قال فهو يضاهي المثلا تعريضا بابن بابشاذ (قوله لا تعدل بذا) الاحسن انه جواب ايا اي اي حالة كان عليها المخصوص من افراد او تثنية او جمع او تذكير فذا لا يتبعه في ذلك بل يلزم الافراد والتذكير وقوله فهو يضاهي المثلا ليس جواب الشرط بل هو تعليل لما قبله كما يقتضيه قول شرح التسهيل بل المنع من اجل الخ اي ان وجوب تاخير المخصوص على حبذا ولزوم ذا الافراد والتذكير معلل بالمشابهة للمثل واعلم انه يمكن حمل كلام المصنف على خصوص الصورتين المهمتين اللتين ذكرهما في شرح التسهيل من ان معظم النحويين اغفلوا التنبيه على امتناع تقديم المخصوص وان ابن بابشاذ وهم في تعليله بان يكون قوله واول ذا المخصوص اشارة الى الاولى والاتيان بلا تعدل بذا للاحتراز عن ان يحمل الامر على الاباحة وردا لما عساه يتوهم من اطلاق معظمهم ان التقديم والتاخير عديلان وتنبيها على انه مظنة للوهم فيكون تعدل اما من العدول والباء بمعنى عن او ليس منه بل من لا تعدل بزيد عمرا اي لا تجعله عديلا له وذا لم يرد لفظها بل اشارة للحكم السابق الذي هو تاخير المخصوص وهو الذي يناسب تعرضه منطوقا لحكم تاخير مخصوص حبذا دون نعم وتعرضه للتعليل وليس من عادته فالمعنى انه يتاخر المخصوص على حبذا ولا تجعل التقديم عديلا للتاخير كما يوهمه اطلاقهم لادائه الى التغيير فيما هو كالامثال وهي لا تتغير لا لكونه موهما كما قال ابن بابشاذ هذا وقال ابن هشام في تفسير فهو يضاهي المثلا يعني انهم ارادوا ان يكون كالصيغة الراتبة للمدح والذم لا يغيرونه كما انهم لا يريدون في الامثال إلّا الثبوت وعدم التغير فهو يضاهيه من هذه الارادة لانهم يريدون استعماله كثيرا فلم يجوزوا عليه التغيير لان استعمال شيء اخف من استعمال اشياء وهذه هي العلة في الامثال ثم ان المثل فيه امر زائد وهو انك اذا اتيت به كما قيل اولا فكانك قلت هذه الواقعة تستحق ان يقال فيها اللفظ الذي قيل قديما في الواقعة المشهورة وليس ذلك في صيغة حبذا انما عدم التغيير لمعنى آخر وهذا معنى قوله فهو يضاهي المثلا اي من حيث فيه علة تقتضي ان لا يغير لا انه مثله من كل وجه فهذان تاويلان حسنان فالحمد لله الذي هدانا لهذا واظن اني عثرت في تفسير كلام النحاة في قولهم انه يضاهي المثلا احسن مما عثروا عليه وقال ايضا في تبيين علة الحكم الذي علله المصنف بمضاهاة المثل ان سبب ذلك ارادتهم الابهام ثم البيان كانهم قالوا حب الشيء فجعلوا ذا اشارة لكل مشار اليه من حيث هو شيء ثم بينوه بعد فهذا كما قالوا ربه رجلا وقل هو الله احد فافهمه فانك لا ترى مثله (قوله واجاز في التسهيل الخ) بقي فيه البدلية وعطف البيان وانما اقتصر على ما ذكره لقوله وانما لم يذكر هنا اكتفاء بتقديم الوجهين في مخصوص نعم (قوله واما على القول بالتركيب فلا) اي لانها جزء فعل واسم لا اداة اشارة (قوله نحو حب زيد رجلا) هكذا مثل الشراح ويرده ان الشاطبي قال ان فاعل حب مع غير ذا انما يكون اسم جنس او ضميرا مفسرا بتمييز او ما او من كفاعل

(لا * تعدل بذا) عن الافراد والتذكير (فهو يضاهي المثلا *) والامثال لا تغير فتقول حبذا زيد وحبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند وحبذا الهندان وحبذا الهندات ولا يجوز حب ذان الزيدان ولا حب هولاء الزيدون ولا حب ذي هند ولا حب تان الهندان ولا حب اولاء الهندات قال ابن كيسان انما لم يختلف ذا لانه اشارة ابدا الى مذكر محذوف والتقدير في حبذا هند حبذا حسن هند وكذا باقي الامثلة ورد بانه دعوى بلا بينة * تنبيهات * الاول انما يحتاج الى الاعتذار عن عدم المطابقة على قول من جعل ذا فاعلا واما على القول بالتركيب فلا * الثاني لم يذكر هنا اعراب المخصوص بعد حبذا واجاز في التسهيل ان يكون مبتدا والجملة قبله خبره وان يكون خبر مبتدا واجب الحذف وانما لم يذكر ذلك هنا اكتفاء بتقديم الوجهين في مخصوص نعم هذا على القول بان ذا فاعل واما على القول بالتركيب فقد تقدم اعرابه * الثالث يحذف المخصوص في هذا الباب للعلم به كما في باب نعم كقوله

الا حبذا لولا الحياء وربما
منحت الهوى ما ليس بالمتقارب

اي الا حبذا ذكر هذه النساء لولا الحياء وساذكر ما يفارق فيه مخصوص حبذا مخصوص نعم آخرا . اهـ . (وما سوى ذا ارفع بحب او فجر * بالبا) نحو حب زيد رجلا وحب به رجلا (ودون ذا انضمام الحا) من حب بالنقل من حركة العين (كثر *) وينشد بالوجهين قوله ـ وحب بها مقتولة حين تقتل ـ اما مع ذا فيجب فتح الحاء * تنبيهان * الاول قال في شرح الكافية وهذا التحويل مطرد في كل فعل مقصود به المدح وقال في التسهيل وكذا في كل فعل حلقي الفاء مرادا به مدح او تعجب * الثاني قوله

نعم

نعم وبئس من كل وجه لان حبذا جار مجراه فلا يجوز ان يقال حب زيد ولا حب اخوك لكن لما مثل الشارح البدر بحب زيد وحب بزيد قال ابن هشام ينبغي ان يمثل ذلك بما فيه ال لكونه الغالب في فاعل حب وقال الشارح فيما تقدم يجوز في فاعل فعل الجر بالباء والاستغناء عن ال واضماره على وفق ما قبله تامل (قوله كثر لا يدل الخ) يريد ان كلمة كثر وقعت مسندة الى ضمير الانضمام فلا يفهم منها ان الانضمام في نفسه كثير لا انه بالنسبة لغيره كثير انما الدال على ذلك اكثر من كذا وهو لم يات به فمن ادعى دلالته عليه فقد وهم واعجب منه تعليل دعوى دلالة اللفظ بادعاء كون المراد كثر بالنسبة الى الفتح فتدبره *

## * افعل التفضيل *

(قوله افعل التفضيل) اي هذا باب الصيغ التي على وزن افعل في نفسها ولو جرى الاستعمال في بعضها بخلافه الدالة على تفضيل شيء اي الدالة على زيادة حدث الفاعل على غيره سواء كان من انواع النقائص او الكمالات وهذا لغة قال الله تعالى والله فضل بعضكم على بعض في الرزق واصطلاحا فقد قالوا هو الوصف المبني على افعل لزيادة صاحبه على غيره في اصل الفعل فقد ساوت هذه العبارة عبارة اسم التفضيل وما قيل ان التعبير به اولى ليناسب التعبير باسم الفاعل واسم المفعول واسم الفعل ففيه ان التعبير بافعل التفضيل للتنبيه على خصوص صيغته مع الاختصار وليست صيغة اسم الفاعل او اسم المفعول او اسم الفعل واحدة فاختاروا جهة العموم وهو كونه اسما (قوله للزوم الوصفية الخ) ذكروا في باب منع الصرف في الوصف مع وزن الفعل انه لا يمنع الصرف إلّا اذا كان اصليا وذلك لانه تارة يكون لازما لا ينفك بحال وتارة يكون اصله الوصفية وقد عرضت له الاسمية وتارة العكس فالاول يمنع الصرف حتما والثاني كذلك لان الاسمية العارضة لغو والثالث يصرف لكون الوصفية لغوا وسياتي ذلك في باب ما لا ينصرف ان شاء الله وحينئذ فادراج الشارح كلمة لزوم ايماء الى انه تحقق مقتضى منع الصرف لذلك اللزوم لا ان الوصفية غير لازمة بل طرات عليه حتى يكون لا اثر لها فما قيل انت خبير بان اللزوم لا دخل له في اقتضاء منع الصرف فكان الاولى ان يقول للوصفية ووزن الفعل وهم (قوله من كل مصوغ) يشير الى ان مصوغ في عبارة المصنف وان كان نكرة في الاثبات هنا إلّا ان القرينة دلت على عمومه فانه لما صرح بعد بانه يمنع هنا ما يمنع هناك بقي ما عداه على الاباحة نظير علمت نفس ويا اهل ذا المغني وقيتم شرا تامل (قوله لكونه لم يستكمل) الاحسن ربطه بابى هناك فكانه قيل ما منع هناك بسبب عدم جمعه الشرائط التي ذكرت ثمة ممنوع لان شرائط ذلك الباب شرائط لهذا فافهم (قوله والص من شظاظ) اللصوصية معلومة وشظاظ

كثر لا يدل على انه اكثر من الفتح قال الشارح واكثر ما تجيء حب مع غير ذا مضمومة الحاء وقد لا تضم حاءها كقوله ـ فحبذا ربا وحب دينا ـ . اه * خاتمة * يفارق مخصوص حبذا مخصوص نعم من اوجه الاول ان مخصوص حبذا لا يتقدم بخلاف مخصوص نعم وقد سبق بيانه الثاني انه لا تعمل فيه النواسخ بخلاف مخصوص نعم الثالث ان اعرابه خبر مبتدا محذوف اسهل منه في باب نعم لان ضعفه هناك نشا من دخول نواسخ الابتداء عليه وهي لا تدخل عليه هنا قاله في شرح التسهيل الرابع انه يجوز ذكر التمييز قبله وبعده نحو حبذا رجلا زيد وحبذا زيد رجلا قال في شرح التسهيل وكلاهما سهل يسير واستعماله كثير إلّا ان تقديم التمييز اولى واكثر وذلك بخلاف المخصوص بنعم فان تاخير التمييز عنه نادر كما سبق والله اعلم *

(افعل التفضيل)

وهو اسم لدخول علامات الاسماء عليه وهو ممتنع من الصرف للزوم الوصفية ووزن الفعل ولا ينصرف عن صيغة افعل إلّا ان الهمزة حذفت في الاكثر من خير وشر لكثرة الاستعمال وقد يعامل معاملتهما في ذلك احب كقوله ـ وحب شيء الى الانسان ما منعا ـ وقد يستعمل خير وشر على الاصل كقراءة بعضهم من الكذاب الاشر ونحو بلال خير الناس وابن الاخير (صغ من) كل (مصوغ منه للتعجب *) اسما موازنا (افعل للتفضيل) قياسا مطردا نحو هو اضرب واعلم وافضل كما يقال ما اضربه واعلمه وافضله (واب) هنا (اللذ ابي *) هناك لكونه لم يستكمل الشروط المذكورة ثمة وشذ بناؤه من وصف لا فعل له كهو اقمن به اي احق والص من شظاظ هكذا قال الناظم وابن السراج لكن حكى ابن القطاع لصص بالفتح اذا استتر ومنه اللص بتثليث اللام وحكى غيره لصصه اذا اخذه بخفية ومما زاد على ثلاثة كهذا الكلام اخصر من غيره وفي افعل المذاهب الثلاثة وسمع هو اعطاهم للدراهم واولاهم للمعروف وهذا المكان اقفر من غيره ومن فعل المفعول

قول المحشي فلا يفهم منها ان الانضمام هكذا بخطه وصوابه إلّا ان النح بالاستثناء المفرغ تامل (مصححه فتح الله)

كهو ازهى من ديك واشغل من ذات النحيين واعني بحاجتك وفيه ما تقدم عن التسهيل في فعلى التعجب (وما به الى تعجب وصل * لمانع) من اشد وما جرى مجراه (به الى التفضيل صل * عند مانع صوغه من الفعل

على وزن كتاب كما قال في القاموس اسم رجل عظيم في السرقة وعبارة القاموس لص صبي (قوله كهو ازهى من ديك) الزهو الاعجاب والتكبر يقال زهى بالبناء للمفعول يزهى فهو مزهو وعليه مبني التمثيل ويقال زها بالفتح يزهو زهوا وهي لغة حكاها ابن دريد وعلى هذا فلا شذوذ في المثال وسيصرح بهـا الشارح عند قول المصنف وما بجمعه عنيت قد كمل والديك بكسر الدال المهملة معروف جمعه ديكة وديوك وهو موصوف بالزهو والتبختر والتمايل في مشيته وذلك معروف فيه وهـذا مثل يضرب لكل معجب متكبر ومثله قولهم ازهى من طاووس (قوله اشغل من ذات النحيين) الشغل بالضم وبضمتين ضد الفراغ شغله شغلا بالفتح واشغله ايضا والنحي بكسر النون وسكون الحاء المهملة الزق وقيل مخصوصا بما كان للسمن وذات النحيين امراة من تيم الله بن ثعلبة كانت خرجت في الجاهلية تبيع السمن فاتاها خوات بن جبير الانصاري رضي الله عنه فساومهـا فحلت نحيا مملوا فنظر اليه ثم قـال امسكيه حتى انظر الى الاخر ثم حل نحيا آخر فقال امسكيه حتى انظر الى غيره فلما اشغل يديها معا وقع عليهـا حتى قضى اربه منها فهرب فضربت العرب بشغلها المثل وقالوا اشغل من ذات النحيين وبنوا اشغل من شغل بالبناء للنائب على وجه الشذوذ وليس من المبني للفاعل لان المراد المشغولية كما هو ظاهر وقال خوات في ذلك

وذات عيال واثقين بعقلهـــــا خلجت لها جاراستها خلجات
شددت يديها اذ اردت خلاطهـا بنحيين من سمن ذوي عجرات
فكان لها الويلات من ترك سمنهـا ورجعتها صفرا بغير بتـــــات
فشدت على النحيين كفا شحيحة على سمنها والفتك من فعـلات

قـال في الصحاح ثم اسلم خوات وشهد بدرا قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف شراءك وتبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا رسول الله قـد رزق الله خيرا واعوذ بالله من الحور وهجا شاعر رجلا من تيم الله فقال

اناس ربة النحيين منهـــــم فعدوها اذا عد الصميـــــــم

وفي الاصابة للحافظ ابن حجر وذكر ابن ابي خيثمة القصة من طريق ابن سيرين قـال كانت امراة تبيع سمنا في الجاهلية فدخل رجل فوجدها خالية فراودها فابت فخرج وتنكر ورجع فقال هل عندك من سمن طيب قالت نعم فحلت زقا فذاقه فقال اريد اطيب منه فامسكه وحلت آخر فذاقه فقال امسكيه فقد انفلت بعيري فقالت اصبر حتى اوثق الاول قال لا والا تركته في يدي يهراق فاني اخاف ان لا اجد بعيري فامسكته بيدها الاخرى فانقض عليها فلما قضى حاجته قالت له لا هناك . وفي شرح المقامات المسعودي امراة من لحيان يقال لها حبيبة حضرت سوق عكاظ محل بناحية مكة ومعها نحيا سمن فاستخلى بها خوات بن جبير الانصاري ليبتاعهما منها ففتح احدهما وذاقه ودفعه اليها فاخذته باحدى يديها ثم فتح الاخر وذاقه ودفعه اليها فامسكته بيدها الاخرى ثم غشيها وهي لا تقدر على الدفع عن نفسها لحفظها فم النحيين وشحها على السمن فلما قام عنها قالت لا هناك الله (قوله من اشد) ونحوه بيان لما من قول المصنف وما به الى تعجب وصل والمعنى مانع من ايهام تعلقه

بمانع

بمانع (قوله لكن اشد ونحوه الخ) استدراك على مجرد ظاهر العبارة والّا فما ياتي من اضافة اسم التفضيل تارة واقترانه بال اخرى دليل على اسميته وما تقدم من قوله والفاعل المعنى انصبن بافعلا مفضلا يدل على ان مصدر العادم لا ينتصب على المفعولية به او يجر بالباء بل ينصب تمييزا واعلم انه استثنى من الاتيان باشد ونصب المصدر على التمييز فاقد الصوغ للفاعل وفاقد الاثبات فان اشد ياتي هناك ولا ياتي هنا لان المصدر ينصب هنا على التمييز وذلك يستدعي التنكير وهو متعذر لان المصدر الماول لا يكون إلّا معرفة وبحث فيه بمنع ان الماول لا يكون إلّا معرفة والسند انه ذكر في المغني ان او يرسل رسولا في قراءة النصب في تاويل ارسالا (قوله زيد اشد استخراجا) من فوائد تعداد المثل التنبيه على اشد وكذا على ما الحق به وانه ليس منحصرا في لفظ وبين ان الاستخراج والبياض عدما بعض الشروط فتوصل في الاول للتفضيل باشد وفي الثاني باقوى وكذا الموت فانه لم يقبل في نفسه تفاوتا فتوصل للتعجب منه بالنظر الى فجعه واخذ منه افعل كما هو ظاهر فما قيل ان هذا المثال ليس مما نحن فيه ممنوع واما الاحتجاج له بان المقصود الاخبار بالتفاضل في الفجعة فهو على الاصل ليس بشيء اذ يقال في الاول والثاني ايضا المقصود الاخبار بالتفاضل في الاستخراج والبياض نعم هذا يناقض ما قدمه الشارح في قوله واما الجامد والذي لا يتفاوت معناه فلا يتعجب منهما البتة فتدبره (قوله تفيد مع ذلك معنى التبعيض) المراد التبعيض المتقدم في حروف الجر لانه المتبادر عند اطلاقهم له ولقول المصنف بعد احدهما عدم صلاحية بعض موضعها وليس قول صاحب هذا المذهب ولم يعم بمجرده دليلا على انه لم يرد التبعيض المتقدم في حروف الجر لصدقه عليها على انه يمكن ان يكون جوز المصنف الحمل عليه ورده بعدم دخوله على كل في المثال الذي ذكره بعد فما قيل المراد بالتبعيض كون مجرورها بعضا وليس بعام كما يوخذ مما بعده وليس المراد به التبعيض المتقدم في حروف الجر وبه يعلم رد الوجه الاول من وجهي الابطال الاتيين غير صحيح نعم يرد عليه ان جعل التبعيض موقوفا على صحة وقوع بعض موقع من ياتي مثله على دعوى انها للمجاوزة فيقال لو كانت للمجاوزة لوقعت كلمة المجاوزة او كلمة عن في موضعها فان ادعى انه لا يلزم صحة وقوع المرادف موقع مرادفه قيل عليه مثله واما ما قيل ان صحة وقوع المرادف

لكن اشد ونحوه في التعجب فعل وهنا اسم وينصب هنا مصدر الفعل المتوصل اليه تمييزا فتقول زيد اشد استخراجا من عمرو واقوى بياضا وافجع موتا (وافعل التفضيل صله ابدا * تقديرا او لفظا بمن ان جردا *) من ال والاضافة جارة للمفضول وقد اجتمعا في انا اكثر منك مالا واعز نفرا اي منك اما المضاف والمقرون بال فيمتنع وصلهما بمن * تنبيهات * الاول اختلف في معنى من هذه فذهب المبرد ومن وافقه الى انها لابتداء الغاية واليه ذهب سيبويه لكن اشار الى انها تفيد مع ذلك معنى التبعيض فقال في هو افضل من زيد فضله على بعض ولم يعم وذهب في شرح التسهيل الى انها بمعنى المجاوزة وكان القائل زيد افضل من عمرو قال جاوز زيد عمرا في الفضل قال ولو كان الابتداء مقصودا لجاز ان يقع بعدها الى قال ويبطل كونها للتبعيض امران احدهما عدم صلاحية بعض موضعها والاخر كون المجرور بها عاما نحو الله اعظم من كل عظيم والظاهر كما قال المرادي ما ذهب اليه المبرد وما رد به الناظم ليس بلازم لان الانتهاء قد يترك الاخبار به لكونه لا يعلم او لكونه لا يقصد الاخبار به ويكون ذلك ابلغ في التفضيل اذ لا يقف السامع على محل الانتهاء * الثاني اكثر ما تحذف من ومجرورها اذا كان افعل خبرا كالاية ويقل اذا كان حالا كقوله - دنوت وقد خلناك كالبدر اجملا - اي دنوت اجمل من البدر او صفة كقوله

تروحي اجدر ان تقيلي * غدا بجنبي بارد ظليل

اي تروحي واتي مكانا اجدر من غيره بان تقيلي فيه * الثالث قوله صله يقتضي انه لا يفصل بين افعل وبين من وليس على اطلاقه بل يجوز الفصل بينهما بمعمول افعل وقد فصل بينهما بلو وما اتصل بها كقوله

ولفوك اطيب لو بذلت لنا * من ماء موهبة على خمر

ولا يجوز بغير ذلك * الرابع اذا بني افعل التفضيل مما يتعدى بمن جاز الجمع بينها وبين من الداخلة على المفضول مقدمة او موخرة نحو زيد اقرب من عمرو من كل خير واقرب من كل خير من عمرو * الخامس قد تقدم ان المضاف والمقرون بال يمتنع اقترانهما بمن المذكورة فاما قوله

نحن بغرس الودي اعلمنا * منا بركض الجياد في السدف

وقوله - ولست بالاكثر منهم حصا -

فماولان (وان لمنكور يصف) افعل التفضيل (او جردا *)
من ال والاضافة (الزم تذكيرا وان يوحدا *) فتقول
زيد افضل رجل وافضل من عمرو وهند افضل امراة
وافضل من دعد والزيدان افضل رجلين وافضل من
بكر والزيدون افضل رجال وافضل من خالد والهندان
افضل امراتين وافضل من دعد والهندات افضل نسوة
وافضل من دعد ولا تجوز المطابقة ومن ثم قيل في آخر
انه معدول عن آخر وفي قول ابن هاني
ـ كان صغرى وكبرى من فقاقعها ـ انه لحن * تنبيه *
يجب في هذا النوع مطابقة المضاف اليه الموصوف
كما رايت واما ولا تكونوا اول كافر به فتقديره اول
فريق كافر به (وتلو ال طبق) لما قبله من مبتدا او
موصوف نحو زيد الافضل وهند الفضلى والزيدان
الافضلان والزيدون الافضلون والهندان الفضليان
والهندات الفضليات او الفضل وكذلك مررت بزيد
الافضل وبهند الفضلى الى آخره ولا يوتي معه بمن
كما سبق (وما لمعرفه * اضيف ذو وجهين) منقولين
(عن ذي معرفه *) هما المطابقة وعدمها
(هذا اذا نويت) بافعل (معنى من) اي التفضيل
على ما اضيف اليه وحده فتقول على المطابقة الزيدان
افضلا القوم والزيدون افضلو القوم وافاضل القوم وهند
فضلى النساء والهندان فضليا النساء والهندات فضل
النساء وفضليات النساء ومنه وكذلك جعلنا في كل قرية
اكابر مجرميها وعلى عدم المطابقة الزيدان افضل القوم
والزيدون افضل القوم وهكذا الى آخره ومنه ولتجدنهم
احرص الناس وهذا هو الغالب وابن السراج يوجبه
فان قدر اكابر مفعولا ثانيا ومجرميها مفعولا اول لزمه
المطابقة في المجرد وقد اجتمع الاستعمالان في قوله
صلى الله عليه وسلم الا اخبركم باحبكم الي واقربكم مني
منازل يوم القيامة احاسنكم اخلاقا (وان * لم تنو)
بافعل معنى من بان لم تنو به المفاضلة اصلا او تنويها
لا على المضاف اليه وحده بل عليه وعلى كل ما سواه
(فهو طبق ما به قرن *) وجها واحدا

موقع مرادفه منع منه ان اسم التفضيل لا يصاحب من حروف الجر في الاستعمال
الا من خاصة فغير صحيح لان مجرد الاتيان بالمرادف في موضع مرادفه ليعلم
ترادفهما من غير ان يوتى باللفظ في الاستعمال الا مع ما جري الاتيان به لا ضرر
فيه كما لا يخفى على انه يقال مثله في بعض (قوله فماولان) اول الاول ابو
الفتح ابن جني بان نا مرفوع موكد للضمير في اعلم وهو نائب من نحن واما
استاذه ابو علي فقد اشكلت عليه البيت حتى جعله من تخليط الاعراب وقال غيره
ان المضاف اليه لغو او ان من متعلقة بمحذوف مدلول عليه باعلم او انها شاذة
واما الثاني فقد ابقاه الجاحظ على ظاهره وجعله مبطلا لقول النحويين لا يجتمع
ال ومن في اسم تفضيل وهو ليس بصواب وخرجه غيره على ان المجرور متعلق
بليس ورد بعدم دلالتها على الحدث واجيب بانه يكفيه رائحة الفعل وخرجه
آخر على ان ال زائدة او معرفة ومن متعلقة باكثر منكرا محذوفا مبدلا من
المذكور او بالمذكور على انها لبيان الجنس مثلها في قولك انت منهم الفارس
البطل او انها بمعنى في (قوله الزم تذكيرا وان يوحدا) اي تذكيرا وتوحيدا
ووجه اللزوم المذكور بان افعل المجرد شبيه به في وزنه ودلالته على المزية
وشرائط الصوغ وهو لا تتصل به العلامات الفرعية وافعل المضاف للنكرة شبيه
بالمجرد في التنكير وشبيه الشبيه شبيه (قوله فتقول زيد افضل رجل)
في شرح التسهيل للشيخ الاثير زيد افضل رجل اصله زيد افضل من كل رجل
قيس فضله الى فضله فحذفت من كل واضيف افعل الى مجرور كل وكذا في
كل بقية الامثلة قال اصحابنا لابد من كون المضاف اليه افعل جمعا لانه
بعض ما يضاف اليه والواحد لا يكون بعضا للواحد تقول زيد افضل الرجال
وانما جاز افضل رجل اختصارا للفظ لفهم المعنى فانه لا يتوهم ارادة المفرد ووجب
تنكيره على قاعدة كل مفرد جاء في موضع الجمع لا يكون الا نكرة فان جئت
بال رجعت الى الجمع لانهم لا يرجعون للاصل في بعض ويدعونه في بعض
وكذا ان جمعت فلا بد من ال فاما اسفل سافلين فالمضاف اليه محذوف اي
اسفل قوم سافلين وقال يجوز ان يكون الجمع باعتبار ان الانسان اريد به
الجنس ومن ثم استثنى منه وحسن الحمل على المعنى قصد تناسب رؤس الاي
وفي الترشيح واذا عطفت على النكرة المضاف اليها قلت هذا افضل رجل واعقله
وهذه اكرم امراة عندنا واعقله وهولاء اكرم نساء واعقله وافضل رجال واعقله بتذكير
الضمير في الاثنين والجمع والواحد من المذكر والمونث على التوهم فان اضفت
الى معرفة ثنيت وجمعت وهو القياس واجاز يس الافراد وعليه قوله

ومية احسن الثقلين جيدا    وسالفة واحسنه قذالا

كانه قال واحسن ما ذكر (قوله ومن ثم قيل الخ) هذا القيل نظر فيه الى مجرد
كون آخر على وزن اسم التفضيل وان لم يكن من بابه حقيقة (قوله اي التفضيل

على

على ما اضيف اليه وحده ) يشير بذلك الى ما قاله بعض المحققين من ان المراد بكون الاضافة هنا على معنى من ان المقصود التفضيل على المضاف اليه وحده وبكونها ليست على معنى من عدم قصد ذلك وليس المراد انها على معنى من الداخلة على اسماء الاجناس في نحو خاتم فضة لان من شرط ذلك صحة اطلاق الثاني على الاول وهو غير صحيح لبطلان هذا الناس او اناس في قولك هذا افضل الناس ولا انها على معنى من الجارة للمفضول لان من تلك تقتضي ان يكون المجرور بها خارجا على المفضل كما في قولك انا اكثرمنك ويمتنع زيد افضل من الناس لكونه منهم وقد قالوا ان افعل لابد ان يكون بعض ما يضاف اليه وهو مناف لما اقتضته من كما رايت ( قوله كقولهم الناقص والاشج الخ ) التمثيل على طريق اللف والنشر المرتب للاول لما لم تنو فيه المفاضلة اصلا والثاني لما نويت فيه على المضاف وغيره والاشج عمر بن عبد العزيز والناقص يزيد بن عبد الملك سميا بذلك لشجة اصابت الاول في وجهه وانقص الثاني من ارزاق الجند وزيادة اي عادلاهم بعد المثال الاول لبيان عدم التفضيل فيه واي افضل الناس من بين قريش بعد المثال الثاني لبيان ان التفضيل ليس على قريش فقط الذي هو المضاف اليه بل كل الخلق قريش وغيرهم وان الاضافة لقريش كالاضافة لبني مروان ليست لتخصيص المفضل عليه وبيانه بل لتخصيص الموصوف وبيان نسبته ولذا زاد قوله واضافة هذين النوعين الخ ( قوله ولذلك جازت اضافة افعل فيهما الخ ) الاشارة لكون اضافة النوعين لمجرد التخصيص والضمير المثنى للنوعين وموقع ما مضاف اليه وضمير ليس لاسم التفضيل المضاف لا لما الواقعة على المضاف اليه وحده فانه ليست اضافته لمجرد التخصيص كاضافة النوعين قبله بل لابد فيها من ان يكون المضاف اليه بحسب المعنى الوصفي يشمل المضاف وغيره الا ان المضاف صاحب زيادة في الوصف على البقية ( قوله فلذلك يجوز يوسف احسن الخ ) هذا مربوط بقوله ولذلك جازت اضافة افعل فيهما الخ وقوله ان قصد الاحسن من بينهم بيان لاحتمال قصد التفضيل لا على المضاف اليه وحده وهو النوع الثاني وقوله او قصد حسنهم بيان لاحتمال عدم قصد التفضيل اصلا وهو النوع الاول فالاضافة حينئذ في النوعين لمجرد التخصيص وقوله ويمتنع ان قصد احسن منهم مربوط بقوله بخلاف المنوي فيه معنى من ووجه المنع حينئذ ان لفظة اخوة اضيف الى ضمير يوسف والمفهوم من ذلك ان يوسف غير داخل في لفظ الاخوة ومن ثم امتنع على الحقيقة زيد وعمرو اخوتك عند عدم قصد الجنس فلا يكون اسم التفضيل الذي هو احسن بعض ما اضيف اليه مع ان ذلك واجب فيما قصد فيه التفضيل على المضاف اليه وحده كما هو الفرض فيتناقض وما قيل في تعليل المنع لكون افعل ليس بعض ما اضيف اليه والا لزم اضافة الشيء الى نفسه حيث اضيف الاخوة الى ضمير يوسف فغلط ظاهر تدبر ( قوله وقالوا لا يخلو افعل التفضيل من التفضيل وتاولوا ما استدل به ) هذا قول ثالث يمنع القياس كما يقوله المبرد وقبول السماع بيقائه على الظاهر كما يقوله الجمهور ويراه ابو عبيدة ( قوله فيكون قول ابن هاني كان صغرى وكبرى من فقاقعها صحيحا ) اي بالنظر لقياس التانيث على الجمعية بجامع الفرعية في كل وان لم يرد السماع ولعل هذا هو مراد الفاضل اليوسي فانه قال في نفائس

كقولهم الناقص والاشج اعدلا بني مروان اي عادلاهم ونحو محمد صلى الله عليه وسلم افضل قريش اي افضل الناس من بين قريش واضافة هذين النوعين لمجرد التخصيص ولذلك جازت اضافة افعل فيهما الى ما ليس هو بعضه بخلاف المنوي فيه معنى من فانه لا يكون الا بعض ما اضيف اليه فلذلك يجوز يوسف احسن اخوته ان قصد الاحسن من بينهم او قصد حسنهم ويمتنع ان قصد احسن منهم ❊ تنبيه ❊ يرد افعل التفضيل عاريا عن معنى التفضيل نحو ربكم اعلم بكم وهو اهون عليه وقوله

وان مدت الايدي الى الزاد لم اكن
باعجلهم اذ اجشع القوم اعجل

وقوله ان الذي سمك السماء بنى لنا
بيتا دعائمه اعز واطول

وقوله فشركما لخيركما الفداء

وقاسه المبرد وقال في التسهيل والاصح قصره على السماع وحكى ابن الانباري عن ابي عبيدة القول بورود افعل التفضيل موولا بما لا تفضيل فيه قال ولم يسلم له النحويون هذا الاختيار وقالوا لا يخلو افعل التفضيل من التفضيل وتاولوا ما استدل به قال في شرح التسهيل والذي سمع منه فالمشهور فيه الزام الافراد والتذكير وقد يجمع اذا كان ما هو له جمعا كقوله

اذا غاب عنكم اسود العين كنتم
كراما وانتم ما اقام الائم

قال واذا صح جمعه لتجرده من معنى التفضيل جاز ان يونث فيكون قول ابن هاني - كان صغرى وكبرى من فقاقعها - صحيحا . اهـ . ( وان تكن بتلو من ) الجارة ( مستفهما ❊ فلهما ) اي لمن ومجرورها المستفهم به ( كن ابدا مقدما ❊ ) على افعل التفضيل لا على جملة الكلام كما فعل المصنف اذ يلزم على تمثيله الفصل بين العامل ومعموله باجنبي ولا قائل به ( كمثل ممن انت خير )

الدرر جرى على السنة القوم صغرى وكبرى وليس بلحن ان كانوا لا يريدون بالاصغر والاكبر التفضيل على معنى من وانما يريدون بافعل معنى فاعل او تفضيلا مطلقا فصحت المطابقة وان لم يحل بال ولا اضيف فيقال اصغر وصغرى واكبر وكبرى كما قال ابن هاني كان صغرى وكبرى من فقاقعها وكما يقول النحويون جملة صغرى وجملة كبرى وفاصلة صغرى وفاصلة كبرى هذا كلامه وقد اشار بقوله وانما يريدون بافعل معنى فاعل الى جواب آخر ذكره غيره وهو انه ورد افعل على فعلى فيكون اصغر واكبر جاء على صغرى وكبرى (قوله ومن ايهم انت افضل الخ) هو بيان لما دخل تحت مثل في قول الناظم كمثل وتقديمه من ومجرورها في مدخوله على جملة التركيب يفيد ان الامثلة التي اشار اليها بذلك من هذا القبيل فلذا اتى بها الشارح كذلك مع اعتراضه السابق عليه (قوله اي افعل التفضيل الخ) يريد ان المصنف اثبت القلة لرفع اسم التفضيل الظاهر فيستفاد منه ان رفعه المستتر لا قلة فيه وان المراد بالظهور هنا مثله في قوله فان ظهر فهو يشمل الضمير البارز المنفصل ايضا (قوله وذلك لانه ضعيف الشبه باسم الفاعل) اي والعمل في الظاهر بالمعنى المتقدم قوي لظهور محله في اللفظ فيحتاج لقوة العامل وبهذا ظهر ان هذه العلة لا تجري في رفعه المستتر (قوله ومتى عاقب فعلا الخ) لم يرتض الشيخ الاثير تعليل رفعه الظاهر هنا بمعاقبة الفاعل لما ان النفي في صورة افعل التفضيل منصب على الزيادة في عين الرجل فتبقى المساواة ونقصانها عن عين زيد وفي صورة الفعل على المماثلة فتبقى الزيادة والنقصان فقد تغير المعنى فلا معاقبة وقال انه يتعين التعليل بعدم امكان جعل الاسم الظاهر مبتدا وافعل التفضيل خبره لئلا يلزم الفصل بين افعل التفضيل ومن وذلك لا يجوز واجاب ابن الصائغ بان المراد في الاستعمال في النفي مع افعل النقصان ومع الفعل اثبات الزيادة للثاني والنقصان للاول قضاء لحق التشبيه وسياتي تحقيقه واعلم ان بعض المتاخرين راى ان عمل افعل في الاسم الظاهر باعتبار معنى نفسه لا باعتبار معنى الفعل محتجا بان العامل اللفظي انما يعمل في معموله باعتبار اقتضاء معناه اياه من جهة احتياج نقله اليه وانه يجوز عمله اذا كان مثبتا كما اذا كان منفيا (قوله وذلك اذا سبقه نفي) الاشارة لمعاقبة الفعل واعلم ان هذا الضابط للشارح البدر ولم يذكر فيه اعتبار موصوف لا فعل وقد اعتبره ابن الحاجب والناظم في ظاهر عبارة التسهيل واحسن ما وجه به ان افعل لم يقو قوة اسم الفاعل ولذا لم ينصب المفعول به مطلقا على الصحيح فلم يكف في عمله الاعتماد على النفي (قوله اذا سبقه نفي) وجه بان الموصوف نكرة وهي تطلب المخصص الّا ان طلبها له في النفي اقوى من طلبها له في الاثبات لكون الاول لصون الكلام عن الكذب والثاني لزيادة فائدته وعند قوة طلب الموصوف للصفة تتقوى الصفة على العمل بخلاف ما اذا لم يقو طلب الموصوف للصفة فلا تتقوى على العمل وقيل ليعاقب افعل الفعل فانه اذا نفي افعل انتفت زيادته ويبقى اصل الوصف هو في موضع من الموصوف مثله في موضع من غيره او اقل ومقام المدح يمنع الاول فيكون افعل في موضع الفعل واعترض بجريانه في ما رايت رجلا افضل ابوه من زيد فيلزم ان يساوي المثال المشهور مع انه من النزر وفرق بان المفضل والمفضل عليه في هذا المثال مختلفان بالذات على ما هو

ومن ايهم انت افضل ومن كم دراهمك اكثر ومن غلام ايهم انت افضل لان الاستفهام له الصدر (ولدى * اخبار) اي وعند عدم الاستفهام (التقديم نزرا وجدا *) كقوله

فقالت لنا اهلا وسهلا وزودت
جنى النحل بل ما زودت منه اطيب

وقوله

ولا عيب فيها غير ان سريعها
قطوف وان لا شيء منهن اكسل

وقوله

اذا سايرت اسماء يوما ظعينة
فاسماء من تلك الظعينة املح

(ورفعه الظاهر نزر) اي افعل التفضيل يرفع الضمير المستتر في كل لغة ولا يرفع اسما ظاهرا ولا ضميرا بارزا الّا قليلا حكى سيبويه مررت برجل اكرم منه ابوه وذلك لانه ضعيف الشبه باسم الفاعل من قبل انه في حال تجريده لا يونث ولا يثنى ولا يجمع وهذا اذا لم يعاقب فعلا اي لم يحسن ان يقع موقعه فعل بمعناه (ومتى * عاقب فعلا فكثيرا) رفعه الظاهر (ثبتا *) وذلك اذا سبقه نفي

لاصل في التفضيل فلم يضعف المعنى التفضيلي فله قوة ان يعود حكمه بعد الزوال وهو عدم جواز عمله في الظاهر اما في المثال المشهور فبالاعتبار الذي هو خلاف لاصل فضعف المعنى التفضيلي فاذا زال بالنفي زال بالكلية فلم يبق له قوة ان يعود حكمه بعد الزوال وسياتي توجيه هذا القيد والقيد الذي بعده في تنبيهات الشارح ( قوله وكان مرفوعه اجنبيا ) قال ابن الصائغ قد رايت لامام جمال الدين ابن الحاجب اشترط السببية ولامام بدر الدين ابن مالك ساكتا عن ذلك فان اراد بدر الدين بالاجنبي نفي السببي الذي اتصل بضمير الموصوف كما مثل به في اثناء كلامه من ما رايت رجلا احسن منه ابوه فلا شك ان افعل فيه لا يرفع الظاهر في اللغة المشهورة لكن هذا القيد كان مستغنى عنه بقوله مفضلا على نفسه باعتبارين وان اراد به نفي السببي الذي للموصوف به تعلق فليس كذلك بل لا بد ان يكون سببيا بهذا المعنى وهو الذي يحمل عليه كلام الشيخ ابي عمرو وان يكون اجنبيا بالمعنى لاول لكن قدمنا ان هذا خارج من قيد آخر هذا كلامه ( قوله باعتبارين ) زيادة هذا الظرف لدفع ان يقال ان التفضيل نسبة تقتضي منتسبين مفضلا ومفضلا عليه وذلك لا يصح في الشيء الواحد فلا معنى للتفضيل فيه وحاصل الدفع ان ذلك انما يتم لو اعتبرت ذات الشيء فقط اما اذا اخذت باعتبارين مختلفين فلا كما في المقام فان الكحل اعتبر اولا من حيث كونه في عين رجل غير زيد واعتبر ثانيا من حيث كونه في عين زيد وفضل في حال كونه بالاعتبار لاول على نفسه بالاعتبار الثاني فقد صح التفضيل ووجد مقتضاه فقد ظهر ان في المقام اعتبارين لا اعتبارا واحدا فما قيل كان لاولى ان يقول باعتبار لان التفضيل اي الزيادة انما هو باعتبار واحد لا باعتبارين وهم والعجب انه قال بعد فباعتبار كونه في عين زيد فاضل وباعتبار كونه في عين غيره مفضول وكذلك قيل واستظهر عليه بقول لاصوليين الواحد بالشخص له جهتان الخ ثم نظر هنا لمجرد ان التفضيل زيادة وقال ما قال هذا ووجه اشتراط ان يكون مفضلا على نفسه باعتبارين بانه للاحتراز عما تغاير فيه المفضل والمفضل عليه بالذات على ما هو لاصل في التفضيل نحو ما رايت رجلا احسن كحل عينه من كحل عين زيد فانه لتقوي المعنى التفضيلي فيه لم يسهل اخراجه عن التفضيل بالنفي فله قوة ان يعود حكمه بعد الزوال وهو عدم جواز عمله في المظهر كما تقدم بيانه واياك ان تتوهم عدم الفرق بين هذا المثال والمثال المشهور فتضل ( قوله فانه يجوز الخ ) علة لما تضمنه التمثيل من دعوى ان في المثال المذكور معاقبة ( قوله لان افعل الخ ) علة لو متى عاقب فعلا الخ ( قوله لانه ليس له فعل بمعناه ) اي مع ما تقدم من ضعف الشبه باسم الفاعل في عدم قبوله العلامات الفرعية في بعض صوره وحينئذ لا يرد ان الصفة المشبهة ليس لها فعل بمعناها لافادتها الثبوت مع انها لم تقصر عن رفع الظاهر ثم لا يخفى ان معنى افعل التفضيل وهو غير المراد من المغالبة في مثل سابقني فسبقته لفوات الدلالة على الغريزة كما يشير اليه الشارح في التنبيهات فلا يرد على قوله لانه ليس له فعل بمعناه انه منقوض بافعل المغالبة فافهم ( قوله فيلزم الفصل بين افعل ومن باجنبي ) المراد بالاجنبي هنا ما ليس من معمولات افعل هذا واورد على هذا التسبب انه لا يلزم من ابتدائية المرفوع الفصل بين افعل ومن بالاجنبي لجواز ان يتاخر

وكان مرفوعه اجنبيا مفضلا على نفسه باعتبارين نحو ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فانه يجوز ان يقال ما رايت رجلا يحسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد لان افعل التفضيل انما قصر عن رفع الظاهر لانه ليس له فعل بمعناه وفي هذا المثال يصح ان يقع موقعه فعل بمعناه كما رايت وايضا فلولم يجعل المرفوع فاعلا لوجب كونه مبتدا فيلزم الفصل بين افعل ومن باجنبي ولاصل ان يقع هذا الظاهر بين ضميرين اولهما للموصوف وثانيهما للظاهر كما رايت وقد يحذف الضمير الثاني وتدخل من اما على لاسم الظاهر او على محله او على ذي المحل

فتقول من كحل عين زيد او من عين زيد او من زيد فتحذف مضافا او مضافين وقد لا يوتى بعد المرفوع بشيء نحو ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل وقالوا ما احد احسن به الجميل من زيد والاصل ما احد احسن به الجميل من حسن الجميل بزيد ثم اضيف الجميل الى زيد لملابسته اياه ثم حذف المضاف الاول ثم الثاني ومثله قوله عليه الصلاة والسلام ما من ايام احب الى الله فيها الصوم من ايام العشر والاصل من محبة الصوم في ايام العشر ثم من محبة صوم ايام العشر ثم من صوم ايام العشر ثم من ايام العشر وقول الناظم (كلن ترى في الناس من رفيق * اولى به الفضل من الصديق *) والاصل من ولاية الفضل بالصديق ففعل به ما ذكر * تنبيهات * الاول انما امتنع نحو رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد ونحو ما رايت رجلا احسن منه ابوه وان كان افعل فيهما يصح وقوع الفعل موقعه لان المعتبر في اطراد رفع افعل التفضيل الظاهر جواز ان يقع موقعه الفعل الذي بنى منه مفيدا فائدته وهو في هذين المثالين ليس كذلك الا ترى انك لو قلت رايت رجلا يحسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد او يحسن في عينه الكحل كحلا في عين زيد بمعنى يفوقه في الحسن فاتت الدلالة على التفضيل في الاول وعلى الغريزة في الثاني وكذا القول في ما رايت رجلا يحسن ابوه كحسنه اذا اتيت في موضع احسن بمضارع حسن حيث تفوت الدلالة على التفضيل او قلت ما رايت رجلا يحسنه ابوه فاتيت موضع احسن بمضارع حسنه اذا فاقه في الحسن حيث تغير الفعل الذي بني منه احسن ففاتت الدلالة على الغريزة المستفادة من افعل التفضيل ولو رمت ان توقع الفعل موقع احسن على غير هذين الوجهين لم تستطع * الثاني قال في شرح التسهيل لم يرد هذا الكلام المتضمن ارتفاع الظاهر بافعل إلّا بعد نفي ولا باس باستعماله بعد نهي او استفهام فيه معنى النفي كقوله لا يكن غيرك احب اليه الخير منه اليك وهل في الناس رجل احق به الحمد منه بمحسن لا يمن * الثالث قال في شرح الكافية اجمعوا على انه لا ينصب المفعول به فان وجد ما يوهم جواز ذلك جعل نصبه بفعل مقدر يفسره افعل نحو الله اعلم حيث يجعل رسالاته

المبتدا عن من او يتقدم على افعل ومن واجيب بان في التاخير قبح اجتماع تقديم الضمير على مفسره واعمال الخبر في ضميرين لمسمى واحد في غير افعل القلوب وهما ضمير افعل وضمير منه وفي التقديم كراهة تقديم ما ليس باهم لغير ضرورة فان الامتناع من رفع افعل الظاهر انما هو لامر استحساني فيجوز التخلف عن مقتضاه اذا زاحمه ما رعايته اولى وهو تقديم ما هو اهم كالصفة ورد بان قبح تقديم الضمير على مفسره ممنوع لنية تاخيره واعمال الخبر في ضميرين لمسمى واحد معارض بتعدية افعل الى الظاهر والى ضميره في رفع الظاهر بافعل والانصاف ان هذا لا يرده فان نية التاخير مسوغة لا مزيلة للقبح مع ان ركة التركيب وتعقيده على التقديم والتاخير لا ينكرها طبع سليم انما يرده ان يقال ان ملزوم الفصل بين افعل ومن بالاجنبي على جعل الظاهر مبتدا وافعل خبرا انما هو التركيب المشهور السالم من ذلك التقديم والتاخير لا مطلق تركيب يشعر بذلك قول الشارح قبله وفي هذا المثال وذكره قبل تغييراته المشار اليها بقوله وقد يحذف الضمير الثاني فتدبر (قوله فتقول من كحل عين زيد الخ) في الاول اختصار بحذف في وفي الثاني بحذفها وحذف مجرور من وفي الثالث حذف في ومجرورها ومجرور من ولا يذهب عليك ان قولنا ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل من كحل عين زيد مثل قولنا ما رايت رجلا كحل عينه احسن من كحل عين زيد وقد جعلوا هذا محترز ان يكون مفضلا على نفسه باعتبارين إلّا ان يفرق بان هذا التركيب فرع المثال المشهور بعد التصرف بخلاف ذلك بدليل بقاء غالب ما في التركيب المشهور (قوله فتحذف مضافا) هو وما عطف عليه مربوطان بقوله سابقا او على محله او على ذي المحل (قوله وقالوا ما احد احسن الخ) المناسب لقوله وقد لا يوتى بعد المرفوع بشيء نحو الخ ان يقول وقد تدخل من في اللفظ على غير المفضول نحو الخ (قوله والاصل ما احد احسن به الجميل من حسن الجميل بزيد) لا يخفى ان هذا الذي ذكر انه اصل لا ينطلق عليه الضابط السابق انما الاصل ما احد احسن به الجميل منه بزيد ثم اضيف الجميل الذي هو موقع الضمير لزيد للملابسة له ثم حذف الجميل وادخلت من على زيد ومثل هذا يقال في الحديث ومثال المصنف ومن هنا قال بعض المحققين المفاضلة انما تقع بين عينين او معنيين متماثلين فلا يظهر لتقدير الحسن فيما ذكر وجه لان المفاضلة انما وقعت بين الجميل ونفسه باعتبارين وهما كونه باحد وكونه بزيد لا بين الجميل باحد وحسنه بزيد هذا وفي تمثيل المصنف الاتي مسامحة فان شرط اسم التفضيل ان يكون له فعل وقد قيل انه لم يقع ولى بمعنى اللياقة (قوله فاتت الدلالة على التفضيل في الاول وعلى الغريزة في الثاني) هذا مشترك الالزام اذ يقال في ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد ان جعل في مكان احسن يحسن مضارع حسن فات

التفصيل

التفضيل وان جعل في مكانه يحسن مضارع حسنه فاتت الغريزة
فان فرق بانه في المثال المشهور تنتفي المساواة بكون المقام
المدح كما تقدم عن ابن الضائع بطل باجراء ذلك في ما رايت
رجلا احسن منه ابوه فلابد من الرجوع الى ما كنا ذكرناه على اول
الشروط من التفريق بين حالتي التفضيل الذاتي والتفضيل الاعتباري
فتذكر ( قوله فحيث هنا مفعول به لا مفعول فيه ) رد بان الامر
بالعكس اما الاول فلان المعنى لن يؤتيكم مثل ما اوتي رسله من
الايات لانه يعلم ما فيهم من الذكاء والطهارة والفضل
والصلاحية للارسال ولستم كذلك واما الثاني فلان حيث لا
تقع فاعلا ولا مفعولا به ولا مبتدا هذا وقال بعضهم غلط
من قال ان افعل التفضيل لا يعمل في المفعول به
لورود السماع به كقوله تعالى وهو اهدى سبيلا
وليس تمييزا لانه ليس فاعلا في المعنى كما هو
في احسن وجها يعني لانه لا يمكن ان
يقدر يهدى لان السبيل ليس مهديا ولا
يهتدي لانه لازم ولا تمييزا لان كونه
فاعلا معنى يشترط فيه اذا كان تمييز
اسم تفضيل كما هنا فتامل * الى
هنا كمل الجزء الاول من هذه
الحاشية ويليه الجزء الثاني
اوله ( النعت ) يسر الله
تعالى اتمامه بمنه
وكرمه آمين

فحيث هنا مفعول به لا مفعول فيه وهو في موضع نصب بفعل مقدر
يدل عليه اعلم ومنه قوله - واضرب منا بالسيوف القوانسا - واجاز
بعضهم ان يكون افعل هو العامل لتجرده من معنى التفضيل . اه *
خاتمة * في تعدية افعل التفضيل بحروف الجر * قال في شرح
الكافية وجملة القول في ذلك ان افعل التفضيل اذا كان من متعد
بنفسه دال على حب او بغض عدى باللام الى ما هو مفعول في المعنى
وبالى الى ما هو فاعل في المعنى نحو المومن احب لله من نفسه
وهو احب الى الله من غيره وان كان من متعد بنفسه دال على
علم عدى بالباء نحو زيد اعرف بي وانا ادرى به وان كان
من متعد بنفسه غير ما تقدم عدى باللام نحو هو اطلب
للثار وانفع للجار وان كان من متعد بحرف جر عدي
به لا بغيره نحو هو ازهد في الدنيا واسرع الى الخير
وابعد من الاثم واحرص على الحمد واجدر بالحلم
واحيد عن الخنا ولفعل التعجب من هذا الاستعمال
ما لافعل نحو ما احب المومن لله وما احبه
الى الله وما اعرفه بنفسه واقطعه
للعوائق واغضه لطرفه وازهده في
الدنيا واسرعه الى الخير واحرصه
عليه واجدره به . اه . وقد
سبق بعض ذلك في بابه
والله تعالى اعلم *

لبسم الله الرحمن الرحيم الذي باسمه الكريم تستمنح الهبات * وبحمده على مزيد فضله تتم الصالحات * وباهداء صلواته * الى اشرف مخلوقاته * تنال الرغائب * ويحسن ختام العواقب * اما بعد فيقول الفقير لمولاه * حمزة فتح الله * مدير المطبعة التونسية ومصححها * ومحرر صحيفة الرائد ومنقحها * لقد قرت العين * مستهل ثاني الربيعين * من سنة ثلاث وتسعين بعد المائتين والالف * من هجرة من خلقه الله تعالى على اكمل وصف * صلى الله تعالى عليه وسلم * وشرف وكرم وعظم * بكمال طباعة الجزء الاول من حاشية الحبر العلامه * والبحر الفهامه * محمد بن علي بن سعيد التونسي * الموسومة بزواهر الكواكب * لبواهر المواكب * على شرح العلامة نور الدين ابي الحسن علي بن محمد الاشموني الشافعي * المسمى بمنهج السالك * الى الفية ابن مالك * وذلك بمطبعة الدولة التونسيه * في ظل الحضرة الصادقيه * ايد الله تعالى دولتها * وادام عزها وشوكتها * وكان تصحيحي له من ابتداء صحيفة ٣٦٩ ولما تم طبعه * وزها في حدائق الفضل ينعه * ارخت عام اختتامه * وسنى بدر تمامه * بقولي

ما لمضنى كواعب من هجـــود   كم سبت عقل ناسك وهجـــود
فعلام الجوى وفرط التصـــابي   عمرك الله واجتياب المهـــود
ووراء المرام من وصل ليـــلى   شيب فود بقائم صيـــهود
وظبى اللحظ من عيون ظبـــاء   يتقى فتكهن قلب الاســـود
يا رعى الله بالغضا غادة ضـــ   ـنت بوصلي وما وفت بعهودي
عجبا للغشاء يحوي فـــوادا   ظل اقسى من صخرة صيخـــود
كلما رمت طيفها في هجـــوع   اكدت نفيه بلام الجحـــود
فاتئد ريثما تونب قلبـــا   ما ارعوى في الهوى بزند صلود
واثن منك العنان في طلب العلـ   ـم فعصر الصبا قشيب البـــرود
واجن منه ثمار روض نضـــير   وانتشق عرف طلحه المنضود
من حواشي العلامة ابن سعيـــد   فهي احرى بكل فضل مزيـــد
فلكم راض من اوابد تحقيـــ   ـق بديع بها ومعنى شـــرود
ولكم من نهي من العلم صديـــا   قد رواها من عذبه المـــورود
مذ اضلت في مشكل النحو افها   ما دياجي الاوهام والتقليـــد
يا جزاه الاله خير جـــزاء   في نعيم الفردوس دار الخلـــود
راق عين العلوم انفس تدقيـــ   ـق بها يخجل اتساق العقـــود
فزها الطبع حينما ارخـــوه   رق اسنى التدقيق لابن سعيد
٣٠٠ ١٢١ ٦٤٥ ٨٣ ١٤٤

سنة ١٢٩٣